

مَوْسُوعَةٌ

جَنَائِزَةُ الْمَعْجَزَاتِ وَالْإِقْبَانِيَّةِ

الجزء الأول
الإصدار المبدئي

إعداد
ياسر محمد نصار
المطبعة

١٩٩٨

مكتبة جامعة القاهرة
بمشاركة مكتبة جامعة القاهرة
١٩٩٨ - ٢٠٠٠

مَوْسُوعَةٌ
ذَائِقَةُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الأول
الإصدار المدني

إعداد
ياسر محمد نصار
المحامي

١٩٩٨

إصدار: المجموعة الأولى للإمحاء
٣٣ شارع صفية زقزلو - الإسكندرية
٤٨٢٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥ ت

موضوعات
الكتاب الخامس
(الإصدار المدني)

تنفيذ

جمارك

جنسية

حجز

حراس

حصانة

حقوقي

حقوق

تنفيذ

* الموضوع الفرعي : إجراءات التنفيذ :

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٠

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن للمدين المتزوجة ملكيته - بعد فوات مواعيد الطعن فى إجراءات التنفيذ العقارى وبعد رسو المزاو - أن يطلب بدعوى أصلية إبطال هذه الإجراءات بما فيها حكم رسو المزاو لإقضاء دين طالب التنفيذ أو لبطان سنده إلا إذا تعلق بالعين المبيعة وبإجراءات التنفيذ حق للمير كان تكون العين قد رسا مزادها على غير الدائن طالب التنفيذ أو يكون هناك دائنون آخرون أعلنوا المدين بتبنيه نزاع الملكية، أو دائنون من أرباب الديون المسجلة كانوا طرفاً فى الإجراءات. فإذا كانت طالبة التنفيذ هى التى رسا عليها مزاو العين المبيعة فإنه يتعين عليها أن تسند دفعها بعدم قبول دعوى إبطال الإجراءات إلى أن دائنين آخرين أعلنوا بتبنيه نزاع الملكية أو أن دائنين مسجلة حقوقهم قبل تسجيل تبنيه نزاع الملكية كانوا طرفاً فى الإجراءات وأن تقيم الدليل أمام محكمة الموضوع على ذلك، أما إذا هى إكتفت بالقول بأن مجرد عدم الطعن فى إجراءات البيع مسقط للحق فى الطعن عليها بدعوى بطلانها فإن هذا الدفاع لا يعتبر والحالة هذه دفاعاً جوهرياً يتغير به وجه الفصل فى الدعوى فلا يكون عدم رد محكمة الموضوع عليه من قصور.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٥

مناط صحة إجراءات التنفيذ العقارى أن يكون العقار مملوكاً للمدين الذى وجهت إليه تلك الإجراءات. وإذا لمضى كان الدائن المباشر للإجراءات والذى قيد اختصاصه قبل أن يسجل مشرى عقده قد اسعوى ديه فسقطت حقوقه وقبود اختصاصاته فإنه لا يكون للدائن الذى قيد اختصاصه بعد تسجيل المشرى عقد شرائه أن يتخذ إجراءات التنفيذ على هذا العقار، ولا يغير من ذلك أنه قد حل محل الدائن الأول فى الإجراءات لأن حلول دائن محل نازع الملكية لا يقوم إلا إذا كان العقار فى ملكية المدين.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٥٤

جرى قضاء هذه المحكمة بأن للمدين المتزوجة ملكيته أن يطلب بعد فوات مواعيد الطعن فى إجراءات التنفيذ العقارى وبعد رسو المزاو بدعوى أصلية إبطال هذه الإجراءات بما فيها حكم رسو المزاو لإقضاء دين الطالب أو لإقضاء سنده، إلا إذا تعلق بالعين المبيعة وبإجراءات التنفيذ حق للمير، بأن تكون العين قد رسا مزادها على غير طالب التنفيذ أو كان هناك دائنون آخرون من أرباب الديون المسجلة وكانوا طرفاً

في الإجراءات، وإذا فُتحي كان الواقع في الدعوى هو أن المدين أعلن على الوجه الصحيح بمختلف أوراق إجراءات نزاع الملكية التي اتخذها طالب البيع بما في ذلك صورة عقد الحوالة الصادر لهذا الأخير من الدائن الأصلي المرتهن للعقار ولم يثر هذا المدين أمام المحكمة أوجه البطلان التي يتمسك بها وكسان الثابت أن العقار قد رسا مزاده على شخص آخر غير طالب التنفيذ ولم يثبت أن الراعي عليه المزاو كان سعي النية فإنه يتمتع على المدين طلب بطلان إجراءات التنفيذ وحكم رسو المزاو بدعوى أصلية لانقضاء سند الدين بعد أن فوت المواعيد المقررة قانونا للاعتراض على تلك الإجراءات لهذا السبب ولا يغير من هذا النظر أن يكون المدين قد استند في هذا الطلب، إلى قواعد التنفيذ على العقار أو إلى القواعد العامة التي يخضع لها الغش متى كانت واقعة الغش لم يرق عليها دليل

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٥

القول بأنه يجب في حالة تعديل طلبات وقف التنفيذ إتباع ذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بالنسبة لتقديم الطلبات مردود بأن القانون لم يرتب جزاء البطلان على عدم إتباع هذه الإجراءات.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٣١

إذا اتفق المدين مع ضامنه في الدين على أن يقوم الضامن بوفاء مبلغ الدين للدائن ثم اتخذ الأخير إجراءات الحجز العقاري ضد مدينه ولم يكن ذلك نتيجة تقصير الضامن في الوفاء بما التزم به قبل المدين بل كان تنفيذا لحكم صادر ضد هذا الأخير عن دين خاص به وتنفيذا للحكم الصادر ضد المدين وضامنه عن الدين المضمون - وسواء أكان تصرف الدائن على هذا الوجه سليما في ذاته أو لم يكن كذلك - فإن هذا التصرف لا يرتب حقا للمدين قبل الضامن طالما أن إجراءات الحجز العقاري لم تتخذ بسبب تقصير هذا الضامن في الوفاء بالتزامه ومادام من الثابت قطعا أن بعض الدين الذي كان الدائن يطلب البيع من أجله هو دين خاص بالمدين وحده. ولا يغير من هذا النظر ولا ينال منه القول بأن الضامن كان متفقا مع الدائن على شراء أطيان المدين عند عرضها للبيع إذ ليس ثمة ما يمنع من هذا الاتفاق وشأن الضامن فيه كشأن غيره من الراغبين في الشراء.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٦٠/١/٧

يجوز للمدين المزوع ملكيته بعد فوات مواعيد الطعن في إجراءات التنفيذ العقاري أن يطلب بدعوى أصلية إبطال هذه الإجراءات بما فيها حكم مرسى المزاو لانقضاء دين طالب التنفيذ أو لبطلان سنده إلا إذا تعلق بالعين المبيعة أو بإجراءات التنفيذ حق للغير حسن النية

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧

مضى كان الثابت من تقريرات الحكم أن الدائن مباشر إجراءات التنفيذ على العقار قد أودع مع قائمة شروط البيع ترجمة رسمية لتعهد الرهن الرسمي المنفذ به مشمولة بالصيغة التنفيذية لأنه يكون قد قام بما فرضه قانون المرافعات فى المادتين ٦٣١، ٦٣٠ .

للطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٠٥ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٢

قيام الدائن بالتبنيى أو بالحجز على المدين لتزع ملكية عقاره وإن كان بعد بذاته إجراء قاطعاً للتقدم المسقط لحقه فى ذمة مدينه يبدأ بموجبه سريان التقدم من جديد، إلا أن الحكم بإلغاء قائمه شروط البيع لبطلان سند التنفيذ أو بطلان حق الحاجز فى التنفيذ به يستتبع حتماً بطلان التبنيى الذى أعلن دون سند صحيح يؤول الحق فى التنفيذ بمقتضاه فلا يكون للتبنيى أثر فى قطع التقدم.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥

- توجب المادة ٦٧٥ من قانون المرافعات إيداء أوجه البطلان فى التقرير بزيادة فى قلم الكتاب قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط الحق فيهما ومن ثم فإذا أبدى الطاعن وجهاً من أوجه البطلان لأول مرة أمام محكمة الاستئناف - فى الاستئناف المرفوع عن حكم قاض البيع يرفض أوجه البطلان فى تقرير زيادة العشر - ولم يسبق عرضه على قاض البيع فإن الحق فى التمسك بهذا الوجه يكون قد سقط. وهذا الجزء - وهو سقوط الحق - متى تحقق موجه يتحمل على المحكمة أن تقضى به ولو من تلقاء نفسها لأن العلة من إيجاب إيداء جميع أوجه البطلان فى التقرير وفى المهاد احدد - فى المادة ٦٧٥ مرافعات - هو تمكين قاض البيع من بحث هذه الأوجه والفصل فيها فى الجلسة المحددة من قبل فى محضر التقرير بالزيادة لإجراء المزايدة الجديدة وجرياً على ما حرص عليه المشرع من تصفية المنازعات فى إجراءات التنفيذ أولاً بأول وفى أقصر وقت وهذه الاعتبارات تتعلق بالصالح العام وليس بمصلحة الخصوم وحدهم.

- تنص المادة ٦٧٤ من قانون المرافعات على أن لكل شخص ليس ممنوعاً من المزايدة أن يقرر بالزيادة على الثمن بشرط ألا تقل هذه الزيادة عن عشر الثمن. وهبارة هذه المادة من العموم والإطلاق بحيث تشمل الدائن مباشر الإجراءات متى كان غير ممنوع من المزايدة بمقتضى مانع من النوانع المنصوص عليها فى المادة ٦٦٧ من قانون المرافعات فكما يجوز له أن يزايد فى جلسة البيع يجوز له أيضاً التقرير بزيادة العشر. ولا يعتبر هذا الدائن بالنا للمشرى إلى رسا عليه الزاد حتى يمنع عليه التصريح له وإنما هو مجرد طالب للبيع فقط. ولا يمنعه من زيادة العشر حضوره فى المزايدة الأولى وأنه لم يزايد فيها أو كونه هذه المزايدة قد جرت

بناء على طلبه لأنه علاوة على أن هذا الطلب أمر يحتمه القانون لإمكان إجراء الزيادة وبغير هذا الطلب أو طلب المدين أو الخائر أو أى دائن آخر أصبح طرفا فى الإجراءات يكون البيع باطلا وفقا للمادة ٦٦٢ من قانون المرافعات ومن ثم فلا يفيد هذا الطلب قبول صاحبه رسم المزاد بالثمن الذى رسا به أو تنازله عن حقه فى زيادة العشر على هذا الثمن علاوة على هذا فإن المحكمة من التصريح بهذه الزيادة وهى الوصول إلى رفع غن المقار إلى أقصى حد يمكن مراعاة لمصلحة المدين ودائته على السواء تقتضى أن تصاح هذه الزيادة لكل شخص ليس ممنوعا من الزيادة بمنع قانوني بما فى ذلك الدائن مباشر الإجراءات وبخاصة أن له مصلحة محققة فى رفع غن المقار.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣١٩ بتاريخ ١١/٧/١٩٦٨

ألزمت المادة ٦٦٩ من قانون المرافعات الرأى عليه المزاد الأول بأن يودع حال إنقاذ الجلسة علاوة على عشر الثمن الذى رسا به المزاد المصاريف ورسوم التسجيل ومبلغ حساب مصاريف النشر المنصوص عليه فى المادة ٦٧٢ من القانون المذكور وألزمت المادة ٦٧٤ مقرر الزيادة بأن يودع قلم الكتاب خمس الثمن الجديده والمصاريف التى قدرت عن البيع الأول وأجازت المادة ٦٨٤ للمدين وللخائر حتى اليوم المحدد للمزيدة الغاية لإدخال الديون والفوائد والمصاريف التى للدائن مباحة التنفيذ والدائنين الذين سجلوا تبنياتهم والدائنين المقيده حقوقهم أو دفعها لهم فعلا ووفاء ما صرفه مقرر الزيادة بالعشر فى إجراءات التقرير بها ومعنى ثم ذلك تعين على قاضى البوع إلغاء حكم مرسى المزاد وشطب إجراءات الزيادة. والمقصود بالمصاريف المشار إليها فى تلك المادة هى المصاريف التى أنفقتها الدائنتون أصحاب الشأن فى إجراءات التنفيذ وهى بمنها المصاريف التى ألزمت المادة ٦٧٤ مقرر الزيادة بإدائها.

للطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٨٨ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٨

مضى لطفى الحكم المطعون فيه بصحة إجراءات نزاع الملكية المتخلدة تنفيذا لعقد القرض لتوجيهها إلى المدين فى اهل المختار الثابت فى هذه العقد والذي لم يتم دليل كتابى على تغيره فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ٥/٧/١٩٦٩

مقتضى المادة ٥٦٤ من قانون المرافعات الأسبق مرتبطة بالمواد الثلاث السابقة عليها أنه عهد بإجراءات إعلان المدين يوم البيع والقيام بإشهار البيع - بإتخاذ إجراءات النقص والنشر وإعلان أرباب الديون المسجلة - إلى كتاب المحكمة التى قلم ها الطلب المتعلق بنزع ملكية المقار من يد المدين ويبيع ليقوم بها ذون الدائن المباشر لنزع الملكية حتى لا يقصر فى إتخاذها أو يرتكب من الأغلاط ما يعرضها للبطالان

وليكون الأمر بشأنها في يد قلم الكتاب فلا يحول الدائن دون علم للمدين بها. وإذا جرى الحكم المطعون فيه في قضائه على اعتبار الطاعن " الدائن " ملتزماً بإعلان المدين المطعون عليه باليوم المجدد للبيع بينما الملتزم بذلك قانوناً هو قلم كتاب المحكمة لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٦

أوجبت المادة ٦٧٩ من قانون المرافعات تبليغ محضر التقرير بزيادة العشر خلال خمسة أيام التالية لانقضاء مهلة التقرير بها إلى الراسى عليه المزاو والمدين والحائز وإلى المقررين بالزيادة الآخرين وكذلك إلى الدائن مباحر الإجراءات وجميع الدائنين الذين أصبحوا طرفاً فى الإجراءات، إلا أن القانون لم يربط البطلان على مخالفة أحكام هذه المادة، وإنما يعين على قاضى البيوع قبل إجراء الزايدة، أن يتحقق من حصول التبليغ المنصوص عليه فيها، بحيث إذا تبين عدم صحة التبليغ أو بطلانه وجب عليه تأجيل البيع حين إجراء التبليغ، وحكم قاضى البيوع فى هذه المسألة سواء بتأجيل البيع أو بصحة التبليغ ورفض طلب التأجيل هو حكم نهائى غير قابل للطعن طبقاً للمادة ٦٦٣ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٩

أوردت المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات السابق - الذى يحكم والفة النزاع - على سبيل الحصر الحالات التى يجوز فيها الطعن بالمعارضة أو بالإستئناف فى حكم مرسى المزاو، ومنها أن يكون ثمة عيب قد شاب إجراءات المزايدة، وقضت المادة ٦٧٩ من ذلك القانون بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التى تجري أمامها البيع بتبليغ محضر التقرير بزيادة العشر للوى الشأن، ومنهم الراسى عليه المزاو الأول فى خلال خمسة أيام التالية لانقضاء مهلة التقرير بها، ومؤدى هذين النصين مرتبطاً بما تقتضى به المادة ٦٨٢ من نفس القانون أن تجري المزايدة بعد التحقيق من حصول هذا التبليغ. وإذا كان البين من الإطلاع على الصورة الرسمية لمحضر التقرير بزيادة العشر أن المطعون عليه الثانى وهو الراسى عليه المزاو الأول الذى قرر بزيادة العشر قد أعلن بذلك المحضر وفق ما جاء بالحكم المطعون فيه وهو ما يتبقى معه وجود عيب فى إجراءات المزايدة فى هذا الخصوص يظل حكم مرسى المزاو، وكان الثابت من الإطلاع على محضر الجلسة التى رما فيها مزاو المقار موضوع النزاع أن أحد من حضروا تلك الجلسة ومن بينهم الطاعن [المدين] لم يعرض على الإجراءات السابقة عليها، لأن النعى على الحكم المطعون فيه باحطاً فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق يكون على غير أساس.

للمطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧١

قبول بطلان الإجراءات - فى التفيد العقارى - يتوقف على قبول طلب إستحقاق العقار. وإذا رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب الأخير لصورية عقد البيع الصادر لمورث الطاعنين، فإنه يبنى على ذلك إنقضاء صفة الخافز عنه وعدم أحقيته فى طلب بطلان الإجراءات.

للمطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٢

مفاد نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أن الملكية فى المواد العقارية تنقل بالتسجيل سواء بين المصالحين أو بالنسبة للغير. وإذا كان الغائب فى الدعوى أن مورث الطاعة باع مساحة من الأطنان الزراعية إلى مورث المطعون عليهم عدا الأولى، ولعلم سداد باقى الثمن إنقضى البائع إجراءات التفيد العقارى بالنسبة للقدر من هذه الأطنان، وكانت ملكية الأطنان المذكورة قد إنتقلت إلى المشتري - وهو مدين مصلحة الضرائب - بتسجيل عقد البيع، فيكون ثمنها المودع من الرأسى عليهم المزداد حقا خالصا لهذا المشتري المدين، ويجوز للمصلحة بما لها من حق امتياز عام على أموال مدينتها أن تسوفى حقها من الثمن المذكور بالأولية على سائر الديون الممتازة ومن بينها باقى الثمن المستحق للطاعة، ولا يفر من ذلك قول الطاعة إنه لو كان مورثها قد إستعمل حقه فى الفسخ لعدم وفاء المشتري باقى الثمن لعادت إليه الأطنان المزروعة ملكيتها غير محملة بحق ما لمصلحة الضرائب أو سواها من دائنى المشتري، ذلك أن المركز القانونى للطاعة قد تحدد بسلك مورثها طريق التفيد العقارى ولا يجوز لها التعدى بحقوقها المولدة على طلب الفسخ .

للمطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٢

- مفاد نص المادة ٧٦٤ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب أن يوافر لدى قاضى التوزيع جميع المستندات التى يبنى عليها القائمة المؤقتة، كما أنه يجب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة حتى يتمكن الدائنون من الإطلاع عليها والمناقضة فى الطلب الذى يستند إليها إذا ما تراعى لهم ذلك .

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى سقوط حق الدائن مباحث إجراءات التفيد العقارى فى الإضرار فى إجراءات التوزيع إستناداً إلى أنه لم يقدم فى الميعاد الأوراق اللازمة لطلبه، مع أن هذه الأوراق كانت أمام قاضى التوزيع عند إعداد قائمة التوزيع المؤقتة، كما ثبت وجودها ضمن أوراق المناقضة فى قائمة التوزيع المؤقتة أمام المحكمة الابتدائية بما يوجب عليه إمكان الإطلاع على هذه الأوراق وتحقيق الغاية

التي يضافها المشرع من تقديمها والإطلاع عليها فإنه يكون معيلاً بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٦

- متى كان الطاعن قد أسس دعواه بطلب الحكم بعدم جواز التنفيذ على الألبان المينة بصحتها على أنها لا يجوز التنفيذ عليها نزولاً على حكم الفقرة الأولى من المادة ٥ مكرر من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المضافة إليه بالرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢، وكان هذا الذي أسس عليه الطاعن دعواه لا يعدو أن يكون وجهاً من أوجه البطلان التي يمتاز بها في صحة التنفيذ على مال معين وكانت المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق الذي رفضت الدعوى في ظله توجب إبداء أوجه البطلان في الإجراءات بطريق الاعراض على قائمة شروط البيع، وترتب على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق في التمسك بالبطلان، سواء كان أساسه عيباً في الشكل أم في الموضوع، وكان المشرع قد أوجد بذلك طريقاً خاصاً لرفع منازعات التنفيذ على العقار، وهو أمر متعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي فإن الخروج عليه وطرح مثل هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبتدأة يكون مخالفاً للقانون.

- ما أوردته الفقرة الأولى من المادة ٥ مكرر من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المضافة إليه بالرسوم بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ من أن "تظل أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ - فيما قرره من أن كل حيز أو تنازل يقع على ما زاد على الثلث في حصة مستحقة في وقف باطلاً من تلقاء نفسه وبدون حاجة إلى صدور حكم - سارية على ريع الأعين التي ينتهي فيها الوقف ١٠٠٠ " صريح في قصر سريانه على ريع الوقف وحده دون أعيانه التي يرجع في شأن عدم جواز الحجز عليها لقواعد المنازعة في صحة الإجراءات التي يرسم المشرع في المادة شروط البيع، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى في فضائه إلى رفض الدعوى المبتدأة المرفوعة بذلك، قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٢

- تدخل الطاعنة الأولى كمشرية لجزء من الألبان موضوع التنفيذ، لا يمنحها من أن تعرض على الإجراءات التي اتخذت ضدها على قدر آخر من الألبان - في ذات الدعوى - بوصفها مدنية، إذ هو لا يليق أنها نزلت عن حقها في الطعن على هذه الإجراءات.

- لما كان الثابت أن الألبان موضوع دعوى البطلان لم تلحقها تجزئة تالية لإبداء قائمة شروط البيع وإنما طلب البنك (مباشر الإجراءات) بالجلسة توزيع الثمن الأساسي و قدره ٢٠٠ جنيه اتحد لها مع قطعة أخرى في ذات الصلقة وتخصيص كل قطعة بجزء من هذا الثمن دون إدخال تعديل عليه، وقد غلت مواد

قانون المرافعات الخاصة بالتفليذ على العقار من النص على بطلان البيع في هذه الحالة، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض هذا الوجه من أوجه البطلان، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

- احتازر في التفليذ العقارى الذى أوجبت المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات السابق إنذاره بدفع الدين أو تحليه للعقار هو - كما عرفته المادة ١٠٦٠/٢ من القانون المدنى - كل من إنتقلت إليه بأى سبب من الأسباب ملكية العقار المرهون أو أى حق عيني آخر عليه قابل للرهن دون أن يكون مسئولاً مسئولية شخصية عن الدين، بما مؤداه - وعلى ما قرره الأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن الوارث لا يعتبر حائزاً للعقار المرهون من المورث لأن المبدأ القاضى بالألا تركة إلا بعد سداد الدين من شأنه ألا يجعل ملكية العقار المرهون تنقل إليه من المورث إلا بعد سداد الدين المضمون و زوال الرهن، ولما كانت الطاعة من ورثة المدين فلا تعتبر حائزة للعقار المرهون موضوع التفليذ بحيث يلزم إنذارها كملتضى المادة ٢٢٦ مسالفة الذكر.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ مكتب قضى ٢٦ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٧

- لن كان لا يجوز للمدين رفع دعوى أصلية ببطلان إجراءات التفليذ بما فى ذلك مرسى المزاد إذا ما تعلق بذلك حق للغير، إلا أن شرط ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون للمدين طرفاً فى إجراءات التفليذ، فإذا لم يكن طرفاً فيها بأن لم يعلن بها فإنه يعتبر حينئذ من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات ويكون له فى هذه الحال أن يمسك بالعب في الإجراءات بما فى ذلك مرسى المزاد بطريق الدعوى الأصلية .

- إذ كان بين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسنابه بالحكم المطعون فيه أنه انتهى صحيحاً إلى تقرير بطلان ورقضى إعلان النسخة بالذلل والإنذار بالحجز ومخضر الحجز واعتبرها عديمة الأثر بما لا يفرض على المطعون ضدها الأولى - المدينة - بها وبذلك لا تكون طرفاً فى الإجراءات، ويكون لها أن تقيم الدعوى ببطلانها وكانت تسجل حكم مرسى المزاد لا يجوز دون القضاء ببطلانه لأن التسجيل لا يصبح باطلاً فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الدعوى وقضى فى موضوعها ببطلان حكم مرسى المزاد - رغم تسجيله لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ مكتب قضى ٢٦ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٩

نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات، على أن "إجراءات التفليذ على العقار يستعمل فيها طبقاً لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزاد فى ظله" إما يتحدث عن الإجراءات التى تتبع فى التفليذ على العقار ولا تصداها إلى تعين المحكمة التى تختص بنظر هذه

الإجراءات. لما كان ذلك، وكانت الدعوى هي منازعة تنفيذية نظرتها المحكمة الابتدائية في ظل قانون المرافعات القديم وحلها القانون قبل الحكم فيها أو إقفال باب المرافعة فإنه كان يتعين على المحكمة الابتدائية إحالة النزاع إلى قاضي التنفيذ .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥

ما دامت المحكمة قد تحققت من سلامة إجراءات التنفيذ على العقارات وأحقية الدائنين في التنفيذ عليها ورسو المزداد عليهم، إمتنع عليها الحكم بتثبيت ملكيتها لمن آلت إليه هذه العقارات ببيع أو غيره ذلك لأن القضاء على هذه الصورة يعني إهدار إجراءات التنفيذ العقاري التي إنتهت برسو المزداد.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١/٥/١٩٧٧

— إعراضات الطاعن — المثلد منه — الموضوعية على قائمة شروط البيع لا تعد من إجراءات التنفيذ على العقار. فهي وأن تعلقت بها إلا أنها غصومة مستقلة عنها تخضع — فيما لم يرد بشأنه نص خاص للإجراءات والقواعد العامة ومنها قواعد سريان قانون المرافعات من حيث الزمان المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون القائم ولا تخضع لحكم المادة الثالثة من قانون إصداره والتي تنص على أن إجراءات التنفيذ على العقار يستمر السير فيها طبقاً لأحكام القانون متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزداد في ظله لأن المقصود بإجراءات التنفيذ في تطبيق هذه المادة هي تلك الإجراءات التي تصح في التنفيذ على العقار ولا تنصرف إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذي يدفع به أثناء إنفاذ إجراءات التنفيذ إذ له كيان خاص مستقل به عن إجراءات نزاع الملكية ففسرى عليه القاعدة العامة في شأن سريان قانون المرافعات من حيث الزمان .

— تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات القائم على أن " تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن قد تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها " وتنص الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن " كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك " . ومؤدى ذلك أن الدعاوى التي تم الفصل فيها والإجراءات التي تمت قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لأحكامه وإنما تسرى عليها أحكام القانون القديم حتى ولو لم يكن الحكم فيها نهائياً وطن في الاستئناف في ظل القانون الجديد، وإذ كان الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٤ في ظل أحكام المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات السابق بالإستمرار في إجراءات التنفيذ، وتخلت المحكمة عن الفصل في موضوع الإعراض على وجود الدين وحقيقة مقداره عملاً برخصة التخلي المخولة لها في المادة المشار إليها وبما لها من سلطة تقديرية في هذا

الإختيار، فركت للمحكمة المختصة بدعوى الحساب الفصل في هذا النزاع، وكان إيداع قائمة شروط البيع مشتملة على الثمن الأساسي قد تم في ظل القانون السابق الذي لم يكن يحكم تقدير الثمن بإعتبارات محددة، فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف في هذا الخصوص يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٣٩٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨

إذ كان البين من أوراق الدعوى أن الرأى عليه المزداد - بإتفاقه مع البنك الدائن ماضى الإجراءات لم يودع الثمن بحزبة المحكمة بعد رسو المزداد عليه بل أداه مباشرة إلى البنك الطاعن على القساط بفوائد تأخيرية بواقع ٩ ٪، ومضى هذا أن البنك قد حصل على الثمن في تاريخ رسو المزداد وأقرضه للرأى عليه المزداد المذكور بفوائد إضافية ولم يثبت حصول توزيع بشأن هذا الثمن فإنه لا محل لإحساب فوائد على المدين من تاريخ رسو المزداد لإتفاء السبب وهو تراخي السداد للدائن حتى تاريخ التعزيز النهائي بإحصاره الواجبة المنشئة لإلتزام المدين بالفوائد عن تلك الفترة.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١١

مضى كانت الدعوى التي أقامها الطاعن - الدائن المرتهن للمقار - بمحو وحطب تسجيل تتيه نزاع الملكية المسجل لصالح المظنون عليها الأولى وما تلاه من إجراءات لا تحول دون مطالبة المظنون عليها الأولى بعدم نفاذ عقد الرهن في حقها ومن ثم فإن عدم رد الحكم على هذا الدافع لا يعيب بالقصور.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

الدفع بطلان إجراءات التنفيذ تأسيساً على أن إعلان السند التنفيذي وتتيه نزاع الملكية للمدين وإن كان من الإجراءات التي رتب القانون على إخطافها البطلان إلا أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام أصاًم إذ هو شرع لمصلحة المدين وحده ولا يقبل من غيره التمسك به .

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣

إذ كان الواقع في الدعوى إندثار الطاعنين كحائزين للأرض التي تلقوا عن المدين ملكيتها وإخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع مما يسلكهم طرفاً في إجراءات التنفيذ وإذ يقوم نزاعهم على تخلف شرط من شروط صحة التنفيذ وهو كون المقار مملوكاً للمدين أو مقللاً بحق إمتياز يسرى عليهم مما يعتبر من أوجه البطلان التي توجب المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق إبداءها بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع وترتب على عدم إتباع هذا الطريق سقوط الحق في التمسك بالبطلان سواء كان أساسه عيباً في الشكل أو في الموضوع ، وكان المشرع بذلك قد أوجد طريقاً خاصاً لرفع منازعات التنفيذ على المقار وهو أمر

وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة متعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي فإن الخروج وطرح هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبدأة يحس قاعدة النظام العام التي لم تكن خافية عناصرها فيما طالع محكمة الموضوع من طبيعة الدعوى - وهي دعوى إستحقاق فرعية - ومن صفات الطاعين وهم أطراف في التنفيذ حائزون بما يقوم به السبب الميطل للحكم إذ قضى في دعوى لا يجوز نظرهما ولا يقبل رفعها وخبركة النقض أن تثير هذا من تلقاء نفسها وإن لم يفره الخصوم وأن تحكم بما يقتضيه قيامه

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

تصرف المدين الذي لا ينفذ في حق الحاجزين عملاً بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات هو ما يكون من شأنه إخراج المقار محل التنفيذ عن ملك المدين أو يرتب حقاً عليه .

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٠

يشترط لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات "أولاً" أن يكون التنفيذ جبرياً" ثانياً " أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته أما المنازعات التي لا تمس إجراء من إجراءات التنفيذ أو سير التنفيذ وحرثاته، فلا تعتبر منازعة في التنفيذ وبالتالي لا تدخل في اختصاص قاضي التنفيذ .

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢١٢٦ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٥

مفاد نص الفقرة الأولى في كل من المادتين ٤٢٧، ٤٤٦ مرافعات أن الزائدة في البيوع العقارية تعين أن تبدأ بأن ينادى المضر على الثمن الأساسي الذي ذكره مباهر الإجراءات في قائمة شروط البيع إلا إذا كان قد تمحل - بحكم في الإعراض على قائمة شروط البيع يحدد ثمناً أكبر أو أقل - فينادى المضر على الثمن المعدل كما ينادى على مصاريف إجراءات التنفيذ على العقار بما فيها مقابل أتعاب الحاماة والتي يقوم قاضي التنفيذ بتقريرها في الجلسة قبل افتتاح الزائدة، ثم يتم البيع بحكم - يأخذ الشكل العادي للأحكام القضائية ويصدر بديهيها - من ذات القاضي على من رما عليه الزواد مشتملاً على صورة من قائمة شروط البيع بعد تعديلها إن كانت قد عدلت، وبإذن الإجراءات التي اتبعت في تحديد يوم البيع وإعلان عنه وصورة من محضر جلسة البيع وأمر للمدين أو الحائز أو الكفيل المني بتسليم العقار لن حكم بإيقاع البيع عليه .

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠

الإعراض على قائمة شروط البيع لا يعد من إجراءات التنفيذ على العقار فهو وإن تعلق بها إلا أن الإعراض خصوصاً مسئلة عنها تخضع فيما لم يرد بشأنه نص خاص للإجراءات والقواعد العامة ومنها

قواعد سريان قانون المرافعات من حيث الزمان المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون القائم ولا تخضع لحكم المادة الثالثة من قانون الإصدار والتي تنص على أن إجراءات التنفيذ على العقار يستمر السير فيها طبقاً لأحكام القانون القديم حتى ولو كان قد صدر فيها حكم بمرسوم الزاد في ظله لأن المقصود بإجراءات التنفيذ في تطبيق هذه المادة هي تلك الإجراءات التي تنبع في التنفيذ على العقار ولا تصرف إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذي يرفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ، إذ هذه المنازعات كهيان خاص تستقل به في إجراءات نزاع الملكية فتسرى إذن على دعوى الإعراض المساعدة العامة في شأن سريان قانون المرافعات من حيث الزمان.

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٨٤٢ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٤
يشترط في المستندات التي يقدمها طالب الإشراك في التوزيع أن تكون كاتبة لتبرير طلباته مؤيدة لوجود الدين ومقداره، ولقاضي التوزيع في الحدود القانونية سلطة تقدير الطلبات والمستندات المقدمة فله أن يقبل الدينون التي يرى صحتها ويستبعد تلك التي يرى فسادها.

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٧
إذ كان الشارع قد أوجب في المادة ١٤٤ من قانون المرافعات أن تشمل قائمة شروط البيع على تعيين المقارات المبينة في التنبية وبيان موقعها وحدودها ومساحتها ورقم القطعة وأسماء الحوض وغير ذلك من البيانات التي تلزم في تصنها فإن ذلك لغاية أساسها هو عدم التجهيل بالعقار المحجوز ولازم ذلك مقتضاه إن البطلان لا يوجب على إغفال البيانات غير الجوهرية كتحديد نوع الغراس بالمقار كما لا يقع البطلان بسبب ما يلحق ببيانات تعيين المقار وتحديد في القائمة من نقص أو إغفال متى استكملت هذه البيانات بما ورد بالتنبية أو السند الذي يجرى التنفيذ بمقتضاه أو بغيرهما من الأوراق التي أوجب الشارع إرفاقها بالقائمة شريطة أن تؤدي هذه البيانات في مجموعها إلى ثبوت البيع والتجهيل بحقيقة المقار المحجوز ذلك أن البطلان الذي فرضته المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات ليس بطلاناً شكلياً وإنما هو جزاء يرتبط بتوقيعه بعدم تحقيق الغاية من البيان العيب، فإن تحققت - كان ذلك دليلاً للحد رغم قيام العيب في الإجراء.

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٨
مؤدى نص المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات أن تصرف المدين أو الخائن في المقار لا ينفذ في حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عارضين ولا في حق الراسي عليه المزداد إذا كان التصرف قد حصل شهرة بعد تسجيل تنبيه بزع الملكية مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون قد جعل العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين عموماً والراسي عليه المزداد في شهر التصرف

أو عدم خهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً في حق هؤلاء أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يسرى في حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الخذ الفاصل بين التصرفات التي تنفذ في حق الدائن وبين تلك التي لا تنفذ في حقهم.

الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧
بطلان الإجراءات المؤسس على عدم مراعاة أحكام المواد ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٤١ من قانون المرافعات لا يتعلق بإجراءات المزايدة التي تميز إستئناف حكم إيقاع البيع وإنما يتعلق بالمرحلة السابقة عليها ويجب التمسك به أمام قاضى البيع قبل جلسة البيع.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٤٢/٣/١٩
إن المادة ٥٣٧ من قانون المرافعات لا توجب فى إجراءات التنفيذ إلا إعلان الدين بصورة السند المطلوب التنفيذ به منه. فمضى كانت السندات التنفيذية التي أعلنها طالب نزع الملكية هى التي نشأت عنها المديونية وهى التي ليد حق الرهن عليه بموجبها فإن إعلانها يكون كافياً لصحة الإجراءات وأما ما عداه من الأوراق الخاصة بتحويل الدين فإنه وإن كان المطلوب نزع ملكيته حق التمسك بها للمحاسبة إلا أنه لا ضرورة لإعلانها إليه أبهى.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٠
إن الدفع بطلان إجراءات نزع الملكية الحاصلة بعد تعيين يوم البيع يجب - عملاً بنص المادة ٦٠٢ مرافعات - التمسك به لدى قاضى البيوع، وإلا سقط الحق فيه. ولا يجوز ذلك إلا لمن كان طرفاً فى إجراءات التنفيذ على العقار ذا مصلحة فى التمسك بهذا البطلان. وإذن فلا يصح التمسك بهذا البطلان ممن يرفع الدعوى يطلب إستحقاق العقار المزوجة ملكيته بعد بيعه .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٥ مجموعة صر ٥٥ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٤
إنه إذا جاز للمدين، بعد فوات مواعيد الطعن فى إجراءات التنفيذ القارى وبعد رسو المزاد، أن يطلب بدعى أصلية إبطال هذه الإجراءات بما فيها حكم رسو المزاد لإنقضاء دين طالب التنفيذ أو لبطلان سنده فمحله هذا ألا يكون قد تعلق بالعين المبيعة أو بإجراءات التنفيذ حق اللغير، كان تكون العين قد رسا مزادها على غير الدائن طالب التنفيذ، أو يكون هناك دائنون آخرون أعلنوا المدين بتسببه نزع الملكية أو دائنون من أرباب الديون المسجلة كانوا طرفاً فى الإجراءات فإذا كانت الأبطالان المزوجة ملكيتها قد رسا

مزادها على غير طالب البيع ليس للمدين الذى كان طرفاً فى إجراءات التنفيذ ولم يعطى عليها بالطرق التى رسمها القانون أن يطلب بطلان تلك الإجراءات بما فيها حكم رسم المزاد بدعوى أصلية .

الطعن رقم ٦١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٤٨
الحكم الذى يصدر فى دعوى الإستحقاق الفرعية فى إجراءات التنفيذ على العقار يكون حجة على المدين المزوعة ملكيته المختصم فيها، لأنه خصم حقيقى فيها ولا تتمتع الخصومة بدونه، إذ أوجبت المادة ٥٩٥ من قانون المرافعات إقامة الدعوى عليه .

* الموضوع الفرعى : إختصاص قاضى التنفيذ :

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ٣/٩/١٩٧٥
- متى كانت الدعوى - وعلى ما بين من الحكم المطعون فيه - هى منازعة فى التنفيذ على العقار رفعت " بطلان حكم برسو المزاد " فى ظل قانون المرافعات السابق أمام المحكمة الابتدائية وظلت متداولة بالجلسات أمامها إلى أن صدر قانون المرافعات القائم - الذى عمل به من ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ وكانت المادة ٢٧٥ منه تنص على أن " يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ المبروعة والوقفية أياً كانت قيمتها " فإن قاضى التنفيذ هو الذى يفصل دون غيره فى جميع منازعات التنفيذ، ومنها التنفيذ على العقار .

- نصت المادة ٢ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات القائم على حكم وقضى فى شأن الدعاوى التى تعدل إختصاصها النوعى بموجب هذا القانون، إذ قالت " على المحاكم أن تهمل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من إختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون، وذلك بالحالة التى تكون عليها، ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة " ومؤدى ما سلف أن يتقبل منازعات التنفيذ من ولاية قانون المرافعات القديم إلى ولاية القانون الجديد وتحال حتماً من المحكمة الابتدائية إلى قاضى التنفيذ التى أصبحت من إختصاصه، طالما أنه لم يحكم فيها أو تأجلت للحكم - ولا يجوز دون هذه الأحوال ألا يكون الطاعن - المدعى - قد تمسك بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى ذلك أن الإختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها وفقاً للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات الجديد متعلق بالنظام العام وتحكم به المحكمة من علقها نفسها ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣

- مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو أن المشرع استحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير كما يحوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله فى المنازعات الوقتية مما مقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أياً كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما يستثنى بنص خاص.

- إذ كان الثابت أن المظنون عليه - الحاجز - أقام دعواه أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بالزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله إصلاً لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات، فإن الدعوى بهذه الخاتبة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ، ويختص بها قاضى التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ مאלفة الذكر، وتخرج عن إختصاص المحكمة الابتدائية النوعى، مما كان يصح معه أن تقضى هذه المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الإختصاص وأن تحيل الدعوى إلى قاضى التنفيذ إتباعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات، وإذ هى قضت فى موضوع النزاع بمجاوزة إختصاصها، وأبداه الحكم المظنون فيه لأنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٠

مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات، وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية هو أن المشرع استحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير كما يحوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله فى المنازعات الوقتية مما مقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أياً كانت قيمتها، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص .

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٨

— مژدى الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات، أنه فى الأحوال التى يوقع فيها الحجز بأمر من قاضى التنفيذ يجب على الحاجز رفع دعوى الحجز وفقاً للقواعد العامة لرفع الدعاوى خلال ثمانية أيام من إجراء الحجز وإلا أصبح كأن لم يكن، وبذلك عدل المشرع — وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية — الحكم الذى كان وارداً فى المادة ٦٠ من قانون المرافعات السابق تعديلاً يقتضيه الإنجاء لإعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحتها فلم يستلزم تضمين إعلان الحجز عليه بالحجز تكليفه بالحضور لسماع الحكم بصحة الحجز، إكتفاء بالزام الحاجز برفع دعوى صحة الحجز بالطرق المعتادة فى المعاد اخذ لإعلانه الحجز عليه بحضور الحجز .

— إذ كان البين من ملف الدعوى الابتدائية والإستئنافية المرفعين بالطعن أن الشركة الحاجزة الملعون عليها— لم ترفع دعواها بعبوت الحق بصحة مودة قلم الكتاب، بل طرحها على المحكمة فى الجلسة التى حددتها القاضى الأمر فى أمر الحجز — دون موجب — والتى تضمنها إعلان الطاعن الحجز عليه بالحجز وكان لتحديد الجلسة فى أمر الحجز على النحو السالف لا يجرى عن وجوب إتباع السبيل الذى إستتبعه القانون لإتصال المحكمة بالدعوى، فإن تكب الملعون عليها هذا الطريق معجالة حكم المادة ٦٣ من قانون المرافعات من شأنه أن يصحى دعواها غير مقبولة، وإذ خالف الحكم الابتدائى للويد بالحكم الملعون إبه هذا النظر فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٨

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الإعداد بالحجز أن يرجع إلى حكم القانون لإستظهارها إذا كان الحجز قد توقع وفقاً له مستولياً أركانها الجوهرية أى لا يعتبر عطف مادية تعرض حق صاحب المال الحجز عليه دون أن يكون فى محته هذا مسان بأصل الحق، وإذا كان الملعون جندهما قد طلبا بضفة مستعجلة بعدم الإعداد بالحجز الواقع فى ... فإن إستدعاهما إلى براءة ذمتها من الدين الحجز من أجله وإدعاء الطاعنة قيام هذه المدبوبة لا يكون له أثر على وصف المنازعة طالما أن المطلوب فيها إجراء وقى، وليس فضلاً فى أصل الحق.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٠

تنص المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات على أنه " يترى قاضى التنفيذ فى اليوم اخذ للبيع إجراء الزايدة بناء على طلب من يباشر التنفيذ أو المدين أو الخائن أو الكليل أو أى دائن أصبح طرفاً فى الإجراءات ... وإذا جرت الزايدة بدون طلب من أحد من هؤلاء كان البيع باطل " وكان الطاعن قد أقام إستئنافه على

أن الثابت من الصورة الرسمية حضر جلسة ... أمام محكمة أول درجة - وهي الجلسة التي حصلت فيها الزيادة وصدر فيها الحكم بإيقاع البيع - أن البنك الطاعن - وهو مباشر التنفيذ - طلب التأجيل ولم يطلب إجراء الزيادة كما لم يطلب أحد غيره إجراء الزيادة، فإنه إذا قام قاضي التنفيذ بإجرائها في ذات الجلسة فإن البيع يكون باطلاً لوجود عيب في الإجراءات عملاً بالمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات وأن وجود بطلان في حكم مرسى المزاد يتيح للمدين - أو من يمثله ولكل دائن أصبح طرفاً في الإجراءات أن يطلب الحكم بطلانه عملاً بالمادة ٤٣٥ من القانون المذكور، بما مؤداه أن حق البنك الطاعن في إقتضاء دينه من الثمن الذي رسا به المزاد لا يكون مستقراً، وكان مناط المصلحة في الطعن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بتحقيقها وقت صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم تتوافر للبنك الطاعن مصلحة في الطعن بالإستئناف على حكم محكمة أول درجة للفصل في أوجه البطلان حتى تتم الزيادة بإجراءات صحيحة، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جواز إستئنافه قولاً منه بأنه ليست له مصلحة في الإستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١/٢٨/١٩٨١

مضى كانت الدعوى هي منازعة في التنفيذ على المقار رفعت بطلب بطلان حكم صدر برسو المزاد لتكون بذلك من الدعاوى التي يختص بنظرها قاضي التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات يسعى في ذلك أن تكون الطلبات في الدعوى بطلان حكم مرسى المزاد وإستحقاق المقار موضوع هذا الحكم أم كانت قاصرة على الطلب الأول دون سواء.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١/٢٨/١٩٨١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه : " يختص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية أيأ كانت قيمتها ". ومما هذا النص وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو أن المشرع إستحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جمع شئات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء كانت من الخصوم أو من الغير، كما حوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقفية، مما يقتضيه أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقفية والموضوعية أيأ كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما إستثنى بنص خاص.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

- مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو أن المشرع استحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يتنص دون غيره بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل في المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعة موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقفية بما مقتضاه أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقفية والموضوعية أيأ كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما استثنى بنص الخاص.

- لا يحول دون إحصار الطاعنين من الدعاوى الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ التي تدخل في الإختصاص النوعي القاضي بالتنفيذ أن الحجز الأول قد وقع على زراعة الأرز التي يتعين تسليم محصولها إلى الدولة أو أن الحارس على المحجوزات قد استعصر أمراً يهني بعضهما وإيداع غنة الخزينة طالما أن الدعوى رفعت بين الحجز والبيع لأن مفاد نص المادة ٣١٠ من قانون المرافعات هو إنتقال الحجز بتسليم المنقول المحجوز عليه ومحتصر حجزه للدولة إلى الثمن الذي يستحقه المدين وذلك دون أي إجراء آخر ولأن المادة ٣٧٠ من القانون المذكور تجيز للحارس الحصول على إذن بالجنى والحصاد من قاضي التنفيذ.

للطعن أرقام ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٥٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٠

لكي تكون المنازعة مصعلقة بالتنفيذ في معنى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات [والتي خصصت قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية أيأ كانت قيمتها] يشترط أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته، وإذ كانت الخصومة منعقدة بشأن بطلان إجراءات بيع حق الإيجار وطلب المدين إعادة الحال إلى ما كانت عليه بإعادة تمكينه من العين المؤجرة له ونهبت جبراً، وبالطبع سيؤثر الفصل في هذا الطلب على مجموعات التنفيذ من حيث مضيقها قسماً في إنتاج أثرها أو المنول عنها ومن ثم يدخل النزاع بشأن حق الإيجار المنفذ به وكل ما يتعلق به في خصومة التنفيذ.

*** الموضوع الفرعي : إختصاص قاضي التنفيذ :**

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٤٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠
يفصل قاضي التنفيذ في منازعات التنفيذ الوتية بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة إعمالاً لما نص عليه المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات، ولما كان قاضي الأمور المستعجلة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يتناول بصفة ودية وفي نطاق الأشكال المطروح عليه، تقدير جدية النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة، ولكن ليتحسس منه وجه الصواب في الإجراء الوتق المطلوب فيه فيقتضى على هذاه بولف التنفيذ المستشكل فيه أو باستمراره، وتقديره هذا ووتق بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع فيه إذ يبقى محفوظاً سليماً يتنازل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة.

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠
إختصاص قاضي التنفيذ - دون غيره - بنظر منازعات التنفيذ أياً كانت قيمتها طبقاً لنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وبحسب الأصل منوطاً بأن تكون هذه المنازعات متعلقة بتنفيذ جري مما تنظمه أحكام هذا القانون تحت إشراف قاضي التنفيذ ويسند تنفيذي يعطيه القانون هذه الصفة، وتصب على إجراء من إجراءات هذا التنفيذ أو تكون مؤثرة فيه، والمنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات الناية العامة التي تصدرها في شكاوى وجنح الحياة وتأمّر فيها بممكن أحد الطرفين ومنع تعرض الآخر حتى يفصل القضاء المدني في النزاع لا تدخل في عداد تلك المنازعات، ومن ثم لا يختص قاضي التنفيذ بنظرها.

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١
مفاد المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه يمتين لكى تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ أن يكون التنفيذ جرياً وأن تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ أو مؤثرة في سير إجراءاته أما المنازعات التي لا نص إجراء من إجراءات التنفيذ أو سيره أو جرياته فلا تعتبر منازعة في التنفيذ في حكم هذه المادة وبالتالي لا تدخل في الإختصاص النوعي لقاضي التنفيذ. لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المظنون ضدهما الأول والثاني إستأجرا محل النزاع من ورقة مالك العقار بعد رفض أشكال الطاعن في تنفيذ حكم الطرد المستعجل فلما قضى إستئنافاً بالفاته ويوقف تنفيذ حكم الطرد أقام المظنون ضدهما الأشكال رقم لسنة تنفيذ الجزية وصدر الحكم فيه بوقف تنفيذ الحكم الصادر في إستئناف الطاعن سالف الذكر حين الفصل في دعوى النزاع السائل وتأييد ذلك الحكم إستئنافاً فإن الدعوى بهذه الناية لا تعتبر من إشكالات التنفيذ.

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨

لكي تكون المنازعة متعلقة بالتفديد فى معنى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات يشترط أن تكون المنازعة منصبة إىراء من إىراءات التفديد أو مؤثرة فى سر التفديد وإىراءاته، وإذ كانت الخصومة فى الدعوى الماثلة تدور حول طلب طرد الطاعن من أطيان النزاع للفصص ودار النزاع فيها بين طرفيها حول قيام علاقة إىبارية جديدة بينهما فإن هذه الدعوى تتعلق بطلب موضوعى والقضاء به يكون فصلاً فى ذات الحق ومن ثم فإنها لا تكون من دعائى التفديد ولا يخص بنظرها قاضى التفديد .

الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٩١/٣/٤

مفاد نص المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات أن قاضى التفديد - دون غيره هو المخصص نوعياً بنظر دعوى رفع الحجز أى كانت قيمتها .

*** الموضوع القرعى : إعلان السند للتفديد :**

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٢

تنص المادة ١/٦١٠ من قانون المرافعات على أنه يجب أن تشمل ورقة تنبيه نزع ملكية العقار على بيان نوع السند التفديدى وتاريخ إعلانه فإن لم يكن قد أعلن وجب إعلانه مع إعلان التنبيه إذا لم تشمل ورقة التنبيه على هذه البيانات كانت باطلة، ومن ثم فإذا حلت ورقة تنبيه نزع الملكية من تاريخ إعلان السند التفديدى، وكان هذا السند لم يعلن مع إعلان التنبيه فإن تلك الورقة تكون باطلة عملاً بنص المادتين ١/٦١٠ و ٢٥٠ مرافعات. ولا على البحث - فى هذا الشأن - عن غرض الشارع من تضمين ورقة التنبيه هذا البيان ولا البحث فيما إذا كان الخصم قد أصبب بضرر من جراء إغفال البيان المذكور ما دام أن القانون قد نص على وجوبه ورتب البطلان جزاء على إغفاله. ولا يفنى عن ذلك علم المدين بتاريخ إعلان السند التفديدى إله عن طريق آخر غير ورقة التنبيه، إذ يجب أن تشمل هذه الورقة على البيان الذى أوجبه القانون وإلا كانت باطلة.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٦٣/١/١٠

مؤدى نص المادة ٥٣٧ من قانون المرافعات القديم أنه كان يكفى فى ظل القانون الملقى أن يسبق التفديد إعلان السند التفديدى إلى المدين دون حاجة إلى إعلان ورثته به إذا كان التفديد حاصلاً فى مواجهتهم. وإذا كانت المادة ٤٦٢ من قانون المرافعات الجديد قد أوجبت على الدائن إعلان السند التفديدى لورثة المدين قبل البدء فى التفديد فإن ذلك نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بالقانون الجديد ولا يسرى على الإىراءات التى تمت فى ظل القانون الملقى.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٦٣

متى كانت ورقة تنبيه نزع الملكية قد خلت من بيان تاريخ إعلان السند التنفيذي ولم يكن السند قد أعلن مع إعلان التنبيه، فإن تلك الورقة تكون باطلة "م ٢٥ و ٦١٠ مرافعات" ولا محل للبحث عن غرض المشرع من تضمين ورقة التنبيه هذا البيان مادام القانون قد نص على وجوبه وربط البطلان جزاء على إغفاله.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٥

تقضى المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات التقديم بأن "إعلانات الأحكام الحاصلة إلى أهل المدين فى مدة المرافعة تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع فى التنفيذ فى ظرف مئة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك" وهذا النص قد ورد إستثناء من القاعدة العامة التى قررتها المادة ٣٨٤ من هذا القانون من ضرورة إعلان الأحكام قبل تنفيذها لشخص المحكوم عليه أو فى موطنه الأصلي إلا أن إعمال هذا الإستثناء مشروط بأن يحصل الشروع فى التنفيذ خلال السنة أشهر التالية لصدور الحكم.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٦

- البطلان المربى على عدم إعلان السند التنفيذى غير متعلق بالنظام العام.
- لم يتطلب المشرع فى ظل تقنين المرافعات الملغى ولا فى التقنين القائم أن يسبق حجز ما للمدين لدى الغير إعلان المدين بسند التنفيذ، ومن ثم فلم يكن للطاعن - المحجوز عليه - أن يحتج ببطلان إعلانه بسند التنفيذ فى أجل المختار عند التنفيذ عليه بطريق حجز ما للمدين لدى الغير طالما أن إعلانه بهذا السند لم يكن لازماً أصلاً فى الوطن الأصلي ولا فى أجل المختار وبالتالي فلا يجوز - فى تنفيذ لاحق بطريق الحجز العقارى - اعتبار سكوته عن التمسك ببطلان الإعلان فى التنفيذ الأول وإقراره هذا التنفيذ، لزولاً منه عن هذا البطلان أو رضاه منه بإعلان سند التنفيذ إليه فى أجل المختار.
- أوجبت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الملغى إعلان سند التنفيذ إلى نفس الخصم أو فى موطنه الأصلي ولم يستثن القانون من ذلك إلا الحالة التى يحصل فيها الشروع فى التنفيذ خلال سنة أشهر من تاريخ صدور الحكم المنفذ به إذ اعتبرت المادة ٤٠٤ - من القانون المذكور - الإعلانات الحاصلة فى أجل المختار صحيحة فى هذه الحالة. فإذا اعتبر الحكم المطعون فيه إعلان سند التنفيذ فى أجل المختار صحيحاً دون التحقق مما إذا كان قد حصل فى المدة للنوّه عنها أم لا فإنه يكون معيلاً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩

- متى كان الثابت أن الشركة المطعون عليها - والمرتهنة بموجب عقد فتح اعتماد رسمى مضمون برهن عقارى - قد أعلنت إلى الطاعن - الكفيل المتضامن والراهن - قبل البدء فى التنفيذ مضمون عقد فتح الاعتماد المذكور، ومستخرجاً من حساب المدين من واقع دفاتها التجارية وكلفته فيه الوفاء بالمبلغ المطلوب قبل اكتمال التقدم الخمسى، فإن ذلك كاف للقول بانقطاع التقدم، إعتباراً بأن ذلك التكليف بالوفاء ينصب على المديونية بالذات ويتضمن للمطالبة بالمبالغ المتأخرة فى معنى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق.

- إنه وإن كانت الحكمة التى إستهدفها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذى إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق هى إعلامه بوجوده، وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين، وتخويله إمكانية مراعاة إستيفاء السند به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التى يكون بتوافرها صالحاً للتنفيذ بمقتضاه، إلا أن منازعة المدين التى يفقد الحق بسببها شرطى تحقق الوجود وتعيين المقدار وفق المادة ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق يحتم أن تكون منازعة جديدة تثير الشك فى وجود الحق أو حقيقة قدره.

الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٠

لكن كان الشكل أو البيان وسيلة لتحقيق غاية معينة فى الخصومة وكان لا يقضى بالبطالان ولو كان مبصوحاً عليه إذا أثبت المتصكك ضده به تحقق الغاية عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٠ مرافعات، إلا أن المعارف على الغاية من الشكل أو البيان وتحميد أهمية هذه الغاية مسألة قانونية يعين على محكمة الموضوع إلزام حكم القانون بشأنها فإذا جنحت عنها إلى غاية أخرى وإنتهت فى حكمها إلى ثبوت تحقق الغاية الأخرى ورتبت على ذلك رفض القضاء بالبطالان لتحقيق الغاية فإن حكمها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لما كان ذلك وكانت الغاية من ذكر بيان تاريخ إعلان السند التنفيذى فى تنبيه نزع الملكية لا يعنى مجرد ثبوت إعلان السند التنفيذى للمدين قبل البدء فى إجراءات التنفيذ وأن ذلك يستقى من ورقة أخرى غير التنبيه تكون مرفقة به وإذ تعنى إعلام ذوى الشأن مما جاء فى التنبيه نفسه بأن السند التنفيذى أعلن من قبل إلى المدين المنفل ضده وأن المدة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات قد مضت قبل إجراء التنفيذ وذلك لأن تنبيه نزع الملكية دون غيره الذى يسجل فى الشهر العقارى عملاً بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو الذى بذلك يكون حجة على الكافة فى هذا الصدد فلا يبنى عنه وجود البيان فى غيره. ولما كان الحكم المطعون له قد انتهى فى قضائه إلى ثبوت أن تنبيه نزع

الملكية قد خلا من بيان تاريخ إعلان السند التنفيذي للمطعون حده ثم ذهب بعد ذلك إلى أن الغاية من إضمار تبينه الملكية على هذا البيان هو أن القانون أوجب على الدائن إعلان السند التنفيذي قبل البدء في إجراءات التنفيذ وأن هذه الغاية قد تحققت بإعلان أمر الأداء المنفذ به للمعرض ورتب ذلك القضاء رفض القضاء بالبطالان لأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

* الموضوع الفرعي : الإخيار بإيداع قائمة شروط البيع :

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٤

— لم ترتب المادة ٦٣٤ من قانون المرافعات البطلان على إغفال إخبار أحد ممن أوجبت المادة ٦٣٢ منه إخبارهم بمحصول إيداع قائمة شروط البيع، وإنما يكون الجزاء — كما صرحت به المذكرة الإيضاحية هو عدم جواز الاحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل إخباره. وإذا كان هذا هو حكم النص الخاص فلا مجال لإعمال النص العام الوارد في شأن البطلان ما دام المشرع قد صرح بعدم ترتيب هذا الجزاء.

— إنه وإن أوجب المشرع أن يتم إيداع قائمة شروط البيع والتأشير على هامش التسجيل بما يفيد الإخبار بالإيداع، كل ذلك خلال مدة مائتين وأربعين يوما من تاريخ تسجيل التبينة، إلا أنه أجاز لقلم الكتاب مدد معاد الإخبار بناء على أمر قاضي البيوع. فإذا حصل قلم الكتاب من قاضي البيوع على إذن بمدد معاد الإخبار ثم حصل التأشير على هامش التسجيل بما يفيد الإيداع والإخبار في المدد القانوني، فإن تسجيل التبينة يكون بمنجاة من السقوط.

— إذا طلب قلم الكتاب من قاضي البيوع مدد معاد الإخبار بالقائمة فاذن بذلك فإن معنى هذا أنه رأى قيام مسوغ المدد فإذا أقرته محكمة الموضوع في نطاق سلطتها التقديرية على قيام هذا المسوغ فإنه لا معقب عليها في ذلك.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٩٨٥ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٦

إغفال إخبار أحد الدائنين المشار إليهم بالمادة ٦٣٢ من قانون المرافعات بإيداع قائمة شروط البيع لا يوجب عليه إلا عدم جواز الاحتجاج عليه بإجراءات التنفيذ.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ٢/١٧/١٩٧٢

إنه علاوة على أن المادة ٦٣٤ من قانون المرافعات السابق لم ترتب البطلان جراء على مخالفة أحكام المادة ٦٣٢ من ذلك القانون، فإن المادة الأخيرة وإن أوجبت إخبار ذوي الشأن ممن ورد ذكرهم بها بإيداع قائمة شروط البيع، إلا أن ذلك مشروط بأن تظهر حقوقهم في الشهادة العقارية التي أوجبت المادة ٦٣١ من قانون المرافعات السابق إرفاقها بقائمة شروط البيع من مدة عشر سنوات على تسجيل التبينة.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥

توجب المادة ٦١٥ من قانون المرافعات السابق - الذى تم الإجراء فى ظله - التأشير على هامش تسجيل تنبيه نزع الملكية خلال مائتين وأربعين يوماً بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع وإلا سقط التسجيل وتوجب المادة ٦٣٦ من ذات القانون على الخضر الذى قام بإعلان ورقة الأخبار بإيداع قائمة شروط البيع إخطار مكتب الشهر العقارى بحصول ذلك خلال ثمانية الأيام التالية، ويوقع الموظف المختص على أصل الإعلان بما يفيد علمه بحصوله، ويؤشر بذلك على هامش تسجيل التنبيه ومفاد ذلك أن موظف الشهر العقارى هو الذى يقوم بالتأشير على هامش التسجيل بما يفيد الأخبار بإيداع قائمة شروط البيع فور إخطاره بذلك، وأن هذا التأشير يتم على أصل المسجل المحفوظ بالشهر العقارى. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن " الموظف المختص بالشهر العقارى قد تم إخطاره بالأخبار بإيداع قائمة شروط البيع ووقع بذلك بتاريخ ... على أصل ورقة الأخبار، وأن خلو صورة تنبيه نزع الملكية المسجل المقدمة بملف التنفيذ من التأشير بالإخبار لا يفيد أن هذا التأشير لم يتم ... وأن الطاعن لم يقدم دليلاً على ما ادعاه من عدم التأشير بالأخبار على هامش تسجيل تنبيه نزع الملكية، ومن ثم فإن دفعه بسقوط تسجيل التنبيه لعدم التأشير عليه بالأخبار يكون على غير أساس " وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم صحيحاً للأسباب السالفة التى بنى عليها، والنسبة التى تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها، فإن النسبة التى بنى عليها على غير أساس.

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٧

- أوجبت المادة ٤١٧ من قانون المرافعات على قلم الكتاب إخبار ذوى الشأن ممن ورد ذكرهم بها ومنهم المدين بإيداع قائمة شروط البيع إلا أن المادة ٤٢٠ من القانون المذكور لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة هذا الإجراء، وإنما يكون الجزاء هو عدم جواز الاحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل أخباره ويكون له إبداء ما يشاء من الطلبات والملاحظات أمام قاضى البيع دون أن يقيده بالمعاد المبين فى المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات وهو ثلاثة أيام قبل الجلسة المحددة لنظر الإضرابات، وبالتالي فإن طلبه وقف الإجراءات بناء على عدم إخبار أحد ممن أوجب القانون إخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع لا يكون من حالات الوقف الحسمى بل هو من حالات الوقف الجوازى التى تترك لقاضى الموضوع تقدير مدى جدية أسبابه فيماير يوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدى أو يرفض الوقف ويأمر بالإستمرار فى إجراءات التنفيذ إذا ظهرت له عدم جديته، ويكون الحكم برفض طلب وقف الإجراءات لهذا السبب غير جائز إستئنافه طبقاً للمادة ١/٤٥٩ من قانون المرافعات سواء صدر حكم بإيداع البيع أو إقرن بصدوره.

- إذ كان الثابت في الدعوى أنه بعد أن قضى في ١٩٧٠/١١/٢٢ بتأجيل البيع تأسيساً على بطلان أخبار الطاعن - المدين - بإيداع قائمة شروط البيع حضر الطاعن بمجلسه ١٩٧١/١/١٧ التي حددت للبيع بناء على طلب المطعون عليهم، ثم أجل البيع لجلسه ١٩٧١/٣/٧ وبها حضر الطاعن أيضاً وطلب إيقاف البيع إلا أن يقضى في دعوى بطلان الإجراءات التي أقامها بصفة أصلية، فكان يتعين عليه وهو لم يخبر بإيداع قائمة شروط البيع وحضر بالجلسات أن يبدى منازعته المتعلقة ببطلان الإجراءات أمام قاضي البيوع إلى ما قبل صدور حكم إيقاف البيع، وإذ لم يبد أى إعراض على صحة الإجراءات وأصدر قاضي البيوع حكمه برفض طلب وقف الإجراءات فإنه يكون قد أعمل سلطته الجوازية ويكون قبضؤه غير قابل للإستئناف.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٦٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩

يدل نص المواد ٤١٧ و ٤٢٠ و ٤٢٢ من قانون المرافعات على أن علم إخبار المدين بإيداع قائمة البيع ليس وجهاً لبطلان إجراءات التنفيذ وإنما يتبع له إنشاء ما عداه من أوجه لبطلان تلك الإجراءات بطريق الدعوى المبتدأة دون الإعراض على قائمة شروط البيع.

* الموضوع الفرعى : الإشكال فى التنفيذ :

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٥

الحكم الصادر فى دعوى الأشكال لا يمس موضوع الحق ولا يصير فاصلاً فيه. وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأطيان موضوع النزاع وكانت المطعون عليها الأولى سبق أن رفعت دعوى على الطاعن الفانى طالبة منع تعرضه لها فى هذه الأطيان فقضى لها بذلك ولما شرعت فى التنفيذ إمتشكل الطاعن الأول إستناداً إلى أن الأطيان فى وضع يده وتدخل ضمن عقد بيع صادر له من والده فقضى له بوقف تنفيذ الحكم. فإنه يكون فى غير محله التحدى بأن الحكم الصادر بتثبيت ملكية المطعون عليهم هذه الأطيان قد صدر على خلاف الحكم الصادر فى دعوى الإشكال.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٩٥١/٦/٧

مضى كان الواقع فى الدعوى هو أن المطعون عليه الثانى أودع بمحلى المطعون عليه الأول أقطاناً لم أوقع الطاعن حجزاً تحفظياً على هذه الأقطان وعين المحضر أجنبياً حارماً عليها وأقام الطاعن دعوى مستعجلة حكم فيها بتعيينه حارماً منعها على الأقطان المشار إليها ثم استصدر أمراً بنقل الأقطان المحجوز عليها ورفع المطعون عليه الأول إشكالا أمام قاضى الأمور للمستعجلة بطلب وقف تنفيذ الأمر المذكور فندفع الطاعن بعدم قبول الإشكال لرفعه بعد تمام تنفيذ الحكم الصادر بإقامته حارماً منعها وكان الحكم المطعون

فيه إذ قضى برفض هذا الدفع قد أسس قضاءه على أن الإشكال موجه إلى أمر النقل لا إلى حكم الحراسة وأن هذا الأمر هو إجراء مستقل عن ذلك الحكم لأن تنفيذ حكم الحراسة لا يستلزم حتما نقل المحجوزات من مكانها رغم تعيين الطاعن حارسا منضمًا عليها وأن أمر النقل المستشكل فيه لم يتم تنفيذه بعد وقد صدر في غير مواجهة المستشكل (المطعون عليه الأول) ليعتبر بالنسبة إليه من الغير، فإن النعي عليه مخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٩

البحث في كون الحكم المستشكل فيه قد بني على مستندات ليست خاصة بموضوع التقاضى يخرج عن نطاق القضاء المستعجل لمسامه بأصل الحق.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٥

إذا كان حكم المحكمة الشرعية الذى تطلب الطالبتان وقف تنفيذه قد صدر على الصغيرة بضمها إلى أبيها وكانت الطالبتان لا تهبان من وقف تنفيذ الحكم المشار إليه سوى إستمرار بقاء هذه الصغيرة فى حضانتها إستنادا إلى الحكم الصادر من المجلس الملى العام فإن صفحتها فى طلب وقف التنفيذ تكون متوافرة

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٣٠

لا يبرز طلب وقف التنفيذ من جديد بعد رفضه استنادا إلى خطر لم يكن ماثلا وقت التقرير بالطعن ومن باب أولى استنادا إلى ما قد يكون فأت الطاعن بيانه أثناء نظر طلبه الأول من أدلة على توأمر ذلك الخطر ذلك أن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالنقض هو استثناء من الأصل الذى قرره الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون المرافعات التى تنص على أنه لا يوجب على الطعن بطريق النقض إيقاف تنفيذ الحكم وقد قيدت الفقرة الثانية من المادة المذكورة هذا الاستثناء بشرطين الأول أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ فى تقريره بالطعن والثانى أن يخشى من التنفيذ وقوع خطر جسيم لا يمكن تداركه وسفاد من هذين الشرطين أن يكون الخطر من التنفيذ ماثلا وبت حصول الطعن بالنقض حتى يمكن الاستناد إليه عند التقرير به.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٧٣ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٠

الإشكال من المحكوم عليه لا يجوز قبوله إلا إذا كان سببه قد جد بعد صدور الحكم المستشكل فى تنفيذه. ولما كان " الدفع بعدم التنفيذ " - الذى يتمسك به الطاعن - قائماً قبل صدور الحكم الذى رفع الإشكال عنه فإن هذا الدفع يكون قد إندرج ضمن الدفوع فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المذكور ومن ثم يجمع على المحكوم عليه التحدى به على من صدر له هذا الحكم وذلك سواء كان قد دفع به فى تلك الدعوى أم كان لم يدفع .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٥٩ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٧

يشروط فى الإشكال الذى لا يجوز معه للمحضر أن يتم التنفيذ قبل صدور الحكم فيه أن يمرض عند التنفيذ لمنع إجرائه أو وقف السير فيه.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١/٨/١٩٨٠

- الإشكال فى التنفيذ الذى يرفع لقاضى التنفيذ من الملزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تمامه طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات ذو أثر موقف للتنفيذ، يستوى فى ذلك أن يكون قد رفع إلى محكمة مختصة بنظره أو إلى محكمة غير مختصة به.

- الحكم بعدم الاختصاص والإحالة لا يوجب عليه إنهاء الخصومة فى الإشكال، وليس من شأنه أن يزيل صحفته، وإنما هو ينقل الدعوى إلى المحكمة أهالة إليها التى يعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها، ويعتبر صحيحاً أمامها ما تم من إجراءات قبل الإحالة بما فى ذلك صحيفة الإشكال وأثرها الواقف للتنفيذ، وكان الغائب فى الأوراق أن الطاعن أقام الإشكال رقم
... تنفيذ العطارين لأول مرة بطلب وقف التنفيذ بالتعريض المبدئى المقضى به عليه للمطعون عليه فى القضية رقم جتج العطارين متبعاً فى رفعه الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات فإنه يوجب على تقديم صحيفة هذا الإشكال لقلم الكتاب وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه باعتباره إشكالاً أول من انحكوم عليه - ويبقى هذا الأثر الواقف للإشكال قائماً رغم الحكم بعدم اختصاص المحكمة نوعياً والإحالة إلى محكمة جتج المنشأة الصادر فى ١٩٧٠/١٢/٢٢ باعتباره حكماً لا ينهى الخصومة فى الإشكال.

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١/٢١/١٩٨٦

الأشكال الوقتى لا يخص القاضى المستعجل فيه بالفصل فى النزاع المطروح بحكم حاسم للخصومة وإنما يتناول بصفة وقتية وفى نطاق النزاع المطروح عليه تقديم جديده النزاع وهو تقدير لا يؤثر على الحق المتنازع فيه إذ يبقى هذا الحق محفوظاً سليماً يتنازل فيه ذوو الشأن أمام محكمة الموضوع فلا على الطاعن إن هو لم يطرح الإدعاء بالتزوير أمام قاضى الأمور الوقتية لدى نظره الإشكال.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٤

الإشكال فى تنفيذ أى حكم لا يمكن رفعه من انحكوم عليه إلا متى كان سببه حاصلاً بعد صدور هذا الحكم. أما إذا كان سببه حاصلاً قبل صدوره فإنه يكون قد إندرج ضمن الدفوع فى الدعوى وأصبح فى

غير استطاعة هذا المحكوم عليه التحدى به على من صدر له الحكم سواء أكان قد دفع به فعلاً في الدعوى أم كان لم يدفع به .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٤٧/١/٩
إن رفع الخصومة أمام القضاء يكون، بحسب الأصل المقرر في المادة ٣٣ من قانون المرافعات بمقتضى تكليف بالخصومة يعلن به المدعى عليه بناءً على طلب المدعى. غير أن الشارع - إستثناءً من هذا الأصل وتقديراً لضرورة سرعة الفصل في المنازعات التي تعرض تنفيذ الأحكام والسندات - قد جاوز في حالة الإستشكال قبل التنفيذ تكليف الخصوم بالخصومة أمام قاضي المواد الجزئية بمقتضى علم خير " المادة ٣٦ مرافعات "، وفي حالة الإستشكال وقت التنفيذ ألزم المحضر نفسه بتكليف المستشكل بالخصومة ولو في معاد ساعة واحدة، ويكون المحضر حينئذٍ نائباً عن طالب التنفيذ في المرافعة أمام المحكمة " المادة ٣٩ مرافعات ". والمحكمة التي عندها الشارع هي محكمة المواد الجزئية الكائن بدانيتها محل التنفيذ والتي لا تنظر من الإشكالات بموجب نص المادة ٣٨٦ من قانون المرافعات إلا ما كان مطلوباً فيه إجراء وقتي، مما يكون قضاء محكمة المواد الجزئية فيه قضاءً مؤقتاً غير مؤثر في حقوق الخصوم. أما المحكمة التي أصدرت الحكم والتي لا تخصص بنظر إشكال التنفيذ إلا إذا كان متعلقاً بأصل الدعوى والتي يكون حكمها فاصلاً في حقوق الخصوم لا في مجرد إجراء من الإجراءات الوقعية، فلا يملك المحضر أن يرفع إليها بنفسه إشكالاتاً يعرضه وقت التنفيذ، لأن الخصومة التي تثار هي خصومة عادية يجرى عليها الأصل المقرر لإقامة الخصومات، ومن ثم فلا يرفعها إلى القضاء إلا ذوو الشأن أنفسهم وعلى ذلك فإذا كان الحكم المعروض على تنفيذه أمام المحضر صادراً من محكمة النقض فلا يجوز للمحضر تقديم الإشكال إلى هذه المحكمة زاعماً أنه متعلق بموضوع الخصومة وأنها هي المحكمة التي أصدرت الحكم المرفوع عنه الإشكال فإن فعل ذلك كان الإشكال غير مقبول .

• الموضوع الفرعي : الإعتراض على إجراءات التنفيذ :

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢١
يجوز للمدين - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إبداء الاعتراض على الإجراءات ولو لأول مرة أمام محكمة الإستئناف إذا كان اعتراضه مؤسساً على مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام كأن يمسك بأن الدين المقتطع به يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر قانوناً .

*** الموضوع الفرعي : الإعتراض على ققمة شروط البيع :**

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٢ مكتب فتي ٦ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥
لما كان مستأجر العقار المبيع لعدم إمكان قسمته هو من الأشخاص الذين لهم مصلحة في إبداء ما لديهم من ملاحظات بطريق الإعتراض على القائمة وطلب تعديل شروط البيع بالنسبة إلى إجارته حتى يفضى منازعة الراسي عليه الزاد له فيها بعد ذلك، فإنه يكون صحيحاً في القانون تقرير الحكم المطعون فيه حق المستأجر في الاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك وفقاً لنصوص المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٧١٥ و ٧٢٣ من قانون المرافعات، ولا يغير من ذلك أن يكون حق المستأجر قد نص عليه في عقد البيع المسجل وأصبح في إمكانه أن يواجه به الغير.

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ مكتب فتي ١٣ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧
الإعراض على قائمة شروط البيع المؤسس على مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام يجوز إيداعه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف، ومن ثم فإذا كان الشاهد من الأوراق أن الطاعنين قد نسكوا أمام محكمة الإستئناف بأن الذين المنفذ به يتضمن فوائد تترد عن الحشد المقرر قانوناً فلا يصح القول بأن الحق في التمسك بذلك قد سقط لعدم إبدائه في تقرير الإعراض طبقاً للمادتين ٦٤٢، ٦٤٦، مرافعات.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ مكتب فتي ١٣ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٠
تقتضي المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات بأن أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقاري سواء أكان أساس البطلان عيباً في الشكل أم في الموضوع - يجب إيداعها بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها ومن ثم فإذا كان الطاعنون [ورة المدين] قد حددوا بتقرير الإعراض على قائمة شروط البيع لدى محكمة الموضوع أوجه الإعراض التي إستندوا إليها ولم يكن من بينها طلبهم وقف التنفيذ حتى يتم توزيع وديعتين بمقولة أنهما تفيان بمقوق طالبي البيع، فإن حق الطاعنين في التمسك بهذا الطلب يكون قد سقط ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بحث هذا السبب الخارج عن النطاق الذي تحددت فيه الإعراضات على قائمة شروط البيع فإن بحثه يكون فيما لا يقتضيه الفصل في الدعوى وأباً كان ما يشوبه في هذا الخصوص فإنه لا يقدر في سلامة الحكم في قضائه برفض دعوى الإعراض على قائمة شروط البيع .

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ مكتب فتي ١٤ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣
طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأصحاب الواردة بتقرير الاعراض على قائمة شروط البيع يعتبر طلباً واحداً مقاما على أسس قانونية متعددة ولا يحتر كل اعراض طلباً قائماً بذاته على ما يستفاد من نص المادة ٦٤٢

مرافعات إذ غير المشرع فيها عن المنازعات التي ترمى إلى بطلان إجراءات التنفيذ بعبارة أوجه البطلان. ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ تعرضت للفصل في الاعراض التي كانت مقدمة إلى محكمة أول درجة ولم تبحثها هذه المحكمة فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣٠

مفاد نص المادتين ٦٤٢ و ٦٤٨ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه إذا كانت الاعراض على قائمة شروط البيع مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص لها المشرع إما أن تفصل في موضوعها وتقرر بناء على ما يتضح لها من هذا الفصل وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه أو أن لا تعرض للفصل في موضوع الاعراض وتأمّر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بمعرض النزاع على المحكمة المختصة للفصل فيه.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣٠

طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بقرير الاعراض على قائمة شروط البيع يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة ولا يعتبر كل اعراض طلبا قائما بذاته على ما يستفاد من نص المادة ٦٤٢ مرافعات إذ غير المشرع فيها عن المنازعات التي ترمى إلى بطلان إجراءات التنفيذ بعبارة أوجه البطلان. ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ تعرضت للفصل في الاعراض التي كانت مقدمة إلى محكمة أول درجة ولم تبحثها هذه المحكمة فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣

المنازعة في صفة الدائن تعتبر على ما جاء بالذكر الإيضاحية بقانون المرافعات تعليقا على المادة ٦٤٢ منه - من أوجه البطلان المنصوص عليها في تلك المادة والتي يجب إيدؤها بطريق الاعراض على القائمة بالإجراءات المعينة لذلك وفي الميعاد المحدد لتقديم الاعراض وإلا سقط الحق في التمسك بها. فإذا كان الغائب من تقرير الاعراض على قائمة شروط البيع أن الطاعين لم يضمّنوا اعراضاتهم على قائمة شروط البيع منازعة ما في صفة الدائنين في المطالبة بالدين المتلف به وفي مباشرة إجراءات التنفيذ بمقتضاه فإن حق الطاعين في التمسك بهذا الوجه الذي رتبوا عليه بطلان الإجراءات يكون قد سقط. ويعتبر تمسك المظنون ضدهم أمام محكمة الموضوع بنص المادة ٦٤٢ مرافعات التي تنص على هذا السقوط تمسكا به لأن تمسكهم بهذا النص تمسك بدلالته وبالجزاء المبين فيه.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨

- مفاد نصوص المواد ٦٤٢ و ٦٤٧ و ٦٤٨ من قانون المرافعات إنه إذا كانت الإعراضات على قائمة شروط البيع مؤسسة على أوجه بطلان شكلية وجب على المحكمة أن تفصل فيها. أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص الشارع للمحكمة إما أن تفصل في موضوعها وتقرر بناء على نتيجة هذا الفصل الاستمرار في التنفيذ أو وقفه أو ألا تتعرض للفصل في موضوع الإعراض وتأمّر بالإستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة لتفصل فيه بالطرق المعتادة ويكون ذلك - على ما صرحتم به المذكورة الإيضاحية - إذا لم تتوافر لدى المحكمة التي تقدم إليها الإعراضات العناصر الكافية للبت في أصل الحقوق المتنازع عليها أو إذا لم تر النزاع - على جديده مؤثراً في جواز المضي في التنفيذ أو إذا رآته في ظاهره غير جدير بأن تعطل بسببه الإجراءات.

- متى كانت متازعة الطاعن منها في الواقع تخلف شرط من الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ وهو كون المقار المحجوز مملوكاً للمدين المحجوز عليه، فإن هذه المتازعة تعتبر من أوجه البطلان التي تبدي بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع والتي تملك محكمة الإعراضات الفصل في موضوعها ولا يغير من ذلك كون المتازعة تنطوي على إدعاء باستحقاق المورض أو مدينه للمدين المنفذ عليها وأن المشرع نظم في المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات طريقاً آخر لمعرض مثل هذه المتازعة على القضاء وهو دعوى الاستحقاق الفرعية، ذلك أن نص هذه المادة يجرى بأنه [يجوز طلب بطلان إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق المقار المحجوز كله أو بعضه - ولو بعد إنتهاء الميعاد المذكور في المادة ٦٤٦ * وهو ميعاد الإعراض على قائمة شروط البيع - وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع العادية ...] ومفاد ذلك أن المشرع لم يمنع إبداء المتازعة المؤسسة على الإدعاء باستحقاق المقار المحجوز بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع، بل على النقيض فقد جاء نص هذه المادة قاطعاً في جواز إبدائها بهذا الطريق وذلك على اعتبار إلها وجه من أوجه بطلان التنفيذ المصوص عليها في المادة ٦٤٢ مرافعات، وإنما نظم في المادة ٧٠٥ طريقاً آخر لرفع هذه المتازعة إلى القضاء إلى جانب طريق الإعراض.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٣٩٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧

- مفاد نصوص المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٧ و ٦٤٨ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كانت الاعراضات مؤسسة على أوجه بطلان شكلية وجب على المحكمة أن تفصل فيها أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص الشارع للمحكمة إما أن تفصل في موضوعها وتقرر بناء على نتيجة هذا الفصل الاستمرار في التنفيذ أو وقفه، أو ألا تتعرض للفصل في

موضوع الاعراض وتأمر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة لتفصل فيه بالطرق المعتادة، ويكون ذلك - على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية - إذا لم تتوالف لدى المحكمة التي تقدم إليها الاعراضات العناصر الكافية للبت في أصل الحقوق المتنازع عليها أو إذا لم تر النزاع - على جديده - مؤثراً في جواز المضي في التنفيذ أو إذا رآته في ظاهره غير جدير بأن تعطل بسببه الإجراءات.

- إذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد نحى نفسه عن الفصل في موضوع الاعراض تأسيساً على أن دعوى الاعراض ليست محلاً للفصل في الادعاء بصورية مسند التنفيذ وأن مجال الفصل فيها يكون أمام محكمة الموضوع التي تحقق جدية الدين وتقضي فيه بحكم حاسم، ولم يكن تخلى المحكمة عن الفصل في موضوع الاعراض عملاً برخصة التحي المخولة لها بالمادة ٦٤٨ من قانون المرافعات وإنما على أساس أنها لا تملك بحث هذا الموضوع، لأن ذلك يكون إعمالاً لهمم المحكمة الخاطئة لنص المادة ٦٤٨ المشار إليه، ويؤدى إلى عدم الصرف على حقيقة قضائها فيما لو فهمت هذا النص على وجهه الصحيح، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٦٨/١/١١

أوجه البطلان التي يجب إيدؤها بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها، وهي أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة التي تحدد بعد إيداع القائمة للنظر فيما يحتمل تقديمه من الإعراضات عليها. وإذا كان المشرع قد أجاز مباشرة إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على الزيادة بمقتضى حكم معجل النفاذ لما أصبح نهائياً، أما الزيادة فقد نص في المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات على أن لا تجرى قبل أن يصير الحكم المنفذ به نهائياً، فإن المدين لا يستطيع أن يعرض على إجراء التنفيذ على عقاره بأمر أداء لما أصبح نهائياً بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع لأن الإجراء المدعى ببطلانه - في هذه الحالة - وهو الزيادة وحكم مرسى المزداد المطلوب عليها حصلاً بعد الجلسة التي حددت لنظر الإعراضات ولا يلحق هذا البطلان الإجراءات السابقة على تلك الجلسة ومن ثم فلا يسقط حق المدين في التمسك بهذا البطلان لعدم إيدائه بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١

إذا كان الثابت من تقرير الإعراضات على قائمة شروط البيع أن الطاعين لم يبدوا فيه وجه بطلان إعلان تنبه نزاع الملكية المؤسس على عدم ذكر تاريخ إرسال الإخطار المرسل إليهم من المحضر في أصل الإعلان وإنما أقصر على تأسيس بطلان هذا الإعلان على عدم توقيع رجال الإدارة وعدم إرفاق إيصال الإخطار

فإن حقهما في التمسك بذلك الوجه من أوجه البطلان يكون قد سقط طبقاً للمادة ٦٤٢ من قانون المرافعات ولا يبرز هما إثارة لأول مرة أمام المحكمة.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٥٧ بتاريخ ١٩/١١/٢٨

- سوت المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات بين أوجه البطلان المتعلقة بالشكل وأوجهه المتعلقة بالموضوع وأوجبت إيداعها جميعاً بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق فيها كما نصت المادة ٦٤٦ على أن تقدم الإعراضات على قائمة شروط البيع بالقرير بها فى قلم كتاب محكمة التنفيذ ولم تشترط أى المادتين المذكورتين ترتيباً معيناً لأوجه البطلان أو تقديم ما يتعلق منها بالشكل على ما تعلق منها بالموضوع الأمر الذى يتبادى منه أن إيداع أوجه البطلان المتعلقة بالشكل فى تقرير الإعراض تالية لأوجه البطلان المتعلقة بالموضوع لا يسقط الحق فى الأوجه الأولى.

- النزول الضمنى عن الحق المسقط له يجب أن يكون بقول أو عمل أو إجراء دالا بذاته على ترك الحق دلالة لا تحتمل الشك وهو ما لا يتحقق فى مجرد تأخير الدفع ببطلان التنبه عن الدفع بعدم جواز التنفيذ على العقار فى تقرير الإعراض على قائمة شروط البيع مع تمسك مقدمها بكلبيهما. كما أنه يشترط فى العمل أو الإجراء الذى يعتبر رداً على الإجراء الباطل بأن صاحب الشأن قد إعتبره صحيحاً طبقاً للمادة ٢٦ من قانون المرافعات أن يكون القول أو الفعل المسقط للحق فى الدفع بالبطلان دالا بذاته على أن صاحب الشأن قد أخذ فى إعباره أن الإجراء الذى يواجهه قد قام صحيحاً أو أنه يعتبره كذلك ولا يتأتى هذا الإفراض إذا صاحب القول أو الفعل تمسك صاحب الشأن بالدفع بالبطلان لأن هذه المصاحبة تدل على أن ذا الشأن إنما يعمسك بكل ما يوجهه من أوجه الدفاع ولا يسوغ القول بأن المصاحبة التى تجمع أوجه الدفاع المختلفة فى الورقة الواحدة تقوم منها مظنة النزول عن بعضها رغم تمسك صاحبها بها جميعاً.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩/١١/٢٨

- مفاد نص المادة ١٠٦٠/٢ من القانون المدنى وللمادة ١/٦٢٦ من قانون المرافعات السابق، أن الخائن فى التنفيذ العقارى هو من اكتسب ملكية عقار مرهون أو حقاً حبيباً عليه يجوز رهنه وذلك بموجب سند مسجل سابق فى تسجيله على تسجيل تبيته نزع للملكية دون أن يكون مسؤولاً شخصياً عن الدين المضمون، وأن إنذار الخائن وما يترتب على الإنذار وعلمه لا شأن له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا بالنسبة للدائن المرتهن أو الدائن صاحب حق الإختصاص الذى حكمه حكم المرتهن، بما له من حق تتبع العقار فى أى يد يكون، أما الدائن العادى، ففكرة الحيازة الواجب إنذار صاحبها منطية بالنسبة له تماماً، ذلك أنه متى كان المدين قد تصرف فى العقار تصرفاً شهور قبل تسجيل تبيته نزع الملكية

فإن التصرف يتخذ في حق هذا الدائن العادي، ولا يجوز له وهو لا يملك حقاً عينياً على العقار المذكور
يجز به على من تنقل إليه الملكية، أن يتخذ إجراءات التنفيذ على ذلك العقار الذي خرج من ملكية
مدينه.

— المنازعة في تخلف شرط من الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ، هي كون جزء من العقار المنفذ عليه
مملوكاً للمدين المنفذ حده، تعبر بهذه المطالبة من أوجه البطلان التي يجوز إيدؤها بطريق الاعتراض على
قائمة شروط البيع، ومن حق المدين أن يتمسك بها وتؤدي أن صحت إلى إلغاء إجراءات التنفيذ بالنسبة
لهذا الجزء من العقار الذي خرج من ملكية المدين واستمراره بالنسبة للجزء الباقي.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣٠

يجوز للمدين طبقاً للمادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق الذي اتخذت إجراءات التنفيذ العقارية في ظل
الإعراض على قائمة شروط البيع تأسيساً على أن الدين المنفذ به يتضمن فوائد ربوية عن الحد المقرر قانوناً

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣

— من المقرر في قضاء هذه المحكمة وفقاً لنصوص المواد ٦٤٢، ٦٤٧ من قانون المرافعات السابق وهو
الواجب تطبيقه أنه إذا كانت الإعراضات على قائمة شروط البيع مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية
رخص للمحكمة في أن تحيلها إلى المحكمة المختصة مع الاستمرار في التنفيذ أو أن الفصل في موضوعها
وترتب على فصلها ما تأمر به من الاستمرار في التنفيذ أو وقفه لما مؤداه إن هي فصلت قطعت وإكتسب
فصلها — متى صار نهائياً — قوة الأمر المقضى بما يمنع من العودة إلى مسألة الفصل بين الخصوم أنفسهم في
دعوى لاحقة .

— الحكم الصادر في الإعراض على قائمة شروط البيع — المؤسس على أوجه بطلان موضوعية بالرفض
وأياً كان وجه الرأي في ثبوت المعروض للورقة لا يصدى إليهم وإذا أمره — وهو قضاء في الموضوع قاطع —
أن يجوز قبل المعروض وحده قوة الأمر المقضى فلا يملك أن يعود إلى الملكية التي فصل فيها يؤسس عليها
الدعوى المنظورة وهي دعوى الاستحقاق، وإذا عتد الحكم المطعون فيه بمحجية حكم الإعراض لا على
المعروض وحده بل على غيره من الطاعنين أيضاً فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠

— مفاد نصوص المواد ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٤ من المرافعات أن الملاحظات على شروط البيع وأوجه
البطلان في الإجراءات وفي صحة التنفيذ يجب إيدؤها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ولا

مقط الحق في التمسك بها وأن المدين متى كان طرفاً في إجراءات التنفيذ لا يجوز له رفع دعوى أصلية بطلان هذه الإجراءات.

- وجوب تحديد الثمن الأساسي للعقار في قائمة شروط البيع وفقاً لما تقتضيه المادة ٣٧ من قانون المرافعات بسعين مثل الضريبة المربوط عليه، لا يترج عن كونه شرط من شروط البيع وهو شرط قابل للتعديل والتغيير بناء على طلب صاحب المصلحة على ما نصت عليه المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات التي جعلت لكل ذي مصلحة الإعراض على الثمن المعين في القائمة فيجوز تغيير الثمن الأساسي للعقار بطلب زيادته أو إنقاصه إذا لم يكن قد روعي في تحديده المعيار الذي نص عليه القانون، وإذا كان هذا المعيار الذي حدده القانون لتحديد الثمن الأساسي للعقار في قائمة شروط البيع قابلاً للتعديل والتغيير على ما سلف الإشارة فهو بالتالي ليس من النظام العام، وإذا ائتم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن تحديد الثمن الأساسي للعقار بقائمة شروط البيع هو من شروط البيع الذي رصمه القانون طريفاً للإعراض عليها بقلم كتاب محكمة التنفيذ وليس بطريق الدعوى المبتدأه فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

- نصت المادة ٤١٧ من قانون المرافعات على أنه " يجب على قلم الكتاب خلال خمسة عشر يوماً التالية لإيداع قائمة شروط البيع أن يحرر به المدين والحائز والكفيل المعنى والدائنين الذين سجلوا تبيهااتهم والدائنين أصحاب الحقوق المقيدة قبل تسجيل التنبية ويكون الإخبار عند وفاة أحد هؤلاء الدائنين لورثته جملة في الوطن المعين في القيد " و نصت المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات على أنه " يوجب البطلان على مخالفة أحكام المواد ٤١٤، ٤١٥، ٤١٨ ومن ثم فلا يوجب البطلان على مخالفته حكم المادة ٤١٧ مرافعات التي أوجبت إخبار الدائنين المشار إليهم فيها، وكل ما يوجب من أثر على إبطال إخبار أحد الدائنين المتوفى عنهم هو عدم جواز الاحتجاج عليه بإجراءات التنفيذ ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن إنقضت عن هذا الدفاع غير الجوهري .

الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧

توجب المادة ٢٤٥ من قانون المرافعات السابق - الذي يحكم واقعة النزاع - على المدين إبداء أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الإعراضات على قائمة شروط البيع بطريق الإعراض على القائمة وإلا سقط الحق في التمسك بها، إلا أن شرط ذلك أن يكون المدين طرفاً في إجراءات التنفيذ، فإذا لم يكن طرفاً فيها بأن لم يعلن بها فإنه يعتبر من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات ويكون في هذه الحالة أن يتمسك بالمب في الإجراءات بما فيها حكم مرسى الزاد بطريق الدعوى الأصلية.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠

مفاد المواد ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٢ من قانون المرافعات أن المبدأ المحدد للإعراض على القائمة إنما يلتزم به من تم إخباره بإيداع قائمة شروط البيع فإذا لم يتم إخبار أحد من ذوي الشأن سواء من نص عليهم بالفقرة الأولى من المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات أم من غيرهم فإنه لا يعد طرفاً في إجراءات التنفيذ ويعتبر حينئذ من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات ويكون له التدخل عند نظر دعوى الإعراض وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات الحالي .

الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

مفاد لنصوص المواد ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٤/١ من قانون المرافعات أنه يصح على المدين متى كان طرفاً في إجراءات التنفيذ العقارى أن يبدى أوجه البطلان سواء ما تعلق منها بالشكل أو الموضوع بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع إذا كانت سابقة على جلسة الإعراضات، ولا يجوز له رفع دعوى أصلية ببطلان هذه الإجراءات السابقة على جلسة الإعراضات إلا في حالة إلغاء السند التنفيذي إذ يصح التنفيذ عندئذ غير مستند إلى حق وتسقط إجراءاته لزوال سنده بما فيها ما تم من إجراءات بطريق الإعراض على القائمة، ومن ثم فإن الحكم القاضى بعدم قبول دعوى المدين الأصلية ببطلان إجراءات التنفيذ العقارى لعدم إلتجائه إلى الطريق الذى رسمه القانون بالإعراض على قائمة شروط البيع قبل جلسة البيع بثلاثة أيام هو حكم قطعى يجوز الحجة فى هذه المسألة التى فصل فيها، فإذا تعلل على المدين الإلتجاء إلى طريق الإعراض على القائمة إنقضاء معاده عند صدور الحكم بعدم قبول الدعوى الأصلية ببطلان الإجراءات فإنه يتمتع عليه رفع دعوى أصلية تالية تستند إلى ذات أوجه البطلان التى كانت مطروحة فى الدعوى السابقة المقضى فيها بعدم القبول .

الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧

المادة ٤١٧ من قانون المرافعات وإن أوجبت على قلم الكتاب إخبار ذوي الشأن ممن ورد ذكرهم بها ومنهم المدين - بإيداع قائمة شروط البيع إلا أن المادة ٤٢٠ من قانون المذكور لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة هذا الإجراء وإنما يكون الجزاء هو أن يتاح لمن لم يحصل إخباره إبداء منازعته ببطلان الإجراءات فى أى وقت أمام قاضى البيع إلى ما قبل صدور الحكم بإيقاع البيع ومضى ذلك أن حصول إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع من عدمه لا يندرج ضمن إجراءات المزايدة ولا يعتبر من حالات الوقف الحتمى بل هو من حالات الوقف الجوازى التى تؤكد لقاضى البيع تقدير جدية أسبابه فيماير بوقف البيع أو بإيقاعه حسب الأحوال ويكون حكمه غير جائز إستئنافه.

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١/٢٩/١٩٩٠

- إذ كان الثابت بالأوراق أن البند الخامس من قائمة شروط البيع قد تضمن شرطاً مفاده إلزام شاغل العين بإخلائها إذا لم يرس المزاد عليه، ولم يعرض الطاعن على هذا الشرط فإن في ذلك ما يفيد قبوله الضماني له والتزامه بتنفيذه وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى الطاعن إستناداً إلى أن قبوله هذا الشرط يعد قبولاً منه بتسليم المنزل حالياً من شاغليه بعد رسو المزاد على مورث المطعون ضدهم لتصلر قسمة العقار عيناً فإنه يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة ولا يغير من ذلك ما أورده الطاعن من أن التسليم لا يقوم بالنسبة للزوجة والأولاد الذين يعتبرون مستأجرين أصليين إذ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إقامة افراد الأسرة مع رب الأسرة (المستأجر) بعين النزاع عند بدء الإيجار لا يجعل منهم مستأجرين أصليين تطبيقاً للمبادئ العامة في نسية أثر العقد .

- ولئن كانت المادة السادسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تقضي بأنه يعد في حكم المستأجر في تطبيق أحكام الباب الأول من هذا القانون مالك العقار المنزوعة ملكيته بالنسبة لما يشغله من هذا العقار إلا أنه لما كانت إجراءات تزع ملكية العقار المنصوص عليها في الفصلين الثالث والرابع من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون المرافعات سواء ما تعلق منها بالتفيل الجبري أو حالة بيع العقار المملوك على الشيوع لعدم إمكان القسمة بغير ضرر - فإنها تتم بناء على قائمة لشروط البيع بغير به أصحاب المصلحة المشار إليهم في المادة ٤١٧ من هذا القانون في حالة التفيل الجبري - كما يغير به جميع الشركاء على الشيوع الأشخاص المشار إليهم في المادة ٤٦٦ منه في حالة بيع العقار لعدم إمكان قسمته ويكون هؤلاء إبداء ما لديهم من أوجه البطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع في الميعاد المحدد بالمادة ٤٢٢ من ذات القانون وإلا سقط حقهم في التمسك بها فإذا ما أبدوها خلال الميعاد تعين على القاضي أن يفصل فيها قبل البدء في إجراءات البيع فإذا حكم بإبقائه خلس العقار لمن حكم بإبلاغ البيع عليه وفقاً للشروط التي تم البيع على أساسها والتي يحتاج بها كل من كان طرفاً في إجراءات البيع - لما كان ذلك - وكان الطاعن لم يتمسك بأن له الحق في البقاء بعين النزاع كمستأجر طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالفة البيان بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع فإنه يحتاج بما تضمنته تلك القائمة من شروط ويسقط حقه فيما لم يتمسك به منها - وإذ حكم بإبلاغ البيع على أساس إلزامه وفقاً لشروط البيع بإخلائها - حسبما سبق البيان في الرد على السببين السابقين - فإن تمسكه بهذا الحق في الدعوى الراهنة يضي بغير مند قانوني .

* الموضوع الفرعي : الإعذار شرط للحكم بالتنفيذ العيني :

الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٧ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠

لئن كانت المادة ١/٢٠٣ من القانون المدني أوجبت حصول الإعذار عند المطالبة بالتنفيذ العيني إلا أن الإعذار ليس شرطاً لقبول الدعوى وإنما هو شرط للحكم بالتنفيذ العيني، والإعذار هو وضع المدين في حالة التأخر في تنفيذ التزامه ويكون ذلك بإلذاره بورقة رسمية من أوراق المحضرين أو ما يقوم مقامه وتعتبر المطالبة القضائية إعذاراً.

* الموضوع الفرعي : للتنفيذ المؤقت :

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٣

تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتاً يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على مسؤولية طالب التنفيذ وحده، إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انقطع بها وإن شاء تبرص حتى يجوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه، فإذا لم يبرأ المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلزام عند الطعن فيه فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسؤوليته بغير تبصر فيحمل مخاطره إذا ما ألقى الحكم، ويصبح التنفيذ بغير سند من القانون بما يلزم طالب التنفيذ بإعادة الحال إلى ما كانت عليه وتعويض الضرر الذي قد ينشأ عن التنفيذ ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الذي جرى التنفيذ بمقتضاه صادراً من القضاء المستعجل فإنه يقع على عاتق من باخر بتنفيذه، مسؤولية هذا التنفيذ إذا ما ألقى هذا الحكم في الاستئناف شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة في الموضوع والمشمولة بالنفاذ المؤقت.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧

إنه وإن كان قرار لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يعتبر وفقاً للمادتين ٥٣ و١٠١ من هذا القانون من القرارات الجائزة تنفيذها مؤقتاً ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية، إلا أن تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ لأن إباحة تنفيذها قبل أن تصبح نهائية هو مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انقطع بها وإن شاء تبرص حتى يجوز الحكم أو القرار قوة الشيء المحكوم فيه، فإذا اختار استعمال هذه الرخصة وأقدم على تنفيذها وهو يعلم أنه معرض للإلزام إذا ما طعن فيه فإنه يتحمل مخاطره هذا التنفيذ فإذا ألقى الحكم أو القرار المنفذ به بناء على الطعن فيه وجب على طالب التنفيذ بعد أن ثبت أن الحق ليس في جانبه أن يرد إلى خصمه الذي جرى التنفيذ ضده ما يكون قد إسرفاه منه وأن يعيد الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ كما يلزم تعويض الضرر الذي لحق هذا الخصم من جراء ذلك التنفيذ وتبعاً لذلك يرد إليه الثمار التي حرم

منها. ويعتبر الخصم سبب النية في حكم المادتين ١/١٨٥ و ٩٧٨ من القانون المدني منذ إعلانه بالظن في الحكم أو القرار المنفذ به لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالظن لسماع الحكم بإلغاء القرار أو الحكم المظنون فيه فيعتبر بمثابة إعلان للحائز بصوب حيازته مما يزول به حسن نيته طبقاً للمادة ٩٦٦ من القانون المدني. ولما كانت مصلحة الضرائب قد أعلنت بالظن في قرار لجنة الظن قبل أن تبأثر إجراءات التنفيذ الإداري على عقار المظنون ضده وأنه قضى في هذا الظن بتخفيض الضريبة المستحقة على المظنون ضده فإنها تعتبر سبباً النية بالنسبة لما قبضته من ثمار ذلك العقار من تاريخ وضع يدها عليه بعد أن رسا مزاده عليها، وتلتزم لذلك بربعه من المدة من تاريخ هذا الإستلام إلى تاريخ رده إلى المظنون ضده، وإذ كان الحكم المظنون فيه قد إنتهى إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون عذافاً للقانون .

*** الموضوع الفرعي : التوكيل بالتنفيذ :**

الظن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٠
مفاد نص المادة السابعة من قانون المرافعات السابق والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع اأمال التجارية ورهنها، مرتبطان أن المحضر الذي يباشر التنفيذ أو غيره من أجاز القانون أن يجري التنفيذ الجبري بواسطتهم، إنما يقومون بذلك التنفيذ بناء على توجيه من الخصوم لهذه الإجراءات فإذا ما عين الخصوم إجراءات التنفيذ التي يطلبون اتخاذها، اعتبر المحضر أو من يباشر إجراء التنفيذ الجبري من أجازهم القانون ذلك، وكلاء عن طالب التنفيذ الذي يسأل مسؤولية مباشرة عن توجيه هذه الإجراءات فيما لو ترتب على ذلك الإضرار بالغير.

*** الموضوع الفرعي : الحكم الصادر في الإشكال الوقتي في التنفيذ :**

الظن رقم ٢٣٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١/١٨/١٩٩٠
لما كان الحكم الذي يصدره قاضي التنفيذ في الإشكال المطلوب فيه إتخاذ إجراء وقتي بوقف التنفيذ أو الإستمرار فيه لا يعد سبباً تنفيذاً على غرار الأحكام المحيرة كذلك، لأنه مرهون بالظروف التي صلب فيها وما يتعينه القاضي من ظاهرات الأوراق من مخاطر التنفيذ وإمكان تداركها دون مساس بأصل الحق المقضي به أو تأثير على المراكز القانونية النابتة للخصوم بالسند التنفيذي. ومن ثم فلا يوجب على الإشكال الوقتي في الحكم الصادر في إشكال سابق وجوب وقف التنفيذ طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣١٢ من قانون المرافعات إذ المقصود بحكمها الوجوبي هو الإشكال الوقتي الأول في السند التنفيذي، مما لا ينطبق على الحكم الصادر في الإشكال بل يحصر الإشكال الوقتي فيه عن ذات التنفيذ إشكالاً ثانياً لا يوجب عليه بحسب الأصل وقف التنفيذ طبقاً لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة.

*** الموضوع الفرعي : لحكم المستشكل فيه :**

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١/٢٩/١٩٥٣

إذا كان يبين من الحكم أن محكمة الأمور المستعجلة لم تقض بعدم سقوط الحكم الغياى وإنما استعرضت أقوال الطرفين وبحت مستندات الدعوى وهى بسبيل الفصل فى الإشكال المقدم إليها لتقضى بوقف التنفيذ أو بالإستمرار فيه بناء على ما يوحى إليها ظاهر تلك المستندات وما تستخلصه منها من مظاهر الجدل فى النزاع وما إذا كان فى أسباب منازعة الطاعن ما يبرر وقف التنفيذ، فإنها إذ سارت على هذا النهج لم تخطئ فى تطبيق القانون ولا يشوب حكمها تناقض.

*** الموضوع الفرعي : السند التنفيذي :**

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١/٢٨/١٩٦٣

الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ لم يسلزم بالنسبة للمبان الخاص بالمبالغ المراد التنفيذ من أجلها اشتمال ورقة التبيه والإنذار على مقدار المبالغ المستحقة دون أى تفصيل آخر لها.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١/١/١٩٦٦

مؤدى المادتين ٤٥٩ و ٤٦٠ من قانون المرافعات أن الأصل أن التنفيذ الجبرى إنما يكون بموجب السند التنفيذى الدال بطلانه على إسقاط الحق بالشروط اللازمة لإقتضائه وأن الشارع فى خصوص العقد الرسمى يفتح الإعتماد أجاز - على خلاف الأصل - التنفيذ بدليل غير مستند من العقد الرسمى ذاته - هو مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية. وقد قصد الشارع من هذا الإستهانة - على ما جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات - إقرار الصرف القضائى الذى يميز التنفيذ بهذا العقد ولو لم يتضمن الإقرار بقبض شيء مع تلطيف مدته بإيجاب إعلان المدين ملخص الدين - وإذا كان هذه المستخرج هو الدليل الوحيد الذى أجازته الشارع خارج العقد الرسمى إستهانة لإثبات الشروط اللازمة فى الحق المنفذ به فإنه لا يجوز الإعتماد على دليل خارجى آخر لا يصلح بطلانه سندا للتنفيذ.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٨٨٠ بتاريخ ١/٢٣/١٩٦٦

الأحكام العامة فى التنفيذ الواردة فى المواد ٤٥٧ وما بعدها من قانون المرافعات تجبز التنفيذ الجبرى بالأحكام القابلة للمعاذرة أو الإستئناف إذا كان النفاذ المعجل منصوباً عليه فى القانون أو مأمور به فى الحكم كما تجبز التنفيذ بالقرود الرسمية والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون صفة السندات التنفيذية والدائن الذى يخضع لإجراءات التنفيذ بموجب أحد هذه السندات مع إحتمال المنازعة فى صحته وقابليته

للإلغاء إنما يعلق مصير التفيد على السند ذاته، فإن أُلغى السند أو بطل إمتنع المضى في التفيد وسقط ما يكون قد تم من إجراءاته ووجبت إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل مباشرته، ولا يمنع من ذلك سقوط حق المدين في التمسك ببطان ما تم من إجراءات بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع في الميعاد المحدد له بنص المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات لأنه بعد إلغاء السند التفيدى أو إبطاله يصبح التفيد غير مستند إلى حق فتسقط إجراءاته نتيجة حتمية لزوال سنده، ويكون للمدين بعد فوات الميعاد المقرر قانوناً للإعراض على إجراءات التفيد المقارى أن يطلب بدعوى أصلية إبطال هذه الإجراءات بما فى ذلك حكم رسو المزداد. إلا إذا تعلق بها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض حق للغير بأن يكون العقار قد رسا مزاده على غير طالب التفيد أو يكون هناك دائنون آخرون أعلنوا المدين بتبنيه نزاع الملكية أو دائنون من أرباب الديون المسجلة كانوا طرفاً في الإجراءات.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١

إذا استخلص الحكم المطعون فيه استخلاصاً صحيحاً من أوراق التفيد أن المظنون حده وكن فى إجراءات التفيد إلى أمر الأداء وحده دون أى من الحكمين الصادرين فى المعارضة والإستئناف وكان هذا الأمر المشمول بالنفاذ المعجل يكفى وحده لصحة تبنيه نزاع الملكية طبقاً للمادة ١/٦١٠ من قانون المرافعات التى توجب أن تشمل ورقته على بيان نوع السند التفيدى وتاريخه ومقدار الدين المطلوب الوفاء به وتاريخ إعلان السند دون أن تشترط صيرورة السند التفيدى نهائياً فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩

- المقصود بالقرود الرسمية المشار إليها فى المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق، الأعمال القانونية التى تتم أمام مكاتب التوثيق للشهر القارى، والمستضمنة التزاماً بشئء يمكن إقتضاؤه جبراً مما يجعل لها بهذه المثابة قوة تفيدية تميز لصاحب الحق الثابت فيها أن يفد بها دون حاجة للإلتجاء إلى القضاء.

- مؤدى نص المادتين ٥٩، ٦٠ قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد إقتضاؤه بالتفيد الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء، وأن يكون السند التفيدى دالاً على توافر هذه الشرائط فيه إلا أن الشارع قدفكر أنه للإعصارات العملية المتصلة بتشجيع الإلتزام أجاز إستثناء من الأصل، التفيد بطرق فتح الإعتماد الرسمية ولو لم تتضمن الإقرار بقبح شئء، وأوجب فى ذات الوقت ضماناً لمصلحة المدين الحاصل التفيد حده أن يعلن عند الشروع فى التفيد مع عقد فتح الإعتماد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية.

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠

إنه وأن كانت المحررات الموقفة من السندات التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات وقبول التنفيذ بذاتها، إلا أن الحجية لا تنهت هذه المحررات، فيجوز للدائن أن يستصدر حكماً بالحق الثابت فيها ويحق للمدين من ناحيته أن يلجأ إلى القضاء للطعن عليها بما يراه على خلاف الأمر فى الأحكام الحائزة لحجية الشيء المقضى، ولا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن البنك المطعون عليه إتخذ إجراءات نزع الملكية بموجب عقد الرهن الرسمى الملبى بالصيغة التنفيذية وأودع قائمة شروط البيع وأعرض عليها الطاعن فى الدعوى. .. واستند إلى منازعته فى الدين المنفذه به لأنه أقام عن ذلك الدعوى الحالية فأوقفت المحكمة إجراءات البيع حتى يفصل فى هذه الدعوى، وإذا كان الطاعن يتنازع فى الدعوى الحالية فى وجود الدين الثابت بعقد الرهن الرسمى وأدعى أنه لم يتسلم من البنك المبلغ الثابت بهذا العقد، وإزاء ذلك أقام البنك دعواه الفرعية للحكم له بدنيه، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بأنه رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الفرعية لسبق صدور عقد رهن رسمى بالدين، وأنه أصدر حجية هذا العقد - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥

المقصود بالمقود الرسمية المشار إليها فى المادة ٢/٣٥٧ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢/٢٨٠ من قانون المرافعات الحالى الأعمال القالونية التى تتم أمام مكاتب التوثيق للشهر العقارى والمتضمنة التزاماً بشئ يمكن إقتضاؤه جبراً مما يجعل له بهذه المخابرة قوة تنفيذية تميز لمصاحب الحق الثابت فيها أن ينفذ بها دون حاجة للإلتجاء إلى القضاء. وإذا كان مؤدى المادتين ٤٥٩، ٤٦٠ من القانون القديم المتسايلتين للمادتين ١/٢٨٠، ٢٨١ من القانون الحالى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وأن كان يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد إقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء وأن يكون السند التنفيذى دالاً بطلانه على توافر هذه الشروط فيه إلا أن المشرع تقديراً منه للإعتبارات العملية المصلحة بتشجيع الإلتئان أجاز إستثناء من الأصل، التنفيذ بمقود فتح الإحتداد الرسمية ولو لم تتضمن الإقرار بقبح شئ وأوجب فى ذات الوقت ضماناً لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ جنده أن يعنى عند الشروع فى التنفيذ، مع عقد فتح الإحتداد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية وإذا كان الين مما حصله اتحكم المطعون فيه أن المقود سندات التنفيذ رسمية بالمقصود سالف البيان مذيله بالصيغة التنفيذية ومعلنة إلى الطاعن قبل البدء فى التنفيذ مع مستخرج من حساب المدين من واقع دفاتر البنك التجارية، وأن الحق المراد إقتضاؤه يتمثل فى الأرصدة الناشئة عن عقد فتح الإحتداد وعقدى قرض

أقر الطاعن بقبح قيمته أمام الموقر فيجوز التنفيذ بقتضاها طبقاً لأحكام المادتين ٤٥٧، ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق وما يقابلهما من القانون الحالي.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٠٠٢ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٣٩/١/١٩
لكل دائن، عادياً كان أو مسجلاً دينه، الحق في التنفيذ على ممتلكات مدينه متى كان بيده حكم أو لديه سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ. فإذا حكم لشخص بنزع ملكية عقار وفاء لدين محكوم له به إستناداً إلى عقد رهن حيازة، وروا مزاد هذا العقار عليه وسجل الحكم الصادر بمرسي المزاد فإن الدفع المقدم في دعوى البيع هذه بأن عقد الرهن باطل لعدم إلزاق الرهن بالحيازة غير مجد، ولا محل للغرض فيه في صدد حكم مرسى المزاد، بل محل التمسك به إذاً يكون عند توزيع الثمن بين الدائنين.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٠٠٢ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٤٤/١١/١٦
متى كان المدين لا يزال قبله بعض المبالغ الثابت في الحكم الصادر عليه فإنه يكون من حق الدائن تنفيذ الحكم بالحجز على ممتلكاته ولا يكون للمدين وجه في هذه الحالة المطالبة بأى تمويش عن إيقاع الحجز.

* الموضوع الفرعى : الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ :

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٠٠٢ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١
إذا كان الإعراض ينطوى على تخلف شرط من الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ هو كون العقار المنفذ عليه مملوكاً للمدين المنفذ ضده خروجه من ملكه في تاريخ سابق على تاريخ تنبيه نزع الملكية الذى تخلفه المستأنف عندها الأولى أساساً لإجراءات التنفيذ على مدينها فإن المنازعة بهذه المقابلة تعتبر من أوجه البطلان التى يجهز ابتدائها بطريق الإعراض على قائمة شروط البيع وتؤدى إلى إلغاء إجراءات التنفيذ على العقار

* الموضوع الفرعى : الصورة التنفيذية الثاقبة :

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٠٠٢ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥
- نعى الطاعنة بأن عدم إختصاص المحكوم عليه - بالتضامن معها - فى الدعوى - بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية - ينطوى على معنى إرثائه من نصيبه فى الدين ويفقد حق الطاعنة فى الرجوع عليه. هذا النعى - أيأ كان وجه الرأى فيه من قبيل المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية وهى التى تخص بها المحكمة عند نظر هذا الطلب.

- تنص المادة ١/١٨٣ من قانون المرافعات على انه " لا يجهز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا فى حالة ضياع الصورة الأولى " وإذا كان المشرع لم يشترط فى حالة فقد الصورة التنفيذية ما يشترطه فى

حالة فقد السند الكتابي من وجوب إثبات أن الفقد كان بسبب أجنبي لا يد للذات فيه وكانت الطاعة لم تدع أن الصورة التفضيلية الأولى ما زالت موجودة لديها ولم تفقد، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه حصل من وقائع النزاع أن الصورة التفضيلية الأولى قد فقدت بعد أن سلمها المطعون عليه للحارس على الشركة الشرقية لسيما المحكوم عليها في أمر الأداء لإتخاذ إجراءات سداد الدين وأوضح الحكم أن تسليم الصورة كان بإتصال يحفظ به المطعون عليه، واستدل بذلك على أن الحارس لم يوف بالمبلغ المحكوم به، لما كان ذلك فإن النعي يكون على غير أساس .

*** الموضوع الفرعي : المنازعة الموضوعية في التنفيذ :**

الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٣
المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء بحسب النزاع في أصل الحق، في حين إن المنازعة الوتقية هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وتقي لا يحس أصل الحق والعبرة في ذلك بأثر طلبات للمعصوم أمام محكمة أول درجة، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطلبات احتامية للنازع أمام قاضي التفيذ كانت الحكم بالإستمرار في تنفيذ الحكم رقم ...، فإن الحكم المطعون فيه إذ كيف المنازعة بأنها منازعة وتقية إستناداً إلى أنها تدور حول إجراء وتقي لا يحس أصل الحق ورتب على ذلك إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر إستئناف الحكم الصادر فيها كنص المادة ٢/٢٢٧ مرافعات يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٤
- المقصود بالمنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بحسب النزاع في أصل الحق في حين أن المنازعة الوتقية هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وتقي لا يحس أصل الحق وإذا كان ذلك وكان الحكم المسجل بطرد المطعون ضدها الأولى من عين النزاع لا حجية له أمام قاضي الموضوع باعتباره إجراء وتقياً لا يحس أصل الحق فإن المنازعة في تنفيذه - وإن وصفت بأنها موضوعية لا تحس بالصعوبة أحصل الحق وتظل يبدورها منازعة وتقية لا حجية لها أمام قاضي الموضوع.
- الحكم الذي يصدر من القضاء المسجل بطرد المستاجر من العين المؤجرة للتأخير في وفاء الأجرة لا يتخذ محكمة الموضوع إذا ما طرح النزاع أمامها من المستاجر فلها أن تمسك إلى العين المؤجرة إذا ما أوفى الأجرة المستحقة وملحقاتها إلى المؤجر قبل إقفال باب المرافعة أمامها، ولا ينال من ذلك الإنفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الأجرة لمخالفة ذلك لنص أمر متعلق بالنظام العام في قانون إيجار الأماكن وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون ضدها الأولى - المستأجرة قد أولت الأجرة المستحقة عليها

وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة وقضى في الدعوى على هذا الأساس بتمكينها من عين النزاع فإنه يكون قد طبق صحيح القانون فلا يعيبه تحدى الطاعن بأن المطعون ضدها الأولى أولت الأجرة المستحقة عليها بعد تنفيذ حكم الطرد.

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٩
من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المقصود بالنزاعة الموضوعية فى التنفيذ هى تلك التى يطلب فيها الخصم الحكم بما يحسم النزاع فى أصل الحق، فى حين أن المنازعة الوقتية هى التى يطلب فيها إتخاذ إجراء وقتى بوقف التنفيذ بما لا يمس أصل الحق الذى يتنازل الخصوم بشأنه.

الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٩
لما كان النزاع المطروح ليس إمعاضاً على شروط البيع أو نفاً على إجراءاته. وإنما يتعلق بالحق الموضوعى الذى يجرى التنفيذ إنقضاء له، فإنه يكون للحائز وفى أية حالة تكون عليها الإجراءات أن يطلب بدعوى أصلية إنقضاء هذه الإجراءات لإنقضاء دين طالب التنفيذ دون أن يتقيد فى ذلك بالمعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون صحيحاً.

* الموضوع الفرعى : إيقاف إجراءات التنفيذ :

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٧
مفاد المادة ٦٤٨ مراجعات أنه إذا كانت الإعراضات على قائمة شروط بيع العقار مؤسسة على أوجه بطلان شكلية فيجب على المحكمة التى تنظر الإعراضات أن تفصل فيها - أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص لها المشرع إما أن تفصل فى موضوعها وتقرر بناء على ما يتضح لها من هذا الفصل بوجود الإستمرار فى التنفيذ أو وقفه أو أن لا تعرض للفصل فى موضوع الإعراض وتأمّر بالإستمرار فى التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة للفصل فيه. فإذا كان المدين قد أبدى إمعاضه على قائمه شروط البيع وطلب وقف إجراءات التنفيذ لإنقضاء دينه بالتقادم وكان الحكم لم يعتمد فى إفتائه برفض الاعراض والإستمرار فى إجراءات التنفيذ على رخصة التحى التى عولته عليها المادة المذكورة بل ألقم قضاءه على أن بحث موضوع الاعراض غير جائز أمامه وأن الحكم بإستمرار التنفيذ واجب تحملاً بمقولة أن القانون قصر وقف التنفيذ أمامه على الحائزين الواردين فى المادة ٦٤٥ مراجعات دون غيرهما فإن الحكم يكون قد ضايع خطأ فى القانون. فإذا تعرض الحكم بعد ذلك إلى البحث فى موضوع الاعراض وقرر أنه غير جدى وأن الدين لم يسقط بالتقادم للأسباب التى ذكرها كانت هذه أسباباً قانونية تخضع لرعاية محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٦ مجموعة صر ٤٢ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١/٢١/١٩٣٧

إن المراد من عبارة " إيقاف المطالبة الحاصلة للكفيل " الواردة ذكرها في المادة ٥٠٢ من القانون المدني هو الكف عن متابعة السير في إجراءات التنفيذ مع عدم الإخلال بالإجراءات التحفظية. وهذا لا يتعارض مع قضاء المحكمة بإلغاء تسيه الملكية المعلن إلى الكفيل وهو ما يترتب عليه من التسجيلات .

*** للموضوع القرعى : بطلان إجراءات للتنفيذ :**

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٩/٣/١٩٧١

إنه وإن أوجب المشرع في المواد ٢/٦١٠، ٣/٦٣٠، ٢/٦٥٣ من قانون المرافعات السابق بيان العقار الذى يجرى عليه التنفيذ ومساحته فى تسيه نزع الملكية موائمة لشروط البيع والإعلان عن البيع ورتب على إضفال هذا البيان بطلان إجراءات التنفيذ، وذلك بالتقربة الأخيرة من المادة ٦١٠ وبالمواد ٦٣٤، ٦٥٨، ٦٨١ من القانون المقدم الذكر، إلا أن هذا البطلان لا يتحقق إذا كانت البيانات الأخرى المتعلقة بالعقار والواردة فى هذه الأوراق تكشف عن حقيقة، ويتفق بها التشكيك فيه وإذا كان بين من أحكم المطعون فيه أنه عرض للعطأ فى مساحة العقار موضوع البيع والذى يثيره الطاعن [المدين] بسبب النسي، وإنهى إلى أن البيانات الأخرى لما تكشف عن حقيقة العقار، وتبقى أى شك فيه. وتدحض ما يثيره الطاعن بشأن الخطأ الذى تضمنته نشرة البيع. وكان هذا الذى قرره الحكم صحيحاً فى القانون ويكفى لحمل قضائه. فإن النسي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٢

لما كان الطاعن قد أثار ملكيته لعين النزاع سبباً لبطلان إجراءات - التنفيذ الذى أسس عليه طلب التسليم وكانت ملكية الطاعن للعين - بفرض صحتها - ليس من شأنها بطلان إجراءات التنفيذ الذى تمت صححة نفاذاً لحكم قائم صادر طرده وأجب التنفيذ.

للطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ٤/٢٢/١٩٨٢

لما كانت المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات قد رتب البطلان على مخالفة أحكام المادة ١٤٤ منه التى حددت البيانات الواجب ذكرها فى قائمة شروط بيع العقار محل التنفيذ، فإن مفاد ذلك أن تخلف أحد هذه البيانات يبطل قائمة شروط البيع، أما ما قد يقع بشرط من شروط البيع من عيب أو مخالفة فإنه لا يبطل القائمة وإنما يتطلب إلزاقه بخلاف هذا الشرط أو تغييره أو جعله حسب الأحوال. ولما كان الزمن الأساسى أصلاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - شرطاً من شروط البيع قابلاً للتبديل والتغيير إلا أن المادة ١٤٤ المشار إليها اعتبرته أيضاً بياناً لازماً من بيانات القائمة وأوجبت تحديده طبقاً للقواعد المبينة

بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ من ذات القانون، ومن ثم يؤدي إغفال ذكره إلى بطلان قائمة شروط البيع أما مجرد عدم التزام تلك القواعد في تحديده فلا يطل القائمة وإنما يوجب على محكمة التنفيذ لدى نظرها الإعراض بشأنه - تعمله وفقاً لما، لا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأيد الحكم المستأنف في قضائه بطلان قائمة شروط البيع على سند من أن تعديل الثمن الأساسى لا يكون إلا لتصحيح خطأ حسابى أو مادى فقط، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

*** الموضوع الفرعى : تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية :**

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣
إذا كان المدين الذى نزعت ملكيته من حصة فى منزل ولاء لدين بنفقة شرعية يمتلك حصة أخرى فى نفس المنزل ويسكن فيها بالفعل، فلا محل لتحديده بالفقرة الثانية من المادة العاشرة من لائحة الإجراءات الواجب إتباعها فى تنفيذ أحكام احكام الشرعية الصادرة فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ التى تنص على عدم جواز بيع منزل السكنى ويسوى فى ذلك أن تكون الحصة التى يقيم فيها مفسرة أو شائعة فى الطاق جميعه.

*** الموضوع الفرعى : تنفيذ الأحكام :**

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/٨
من المقرر فى قضاء محكمة النقض - أن تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقلاً يكون على مسئولية طالب التنفيذ وحده، إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء إنقطع بها وإن شاء تبرص حتى يحوز الحكم قوة الشئ المحكوم فيه، فإذا لم يورث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلءاء عند الطعن فيه، فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئولية فيتحمل مخاطره إذا ما ألقى الحكم، فإن الحكم الصادر من محكمة جبح المنشئة فى ١٩٧٢/٣/٢٧ برفض الإشكال والإستمرار فى التنفيذ - ليس من شأنه . وهو لم يصبح نهائياً للطعن فيه - أن يوجب على طالب التنفيذ الإستمرار فيه بل له أن يورث حتى يصبح الحكم إنتهائياً إستعمالاً للرخصة المخلولة له فى هذا الخصوص.

*** الموضوع الفرعى : تنفيذ الأحكام الأجنبية :**

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٨
مضى كان الحكم إذ قضى برفض طلب وضع الصيغة التنفيذية على الحكم الصادر من المحكمة العليا باخرطوم قد أقام قضاءه على أن الإعلان فى الدعوى المطلوب إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الصادر فيها قد

على خلاف أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ فإنه لم يخالف القانون كما أنه لم يخالف ما نصت عليه المادتان ٤٩١، ٢/٤٩٣ مرفعات.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

مضى كان الحكم الأجنبي صادراً بشأن حالة الأشخاص *est* بصفة نهائية ومن جهة ذات ولاية بإصداره بحسب قانونها وبحسب قواعد اختصاص القانون الدولي الخاص، وليس فيه ما يخالف النظام العام في مصر فإنه يجوز الأخذ به أمام المحاكم المصرية ولو لم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية في مصر ولو كان شرط التبادل غير متوافراً، ما دام لم يصدر حكم من المحاكم المصرية واجب التنفيذ في نفس الموضوع وبين الخصوم أنفسهم. وإذا لمضى كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى الأخذ بحجة أحكام صادرة من محاكم لبنان فيما نسبته به من نفي براءة شخص آخر لبناني قد أثبت استكمال هذه الأحكام للشروط المتقدمة فإن الحكم لا يكون قد أعطى القانون.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٨

عدم مراعاة محاكم السودان أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ في إعلان الدعوى المطلوب من محاكم مصر إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الصادر فيها من شأنه ألا يجعل لهذا الحكم قوة ملزمة أمام المحاكم المصرية لأنه يكون منها على إجراءات تخالف القانون الواجب التطبيق في هذه الحالة وهو وفاق سنة ١٩٠٢ ومن لم يكون حكماً باطلاً ولا تسرى عليه قاعدة التبادل المسلم بها في فقه القانون الدولي الخاص.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٦

مضى كان الحكم الأجنبي بشأن حالة الأشخاص قد صدر بصفة نهائية ومن جهة ذات ولاية بإصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام في مصر فإنه يجوز الأخذ به أمام المحاكم المصرية ولو لم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية.

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢

- إذا قرر الحكم المطعون فيه أن كون عكمة بداية القدس داخلية في الأراضي التي ضمها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين فإنه لا يكون قد خالف القانون.
- توجب أحكام التشريع المصري في خصوص تنفيذ الأحكام الأجنبية التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه، وهو ما تنص عليه المادة ١/٤٩٣ من قانون المرافعات والمادة ١/٢ من اتفاقية تنفيذ الأحكام المبرمة بين دول الجامعة العربية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢.

- شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو مما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتبديله بالصيغة التنفيذية. وذلك عملاً بما تقرره المادة ٤٩٣/٢ من قانون المرافعات والإنفاذية تنفيذ الأحكام المقنونة بين دول الجامعة العربية بالمادة ٢ فقرة ب منها. وإذا كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجري مفاوضاتها فيه - وكان إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل في نطاق هذه الإجراءات - ولقد أعلن الطاعنون إعلاناً صحيحاً وفق الإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم والتي لا تعارض مع اعتبارات النظام العام في مصر، فإن النعي بطلان إعلان الدعوى المطلوب تبديل حكمها بالصيغة التنفيذية يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨

تقضي المادة ٤٩٧ مرافعات - والتي إختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - أنه إذا وجدت معاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يمتنع إعمال أحكام هذه المعاهدات. وإذا انضمت الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٥٢/٩/١٤ وتم إيداع وثائق التصديق عليها من المملكة العربية السعودية في ١٩٥٤/٤/٥ ومن جمهورية مصر في ١٩٥٤/١/٢٥ وصارت هذه الإتفاقية نافذة المفعول في شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن أحكام هذه الإتفاقية تكون هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى. وقد أبانت المادة الأولى من تلك الإتفاقية الأحكام القابلة للتنفيذ في دول الجامعة العربية بأنها " كل حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قاض يتصرف من أحكام الجنائية " الجزائية " أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية في إحدى دول الجامعة العربية " .

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٦

- مفاد نص المادة ١/٢٩٣ من قانون المرافعات السابق أنه يشترط ضمن ما يشترط لتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي أن تكون المحكمة التي أصدرته مختصة بإصداره وأن تحدد هذا الاختصاص يكون وفقاً لقانون الدولة التي صدر فيها الحكم وأن العبرة في ذلك بقواعد الاختصاص القضائي الدولي دون تدخل من جانب المحكمة المطلوب منها إصدار الأمر بتبديل الحكم الأجنبي في قواعد الاختصاص الداخلي للتحقق من أن المحكمة التي أصدرته كانت مختصة نوعياً أو محلياً بالفصل في النزاع. وإذا كان شرط التحكيم الوارد بال عقد المزمع بين الطرفين لفرض المنازعات التي تنازع بينهما بشأنه - يفرض قيامه - لا يتعلق بقواعد

الإختصاص القضائي الدولى ولا يؤثر فى تطبيقها باعتبار الحكم المطلوب تنفيذه صادرا من محكمة مختصة دوليا بنظره وفقا لقواعد الإختصاص الدولى فى القانون السودانى فإن الحكم المطعون فيه الصادر بتنفيذ حكم محكمة الخرطوم العليا لا يكون قد خالف القانون .

- إذ نصت المادة ٢٢ من القانون المدنى على أن " يسرى على قواعد الإختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات " . فقد أضافت خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى وذلك باعتبار أن القضاء وظيفة من وظائف الدولة التى يؤدبها وفقا لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها دون قواعد المرافعات فى أى دولة أخرى وباعتبار أن ولاية القضاء إقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرة هى الأخرى الإقليمية. وإذ كانت قاعدة وجوب إشمال الحكم على الأسباب التى بنت عليه هى من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى وهو - بالنسبة للحكم المطلوب تنفيذه فى مصر والصادر من محكمة الخرطوم العليا - قانون جمهورية السودان وكان يبين من ذلك الحكم أنه وإن لم يشتمل على أسباب إلا أنه قابل للتنفيذ فى جمهورية السودان ومن لم يمكن إصدار الأمر بتنفيذه فى مصر إذا إسوفيت بالى الشرائط الأخرى المقررة فى هذا الخصوص. ولا يتقدم فى ذلك ما قفنت به المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات السابق من وجوب إشمال الأحكام على الأسباب التى بنت عليها وإلا كانت باطلة ذلك أن الخطاب بهذا النص متعلق بالأحكام التى تصدر فى مصر طالما أنه لم يمت أن تبادل الأحكام بين الدولتين يتطلب المراجعة .

- لما كان الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه صادرا من محكمة الخرطوم العليا فإنه لا يمكن أن ينص فيه على تنفيذه خارج الدولة الأخرى المطلوب تنفيذ الحكم الأجنبى فيها. وإذ يتخذ المطعون عليه السبيل القانونى الذى رسمه قانون المرافعات للأمر بتنفيذ الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة فلا على الحكم المطعون عليه إن هو أمر بتنفيذه ويكون النعى عليه بأن الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه قد تضمن أن تنفيذه إنما يكون فى جمهورية السودان، على غير أساس.

- أحكام وفاق ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ملزم لكل من الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان وليس لإحدهما أن تعدل عن الطريقة الرسمية فيه والتحلل من أحكامه بعمل منفرد وذلك أعلا بأحكام القانون الدولى العام فى شأن المعاهدات، ولأنه وقد صدق على الوفاق من مجلس الوزراء ونشر فى الوقائع الرسمية فإنه يكون قانونا من قوانين الدولة.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥

إذ كان الحكم الصادر في مصر من محكمة المنتزه الجزئية في الدعوى رقم ... أحوال شخصية "نفس" المنتزه قد قضى بكف يد الطاعة عن المطالبة بالنفقة المفروضة على المظنون عليه للطاعة وإلتئامها منه بالحكم الأجنبي في مدة حددها بما مؤداه أن شرط إتمام الموضوع بين الحكمين غير متوافر فلا يمنع من تنفيذه فيما عدا هذه المدة .

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٩

إذ كان البين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ... مدنى كلى حسين الكوم - المرفق بملف الطعن والقاضي بشمول الحكم الصادر من محكمة بداية بيروت بالصيغة التنفيذية أنه لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم الأجنبي في مصر وفقاً للإتفاقية الموقعة بين دول الجامعة العربية في ١٩٥٣/٦/٩ التي والى مجلس الوزراء على العمل بها اعتباراً من ١٩٥٤/٨/٢٨ وكان هذا الحكم قد صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى فلا يجوز حكمه أخرى العرض له أو إعادة محته طالما أنه لم يتجرد من أركانه الأساسية بما يفقده صفته كحكم ويحول دون إعتباره موجوداً عند صدوره.

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢

النص في المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات على إنه " لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي : "١" أن يحاكم الجمهورية غير محصنة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته محصنة بها طبقاً لقواعد الإختصاص النوى المقررة في قانونها " ٢ " أن الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم قد كلفوا بالحضور ومطلوا فعلياً صحيحاً " ٣ " أن الحكم أو الأمر حاز قوة الأمر المقضى طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته " ٤ " أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق من محاكم الجمهورية ولا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب فيها " يدل على أن الحكم المقصود التحقق من توافر هذه الشروط فيه هو الحكم المطلوب تنفيذه، وأنه ليس من شروط إجابة طلب الأمر بالتنفيذ التحقق من إعلان الدعوى التي قضى فيها بتسليم نسخة تنفيذية ثانية منه ولا التحقق من إعلان الحكم الصادر في تلك الدعوى - الذى يكون قد تم تنفيذه فعلاً بتسليم تلك النسخة لطالبيها - ولا كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على ما أورده بمدونات من أن " المستأنف عليها - المظنون ضدها - لم تعلن بصحيفة طلب النسخة التنفيذية الثانية ولا بالحكم الصادر في تلك الدعوى " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وحجب نفسه بذلك عن بحث باقي شروط التنفيذ.

الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٩٠

— النص في المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع أخذ بمبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل وعلى ذلك يصين أن تعامل الأحكام الأجنبية في مصر ذات المعاملة التي تعامل بها الأحكام المصرية في البلد الأجنبي الذي أصدر الحكم المراد تنفيذه في مصر، وإكفى المشرع في هذا الصدد بالتبادل التشريعي ولم يشترط التبادل الدبلوماسي الذي يقرر بنص في معاهدة أو إتفاقية، ويجب على المحكمة أن تحقق من توافر شرط التبادل التشريعي من تلقاء نفسها .

— إذ كان النص في الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المصري على أنه "لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي: ١- أن احكام الجمهورية غير مختصة المنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر، وأن احكام الأجنبية التي أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها. ٢- ٣- ٤- أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية " يدل على أن المقصود بشرط عدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة لجواز الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي هو الإختصاص المانع أو الإختصاص الإفرادي أى في الحالة التي يكون فيها الإختصاص بنظر النزاع قاصراً على المحاكم الوطنية. أما إذا كانت المحاكم الأجنبية مختصة بنظر النزاع طبقاً لقواعد الإختصاص الدولي المقررة في قانونها إلى جانب المحاكم الوطنية وهو ما يعرف بالإختصاص المشوك فلا يحول دون الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي طالما لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم الوطنية .

الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٦/٧/١٩٩٠

— لما كانت المادة ٢١٠ من قانون المرافعات - والتي إختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - تنص على أنه إذا وجدت معاهدات بين مصر وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يصين إعمال أحكام هذه المعاهدات وكانت مصر قد انضمت إلى إتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ وهاتر نافذة إبتداءً من ٨ يوليو سنة ١٩٥٩ ومن ثم فإنها تكون قانوناً من قوانين الدولة واجبة التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات .

— مفاد نص المادة ٢٢ من القانون المدني خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى وذلك باعتبار أن القضاء وظيفة من وظائف الدولة يؤديها طبقاً لقواعد المرافعات المقررة في قانونها دون قواعد المرافعات في أي دولة أخرى، وباعتبار أن ولاية القضاء الإقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرة هي الأخرى

إقليمية، وإذ ثبت من الترجمة الرسمية لحكم التحكيم أنه قد تأكد لدى الحكم إستلام الطاعة لطلب الحضور الذى أرسله لها وتحفظها عن الحضور دون عذر مقبول، فإن ما إشرطته المادة الخامسة [ب] من إتفاقية نيويورك - الواجبة التطبيق - لرفض طلب تنفيذ الحكم الأجنبى من تقديم الدليل على عدم إعلان المحكوم ضده إعلاناً صحيحاً يعين الحكم أو بإجراءات التحكيم وأنه قد إستحال عليه لسبب آخر تقديم دفاعه، يعد من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى .

- لما كان الثابت من الترجمة الرسمية لحكم التحكيم أن جلسة التحكيم قد عقدت بغرفة المداولة الخاصة بالحكم الوحيد للنزاع بلندن وهو أحد مستشارى ملكة بريطانيا نفاذاً لإتفاق الطرفين وقد ذيل الحكم بتوقيعه ومن ثم فإن وجود خاتم غرفة التجارة الدولية بباريس وتصديق القنصلية المصرية بها عليه لا ينفى إنعقاد التحكيم فى لندن وإعمال أحكام القانون الإنجليزى عليه .

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٤١ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧

مفاد المادة ١/٢٩٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط ضمن ما يشترط لتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبى أن تكون المحكمة التى أصدرته مختصة بإصداره وأن تحديد هذا الاختصاص إنما يكون وفقاً للقانون الدولة التى صدر فيها الحكم وأن العبرة فى ذلك هى بقواعد الاختصاص القضائى الدولى دون تدخل من جانب المحكمة المطلوب منها إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى فى قواعد الاختصاص الداخلى للتحقق من أن المحكمة التى أصدرته كانت مختصة نوعياً أو محلياً بنظر النزاع .

* الموضوع الفرعى : تنفيذ الأحكام المالية :

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٢ مكتب قضى ٥٧ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٤

إن المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قصدت إلى أنه كلما أريد تنفيذ الأحكام المالية الصادرة من أحكام الجنائية على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية المقررة للحجز على الموقوف أو نزع ملكية العقار وقام نزاع من غير المحكوم عليه بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها كان ادعى ملكيتها فإن النزاع يكون من اختصاص أحكام المدنية ويرفع إليها طبقاً لأحكام قانون المرافعات والمقصود بالأحكام المالية الأحكام الصادرة بالعرامة أو بما يجب رده أو التعويضات والمصاريف مما يراد تحصيله عن طريق التنفيذ على أموال المحكوم عليه، وهو التنفيذ الذى ينتهى إلى بيع الأموال المتفعل عليها للحصول منها على قيمة الأحكام المالية المنفعل بها، أما الحكم بإزالة البناء القائم بالمخالفة لأحكام القانون فليس من الأحكام المالية المشار إليها بل هو عقوبة جنائية مقصود بها محو المظهر الذى أحدثته الجريمة وتنفيذ الحكم الصادر بها إنما يكون بإزالة

الأثر الناشئ عن مخالفة القانون حتى يرتفع ضرر الجريمة عن المجتمع وعلى ذلك فلا تخصص المحكمة المدنية بنظر النزاع القائم بشأن تنفيذ هذا الحكم.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٤٠/١/٢٥
الإكراه البدني ليس فيه أى معنى من المعاني المحفوظة فى العقوبة وإنما الغرض منه مجرد إجبار من يحكم عليه بالغرامة على أدائها. فالضبط به بأقصى المدة المحددة فى القانون لا يبرئ المحكوم عليه من الغرامة كلها وإنما يبرئه فقط مما يقابل تلك المدة على أساس الحساب المبين فى المادة ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات.

* الموضوع الفرعى : توزيع حصيلة التتليذ :

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١١
مضى كان الغاية أن دور المدين فى التوزيعات التى تقدم فيها الدائن بسند الدين قد اقتصر على طلب تحرير القائمة النهائية وأنه لم يقدم بأية مناقضة فى التوزيع بشأن الدين موضوع هذا السند وكان ما ناله الدائن فى التوزيعات المختلفة هى مبالغ صغيرة حصصت من أصل الدين ورفضت الدعوى بالباقي فإن الحكم فيما انتهى إليه من عدم حجية أحكام التوزيع بالنسبة لهذا الباقي لا يكون قد أعطى فى القانون.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٣
إذا كان المورث قد رهن بعض عقاراته إلى دائنه كما رهن ورثته بعد وفاته إلى دائن آخر عقارات أخرى من نصيبهم فى الوكة غير العقارات السابق رهنها من مورثهم ثم تزعت ملكية هذه العقارات المرهونة منهم وقام فى خصوص توزيع ثمن بعض هذه العقارات منازعة بين الدائنين قضى فيها نهائيا بأولوية دائن الورثة فى استيفاء دينه من ثمن تلك العقارات تأسيسا على أن الوكة لم تكن معمورة وقت تصريف الورثة بالرهن المشار إليه فإن الحكم الذى يصدر بعد ذلك بأفضلية دائن المورث على دائن الورثة عند توزيع باقى ثمن العقارات المذكورة اضطلاعا إلى أن قاعدة " لا تركة إلا بعد وفاء الدين " مطلقة لا تحتل استثناء - هذا الحكم يكون قد أهدر قوة الأمر المقضى به ذلك لأن القضاء السابق لم يحكم بتقرير المبدأ القانونى الذى مخالفه فيه هذا الحكم بل تعدى ذلك إلى تطبيق المبدأ فى خصوص الوكة محل النزاع وانتهى فى قضائه إلى صحة الصرف الصادر من الورثة إلى دائنهم بالرهن ونفاذ هذا الصرف بالنسبة لدائن الوارث تأسيسا على أن الوكة لم تكن معمورة وقت حصول الصرف.

الظعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٥٧/١/١٧

تقدم الدائن فى التوزيع مطالبة باختصاصه بجزء من أموال المدين وإن كان يعتبر فى حكم المطالبة القضائية فى النظام المختلط - لإعلان المدين به - ومن ثم يكون قاطعاً للتقادم إلا أنه يجب القول بانتهاء هذا الإنقطاع كما هو الحال فى الدعاوى - بانتهاء الفصل فى طلب الدائن وإستيعاده نهائياً فإذا كانت القائمة المؤقتة التى إستبعدت دين الدائن قد أعلنت له ولم يناقض فيها فإن الإنقطاع ينتهى بفوات ميعاد المناقضة وضرورة هذا الإستبعاد نهائياً وتبدأ مدة تقادم أخرى من هذا التاريخ. ولا محل للقول بأن الإنقطاع يستمر بالنسبة لثل هذا الدائن بعد إستبعاد دينه حتى صدور القائمة النهائية أو صدور أمر القاضى بتسليم قوائم الصرف للدائنين الآخرين.

الظعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤

مفاد نص المادة ٩٤ من لائحة المزايدات والمناقصات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٤ مرتبطاً بنص المادتين ١١، ١٣ من القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات، أن حق جهة الإدارة الذى ينشأ عن إستعمال سلطتها فى التنفيذ المباشر على حسب المتعاقب المتخلف أو المقصر فى إلتزامه المألوف على العقد الإدارى - هذا الحق - يؤهلها إحتجاز ما يوجد بمحل العمل من المنشآت والآلات والأدوات وما هو مستحق للمساوول لدى أى جهة حكومية حتى تستطيع إقتضاء حقها كاملاً من ثمن بيع هذه الأموال ومن المبالغ المستحقة لدى جهات الحكومة الأخرى ليكفل لها ذلك تنفيذ العقد فى المواعيد الملتزم عليها. وإذ ترتبط هذه الحقوق المقررة لجهة الإدارة بأحكام العقد الإدارى فلا شأن لها بوسائل التنفيذ والضمان المقررة فى القانون المدنى ولا بطرق التنفيذ المقررة فى قانون المرافعات أو قانون الحجز الإدارى والتى تجعل أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه ومحللاً للتنفيذ بحقوق الدائنين.

الظعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٧

حجية الأمر المقضى التى تلحق قائمة التوزيع قبل المظنين فى إجراءاته هى حجة مقصورة على ما ينشأ هذه القائمة فيما أعدت له قانوناً من تقرير ديون الدائنين وترتيب درجاتهم فى توزيع ثمن الطار بينهم وفى هذا النطاق وحده أجهز الظعن فيها فى وجود الدين ومقداره ودرجته، فإذا إقتضى مفاد هذا الظعن أو فصل فيه أصبح للقائمة النهائية حجية فى تلك المنازعات وحدها لا تمتدأ إلى ما عداها من منازعات أخرى تقوم بين الخصوم، ولما كان الطاعن لم يدع أن أمر صحة الإيداع وإعتباره ميراثاً لثمة الرأسى عليها

المزاد من الثمن وفوائده كان محل نزاع في إجراءات القسمة والتوزيع، وأن قاضي القسمة والتوزيع قد فصل فيه، فإنه لا يحول دون نظر هذه الأمور ضرورة التوزيع نهائياً.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣

إنه وإن جاز للدائن أن يقدم المستندات المؤيدة للطلب المقدم منه في التقسيم بعد فوات مهلة الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادتين ٧٣١ و ٧٣٣ من قانون المرافعات السابق - الذي يحكم إجراءات التقسيم في النزاع المطروح - إعتباراً بأن القانون المذكور لم ينص على عدم قبول المستندات بعد فوات هذا الميعاد وإنما قصر على النص على عدم قبول الطلب ذاته إذا لم يقدم في الميعاد المذكور إلا أن ما تنص عليه المادة ٧٣٤ من أن قاضي التقسيم يضع قائمته المؤقتة على موجب الأوراق المقدمة له خلال خمسة عشر يوماً التالية لإنقضاء مهلة التقديم، هذا يسوجب أن تقدم جميع المستندات المؤيدة لطلبات الدائنين في التقسيم قبل أن يصدر القاضي القائمة المؤقتة حتى تتوافر لديه جميع المستندات التي يضع على موجهها تلك القائمة وحتى يتمكن الدائنون من الإطلاع عليها والمناقضة في الطلب الذي يستند إليها - في الميعاد المحدد للتظير بالمناقضة - إذا لم يروا فيها ما يبرر تخصيص صاحب الدين بما خصص له في القائمة، ولا يغني عن وجوب تقديم المستندات قبل إصدار القائمة الإشارة في الطلب إلى أنها مقدمة في تقسيم آخر إذ يجب أن تقدم المستندات لتكون تحت نظر القاضي وهو يضع القائمة وليمكن باقي الدائنين من الإطلاع عليها مع هذه القائمة وإستعمال فهم في المناقضة في الدين المستند إليها .

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣٠

للمدين المتزوجة ملكيته المناقضة في قائمة التوزيع المؤقتة منازعاً في وجود الدين أو مقداره.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٣

يشترط في المستندات التي يقدمها طالب الاشراك في التوزيع أن تكون كافية لتبرير طلباته مؤيدة لوجود الدين ومقداره، ولقاضي التوزيع - في الحدود القانونية - سلطة تقدير الطلبات والمستندات المقدمة فله أن يقبل الدين التي يرى صحتها ويستبعد تلك التي يرى سفسادها.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٤٤/٣/١٦

إن المادة ٦٣٩ من قانون المرافعات تقرر أنه لا يجوز قبول منازعات خلاف المقتضى في محضر التوزيع المؤقت والغرض من هذا النص هو وضع حد لأسباب المنازعة حتى لا يستغل الفصل في التوزيع. وعلى ذلك لا يضح أن ينص على الحكم المعلن فيه بطريق النقص أنه لم يفصل فيما أثاره الطاعن من المنازعات في ديون

بعض الدائنين إذا هو لم يقدم شكمة النقص ما يدل على أنه تمسك بهذه المنازعات في مناضحه ولم يقدم محضر التوزيع المؤقت .

• الموضوع الفرعي : دعوى الإستحقاق الفرعية :

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥
لما كان قانون المرافعات قد أوجب فى المواد ٧٠٥ إلى ٧٠٧ توالر شروط فى دعوى الاستحقاق الفرعية لكى يحكم قاضى البيع وجوبا بإيقاف البيع، وهى أولا أن يكون طالب الإيقاف قد أودع ملف قضية البيع صورة رسمية من صحيفة دعوى الاستحقاق بعد إعلانها إلى جميع من أوجب القانون اختصاصهم وأن تكون مشتملة على بيان المستندات المؤيدة لها أو على بيان دقيق لأدلة الملكية أو وقائع الحيازة التى تستند إليها الدعوى، وأن يرفق بذلك الإيصال الدال على دفع المبلغ الذى يقدره قلم الكتاب للوفاء بمصاريف الدعوى وانعاب الضامات والمصاريف اللازمة لإعادة الإجراءات عند الانقضاء، وثانيا أن يكون الإيداع قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل، فإذا تخلف أحد هذه الشروط فإنه لا يوجب عليها إيقاف البيع وجوبا، ولما كان مدعى الاستحقاق لم يقدم هذه المحكمة صورة رسمية من عريضة دعوى الاستحقاق التى أودعها حتى تعمل المحكمة رقابتها فى التثبت من توالر الشروط التى نص عليها القانون بوجوب إيقاف البيع، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الوقف لا يكون قد أخطأ فى القانون.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٧
- لم تضمن الأوامر العالية الخاصة بالتنفيذ الإدارى الصادرة فى ١٨٨٠/٣/٢٥ و ١٨٨٥/١/٤ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ أحكاما أو إجراءات معينة فى خصوص الدعوى التى يرفعها ملكية العقار المنفذ عليه إداريا كالتى تضمنها القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى، ومن ثم يتعين الرجوع - فى هذا الصدد - إلى قانون المرافعات باعتباره الأصل العام عند سكوت القانون الخاص عن الحكم أو الإجراء الواجب الإتباع .

- الدعوى التى ترفع أثناء إجراءات التنفيذ على عقار ويطلب فيها إسقاط هذه الإجراءات مع طلب إستحقاق العقار المحجوز تعتبر دعوى إستحقاق فرعية وتندرج فى عموم حكم المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات باعتبار أنها نزاع متعلق بالتنفيذ، ومن ثم فإنه يحكم فيها على وجه السرعة وهو ما صرح به المذكورة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات. ولا يغير من ذلك أن المشروع لم ي نقل حكم المادة ٦٠١ من قانون المرافعات الملغى إلى قانون المرافعات الجديد فيما كانت تنص عليه من أنه يحكم فى دعوى

الإستحقاق الفرعية على وجه الإستعجال إذ أن الصفة المميزة لهذه الدعوى في نظر القانون هي أن تكون قد رفعت أثناء إجراءات التنفيذ وطلب فيها الإجراءات .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٢

الدعوى التى ترفع أثناء إجراءات التنفيذ الإدارى ويطلب فيها إبطال هذه الإجراءات تندرج في عموم حكم المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات باعتبار أنها نزاع متعلق بالتنفيذ يؤثر على إجراءاته ومن ثم فإنه يحكم فيها على وجه السرعة لا يفر من هذا النظر كون المشرع لم ينقل حكم المادة ٦٠١ من قانون المرافعات الملغى إلى قانون المرافعات الجديد فيما كانت تنص عليه من أنه يحكم في دعوى الإستحقاق الفرعية على وجه الإستعجال إذ أنه مثل هذه الدعوى بتواضعها - على ما صرحته به المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات - تعتبر من قبيل المنازعة في التنفيذ وينبئ على ذلك وجوب رفع الإستئناف عنها بطريق التكاليف بالحضور لا بطريق إيداع عريضة الإستئناف فلم كتاب المحكمة المختصة.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٤

- إنه وإن اختلف رأى على أجزاء الذى يوجب على عدم إختصاص أحد الأشخاص الذين أوجبت المادة ٧٠٥ مرافعات إختصاصهم في دعوى الإستحقاق الفرعية، إلا أن مجال هذا الخلاف هو عند رفع الدعوى إبتداء، أما إذا كانت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الدرجة الأولى باعتبارها دعوى إستحقاق فرعية مسرفية الشرائط التى يطلبها القانون في هذه الدعوى وإختصم فيها جميع من توجب هذه المادة إختصاصهم وترتب عليها فعلا وقف إجراءات البيع، فإن إختصاص هؤلاء يكون لازما في الإستئناف الذى يرفع عن الحكم الصادر في موضوع هذه الدعوى ويوجب على إغفال إختصاص أحدهم في المرحلة الإستئنافية عدم قبول الإستئناف برمته طبقا لما أسطر عليه قضاء محكمة النقض في خصوص الدعاوى التى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها.

- متى كانت الدعوى قد رفعت باعتبارها دعوى إستحقاق فرعية وترتب عليها وقف إجراءات البيع فإنه لا يأتى بعد ذلك تغيير طبيعتها في المرحلة الإستئنافية واعتبارها من دعاوى الإستحقاق الأصلية التى لا توقف البيع.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥٥٨ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٦

- دعوى الإستحقاق الفرعية، باعتبارها منازعة متفرعة عن التنفيذ مؤثرة في إجراءاته، تندرج - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - في عموم حكم المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات الذى يقضى بأن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة، فيكون رفع الإستئناف عنها في ظل العمل بالمادة

٤٠٥ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - بتكليف بالحضور لا بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره، وإلا تعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بطلان الاستئناف عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ المشار إليها.

- مفاد نص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات - الواردة بالفصل الخاص بدعوى الاستحقاق الفرعية أن المشرع أراد بدعوى الاستحقاق الفرعية الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ بطلب استحقاق العقار المحجوز أو جزء منه مصحوباً بطلب بطلان الإجراءات لأنها تعتبر بهذا الوصف على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات - منازعة متعلقة بالتنفيذ تؤثر في إجراءاته. وإذا لا يقتضي وصف الدعوى بأنها من دعوى الاستحقاق الفرعية وقف إجراءات البيع - شأنها في ذلك شأن إشكالات التنفيذ وسائر المنازعات المتعلقة به - فإنه لا يلزم أن يستوفي رافعها شروط وقف إجراءات البيع المتصوص عليها بالمادة ٧٠٦ من قانون المرافعات وما يعلها ولا أن يصدر فيها فعلاً حكم بالإيقاف ذلك أنه وقد أصبح الوصف الذي هو الناطق في اعتبارها محددًا بنص القانون، فلا محل لتبعية الرأى القائل في ظل قانون المرافعات القديم بالتمييز بين دعوى الاستحقاق التي يترتب عليها إيقاف البيع وبين التي لا توقفه .

الظعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

مفاد نص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات أن المشرع أراد بدعوى الاستحقاق الفرعية الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه لأنها تعتبر بهذا الوصف - على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات منازعة متعلقة بالتنفيذ تؤثر في إجراءاته وتندرج - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - في عموم نص المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات التي تقضى بأن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة ويكون رفع الاستئناف عنها في ظل العمل بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتكليف بالحضور لا بعريضة تقدم قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره أما إذا اقتضت الدعوى على طلب استحقاق العقار دون إبطال إجراءات التنفيذ فإنها لا تعتبر دعوى استحقاق فرعية بل دعوى أصلية لا يترتب عليها وقف إجراءات البيع كما لا يسرى عليها أى حكم من الأحكام الخاصة بالمنازعات المتعلقة بالتنفيذ ويعمل في شأنها بالقواعد العامة الخاصة بالدعاوى العادية ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر فيها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره طبقاً لما كانت تقضى به المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وليس بتكليف بالحضور.

الطنن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٦

— إذ كان الطائمت مما مجله الحكم المطعون فيه الصادر بعدم جواز إستئناف الطاعة الثانية حكم مرسى الزراد أن الطاعة المذكورة إستأنفت الحكم الصادر برفض دعواها الفرعية بإستحقاق العقار المنقل عليه قبل صدور الحكم المطعون فيه، وأنه قضى في هذا الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف، فإنه بذلك تكون قد إنتقضت صلتها بالعقار المنقل عليه قبل صدور الحكم المطعون فيه، ومن ثم فإن تعود عليها أية فائدة من وراء الطعن — على ذلك الحكم — على فرض صحته. وإذ كان المطعون ضده الأول قد تمسك بإنعدام مصلحة الطاعة الثانية في الطعن، وكان لا يقبل طعن لا تكون للطاعن مصلحة فيه وقت صدور الحكم المطعون فيه، فإنه يتعين عدم قبول الطعن من الطاعة الثانية.

— يهز وفقاً للمادة ٣/٤٧٠ من قانون المرافعات السابق — الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله والمقابلة للمادة ٥/٢٩٠ من قانون المرافعات القائم — الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحكام الصادرة لمصلحة طالب التنفيذ في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وإذ كانت دعوى الإستحقاق الفرعية من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ، فإنه يهز شمول الحكم القاضي برفضها بالنفاذ المعجل بغير كفالة بحسبانه حكماً صادراً لمصلحة طالب التنفيذ، ونفاذ هذا الحكم يكون بالنقض في إجراءات البيع التي أوقفت بسبب رفع تلك الدعوى.

— متى كان الحكم المستأنف قد قضى برفض طلب وقف إجراءات البيع بعد الحكم في دعوى الإستحقاق الفرعية برفضها والإستمرار في التنفيذ، وهو بهذه المثابة حكم مشمول بالنفاذ المعجل ويجوز تنفيذه جبراً رغم إستئنافه عملاً بالمادة ٤٦٥ من قانون المرافعات السابق — المقابلة للمادة ٢٨٧ من قانون المرافعات القائم — فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن الإجراءات في هذا الخصوص سليمة يكون قد إلتزم صحيح القانون.

*** للموضوع الفرعي : قاضي البيوع :**

الطنن رقم ٢٣٦ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١١

— إن الحكم الذي يصدره قاضي البيوع في المنازعة التي يديرها الراسي عليه الزراد في صحة طلب إعادة المبيع على مسؤوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع يكون قابلاً للطعن فيه وفقاً للقواعد المقررة للطعن في الأحكام التي تصدر في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من قاضي البيوع برفض هذه المنازعة لم يأنف القانون.

- إن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات (الجديد) - إذ نصت على أن ينظر قاضي البيوع قبل افتتاح المزايعة ويحكم على وجه السرعة في أوجه النزاع التي يدينها الراعي عليه المزايد في صحة طلب إعادة البيع على مسئوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع - لا تكون قد جعلت من قاضي البيوع وهو ينظر في هذه المنازعة قاضيا للأمور المستعجلة كما كان عليه الحال في قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٦٩٧ وإنما أوجبت عليه الفصل فيها، ولذلك يكون غير صحيح في القانون ما قرره المحكمة من أن شأن قاضي البيوع في هذه المنازعة شأن قاضي الأمور المستعجلة في إشكالات التنفيذ أو المسائل التي يفتش عليها من فوات الوقت، فلا يختص بالفصل فيها إذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار إجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة وهي إذ لم تفصل في المنازعة وقضت بوقف إجراءات البيع تكون قد خالفت القانون.

الطنن رقم ٤٠٣ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

- حكم قاضي البيوع في طلب وقف البيع بالقبول أو بالرفض هو قضاء في خصوصية مما يوجب عليه أن يكون الطنن فيه بالاستئناف وفقا للقواعد العامة في المبادئ العادي الذي يبدأ من تاريخ إعلان الحكم عملا بنص المادتين ٣٧٩ و ٣٩٤ من قانون المرافعات، ولئن منع القانون في بعض الصور الطنن بنص صريح أو خالف القاعدة الأصلية التي تقتضي بأن مواعيد الطنن لا تبدأ إلا من تاريخ إعلان الحكم بأن جعلها من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ حدث لاحق لإعلانه أو أُلغى معاد الاستئناف في بعض المواد، فإن هذه الحالات تعتبر استثناء من القاعدة العامة فلا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ومن لم لا يجوز قياس استئناف حكم قاضي البيوع بوقف البيع في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٠٩ مرافعات بمالية استئناف حكم مرسى المزايد، ذلك أن حكم قاضي البيوع خاضع لنص المادة ٧٠٩ مرافعات بخلاف حكم مرسى المزايد فإنه عملا بنص المادة ٦٩٢ مرافعات لا يجوز المعارضة فيه ولا يجوز استئنافه إلا لعب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا وعلى أن يرفع بالطرق العادية خلال الخمسة أيام التالية لتاريخ النطق بالحكم ويحكم فيه على وجه السرعة.

- لما كان الحكم الوقفي الذي أورده الشارع في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية في عصوص دعاوى نزاع الملكية التي صدر فيها حكم بتنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد من استمرار السير فيها طبقا لأحكام القانون القديم هو استثناء من الأصل العام الذي يوجب سريان قوانين المرافعات فور صدورها على كل الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولو

كان قد تم رفعها قبل العمل بالقانون الجديد، وكان الطلب المقدم من الغير إلى قاضي البيوع يطلب إيقاف البيع والمروبة على رفعه دعوى الاستحقاق الفرعية في ظل قانون المرافعات الجديد لا يعتبر إجراء من إجراءات التنفيذ بنزع الملكية التي حتم الشارع استمرار السير فيها طبقاً لأحكام النصوص القديمة بل هو طلب له كيان خاص مستقل، فإنه لا يسرى في شأنه الحكم الاستثنائي الوارد في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار، وإنما تسرى في شأنه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد التي رفع الطلب في ظلها.

— إنه وإن كان الأصل أن حكم قاضي البيوع في طلب وقف البيع لبطالان إجراءات التنفيذ، مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه، بإيقاف البيع أو بالمضي فيه، لا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات، إلا أنه يستثنى من ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ٧٠٩ مرافعات وهي حالة ما إذا تناولت دعوى الاستحقاق جزءاً من العقارات المطلوب بيعها فقط، فإن الأصل في هذه الحالة أن الوقف لا يكون إلا بالنسبة للجزء المرفوع عنه دعوى الاستحقاق. ولكن يجوز لقاضي البيوع بناء على طلب ذوي الشأن أن يأمر بوقف البيع بالنسبة إلى كل العقارات إذا دعت إلى ذلك أسباب قوية وحكمة في هذه الحالة بالوقف أو برفض الوقف بجواز الطعن فيه.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٣

مفاد نص المادة ٦١٢ من قانون المرافعات من اختصاص قاضي البيوع يتنوع بحسب لهمة المقاررات التي يجري بيوعها فهو تارة يكون قاضياً جزئياً وفي تارة أخرى يحل المحكمة الابتدائية التي تدبته ويحل محلها في إجراء البيوع اختصاصها بما في ذلك ممارسة الإختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار والتي نص عليها القانون ومن ذلك ما أوردته المادة ٦١٨ مرافعات من إختصاصه بإحكام بهزل المدين من الحراسة على العقارات التي يجري بيعها أمامه أو تحليده مسقطته وذلك بصفته قاضياً للأمر المستعجلة ولم يقصد المشرع من إخفاء هذا الوصف على قاضي البيوع أن يجعل منه قاضياً للأمر المستعجلة مختصاً بنظر كل المسائل المستعجلة والتي يفتش عليها من فوات الوقت وإنما أراد تخصيصه بأن يقضى قضاء مستعجلاً فيما نصت عليه المادة ٦١٨ من قانون المرافعات بممارسة إختصاصه فيه بطريق التبعية للتنفيذ على العقار وبعبارة وطبقاً لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات. ومن ثم فإن الحكم الصادر من قاضي البيوع بالمحكمة الابتدائية برفض طلب الحراسة يعتبر بمثابة حكم صادر من المحكمة الابتدائية نفسها ولا سبيل إلى استئنافه أمام نفس المحكمة التي أصدرته بل يرفع الاستئناف عنه لدى محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٥٩

- مؤدى نص المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات أن حكم قاضى البيوع برفض طلب الوقف يجوز إستئنافه إذا كان قد طلب فى حالة يكون الوقف فيها واجباً قانوناً. أما إذا كان الوقف جوازياً فإن حكم قاضى البيوع برفض طلب الوقف فى هذه الحالة لا يجوز إستئنافه إطلاقاً، سواء صدر هذا الحكم قبل صدور حكم مرسى المزاد أو أقول بصدوره، إذ منع المشرع كل تعقيب على حكم قاضى البيوع برفض الوقف إذا كان الوقف جوازياً، وإذا كان طلب الوقف الذى تقدم به المطعون عليهم لقاضى البيوع قد بنى على بطلان إجراءات البيع لإلغضاء الدين بالتقدم أى فى حالة يكون فيها القول جوازياً يقدر قاضى البيوع مدى جدية أسبابه وليس وفقاً حتماً يصين على قاضى البيوع الحكم به، وكان حكم قاضى البيوع قد صدر برفض هذا الطلب والسير فى إجراءات البيع، فإن قضاءه هذا يكون غير قابل للإستئناف.

- لم يصف المشرع على قاضى البيوع صفة قاضى الأمور المسجلة إلا فى أحوال معينة نص عليها بالذات - وإله وإن شبه بقاضى الأمور المسجلة عند نظر طلبات الوقف الجوازى، إلا أن هذا التشبيه يطلق بتحديد السلطات المخولة له، فليأمر بوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدى، أو يرفض الوقف ويأمر باستمرار السير فى إجراءات البيع إذا ظهرت له عدم جديته، دون أن يتعرض لبحث الموضوع الذى من أجله يطلب الوقف. ولا يؤدى تحديد اختصاص قاضى البيوع على هذا النحو إسباغ صفة قاضى الأمور المسجلة عليه، ومن ثم فلا محل للقول بجواز إستئناف أحكامه على هذا الأساس.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٠

إذا كان الواقع فى الدعوى أن المطعون عليه الأول وحقيقته موروثة بالى المطعون عليهم إقروا مبلغاً ورهناً ضماناً لذلك حصّة فى منزل ولما لم يسددا قرضهما عند حلول الأجل إلتقذ الدائن ومن بعده زوجته عن نفسها وبصفتها وصية على أولاده إجراءات نزع الملكية، وكان المدينان أثناء هذه الإجراءات يؤذيان الدين وملحقاته على دفعات حتى بلغت الإجراءات طائيتها عند قاضى البيوع وتحدد للمبيع جلسة ولها حضر وكيل المدينين وقرر أن الدين قد سدد وطلب التأجيل لعمل المحاسبة ولكن الحاضر عن طالبة البيع أنكر ذلك وأصر على البيع وطلب إيقافه على مسئوليته فأمر القاضى بالاستمرار فى البيع وحضرت طالبة البيع وقررت الشراء بحسابها وحساب وروثة الدائن ورصا عليها المزاد وسجل حكم مرسى المزاد ثم قررت بعد ذلك أنها إيدرت الحصّة الراسى عليها مزادها باسم وحساب الطاعة شقيقة المطعون عليهم - التى حضرت وقررت فى محضر الحلول أنها قبلت الشراء لصالحها، وسجل محضر الحلول وسلمت الحصة المبيعة إليها، إذا كان ذلك وكان قد ثبت شكمة الموضوع أن المطعون عليهم المتزوجة ملكتهم قد قاموا بسداد

الذين فعلا قبل إيقاع البيع وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعة لم تكن بمنأى عن واقعة تمسك المطعون عليهم بالسداد وأنها شقيقتهم وتملك باقي الحصة في العقار المرهون، فإن هذا يفيد أن محكمة الموضوع قد اعترفت الطاعة بمسئولية النية، ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على ثبوت الغش من جانب الطاعة فإن هذا الغش الذي تبطل به كافة التصرفات والإجراءات يمنع من إضافة الملك إلى الطاعة ولا يجعلها من الغير الذين تبسط عليهم حماية القانون - ولما كان هذا الغش ثابتاً في حق الأصيل وهي الطاعة فإنه لا جدوى من النعي على الحكم في تطبيقه للمادة ١٠٤ من القانون المدني التي تجعل عيوب الإرادة والظروف الخاصة التي تحيط بالتأليف متصرفاً إلى شخص الأصيل، ولا جدوى كذلك من النعي على الحكم فيما قرره من أن الطاعة لا تتلك من الحقوق أكثر مما تملك الراسي عليها المزداد وأن حلولها محل الراسي عليها المزداد لا يعرق إسداد المدينين لمقارهم.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٨

سلطة قاضي البيع في الحكم بوقف البيع أو بالإستمرار فيه - في أحوال وقف البيع الجوازية - إنما تنحصر في تقدير مدى جدية طلب الوقف، فيأمر بوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدي أو برفض الوقف ويأمر بالإستمرار في إجراءات التنفيذ إذا ظهرت له عدم جدية دون أن يعرض لمبحث الموضوع الذي من أجله يطلب الوقف. ومن ثم قضاء قاضي البيع في هذا الخصوص لا تكون له حجة تمنع محكمة الموضوع من الفصل فيه.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٨/١/١٨

متى كان موضوع الدعوى الذي فصل فيه قاضي البيع برفض طلب إيقاف إجراءات البيع والإستمرار في التنفيذ مما لا يقبل التجزئة فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم في هذا النزاع يوجب عليه بطلان الطعن بالنسبة للباقيين ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الإستئناف لأن بطلان الطعن بالنسبة لبعض المطعون ضدهم من شأنه جعل الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الأمر المقضى ولا يصح أن يكون السور في إجراءات البيع جائزاً بالنسبة هؤلاء وغير جائز بالنسبة للباقيين.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٧

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات إذ نصت على أن ينظر قاضي البيع قبل افتتاح المزاد وبحكم على وجه السرعة في أوجه النزاع التي يندبها الراسي عليه المزداد في صحة طلب إعادة البيع على مسؤوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع لا تكون قد جعلت قاضي البيع وهو ينظر في هذه المنازعة قاضياً للأمر المسعجلة - كما كان عليه الحال في قانون المرافعات المختلط بنص

المادة ٦٩٧ - وإنما أوجبت عليه الفصل فيها ولذلك يكون غير صحيح في القانون ما قرره الطاعن من أن قاضي البيع لا يختص بالفصل في هذه المنازعة إذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار إجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٩

إذا كان المطعون عليه الثاني [الرأسي عليه المزداد الأول] قد تقدم بطلب تأجيل المزايدة، ولم يشفع طلبه بما يبرره، فإن مدى ذلك وإزاء ما هو ثابت من أن الإجراءات قد تمت أمام قاضي البيع مطابقة للقانون ألا تقوم حاجة بالحكمة إلى الاستجابة للطلب المشار إليه.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٠

سلطة قاضي البيع في الحكم بوقف البيع أو الاستمرار فيه في أحوال وقف البيع الجزئية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تنحصر في تقدير مدى جدية طلب الوقف فيماير بوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدى أو يرفض الوقف ويأمر بالاستمرار في إجراءات التنفيذ إذا ظهرت له عدم جدية دون أن يعرض لمبحث الموضوع الذي من أجله يطلب الوقف.

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه في إعمال قواعد قانون المرافعات المنبئة أمام المحكمة الجزئية على دعوى البيع وقضائه تبعاً لذلك بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملاً بنص المادة ١/٩٦ من قانون المرافعات ثم قضائه باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ ما أمرت به المحكمة بعد مضي مدة الوقف كما تقضي بذلك الفقرة الثالثة من المادة المذكورة وكان لا يوجد نص في القانون يستثنى دعوى البيع من تطبيق القواعد المذكورة عليها فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٤

حكم قاضي البيع برفض طلب إيقاف البيع أو بقبوله، وكذلك حكمه في مسألة موضوعية خارجة عن اختصاصه، هو حكم مستقل " عن حكم رمو المزداد وله أثر بالغ في حقوق الدائن والمدين ومن له شأن في البيع، ولذلك فهو يخضع لما تخضع له مسائل الأحكام من قواعد القانون. فلا يصح الطعن فيه بدعوى البطلان الأصلية، وإنما السبيل للمتظلم منه هو أن يستأنفه، وحكم محكمة الاستئناف في هذه الحالة يؤثر في حكم مرمى المزداد فيبطله أو يثبت أو يبيح استئنائه في غير المهاد الخاص.

*** الموضوع الفرعي : كفاية أموال للمدين تمنع من الرجوع على الكفيل :**

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٦ مجموعة صم ٢٢ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢١

- إذا حصلت محكمة الاستئناف من أوراق الدعوى أن للمدين أموالاً كان الدائن يمكنه التنفيذ عليها والإمتداد بدينه منها، ولم يكن هناك من موجب لرجوعه على أموال الكفيل الذى لم يكن متضامناً فى السداد، فإن تحصيل هذا الفهم لا يدخل فى رقابة محكمة النقض معى كان مستقى من مصادر صالحة لأن تؤدى إليه .

- إن تعرض محكمة الموضوع لبحث ما آل للمدين بالإرث أو الهبة أو نحوهما من ملك جديد لا يخالف فيه للمادة ٥٠٢ من القانون المدنى .

- للكفيل غير المتضامن أن يمسك فى أى وقت يكون مناسباً بالدفع بتجريد المدين، وذلك ما لم يصدر منه قول أو فعل أو ترك يدل على تنازله عن هذا الدفع فإذا كان عليه أن يبين للدائن ما عساه يكون للمدين من مال جائز الحجز عليه لإستيفاء دينه منه، وأن يكون تقديمه لهذا البيان على دفعة واحدة وعند البدء فى التنفيذ، فإن له كذلك أن يبين ما يكون قد آل للمدين من مال جديد. وإذا كان الكفيل عند إعلانه من الدائن بتبنيه نزع الملكية قد بادر إلى المعارضة فى التبنيه وأعلن صحيفة المعارضة للدائن فى المعاد القانونى مبيناً له ما يمتلكه المدين مما يجوز له أن يستد بدينه منه ثم لا يجد للمدين ميراث بادر أيضاً إلى إعلان الدائن بأن مدينه قد ورت ما يمكنه أن يستد بدينه منه بغير رجوع عليه، فإنه لا يصح إعتباره معوالياً فى الدفع بتجريد المدين من هذا الملك الجديد الذى آل إليه ولا تاركاً له بمقولة إنه فاته أن يديه عند البدء فى التنفيذ. ولذلك لا يكون المحكمة غطتة فى تطبيق القانون إذا هى بحثت فى قيام هذا الملك وإمكان إستيفاء الدائن دينه منه لفصل فيما إذا كان الظاهر من أموال المدين الجائز حجزها فى أداء الدين بتمامه، ثم الحكم بإيقاف المطالبة الحاصلة للكفيل إيقافاً مؤقتاً أو بعدم إيقافها على حسب الأحوال مع عدم الإخلال بالإجراءات التحفظية، فلا رقابة محكمة النقض ما تراه محكمة الموضوع فى ذلك .

- إن المراد من عبارة " إيقاف المطالبة الحاصلة للكفيل " الواردة ذكرها فى المادة ٥٠٢ من القانون المدنى هو الكف عن متابعة السير فى إجراءات التنفيذ مع عدم الإخلال بالإجراءات التحفظية. وهذا لا يعارض مع قضاء المحكمة بإلغاء تبنيه الملكية المعلن إلى الكفيل وعمر ما يوجب عليه من التسجيلات .

* الموضوع الفرعي : مسئولية طالب التنفيذ :

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٣
يسأل التنفيذ عن تنفيذ أحكام القضاء المستعجل عند الحصول على قضاء فى الموضوع بأن الحق لم يكن فى جانب طالب التنفيذ كما يسأل فى حالة ما إذا كان الحكم المستعجل الذى نفذ بمقتضاه قد أُلغى فى الإستئناف. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر وقضى بمسئولية الطاعنة عن تنفيذ الحكم المستعجل الذى تعجلته قبل الفصل فى الإستئناف المرفوع عنه الذى قضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٤
و لئن كان اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ القهرى على أموال مدينه هو حق مقرر له لا يستوجب مسئولية إلا أن عليه أن يراعى الإجراءات التى فرضها القانون فى التنفيذ على أموال المدين ذاتها بحيث لا يسند إليه أخطأ العمد أو الجسيم فإن هو قارف ذلك ثبت فى حقه ركن الخطأ الموجب للمسئولية عن هذه الإجراءات فيما لو ترتب عليها إلحاق الضرر بالغير.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٣٧/٣/١١
تنفيذ الأحكام المجازة تنفيذاً موقفاً يكون على مسئولية طالب التنفيذ وحده، فإذا أُلغى الحكم المشمول بالنفاذ وكان قد نشأ عن تنفيذه ضرر لطالب التنفيذ هو المستول عن ذلك. أما المحضر الذى بأثر إجراء التنفيذ لمسئوليته تاتى فقط من ناحية عدم مراعاته ما كان يجب عليه عمله من الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٣٩ و ٤٠٠ من قانون المرافعات. ومع ذلك فإن إلتزامه يتوقف على علم وجود مال لطالب التنفيذ يفى بسداد التعويض المحكوم به عليه كله أو بعضه. وفى هذه الصورة يكون للمحضر وللوزارة التابع هو لها، عند قيام أيهما بدفع التعويض المحكوم به الرجوع بما دفعه على طالب التنفيذ الذى كان هو السبب فى حصول الضرر المحكوم بتعويضه .

و بناء على ذلك فالحكم، لمن نفذ حده الحكم المشمول بالنفاذ المؤقت الذى أُلغى إستئنافاً، بإلزام طالب التنفيذ والمحضر ووزارة الحفانية متضامين بالتعويض ورفض دعوى الضمان التى وجهتها الحكومة على طالب التنفيذ، ويكون خاطئاً فيما قضى به من رفض دعوى الضمان، ويعين نقضه فى ذلك.

جـ مـ اـ رـ ك

* الموضوع الفرعي : إستيراد :

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٨
مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقرير بعض الإعفاءات الضريبية لنور العرض السينمائي من أن " تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المعدات وأجهزة التكييف التى تسورد بقصد إستعمالها لنور العرض السينمائي ويصدر بالإعفاء فى كل حالة على حدة قرار من وزير المالية والإقتصاد والتجارة الخارجية بناء على إقتراح وزير الثقافة " إن المشرع ناط تقرير هذا الإعفاء بقرار يصدره وزير المالية فى كل حالة على حدة بناء على إقتراح وزير الثقافة أى بعد دراسة ظروف كل حالة والمعدات المسورة ومدى مناسبة إعفائها من الرسوم الجمركية تحقياً لجنبة الميراث التى تسوجب الإعفاء ولم يجعل الإعفاء أمراً مفروضاً وإلا لنص صراحة على إعفاء هذه المعدات من الرسوم الجمركية دون حاجة إلى إستصدار قرار بذلك كما نص فى حالات أخرى.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٩
النص فى المادة الثالثة من قرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الإستيراد بدون تحويل عمله على أن يصرح للأفراد والمنشآت الخاصة والتعاونية بالإستيراد سيارة واحدة لنقل البضائع، بمقطورة أو بدون، أو سيارة نصف نقل بدون تحويل عمله، وذلك بالنسبة للفرد الواحد أو المنشآت الواحدة فى كل سنة مالية، ويتم الرخيص وفقاً للشروط العامة والخاصة الآتية :
أولاً : الشروط العامة :-

- (أ) أن تكون الوحدة المطلوبة مطابقة للمواصفات العامة التى تضعها وزارة النقل.
- (ب) أن تكون الوحدة المطلوبة جديدة غير مستعملة وألا يكون قد مضى على سنة إنتاجها حتى تاريخ شحنها من الخارج أكثر من سنة.
- ثانياً : الشروط الخاصة :- (أ) بالنسبة للمشتغلين بأعمال النقل أو المقاولات : تقدم شهادة من الجهات المختصة تفيد إشغال صاحب الشأن بأعمال النقل أو المقاولات وحاجة نشاطه إلى وحدة النقل المطلوبة .
- (ب) بالنسبة لأصحاب المصانع : " وفى المادتين ١٦ ، ١٨ من ذات القرار على أن " يراعى فى جميع الحالات أن يتم الحصول على ترخيص الإستيراد قبل شحن السلع الواردة، وأن تقوم مصلحة الجمارك لدى الإفراج عن السلع الواردة بالتحقق من مطابقتها للمرخص به كمية ونوعاً وقيمة " و" تعرض

على وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كل حالة بخلاف ما تقدم لا أو تتوالى فيها الشروط المشار إليها في المواد السابقة للنظر في الرخص بالاستيراد أو إعادة التصدير أو الإذن بالمصادرة حسب كل حالة " يدل على وجوب مطابقة السيارة المستوردة لا رخص باستيرادها، كما ونوعاً وقيمة والا خرجت من مشمول ترخيص الاستيراد واعتبرت غير مرخص باستيرادها، مما يوجب عرض أمرها على وزارة الاقتصاد للنظر في الرخص باستيرادها أو إعادة التصدير أو الإذن بمصادرتها حسب كل حالة.

* الموضوع الفرعي : إعفاءات جمركية :

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٤ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٢
أراد المشرع بالفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية أن يقصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المنه عنها بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة وهي البضائع المشحونة صبا دون البضائع المشحونة لى طرود كما هو مستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر مفسراً للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية كاشفاً عن حقيقة إرادة المشرع من الفقرة المذكورة منذ تقينها.

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٤ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٩/٥/٧
أصدر المشرع القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ونص بالمادة الأولى منه على أن تستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية النص الآتي : [ومع ذلك فالزيادة التي لا تتجاوز ١٠٪ والنقص الذي لا يتجاوز ٥٪ من البضائع المشحونة صبا لا يستوجبان تقرير الغرامة ولا تستحق الرسوم الجمركية على ما نقص من البضائع في حدود النسبة المشار إليها] - وهذا القانون - ولما تراه محكمة النقض قانون تفسيري كشف به المشرع عن حقيقة المراد بالنص الوارد في القانون المفسر فأوضح أن الإعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا دون تلك التي تشحن في طرود. وقد أصدره المشرع بمقتضى ما له من الحق الدستوري في إصدار تشريع تفسيري هذا الحق الذي لا تؤثر فيه إسطالة الزمن بين القانونين - ولا استقرار أحكام القضاء الابتدائي والإستئنافي فيما فصلت فيه من قضايا مماثلة على وجهة نظر واحدة غير متعارضة - ذلك أن قيام المعارض في الأحكام ليس بشرط يلزم توفره قبل أن يعتمد المشرع على إصدار التشريع التفسيري - بل يكفى في هذا الخصوص أن يرى المشرع أن المحاكم لم تستين قصده الحقيقي من التشريع المفسر - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أطلق حكم الإعفاء على البضائع المشحونة في طرود بخلاف ذلك ما أستهدفه الشارع بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فإنه يكون قد خالف القانون بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٩
قصد الشارع من الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية هو قصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المنزه عنها بالفقرة الثالثة من تلك المادة التى تتحدث عن البضائع المشحونة صلباً دون البضائع المشحونة فى طرود.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٩
حكم الإعفاء بالنسبة لتقادير الطرود وجنسها وأوزانها مقرر فى المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٠
نص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض مقطوع الصلة بنص الفقرتين الأولى والثانية اللتين تتحدثان عن البضائع المشحونة فى طرود وقد أراد المشرع بالفقرة الرابعة المذكورة أن يقصر الإعفاء الوارد على البضائع المشحونة صلباً المنزه عنها فى الفقرة السابقة عليها وهى الفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة فى طرود المنصوص عنها فى الفقرتين الأولى والثانية وقد كشف المشرع عن غرضه هذا بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ الذى صدر مفسراً للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع من هذه الفقرة منذ تقيينها لا منشأ لحكم جديد.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٣
الإعفاء المشار إليه فى الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صلباً المنزه عنها بالفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة فى طرود المنزه عنها فى الفقرتين الأولى والثانية.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ٦/٢/١٩٧٤
وصف البضاعة بأنها مما تشحن صلباً أو طروداً إنما يرجع إلى طريقة شحن البضاعة لا إلى نوعها فيجوز شحن السوائل صلباً كما يجوز شحنها فى طرود، وكذلك فإن الجوامد كما تشحن فى طرود فيجوز شحنها صلباً، وهو ما أفصح عنه المشرع فى المادة ٣٧ من قانون الجمارك الحالى رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أن البضائع الصلب هى البضائع المنفردة. وإذا كان الثابت من الأوراق أن رسالة الأغصان تم شحنها على الباعرة منفردة، وكان قضاء الحكم بأن هذه الأغصان شحنت صلباً قام على ما حصله من فهم لهذا الواقع الذى يتفق والثابت بالأوراق، فلا عقب عليه فى ذلك.

الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤١ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/١

نص القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٦٨ في شأن إعفاء أشخاص معينين من الرسوم الجمركية في المادتين الأولى والثالثة منه على أنه يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم والأمتعة الشخصية والأثاث وسيارة واحدة للمعاريين والمتندين للعمل بالخارج من العاملين بالحكومة بشرط ألا تقل مدة عملهم بالخارج عن سنة واحدة وألا تتجاوز قيمة الأشياء المتمتعة بالإعفاء مرتب شهرين عن كل عام أمضاء المعار في الخارج بمقد أقصى أما مرتب ثمانية أشهر أو مبلغ ١٥٠ جنياً في الشهر على ألا يتجاوز قيمة الأشياء المتمتعة بالإعفاء ٨٠٠ جنياً مصرياً ومفاد ذلك أن الإعفاء الجمركي الذي قرره القانون المشار إليه إنما ينصب على قيمة ما يحضره المعار من أمتعة وأثاث وسيارة لدى عودته النهائية إلى وطنه بعد إنتهاء مدة إعارته بالخارج وذلك في حدود المبلغ الذي يتمتع بالإعفاء منه، ما جاوزته تفرض عليه الرسوم الجمركية المقررة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسائر الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من خصم مبلغ الإعفاء من قيمة الرسوم الجمركية على السيارة التي أحضرها المطعون عليه مع عودته من الإعارة رغم لمي الطاعن في السبب الثاني من أسباب الاستئناف على الحكم الابتدائي بأنه خلط بين قيمة الأشياء التي يحضرها المعار وينصب عليها الإعفاء في حدود معينة وبين الرسوم الجمركية المقررة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٩٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٩

يدل نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ بإعفاء بعض المواد الغذائية من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على أن المشرع - عروجا على الأصل العام من خضوع جميع السلع المستوردة للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم - رخص لوزير التموين بقرار يصدره إعفاء ما يراه من المواد الغذائية المستوردة من تلك الضرائب والرسوم متى كانت هذه المواد مما يستهلكها جوع المواطنين، وكان ما ورد بقرار وزير التموين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ من النص على أن تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها والرسوم السلع الغذائية المستوردة الواردة في الجدول المرافق، وما ورد بهذا الجدول من النص على " اللحوم المجمدة والمخلوطة والمثلجة " يخضع لذات القيد الوارد بالرخيص من أن تكون اللحوم المجمدة والمخلوطة والمثلجة مما يستهلكه جوع المواطنين، لما كان ذلك وكان لحم الخنزير ليس مما يستهلكه جوع المواطنين فإن المستورد منه لا يدخل ضمن الإعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بقرار وزير التموين المشار إليه .

الطنن رقم ٣٧٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣٠

النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التصدير والإستيراد على أن "لوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الإفراج عن السلع التى تسعرد بالمخالفة لحكم المادة "١" أو القرارات المتخذة لها على أساس دفع المخالف تعويضاً يعادل قيمة السلع المقرج عنها حسب تعيين مصلحة الجمارك بحصل حساب وزارة التجارة " وفى المادة الأولى من القرار الجمهورى ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ بإعفاء بعض المواد الغذائية من الضرائب الجمركية بأن "تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المواد الغذائية التى تسعرد من الخارج فيما عدا المواد التى لا تستهلكها جموع المواطنين والتى تمجد بقرار من وزير التموين "يبدل على أن التعويض المشار إليه ليس من قبيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ومن لم فلا يسرى عليه هذا الإعفاء .

* الموضوع للفرعى : الإفراج المؤقت على للسيارات :

الطنن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٠

لما كانت المادة ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أجازت الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة الذى أوجب فى قراره رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ عادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها وإلا استحققت الضرائب والرسوم فعلاً عن الفرمات الجمركية الواردة بالمواد من ١١٤ إلى ١١٨ من القانون المذكور وذلك بقرار منه - ومن بينها الغرامة المقررة على مخالفة نظام الإفراج المؤقت على السيارات وأوجبت المادة سائلة الذكر أداء هذه الفرمات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المخالفين بقرار فرض الغرامة بخطاب مسجل يعلم وصول وأجازات لدوى الشأن التظلم بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك الذى له فى هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يعلها أو يلغها، كما أجازت المادة ذاتها الطاعن فى قرارات المدير العام للجمارك أمام المحكمة المختصة فإن مفاد ذلك أن المشرع نظم فى المادة ١١٩ من قانون الجمارك طريقة فرض الفرمات الواردة فى المواد من ١١٤ إلى ١١٨ من ذات القانون فأعطى مدير الجمرك المختصة سلطة إصدار قرارات بفرض هذه الفرمات وأجاز لدوى الشأن التظلم من هذه القرارات لمدير عام الجمارك الذى يحول سلطة تأييد الغرامة أو تعديلها أو إلغائها والذى أجاز الطعن فى قراراته أمام المحكمة المختصة وهى - ولغلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكمة القضاء الإدارى باعتبار أن قرارات مدير عام الجمارك فى مواد التهريب الجمركى قرارات إدارية ومن ثم فلا اختصاص للقضاء

العادي بفرض الغرامة إبتداء، وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعد إختصاص المحكمة ولائها فيما يتعلق بالشق الخاص بفرض الغرامة الجمركية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

* الموضوع الفرعي : الإفراج المباشر عن السلعة :

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣٠
النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار وزير التجارة رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٦ على أن " يفرج عن طريق الجمارك مباشرة عن السلع التي ترد طبقاً للمادة "٢" فقرة "٢" من هذا القرار والتي لا تتجاوز قيمتها وقت التصالد ما يعادل خمسة آلاف جنيه مصري بالعملة الحرة والسعر الرسمي بعد إتخاذ الإجراءات الجمركية " يدل على أن المشرع قد إعتد في مقام الإفراج المباشر عن السلع التي ترد للجمارك من الخارج طبقاً لهذا النص بقيمة جملة السلع المتصاد عليها وليس بقيمة كل دفعة منها .

* الموضوع الفرعي : التهريب الجمركي :

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١١
لما كانت المادتان الأولى والثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنح تصدير بعض المنسجات والبضائع تضميناً خطاباً من الشارع إلى كل من يرغب تصدير بضائع إلى خارج الأراضي المصرية بما تضمنه الجدول المرافق للقانون بوجوب استصدار ترخيص بذلك من وزير المالية وإلا كان تصديره إيها أو محاولة إخراجها بهر هذا الترخيص ودون سداد الرسوم تهريباً يطبق عليه أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية، وكان المستفاد من المواد ١ و٣٣ و٣٥ من نصوص اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ وما أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات في خصوص تطبيق أحكام هذا القانون أن موانئ البحر الأحمر والحدود الفاصلة بين الأراضي المصرية والبلاد المجاورة له هي خط الجمارك الأصلي، أما منطقة المراقبة فهي دائرة معينة حددها القانون لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة، وأن مجرد وجود شخص داخل هذه المنطقة يحمل بضائع محرم تصديرها إلى الخارج لا يصير في ذاته تهريباً أو شروعا فيه إلا إذا قام الدليل على توافر نية التهريب وعلى أساس هذا الفهم للقانون أصدرت مصلحة الجمارك تعليماتها وأوجبت السير على مقتضاه وبذلك قالت " إن البضائع التي تعبر القنال مارة إلى الشاطئ الشرقي لا تستحق عليها رسوم الصادر إذا إلتصقت السلطات الجمركية بأنها معدة للاستعمال في شبه جزيرة سيناء " مما يقطع بأن نية التهريب أو محاولته هي مناط الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الجمارك وهي العقاد النية على تصدير أو محاولة تصدير البضائع المحرم إخراجها إلا بإذن صريح من السلطة المختصة بعد القيام بوفاء كل ما يفرضه القانون من التزامات، لما كان ذلك وكانت

الحكمة قد نفت في حدود سلطتها الموضوعية توافرية تهريب النقود والسيالك اللعبية المضبوطة فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وإنما نالست مسألة موضوعية

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٠

تقرير وجود ارتباط بين والى التهريب بالتصدير والتهريب بالإستيراد هو من حق محكمة الموضوع بلا معقب ما دام قضاؤها في هذا الخصوص يستد إلى أسباب مسوغة.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦

مضى كان الثابت أن البضاعة المهربة ضبطت داخل دائرة المراقبة الجمركية وادعى حائزها أنها وصلت إليه نتيجة مصادلة تمت خارج الدائرة الجمركية مع بعض السياح ولم يقدم الدليل على ما ادعاه وانتهى الحكم بأدلة سائلة إلى أنه حصل على هذه البضاعة من مصدر واحد وهو يعلم بتهريبها، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٨

مضى كانت البضائع المصدرة من البضائع التي حظر الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ تصديرها بغير ترخيص من وزير المالية فإن حالة التصدير هذه مما تخص بنظره اللجنة الجمركية دون ضرورة لضبط البضائع ضبطاً مادياً.

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥

- مضى كانت المحكمة قد نفت بأدلة سائلة في حدود سلطتها الموضوعية توافرية التهريب فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وإنما عاجلت مسألة موضوعية إنتهت منها إلى إسبعاد تلك النية.
- لية التهريب هى مناطق الجزاءات المنصوص عليها فى لائحة الجمارك، ولا يصح توقيع أحد تلك الجزاءات إلا إذا قام الدليل على توافر تلك النية - وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١١

لص الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ على أنه لا يجوز بغير ترخيص من وزير المالية تصدير الحصائد والبضائع المبينة بالجدول المرفق به وأجاز لوزير المالية تعديل هذا الجدول بقرار منه فصدر القرار الوزاى رقم ٦٧ فى ١٨ من مايو سنة ١٩٤٠ بإضافة " النقود والأوراق المالية المصرية والأجنبية " إلى تلك الحصائد اخطور تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص، وإذن فمضى كانت النتيجة التى خلص إليها الحكم المظنون فيه من وجوب تطبيق هذا الرسوم بقانون بملحقه المشتملين على المعادن المصنوعة وعلى

النقود - صحيحة قانونا - فإن اعتبار الحكم المذكور النقود الذهبية خطأ من المعادن المصنوعة الواردة باحلق الأول لا يعيه متى كان ثم نص في جدرل لاحق يبرره ويصلح سند لهذا الاعتبار.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٥٩

الأفعال التى عبرت عنها اللائحة الجمركية والقوانين الملحقه بها بنهرىب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الإخصاص لا تعد من قبيل الأفعال الجنائية التى يتحدد سقوط الدعوى التى ترفع عنها بالمدد المقررة فى المواد الجنائية طبقاً لأحكام قانون تحقيق الجنايات وقانون الإجراءات الجنائية الذى أعقبه، وإنما ينطبق على هذه الأفعال أحكام تقادم الإلتزام المقررة بالقانون المدنى إذ أن مما يستهدفه المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها هو مجرد الحصول على الرسوم المقررة وتمريض مجز يستحث به الأفراد على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم فى الحدود التى نظمت لهم بغير إضرار بالحزاة العامة.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٠/١٨/١٩٥٦

متى أصدرت اللجنة الجمركية فى حدود ولايتها قرارها فى الموضوع وأصبح قرارها نهائيا بعدم المعارضة فيه فى المعاد، فلا يقبل الطعن فيه فى هذه الحالة بأى وجه من الوجوه طبقاً للفقرة السادسة من المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية ويكون الحكم قد خالف القانون إذا قضى بقبول دعوى بطلان قرار اللجنة الجمركية المرفوعة بصفة أصلية.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٨

- تنص المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية على جزائين أوغما المصادرة واثنيهما الغرامة وهذه الأخيرة وحدها هى التى تفرض خضوع البضاعة المهربة للرسم لأنها تتحدد على أساسه أما المصادرة فلا تفرض ذلك ولا يستلزمه نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩.

- ما عبرت عنه التشريعات الجمركية بالنهريب والتصدير ومحاولة الإخراج لا يعد من الأفعال الجنائية التى يتحدد الشروع فيها على ضوء المادة ٤٥ من قانون العقوبات، وإذن فلا محل للتحدى بنص المادة المذكورة فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٠

المشرع وإن وكل فى المادة ٣٣ من لائحة الجمارك إلى اللجنة الجمركية أمر الفصل فى مواد النهريب المنصوص عليها فى الباب السابع من هذه اللائحة، وكل فى المادة ٣٦ إلى مصلحة الجمارك أمر الفصل فى مواد المخالفات الواردة فى الباب الثامن إلا أن ذلك لا يجعل للقرارات التى تصدرها اللجنة أو مدير

مصلحة الجمارك في هذا الخصوص صفة الأحكام القضائية وإنما تعبر هذه القرارات قرارات إدارية لصورتها من هيئة إدارية بحكم تشكيلها - أما تحويل المحاكم المادية حق الفصل في الطعون التي ترلع عن تلك القرارات وتعلق تنفيذها على نتيجة الفصل في هذه الطعون فإنه ليس من شأنه أن يغير من طبيعتها ومن كونها قرارات إدارية إذ أن كلا الأمرين قرره نصوص اللائحة الجمركية إستثناء من الأصل الذي يقضى بإختصاص القضاء الإداري بنظر الطعون في مثل هذه القرارات وبأن الطعن فيها لا يوقف تنفيذها.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١

الأصل أن تكون البضائع والطرود المقررة مطابقة لبيانات المانيفسو وأن كل عجز يفرض أن القبطان هربه فيلزم بالغرامة التي قررتها المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فضلا عن الرسوم الجمركية - إلا أن المشرع قد واجه حالات نفس البضائع في الطرود التي تنفي فيها مظنة التهريب ويمنع معها توقيع الغرامة فنص في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ١٧ من اللائحة الجمركية على أن القبطان أو وكيله إذا برهن - على أن البضائع لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة إليها بالمستندات الحقيقية التي تؤيد صحة الواقع وقدمها في الأجال المقررة فإنه يعفى من الغرامة. ولا يصح القول بأن المشرع إذ نص في الفقرة الخامسة من المادة ١٧ على أنه " إذا لم توجد البضائع أو الطرود المدرجة في المانيفسو وطالب شاحنها أو من هي يومه بقيمتها فيجب على القبطان أو وكيله أن يقدم الإثباتات الدالة على دفع هذه القيمة " يكون قد أورد صورة من صور إنتفاء مظنة التهريب فتمنع معه الغرامة المقررة وإلا لإهزات أحكام الرقابة المقررة على التجارة الخارجية وغلت يمد مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتها وفتح باب تهريب البضائع أمام القبطان طالما كان الجزاء مقصوراً في النهاية على دفع قيمتها ولما كان يبين من ذلك أن الفقرة الخامسة عاجلت حلالة خاصة مستقلة عن تلك التي عاجلتها الفقرة الرابعة وأنه لكي تسقط المخالفة عن القبطان لا يكفي بتقديمه الإثبات الدال على دفع قيمة البضاعة في حالة عدم وجودها بل يجب عليه أن يقدم الراجين على النقص طبقاً لما قرره الفقرتان الرابعة والسادسة وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن كلا من الفقرتين الرابعة والخامسة قد قررت حالة مستقلة تنفي فيها مظنة التهريب وإن دفع قيمة البضاعة الناقصة إلى المرسل إليه يمتنع معه توقيع الغرامة فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١

يشترط لقيام جريمة التهريب المنصوص عليها في المادة الثانية من الديكريو الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المدلل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ أن يكون الدخان مخلوطاً بمواد أخرى غريبة عنه بأية نسبة كانت وأن يكون الخازن علماً بوجود هذه المواد الغريبة فيه وليس في نصوص هذا الديكريو ما يستفاد منه

أن المشرع افترض علم الخاطئ بذلك ولا محل للاحتجاج في هذا المقام بالمادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ التي تنص على أنه ، لا عقاب على من لم يكن صانعاً وأحرز دخاناً مفسوشاً أو مخلوطاً إذا أثبت حسن نيته ،، ذلك بأن هذا القانون خاص بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ولا شأن له بجرائم التهريب المنصوص عليها في الديكريو سالف الذكر بل إن القانون المذكور قد أورد أحكاماً لتنظيم صناعة وتجارة الدخان وفرض عقوبات على مخالفتها فتباير العقوبات المقررة لجرائم التهريب المنصوص عليها في الديكريو وتختص المحاكم الجنائية العادية بتوقيع هذه العقوبات على خلاف جرائم التهريب التي تنظرها اللجان الجمركية.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٦٨

الأصل أن تكون البضائع والطرود المفرغة من السفينة مطابقة لبيانات المانيستسو وأن كسل العجز أو زيادة يقوم قرينة على نية التهريب فيلزم الرهان بالفراغة المقررة في المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية علاوة على الرسوم الجمركية. وقد أجاز المشرع صراحة في المادة ١٧ من هذه اللائحة للرهان لنفي هذه القرينة في حالة وجود العجز واستلزم في الحالات المنصوص عليها في هذه المادة أن يكون الرهان على أسباب العجز بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع وأن تقدم هذه المستندات في المواعيد التي حددها أما في حالة وجود الزيادة فقد سكنت المشرع ولم يرسم طريقاً معيناً لتبريرها إلا أن هذا السكوت لا يتأدى منه أنه قد قصد إلى التصريح بنفي القرينة القائمة على نية التهريب في حالة العجز دون الزيادة ذلك لأنه لا مبرر لهذه الطريقة فضلاً عن أن المنع من نفي القرينة القانونية لا يكون وفقاً للمادة ٤٠٤ من القانون المدني - إلا بنص صريح وقد خللت لائحة الجمارك من نص يمنع الرهان من نقض القرينة في حالة الزيادة وقد جاء قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مزيلاً لكل شك في هذا الخصوص بنصه في المادة ١١٧ منه على أن الفراغة لا تفرض إلا في حائتي النقص والزيادة غير المبررين وهو ما يقطع بأن المشرع قد أجاز للرهان نقض القرينة في الحائتين على السواء وأن الفراغة لا تفرض إلا إذا عجز الرهان عن تبرير الزيادة أو النقص الذي يوجد وما دام المشرع لم يقيد نقض القرينة بطريق معين من طرق الإثبات في حالة وجود الزيادة فإن تبريرها يكون بطريق الإثبات كافة حسبما تقتضى القواعد العامة.

الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٣٤ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ١٥٨٢ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٨

و إن كان وجود نقص في مقدار البضائع أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في "المانيستسو" يفترض معه أن الرهان قد هرب به إلى داخل البلاد ولا تنفي هذه القرينة إلا إذا برر الرهان هذا النقص وفقاً لما تتطلبه المادة ١٧ من اللائحة الجمركية فإذا عجز عن تبريره ظلت القرينة قائمة في حقه

والنزم بالفرامة المقررة في المادتين ٣٧ و ٣٨ من لائحة الجمارك علاوة على الرسوم الجمركية إلا أن هذه اللائحة قد نصت في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ على أنه ،، إذا لم تتجاوز اختلاف المقادير والأوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقرير أية غرامة ،،. ولما كان غرض الشارع من إيراد هذا النص هو التسامح عن هذه النسبة من النقص الجزئي في البضاعة لما لاحظته من أن النقص بالنسبة المذكورة قد يكون منشؤه عوامل طبيعية أو خطأ في الشحن والتفريغ ينطى معها إفراض تهريب هذا النقص فإن ذلك يقتضى عدم إدخال النقص بالنسبة سالفة الذكر في حساب الرسوم الجمركية لإنشاء المسوغ لاستحقاقها إذ هي لا تستحق في حالة النقص الجزئي في البضاعة إلا حيث لا تنطى القرينة على التهريب وقد إفترض المشرع إنتفاها في حالة النقص الذي لا يجاوز النسبة التي حددها، ولا يقدح في صحة هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٦ من اللائحة من أنه لا علاقة لتقرير الغرامات - المنصوص عليها في الباب الثامن - بالرسوم المستحقة طبقاً للمعاهدات والقرائن ذلك أن شرط إعمال هذا النص أن تكون الرسوم الجمركية مستحقة طبقاً للقانون وهو الأمر غير المتوافر إذ أن لائحة الجمارك لم تنص على إستحقاق الرسوم في حالة النقص الجزئي الذي يدخل في حدود نسبة التسامح المقررة في المادة ٣٨ على خلاف ما جرت عليه اللائحة من النص على إستحقاق الرسوم الجمركية مع الفرامة في حالة حجز الرهان عن تبرير النقص في عدد الطرود.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٩

- ما دام لا يوجد نص في اللائحة الجمركية يمنع المحكمة من قبول أوجه دفع أو أدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك قبل إصدار قرارها أو يقضى بسقوط حق الرهان في تقديم البراهين المبررة لنقص البضاعة عند تفريغها بمناء الوصول بانقضاء مهاد الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧ من اللائحة فإن سلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه والأدلة تكون تامة وغير مقيدة إلا ما قد يرد عليها من قيود في قانون المرافعات، وبالتالي يكون للرهان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ولو كان قد إستعصى عليه تقديمها لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧ سالفة الذكر لأن هذا التحديد إنما تنقيد به مصلحة الجمارك دون المحكمة التي تنتظر المعارضة في قرارها .

- المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية التي تنص على حائى الزيادة والنقص في البضاعة المفرطة وتقرر الجزاء ليهما على مجرد قيام مظنة التهريب لا على ثبوته قد وردت في الثامن من اللائحة الخاصة بالمخالفات ولا تتضمن أى من هاتين الخاليتين تهرياً حسب تعريف التهريب الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - الذى ألغى أحكام التهريب الواردة في الباب السابع من اللائحة الجمركية دون أحكام المخالفات الجمركية المنصوص عليها في الباب الثامن من اللائحة المذكورة - إلا إذا ثبت أن ما نقص في

الطُرود قد أدخل إلى أراضي الجمهورية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم والموائد الجمركية المقررة أو بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الأصناف المنوع إستيرادها، أو قدم عنه مستندات أو فواتير مصطنعة أو صورية وهو ما يستلزمه القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لقيام التهريب يؤكد ذلك أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذي أبطل العمل بأحكام اللائحة الجمركية بأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ نص في الباب الثامن منه على التهريب وأورد له في المادة ١٢١ تعريفًا يطابق التعريف الذي كان واردًا في المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ومع ذلك فقد رأى أن حالة النقص غير المبرر لا تدخل في هذا التعريف وجعلها حالة مستقلة عن حالة التهريب فنص عليها وعلى حالة الزيادة غير المبررة في المادة ١١٧ منه الواردة في الباب السابع الخاص بالمخالفات الجمركية وجعل الجزاء على النقص غير المبرر هو الغرامة التي لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضبايع ولا تزيد على مئلتها بينما جعل الجزاء على التهريب هو الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنبها ولا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين، كما جعل في المادة ١١٩ الإختصاص بفرض الغرامة في حالي النقص والزيادة غير المبررين لمدير الجمرك كما كان الحال في اللائحة بينما جعل الإختصاص ينظر جرائم التهريب للمحاكم الجنائية .

الظعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٠

ما دام لا يوجد نص في اللائحة الجمركية بمنع المحكمة من قبول أوجه دفاع أو أدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك قبل إصدار قرارها، أو يقضى بسقوط حق الرهان في تقديم اليراهين المبررة لنقص البضاعة عند طرفيها بمناء الوصول بإنقضاء مهلة الأربعة أشهر المنصوص عليه في المادة ١٧ من اللائحة، فإن سلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه والأدلة تكون تامة وغير مقيدة إلا بما قد يرد عليها من قيود في قانون المرافعات، وبالتالي يكون للرهان تقديم اليراهين المبررة للنقص إلى المحكمة، ولو كان قد إستعصى عليه تقديمها لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧ سالفة الذكر لأن هذا التحديد إنما تنقيد به مصلحة الجمارك دون المحكمة التي تنتظر المرافعة في قرارها.

الظعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٤

الإقتناع بما يقدمه الرهان لتبرير النقص أمر تستل به محكمة الموضوع بدور رقابة عليها من محكمة النقص ما دام قضاؤها قائما على أسباب سالفة تكفى حمله.

الطن رقم ١١٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩

- مفاد نص المادتين ١٧، ٣٧ من اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ من إبريل سنة ١٨٨٤ والتي تحكم واقعة الدعوى - أن المشرع قد رسم طريقاً محدداً لبيان واقع البضاعة المفرغة، وبذلك قد افترض في حالة وجود نقص في الطرود المفرغة من السفينة عما هو مدرج لدى قائمة الشحن - المانيكسو - قيام منظمة التهريب، وأجاز للربان رفع هذه المظنة بتقديم البراهين المبررة لهذا النقص فإذا ادعى أن النقص راجع إلى أن البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلاً من ميناء الشحن أو أنها لم تفرغ في ميناء الوصول أو فرغت في ميناء آخرى وجب أن يكون الربان على ذلك بمستندات حقيقية أى كتابياً. فإذا أمكن للربان تقديم البراهين المبررة للنقص خلال أربعة وعشرين ساعة من كشفه فلا يلزم بشيء من الغرامة المقررة لدى المادة ٣٧ أو من الرسوم الجمركية، وإذا لم يستطع وطلب مهلة لتقديم هذه البراهين " جاز لمصلحة الجمارك أن تمنحه مهلة بحيث لا تتجاوز أربعة أشهر .

- للربان عملاً بالحق للمحول له في المادة ٣٦ من اللائحة الجمركية أن يقدم ما شاء من أوجه الدفاع والأدلة المؤيدة لإدعائه بما في ذلك البراهين المبررة للنقص الذى وجد في شحنة سفينته ولو لم يسبق عرض تلك الأوجه وهذه الأدلة على مصلحة الجمارك وسلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه والأدلة تامة وغير مقيدة إلا بما قد يرد عليها من قيود في قانون المرافعات، للربان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ولو كان قد استعصى عليه تقديمها لمصلحة الجمارك خلال الأربعة الأشهر المنصوص عليها في المادة ١٧ من اللائحة الجمركية .

الطن رقم ٤١٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢

مفاد نص المادة ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين الأولى والثانية من قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع نص على مسئولية شركات الملاحة عن كل نقص في البضائع عنه التابت في قائمة الشحن تشبهه تهريبها إلى داخل البلاد، وأباح لشركات الملاحة لدى هذه الشبهة بتقديم الدليل المبرر لهذا النقص واعتبر تسليم الطرد بحالة ظاهرة سليمة مبرراً يرفع المسئولية عن شركة الملاحة لوجوب حدوث النقص قبل الشحن، ثم منح هذه الشركات نسبة التسامح لفوض المدير العام للجمارك في تحديد مقدارها بحددها هذا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ٥٪ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرود، وإذا كان نص المادة ٣٧ المشار إليها ورد مطلقاً بشأن نسبة التسامح في البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئى في البضائع الناشئة عن عوامل طبيعية أو نتيجة الغلافات وانسياب محتوياتها بما مفاده وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وردت منفرطة أو

في طرود، حيث جاء هذا النص خالياً مما يدل على أن المشرع قد قصد المغايرة في الحكم بين البضائع المنفرطة والبضائع التي ترد في طرود وإنما ورد النص عاماً في إسناد نسبة التسامح إلى مجموع البضاعة في الحالتين لا إلى كل طرد منها في حالة النقص الجزئي، وكان التفويض الصادر لمدير عام مصلحة الجمارك بمقتضى المادة ٣٧/٢ بتحديد نسبة التسامح في البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئي، في البضاعة مقصوراً على تحديد قدر هذه النسبة دون الترخيص في إسنادها إلى البضاعة أو إلى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع بهذا الإسناد في ذات النص فإن المنشور رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي أصدره مدير عام مصلحة الجمارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ يوجب احتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حدة يكون قد خالف القانون وخرج على حدود التفويض مما يتعين معه الإنفاذ عنه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر في قضائه وأنهى إلى احتساب نسبة التسامح من مشمول الطرود، فإنه يكون قد إلترم صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٦

مفاد نص المادة ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين الأولى والثانية من القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي أصدره المدير العام للجمارك - إعمالاً للتفويض التشريعي - أن الشارع نص على مسئولية شركات الملاحة عند كل نقص في البضاعة عن الثابت في قائمة الشحن لشبهة تهريبها إلى داخل البلاد وأباح لشركات الملاحة نفى هذه الشبهة بتقديم الدليل لهذا النقص وإعبر تسليم الطرود بحالة ظاهرة مسلحة مبرراً برفع المسئولية عن شركة الملاحة لجميع حدوث النقص قبل الشحن ثم منح هذه الشركات نسبة تسامح فوض المدير العام للجمارك في تحديد مقدارها فحددها هذا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ٥٪ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرود. وإذا كان نص المادة ٣٧ المشار إليها ورد مطبقاً بشأن نسبة التسامح في البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشء عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وإنسياب محتوياتها مما مفاده وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وردت منفردة في طرود حيث جاء هذا النص خالياً مما يدل على أن المشرع قد قصد المغايرة في الحكم بين البضائع المنفرطة والبضائع التي ترد في طرود وإنما ورد هذا النص عاماً في إسناد التسامح إلى مجموع البضاعة في الحالتين لا إلى كل طرد منها على حدة في حالة النقص الجزئي وإذا كان ذلك، وكان التفويض الصادر لمدير عام مصلحة الجمارك بمقتضى المادة ٣٧/٢ بتحديد نسبة التسامح في البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئي في البضاعة مقصوراً على تحديد هذه النسبة دون الترخيص في إسنادها إلى البضاعة أو إلى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع بهذا الإسناد في ذات النص، فإن

المنشور رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذى أصدره مدير عام الجمارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ يوجب احتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حدة يكون قد خالف القانون وخرج عن حدود التفويض مما يتعين معه الإنذارات عنه. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر فى قضائه وإنتهى إلى احتساب نسبة التسامح من مشمول الطرد فإنه يكون قد إلزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣٠

مفاد نصوص المواد ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتان الأولى والثانية من القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الصادر من مدير عام الجمارك أن الشارع نص على مسؤولية الشركة الناقلة عن كل نقص فى البضائع عن الثابت فى قائمة الشحن بشبهة تهريباً إلى داخل البلاد وأتاح للشركات الناقلة نفى هذه الشبهة بتقديم الدليل المبرر لهذا النقص واعتبر تسليم الطرود بحيل ظاهرية سليمة مبرراً لرفع المسؤولية عن الشركة الناقلة لوجوب حدوث النقص قبل الشحن ثم منح هذه الشركات نسبة تسامح فوض المدير العام للجمارك فى تحديد مقدارها فحددها هذا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ٥٪ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرد، وكان نص المادة ٣٧ المشار إليها ورد مطلقاً بشأن نسبة التسامح فى البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئى الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسياب مخزوماتها، بما مفاده وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وزنت منفردة أو فى طرود حيث جاء هذا النص عالياً بما يدل على أن المشرع قصد المخاطرة فى الحكم بين البضائع المنفرطة والبضائع التى ترد فى طرود وإثماً رد النص عاماً فى إسناد نسبة التسامح إلى مجموع البضاعة فى الخالين لا إلى كل طرد منها على حدة فى حالة النقص الجزئى، وإذ كان ذلك وكان التفويض الصادر لمدير عام مصلحة الجمارك بمقتضى المادة ٢/٣٧ بتحديد نسبة التسامح فى البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئى فى البضاعة مقصوراً على تحديد قدر هذه النسبة دون الرخص فى إسنادها إلى البضاعة أو إلى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع بهذا الإسناد فى ذات النص فإن المنشور رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذى أصدره مدير عام الجمارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ يوجب احتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حدة يكون قد خالف القانون وخرج على حدود التفويض مما يتعين معه الإنذارات عنه. وإذ كان الحكم المطعون فيهما - قد إلزما هذا النظر فى قضائهما وإنتهيا إلى احتساب نسبة التسامح من مشمول الطرود فإنهما يكونان قد إلزما صحيح القانون .

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٧

أن مفاد نص المادة ٣٧ من قانون الجمارك وقرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع نص على مسئولية شركات الملاحه عن كل نقص فى البضائع عن الثابت فى قائمة الشحن لشبهة تهريبها إلى داخل البلاد، وأباح لشركات الملاحه نفس هذه الشبهة بتقديم الدليل المبرر لهذا النقص واعتبر تسليم الطرود بحالة ظاهرة ملحوظة مبرراً لرفع المسئولية عن شركة الملاحه لوجوب حدوث النقص قبل الشحن ثم منح هذه الشركات نسبة تسامح لوزن مدير عام الجمارك فى تحديد مقدارها فحددها هذا الأخير بالقرار المشار إليه بواقع ٥ ٪ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرود، وإذ جاء نص المادة ٣٧ مطلقاً بشأن نسبة التسامح فى البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئى فى البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف الغلاطات وإنسياب محتوياتها بما مفاده وجوب حساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وردت منفرطة أو فى طرود حيث جاء هذا النص غلوياً مما يدل على أن المشرع قد قصد المغايرة فى الحكم بين البضائع المنفرطة والبضائع التى ترد فى طرود، وإذ ورد النص عاماً فى إسناد نسبة التسامح إلى مجموع البضاعة فى الحالتين لا إلى كل طرد منها على حدة فى حالة النقص الجزئى، إذ كان ذلك وكان التفويض الصادر لمدير عام مصلحة الجمارك بمقتضى المادة ٣٧/٢ بتحديد نسبة التسامح فى البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئى فى البضاعة مقصوراً على تحديد قدر هذه النسبة دون الرخص فى إسنادها إلى البضائع أو إلى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع بهذا الإسناد فى ذات النص فإن المنشور رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ الذى أصدره مدير عام الجمارك ونص فيه على تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بوجوب حساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حدة يكون قد مخالف للقانون وخرج على حدود التفويض مما يتعين معه الإلغاء عنه وإذ كان الحكمان المطعون فيهما قد إلتزما هذا النظر وإلتزموا إلى حساب نسبة التسامح من مشمول الطرود فإنهما يكونان قد إلتزما بصحيح القانون .

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/١/٩

مفاد نصوص المواد ٣٧، ٣٨، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ مجمعة أن المشرع أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص فى مقدار البضائع المنفرطة أو فى عدد الطرود المنفرطة من السفينة مما هو مبين فى قائمة الشحن يفترض معه أن الريان قد هرب إلى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه، إلا أنه أجاز للريان دفع مظنة التهريب بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له فإذا أوضح

الربان أو من يثله سبب النقص أي كان مقداره وأقام الدليل عليه بالطرق التي إستلزمها القانون إنتص
القريبة على التهريب وإلا ظلت تلك القرينة قائمة في حقه وإلزم بأداء الرسوم المقررة.

الطعن رقم ٢٥٧٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٨/٢/١٩٩١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الصيغ المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤
في شأن التهريب الجمركي يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر الصيغ وتلازم عقوبة الحبس والغرامة
التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها لردع والزجر وقد حدد
الشارع مقدار هذا الصيغ تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أي ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة
والشروع فيها مع مضاعفته في حالة المود، ويرتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية
وإن الحكم به ضمنى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة العامة في الدعوى
ويدون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على إلتضاء
الدعوى الجنائية بعضي المدة سقوط العقوبة بما فيها الصيغ فإنه يكون قد صادف صحيح القانون.

* للموضوع للقرضى : للمسلع المحظور إستيرادها أو تصديرها :

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٩

انص في المادة ١٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه يعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح
باستيرادها أو تصديرها، وإذا كان إستيراد البضائع أو تصديرها محاضماً لقيود من أي جهة فلا يسمح
بإدخالها أو إخراجها ما لم تكن مسجلة للشروط يدل على أن البضاعة الممنوعة إما أن تكون غير مسموح
باستيرادها أو تصديرها في ذاتها وعلى وجه الإطلاق، فلا يجوز الرجوع أصلاً بإدخالها إلى البلاد أو
إخراجها منها إلا لإعتبارات تتصل بحماية المصلحة العليا للمجتمع، وإما أن يخضع عبور السلعة للحظر
الجمركي لقيود أو شروط معينة بحيث لا يسمح بإدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها إلا بعد إستيفائها كما
هو الشأن فيما يتطلبه المشرع من ضرورة الحصول على ترخيص قبل إستيراد أو تصدير بعض السلع أو
ضرورة عرضها قبل الإفراج عنها على جهات معينة، وكان مؤدى ما نصت عليه المادة ١٢٦ من ذات
القانون على أن الجمارك أن تباع البضائع التي مضى عليها أربعة أشهر في المخازن الجمركية أو على
الأرصدة وتسرى أحكام الفقرة الأولى على الأشياء التي يوكها المسافرون في المكاتب الجمركية
والمادة ١٣٠ منه على أن يوزع حاصل البيع وفق الترتيب الآتى. ويودع باقى ثمن البيع بالنسبة
للبضائع المرخص باستيرادها بعد إستقطاع المبالغ سالفة الذكر أمانة في خزانة الجمارك وعلى أصحاب
الشأن أن يطالبوا به خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع وإلا أصبح حقاً للخزانة العامة أما البضائع المحظورة

إستيرادها ليصبح باقى ثمن بيعها حقاً للمخزونة العامة، أن الجمارك الحق فى بيع أية بضائع مضمى على وجودها فى المخازن الجمركية أو على الأرصفة أربعة أشهر بما فى ذلك الأشياء التى يتركها المسافرون فى المكاتب الجمركية، سواء أكانت هذه البضائع مرخص بإستيرادها أو محظورة إستيرادها لذاتها أو لعدم إستيفاء شروط الإستيراد على النحو السالف بيانه، ومن ثم لمصلحة الجمارك الحق فى بيع أية سلعة وردت إلى البلاد بالمخالفة لشروط ترخيص إستيرادها متى مضمى عليها أربعة أشهر فى المخازن الجمركية أو على الأرصفة ويصبح الباقي من ثمنها بعد توزيع حاصل البيع بالتوقيت المنصوص عليه فى المادة ١٣٠ سالف الذكر حقاً للمخزونة العامة ولا يعارض ذلك مع الحق المخول لها بموجب قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧١ فى المادة ١٨ منه، يمرض الأمر على وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية للإذن بالمصادرة إذ لا ينسخ هذا القرار حق الجمارك المنصوص عليه فى المادة ١٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ولا يعد ليداً على أحكامه وبالتالى فإن الجمارك باختيار فى هذه الحالة بين أن تطلب الإذن بمصادرة البضاعة عملاً بالقرار المشار إليه، أو تهرث حتى تمضى فترة الأربعة أشهر المنصوص عليها فى قانون الجمارك ثم تستعمل حقها فى بيع تلك البضاعة وتوزيع حصيلة البيع طبقاً لأحكامه، لما كان ما تقدم وكان الثابت فى الدعوى أن ترخيص الإستيراد الصادر لكل من المطعمون ضدهم كان عن سيارة نقل مرسيدس، فى حين أن السيارات الواردة لحسابهم من الخارج كانت سيارات ماجيوس وهى بهذه المثابة لا تطابق تلك المرخص لهم بإستيرادها، فتعتبر سيارات محظورة إستيرادها وإذ لم يحصل المطعمون ضدهم على إذن بإستيرادها أو إعادة تصديرها خلال الأربعة أشهر التالية لورودها، فقد حق للطاعة بيعها وتوزيع حصيلة البيع وفق ما تقدم.

* الموضوع الفرعى : لتقريفة المفترضة على صحة الإجراءات الجمركية :

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١

أ) قصر الاستدلال على نوع معين من الأدلة لا يكون إلا بنص خاص والاتحة الجمركية وكذلك ،، قانون مصلحة الجمارك، كلاهما خلو من أى نص يحتم أن تكون ذات البضاعة هى الدليل الوحيد الذى يركن اليه فيما يقوم بين صاحبها والجمرك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها.

ب) الإفراج عن البضاعة من الجمرك وإن جاز أن يفرض معه أن جميع الإجراءات الجمركية قد روعيت وإن الرسوم المقررة على البضائع المخرج عنها قد دفعت كما يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من الاتحة الجمركية إلا أن هذا الفرض ليس قطعياً ويجوز إثبات عكسه بجميع الطرق وغاية ما فى الأمر أن تكون مصلحة الجمارك هى التى يقع عليها عبء هذا الإثبات.

ج) الاستدلال بنصوص المواد ٨ و ١٨ و ٣٦ و ٣٨ من اللائحة الجمركية والمادة ١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك على أن ذات البضاعة هي الدليل الوحيد الذي يركن اليه فيما يقوم بين صاحبها والجمرك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها في حالة الإفراج عنها. هذا الاستدلال غير صحيح لأنه وإن كانت المواد ماثلة الذكر قد أشارت إلى البضائع وأوجبت إتيان بعض الإجراءات بشأنها ورتبت بعض الآثار عليها إلا أنها جميعها خاصة بحالة وجود البضائع في حيازة الجمرك. وإذا فتمى كانت المحكمة قد قررت بناء على الأدلة التي أوردتها أن الأخشاب التي استوردها الطاعنون والتي تطالب المطعون عليها بفرق رسومها لم تكن من الخشب المسموح فإن النعي عليها مخالفة للقانون استناداً إلى أن الدليل في مثل هذا الخلاف يجب ألا يصدى جسم البضاعة ذاتها يكون على غير أساس.

*** الموضوع الفرعي : اللجنة الجمركية :**

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٧٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٦
لا تنطى ولاية اللجنة الجمركية بسبب ما يقع من إعلان في إجراءات الضبط والتفتيش التي تسبق تقديم الدعوى إليها طبقاً لمؤدى نص المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٧٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٩
تنص المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية في فقرتها الخامسة على أنه يجب أن ترسل صورة من قرار اللجنة الجمركية في يوم صدوره أو في اليوم التالي إلى السلطة القضائية إذا كان المتهم أجنبياً أو إلى الحكومة المحلية إذا كان وطنياً، ثم نصت في الفقرة السادسة منها على أنه [إذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعلنها للجمرك في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المتضمنة إليها يصبح القرار نهائياً ولا يقبل الطعن فيه بأي وجه من الوجوه] ومفهوم هذه النصوص أن المشرع أراد أن يخرج بها عن القواعد العامة لسريان مواعيد الطعن فلم يستلزم إعلان صاحب الشأن بالقرار الصادر ضده ولم يشروط علمه به بل جعل من تاريخ إرسال هذا القرار إلى الجهة الحكومية التي يتنمى إليها المتهم بدءاً لسريان الميعاد الذي حدده لرفع المعارضة فيه فإذا لم يرفعها في خلال هذه المدة أصبح القرار نهائياً وقد أطلق المشرع هذا النص وعلمه على كل متهم صدر قرار ضده من اللجنة الجمركية له محل إقامة معلوم أو ليس له محل إقامة معلوم وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى القول بأن إرسال القرار إلى الجهة الحكومية التي يتنمى إليها المتهم لا يحدث أثره بالنسبة لسريان ميعاد المعارضة إلا إذا كان المتهم مجهولاً أو

لا يكون له محل إقامة معلوم - فإن هذا القول يكون مخالفا للقانون إذ فيه تحديد وتخصيص حيث قصد المشرع إلى الإطلاق والتعميم.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٠

لما كانت المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية قد عينت طريقا خاصا لإعلان القرارات التى تصدر من اللجنة الجمركية فى مواد التهريب فإن هذا الطريق هو الذى يجب إتباعه فى إعلان هذه القرارات أما القرارات التى يصدرها مدير مصلحة الجمارك فى مواد المخالفات فإنه وقد خلست لائحة الجمارك من النص على طريق خاص يجرى به إعلانها فإنها بوصفها قرارات إدارية يجوز أن يتم إعلانها بالطرق التى يصح إعلان سائر القرارات الإدارية بها دون التقييد بنص المادة السابعة من قانون المخالفات، ولما كان إعلان القرار الإدارى يصح بإرسال القرار بطريق البريد ويسرى معاد الطعن فيه فى هذه الحالة من تاريخ وصوله إلى صاحب الشأن إذ بهذا الأمر يتحقق علمه بالقرار علما يقينيا - لما كان ذلك وكان الثابت أن قرار مدير مصلحة الجمارك مثار النزاع قد أعلن إلى الشركة الطاعنة بخطاب موصى عليه تسلمته ولم ترفع المعارضة إلا بعد انقضاء الميعاد المحدد فى المادة ٣٦ من اللائحة لرفعها - وهو حصة أيام من تاريخ إعلان القرار فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا إذ انتهى إلى اعتبار هذه المعارضة غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦١

جرى قضاء محكمة النقض على أن معاد المعارضة فى قرار اللجنة الجمركية - وفقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية - هو خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التى يتبنى إليها الحكم عليه. ولا يلزم لسريان هذا الميعاد إعلان الحكم عليه بالقرار الصادر حذره. فإذا لم ترفع المعارضة خلال الميعاد سأل فى الذكر أصبح القرار نهائيا. وقد أطلق الشارع نص المادة ٣٣ المذكورة وعممه على كل منهم صدر قرار حذره من اللجنة الجمركية سواء أكان له محل إقامة معلوم أم لم يكن. وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن إرسال القرار إلى الجهة الحكومية التى يتبنى إليها التهم لا يحدث أثره بالنسبة لسريان معاد المعارضة إلا إذا كان التهم مجهولا أو لم يكن له محل إقامة معلوم فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٦٦ بتاريخ ٥/١١/١٩٦٧

مؤدى نص المادتين ١ و ٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ أن الشارع قد أضاف إلى أحوال التهريب التى تختص بنظرها اللجنة الجمركية بموجب المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية حالتين جديدتين هما تصدير حاصلات وبتضائع معينة من القطر المصرى ومحاولة إخراجها بغير ترخيص من وزير المالية ومساوى

فى ذلك بين التصدير العام الذى تخرج به البضائع فعلا من القطر المصرى بدون ترخيص وبين الشروع فى تصدير البضائع المهربة التى يفشل المصدر فى إخراجها من البلاد فتضبط عند محاولة إخراجها. ومن ثم تكون ولاية اللجنة الجمركية قد امتدت بحكم الرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر إلى حالة تصدير الحاصلات والبضائع من القطر المصرى بالمخالفة لهذا الرسوم بقانون وهى حالة تتم بالتصدير الفعلى وقد يتصور معها ضبط البضاعة أو مطاردتها خارج حدود دائرة المراقبة الجمركية أى داخل حدود بلاد أخرى مجاورة وتتميز هذه الحالة عن محاولة إخراج البضائع التى نص عليها الرسوم بقانون فى نفس الوقت والتى يصدق عليها وحدها حكم "الضبط" الذى أشارت إليه المادة الثالثة مسالفة الذكر، وإذ أقام المحكم المطعون فيه قضائه بعدم اختصاص اللجنة الجمركية بنظر تهمة تصدير البضائع بدون ترخيص من وزير المالية على أن هذه البضائع لم تضبط، وكانت هذه الحالة من الحالات التى تختص بها اللجنة الجمركية دون ضرورة لضبط البضائع ضبطاً مادياً طبقاً للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٩ فإن المحكم المطعون فيه يكون غافلاً للقانون.

الطعن رقم ١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٢٧

إن المفهوم من النص الفرنسى للمادة ٣٣ من لائحة الجمارك الصادرة فى سنة ١٩٠٩ أن الشارع اعتبر كل جمر فى جهة ما من جهات القطر وحدة قانونية قائمة بذاتها، لها دائرة اختصاص إدارية «ressort administratif» تتولى عملها فيها، وهى بذاتها دائرة اختصاص قضائية لها «ressort juridictionnel» تحكم فيما يقع داخل حدودها من حوادث التهريب، وأن المعارضة فى قراراتها إنما تكون فى وجهها هى إعلان يرسل إليها فى شخص رئيسها وهو أمين جمرتها، دون مصلحة عموم الجمارك ومدير عموم الجمارك اللذين هما مجرد الإشراف على الجمارك المختلفة المنتشرة فى نواحي القطر، ولكن لا اختصاص لها بمقتضى اللائحة لا فى ضبط حوادث التهريب ولا فى المعالجة عليها. وإذا كان الأصل الأصيل أن المدعى عليه لا يجلب إلا أمام المحكمة الواقع عمله فى دائرة اختصاصها وضح بقاء أن عبارة «tribunal de commerce du ressort le» معناها المحكمة التجارية التابعة لها دائرة الجمرك المدعى عليه فى المعارضة التى بها عمل أمينه الممثل له فيها فهى دون غيرها المختصة بنظر المعارضة.

الطعن رقم ١٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٦

إن أحكام اللائحة الجمركية لا تنفذ البطلان فى حالة إرسال قرار اللجنة الجمركية إلى المحافظة بعد الميلاد المحدد فى الفقرة الخامسة من المادة ٣٣ من اللائحة، كما أنه ليس ثمة إعتبار يمكن معه القول بأن مراعاة إرسال القرار فى الميلاد المعين لذلك هو من القواعد الجوهرية التى يوجب على إغفالها جزاء البطلان ولو

بغير نص. فإذا دافع بعدم قبول المعارضة في قرار اللجنة الجمركية بالزام المعارض بدفع غرامة بناءً على أن المعارضة قدمت بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال القرار المذكور إلى المحافظة فأصبح بذلك نهائياً عملاً بالمادة ٣٣ من لائحة الجمارك فقتضى برفض هذا الدفع تأسيساً على أنه يشترط لسريان معاد الخمسة عشر يوماً المنصوص عليه في الفقرة السادسة من المادة ٣٣ المذكورة أن يكون القرار قد أرسل إلى المحافظة في المعاد المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة نفسها، فهذا الحكم يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

*** الموضوع الفرعي : المصادرة للجمركية :**

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٤

إن الأمر العسكري رقم ٢٥٦ إذا يرخص لوزير المالية في مصادرة البضائع التي يستوردها أصحابها قبل الحصول على إذن بذلك. فإذا كانت وزارة المالية في كتابها إلى وزارة التموين للإستيلاء على بضائع استوردها صاحبها بغير إذن استيراد لتزويجها قد أشارت إلى هذا الأمر وأوردت في كتابها هذا كلمتي "المصادرة والإستيلاء" لذلك ليس معناه أنها قد أعملت الرخصة المخولة لها قانوناً بالمصادرة وإلا لما كان هناك محل لأن تطلب إلى وزارة التموين الإستيلاء على البضائع، إذ الأمر بمصادرة البضائع يلحقها بأحكام الدولة بغير حاجة إلى إجراء آخر يصدر من وزارة التموين، فضلاً عن أن المصادرة تقتضي أمراً صريحاً بها. وإذن فالحكم الذي يستظهر من هذا الكتاب معنى المصادرة يكون قد مسخ معناه وخصوصاً إذا كان وزير التموين بناءً على هذا الكتاب قد أصدر أمراً يستند فيه إلى أحكام القانون التي تميز الإستيلاء وإلى سلطته في إعمال هذه الأحكام بوصفه منتبهاً لذلك من لجنة التموين العليا ولقد هذا الأمر بالإستيلاء على البضائع والتصرف فيها وتعيين صاحب البضاعة دون أن يتدخل في ذلك وزير المالية وهو المخول - لو أنه أمر بالمصادرة - السلطة في منح الترخيص الذي يقدره أو ألا يمنح شيئاً إطلاقاً.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٠

- عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادتين ٣٣، ٣٥ من اللائحة الجمركية هي عقوبة جوازية وقد رأى المشرع أن تكون موحدة في حالات التهريب بالتصدير أو الإستيلاء على السواء ولا محل للقول بأن المشرع فرض عقوبة المصادرة وجعلها إجبارية في حالات الإستيلاء لإنعدام العلة في هذه الطريقة لأن التهريب في ذاته جريمة سواء وقع على بضائع مصادرة أو مستورة.

- إذا كان الحكم قد قضى برفض توقيع عقوبة المصادرة في تهمة التهريب إستناداً إلى حسن نية المتهم لأسباب مائة فإنه لا يكون قد خالف القانون إذ حكمة الموضوع أن تقرر في حدود سلطتها التقديرية قيام الأسباب المبررة لرفض توقيع العقوبة الجوازية.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٢٠ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٢

لا تعتبر " المصادرة " التى كانت تقضى بها اللجان الجمركية فى مواد التهريب الجمركى بمثابة "عقوبة جنائية" بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات بل هى من قبيل التصييفات المدنية لصالح الخزائنة. وإذ نصت المادة ٣٥ من اللائحة الجمركية على أن اللجنة الجمركية تخصص بتوقيع عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة على البضائع المهربة المقرر عليها رسوماً جمركية فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة الجمركية فى مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرك فعلاً - قياساً على ما هو مقرر فى قانون العقوبات من أن المصادرة لا تكون إلا إذا كانت الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلاً وتحصلت من جريمة. وينبى على ذلك أنه إذا ما تعلز ضبط الأشياء المهربة التى تقرر مصادرتها يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٩

ما تقضى به اللجان الجمركية فى مواد التهريب من المصادرة لا يصير عقوبة جنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات بل هى من قبيل التصييفات المدنية لصالح الخزائنة مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة طبقاً للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية المصادرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ فى مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرك فعلاً قياساً على ما هو مقرر فى قانون العقوبات من أن المصادرة لا تكون إلا إذا كانت الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلاً وحصلت من جريمة وإنما يجوز لمصلحة الجمارك إذا ما تعلز ضبط الأشياء المهربة التى تقرر مصادرتها الرجوع بقيمتها على المهرب .

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٦٩ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٨

إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بالتقادم إستناداً إلى أن الدعوى ضد مصلحة الجمارك يطلب رد قيمة البضائع المصادرة تقوم فى أساسها على نص المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وليست دعوى إثراء بلا سبب أو دفع غير المستحق فإنه كان يتعين عليه - أخذاً بمنطقه - أن يعمل حكم المادتين ١٠٨، ١٠٩ من قانون الإجراءات اللتين تقضيان بأن الأشياء المضبوطة التى لا يطلبها أصحابها أو

يطلبون ثمن بيعها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ إنتهاء الدعوى تصبح ملكاً للحكومة بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك، لما كان ذلك وكانت الدعاوى الجنائية التي ضبطت البضائع على ذمتها قد إنتهت بتصديق الحاكم العسكري على الأحكام الصادرة فيها في ١٩٦٤/٣/١ حسبما بين من حكم محكمة أول درجة، لما مؤداه أن الحق في المطالبة بشأنها قد سقط قبل رلع الدعوى في ١٩٦٨/١١/٢ وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه

* الموضوع الفرعي : رسوم جمركية :

الطعن رقم ١٨١ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٨

— إن ريبالات ماريا تريزا المشنوهة بقصد منع تداولها تعامل بحكم المادة ٨٤ من قانون الجمارك والمادة ٦٣٠ من التعريفة الجمركية معاملة السبائك الفضية المقرر عليها رسوم.

— إن الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون الجمارك إنما تتناول البضاعة المرسله بالسكة الحديد عن طريق وادى حلقا فهي لا تتناول ما يرسل بطريق البريد بل الذي يتناول هذا هو حكم الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ والتي تنص على أنه " إذا كانت البضاعة واردة بطريق البريد فقدم الطرود بمعرفة مصلحة البريد إلى الجمرك المخصص تبعا للجهة المتونة لها الطرود قبل تسليمها لأصحابها لإجراء قيمتها وفرضها وتقدير الفرق المشار إليه في الفقرة الأولى عند الإقتضاء ".

— الحقوق لا تسقط بغير نص وليس في القانون العام ولا في القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يحرم مصلحة الجمارك من تدارك خطأ في عدم إقتضاء رسم واجب لها.

— إن المادة ٨٤ من لائحة الجمارك منعت دخول النقود الأجنبية إلى القطر المصري ونصت على ريبالات ماريا تريزا بالذات ولم تعلق إستحقاق الرسم عليها بعد تكسيورها وإدخالها في مصر كسبائك فضية على مجرد مرورها بالسودان بحيث إذا كانت قد إستقرت فيه وفقاً لإمتنع تحصيل الرسم عليها والمادة ٣٣ بعد أن نصت على أنه كفاعدة عامة لا تحصيل رسوم على البضائع المرسله من مصر إلى السودان وبالعكس لأن تسوية الرسوم تحصيل بواسطة حساب جار بين الحكومتين إستنت حالة ما إذا كانت البضاعة الواردة إلى السودان أجنبية الأصل، وإذن فتحصيل رسوم جمركية على ريبالات ماريا تريزا باعتبارها أجنبية الأصل يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٢

أ) تنص المادة الثانية من اللائحة الجمركية على أنه يجوز فيما وراء حدود دائرة المراقبة الجمركية نقل البضائع بحرية وذلك فيما عدا الإستثناءات الواردة بها. ومن مقتضى هذا النص أن يكون الأصل في

البضائع الموجودة فيما وراء حدود هذه الدائرة أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن يكون مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانوناً بإثباته.

ب) الدعوى بتصرف هيئة أو فرد من المتمتعين بالإعفاءات الجمركية في البضائع المغفلة إلى غير من يشملها هذا الإعفاء بدون دفع الرسوم الجمركية المقررة عليها والواجب تحصيلها عند حصول هذا التصرف هي دعوى يقع على مدعيها عبء إثباتها.

ج) القول بأن آلات التصوير المطالب برسومها هي غير خالصة الرسوم الجمركية إستناداً إلى أن من ضبطت لديه - المطعون عليه - قد إشتراها من جنود بريطانيين، لا يعدو أن يكون مجرد قرينة موضوعية وليست قرينة قانونية كما يدخل في نطاق سلطة المحكمة الموضوعية، فلا تترتب عليها إن هي لم تأخذ بهذه القرينة. وإذن فمضى كان الحكم إذ قضى بإلغاء قرار اللجنة الجمركية المعارض فيه قد أقام قضاءه على أن إدعاء مصلحة الجمارك - الطاعنة أن الآلات المضبوطة غير خالصة الرسوم الجمركية يعوزها الدليل وأن هذا الدليل يقع على عاتق مصلحة الجمارك دون غيرها، ولا يكتفى للإثبات مجرد أن البائع من الجنود البريطانيين. فإن الطعن عليه باطلاً في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ١٩ مكتوب قضى ٢ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١

لما كان ,,اختلاف التقادير والأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف,, المنصوص عليه في المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية والموجب لتوقيع الغرامة المقررة عنه يعتبر مخالفة من المخالفات الجمركية الواردة في الباب الثامن من هذه اللائحة، فإنه يجب التزام حدود هذه المخالفة كما وردت في النص وعدم التوسع فيها. وإذن فمضى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليهم اسعروا من الخارج أخشاباً وصفوها في الشهادات الجمركية المقدمة منهم عنها بأنها من الخشب الحام الذي يطبق عليه البندين ٣٨٤ و ٣٨٥ من تعريفات الرسوم الجمركية ولم تبين للطاعنة مصلحة الجمارك بعد الإفراج عن هذه الأخشاب ودفع الرسوم عنها على أساس البيانات التي ذكرها المطعون عليهم في الشهادات المشار إليها أنها من الخشب الممسوح الذي ينطبق عليه البند ٣٩٢ من تعريفات الرسوم أقامت دعواها تطلب التزام المطعون عليهم بفرق الرسوم المقررة على الأخشاب وفقاً للبند مالف الذكر وبالغرامة عملاً بالمادة ٣٨ من اللائحة الجمركية، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنة بالنسبة إلى الغرامة قد أقام قضاءه على أن كلمة جنس لا تشمل الوصف وأن الخلاف الذي قام بين طرفي الخصومة على ما إذا كانت الأخشاب المسعودة هي من الخشب الممسوح كما تقول الطاعنة أم من الخشب الحام كما يدعى المطعون عليهم هو خلاف واقع على الوصف لا على الجنس وبذلك لا تكون هناك مخالفة جمركية قد ارتكبتها

المطعون عليهم. فإن هذا الذى قرره الحكم الصحيح ولا يغير من هذا النظر أن تعريفه الرسوم الجمركية بها بنود خاصة بالخشب المسموح وأخرى بالخشب الحامى متى كان نص المادة ٣٨ من اللائحة يقصر عن تناول حالة الخلاف على الوصف وكان لا يوجد ثمة تلازم بين القضاء بفرق الرسوم وبين الحكم بالفراسة إذ لكل منهما شروطه ومن ثم فإن النعى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٣

إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الذى قرر إعفاء الجيوش البريطانية من أداء الرسوم الجمركية إنما جمل هذا الإعفاء مقصوراً على ما تستورده هذه الجيوش حاجتها. أما ما يملكه أفرادها ملكاً خاصاً وما يخرج عن حاجة الجيوش وحصل التصرف فيه للغير فلا يسرى عليه الإعفاء ويكون واجباً تحصيل الرسم الجمركى عنه. فإذا وصل إلى يد فرد من الأفراد كان عليه المبادرة إلى دفع الرسوم الجمركية عنه فإن لم يفعل وأطلقه للتداول فى السوق غفية اعتبر مهرباً وفقاً للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية وصح تعقبه وضبط البضاعة أينما وجدت سواء داخل الدائرة الجمركية أو خارجها واستحققت عليه الرسوم سواء ضبطت البضاعة المهربة مادياً أو لم تضبط متى قام على تهريبها وكميتها الدليل من مستندات أو شهادة شهود .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٤٥ بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٥

— إن مصلحة الجمارك إذ تسلم البضائع المستوردة وإذ تسحبها تحت يدها حتى يوفى المستورد الرسوم المقررة لا تنزع اليد على هذه البضائع كمودع لديه متبرع بخدماته لمصلحة المودع بل تحتفظ بها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها وهى وفاء الرسوم المستحقة ومن ثم فإنه فى حالة فقد البضائع لا يجوز لها التحدى بأحكام عقد الوديعة وبأن مسئوليتها لا تعدو مسئولية المودع لديه بلا أجر وذلك لانتهاء قيام هذا العقد الذى لا يقوم إلا إذا كان القصد من تسليم الشيء أساساً هو المحافظة عليه ورده للمودع عند طلبه، فإذا كانت المحافظة على الشيء متفرعة عن أصل آخر كما هو الشأن فى الرهن الحيازى النفى القول بوجوب تطبيق أحكام الوديعة.

— إنه وإن كان القانون المدنى القديم لم يورد نصاً خاصاً عن واجبات الحابس فى حفظ وصيانة الشيء اغبرس تحت يده إلا أنه يجب على الحابس أن يذل فى حفظه من العناية ما يذله الرجل المعاد ويكون مسئولاً عن هلاكه أو تلفه إلا إذا كان ذلك بسبب قهرى قياماً على القاعدة المقررة فى رهن الحيازة بالمادة ٥٤٤ مدنى قديم لاتحاد العلة فى الحالتين وهو ما صرح به القانون المدنى الجديد فى المادة ٢٤٧/٢ من التزام الحابس بالمحافظة على الشيء اغبرس تحت يده وفقاً لأحكام رهن الحيازة المقررة فى المادة ١١٠٣.

والتي تقضى بالزام المرتهن بأن يذلل في حفظ وصيانة الشيء المرهون ما يذله الشخص المعتاد وأنه مسئول عن هلاكه أو تلفه ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب أجنبي لا يد له فيه، ويكون القانون المدني الجديد إذ أورد المادة ٢٤٧ إيذاً قن في خصوص التزامات الخائس أحكام القانون القديم ولم يستحدث جديداً. وإذن فمضى كانت البضائع المحبوسة لدى مصلحة الجمارك حتى ولاء الرسوم الجمركية قد فقدت لإنها تكون مسئولة عن فقدانها ما لم تثبت أن الفقد كان لسبب قهري.

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٣ مكتب قننى ٧ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٦

جرى قضاء هذه المحكمة بأن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الذى قرر إعفاء الجيوش البريطانية من سداد الرسوم الجمركية إنما جعل هذا الإعفاء مقصوراً على ما تسورده حاجتها أو تشريه من الداخل وترد عنه الرسوم الجمركية لئلا يهمل - وما يخرج عن حاجتها وما يملكه أفرادها ملكاً خاصاً فلا يسرى عليه الإعفاء إذا حصل الصرف فيه، فإذا وصل إلى يد فرد من الأفراد كان عليه المبادرة إلى سداد الرسوم فإن لم يفعل وأطلقه للتداول فى السوق اعتبر مهرباً وفقاً للمادة ٣٣ من لائحة الجمارك وصح تعقبه وضبط البضاعة أيما وجدت.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ مكتب قننى ٩ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٨

مات تطبيق المادة ٤٠ من اللائحة الجمركية - كما هو باد من نصها - أن لا يكون تمت سوى مجرد مخالفة لإجراءات التوريد أو التصدير التى أوجب الشارع مراعاتها حتى بالنسبة للبضائع التى لا تخضع لرسوم دون أن يكون فى الأمر تهريب أو محاولة لإخراج تلك البضائع.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٠ مكتب قننى ٤ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٣

إن الرسوم بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج أو الإستهلاك المقررة على الكبريت الصادر فى ٧ من أغسطس سنة ١٩٣٨ إنما هو خاص برسوم الإنتاج لا بالرسوم الجمركية ولا أثر له على إختصاص اللجنة الجمركية بالنظر فى المخالفات التى تنطبق عليها اللائحة الجمركية. وإذن فمضى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ رفض ما دفع به الطاعنان من أن الرسوم المشار إليه أخرج جرائم تهريب الكبريت من إختصاص اللجان الجمركية وأسند هذا الإختصاص إلى القضاء العادى قد قرر أن " القول بعدم إختصاص اللجنة الجمركية بنظر الواقعة هو قول فى غير محله إذا ما لوحظ أن الكبريت المستورد من الخارج يجب أن يسدد عليه نوهان من الرسوم الأول - هى الرسوم الجمركية والثانى - هى رسوم الإنتاج ولا شك أن التهريب من أداء الرسوم الجمركية يدخل فى إختصاص اللجنة الجمركية ". إذ قرر الحكم ذلك فإنه لم يخالف القانون ولا يشوبه قصور.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢١

تص الفقرة "٤" من البند "ج" من القسم العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي - على تحصيل الرسوم على الجلود غير المصحوبة بشهادة صحية أو المصحوبة بشهادة غير قانونية الوارد برسم أحد البلاد الأجنبية والتي تكون قد أفرغت في ميناء مصرى لأسباب إستثنائية يجوز للمصلحة التصريح بنقلها تحت الحجر الصحي إلى ميناء آخر لتصديرها منها وتقرر الفقرة "٢" من نفس البند "ج" الخاص بالجلود برسم المرور " ترانزيت " حالة أخرى إذ تص على تحصيل الرسوم على الجلود غير المصحوبة بشهادة صحية أو المصحوبة بشهادة غير قانونية والتي يصير تفريغها بقصد إعادة شحنها في نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها للخارج ولكل من النصبين أساس والعمى خاص به إذ أنه وإن تطلب تطبيقها أن تكون الجلود وفقا للنصبين غير مصحوبة بشهادة صحية أصلا أو مصحوبة بشهادة ولكن غير قانونية إلا أن الفقرة "٢" تشترط أن يكون تفريغ البضائع بقصد إعادة شحنها من نفس الميناء على سفينة أخرى بقصد تصديرها للخارج سو قد جرى قضاء محكمة النقض على إنه وإن كان هذا القصد قد يكون معاصرا لوقت التفريغ أو لاحقا عليه إلا أنه يعين لإعتبار البضائع عابرة في نطاق هذه الفقرة أن يوافق لدى صاحبها هذا القصد.

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٦١/٤/٦

الأصل أن تكون البضائع والطرود المفرغة طبقا لبيانات " المانغسو " وأن كل عجز في البضاعة المشحونة مفروض أن ربان السفينة قد هربه فيلتزم بالفراغة التي قررتها المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فضلا عن الرسوم الجمركية وعملا بالفقرة الرابعة من المادة ١٧ من هذه اللائحة أجاز الشارع للربان نفى هذه القرينة واستلزم لذلك أن يبرهن على أسباب النقص الحاصل كما إذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فُرغت في جهة غير الجهة المرسلة برسمها وأن يكون الربان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع بحيث إذا قدم هذه البراهين في الآجال المحددة بالفقرة السادسة من المادة ١٧ أضفى من الفراغة. ولا يصح القول بأن المشروع إذ أوجب في الفقرة الخامسة من المادة ١٧ على ربان السفينة أو وكيله تقديم الدليل على دفع القيمة في حالة عدم وجود البضاعة يكون قد نفى مظنة التهريب مما يتتبع معه الحكم بالفراغة إذ لو صح ذلك لانتهارت أحكام الرقابة على التجارة فضلا عن أن هذه الفقرة تعالج علاقة خاصة بين الربان وصاحب الحق في المطالبة بقيمة البضاعة، وهي علاقة مستقلة عن تلك التي تعالجها الفقرة الرابعة. فإذا كان الحكم المطعون قد أقام لغناؤه على أن دفع قيمة البضاعة الناقصة إلى المرسل إليه يتتبع معه توقيع الفراغة فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣١

لما كانت المادة الثامنة من اللائحة الجمركية تقضى بالآى يفرج عن أية بضاعة قبل سداد الرسوم المقررة عليها فقد دلت على أساس إستحقاق الرسم الجمركى هو الإفراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية بعد مرورها بها إلى داخل البلاد للإستهلاك اأعلى. وينبى على ذلك أن واقعة البيع والشراء بذاتها داخل الدائرة الجمركية ليست منشئة للرسم الجمركى سواء كان من صدر منه التصرف يتمتع بالإعفاء من هذا الرسم أو لا يتمتع به، ذلك أن البضائع تعتبر - بالمعنى الجمركى - خارج حدود الدولة طالما لم تسحب من مكان إيداعها للتصرف فيها داخل البلاد إذ قد يعاد تصديرها للخارج قبل إدخالها البلاد فلا تستحق عنها رسوم جمركية، وإنما تعتبر البضاعة قد دخلت حدود الدولة وتستحق بالتالى عنها الرسوم الجمركية عند الإفراج عنها لتخصيصها للإستهلاك الداخلى. وعلى ذلك فإن مجرد تخلى الجيش الأمريكى أو البريطانى عن طائرات وبمها للشركة الطاعة لا يجعل الرسم الجمركى مستحقاً عليها إلا إذا كانت هذه الطائرات قد غطت حدود الدائرة الجمركية - عند إستيرادها مغفاة من الرسوم - إلى داخل البلاد للإستهلاك المحلى.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٨

- رسم الشارع فى الرسوم الصادر فى ١٩٣٠/٢/١٤ الخاص بوضع تعريفات جديدة للرسوم الجمركية نافذاً للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ - فى سبيل الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الجمرك وبين المقررين للبضائع بشأن نوعها أو صفها أو مصدرها الأسمى طبقاً خاصاً وإجراءات معينة تبدأ بتحرير محضر عن تفصيلات الخلاف وإحالته إلى مبرين أحدهما معين من الجمرك والآخر عن المقرر عن البضاعة تكون قراراتهما فى حالة الإطفاق فى رأى نهائية فإن إختلاف رافع النزاع إلى " قوسير " تعينه الحكومة للتحكيم تكون قراراته غير قابلة لأى طعن ويجمع على أحكام النظر فى هذه المنازعات. ولما كان منع الأحكام من نظر هذه المنازعات والقرارات الصادرة فى شأنها لا يكون إلا إذا سلك الجمرك الطريق الذى رسمه القانون للفصل فى تلك المنازعات وأتبع القواعد والإجراءات المقررة لذلك والنسب كفل بها الشارع كثيراً من الضمانات لأصحاب الشأن، أما إذا تكبب الجمرك هذا الطريق ولم يحل النزاع إلى الخبرة القانونية ولا إلى التحكيم أمام " القوسير " وألجأ عن البضاعة دون إتخاذ الإجراءات التى أوجبها القانون قبل الإفراج عنها فإن الإخصاص بنظر هذه المنازعات يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

- قيام الجمرک بعرض الخلاف على وزارة المالية باعتبارها الجهة الرئيسية العليا له لا يعتبر "تحكيمياً" بالمعنى القانوني بحيث يمنع من نظر النزاع أمام المحاكم، ذلك أن القانون قد عين الجهة التي يحكم إليها في مثل هذا النزاع وهي "القوميسر الجمرکی ووضعت للتحكيم في هذه الأحوال قواعد خاصة لا يجوز مخالفتها

- تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من الرسوم الصادر في ١٣/٥/١٩٥٤ بتعديل الرسوم الجمرکية على أن كل بضاعة دخلت عنها الرسوم الجمرکية قبل تاريخ العمل به [و هو تاريخ صدوره] تفرض عليها الرسوم المقررة به. ولما كان أداء الرسوم الجمرکية لا يكون إلا بعد تحديد مصر البضاعة سواء بتحصيل الرسوم عليها أو الإعفاء منها وبعد تسوية هذه الرسوم في حالة ثبوت إستحقاقها فإن قيام الطاعن بدفع مبلغ بصفة أمانة مقابل الإفراج عن البضاعة وضماناً لاستيفاء مصلحة الجمارک الرسوم التي بقيت لديها إستحقاقها، لا يعد منه أداء للرسوم بالمعنى الذي تقصده الفقرة الثانية من المادة الأولى من الرسوم سالف الذكر .

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٤

تقضي المادة الثانية من اللائحة الجمرکية الصادر بها الأمر العالي المؤرخ ١٨٨٢/٤/٢ بأن "تحصل رسوم الوارد والصادر طبقاً للمعاهدات والوفقات المرحية" ومفاد هذا النص هو البدء بتطبيق أحكام المعاهدات والوفقات المرحية على المسائل التي تنظمها هذه المعاهدات أما الحالات التي لا تنظمها معاهدات لإنها تخضع لأحكام التشريع الداخلي سواء تعلق الأمر بالواردات أو بالصادرات.

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٦

حددت تعريف الرسوم الجمرکية الصادر بها مرسوم ١٩٣٠/٧/١٤ نطاق الإعفاء الذي تتمتع به السفن المصرية لأعالي البحار بأنه يرتفع عنها هذا الوصف الذي أسبغ عليها الشارع - بالنائي تستحق الرسوم الجمرکية - إذا خربت من طريقة إستخدامها أو بقيت راسية في ميناء مصري بدون عمل أكثر من سنة ذلك أن الشارع رأى أن بقاء السفينة في ميناء مصري بدون عمل أكثر من سنة مجرداً من جميع الأسباب على إختلافها - يفيد قطعاً تغير عملها ويجعلها هي وجميع أجزائها سلماً مسعورة تستحق الرسوم عليها مما يوجب سريان هذه القاعدة على عمومها أيها كان السبب الذي من أجله تجاوزت السفينة المدة المقررة للبقاء سواء أكان لعدم صلاحيتها للعمل أو لأي سبب آخر وإذا إشتراط الحكم المطعون فيه لإستحقاق الرسم على السفينة أن تبقى بغير عمل لأكثر من سنة في إحدى الموانئ المصرية أن تكون سفينة صالحة للملاحة خلافاً لنص الشارع فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٨٩ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٥

حق مصلحة الجمارك فى الرسم المستحق على البضاعة المستوردة لا يسقط بحد عدم تحصيله قبل الإفراج عنها فالخطوق لا تسقط بغير نص - وليس فى القانون العام ولا فى القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقع فيه أحد موظفيها بعد إقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة. وإذا جاز إعتبار تصرف موظفى مصلحة الجمارك على هذا النحو خطأ فى حق المصلحة ذاتها قد يؤدى إلى الإضرار بالخزانة العامة، إلا إنه لا يعتبر خطأ فى حق المستورد وليس له أن يتدرع به لإقامة المسؤولية التقصيرية على هاتئ مصلحة الجمارك بقصد الفكاك من الرسم متى كان مستحقاً عليه قانوناً وقت دخول البضاعة المستوردة وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٨

الواضح من نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية أن المناط فى إختلاف البضاعة المقدمة للجمرك والموجب لتقرير الغرامة، هو إختلافها عن البيانات الواردة فى الشهادة المكتوبة وهى الشهادة المنصوص عليها فى المواد ٦ و ١٨ و ١٩ من اللائحة، والى أوجب المادة السادسة تقديمها موقعا عليها من صاحب البضاعة أو وكيله. فإن وجدت إختلاف فى المقادير أو الأوزان أو الجنس بين ما هو ثابت فى هذه الشهادة وبين البضاعة المقدمة للجمرك للكشف حصلت الغرامة واستثنت حالة إختلاف المقادير والأوزان - دون الجنس - إذا لم تتجاوز نسبة خمسة فى المائة وأعطيت من أية غرامة. وقد نصت المادة التاسعة عشر من اللائحة على أنه يجب أن يوضح فى الشهادة ,, نوع البضاعة وجنسها وعدد الطرود وصلتها وماركاتها وغيرها وعند الإقتضاء وزن البضاعة أيضا ,, وعلى ذلك فإذا تبين - بالنسبة للوزن - أن وزن البضاعة المقدمة يقل عن الوزن الثابت فى الشهادة بما لا يجاوز خمسة فى المائة فلا تستحق أية غرامة.

الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٨٢ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٨

النص على الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للنقص الجزئى لم يكن وارداً أصلاً فى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ بل كان نصها مماثلاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ ثم أضيف إليها النص على الإعفاء من الرسوم عند تعديلها بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ تبعاً لتعديل آخر فى نصها قصد به بيان أن حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ يرسى على البضائع المشحونة صبا دون غيرها وكلا التعديلين كاشف عن فرض المشرع وليس منشأً لحكم جديد، أما المادة ٣٨ فلم يتناولها التعديل بل بقيت على أصلها الوارد فى اللائحة الجمركية وليس ثمت مبرر للفرقة بين البضائع المشحونة صبا والمشحونة فى طرود فيما يخص

بالإعفاء من الرسوم الجمركية في حالة المعجز الذي لا يجاوز نسبة التسامح التي حددها القانون لتحقيق
حكمة الإعفاء من الرسوم في الحالين.

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢

الأرضية والمخازن الجمركية، وإن كانت من أملاك الدولة المخصصة للمنفعة العامة إلا أن المشرع قد نظم
طريق الإنشغال بها بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الذي نص على أنه "تحدد بمقتضى قرار
يصدره وزير المالية عوائد الأرضية والشالة والتمكين ... " فدل بذلك على أنه لم يترك أمر تحديد عوائد
الأرضية لمطلق تصرف مصلحة الجمارك وإنما حول وزير المالية وحده سلطة تحديد هذه العوائد.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٤٢٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٩

- تقضي المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بأنه لا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل
إتمام الإجراءات الجمركية، وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عنها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها
ومفاد ذلك أن هذه الرسوم تكون معلومة المقدار منذ إستحقاقها، وبالتالي فإنها تكون معلومة المقدار وقت
الطلب في المعنى المقصود في المادة ٢٢٦ من القانون المدني، إذ المقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار
في حكم المادة المذكورة أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في
التقدير.

- ليس من شأن المنازعة في إستحقاق الطاعة - مصلحة الجمارك - للمبلغ المطالب به - الرسوم
الجمركية - دون مقداره وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما يصح معه القول بأن المبلغ المطالب به
غير معلوم المقدار وقت الطلب، ما دام ثبت إستحقاق الطاعة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أسند
تاريخ اللوائح إلى تاريخ الحكم النهائي مخالفاً في ذلك نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني، فإنه يكون مغضياً
في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٨

- إذا كان من شأن تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٨/٢/١ أن يكون للمطعون عليها شركة
الطيران - حق إسداد ما دفع من تاريخ إستئنافها العمل في ١٩٤٥/١١/١٠، فلا يصح أن تواجه
المطعون عليها بحكم المادة ٧/٣٧٧ من القانون المدني حتى تاريخ صدور القرار، لأن ما حصل حتى هذا
التاريخ إنما حصل بحق، ولكن بقاءه تحت يد مصلحة الجمارك أصبح بعد صدور القرار المذكور بغير سند
ولذلك يصبح ديناً عادياً يسقط الحق في إقتضائه بمدة التقادم المقررة في القانون المدني ولا يجوز قياس حالة
ما تحصله المصلحة بغير حق وقت تحصيله، بما يصح بمقتضى قرار لاحق من مجلس الوزراء وأوجب الرد

ذلك أن نص المادة ٢/٣٧٧ من القانون المدني، هو نص إستثنائي لا يجوز التوسع فيه بطريق القياس ولما كان الثابت في الدعوى أن هذه المدة وهي خمسة عشر عاماً لم تكن قد اكتملت من تاريخ صدور قرار المجلس في ١٩٤٨/٢/١ حتى رفع الدعوى في ٥ و ١٢/٧/١٩٥٦ فإن الحق في الرسوم المطالب بردها عن الفترة من ١٩٤٥/١١/١٠ حتى ١٩٤٨/١/٣١ وهو اليوم السابق على صدور قرار المجلس لا يكون قد سقط بالتقادم.

- إذا كانت الرسوم الجمركية المطالب بردها قد تم تحصيلها - بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالإعفاء بغير وجه حق، فإن الحق في إسدادهما يتقادم بثلاث سنوات تبدأ من يوم دفعها تطبيقاً لنص المادة ٢/٣٧٧ من القانون المدني.

- تقادم الحق في إسداد الرسوم الجمركية - محل النزاع - لا يقطع قيام مصلحة الجمارك برد جزء من الرسوم الجمركية التي اقتضتها على مواد الوقود والزيت، إذ هي بخلاف الرسوم موضوع النزاع المصلحة عن مواد أخرى، فمعتبر ديناً مستقلاً بذاته عن الرسوم المصلحة على المواد الأولى، وبالتالي فإن سداد الرسوم الأخيرة لا يقطع التقادم بالنسبة للرسوم المتنازع عليها.

- لا يقطع التقادم - المسقط - إرسال الشركة المظنون عليها إلى مصلحة الجمارك الخطابين المؤرخين ١٩٥٢/١٠/١٣ و ١٩٥٤/٤/٢٤ للمطالبة بالرسوم موضوع النزاع - الرسوم الجمركية المصلحة بغير وجه حق - ذلك أن أولهما أرسل قبل صدور القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذي اعتبر الكتاب الموصى عليه مع علم الوصول المرسل من الممول إلى الجهات المختصة بطلب رد ما دفع بغير حق قاطعاً للتقادم، أما الخطاب الثاني فقد أرسل بعد أن اكتملت مدة التقادم.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٥

تقضي المادة ٣٤ من اللائحة الجمركية بأن تكون العقوبات في مواد التهريب مستعجلة بطريق التضامن على الفاعلين والمشاركين في الإحتيال أيما كانوا وعلى أصحاب البضائع وتقضي المادة ٣٦ من تلك اللائحة بأن يعاقب على المخالفات بغرامة تحصل بطريق التضامن من فاعليها أو المقرين عليها أو المشاركين فيها وكلما من أصحاب البضائع وقباطين السفن، ومفاد هذين النصين أن هذا التضامن إنما يقوم بشروطه في حالة الحكم بالعقوبات المقررة في مواد التهريب والغرامات دون الرسوم الجمركية التي نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ على أنه " لا علاقة لتقرير هذه الغرامات بالرسوم المستحقة طبقاً للمعاملات والقوانين والمنظمات " وإذا كان يشترط لقيام التضامن بين المدينين إشغال ذمة كل منهم بالدين الذي يحق للدائن مطالبة أيهم به كاملاً، وكان موضوع الدعوى الرافعة هو المطالبة برسوم جمركية وكان الحكم

المطعون فيه قد نفى عن الشركة المطعون عليها الناقلة مظنة التهريب، وروى على ذلك عدم مسئوليتها عن تلك الرسوم، فإنه لا يكون ثمة وجه لما تتحدى به الطاعة مصلحة الجمارك من أن تلك الشركة تعتبر مسئولة مع المرسل إليه بالتضامن عن الرسوم المطالب بها لعدم قيام حوجبه.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى، ٢٤ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

معى كانت الطاعة - مصلحة الجمارك - قد أقامت دعواها بالمطالبة بربرم الإنتاج المسجلة على مقدار العجز فى السوائل الكحولية الزائدة عن النسبة المسموح بها والذي كشف عنه الجرد السنوى لمسعود الشركة - المطعون ضدها، وكان الخبير المنتدب فى الدعوى قد لبت فى تقريره وجود عجز فى الجرد السنوى يجاوز النسبة المسموح بها، وكانت المطعون ضدها قد ادعت بأن العجز يرجع إلى قفده أثناء العمليات الصناعية وبسببها وذلك للتخلص من التزامها بسداد رسوم الإنتاج المسجلة عنه بما يلتقى على عاتقها عبء إثبات ما تدعيه، فإن الحكم المطعون فيه، إذ خالف هذا الطر وألقى عبء الإثبات على عاتق الطاعة وروى على ذلك قضاءه برفض الدعوى يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى، ٢٥ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢

لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحديد وسيلة الإثبات التى تنفل وحكم القانون إذ كانت وسيلة إثبات مقدار العجز فى الرسالة مقطوع الصلة بطريقة شحنها، وكان القانون لم يحدد وسيلة معينة لتحقيق ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أقبل وهو بسبيل تحديد مقدار العجز فى الشحنة لبيان ما إذا كان العجز قد تجاوز نسبة ٥٪ التى أعطاها القانون من الرسوم الجمركية، عدد القطع الخشبية الناقصة منسوبة إلى عددها عند الشحن، فإنه لا يكون قد شابه العاقل أو خالف القانون.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٩ مكتب قنى، ٢٦ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢

- مفاد نص المادة ١٤٨ من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٨٨٤/٤/٢ وأقنى لحكم واقعة الدعوى من أن السفن الحاملة لشهادة من مصلحة الموانئ والمنازل على أنها من سفن أعالي البحار تلتى محبرة كذلك وتعفى من الرسوم الجمركية ما دام لم يحصل تغيير فى طريقة إستخدامها أو تظل راسية فى ميناء مصرى لمدة أكثر من سنة.

- لما كان البين من الحكم الصادر بنذب الخبير أنه عرض لبحث مدى إستمرار إعفاء سفن أعالي البحار من الرسوم الجمركية، وأنهى إلى اعتبار قيام السفن موضوع الدعوى برحلات بين الموانئ المصرية بدلاً من الموانئ الأجنبية تغييراً لطريقة إستخدامها موجباً لإستحقاق الرسم، وحدد مهمة الخبير بإحتساب الرسوم على هذا الأساس، وبذلك يكون قد حسم النزاع حول إستحقاق الرسم، وإذا كان ذلك وكان الحكم

المطعون فيه قد انتهى في قضائه إستناداً إلى تقرير الحيزر إلى أن قيام السفن الثلاث موضوع الدعوى برحلات ساحلية بين الموانئ المصرية بدلاً من القيام برحلات إلى الموانئ الأجنبية لا تعتبر تغييراً لطريقة إستخدامها إذ أن تغير طريقة إستخدام السفينة إنما يكون بتغير نوع العمل الذي تقوم به لا بتغير طريقة سيرها ورتب على ذلك عدم إستحقاق الرسم على هذه السفن، فإنه يكون بذلك قد خالف القضاء القطعي الذي تضمنه الحكم السابق صدوره من ذات المحكمة والذي حاز قوة الأمر المقضي، ويعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥

مى كان موضوع الخصومة المرددة بين أطرافها والذي طرح على درجتي التقاضى موضوعاً واحداً وهو المطالبة برسوم حركية فرضها القانون عن العجز في البضائع المفرغة فقد كان على محكمة الدرجة الثانية أن تقول كلمتها، وتحسم النزاع في الخصومة على الرغم من أن الطاعنة - مصلحة الضرائب - تمسكت بتطبيق قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نسبة التسامح في العجز الذي مسرى بشره في الجريدة الرسمية أثناء نظرها الدعوى، وليس في ذلك إخلال بنظام التقاضى على درجتين إذ إستفدت محكمة أول درجة بقضائها برفض الدعوى بحالتها ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى وأضحى الإستئناف المرفوع عن حكمها طارحاً للدعوى بما إحتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة ثاني درجة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧١٨ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٧٥

مفاد نصوص المواد ٣٧ و٣٨ و١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن المشرع أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو عدد الطرود المفرغة من السفينة أو في محتوياتها عما هو مدرج في قائمة الشحن يفرض معه أن الريان قد هربه إلى داخل البلاد دون أداء الضريبة الجمركية مما يؤول مصلحة الجمارك الحق في إقتضاء الضرائب والغرامات المبينة في المادة ١١٧ من ذلك القانون وهو حق ناجز غير معلق على شرط ويتوافر به شرط المصلحة الحالة اللازمة لقبول الدعوى. وإذا كان القانون قد أجاز في المادتين ٣٧، ٣٨ لربانة السفن أو من يمثلونهم نفى مظنة التهريب عن طريق إثبات أن الطرود سلمت بحالة ظاهرية سليمة، أو تبرير أسباب النقص على النحو المبين في المادة ٣٨ أو الإنفاذ من نسبة التسامح التي يصدر بها قرار من مدير عام مصلحة الجمارك بالنسبة للبضائع المنفرطة أو النقص الجزئي في البضاعة الناشء من عوامل طبيعية أو نتيجة ضعف في الغللات، فإن جمعه لا يعدو أن يكون دافعاً موضوعية يستطيع أن يتمسك بها ذو الشأن لدفع مصلحة الجمارك ولا صلة لها بشروط قبول الدعوى في

ذاتها. وإذا كان للمدعى عليه أن يتمسك بالدفع الموضوعية بمجرد نشأة الحق الذي تستند إليه وفي أي حالة كانت عليها الدعوى وأمام محكمة الاستئناف، وكان الثابت أن الشركة المطعون ضدها - الناقلة - قد دفعت دعوى مصلحة الجمارك بأن من حقها الإفادة من نسبة التسامح المشار إليها في المادة ٢٧/٣ من قانون الجمارك والتي صدر بتحديدتها قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي نشر في الجريدة الرسمية ونفذ قبل الفصل نهائياً في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم قبول دعوى مصلحة الجمارك لرفضها قبل الأوان، يكون قد خلط بين شروط قبول الدعوى وبين دفع المدعى عليه فيها، وأخطأ بالتالي في تطبيق القانون.

المطعون رقم ٦٣ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد تقرير الخبير فيما إنتهى إليه من احتساب الرسم القيمي عن المعجز لى الرسالة وبالقى الرسوم المستحقة - عدا رسم الوارد - على أساس قيمة البضاعة المبينة بغاتورة الشراء خلافاً لما تقضى به المواد ٦ و ١٩ و ٤/٢٠ من اللائحة الجمركية و ١/٢٩ من قانون مصلحة الجمارك من أن تضاف إلى هذه القيمة مصاريف النقل والتأمين عند احتساب الرسوم مضافة الذكر، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

المطعون رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٣

تنص المادة الثامنة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ المعدلة بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٤٨ ثم بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه "تفرض عوائد أرضية تعادل عشر قيمة رسم الوارد أو الصادر على البضائع التي تفرغ في الموانئ المصرية بحرية كانت أو جوية" وإذا كانت عبارة "رسم الوارد" قد زودت بصيغة من صيغ العموم دون تخصيص فإنه يدخل فيه كل رسم يصدق عليه أنه رسم الوارد فيدخل فيه الرسم النوعي المفروض بالمادة الأولى من المرسوم الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠، كما يدخل فيه الرسم القيمي الصادر به مرسوم ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ والرسم القيمي الإضافي الصادر به مرسوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤٩ بما طرأ عليها جميعاً من تعديلات إذ كل هذه أنواع من جنس واحد هو "رسم الوارد" ولا يقدح في ذلك ما يقول به المطعون عليه من أن تشريعات صدرت وفيها عبارة الرسم القيمي والرسم الإضافي معطوفة على رسم الوارد مما يفيد المغايرة، فإن ذلك من باب البيان والتفصيل بذكر الخاص مع العام، كما لا يغير منه ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اختلاف رسم الوارد النوعي عن الرسم القيمي بأن الأول يحصل على أساس نوع البضاعة والثاني يحصل على أساس قيمتها التي تتوقف على وزنها أو كيلها مما يجعل لكل كياناً قائماً مستقلاً عن الآخر، ذلك أن هذا الاختلاف، لا يغير من اجتماعهما تحت

وصف جامع هو منط الحكم في هذا الصدد وهو رسم الوارد " لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأنه "ليس من حق المستأنف بصفته أن يحصل عوائد وصيف على أساس نسبة معينة من أى رسم يقيم إضافي" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٥٢٨ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١

يبين من مقارنة نص المادة ٢٢٥ من اللائحة الجمركية الصادرة سنة ١٨٨٤ والبند ٣/٣٠ من الفصل الثلاثين من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ سنة ١٩٦١ أن المشرع بعد أن كان يفرض تعريفية جركية موحدة قدرها ١٠ ٪ على الأدوية التي ترد بغرض البيع وتلك التي ترد كعماذج مع جواز منح تخفيض قدره ٣٠ ٪ من قيمة هذه الأخيرة بشرط أن تكون في غير الحجم التجاري، عدل في المادة ٣/٣٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ سنة ١٩٦١ عن فكرة التعريفية الموحدة وفرض على الأدوية المهيأة للبيع رسماً قدره ١٠ ٪ كما فرض رسماً مخفضاً قدره ٥ ٪ على الأدوية المستوردة بغير هذا الغرض ومفاد ذلك أن المشرع قد استحدث تنظيماً جديداً مختلفاً عن التنظيم القديم فيما يتصل بهذه الرسوم حيث استعاض عن محصم ٣٠ ٪ من قيمة الأدوية التي ترد كعماذج قبل تقدير الرسم يفرض رسم جديد مخفض على تلك الأدوية قدره ٥ ٪ في جميع الحالات وإذ كان ذلك فإن هذا التنظيم الجديد من شأنه أن يلغي التنظيم السابق الوارد في المادة ٢٢٥ من لائحة الجمارك الصادرة سنة ١٨٨٤ تطبيقاً لنص المادة الثانية من التفتين المدلى.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفية الجمركية المعمول بها إيجاباً من أول يناير سنة ١٩٦٢ إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١١ منه على تحصيل رسم مقداره ٣٥ ٪ من القيمة على دقيق الحنطة والذرة والشعير وعلى الإعفاء من هذا الرسم إذا كان مسعوراً بمعرفة وزارة التموين أو حسابها يكون قد دل على أن منط الإعفاء من ذلك الرسم هو خروج المواد المشار إليها من الدائرة الجمركية بإسم وزارة التموين وحسابها، ومن فلا ينصرف الإعفاء من الرسم إلى البضاعة التي لم تقبل ويفرض تهرباً، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دفاع الطاعة - مصلحة الجمارك - في هذا الخصوص مع أنه دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى في الدعوى وأغنى المطعون ضدها - الناقلة - من أداء رسم الوارد المستحق عن العجز غير المبرر مع إلغراض تهربه بمقولة أن المرسل إليها قامت بسداد الرسوم عن الرسالة جميعها في حين أنها - وعلى ما أثبتته الخيرة في تقريره - لم تسدد رسم الوارد لإعفاؤها منه فإنه يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن غطاء في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٠٩١ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢

نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الفوائد القانونية تسرى من تاريخ المطالبة القضائية كلما كان محل الالتزام دفع مبلغ من النقود ومعلوم المقدار وقت الطلب بمعنى أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير لما كان ذلك، وكان الدين محل المنازعة عبارة عن الرسوم الجمركية المستحقة على إرسداد المطعون ضده الثاني للسيارة المينة بصحيفة الدعوى بالتطبيق لأحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وكانت تلك الرسوم عبارة عن مبلغ معلوم المقدار وقت طلبها بعد أن تحددت نسبتها وأسس تقديرها بمقتضى التعريف الجمركية الصادرة تنفيذاً للمادة السادسة من ذلك القانون بما لم يعد معه للقضاء سلطة في التقدير وليس في شأن المنازعة في إسحقاق مصلحة الجمارك لهذه الرسوم دون مقدارها ما يصح معه القول بأنها غير معلومة المقدار وقت الطلب، ولما كانت الأوراق قد خلت من منازعة المطعون ضلحها في مقدار الرسوم المطالب بها وبالتالي فإن الفوائد القانونية المستحقة بشأنها تسرى طبقاً للمادة ٢٢٦ مدني من تاريخ المطالبة القضائية بها.

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٦

إلتزام المرسل إليه بأداء الضريبة الجمركية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصوداً على ما يستحق منها على البنائع التي يتم الإفراج عنها بعد مرورها بالدائرة الجمركية إلى داخل البلاد، فإذا أوفى المرسل إليه بكامل الضريبة الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها من نقص غير مبرر فإنه يكون قد أوفى بدين غير مستحق عليه بالنسبة للضريبة الخاصة بهذا النقص غير المبرر ومن ثم يجوز له إرسداده ولا تبرأ به ذمة الناقل من الإلتزام بأداء تلك الضريبة إلا إذا إقترنت إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل.

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٣٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠

إن المواد ٣٧ و٣٨ و١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إذ تقرر مسئولية الرهان أو من يظله عن سداد الرسوم الجمركية المستحقة عن العجز غير المبرر في البضاعة المفروضة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن فإنها تلزم المرسل إليه بالرسوم المستحقة على الرسالة في حدود ما يفرج عنه منها .. لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استخلصت .. وجود الرسالة بالكامل عند تحقق الواقعة المنشئة للرسوم الجمركية وهي الإفراج عن البضاعة وأنه تم الإفراج عن الشحنة كاملة بعد أن قامت المرسل إليها بسداد الرسوم الجمركية المستحقة عنها وإن العجز المدعى به لم يكشف إلا عند صرف الرسالة ورتبت المحكمة على ذلك أنه لا يحق للمصلحة الطاعنة أن تطلب بالرسوم الجمركية عن هذا العجز وإذا كان هذا الاستخلاص مسالماً

وله أصله الثابت بالأوراق ويتفق وصحيح القانون باعتبار أن الإفراج عن البضاعة هو الواقعة المنشئة لاستحقاق الرسوم الجمركية.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٦٦٠ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٣

مفاد نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ بإصدار قانون الجمارك والمادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ أن المشرع قد خول وزير الخزانة وحده سلطة تحديد البضائع التي تعفى من الضرر والرسوم الجمركية في نطاق ما حددته المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ استثناء من القواعد العامة التي أوردتها المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، ولم يترك أمر تحديد تلك البضائع للقانون ذاته أو لسلطة أخرى.

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ٥/٧/١٩٨٤

- حق مصلحة الجمارك في الرسم المستحق على البضاعة المسعورة لا يسقط بمجرد عدم تحصيله قبل الإفراج عنها فالحقوق لا تسقط بغير نص وليس في القانون العام ولا في القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم إقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة، ولا يعتبر ذلك من جانبها خطأ في حق المسعور، متى كان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به.

- تنص المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ في فقرتها الأخيرة على أنه لا يجوز الإفراج عن أية بضائع قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة وهذا النص يعالج أساس استحقاق الرسم الجمركي ويبين أن هذا الأساس هو الإفراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية بعد مرورها بها إلى داخل البلاد للإستهلاك المحلي دون مساس بحق مصلحة الجمارك في إقتضاء الرسم المستحق أو تقديره ومن ثم يظل حقها قائماً في تدارك ما وقعت فيه من خطأ أو سهو عند الإفراج عن البضاعة.

الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ٢/٦/١٩٨٤

- حق مصلحة الجمارك، في الرسم المستحق على البضاعة المسعورة لا يسقط بمجرد عدم تحصيله قبل الإفراج عنها فالحقوق لا تسقط بغير نص. وليس في القانون العام ولا في القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك، من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم إقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة، ولا يعتبر ذلك، في جانبها خطأ في حق المسعور يمكن أن يتدرج به للفتك من الرسم متى كان مستحقاً عليه قانوناً وقت دخول البضاعة المسعورة وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم.

- لما كان المقرر طبقاً للمادة السادسة من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ أن تحديد التعريف الجمركية وتعديلها يكون بقرار من رئيس الجمهورية، فإن المشورات التي تصدرها مصلحة الجمارك بشأن مواصفات السلع المستوردة وتحديد البند الجمركي الذي تخضع له كل سلعة هي مجرد تعليمات موجهة إلى موظفيها المنوط بهم تقدير الرسوم الجمركية على تلك السلع تفادياً لما قد يقع فيه هؤلاء الموظفون من خطأ في تطبيق التعريف المحددة بالقرار الجمهوري، وهي بذلك ليس من شأنها تعديل الرسم المستحق بمقتضى هذه التعريف أو تقرير رسم جديد لم تتضمنه ومتى إنتم المنشور هذه الحدود فإنه يكون مجرد قرار تفسيري لأحكام التعريف الجمركية قصد به تحديد البند الجمركي الصحيح الذي تخضع له السلعة ومن لم يجوز تطبيقه على السلع التي تم الإفراج عنها من الدائرة الجمركية قبل صدوره دون أن يكون هناك محل للتحديث عن الأثر الرجعي للقرار لأن هذا لا يعتبر إنسحاباً للأثر القرار الجديد على الماضي

الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٦

النص في المادة الأولى والسادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع تشجيعاً منه على التوسع في حركة إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أبقى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية والمستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشأة الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية على أن يصدر قرار من وزير الخزانة بهذا الإعفاء وجعل مناط إعفاء المستلزمات المشار إليها من تلك الضرائب والرسوم أن تكون لازمة لبناء أو تجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية أو السياحية وهو ما حرص على وضع تعاريف محددة لها لحصر المنشآت الفندقية في الفنادق والبسوانات والإسراجات والبيوت القروية المرخص لها في إستقبال السياح، والفنادق العائمة والبواخر السياحية التي تستخدم لنقلهم في رحلات بحرية أو نيلية وإقامتهم كما حصر المنشآت السياحية في الأماكن المعدة أساساً لإستقبال السائحين وتقديم المأكولات والمشروبات إليهم لإستهلاكها في ذات المكان ووسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة، لما كان ذلك فإن سيارات نقل الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح لا تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية باعتبارها منشأة سياحية مستقلة ولكنها تتمتع بهذا الإعفاء إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندقية أو السياحة على النحو السالف البيان .

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣٠

- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن حق مصلحة الجمارك فى الرسوم المستحق على البضاعة المسعورة لا يسقط بمجرد عدم تحصيله قبل الإفراج عنها لاختق لا تسقط بغير نص وليس فى القانون العام ولا فى القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم إقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة .

- إذ كان مفاد نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ١، ٢ من قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية والمعمول به من تاريخ صدوره ١٩٧٦/٤/٣٠ أن العبارة فى تقدير الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع الواردة المحددة قيمتها بتقد اجنبى أو بحسابات غير مقبولة هى بالقيمة الفعلية لها مقومة بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعى الذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن البيان الجمركى مسجل فى ١٩٧٦/٤/١١ فإن هذا التاريخ هو الذى يعول عليه فى احساب سعر الصرف التشجيعى للدولار وليس تاريخ الإفراج عن البضاعة الحاصل فى ١٩٧٦/٥/٩ .

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٦

لما كان مفاد النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ يفرض رسم إستهلاك على السلع المبينة بالجدول المرافق له ومنها أجهزة التليفزيون المسعورة - وفى مادته الثالثة على أن " ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به إعتباراً من ١٣ يناير سنة ١٩٧٧ " أن هذا الرسم يسرى على البضاعة المسعورة التى لم يكن قد تم الإفراج عنها قبل نفاذه بإعتبار أن الإفراج عن البضاعة فى هذه الحالة هو الواقعة المنشئة لحق اخزاة العامة فى إقتضائه حتى لو كان وصولها إلى البلاد مسابقاً على ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الرسوم الجمركية المستحقة على رسالة النزاع قد سددت مخزاة جرك بورسعيد فى ١٩٧٧/١/٣١ طبقاً لشهادة الإجراءات رقم ٤٨٩ أى بعد إتمتع بالمال بالمال رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه، فإن هذه الرسالة يسرى عليها رسم الإستهلاك المقرر بمقتضاها، ولا يفر من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجمارك لهذا الرسم المستحق على البضاعة المسعورة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يسقط بمجرد عدم تحصيله قبل الإفراج لاختق لا تسقط بغير نص وليس فى القانون العام ولا فى القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم إقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة، ولا يعتبر ذلك من جانبها خطأ فى حق المسعور يمكن أن

يلتزم به للفتك من الرسم متى كان مستحقاً عليه وقت دخول البضاعة المسعودة وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به.

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٧

إذا كانت العلة من مظنة التهريب التي يفرض المشرع قبلمها في حق الرهان أو من يناله عند وجود نقص في مقدار البضائع المنقرضة أو في عدد الطرود المنقرضة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن - هي إستحقاق رسوم جمركية عن هذا النقص حسبما يستفاد مما نصت عليه المادة ١١٧ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - فإذا إنتفت هذه العلة بأن كانت البضائع المنقرضة أو الطرود المنقرضة من السفينة من السلع المطاعة بذاتها من الرسوم الجمركية فإنه لا محل لأفراض مظنة التهريب عند وجود نقص في مقدارها عما هو مبين في قائمة الشحن.

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٩

مؤدى نص المادة ٣٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن حق مصلحة الجمارك في اقتضاء الرسوم الجمركية عن النقص في عدد الطرود المنقرضة أو مخيراتها أو في مقدار البضائع المنقرضة عما هو مبين بقائمة الشحن ينشأ في الوقت الذي تبين فيه هذا النقص سواء عند إصدار البضائع في مخازنها أو في المستودعات أو عند تسليمها لأصحابها باعتبار أن هذا الوقت هو الذي تصبح فيه تلك الرسوم مستحقة الأداء ومن ثم يبدأ سريان تقادمها من هذا التاريخ وذلك دون إنتظار لإقتضاء المهلة المحددة للرمان لتقديم البراهين على تبرير النقص أو صدور قرار مدير الجمارك بطريقه لأن تقديم البراهين على تبرير النقص على نحو ما تشير إليه المادة ٣٨ من قانون الجمارك - لا ينفي وجود النقص بالفعل ولا يصدو تقديم هذه البراهين في هذه الحالة أن يكون وجه دفاع للرمان لنفي مسئولية عنه بإرجاعه إلى السبب الأجنبي كما أن قصد المشرع من تحديد تلك المهلة لم يكن تأجيل الإلتزام بالرسوم المستحقة بل تفادى تأخير تحصيلها حتى تقدم البراهين كما أن الغرامة التي يفرضها مدير الجمارك على الرمان في حالة النقص غير المبرر - عملاً بالمادتين ١١٧، ١١٩ من قانون الجمارك - ليست عقوبة بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل حق من قبيل التعويضات المدنية لصاح الحزاة العامة وتختلف الواقعة الموجبة لها عن الواقعة المنشئة للرسوم الجمركية إذ بينما الرسوم الجمركية عن النقص في البضائع المنقرضة - وعلى ما سلف يانه - تسحق بمجرد إكتشاف النقص في البضائع المنقرضة فإن الواقعة الموجبة للغرامة تتحقق من مظنة تهريب هذا النقص ومن ثم فلا يعد قرار فرض الغرامة أو التظلم منه أمام المحكمة الإدارية المختصة خصومة جنائية وبالتالي لا أثر لها على سريان تقادم الرسوم الجمركية إحصاراً من تاريخ إستحقاقها.

الطنن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٧

النص فى المادة ٢٣ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الأصلية الخاصة بها مصدقاً عليها فى الجهة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة قبلها مصلحة الجمارك وذلك فيما عدا الحالات التى يحددها المدير العام للجمارك والمصلحة الجمارك الحق فى المطالبة بالمستندات والنفود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها، يدل على أن لمصلحة الجمارك وهى بصدد تحديد الرسوم الجمركية سلطة تقدير قيمة البضاعة المطالب عنها بالرسوم تقديرأ فعلياً وتحقيقاً لذلك أوجب الشارع على صاحب البضاعة تقديم الفاتورة الأصلية الخاصة بها مصدقاً عليها فى الجهة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة قبلها المصلحة فإن هى لم تنقح بها جاز لها مطالبة ذوى الشأن بالمستندات والنفود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها رغم التصديق عليها وسواء أكانت المستندات وغيرها رسمية أو عرفية، فلا يحد من سلطتها فى التقدير سبق تقييمها رسالة أخرى ولو كانت من ذات صنف البضاعة بقيمة مخالفة لإختلاف ظروف كل رسالة والقول بغير ذلك فيه تقييد لمطلق النص وتخصيص لمعومه بغير تخصيص وهو ما لا يجوز ما دام النص عاماً صريحاً فى الدلالة على المراد منه.

الطنن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٠

— مفاد ما نصت عليه المادة الخامسة فقرة أولى من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خضوع كافة البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة ويستثنى من ذلك البضائع التى يرد بشأنها نص خاص.

— لما كان أساس إستحقاق الرسم الجمركى هو الإفراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية إلى داخل البلاد للإستهلاك المحلى، وكان الثابت فى الدعوى أن بنك ناصر الإجتماعى هو المستورد لسيارة الأوتوبيس لحسابه دون المطعون ضدها التى إقتصر دورها على شرائها فى ١٩٧٧/١١/١٧ أى بعد وصولها إلى البلاد وعلق حتى إختراثة العامة بالرسوم الجمركية المستحقة عليها لدى الإفراج عنها ومن ثم فلا يسقط هذا الحق ببيع السيارة للتقابة بعد تحقق الواقعة المشتملة للضريبة بإستيراد السيارة من خارج البلاد بمعرفة البنك البائع الذى إتخذ من جانب إجراءات الإفراج المؤقت بحسب شهادة الإجراءات من الجمارك والقول بغير ذلك بفتح الباب للتخايل للتخلص من سداد الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الواردة ولا بغير من ذلك موافقة مدير عام مصلحة الجمارك فى ١٩٧٨/٢/٢٦ على طلب المطعون ضدها إعفائها من الرسوم الجمركية المستحقة على تلك السيارة والذى عدل عنه بعد ذلك فى ١٩٨٠/٤/٨ ذلك أن

الضريبة لا ترتكن إلى رباط عقدي وإنما تحددها القوانين التي تفرجها، وليس في القانون العام ولا في القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت به علم إقتضاء رسم أوجب لها قبل الإفراج عن البضاعة ولا يعتبر ذلك من جانبها خطأ في حق المستورد يمكن أن يذرع به للفكاك من الرسم متى كان مستحقاً عليه قانوناً وقت دخول البضاعة المستوردة وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم.

الطعن رقم ٧٧١٤ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢
مفاد نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك. والمادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣. يدل على أن المشرع قد غول وزير الخزانة المالية - وحده سلطة تحديد الضائع التي تغني من الضرائب والرسوم الجمركية في نطاق ما حددته المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣، ولم يترك أمر تحديد تلك الضائع للقانون ذاته أو لسلطة أخرى.

الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٩٠/١/٨
وزير التموين - تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ بإعفاء بعض السلع الواردة من الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية متى كانت مما يستهلكها جموع المواطنين - إصدار القرار رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ حصر فيه تلك السلع ولم تدرج بالجدول المرفق به الكبنة الرومي المجمدة ومن ثم فإن خلو القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٩ من النص على تلك السلعة لا يعني إلغاء إعفائها من الرسوم الجمركية لأنها لم تكن معفاة أصلاً وبالتالي تستحق عنها الرسوم الجمركية المقررة قانوناً.

الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٩١/٢/٤
النص في المادة ٢٣ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الأصلية الخاصة بها مصدقاً عليها من الجهة الواردة عنها من هيئة رسمية مختصة قبلها مصلحة الجمارك وذلك فيما عدا الحالات التي يحددها المدير العام للجمارك ومصلحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والمقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تتعهد بما فيها أو بالفواتير نفسها، رغم التصديق عليها وسواء أكانت المستندات وغيرها رسمية أو عرفية على أن لمصلحة الجمارك وهي بصدد تحديد الرسوم الجمركية سلطة تقدير قيمة البضاعة المطالب عنها بالرسوم الجمركية تقديرية فعلياً وتحقيقاً لذلك أوجب الشارع على صاحب البضاعة تقديم الفاتورة الأصلية الخاصة بها مصدقاً عليها من الجهة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة قبلها المصلحة لأن هي لم تفتح بها جاز لها

مطالبة ذوي الشأن بالمستندات والقيود والمكاثبات وغيرها المتعلقة بالصفحة دون أن تعيق بما ورد بها أو بالقواتير نفسها رغم التصديق عليها وسواء أكانت المستندات وغيرها رسمية أو عرفية

الطعن رقم ١٥١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٣٠

الإعفاء من الرسم عند إعادة التصدير مشروط - عملاً بالمادة ١٢ من اللائحة الجمركية - بتقديم الكشف المحكى عنه في المادة ٩١ من تلك اللائحة، وهذا الكشف لا يعطى إلا لمن بيده وصول بمعدل رسم الوارد، ويكون به بيان مفصل للبضائع. ومتى كان القانون قد أوجب شرطاً للإعفاء من الرسوم الجمركية فلا مناص من تحقيق هذا الشرط بكيفية الذي رسمه القانون. وإذا كان الحكم قد استعاض عن الكشف الذي تستلزمه اللائحة الجمركية بشهادتين منسوبة إحداهما إلى جمعية تعاونية في فلسطين والأخرى إلى ضابط جمرق فلسطين، وهما لا تقومان مقام الكشف الذي عينته اللائحة الجمركية لرد الرسم، وبناءً على ذلك قضى على مصلحة الجمارك برد الرسم، ففضاؤه بهذا يكون متبياً على مخالفة للقانون.

* الموضوع الفرعي : غرامة جمركية :

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢

إذا لم يظهر عجز في عدد طرود البضائع المشحونة وإنما تبين وجود نقص في وزنها ومحتوياتها بما لا يتجاوز ٥ ٪ فإنه لا يسرى عليها حكم المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية، وإنما ينطبق عليها حكم المادة ٢/٣٨ من اللائحة المذكورة التي تقضى بأنه " فيما يختص باختلافات الأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف تحصيل غرامة لا تتقضى عن عشر رسوم الجمرق ولا تزيد عنه. أما إذا لم تتجاوز اختلافات المقادير والأوزان ٥ ٪ فلا وجوب لتقرير أى غرامة " ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألهم على أساس هذه المادة فإنه لا يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٦١/٥/١٨

جرى قضاء محكمة النقض على أن ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجمركية - وفقاً للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية - هو خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المخكوم عليه ولا يلزم لسريان هذا الميعاد إعلان الحكم عليه بالقرار الصادر ضده. وإذا فتمت كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن المقصود بإرسال صورة قرار اللجنة الجمركية إلى السلطة التي ينتمى إليها المخكوم عليه هو قيام هذه السلطة بإعلانه إلى المخكوم عليه فإنه يكون قد خالف القانون.

الطنن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٢

نص المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية يطبق على كل عجز في مشمول الطرود وينتج عنه نقص في وزنها مما يستوجب توقيع الغرامة عند تجاوز حد الإغفاء والقول بعدم جواز فرض الغرامة في حالة العجز في مشمول الطرود بخلاف للقانون.

الطنن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢

نص المادة ٤/٣٧ من اللائحة الجمركية مقطوع الصلة بنص الفقرتين الأولى والثانية اللتين تتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود. وقد أراد المشرع بالفقرة الرابعة المذكورة أن يقصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المشحونة صبا المنوه عنها في الفقرة السابقة عليها - وهي الفقرة الثالثة - دون البضائع المشحونة في طرود المصنوع عليها في الفقرتين الأولى والثانية. وقد كشف المشرع عن مراده هذا بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر بحسب ما يفهم من مذكرته الإيضاحية - تفسيرا للمادة ٤/٣٧ سالفة الذكر لا منشأ لحكم جديد.

الطنن رقم ١٦٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٢٤٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٨

الواضح من نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية أن معيار الإختلاف في البضاعة المقدمة للجمرك والموجب لتقرير الغرامة، هو إختلافها عن بيانات الشهادة المكتوبة من حيث المقادير والأوزان والجنس فإن وجد ثمت إختلاف في هذه العناصر حصلت الغرامة واستتبحت حالة إختلاف المقادير والأوزان - دون الجنس - إذا لم تتجاوز نسبته خمسة في المائة فنص على أنه في هذه الحالة لا موجب لتقرير أي غرامة. وقد نصت المادة ١٩ من تلك اللائحة على أنه يجب أن يوضح بالشهادة " نوع البضاعة وجنسها وعدد الطرود وصلتها وماركاتها ونمونها وعند الإقتضاء لوزن البضاعة أيضا " ومفاد هذا أن المطابقة تكون بين البيانات الثابتة في الشهادة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر وبين واقع البضاعة المقدمة للجمرك فإن وجد بالنسبة للوزن أن وزن البضاعة المقدمة للكشف يقل عن الوزن الثابت في الشهادة بما لا يجاوز خمسة في المائة فلا موجب لتقرير الغرامة.

* الموضوع الفرعي : ماهية البضائع العابرة - تراتزيت :

الطنن رقم ٦٧ لسنة ١٨ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٥١/٦/١٤

(أ) إنه وإن كانت القوانين المصرية التي تحدثت عن البضاعة العابرة " تراتزيت " وقرارات مجلس الوزراء التي صدرت بشأنها لا تتضمن تعريفاً مضبوطاً لها يتناول جميع صورها المعروفة في التجارة الدولية، بل يؤخذ من مقارنة ما ورد عنها في شتى النصوص أن معناها كان يتسع حيناً ويضيق حيناً تبعاً لقتضيات

حاجة البلاد، إلا أنه مع ذلك يمكن أن يستخلص من صورها المختلفة وصف جامع يميز لها، هو أن بضاعة ترد من الخارج إلى الدولة في رحلة تبدأ وتنتهى خارج حدودها دون أن تتداول داخل بلادها ويحصل مرورها بأراضيها سواء بنقلها من سفينة إلى أخرى في نفس الميناء أو من ميناء إلى أخرى أو بإبداعها المخازن المدة للكل بالدائرة الجمركية حتى تصدر إلى الخارج أو بغير ذلك ومتى تحقق هذا الوصف في أية بضاعة صح إعتبارها عابرة ما لم يوجد نص خاص في قوانين الدولة يحول دون هذا الإعتبار ومن ثم تعتبر بضاعة عابرة البضاعة التي ترد من الخارج ولو كانت أصلاً بضاعة واردة بقصد الإستهلاك داخل البلاد ثم عن صاحبها تغيير إتجاهها بتصديرها إلى دولة أخرى أو إضطر إلى ذلك نتيجة لنوع دخولها البلاد على أى سبب كان.

ب) عبارة " والتي يصير ترفيها بقصد إعادة شحنها في نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها إلى الخارج " الموصولة بها الجلود برسم المرور " ترانزيت " غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية في الرقم "٢" من الحرف "ج" من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي هي عبارة عامة لا يقتصر مدلولها على الجلود التي ترد من مبدأ الأمر بوصف أنها بضاعة عابرة وإنما تشمل كذلك الجلود التي ترد أصلاً بوصف إنها بضاعة واردة بقصد الإستهلاك داخل البلاد ولكنها لا تدخلها لأى سبب كان فيعاد تصديرها إلى جهة أخرى ذلك أنها في الحالتين ينطبق عليها وصف البضاعة العابرة ولذا لم سبق ذكره.

ج) القول بأن البضاعة العابرة تعتبر بضاعة واردة إذا مضى على بقائها في الدائرة الجمركية أكثر من ستة شهور وأنه من باب أولى ينطى إعتبار البضاعة الواردة بضاعة عابرة بعد مضى هذا الميعاد إستناداً إلى أن المادة ٢٤ من لائحة الجمارك حددت لنقل البضائع "الترانزيت" التي تجتاز البلاد المصرية من جمر إلى آخر ميعاد عشرة أيام على الأقل وستة شهور على الأكثر، وأن المادة ٢٥ نصت على أن هذه البضائع تعتبر كأنها أدخلت برسم الإستهلاك " إذا إنقضت ستة شهور دون أن يقدم فيها إلى جمر الإرسال علم الحجر الخاص بها مؤشراً عليه من جمر الخروج ". هذا القول على غير أساس ذلك أنه يتضح من المادتين المذكورتين أن حكمهما لا ينطبق إلا على صورة واحدة من صور البضاعة العابرة هي الصورة التي تجتاز فيها البضاعة البلاد المصرية من جمر إلى آخر أى من ميناء إلى أخرى لتصديرها منها إلى الخارج وهي غير الصورة التي ترد فيها إلى ميناء لتفرغ فيها ويعاد شحنها منها مباشرة إلى الخارج.

و إذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه وإن كان إستورد الجلود المطالب برسوم الأراضية عنها من الخارج " كابوتزو بلبيا " على إعتبار أنها بضاعة واردة بقصد الإستهلاك في مصر إلا أنه أودعها مخازن شركة الشرق الأدنى بالدائرة الجمركية بمجمرك الإسكندرية قام في النهاية بتصديرها إلى الخارج

"بيروت" لأنها تكون بضاعة عابرة أي "جلود يرسم الموز" "ترانزيت" يجرى عليها حكم الفقرة "ج" من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ قرر أن الجلود المذكورة هي بضاعة واردة.

جنسية

• الموضوع الفرعي : اتفاق المختارين المعقود بين مصر واليونان :

الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٨

الاتفاق المؤرخ ١٨٥٥/٣/٢٣ المعقود بين دولتي اليونان واليابان العالي والوارد به أنه لا يجوز لأحدى الدولتين أن تنصب رعايا الدولة الأخرى إنما لا يتصرف إلى من كانت ثابتة جنسيته اليونانية أو العثمانية.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٩

- إن مودى " اتفاق المختارين " المعقود بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ فى خصوص الأشخاص المقيمين فى مصر والذين هم فى أصلهم من الولايات التى ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ والبروتوكول رقم ١ الملحق بها - أن الحكومتين المصرية واليونانية قد إتفقا على أن إختيار الأب للجنسية اليونانية ينسحب اثره إلى أبنائه القصر وعلى أن يكون هؤلاء القصر حق إختيار الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من بلوغهم من الرشد.

- المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب فتح باب المراجعة لتقديم مستند جديد فى الدعوى وبالتالى ليست ملزمة بالإشارة إلى هذا الطلب فى حكمها.

- إن اتفاق المختارين المعقود بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ قد عرف الأشخاص الذين يعتبرون بأصلهم من الولايات التى ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ بأنهم هم اللبى ولدوا أو ولد أبائهم فى تلك الأقاليم.

• الموضوع الفرعي : إثبات الجنسية المصرية :

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

تثبت الجنسية بالشهادات الرسمية التى تصدر من السلطة المحلية أو السلطات الأجنبية المختصة. وبعبارة ذلك أولياً لإثبات الجنسية ما لم يظهر ما يناقضها إذ أنها تصدر من واقع سجلات ولا تعطى إلا بعد أن تكون السلطة التى أعطاها قد قامت بعمل التحريات اللازمة للتأكد من صحة ما جاء بها ولا يتعارض هذا مع نص المادة ٢٢ من قانون الجنسية ذلك أن المقصود بهذه المادة هو وضع قرينة تخفف على وزير الداخلية وبالتالى على القضاء مهمة الفصل فى مسائل الجنسية ولكنها قرينة تقوم على الإفراض وتسقط متى ثبتت الجنسية على وجه قانوني ظاهر. وإذن فمتى كان الحكم قد استند فى إثبات جنسية أحد الرعايا اليونانيين قبل وفاته إلى شهادة صادرة من القنصلية اليونانية وإلى موافقة الحكومة المصرية على ما ورد فيها فإن الحكم

لا يكون قد خالف القانون ما دام لم يقدم ما ينقض الدليل المستمد من تلك الشهادات ولم يثبت أن هذا الشخص تخلى عن جنسيته اليونانية قبل وفاته.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢
تقدير كفاية الأدلة لإثبات الجنسية يدخل فى سلطة محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٠
مفاد نص المادتين ١٩، ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ إخص بالجنسية أن الشهادة الصادرة من وزير الداخلية لأحد الأشخاص بناء على طلب الجنسية ليس من شأنها أن تكسبه الجنسية المصرية وإنما هى دليل ليست له حجية قاطعة يجوز إثبات ما يخالفها بأى طريق من الطرق التى تراها المحكمة المختصة بالفصل فى النزاع، وأن المشرع إنما قصد أن يفرض على صاحب الشأن الإلتجاء إلى وزارة الداخلية إذا هو أراد الحصول على دليل لإثبات الجنسية، ولم يستلزم لإختصاص المحكمة الحصول على شهادة من وزارة الداخلية أو بتقديم طلب الحصول عليهما، وهى تقضى فى دعوى الجنسية على أساس ما يقدم لها من أدلة كما تقضى بقبولها لمن تتوافر فيه إحدى حالاتها التى نص عليها قانون الجنسية، ولا يوجد فى نصوص القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ما يمنح صاحب الشأن من اللجوء إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية مجردة عن طلب إلغاء قرار وزير الداخلية برفض إعطاء الشهادة الدالة عليها خلال الميعاد المحدد لطلب الإلغاء أو بعد انقضائه.

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٧
مفاد نصوص قوانين الجنسية المتعاقبة حسبما يبين من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ من بعده، ثم المادة ٢٨ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٨ وأخيراً المادة ٢١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥، أن الشهادة الصادرة من وزير الداخلية بناء على طلب الجنسية إنما هى دليل يفرضه القانون على صاحب الشأن إذا أراد الحصول على إثبات الجنسية له حجته القانونية وتظل هذه الحجة قائمة حتى يقوم الدليل على إثبات ما يخالفها بأى طريق من الطرق.

* الموضوع الفرعى : إختصاص القضاء الإدارى بمنزلة للجنسية :

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٠
جرى قضاء محكمة النقض على أن القضاء هو المختص بالفصل فى المنازعات الناشئة عن أحكام قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى كان يتضمن بنص المادتين ٢٠ و ٢١ أحكاماً مخاللة لنص المادتين

١٩٠٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ وهو وضع لم يتغير يصدر هذا القانون الذى جاء خاليا من النص على تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه. يؤكد ذلك أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن أى منهما النص صراحة على اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى دعاوى الجنسية حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى نص فى المادة الثامنة منه على أن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى دعاوى الجنسية وهو نص مستحدث، ولا يسرى على الدعاوى التى كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى وأصبحت يلتصق أحكامه من اختصاص مجلس الدولة وتظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائياً عملاً بالمادة الثانية من قانون الإصدار.

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨
 مفاد النص فى المادتين ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المجرر والمستأجر، والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - يدل على أن محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل فى كافة منازعات الجنسية أياً كانت صورتها أى سواء كانت فى صورة دعوى أصلية للجنسية أم فى صورة طعن فى قرار إدارى صادر فى الجنسية، أم فى صورة مسألة أولية فى دعوى أصلية يعوق الفصل فيها على الفصل فى تلك المسألة ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام القضاء العادى وفى حدود اختصاصه وأثير نزاع فى الجنسية، وكان الفصل فيها يعوق على الفصل فى الدعوى، إذ يعين على المحكمة فى هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد الخصوم مبعداً يستصرون فيه حكماً نهائياً من مجلس الدولة فى مسألة الجنسية، وإذا قصر الخصوم فى استصدار هذا الحكم فى تلك المسألة فى المدة المحددة كان ذلك للمحكمة أن تفصل فى الدعوى بمآلتها، أما إذا رأت المحكمة أن وجه المسألة فى الجنسية ظاهر بحيث لا يحتاج الأمر للفصل فيه من المحكمة المختصة أغفلت المسألة وحكمت فى موضوع الدعوى على أساس ما ثبت لديها من وقائعها فى شأن الجنسية، وذلك هوأً بالمادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية والمادة ١٢٩ من قانون المرافعات.

* الموضوع للقرعى : أسباب كسب الجنسية :

الطعن رقم ٦ لسنة ٥ مجموعة صر ١٤ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٦
 - المرأة الأجنبية الجنسية متى تزوجت من عثمانى من أهل مصر أو من غيرهم لإنها تفقد جنسيتها الأصلية وتلتصق بالجنسية العثمانية، إلا أن مجرد زواجها وإن كان يكسبها جنسية زوجها فإنه لا يصيرها من فورها

كمثل زوجها تماماً لها أهليته الخاصة، لأن إكتسابها جنسية زوجها هي وإكتسابها تلك الأهلية شيء آخر لا يمكن أن يحصل لها إلا إذا توافرت فيها شروط تلك الأهلية .

- الأصل في الحق المكتسب هو بقاءه ما لم يظهر كاسبه الرغبة في العدول عنه. فالمرأة الأجنبية التي تزوجت من عثماني من أهل مصر أو من غيرهم لم تكتسب بالجنسية العثمانية تبقى على هذه الجنسية العثمانية حتى بعد طلاقها ولا ترتد بمجرد الطلاق إلى أصل جنسيتها التي كانت قبل الزواج .

- الأجنبية التي تزوجت من عثماني من أهل مصر، لم تطلق منه قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ سواء أبقيت على الجنسية العثمانية التي اكتسبت بها لم إختارت الرجوع لجنسيتها القديمة يعين لإعتبارها مصرية الجنسية أن تتوافر فيها الشروط الواردة بالمواد ١٧١ و١٧٣ و٧٦ من قانون الجنسية المصرية الأول الصادر في سنة ١٩٢٦ أو المادة الأولى من قانون الجنسية المصرية الثاني الصادر في سنة ١٩٢٩. فإذا لم تتوافر فيها تلك الشروط فإنها لا تعتبر مصرية الجنسية .

* الموضوع الفرعي : الجنسية البريطانية :

الظعن رقم ٤ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤

الوطن في إنجلترا هو الذي يبين الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية فالبريطاني المتوطن في بلد أجنبي وإن كان يجمع بجنسيته البريطانية إلا أنه خاضع في أحواله الشخصية إلى اختصاص البلد الذي توطن فيه.

الظعن رقم ١١ لسنة ٢٥ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١/٥/١٩٥٨

تشمل الجنسية البريطانية وفقاً لقانون الجنسية البريطاني الصادر في ١٩٤٨ جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة.

* الموضوع الفرعي : الجنسية العثمانية :

الظعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٧

تنص المادة التاسعة من قانون الجنسية العثمانية الصادر ١٨٦٩/١/١٩ على أنه " يعتبر كل شخص مقیم بالديار العثمانية عثمانياً ويصالح كذلك إلى أن تثبت جنسيته الأجنبية بصفة رسمية " والمقصود بالديار العثمانية في مدلول هذه المادة أي إقليم من أقاليم الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت ومنها مصر. إذ كان الثابت بالحكم أن المتوفاة تزوجت في مصر سنة ١٩٠٩ من شخص ولد في لبنان ثم غادرها إلى مصر سنة ١٩٠٧ وظل مقيماً بها إلى أن توفي في سنة ١٩١٦ فإنها تكون وعلى ما جرى به قضاء محكمة

النقض قد ألحقت بالجنسية العثمانية وتبقى على هذه الجنسية حتى بعد وفاة زوجها، ولما كانت المتوفاة قد ظلت مقيمة في مصر وحفاظة على إقامتها العادية فيها حتى بعد صدور قانون الجنسية المصرية الصادر في سنة ١٩٢٩ فإنها تعتبر مصرية بحكم القانون دون حاجة إلى طلب منها " ٣/١ م من القانون المذكور " ومضى ثبت الجنسية للمتوفاة على هذا الوضع فلا تطبق عليها أحكام إسداد الجنسية وإنما تطبق أحكام التجنس التي يشترط فيه طبقاً للمادة ١٢ من قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ سبق إستبدان الحكومة المصرية وإلا فإن الجنسية المصرية تظل قائمة من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاط هذه الجنسية - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون.

* الموضوع الفرعي : للجنسية المصرية :

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٠

- إن المشرع إذ أوجب لدخول ولد الأجنبي الذي يولد بالمملكة المصرية في الجنسية المصرية بمقتضى المادة السابعة من قانون الجنسية رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ شروطاً منها أن يتنازل عن جنسيته الأصلية وأن يقرر إختياره الجنسية المصرية في خلال سنة من بلوغه سن الرشد، فقد دل بذلك على أن هذين الشرطين مستقل أحدهما عن الآخر، وأنه لا بد من توافرها معاً. فلا يبنى تقرير الطالع إختيار الجنسية المصرية عن تقليده ما يجب سبق تنازله عن جنسيته الأصلية وفقاً للأوضاع المقررة في قانون هذه الجنسية، فإذا كان هذا الشخص قد قرر صراحة في الطلب المقدم منه إلى وزارة الداخلية لمنحه الجنسية المصرية أنه لم يتخذ أى إجراء للتنازل عن جنسيته الإيطالية وظل محتفظاً بهذه الجنسية زمناً بدليل إستخراجه جواز سفر إيطاليا بعد تقديم طلبه، فإن شروطاً من شروط كسب الجنسية المصرية وفقاً للمادة السابعة السالفة الذكر يكون قد تحلف، فلا يجوز إعتباره مصرية بمقتضى هذه المادة. وتحدى هذا الشخص بأنه ما دام قد أعطى بناء على طلبه شهادة بالجنسية المصرية من وزير الداخلية ولم يصدر مرسوم بإسقاطها عنه في خلال خمس سنوات من ذلك التاريخ وفقاً للمادة ١٠ من قانون الجنسية، فلا مناص من إعتباره مصرية ولو كانت الشهادة قد صدرت بطريق الخطأ، لا قبل، ذلك لأن المادة العاشرة المشار إليها إنما تطبق على حالة من دخل في الجنسية المصرية بناء على طلب إسرفي في الظاهر الشروط المقررة قانوناً لم تبين فيما بعد أنه تضمن تقريرات كاذبة أو وقائع غير صحيحة إبنى عليها كسب الجنسية المصرية، ففي هذه الحالة يجوز إسقاطها عنه بمرسوم تذكر فيه الأسباب بشرط ألا يكون قد مضى على كسب الجنسية أكثر من خمس سنوات وهي حالة تختلف عن حالة من لم يدخل الجنسية المصرية أصلاً بحكم القانون إذ إنعدم في شأنه منذ البداية شرط

من الشروط التي يتطلبها القانون لهذا الغرض وهو شرط سبق التنازل عن الجنسية الأصلية، والشهادة المعطاة له من وزارة الداخلية ليس من شأنها أن تكسبه الجنسية المصرية، إذ هي وفقاً للمادة ٩ من قانون الجنسية يجوز إثبات عكسها بأي طريق من الطرق التي تراها المحكمة.

- الجنسية المصرية بمقتضى قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ مقررته بحكم القانون متى توافرت شروطها وليست من إطلاقات الحكومة حتى يصح القول بأن الفصل فيها هو فصل في أمر من الأمور المتعلقة بسيادة الدولة. فإذا نازعت وزارة الداخلية شخصاً في جنسيته المصرية كان له أن يلجأ إلى المحاكم لنقضي له بثبوت جنسيته لقيام مصلحته في الدعوى.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥

مضى كان يبين من الحكم الصادر من المحكمة القنصلية اليونانية باعتبار الطاعن ابناً متبنياً للمطعون عليه وزوجته أن هذين الأخيرين قررا في طلبهما إلى المحكمة القنصلية أنهما عثرا على طفل لقيط حديث الولادة أمام مسكنهما وأخطرا البوليس بذلك، وأن التحريات التي أجراها البوليس لم تسفر عن معرفة والدى اللقيط وقرر هذا الحكم في أسبابه ومنطوقه أن الطاعن ولد طبيعى لأبوين مجهولين، وكان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن ليس ابناً غير شرعى للمطعون عليه قد استند إلى ما ورد بحكم المحكمة القنصلية، وإلى أن ما دفع به الطاعن من أنه ابن غير شرعى لا دليل عليه سوى مجرد قوله وأن الأوراق التي قدمها لا تكفى لإثبات هذه البينة لأن ما ذكر بها كان الباعث عليه العلاقة التي نشأت بينهما بعد العماد والتبني، وإلى الأسباب الأخرى التي أوردتها والتي تؤدي إلى ما رتبته عليها، وهو أن الطاعن يعتبر مصرى وأن قضاء المحكمة القنصلية باطل لأنه لم يكن لها ولاية الفصل في طلب التبني الذي قدم إليها من المطعون عليه وزوجته، فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه، ذلك أنه لما كان قد ثبت مما سلف بيانه أن الطاعن لقيط من أبوين مجهولين عثر عليه في الدولة المصرية، وكان الطاعن قد عجز عن إثبات دفاعه بأنه ابن غير شرعى للمطعون عليه من أم يونانية كان يعاشرها هذا الأخير معاشرة الأزواج فإنه يعتبر مصرى مولوداً في مصر وفقاً للمادة ١٠/٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ الذي كان سارياً وقت الطور عليه وكذلك وفقاً للمادة ٦/٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذي كان سارياً وقت صدور حكم المحكمة القنصلية بالتبني ولا تكون المحكمة القنصلية ذات ولاية في الفصل في موضوع التبني وليس بمتجبع بعد ذلك البحث فيما إذا كان الطاعن هو فلان أو أنه شخص آخر خلاله لأنه يعتبر في كلتا الحالتين مصرى متى كان الثابت أنه لقيط مجهول الأبوين عثر عليه في مصر.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٨

- إن اعتبار الطوائف المينة بالفقرات الأربعة الأولى من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٩٠٠/٦/٢٩ الذى يحيل على تطبيق أحكامه المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ - اعتبار هذه الطوائف من المصريين مقيد باستثناء هو شرط عام نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة مؤداه ألا يكونوا من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها، ولا يغير من اعتبار هذا الشرط قيداً أن الأمر الوالى المشار إليه قد أورده على صور استثناء إذ قصد الشارع من ذلك أن يسوغ على الرعايا المصريين لحسب جنسية التأسيس المصرية بشرط التوطن دون أن يدعيها من الأجانب من لبثت جنسيته الأجنبية أو من كان فى حاية دولة أجنبية إذ ليس لهذا أن يذعى الجنسية المصرية حتى لو لبث توطنه وإستمرار إقامته بمصر هو وأصوله فى الزمن المنصوص عليه بالأمر العالى المذكور والقوانين اللاحقة له.

- الخروج من جنسية التأسيس المصرية القائمة على التوطن بأحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً محله أن تكون هذه الجنسية ثابتة غير متغيرة وهى لا تبت إلا بمراجعة شرط النضاء الجنسية الأجنبية فإن لبثت الجنسية الأجنبية فلا مجال للقول بالجنسية المصرية المؤسدة على التوطن ولا بالخروج منها.

- إن حذف عبارة " من كانوا تحت حاية دولة أجنبية " عند وضع المادة الأولى لفقرة ثانية من قانون الجنسية رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ - هذا الحذف لا يفيد أن كل من كان متوطناً فى مصر قبل سنة ١٨٤٨ وكان فى حاية دولة أجنبية يصح اعتباره مصرياً، ولا يفيد من هذا الحذف إلا من كان مصرياً فى حاية دولة أجنبية مثل الباسقجة وغيرهم من خدمة السفارات والقنصليات الأجنبية، أما من عداهم فلا يصح اعتبارهم مصريين متى لبث أنهم كانوا فى حاية دولة أجنبية سواء قبل ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ وقت العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ أو ٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ تاريخ العمل بمعاهدة مودرو.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١

- مدة التوطن بمصر قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ لا يشترط توافرها كلها فى الشخص نفسه وإنما يجوز أن تتسلسل من الآباء إلى الأبناء، وينبى على ذلك أنه متى كان عدم دخول الآباء فى الجنسية المصرية يرجع لعدم توافر شرط إمتداد الإقامة فيهم بسبب الوفاة وكانت إقامة الابن ممتدة إلى التاريخ الذى يستلزمه القانون لأعباره مصرياً، فإن مدة توطن الابن تضم إلى مدة توطن أبيه وهو ما أكدته المشرع بالنص فى القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ على ضم مدة إقامة الآباء إلى مدة إقامة الأبناء.

- لا يشترط ثبوت الجنسية المصرية بالنسبة للمعطين فى القطر المصرى قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ - إستمرار الإقامة حتى تاريخ نشر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩، حيث لم ينص القانون على ذلك، ولأن

إشراط إستمرار الإقامة فيه إلى تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة لمن ورد ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه يجعل هذا الفقرة نافذة بغنى عنها إعمال حكم الفقرة الثالثة منها، كما أنه لا يتصور أن يكون المشرع قد قصد جعل الترتيبين الأصليين في مصر في مركز أسوأ من الرعايا العثمانيين من ناحية أحقية كل منهم في الدخول في الجنسية المصرية فإستلزم في الأولين الإقامة بمصر من قبل سنة ١٩٤٨ إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ بينما لم يشترط في الآخرين إلا الإقامة من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩.

للطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه - برفض الدلع بعدم إختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمصريين. على أن المدعين يمتنعان بالجنسية المصرية أعلا بالقاعدة التي قررها قانون الجنسية المصري من أن من يولد لأب مصري، يكون مصرياً هو الآخر، دون نظر إلى مكان ولادته أو جنسية الأم أو قيام الزوجية وقت الميلاد، ولأنه لم يثبت كما قرر الحكم أنهما إكتسبا الجنسية البريطانية ولما كانت هذه الدعامة من الحكم ليست محل نعى من الطاعنة، فإنه يكون صحيحاً إقامة الدعوى إبداء، بقبول وراثتهما من والدهما المصري الجنسية أمام دائرة الأحوال الشخصية للمصريين.

* الموضوع الفرعى : الجنسية اليونانية :

للطعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٨

إن الإتفاق المؤرخ ١٨٦٤/٣/٢٩ الموقرود بين بريطانيا واليونان قد يقرر فيه ضم الجزر الأيونية إلى اليونان فأصبح بهذا الضم مواطنو تلك الجزر يوناني الجنسية إذا لم يختاروا جنسية أخرى سواء أكانوا مقيمين بتلك الجزر أم بالخارج .

* الموضوع الفرعى : اللواتين التي لا يصلح للتحدى بها فى صدد الجنسية :

للطعن رقم ٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٦

لا يجوز فى صدد موضوع الجنسية المصرية التحدى بالمادة الثالثة من قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ لأن المصريين فى عرف قانون العقوبات لا يقتصر الحال فيهم على سكان مصر من العثمانيين بل إنهم هم كافة سكان مصر من عثمانيين مصريين أصليين وعثمانيين آخرين وأجانب غير عثمانيين ممن ليس لدوهم إتفاقات تجعلهم غير خاضعين لسلطة المحاكم الأهلية. كذلك لا يجوز فى صدد التحدى بالأمر العالى الصادر فى ٩ إبريل سنة ١٩٨٢ الشامل للاتحة المستعملين الملكيين على يد الحكومة ولا بالأمر

المالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وعنوانه فى نسخته العربية هو " ذكرى بشأن من يعتبرون مصريين " ولا بالمادة العاشرة من لائحة المستخدمين المالكين الصادر بها أمر حال فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ ولا بقانون القرعة العسكرية الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ فإن صفة تلك القوانين أنها قوانين تقرر أهلية (Capacité) خاصة للعثمانيين الذين تتوافر فيهم شروط خاصة أو تقرر تكليفاً خاصاً على العثمانيين الذين تتوافر فيهم شروط خاصة. فكل شخص من العثماني الجنسية لا تتوافر فيه تلك الشروط الخاصة فلا تحصل له تلك الأهلية الخاصة ولا يلتزم بهذا التكليف الخاص مهما يكن قد إستوطن مصر إستيطاناً لم يبلغ فى مدته حد الشروط .

* الموضوع الفرعى : دخول غير المصرى للديار المصرية :

الظعن رقم ٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٥
الحكومة المصرية وحدها هى صاحبة الشأن فى التصريح لغير المصرى الجنسية بدخول الديار المصرية أو عدم التصريح. وما تقرر من هذا هو أمر راجع لسلطتها العليا التى ليس للمحاكم التدخل فيها .

* الموضوع الفرعى : ماهية الجنسية :

الظعن رقم ٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٥
الجنسية هى من المعاني المفردة البسيطة التى لا تحتمل التخليط ولا التراكب. والقانون الدولى ما كان يعرف شيئاً اسمه جنسية عثمانية مصرية ولا عثمانية عراقية أو حجازية أو سورية، ولا يعرف الآن شيئاً اسمه جنسية فرنسية تونسية أو فرنسية جزائرية ولا اسمه جنسية إنجليزية إسكتلاندية. ذلك بأن الجنسية فرع عن السيادة (Souverainete) ولازم من لوازمها وللسيادة وحدانية يهتما الإشراف والتخليط.

* الموضوع الفرعى : نقي الجنسية المصرية :

الظعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٦
مضى كان الثابت من شهادات الجنسية الصادرة من القنصلية اليونانية أن المزارع على جنسيته من أصل يونانى وكانت لا تخالف اتفاق ١٨٥٥/٣/٢٣ الموقود بين دولتى اليونان والباب العالي، واتفاق ١٨٦٤/٣/٢٩ بين بريطانيا واليونان واتفاق ١٨٩٠/٢/٢ الموقود بين دولتى مصر واليونان والتصريح المشترك الصادر فى ١٩٠٣/٥/٢٣ من مملى الحكومتين بشأن هذا الاتفاق فإنه يكون للشهادات المذكورة حجتها فى نقي الجنسية المصرية .

حجـز

• الموضوع الفرعي : آثار الحجز الصحيح :

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠

الحجز الصحيح يبقى منتجاً كل آثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو برضا أصحاب الشأن أو يسقط بسبب عارض بحكم القواعد العامة، وإذ خلا الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون الحجز الإدارى الخاص بحجز ما للمدين لدى الغير من نص يسمح باعتبار الحجز تحت يد الغير بالتقدم أسوة بما قرره المادة ٢٠ من ذات القانون وفى شأن حجز المنقول لدى المدين كما خلا قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى - من نص مماثل فيما عدا المادة ٥٧٤ الخاصة بالحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية وهى المقابلة للمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات الحالى، فإنه يترتب على توقيع الحجزين التنفيذيين المؤرخين ١٩٦٠/١١/١٦ و ١٩٦٢/٢/٢٤ تحت يد الشركة الطاعنة قطع التقدم سواء لمصلحة الشركة الطاعنة ضد المحجوز عليه بالنسبة لمبالغ التأمين المستحقة للمحجوز عليه أو لمصلحة هذا الأخير قبل مصلحة الضرائب الحاجزة فى شأن مبلغ الضريبة ما دامت إجراءاتهما متعاقبة على النحو الذى قرره القانون وإذ كانت الطاعنة تقرر أن مبالغ التأمين مستحقة فى ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ كما لا مجال لى أن المطالبة بالضريبة لم تكن قد منقطت بالتقدم عند توقيع الحجزين سالفى الذكر، تبعاً لما هو ثابت من توجيه التسيب بالدفع إلى المدين فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وإذ أعقبت المصلحة هذين الحجزين بحجز تنفيذى آخر ضد الطاعنة فى أول أبريل سنة ١٩٦٧ بما يترتب عليه استمرار قطع التقدم فإنه لا محل للتلوع بسقوط الحق فى المطالبة بالمبلغين، وذلك دون ما حاجة للعرض لدى إحصار التقرير بما فى الذمة إقراراً لاطعماً للتقدم أو لمدة التقدم الجديدة بعد الإنقطاع .

• الموضوع الفرعي : أثر الحجز على استحقاق الفوائد :

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات على أن " الحجز لا يوقف استحقاق الفوائد على المحجوز لديه ولا يمتنع من الوفاء ولو كان الحجز مدعى بطلانه. كما لا يمنع المحجوز عليه من مطالبته بالوفاء" يدل على أنه وإن كان من آثار حجز ما للمدين لدى الغير منع المحجوز عليه من تسلم المال المحجوز من المحجوز لديه، إلا أن ذلك لا يقتضى منعه من اتخاذ الوسائل التحفظية للمحافظة عليه فيجوز للمحجوز عليه مطالبة المحجوز لديه بأن يودع ما فى ذمته خزانة المحكمة التى يتبعها كى يضمن إعساره

مستقبلاً، كما أجاز للمحجوز لديه أن يقوم بهذا الإيداع من تلقاء نفسه إبراء للذمة وتغادياً لسريان القوائد عليه، مما مفاده أن الإيداع ليس وجوبياً على المحجوز لديه وإنما هو أمر جوازى له أن يتبعه متى اقتضت مصلحة ذلك.

* الموضوع الفرعى : أثر الحلول محل الدائن المحجوز :

الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٨٧/١/٧
النص فى المادة ٢٨٣ من قانون المرافعات على أن " من حل قانوناً أو إضافاً محل الدائن فى حقه حل محله فيما يتخذ من إجراءات التنفيذ " يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع غول من حل محل الدائن المحجوز سواء كان هذا الحلول قانونياً أو إضافياً الحق فى الحلول محله فيما يتخذ من إجراءات التنفيذ، وذلك سواء كان الدائن المحجوز هو الدائن مباشر الإجراءات أو أحد الدائنين المحجوزين الآخرين، وسواء أكان التنفيذ بطريق حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير أو بطريق التنفيذ على العقار. وسواء أكان المحجوز تحفظاً أم تنفيذاً. وحكمه هذا النص هى تضادى إعادة إجراءات التنفيذ مرة أخرى ممن حل محل الدائن والتضاداً فى المصروفات التى يتحملها فى النهاية المدين المحجوز عليه، إذ يستكمل الحال له ما بدأه الدائن المحجوز من إجراءات فضلاً عن أن هذا النص يتمشى مع ما تقضى به المادة ٣٣٩ من المجموعة المدنية من حلول الحال له محل الدائن فى خصائص حقه وفى ضماناته وتوابعه. والحلول فى هذه الحالة هو حلول شخص آخر محل الدائن المحجوز فى ذات الحق الذى يجرى التنفيذ إقتضاء له، وهذا يختلف عن الحلول فى إجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد المحجوز عليه والذى غول المشرع فيه المحجوز الثانى الحلول محل الدائن المحجوز مباشر الإجراءات بشرط أن يكون دائناً حاجزاً لذات العقار المحجوز وسبق له أن أعلن تنبهاً بنزع ملكيته وقام بتسجيل هذا التنبيه.

* الموضوع الفرعى : أثر حكم صحة للحجز :

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠
حصول المحجوز على حكم انتهائى بصحة الحجز لا يوجب عليه ثبوت مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه ذلك أن الحكم بصحة الحجز إذا صدر فى مواجهة المحجوز لديه لا يكون حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز وليس للمحكمة التى تنظر دعوى صحة الحجز أن تبحث فى حق المحجوز عليه فى ذمة المحجوز لديه أو تقضى بثبوته.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٣

إذا كانت الدعوى التى أقامتها المطعون ضدها الأولى بطلب رفع الحجز الموقوع من الطاعن ولهاء للمبلغ الوارد بعقده الرسمى هى منازعة فى صحة الحجز طرحت على قاضى التنفيذ محصورة فى هذا النطاق وانتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى أن القعد الرسمى قد انحسرت عنه القوة التنفيذية، فقتضى برفع الحجز دون أن يرى أن الحكم بذلك يتوقف على الفصل فى أمر آخر، فلا يعيبه إن لم يفصل فى أحقية الطاعن لبالى دينه أو يعين المحكمة التى تخصص بنظر النزاع الموضوعى إذا أن ذلك يخرج عن نطاق المنازعة التنفيذية وهى صحة الحجز.

* الموضوع الفرعى : أحقية الدائن فى التنفيذ على أموال مدينه :

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٧

لا محل لتحدى الطاعنة بأن لورثة المدين أموالاً أخرى - للتنفيذ عليها - تفى بدين مصلحة الضرائب ذلك أن الدائن الحق فى التنفيذ على أموال مدينه جميعها، ولا فرق فى ذلك بين مال وآخر إلا ما كان منها غير جائز حجزه.

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٠

من حق الدائن - الذى حصل على سند تنفيذى بدينه - أن يباشر التنفيذ على جميع أموال مدينه أو على جميع عناصر تركته بعد وفاته لأن ديون المورث تتعلق بتركته لا بلمة ورثته فلا تقسم عليهم، كما أن الورثة لا تخلص لهم إلا بعد سداد ديونها إجمالاً لبدأ أن لا تركة إلا بعد سداد الديون، وللمدين الذى يجرى التنفيذ على عقاراته أن يطلب هو أو ورثته من بعده - طبقاً لنص المادة ٤١٤ من قانون المرافعات - وبطريق الإعراض على قائمة شروط البيع وقف إجراءات التنفيذ على عقار أو أكثر من العقارات المبعة فى تنبيه نزع الملكية إذا أثبت أو أثبعا أن قيمة العقار الذى تظل الإجراءات مسعرة بالنسبة له تكفى الوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين أو الذين صاروا طرفاً فيها وفقاً لأحكام المادة ٤١٧ من ذات القانون، كما له وهم إبداء هذا الطلب المتقدم إذا طرأت ظروف تبرره فى أية حالة تكون عليها الإجراءات - إلى ما قبل اعتماد القضاء، وإذا لم يمد حتى ذلك الوقت سقط حقه وحقه فيه ويتمتع عليه وعليهم - تبعاً لذلك - رفع دعوى أصلية بطلب بطلان إجراءات التنفيذ على هذا الأساس، رفع دعوى أصلية بطلب بطلان إجراءات التنفيذ على هذا الأساس، لما كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان حكم مرسى المزداد الصادر فى الدعوى ٢١٨ لسنة ١٩٦٩ بوجع منوف بالنسبة لتسبب العينى المطعون ضدهم السنة الأولى فى تركه مورثهم المدين بالرغم من أن الدائن مورث الطاعنين كان يباشر التنفيذ على عقارات

الركة بالباقي من دينه ولم يستعمل المطعون خدمه السنة الأول حقهم فى طلب وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لبعض عقارات الركة حتى حكم بإيقاع البيع فى الدعوى المذكورة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

*** الموضوع الفرعى : اعتبار الحجز كأن لم يكن :**

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٠
مؤدى نص المادتين ١/٥٧٤، ١/٥٦٦ من قانون المرافعات السابق يدل على أن الحجز الموقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية يسقط ويعتبر كأن لم يكن بانقضاء ثلاث سنوات على إعلانه للمصلحة المحجوز لديها ما لم يعلنها الدائن المحجز برغبته فى إستبقاء الحجز وتجديده، ويرتب على سقوط الحجز وإعباره كأن لم يكن زوال كافة الآثار الموثبة عليه ومنها واجب التقرير بما فى الذمة المنصوص عليه فى المادة ٥٦١ من القانون المشار إليه، فإذا زال عن المصلحة المحجوز لديها واجب التقرير بما فى الذمة فإنه يسقط عنها أى إخلال سابق بهذا الواجب لأن الفرع يزول بزوال الأصل ومن ثم ينحسر عن الدائن المحجز حق مطالبة المصلحة الحكومية المحجوز لديها شخصياً بالدين المحجوز من أجله.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/٨
إذا كان أثر الإشكال الواقف للتفصيل يلقى قائماً فلا يبدأ الأجل المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لإعتبار الحجز كأن لم يكن إلا من اليوم التالى لصدور الحكم المنهى للخصومة فى الإشكال وإذا صدر الحكم فى إستئناف الإشكال بجلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ فإن الميعاد يبدأ من اليوم التالى ١٩٧٢/٥/٢٦ وإذا كان المطعون عليه قد حصل على أمر من قاضى التنفيذ بمحكمة العطارين بمد بيع ميعاد الأشياء المحجوز عليها فى ١٩٧٠/٣/٥ مدة ثلاثين يوماً عملاً بالمادة ٣٧٥ فقرة ثانية من قانون المرافعات فإن الأجل لا يكتمل إلا فى ١٩٧٢/٩/٢٦، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه قد حدد لبيع المحجوزات يوم ١٩٧٢/٩/١٦ وتم له فى ذات اليوم تحصيل المبلغ المحجوز من أجله فإن التنفيذ يكون قد تم وفقاً لأحكام القانون.

*** الموضوع الفرعى : البيع الجبرى لا يقبل التجزئة :**

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدعوى ببطالان إجراءات البيع الجبرى لا تقبل التجزئة، وأن الحكم الصادر فيها يعد صادراً فى موضوع غير قابل للإقسام وينسحب على جميع الخصوم فى الدعوى.

*** الموضوع الفرعي : للتظلم من أمر الحجز :**

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦
مضى كان أمر الحجز صادراً من قاضى الأمور الوقية بالحكمة الابتدائية، ووقع التظلم من هذا الأمر فإن الحكم الذى يصدر فى التظلم يعد كأنه صادر من المحكمة الابتدائية متعقداً بيهيتها الكاملة وتخص بنظر استئناف محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٦
العرض للموضوع عند نظر التظلم من أمر الحجز غير جائز، وإذ كان الدفع بالتقدم من صميم العرض للموضوع فإن إلفات الحكم المطعون فيه عنه تأسيساً على أن مجاله عند نظر الموضوع يكون متفقاً وصحيح القانون.

*** الموضوع الفرعي : للتقرير بما فى النمة :**

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢١
مؤدى المادة ٥٦٧ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما التصحت عنه المذكرة الإيضاحية أنه إذا مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ التقرير بما فى النمة وجب على المحجوز لديه أن يدفع للمحاجز المبلغ الذى أقر به أو ما يلى منه بحق المحاجز بشرط أن يكون حقه وقت الدفع ثابتاً بسند تفيدى وأن يكون قد اتخذ الإجراءات التى توجبها المادة ٤٧٤ للتفويض على الغير - فإذا تعدد المحاجزون وكان المبلغ المحجوز كافياً فى ذلك الوقت المين - لأداء حقوقهم جميعاً وجب على المحجوز لديه أن يدفع إليهم بما فى ذمته بالشروط المتقدمة الذكر وإذ وقع حجز جديد - فى الحالىين - بعد إنقضاء الميعاد المذكور فلا يزاحم المحاجز الجديد المحاجز السابق. وأما إذا لم يكن المبلغ الذى أقر به المحجوز لديه كافياً - فى الوقت المذكور - للوفاء بحقوق المحاجزين المتعدين وجب عندئذ إيداعه خزانة المحكمة لتقسيمه وجزاها لكل دائن آخر أن يدخل فى إجراءات التقسيم فى الميعاد المعين لذلك مما يفيد أن هذه المادة إنما تضع قاعدة عامة تتسحب على الحالات الثلاث التى حددتها لوجوب قيام المحجوز لديه بالوفاء بما فى ذمته أو إيداعه على تقدير أن الوفاء والإيداع كلاهما ضرب من ضروب التفويض على الغير مما يعين معه فى كليهما مراعاة الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١١/٨/١٩٧٩

- مفاد نصوص المواد ٣٣٩ و ٣٤٠ و ١/٣٤٣ من قانون المرافعات أن المشرع رأى بالنظر إلى كثرة المحجوز تحت يد المصالح الحكومية أن يجنبها مشقة التوجه إلى أقلام الكتاب للتقدير لى كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها، وما يستجبه من ضياع وقت موظفيها بين هذه الأقسام فأعطى تلك المصالح من إتباع إجراءات التقرير المبينة فى المادة ٣٣٩ مرافعات مكتبة بالزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها فى التقرير متى طلب منها ذلك ونص المشرع فى المادة ٣٤٠ مرافعات على أن هذه الشهادة تقوم مقام التقرير، بمعنى أنها من ناحية تلتى الجهات الحكومية المحجوز لديها عن هذا التقرير ومن ناحية أخرى فإنه يترتب على إستناع هذه الجهات من إعطاء الشهادة بعد طلبها ما يترتب على الإمتناع عند التقرير من جزاءات نصت عليها المادة ٣٤٣ مرافعات، وبذلك يكون المشرع قد وفق بين مصلحة الجهات الحكومية ومصلحة الحاجز، وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون فيما ذهب إليه مخالفاً للقانون.

- إذ كان الثابت من الصورة الرسمية لحافظة المستندات المقدمة من الحكومة أمام محكمة الإستئناف إنها تتضمن شهادة تقوم مقام التقرير بما فى اللمة مؤرخة ١٤/١٢/١٩٧٤ وبين من الإطلاع على هذه الشهادة المقدمة ضمن مستندات الطعن أنها تفيد عدم إنشغال ذمة الطاعن التالى المحجوز تحت يده بأى دين للمحجوز عليها. لما كان ذلك وكان من حق المصلحة الحكومية إذ هى تخلفت عن تقديم الشهادة فى الميعاد أن الحكم عليها بالبلغ المحجوز من أجله بتقديم الشهادة إلى وقت إقبال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية فإن الطاعنين يكونان قد قررا بما فى اللمة على الوجه الذى يتطلبه القانون ويكون الحكم المطعون فيه - إذ إنلفت عن تلك الشهادة رغم تقديمها بحكمة الإستئناف قاضياً بإلزام الطاعنين بالدين المحجوز من أجله قد عاره البطلان للقصور فى التسبب والإخلال بدفاع جوهرى.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٣٩

إذا امتنع المحجوز لديه عن التقرير بما فى ذمته، أو قرر بأقل من المطلوب منه، أو إمتنع عن تقديم المستندات الدالة على صحة ما قرره، وكان ذلك منه غشاً وتدليساً، فيجوز - طبقاً للمادة ٤٢٩ مرافعات - الحكم عليه بدفع القدر الذى وقع الحجز من أجله حتى ولو كان المطلوب منه أقل من ذلك.

• الموضوع الفرعي : الحجز الإداري :

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩

- يدل نص المادتين ٥٣، ٥٦ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن المشرع راعى في تنظيم البيع الجبري للمعار الحفاظ على قيمة الفروء العقارية وحماية مصلحة كل من الدائن والمدين وهو ما يتحقق بالوصول إلى أعلى فن يمكن، فأوجب النشر والإعلان عن البيع حتى يشرك في الزيادة أكبر عدد من المزايدين وأوجب إتاحة الزيادة العلنية بعبء لا يقل عن الثمن الأساسي مضافاً إليه المصروفات حتى تكون المنافسة بين راضي الشراء مدعاة للإرتفاع بالثمن إلى أقصى قدر ممكن. وإذا كان الثابت أن مكتب خبراء وزارة العدل بالقلازيق حدد الثمن الأساسي الذي يجب أن تبدأ به مزايدين بيع الأطنان موضوع التقاضي بمبلغ ٣٦٠٤ جنيهات و ٨٦٠ مليماً، وأن البين من محضر بيع تلك الأطنان أن كلا من المزايدين الأربعة الذين اشركوا في المزاد قد سدّدوا تأميناً قدره ٢٠٠ جنيه وبدأت الزيادة بعبء قدره ٢٢٠٠ جنيه وانتهت برسو المزاد على المطعون بنده الأول بمبلغ ٢٦٠٥ جنيهات دون إضافته المصروفات إليه فإن إجراءات تلك الزيادة تكون قد جاءت باطلة لمخالفتها لأحكام قانون الحجز الإداري سالف الذكر والمتعلقة بالنظام العام، وذلك بإفتتاح الزيادة ورسومها بعبء يقل عن الثمن الأساسي والمصروفات.

- رسم الدلالة النسبي بواقع ٥٪ المنصوص عليه في المادة ٦٦ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يهاجر المصروفات المنصوص عليها في المادة ٥٦ منه و التي يقصد بها المصروفات التي ينفقها الدائن الحاجز في إجراءات التنفيذ.

• الموضوع الفرعي : الحجز الإستحقاقى :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١٥

إن الحجز الإستحقاقى إذا كان لا يحكم بصحته إلا إذا أثبت الحاجز ملكيته للشئ المحجوز عليه، فإن النزاع الذى يقوم في الدعوى على صحة الحجز أو نفيه هو في الواقع نزاع على الملك. وإذا فن يطلب أمام محكمة أول درجة تثبت الحجز الإستحقاقى على شئ لم يعدل طلبه أمام محكمة الإستئناف إلى طلب تثبت ملكيته له فطلبه هذا الذى هو في الواقع ليس إلا إيضاحاً للطلب الأعلى لوضعه في صيغة أخرى لا يعتبر طلباً جديداً.

* الموضوع الفرعي : الحجز على المنقول :

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٧٥ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩
إذ كان الثابت من محاضر الحجز ورسو المزاد أن الحجز لم تنصب على المصنع كمنشأة تجارية بتقولاتها المصنوية، وإنما اقتصر على بعض منقولات مادية، وهي التي جرى بيعها بالمزاد العلنى الذى رسا على الطاعة الثانية، فلم تملك سوى هذه المنقولات دون الرخصة وهو ما لازمه أن يكون البيع الصادر منها إلى الطاعن الأول فى شأن هذه الرخصة بيعاً للملك الغير غير نافذ فى حق الطعون ضده الأول.

* الموضوع الفرعي : الخصوم فى دعوى صحة الحجز :

الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٢٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١
يدل نص المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات على أن المشرع لم يوجب إختصاص الحجز لديه فى دعوى صحة الحجز وأن أثر إختصاصه فى تلك الدعوى يقتصر على اعتبار الحكم الصادر فيها بصحة إجراءات الحجز حجة عليه وبالتالى فلا يترتب على عدم إختصاص ذى الصفة فى تقبيل الحجز لديه فى دعوى صحة الحجز فى المعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات اعتبار الحجز كأن لم يكن وبضمحى التمسك ببطالان الحجز بلا سند قانونى سليم فلا يعد دفاعاً جوهرياً قد يغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع ببطلان الحجز لعدم إختصاص ذى الصفة فى تقبيل الحجز لديه فى دعوى صحة الحجز لا يعميه بالقصور.

* الموضوع الفرعي : الشروط الواجب توافرها فى المال المحجوز :

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢
من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقبل طعن لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية كما يشترط فى حجز المنقول لدى المدين أن يكون المال المحجوز مملوكاً للمدين، وهذا الحجز يتأثر به حق المدين فى ملكية المحجوز من أسباب الإبطال أو الفسخ أو الإلغاء، إذ كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى والمستندات المقدمة بملف الطعن من الطعون عليه الأول [المؤجر] والمؤشر عليها من محكمة الاستئناف بنظرها، أن الطعون عليه الأول، وقبل توقيع الحجز على اغل التجارى كان قد أقام على باقى الطعون عليهم [مستأجرى الغل والمتنازل إليه عنه] الدعوى رقم بطلب إخراجهم من العين المؤجرة وحكم له بطلباته وتأييد الحكم استثنائياً تسلم العين المذكورة، وإذ سقط الحجز الذى وقعه الطاعن [وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب] بفسخ الإجارة فلن تعود عليه مصلحة من نقض

الحكم المطعون فيه، ولن يستطيع التفيذ على هذا الحق بعد زواله وهو ما كان يستهدفه من الحجز ومن ثم يكون دفع النيابة العامة بعدم قبول الطعن من الطاعن الأول بصفته - لإنشاء المصلحة قائماً على أساس صحيح من القانون.

* الموضوع الفرعي : أموال لا يجوز الحجز عليها :

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٢

مفاد نص المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ اللتين تقضيان بعدم جواز الحجز تحت يد الحكومة والمهنيات المحلية على مبالغ منها المعاش أو المكافأة - إنه يجب حتى تتمتع هذه المبالغ بالحصانة التي أضفاها عليها القانون أن تكون مستحقة من أحد تلك المهنيات للموظف أو المستخدم أو غيرهما من المستخدمين بطريق مباشر بوصفها معاشاً أو مكافأة. ومن ثم فإن الأصل أن صفة المكافأة تظل لاصقة بالمبلغ الذي استحقه الموظف طالما كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية أثناء حياته. أما إذا كان الموظف قد توفي قبل أن يقضى مكافأته عن مدة خدمته ثم توقع الحجز عليها فإنها تصبح بوفاته تركة توزع على ورثته الشرعيين وتزول تبعاً لذلك الحصانة التي أضفاها عليها القانون.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١١/١/١٩٦٢

الأصل في المرافق العامة أن تتولاها الدولة إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تصعد بإدارتها إلى فرد أو شركة وسواء كان إستغلال الدولة للمرافق العام بنفسها أو عهدت به إلى غيرها فإن مبدأ وجوب إخطار المرافق وإنظامه يستلزم أن تكون الأدوات والمنشآت والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق بمنجاة من الحجز عليها شأنها في ذلك شأن الأموال العامة. وهذه القاعدة هي التي تعد من أصول القانون الإداري قد كشف عنها المشرع في القانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ - الذي أحاط المادة ٨ مكرر لقانون المرافق العامة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ لتقضى بأنه " لا يجوز الحجز ولا إقتاذ إجراءات تفهذ أخرى على المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة".

* الموضوع الفرعي : تصرفات المحجوز عليه للنفقة :

الطعن رقم ١٦ لسنة ٦ مجموعة صر ١٤ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٣٦

تصرف المحجوز عليه للنفقة الصادر منه قبل الحجر ولكن في وقت قيام سببه يكون باطلاً إذا ثبت من ظروف التصرف وملابساته أن المتصرف له كان يعلم حالة المتصرف المستوجبة للحجر وأنه بالرغم من علمه بها قد أقدم على قبول تصرفه له بالهبة.

*** الموضوع الفرعي : حجز إداري :**

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١

أ) الحجر الإداري الذي يحق للحكومة توقيعه عملاً بالمادة الخامسة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ والتي تعمل على الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ وفاء للرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي المستحقة لها بموجب القانون المشار إليه مقصور محله على ذات البضاعة المستحق عليها الرسم المراد توقيع الحجر وفاء له.

ب) لا تلازم بين هذا الحجر وبين حق الإمتياز المقرر للحكومة على جميع أموال المدين وفقاً للمادة ٦٠١ من القانون المدني " القديم " إذ لكل منهما شروطه ومجال توقيعه. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحجر الإداري الذي أوقفه مصلحة الحجر الصحي وفاء لرسوم الأرضية المستحقة على بضاعة قد أقام قضاءه على أن البضاعة التي توقع عليها الحجر هي خلاف البضاعة المستحقة عليها الرسوم فإن النمي عليه الخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٥١

- الشارع لم يرسم للمحجوز عليه إدارياً كما فعل بالنسبة إلى المحجوز عليه قضائياً طريقاً معيناً للطعن على إجراءات الحجر والبيع بمخالفة القانون بحيث يوجب على تفويده اعتبار هذه الإجراءات صحيحة. ومن ثم فإن حقه في الطعن عليها يبقى قائماً حماية لحق ملكيته، فإذا ما قضى بإبطال هذه الإجراءات اعتبرت كأن لم تكن فلا يوجب عليها أثر ما وذلك في حق الكافة وفقاً للأصل العام ما لم يحمهم الشارع بنص صريح. ومن ثم فإن ملكية العقار المبيع تعتبر أنها باقية في ذمة المحجوز عليه ولم تنتقل منها إلى ذمة الراصي عليه المزاد.

- إجراءات الحجر الإداري وبيع المال المحجوز، ليست من قبيل الأعمال الإدارية التي تصدرها الحكومة في سبيل المصلحة العامة وفي حدود القانون بوصفها صاحبة السلطة العامة والتي ينطبق عليها الحظر المتخصص عليه في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم، بل هي نظام خاص وضعه المشرع لتسهيل على الحكومة وصفها دائنة تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الأميرية، وهو نظام أكثر اختصاراً وأقل نفقة من النظام المرسوم لسائر الدائنين في اقتضاء ديونهم. ومن ثم كان من اختصاص المحاكم النظر في صحة إجراءات المحجوز الإداري وبيع المال المحجوز أسوة باختصاصها بالنظر في صحة إجراءات البيع الجزئية القضائية.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

لما كانت المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ تنص على أنه (استثناء من أحكام قانون المرافعات للمدير العام لمصلحة الضرائب إذا تبين له أن حقوق الخزانة معرضة للضياع أن يصدر أمرا بحجز الأموال التي يراد استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت. وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجزاً تحفظياً ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة)، وكان يبين من هذا النص أن الشارع وقد خول استثناء من القواعد العامة للمدير العام مصلحة الضرائب حق توقيع الحجز على أموال الممولين قبل أن يحدد مقدار الضريبة المستحقة عليهم حرصاً على مصلحة الخزانة كفل في الوقت ذاته حقوق الممولين بوضع ضمان كاف لعدم إساءة استعمال هذا الحق بحسب هذه الأموال لمدة غير محددة، وكان في توقيع حجز جديد كلما سقط الحجز الأول بمعنى شهرين على توقيعه قبل ربط الضريبة تفويت للحكمة التي توخاها المشرع بالنص على وجوب رفع الحجز بحكم القانون كلما مضى على توقيعه شهران دون أن تربط الضريبة، وكان القول بغير ذلك من شأنه أن يجعل هذا القيد عبثاً لا جدوى منه، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاعتداد بالحجز الثاني الذي أولقته مصلحة الضرائب بعد سقوط الحجز الأول بمعنى شهرين على توقيعه دون أن تربط الضريبة يكون قد طبق المادة المشار إليها تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٦

لا يجوز وقف إجراءات بيع الأشياء المحجوز عليها إدارياً بمعرفة مصلحة الضرائب استيفاء لدين الضريبة إلا في حالات ثلاث : الأولى دفع الممول المبلغ المحجوز من أجله عملاً بقاعدة "الدفع أولاً فالعارض" والثانية أن يصدر حكم من المحكمة الابتدائية لمصلحة الممول بعدم استحقاق مبلغ الضريبة المحجوز من أجله والثالثة أن تكون إجراءات الحجز قد شابهها بطلان جوهرى لا يتحمل شكاً إذ يعتبر الحجز في هذه الحالة بمثابة عقبة مادية تحول بين المحجوز عليه وبين ماله فيملك القضاء المستعجل الأمر بإزالتها، ولما عدا هذه الحالات الثلاث لا يصح وقف البيع الإدارى، وإذن فمضى كانت محكمة الأمور المستعجلة قد قضت بوقف إجراءات بيع الحجز الإدارى استناداً إلى أن بعض نشاط المحجوز عليها لا يتلصق بالضريبة باعتبارها مهبطاً تعليمياً فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١

فرض المجلس القروى الطاعن رسوما على الشركة المطعون عليها باعتبارها تقوم بعملية النقل بالسيارات فى دائرة اختصاصه وأوقع حجزا إداريا على سيارة مملوكة لها وحدد يوما لبيعها فأقامت الشركة الدعوى وطلبت أولا الحكم بصفة مستعجلة بوقف إجراءات البيع وثانيا بصفة عادية بإلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن ودفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن وقف إجراءات البيع وإلغاء الحجز فيه مساس بتأويل وتفسير الأمر الإدارى الخاص بفرض الرسوم وليس للمحاكم إيقاف تنفيذه أو تأويله عملا بالمادة ١٨ من قانون نظام القضاء. قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ومحكمة الاستئناف قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإيقاف إجراءات البيع إلى أن يفصل نهائيا من الجهة المختصة فى صحة الأمر بفرض الرسوم المحجوز من أجلها مع إيقاف الفصل فى طلب إلغاء الحجز موضوعاً حتى يصدر الحكم المذكور ولما عرض النزاع على محكمة النقض قررت المبادئ الآتية :

أ) جرى قضاء محكمة النقض بأن المحجوز الإدارية وإجراءاتها لا تعد من قبيل الأوامر الإدارية التى لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة بهطلان إجراءات هذه المحجوز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع.

ب) إن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والتى كانت تقابل للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإدارى أو تأويله إما تشير إلى الأمر الفردى دون الأمر الإدارى العام أى اللوائح - كقرار المجلس القروى بفرض رسم - إذ لا شبهة فى أن للمحاكم بل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تتسوق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون فإن بدا لها ما يبيحها فى هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها. وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر إيقاف الفصل فى الطلب الخاص بإلغاء الحجز موضوعاً حتى يفصل من الجهة المختصة فى النزاع القائم على مشروعية اللائحة الصادرة من المجلس القروى بفرض الرسم يكون قد خالف القانون فى هذا الخصوص.

- ليس لمحكمة تالى درجة أن تتصدى لموضوع النزاع ولو باتفاق طرفى الخصومة لأن مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الأساسية لنظام القضاء.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٧

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز دون اختصاص المحاكم المدنية أن يكون أساس الدعوى بطلب إلغاء الحجز الإدارى أو وقف إجراءاته أو التعويض عنه الطعن عنه الطعن فى مشروعية القرار الصادر من المجلس البلدى بفرض الرسم الذى توقع الحجز تنفيذا له، ذلك أن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة

١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أى اللوائح كقرار المجلس البلدى بفرض الرسم ولهذا فإن على المحاكم المدنية أن تستوثق من مشروعية اللائحة المراد تطبيقها على النزاع المطروح ومطابقتها للقانون .

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٨

متى تبين أن الدعوى رفعت من إحدى الشركات التى غلّك داراً للسكنى تطلب فيها الحكم بعدم أحقية الحكومة فى مطالبتها بفروق ضريبة الملاهى وبإعلان الحجز الإدارى المتعلق فيها فإنه سواء كان النزاع على البت فى مسئولية الشركة وإلتزامها بدفع فروق ضريبة كان عليها أن تحصلها من الرواد بمقتضى القانون الخاص بضريبة الملاهى أو كان الخلاف يدور حول تفسير قانون فرض الرسوم البلدية والرسوم المنظم لأحكامه للفصل فيما إذا كان تحصل تلك الرسوم من الجمهور يعد أو لا يعد زيادة على الثمن الأصلى ليستوجب أو لا يستوجب إقتضاء فروق الضريبة المنه على الشركة بسدادها فإن تعرض جهة المحاكم للفصل فى طلب الشركة المذكورة عدم أحقية الحكومة فى إقتضاء تلك الفروق وهى الإعتداد بالحجز الإدارى المتعلق من أجلها لا ينطوى على مساس بوعاء الضريبة أو بأى عمل إدارى مما يمتنع على المحاكم إلغاؤه أو تأويله ويكون هذا النزاع مما يدخل فى ولاية القضاء العام.

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٨

متى تبين أن الدعوى رفعت من الطاعن الذى يدير داراً للسكنى بطلب الحكم بعدم أحقية الحكومة فى إقتضاء فروق ضريبة الملاهى منه وعدم الإعتداد بالحجز الإدارى المتعلق من أجلها فإن تعرض المحكمة للفصل فيما يطلبه الطاعن لا ينطوى على مساس بوعاء الضريبة أو بأمر إدارى يمتنع على المحاكم إلغاؤه أو تأويله لأن مقطع النزاع فى الدعوى هو البت فى مسئولية الطاعن عن فروق الضريبة التى كان عليه أن يحصلها من الرواد بمقتضى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ومدى ملزومته بها وما قد يستدعيه الأمر من حسم للخلاف الذى يدور حول تفسير قانون فرض الرسوم البلدية والرسوم المنظم لأحكامه لبيان ما إذا كان تحصيل الرسوم من الجمهور يعد زيادة على الثمن الأصلى لتلك الدخول أو لا يعد كذلك مما يجعل النزاع فى حقيقته خارجاً عن نطاق الأمر الإدارى الذى تصدره الحكومة فى سبيل المصلحة العامة، لما كان ذلك، وكان توقيع الحجز الإدارى لتحصيل ما يتأخر للحكومة من أموال لدى الأفراد يعتبر عملاً من أعمال السلطة التنفيذية الشبيهة بأعمال الأفراد وهى الأعمال التى تجرىها الحكومة فى إدارة أموالها فإنه مما

يدخل في ولاية المحاكم التعرض لثل هذا الحجز بالإلغاء أو الإيقاف دون أن يؤثر ذلك في مبدأ الفصل بين السلطات.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦١

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة العاشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجز الإداري صريح الدلالة على وجوب البدء بحجز المنقول وبعدم جواز الشروع في حجز العقار إلا في حالة عدم كفاية ثمن المصنوعات والمنقولات والمواشي لسداد الأموال أو العشر أو الرسوم المستحقة. ومعنى كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر وكان الثابت بالأوراق أن مصلحة الضرائب قد أوقعت حجزاً على منقولات الطاحن وتكرر تأجيل البيع فيه لعدم وجود مشر ولكونها مع ذلك شرعت في إجراءات التنفيذ على العقار وسارت في إجراءات بيعه حتى رسو المزاد ولم يكن هناك ما يمنع مصلحة الضرائب "المطعون عليها" من إتمام بيع المنقولات المحجوزة إدارياً للتحقق من عدم كفاية ثمنها بسداد المطلوب قبل الشروع في بيع العقار بالطريق الإداري فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٢

— إذ كانت المادة السابعة والعشرين من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن الحجز الإداري قد وردت في الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين — وكانت المادة ٧٢ من القانون المذكور قد نصت على سريان أحكام المادة السابعة والعشرين المشار إليها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار وقد خلا القانون المذكور من مثل هذا النص بالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير فإن مفاد ذلك أن المشرع يكون قد قصد إلى عدم إعطاع المنازعة في حجز ما للمدين لدى الغير حكم المادة السابعة والعشرين المشار إليها وتركها للقواعد العامة ومن ثم فإن النسخ على الحكم المطعون فيه بمخالفة أحكام قانون الحجز الإداري فيما قضى به من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى يكون على غير أساس وبغير وجه.

— قاضي الأمور المستعجلة وإن كان مختصاً أصلاً بالحكم بعدم الإعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير إذا وقع لدين غير معين المقدار وبغير أمر من قاضي الأمور الوقفية إلا أن مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري أن لرئيس الجهة الإدارية طالبة الحجز أن يحدد الدين المراد الحجز به بحيث يقوم بتحديد مقام التحديد الذي يجريه قاضي الأمور الوقفية فإذا كان الثابت من الوقائع أن رئيس الجهة الإدارية الحاجزة قد أصدر أمراً بتحديد الدين وأن إجراءات الحجز الإداري قد اتخذت بناء على هذا الأمر فإن قاضي الأمور المستعجلة لا يكون مختصاً بالنظر في دعوى عدم الإعتداد بالحجز المبينة

على هذا السبب ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ جاب هذا النظر يكون قد خالف القانون وبتعين نقضه.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٦٣

بمجال تطبيق المادة ٥١٩ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائي ولا يصده إلى الحجز الإدارى الذى نظمه الشارع بتشريعات خاصة لا تتضمن نصاً مماثلاً عدا التشريع الجديد الذى صدر به قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ٦/٢٤/١٩٦٥

يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى - وهى كما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يطق والسرعة والضمائم الواجب توأمرهما فى الحجز الإدارى - بالمادتين ٤٨٠ و٥٣٧ من قانون المرافعات - أن المشرع رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإدارى مؤتباً على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال فى إشكالات التنفيذ ودعوى الإسرداد، فإشروط لوقف هذه الإجراءات - فى حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها - أن يقدم المنازع بإيداع لهمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصرفات خزانة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يتم بهذا الإيداع كان هذه الجهة رغم رفع المنازعة أمام القضاء أن تقضى فى إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار الفصل فى هذه المنازعة، ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام بما فى ذلك الأمر بوقف إجراءات البيع إذا وجدت فى أسباب المنازعة ما يبرره إذ الخطاب فى المادة ٢٧ سالفة الذكر يعلم بوقف إجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع، موجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم كما أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة أمام المحاكم فى حالة عدم الإيداع أو تفيد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة فى هذه الحالة فإذا أدرك حكم القاضى بوقف البيع بالإجراءات قبل تمام البيع إمتنع على الجهة الحاجزة الإستمرار فيها.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٠٥٠ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٦

يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى - وهى على ما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يطق والسرعة والضمائم الواجب توأمرهما فى الحجز الإدارى - بالمادتين ٤٨٠ و٥٣٧ من قانون المرافعات، أن المشرع رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإدارى مؤتباً على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال فى إشكالات التنفيذ ودعوى الإسرداد فإشروط لوقف هذه الإجراءات - فى حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة

على وقفها - أن يقوم المتنازع بإيداع قيمة المطالبات المحجوز من أجلها والمصرفات خزائنة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يتم بهذا الإيداع كان هذه الجهة رغم رفع المنازعة أمام القضاء أن تعنى في إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون إنتظار الفصل في هذه المنازعات. ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام بما في ذلك الأمر بوقف إجراءات البيع إذا وجدت في أسباب المنازعة ما يبرره إذ الخطاب في المادة ٢٧ ساقطة الذكر بعدم وقف إجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع، موجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم ذلك أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة أمام المحاكم في حالة عدم الإيداع أو تقيد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة في هذه الحالة فإذا أدرك حكم القاضي بوقف البيع الإجراءات قبل تمام البيع امتنع على الجهة الحاجزة الإستمرار فيها.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٥٩٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٧

مفاد بنصوص لائحة البريد الصادرة تنفيذاً لذكرى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ بتنظيم مصلحة البوستة، أن المشرع تقديراً منه لخطورة الآثار التي قد توتب على عدم وصول الرسائل المسجلة إلى المرسلة إليهم عمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصولها إليهم وذلك باسقاط تسليمها إلى أشخاصهم أو لمن تكون له صفة النيابة عنهم في إستلامها. وإذا كان هذا الشرط لازماً بالنسبة للخطابات المسجلة عامة ولو لم تكن مصحوبة بعلم الوصول فإنه لا شك ألزم في حالة إعلان محضر الحجز لديه المنصوص عليه في المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وذلك لما يوجب على هذا الإعلان من التزامات على المحجوز لديه فوجتها عليه المادتين ٣٠، ٣١ من ذلك القانون وأوجبت عليه القيام في مواعيد محددة يبدأ سرانها من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز وجعلت الجزاء على إخلاله بها جواز مطالبة شخصها بأداء المبلغ المحجوز من أجله والحجز إدارياً على ما يملكه وفاء لما يحكم به عليه ومن ثم فإن إعلان المحجوز لديه بمحضر الحجز الإداري طبقاً للمادة ٢٩ ساقطة الذكر لا يكون صحيحاً إلا إذا سلم الكتاب الموصى عليه المتضمن محضر الحجز إلى شخصه أو إلى من تكون له صفة النيابة عنه في إستلام هذا الكتاب.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٨

الحجز الإداري الموقع ضد التعرفي عن الدين لا يقطع مدة التقادم بالنسبة للمدين.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٩

المستفاد من نص المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٠ من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ أن التفويض الإداري على الطار يبدأ بإعلان يوجهه مندوب الجهة الحاجزة إلى المدين صاحب القمار في شخص واضح اليد عليه مهما كانت صفته، يتضمن تنبيهه بأداء الدين المنفرد به وإنذاراً

بحجز العقار في حالة عدم الأداء. وإذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ عليه وجب إعلان التنبيه بالدفع وإنذار الحجز إلى كل واحد منهم. ولئن كانت المادة ١٠ من الأمر العالي سائلة الذكر لم تنص على الإعلان جزءاً على مخالفة هذا الإجراء، إلا أنه يعتبر من الإجراءات الجوهرية التي يترتب الإعلان على مخالفتها وهو إعلان مقرر لمصلحة المدين الذي لم يعلن أو لم يصح إعلانه بهذا التنبيه فيجوز له ولورثته ولحسن بمثله أن يحمسك بهذا الإعلان .

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٩

لا تعد الحجز الإدارية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها بل هي وليدة نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة أو بعض الهيئات بمقتضى تشريع خاص بوصفها دائرة، تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الأميرية أو الضرائب أو الرسوم أو الديون وتخصص المحاكم على هذا الأساس بنظر المنازعات المتعلقة بإجراءات هذه الحجز أو إلغائها أو عدم الإعتداد بها أو وقف إجراءات البيع الناشئة عنها أموة بالمنازعات المتعلقة بالحجز القضائية.

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٢/١/١٩٧٠

- إجراءات الحجز والبيع الإداريين يحكمه القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥، في شأن الحجز الإدارى فى المادة ٤٠ منه وما بعدها إجراءات التنفيذ على العقار، وحدد الأشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون بالتالى طرفاً فيها، ولما كان مشروى العقار من المدين يعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء فإن طلب الطاعن - المشرى - بإبطال الإجراءات فى هذه الحالة لن يحق له إلا مصلحة مادية لا تكفى لتقويل الدعى ما دامت لا تستند إلى حق يحميه القانون، ولا يجدى الطاعن تمسكه بأن المصلحة المحتملة تكفى إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق، لأن هذا التى بدوره يفرض قيام حق تدعو الضرورة إلى حمايته .

- مؤدى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المنازعات الواردة بها والتى يفصل فيها على وجه السرعة هي التى ترفع أثناء إجراءات الحجز، وقبل إتمام البيع أما الدعاوى التى ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذى تم بيعه ويعلن إجراءات التنفيذ فلا ينطبق عليها ذلك النص، ويتعين الرجوع بشأنها إلى أحكام قانون المرافعات عملاً بالمادة ٧٥ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥.

- المقرر في فقه قانون المرافعات أن المشرع يقصد بدعوى الاستحقاق التي تصدر في عموم نص المادة ٤٨٢ مرافعات، الذي يقضى بأن " جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة " الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع إستحقاق المقار المحجوز عليه كله أو بعضه، أما الدعوى التي ترفع من الغير بعد إنتهاء إجراءات التنفيذ وبعد رسو المزاد فتعتبر دعوى ملكية عادية تنظر بالطريق العادى ويعمل في شأنها بالقواعد الخاصة بالدعاوى العادية ويكون إستئناف الحكم الصادر فيها طبقاً للمادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ برخصة تودع قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره وليس بتكليف بالحضور .

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٢

تقضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري، بأن تسرى على الحجز الإداري جميع أحكام قانون المرافعات التي لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون، ويشترط في الحق الذي يمكن إقتضائه جراً وفقاً لأحكام المادتين ٤٥٧ و ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق المقابلين للمادة ٢٨٠ من قانون المرافعات الحالي لسنة ١٩٦٨، أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء وإذ كان تقدير توافر هذه الشروط هو ما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان لغضاؤها يقوم على أسباب سائلة، وكان بين ما أورده الحكم أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية إنتهت للأسباب السائلة التي أوردتها، إلى أن الحق المحجوز وفاء له متنازع في ترتيبه في ذمة المظعون عليه الأول بالإضافة إلى أن قدره غير معين، وذلك بسبب عدم التحقق من عدد العمال الذين يستخدمهم ومقادير أجورهم ومدد عملهم، مما لا يتيسر معه معرفة المبالغ التي يلتزم بأداؤها طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية وإذ كان الدين بهذه الغاية يعتبر غير محقق الوجود، وغير معين المقدار، فلا يجوز توقيع الحجز وفاء له. ولا عمل بعد ذلك للتحدى بأن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزاري رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ تضمنتا نصوصاً من شأنها أن تجعل دين الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - مسعولاً شروط توقيع الحجز. لما كان ذلك، فإن الحكم المظعون فيه إذ قضى ببطلان الحجز موضوع النزاع يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٨ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٨

متى كان بين من الحكم المظعون فيه أنه لم يعتمد في تحصيله خطأ الطاعنة - المؤسسة المصرية العامة للكهرباء - على خطأ الكشافين التابعين لها فحسب بل اعتمد أيضاً على ما وقع منها نتيجة لهذا الخطأ، فإوضح أنها حملت المظعون ضده الأول بغير حق بفرق في قيمة الإستهلاك يفوق القدر الثابت لها وأنها

يعتبرت هذا الفرق ديناً لها في ذمته، وأوقعت الحجز الإداري وفاء له على ممتلكات المطعون ضدهما لم باعتبارها جبراً، وكان تحصيل الحكم خطأ الطاعة على هذا النحو سائفاً ووصفه بأنه خطأ جسيم صحيحاً في القانون، وإذا كان حق الطاعة في إتخاذ إجراءات الحجز الإداري على أموال مدينتها عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري مقيداً بأن يكون استعمالها هذا الحق غير مصحوب بخطأ جسيم، وكان ما إنتهى إليه الحكم من ثبوت ركن الخطأ الموجب لمسئولية الطاعة يتضمن الرد على إدعائها بخطأ المطعون ضده الأول لإهماله في طلب وقف إجراءات الحجز والبيع وعدم جدوى هذا الإدعاء في نفى مسئوليتها، فإن النعي الوارد بسببي الطعن - على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في السبب بإغفاله الرد على دفاع الطاعة بأنها أوقعت الحجز عملاً بإسقاط المخول لها في المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري وأنه إذا كان ثمة تقصير فهو في جانب المطعون ضده - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٧

- يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري - وهي على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما ينطبق والسرعة والضمان الواجب توأما في الحجز الإدارية - بالمادتين ٤٨٠، ٥٣٧ من قانون المرافعات السابق أن المشرع رأى أن يكون وقف إجراءات البيع الإداري مرتبطاً على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في إشكالات التفيل ودعوى الإسوداد لأشروط لوقف هذه الإجراءات - في حالة عدم موافقة الجهة الخارجة على وقفها - أن يقوم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوزة من أجلها والمصروفات خزنة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يتم بهذا الإيداع كان هذه الجهة رغم رفع المنازعة أمام القضاء أن تحضى في إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار للفصل في هذه المنازعات ولكن ذلك لا يمنع الأحكام وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام إذ أن الخطأ في المادة ٢٧ سائفة الذكر بعدم وقف إجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع موجهة إلى الخارجة وليس إلى الأحكام ذلك أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة أمام الأحكام في حالة عدم الإيداع أو تنقد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة في هذه الحالة لما كان هذا فإن إيداع المبالغ موضوع الحجز لا يكون شرطاً لقبول دعوى المنازعة في الإجراءات سواء قبل تمامها أو بعده .

- القصد مما نصت عليه المادة ٦٨ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري من أن لكل من المدين وإخاثر أن يودع خزنة المحافظة أو المديرية المختصة في اليوم السابق على اليوم المعين

للمزايدة الأولى أو الثانية مبلغاً يفي بالمطلوب والمصرفات بأكملها لغاية نهاية الشهر الذى تقع فيه جلسة البيع وإعلان المخالف أو المدير بهذا الإيداع، وفى هذه الحالة يقرر المحافظ أو المدير أو وكيله إلغاء إجراءات الحجز والبيع ومضى المزايدة الأولى وإجراءات البيع إذا كان قد تم شئ من ذلك ويجوز بالإلغاء محض وتسليم صورة منه للمودع " وعلى ما هو ظاهر النص تمكين المدين أو الحائز - إلى ما قبل البيع ورسو المزايدة - من تجنب بيع المحجوز جبراً والإحفاظ به ورتب القانون على إيداع تلك المبالغ صدور الأمر بإلغاء الإجراءات السابقة على الإيداع لصالح المدين أو الحائز وهو أمر منقطع الصلة بمضى المزايدة والطمع عليه .

- أنه وإن كان النص فى المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى على أن "يبدأ التنفيذ على العقار بإعلان يوجهه مندوب الحائز إلى المدين صاحب العقار فى شخص واضح اليد مهما كانت صفته ويتضمن تنبيهها بالأداء وإنذار بحجز العقار" بما يفيد أن المشرع لم يلتزم - فى شأن إعلان ورقة الحجز - بكل القواعد العامة الواردة بالمادتين ١٦، ١٢ من قانون المرافعات السابق والواجب التطبيق - وإكتفى فى ذلك بإعلان المدين فى شخص واضح اليد أيا كانت صفته، إلا أنه لما كان يبين من مدونات الحكم الابتدائى أن كلا من ورقى التنبيه والإنذار بالحجز والحجز لم يبين بها صفة المعلن أو سبب تواجده فى المكان الذى فيه الإعلان وصلته بالمطلوب إعلانها وما إذا كان يقيم معها من عدمه وهو ما يتضمن أن الإعلان قد خلا من بيان أن المعلن إليه - وهو غير المدين - هو واضح اليد فإن الحكم إذ رتب الإعلان على ما قرره بشأن الإعلان يكون قد قام صحيحاً على ما يحمله ولا يعيبه ما تزايد فيه بشأن وجوب إثبات بيانات أخرى فى الإعلان غير تلك التى أوجبتها المادة ٤٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٩ مكتب قضاة ٢٦ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٥

الحجز الإدارى تحت يد الغير يقع بنص المادة ١/٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول، وإذا أوجب المشرع فى الفقرة الثالثة من هذه المادة إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن فإن مفاد ذلك أنه إذا ما تم الحجز صحيحاً فإن العيب الذى يشوب الإجراء اللاحق وهو عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز فى الميعاد المحدد لا يؤثر على الحجز الذى سبقه ولا يعنى إعدامه، وإنما ما قرره المشرع من اعتبار الحجز كأن لم يكن فى هذه الحالة هو جزء مقرر لكل ذى مصلحة ولا يتعلق بالنظام العام فيجوز للمحجوز عليه النزول عنه صراحة أو ضمناً. ولا يحق لمن نزل عنه أن يعود إلى التمسك به.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠

— النص في المادة الثانية من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥، يدل على أن المشرع استلزم لصحة إجراءات الحجز الإداري أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب وأن يكون أمر الحجز الذي يوقع بمقتضاه صادراً من شخص مفوض قانوناً بإصدار الأمر وعول رئيس الجهة الإدارية الحاجزة أو لمن ينوبه تحديد الدين المراد الحجز بمقتضاه مستهدفاً بذلك — طبقاً لما جلت به المذكرة الإيضاحية للقانون — ألا يؤدي غياب ممثل الجهة الحاجزة أو بعده عن محل الحجز إلى تعطيل توليع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة مما مفاده أنه متى صدر الأمر مستوفياً هذه الشروط فلا عورة بالإختصاص المكاني للأمر بالحجز تفادياً لتعطيل الإجراءات وتعقيدها .

— النص في المادة ٣١ من قانون الحجز الإداري معدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، يدل على أن القانون لم يعتبر التقرير بما في اللغة هو السند التنفيذي الذي يجرى به التنفيذ على المحجوز لديه بل اعتد بسند الحاجز على المحجوز عليه مستهدفاً يوافق صورة من التقرير المحجوز لديه بما في ذمته بمحضر الحجز مجرد تكملة السند التنفيذي من ناحية أنه يعين ويحدد المبلغ الثابت في ذمة المحجوز لديه للمحجوز عليه. وإذا كان الثابت من الإطلاع على محضر الحجز التنفيذي المؤرخ أول أبريل ١٩٦٧ أنه أرفق به صورة طبق الأصل من التقرير بما في اللغة المقدم من الشركة بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٩ — بشأن حجز أول وكانت البيانات الواردة بهذا التقرير لا تختلف عن البيانات التي جاءت بالتقرير المؤرخ ٦ فبراير ١٩٦٢ — بشأن حجز ثان — وتضمن التقريران نفس المبالغ التي في ذمة الشركة الطاعة لدين مصلحة الضرائب بما يستوعب المبلغ المحجوز عليه بأكمله، فإن غاية المشرع من تحديد المال الذي يجرى التنفيذ عليه تكون قد تحققت، ويكون النعي عليه — بأن مأمورية الضرائب الحاجزة لم ترفق صورة من التقرير بما في اللغة — على غير أساس .

— لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضريبية ومنها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل، والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الإداري طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري والقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية تنفيذاً له. ونقض المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بأن يقصد بمصلحة الضرائب في حكم هذا القانون وزارة المالية والمصالح أو الموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسم واللوائح في تنفيذ هذا القانون، وإذا كان هذا النص يصح نصاً تفسيرياً يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق بقول الشارع فيه لمصلحة الضرائب ملطعة

أو حقاً، وقد أعطت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في المادة ٤٧ معدلة بالقرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ رؤساء المأموريات التي يحددها مدير مصلحة الضرائب حق إصدار الأوراد التي تحصل بمقتضاها الضريبة طبقاً للمادة ٩٢ من القانون كما حولت مأموري الضرائب سلطة تحصيلها. لما كان ما تقدم وكان أمر الحجز التنفيذي الإداري قد صدر بناء على قرار مدير عام مصلحة الضرائب المؤرخ ٢٨ من ديسمبر ١٩٥٥ بإنابة مأموري الضرائب ومساعدتهم بالمأموريات بإصدار أوامر الحجز الإداري وكان الأمر قد صدر من مأمورية ضرائب عطارين ثان الكاتبة بمدينة الإسكندرية، فإنه لا وجه للتحدي بوجود تقديم هذا القرار للتحقيق من نطاقه وحدوده طالما أن هذه الإنابة العامة لها سندها من نصوص القوانين الضريبية وقانون الحجز الإداري على سواء.

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحجز الإداري تحت يد الغير يقع بنص المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول، وإن تخلف ما أوجبه المشرع في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة من إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الضمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن لا يؤثر على الحجز الذي سبقه وأن ما قرره المشرع من اعتبار الحجز كأن لم يكن إنما هو جزاء غير متعلق بالنظام العام، فيجوز لكل ذي مصلحة في التحلل من الواجبات التي يفرضها عليه قيام الحجز النزول عنه صراحة أو ضمناً ولئن كان مجرد تقرير المحجوز لديه للجهة الحاجزة بما في ذمته للمحجوز عليه إذهاباً لما تفرض عليه المادة ٣٠ من القانون لا يمكن أن يعتبر وحده بتأزلاً عن ذلك الميب الذي شاب الإجراء اللاحق، إلا أنه لما كان البين من الإطلاع على الإخطارين المصادرين من الشركة الطاعنة أنها لم تقتصر فيها على التقرير بما في ذمتها للمحجوز عليه ببيان كافة ما تحت يدها لمدين مصلحة الضرائب بل أوردت ذلك باستصدارها لأداء مبالغ وثائق التأمين فور الحصول على إذن مراقبة النقد. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ذلك نزول الطاعنة عن الميب - وهو عدم إعلان المحجوز عليه بالحجز في الموعد المحدد - فإنه بما يستقل به قاضي الموضوع ما دام استخلاصه مائفاً له سند من الأوراق ولا يخرج عن حدود القبول منطقاً وعقلاً .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ مكتوب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

- إذا كان الثابت أن المطعون عليه قد أقام الدعوى ضد الطاعنين بطلب الحكم بإلغاء حجز ما للمدين لدى الغير الإداري الذي وقعه الطاعن الأول - مجلس للمدينة - على ماله تحت يد الطاعن الثاني وببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله تأسيساً على عدم مديونيته للطاعن الأول بذلك الدين، فإن الدعوى بهذه

المطالبة هي دعوى بطلب رفع الحجز، وهي تلك الدعوى التي يرفعها المحجوز عليه ضد الحاجز معوضاً على الحجز طالباً إلغاءه لأى سبب من الأسباب المطيلة له موضوعية كانت أم شكلية وذلك بقصد التخلص من الحجز ومن آثاره والتمكن من تسليم المحجوز لديه، وهذه الدعوى هي إشكال موضوعى فى التنفيذ. لا يغير من ذلك طلب المحجوز عليه براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ذلك أن هذا الطلب هو أساس الدعوى ومدار النزاع فيها إذ لا يجاب إلى طلبه بإلغاء الحجز إلا بثبوت براءة ذمته من الدين.

– تقضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى بأن تسرى على الحجز الإدارى جميع أحكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون المذكور وقد خلا من النص على دعوى رفع الحجز، فإنه يرجع بشأنها إلى قانون المرافعات، وإذ تنص المادة ٣٣٥ من هذا القانون على أنه " يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ الذى يتبعه. ... " مما يقتضاه أن قاضى التنفيذ دون غيره هو المختص نوعياً بنظر هذه الدعوى أياً كانت قيمتها وتخرج من اختصاص اشكمة الابتدائية النوعى.

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٤

تنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى على أنه " يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن للمحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ويجب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبيناً بها تاريخ إعلان المحجوز لديه خلال القمائية الأيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا يعتبر الحجز كأن لم يكن ". ولما كانت الطاعة – مصلحة الضرائب الحاضرة – لم تلت قيامها بإعلان المحجوز عليها بالحجز فى الميعاد ائحد فى هذا النص فإن الحجز يعتبر كأن لم يكن مما يتحقق به للمطعون ضده الأول المصلحة فى التمسك بالعوار الذى حاق بالحجز وذلك باعتبار أن الحق محل الحجز محال إليه من المحجوز عليها.

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢١

مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إن اعتبار الحجز الإدارى كأن لم يكن يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ولذلك يسقط حق المدين فى الدفع به إذا نزل عنه صراحة، أو ضمناً بعد إكسابه عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢٢ من قانون المرافعات الحالى.

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١

بيع المنقول المحجوز عليه وفق أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى ينشئ للرأسى عليه المزاو حقوق المشوى فى البيع الإختيارى ويلزمه واجباته، باعتبار أن جوهر البيع هو نقل ملكية شىء أو حق مالى آخر مقابل ثمن نقدى، غير أنه فى البيع الإختيارى بوسائل إرادتين، ويقع فى البيع الجبرى بسطة الدولة ويقرا منها دون توافر رجاء البائع.

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٨

— مفاد نص المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن الشارع وإن أوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التى تعلن إلى المحجوز عليه بتاريخ إعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه إلا أنه لم يوجب أن تحمل صورة محضر الحجز المعلن إلى المحجوز عليه دليل إعلانها إلى المحجوز لديه. فى خلال الميعاد المقرر قانوناً وإنما رسم إجراءات خاصة لإعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه وإعلان المحجوز عليه بصورة من ذلك المحضر وهى تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات فجعل الإعلان المرسل من الحاجز إلى المحجوز عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية وبالتالي فإن السبيل الوحيد لإثبات حصول ذلك الإعلان هو تقديم علم الوصول الدال عليه.

— إن ما قرره الشارع بنص المادة ٣/٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى من اعتبار الحجز كأن لم يكن فى حالة عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز غير متعلق بالنظام العام فيجوز لكل ذى مصلحة النزول عنه صراحة أو ضمناً، ولما كانت محكمة الاستئناف قد تصدت لهذا الأمر من تلقاء نفسها ورفضت باعتبار الحجز كأن لم يكن تأسيساً على أن إعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز لم يتم رغم عدم دلع صاحب المصلحة بذلك لأنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت فى تطبيقه.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

— من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى فومن يختصم فى الطعن أن يكون خصماً فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل ينبغى أن يكون خصماً حقيقياً وذو صلة فى تمجيلة بالخصومة ومفاد المادتين ١٥٣/١، ٥٣... من القانون المدنى أن الأشخاص الاعتبارية هى الدولة والمديريات والمدن والقرى والشروط التى يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية ويكون لها حق التقاضى ولكل منها نائب يعبر عن إرادتها، وإذا كان النزاع المطروح فى الطعن من منازعات التنفيذ المتعلقة بإجراءات الحجز الإدارى التى إتخذتها مصلحة الضرائب على المقار محل التداعى فإن المطعون ضده الثانى — وزير المالية — يكون هو الممثل لتلك الجهة الإدارية المقصودة بالخصومة دون

المطعون ضده الأول مراقب مأمورية الضرائب التي أصدرت أمر الحجز ويكون اختصاص هذا الأخير لدى الطعن اختصاصاً لغير ذي صفة لما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له.

— مفاد نص المادة الثانية من قانون الحجز الإداري رقم ٨ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع يوجب لصحة إجراءات الحجز الإداري أن يصدر بناء على أمر حجز مكتوب من أمين الجهة الإدارية الحاجزة أو من ينوبه في ذلك كتابة، ولمصلحة الضرائب طبقاً للمادة ٩١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ حق تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون بطريق الحجز الإداري وللمادة ٨٠ من القانون آنف الذكر تقضي بأن يقصد " بمصلحة الضرائب في حكم هذا القانون وزارة المالية والمصالح والموظفين الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسم واللوائح في تنفيذ هذا القانون، وهذا النص يعبر أيضاً تفسيرياً يلحق بالقانون من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يؤول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقاً وقد أعطت اللائحة التنفيذية لذلك القانون في المادة ٤٧ — المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥١ — رؤساء المأموريات التي يحددها مدير مصلحة الضرائب حق إصدار الأوامر التي تحصل بمقتضاها الضريبة بطريق الحجز الإداري وفقاً للمادة ٩٢ من القانون كما تحولت لمأموري الضرائب الحق في تحصيلها، لما كان ذلك فإن سلطة إصدار أمر الحجز الإداري بترقيع دين ضريبي لا يجب قصرها على مفهوم المادة الثانية من قانون الحجز الإداري وحدها بل تكون محكومة كذلك بما نصت عليه المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي إستبان أن حكمها يمنح رؤساء المأموريات ومأموري الضرائب سلطة إصدار الأوامر وتحصيل دين الضريبة بطريق الحجز الإداري ولازم ذلك أن يكون هؤلاء الحق في إصدار أمر الحجز الإداري إستناداً إلى التصويض الذي يستند قيامه من القانون الضريبي ذاته ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد بملوناته رداً على دفاع الطاعنين أن الحجز صدر به أمر مكتوب من مأمور ضرائب الفيوم في ١٩٧٠/١٠/٣١ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، لما في ذلك من بيان كاف بأن إجراءات الحجز الإداري اتخذت بناء على أمر مكتوب وإن هذا الأمر صادر من تشملهم إنابة عامة مبصرها القانون الضريبي وبالتالي فلا وجه لما يتعلد به الطاعنان من وجوب تقديم المصلحة الحاجزة لتلك الإنابة أو إرفاقها بمحضر الحجز.

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٦٣٣ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٨

مفاد المواد ٦٩ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف والمادة ٨٠ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ أن يكون لوزارة الرى الرجوع على من إستفاد من التصدى على منافع الرى والصرف بمقابل ما عاد عليه من منفعة نتيجة هذا التصدى دون إنتظار لصدور قرار بإدائته عن

عناقله أى حكم من أحكام قانون الرى والصرف مالف الذكر من اللجنة المختصة الى نصت عليها المادة ٧٩ من ذات القانون، كما يكون لذات الوزارة بالتالى تحصيل المقابل المذكور بطريق الحجز الإدارى يؤكد ذلك أن المادة ٨٠ من القانون ذاته قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ كانت تستلزم صدور قرار اللجنة المختصة بإدانة المخالف لأحكام هذا القانون قبل أن ترجع وزارة الرى عليه بنفقات إعادة الشيء إلى أصله، وكان من الصعب إثبات جرائم التصدى على المخالفين، وهذا ما حدا بالمشروع إلى أن يقوم بتعديل نص المادة المذكورة لند الفقرة التى أظهرها تطبيق هذه المادة قبل تعديلها فالزوم من إستفاد من التصدى على منافع الرى والصرف بنفقات إعادة الشيء إلى أصله وبمقابل ما عاد عليه من منفعة، ولا تعتبر هذه المبالغ عقوبة بل هى إسروداد الدولة للنفقات الفعلية التى تكبلها مقابل إعادة الشيء إلى أصله يتحملها المنتفع لقاء ما عاد عليه من منفعة نتيجة التصدى على مرفاق الرى والصرف.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٦

القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٣/٣١ الذى وقع الحجز محل التداوى فى ظله نص فى مادته الأولى على تحويل بنك مصر إلى شركة مساهمة عربية ومع ذلك ظل محتفظاً بشخصيته المعنوية ويأمر نشاطه طبقاً للنظام المقرور للشركات التجارية مع ملكيته للدولة كما كان أثناء سريان القانون رقم ٣٩ سنة ١٩٦٠ الصادر بتأميمه وتحويله إلى مؤسسة عامة وبذلك تتحقق فيه صفة البنوك التى تساهم الحكومة فى رؤوس أموالها بما يزيد على النصف المنصوص عليه فى الفقرة [ط] من المادة الأولى من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ويكون من حقه أن يتخذ إجراءات الحجز الإدارى المنصوص عليها فى هذا القانون رغم عضونه فى بعض معاملاته لقواعد القانون الخاص ذلك أن قانون الحجز الإدارى لا يشترط فى المستحقات التى يجوز إتباع إجراءات الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بها أن تكون أموالاً عامة ولا أن تكون مخصصة للضع العام ولا أن تكون خاضعة لأحكام القانون العام دون أحكام القانون الخاص.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

النص فى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى على أنه - فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون تسرى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام هذا القانون - يدل على أن قانون المرافعات هو القانون العام الذى يرجع إليه فيما يتعلق بالحجوز الإدارية عند حلول قانون الحجز الإدارى من نص ينظم حالة معينة أو إجراء معيناً ولما كانت المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى مالف الذكر بعد أن أوجبت فى فقرتها الأولى إعلان الحجوز لديه بمحضر الحجز يثبت أن هذا

الإعلان يتم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إلا أن قوتها الأخيرة - التى أوجبت على المحجز إخبار المحجز عليه بصورة من محضر المحجز - لم تبين كيفية هذا الإخبار ومن ثم فإنه يتعين الرجوع فى هذا الشأن إلى قانون المرافعات للتعرف على الطريق الذى رسمه للإعلان وإذ نصت المادة السابعة من قانون المرافعات السابق - وانطبق على واقعة الدعوى - على أن كل إعلان أو تنبيه أو إخبار أو تبليغ أو إنذار يكون بواسطة المحضرين - فإنه يجب أن يتم إعلان المحجز عليه بصورة من محضر المحجز الذى أعلن إلى المحجز لديه بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تملن وفقاً للقواعد المقررة فى قانون المرافعات ولا يفنى من هذا الأجر الخطأ المسجل للمصحوب بعلم الوصول.

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٧

مؤدى ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحجز الإدارى أن المشرع إذ أجاز للحكومة وللأشخاص الاعتبارية التى نص عليها، إتباع إجراءات المحجز الإدارى المبينة بهذا القانون لتحصيل مستحقاتها قبل الغير عند علم الوفاء بها فى مواعيدها، فقد حدد المستحقات التى يجوز تحصيلها بهذا الطريق على سبيل الحصر وفرق فى ذلك بين أملاك الدولة الخاصة وأملاكها العامة فقصر إتباع الإجراءات المذكورة فى الحالة الأولى على مبالغ الإيجار المستحقة فحسب وأجاز إتباعها بالنسبة بمقابل الإنتفاع بالأملاك العامة سواء كان هذا الإنتفاع بموجب عقد أو بدونه باستغلالها بطريق الخفية.

الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير أن يكون لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة حق توقيع المحجز الإدارى إستيفاء للأموال المستحقة لها بأية صفة كانت لها سواء أكانت تانظراً على الأوقاف الخيرية أو حارساً قانونياً أو قضائياً أو بأية صفة أخرى، وذلك بقصد الحصول على كل ما هو مستحق لها من الأموال بمقتضى المراسيم والقوانين أو من ثمرات الأموال التى تديرها ومن ثم فإن حقها لا يقتصر على توقيع المحجز الإدارى لتحصيل إيجارات الأعيان التى تديرها فحسب وإنما يمتد إلى تحصيل مقابل الإنتفاع بملك الأعيان سواء ما كان منها مستغلاً بقصد أو بغير عقد.

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٦

مفاد نص المواد ٤٤، ١/٤٥، ١/٤٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر المحجز الإدارى العقارى الموقع إنتضاء لديون مضمونه يامتياز عام أما المحجز الذى توقع إنتضاء لديون مشمولة بمقوق امتياز فلا حاجة لشهرها ورتب على تسجيل محضر المحجز فى

الحالة الأولى وإعلانه في الحالة الثانية إلحاق إيراد العقار وشرائه به وعدم نفاذ أى تصرف في العقار من جانب المدين أو الخائز في حق الخائز إذا كان هذا التصرف قد أظهر بعد إعلان محضر الحجز أو تسجيله بحسب الأحوال.

الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٧
إن كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى بعد أن ألفت وكالة ما تضمنته القوانين الأخرى من نصوص تتعلق بالحجز الإدارى أبقت على السلطة المخولة للمدير عام مصلحة الضرائب في المادة ٢/٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعن الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل - المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ من توقيع الحجز التفظي قبل ربط الضريبة على أى مال من أموال الممول ولو كان عقاراً وذلك إستثناء من أحكام قانوني المرافعات والحجز الإدارى بغية حماية حقوق الخزنة العامة إذا تبين أنها معرضة للضياع إلا أن ذلك لا يخرج هذا الحجز التفظي على العقار عن طبيعته كحجز إدارى يخضع في توقيعه وفي آثاره للإجراءات والأحكام التى سنّها قانون الحجز الإدارى آنف الذكر - وفيما لم يرد بشأنه نص في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وهى توجب بالضرورة تحرير محضر بالحجز تثبت فيه بيانات أساسية ورتبت على إعلان محضر الحجز الذى توقع حيازة لديون مشمولة بحقوق الإمتياز العام - كديون الضرائب - عدم نفاذ أى تصرف في العقار من جانب المدين أو الخائز في حق الجهة الخائزة طالما لم يثبت تاريخه قبل ذلك الإعلان وغير صحيح القول بأن المناط في ذلك هو مجرد صدور أمر الحجز لأن هذا الأمر لا يعدو أن يكون السند والإدارة التى يتم بها توقيع الحجز وتحرير محضر به.

الطعن رقم ٢٦٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٨
لئن كان القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ قد نص في المادة ٣١ منه على أنه " يجب على المحجوز لديه خلال أربعين يوماً من تاريخ إعلانه بالحجز أن يودى إلى الخائز ما أقر به، أو ما بقى منه بحق الخائز والمصرفات، أو يودعه خزنة الجهة الإدارية الخائزة للمعها ولا جاز التفيذ على أمواله إدارياً بموجب محضر الحجز ذاته " وفى المادة ٣٣ على أن " يوتب على حجز ما للمدين لدى الغير حسب كل ما يستحق للمحجوز عليه" وفى المادة ٣٥ على أن " أداء المبالغ أو تسليمه الأحياء المحجوزة يبرئ ذمة المحجوز لديه منها قبل الدائن ويعتبر الإيصال المسلم من الخائز للمحجوز لديه بمثابة إيصال من الدائن نفسه، وكان مناط إعتبار ما يودعه المشعور خزنة المحكمة من مبالغ للولاء بهائى الثمن ميراثاً لثمنه ألا يعلق صرف هذه المبالغ للبايع على شرط لا يحق له فرضه، لما

كان ذلك، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين تمسكاً أمام محكمة الموضوع بأنهما قاما بالوفاء بكامل الثمن المفق عليه بأن دفع أولهما إلى مصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الإجتماعية مبلغ ٧٣٤٥ جنية تنفيلاً للحجزين الإداريين الموقعين منهما على ما للمطعون ضده الأول تحت يد هذا الطاعن وأودعا مبلغ ٧٦٥٥ جنية خزانة المحكمة على ذمة صرفه للمطعون ضده بشرط رفع هذين للحجزين - وهو شرط يحق لهما فرجه - وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا الإيداع وذلك الوفاء غير مبررين للمضى الطاعنين في مواجهة المطعون ضده تأسيساً على أن الإيداع مشروط وأن الوفاء تم لفير الدائن ودون أن يعرض لأثر توقيع الحجزين الإداريين المشار إليهما - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسييب.

الطعن رقم ١٥٤٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لما كانت المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى - تقضى بأن تسرى على الحجز الإدارى جميع أحكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون وكان يشترط فى الحق الذى يمكن إقتضاه جبراً وفقاً لحكم المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء وشرط تحقق وجود الدين هو ألا يكون متزاعاً فيه نزاعاً جدياً وأن يكون بيد الدائن الدليل عليه، ويلزم توافر هذا الشرط وقت توقيع الحجز حتى أنه إذا كان دين الحاجز غير محقق الوجود وقت توقيع الحجز فإن الحجز يكون قد وقع باطلاً حتى لو طرأ بعد ذلك ما يجعله محقق الوجود، وتقدير تحقق الشروط اللازم توافرها فى الحق الذى يمكن إقتضاه جبراً هو من سلطة محكمة الموضوع متى أكتفت قضاها على أسباب سائلة.

الطعن رقم ٢٧١٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ٥/٢/١٩٨٩

إذا كان يجوز وفقاً للبند ٢ من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إتباع إجراءات الحجز الإدارى المبينة بالقانون عند عدم الوفاء بالضرائب والإتاوات و الرسوم بجميع أنواعها فى مواضعها المحددة بالقوانين والراسم والقراوات الخاصة بها وفى الأماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون وكان الأصل وفقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خضوع البضائع التى تدخل أراضى الجمهورية للرسوم الجمركية إلا ما إستثنى بنص خاص، ومن ثم يكون لمصلحة الجمارك إتباع إجراءات الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بالرسوم المستحقة على المستلزات التى تستورد لبناء أو تجهيز أو تجديد المنشآت الفندقية والسياحية ما لم يصدر بإعفاؤها قرار من وزير المالية بحسبان أن الحق الذى يوقع الحجز

الإدارى لإقتضائه في هذه الحالة تحقق الوجود لبعوته بسبب ظاهر يدل على وجوده وفقاً للقانون الذي يقرره.

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢
لما كان المشرع قد خطر في المادة ٦٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الرى والصرف المطبق على واقعة الدعوى - القيام ببعض الأفعال التى تعتبر تعدياً على منافع الرى والصرف ونص في المادة ٩٨ من على أن يكون لمهندس الرى المختص في هذه الحالة أن يكلف من إستاد التعدى من هذا إعادة الشئ إلى أصله في ميعاد يحدده وإلا قام بذلك على نفقته ويتم إخطار المستفيد وإببات الإجراءات فى محضر المخالفة الذى يحرره مهندس الرى فإذا لم يتم المستفيد بإعادة الشئ إلى أصله فى الموعد يكون لمدير عام الرى إصدار قرار بإزالة التعدى إدارياً وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة بهذا القانون ويخطر المستفيد بقيمة تكاليف إعادة الشئ إلى أصله ويلزم بأداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ الإخطار بها وإلا قامت وزارة الرى بحصولها بطريق الحجز الإدارى، ومؤدى ذلك أن يكون لوزارة الرى الرجوع بطريق الحجز الإدارى على من إستفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بقيمة نفقات إعادة الشئ إلى أصله بمجرد عدم قيامه بإعادة الشئ إلى أصله وأن يكون ملزماً بأداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ إخطاره بها دون انتظار صدور قرار بإدائته عن مخالفته أى حكم من أحكام ذلك القانون ولا تعتبر هذه المبالغ عقوبة بل هى إسداد الدولة للنفقات الفعلية التى تكبدتها مقابل إعادة الشئ إلى أصله ويحملها المتضلع لقاء ما عاد عليه من منفعة نتيجة التعدى على مرفق الرى والصرف. كما لا تعد هذه المبالغ من قبيل التويضات التى تخص بالفصل بها لجنة الفصل فى منازعات التويضات المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ من ذات القانون إذ لا تخص هذه اللجنة بالمنازعات المتعلقة بنفقات إعادة الشئ إلى أصله .

الطعن رقم ٢٥٧٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٨
إذ نصت المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على سريان أحكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكامه على ذلك الحجز وجاء القانون الأول غلواً من النص على دعوى رفع الحجز، فإنه يرجع بشأنها إلى قانون المرافعات وإذ نصت المادة ٣٣٥ من هذا القانون إنه "يجوز للمحجز عليه أن يرفع الدعوى يطلب رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ الذى يجمعه.. فإن قاضى التنفيذ يكون دون غيره هو المختص نوعياً بنظر هذه الدعوى لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد أقام دعواه بإعلان الحجز الإدارى المؤرخ ١٩٨٣/١٠/١١ وإعتباره كأن لم يكن

فإن الدعوى بهذه المثابة تكون دعوى يطلب رفع الحجز. والتخلص منه ومن آثاره وتحرير أشكالاً موضوعياً في التنفيذ يختص به قاضى التنفيذ .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٧٦ رقم ١٩ بتاريخ ١٩٣٦/٣/١٩

محاضر الحجز الإدارى التى ترفع بناء على طلب المؤجر على زراعة المستأجر تعتبر قانوناً أنها صادرة من المؤجر، وهى بذلك تصلح للإحتجاج بها عليه كمبدأ ثبتت بالكتابة فى شأن بيع الأشياء المحجوزة بالقدر وبالمن الوارد بها، فإذا استكملتها محكمة الموضوع بما تذكره فى حكمها من القرائن، واستجبت منها وجوب خصم قيمة الحاصلات حسبما جاء بمحاضر الحجز، فهذا الإستخلاص مما يدخل فى حاصل فهم الواقع فى الدعوى ولا رقابة فيه محكمة النقض على محكمة الموضوع .

• الموضوع الفرعى : حجز تحفظى :

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٧

جرى قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لنص المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه لا يجوز لمدير عام مصلحة الضرائب أن يوقع حجزاً تحفظياً آخر بعد الحجز الأول إذا لم تربط الضريبة خلال شهرين من تاريخ توقيع الحجز الأول لا يوجب حل ذلك من إطالة الأمد الذى تجس فيه أموال المحجوز عليه من المدة التى قررها القانون مما يفوت الحكمة التى توعاها الشارع من تجديدها. ولا يغير من ذلك أن يكون الحجز الأول الذى أوقفته مصلحة الضرائب وصف خطأ بأنه حجز تنفيذى تحت يد الغير وليس حجزاً تحفظياً، لأن الحجز الأول وإن كان باطلاً لرقبه بلا سند قبل ربط الضريبة وليس من شأنه قانوناً أن يوجب عليه حبس أموال المدين إلا أنه قد ترتب عليه فعلاً هذا الأثر طيلة مدة شهرين ما كان المحجوز عليه يستطيع خلالها إزالة هذه العقبة المادية قبل الحصول على حكم بطلان هذا الحجز. وإذن فإن الحجز التحفظى الثانى الذى أوقفته مصلحة الضرائب بعد الحجز التنفيذى الأول يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً لانعدام سنده القانونى، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم تأثيره لم يخرج عن اختصاصه ولم يخالف القانون.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤

إن الشارع وقد خول للمدير العام لمصلحة الضرائب توقيع الحجز التحفظى على أموال الممول قبل ربط الضريبة استثناء من القانون العام كفل فى الوقت ذاته استقرار الحالة الاقتصادية ودعم الائتمان العام بوضع ضمان كاف لعدم إساءة استعمال هذا الحق الاستثنائى بحسب الأموال لمدة غير محددة. ولا جدال فى

أن توقيع حجز تحفظي جديد كلما مضى شهران على الحجز التحفظي الأول دون أن تكون الضريبة قد ربطت من شأنه تفريت هذا الغرض.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٥٧/١/٣١

إذا كان الحجز الذي أوقفه الموجر على ما بالعين المؤجرة هو حجز تحفظي على منقولات للمستأجر من الباطن ثم في ظل قانون المرافعات القديم فإنه ليس من شأن هذا الحجز أن يفل يذ المستأجر الأصلي عن مطالبة المستأجر من باطنه بالأجرة المستحقة في ذمته.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤

إذا كان المطلوب من القضاء المستعجل هو عدم الاعتداد بالحجز التحفظي الثاني الذي أوقفته مصلحة الضرائب على أموال الممول بعد مضى شهرين من تاريخ توقيع الحجز التحفظي الأول دون ربط الضريبة فإنه يكون مختصاً بإجابة هذا الطلب باعتبار أن الحجز التحفظي الثاني لا سند له في القانون ولا يعدو أن يكون مجرد عينة مادية.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥

-- إذا كان الأمر قد صدر بتوقيع الحجز التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير على ما يوجد تحت يد المظنون عليهم الأربعة الأول من مبالغ الإيجار وفاء للدين المحجوز من أجله، وكان إستعمال عبارة " ما يوجد" في هذا الخصوص تفيد مبالغ الإيجار المستحقة فعلاً وما يستجد منها لاسيما وأن دين الإيجار مما يتجدد دورياً وأن الحجز طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢٥ من قانون المرافعات يتناول كل دين ينشأ للمدين في ذمة المحجوز لديه إلى وقت التقرير بما في الذمة ما لم يكن موقفاً على دين بذاته.

- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ من قانون المرافعات والفقرة الأولى من المادة ٢٠١ من ذات القانون أنه متى توافرت في الدين المطالب به شروط إستصدار أمر الأداء - بأن كان ثابتاً بالكتابة حال الأداء معين المقدار فعلي الدائن إذا أراد توقيع الحجز التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير وفاء لدينه أن يستصدر أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار أمر الأداء وتقدير توافر الشروط المذكورة هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب ماثلة.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٦

- يشترط لتوقيع الحجز التحفظي وفقاً لنص المادة ٣١٩ من قانون المرافعات أن يكون الحاجز دائناً بدين محقق الوجود وحال الأداء فإن كان الدين متنازعا فيه فلا مانع من اعتباره محقق الوجود ومن توقيع الحجز بموجبه متى كان ثابتاً بسبب ظاهر وكان النزاع فيه غير جدي .

- تنص المادة ٣١٦ من المرافعات على " أن للدائن أن يوقع الحيز التحفظي على منقولات مدنية في الأحوال الآتية ١ - ... ٢ - في كل حالة يخشى فيها فقدان الدائن لضمان حقه " والمقصود بالضمان هو ضمان العام الذي للدائن على أموال مدنية أما الخشية فهي الخوف من فقدان الدائن لهذا الضمان بسبب ظروف عديدة وععب إثبات ذلك يقع على عاتق الدائن.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٥
للمتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين الحق في الإمتناع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم التعاقد الآخر بتنفيذ ما يلتزم به إعمالاً لنص المادة ١٦٦ من القانون المدني، إلا أن هذا الحق لا يحرمه - إن كان دائماً للمتعاقدين الآخر - من إستصدار أمر من القاضي المختص بتوقيع الحيز التحفظي تحت يد نفسه على ما يكون مديناً به للمدينة إعمالاً لنص المادتين ٣١٦ و ٣٤٩ من قانون المرافعات، وتقدير مدى تحقق وجود هذا الدين وتوافر الخشية من فقد الدائن لضمان حقه أمر موزوك لسلطة محكمة الموضوع التقديرية بعيداً عن رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠١١ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣١
مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات بشأن الحيز التحفظي على المنقولات، أنه يجب إعلان المحجوز عليه بالأمر الصادر بالحيز وعرض الحيز خلال ثمانية أيام من توقيعه كما أنه يجب رفع الدعوى بصحة الحيز خلال تلك المدة إن كان موقفاً بأمر من قاضي التنفيذ.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٨
المقرر أنه سواء كان أمر الحيز التحفظي ما للمدين لدى الغير قد صدر من القاضي المختص بإصدار أوامر الأداء في الحالات التي يجوز له فيها ذلك وفقاً للمادة ٢١٠ من قانون المرافعات أو كان أمر الحيز التحفظي قد صدر من قاضي التنفيذ إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو كان دينه غير معين المقدار وفقاً للمادة ٣٢٧ من قانون - المرافعات فإنه يصح على الدائن في الحالتين أن يطلب الحكم بثبوت الحق وصحة الحيز خلال ميعاد معين وهو الثمانية أيام التالية لتوقيع المحجوز في حالة صدوره من قاضي الأداء وفقاً للمادة ٢١٠ مضافة الذكر، أو في خلال الثمانية أيام التالية لإعلان ورقة المحجوز إلى المحجوز لديه في الحالة الثانية وفقاً للمادة ٣٣٣ من قانون المرافعات مما رتب المشرع على مخالفة ذلك، في الحالتين اعتبار الحيز كأن لم يكن، لما كان ذلك وكانت الدعوى يطلب ثبوت الحق وصحة الحيز لم ترفع إلا بعد تجاوز هذا الميعاد كان مقتضى ذلك هو قبول الدفع المبدئي من الطاعن باعتباره الحيز كأن لم يكن دون مساس

بالدعوى ذاتها التي إستقامت صحيحة بما لا يحول دون نظرها كدعوى مستقلة لا علاقة لها بالحجز الذي لم يطلب الحكم بصحته في المواد .

الطنن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

إذ كان من المقرر أن الغاية من توقيع الحجز التحفظي هو التنفيذ على الأموال المحجوز عليها بغية إقتضاء الدين المطالب به، وإذ كانت محكمة الموضوع عند نظر الدعوى بالمطالبة بمبلغ الدين الذي توقعه الحجز التحفظي من أجله قد تبين لها قيام الدين بسداد الدين بأكمله على دفعات بعضها سابق على تاريخ الحجز التحفظي والبعض الآخر لاحق عليه وخلصت إلى القضاء برفض دعوى المطالبة بالدين لأن لازم ذلك وأثره هو القضاء بإلغاء أمر الحجز التحفظي المتظلم منه.

الطنن رقم ٨٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٣٧/٤/١

إن مهمة المجالس الحسبية هي الإشراف على أعمال من يتولون أمور عديدي الأهلية والنظر في حساباتهم وإقتاد الإحياطات المسجلة لصيانة حقوقهم، فهي لا تثقلهم، ولا تعتبر أمانة على ما يتوالتهم من مال وإذ فلا يصح للدائن أن يوقع تحت يد المجلس الحسبي الحجز على المال المودع باسم القصر في أي خزانة لكونهم مدنيين توصيهم الذي هو مدني له، بل الواجب عليه عند إجراء الحجز أن يختصم الوصي بصفته مدنياً له ودائناً للقصر أعضاء فإذا تعلق إختصاصه بهاتين الصفتين كان عليه أن يسعى إلى تعيين وصي للخصومة يختصم بصفته محجوزاً تحت يده، أما إختصاص المجلس الحسبي بصفته محجوزاً تحت يده على أموال القصر فمبطل للحجز.

* الموضوع القرعي : حجز ما للمدين لدى الغير :

الطنن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٤

لما كان الحجز تحت يد الغير لا يجوز لدين احتمالي غير محقق الوجود، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك في جميع مراحل الدعوى بأن الدين الموقع من أجله الحجز هو تمويض تدعيه المطعون عليها الأولى قبله كما وصفته في صحيفة طلب توقيع الحجز وأن دعت به برينة منه، وكان النزاع في أصل استحقاق التمويض قبل الطاعن في حالة الدعوى هو نزاع جدي على ما يبين من أوراق الطعن لما لا يجوز معه، قبل أن تفصل محكمة الموضوع في أمره، اعتبار الدين موضوع الحجز محقق الوجود لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض تطلم الطاعن من أمر الحجز يكون قد أعطى في تطبيق القانون مما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٥٤/١/٧

معى كانت المحكمة إذ قضت بإلغاء الحكم الابتدائى وتأييد الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقفية برفض الحجز قد قررت أنها لا تتصق فى تفسير نصوص عقد البيع المبرم بين الطرفين وباقى المستندات تستخلص منها بتحديد مسئولية كل طرف، لأن العرض للموضوع غير جائز، وقد يؤثر على حكم محكمة أول درجة إذ هو محل دعوى منظورة أمامها، ثم تحللت عن طبيعة النزاع ملتزمة بالحدود التى أوردتها وانتهت فى حدود سلطتها الموضوعية إلى نزاع جدى، وبالتالي يعتبر الدين المطلوب توقيع الحجز من أجله من الديون المتنازع على ترتيبها فى اللمة فلا يصح أن يكون سببا للحجز، لأنه ليس فى هذا الذى قرره المحكمة ما يخالف القانون أو ما يعيبه بالقصور.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١١

يشترط لتوقيع الحجز التحفظى على مال المدين لدى الغير وفقا لنص المادة ٥٤٣ من قانون المرافعات أن يكون الحاجز دائنا لمدين محقق الوجود حال الأداء، فإن كان الدين متنازعا فيه فلا مانع من اعتباره محقق الوجود ومن توقيع الحجز بموجبه متى كان ثابتا بسبب ظاهر وكان النزاع فيه غير جدى، أما الدين الاحتمالى فلا يصح أن يكون سببا للحجز. وإذن فمعى كان الشيك الذى سلمه المطعون عليه إلى الطاعن بسبب زواج هذا الأخير بانه الأول هو أداة وفاء، وقد تمت به الهبة فى ظل القانون المدنى القديم على ما قرره الحكم وأصبح المال الموهوب كله ملكا للطاعن بتنازل الزوجة إليه عن نصيبها فيه وكان الرجوع فى الهبة خاضعا فى ظل القانون المدنى القديم للشريعة الإسلامية وحكمها فى ذلك أن الرجوع لا يصح إلا برضاء الموهوب له أو بقضاء القاضى، وكان قضاء القاضى فى ذلك منشأ للحق لا كاشفا له، وكان الغائب أنه لم يحصل تراضى على الرجوع فى الهبة كما لم يصدر بعد حكم به وما زالت الزوجية قائمة فإن المبلغ الموهوب المحجوز من أجله يكون مجرد دين احتمالى قد يوجب فى اللمة مستقبلا وقد لا يوجب أصلا فلا يصح وصفه من الآن بأنه محقق الوجود حال الأداء وبالتالي لا يجوز أن يكون سببا لتوقيع الحجز التحفظى.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٥٧/١/٣١

حجز ما للمدين لدى الغير - الذى يعطى المحجوز لديه الحق فى عدم الوفاء للمحجوز عليه بما فى ذمته فى حدود المبلغ المحجوز من أجله - لا يحول دون حق المحجوز عليه فى مطالبة المحجوز لديه بما فى ذمته على أن يكون الوفاء فى هذه الحالة بالإيداع فى خزينة المحكمة عملا بالمادة ٤٢١ من المرافعات قديم

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤

أوجب الشارع في المادة ١٦٤ من قانون المرافعات القديم توجيه إعلان الحجز تحت اليد لأشخاص محصلي الأموال الأميرية أو المديرين لها أو الأمناء عليها، كما أوجبت على هؤلاء وضع علاماتهم على أصل ورقه الحجز ولم يكف في هذا الخصوص بما تقرره المادة ٨ من قانون المرافعات القديم في شأن الأوراق المقتضى إعلانها للحكومة ومعالجتها من تسليم صورة الإعلان لمدير الإقليم وناظر الديوان وذلك رغبة منه في إعلام الموظف - المكلف بالصرف مباشرة - بالحجز حتى يمتنع عن الصرف بمجرد استلامه الإعلان. وهو إجراء حثي استلزمه القانون على هذه الصورة ولا يقوم حجز تحت اليد بغير تحقيقه. وعلى ذلك فمتى كان الدائن قد وقع الحجز تحت يد وزير المالية على ما كان لمدينه لدى مصلحة الجمارك دون أن يكون توقيع هذا الحجز تحت يد من يجب أن توجه إليه بالذات إجراءات الحجز في مصلحة الجمارك فإنه لا يكون ثمة حجز توقيع تحت يد مصلحة الجمارك، ولا يهدى إخطار هذه المصلحة بالحجز سواء من الحاجز أو من وزارة المالية.

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٢

- توقيع الحجز تحت اليد لا يمنع للمدين المحجوز عليه مما له من المطالبة بوفاء دينه ويكون الوفاء بالدائن في هذه الحالة بإيداعه خزانه المحكمة، ويجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال أن يوفى بما في ذمته بإيداعه خزانه المحكمة ولو كان الحجز مدعى بطلانه ما لم يرفع الحجز بالراضي أو تحكم المحكمة برفعه وذلك تطبيقاً لنصوص المادتين ٥٥٥ و ٥٥٦ من قانون المرافعات الحالي المطابقة لنصوص المادتين ٤٢١ و ٤٢٢ من قانون المرافعات القديم.

- إن نص المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات القديم إذ أباح للمحجوز لديه أن يفي المحجوز عليه بما لا يجوز حجزه دون تولف على حكم بذلك إنما قصد بذلك ما لا يجوز حجزه قانوناً من أجور الخدمة ومرتبات الموظفين ومقررات أرباب المعاشات عملاً بنص المادة السابقة لها وهي المادة ٤٣٤ .

- التكاليف بالتقرير بما في الذمة في الحجز تحت اليد إعمالاً للمادة ٢٤٤ من مرافعات قديم إنما يكون بناء على طلب الدائن الحاجز ولا يجوز التكاليف به في حالة ما إذا كان الحجز تحفظياً إلا بعد صدور الحكم بصحة الحجز.

- إن عدم النص على وجوب اختصام المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز تحت اليد يدل على أن المشرع قصد أن ينتج الحجز بمجرد توقيعه آثاره من حبس الدين لدى المحجوز لديه والتزامه بإيداعه خزانه المحكمة

بلا حاجة لإعلان المحجوز لديه بدعوى صحة الحجز. وهذه الآثار تترتب من باب أولى إذا إختصم المحجوز لديه في هذه الدعوى.

— متى كانت الدعوى قد رفعت بالزام المحجوز لديه بالدين لا يطلب إيداعه خزانة المحكمة فإن الحكم لا يكون له مخالف القانون إذا قضى برفض الدعوى وبالزام المدعى بالمصروفات ولو كان المحجوز لديه قد قام بالإيداع بعد رفع الاستئناف عن الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠

يشترط لتوقيع اجزاء المقرر في المادة ٥٦٦ من قانون المرافعات والزام المحجوز لديه بدين الحاجز في حالة تقييده غير الحقيقة أن تكون مديونية للمحجوز عليه ثابتة وقت التقرير وأن يكون المحجوز لديه على علم بشيئها ومقدارها وأنه تعمد عجانة الحقيقة بأن أقر بأقل من الدين الذى يعلم بانسفال ذمته به أو أقر بأنه غير مدني أصلا.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١١

مقتضى الحجز أيا كان نوعه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء بما يمتنع معه على المحجوز لديه إستغلال المال المحجوز أو التصرف فيه. ومن ثم لا يحول الحجز دون إستحقاق فوائد التأخير. وعلى ذلك فغير صحيح في القانون ما يقرره الحكم من أنه كان للطاعنة [الحاجة] أن تنفع بالمال المحجوز تحت يدها بما يؤدي إلى عدم إستحقاقها للفوائد.

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٠

— متى كان الثابت أن مورث الطاعنين "الناظر الخالي على الوقف" قد أقر بالحجز الذى كان قد أوقفه دائر المظنون ضده وأخويه على إستحقاقهم تحت يد وزارة الأوقاف بصفته ناطرة على الوقف، نفاذاً لأحكام الدين الصادرة ضدهم، وبمسؤوليته — بعد إنتقال النظر إليه — عن سداد الدين للحاجزين من واقع الربح الذى تحت يده، فإن لازم ذلك إعتبار هذا الحجز قائماً تحت يد مورث الطاعنين بوصفه خلفاً للوزارة في النظر على الوقف وأميناً على غلته ومدنياً بها للمستحقين. وبالتالي يكون ملزماً قانوناً بالوفاء بديون الحاجزين ما تحت يده من مال المحجوز عليهم .

— متى كانت محكمة الموضوع قد كهت المظنود التى أبرمت بين مورث الطاعنين "الناظر على الوقف" والدائنين الحاجزين. بأنها وفاء لديونهم ما تحت يده للمظنون ضده وأخويه من غلة الوقف، وإستناداً إلى ما إستخلصته من ظروف الدعوى من أن المورث المذكور بصفته ناظر على الوقف قد أولى ديون الحاجزين ما في ذمته للمظنون ضده وأخويه من المال المحجوز عليه تحت يده، فإن ذلك يبرر قانوناً هذا التكيف ومن

شأنه أن يؤدي إلى إضفاء صفة مورث الطاعين كدائن محال إليه حالاً محل الحاجزين في حقهم في الرجوع على المطعون ضده بكامل الدين بوصفه مدينأ متضامناً. وإذا كان التضامن لم يشرع إلا لمصلحة الدائن تأمناً له ضد إعسار أحد المدينين، فإن بذلك يتجنى على مورث الطاعين التمسك بهذا التضامن قبل المطعون ضده.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٧

- أوجب نص المادة ٥٦١ من قانون المرافعات على المحجوز لديه، إذا لم يحصل الإيداع طبقاً للمادتين ٥٥٩ و ٥٦٠ منه، أن يقرر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع لها خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بالمحجوز وأن يذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب إنقضائه إن كان قد انقضى وبين جميع المحجوز الواقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقاً عليها ولا يعفيه من واجب التقرير أن يكون غير مدين للمحجوز عليه. ولما كان الغرض من إلزام المحجوز لديه بالتقرير على النحو المفصل المتقدم هو تثبيت الحاجز من مناقشة التقرير والمنازعة في صحة ما جاء فيه إن كان للمنازعة وجه، فقد استلزم القانون أن يكون هذا التقرير مؤيداً بالمستندات ولا يكفى في حالة ما إذا كان المحجوز لديه غير مدين للمحجوز عليه أن يقول في تقريره أنه غير مدين بل يجب عليه أن يبين كيف نشأت العلاقة بينه وبين المحجوز عليه وكيف انقضت، إذ يوجب القانون على المقرر أن يبين سبب الدين وأسباب إنقضائه وأن يقدم المستندات الدالة على صحة ما يقول. ولا يعفى من تقديم المستندات والإدلاء بالبيانات على النحو المتقدم إلا إذا قرر أنه لا توجد ثمة علاقة بينه وبين المحجوز عليه .

- دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة المنصوص عليها في المادة ٥٦٥ من قانون المرافعات هي غير دعوى المنازعة في التقرير المنصوص عليها في المادة ٥٦٤ من هذا القانون، ذلك أن الدعوى الأولى تنهى فيما لو تم التقرير بمجرد حصوله، أما المنازعة في هذا التقرير فإن محلها الدعوى الثانية.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٧

مفاد سياق المادتين ٥٦١ و ٥٦٢ من قانون المرافعات أن المشرع رأى بالنظر إلى كثرة المحجوز تحت يد المصالح الحكومية أن يجنبها مشقة الصرحه إلى ألقام الكتاب للتقرير في كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها وما يستتبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الألقام، فأعطى تلك المصالح من إتباع إجراءات التقرير المبينة في المادة ٥٦١ مكتباً بالزامها بإعطاء الحاجز شهادة تضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير متى طلب منها ذلك ونص المشرع على أن هذه الشهادة تقوم مقام التقرير بمعنى أنها من ناحية تفتى الجهات الحكومية المحجوز لديها عن هذا التقرير ومن ناحية أخرى فإنه يوجب على إمتناع هذه الجهات عن إعطاء

الشهادة بعد طلبها أو ذكر غير الحقيقة فيها ما يوجب على الإمتناع عن التقرير أو تقرير غير الحقيقة من جزاءات نصت عليها المادتان ٥٦٥ و ٥٦٦ من قانون المرافعات وبذلك يكون المشرع قد وفق بين مصلحة الجهات الحكومية ومصلحة الحاجز ويكون نص المادة ٥٦٢ إستثناء وارداً على الأصل المقرر في المادة ٥٦١ وليس رخصة للحاجز إلى جانب حقه المقرر بالمادة ٥٦١ مאלقة الذكر وإذ كان الثابت أن الطاعين - بصفتهم محطين لوزارة الأولاف - قدموا أمام المحكمة الابتدائية شهادتين تضمنان عدم إشغال دمة الوزارة بأى دين للمحجوز عليه وكان من حق الوزارة إذا هى تخلفت عن تقديم الشهادة فى الميعاد الذى عينته لها المحكمة للتقرير أن تضادى الحكم عليها بالترامها بالمبلغ المحجوز من أجله بتدقيها الشهادة إلى وقت إقفال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية فإن الطاعين يكونون بذلك قد قرروا بما فى ذمتهم على الوجه الذى يتطلبه القانون.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢

تنص المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول. وقد خلا هذا القانون من بيان طريقة تسليم هذا الكتاب والأشخاص الذين يجوز تسليمه إليهم وإذ كان الإعلان بالطريق المنصوص عليه فى هذه المادة يختلف تماماً عن الإعلان بواسطة المحضرين المنصوص عليه فى قانون المرافعات كما يختلف أيضاً عن نظام الإعلان على يد محضر بطريق البريد الذى كان ينص عليه القانون فى المواد من ١٥ إلى ١٩ منه وهى المواد التى ألغاهها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لأن فى هذا النظام لا يتخلى المحضر عن عملية الإعلان كلها وإنما يحمل المبدء معه عمال مصلحة البريد بعد أن كان يحمله وحده بينما الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ترسله الجهة الحاجزة بطريق البريد ولا شأن للمحضرين به على الإطلاق. وإذ لم يرد فى قانون المرافعات سواء قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أو بعد هذا التعديل نص ينظم كيفية تسليم الكتاب الموصى عليه الذى يعلن به المحجوز لديه فى حجز ما للمدين لدى الغير حجزاً إدارياً فإنه لا محل للرجوع فى هذا الخصوص إلى أحكام قانون المرافعات لأن الرجوع إليها فيما لم يرد بشأنه نص فى قانون الحجز الإدارى إنما يكون طبقاً لما تقتضى به المادة ٧٥ من هذا القانون حيث يوجد نص ما فى قانون المرافعات ينظم الاجراء الذى خلت أحكام قانون الحجز الإدارى من تنظيمه وبشرط ألا يتعارض هذا النص مع أحكام القانون المذكور ومن ثم يجب الرجوع إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٨

- المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يجوز للغير أن يؤدي المحكوم به ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل إما قصد بها مصلحة المحجوز عليه توفيا له من أن يفاجأ بالتنفيذ على ما تحت يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تناح له الفرصة الكافية لمتعه مع احتمال أن يكون له الحق في منعه ومن ثم فلا يستفيد من حكم هذه المادة الدائن الحاجز ولا يجوز له الإحتجاج بعدم مراعاة المحجوز لديه لحكمها.

- لا توجب المادة ٥٥٦ من قانون المرافعات على المحجوز لديه إيداع ما في ذمته خزنة المحكمة وإثباته تجيز له ذلك إذا أراد أن يوفي به حتى يزول عنه قيد الحجز ويتفادى التنفيذ الجبري على أمواله.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٩

مفاد نص المادة ٥٥٢ من قانون المرافعات السابق أنه في الحالة التي يكون فيها حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من القاضي فإنه يعين أن ترفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذي وقع الحجز بموجبه وطلب صحة إجراءات الحجز معا وذلك حتى يحصل الحاجز على سند تنفيذي بحقه، أما إذا كانت دعوى ثبوت الحق المحجوز من أجله مرفوعة أمام القضاء قبل الحجز فإن دعوى صحة الحجز ترفع في هذه الحالة أمام المحكمة التي رفعت إليها دعوى ثبوت الحق حتى لا تتعدد الدعاوى الناشئة عن المطالبة بحق واحد .

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٠

حجز ما للمدين لدى الغير لا يحول دون حق المحجوز عليه في مطالبته المحجوز لديه بما في ذمته على أن يكون الوفاء في هذه الحالة وعلى ما تقتضيه المادة ٥٥٥ مرافعات بإيداع المبلغ خزنة المحكمة

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٢

إذ تقتضي المادة ٥٤٣ من قانون المرافعات السابق بأنه يجوز لكل دائن بدين محقق الوجود حال الأداء أن يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المبالغ أو الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط فقد أفلادت أنه يكفي لتوقيع الحجز وصحته أن يكون الدين المحجوز عليه قد نشأ سببه قبل توقيع الحجز ولو كان مؤجلا الاستحقاق إلى ما بعد حصوله ويكون قد استقر في ذمة المحجوز لديه بعد الحجز بأن كان معلقاً على شرط والف وتحقق بعد الحجز. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت مديونية المحجوز لديها للمحجوز عليه قبل حصول الحجز الذي أوقعه الدائن وأن تصفية هذا الدين لا تمنع من توقيع الحجز عليه فإن النسي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٤٩١ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٢

— مفاد نصوص المواد ٤٠ و ٤٢ و ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن إعلان التنبيه بالأداء والإنذار بحجز العقار وإعلان محضر الحجز يجوز تسليمها إلى المدين نفسه أو في موطنه الأصلي كما يجوز تسليمهما إلى واضح اليد مهما كانت صفته وسواء كانت حياته للعقار كاملة بنية التملك أو عارضة لسبب وقفي معلوم باعتباره حائزاً بالفعل يرتبط مع صاحب العقار في شأن هذا الحجز برباط يفرض معه وصول الصورة فعلاً إلى المدين إذا سلمت إلى الحائز في محل العقار وهو إستثناء أجازته قانون الحجز الإداري بدلاً من الأصل المقرر في قانون المرافعات من وجوب تسليم الإعلان إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصلي فلا يكون مندوب الحاجز مكلفاً بالبحث عن هذا الموطن والتوجه إليه لإجراء الإعلان وإنما يكون مكلف بأن يخاطب شخص واضح اليد على العقار وأن يذكر في ورقة الإعلان على مقتضى الأحكام المقررة في قانون المرافعات إسم هذا الشخص وصلته بالعقار، وإذا هو لم يجده أثبت ذلك بمحضر الحجز وجب عليه وفقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة السابقة الواردة في باب حجز المنقولات من قانون الحجز الإداري أن يسلم نسخة من محضر الحجز إلى مأمور القسم أو البلدر أو العمدة أو الشيخ الذي يقع الحجز في دائرة اختصاصه مع تعليق نسخة أخرى في الأماكن المنصوص عليها في فقرتها السابقة ويقوم هذا الإجراء مقام الإعلان فإذا هو لم يخاطب واضح اليد أو أغفل إثبات صلته وإتخاذ الإجراء الذي أوجبه القانون فإن الإعلان يكون باطلاً .

— متى كان يبين أن إعلان الطاعة بالتنبيه بالأداء وإنذار الحجز ومحضر الحجز سلم في محل العقار إلى والدهما وإلى وكيلها رغم أن الإعلان وجه إليها باعتبارها مدينة أصلية وبصلتها مالكة وحائزة للأطيان موضوع الحجز، ولم يسلم الإعلان إلى واضح اليد على العقار، وأغفل مندوب الحاجز إثبات علم وجوده في محضر الحجز وإتخاذ ما أوجبه عليه القانون من إجراء وكان لا يكفي لإعلان المدين في محل العقار تسليم ورقة الإعلان إلى قريب أو وكيل إلا إذا لم يجد المدين في موطنه الأصلي وأثبت ذلك في حينه وهو ما لم يحصل في إعلان الطاعة بالتنبيه والإنذار والحجز لما يربط عليه البطلان فإن الحكم المطعون فيه إذ عاين هذا النظر وقضى برفضه الدعوى ببطلان إجراءات الحجز الإداري على الأطيان محل الحجز فإنه يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ٢/١٤/١٩٧٣

مؤدى نصوص الفقرات الثانية والرابعة والخامسة من المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠، أنه يشترط لإعمال اجزاء النصوص عليه في الفقرة الخامسة بالحكم

على المحجوز لديه بأن يدفع دين الحاجز الذى وقع المحجوز لإقتضائه، أن يرتكب المحجوز لديه أحد الأمور التى أشارت إليها تلك الفقرة، وهى عدم بيان مقدار الدين الذى فى ذمته غشاً أو تدليساً أو الإقرار بمبلغ أقل مما فى ذمته أو إخفاء بعض المستندات الواجب إيداعها لتأييد التقرير أو الإمتناع عن التقرير بما فى الذمة أو عدم إعطاء مصلحة الضرائب بالتقرير، أو بإيداعه فى المحكمة المختصة، غير أن توقيع هذا الجزاء رغم توافر شروطه أمر جوازى يحكمه الموضوع تقضى به حسبما يراهى لها من ظروف كل دعوى وملابساتها .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٧٤ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٠

إذ أوجبت المادة ٥٥١ من قانون المرافعات السابق إبلاغ المحجوز إلى المحجوز عليه بإعلان يشتمل على ذكر حصول المحجوز وتاريخه وبيان الحكم والسند الرسمى أو أمر القاضى الذى حصل المحجوز بموجبه وأن يتم إبلاغ المحجوز أو إعلانه فى الثمانية الأيام التالية لإعلانه إلى المحجوز لديه وإلا اعتبر المحجوز كأن لم يكن وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من صحة إجراءات المحجوز المتوقع لدى المظنون عليهم بناء على الأمر الصادر من قاض الأمور الوقفية بمحكمة القاهرة الابتدائية بما لا مساغ معه للقول بأن الخصومة قد إنتقلت بمقتضى ورقة مستقلة هى ورقة التكاليف بالخطور الموجهة من المظنون عليه الأول إلى الطاعن، إذ لا تصح هذه الورقة أن تكون تفليلاً لما أوجبه المادة ٥٥١ المشار إليها ويترتب على إغفالها اعتبار المحجوز كأن لم يكن، مما يجعل الإذن الصادر من القاضى بالحجز هو أساس الخصومة بعينها ما يعيبه - فإنه يكون للطاعن مصلحة فى التمسك بعدم إختصاص قاضى الأمور الوقفية بمحكمة القاهرة الابتدائية محلياً بإصدار الأمر بتقدير الدين والإذن بتوقيع المحجز، ويكون الحكم المطعون فيه إذ عاين هذا النظر قد عاين القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢١

إذ نصت المادة ٤٧٤ من مرافعات سابق - التى تحكم الدعوى - على أنه " لا يجوز للغير أن يؤدى المحكوم به ولا أن يجر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التفيد قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل " فقد أوجبت هذا الإعلان للمحكوم عليه - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون توقيعها له من أن يحتاجاً بالتفيد على ما تحت يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تصاح له الفرصة الكافية لمعه مع احتمال أن يكون له الحق فى منعه بوجه من وجوه الإعراض التى قد يجهلها الغير المطلوب منه التفيد ولا تكون له - على كل حال - صفة فى التمسك بها.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٩

توجب المادة ٥٢٢ من قانون المرافعات السابق على الحاجز - حجز ما للمدين لدى الغير فى الأحوال التى يكون فيها الحجز بأمر من قاضى الأمور الوقفية - أن يكلف المحجوز عليه الحضور أمام المحكمة لسمع الحكم عليه بقبول الدين المحجوز من أجله وصحة إجراءات الحجز وإذا كان الطاعن قد طلب فى الدعوى المرفوعة بالتظلم من أمر تقدير مجلس نقابة المحامين لأتعابه - الحكم بقبول الدين المحجوز من أجله وطلب فى الدعوى رقم ... صحة إجراءات الحجز - الموقوف بناء على الأمر الصادر له بتوقيع المحجز على ما لمدينة لدى الغير - وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت فى الدعوى الأولى بقبول حقه فى مبلغ ... وفى الدعوى الثانية بصحة إجراءات الحجز لهذا المبلغ لأن إستئناف الحكم الصادر فى كل من الدعويتين يكون جائزاً وإذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٦

إذ يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة إستخلصت تنازل الطاعنة - المحجوز عليها - الضمنى عن التمسك بإعلان إعلانها بالحجز الموقوف تحت يد مدينها إستخلاصاً مائلاً، من إجراء من جانب الطاعنة دالاً بدلائه على ترك الحق، فإنه لا يعقب عليها فى ذلك لتعلقه بتقدير موضوعى من سلطتها المطلقة وإذا كان هذا التنازل يعتبر ملزماً للمتنازل " الطاعنة " بما يمنحها من توجيه طلبات إلى التنازل إليه تنطوى على إنكار لهذا التنازل فإنه لا على المحكمة وقد اعتدت به أن تطرح بالى الأسباب الذى بنى عليها الإستئناف والتى تتضمن إنكاراً منها لهذا التنازل الصادر من جانبها .

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠

- مقتضى الحجز أياً كان نوعه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء بما يمنع معه على المحجوز لديه الوفاء به لدائته أو تسليمه إليه، كما يمنع على المحجوز عليه التصرف فيه بما يؤثر فى ضمان الحاجز، وحجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج آثاره بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه، وإذا كانت المادة ٣٨٣ من القانون المدنى تنص بأن التقادم السارى ينقطع بالحجز وهى عبارة عامة تسرى على حجز ما للمدين لدى الغير، فإنه يوجب على إعلان ورقة الحجز للمحجوز لديه قطع التقادم السارى لمصلحةه فى مواجهة المحجوز عليه إعتباراً بأن الحجز من أسباب قطع التقادم وكذلك قطع التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه فى مواجهة الحاجز، لأن الحجز وإن كان يعطى إلى المحجوز لديه إلا أنه يقصد توجيهه فعلاً إلى المحجوز عليه وينصب على ماله .

— من آثار توقيع حجز ما للمدين لدى الغير طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى
نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فى ذمته للمحجوز عليه، لما كان ذلك، فإن ولاء الشركة الطاعنة المحجوز
لديها - إلى المحجوز عليه بمبالغ وثائق التأمين لا تحتاج به مصلحة الضرائب الحائزة.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٧

توجب المادة ٥٦٧ من قانون المرافعات السابق - الذى يحكم واقعة النزاع - على المحجوز لديه بقدر خمسة
عشرة يوماً من تاريخ تقريره بما فى ذمته أن يدفع إلى الحائز المبلغ الذى أقر به أو ما بقى منه بحق الحائز
وذلك متى كان حقه وقت الدفع ثابتاً بسند تنفيذى، وكانت الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤٧٤
قد روعيت. وإذا كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه دفع إلى المطعون عليه الثانى
الحائز - دينه تنفيذاً لحكم المادة ٥٦٧ السابقة الذكر، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمسئولية المحجوز
عليه عن هذا الوفاء، دون أن يرد على هذا الدافع الذى من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى
الدعوى، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، وشابه القصور فى التسيب.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٠

إذ كان الثابت أن المطعون عليه أقام دعواه أمام المحكمة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المحجوز لديه بالدين
المحجوز من أجله وبالتصريف إعمالاً لنص المادتين ٣٤٣ و ٣٤٤ من قانون المرافعات، فإن الدعوى بهذه
الغاية تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ويختص بها قاضى التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥
سابقة الذكر وتخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية النوعي مما كان يصح معه أن تقضى هذه المحكمة بعدم
إختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الإختصاص وأن تحيل الدعوى إلى
قاضى التنفيذ إنباعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات فيما تنص عليه من أنه " على
المحكمة إذا قضت بعدم إختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بمآلتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم
الإختصاص متعلقاً بالولاية ... "، وإذا هي قضت فى موضوع النزاع بمجاوزة إختصاصها وإيداع الحكم
المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٠

— القاعدية فى سريان قوانين المرافعات طبقاً لما تنص عليه المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة
١٩٦٨ هى أنها تسرى على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ
العمل بها وذلك فيما عدا القوانين التى نصت عليها هذه المادة، وليس من بينها الإجراءات الخاصة بحجز
ما للمدين لدى الغير ولما كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليهما ولما حجز ما للمدين لدى الغير تحت

يد الطاعن بصفته في ١٩٦٨/٤/٩ أى في ظل قانون المرافعات السابق ثم صدر قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به في ١٩٦٨/١١/١٠ فإن أحكامه تكون هى الراجعة للتطبيق بأثر فوري فى هذا الخصوص، ولا محل للتعدي بأن الطاعن قد اكتسب حقاً بتوقيع الحجز وقت مريان القانون السابق ذلك لأن القوانين المنظمة لأصول التداعى والزائف والحكم وطرق الطعن والتفيل والتحفى هى فى عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغير من جانب المشرع. وإذا رفعت الدعوى الحالية بصحيفة أودعت قلم الكتاب فى ١٩٧٠/٩/٢٥ فى ظل العمل بقانون المرافعات القائم وفصل الحكم المطعون فيه طبقاً لأحكام هذا القانون ومن بينها ما تنص عليه المادة ٣٤٣ من أنه إذا لم يقرر المحجوز لديه بما فى ذمته على الوجه وفى المبادىء المبينين فى المادة ٣٣٩ أو قرر غير حقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه لإدعائها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذى حصل على سند تفليذى بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المعتادة، لما كان ذلك فإن التمس على الحكم باحطاً فى تطبيق القانون - لأن المادة ٥٦٥ من قانون المرافعات السابق لم تكن تحول الحجز رفع دعوى الإلزام مباشرة ضد المحجوز لديه - يكون على غير أساس.

- إذ كان الثابت أن المطعون عليهما قد وقعا الحجز تحت يد الطاعن بصفته مدير المهد الخاص واختصماه فى الدعوى أمام محكمة أول درجة بهذه الصفة للحكم بالزامه بالمبلغ المحجوز من أجله ولما قضى برفض الدعوى وجهاً إليه الإستاناف بصفته مديراً للمدرسة الخاصة وهو الاسم الصحيح للمعهد سالف الذكر وكان الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه لا يقوم بإدارة المدرسة الخاصة ولا يملئها وإنما يديرها صاحبها وإستدل على صحة دفاعه بشهادة صادرة من مديرية التربية والتعليم، ولما كانت المدرسة الخاصة وهى منشأة فردية مملوكة للسيدة لا تعتبر شخصاً اعتبارياً له ذمة مستقلة، بل هى جزء من ذمة صاحبها وتكون صاحبة الصفة فى المناقصة عنها أمام القضاء أو من يقوم بإدارة المدرسة فى الحالات التى نصت عليها المادة الخامسة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ وهى حالة فقد صاحب المدرسة الشروط المنصوص عليها فى المادة الرابعة من هذا القانون أو فى حالة وفاته أو الحجز عليه وذلك إلى أن يتم تعيين من محل محل صاحب المدرسة، لا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ الذى ألغى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر من أنه يشترط فى صاحب المدرسة الخاصة أن يكون شخصاً اعتبارياً إذا إستتحت المادة المذكورة من هذا الشرط أصحاب المدارس الخاصة المعتمدين وقت العمل بهذا القانون وإذا إستند الحكم المطعون فيه فيما قرره من أن الطاعن هو مدير المدرسة المذكورة إلى ما ورد فى محضر الحجز من أن المحضر خاطبة بهذه الصفة مع أن المحضر لا يكلف بالتحقيق من صفة من تسليم منه الإعلان ولم يعن الحكم ببحث دفاع

الطاعن سالف الذكر وهو دافع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يطله.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٢ مكتوب قتي ٢٧ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١

إذ كانت الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر " الطاعة " كانت في الأصل - وعند وضع قانون المرافعات السابق - مصلحة عامة حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن نظام " الروتين " الحكومي، فأصدرت القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الذي اعتبرها هيئة عامة ومنحها الشخصية الاعتبارية وأنه وإن نص على أن تكون لها ميزانية مستقلة، إلا أنه أحق هذه الميزانية بميزانية الدولة وبذلك تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر وتزول إليها ما تحققه الهيئة من أرباح وأוכל الرقابة عليها وعلى قرارات مجلس إدارتها لوزير المواصلات وظلت تنهض برسالتها السابقة وهي أداء خدمة عامة وقد كشف المشرع في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن غرضه من هذا الإجراء وهو منح الهيئة سلطة التعرر من النظم واللوائح الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية ومن ثم فلا يصدر قصده إلى غير ذلك، ويؤكد هذا أن المذكرة الإيضاحية لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تضمنت أن تلك الهيئات في الأغلب أهم مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية، ومفاد ذلك جميعه أن هيئة السكة الحديد - الطاعة - مازالت في حقيقة الأمر تدخل في مدلول المصالح العامة الحكومية الذي عنه المادتان ٥٦٤، ٥٦٥ من قانون المرافعات السابق - الذي وقع الحجز في ظله وقد كانت تنص أولاً على أنه إذا كان الحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية وجب عليها أن تعطي الحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير وتوص الثانية على أن الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه ما لم يعلن الحاجز المحجوز لديه في هذه المدة بإستبقاء الحجز فإن لم يحصل هذا الإعلان أو لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات أعتبر الحجز كأن لم يكن وقد حرص المشرع في قانون المرافعات الجديد على إيضاح هذا المفهوم فنص في المادتين ٣٤٠، ٣٥٠ المقابلتين للمادتين السابقتين - على سريان حكمها على الهيئات العامة فجاء ذلك منه كاشفاً عن غرضه في تطبيق ذات حكم هاتين المادتين على ما إعتبر من المصالح الحكومية هيئات عامة، ولما كان الحجز موضوع النزاع قد توقع في ١٩٦٣/١/٢٩ تحت يد الهيئة الطاعة وخلت أوراق الدعوى بما يدل على أن الحاجز أو ورثته - المطعون ضدهم - قد أعلنوا رغبهم في استبقائه أو تجديده قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ إعلان الحجز للطاعة، فإن الحجز يكون قد سقط وأعتبر كأن لم يكن عملاً بالمادة ٥٧٤ من

قانون المرافعات السابق، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رغم تمسك الطاعنة بسقوط الحجز فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

يشترط لصحة إجراءات حجز ما للمدين تحت يد الغير أن يكون المحجوز لديه مدينأ للمحجوز عليه فإن الحكم المطعون فيه وقد إنتهى إلى رفض دعوى الطاعن بناء على ما أورده من أن المحجوز لديها وهي الطعون ضدها الأولى - غير ملزمة بشيء قبل النزوع ملكيتها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه، يستوى في ذلك أن يكون المحجوز لديها قد أعلنتها المحجوز عليها بفرضها على سداد دين الطاعنة أم لم تعلنها لأن ذلك لو تم لكان فيه مخالفة لإجراءات متعلقة بالنظام العام.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٩

تجيز المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات الحكم على المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله إذا لم يقرر بما في ذمته طبقاً للقانون، وإذا كانت محكمة الإستئناف - على ما بين من الحكم المطعون فيه - قد رأت تحقيقاً لدفاع الطاعن من أنه لم يكن مدينأ للمطعون عليه الثاني وقت توقيع الحجز، لدب عبور لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم إلا أن الطاعن لم يقدم للغير ما لديه من مستندات لإستعصامت المحكمة من ذلك عجزه عن إثبات دفاعه في هذا الخصوص ولفقت - على ما سلف البيان - بالزامه بالدين بناء على ما ثبت لديها من قيام تلك المديونية، لما كان ذلك وكان هذا الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة لا مخالفة فيه لقواعد الإثبات، فإن النسي على الحكم المطعون بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٤٤٧ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٢

نصت المادة ٣٤ من قانون المرافعات على عدم جواز إخراج المحجوز لديه من دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز إذا إختصم فيها وأنه يحاج بالحكم الذي يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز وإذا كان الغائب من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ الحجز، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ حجز ما للمدين لدى الغير الذي أوقعه مورث المطعون ضلهم الأربعة الأول على ما يستحقه الطاعنون تحت يد الطعون حده الحادى عشر بصلته والذي كان متلاً في الخصومة أمام محكمة الموضوع بدرجيتها فإنه يضحى خصماً في النزاع ويحاج بما قضى به الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بصحة الحجز، وإذا أقام الطاعنون هذا الطعن متنازعين في قيام مسئوليتهم عن الدين المقتضى به عليهم فإنه تتحقق لديهم مصلحة في إختصام الطعون حده الحادى عشر بصفته محجوزاً لديه ويكون الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة له على غير أساس .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٨

إذ كان الثابت أن المظنون ضده الأول أقام دعواه أمام محكمة المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المحجوز لديه (الطاعن بصفته) بالدين المحجوز من أجله إعمالاً لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات، فإن الدعوى بهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ يختص بها قاضي التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ من ذات القانون وتخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية النوعي مما كان يعين معه أن تقضي تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص وأن تحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ المختص إتباعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٧

النص في المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات على أنه " إذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وعلى الجداد المبينين في المادة ٣٣٩ أو قرر غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذي حصل على سند تنفيذي بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المعادة .. " مفاده أن توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة المذكورة تقديري للمحكمة طبقاً لما يترأى لها من ظروف الدعوى وملابساتها ومقتضى الحال فيها ومسلك المحجوز لديه، ولما كانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم توقيع الجزاء، فلا محل للتحدى بما يثيره الطاعن من مجادلة في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، وقد أقامت قضاءها في هذا الشأن على ما يكفي لحملهم.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١١٣١ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٨

يشترط لتوقيع الجزاء المقرر في المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات وإلزام المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله في حالة تقريره غير الحقيقة، أن تكون مديونيته للمحجوز عليه ثابتة وقت التقرير وأن يكون المحجوز لديه على علم بجنونها وعقدها وأنه تعمد مجانبته الحقيقة بأن أقر بأقل من الدين الذي يعلم بأن ذمته مشفولة به أو أقر بأنه غير مدين أصلاً.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧

النص في المادتين ٣٣٤، ٣٣٥ من قانون المرافعات يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة في إختصاص المحجوز لديه كما أن للمحجوز عليه مصلحة في إختصاص المحجوز لديه في دعوى طلب رفع الحجز لمنع من الوفاء بما تحت يده للحاجز، ومن ثم فإنه إذا ما إختصم المحجوز لديه في أي من هاتين الدعويتين يصبح خصماً ذا صفة حاج بالحكم الذي يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه ويلتزم بتنفيذه في هذا

الصدد، لما كان ذلك وكان البنك الطاعن قد إختصم المطعون ضدّهما الثاني والثالث في دعوى رفع الحجز والظعن بالنقض في الحكم الصادر فيها بصفتها محجوزاً لذيها وباعتبارهما الخصمين المناط بهما تنفيذ الحكم الذي يصدر في هذا الشأن فإن الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الظعن بالنسبة هما يضحى على غير أساس .

الظعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٨٧ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١١

نص المادتين ٣٤٤، ٣٣٥ من قانون المرافعات على أن للدائن الحاجز مصلحة في إختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز، كما أن للمحجوز عليه مصلحة في إختصاص المحجوز لديه في دعوى رفع الحجز ليمنعه من الوفاء بما تحت يده للحاجز ومن ثم فإنه إذا ما إختصم المحجوز لديه في أى من هاتين الدعويتين يصبح خصماً ذا صلة يحتاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه ويلتزم بتنفيذه في هذا الصدد .

الظعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٢٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١

إذا كانت المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات قد نصت على عدم جواز إخراج المحجوز لديه من دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز إذا إختصم فيها وأنه يحتاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة وثلاث حجج ما للمدين لدى الغير الذى أوقفه المطعون ضده الأولى ومورثتها على ما تستحقه الطاعنة تحت يد المطعون ضده الثاني بصفته والذى كان ممثلاً في الخصومة أمام محكمة الموضوع فإنه يضحى خصماً في النزاع ويحتاج بما قضى به الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بصحة الحجز، وإذا أُلغيت الطاعنة هذا الظعن منازعة في قيام مسئوليتها عن الدين المقضى به عليها فإنه يتحقق لذيها مصلحة في إختصاص المطعون ضده الثاني بصفته محجوزاً لديه ويكون الدفع بعدم قبول الظعن بالنسبة إليه على غير أساس.

الظعن رقم ١٧٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩

النص في المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات على أنه " إذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وفى الميعاد المبينين في المادة ٣٣٩ .. جاز الحكم عليه للدائن الذى حصل على سند تنفيذي يدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المضادة. ويجب فى جميع الأحوال إلزام المحجوز لديه بمصاريف الدعوى والتعويضات المترتبة على تقصيره أو تأخير " يدل على أن توقيع هذا الجزاء تقنيوى للمحكمة فلها على ضوء ظروف الواقعة ومسلكت المحجوز لديه أن تلزمه بكل الحق المحجوز من أجله أو بعضه أو لا تلزمه بشئ، ولما أن تلزمه بكل الحق ولو قرر بما في ذمته بعد الميعاد وقبل إقفال باب المرافعة

في الدعوى. ومن ثم فإن إلزام المحجوز لديه بهذا الجزاء يكون مصدره القانون استثنائية الشخصية نتيجة تقصيره فيما فرضه القانون عليه وليس وفاء عن المحجوز عليه.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤
تمسك الدائن الحاجز بطلب الحكم بصحة المحجوز الموقع تحت يد المحجوز لديه يدل على تمسك الحاجز باستيفاء المحجوز لكافة شرائط القانونية التي من بينها مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه وهو ما يتضمن حكماً منازعته فيما قرر به المحجوز لديه من إنقضاء مديونيته ويطرح هذه المنازعة على المحكمة لقضي فيها.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٢٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١
المقرر عملاً بنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن لاضي التنفيذ يفصل في منازعات التنفيذ الوضعية بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة، ومن ثم فإن اختصاصه بشأن هذه المنازعات قاصر على الإجراءات الوضعية التي يخشى عليها من فوات الوقت لدرء خطر محقق أو للمحافظة على حالة فعلية مشروعة أو صيانة مركز قانوني قائم وذلك دون المساس بأصل الحق، وليس له أن يعرض في أسباب حكمه إلى الفصل في موضوع النزاع، أو أن يؤسس قضاءه في الطلب الوضعي على أسباب تمس أصل الحق أو أن يتعرض إلى المستندات المقدمة من أحد الطرفين ليقضي فيها بالصحة أو بالباطل، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر في النظم من أمر المحجوز التصفي على ما للمدين لدى الغير برفضه وتأييد أمر المحجوز حكم وقضى غير ملزم بحكمة الموضوع.

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٧
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حجز ما للمدين لدى الغير لا يحول دون حق المحجوز عليه في مطالبة المحجوز لديه بما في ذمته على أن يكون الوفاء في هذه الحالة - وعلى ما تقضي به المادتان ٣٣٧/٣٣٦ من قانون المرافعات - بإيداع المبلغ خزائنة المحكمة، لما كان ذلك وكان الحكم قد شيد لقضاء بالإخلاء على ما ثبت من تخلف الطاعن عن سداد الأجرة بعد تكليفه بالوفاء قانوناً فإن ما يثيره بشأن المحجوز على الأجرة لا يتال من سلامة الحكم فيما قضى به ما دام لم يردع ما في ذمته - حسبما سلف بيانه - ويكون النعي على غير أساس.

الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٦
- لما كان حجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج آثاره بمجرد إعلان المحجوز إلى المحجوز لديه وكانت المادة ٣٨٣ من القانون المدني تقضي بأن التقادم الساري ينقطع بالحجز وهي عبارة عامة تسوي على حجز ما للمدين لدى الغير فإنه يوجب على إعلان ورقة المحجوز للمحجوز لديه قطع التقادم الساري لمصلحة المحجوز

عليه في مواجهة الحاجز. كما ينقطع التقادم الساري لمصلحة المحجوز لديه في مواجهة المحجوز عليه لأن الحاجز وإن كان يعلن للمحجوز لديه إلا أنه يقصد توجيهه فعلاً إلى المحجوز عليه وينصب على ماله.

- لنن كان الأصل بقاء الحجز الصحيح منتجاً لأثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو برضاء أصحاب الشأن أو لسقوطه لسبب عارض تطبيقاً للقواعد العامة. إلا أن الحجز الموقف تحت يد إحدى المصالح الحكومية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها - وفقاً لنص المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات - لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه للجهة المحجوز لديها أو تاريخ إيداع المبالغ المحجوز عليها خزانة المحكمة ما لم يعلنها الحاجز في هذه المدة باستبقاء المحجز أو تجديده. وإذا كان هذا الحكم قد شرع لمصلحة هذه الجهات وحدها فمحجوز لها التنازل عنه صراحة أو ضمناً ولا يكون لغيرها حق التمسك به .

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٩١/٣/٤

- مفاد نص المادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون المرافعات أن توقيع حجز ما للمدين لدى الغير لا يمنع المحجوز عليه من مطالبة مدينة المحجوز لديه بوفاء دينه بإيداعه خزانة المحكمة ويبقى الحجز قائماً على ما تم إيداعه .

- لما كان الثابت في الدعوى أنه بعد أن قامت الطاعنة وغيرها بتوقيع حجوز على ما لديها المطعون ضده الأول في ذمة الشركة المطعون ضدها الثانية من مبالغ المستحقة له - قامت تلك الأخيرة بإيداعها خزانة المحكمة لطلب المطعون ضده الأول بصحيفة إلتصاح الدعوى ورفع تلك الحجز وبأحققيه في صرف المبلغ وقدره ٣٥٦٤ جنيه - ثم لما تبين له إستحقاق إحدى الجهات الحاجزة جزءاً من هذا المبلغ قام بتعديل طلباته إلى طلب الحكم بأحققيه في صرف الباقي منه وقدره ٣٢٢٤ جنيه ١٥٩ مليماً - وإذا غلّت الأوراق بما يفيد تنازل المطعون ضده الأول صراحة - عند تعديل طلباته - عن طلب رفع الحجز البالية على الجزء الباقي من المبلغ المودع خزانة المحكمة وكان لا يتسنى للمحكمة إجابة طلبه بإستحقاق هذا المبلغ إلا بعد رفع تلك الحجز التي إنقلبت عليه ومن ثم فإن الطلبات الاحتامية للمطعون ضده الأول وإن لم تتضمن صراحة - طلب رفع هذه الحجز تصح لتشمله ويدخل ضمناً فيها باعتبار تلك الحجز عقبات قانونية يجب - رفعها قبل القضاء بأحققيه للمبلغ المحجوز عليه.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٣٧/٤/١

يعتبر المحجوز لديه خصماً في دعوى صحة الحجز متى كان قد أدخل فيها ليصدر في مواجهته الحكم وقبل الخصومة، فإذا كان الحجز قد وقع باطلاً كانت له مصلحة محققة في الدفع بإطلاعه ليحصل من الوجبات التي يفرضها عليه قيام الحجز، وكذلك كان له الحق في إستئناف الحكم الصادر بتثبيت الحجز.

الطعن رقم ٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢٤

إن قانون المرافعات لم يعين من له حق التمسك ببطان الحجز، بل نصه في هذا الصدد مطلق، فلذلك من له مصلحة في بطلان الحجز أن يتمسك بذلك، وإذن للمحجوز لديه أن يدفع بالبطان متى كانت له مصلحة فيه.

فإذا حكم بتثبيت حجز وقع باطلاً كان للمحجوز تحت يده حق إستئنافه. والحكم بعدم قبول هذا الإستئناف على اعتبار أن المحجوز لديه ليست له مصلحة في التظلم من ذلك الحكم، أو على اعتبار أنه لم يكن في الحقيقة خصماً في دعوى صحة الحجز هو حكم خاطيء. لأن المحجوز تحت يده إذا أدخل في دعوى الحجز ليصدر في مواجهته الحكم بصحته، وقبل الخصومة، اعتبر خصماً فيها، فإذا كان الحجز قد وقع باطلاً كانت له مصلحة عاقلة في الدفع ببطلانه ليتحلل من الواجبات التي يفرضها عليه قيام الحجز وكذلك كان له الحق في إستئناف الحكم الصادر بتثبيت الحجز.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٤٠/٤/٢٥

إن المادة ٤٢١ من قانون المرافعات تنص على أنه " لا يوقف الحجز جريان الفوائد التي تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع الدين المحجوز ما له عن مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بإلزام الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجز عنه ". وإذن فإن قيام الحجز صحيحاً لا يبرر للمحجوز لديه أن يدفع الدين الحاجز. وذلك خصوصاً إذا ثبت أن المحجوز عليه كان مطالب المحجوز لديه بالدفع قبل الحجز تحت يده.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٥

إن توقيع الدائن حجزاً على ما للمدين لدى الغير هو حق له لا يستوجب مسئولية إلا إذا كان قد أساء إستعماله بإرتكابه خطأ لا يصح التسامح فيه. فإذا كانت المحكمة قد رفضت دعوى التصويض المرفوعة من المدين على الدائن الحاجز بعد أن محصتها من جهة تأسيسها على الخطأ المسند إلى الدائن في توقيع الحجز تحت يده وبدفعه على مبالغ مستحقة للمدين، وخلصت إلى الإقناع بأن الحاجز كان لديه من المسوغات ما يبرر توقيع الحجز بدليل تبينه والحكم له ابتدائياً وإستئنافياً على المدين بالتصويض، وأنه إذا كانت محكمة النقض قد رأت بعد ذلك عدم إستحقاق الدائن للتصويض فلا تأثير لهذا لأن الأمر كان من الدقة وصعوبة التقدير من الوجهة القانونية بحيث إن الدائن بعد معلوماً إذا هو في سبيل المحافظة على حقوقه قد عمد إلى ما له من حق قانوني في توقيع الحجز على ما لمدينه لديه ولدى الغير، فإن قضاءها بذلك يكون قد جاء على أساس سليم من الوقائع ومن القانون .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١١/٢/١٩٤٤

إن القانون إذ أجاز بالمادة ٢٩٩ مرافعات الحكم على المحجوز لديه، متى ثبت غشه وتدليس، بدفع القدر الواقع به المحجوز، إنما أراد أن يرتب جزاء على المحجوز لديه إذا ما تعمد العمل على حرمان الخاجز من إستيفاء حقه، وتعويضاً للحاجز عما يكون قد أصابه من ضرر. لكن ذلك ليس المقصد منه أن إستحقاق المحجوز لديه للجزاء والحاجز للتعويض يكون على الإطلاق، في كل الأحوال، بقدر المبلغ المحجوز كاملاً. إذ قد يكون الخاجز لم يصبه ضرر ما، أو قد يكون أصابه ضرر ولكن يسير كان يكون قد أستوفي حقه كله أو بعضه من طريق آخر، أو قد يبين أن ما في ذمته ليس إلا قدرأً ضئيلاً بالنسبة إلى القدر المحجوز به، أو قد يكون أوقع من أجل دينه الواحد تحت يد عدة أشخاص حجوزاً كل واحد منها بقدر الدين كله، إلى غير ذلك من الحالات التي حدثت بالشارع في هذا النص على ألا يجعل الحكم على المحجوز لديه بالقدر الواقع به المحجوز وجوباً، مما مفاده أنه كما يجوز إلزام المحجوز لديه بالقدر المحجوز به كله أو عدم إلزامه بشيء أيضاً إلزامه بجزء منه فقط. وذلك حسبما يترأى للمحكمة من ظروف كل دعوى وملاساتها ومقتضى الحال فيها.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٦/٣/١٩٤٨

إن المقصود بعبارة "غير خال من النزاع" الواردة في المادة ١١٢ مرافعات إنما هو أن يكون الدين غير معلوم المقدار على ما تفيد العبارة الفرنسية لهذا النص "liquide non" وتؤكد المادة ٤١٣ التي كشفت عن مدى سلطة القاضي الأمر بالمحجوز، فقد جعلت عليه أن يقدر الدين مؤقتاً ولم تجعل عليه أن يقرر وجوده مؤقتاً. فمضى كانت محكمة الموضوع قد أثبتت أن الدين لم يكن وقت طلب المحجوز تحقيق الوجود، وكان تحقيق وجود الدين أى خلوّه عن النزاع شرطاً في توقيع المحجوز بأمر من القاضي، فإنه لا يكون ثمة محل للنعي على الحكم إذا أقام قضاءه بإلغاء أمر المحجوز على أساس أن تحقق وجود الدين المحجوز من أجله وقت صدور الأمر بالمحجوز لم يكن قائماً.

*** الموضوع الفرعي : دعوى إسترداد المحجوزات :**

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ٥/٢٦/١٩٧٦

إذ كانت صحيفة الدعوى التي رفعها المعلنون ضدهما الأعلان بصفتهمما للحكم بأختيها للأضياء المحجوز عليها وإسردادها لا تحتتمل معنى الطلب الجازم بالتعويض الذي يطالبان به في دعواهما الحالية، وكان هذا التعويض لا يعتبر من تواعب طلب الملكية والإسرداد الذي كان مطلوباً في الدعوى السابقة بالمعنى السالف

تجديده إذ أنه يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه، بل إن التعويض لا يجب إلا بسقوط طلب الإسرداد، فإن تلك الدعوى لا يكون من شأنها قطع مريان التقادم بالنسبة إلى طالب التعويض.

* الموضوع الفرعي : دعوى بطلان الحجز :

الطنن رقم ١٤٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٢

نص المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ صريح ،قاطع فى وجوب البدء بحجز المنقول وبيعه وفى أنه لا يصح الشروع فى حجز العقار إلا فى حالة عدم كفاية غن المحصولات والمنقولات والمواشى لسداد الأموال ،، ولا مساع للاجتهاد فى مسرود النص. وإذن فمضى كان الحكم إذ قضى ببطلان الحجز الذى أوقفته جهة الإدارة على عقار المطعون عليهم، قد أقام قضاء على ما أثبته عمدة الناحية والشيخ والصراف من أن الزراعة والمواشى وواهور الحرت التى سبق توقيع الحجز عليها تكفى لوفاء المال المطلوب وأنه ما كان ينبغى لجهة الإدارة أن تلجأ إلى الحجز العقارى إلا بعد التصرف فى هذه المنقولات وظهور أن ثمتها لا يفى بدفع المطلوب، فإن الطعن على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطنن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٤

إذ كانت طلبات المطعون ضده الأول هى الحكم بنفاذ الحوالة الصادرة إليه من السيدة. .. فى حق الشركة المطعون ضدها الثانية وإلزامها بأن تدفع له مبلغ. ... والقوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وحتى السداد وهى طلبات إلزام فى دعوى مبتدأ تبعا بها المطعون ضده الأول الحصول على حكم من القضاء يلزم مدينه بأداء معين فلا تعتبر لذلك من عداد المنازعات فى التنفيذ التى أختص بها المشرع قاضى التنفيذ وحده ولا يقدح فى هذا النظر أن تحسم محكمة الموضوع فى حكمها ما بسط عليها من أوجه الدفاع والدفع القانونية - بشأنه بطلان الحجز الإدارى الموقع من مصلحة الضرائب تحت يد الشركة الخال إليها إسقاطا لدينها قبل ائيلة - بلوغا للقضاء فى الدعوى لأنها وعلى هذا النحو لا تواجه منازعة فى التنفيذ بمدلولها فى القانون.

الطنن رقم ٣٤ لسنة ٧ مجموعة عبر ٢٢ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣

إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الحجز الذى أوقفه بنك السليف على زراعة قطن هو حجز باطل لتوقيعه على غير الزراع، وأن المحكمة حملت البنك المسئولية عن ذلك، ثم عن تبديد القطن المنجز عليه على أساس أنه لولا وقوع الحجز لما وقع التبديد، فإن هذا الحكم يكون باطلاً لقصور أسبابه عن السند الذى رتب عليه المسئولية عن فعل التبديد، إذ أن تأسيس هذه المسئولية على مجرد توقيع الحجز فيه

غموض بين، لأن فعل التبديد مستقل عن الحجر، وقد تكون الصلة معدومة بين المبدد ومن أوقع الحجر فرباطة السببية إذن غير مينة بياناً كالياً .

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٦

النص فى المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات على أنه " إذا اختصم المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجر فلا يجوز أن يطلب إخراجه منها ولا يكون الحكم فيها حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجر " وفى المادة ٣٣٥ منه على أنه " يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجر أمام قاضى التنفيذ الذى يتبعه ولا يحتاج على المحجوز لديه برفع هذه الدعوى إلا إذا أبلغت إليه . ويوجب على إبلاغ المحجوز لديه بالدعوى منعه من الوفاء للحاجز إلا بعد الفصل فيها " يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة فى إختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة إجراءات الحجر لبحاجه بالحكم الصادر فيها كما أن للمحجوز عليه مصلحة فى إختصاص المحجوز لديه فى دعوى طلب رفع الحجر ليمتنع من الوفاء بما تحت يده للحاجز ومن ثم فإنه إذا إختصم المحجوز لديه فى أى من هاتين الدعويتين يصبح خصماً ذا صفة بمحاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجر أو رفضه ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد.

* الموضوع الفرعى : دعوى عدم الاعتدال بالحجز :

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

لقاضى الأمور المستعجلة إذا طلب اليه الحكم بعدم الاعتداد بحجز وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان هذا الحجر قد وقع وفقاً له مسوفاً لأركانه الجوهرية أو وقع مخالفاً له فالذا هذه الأركان فيعتبر عقبه مادية تموض حق صاحب المال المحجوز عليه وليس فى ذلك مساس بأصل الحق . وإذا فسمى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر دعوى عدم الاعتداد بحجز مدعى بأنه غير مسوف لأركانه الجوهرية التى نصت عليها المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد مخالف القانون.

الطعن رقم ٣٨ ٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

المساءلة بالتعويض قوامها خطأ المستول وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يؤدى إلى توفير هذا العنصر من عناصر المسؤولية، لأن استمرار الطاعن فى إجراءات التنفيذ يقضى جزء من الدين الذى يدعيه لا يعد خطأ منه يستوجب المسؤولية بالتعويض لأن المشرع لم يربط على رفع دعوى عدم الإعتداد بالحجز أثراً مؤلفاً للإجراءات كالأثر الموجب على رفع الأشكال فى التنفيذ سواء من المدينين أو الغير خصوصاً

وقد تمسك الطاعن بأن المحجوز لديها سارعت إلى الوفاء بما هو مستحق في ذمتها للمحجوز عليه عقب المحجوز بوقت قصير وقبل صدور الحكم الإنتهائي بعدم الإعتداد بإجراءات التنفيذ بما يرفع عنه مظنة الخطأ بعدم إحراز حجية الأحكام لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٨٩٢ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٧٧
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الإعتداد بمحجوز وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان هذا المحجوز قد وقع وفقاً له مستولياً لأركانه الجوهرية أو وقع مخالفاً له فاقداً لهذه الأركان فيعتبر عقبة مادية تعرض حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون في محته هذا مساس بأصل الحق، ولما كان المطعون عليه قد طلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الإعتداد بالمحجوز فإن إستناذه إلى براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله وإدعاء الطاعن قيام هذه المديونية لا يكون له أثر على وصف المنازعة طالما أن المطلوب لديها إجراء وليس فصلاً في أصل الحق وإذا كان على المحكمة أن تعطي الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل وبما له من سلطة في هذا الشأن أن دعوى المطعون عليه هي منازعة وقيّة يفصل فيها قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة، وقضي في الدعوى على أساس هذا التكييف القانوني الصحيح، فإن النعي عليه يكون على غير أساس.

* الموضوع الفرعي : عدم جواز المحجوز على الأملاك الزراعية :

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١١٩٠ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٥
مؤدى صريح نص الفقرة الثانية من البند "و" من المادة الثانية من قانون الإصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ أنه إذا قام الدائن بنزع ملكية الأطنان التي كان قد تصرف فيها إلى صغار الزراع بسبب عجزهم عن الوفاء ببالي الثمن فإنه يجب إيقاع البيع على الحكومة دون غيرها بالثمن المحدد بتلك الفقرة. ولما كانت كلمته "الدائن" قد وردت بصيغة عامة بحيث تشمل من تزيد ملكيته بعد رسو المزارد عليه على الحد الأقصى للملكية ومن لا تزيد على ذلك فإن تخصيص هذا اللفظ بقصر حظر التملك على الدائن الذي تزيد ملكيته من الأرض بعد رسو المزارد عليه على النصاب القانوني يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيماً لمعمومية بغير تخصيص.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ٤/٣/١٩٧٠
نص المادة الأولى من القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ يدل على أن العبرة في تمتع المدين بالحماية هي ثبوت صفة الزارع له قبل إبداء التنفيذ وإستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع وأن تدخل الأرض المراد التنفيذ

عليها في الخمسة أقدنة الأخيرة التي يملكها وقت التنفيذ - على ما الصحت عنه المذكورة الإيضاحية للقانون - ذلك أن الهدف من النص هو الإستفاظ للزراع بخمسة أقدنة في جميع الأحوال وإذ أغفل المشرع النص على عدم جواز التمسك بهذا الحظر إذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أقدنة أو غير مزارع على نحو ما فعل في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ فإن القول بإشراط أن يكون المدين زارعا وقت نشوء الدين يكون على غير سند من القانون.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٣

الأصل أن أموال المدين جميعها على ما جاء بنص المادة ٢٣٤ من القانون المدني ضامنة للوفاء بديونه وإذ كان ما ورد بالمادة الأولى من القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ من أنه " لا يجوز التنفيذ على الأراضي الزراعية التي يملكها المزارع إذا لم يجاوز ما يملكه منها خمسة أقدنة، فإذا زادت ملكيته على هذه المساحة وقت التنفيذ، جاز إتخاذ الإجراءات على الزيادة وحدها " يعتبر إستثناء من هذا الضمان، فإنه شأن كل إستثناء لا يصرف إلا لمن تقرر لمصلحته وهو المدين وإذ كانت تركة المدين تعبر منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم وللدائن حق عيني يخوله تبعها لإستيفاء دينه منها بسبب مغايرة شخصية المورث لشخصية الوراث، وكان حق الدائن في ذلك أسبق من حق الوراث الذي لا يؤول له من الركة إلا الباقي بعد أداء الدين، فإن الحكم المطعون فيه إذ عالف هذا النظر وحرّم الدائن من إتخاذ إجراءات التنفيذ على أعيان الركة إستناداً إلى أن للورثة بأشخاصهم إذا كانوا من الزراع أن يفيد كل منهم وقت التنفيذ على أموال الركة من الحماية المقررة بالقانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة إلى خمسة أقدنة فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٠

مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أقدنة، إن المشرع إستثنى من الدائنين الذين يجوز الإحتجاج عليهم بعدم جواز التنفيذ، الدائنين بديون ناشئة عن جنابة أو جنحة وإذا جاءت هذه العبارة عامة ليس فيها ما يفيد التخصيص بقصر الديون الناشئة عن الجنابة أو الجنحة على ديون معينة دون أخرى لأنها تشمل بمبموها كل دين ناشئ عن الجنابة أو الجنحة سواء في ذلك التصرفات المدنية المترتبة على وقوع جنابة أو جنحة ارتكبتها الزراع أو الغرامة التي يحكم بها عليه بسبب جنابة أو جنحة بحيث يجوز إتخاذ إجراءات التنفيذ الطعاري على الزراع وفاء لأى من هذه الديون ولو لم تجاوز ملكيته الزراعية خمسة أقدنة ولا محل لإعراج الغرامة المحكوم بها من هذا الإستثناء وذلك حتى لا يفلت الزارع الذى يقدم على ارتكاب جنابة أو جنحة

من نتائج جرميه عن طريق التمسك بهذا القانون، يؤيد هذا النظر أن المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور جاءت خالية من العبارة التي وردت في المذكرة الإيضاحية للقانون القديم رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ الخاص بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة والتي كانت تقصر الإستهانة من عدم جواز التنفيذ في هذه الحالة على " التضمينات المدنية الناشئة عن جناة أو جنحة ارتكبتها الزارع " ولا وجه للتحدى بلفظ " الديون " الواردة في النص والقول بأنه يقصد به الديون المدنية، ذلك أن الغرامة تصبح بمجرد الحكم النهائي بها ديناً في ذمة المحكمة عليه ولا تسقط عنه كسائر العقوبات بالوفاء بل تبقى ديناً ينفذ في تركته وهو ما تنص عليه المادة ٥٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا تولى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائياً، تنفيذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته هذا إلى أن المشرع أجاز في المادة ٥٠٦ من القانون سالف الذكر إستيفاء الغرامة بطريق التنفيذ الجبري المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية شأنها في ذلك شأن الصريضات المدنية.

الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١

يعين على من يمسك بأحكام المادة الأولى من القانون ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود حصة الفدنة أن يقيم الدليل على توالف صفة المزارع له قبل إبداء التنفيذ وإسمرارها إلى وقت التمسك بالدفع، وأن الأرض المراد التنفيذ عليها تدخل ضمن الخمسة أفدنة الأخيرة التي يملكها وقت التنفيذ.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٥

إن مناط تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ " المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ " بشأن عدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة أن يكون المدين من الزارع متخذاً الزراعة حرفة يعتمد عليها في رزقه، لا تاجراً أو متخذاً مهنة أو حرفة أخرى، وأن يكون وقت نشوء الدين لا يملك أكثر من حصة الفدنة. ويعبر من الزارع كل من كانت حرفته الأصلية الزراعة، ولو كان قد تقاعد عنها لمرض أو شيخوخة أو عاهة، وسواء أكان يزرع في أرضه أو في أرض غيره، كثر عمله في الزراعة أو قل. ومن كانت الزراعة حرفته الأصلية فهو زارع في معنى هذا القانون وإن ضم إليها حرفة أخرى. وأرملة الزارع من الزارع إذ كانت تباشر زراعة أرضها أو بواسطة غيرها .

*** الموضوع الفرعي : عدم جواز الحجز على المبالغ المودعة صندوق التوفير :**

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٣

لما كانت حكمة عدم جواز الحجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير إنما هي تشجيع الأفراد على الإدخار وذلك يجعل ما يدخرونه بعيدا عن متناول أيدي الدائنين فإذا ما تولى المودع اقتضت عملية الإدخار وزالت عن الأموال المدخرة الخصائص التي كانت لها لفقد وصفها الذي اسعدت منه مقومات عدم جواز الحجز عليها ووجب بحكم المادة ٢٤ من اللائحة الصادرة في ٧ أبريل سنة ١٩١٠ رد هذه الوديعة إلى ورثة المودع أو إلى المستحقين بعد إرازهم المستندات القانونية الخبة لصفهم وكان حق المطعون عليه في القضاء دينه من الركة بفضل حقوق الورثة فيها عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، وكان حكم الدين المطالب به قد أصبح نهائيا بالنسبة للورثة، وكان المطعون عليه يعتبر والحالة هذه بوصفه دائما للركة مستحقا للمبالغ السابق إيداعها من المورث في صندوق التوفير وفقا للمادة ٢٤ من لائحة ٧ أبريل سنة ١٩١٠ بغير حاجة إلى توقيع حجز تحفظي أو تنفيذي على هذه الأموال، لما كان ذلك لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام مصلحة الريد بصرف المبلغ المودع باسم المورث إلى المطعون عليه عصما من المبلغ المحكوم له به على ورثة المودع لم يخالف القانون.

*** الموضوع الفرعي : عدم جواز الحجز على الملكية الزراعية الصغيرة :**

الطعن رقم ٩١ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٣٦

الغرامة التي يحكم بها في جنابة أو جنحة لا تدخل تحت مدلول عبارة " بمبالغ محكوم بها بسبب جنابة أو جنحة " الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ الخاص بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة. لأن هذا التعبير الذي اختاره الشارع هو ما جرى به الإصطلاح للدلالة على التصيغيات المدنية المترتبة على وقوع جنابة أو جنحة سواء أفضى بها للحكومة أم لفرد من الناس. وإذن فلا يجوز نزاع ملكية أحد صغار المزارعين الذين لا يملكون من الأطنان إلا خمسة أقدنة أو أقل من أجل غرامة محكوم بها عليه في جنحة لارتكابها.

حراسية

• الموضوع الفرعي : أثر القضاء بعدم دستورية قوانين فرض الحراسة :

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤

تصرف الحراسة في عقار النزاع بالرغم من إنتفاء سنده من الواقع والقانون - يكون غير نافذ في حق الطاعنين لصدوره من لا يملكه وعلى خلاف القانون وكان لا يصحح هذا التصرف صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بعده معضناً في مادته الثانية النص على أيلولة الأموال التي فرضت عليها الحراسة إلى الدولة إذ أن محل أعمال حكم هذه المادة - وأياً كان وجه الرأي فيها وما لحقها من بعد من إلغاء بالقضاء بعدم دستوريها - هو الأموال التي فرضت عليها الحراسة بموجب قرارات صحيحة صادرة من السلطة المرخص لها بإصدارها في نطاق أحكام القانون الذي ينظمها، كما لا يصحح التصرف المذكور إجراء تسجيله في ٧ يناير ١٩٧٠ لصدور هذا الإجراء بدوره من لا يملكه قانوناً فضلاً عما هو مقرر من أن التسجيل ليس من شأنه تصحيح التصرف الباطل أو تصويبه، ومن ثم فإن الطاعن موضوع التصرف المذكور يبقى على ذمة ملاكه دون أن ينتقل منهم لا إلى الدولة وبحكم القانون المذكور ولا إلى الطعون ضدها الأولى بحكم التصرف الصادر إليها من الحراسة .

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩

- صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في ١١ مايو سنة ١٩٨١ بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لأحكام قانون الطوارئ إلى ملكية الدولة وعدم دستورية المادة الرابعة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد إلى الأشخاص الذين شملتهم الحراسة وأسرهم، وإذا كان يلزم على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، إلا أن عدم تطبيق النص - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا - لا ينصرف إلى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الواقع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعي الخفوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضي أو بانقضاء مدة التقادم.

- القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بما يتضمنه من حكم المادة ٢٠ قد قام في أساسه ومنه على حكم المادة الثانية من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي آلت بموجبها أموال الخاضعين للحراسة إلى الدولة وهدف

بأحكامه إلى تسوية الأوضاع الناشئة أساساً عن هذه الأيلولة بمحكم المادة السابقة، ولما كان قد حكم بعدم دسورية هذه المادة مما مفاده أن الحكم قد أورد قاعدة تشريعية مقررّة أن الأموال المملوكة للأفراد المفروضة عليها الحراسة إستناداً لقانون الطوارئ لا زالت باقية على ملك أصحابها وهو ما يوجب عليه إنعدام الأساس الذي قام عليه حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وبذلك تكون هذه القاعدة قد لسخت ضمناً حكم المادة آتفة البيان لإتعدام عملها وتضحى الأموال التي خضعت للإجراءات المفروضة بقرارات إستندت إلى قانون الطوارئ طليقة من القيد الذي أوردته المادة ٢٠ المشار إليها وبالكها وحده الحق في التصرف فيها وينتج تصرفه أثره القانوني فور إنتقاده ولو كان بيعاً عرفياً.

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١/١/١٩٩٠

مؤدى ما نصت عليه المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ من تحديد الحد الأقصى للتصبيص عن أيلولة جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام القوانين رقم ١١٧، ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية بخمسة عشر ألفاً من الجبهيات أيلولة ما يجاوزها إلى الدولة دون مقابل وذلك قبل نفاذ حكم المحكمة الدستورية بعدم دسورية ذلك النص وكان ذلك القانون والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له قد خلت من نص يقرر ومن تاريخ نشر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ إيضاح المقاصة القانونية بينه وبين الضريبة المستحقة في ذمة الممول وقيمة الأوراق المالية التي كانت مملوكة له وآلت إلى الدولة دون مقابل وكانت الكتب الدورية التي تصدرها مصلحة الضرائب إلى مأموريها في شأن تنفيذ القوانين ليس من شأنها إنشاء أو تقرير أسباب لإلغضاء دين الضريبة لم تنص عليها القوانين السارية وقت إصدارها فإذن قيام جهاز الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ حال تسوية تركة مورث المظنون ضدهم بسداد فروق الضريبة المستحقة في ذمة ذلك المورث نقداً إلى مصلحة الضرائب بما لديه من مستحقاته وفداء صحيحاً بدین قائم في الذمة ينقضى به، ومن ثم لا يعد دفعاً لغير المستحق يولد حقاً في إسداده .

*** الموضوع الفرعي : أثر تصرف الخاضع قبل فرض الحرابة :**

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ٢/٩/١٩٧٧

إذ كانت الغاية في التسجيل بقصد بها إعمال جزاء عدم سريان التصرف في حق من يعتبر غيراً في نطاقه وكان قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ أورد نصراً تنظم هذا الجزاء وكان المقصود بالغير في التسجيل كل من يثبت له على العقار حق عيني مصدره تصرف قانوني يخضع للشهر وأن يقوم من آل إليه فعلاً بشهره، وكان من ثم لا يعتبر غيراً في هذا المجال من يتلقى الملكية أو الحق العيني بمحكم

القانون، وبالتالي فإن الدولة إنما تزول إليها أموال الخاضعين السابقين لحراسة الطوارئ وفق أحكام القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ نزولاً على حكم القانون وليس بموجب تصرف واجب الشهر ولا تعتبر من الغير بالمعنى المقصود في السجل وإن كانت قاعدة التفضيل على أساس الأسبقية في التاريخ تظل مطبقة بمعنى أن الدولة قللك التمسك بغيريتها في ثبوت التاريخ فلا تسرى في حقها التصرفات التي أجراها الخاضع السابق للحراسة قبل أيلولة ممتلكاته إلى الدولة طالما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون الذي نقل ممتلكاته إلى الدولة.

*** الموضوع الفرعي : أثر رفع الحراسة عن الأموال والممتلكات :**

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١
رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم وذلك عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مقتضاه أن يعود إليهم حق التقاضي يوم العمل به في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ولا يؤثر في ذلك ما تنص عليه مادته الثانية من أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل التويض الإجمالي المقرر فيها ولا ما تقرره المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من إستيزال جميع الديون من صافي قيمتها ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ إذ تحدد لن كان خاضعاً للحراسة التويض عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة فإن لازم ذلك قيام صفة الطاعة - المفروضة عليها الحراسة في الدفاع عن حقها في عقارها محل التنفيذ حتى لا ينقص التويض المستحق لها بإخراجه من قيمة التصفية.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٠
رفع الحراسة الإدارية لا يؤثر في خطأ الحكم بالزام الخارس بأداء الثمن للمشترى من أموال البائعين التي تحت يد الخارس والتي فرضت عليها الحراسة لأن هذه الأموال قد آلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ولم تزول إلى البائعين وإنما قرر لهم هذا القانون الحق في الحصول على تويض يؤدي لهم بسندات على الدولة على ألا تزيد قيمة ما يصرف لهم من سندات على ثلاثين ألف جنيه، وحتى عن البيان أن هذا لا يمنع المشتري من الرجوع بعد ذلك على البائعين بالثمن الذي دفعه لهم في غير أموالهم التي كانت في الحراسة وآلت إلى الدولة .

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٠
مقتضى صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ، أن يعود إلى هؤلاء حق التقاضي من يوم العمل بالقانون

المذكور في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤، وإذ أقام الطاعنان إستئنافهما ضد المطعون عليه * الشخص الذي كان خاضعاً للحراسة * بعد هذا التاريخ كما إختصمه في الطعن بالنقض على أساس أنه كان خصماً لها أمام محكمة الإستئناف في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، ولئن قضت المادة الثالثة من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بأبولة ملكية أموال وممتلكات من كان خاضعاً للحراسة إلى الدولة، إلا أنها قد حددت له تعويضاً عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة، فإن لازم ذلك قيام صفة المطعون عليه في الدفاع عن حقه حتى لا ينقض التعويض المستحق له. لما كان ذلك فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة تأسيساً على عدم رفعه على إدارة أموال الدولة، يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٥
مقتضى رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يعود إليهم حق التقاضي من يوم العمل به في ١٩٦٤/٣/٢٤، ولا يؤثر في ذلك ما تنص عليه مادته الثالثة من أبولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل التعويض الإجمالي المقرر فيها، ولا ما تقرره المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من استئصال جميع الديون من صافي قيمتها ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ إذ تحدد لمن كان خاضعاً للحراسة التعويض عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه، ما لم تكن أقل قيمة فإن لازم ذلك قيام صفة المدينة* المطعون ضدها الثانية * في الدفاع عن حقها في الدعوى المقامة ضدها بطلب دين عليها وإذ عاد حق التقاضي لها وأصبحت هي وحدها صاحبة الصفة في الدعوى، وكان مدير الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة لا يمثلها بل يعمل الدولة، ولا شأن له بهذا النزاع، فلا يجوز إختصامه في الدعوى المرفوعة عليها وإنما يكون للدائن أن يتقدم بدينه لذلك المدير ليصدر قرار بشأن قبول أدائه أو رفضه على ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤.

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٧١/٥/١٨
مفاد نص المادة الأولى والثانية والسادسة من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ وأمرى رئيس الوزراء رقمي ١٣٥، ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ مرتبطة أن المشروع حين قضي برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين كانوا يخضعون لحراسة الطوارئ وأبولة أموالهم وممتلكاتهم إلى الدولة مقابل التعويض الذي حدده القانون قرر أن ما يؤول إلى

الدولة هو صافي قيمة هذه الأموال بعد إستئزال جميع الحقوق التي للغير. ويقوم المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بهذه التصفية، وله في هذا السيل أن يقبل الدين التي يقدم بها أصحابها أو يرفض أداها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لأي سبب آخر يقره القانون فتنتقل الأموال إلى الدولة بعد حصول هذه التصفية خالية من حقوق الدائنين التي لم يقرها المدير العام ويكون هؤلاء الدائنين عندئذ الرجوع على المدين بهذه الديون. وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم ولاية المحكمة بنظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع موضوع النزاع إستناداً إلى أن القدر المبيع قد آل ضمن أموال وممتلكات البائعين إلى الدولة - تنفيذاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - دون أن يتحقق الحكم مما إذا كانت أموال هذين الشخصين قد صفيت، وما إذا كان المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قد أقر أو رفض عقد البيع المشار إليه وأثر ذلك على الدهوى. فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٣

مقام ما تقضى به المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ وما تنص عليه الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بالإستناد إلى ذلك القانون، أنه يجب على الدائنين للأشخاص الذين رفعت الحراسة عن أموالهم وآلت إلى الدولة - أن يقدموا إلى المدير العام لإدارة الأموال المذكورة بديونهم قبل إلجائهم إلى القضاء للمطالبة بها، وأن ما يؤول إلى الدولة إنما هو صافي قيمة أموال الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة وهو ما يتحدد بعد إستئزال الديون التي في ذمتهم وإجراء تصفية يتولاها المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بحيث تعطى لهم سندات التعويض بقيمة ناتج هذه التصفية، ويلتزم المدير المذكور في سبيل ذلك بأن يؤدي إلى الدائنين ديونهم بوصفها مصفياً ينوب في الوفاء بها عن المدين نيابة قانونية، ويصدق ذلك بالنسبة إلى جميع الديون سواء كانت عقارية أو محاذرة أو عادية متى كان قد تم الإخطار عنها وفقاً للقانون وكانت تدخل في نطاق قيمة الأصول المملوكة للمدين ولا يستثنى من ذلك سوى الدين الذي يصدر المدير قراراً مسبباً برفض أدائه لعدم جديته أو صوريته أو لغير ذلك من الأسباب التي يتحقق معها أن الدين قد إلتحق عليه مع المدين بقصد إخراج بعض الأموال من نطاق الحراسة إضراراً بالمصلحة العامة فيمتنع على ذلك المدير بحكم القانون أدائه من جانب، كما يمتنع على الدائن مطالبة به، وإن كان يجوز لهذا الدائن أن يرجع به قضاء على المدين صاحب سندات التعويض، أما إذا لم يصدر المدير قراراً مسبباً برفض الدين، ومن ثم لم يتعلق به سبب من أسباب الإعراض من جانب السلطة العامة فإن إمتناعه عن أداء ذلك الدين يكون بمثابة إمتناع المدين أو نأله عن الوفاء بهين لم يجده

ما يحق معه للدائن أن يطالبه به أمام القضاء العادي صاحب الولاية في نظر كافة المازعات المدنية دون أن يقوم ثمة وجه للإدعاء بمجاوزة هذا القضاء ولايته أو تعديه على اختصاص السلطة التنفيذية لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المطعون ضدها الداتنة - قد تقدمت إلى الجهة المختصة بطلب أداء دينها وفقاً للأوضاع المقررة في هذا الشأن وقدمت المستندات المؤيدة لجديته، ولم يصدر الطاعن بصفته - مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة - قراراً مسبباً برفض الدين حتى صدور الحكم المطعون فيه، وكان هذا الحكم قد أقام قضاءه في الدعوى على تقدير منه بأن الطاعن إذا لم يصدر قراراً مسبباً برفض الدين رغم مضي مدة إعتبارها الحكم كالة ومعقولة لكي يمارس الطاعن فيها سلطته فإن ذلك من جانبه في الظروف المتقدمة يحمل على أن الطاعن لم يجد أن هذا الدين يقوم به سبب من أسباب عدم الجدية أو الصورية أو غير ذلك مما يدهوه إلى رفضه، وانتهى الحكم إلى أنه ليس ثمة ما يبرر إمتناع الطاعن بصفته عن أداء الدين أو ما يحول بين الداتنة وبين أن تسلك للمطالبة بدينها سبيل القضاء العادي وإلزامه بالدين موضوع الدعوى. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٨

- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص لا يحمل به طبقاً لنص المادة الثامنة منه إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٤ وإذ لم ينص على إلغاء الأوامر والقرارات المتعلقة بالحراسة السابقة له، فإن صدوره لا يصحح البطلان الذي يلحق العقود لمخالفة حكم المادة الثانية من قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ .

- إذ كان هذا الذي إستند إليه الحكم في قضائه ببطلان عقد البيع - الصادر من المطعون عليه السابع الذي فرضت عليه الحراسة بمقتضى الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١، وذلك لعدم إحضار الحارس العام عنه في الأجل وبالأوضاع المقررة في المادة الثانية من قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ - هو ترديد لما جرى به قضاء هذه المحكمة، وكان المقصود بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع هو تفيد إلتزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تفيداً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل القيد في نقل الملكية، فإن المشتري لا يوجب إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكناً، إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى بطلان عقد البيع الصادر من المطعون عليه السابع إلى مورثي المطعون عليهن من الرابعة للسادسة وربت على ذلك

قضاء بعدم قبول الدعوى بصحة ونفاذ هذا العقد، وكذا العقد الصادر من المشتريين فيه ببيع ذات العقار إلى الطاعن، لأن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٨١/١/٧

جرى نص المادة ١/٥٢ من القانون المدني على أن الأشخاص الاعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية، وهذه الشخصية الاعتبارية تخول من اكتسابها كافة مميزات الشخصية القانونية فيكون له نائب عن إدارته كما يكون له حق التقاضي، أي يكون له أهلية في النطاق الذي يحدده سند الإعتراف له بالشخصية الاعتبارية " المادة ٥٣ من القانون المدني " ولما كان الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة بإصداره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسؤول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها فإن وزارة الخزانة التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة بشأن التصدي للقطار محل النزاع باعتباره نائباً سواء عن بيت المال أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة طبقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ طاملاً لا يوجد نصوص في القانون المنشئ لأيهما ما يمنح أياً منهما الشخصية الاعتبارية بالإضافة إلى أنه طبقاً لنص المادة الثانية من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فإن الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ تؤول إلى الدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون مقابل صوبض عنها ويوجب على ذلك أن تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات دون أن يبعد من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من ذلك القانون من رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت الحراسة على أموالهم.

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٧

معى كان مقتضى رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن يعود إليهم حق التقاضي من يوم العمل به في ١٩٦٤/٣/٢٤ وكان الإلتزام بدفع قيمة الإستهلاك من المياه والكهرباء إلتزاماً شخصياً لا ينشأ إلا وقت الإستهلاك الفعلي لها فإنه يجوز مطالبة الأشخاص الذين رفعت الحراسة عنهم بمقتضى أحكام ذلك القانون بقيمة ما يكونون قد إستهلكوه من مياه وكهرباء من تاريخ العمل به دون أن يكون لمدير الأموال التي آلت إلى الدولة شأن في هذه المطالبة.

الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

يدل نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضتهم عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بالإستناد إلى ذلك القانون - على أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكاً للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون وأراد أن يكون التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى لا يتجاوز المبلغ الإجمالي الذي قدره ثلاثين ألف جنيه، والعرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على أصحابها وتجريدهم من أموالهم وممتلكاتهم وحصر مراكزهم المالية في نطاق التعويض الإجمالي لإعتبارات إقتصادها مصلحة الدولة بحفاظة على نظامها العام وحماية لأهدافها، وإذا كانت أبلولة الملكية إلى الدولة بقوة القانون ولا تلقاها بثابة خلف عام أو خاص عن أصحاب هذه الأموال لأنها لا تكون مستولة بحسب الأصل عن ديونهم في الأموال والممتلكات التي كانت في الضمان العام أو الخاص عملاً للوفاء بمقوق الدائنين، إلا أن القرار الجمهوري الذي وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من إختصاص المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل في جدية الديون التي يقدم بها أصحابها، وأجاز له إستثناء من هذا الأصل أن يصدر بشأنها قرار بقبول أداء الدين من قيمتها فيسده بعد إستزائه لتكون سندات التعويض مثقلة ناتج التصفية أو يصدر قرار برفض الأداء لعدم جدية الدين أو صوريته أو لأي سبب يقرره القانون فيسجده من حساب بالتصويض، ولا يكون للدائن إلا حق الرجوع على المدين، وإذا كان القانون يجعل للمدير العام سلطة الفصل في جدية الديون يملك إستزال ما يقبله وإسجده ما يرفضه من حساب التعويض ويصدر قراره في هذا الشأن جزءاً لا يتجزأ من نظام تصفية الحراسة يتوقف عليه تحديد ناليتها لتحقيق أغراضها المتعلقة بالنظام العام فإنه لا يجوز للدائن أن يلجأ إلى القضاء بطلب دينه قبل عرضه على المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة لإصدار قرار بشأنه، وإذا هو لجأ إلى القضاء دون أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون فإن الدعوى لا تكون مسموعة ولا يعد ذلك حظراً على الأفراد في الإلتجاء إلى القضاء.

الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٤

- جرى قضاء النقض على عدم مشروعية قرارات فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين إستناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ في شأن حالة الطوارئ وقد جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن "تعتبر كأن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم إستناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢

لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ وتتم إزالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون ... " وذلك تقنياً من المشرع للإتجاه الذي إستقر عليه القضاء حسماً للمنازعات القائمة وتجنباً لإثارة منازعات جديدة وتحقيقاً للمساواة بين من أقاموا دعاوى لإلغاء الحراسات المفروضة عليهم ومن لم يقيموا مثل هذه الدعاوى، ولتنظيم كيفية إزالة الآثار الناشئة عن فرض تلك الحراسات على المشرع بعد أن صدر المادة الثانية من هذا القانون بالرد عيناً لجميع أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار إليها في المادة الأولى إلى هؤلاء - باستثناء، وفي ذات المادة تلك التي تم يمينها ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت إلى صغار المزارعين فعلاً بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور فيموض ذوو الشأن فيها وفق أحكام القانون، مؤكداً بذلك حكم المادة السابعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه، كل هذا تقديرأ من المشرع بأن الأراضي الزراعية التي قامت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتوزيعها على صغار الفلاحين تنفيذاً لأحكام القانون تعتبر مبيعة إلى المنظمين بالتوزيع فلا يجوز للهيئة كطرف بالغ أن تفسخ عقود البيع أو أن تلغى هذه التوزيعات بإرادتها المنفردة وإلا تعرضت لدعاوى الضمان من المشترين التي تكبدوا أموالاً طائلة وذلك فضلاً على الآثار السياسية والاجتماعية التي تترتب على لسخ العقود المشار إليها وإسداد الأراضي الزراعية من صغار المزارعين .

- من المقرر وعلى ما بين من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أنه في حالة الإفراج المؤقت لا يستعيد الخاضع للحراسة حقه المطلق في الملكية على ماؤه المسلم إليه بل يكون جهاز الصيغة وحده هو المهيم على المال إلى أن يتم الإفراج النهائي وليس للخاضع إلا أعمال الإدارة فقط وذلك بناء على قرار يصدره رئيس الجهاز إعمالاً للسلطة المخولة له في المادة ٢٠ المشار إليها

الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٦

مقتضى رفع الحراسة عملاً بالمادة الأولى من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ عن أموال يمتلكها الأشخاص الطبيعيين الذي فرضت عليهم، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عودة حق التقاضي إليهم منذ العمل بهذا القانون في ١٩٦٤/٣/٢٤ .

* للموضوع الفرعي : أثر فرض الحراسة :

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٤

تحديد أتعاب الحراس ومنطويهم والموظفين بالحراسات هو من الحقوق التي خول وزير المالية حق البت فيها عملاً بالمادة التاسعة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤٩، وقراره في شأن تحميلها وهو يستند إلى القانون يتمتع بالحماية التي فرضتها المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ فلا تسمع بشأنه أية دعوى أو طلب أو دفع، فإذا كان وزير المالية قد سكت عن الرد على ما طلبه أحد موظفي الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين بمصر من أجر زيادة على ما صرف له فإن هذا السكوت لا يخرج عن أن يكون تصرفاً من التصرفات التي قصد القانون إلى منع الطعن فيها.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١

إذ خول المشرع لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ٥٨ بشأن حالة الطوارئ سلطة اتخاذ تدابير من بينها إصدار الأمر بفرض الحراسة، إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة على النحو المقرر بالأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ - بطل بدعوى عن إدارتها أو التصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضي بشأنها أثناء الحراسة. وليس في ذلك نقص في أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فياشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٠

مقتضى أحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذي أحال إلى الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ أن التصرف بالبيع الذى يورمه الخاضعون للحراسة في أموالهم بتاريخ لاحق على فرض الحراسة هو أمر محظور قانوناً سواء على البائع أو المشتري، بل إنه يعتبر جريمة من كليهما، وإذا كان وفاء المشتري بالثمن قد تم تنفيذاً لمقصد البيع فإن هذا الوفاء يكون قد تم بالمخالفة للقانون ولا يجوز له إسترداد الثمن من أموال البائعين المفروضة عليها الحراسة بعد تقرير الحارس العام عدم الإعتماد بالعقد بالتطبيق لأحكام الأمر المشار إليه وبعد الحكم ببطلان ذلك العقد، ذلك لأن القضاء بالزام الحارس برد الثمن من أموال البائعين المفروضة عليها الحراسة يعتبر تنفيذاً للإلتزام على البائع نشأ في تاريخ لاحق لفرض الحراسة وهو ما انتهى عنه صراحة المادة السادسة من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ونحوه المادة ٢٣، كما أنه يؤدي إلى إهدار الأساس الذى تقوم عليه فكرة الحراسة وتقويت الفرض منها. ولا محل للإستناد إلى المادة ١٤٢ من القانون المنسئ في

إلزام الحارس برد الثمن من أموال البائع المفروضة عليها الحراسة لوجود نصوص خاصة فى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ تنص من رد الثمن من تلك الأموال وهى نصوص آمرة ومعلقة بالنظام العام .

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢

- ترمى المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ إلى حماية الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات من أن توجه إليها المطاعن عن تصرفات اتخذت - على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية للقانون - تأمينا لمكاسب الشعب الإشتراكية وهذه الحماية تقدر بالقدر اللازم لتغطية التصرفات المشار إليها، فإذا إستنفدت الجهات القائمة على تنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحراسة غرضها وهى فى مأمن من كل طعن، فإن الحماية تنق عند هذا الحد ولا تتخطاه.

- إذا كان القرار الجمهورى رقم ٢٩٣١ لسنة ١٩٦٤ الصادر إستنادا إلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة، قد نص فى المادة الأولى منه على أن تفرض الحراسة على مصنع ... وكانت دعوى الطاعن أن المظعون ضده الثانى - الحارس الخاص على المصنع - وهو بمسبيل تنفيذ قرار فرض الحراسة على " المصنع " إستلم بغير حق من وكيل الطاعن قيمة الرصيد المودع بالمئتك باسم الطاعن، وأن هذا الرصيد كان محصلاً بمعرفة وكيل الطاعن قبل فرض الحراسة، فى حين أن الحراسة لم تفرض على شخص الطاعن ولا على أمواله، وإنما فرضت على المصنع وحده، وأن الحارس الخاص بمحصله على رصيد الطاعن المحصل قبل فرض الحراسة قد تجاوز قرار فرض الحراسة وتعداه إلى أموال لا تتصل بالمال الموضوع تحت الحراسة فلا تستند تصرفاته إلى أمر بفرض الحراسة فلا يحميها القانون وكأن الطاعن قد رجع لقرار فرض الحراسة ولم يمتزاع فيه ولا فى أسبابه ومبرراته أو فى ملائحته أو الضرر الناجم عنه، ولم يحسم بالطعن مباشرة بطلب إلغائه أو بطريق غير مباشر بالمطالبة بالتعويض عنه وإنما نصبت دعواه على أن الحارس قد تجاوز حدود قرار فرض الحراسة. لما كان ذلك وكان الشارع قد ناط سلطة فرض الحراسة برئيس الجمهورية وحده وقد أصدر قراره بفرضها على " المصنع " ولم يرد إسم الطاعن ولا أمواله الأخرى فى قرار فرضها، فإن إستيلاء الحارس الخاص على أى مال آخر غير " المصنع " يكون عملاً غير متصل بالمال الموضوع تحت الحراسة ولا ينطبق عليه الحظر من سماح الدعوى السوارى فى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٨

الذين من المادتين الأولى والثانية من قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ إلزام المعاملين مع الأشخاص الخاصين لحكم الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بتقديم إقرارات أن المعاد الواجب

تقديم البيان فيه إلى الخارس العام عن التصرفات الميئة بالمادتين المذكورتين إما تبدأ من تاريخ نشر ذلك القرار لا من تاريخ نشر الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذي فرضت بموجبه الحراسة، ومن ثم لبنان تاريخ نشر هذا الأمر لا يكون لازماً للفصل في الدعوى، وبالتالي لا يعيب الحكم خلوه من هذا البيان.

الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢

من المقرر أن يسرى في شأن الشخص المعنوي الخاضع للحراسة ما يسرى في شأن الشخص الطبيعي الخاضع لها، فتشمل الحراسة كافة الأحوال التي يملكها سواء كانت ملكيته لها قائمة وقت فرض الحراسة أم آلت إليه إبان سريانها، كما تخرج من الحراسة كافة الأموال التي تزول ملكيتها لأي سبب من أسباب انتقال الملكية، وكما تنتهي حياة الشخص الطبيعي بالوفاة فإن حياة الشخص المعنوي تنتهي إما باحلول إما بالتصفية وإما بإنهاء المدة المحددة لبقائه أو لغير ذلك من الأسباب التي ينص عليها القانون ويترتب على انتهاء الشخص المعنوي إقفاء الحراسة المفروضة عليه وأولولة أمواله إلى من يستحقها قانوناً فإن كان شركة تم تصفيتها زالت شخصيتها المعنوية وانحسرت منها الحراسة التي كانت خاضعة لها وآلت الأموال الناتجة من التصفية إلى الشركاء فيها كل بقدر نصيبه فإذا كان هؤلاء الشركاء أو بعضهم غير خاضعين بأشخاصهم للحراسة فإنه يحق لهم إستلام انصبتهم إن رضاء أو قضاء .

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩

نص القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ على أن ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ ونص في مادته الثانية على أن تزول إلى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بمويع إجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعرض عنها بمقدار هذه القيمة، وإذا كان الشارع قد أصدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ لإعادة تسوية الأوضاع الناشئة عن الأولولة نص في مادته الرابعة على أنه إذا كانت الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعاً للخاضع الأصلي وكان صافي ذمته المالية يزيد على ثلاثين ألف جنيه رد إليه القدر الزائد عداً بما لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه، ونص في المادة ٢٠ منه على أن يتولى رئيس جهاز التصفية إدارة الأموال التي تسرى عليها أحكام هذا القانون إلى أن يتم تسليمها لمستحقها ويجوز لرئيس جهاز التصفية الإفراج بصفة مؤقتة عن كل أو بعض الأموال التابعة المستحقة للمعاملين بهذا القانون طبقاً لأحكامه، لإدارتها دون التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات، ويعتبر أى تصرف في هذه الأموال قبل الإفراج عنها نهائياً باطلاً ولا أثر له، ومؤدى هذه النصوص أن أولولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة إلى

ملكية الدولة قد تقررت بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ واستمرت قائمة، ثم جاء القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ليقصر على تسوية الأوضاع الناشئة عن هذه الأولوية واستحدث أحكاماً تسوى بها كل حالة دون أن يتضمن أى تعديل فى الأساس الذى قام عليه القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهو أولوية أموالهم وممتلكاتهم إلى الدولة.

الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢

المادة الأولى من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على أنه " تسوى طبقاً لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعيين والإعباريين إستناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أنه " لا تسرى القواعد التأخيرية على ديون المعاملين بهذا القانون والى يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصوص عليها فى المادة ١١ وذلك إعتباراً من تاريخ فرض الحراسة حتى معنى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون " والمقرر أن فرض الحراسة يفل يد الخاضع لها عن إدارة أمواله والتصرف فيها وهذا هو - وعلى ما جاء بتقرير اللجنة التشريعية والمذكورة الإيضاحية للقانون - المناط فى الإنتفاع بالتسييرات المنصوص عليها فى المادة ١٥ المذكورة ولضمان جدية الدين إشرط النص صدور قرار رئيس جهاز التصفية بالإعتداد به، وتتوافر هذه الجدية للدين متى صدر القرار بالإعتداد به من جهة أخرى كلجنة تحقيق الديون والحارس العام .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

يدل نص المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، والمادة الثانية والفقرة الثانية من المادة الرابعة منه، على أن أحكامه تسرى على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم إستناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت الأموال والممتلكات المفروضة عليها الحراسة إلى الدولة بناء على هذا القانون وخضعت بالتالى للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ الذى طبق أحكامه فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

* الموضوع الفرعي : إختصاص محكمة القيم بمنازعت الحراسة :

الظعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤

إذ كانت المحكمة العليا قد أصدرت قراراً بتفسير نص المادة العاشرة للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ نشر في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٧، مقتضاه أن المادة العاشرة التى أنصب عليها التفسير تقضى بإختصاص المحكمة المنصوص عليها فى تلك المادة دون غيرها بنظر المنازعات فى الأوامر الصادرة من المدعى العام الإشرافى بمنع التصرف فى الأموال أو إدارتها، فلا يجوز التعلل بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من أن أمر المدعى الإشرافى بال منع من التصرف فى الأموال أو إدارتها يعتبر كأن لم يكن بفوات ستين يوماً على صدوره دون تقديم الدعوى لحكمة الحراسة، للقول بالعدم الأمر بفوات هذا الميعاد، ومن ثم يسوغ للقضاء العادى الفصل فى منازعة متعلقة بهذا الأمر، لأن هذه المحكمة بما لها من ولاية مقررة قانوناً هى صاحبة الولاية دون غيرها فى القضاء باعتبار هذا الأمر كأن لم يكن.

الظعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١

مؤدى النص فى المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والذى عمل به إعتباراً من ٨١/٩/١ إختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر منازعات الحراسة المشار إليها وإحالة هذه المنازعات المطروحة على المحاكم بجميع درجاتها إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها قبل العمل بأحكام هذا القانون، وإذ كانت محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضى، وكان قد صدر حكم نهائى فى الدعوى قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه، ولم يكن محكمة القيم أن تعيد نظر موضوع المنازعة طالما بقي هذا الحكم النهائى قائماً فإن الإختصاص بنظر الظعن بطريق النقض المرفوع عن هذا الحكم يظل مفقوداً لحكمة النقض .

الظعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢

إن كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراصات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المصلحة عليها وأوجب إحالة جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى إليها ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون أن ينص صراحة على إستثناء الطعون المرفوعة على محكمة النقض من ذلك إلا أن البين من النص سالف الذكر أن المنازعات التى قصد المشرع إحالتها

إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تلور حول تقرير الحق أو نفيه، والظعن بالنقض طريق ظعن غير عادي لا يؤدي إلى طرح نفس الخصومة التي كانت مردده بين الطرفين أمام محكمة الإستئناف وإنما إلى طرح خصومة أخرى هي البحث حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي أكدها الحكم المطعون فيه وفي أحوال مينة بيان حصر، فخصومة الظعن بالنقض لها ذاتية خاصة مختلفة عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع إذ هي لا تهدف كقاعدة عامة إلى تقرير حق أو نفيه أو إلى إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه بل يقتصر الأمر فيها على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابه من عيوب قانونية. هذا إلى أنه وقد إستثنى المشرع في المادة السادسة من القانون من الإحالة إلى محكمة القيم الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فإن هذا الإستثناء يجب أن يتسحب ومن باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وإن ظعن فيه بطريق النقض إذ ليس من شأن هذا الظعن إن يمس بقوة هذا الحكم أو يوقف تنفيذه ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة بقصد تصفية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد إسقاط ما سبق صدوره من أحكام ولو كانت نهائية بما يؤول تلك المحكمة نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الظعن بماتته من محكمة النقض ذلك أن النزاع الموضوعي - وعلى ما سلف بيانه يخرج عن نطاق الظعن بالنقض فضلاً عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على إسقاط هذه الأحكام لإنها لا تسقط بطريق الإستنتاج لما يوجب على إسقاطها من الأساس بالحقوق المكتسبة للمصنوم وأن مجرد الظعن بالنقض في هذه الأحكام لا يتال من قوتها ولا يوجب عليه إعادة عرض النزاع على محكمة النقض وإنما تظل هذه الأحكام محظطة بمجبتها التي تملو على إعتبرات النظام العام وهي حجية لا تسقط إلا بنقض الحكم إذ في هذه الحالة فقط تسقط عن الحكم النهائي حصانته - لما كان ما تقدم فإن الإختصاص بطعون النقض المقامة عن أحكام صادرة في منازعات متعلقة بالحراسات يظل متعقداً بحكمة النقض وحدها ويكون الدلع بالإحالة على غير أساس معين رفضه.

الظعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٣

لما كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأمور وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو الملوثة عليها وأوجبت إحالة جميع القضايا المطروحة على المحاكم الأخرى إليها ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون أن ينص صراحة على إستثناء الظعون المطروحة

على محكمة النقض من ذلك إلا أن البين من النص سالف الذكر أن المنازعات التي عمد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تفسير الحق أو نفيه أما الطعن بالنقض فهو طريق طعن غير عادي لا يؤدي إلى طرح نفس موضوع المنازعة التي كانت مرددة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع وإنما إلى طرح خصومة أخرى تدور حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي أكلها الحكم المطعون فيه وفي أحوال مينة بيان حصر فخصومة الطعن بالنقض لها ذاتية خاصة تختلف عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع لأنها لا تهدف كتقاعدة عامة إلى تقرير حق أو نفيه أو إلى إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه، بل يقتصر الأمر فيها على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابه من عيوب قانونية. هذا إلى أنه وقد إستثنى المشرع في المادة السادسة من القانون من الإحالة إلى محكمة القيم الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به. فإن هذا الإستثناء ينسحب ومن باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وأن طعن فيه بطريق النقض إذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بقوة ذلك الحكم أو يوقف تنفيذه، ولا يصح القول بأن المشرع وقد لاط بمحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة بقصد تصفية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد أن ينال ما سبق ضبوره من أحكام ولو كانت نهائية بما يقول تلك المحكمة نظير الموضوع من جنيد إذا أحيل إليها الطعن بمآلته من محكمة القيم ذلك أن النزاع الموضوعي وعلى ما سلف بيانه يخرج عن نطاق الطعن بالنقض، فضلاً عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على إسقاط هذه الأحكام لأنها لا تسقط بطريق الإستنتاج لما يوجب على إسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للخصوم وأن مجرد الطعن بالنقض في هذه الأحكام لا ينال من قوتها ولا يوجب عليه إعادة طرح النزاع على محكمة النقض وإنما تقلل هذه الأحكام محفظة مجبيتها التي تعلق على إعلانات النظام العام وهي حجية لا تسقط إلا بتنقض الحكم إذ في هذه الحالة فقط تسقط عن الحكم النهائي حصانته ولما تقدم فإن الإختصاص بطعون النقض القائمة عن أحكام صادرة من المحاكم العادية في منازعات متعلقة بالحراسات يظل متفقاً بحكمة النقض وحدها .

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٣

إذا كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد خصت محكمة القيم دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة الصريضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو الموتبة عليها وأوجب إحالة جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى إليها ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة، ودون أن تنص صراحة على إستثناء الطعون المعروضة

على محكمة النقض من ذلك، إلا أن اليمين من النص سالف الذكر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المنازعات التي قصد الشارع إحالتها إلى محكمة القيم هي الخصومات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه، أما خصومة الطعن بالنقض فلها ذاتية خاصة تختلف عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع، إذ هي لا تهدف كتقاعدة عامة إلى تقرير الحق أو نفيه أو إلى إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه، بل يقتصر الأمر فيها على البحث في صحة تطبيق القانون على الوقائع التي فصل فيها ذلك الحكم في الأحوال المعينة التي حددها القانون على سبيل الحصر ومعالجة ما يكون قد شاب الحكم من عيوب قانونية ومن ثم لا يتسع لها عبارة النص وآية ذلك أنه استثنى من الإحالة إلى محكمة القيم الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بذلك القانون، فينسحب هذا الاستثناء من باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وإن طعن فيه بطريق النقض، إذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بمحكمة الحكم أو يوقف تنفيذه .. لما كان ذلك فإن الاختصاص بنظر طعون النقض المقامة عن أحكام صادرة في منازعات متعلقة بالحراصات يظل متعقداً لمحكمة النقض وحدها.

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٩ مكنب قني ٣٥ صفحة رقم ١٨٥٨ بتاريخ ١١/٢١/١٩٨٤

وإن كانت المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات قد أوجبت أن تكون الإحالة إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم في القضية من جديد، إلا أنه وقد صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته السادسة على أن تختص محكمة القيم دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسة التي فرضت استناداً إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وعلى أن تحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها، فإن مؤدى ذلك أن محكمة القيم أصبحت هي المختصة دون غيرها بالفصل في موضوع هذا الاستئناف وهو ما يتعين معه إحالة القضية إليها لنظرها والفصل فيها.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٥٠ مكنب قني ٣٥ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨٤

إذ كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التضيقات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراصات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو الموثبة عليها وأوجبت إحالة جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى إليها ما لم يكن قفل فيها باب المرافعة ودون أن ينص صراحة على استثناء الطعون المعروضة على محكمة النقض من ذلك، إلا أن اليمين من النص سالف الذكر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات

الموضوعية التي تنور حول تقرير الحق أو نفيه، أما الطعن بطريق النقض فله ذاتية خاصة تختلف عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع إذ هو لا يهدف كقاعدة عامة إلى تقرير الحق أو نفيه ولا إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه بل يقتصر الأمر فيه على البحث في صحة تطبيق القانون على الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وفي الأحوال التي حددها القانون على سبيل الحصر ومعالجة ما يكون قد شاب الحكم من عيوب قانونية. ومن ثم فلا تسع له عبارة النص، وآية ذلك أنه استُعي من الإحالة إلى محكمة القيم الدعاوى التي قفل باب المرافعة فيها قبل العمل بذلك القانون، فينسحب هذا الإمتناء من باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وإن طعن فيه بطريق النقض إذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بمجبة ذلك الحكم ولا يوجب عليه إعادة عرض النزاع على محكمة النقض بل يظل الحكم محفظاً بحجته التي تملو على اعتبارات النظام العام إلى أن تقول محكمة النقض كلمتها في الطعن وتفصل فيه فإن هي نقضت الحكم سقطت عنه قوة الأمر المقضى وأحيلت المنازعة بالتالي إلى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد باعتبارها منازعة موضوعية، وإن رفضت محكمة النقض الطعن فقد إستمر للحكم حجته وحصانته واستقرت له أبداً، ولا يسوغ القول أن المشرع قصد إسقاط ما سبق صدوره من أحكام في المنازعات المتعلقة بالخراسات ولو كانت نهائية حتى يتحول حكمه القيم إعادة نظر الموضوع من جديد ذلك أن إسقاط الأحكام النهائية لا يكون بطريق الإستنتاج حفاظاً لما من حجية تملو على اعتبارات النظام العام، وإنما يكون بطريق الطعن فيها ونقضها في الأحوال المقررة قانوناً لما كان ما تقدم فإن الإختصاص بنظر الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض عن أحكام نهائية صادرة في منازعات متعلقة بالخراسات يظل منطبقاً مع محكمة النقض وحدها ولا يسرى عليه حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١.

الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٥

نزاع القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفيه الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة في المادة السادسة منه الإختصاص بنظر الدعاوى المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التصييفات المنصوص عليها فيه وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالخراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المروية عليها من الأحكام بجميع درجاتها ومنها محاكم الإستئناف وتدخل فيها محكمة النقض - عند فصلها في الموضوع باعتبارها إستثناء محكمة إستئناف وأسندت إلى محكمة القيم المنصوص عليها في القانون حماية القيم من العب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ على أن تحال إليها جميع المنازعات المطروحة على الأحكام الأخرى بجميع درجاتها .

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٦

لئن كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨٠ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات المتعلقة بالأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ بتظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المرتبة عليها ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون أن ينص صراحة على إستثناء الطعون المروضة على محكمة النقض من ذلك، إلا أن البين من النص المذكور أن المنازعات التى قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هى تلك المنازعات الموضوعية التى تلور حول تقرير الحق أو نفيه، أما الطعن بالنقض فهو طريق غير عادى لا يؤدى إلى طرح نفس الخصومة التى كانت مرددة بين طرفيها أمام محكمة الإستئناف وإنما إلى طرح خصومة أخرى هى البحث حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التى أكدها الحكم المطعون فيه وفى أحوال مبنية بيان حصر - فخصومية الطعن بالنقض لها ذاتية خاصة مختلفة عن الخصومات التى تنظرها محكمة الموضوع إذ هى لا تهدف كقاعدة عامة إلى تقرير حق أو نفيه أو إلى إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه بل يقتصر الأمر على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابه من حيوب قانونية - هذا إلى أنه وقد إستثنى المشرع من الإحالة إلى محكمة القيم طبقاً لنص المادة السادسة من القانون المشار إليه الدعاوى التى قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فإن هذا الإستثناء ينسحب من باب أولى على الدعاوى التى تم الفصل فيها بحكم نهائى نافذ وأن الطعن فيه بالنقض إذ ليس من شأن الطعن فيه بهذا الطريق المساس بحجيته أو وقف تنفيذه - ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم الفصل فى كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة بهدف تصفية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد إسقاط ما سبق صدوره من أحكام ولو كانت نهائية لما يخول تلك المحكمة نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من محكمة النقض ذلك أن النزاع الموضوعى - وعلى ما سلف بيانه - يخرج عن نطاق الطعن بالنقض فضلاً عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على إسقاط هذه الأحكام فإنها لا تسقط بطريقة الإستنتاج لما يترتب على سقوطها من المساس بالحقوق المكتسبة للخصوم، وأن مجرد الطعن بالنقض فى هذه الأحكام لا ينال من حجيتها ولا يترتب عليه إعادة عرض النزاع على محكمة النقض وإنما تظل هذه الأحكام محفظة بحجيتها التى تملو على اعتبارات النظام العام وهى حجية لا تسقط إلا بنقض الحكم إذ أنه فى هذه الحالة فقط يسقط عن الحكم النهائى حصانته. لما كان ما تقدم فإن الإختصاص بنظر طعون النقض المقامة عن الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف فى منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقداً لحكمة النقض وحدها .

الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٩

لما كانت المادة ٣٤ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من الغيب تنص على أن تقتض حكمه القيم دون غيرها أولاً : ثانياً : كالة اختصاصات المحكمه المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب المقررة بالقانون المذكور وكانت هذه المحكمه تختص وفقاً للمادة العاشرة من القانون الأخير بالفصل فى دعاوى فرض الحراسة ومن ثم يخرج عن اختصاصها الدعاوى المتعلقة بالأموال التى لا تشملها الحراسة، لما كان ذلك وكانت المادة ١٨ من ذات القانون تنص على أن وكذلك لا تشمل الحراسة أى مال تصرف فيه الخاضع إلى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منح التصرف فى المال. يدل على أن المشرع إضطر للإعتداد بالتصرف الصادر من الخاضع فى هذه الحالة توافر أحد أمرين أن يكون التصرف قد نفذ أو أن يكون ثابت التاريخ وذلك قبل صدور قرار المنع من التصرف.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ٢/٢/١٩٩١

نزع المشرع بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ من اختصاص المحاكم النظر فى جميع المنازعات المتعلقة باحتراسات التى فُرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وعقد الإختصاص بنظر هذه المنازعات حكمه القيم دون غيرها باعتبارها تمثل القاضى الطبيعى لنظر هذه المنازعات .

*** الموضوع الفرعى : إعادة الأراضى للقضاء إلى الخاضعين :**

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ٣/١/١٩٨٠

إذ كان النزاع الحالى خاصاً بأمر يُلجج للإستثناء الذى تقرر بصور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذى أضاف إلى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فقرة جديدة برقم ١١ نصت على أنه " تسلم إلى هؤلاء الأشخاص الحصص الشائعة التى تتصرف فيها الحراسة العامة والتى كانت مملوكة لهم من الأراضى القضاء للمدة للبناء على ألا تزيد قيمة هذه الحصص الشائعة التى تسلم إليهم عن مقدار التعويض المستحق لهم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وتستنزل قيمة هذه الحصص الشائعة من مقدار التعويض المستحق لهم وكان الثابت من الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٣ أن لقطعى الأرض موضوع الدعوى وردت ضمن العقد المؤرخ ١٤/١٠/١٩٥٥ كارض فضاء معدة للبناء وأن ملكية الباتمين اللذين آلت أموالهما وممتلكاتهما إلى الدولة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وردت شائعة ضمن ملكية باقى الباتمين لهذه الأرض. فإن مؤدى

ذلك خضوع الأرض محل النزاع لنص الفقرة ١١ من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها بما يوجب تسليمها لأصحابها على أن تستزل قيمتها من التعويض المقرر لهم وفقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشرط عدم تجاوزه ويكون مدير إدارة الأموال التى آلت ملكيتها إلى الدولة هو النوط به تنفيذ ذلك بإخطار وزير الخزانة بقيمة التعويض المستحق هؤلاء الأشخاص بعد استئصال قيمة ما سلم إليهم من حصص فى أراضي معدة للبناء من قيمة هذا التعويض لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم السندات المستحقة لهم وإذا عاثل الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يستظهر ما كان يجب أن يكشف عنه المطعون ضده الأول مدير إدارة الأموال - بشأن ما رد إلى البائعين المذكورين من أموال وما آلت إليه الأرض موضوع التداعى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

*** الموضوع الفرعى : التعويض عن فرض للحراسة :**

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩

- إذ كان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد قضى فى المادة الأولى منه برفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ، فإن مقتضى ذلك أن يعود إليهم حق التقاضى يوم العمل به فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤، ولا يؤثر فى ذلك ما تنص عليه مادته الثانية من أهولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل التعويض الإجمالى المقدّر فيها ولا ما تقرره المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من إستئصال جميع الديون من صافى قيمتها، ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ إذ تحدّد لمن كان عاجزاً للحراسة التعويض عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالى قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة، فإن لازم ذلك قيام صفة الطاعن فى الدفاع عن حقوقه فيها حتى لا ينقص التعويض المستحق له بإخراج الدين من قيمة التصفية، وإذا كانت الحراسة التى فرضت على أموال الطاعن وأسره أثناء نظر النزاع قد إنتهت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قبل صدور الحكم المطعون فيه، وكانت الحراسة التى فرضت من جديد تنصب على الأموال التى يحملها بعد ذلك، ولا تمتد إلى الأموال التى خضعت لحراسة الطوارئ، وانتهت بحكم القانون، فإن صفته فى الطعن تكون قائمة. وإذا كان يكفى لتوفير المصلحة فى الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه، فإن الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس متعين الرفض.

- مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التى وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكاً للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون، وأراد أن يكون التعويض عنها

بمقدار صافي قيمتها وبعد أقصى لا يجاوز المبلغ الإجمالي الذي قدره بتلاتين ألف جنيه والغرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على أصحابها وتجريدهم من أموالهم وممتلكاتهم وحصر مراكزهم المالية في نطاق التعويض الإجمالي لإعتبارات إقتضتها مصلحة الدولة محافظة على نظامها العام وحماية لأهدها. وإذ كانت أيلولة الملكية إلى الدولة بقوة القانون، ولا تعلقها بمقابلة خلف عام أو خاص عن أصحاب هذه الأموال، فإنها لا تكون مسئولة بحسب الأصل عن ديونهم في الأموال والممتلكات التي كانت في الضمان العام أو الخاص محلاً للوفاء بمقروق الدائنين، إلا أن القرار الجمهوري الذي وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من إختصاص المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل في جدية الديون التي يقيم بها أصحابها، وأجاز له إستثناء من هذا الأصل أن يصدر بشأنها قراراً بقبول أداء الدين من قيمتها، فيسده بعد إستنزائه لتكون مندات التعويض محملة لنتائج التصفية أو يصدر قراراً برفض الأداء لعدم جدية الدين أو صوريته، أو لأي سبب يقرره القانون، فيستعده من حساب التعويض ولا يكون للدائن إلا حق الرجوع على المدين، وإذ كان القانون يجعل للمدير العام سلطة الفصل في جدية الديون يملك إستنزائ ما يقبله وإستبعاد ما يرفضه من حساب التعويض ويعتبر قراره في هذا الشأن جزءاً لا يتجزأ من نظام تصفية الحراسة، يعوقف عليه تحديد نتائجها لتحقيق أغراضها المتعلقة بالنظام العام، فإنه لا يجوز للدائن أن يلجأ إلى القضاء يطلب دينه من المدير العام قبل عرضه عليه لإصدار قراره بشأنه، وإذا هو لجأ إلى القضاء دون أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون فإن الدعوى لا تكون مسموعة ويكون لكل ذي مصلحة أن يعمسك بعدم سماعها، وللمحكمة أن تقضي بذلك من تلقاء نفسها ولو كان الدائن قد رفع دعواه على المدين قبل صدور القانون ما دام قد عدل طلباته بوجهها إلى المدير العام وإختصمه بواسطة السير فيها، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

للطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٤

مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكاً للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون، وأراد أن يكون التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبعد أقصى لا يجاوز المبلغ الإجمالي الذي قدره بتلاتين ألف جنيه، والغرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على أصحابها وتجريدهم من أموالهم وممتلكاتهم وحصر مراكزهم المالية في نطاق التعويض الإجمالي لإعتبارات إقتضتها مصلحة الدولة محافظة على نظامها العام وحماية لأهدها، وإذ

كانت أبولولة الملكية إلى الدولة بقوة القانون ولا تلقاها بمثابة خلف عام أو خاص عن أصحاب هذه الأموال فإنها لا تكون مستولة بحسب الأصل عن ديونهم في الأموال والممتلكات التي كانت في الضمان العام أو الخاص محلاً للرفاء بمقتضى الدائنين، إلا أن القرار الجمهوري الذي وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من اختصاص المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل في جدية الديون التي يقدم أصحابها، وأجاز له إستثناء من هذا الأصل أن يصدر بشأنها قرار بقبول أداء الدين من قيمتها فيسده بعد إستزاله لتكون سنداً للصويص بمثلة نتائج التصفية أو يصدر قراراً برفض الأداء لعدم جدية الدين أو صوريته أو لأي سبب يقرره القانون فيستعده من حساب الصويص ولا يكون للدائن إلا حق الرجوع على المدين، وإذا كان القانون يجعل للمدير العام سلطة الفصل في جدية الديون، يملك إستزال ما يقبله وإستبعاد ما يرفضه من حساب الصويص، ويعتبر قراره في هذا الشأن جزءاً لا يتجزأ من نظام تصفية الحراسة يتوقف عليه تحديد نتائجها لتحقيق أغراضها المتعلقة بالنظام العام، فإنه لا يجوز للدائن أن يلجأ إلى القضاء يطلب دية قبل عرجه على المدير العام ليصدر قراره بشأنه، وإذ هو لجأ إلى القضاء دون أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون، فإن الدعوى لا تكون مسموعة، ويكون لكل ذي مصلحة أن يمسك بعدم صحتها وللمحكمة أن تعني بذلك من تلقاء نفسها ولو كان الدائن قد رفع دعواه على المدين قبل صدور القانون ما دام قد عدل طلباته بتوجيهها إلى المدير العام وإختصمه للسير فيها، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٤

مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ، تتول إلى الدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون، وذلك مقابل تعويض عنها بمقدار بمقدار صفائي قيمتها وبمقد أقصى لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه، ويوجب على ذلك أن تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ، مما يقتضيه أن يعود إليهم حق التقاضي. وأن تكون لهم مصلحة في الدفاع عن حقوقهم حتى لا يتقص الصويص المستحق لهم عن الحد المقرر في هذا القانون.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٤٠٦ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٥

لما كانت المادة الثانية من الإثباتية اليونانية التي حددت الإجراءات التي تدفع عنها التعويضات المنصوص عليها في تلك الإثباتية نصت في الفقرة "ب" منها على الحراسة بموجب الأوامر الصادرة بمقتضى

القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ وكذا القانون ١٥٠ سنة ١٩٦٤، وإذا كان مؤدى ذلك أن إجراءات الحراسة التى حددتها الإتفاقية والتى تكون محلاً للتصريح هى إجراءات الحراسة المفروضة بموجب أحكام هذين القانونين دون سواهما وإذا أغفلت الإتفاقية الإشارة إلى القانون ١١٩ سنة ١٩٦٤ الذى فرضت بموجبه الحراسة على أموال الطاعنين والسابقة على توقيع هذه الإتفاقية فإن إجراءات الحراسة المفروضة بمقتضى أحكام هذا القانون تكون بمثابة من تطبيق أحكام الإتفاقية المشار إليها ولا يؤثر فى هذا النظر ما ورد بالمادة الحادية عشرة من الإتفاقية اليونانية من تطبيق أحكام إتفاقيات التصويبات التى قد ترميها الجمهورية العربية المتحدة مع الدول الأخرى إذا كانت أكثر ملاءمة ذلك أن هذا النص يقتصر تطبيقه على حالات تحديد التصويبات المستحقة تحديداً أكثر ملاءمة دون أن يتناول ذلك مجال مد أثر الإتفاقية إلى أشخاص أو إجراءات غير من حددتهم القوانين الواردة بها.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٤١ مكتب قلى ٢٦ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ مرتبطين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حين قضى برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين كانوا يخضعون لحراسة الطوارئ وبإبلاوة أموالهم وممتلكاتهم إلى الدولة مقابل التصريح الذى حدده القانون قرر أن ما يؤول إلى الدولة هو صافى قيمة هذه الأموال بعد إستنزاف جميع الحقوق التى للغير ويقوم المدير العام لإدارة الأموال التى آلت إلى الدولة بهذه التصفية وله فى هذا السبيل أن يقبل الديون التى يتقدم بها أصحابها أو يرفض أداءها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لآى سبب آخر يقره القانون فتستقل الأموال إلى الدولة بعد حصول هذه التصفية خالية من حقوق الدائنين التى لم يقرها المدير العام ويكون هؤلاء الدائنين حق الرجوع على المدين بهذه الديون. لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحراسة رفعت عن المطعون ضدها فى ٢٤/٣/١٩٦٤ بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وآلت أموالها التى كانت موضوعاً تحت الحراسة إلى الدولة مقابل التصريح المخصوص عليه فيه، وكان تحقيق ديونهما وإقرارها أو رفضها قد أضحى بموجب القرار الجمهورى ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التى آلت إلى الدولة فإن قرار لجنة تحقيق الديون الصادر من الخارسى العام فى ٢/١٠/١٩٦٦ بعدم الإعتماد بدين الطاعن - بعد رفع الحراسة عن المطعون ضدهما - يكون قد صدر من لا يملكه ومن ثم فلا أثر له قانوناً إذ كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ إستند إلى هذا القرار وأسس عليه قضاؤه بعدم قبول الدعوى دون أن يتحقق من أن الدين قد عرض على المدير العام لإدارة الأموال التى آلت إلى الدولة وما

إذا كان قد أقره أو رفضه وأثر ذلك في الدعوى - وهو ما يتسع له سبب الطعن - فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٩

تقضى المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام الطوارئ، بأن تؤول إلى الدولة الأموال والممتلكات التي رفعت الحراسة عنها ويعوض صاحبها بتعويض إجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك ليعوض عنها بمقدار هذه القيمة، وتقضى الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٣ - الصادر بالإستناد إلى ذلك القانون - على أن الأموال والممتلكات التي تؤول إلى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه هي صافي قيمتها بعد إستنزاف جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض بمغلة لناتج التصفية، ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام أدائها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لأي سبب آخر بقوة القانون. ومؤدى ذلك أنه يجب على الدائنين الأشخاص الذين رفعت الحراسة عن أموالهم التي آلت إلى الدولة أن يقدموا إلى المدير العام لإدارة الأموال المذكورة بديونهم قبل إلجائهم إلى القضاء للمطالبة بها، وأن ما يؤول إلى الدولة إنما هو صافي قيمة أموال الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة بعد إستنزاف الديون التي في ذمتهم وإجراء تصفية يتولاها المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بحيث تغطي لهم سندات التعويض بقيمة ناتج هذه التصفية ويلزم المدير المذكور في سبيل ذلك بأن يؤدي إلى الدائنين ديونهم بوصفه مصفياً يتوب في الوفاء بها عن المديرين نيابة قانونية، ويصدق ذلك بالنسبة إلى جميع الديون سواء كانت عقارية أو ممتازة أو عادية متى كان قد تم الإخطار عنها وفقاً للقانون وكانت تدخل في نطاق قيمة الأصول المملوكة للمدين ولا يستثنى من ذلك سوى الدين الذي يصدر قراراً مسبباً برفض أدائه لعدم جديته أو لصوريته أو بغير ذلك من الأسباب التي يتحقق معها أن الدين قد إتفق عليه مع المدين بقصد إخراج بعض الأموال من نطاق الحراسة إضراراً بالمصلحة العامة فيمتنع على المدير بحكم القانون أدائه من جانب، كما يمتنع على الدائن مطالبته به وإن كان يجوز لهذا الدائن أن يرجع به قضاء على المدين صاحب سندات التعويض أما إذا لم يصدر المدير قراراً مسبباً برفض الدين ومن ثم لم يتعلق به سبب من أسباب الإعراف من جانب السلطة العامة فإن إمتناعه عن أداء ذلك الدين يكون بمثابة إمتناع المدين أو نائه عن الوفاء بهين لم يجده مما يحق معه للدائن أن يطالب به. وإذا كان ذلك وكان تحقيق الديون وإقرارها أو رفضها قد أضحى بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة

١٩٦٤ من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة، فإن القرار الذي يصدر من الحارس العام بعدم الإعتداد بالدين بعد رفع الحراسة يكون صادراً عن لا يملكه ومن ثم لا أثر له قانوناً.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٨

— مفاد ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكاً للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون وأراد أن يكون الصويص عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى لا يتجاوز المبلغ الإجمالي الذي قدره بتلايين ألف جنيه، والغرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على أصحابها وتجريدهم من أموال وممتلكاتهم وحصر مراكزهم المالية في نطاق الصويص الإجمالي لإعتبارات إقتضتها مصلحة الدولة بحافظة على نظامها العام وحماية لأهاليها .

— النص في الفقرة السادسة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ — في شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — يذلل على أن المشرع رأى لإعتبارات قدرها أن يستثنى من بين الأملاك التي يتؤول ملكيتها إلى الدولة المسكن الخاص الذي يحتفظ به من آلت إليها أمواله وأملكه بشرط أن يكون شاغلاً له فعلاً بالسكنى. وإذا كان الثابت أن المطعون عليه الثالث سبق أن أخطر الحراسة العامة في ١٩٦٤/١/١١ بإحتضانه بالقبلا الواقعة عند ... لتكون سكناً خاصاً له، لكنه لما عاد وأخطر مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة — الطاعن في ١٩٦٨/٤/١٦ بدعواه عن إختياره السابق وإحتضانه بالقبلا محل النزاع، فإنه لم يكن يشغلها بسكناه الخاصة بل كان قد تخلى عنها من قبل وأجرها إلى المطعون عليه الثاني بمقد تاريخه ١٩٦٥/٨/١ وبذلك ينتفى شرط الإحتفاظ بالمسكن الخاص الذي تستلزمه الفقرة السادسة من المادة الأولى من القرار الجمهوري المشار إليه، ولا يحق للمطعون عليه الثالث الإحتفاظ بالقبلا المذكورة لأن ملكيتها قد آلت إلى الدولة نفاذاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، ويكون عقد الإيجار المشار إليه قد ورد على ملك الغير وغير نافذ في حق الطاعن وخلفه الخصاص — المطعون عليها الأولى التي إشتدت منه المقار — ولا عمل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من توافر شرط الأشغال تأسيساً على أنه ثبت من محضر تسليم القبلا للمطعون عليها الأولى المؤرخ ١٩٦٧/٧/١٣ أن المطعون عليه الثاني وجد فيها وقرر أنه يستأجرها من المطعون عليه الثالث ذلك

أن عبارة الفقرة السادسة من المادة الأولى سالفة الذكر صريحة في أن من يستفيد من الإمتياز الذي قرره هو الشخص الذي آلت أمواله وممتلكاته إلى الدولة ويشغل المسكن الخاص بنفسه وليس المستاجر منه وذلك حتى لا يجرّد ذلك الشخص من مسكنه .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧

النص في قرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ في الفقرة رابعاً من مادته الأولى على "الإقتطاع من الإيداع بقوله " يقطع ١٠٪ من المبالغ المودعة لدى الإدارة العامة أو الحراسة العامة في الأحوال الآتية : ٣- الأموال النقدية الخاصة بالأشخاص الخاضعين لأحكام أى من الأوامر رقم ٤، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ سواء أكانت في البنوك أو في منازلهم أو لدى الغير كودائع أو كديون لا تغل فوائد وبشرط أن لا تكون مدرجة بحسابات منشآت صناعية أو تجارية تديرها الإدارة العامة أو الحراسة العامة "ب قيمة بوالص التأمين التي صليت أو استحققت أو كانت موضوع إسداد ودفعت للإدارة العامة أو الحراسة العامة، ج" غن الطائرات التي ليس لها إيراد والأثاث والمفولات والمجوهرات والمتعلقات غير النقدية المباعة بمعرفة الإدارة العامة أو الحراسة العامة وغير الداخلة في حسابات المنشآت الصناعية أو التجارية التي تتولى الإدارة العامة أو الحراسة العامة إدارتها أو تصليتها. ويجرى الإقتطاع المنصوص عليه في أ، ب، ج على كامل المبالغ المودعة فعلاً دون استبعاد لما تدفعه الإدارة العامة أو الحراسة العامة بعد ذلك من مصاريف أو ديون في خصائص صاحب المال " يدل على أن الإقتطاع لا يتم إلا من مال أودع بالفعل عند الإدارة العامة أو الحراسة العامة. والإيداع الفعلي يعنى دخول المال في حيازة المودع لديه، الأمر الذي لا يتأتى إلا بسبق تحصيله، لا ينال من ذلك ما جرى به نص البند "د" من ذات الفقرة من حصول الإقتطاع من صافي ما يحصل فعلاً من أصل وفوائد الديون والودائع ذات الإيراد بعد حلول الأجل والوفاء بها أو ثبوت إعسار المدين وإستحالة إستيفاء " أصل الدين والفوائد بالكامل " إذ لا مغايرة بين حكم هذا البند والبند السابقة عليه إلا بالنسبة للوغاء الذي يجرى الإقتطاع منه، فبينما يحصر البند "د" هذا الوعاء في صافي ما يتم إيداعه نتيجة التحصيل، تطلق البنود السابقة ليشمل كامل المبالغ التي يتم إيداعها، وذلك تأكيداً لمعنى أن ما يتم تحصيله فعلاً لا يندرج ضمن المبالغ المودعة التي يرد عليها الإقتطاع وفقاً لصريح عبارة النص بجميع بنوده، كما ينال منه ما ورد في البند "أ" المشار إليه من ذكر " البنوك أو منازل الخاضعين أو الغير " لأن ذلك يحمل على أنه بيان لمكان الدين قبل الإيداع وليس مكانه عن الإقتطاع، إذ أن هذا الإقتطاع لا يكون وفقاً لصريح النص إلا من المبالغ المودعة بالفعل لدى الإدارة العامة أو الحراسة العامة .

- إذ كان مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ هو إستثناء بعض الفئات من التمتع بأحكام هذا القانون ومن بينهم الأجانب اللين طبقست فى شأنهم أحكام إضافيات التعويض المبرمة مع الدول التى يتمتعون إليها سواء كانوا من رعايا دول عربية أو غير عربية، فإذا ما نصت المادة الرابعة منه على أن يتمتع بأحكامه كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكل من إستثنى من أحكامه من غير الأشخاص المشار إليهم فى المادة السابقة فإنه يعنى إصراف أحكامه إلى من رفعت عنهم الحراسة مستتباً منهم ما نص عليهم فى المادة الثالثة ومنهم الأجانب المشار إليهم بها وإذ عاد المشرع إلى إستثناء رعايا الدول العربية فى عجز المادة الرابعة من أولئك المستثنى من الإنضاع بأحكام القانون فإنه إستثناء من المستثنى بمقتضى رعايا الدول العربية من الأجانب الذين لا يتمتعون بأحكام هذا القانون وهو ما يعنى إنضاعهم بأحكامه.

- إن القانون ١٥٠ لسنة ٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص وإن كان قد نص فى مادته الثانية على ما يؤول إلى الدولة وما يعرض عنها أصحابها وقدره ثلاثون ألفاً من الجنيهات. إلا أنه نص فى مادته السابعة على جواز الإستثناء من أحكام هذا القانون بموجب قرار من رئيس الجمهورية.

- إذا كانت المادة ١١ من القانون من ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على أنه " فى غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام. ... " وكان هذا النص حسبما هو واضح من عباراته الصريحة " فى غير الحالات المبينة بالمادة السابقة " إنما ينصرف إلى عقود بيع العقارات التى تزيد قيمتها على ٣٠ ألف جنيه سواء فى ذلك المسجلة أو الابتدائية بدليل ما ورد فى نهاية المادة ١١ من القانون سالف الذكر من أن الخاضع والجهة المشترية يتحملان رسوم التسجيل المسددة عن العقود الملغاة مناصفة، وكان لا وجه للإستناد إلى تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الإقواحات والشكاوى عن مشروع القانون ٦٩ لسنة ١٩٦٤ - كما ورد بأحكام المظنون فيه لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، أما إذا كان النص واضحاً جل المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستثناء بذلك التقرير، لما كان ذلك وكانت المادة الحادية عشر من القانون سالف الذكر قد نصت فى فقرتها الثانية على أنه " ويجب على هذه الجهات أن تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون، فإذا لم تخطره بذلك اعتبر ملغياً إصهاراً من تاريخ إنتضاء هذه المهلة " وقد صدر القانون ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بمد المهلة المنصوص عليها فى هذه الفقرة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ٤١ مؤداه أن عقود البيع التى تعينها المادة الحادية عشرة تلغى بقوة القانون فى حالة واحدة وهى عدم الإخطار فى الأجل ااضدد بهذه المادة أو

في فترة المدة الواردة بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٧٥، وفي غير هذه الحالة فإن المادة سالفة الذكر جعلت لجهاز الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام.. الخيار بين الإبقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء إلى ما يوازي مائة وسعين مثل الضريبة.. على أن تلزم بأداء الزيادة وبألى الثمن خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون - والتي مدت إلى ١٩٧٦/٣/٣١ بموجب القانون ١١٤ لسنة ١٩٧٥ - وبين إحصاء هذه العقود ملغاة ورد الفقرات المبينة إلى مستحقها مما مؤداه أن فسخ عقد البيع لا يقع عند عدم وفائها بالتزاماتها المبينة بالمادة ١١ إلا بحكم قضائي وبالتطبيق للمادة ١٥٧ من القانون المدني.

*** الموضوع الفرعي : الجهات القائمة على تنفيذ أوامر فرض الحراسة :**

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٨
النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ على أنه " لا تسمح أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الفرض منها الطعن في أي تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء وبوجه عام أي عمل أسرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات وذلك سواء أكان الطعن مباشراً بطلب الفسخ أو الإلغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أي كان نوعه أو سببه " إنما يرمى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى حماية الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات من أن توجه إليها المطاعن عن تصرفات إتخذت تحقيقاً لمصلحة عامة وهذه الحماية تقدر بالقدر اللازم لتغطية التصرفات المشار إليها فإذا إستندت الجهات القائمة على تنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحراسة غرضها وهي في مأمّن من كل طعن فإن الحماية تقف عند هذا الحد.

*** الموضوع الفرعي : الحراسة الإدارية :**

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٥٦٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨
الحق في الحبس لا يقوم إلا إذا كان المقابل المراد الحبس من أجله حالاً فإن قضاء محكمة الموضوع و قد إنتهى إلى أن الثمن المدعي باستحقاقه في ذمة المطعون ضدها - التي رفعت عنها الحراسة الإدارية ليس حالاً، ذلك أن الإفراج المؤقت عن المقار ليس على شرط رد الثمن للطاعة - الشركة التي كانت قد إشتت المقار - ومن ثم لا يجوز للطاعة حبس المقار من أجله.

* الموضوع الفرعي : الحراسة القضائية :

الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١

- يرتب على مجرد صدور حكم في مواجهة الناظر بإقامة حارس على نصيبه في الوقف أن تفعل يده عن إدارة هذا النصيب دون حاجة إلى أي إجراء آخر.

و إذن فمضى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن استأجر من الناظر السابق حصته في الوقف بعد أن قضى في مواجهة هذا الأخير بوضعها تحت الحراسة القضائية ولما لم يتمكن الطاعن من وضع يده على العين المؤجرة نظرا لوجودها في حيازة آخرين مستأجرين من الحارس أقام دعواه على المؤجر بصفته ناظرا للوقف بطالبه بالبلغ الذي قبضه منه من الإيجار والتوصيصة المنصوص عليه في العقد وقد انتهت هذه الدعوى بتحرير محضر صلح بين الطاعن وبين الناظر صدقت عليه المحكمة وتمهد فيه المؤجر بصفته ناظرا على الوقف بأن يدفع إلى الطاعن المبلغ المطلوب وفوائده وكان ذلك أثناء قيام الحراسة القضائية على الوقف فإن هذا الصلح لا يعتبر حجة على الوقف ومن ثم يكون اعتبار الحكم المطعون فيه الوقف أجنيا عنه لا يحتاج به هو اعتبار صحيح لا مخالفة فيه للقانون.

- متى قضى بإقامة حارس قضائي على أعيان وقف وغوله الحكم الذي أقامه إدارة هذه الأعيان فإنه يصبح بمثابة ناظر مؤقت ويكون هو صاحب الصلة في تحمل الوقف أمام القضاء ولا يملك التحدث في شئون إدارة الوقف سواء.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٩ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٤

من الجائز أن يكون تقرير أجرة الحراسة القضائية باتفاق بين أصحاب الشأن لاحق للحكم القاضي برفضها حتى ولو كان هذا الحكم قد نص على أن تكون بغير أجر. ذلك أن الخصوم في الأحكام الصادرة في المواد المدنية أن ينفقوا على خلاف ما قضت به.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٥١/٦/٧

تقدير أوجه النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي رتبها، وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفرض الحراسة القضائية على أموال الشركة والعقارات المتنازع عليها قد رأى أن الخطر على مصلحة المطعون عليهم متوافر من بقاء هذه العقارات وتلك الأموال تحت يد الطاعن الأول بوصفه شريكا مديرا للشركة مع احتدام الخصومة بينه وبين المطعون عليهم واحتمال امتداد أمدها إلى أن يبت بحكم نهائي من جهة الاختصاص في النزاع مما يقتضي إقامة حارس، وكان الحكم لم

يتناول عقد الشركة بالتأويل والتفسير وإنما اقتصر على استعراض وجهتي نظر الطرفين فيه ليتبين مبلغ الجدل في النزاع، فإن النعي عليه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٥١/٦/٧

مضى كان الواقع هو أن الطاعنين الثلاثة الأولين أقاموا الدعوى يطلبون عزل المطعون عليه من الحراسة على السيارة موضوع النزاع تأسيساً على أنه خالف الحكم القاضي بحسينه إذ انفرد بقبض بعض مبالغ من إيرادات السيارة واستباحها لنفسه، وكان الحكم المطعون فيه إذ استبعد البحث في الأوراق المقدمة من المطعون عليه والتي ضمن أحد هؤلاء الطاعنين فيها بالتزوير. قرر أن الدعوى خلو من الدليل المثبت لها مع أنه باستبعاد هذه الأوراق يبقى في الدعوى ما يؤسسها عليها الطاعنون من أن المطعون عليه قبض مبالغ من الشركة المسبطة للسيارة ولم يوزعها على أصحاب الحق فيها مستغلين على ذلك بالكشف الصادر من هذه الشركة، وهو ما أخذ به الحكم الابتدائي وخلا الحكم المطعون فيه من التحدث عنه فإن هذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه إذ هو أطرح الدليل الذي اعتمد عليه الطاعنون دون أن يبين سبب هذا الاطراح مع لزوم هذا البيان.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعن الأول قد أمسى قضاءه على أن صفته كحارس قد زالت بعد رفع الدعوى تبعاً لإنهاء الحراسة وعلى أن العقار المطالب برعيه قد وقع بمقتضى حكم القسمة في حصة الطاعن الثاني وأنه لذلك يعتبر مملوكاً له ابتداء من قيام حالة الشروع فله دون غيره حق المطالبة برعيه عن تلك المدة فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. ذلك لأن الطاعن الأول كان يطالب برعي هذا العقار عن المدة التي كان معيّناً فيها حارساً على أعيان الركبة وأن صفته في رفع الدعوى لم تكن محل نزاع من أحد طرفي الخصومة بل قرر المطعون عليه في عريضة إستئنافه أن في ذمته للطاعن الأول بهذه الصفة مبلغاً من النقود عن ريع العقار الذي كان يشغله مدة الحراسة ولأن الطاعن الثاني وهو الذي آلت إليه بمقتضى القسمة ملكية هذا العقار قد تدخل في الدعوى منضمماً إلى الطاعن الأول في طلباته. أما وقوع هذا العقار في نصيب الطاعن الثاني بمقتضى القسمة فليس من شأنه أن يحول دون مطالبة الطاعن الأول للمطعون عليه بالرعي مقابل إنشاعه بالعقار في مدة الحراسة لأن الحارس مسئول عن تقديم الحساب عن إدارته لأعيان الركبة بما فيها هذا العقار عن مدة حراسته.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٥٢/١/١٠

إذا صدر حكم بوضع عين تحت الحراسة بناء على أن طلاب الحراسة قد إخلوا بإجراءات نزع ملكية هذه العين وسجلوا تنبيه نزع الملكية مما يوجب عليه إلحاق ثمرات العين بها، ثم رفع شخص دعوى أمام القضاء المستعجل طلب فيها رفع الحراسة بناء على أنه المالك للعين وأن إجراءات نزع الملكية لم تتخذ في مواجهته مع أنه أخير طلاب الحراسة بأنه هو المالك للعين بموجب عقد مسجل فهو الحائز لها قانوناً ومقتضى ذلك أن تكون إجراءات نزع الملكية وما ترتب عليها من إلحاق ثمرات العين بها باطلة ولا تسرى في حقه فقطعت محكمة المواد المستعجلة بعدم إختصاصها بالفصل في هذا الطلب بناء على أن طلاب الحراسة لم يسلموا بأن المدعى هو الحائز للعين وأنه تبين صحة هذا الادعاء يكون من اللازم تطبيق مستندات الملكية على الطبيعة مما يترج عن إختصاص القضاء المستعجل، فالطعن في هذا الحكم من المدعى المذكور بأنه إذ قضى بعدم إختصاص القضاء المستعجل بالفصل في طلب رفع الحراسة قد أقر الحكم السابق مع أن أثره لا يصح أن يتعدى إليه لعدم إلحاذ إجراءات نزع الملكية في مواجهته لا يكون له وجه.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٥

إن تعيين حارس قضائي على أموال الشركة هو إجراء وفتي قد تقتضيه ظروف الدعوى وليس فيه معنى العزل للشريك المنتدب للإدارة بالاتفاق الشركاء ولا مخالفة فيه لنص المادة ٥١٦ من القانون المدني.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٢٥٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣٠

لما كان تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها هو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من المسائل الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع، وكانت الأسباب التي أقامت عليها المحكمة قضاؤها برفض الحراسة لا مخالفة فيها للمادتين ٧٢٩، ٧٣٠ فقرة ثانية من القانون المدني اللتين أجازتا للمحكمة القضاء بهذا الإجراء التحفظي إذا ما تجميع لدى صاحب المصلحة في منقول أو عقار من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه، لما كان ذلك، وكانت الأسباب التي استندت إليها المحكمة في رفض طلب الحراسة مبررة قضاؤها فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون أو القصور في السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٣٠

- متى كان بين ما جاء في الحكم أن المحكمة أقامت قضاؤها بالحراسة على أموال الشركة استناداً إلى ما تجمع لديها من أسباب معقولة تحسست معها الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزه. وكان تقدير الجدل في النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع، متى كانت

الأسباب التي جعلتها قواماً لتقضاها بهذا الإجراء الوقتي تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها وكان يمين منها أنها لم تتناول عقد تصفية الشركة المبرم بين الشركاء بالتأويل والتفسير كما ذهب إليه الطاعن إنما اقتصر على استعراض وجهتي نظر الطرفين لتبين مبلغ الجدل في النزاع وكان ما يدعيه الطاعن من أن الشركة قد حلت وأصبحت لا وجود لها أعمالاً لأحكام العقد الآنف ذكره. مردود بأن شخصية الشركة تبقى قائمة بالقدر اللازم للتصفية وحتى تنتهي هذه التصفية. فإن ما يدعيه الطاعن على هذا الحكم من الخطأ في القانون والقصور في التسيب يكون على غير أساس.

- إن الحراسة إجراء تحفظي وقتي تدعو إليه الضرورة فهو يوقت بها ويستمد منها سبب وجوده. وإذا لم يمتد الحكم قد بين مأمورية الحارس وهي تسليم وجرد أموال الشركة بحضور طرفي الخصوم وكان لازم ذلك أنها تنتهي بمجرد انتهاء العمل المؤكول إلى الحارس، وكانت مأمورية الحارس تختلف عن مهمة المصفي ولا تتعارض معها. إذ سلطة كل منهما تظهر في جوهرها سلطة الأخير. فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم ينص في منطوقه على توقيت الحراسة. أو أنه أمر بهذا الإجراء مع قيام التصفية. لا يمرر له قانوناً.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٣

لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الإشكال في تنفيذ حكم الحراسة أقام قضاءه على أسباب جاءت قاصرة في الرد على ما تمسكت به المستشكلة من حيازتها لجزء من الأطنان موضوع الحراسة بمقتضى عقد إيجار صحيح وعلى ما تمسكت به من أن الحارس القضائي لا يجوز له أن ينزع هذه الأطنان من تحت يدها تنفيذاً لحكم الحراسة بل كل ما يجوز له هذا الحكم من حقوق قبلها هو أن يستولي منها على الأجرة المتفق عليها في مواعيد استحقاقها، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن حكم الحراسة يصير حجة على المستشكلة بوصفها مستأجرة وأنها كانت محفلة في دعوى الحراسة في شخص المؤجر لها وأن ما ترمى إليه من وراء الإشكال إنما هو إحرام عقد الإيجار الصادر لها من أحد خصوم دعوى الحراسة وأن هذا لا يجوز أن يقف في طريق تنفيذ حكم الحراسة باستلام الأطنان لإدارتها واستغلالها في حدود منطوق ذلك الحكم لأن إدارة الحارس للأطنان لا يضيغ على المستشكلة أي حق لها - هذا القول لا يبرر القضاء برفع يد المستشكلة عن الأطنان المؤجرة لها تنفيذاً لحكم الحراسة ذلك أن صفة الحارس في قبض الأجرة من المستشكلة لم تكن محل نزاع منها في الدعوى وأن تنفيذ حكم الحراسة عليها برفع يدها عن الأطنان المؤجرة لها لا يصح إلا إذا تراءى غمكة الأشكال من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى ترجيح مظنة

صورية عقد الإيجار الذى تملك به، وكان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا البحث الذى كان مدار النزاع بين الخصوم فى الدعوى - لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦١٢ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩

لا يترتب على وفاة الحارس الأصلي سقوط حراسة الحارس المتضمن بل يبقى الحارس المتضمن إلى أن ينته القاضى أو يعزله.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٥

تقدير المحكمة للخطر المبرر للحراسة من ظاهر مستندات الدعوى هو تقدير موضوعى لا يعقب عليه. وإذا نمتى كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع ومستندات الطرفين وتبين منها جدية ادعاء المطعون عليها بأنه تجمع لديها من الأسباب ما تغشى منه خطراً عاجلاً من بقاء الأطيان موضوع النزاع تحت يد الطاعن فإنه إذ قضى بوضع هذه الأطيان تحت الحراسة لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠

الحراسة إجراء تحفظي والحكم الصادر فيها ليس لغناء بإجراء يحتمل التنفيذ المادى فى ذاته إنما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التى تناط به فى الحد الذى نص عليه الحكم، وإبراز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادى فلا يجوز للحارس تنفيذ الحكم بطرد واضح اليد على العقار مادام مستأجراً بعقد لا شبهة فى جديته لبعض الأعيان الموضوعة تحت الحراسة من قبل، بل يحق له فقط تحصيل الإيجار المستحق من المستأجر .

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٤

إن أجر الحارس القضائي الذى يقرر سواء بحكم أو باتفاق أصحاب الشأن يظل سارياً حتى يلقى أو يعدل بحكم أو اتفاق جديد.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٣٠

لما كان الجرد إجراء تحفظي الغاية منه المحافظة على حقوق الطرفين المتنازعين وثبات ما تكشفته عنه أوراق الشركة وما هو ثابت فى السجلات العامة من حقوق أو ديون أو ما يصل إلى علم الحارس من أى طريق كان لمعرفة الحقوق المالية التى تصلح عنصراً للتصفية، وليس من شأنه الإضرار بأى من الطرفين إذ لا يقتضى البحث فى سند حق كل منهما، وكان الحكم قد أثبت من ظاهر عقد تصفية الشركة أن كافة الديون والزامات غير الواردة فى الكشف الملحق بالعقد والنسب قد تظهر فى المستقبل هى من حقوق

الشركاء ولا ينفرد بها الطاعن لما كان ذلك كان ما يعيه الطاعن على الحكم إذ كلف الحارس مجرد أموال الشركة والبحث عن أموالها. وهو إجراء تحفظي بحث على غير أساس.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٧

استحدثت المادة ١/٧٣٤ من القانون المدنى القائم بما أوجبه على الحارس - مأجورا كان أم غير مأجور - من أن يبذل عناية الرجل المعتاد فى المحافظة على أموال الحراسة وفى إدارتها حكما جديدا لم يكن له مقابل فى القانون المدنى القديم، إذ لم يتضمن هذا القانون نصوما تنظم سلطة الحارس والتزاماته تنظيميا كاملا ولم يورد فى شأن الحراسة غير مادتين مقتضيتين لتحللتا النصوص المتعلقة بالوديعة. وإذا كان الحارس متوطا به حفظ الشيء كالوديعة وإدارته كالوكيل فإنه لذلك يسرى على الحراسة فى ظل القانون المدنى القديم أحكام الوديعة وأحكام الوكالة فى ذلك القانون وبالقدر الذى يتفق مع طبيعة الحراسة ومن هذه الأحكام ما كانت تقررre المادتان ٤٨٥ و ٥٢١ من أن كلا من الوديع والوكيل لا يسأل إلا عن تقصيره الجسمي إذا كان بغير أجر، أما إذا كان مأجورا فيسأل عن تقصيره الميسر، ومن ثم فإن الحارس غير المأجور لا يكون مسئولا فى حكم القانون المدنى القديم إلا عن تقصيره الجسمي.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٧٠٥ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٢

- دعوى الحراسة القضائية إنما هى إجراء تحفظي مؤقت لا يحس موضوع الحق، فهى بذلك لا تعد من إجراءات التنفيذ ولا تقوم مقام النفيه أو الحجر فى قطع القادام.

- علم منازعة المدعى فى دعوى الحراسة ووضع أمواله تحت يد الحارس والوديعة له فى إقتضاء حق الدائن من ريعها لا ينطوى على إقرار ضمنى بالحق، ذلك أن الدائن لا يترك أمواله بإرادته تحت يد الحارس حتى ينسب إليه ما يتضمن هذا الإقرار، وإنما هو يلتزم بذلك تنفيذاً لحكم الحراسة. كما أن مطالبة الحارس بتقديم كشف الحساب لا يمكن اعتبارها بالتالى ونتيجة لا تقدم إقرارا ضمنياً بالحق قاطعاً للتقادم.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٢

تقدير الجدل فى النزاع الموجب للحراسة يعتبر من المسائل الواقعية التى تسقط بها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضائها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدى إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٤

- من المقرر فى القانون المدنى الملقى والقائم أن الحارس القضائي يلزم بإدارة المال الموضوع تحت الحراسة القضائية وتقديم حساب عن هذه الإدارة ورد المال عند إنتهاء الحراسة إلى صاحبه ومن ثم فإن هذه الإلتزامات تقع على عاتق ناهر الوقف الذى يعين حارساً قضائياً على الأطيان المتنازع عليها.

-- إلزام الحارس القضائي بحفظ المال المهدود إليه حراسته وإدارته ورده لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة وتقديم حساب عن إدارته له، هذه الإلزامات جميعاً مصدرها القانون فلا تقادم إلا بمضي خمس عشرة سنة طبقاً للأصل العام المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ من القانون المدني القديم ولا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني القائم. وإذا كانت الدعوى يطلب إلزام الحارس القضائي بتقديم حساب عن مدة الحراسة وإلزامه بدفع فائض ربح العين التي كانت تحت الحراسة فإن إلزامه بذلك لا يتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١

ما تطلبه المشرع في صاحب المدرسة الخاصة من صفات ومؤهلات لا علاقة له بأموال المدرسة التي تقبل أن يعهد بإدارتها إلى الغير، والحكم يفرض الحراسة عليها ليس من شأنه وقف تنفيذ الرخص الصادر بفتحها أو المساس بمؤهل صاحبها أو بما له من حقوق أو بما فرضه عليه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ من واجبات أو ما رتبته على مخالفتها من جزاء.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

دعوى الحراسة ليست بالدعوى الموضوعية فهي لا تقس أصل الحق ولا تعبر فاصلة فيه .

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٧٤٤ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢

سلطة الحارس القضائي وفقاً لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدني تلزمه المحافظة على الأموال التي يسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها بازلاً في ذلك عناية الرجل المعتاد ولا يكتفى بالعناية التي يتوخاها عادة في شئونه الشخصية، وهذا الإلزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصيبها من أعمال مادية، بل يوجب عليه أيضاً أن يتفادى في شأنها ما قد يعرضها من أضرار بإتخاذ ما تستدعيه من إجراءات إدارية أو قضائية في صدها وطبيعة هذا الإلزام وإنصابه على مال مشمول بالحراسة وموجود كلياً أو فعلاً في حوزة الحارس يقتضي أن ترفع منه أو عليه دون المالك للمال -- كافة الدواعي المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته، وإذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها طلبت فتح عقد الإيجار والإخلاء وإزالة ما أقامه المستأجر على سند من أن الطاعنين عمدوا إلى إلغاء حديق المنزل وأقاموا بها عدة أبنية كما هدموا سطح العقار وشيدوا فيه عدة حجرات دون موافقة المأجر وبالمخالفة للحظر الوارد بالبند الثاني من العقد من منع إجراء الضيق أو استعمال العقار بطريقة تتألف شروطه، فإن ما سلكته المطعون عليها بوصفها حارسة قضائية من إقامة الدعوى وتحديد

الطلبات فيها - أيًا كان وجه الرأي في سدادها - يتدرج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية إلتزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته .

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٧٤٤ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٨
الأصل في طلب إزالة المنشآت التي تقام على أرض الغير دون رضائه خارج عن نطاق أعمال الإدارة المخولة للحارس لأن مناط ذلك أن يحس طلب الإزالة أصل الحق، الأمر المفقود في الدعوة الماثلة إذ الإزالة مبررة على طلب فسخ عقد الإيجار ومبررة على حق المطعون عليها - الحارسة - في تسلم العين المؤجرة بالحالة التي كانت عليها عند التأجير في معنى المادة ١/٥٩١ من القانون المدني وهي بهذه الغاية تدخل في أعمال الإدارة .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ٦/٦/١٩٧٩
الحراسة تشتمل الشيء الأصلي المتنازع عليه وتوابعه سواء نص على هذه التتابع في الحكم صراحة أو لم ينص لأن دخولها تحت الحراسة مع الشيء المتنازع عليه إنما يحصل بقوة القانون وإذا كان النزاع حول تسمية الشيء للأموال محل الحراسة يتعلق بتحديد ما للحارس من سلطات وما يقع على عاتقه من إلتزامات فإنه يكون وحده صاحب الصفة في الدعاوى التي ترفع حسماً لهذا النزاع تبعاً لما تلقىه المادة ٧٤٣ من النسخين المدني من الإلتزام بالمخالفة على الأموال الموهودة إليه حراستها .

الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٩
إذا كانت الدعوى الحالية وفق تكليفها القانوني الصحيح هو مطالبة الحارس بتسليم المطعون ضدهم الأربعة عشر الأول في الطعنين قيمة أسهمهم في شركة "إخوان سينون" بعد تصفيتيها ببيع الحارس لجميع موجوداتها فإن هذه الدعوى لا تعتبر طعناً بطريق مباشر أو غير مباشر في تصرفات الحارس أثناء الحراسة التي حظر المشرع في المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ سماح الدعوى به .

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٠
النص في المادة ١/٧٣٤ من القانون المدني على أن " يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال، ويجب أن يبذل في كل ذلك. عناية الرجل المعتاد " يدل على وجوب بذله عناية الرجل المعتاد في إدارة الأموال الخاضعة لحراسته وحفظها ولو زادت على عانيته في شئونه الخصوصية، مما يلزمه بتحصيل أجرة الأقطان الموضوعية تحت حراسته في مواضعها، ولا يجوز له أن يمتنع على المطعون عليهم بأنه لم يحصل شيئاً من أجرة هذه الأقطان في مواضعها.

الظعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٠

المطاعن التي يثيرها الخصم على شخص المرحح لتعيينه حارساً إنما يقع عبء إثباتها على عاتق هذا الخصم الذي يدعيها، إذ يصير بذلك مدعياً مطالباً بأن يقيم الدليل على ما يدعيه النظر عما إذا كان هو المدعى أصلاً في الدعوى أو المدعى عليه فيها، ومن ثم فلا تترتب على الحكم المطعون فيه إن هو إلتفت عن دفاع المطاعن - المدعى عليه - الذي أثار بصدده إعرافاً على شخص المطعون ضده الأول للمدعى في إستاناد الحراسة إليه لعدم تقديمه الدليل المؤيد لإعرافه.

الظعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٤٠٧ بتاريخ ٩/٥/١٩٨١

- النص في المادة ٧٣٣ من القانون المدني على أن الحكم القاضي بالحراسة هو الذي يحدد ما على الحارس من التزامات وما له من حقوق وسلطة ولا تطبق أحكام الودعية والوكالة، وكانت المادة ٧٠١ قد نصت على أن " الوكالة الواردة في ألفاظ ... لا تحول الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة وبعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم ترد مدته على ثلاث سنوات ... " كما نصت المادة ٥٥٩ على أنه لا يجوز لمن لا يملك إلا حق الإدارة أن يعقد إيجار يزيد مدته على ثلاث سنوات إلا برخص من السلطة المختصة ... " ونصت المادة ٧٣٥ على أنه لا يجوز للحارس في غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن جميعاً أو برخص من القضاء، يدل على أن نيابة الحارس تتحدد بما ينص عليه القانون من أحكام في هذا الصدد، وأن سلطة الحارس تضيق أو تتسع بالقدر الذي يحدد القاضي بتعيينه وأنه إذا تجاوز الحارس هذا النطاق المحدد في الحكم أو في القانون فإنه يكون قد خرج عن حدود نيابته .

- من المقرر في قضاء النقض أنه إذا عين الحكم أكثر من حارس على الصيانة المشمولة بالحراسة وحظر عليهم أن يتفرد أيهم بأى عمل ثم أجر أحدهم هذه الأعيان فإن جهة الحراسة لا تتحمل ونتيجة عمل هذا الحارس ولو كان المستأجر حسن النية، وأنه إذا توفى أحد الحراس المتعددین الغير مأذون لهم بالإنفراد فإن وفاته وإن لم يترتب عليها سقوط الحراسة إلا أنها توقفت صلاحيتهم وسلطتهم في القيام بأعمال الإدارة حتى يقرر القاضي ما يراه في شأنهم.

- النص في المادة ١٠٨ من القانون المدني على أنه " لا يجوز لشخص أن يتعاقّد مع نفسه باسم من يتوب عنه سواء كان التعاقّد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصيل " والمادة ٧٠٦ على أنه " ليس للوكيل أن يستعمل مال الموكل لصالح نفسه " مؤداه منع الحارس قانوناً من إستغلال أموال الحراسة لصالحه بتأجيرها لنفسه.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٠١ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٦

سلطة الحارس القضائي وفقاً لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدنى تلزمه المحافظة على الأموال التى يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها، باذلاً فى ذلك عناية الرجل المعتاد ولا يكفى بالعناية التى يتوخاها عادة فى شئون الشخصية، وكان هذا الإلتزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصيبها من أعمال مادية، بل يوجب عليه أيضاً أن يقضاه بشأنها ما قد يعرضها من أضرار يلحظ ما تستدعيه من إجراءات إدارية أو قضائية فى صدها وكانت طبيعة هذا الإلتزام وإنصابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكماً أو فعلاً فى حوزة الحارس يقتضى أن ترفع منه أو عليه - دون المالك للمال - كالة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة فى سلطته.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣١

الحارس القضائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يستمد سلطته من الحكم الذى يقيمه وتثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أى إجراء آخر، ويكون هو صاحب الصفة فى الأعمال التى نبطت به وفى الدعاوى المتعلقة بها.

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا حصل تعرض من الغير لمستأجر العقار فى إنتفاعه وطلب الأخير تعيين حارس قضائي لإدارة الأظيان وإيداع غلته خزانة المحكمة وقضى له بذلك فإن يده لا تعتبر أنها رفعت عن الأظيان المجررة بوصفها تحت الحراسة القضائية لأن الحارس يتوب عنه هو وغيره من المتأجرين فى دعوى الحراسة.

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٥٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥

- الحارس يلتزم إعمالاً لنص المادة ١/٧٣٤ من القانون المدنى - بالمحافظة على الأموال المعهودة إليه حراستها وإدارة هذه الأموال ويعين عليه أن يبذل عناية الرجل المعتاد، فإذا لم يبذل هذه العناية ونجم عن ذلك ضرر، كان مسؤولاً عن تعويض ذلك الضرر حتى ولو أثبت أن العناية الأقل التى بلها فعلاً هى العناية التى يبذلها فى حفظ مال نفسه فإنه ملزم ببذل عناية الرجل المعتاد ولو كان هذه العناية تزيد على عنايته الشخصية.

- إذا كانت الحراسة القضائية ليست بمقد وكالة لأن القضاء - لا إتفاق ذوى الشأن - هو الذى يفرضها فإن الحارس يصبح بمجرد تعيينه، وبحكم القانون، نائباً إذ يعطيه القانون سلطة فى حفظ وإدارة الأموال الموضوعة تحت حراسته وردها لصاحب الشأن عند إنتهاء الحراسة وتقديم حساب عن إدارته لها وليايتها

هذه نياحة قانونية من حيث المصدر الذى يحدد نطاقها إذ يتوب عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة وتبنت له هذه الصفة بمجرد صدور حكم الحراسة.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨١

الحارس القضائى ملزم بالحفاظة على الأعيان التى تحت يده الحاضمة للحراسة والقيام بإدارتها وما يتبع ذلك من حق التقاضى فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات وهو إذا كان لا يسأل فى دعوى الحساب إلا عما قبضه بالفعل من إيراد الأعيان الحاضمة لحراسته، إلا أنه باعتباره وكيلأ عن ملاكها يعد مسؤولأ فى ماله الخاص عما ينشأ عن تقصيره فى إدارتها يسيراً كان هذا التقصير أو جسيماً تبعأ لما إذا كانت الحراسة بأجر أو بغير أجر، وإذا كان تنازل الحارس عن وضع يده على الأرض الحاضمة للحراسة أو عن غلته دون صدور حكم قضائى فى مواجهته أو إذن كتابى من ملاكها يعتبر خروجأ عن حدود سلطته كحارس لأنه يكون مسؤولأ عن تعريض ما ينشأ عن ذلك من ضرر لهم.

الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٦٢ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٣

الحارس القضائى يصبح بمجرد تعيينه وبمحكم القانون نائبأ لنيابة قضائية عن صاحب الحق فى مال الموضوع تحت الحراسة إلا أن هذه النيابة قاصرة على ما يتعلق بأعمال إدارة المال وأعمال الحفاظة عليه وما يندرج تحت ذلك من أعمال التصرف التى تدخل بطريق التجميع فى أعمال الإدارة وأعمال الحفاظ، ولا تمتد نيابة الحارس إلى أعمال التصرف التى تمس أصل الحق ومنها بيع المال، فلا يجوز للحارس القضائى مباشرتها إلا برضاء ذوى الشأن جميعأ أو برخص من القضاء أو بإذن ممن يثبت أنه صاحب الحق الذى تبقى له أهليته الكاملة فى هذه الأعمال لأن الحراسة لا تمزله عنها ولا تفل يده فيها ويكون صاحب الحق فى القيام بها بنفسه أو بمن ينبيه فيها، ومردى ذلك أن الحارس القضائى لا تكون له صفة عن صاحب الحق فى دعوى البيع المال جبرأ ولا فى الإجراءات المتعلقة بها وإذا حكم عليه بإيقاع البيع فإن الحكم لا يسرى على صاحب الحق.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٣

الحراسة القضائية لا تبيح للحارس إلا أعمال الإدارة فى نطاق المهمة الموكولة إليه بموجب الحكم وكان فرضها لا يمس حق أصحاب الأموال فى إتخاذ كالة الأعمال المتصلة بها والتى لا تدخل فى مهمة الحارس وسلطته إذ لا أثر لها على الأهلية المدنية لهم فى هذا النطاق، وكانت الدعاوى العينية وكافة الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال - محل الحراسة - عدا تلك الخاصة بالإدارة والحفظ تخرج عن نطاق مهمة الحارس القضائى فلا يمتثلها فيها.

الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/١/١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحارس القضائى ولو كان متنبهاً من خبراء وزارة العدل - إنفا يستمد سلطته من الحكم الذى يقيمه وليس بناء على توجيهات أو أوامر صادرة من وزارة العدل ويلتزم بحفظ المال المهدود إليه حراسته وإدارته ورده لصاحب الشأن عند إنتهاء الحراسة بتقديم حساب عن إدارته له كما مقتضاه أنه يعتبر وكيلاً عن أصحاب الشأن فى دعوى الحراسة فهو يقوم بإدارة الأموال محل الحراسة بصفته وكيلاً لحسابهم وأن الحارس فى قيامه بهذا العمل لا يكون تابعاً لوزارة العدل طالما أنه لا يقوم به لحسابها وإنما حساب أصحاب الشأن فى دعوى الحراسة ومن ثم فإن ما يقع منه من أخطاء خلال ذلك العمل لا تسال عنه وزارة العدل طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٢٣ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٧

النص فى المادة ٧٣٤ من القانون المدنى على أن " يلتزم الحارس القضائى بالحفاظة على الأموال المهدودة إليه حراستها وإدارة هذه الأموال ... "، وفى المادة ٧٣٥ على أنه " لا يجوز للحارس فى غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن جميعاً أو برخص من القضاء "، يدل على أن الحراسة مجرد إجراء تحفظى مؤقت ينوب فيه الحارس عن ذوى الشأن فى مباشرة أعمال حفظ الأموال المهدودة إليه حراستها، وأعمال إدارة هذه الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف المحدودة التى تلحق بها بالضرورة بحيث تكون له وحده - دونهم - الصفة فى مباشرتها والتقاضى بشأنها، أما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الأخرى وما فى حكمها التى تملو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بأصل تلك الأموال ومقوماتها، أو لما قد يوجب عليها من إخراج جزء من المال أو إنشاء أى حق عينى عليه فلا يكون للحارس صفة فى مباشرتها أو فى رفع الدعاوى منه أو عليه بشأنها بل تظل لذوى الشأن وحدهم أهليتهم كاملة فى القيام بها ما لم يتفقوا على غير ذلك أو يصدر به ترخيص من القضاء، لما كان ذلك وكانت إجراءات الضريبة التى تستحق على الركة ورسم الأيلولة الذى يستحق على أنصبة الورثة والمنازعة فيها هى من الأعمال التى تملو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بعناصر الركة ومقوماتها وتقدير أصولها وعصرمها وتحديد صالحيها قبل أيلولتها إلى الورثة فإنه لا تكون للحارس القضائى على الركة صفة فى تحميل الورثة فى تلك الإجراءات.

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٨٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٣

مقتضى الحكم بفرض الحراسة القضائية على المال الشائع، أن تختص إدارته للحارس، وبحق له طبقاً للمواد ٧٣٣، ٧٣٤ من القانون المدنى أن يؤجره لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، ما لم يقض حكم

الحراسة بغير ذلك، وإذا كان للحارس أن يعقد الإيجار ابتداء فإنه يحق له أن يقر الإيجار الذي عقده أحد الشركاء الذين ليس لهم الإنفراد بإدارته، قبل فرص الحراسة، ويصبح هذا الإيجار نافذاً في حق باقي الشركاء.

الطعن رقم ٢٠٣٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٠٠ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٧
مضى كان الحكم الذى أقام الحارس قد ألزمه بأن يقدم إلى صاحب العين حساباً عن إيراداتها ومتصرفها مشفوعاً بما يؤيده من مستندات فإن تقديم هذا الحساب يكون على هذا الوجه التزاماً قانونياً، فضلاً عن كون الحارس مكلفاً قانوناً بتقديم الحساب، لما كان ذلك فإن توقيع مصلحة الضرائب الحجز على ريع حصة الطاعين في المقار لا يعفى الحارس المطعون عليه من الالتزام المذكور.

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥
الحراسة القضائية نيابة قانونية وقضائية، ذلك أن القانون هو الذى يحدد نطاقها والقضاء هو الذى يسع على الحارس صفته تاركاً تحديد نطاق مهمته للقانون، ومن ثم يعير المطعون ضده الضام نالاً عن ملاك العقار، ويعتبر العقد الأخير - بعد أجازته منه بصفته حارساً قضائياً وكأنه صدر من جميع الشركاء فى الملكية ويكون نافذاً عملاً بالمادة ٨٢٨ من القانون المدنى.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٧
تقدير الضرورة الداعية إلى الحراسة والطريقة المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين، وتقدير سند الخائن للأعيان المراد وضعها تحت الحراسة من المسائل الواقعية التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظى المؤقت على أسباب تودى إلى ما انتهت إليه.

الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٨
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير توافر النزاع الجدى والخطر الموجب للحراسة من المسائل الواقعية التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظى المؤقت على أسباب سائلة تكفى لحملة.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤
الحارس الذى قام بأداء مأموريته لا يسأل إلا عن صالى الإيراد الفعلى الناتج عن إدارته للمال المشمول بحراسته بما يقتضى التحقق من الأصول والخصوم الفعالية لحساب إدارته وإذا كان الطاعن قد تمسك بوجود فحص ما أودعه ملف دعوى الحراسة من كشوف حساب والمستندات المؤيدة لها الدالة على

حقيقة ما حصله من أيراد وما أتفقه من مصاريف فإن الحكم المطعون فيه إذ أخفل دفاع الطاعن وأقام قضاءه على ما قلده الأخير جزاءً من ريع متوقع محسوب على أساس متوسط القيمة الإيجابية للفدان يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيياً بالقصور.

الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥
الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه نائباً عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة وهو بهذه النيابة ملزم بالمحافظة على الأعيان التي تحت يده الخاضعة للحراسة والقيام بإدارتها وهو صاحب الصلة في التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات باعتباره نائباً عن ملاكها وكان الأصل وفقاً لنص المادة ١٠٥ من القانون المدني أن ما يبرمه النائب في حدود نيابته ينصرف إلى الأصل إلا أن هذه النيابة تقف عند حد الفسخ فإذا توطأ الحارس مع الغير للإضرار بحقوق صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فإن التصرف على هذا النحو لا ينصرف أثره إلى هذا الأخير.

الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨
الحراسة القضائية إجراء تحفظي والحكم الصادر فيها ليس قضاءً بإجراء يحتمل التنفيذ المادي في ذاته وإنما هو تقرير يوافر به صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التي تناط به في الحد الذي نص عليه الحكم وإبراز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للمقار ليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادي، فلا يجوز للحارس إنتزاع الأعيان الموضوعة تحت الحراسة والتي يتضح اليد عليها الشريك على الشيوع بسند قانوني من قبل فرض الحراسة، كما إن الحراسة لا تؤثر في حق هذا الشريك في التصرف أو الإنفعاع بهذه الحصة فيما لا يتعارض مع سلطة الحارس.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥
مفاد نص المادتين ١/٧٣٢، ١/٧٣٤ من القانون المدني أن الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون نائباً عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة وتعدو المحافظة على هذا المال من أهم الالتزامات التي تعلق بلزمة الحارس ومن ثم فإن جميع الدعاوى التي تنشأ عن أعمال الحفظ يكون هو ذو الصلة إذ خاصهم أو غوصم فيها، ومن هذه الأعمال إقامة الدعوى بطلب إسداد المال من تحت يد غاصبه، وله أن ينفرد بإقامتها ولو لم يكن هو الحارس الوحيد على المال.

الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧
المادة ٧٣٧ من القانون المدني إذ ألزمت الحارس بأن يقدم إلى ذوى الشأن كل سنة على الأكثر حساباً تسلمه وما أتفق معزاً بما ثبت ذلك من مستندات فقد دلت على أن العبرة في محاسبة الحارس عن ريع

الأعيان المهود إليه إدارتها إنما هي بما تسلمه فعلاً من هذا الربيع وما أنفقته من مصروفات ولو عن مدة سابقة على تسلمه تلك الأعيان.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٦
- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحراسة إجراء تحفظى والحكم الصادر فيها ليس قضاءاً يحتمل التنفيذ المادى فى ذاته وإنما هو تقرير بوالمر حلفه قانونية للحارس لأداء المهمة التى تناط به فى الحد الذى نص عليه الحكم وإبراز هذه الصفة موضع التنفيذ بالنسبة للمقار ليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادى.

- الحارس القضائى يستمد سلطته من الحكم الذى يقيمه وتثبت له هذه الصفة بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أى إجراء آخر كالتسليم ويكون هو صاحب الصفة فى الأعمال التى نيطت به وفى الدعاوى المتعلقة بها وبمجرد صدور الحكم بعزل الحارس فإنه يفقد صفته وجميع التصرفات التى يجرىها بعد عزله تعتبر صادرة خارج حدود نيابته.

الطعن رقم ٢٣٩٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦
نظم المشرع فرض الحراسة بالقانون رقم ١٩٧١ بشأن تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب لمنع فرضها على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائى يصدر من المحكمة المنصوص عليها بالمادة العاشرة منه ويدل النص بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المحكمة العليا على أن المشرع اختص المحكمة العليا بتفسير النصوص التشريعية وجعل لقرارات التفسير التى تصدرها قوة ملزمة لجميع جهات القضاء وهى فى ذلك لا تنشئ حكماً جديداً بل تكشف عن حكم القانون بتفسير نصوصه وتبين قصد المشرع منه وبذلك يكون لقراراتها ذات قوة النص الذى إنصب عليه التفسير، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة العليا قد أصرت بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤ قرار بتفسير نص المادة العاشرة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فى طلب المقيّد برقم ٨/١٦ ق محكمة عليا يقضى بأن المحكمة المنصوص عليها فى هذه المادة تخص دون غيرها بنظر المنازعات فى الأوامر الصادرة من المدهى العام الإضواكى بالإجراءات التحفظية على الأموال وفقاً للمادة ٧ من القانون المشار إليه ولما كانت محكمة القيم قد أحلها المشرع محل محكمة الحراسة فى اختصاصها بمقتضى المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب، مما مفاده أن هذه المحكمة الأخيرة بما لها من ولاية مقررة قانوناً هى صاحبة الولاية فى القضاء بشأن كالة المنازعات المتعلقة بالمال المفروض عليه الحراسة إستناداً لمواد القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١.

الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٨

- الحراسة القضائية هي وضع مال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ويتهدده خطر عاجل في يد أمين يتكفل بحفظه وإدارته ورده، مع تقديم حساب عنه إلى من يثبت له الحق فيه وهي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة [١٦] إجراء وقنى تدعو إليه الضرورة ويستمد وجوده منها، وتختلف فيه مهمة الحارس عن مهمة المصطفى ولا تتعارض معها لمباينة مطلقة كل منهما في جوهرها لسلطة الآخر.

- موت أحد الشركاء المتضامنين في شركة التضامن واستمرار باقي الشركاء فيها دون موافقة ورثة الشريك المتوفى. ودون أن يكون مطلقاً في عقد الشركة على استمرارها بعد الوفاة يجوز لهؤلاء الورثة طلب وضع أموالها تحت الحراسة القضائية حتى تثبت محكمة الموضوع في تعيين مصف لها وتصفياتها متى تجمعت لديهم من الأسباب المقولة ما يخشى معها وجود خطر عاجل من بقاء المال تحت يد حائزها إذ أن شخصية الشركة لا تنتهى بوفاة الشريك المتضامن بل تبقى بالقدر اللازم للتصفية وحتى إنتهاؤها.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠

- الحراسة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إجراء تحفظي والحكم الصادر فيها ليس قضاء بإجراء التنفيذ المادى في ذاته وإنما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التي ناط به في الحد الذي نص عليه الحكم.

- الحارس القضائي يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه وتثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أى إجراء آخر ومتى قضى بفرض الحراسة على العقار وناط الحكم بالحارس إدارة هذا العقار فإنه يكون وحده صاحب الصفة في كل ما يتعلق بتلك الإدارة ويترتب على مجرد صدور الحكم في مواجهة ملاك العقار. ظل يد كل منهم عن إدارته وهذا الأثر يترتب بمجرد وضع المال تحت الحراسة حتى إذا تراخى تحديد شخص الحارس لأنهما مسائلتان منفصلتان والسألة الأولى هي التي تسبق على الحراسة صفتها القضائية وترتب أثرها وإذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم الإعتداد بعقد الإيجار الصادر للطاعن بعد فرض الحراسة على العقار لصدوره من غير الحارس القضائي فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطى في تطبيقه.

الطعن رقم ٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٣٩/٦/١

إن تقدير الضرورة الداعية إلى الحراسة وتقدير الطريقة المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يدخل في رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٧١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٢٩

إن وضع الأعيان الموقوفة تحت الحماية القضائية ليست له في القانون قواعد خاصة يرجع إليها لمعرفة مهمة الحارس ومدى سلطته في إدارة شئون الوقف، إذ هو لا يعلم أن يكون مجرد إجراء تحفظي مستعجل ومؤقت يلجأ إليه عند الضرورة. فالحكم الصادر بالحماية هو وحده الذي يبين مداها ومبلغ حدتها من سلطة الناظر صاحب الولاية الشرعية على الوقف. وإذن فلا سبيل إلى القول بقبول أو بعدم قبول مقاضاة النظار وحدهم دون الحراس إلا على أساس ما يكون وارداً في حكم الحماية خاصة بمهمة الحارس فإذا كان الحكم في قضائه بعدم قبول الدعوى المرفوعة على نظار الوقف لعدم اختصاص الحراس فيها قد اكتفى بالإشارة إلى الحكم الصادر بتعيين الحراس على الوقف دون أن يبين مدى سلطتهم، وهل هم أصبحوا وحدهم بمقتضى الحكم الأصلي الصادر بوضع الأعيان الموقوفة تحت الحماية يحتلون الوقف دون النظار في كل شئونه، أم أن مهمتهم محصورة في نطاق معين بحيث يبقى للنظار صفة تمثيل جهة الوقف أصلياً، ودون أن يبين كيف أن الخصومة القائمة من نتيجتها المساس بإدارة الحماية بحيث يجب توجيهها للحراس، فلا شك في أن قصور الحكم عن هذا البيان يعيبه ويجعل النتيجة التي وصل إليها غير مستندة إلى ما يبررها.

الطعن رقم ١٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٤٣/٦/١٧

— إن المادة ٤٩١ من القانون المدني حولت المحكمة وضع الأموال المتنازع عليها تحت الحماية كما حاولتها أن تمهد بهذه الحماية لأحد أطراف الخصومة. والقول بأن الحماية يجب ألا تتناول الأعيان التي آلت إلى طالب الحماية من خصمه يعقود غير مسجلة مردود بأن حكم القانون هو أن البيع يتعقد صحيحاً بالمقد غير المسجل كما يتعقد بالعقد المسجل، ولا فرق بينهما سوى أن نقل الملكية في العقد غير المسجل يواخي إلى الوقت الذي يتم فيه التسجيل فعلاً. ومن آثار هذا الإنعقاد الصحيح أن من حق المشتري أن يطالب البائع بالتسليم على إعتبار أنه التزام شخصي وأثر من آثار البيع الذي لا يحول دونه عدم حصول التسجيل. ومن شأن هذه الآثار أيضاً أن يكون المشتري، إذا ما غشى على العين من ثقاتها تحت يد البائع طيلة النزاع، أن يطلب إلى المحكمة وضعها تحت الحماية عملاً بنص المادة ٤٩١ المذكورة إذ النزاع على كل حال منصّب على العقار المطلوب وضعه تحت الحماية.

— إن تقرير الخطر الموجب وضع الأموال المتنازع عليها تحت الحماية هو من المسائل الموضوعية التي لا رقابة فيها ضخمة النقض على قاضي الموضوع.

الظعن رقم ٨٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢٣

إذا حصل تعرض من الغير لمستأجر العقار في إلتصافه به فطلب في مواجهة المعرض والمؤجر تعيين المؤجر حارساً لإدارة الأضيان وإيداع غلتها خزانة المحكمة وقضى له بذلك، ثم رفع الدعوى على المؤجر بمطالبة برد ما دلف مقدماً من الأجرة ويتوعدده عما فاتته بصفته مستأجراً من الربح في مدة الإيجار وبنى دعواه على أن المدعى عليه استولى على الحاصلات ولم يدفع ما حصله منها شيئاً فلقضت المحكمة برفضها بناء على ما استخلصته استخلاصاً صائفاً من ظروف الدعوى وأوراقها من أن عقد الإيجار لم ييطل ولم يعطل بفعل المؤجر، وعلى أساس أن يد المدعى لا تعتبر أنها رفعت عن الأضيان المؤجرة بوضع الأضيان تحت الحراسة القضائية، وأن المدعى عليه بصفة كونه مؤجراً لا مستولية عليه بل إن مساعدته لا تكون إلا بصفته حارساً وعن طريق رفع دعوى حساب عليه، فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

الظعن رقم ١٠٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٧

إن إقامة أحد الورثة حارساً على الورثة لا يمنع من الحكم عليه شخصياً بربع حصه وارث آخر ثم تنفيذ هذا الحكم على مال الحراسة الذي لم يخرج عن كونه مملوكاً لجميع الورثة.

الظعن رقم ٩٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٤

إذا رفعت دعوى من المستحقين في وقف على الحارس المعين عليه بالزمام بتقديم حساب والقضاء لهم بما يظهر أنه في ذمته، ثم إنضم دانتهم إليهم في طلب تقديم الحساب، ثم تنازل المدعون عن دعواهم بعد تصالحهم مع الحارس، وتمسك الدائن بالسير في الدعوى لأن من مصلحته الإستمرار في نظرها على اعتبار أن الحراسة إنما فرضت على أعيان الوقف وفاءً لدينه، ثم حكم بوقف الفصل في الموضوع إلى أن يفصل نهائياً في النزاع القائم بشأن إنقضاء الدين، وكان هذا الحكم قد بني على أن التنازع على وجود الدين ينفي حق الدائن في مطالبة الحارس بإيداع صافي ريع الأعيان الموضوعة تحت الحراسة وعلى أن تنازل المدينين عن دعوى الحساب المرفوعة منهم على الحارس لتصلحهم معه لا يجعل للدائن صلة في مطالبة الحارس بالإيداع، فهذا الحكم يكون مخالفاً للقانون. إذ متى كان تعيين الحارس لإدارة أعيان الوقف وإيداع صافي ريعها خزانة المحكمة سببه النزاع في إنقضاء الدين فلا يمكن أن يكون هذا النزاع نفسه سبباً في تعطيل تنفيذ حكم الحراسة بوقف محاسبة الحارس ومطالبته بالإيداع ثم إن للدائن بما له من شأن في الحراسة حقاً خاصاً في محاسبة الحارس مستقلاً عن حق المدين، فلا يؤثر في دعواه تصالح المدين مع الحارس.

الظعن رقم ٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٥

متى كان الحكم الذى أقام الخارس قد ألزمه بأن يقدم إلى صاحب العين حساباً عن إيرادها ومنصرفها مشفوعاً بما يؤيده من المستندات، فإن تقديعه هذا الحساب يكون على هذا الوجه إلزاماً قانونياً فضلاً عن كون الخارس مكلفاً قانوناً بتقديم الحساب.

و إذن فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه فى الدعوى على قاعدة أن كشف حساب الخارس، مجرداً عن المستندات المؤيدة له، يعتبر إقراراً لا يجوز تجزئته، وتأسيساً على هذه القاعدة قال ما يفيد أنه اعتبر الحساب صحيحاً حتى يقدم الدليل على عدم صحته معفى الخارس بذلك ضمناً من تقديم المستندات المؤيدة للمبالغ التى صرفها بمقولة إنها ديون وفاءها، لهذا الحكم يكون غير صحيح فى القانون.

الظعن رقم ٢٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٢

الخراس القضائى يستمد سلطته من الحكم الذى يقيمه، وتثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أى إجراء آخر. وإذن فللخراس بمجرد صدور الحكم بإقامته أن يقاضى عن العين الموضوعة تحت حراسته ولو لم يكن حكم الحراسة قد أعلن قبل رفع الدعوى.

و إذا كان القانون لا يوجب إعلان الأحكام إلا توصلاً للتنفيذ الجبرى فلا يكون إعلان حكم الحراسة إلى المحكوم عليه واجباً إلا إذا أريد تنفيذه بتسليم الأعيان محل الحراسة، أما القول بأن الحراسة القضائية وديعة فلا تتعقد قانوناً إلا بتسليم الأعيان موضوع الحراسة إلى الخارس فمردود بأن الحراسة القضائية إن كانت تشبه الوديعة فى بعض صورها فى حالة وقوع الحراسة على منقول فقط فإن هذا لا يجعلها وديعة فى طبيعتها ولا فى كل أحكامها.

* الموضوع الفرعى : الرد العينى :

الظعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٦

إذ صدر القرار الجمهورى رقم ... بإستثناء أموال وممتلكات... وعائلته والطاعين، من أحكام القانون ١٥٠ لسنة ٦٤ ونص على أن تسلم إليهما أموالهما وممتلكاتهما ما لم يكن قد تم التصرف فيها فعندئذ يقتصر التسليم على ثمن البيع، وموذى هذا القرار رد جميع أموال وممتلكات الطاعين شريطة ألا يكون قد تم التصرف فيها فعندئذ يقتصر التسليم على ثمن بيعها، وإذا كانت المواد ٢، ٤، ١٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنت أحكاماً تتعلق بالرد العينى للأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة سواء بصفة أصليه أو بصفة تجعية فجعلت الرد عيناً للأموال والممتلكات التى آلت إليهم عن غير طريق الخاضع الأصلية ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية وجعلت الرد عيناً للأشخاص الطبيعيين الذين فرضت

عليهم الحراسة في حدود ٣٠ ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة، وكذلك للغاضعين بالتبعية فيما آل إليهم عن طريق الخاضع الأصلي، ونصت المادة العاشرة على إلغاء عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبين الحكومة ووحدات الإدارة اأغلية أو القطاع العام متى طلب مستحقوها إستلامها طبقاً لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من ذلك القانون شريطة ألا تتجاوز قيمة العقارات الميينة ثلاثين ألفاً من الجنيهاً ما لم تكن قد تغيرت معالمها، كما نصت على قواعد أخرى بالنسبة للأرض القضاء والعقارات المملوكة على الشيوع أو المقتلة بحق رهن عيني ضماناً للدين أو المنشآت الفردية، وهى تختلف ما ورد بالقرار الجمهورى رقم ٢١٥٦ لسنة ١٩٧١ بتسليم جميع أموال وممتلكات الطاعنين وبشرط عدم التصرف فيها، لما مؤداه عدم إنطباق المواد ٢ و ٤ و ١٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على الطاعنين.

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

النص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة المعمول به إعتباراً من ١٩٨١/٩/١ على أن " تعتبر كأن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم إستناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ " والنص فى المادة الثانية منه على أن " ترد عيناً إلى الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين تحملهم تدابير فرض الحراسة المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بمقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ " والنص فى المادة الخامسة على أن " تحدد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون ويخطر صاحب الشأن بذلك ويكون له حق المنازعة فى هذا التحديد وقيمة التعويضات المستحقة. " وفى الفقرة الأولى من المادة السادسة على أن تختص محكمة القيم المنصوص عنها فى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها من المادة السابقة وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراست التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو الموزبة عليها وتحال إليها جميع المنازعات المطروحة على إاهاكم الأخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون " يبدل على أن المشرع قصر نزاع الإختصاص من إاهاكم العادية ذات الولاية العامة وإستناذه إلى محكمة القيم ذات الإختصاص الإستثنائى على المنازعات التى تقوم بين الجهة المنوط بها تنفيذ هذا القانون لى شأن زوال الحراسة على الأشخاص

الطبيين وعائلاتهم وورثتهم وبين صاحب الشأن في خصوص ما يوجب على ذلك من رد الأموال عيناً أو التعويض عنها في نطاق تصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة. لما كان ذلك وكان النزاع موضوع الدعوى ناشئاً عن علاقة تعاقدية بين الخاضع وبين الغير وما ترتب على فرض الحراسة من التزامات الجارس في خصوص هذا التعاقد وهو نزاع لا يدخل في نطاق الإختصاص الإستثنائي سالف البيان فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة قواعد الإختصاص الولائي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٥ مكتب قضى ٤٢ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٠

مفاد ما نصت عليه الفقرتان أ، ج من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص، والمادة الثانية من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ والمادة الثانية من قانون الإصدار للقانون الأخير والفقرات أ، ب، ج من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن بيان تحديد المراكز المالية للأشخاص المذكورين وتقدير التعويض المستحق لهم عن أموالهم التي تملر ردها عيناً إليهم مع زيادته برافق ٥٠٪ طبقاً للبند د من المادة الثانية الأخيرة أن المشرع وبعد أن إستقر القضاء على إعدام قرارات الحراسة على الأشخاص الطبيعيين التي صدرت إستناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ كما كان يتعين معه رد المقارات والأموال المملوكة لهم التي سبق الإستيلاء عليها والتصرف فيها إلى شركات التأمين أو إلى أفراد حسنى النية إلى أصحابها الأصليين، بيد أنه لما كان من شأن ذلك - في نظر المشرع - الإضرار بالقصديات شركات التأمين بالمشرعين حسنى النية فقد رأى أعمال القواعد العامة في القانون المدني في تعويض هؤلاء الخاضعين عما لحقهم من أضرار نتيجة ما إرتآه من إستحالة التنفيذ العيني للملك الرد لما يوجب على تنفيذه من مساس بمركز قانونية أو حقوق للغير حسنى النية، إستقرت لفرة طويلة من الزمن جاوزت العشرين عاماً وذلك بتحديد عناصر التعويض وأسس تقديره، ثم تعديلها على النحو المبين بالقوانين المتعاقبة سالفة البيان وفقاً لقواعد العدالة التي توجب أداء تعويض عادل، مما مؤداه أحقية أصحاب الأموال والممتلكات التي تم الإستيلاء عليها تنفيذاً لقرارات فرض الحراسة آفة الذكر للتعويض المستحق وفقاً للقواعد التي إرتآها المشرع بحيث يرتد أى تعديل فيها لصاح مستحقه إلى وقت إستحقاق التعويض أصلاً بنشوء سببه وهو إستحالة الرد عيناً ونشوء الحق في التعويض - لا إلى وقت إجراؤه إذ يعتبر التعويض مقدراً في صورته النهائية منذ نشوء الحق فيه أصلاً.

*** الموضوع الفرعي : المنع من سماع الدعوى :**

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٠٦ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٥
إذ كانت دعوى الطاعنين بطلب تقرير حقهم فى التقاضى - الذى منموا من مباشرة نتيجة لفرض الحراسة تكون فى واقعها منازعة فى استمرار الحراسة المقررة على أموالهم تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤، وإذ كانت المادة الرابعة من هذا القانون تقضى بأنه " لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أى جهة كانت من قرارات رئيس الجمهورية الصادرة وفقاً لأحكام ذلك القانون " فإن القضاء يكون ممنوعاً من سماع أى دعوى يقصد بها المنازعة من فرض الحراسة أو استمرارها.

*** موضوع الفرعى : النيابة القانونية :**

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ٢١/١/١٩٨٢
البن أن نيابة الطاعن عن الأشخاص المشار إليهم فى المادة الأولى من الأمر العسكرى ٤ لسنة ١٩٥٦ هى نيابة قانونية حدد القانون نطاقها وبين سلطة النائب فيها، ولا يجوز والحال هذه التحدى بانطباق أحكام الوكالة المنصوص عليها فى القانون المدنى ومنها المادة ٧١٧ توصلاً للقول باستمرار مهمة للطاعن بصفته إلى حين تسلم من رفعت عن الحراسة على أمواله متى كان المشرع لم ينص على ذلك.

*** موضوع الفرعى : إعدام قرار فرض الحراسة :**

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ٥/١٧/١٩٨٣
جرى قضاء هذه المحكمة على أن ما ورد بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ واضح الدلالة على أن سلطة رئيس الجمهورية فى فرض الحراسة بالإستناد إليها قاصرة على الشركات والمؤسسات دون الأشخاص الطبيعيين وإذ لم يصدر ثمة قرار من رئيس الجمهورية بتوسيع دائرة الحقوق المبينة بها مما يشترط عرضه على المجلس التشريعى لإقراره، فإن ما تضمنه الأمر الجمهورى سالف الذكر وهو بصدد فرض الحراسة على الشركة المذكورة من فرضها على أموال وممتلكات عائلات أصحابها أو الشركاء فيها يعد خروجاً على التطويض المقرر بموجب ذلك القانون وانتحالاً لإختصاص السلطة التشريعية فى أمر يتصل بحق الملكية الخاصة التى حرصت الدساتير المتعاقبة على حمايتها وتقرير أنها مصونة لا يجوز المساس بها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وهو ما يخرجه وقرار رئيس الوزراء رقم ٥٢ لسنة ٦٤ الصادر تنفيذاً له فى هذا الخصوص من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة له، ويغنى مجرد عقبة مادية فى سبيل

إستعادة ذوى الشأن لراكتهم القانونية المشروعة، ويقتضيه لأحكام احكام صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧
التصرف الذى تم فى حصة المظعون الأول فى عقار النزاع إستناداً إلى الأمر الجمهورى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٣ هو تصرف باطل لصدوره من لا يملكه وعلى خلاف القانون ولا يصحح هذا البطلان صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بعده متضمناً فى مادته الثانية النص على ابلولة الأموال التى فرضت عليها الحراسة إلى الدولة، إذ أن محل إعمال حكم هذه المادة وأياً كان وجه الرأى فيها وما خلفها من بعد هو الأموال التى فرضت عليها الحراسة بموجب قرارات صحيحة صادرة من السلطة المرخص لها بإصدارها وفى نطاق أحكام القانون الذى ينظمها، كما لا يصحح التصرف المذكور إجراء تسجيله فى يناير ١٩٧٠ لصدور هذا الإجراء بدوره من لا يملكه قانوناً، فضلاً عما هو مقرر من أن التسجيل ليس شأنه تصحيح التصرف الباطل أو تصويبه، ومن ثم فإن المال موضوع التصرف المذكور يبقى على ذمة مالكه - المظعون ضده الأول - دون أن يتقبل منه لا إلى الدولة بحكم القانون المذكور ولا إلى الطاعنة بحكم التصرف الباطل.

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١
و إن كان النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد أجاز لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابى أو شفوى تدابير معينة وردت على سبيل الحصر من بينها " الإستيلاء على أى منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات " ... إلا أن هذا النص وقد تضمنه قانون إستثنائى صدر لظروف خاصة، فإنه ينبغى عدم التوسع فى تفسيره ويلزم إعماله فى حدود ما أفصحت عنه عباراته بقصر السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية بشأن فرض الحراسة على المؤسسات والشركات دون ما يجاوزه إلى الأفراد الطبيعيين ولم يتضمن هذا القانون أو نص آخر من التشريعات الإستثنائية للمعمول بها وتقتض ما يسمح بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين بإستثناء ما يخص برعايا الدولة المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية ولما كان التائب أن أمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على بعض المواطنين من الأفراد الطبيعيين ومن بينهم زوج الطاعنة وعائلته، قد إستند رئيس الجمهورية فى إصداره إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، والذى لم تجز نصوصه فرض الحراسة إلا على الشركات والمؤسسات كما سلف البيان، فإن هذا الأمر بفرض الحراسة يكون قد صدر من لا يملك سلطة بما يجعله غير قائم على

أساس من التشريعية متسماً بمخالفة صراحة للقانون، ويعتبر غصباً للسلطة ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادي المعلوم الأثر قانوناً لما ينطوي عليه من إعتداء على الحرية الشخصية وحرمة المالك الخاص فيصبح متجرداً عن صفته الإدارية، وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية، ويختص بالتألي القضاء العادي برفع ما ينتج عن هذا الإعتداء المادي من آثار ويؤتق على ما تقدم أن تأشيرة الحارس العام برفضه حق الطاعة في الإنطفاع والتي اعتبرها الحكم المطعون فيه قراراً إدارياً، معلومة الأثر قانوناً بالتبعية لإنعدام أثر قرار فرض الحراسة.

الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦

يدل نص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الخاص بتصفيّة الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن المشرع بعد أن اعتبر أوامر فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين المستندة إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ كأن لم تصدر أصلاً، ورتب على ذلك وجوب رد تلك الأموال إلى أصحابها إذا لم يكن قد تم بيعها أو تصريفهم عنها على النحو المبين بالمادة الثانية - إستثنى من هذه الرد عيناً أو بمقابل، أموال الأجانب الذين خصصوا للحراسة بموجب تلك الأوامر وأبرمت دوفهم مع مصر إتفاقيات تمريض وقصر حقهم على الإفادة من تلك الإتفاقيات التي أمر بإستمرار تطبيقها عليهم.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤

مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وفقرتها الأخيرة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن سلطة رئيس الجمهورية في فرض الحراسة بالإستناد إليها قاصرة على الشركات والمؤسسات دون الأشخاص الطبيعيين، وكان لم يصدر لغة قرار من رئيس الجمهورية بتوسيع دائرة الحقوق المبينة بها، مما يشترط عرضه على المجلس النيابي لإقراره فإن ما تضمنه الأمرين الجمهوريين رقمي ١٣٨، ١٤٠ سنة ١٩٦١ من فرض الحراسة على، عائلة المرحوم... بعد خروجاً على التفويض المقرر بموجب ذلك، القانون وإنحلالاً لإختصاص السلطة التشريعية في أمر يتصل بحق الملكية الخاصة التي حرصت الدساتير المتعاقبة على حمايتها وعدم المساس بها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩

النص في المادة الثالثة من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه " لرئيس الجمهورية - متى أعلنت حالة الطوارئ - أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية : ١، ٢، ٣، ٤ الإستيلاء على أى منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات

والمؤسسات مما مفاده أن هذا القانون لم تجز نصوصه فرض الحراسة الإدارية إلا على الشركات والمؤسسات ولم يتضمن هذا القانون أو نص آخر في التشريعات المعمول بها وقتئذ ما يسمح بفرض الحراسة الإدارية على الأشخاص الطبيعيين باستثناء ما يخص برعانيا الدول المعادية والدول التي قطعت معها العلاقات السياسية، لما كان ذلك وكان القرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦١ يفرض الحراسة على بعض المواطنين ومن بينهم مورثي الطاعنين إستند رئيس الجمهورية في إصداره إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المذكور الذي لم تجز نصوصه فرض الحراسة إلا على الشركات والمؤسسات كما سلف البيان، فإنه يكون أمراً منطوقاً على مخالفة القانون المذكور ويعتبر غصباً للسلطة يتحدر إلى مستوى الفعل المادي المعلوم الآخر قانوناً فيغدو بذلك مجرد عقبة مادية في سبيل إسعادة ذوي الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرج من عداد الأوامر القانونية ويجرده من الحصانة المقررة له ومن أي قانوني ناتج عنه.

*** الموضوع الفرعي : تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة :**

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٦٦ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٠
مفاد المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٥، ٢٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن المشرع رتب حالتين للإفراج عن الأموال محل الحراسة. الأولى : حالة الإفراج النهائي وهي المرتبة على إلغاء عقد البيع ورد المال للفرج إلى مستحقه على أن يتم رد الثمن إلى الجهات المشوية ويلزم به جهاز التصفية أو الخاضعون وذلك خلال سنة من تاريخ الإلغاء وكذلك الأمر بالنسبة للتأمينات والتعديلات، وفي هذه الحالة ورغم إنساخت البيع فإن المشرع رأى لإعتبارات خاصة التيسير على البائع وهو الخاضع للحراسة باعتبار أنها كانت نابعة عنه في هذا البيع وأن يده كانت مفقولة عن إدارة أعماله وسداد التزاماته وإقتضاء حقوقه - على ما ورد في تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب الإقراضات والشكاوى عن مشروع القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - ونقل ذلك التيسير في أن يتم التسليم فوراً للخاضع للحراسة وأن تمنح كباتع مدة سنة أجلاً لرد الثمن وملحقته وذلك إستثناء من القواعد العامة بما لا يسوغ معه للمشوى الإمتناع عن تسليم المبيع خلال ذلك الأجل بمجة عدم رد الثمن. والثانية : حالة الإفراج المؤقت والخاضع للحراسة في هذه الحالة لا يسعده منها حقه المطلق في الملكية على ما له المسلم إليه بل يكون جهاز التصفية وحده وهو المهيمن على المال إلى أن يتم الإفراج النهائي وليس للخاضع إلا أعمال الإدارة فقد وذلك بناء على قرار يصدره رئيس الجهاز إعمالاً للسلطة المخولة له في المادة ٢٠ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤، ومعنى كان ذلك فإن التسليم في هذه

الحالة ليس أثر مباشر من آثار عقد البيع بحيث يرتب إلزاماً فورياً في حق الخاضع للحراسة بأداء ما دفع من الثمن إلى المشتري، والقول بغير ذلك مفاده أن التسليم معلق على شرط سداد الثمن فوراً وهو أمر لا يتسق ومنع صاحب المال من التصرف ويتنافى مع ما قرره المشرع من تيسيرات للمفرج عن ماله نهائياً بحيث يكون في وضع أفضل من إسماع حقه في الإدارة فقط.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦

المشرع جعل للجهات المشترية المذكورة بنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ٦٩ لسنة ٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، الخيار بين الإبقاء على تلك العقود بشرط زيادة ثمن الشراء إلى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة الأصلية المفروضة على العقار. وعلى أن تلزم بأداء هذه الزيادة مع باقي الثمن خلال مدة سنة من تاريخ العمل بالقانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات المبيعة إلى مستحقيها، وعلى أن يتم إبداء الرغبة بإعطاء رئيس جهاز تصفية الحراسات بمخطاب موصى عليه بعلم الوصول في خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بالقانون، فإذا لم تحطه بذلك اعتبر العقد ملغياً من تاريخ إنقضاء المهلة. ويؤثر بالإلغاء بغير رسوم في سجلات الشهر العقاري، وبما مفاده وفقاً لصريح دلالة النص، أن المشرع اعتبر العقود المبنية به ملغاة في الحالات الثلاث الآتية، أولاً: إذا لم تبد الجهة المشترية رغبتها في خلال مدة ثلاثة أشهر المحددة للإعطاء ثانياً: إذا اختارت التخلي عن العقار وإلغاء العقد ثالثاً: إذا أبدت رغبتها في الإحفاظ ولكنها لم تقم بالوفاء بقيمة الزيادة وبأبقي الثمن في المدة المحددة لذلك، وهو الشرط الذي علق عليه القانون حق الجهة المشترية في إختيار الإبقاء إذ أوجب لإعماله لا زيادة الثمن فحسب بل وسداد الزيادة مع الباقي في خلال المهلة المحددة وإلا أضحي العقد لاحقاً، وهو ما يتفق وقصد المشرع وما عناه من تجديد مهلة السداد ثم منها ثانية وأخيرة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥.

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٩

مفاد المواد الأولى والثانية والسادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص الذي عمل به إحصاراً من ١٩٦٤/٣/٢٤ ونصوص أمرى رئيس الوزراء رقمي ١٣٥ و ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بصحين الحارس العام مديراً لإدارة الأموال والممتلكات التي آلت ملكيتها إلى الدولة وتحويله حق تقييل الدولة بالنسبة لكل ما يتعلق بإدارة تلك الأموال والممتلكات في صلاتها بالغير أمام الهيئات القضائية ومباشرة جميع التصرفات التي ترد عليها أثناء خضوعها للحراسة، ونص المادتين الأولى والثانية عشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصنيف الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة

١٩٦٤، ونص المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تصفية الحراسات المفروضة طبقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ونص المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء الجهاز الإداري للحراسة العامة ونقل إختصاصاته إلى وزارة الخزانة، أن الجهاز الإداري للحراسة العامة منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده جهاز تصفية الحراسات إذ يقوم على إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة وتعيض أصحابها عنها وتصفية الحراسات بعد إنتهائها بوصفها عملاً مفائراً لنيابة الحراسة العامة عن أصحاب الأموال إبان خضوعهم للحراسة، إنما يؤدي مهمة عامة لحساب الدولة طبقاً للنظام القانوني الموضوع له وتحت إشراف السلطة الإدارية التي يتبعها فيحتر بحسب طبيعته وكيفية أدائه المهام الموكلة إليه والغرض الذي أنشئ من أجله أحد الأجهزة الإدارية للدولة ويكون العاملون به بحكم تبعيتهم لشخص من أشخاص القانون العام موظفين عموميين وعلاقتهم به علاقة تنظيمية.

*** الموضوع الفرعي : تسوية الإجراءات للنشئة عن فرض الحراسة :**

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦
النص في المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الإجراءات الناشئة عن فرض الحراسة. مفاده أن عقود الإيجار المبرمة بعد العمل بالقانون سالف الذكر لا تنفذ في حق المالك الأعلى للعقار إذا كانت حاصلة قبل تسلمه العقار نهائياً ولا عبرة بحسن أو سوء نية عاقلدها إذ أن النص القانوني قد جاء صريحاً جلياً فلا مجال للخروج عليه أو تأويله.

*** الموضوع الفرعي : سلطات الحارس للعالم :**

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٧
تحويل الحارس الذي يقوم بالإدارة حق التقاضي فيما ينشأ عن تلك الأعمال من منازعات نائباً قانونياً لا يقتضى سلب هذا الحق من الأصيل الذي يبقى له الحق دائماً في ممارسة ما هو محوّل للنائب ما دام لم يمنع من ذلك.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٨
المادة الثانية من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وقد نصت على أن تسرى على الأشخاص الخاضعين له التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ وناطت المادة الثالثة منه بنائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية الإشراف على تنفيذ أحكام الأمر المذكور ونحوه في سبيل ذلك السلطات التي

خوها الأمر العسكري السالف الذكر لوزير المالية والإقتصاد بالنسبة للأشخاص الخاضعين لذلك الأمر العسكري، وإذ أصدر نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بناء على ذلك القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦١ وأوجب في المادة الثانية منه على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يقدم إلى الحارس العام بكتاب موسى عليه يعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ نشر ذلك القرار في ١٩٦١/١٠/٢٩ بياناً على النماذج المرافقة صورها هذا القرار والأوضاع المحددة به عن كل إتفاق مكتوب أو شفوي يتعلق بنقل الملكية أو حق الإنتفاع أو حق الإستعمال في أموال منقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أيها كانت طبيعتها متى كان الشخص الخاضع للأمر المشار إليه يفرض الحراسة على أمواله طرفاً في ذلك الإتفاق ويزيد نصابه فيه عن ١٠٠ جنيه وتم الإتفاق قبل صدور ذلك الأمر، وكان هذا الذي ورد في القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه من وجوب الإخطار في معاد محدد إنما هو ترديد لما أوجبه المادة الحادية عشر من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ السالف الذكر بالنسبة للإضافات التي أبرمها الأشخاص الخاضعون له وإذ تقتضي المادة الثانية عشر من هذا الأمر الأخير بأن الإضافات التي يجب تقديم بيان عنها في المواعيد والشروط التي تحدّد بقرار وزاري ولا يقدم عنها هذا البيان تعبر باطلاً إلا إذا رأى الحارس العام إقرارها فإن المشرع يكون قد أفصح بهذين النصين من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ إغفال عليه من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ مرتبطين بنص المادتين الثانية والثالثة من قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وإغفال عليه من ذات الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذي أسأل إليه بدوره الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الذي وحيته بموجبه أموال السيدة / ... تحت الحراسة أفصح المشرع بذلك عن إرادته في إحكام التدابير التي تؤدي إلى المحافظة على أموال الذين تصدر الأوامر بوضعهم تحت الحراسة بمنع الإعتداد بالإضافات التي يدعيها الخاضعون للحراسة مع الغير قبل فرضها عليهم إذا كانت تؤدي إلى دانيه الغير لم بأي صفة كانت بحق عيني أو شخصي بأن جعل المشرع البطالان جزاء على عدم الإخطار عن هذه الإضافات في المواعيد والأوضاع التي تصدر بها القرارات الوزارية في هذا الخصوص وذلك ما لم ير الحارس إقرار هذه الإضافات.

* الموضوع للفرعي : ملططت للحارس العلم :

الطنن رقم ٣٤٨ لعمنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٠
نص الفقرة الأولى من المادة ١٦ من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ صريح فى أن ما تقرره من بطلان الإضافات التى لا يقدم عنها بيان فى الميعاد أو إذا كان البيان المقدم بشأنها غير صحيح، هذا الحكم مقصور على الإضافات المنصوص عليها فى المادة الخامسة عشر والتي تشمل كل إشفاق كتابي أو شفوى يتعلق بنقل

الملكية أو حق الإنتفاع أو حق الإستعمال في أموال منقولة أو ثابتة أو ينقل الحقوق أيا كانت طبيعتها أو يترتب عليه إدخال أى تعديل في شركة مدنية أو تجارية أو في مركز الشركاء فيما بينهم ومن ثم للإيضاح في شأن تقدير أتعاب محام لا يدخل ضمن الإضافات سالفة الذكر وبالتالي لا يخضع للبطلان المنصوص عليه في المادة ١٦ من الأمر ٥ لسنة ١٩٥٦.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٨

إن المادة ٣ من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وإن غولت الحارس العام الذى يتولى إدارة أموال الأشخاص المفروضة الحراسة على أموالهم سلطات المدير العام المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ إلا أنها أجازت للحارس العام أن يعين حراساً خاصين على تلك الأموال والممتلكات تحدد اختصاصاتهم وفقاً للقرارات التى تصدر منه وبالتالي يكون للحارس العام أن يبقى على اختصاصات الحارس الخاص المعين من قبل لأية مدة يراها.

— لا ترتب المادة ١٢ من الأمر المسكوكى ٤ لسنة ١٩٥٦ البطلان إلا على تقديم البيان عن الإضافات المنصوص عليها في المادة ١١ ولا يدخل في هذه الإضافات الإتفاق عل دفع السمسرة.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٠٧ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٨

معى كان مفاد نص المادة ٧٣٥ من القانون المدني أنه يجوز للحارس أن يجرى أعمال التصرف برضاء ذوى الشأن، فإن تدخل المستحقين في الوقف منضمين إلى الحارس القانوني على الوقف في طلباته في دعوى تثبيت الملكية التى أقامها بصفته من شأنه أن يزيل العب الذى شاب تحيله ثم وبزواله تصبح إجراءات التقاضى صحيحة ومنتهجة لآثارها في حق الخصوم على السواء منذ بدايتها.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٩

حول القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣، الصادر من رئيس المجلس التنفيذى ورئيس لجنة الحراسات المشكلة بمقتضى الأمر رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢، الحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والأوامر اللاحقة له سلطة بيع العقارات المبنية المملوكة للخاضعين للحراسة المذكورة إلى شركات التأمين التابعة للمؤسسة العامة للتأمين وذلك وفقاً لنموذج العقد المرفق بالقرار المذكور والذي يتضمن أن البيع يصدر من الحارس العام بصفته إلى إحدى شركات التأمين بضمن بقدر وفقاً لحكم المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤ أى إلى عشر جزءاً للقيمة الإجمالية للتخلة أساساً فربط المواعيد، بدفع منه مقدماً ٥٪ والباقي يقسط على إثني عشر قسطاً متوالياً متساوية وبفائدة قدرها ٤٪ سنوياً ويستحق القسط الأول منها بمضى سنة على تاريخ توقيع هذا العقد. وظاهر من هذا أن الدولة إنما قصدت قصر هذه

اليوم على شركات التأمين التابعة للمؤسسة العامة للتأمين بتمن حدد مقدارها وكيفية دفعه بطريقة خاصة والتصرف على هذا النحو يعتبر تصرفاً ذا طبيعة خاصة ووعيت فيه إعتبارات تتعلق بشخص التصرف إليه وبمصلح عليا إجتماعية واقتصادية هي تمكين شركات التأمين بعد تأميمها من النهوض بوظيفتها، وهو على هذا الأساس لا يعتبر بيعاً عادياً مما تجوز الشفعة فيه، بل إن تجويز الشفعة في هذه الحالة يتنافى مع طبيعة تلك التصرفات وبفوت الأغراض المنشودة منها، وعدم إيراد نص خاص بمنع الأخذ بالشفعة في هذه الحالة على غرار النصوص الواردة في قانون الإصلاح الزراعي والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ لا يؤدي إلى إباحة الشفعة في المباني التي يحصل التصرف فيها تنفيذاً للقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ ما دام لا يتوافر في هذه التصرفات الشروط اللازمة للأخذ بالشفعة طبقاً لأحكام القانون المدني.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٣

مضى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعة - شركة التأمين الأهلية - قد وضعت عقب العدوان الثلاثي تحت الحراسة طبقاً للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦، وكانت أعمال الإدارة تدخل في سلطة الحارس الخاص طبقاً لنص المادة التاسعة من الأمر العسكري المشار إليه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن الحارس الخاص على الشركة الطاعة قد أجاز قرار مجلس الإدارة الذي أصدره خارج حدود سلطاته بتحديد معاش المظنون عليه - العامل - والذي يخص الجمعية العمومية أصلاً بإصداره، وكانت هذه الإجازة من الحارس على الشركة الطاعة تنفذ في حقها لصدورها في حدود سلطاته المخولة له بالأمر العسكري على النحو سالف البيان، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩

إذا تحول المشرع لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سلطة اتخاذ تدابير من بينها إصدار الأمر بفرض الحراسة، إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة على النحو المقرر بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ يفل يدهم عن إدارتها أو التصرف فيها، فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضي بشأنها، وليس في ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة نقص في أهلية الخاضع للحراسة، وإنما هو بمثابة حجز على أمواله، يقيد من سلطته عليها، فيبشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٥

إن ما يتول إلى الدولة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قاصر على الأموال التي كانت خاضعة للحراسة في تاريخ بدء العمل به دون غيرها. إذ العبرة في تحديد تلك الأموال هي بالمراكز المستقرة في التاريخ المذكور ونطاق الحراسة التي تتحدد به مهمة مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة.

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٢

إذ كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الشركة المدنية قد فرضت عليها الحراسة وتولى الحارس إدارتها إلى أن يتم بيعها من الحراسة إلى الشركة الطاعة بمقتضى عقد على أن يتم تحديد النمن بمعرفة لجنة تشكيل لتقويم الشركة المبيعة وقد صدق على هذا التقويم باعتبار أن الخصوم تجاوز الأصول، وبناء على ذلك صدر كتاب الحارس العام إلى الشركة المشترية - الطاعة - بما يتضمن تعديل العقد على أساس عدم إلزام الشركة الطاعة بديون الشركة المبيعة إلا في حدود الأصول التي آلت إليها حسب مراتب إمتياز الديون، وكانت الشركة الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الإستئناف بأن إلزامها بديون الشركة المبيعة طبقاً للعقد إنما يكون في حدود الأصول التي آلت إليها وطلبت نذب مخبر لتحقيق دفاعها والإطلاع على نتيجة التقويم وبيان النسبة التي تلتزم بها من دين المطعون ضدهما بعد احتساب الديون الممتازة، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفاع الجوهري وانتهى إلى إلزام الشركة الطاعة بكامل الدين على أساس أن هذا الدين المطالب به قد نشأ بعد فرض الحراسة على الشركة المبيعة فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون، ذلك أن الديون التي تشتملها السلطات القائمة على تنفيذ الحراسة بمناسبة إدارتها لأموال الخصامين لها إنما تنشأ بوصفها نائبة قانونية عنهم فيتصرف أثرها إليهم شأنها في ذلك شأن الديون المترتبة في ذمتهم قبل فرض الحراسة وقد أدى هذا الخطأ بالحكم المطعون فيه إلى أن يحجب نفسه عن بحث دفاع الشركة الطاعة بشأن نتيجة التقويم وتحديد النسبة التي تلتزم بها من دين المطعون ضدهما بما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١

إذ كان الثابت أن الدعويين وجهان متقابلان لنزاع واحد ثار بين طرفيهما حول حاصل تصفية حساب توريد المطعون ضده الأقطان للشركة، فبينما تقوم الدعوى الأولى على إدعاء الشركة باستحقاقها لتقime قسطين في ذمة المطعون ضده أشار إليهما حكم المحكمين لأن هذا الأخير قد أقام دعواه دفلاً لدعوى الشركة بأنه هو الذي يداينها، بمعنى أن موقف كل من الطرفين في دعواه يقوم على

إنكار دين الآخر، وإذا كان ذلك وكانت الدعويان قد رفعا قبل فرض الحراسة على وإذا فرضت وآلت أمواله إلى الدولة باشر الطاعن بصفته الدعوى مصمماً على الطلبات فيها فإنه يكون بذلك قد أفصح عن رفضه لدينه موضوع المطالبة في الدعوى المرفوعة منه رفضاً يفتى عن إتجاهه للمدير العام بطلب دينه، وتستقيم به الدعوى أمام المحكمة، إذ يتحقق بهذا الرفض ما تنبأه الشارع في القرار الجمهوري ١٨٧٦ سنة ١٩٦٤ من وجوب عرض الدين على المدير العام ليقول كلمته فيه.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢

فرض الحراسة الإدارية على أموال وممتلكات أحد الأشخاص يوجب عليه أن يتولى الحارس العام إدارة أمواله وتقبله أمام القضاء، وأن مقتضى إنهاء الحراسة أن يعود حق القاضي إلى هذا الشخص إلا أن المشرع تصور أن هناك فورة تقضي بين إنهاء الحراسة حكماً وبين إنهائها فعلاً بتسليم الذي كان خاضعاً للحراسة أمواله، وفي هذه الفورة يتولى الحارس أمر هذه الأموال حين تسليمها لصاحبها وبذلك أناب المشرع الحارس على تلك الأموال نيابة قانونية في إدارتها وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن أعمال إدارتها من منازعات إلى أن يتم تسليمها لصاحبها.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥

مؤدى ما تقضى به المادة الثانية من قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ والمادة الثانية عشر من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ من بطلان الإفادات التي لا يقدم عنها بيان للحارس العام في الميعاد ووفقاً للأوضاع المقررة بهما، إلا إذا رأى الحارس العام إقرارها أو رأى عدم قبولها إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الشك في صحة البيان المقدم عنها ولم يكن لها تاريخ ثابت على فرض الحراسة، هو أن حق التمسك بهذا البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منوط بالحارس العام لله إما أن يعبر الإفادات التي لم يقدم بيان عنها باطلة أو أن يتجاوز عن أعمال هذا الجزء ويتطرق إلى موضوع هذه الإفادات فيقرها أو يرفض قبولها إذا لم يكن لها تاريخ ثابت قبل فرض الحراسة وقامت لديه أسباب على عدم صحتها.

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لدائن الشخص الذي فرضت الحراسة على أمواله وآلت إلى الدولة بمقتضى القانون ١٥٠ سنة ١٩٦٤ أن يلجأ إلى القضاء بطلب دينه قبل عرضه على المدير العام لإدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة ليصدر قراره بشأنه وإلا كانت الدعوى غير مسموعة ولكل ذى مصلحة أن يمسك بعدم صحتها وللمحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٨

- مؤدى القرار الجمهورى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ والأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الوزراء رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٥ بتفويض الحزم العام سلطة بيع المنشآت والشركات التى أخضعت للحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ إلى مؤسسات وشركات القطاع العام أن الحارس العام الذى عين على المنشآت المفروضة عليها الحراسة بمقتضى الأمر رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ تكون له سلطة بيعها إلى مؤسسات وشركات القطاع العام باعتباره نائباً عن أصحابها نيابة قانونية.

- إذ كان الثابت أن الحارس العام بعد تفويضه من رئيس الوزراء بالبيع بمقتضى الأمر رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٥ قد باع المصنع الخاضع للحراسة إلى المؤسسة المصرية العامة للنفزول والتسيج والتى خلفتها الشركة المطعون ضدها الأولى - ليس بصفته مالِكاً له وإنما بصفته نائباً عن أصحابه ومنهم الطاعن وذلك بعقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٦٥/٧/٢٠ فإن هذا التصرف الصادر من الحارس أثناء فرض الحراسة على أموال الطاعن يكون قد صدر من ذى صفة فى النيابة عنه. ولما كان مؤدى نص المادة ١٠٥ من القانون المدنى - أن التصرف الذى يرمه فى حدود نيابته تصرف آثاره إلى الأصل - ومن ثم فإن آثار عقد البيع الإبدائى المشار إليه تضاف إلى أصحاب المصنع المبيع - ومنهم الطاعن - ولا يغير من ذلك صدور القرار رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٦٨ برفع الحراسة عن أموال الطاعن لأن رفع الحراسة لا يبنى سبق قيامها وترتيبها لآثارها طبقاً للقانون، كما لا ينال من صحة التصرفات التى صدرت من الحارس العام فى حدود سلطانه المخولة له قانوناً وذلك إستمراراً للمعاملات وحماية للمراكز القانونية التى نشأت قبل رفع الحراسة.

*** الموضوع الفرعى : سلطات المدعى العام الإشتراكى :**

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤

نظم المشرع فرض الحراسة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ فمنع فرضها على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائى يصدر فى محكمة الحراسة المنصوص عليها بالمادة العاشرة منه، وناط بالمدعى العام الإشتراكى الإدعاء أمام المحكمة المذكورة وأجاز له بالفقرتين الأولى والثانية من المادة السابعة من ذات القانون أن يأمر بمنع التصرف فى الأموال أو إدارتها متى تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على أنه أتى فعلاً من الأفعال المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة، وأن يعين بالأمر الصادر بالمنع من الإدارة وكيلاً لإدارة الأموال.

الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٩

مفاد نص المادة ٢٠ فقرة سادسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أن المشرع قصد بإمتداد مواعيد سقوط الحق والإجراءات بمقدار مدة فرض الحراسة أو المنع من التصرف أو الإدارة - أن يكون هذا الإمتداد قاصراً على الدعاوى والإجراءات التى يباشرها الخاصخ أو الممنوع بعد إنتضاء الحراسة أو سقوط الأمر المانع أو إلغائه بحسبان أنه إبان الحراسة أو المنع من التصرف أو الإدارة يكون بالنسبة للأموال محل ذلك مغلول اليد وفى حالة عذر قانونى موجب لهذا الإمتداد، أما من يكون نائباً عنه قانوناً فى هذه الفقرة فلا يشملته النص ولا يحق له إمتداد لإنشاء العلة إذ لم يكن ثمة ما يحول بينه وبين إقامة دعوى الحق أو مباشرة الإجراءات لىابة عن الخاصخ من قبل فوات الميعاد.

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩

النص فى المادة ٨٠٦ من القانون المدنى على أنه على المالك أن يراعى فى إستعمال حقّه ما تقتضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة مؤداه أنه إذا وردت على الحقوق ومنها حق الملكية قيود فرضت بأداة قانونية يعين على مالك الشئ أن يتقيد بها ولا يجوز مخالفتها ومن هذه القيود الحراسات الإدارية التى فرضت بأداة لها سندها من القانون ومن آثارها غل يد المالك عن أمواله فلا يملك التصرف فيها أو إدارتها.

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨

أفرد الشارع الدستورى للمدعى الإشراكى فصلاً مستقلاً هو الفصل السادس منه، دون أن يلحقه بإحدى السلطات الثلاث أو أن يخضعه للأحكام المنظمة لها فى الدستور، ثم أصدر المشرع القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن حماية القيم من العبث ونظم الأحكام الخاصة بالمدعى العام الإشراكى فى الباب الثانى منه وهى أحكام ناسخه حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم لفرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والى جرى نصها على أن " يتولى الإدعاء فى قضايا فرض الحراسة مدع عام بدرجة وزير ويكون تعيينه وإعفاؤه من رئيس الجمهورية " ذلك أن المستفاد من نصوص المواد ٥، ٦، ٧، ٨، ١٤، ١٥، ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ أن الشارع وضع نظاماً قانونياً ذا طبيعة خاصة فى شأن تعيين المدعى الإشراكى وتعيينه وإعفاؤه من منصبه فئات برئيس الجمهورية مهمة ترشيحه وغول مجلس الشعب سلطة الموافقة على تعيينه وإعفاؤه من منصبه وأخضعه القانون لتبعية هذا المجلس وجعل مسئوليته أمامه مباشرة، وقد إستهدف الشارع بهذا النظام أن يكون المدعى العام الإشراكى مفوضاً عن الدولة فى تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى وحماية المكاسب الإشراكىة لكفصل إستقلاله عن السلطة

التفديلية حماية له من كل تأثير ونأى به عن مبدأ المسؤولية أمام رئيس الحكومة، كما لا تسأل الحكومة عن أعماله أمام مجلس الشعب. ولا يغير هذا النظر أن يصدر قرار تعيينه من رئيس الجمهورية، فهو حين يصدره ولا يكون ممثلاً للسلطة التنفيذية وإنما باعتباره رئيساً للدولة، وإذا كان نظام المدعى العام الإشتراكي لا يعد جزءاً من كيان السلطة التشريعية التي ينتخب أعضاؤها عن طريق نظام الانتخاب المباشر الذي يمارسه المواطنون، كما يتجالي مع مبدأ إسقلال القضاء فإن لازم ذلك كله أن يكون المدعى العام الإشتراكي مؤسسة دستورية ذات طبيعة خاصة تتبع في الإشراف مجلس الشعب وتخضع لرقابته، لما كان ذلك وكانت المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة - وهو القانون السارى وقت إقامة الطعن بالنقض تنص على أن "توب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجلس اعلية " وكان المدعى العام الإشتراكي لا يعد واحداً من هذه الجهات أو تابعاً لها لأن الطعن المرفوع من إدارة قضايا الحكومة نيابة عنه يكون قد أقيم من غير ذى صفة وبشأن عدم قبوله.

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

مفاد نص المادتين ٧، ٢٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أن الإجراء الذى يؤدي إلى وقف المطالبات والدعاوى وما يترتب عليها من حجوزات ليس هو الأمر الصادر من الطاعن الأول بمنع التصرف فى الأموال بل هو الحكم الصادر بفرض الحراسة عليها لمانع من التصرف فى المال الذى لا يجوز إلحيز عليه إنما هو وصف يلحق بالمال لا بالشخص وقد وردت حالاته فى القانون على سبيل الحصر.

الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠

- الأمر بمنع التصرف وفرض الحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما هو وصف يلحق بالمال لا بالشخص يترتب عليه غل يلحقه عند إدارته والتصرف فيه ولا يفقد أو ينقص من أهليته.

- ولئن كان نص المادة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد رتب البطلان للتصرف الذى يجره الشخص فى أمواله بعد صدور الأمر بمنع التصرف فيها إلا أن هذا البطلان إنما قرره القانون لصالح المدعى العام الإشتراكي ويكون له وحده حق إبطاله وإدخال المال محل التصرف فى مركزه المالى الذى يقدمه فى دعوى الحراسة التى يقوم بدور الإعاء فيها بإسم الشعب ونيابة عنه.

*** الموضوع الفرعي : صفة الحارس العام أمام القضاء :**

الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٢٧٥ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٧

تنص المادة الثانية عشرة من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على أن يعتبر باطلاً بحكم القانون كل عملية أو عقد أو تصرف تم أو جاء مخالفاً لأحكام هذا الأمر ما لم يرخس به وزير المالية والإقتصاد أو الحارس المختص - ومفاد ذلك أن للحارس المختص سلطة إبرام العمليات والعقود والتصرفات المشار إليها في هذه المادة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من الأوراق أن مندوب الحارس هو الذي وقع على التظهير الخاصة بالسندات الإذنية موضوع الدعوى وكان الطاعن لم يقدم من جانبه ما يدل على أن المندوب ليس له صفة النيابة عن الحارس المختص في التوقيع على التظهير فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون بدعوى أن التظهير قد صدر ممن لا يملكه يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٨

لئن كان يوجب على فرض حراسة الطوارئ على أموال وممتلكات أحد الأشخاص - على ما تقضى به أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ - رفع يده عن إدارة أمواله ومنعه من التقاضي بشأنها أو متابعة السير في دعوى كانت مرفوعة عليه أمام القضاء قبل فرض هذه الحراسة وأن يصبح الحارس العام هو صاحب الصلة الوحيد في تحيله أمام القضاء إلا أن هذا المنع لا يفقد الشخص الخاضع للحراسة أهليته. فإذا اختصم الحارس العام على أثر فرض الحراسة ليكون الحكم الذي يصدر في الدعوى حجة عليه فإنه يكون قد اختصم في الدعوى إختصاصاً صحيحاً يطق مع صفة النيابة التي أسبغها عليها القانون عن الشخص الذي فرضت الحراسة على أمواله. ولا يغير من ذلك بقاء هذا الشخص خصماً في الدعوى وصدور الحكم بالتزامه بالمبلغ موضوع الدعوى ذلك بأنه هو الأصل الملزوم بالدين المطلوب الحكم به وما الحارس العام إلا نائباً عنه نيابة قانونية حوله الشارع بمقتضاها تحيله أمام القضاء وتنفيذ الأحكام التي تصدر ضده في أمواله التي يتولى الحارس العام إدارتها نيابة عنه.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٨

متى كان الطاعن " الحراس العام " لم يمسك أمام محكمة الإستئناف بزوال صفة الحارس الخاص في تمثيل الخاضع للحراسة وكان الفصل فيما يدعيه الطاعن من أن الإستئناف رفع على الحارس الخاص بعد أن زالت صفته في تمثيل الخاضع للحراسة يقتضي تحقيق عنصر والقي هو التحقيق إما إذا كانت صفة الحارس الخاص قد زالت قبل رفع الإستئناف أو لم تزال فإن النعي بذلك يعتبر سبياً جليداً مما لا يقبل إبداءه لأول مرة أمام محكمة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢

فرض الحراسة الإدارية على أموال وممتلكات أحد الأشخاص وفقاً لأحكام الأمرين ١٣٨ لسنة ١٩٦١ و ٤ لسنة ١٩٥٦ يوجب عليه أن يتولى الحارس العام إدارة أمواله وتقبله أمام القضاء، وأنه إذا اقتضت إدارة هذه الأموال تعيين حراس خاصين عليها فإن اختصاصاتهم تتحدد وفقاً للقرارات التي تصدر من الحارس العام وفي نطاق ما يفوضهم فيه من سلطاته، ومؤدى ذلك أن هؤلاء الحراس ومدبريهم تبعاً لهم إنما يقومون على إدارة تلك الأموال نيابة عن الحارس العام وتفويض منه. وإذا كان الطاعن قد رفع دعواه على مندوب الحارس الخاص والمطعون ضده بصفته الحارس العام، وصدر الحكم الابتدائي ضدهما، فإن المطعون ضده بصفته يكون الخصم الأصيل في الدعوى وإليه ينصرف قضاء الحكم الصادر فيها، ومن ثم يكون له أن يستأنف هذا الحكم، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة وكان ما أورده في أسبابه من أن مندوب الحارس الخاص ليست له الصفة في تقبيل إدارة الأموال التي كانت موضوع حراسة وآلت ملكيتها للدولة - أي كان وجه الرأي فيه - لا يؤثر في تلك النتيجة، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون غير منتج.

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١

إذا كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه. أن حق الطاعن بصفته في الإدارة بما يستتبعه من حق تقبيل الخاضع للحراسة أمام القضاء قد زال بصدر القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ ولا يبرر من هذا الوضع أن تكون أموال الشخص الذي كان خاضعاً للحراسة تحت يد الطاعن بصفته ومدبرها فعلاً، لأن هذه السيطرة المادية لا تعضى عليه صفة قانونية في تقبيله أمام القضاء، وهو من الحكم المطعون فيه تقرير قانوني سليم يتفق وصحيح القانون ولم يكن تفرقة منه بين حق الإدارة وبين حق التمثيل أمام القضاء ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه لا أساس له.

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع المؤسس على أنه لا يجوز لدائن الشخص الذي رفعت عنه الحراسة عن أمواله وآلت إلى الدولة بحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن يقيم دعوى ضد المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة طالباً إلزامه بإداء دينه قبل أن يقدم إليه بهذا الدين ليصدر قراره في شأنه، هو دفع بعدم سماع الدعوى لرفعها قبل إنقاذ إجراء معين إستلزمه القانون ومن ثم فهو في حقيقته دفع بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات.

- من المقرر أن فرض الحراسة الإدارية على أموال الشخص يوجب عليه إعتبار الحارس عليه نائباً قانونياً عنه في إدارة أمواله وتحمله أمام القضاء وتحدد اختصاصاته وفق قرارات الحارس العام وإذا أقيم الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئولية الطاعنين " وزير المالية ووزير الإقتصاد " بصفتها على أنهما حلا محل المطعون ضده الأولى نتيجة فرض الحراسة دون إعتداد بنبابة الحارس عنه فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

* الموضوع الفرعي : فرض الحراسة على الأموال للموقوفة :

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢١ مكتب قني * صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٤
للحارس على مال موقوف من السلطة في إدارة شئون الوقف ما لناظره فهو عيالك التحدث عن شئون الوقف إلا أن يحد الحكم الذي ألامه من مهمته، وإذن لمعى كان الحكم قد قرر أن عقد الإيجار الصادر من ناظر الوقف بعد إقامة حارس عليه لا يحتاج به الوقف فإن ما قرره هذا الحكم لا يخالف القانون.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٣٥
إذا عين القاضي ناظر وقف حارماً على قطعة أرض متنازع عليها بين الوقف وجهة أخرى، ولم يقبل الناظر حكم الحراسة ولا أن يكون حارماً بل إستأنف الحكم طالباً رفض دعوى الحراسة فإن عدم قبوله للحراسة - سواء أكان تعيينه فيها هو بصفته الشخصية أم بصلته ناظراً - لا يجعل المنازعة سبيلاً إلى طلب الحساب منه ولا ممن يحمل محله في النظارة.

* الموضوع الفرعي : فرض الحراسة على الرعايا الإيطاليين :

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٥ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٦١
- النص في المادة ٢٢ من الأمر العسكري رقم ١٥٨ معدلة بالأمر رقم ٥١٧ على أن " تعد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة الخاضعين لهذا الأمر إلى تاريخ العمل به " لم يكن إستحداثاً لحكم جديد وإنما كان تنظيمياً قصد به إستمرار واستقرار أوضاع سابقة إقتضتها التدابير اللازمة في شأن الإنحجار مع مملكة إيطاليا ورعاياها وإجراء الرقيات الملائمة فيما يتعلق بأملاتهم وصدرت بها مجلة أوامر عسكرية وقرارات وزارية تلزم جميعها في ذلك واحد وتروى إلى تحقيق فكرة واحدة هي حماية حقوق الرعايا الإيطاليين الموضوعين في الحراسة من السقوط - ويتعين إذن الرجوع إليها للتعرف على مقصود الشارع ومراده من عبارة " تعد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات " الواردة في المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ وبالرجوع إلى هذه

الأوامر والقرارات بين إنها كانت تفصح عن هذا الغرض تارة بقولها " توقف أو تمهد " وأخرى بقولها " توقف أو تؤجل " لما يقطع بأن كلمة " توقف " أو " تمهد " أو " تؤجل " إن هي إلا أوصاف وضعت للتعبير عن مدلول قانوني واحد هو وقف مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الإيطاليين الموضوعين في الحراسة والتي تحل بين ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ توقف أو تمهد لمدة أربعة أشهر "، ومن بعده صدر الأمر رقم ٩١ والأمر رقم ١٤١ بوقف هذه المواعيد أو تأجيلها لمدة أخرى متتالية تنتهي فيما بين ١٢ يونيو سنة ١٩٤١ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤١، ثم صدر الأمر رقم ١٥٨ ونص في المادة ٢٢ منه على أنه " يجوز بقرار من وزير المالية أن تمديد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة إلى التواريخ التي يحددها "، وفي ضوءه وإعمالاً له صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٢ والقرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٢ بالوقف لمدة أخرى تنتهي فيما بين ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٢ و ١٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ولم تصدر بعد ذلك قرارات وزارية أخرى بمد هذه المواعيد لمدة تالية واستمر هذا الوضع قائماً إلى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٤ حيث صدر الأمر رقم ٥١٧ بتعديل المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٨٥ على وجه من شأنه أن يسد هذا الفراغ وأن يجعل جميع مواعيد السقوط التي سرت أو التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة وحدة متصلة وتمتدة إلى تاريخ إنهاء العمل به - لما كان ذلك وكان الأمر رقم ١٥٨ لم ينته العمل به إلا في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ - تاريخ نشر المرسوم الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنهاء النظام المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بالنسبة للدولة إيطاليا ورعاياها - لأن مواعيد سقوط الحق في المطالبة ببقية الكوبونات الخاصة بسندات الدين المصري الموحد المرفوعة بها الدعوى تعتبر موقوفة من تاريخ أول إستحقاق لها في أول نوفمبر سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ إنهاء العمل بالأمر رقم ١٥٨ في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٨ ولم تقض من هذا التاريخ الأخير إلى تاريخ رفع الدعوى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ مدة الخمس سنوات المقررة لسقوط الحق في المطالبة بها .

الطنين رقم ٢٦٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٠٢١ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٩
نص الاتفاق الموقود بين مصر والمملكة المتحدة (بريطانيا) بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٨ والذي اعتبر لذلك من تاريخ التوقيع عليه - في المادة الثالثة على إنهاء كافة تدابير الحراسة بالنسبة للممتلكات الرعايا البريطانيين كما نصت الفقرة ٢ من الملحق ب من هذا الاتفاق على أن تتولى حكومة الجمهورية العربية المتحدة

(مصر) أمر إدارة هذه الممتلكات وحمايتها لحين تسليمها لأصحابها بناء على طلبهم. وإذا كان من مقتضى إنهاء الحراسة أن يعود حق التقاضى إلى الرعايا البريطانيين من تاريخ إنتهائها إلا أن المشرع تصور أن هناك فقرة قد تقضى بين إنهاء الحراسة حكماً وبين إنتهائها فعلاً بتسليم هؤلاء الرعايا أموالهم فصر على أن تتولى حكومة مصر أمر إدارة هذه الأموال لحين تسليمها لأصحابها وبذلك أناب المشرع الحراس على تلك الأموال ونيابة قانونية فى إدارة أموال الرعايا البريطانيين الموضوعة فى حراستهم وإذ كانت هذه النيابة واردة فى ألفاظ عامة لا تخصيص فيها لنوع العمل القانونى الحاصل فيه الإنابة، فإنها حسبما تقتضى به ٧٠١ من القانون المدنى لا تخول الحارس صفة إلا فى أعمال الإدارة وما يستتبع ذلك من حق التقاضى فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدنى تنص على أن وفاة الديون يعتبر من أعمال الإدارة، ومن ثم فإن وفاة الديون متى كانت ثابتة فى ذمة المدين، يدخل فى سلطة الحارس، ويدخل فى سلطته تبعاً لذلك توجيه الإجراءات والإعلانات منه وإليه فيما ينشأ عن هذا الوفاء من منازعات. وإذا كان الحال فى الدعوى أن الدين الموقوع به الحجز الإدارى - لصالح مصلحة الضرائب - لا شأن للمطعون عليها الأولى به، إذ أن المدين به زوجها، فإنه لا يدخل فى نطاق أعمال الحارس على أموال المطعون عليها الأولى سلطة الوفاء من ماله بدين غير ثابت فى ذمتها، وبالتالي له صفة فى قبيلها فى تلقى الإعلانات عنها بشأن هذا الدين، ومنها تلقى الإعلان بالحجز الإدارى وتكون المطعون عليها الأولى هى التى يجب أن تعلن بمحض الحجز وفق حكم المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥، الأمر الذى يستخلص الحكم المطعون فيه من واقع الدعوى وفق سلطته الموضوعية - عدم حصوله وهو ما لم يكن محل نعى من الطاعنة ورتب عليه الحكم اعتبار الحجز كأن لم يكن، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة فى القانون وكان لا يؤثر فى سلامته ما يكون قد وقع فى بعض تقاريره القانونية من خطأ فإن الطعن يكون على غير أساس.

*** الموضوع الفرعى : ارض الحراسة على الرعايا البلغاريين :**

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٧٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠
لم يرفع المرسوم الصادر فى ١٩٤٦/٦/١٢ والمرسوم الصادر فى ١٩٤٧/١/٢ جميع القيود التى كانت مفروضة على رعايا الدول التى كانت محاربة ومنهم الرعايا البلغاريين سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم شركات تجارية وإنما تقتصر هذان المرسومان على إلغاء الخطر من إبرام عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية أو مالية أو من أى نوع كان مع هؤلاء الرعايا أو لمصلحتهم وكذلك الخطر من رفع الدعاوى المدنية والتجارية أمام الهيئات القضائية فى مصر ومن متابعة السير فى الدعاوى المرفوعة أمام هذه الهيئات. وقد

نص هذان المرسومان صراحة على إمتناع نظام الحراسة المقررة بالمرسوم بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ وذلك بالنسبة لأموال هؤلاء الرعايا الموجودة في مصر قبل العمل بأحكامه. ومن مقتضى إستمرار الحراسة على هذه الأموال أن يكون الحارس عليها - طبقاً للأمر رقم ١٥٨ - حق التقاضي عن كل ما يتعلق بهذه الأموال بإسم الأشخاص الذين يتوبون عنهم. فإذا كان المال المحجوز عليه من أموال أحد الرعايا البلغاريين التي كانت لهم في مصر قبل العمل بالمرسوم الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٤٧ فإن هذا الحارس على هذا المال يكون هو صاحب الصفة الوحيد في التقاضي عنه وبالتالي تكون له صفة في المعارضة في أمر الأداء الصادر للمطعون ضده بصحة إجراءات الحجز وإعتباره نافذاً على أنه إذا كان الإلتحاق الذي إستند إليه الدائن في المطالبة بالدين قد إنعقد بعد رفع الحظر الذي كان مفروضاً على الشركة البلغارية المدينة فيما يخص بحقها في العائد والتصرف وحققها في التقاضي فإنه لا يكون للحارس شأن بالمطالبة بهذا الدين طالما أن هذه المطالبة لا تمس الأموال الموضوعة في الحراسة ومن ثم فإنه وإن كانت للحارس صفة في المعارضة بالنسبة فيما قضى ذلك الأمر من الإلتزام بالدين.

* الموضوع الفرعي : فرض للحراسة على الرعايا الفرنسيين :

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٧

- بين من نصوص المواد الثالثة والرابعة والخامسة من الأمر العسكري رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالإلتحاق مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأموالهم أنها حظرت على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات والعمليات التجارية وكذلك تنفيذ أى إلتزام مالى أو خير مالى ناشئ عن عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية تمت في تاريخ سابق على تنفيذ الأمر كما منعتهم من حق التقاضي أمام أية جهة قضائية في مصر. هذا الحظر وذلك النسخ لا يتضمنان سلباً لأهلية الرعايا الفرنسيين وإنما هو منع لهم من مباشرة الأعمال المشار إليها ومنها حق التقاضي لأسباب إلتصقتها مصلحة الدولة.

- إذا كان الأمر العسكري رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ الخاص بإنهاء الحراسة قد أنهى العمل بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فقد كان مقتضى هذا الإنهاء أن يعود حق التقاضي إلى الرعايا الفرنسيين منذ تاريخ هذا الأمر إلا أن المشرع تصور أن هناك فورة قد قضى بين إنهاء الحراسة حكماً بصدور الأمر العسكري المشار إليه وبين إنهائها فعلاً بتسلم هؤلاء الرعايا أموالهم فنص في المادة الثانية من الأمر رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ على أنه " يحتفظ الحارس العام والحراس الخاصون بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة في الحراسة إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها أو وكلائها " وبهذا النص أناب المشرع الحراس نيابة قانونية في إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة في حراستهم. وإذا

كانت هذه النيابة واردة في ألفاظ عامة ولا تخصيص فيها لنوع العمل القانوني الحاصل فيه الإنابة فإنها حسبما تقتضي الفقرة الأولى من المادة ٧٠١ من القانون المدني لا تحول الحارس صفة إلا في أعمال الإدارة وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات. ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدني، نصت على أن وفاء الديون يعد من أعمال الإدارة فإن وفاء الديون متى كانت ثابتة في اللمة يدخل في سلطة الحارس ويدخل في سلطته تبعاً لذلك حق التقاضي فيما ينشأ عن هذا الوفاء من منازعات ليصح أن يكون مدعياً أو مدعى عليه فيها.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٤٥٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨

مد المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢١ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ " بشأن العدايات الخاصة بأموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين " إنما يواجه المواعيد السارية في حق الأشخاص الذين طبقت عليهم أحكام ذلك الأمر. وإذا كانت الحراسة على أموال هؤلاء قد إنتهت بمقتضى الأمر رقم ٣٦ سنة ١٩٥٨ الذي نص في مادته الثانية على إحفاظ الحارس العام والحراس الخاصين بسلطة إدارة أموالهم إلى أن يتم تسليمها إليهم أو إلى وكلائهم، وكان مفاد هذا النص - على ما جرى به قضاء محكمة التقض أن تبقى للحارس العام إلى جانب هؤلاء صفة في النيابة عنهم في أعمال الإدارة وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ من منازعات بشأن هذه الأموال. لما كان ذلك فإنه يكون هؤلاء الرعايا - هم والحارس الذي يمثلهم - وحدهم الحق في التمسك بحكم المادة ٢١ من الأمر العسكري رقم ٥ سنة ١٩٥٦ بمد المواعيد السارية في حقهم .

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٣٤٨ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢

منازعة الخصم في الخضوع للقانون الذي فرض الحراسة على الرعايا البريطانيين والفرنسيين أمر يخرج بمجه عن ولاية المحاكم لما يتضمنه هذا النزاع من طلب إلغاء الأمر الإداري الصادر بفرض الحراسة على هذا الخصم ومن ثم فلا تجريب على الحكم المطعون فيه إن هو أهمل هذا الدفاع.

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٥٤٩ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٤

يبين من نصوص المواد ٥، ٨، ٩ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ أنها منعت الرعايا الفرنسيين من حق التقاضي أمام أية هيئة قضائية في مصر طالما كانت أموالهم تحت الحراسة، وهذا الحظر لا يتضمن سلباً لأهلية الرعايا الفرنسيين وإنما هو منع لهم من حق التقاضي لأسباب إقتضتها مصلحة الدولة.

*** الموضوع الفرعي : فرض الحراسة على الرعايا اللبنانيين :**

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩
إذ أبرمت الحكومتان المصرية واللبنانية في ١٩٦٤/١١/١٨ إتفاقاً بشأن التعويضات المستحقة للرعايا اللبنانيين نتيجة خضوع أموالهم لقوانين التأميم أو لفرض الحراسة وفقاً للقانونين ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ و١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وعقبتى هذه الإتفاقية تعالفت حكومة الجمهورية اللبنانية عن نفسها باسم رعاياها الذين يقبلون العمل بأحكامها بطلب يقدم منهم خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخ العمل بالإتفاق على أن تتخلى تماماً وبشكل كامل ونهائي عن كل تعويض مستحق هؤلاء عن إدارة الأموال أو التصرف فيها ونص المادة الرابعة على أن يفتح البنك المركزي المصري حساب خاص باسم حكومة الجمهورية اللبنانية تودع فيه قيمة مطالبات الرعايا اللبنانيين محسوبة على النحو المبين بالإتفاقية وفي المادة الثامنة على أن تشهد حكومة الجمهورية اللبنانية بأن تسلم إلى مالكي الأموال المنصوص عليها بالمادة الرابعة القيمة التي تم إيداعها لحسابهم وفي المادة الثانية عشر على أن تطبق مبادئ إتفاقيات التعويضات التي تبرمها حكومة الجمهورية المصرية مع الدول الأخرى والممتلكات الخاصة لها سواء كانت قرارات فرض الحراسة قد صدرت مخالفة للقانون أو متفقة معه.

*** الموضوع الفرعي : فرض الحراسة على المرافق العامة :**

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٦٢٤ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٣
وإن كان فرض الحراسة على المرافق العامة إجراء مؤقتاً لا يوجب عليه إنهاء عقد الإلتزام إلا أنه يتبع عنه إقصاء الملتزم مؤقتاً عن المرفق ورفع يده عن إدارته في فترة الحراسة وإحلال الجهة مانحة الإلتزام محله في هذه الإدارة وهذه الجهة أن تدبر المرفق أو أن تهدي إدارته إلى مدير مؤقت تختاره ويعتبر هذا الشخص عندئذ مندوباً عن تلك الجهة في إدارة المرفق ومستولاً مباشرة أمامها عن كل ما يتعلق باستغلال المرفق في مدة الحراسة. ولا يغير من ذلك إدارة المرفق في هذه المدة على نفقة الملتزم وتحت مسؤوليته إذ أنه وقد فرضت الحراسة جزاء على تقصيره فإن ذلك يقتضي أن يتحمل عواقبها وليس من شأن ذلك جعل الحارس نائباً عن الملتزم لأن هذا الحارس إنما تستقل بتعيينه الجهة مانحة الإلتزام ومنها يستمد كل سلطاته بغير دخل في ذلك للملتزم ومن ثم فإن إدارة قضايا الحكومة تكون لها صفة تمثيل الحارس أما القضاء فيما يرفع منه أو عليه من القضايا إبان الحراسة وبالتالي فإن الحكم للمطعون فيه إذ قضى بإبطال الإستهتاف المرفوع من الطاعن " الحارس " على أساس أن إدارة قضايا الحكومة لا تنوب عنه وأن عرضة الإستهتاف موقع عليها من أحد مستشاري هذه الإدارة المساعدين يكون قد خالف القانون بما يسوجب نقضه.

*** الموضوع الفرعي : فرض الحراسة بوقف مواعيد سقوط الحق :**

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٤٩ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٤

- مفاد ما نصت عليه المادة ٢١ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ من أنه " تحدد مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعية أموالهم تحت الحراسة " - أن هذه المواعيد لا تجري أو تنفتح في حق هؤلاء الأشخاص خلال فترة الحراسة إلا أنها تبدأ أو تعود فتستأنف سيرها بمجرد إنهاء هذه الحراسة.

- متى كان الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٨/٩/١٩٥٨ الخاص بإنهاء الحراسة على أموال الفرنسيين قد أنهى العمل بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بالنسبة لهم - دون أن يعلق ذلك على إستلامهم أموالهم - فإن مقتضى هذا الإنهاء أن يعود حق التقاضي إلى هؤلاء الرعايا وتنفتح بذلك مواعيد السقوط في حقهم من تاريخ صدور هذا الأمر، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ من أنه " يحتفظ الحارس العام والحراس الخاصون بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعية تحت الحراسة إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها أو وكلائهم وفقاً للإجراءات التي يقررها وزير الاقتصاد والتجارة والحارس العام كل في حدود اختصاصه. " ذلك أن تحويل الحارس - وهو نائب نيابة قانونية - هذا الحق لا يقتضى سلبه من الأصل الذي يبقى له الحق دائماً في ممارسة ما هو غول للثالب ما دام لم يمنع منه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر وجرى في قضائه على أن معاد السقوط في حق الطاعن يبدأ منذ إنهاء الحراسة لا منذ إسماعله لأمواله فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٩٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٩

- إذ كانت المادة الثانية من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ - الذي فرضت بموجبه الحراسة على أموال المطعون ضده - نصت على سريان التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأشخاص الخاضعين لأحكامه، وكانت المادة ١٦ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه قد نصت على جميع مواعيد سقوط الحق وجميع الإجراءات التي تسرى ضد من خضعوا لأحكامه فإن مؤدى ما تقدم أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع الإجراءات التي سرت أو تسرى ضد هؤلاء الأشخاص ما دامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجري هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم خلال فترة الحراسة وبحيث تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقاً للأحكام المقررة في القانون.

– فرض الحراسة على الأموال لا يفقد أو ينقص من أهلية الخاضع للحراسة وإنما يلزم عليه غل يده عن إدارتها والتصرف فيها وبالتالي فلا محل للتحدي بأحكام المادة ٣٦ من قانون المرافعات السابق بشأن مريان مدة سقوط الخصومة في حق عديمي الأهلية والقصية.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩

المقرر – في قضاء هذه المحكمة – أن مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكاً للدولة من وقت رفع الحراسة، وإذا كانت لبلولة الملكية إلى الدولة تقع بقوة القانون ولا تتلقاها بمثابة أنها خلف عام أو خاص من أصحاب هذه الأموال، فإن الإدارة العامة للأموال التي آلت إلى الدولة والتي خولت حق غنيل الدولة في كل ما يتعلق بإدارة هذه الأموال في صلاتها بالغير وأمام الهيئات القضائية بالتطبيق للمادة الأولى من أمر رئيس الوزراء رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ لا تغل الشخص الذي كان خاضعاً للحراسة ورفضت عنه.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٧

يلزم على فرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص طبقاً للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ مريان التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأشخاص الخاضعين لأحكامه، وقد نصت المادة ١٦ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على أن تعد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد هؤلاء الأشخاص ما دامت أموالهم خاضعة لأحكام هذا الأمر بما يؤاذه – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن المشرع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو تسرى ضد هؤلاء الأشخاص ما دامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تفتح في حقهم خلال فترة الحراسة وبحيث تعود لتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقاً للأحكام المقررة في القانون، ووضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة على النحو المقرر بالأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه يغل يدهم عن إدارتها أو التصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضي بشأنها أثناء الحراسة.

* الموضوع الفرعي : ملغول العائلة في قوانين فرض الحراسة :

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧

النصوص التي تقرر فرض حراسة الطوارئ هي نصوص استثنائية بطبيعتها تستهدف غل يد الخاضع عن إدارة أمواله وممتلكاته، فإنها تفسر تفسيراً ضيقاً وبالقدر الذي يحقق المصالح التي تستهدف المشرع حاجتها

ومدلول العائلة في هذه التشريعات تشمل الأشخاص الذين يكون مصدر ملكيتهم في الأغلب الأعم هو الخاضع نفسه، وهم الزوج والزوجة والأولاد القصر ولا يتعدى هؤلاء إلى الوالدين.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤

النصوص التي تقرر فرض الحراسة الطواريء، هو نصوص إستثنائية بطبيعتها تستهدف غل يد الخاضع عن إدارة أمواله وممتلكاته فإنها تفسر تفسيراً ضيقاً وبالقدر الذى يحقق المصالح التي إستهدف المشرع حمايتها لما كان ذلك، وكان مدلول العائلة في هذه التشريعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قاصر على الزوج والزوجة والأولاد القصر، ولا يتعدى هؤلاء إلى الأولاد البالغ وهو ما أكدته المشرع فى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.

*** الموضوع الفرعى : وقف دعوى للحراسة :**

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٠

إذا أوقفت محكمة الإستئناف دعوى الحراسة المقدمة الذكر لوفاة أحد الخصوم، ثم قضى ببطالان المرافعة فيها فى مواجهة النظار الذين حلوا محل الناظر المعين حارساً، فإن حكم الحراسة المستأنف إذا كان قد أصبح نهائياً فما هذا إلا بالنسبة لبدأ الحراسة القضائية فقط، ولكنه غير ملزم من جهة الشخص المعين حارساً وعدم إلزامه لا يمكن القول معه بنهائيته بالنسبة لهذا التصيين، ولا بأن وضع يد الناظر على الأبطالان المتنازع عليها قد تعبر من كونه النظر على وقف هذه الأرض إلى كونه الحراسة القضائية عليها. ولا بأن ناظر الوقف أو نظاره مسئولون عن الحساب مسئولية الحراس القضائيين .

حصانة

* الموضوع الفرعى : الحصانة الدبلوماسية للدول الأجنبية :

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩

الأصل فى الميزة أو الحصانة التى يتمتع بها المبعوث الدبلوماسى أنها ضرورة يقتضيها قيامه بمهام وظيفته فى جو من الطمأنينة بعيد عن المؤثرات فى الدولة المعتمد إليها، ولئن كان يستتبع إعفاء الممثل الدبلوماسى من الخضوع للقضاء الإقليمى فى الدولة الأخيرة عدم إلزامه بالإدلاء بمعلوماته كشاهد أمام هذا القضاء فى أية دعوى جنائية أو مدنية، بحيث لا يجوز إكراهه على أدائها أو إجباره على الشول أمام السلطات المحلية المختصة إلا أن قواعد العرف الدولى تقضيته معاونة هذه السلطات فى أداء واجبها متى كان إدلاؤه بمعلوماته ليس فيه مساس بعمله أو بدولته فتكون له حرية إختيار الطريقة التى يراها أكثر ملائمة سواء من تلقاء نفسه أو بناء على موافقة الجهة التى يتمتعها، ولا يعد ذلك منه تنازلاً عن الحصانة القضائية، لما كان ما تقدم وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه استخلص بما له من سلطة موضوعية فى تقدير الدليل من إقرار الطاعن فى شكوى إدارية مقدمة ومن قوله ذاته فى مختصر الجلسة بسبق حصول التأجير إلى الملحق العسكرى بسفارة الجزائر ومن الأجرة المدولة بالشهادة الصادرة من تلك السفارة أنها القيمة الإيجابية المطلق عليها دون أن يصيرها محرراً رسمياً وكان الحكم المطعون فيه أضاف إلى ذلك أنه يمكن أن تكون الشهادة سالفة الذكر صادرة من السفارة دون إستلزام لتوقيعها من الملحق العسكرى ذاته، وأن الحصانة الدبلوماسية لا تهلر من قيمة هذه الشهادة، فإن ذلك لا يخالفه فيه للقانون.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥

— إستقرت قواعد القانون الدولى المتمثلة فى العرف الدولى على إعفاء المبعوثين الدبلوماسيين ومنهم المستشارين من الخضوع للقضاء الإقليمى للدولة المعمدين لديها فى المسائل المدنية مطلقاً عدا المنازعات المتعلقة بنشاط المبعوث المهني أو التجارى أو بأمواله العقارية فى الدولة المولفد إليها. وكان الدات من مستندات الطاعن ومن بينها قائمة بأسماء المبعوثين الدبلوماسيين وبطاقة شخصية له صادرين من وزارة الخارجية المصرية أنه عين من قبل دولته مستشاراً قنالياً بسفارتها بالقاهرة، وكانت إجارة السكن تخرج من الحالات المستثناة من الإعفاء فإن ذلك يكفى لإثبات تمتعه بالحصانة .

— لئن كانت الحصانة الدبلوماسية التى يتمتع بها المبعوث الدبلوماسى مقررة أصلاً لصالح دولته لا لصاحبه الشخصى بلا يملك — كاصل — التنازل عنها والخضوع للقضاء الوطنى إلا بموافقة دولته أو إذا كانت

قوانينها يسمح له ذلك إلا أنه إذا تناول المبعوث الدبلوماسي بالفعل عن تلك الحصانة صراحة أو أمكن استخلاص ذلك ضمناً من الظروف دون لبس أو إيهام، فإنه يتعين الإعتداد بهذا التنازل بالنسبة للتصرف الذى تم بشأنه وما قد يؤول إليه أمر المنازعة فيه متى تم التنازل فى تاريخ لاحق لمتنع المبعوث بالحصانة أى بعد إعتماده فى الدولة الموفد إليها، باعتباره أن الأصل لا يصدر هذا التنازل إلا موافقاً لقانون دولته أو فى القليل ياذن منها ففكرن إرادة المبعوث المعلنة فى هذا الشأن قد توافقت وإرادة دولته إذ لا يتصور أن يخالف تشريعاتها فيما يحس سيادتها وهو رمز لها ومظهرها فى دولة أخرى، وإذا كان مؤدى ما تقدم إنقضاء الحصانة عن المبعوث بصدد التصرف الذى تم بشأنه التنازل فإن لازم ذلك خضوعه للقضاء الوطنى فى الدولة الموفد لديها وجواز إعلانه ولو بغير الطريق الدبلوماسى باعتباره أن وجوب الالتزام طريق معين فى الإعلان تابع من تحسه بالحصانة وقد تنازل عنها .

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨

أن الأصل هو أن تتمتع الدولة الأجنبية بالحصانة القضائية وهو ما يبنى عليه عدم خضوعها لقضاء دولة أخرى لما فى ذلك من مساس بسلطة الدولة وسيادتها واستقلالها وعلى المحكمة أن تقضى فى هذه الحالة بعدم الإختصاص من لقاء نفسها ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى، إلا أنه لما كانت الحصانة غير مطلقة وإنما تقتصر على الأعمال التى تباشرها الدولة الأجنبية بما لها من سيادة فلا تدرج فيها المعاملات المدنية والتجارية وما يطرع منها من منازعات مما تنحصر عنه هذه الحصانة وكان النزاع فى الدعوى الماثلة يتعلق بالصريح عن سحب إدارة المبانى التجارية البنائات التى إسندت إلى شركة المظنون عليهما الأول والثانى تشيدها تفهيداً لحكم صدر بذلك قبل أن يصبح نهائياً وكانت الأعمال التى تباشرها إدارة المبانى التجارية حسماً هو مبين فى المادتين الأولى والثانية من المرسوم الأميرى الصادر من دولة الإمارات العربية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن نظام دائرة الخدمات الإجتماعية والمبانى التجارية تتعلق بمعاملات مدنية عادية مما لا يحصل بأعمال السيادة لهذه الدولة فإن النزاع على هذه الصورة يخرج من الحصانة القضائية التى تتمتع بها مما لا يحول دون إختصاص القضاء المصرى بالفصل فيه.

* الموضوع القرعى : سلطة القناصل فى توثيق العقود :

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٢٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٤

— العرف مصدر أصيل من مصادر القانون الدولى، ولا يوجد نص تشريعى فى مصر يحظر قيام قناصل الدول الأجنبية فى مصر بأعمال التوثيق، ولا تعارض بهذه الخاتبة بين هذا الوضع وبين ما نصت عليه الفقرة "و" من المادة الخامسة من إتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والتى إنضمت إليها جمهورية مصر العربية إعتباراً

من ٢١ يوليو ١٩٦٥ والتي تقتضي بأن الوظائف القنصلية " تشمل القيام بأعمال التوثيق والأحوال المدنية وممارسة الأعمال المشابهة وبعض الأعمال الأخرى ذات الطابع الإدارى ما لم يتعارض مع قوانين ولوائح الدولة المولفد إليها".

— سلطة القنصل فى إجراء العقود الموثقة لا تنقص من سيادة الدولة التى ينشرون على أرضها وظنهم طالما أن لمثلها مباشرة السلطة ذاتها على وجه التبادل، ذلك أن امتداد السلطة الإقليمية خارج حدود الدولة أمر تقتضيه دوافع المجاملة ومقتضيات الملاحة وإستمرار الحياة الدولية وحاجاتها .

*** الموضوع الفرعى : قواعد التمثيل للقنصل، مرجعها القانون الدولى العام :**

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٢٩ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٤

القواعد المنظمة للتمثيل القنصلى بصفة عامة مرجعها إلى قواعد القانون الدولى العام وضمن الإختصاصات المتعارف عليها للبعثات القنصلية، قيام القناصل بعمل مولى المقود ومسجل الأحوال المدنية فضلاً عن ممارسة بعض الإختصاصات ذات الطبيعة الإدارية بالنسبة لمواطنيه وفقاً لأحكام قوانين الدولة التى ينتمى لها ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة المولفد إليها .

حقوقي

* الموضوع الفرعي : التصف في إستعمال الحق :

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٥١/١/٤
القول بقصر نطاق مسئولية الحكومة عن فصل موظفيها على حالة سوء إستعمال الحق هو قول خاطيء. وإذن لمضى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض التى رفعها الطاعن لفصله من وظيفته قبل بلوغه من التقاعد قد أسس قضاءه على أن حق الحكومة فى الإستثناء عن موظفيها إذا ما دعت إليه مصلحة الدولة العليا هو من حقوقها المطلقة التى تباشرها بلا معقب عليها، وذلك ما لم تكن قد أساءت إستعمال هذا الحق وأنه لا دليل فى وقائع الدعوى على أن فصل الطاعن من وظيفته، كان لغرض شخصى وكان الثابت بالأوراق أنه قد ذكر فى قرار إحالة الطاعن إلى المعاش السبب الذى بنيت عليه هذه الإحالة وهو إلغاء وظيفته، وكان ما أسس عليه الطاعن دعواه أن هذا السبب غير صحيح، لأن وظيفته لم تلغ وإنما بقيت على حالها وشغلت بموظف آخر، وكان السبب الذى يبرر به فصل الطاعن بالذات هو أنه أمضى مدة طويلة فى الخدمة وقارب من الإحالة إلى المعاش وأصبح الفرق بين راتبه ومعاشه ضئيلاً، وكان الحكم خلواً من بحث هذا الدفاع الجوهرى إعتياداً على ما قرره خطأ من قصر نطاق مسئولية الحكومة عن فصل موظفيها على حالة سوء إستعمال الحق، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون كما شابه القصور.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١١
إذا تمسك المستأجر بالبقاء بالعين المؤجرة تنفيذاً للعقد الإيجار ولم يوضح لإرادة المؤجر فى أن يستقل بفسخ العقد فإنه يستعمل حقاً له إستعمالاً مشروعاً ومن لم فلا يمكن أن يتخذ من مسلكه هذا دليلاً على التصف فى إستعمال الدفع بعدم التنفيذ. فإن دلت الحكم المطعون فيه على إساءة المستأجر إستعمال الدفع بعدم التنفيذ " بالإمتناع عن الوفاء بالأجرة لقيام المؤجر بأعمال التعرض " بأنه لم يستجب لرغبة المؤجر فى إخلاء مسكنه وأصر على البقاء وتنفيذ العقد فإن هذا التذليل يكون فاسداً منطوقاً على مخالفة القانون.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٧/١/٤
يشترط فى التصرف الذى ينطى عنه وصف التصف فى فصل العامل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون مبنياً على أوضاع قاتمة ومستقرة وقت حصوله لا على أوضاع للغة وغير مستقرة وفى الحسبان تخلفها.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٩

تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك حقه هو من شئون محكمة الموضوع كما أن تقدير التعويض الجابر للضرر الناتج عن هذا التعسف هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان القانون لا يلزمها باتباع معايير معينة في شأنه .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥

لا مسأغ لما يذهب إليه الطاعن من أن مسلكه في دعاوى الطرد وإدعائه أنه المستأجر ونسبة السرقة إلى ذوى المطعون عليها كان إستعمالاً لحقه في الإدعاء والتبليغ لأن هذين الحقين ينقلبان إلى عنجه إذا أسي إستعمالهما .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٢٤٩ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٤

المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد جعلت زيادة وحدات المبنى السكنية بالإضافة أو التعلية حقاً للمالك ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك دون أن يخل هذا بحق المستأجر في إنقضاء الأجرة إن كان لذلك محل وكانت المادة الرابعة من التقنين المدني تنص على أن " من إستعمل حقه إستعمالاً مشروفاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر " كما تنص المادة الخامسة منه على أن يكون إستعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية " أ " إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير " ب " إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها " حـ " إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة " فإن إستعمال المالك لحقه المقرر في المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يتقيد إلا بالقيد العامة المقرر بالمادتين الرابعة والخامسة من التقنين المدني، وإذا كان الطاعن لم يدع - فضلاً عن أن يقيم الدليل أمام محكمة الموضوع على هذا الإدعاء - أن المطعون ضده لم يقصد سوى الإضرار به أو أن المصلحة التي هدف إلى تحقيقها وهي فضلاً عن الجانب الشخصي منها مصلحة عامة تتمثل في زيادة عدد الوحدات السكنية لا تتناسب البتة مع ما يصيبه هو من ضرر بسببها أو أنها مصلحة غير مشروعة فإن المطعون ضده لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن إستعماله هذا الحق من ضرر بالطاعن وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٥

يدل نص المادة الخامسة من القانون المدني على أن مناط التعسف في إستعمال الحق الذي يجعله محظوراً بإعتباره إستعمالاً غير مشروع له هو تحقق إحدى الصور المحددة على سبيل الحصر في المادة الخامسة سالفة

الذكر والتي تدور كلها حول قصد صاحب الحق من استعماله لحقه أو مدى أهميته أو مشروعية المصالح التي يهدف إلى تحقيقها وذلك دون نظر إلى مسلك خصمه إزاء هذا الحق، وإذا كان دفاع الطاعن لدى محكمة الاستئناف قد قام على تصف المطعون ضدها في طلبها طرده من الأرض محل النزاع - وهي شرط ضيق يخرق أرضه - وإزالة ما عليها من بناء على سند من أنها لم تبغ من دعواها سوى الإضرار به وأن مصلحتها في إسداد هذه الأرض - إن توافرت - قليلة الأهمية بالنسبة للإضرار التي تلحق به من جراء إزالة ما أقامه عليها من بناء، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنفقت عن هذا الدفاع بمجرد القول بأن الطاعن استولى بغير حق على أرض المطعون ضدها وأقام بناء عليها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

من المقرر أن إساءة الموظف استعمال حقه تقتضي قيام الدليل على أنه يخرف في أعمال وظيفته عن مقتضى الواجب المفروض عليه وأنه لم يتصرف بالتصرف الذي يتخذه إلا بقصد الإضرار لأغراض نائية عن المصلحة العامة، فإذا إنقضت ذلك القصد وتبين للقاضي أن العمل الذي أتاه الموظف قد أملاه واجب الوظيفة فلا يصح القول بأنه أساء استعمال حقه.

الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني على أن من استعمال حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مستولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن استعمال الحق يكون غير مشروع إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير. وهو ما يتحقق بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق وأن حق القاضي وحق الدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً بحق يدعيه لنفسه أو ذودا عن هذا الحق إلا إذا ثبت انحراجه عنه إلى اللدد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق وابتغاء الإضرار بالخصم.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٨

إن نظرية إساءة استعمال الحق مردها إلى قواعد المسؤولية في القانون المدني، لا إلى قواعد العدل والإنصاف المشار إليها في المادة ٢٩ من لائحة ترتيب احكام الأهلية. فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه على تلك النظرية فإنه يكون قد أحمل القانون المدني في الدعوى لا قواعد العدل والإنصاف .

* الموضوع الفرعي : حائز العقار المرهون :

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥
حائز العقار - المرهون - طبقاً للمواد ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٢٩ من القانون المدنى ملزم بالدين عن المدين وينبى على وفاته بالدين المضمون أو بجزء منه للدائن المرتهن، حلوله محل هذا الدائن فى كافة حقوقه بمقدار ما أداه، ويشمل الحلول الرهن الوارد على عقار الحائز ذاته، ويوجب على الحلول انتقال حق الدائن إلى الورثى ليكون له أن يرجع على المدين بهذا الحق بمقدار ما أولاه.

* الموضوع الفرعي : حق الارتفاق بالرى :

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٤١/١/٢٣
الحكم ببيوت حق الارتفاق يجب أن يبين فيه جميع العناصر الواقعية اللازمة لثبوته من وضع اليد ومظهره وميدانه. وذلك لكى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون. فإذا اقتصر الحكم الصادر ببيوت حق الارتفاق بالرى من ترعة على القول بأنه تبين من تقرير الخير أن " لأرض الوقف سواقى ومرأوى تأخذ المياه من هذه الرعة، وأن حالتها تدل على أنها عملت من زمن قديم جداً، فحق الرى إذن من هذه الرعة قد ثبت قانوناً لأرض الوقف منذ كانت هذه الرعة مروى قبل أن توسعها الحكومة " فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور معيناً نفسه.

* الموضوع الفرعي : حق الارتفاق بالشرب :

الطعن رقم ٩٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢١
إذا كان الثابت أن الأرض المشفوع بها تروى بمرور المياه من فتحة فى ترعة إلى ساقية تابعة للأرض المشفوع فيها ومنها إلى ساقية تابعة للأرض المشفوع بها، وأن أرض الساقية الأولى المجاورة للترعة داخلية ضمن الأرض المبيعة، فإن الأرض المشفوع بها يكون لها، والحالة هذه، حق ارتفاق على الأرض المشفوع فيها ذاتها لا على الساقية وحدها ما دامت الساقية متصلة بالأرض والمياه التى تروى منها الأرض المشفوع بها لا تصل إليها إلا بمرورها بالأرض التى بها الساقية لم يبرها.

الطعن رقم ٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٣١
إن حقوق الارتفاق، ومنها حق الشرب، إنما يجوز إكتسابها بالتضادم إذا ما توافرت أركان وضع اليد المكسب للملكية المقررة بالمادة ٧٦ من القانون المدنى. فإذا قضت المحكمة باكتساب حق الشرب بالتضادم وجب عليها أن تبين فى حكمها العناصر الواقعية اللازمة لثبوته، من وضع اليد وصفته ومظهره وإستقراره

طوال المدة المكسبة له، حتى ييسر محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون، فإذا كان الحكم الذى قضى بثبوت ذلك الحق خالياً من بيان العناصر الواقعية التى تفيد أن مدعيه كان يستعمل القطعة المتنازع عليها لرى أرضه من مياه الراحة، وأن استعماله لها فى هذا الغرض كان ظاهراً غير غامض، ومستعراً مدة خمس عشرة سنة، فهذا يكون قصوراً فى التسيب يعميه ويسوجب نقضه.

* الموضوع الفرعى : حق ارتفاق بالمجرى :

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٥
حق المجرى لا يقرر وفقاً للمادة ٣٣ من القانون المدنى الملقى والمادة ٨٠٩ من القانون المدنى القائم والمادة التاسعة من لائحة الورع والجسور فحده ما أوجبه القانون فى هذه المراد على مالك الأرض من السماح بأن تمر فى أرضه المياه الكافية لرى الأطنان البعيدة عن مورد الماء بل يجب لذلك أن يتقدم صاحب الأرض الذى يرى إنه يستعمل أو يتعلم عليه رى أرضه رياً كافياً والذي تعلمر عليه الراضى مع مالك الأرض التى يمر بها المجرى، يطلب إلى المحكمة أو جهة الإدارة المختصة لتقرير هذا الحق له وبيان الكيفية التى يكون بها إنشاء المجرى وتحديد العرض الذى يدفعه مقابل تقرير هذا الحق له إذ أن تقرير هذا الحق لا يكون إلا مقابل عرض عادل.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١/٢٩/١٩٤٧
إن المادة ٣٣ من القانون المدنى خاصة بحق المجرى. أما حق المرور فالمادة المتعلقة به هى المادة ٤٣ وهذه المادة لا تفرق فى حكمها بين الأراضى الزراعية والأراضى غير الزراعية بل تخول بصفة عامة صاحب الأرض التى لا اتصال لها بالطريق العام حق الحصول على مسلك فى أرض الغير للوصول منه إلى تلك الطريق. فمعنى كان الثابت أن أرض المدعى لا مسيل للوصول منها إلى الطريق العام إلا بالمرور على أرض المدعى عليه فقضت له المحكمة بالمسلك اللازم لذلك فلا غبار عليها ولو كانت أرضه زراعية لا أرض بناء.

* الموضوع الفرعى : حق ارتفاق بالمرور :

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٦٠٨ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٥
ترك الطريق لمرور الغير يحتمل أن يكون مبنياً على التسامح الذى لا يكسب حقاً ولا يجعل الطريق عاماً.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٥٤٧ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤
- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٨١٢ من القانون المدنى أنه إذا كان للأرض منفذ إلى الطريق العام ثم تصرف فيها صاحبها تصرفاً قانونياً أدى إلى جعل جزء منها معبوساً عن هذا الطريق فيجب أن يقرر حق

المرور في الأجزاء الأخرى دون العقارات المجاورة كما كان الأمر قبل تجزئة العقار وبشرط أن يكون هذا مستطاعاً، فإذا لم يكن مستطاعاً أما لأن العقار كله كان من مبدأ الأمر محبوساً عن الطريق العام أو لأنه لم يتيسر الحصول على ممر كاف في أجزاء العقار الأخرى، فإنه يكون لمالك العقار عندئذ الحق في الحصول على الممر الكافي في أحد العقارات المجاورة وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٨١٢ سالفه الذكر.

— لا يشترط حتى تعتبر الأرض محبوسة عن الطريق العام ألا يكون لها أي منفذ يؤدي إلى هذا الطريق بل يكفي لتحقيق هذه الحالة وفقاً لنص المادة ١٢/٨١ من القانون المدني أن يكون للأرض ممر إلى الطريق العام ولكنه غير كاف بحيث لا يتيسر لمالكها الوصول إلى ذلك الطريق إلا بتفقه بالهظة أو مشقة كبيرة وهو أمر يستقل قاضي الموضوع بتقديره متى أقام قضاءً على أسباب سالفه.

— تنص المادة ١٢/٨١ من القانون المدني بأن يكون المرور في الأراضي المجاورة التي تفصل العقار المحبوس عن الطريق العام على ألا يستعمل هذا الحق إلا في العقار الذي يكون فيه المرور أخف ضرراً ولى موضع منه يتحقق فيه هذا الاعتبار، ولما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بإنشاء الممر في أرض الطاعة وفي المكان الذي حدده الخبير لأنه لا يوجب على ذلك إلا إزالة حجرتين منفصلتين عن باقي الحجرات وحوالطها مشيدة بطريقة إندرت من عشرات السنين ولا تتبع حتى في بناء العزب وأن هذه هي أخف أضرار ممكنة توجب على إنشاء الممر وهي تقارير موضوعية سالفه، وكانت المحكمة قد اقتنعت بكفاية الأبحاث التي أجراها الخبير وسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه فإن ما تثيره الطاعة بشأن طريقة بناء الفرقتين المطلوب هدمهما يكون جديلاً موضوعياً في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع لما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٤ مجموعة ص ٤٤ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١١/١/١٩٤٥
إن المرور في أرض فضاء لا يكفي وحده لتملكها بوضع اليد مهما طال أمده لأنه ليس إلا مجرد إنشاع ببعض منافع العقار لا يجوز دون إنشاع الغير به بالمرور أو بفتح المظلات أو بغير ذلك، ولا يعبر عن نية التملك بصورة واضحة لا غموض فيها .

* الموضوع الفرعي : حق إرتفاق بالمظل :

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٥٢
متى كان بين من الأوراق أن الطاعن تمسك في كاله مراحل التقاضي بأن المظلات المشار إليها في طعنه لا يمكن أن تكتسب حق إرتفاق المظل والنور والتهوية لأنها مرفوعة على أرض فضاء ومروكة من طريق

الصامح وأن التسامح لا يكسب حقاً، وكان هذا الدفاع من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى وكان الحكم خلواً من التحدث عنه. فإنه يكون قد شابه قصور يطله في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١/٣١/١٩٧٤

النص في المادة ٨٢١ من القانون المدني على أنه : " لا يشترط أية مسافة لفتح الناور وهي التي تعلق قاعدتها عن قمة الإنسان المعتادة " دون تخصيص هذا المعيار بارتفاع معين - يدل على أن المشرع قد ترك خكمة الموضوع تقدير الإرتفاع المطلوب وفقاً لذلك المعيار. وإذا كان الثابت بتقدير الخبير المتدرب أن العرف جرى على إحتساب القامة المعتادة للإنسان بـ ١٨٠ سم، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن برفع قاعدة الفتحات - موضوع الدعوى - إلى العلو المشار إليه إستناداً إلى ما جاء بتقرير الخبير فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٧٢١ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٨

مؤدى نص المادة ٨١٩ من القانون المدني أنه إذا كسب المظل المواجه بالتقادم فلا يحق للجار أن يبنى على مسافة أقل من مر على طول البناء الذى فتح فيه المظل حتى لا يسد المظل كلياً أو جزئياً لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمنع تعرض الطاعنين للمطعون عليه بـ " حق الارتفاق بالمظل وقضى في نفس الوقت بإزالة المظيفة التي يتوھا إليه يتوھا مد مخالف القانون إذ كان يصنع قصر الإزالة على ما بنى في مسافة من بطول المنزل المصرح فيه المظل.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٥٠١ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨١

من المقرر في قضاء هذه الخكمة أن حقوق الارتفاق ومنها حق المظل إنما يجوز إكتسابها بالتقادم إذا ما توافرت أركان وضع اليد المكسب للملكية المقرر بالمادة ٧٦ من القانون المدني القديم والمادة ٩٦٨ من القانون المدني الحالي، فإذا قضت الخكمة بإكتساب حق الارتفاق بالمظل وجب عليها أن تبين في حكمها جميع العناصر الواقعية اللازمة لثبوته من وضع اليد ومظهره ومبدئه وإستمراره طوال المدة المكسبة له حتى يسنى خكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ٥/٣/١٩٨٣

من المقرر أنه إذا كانت الفتحات مظلة مباشرة على ملك الجار عند الحد الفاصل بين المقارين فهي مطلات مقابلة لا منحرفة لأن هذه هي التي لا تسمح بنظر ملك الجار إلا بالإلتفات عنها إلى اليمين أو إلى الشمال أو بالإلتقاء إلى الخارج وإذاً فلا شك أن لذلك الجار الحق في مسد تلك الفتحات. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما إستخلصه من الثابت من الأوراق وبتقرير الخبير من أن الفتحات

عمل النزاع التي أجراها الطاعن بمنزله الملاصق وأرض المطعون ضدها تطل مباشرة على ملكها عند الحد الفاصل بين العقارين دون ترك المسافات المقررة قانوناً وإنما لذلك تعد مطلات مقابلة للمطعون ضدها وليست مواجهة للطريق العام ومن ثم فإن الطعن بإقامته لها قد اعتدى على حق مشروع للمطعون ضدها وإذا إنها وقد أقامت على أرضها منزلاً وتركت جزءاً منها كحمار لها كان من حقها إلزام جاره - الطاعن - بالقيود التي ترد على حق الملكية، وإذا كان الطابئ فضلاً عن ذلك أن ترخيص البناء الصادر للطاعن قد منعه من فتح تلك المطلات فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى من كل ذلك إلى القضاء للمطعون ضدها بسد المطلات فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعي عليه غير أساس.

الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٥٠٣ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠

- مودى نص المادة ٨١٩ من القانون المدني أنه إذا كسب المظل المواجه بالتقادم فلا يحق للجار وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يبنى على مسافة أقل من مو على طول البناء الذي فتح فيه المظل حتى لا يسد المظل كلياً أو جزئياً.

- المقصود بالماور - وفقاً لما نصت عليه المادة ٨١٢ من القانون المدني - تلك التي تملو قاعدتها عن قامة الإنسان المعادة، وإذا كان الثابت من تقرير الخبير المتدب من محكمة الاستئناف والمقدمة صورته الرسمية رفق أوراق الطعن والذي أخذ به الحكم المطعون فيه، إن العرف قد جرى على احتساب القامة المعادة للإنسان بـ ١٨٠ سم وأن قاعدة إحدى الفتح التي أنشأتها الطاعتان ترتفع بمقدار ١٥٠ سم ومن ثم فإن هذه الفتحة لا تعتبر منوراً، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وإلغت عن بحث منوراً، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وإلغت عن بحث دفاع الطاعنين آنف الذكر وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى، فحجب نفسه بذلك عن بحث مدى أحقية الطاعنين فى كسب المظل المذكور بالتقادم وما قد يوجب هذا على ذلك فيكون الحكم المطعون فيه قد أعطى فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسيب.

الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قول الشارع فى المادة ٣٩ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١/٨١٩ من القانون المدني الحالي " لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مظل مواجه على مسافة تقل عن متر " معناه التحريم، والتحريم يوجب إزالة الفعل المهرم بلا نظر إلى كونه أحدث ضرراً بالفعل أم لم يحدث فإنه مع التحريم يكون الضرر مفروضاً قانوناً .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٣٧

إن كل ما قصد الشارع من المادة ٣٩ من القانون المدني إنما هو تقيد حرية صاحب الأرض المصدرة للبناء في أن يقيم البناء على نهايتها إذا كان يريد فتح مغللات له على ملك جاره. وهو لم يقصد بحال أن يجعل العقار المجاور خادماً للعقار الذي فتح فيه المثل على المسافة القانونية من يوم فتحه بحيث يكون محملاً بحق إرتفاق ملى لا يمكن معه لصاحب هذا العقار أن يقيم بناء على حدود ملكه أو أن يسوره ويتصرف في سوره بالهدم والبناء مرة بعد مرة وفي كل أن.

و ذلك لأن هذا الإرتفاق السلى ليس مما اكتسب بمضى المدة وإنما هو لا يكون إلا بالإتفاق عليه. فالمثل لا يعبر إرتفاقاً للعقار المثل على العقار المثل عليه متى كان مفترحاً على المسافة القانونية. أما فتح المثل على أقل من المسافة القانونية فهو أصلاً من التصرفات التى يملكها كل مالك فى ملكه، له نفعه وعليه خطره. ولابد، لإعباره مبدأ لوضع يد على حق إرتفاق بالمثل يكسب بالتقادم، من إثناء مظنة العفو والفضل من جانب صاحب العقار المجاور وإتفاء شبهة الإقتصاف فى الإنتفاع بالمثل على القدر الذى تركه فاتحه من ملكه بينه هو وجاره. وهذه الشبهة وتلك المظنة تتأكدان بإقامة سور فاصل بين المالكين ومن شأنه الأخذ من مجال النظر من المثل، فإذا فتح المالك فى ملكه نوالذ على أقل من المسافة القانونية مع وجود سور للجار يقابلها فإنه - مهما يكن فى هذا السور من فجوات تسمح بمد النظر على ملك الجار إنما يكون مخاطراً فى فتحه هذه النوالذ، من جهة لتقصير عمله هذا فى الدلالة على معنى الصدى "empiement" الذى هو شرط لازم لنشوء حالة وضع اليد بالمعنى القانونى على حق إرتفاق بالمثل يراد إكتسابه بمضى المدة على ملك الغير، ومن جهة أخرى لوضوح الدلالة المستفادة من قيام السور على عدم تهاون صاحبه فى أن تطل على ملكه تلك النوالذ وعلى إحفظائه بحقه فى البناء على نهاية ملكه فى كل وقت، ولا يرد على ذلك بأن صاحب السور يراعيه فى ترميمه وسد فجواته قد أسقط حقه فى هذا الترميم، وأنه مكن الجار باعتناعه عن إجرائه من إكتساب حق عليه، إذ حق المالك فى ترميم ملكه لا يسقط بعدم الإستعمال ولا يتقيد صاحبه فيه بغير إتفاق صريح.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٤

إن وجود حق إرتفاق للغير على أرض الطريق الذى بين الأرضين لا يمنع الجوار بينهما، لأن حق الإرتفاق على أرض لا يخرج هذه الأرض عن ملكية أصحابها بل هى تظل جزءاً من العقار المملوك لهم. كما أن إشراك الغير فى الإنتفاع بحق الإرتفاق الذى للأرض المشفوعة أو المشفوع بها لا يجرم الشفيع من التمسك بهذا الحق للمطالبة بالشفعة، لأن القانون لم يشترط أن يكون حق الإرتفاق الذى على الأرض المشفوعة

مقررًا لمصلحة أرض الجار دون غيرها أو أن يكون حق الارتفاق الذي على أرض الجار مقررًا لمصلحة الأرض المشفوعة وحدها.

* الموضوع الفرعي : حق الاختصاص :

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٣

مناط صحة حق الاختصاص أن يكون العقار مملوكا للمدين وقت صدوره فلا يجوز أن يكون عمله ما قد يؤول إلى المدين مستقبلا، ولا يغير من هذا النظر أن تكون ملكية العقار قد آلت إلى المدين وقت تجديد القيد. وإذن فمضى كان الدائن إذ حصل على حق اختصاص على عقار وسجله لم يكن هذا العقار مملوكا لمدينه وعند تجديد قيد الاختصاص كانت ملكية العقار قد آلت إلى المدين عن طريق الميراث ثم باع المدين العقار إلى آخر فإن ملكية العقار تكون قد انتقلت إلى المشتري غير محملة بحق الاختصاص الذي وقع باطلا لصدوره على عقار لم يكن مملوكا للمدين.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٣٠

مضى كانت العين موقوفة وانتهى الوقف فيها وآلت ملكيتها إلى من عساه يكون صاحب الحق فيها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فإنها تظل بمنأى عن التنفيذ عليها وفاء للدين السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ولا يجوز بالتالي لأرباب هذه الديون أن يستصبروا ضد من آلت إليه ملكية هذه العين أمراً باختصاصهم بها إعمالاً لقتضى المادة الخامسة مكرراً من ذلك القانون والمادة ١٠٨٨ من القانون المدني.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠

مناط صحة حق الاختصاص أن يكون العقار مملوكا للمدين. وإذن فمضى كان الدائن قد قيد اختصاصه بعد أن باع المدين العقار وسجل المشتري عقده فإن الاختصاص المذكور يكون قد وقع باطلا بحصوله بعد انتقال ملكية العقار للمتصرف إليه.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٤

— شرط حسن نية الوارد في المادة ١٠٨٥ مدنى، إنما يعنى كما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون المدني، حسن نية الدائن بالنسبة للتصرفات السابقة على الاختصاص والتي لم تسجل طبقاً لأحكام الشهر العقارى.

- مؤدى نص المادة ١٠٨٥ من القانون المدني أنه يجب أن يكون الحكم الذى يستصدر به الاختصاص واجب التنفيذ عند استصدار الأمر بالاختصاص ومن ثم فإنه إذا كان الحكم أو أمر الأداء الذى صدر على أساسه الأمر بالاختصاص لم يكون مشمولاً بالنفاذ عند استصدار هذا الأمر فإن الاختصاص يكون قد وقع باطلاً لتفقدان شرط الحكم واجب التنفيذ ولا يصححه القضاء بعد ذلك بشمول الحكم أو أمر الأداء بالتنفيذ.

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٠
مفاد نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٤٦ والمادة ٤٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن إغاثة أمام المحاكم - الذى يحكم واقعة النزاع - المادة ١٠٨٥ من القانون المدني، أنه يشترط لكى يحصل المحامي على أمر بإختصاصه بمقاررات من صدر ضده أمر التقدير أن يكون هذا الأمر واجب التنفيذ أسوة بالحكم الذى يصدر فى الطعن فى أمر التقدير أو محضر الصلح المصدق عليه.

الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٩
مضى كان الحكم الصادر برمر الزاد لم يفصل فى خصومه مطروحة إما تولى فيه القاضى إيقاع البيع بما له من سلطة ولائية، فإنه لا يعتبر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات وإما عقد بيع يتعقد جبراً بين مالك العقار وبين المشتري الذى تم إيقاع البيع عليه ويترتب على صدور هذا الحكم وتسجيله الآثار المترتبة على عقد البيع الإختيارى وتسجيله، فهو لا يحمى المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢١
- لا يجوز لصاحب إختصاص الإحتجاج بسبق تسجيل إختصاصه إلا إذا كان حسن النية كما هو مقتضى المادة ٢٧٠ من القانون المدني .

- إن نصوص القانون المدني والمرافعات المتعلقة بإختصاص الدائن بمقاررات مدينه لحصوله على دينه فيها إشارات كالية توجب على طالب الإختصاص أن يكون حسن النية صادقاً فيما يجب ذكره من البيانات خاصاً به هو ومدينه ودينه وعقارات مدينه وقيمتها، حتى يكون رئيس المحكمة على بينة ليأمر بالإختصاص أو يرفضه ويكون له هو أن يمارس فى الأمر ويختصم مدينه. فالدائن الذى أخفى عن رئيس المحكمة أن بعض العقار الذى أراد الإختصاص به قد باعه مدينه من قبل بعقد عرفى ثابت تاريخه رسمياً قبل قانون التسجيل وقبل نشوء حقه فى الدين، وذكر فى عريضته أن هذا العقار هو ملك مدينه ولا يزال على ملكه فصدر له أمر الإختصاص وما كان ليصدر لو صدق وذكر عن أوصاف العقار ما يجب عليه ذكره صدقاً -

هذا الدائن يعتبر أنه قد عمل عملاً إيجابياً منطقياً على سوء النية يجعل الإختصاص الذى صدر له منطقياً على سوء النية فلا يمكن إعتباره سنداً ثابتاً صحيحاً ولا إعتبار تسجيله مفيداً لحكمه قانوناً فى حق المشترين من المدين .

الظعن رقم ١٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٠
لا يجوز أن حصل على إختصاصه بمقار لمدينه أن يتمسك بسبق تسجيل إختصاصه إلا إذا كان حسن النية كما هو مقتضى المادة ٢٧٠ من القانون المدنى.

الظعن رقم ٥٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٥
إذا حصل دائن على إختصاصه بمقار إشرافه مدينه، وسجل هذا الإختصاص، ثم باع المقار على مدينه جبراً وأوقعت المحكمة البيع له، وسجل حكم مرسى المزاد، فإنه لا يجوز لمن باع للمدين أن يتمسك بأن هذا المدين لا يصح إعتباره مالكاً للمقار لأنه لم يكن قد سجل عقده قبل أن يسجل الإختصاص وحكم مرسى المزاد، وبالتالي لا يصح إعتبار داتنه الذى رضى عليه المزاد مالكاً. وذلك على الأخص إذا كان المدين قد رد إلى ياتمه المقار بعقد لم يسجل كذلك، لأن البائع من جهة، يضمن الملك للمشرى ولو لم يسجل عقد البيع فلا يقبل منه إذن الإحتجاج فى صدد الضمان بعدم تسجيل العقد، ومن جهة أخرى فإنه هو نفسه إذ لم يتم بتسجيل عقد الشراء الذى صدر له من المشرى منه لا يحق له أن يحتج بعدم تسجيل العقد السابق صدوره منه لهذا المشرى .

الظعن رقم ٥٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٣٩/١/١٩
يلزم بما أوجبه القانون فى المادة ٦٨١ مرافعات على صاحب حق الإختصاص من أن يعين نفسه محلاً لى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة الواقع فى دائرتها المقار، وما نص عليه فى المادة ٥٦٢ مرافعات من أن أرباب الديون المسجلة يعلنون بصورة من إعلان البيع فى اهل الذى عينوه فى التسجيل، أن قلم الكتاب وهو الذى يعول بحكم القانون إعلان أرباب الديون المسجلة بصورة من إعلان بيع المقار الذى عليه إختصاص فى اهل الذى عينوه فى تسجيل إختصاصهم - غير مكلف بالبحث عنهم فى محال أخرى غير اهل الذى عينوه فى التسجيل وفقاً للقانون. فإذا نقل اهل بعد تعيينه إلى دائرة محكمة أخرى كانت إجراءات البيع صحيحة بغیر إعلانهم فى اهل الجديد إكتفاء بما تم من إنتقال المحضر إلى اهل العين وتحوير محضر بذلك وتسليم صورة المحضر إلى شيخ البلد أو إلى النيابة حسب الأحوال. فإذا كان الثابت أن صاحب حق الإختصاص قد إنتقل له محلاً مختاراً بمكتب محام فى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة الواقع فى دائرتها المقار والمنظور أمامها دعوى البيع، وأن المحضر لما إنتقل إلى هذا اهل لإعلان صاحب الإختصاص

بشرة البيع أجابه شيخ الحارة بأنه غير مقيم في هذه البلدة ولا يعرف له محل إقامة وأن الشامي الذي اتخذ مكتبه محلاً مختاراً قد نقل مكتبه وعمل إقامته إلى القاهرة حيث لا يعرف مكانه فينتقل الخضر إلى النيابة وسلمها الصورة، ففي هذه الحالة تكون إجراءات الإعلان تامة. ولا موجب للبحث عن محل الإقامة الحقيقي لصاحب الإختصاص وإعلانه فيه أو إعلانه للنيابة لأن هذا الإعلان ليس بلازم قانوناً.

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٧/٦/١٩٤٣

إذا اختلف أحد المدينين الضامنين مع الدائن في مدى الإبراء الصادر منه، وفيما إذا كان يتناول الدين برعته فيستفيد منه كلا المدينين أو هو مقصور على المدين الآخر، وعرضت المحكمة هذا النزاع وكانت على بينة من كل ما يستند إليه المدين، ثم خلصت من بحثها وموازنتها بين حجج الطرفين إلى أن هذا الإبراء خاص بأحد المدينين دون الآخر، وكان ما ذهبت إليه من ذلك سائفاً في تفسير الإقرار وعقد شطب الإختصاص الصادرين من الدائن ولا يتجالي مع ما هو وارد فيهما، فلا مقب عليها في ذلك .

* الموضوع الفرعي : حق الارتفاق :

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٠٧ بتاريخ ٢/٦/١٩٥٥

منى كانت محكمة الموضوع إذ قضت بتعويض المدهى عن الضرر الناشئ من حرمان أطبايه من الرى لم تسين الفرق بين ثبوت حق ارتفاق الرى وبين مجرد حيازته التى تبيح الإجراء المؤقت الذى أسبغه القانون على واقعة الحيازة، فأسست قضاءها على ثبوت حق الارتفاق مستندة فى ذلك إلى الحكم الصادر بمنع تعرض المدهى عليه للمدهى فى حق ارتفاق الرى، مع أن هذا الحق لم يثبت بعد وكل ما أثبتته الحكم المذكور هو مجرد حيازة ظاهرة على المسقى يحميها القانون دون بحث فى أصل الحق أو أساسه، الأمر الذى كان يتعين معه على المحكمة مراعاة هذا الأساس، وإذ هى لم تفعل ولم تلق بالآ إلى مدى الفرق بينهما مما كان له أثر فى قضائهما من حيث تحديد مدة التعرض وتقدير التعويض وتقويم عناصره والسحاب أثر ذلك التقدير إلى بدء التعرض المدهى به وتحديد مقابله عن مدة سابقة مع منازعة المدهى عليه فى نشوء ملكيته فى تلك المدة فإن حكمها يكون معلوم الأساس القانونى مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥

إذا كان المدين المتزوجة ملكيته قد رتب على عقاره حق ارتفاق لمصلحة عقار آخر وحافظ صاحب العقار للمعلوم على هذا الحق بالتسجيل ليكون حجة على الكافة، وفضلاً عن ذلك تضمنت قائمة شروط البيع النص على التزام الراعى عليه التزاد احترام حقوق الارتفاق الظاهرة والحقبة فإن تحدى هذا الأخير بحسن نيته وإدعائه عدم علمه بوجود هذا الحق يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٠١ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٧

لا يتم التنازل عن حق الارتفاق وفقا للقانون إلا إذا كان هذا التنازل قد حصل شهرا وفقا لقانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الذى حصل التنازل وقت سريانه. وإذن فإنه يكون غير منتج العنى على الحكم بعدم الاعتماد بتنازل المشوى عن حق الارتفاق المقرر للعين المشفوع فيها على العين المشفوع بها متى كان هذا التنازل لم يشهر سواء حصل قبل رفع دعوى الشفعة أم بعد رفعها.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض الشروط الواردة بعقد البيع الأصيل الصادر من الشركة المطعون عليها وما نص عليه فى قائمة الشروط الملحقة به من وجوب ترك منطقة لضاء تفرس بالنباتات بعرض ستة أمتار وأن هذا القيد يعتبر حق إرتفاق مقل بقطعة الأرض المبيعة وأنه لى حالة مخالفة المشوى لهذا القيد يكون للشركة الحق فى هدم ما يجريه المشوى فى هذه المنطقة الممنوع فيها البناء، ثم أشار الحكم إلى أن الشارع فيما إستعمله من نصوص بالمادة ١٠١٨ من القانون المدنى الجديد قد أقر اعتبار هذه القيود التى تحد من حق المالك فى البناء حقوق إرتفاق، فإن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لا يبيد أنه قد طبق القانون الجديد على واقعة الدعوى - وإنما يدل على أن القانون الجديد قد تلاقى مع القانون القديم فى تكيف هذه القيود والإجراءات، ومن ثم يكون النعى عليه باخفا فى تطبيق القانون - لإعماله أحكام القانون المدنى الجديد على نزاع نشأ عن تعاليد أبرم قبل العمل به - فى غير محله.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعن لا يتاله من الحكم بالإزالة إزهاق أو ضرر جسيم فإن هذا يفيد أن الشركة المطعون عليها لم تكن مصفة فى طلب الإزالة.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٤

- يجب فى حق الارتفاق النعى أن يكون ضروريا للاتفاع بحق الارتفاق الأصيل وبالقدر اللازم لتوافر هذا الاتفاع. وإذا كانت المادة ١٠٧٣ من القانون المدنى - التى قنت ما كان مقفرا لى ظل القانون المدنى القديم - قد أجازت، فى حالة ما إذا كان الموضع الذى عين أصلا لاستعمال حق الارتفاق قد أصبح من شأنه أن يزيد فى عبء الارتفاق أو أصبح الارتفاق مانعا من إحداث تحسينات فى العقار المرتفق به، أن يطلب مالك هذا العقار نقل الارتفاق إلى موضع آخر متى كان استعمال الارتفاق فى وضعه الجديد ميسورا لملك المقار المرتفق بالقدر الذى كان ميسورا به فى وضعه السابق فإنه ينادى من ذلك جواز

تعديل حق الارتفاق الأصلي في الأحوال المينة بالمادة ١٠٢٣ مدني سائلة الذكر ومن باب أولى جواز تعديل حق الارتفاق النجى في تلك الأحوال كذلك.

— تنص الفقرة الأولى من المادة ١٠٢٨ من القانون المدني على أن حق الارتفاق ينتهى إذا تغير وضع الأشياء بحيث تصبح في حالة لا يمكن فيها استعمال هذا الحق ومن لم فإذا كان الثابت من الأوراق أن منزل الطاعن — الذى كان مقرراً لصاحبه حق ارتفاق المثل — قد هدم وأعيد بناؤه بوضع أصبح معه لا يتعدى على مطلات أو مناوئ وأصبح في حالة لا يمكن معها استعمال حق المثل وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس زوال ذلك الحق فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

— ليس في القانون ما يمنع التنازل عن قيود البناء الإثاقية المقررة لمنفعة كافة العقارات في منطقة معينة. ممن يملك التنازل عنها سواء كان هذا التنازل صريحاً أو ضمناً إذ لم يشترط القانون لتحقيقه صورة معينة. فمضى إستخلصت محكمة الموضوع هذا التنازل — ولو كان ضمناً — إستخلاصاً سافهاً من وقائع تزدى اليه فلا عقب على حكمها في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي.

— لا يميز القانون الحكم بالتصريح طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدني إلا في الأحوال التي يجوز فيها المطالبة بإصلاح الضرر الناتج عن مخالفة القيود المفروضة عنها والتي ترى فيها المحكمة أن في الحكم بالإصلاح هنا إرهاباً لصاحب العقار المرتفق به — وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أنه لا حق للطاعنين في طلب الإصلاح عنها لتنازلهما وغيرهما من أصحاب المقاررات التي فرضت لمصلحتهما تلك القيود عنها فإن رفض طلب التصريح لا يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٨

مضى كان استناد الحكم إلى استمرار استعمال المطعون عليه للممر سواء بالمطل الذي لا نزاع فيه أو بالمرور الذي إستخلصه من أقوال الشهود يكفى أن يكون أساساً للقضاء بجمع التصريح، وكان ما جاء بالحكم من ثبوت حق المطعون عليه في ارتفاق المثل والمرور استناداً إلى الحكم الصادر لصاحبه ليس إلا تقييماً للواقع للاستئناس به في تبيين الحيابة وصفتها فإنه يكون غير صحيح ما يتناه الطاعن على الحكم من أنه بنى قضاءه على أساس ثبوت الحق.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٨

– التنازل عن حقوق الإرتفاق كما يكون صريحاً يجوز أن يكون ضمنياً إذ القانون لم يشترط لتحقيقه صورة معينة. فتمت كانت المحكمة قد إستخلصت هذا التنازل الضمنى إستخلاصاً سافهاً من مقدمات تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها فلا معتب عليها فى ذلك لتعلقه بتفسير موضوعى من سلطتها المطلقة.

– التنازل سواء كان صريحاً أو ضمنياً يعتبر ملزماً للمتنازل بما يمنعه من توجيه طلبات إلى المتنازل إليه تطوى على إنكار لهذا التنازل. ولا يغير من ذلك أن يكون التنازل مما يجب تسجيله إذ لا يوجب على عدم التسجيل سوى تراخى زوال الحق العيى المتنازل عنه. فإذا كان الطاعنان قد ألاما دعواهما بطلب تعويض عن مخالفة المظعون عليه لقيود البناء وذلك بعد أن كانا قد تنازلا عن هذه القيود ضمناً – على ما حصله احكم المظعون فيه – بما يتبرع معه هذا الطلب إنكاراً منهما للتنازل الصادر من جانبهما فإن الحكم المظعون فيه إذ إعتد بهذا التنازل ورتب عليه آثاره لا يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩

فى حقوق الإرتفاق التبادلية يكون سبب إلزام مالك المقار بإحرام حق الإرتفاق المقرر على عقاره لمصلحة عقار آخر هو إلزام مالك هذا المقار الآخر بإحرام الإرتفاق المقابل المقرر لمصلحة مالك المقار الأول فإذا خرج أيهما عن الإلتزام المفروض عليه ومخالف شروط عقده أو قيوده فإنه يكون قد أسقط حقه فى إلزام جاره مالك المقار الآخر بتنفيذ إلتزامه الذى يملو بلا سبب والتنازل عن حقوق الإرتفاق – كما يكون صريحاً – يجوز أن يكون ضمناً إذ لم يشترط القانون لتحقيقه صورة معينة.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٩٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠

– مفاد نص المادة ١٠١٧ من القنين المدنى – التى عرفت الإرتفاق الذى يوجب بتخصيص من المالك الأصلي – أن علاقة التبعية التى أوجدها المالك بين المقارين لا تشكل إرتفاقاً بالمعنى القانونى إلا عندما يصبح المقاران مملوكين لشخصين مختلفين وتمتد هذا الوقت فقط. أما قبل ذلك فإن هذه العلاقة وإن كانت تقوم لها إلا إنها لا تعتبر إرتفاقاً وذلك لما يعطيه القانون فى الإرتفاق من أن يكون مرتباً على عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر "م ١٠١٥ مدنى".

– تقضى المادة ١٠١٧ من القانون المدنى بأن الإرتفاق الذى يوجب بتخصيص المالك الأصلي يعتبر بعد انفصال ملكية المقارين مرتباً بينهما هما وعليهما ما لم يوجد شرط صريح بخلاف ذلك والمقصود بالشرط الصريح أن يذكر الطرفان صراحة إنهما لا يريدان الإبقاء على علاقة التبعية القائمة بين المقارين ومن ثم

لأن تضمين عقد بيع أحد العقارين أن البائع يضمن غلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية أصلية كانت أو تبعية وظاهرة وخفية - هذا النص لا يعتبر شرطاً صريحاً بالمعنى المقصود في المادة ١٠١٧ سالف الذكر.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٧

تنص المادة ١٠١٧ من القانون المدني بأن على من يتمسك بأنه اكتسب حق إرضاق بتخصيص المالك الأصلي أن يثبت أن العقار المملوك له والعقار الذى يدعى أنه اكتسب عليه حق إرضاق كانا مملوكين لمالك واحد وأنه أثناء اجتماع ملكية العقارين أقام المالك الأصلي علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تعتبر إرضاق ظاهراً لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين وأن هذه العلاقة بين العقارين استمرت إلى ما بعد انفصال ملكيتهما وذلك ما لم يتضمن التصرف الذى ترتب عليه انفصال ملكية العقارين شرطاً صريحاً بخالف ذلك.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٦٨ بتاريخ ١٩٣٧/١١/١٤

يجوز التنازل عن حقوق الإرضاق، وقد يكون هذا التنازل صريحاً أو ضمنياً والقانون لا يشترط لتحقيقه صورة معينة، فإذا كان الثابت بتقريرات الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعة أقامت دعواها بالتصريح والإزالة تأسيساً على أن قيود البناء الواردة في شروط البيع هي حقوق إرضاق عينية مقررة على قطعة الأرض محل عقد المطعون عليه لمنفعة باقى القطع في المنطقة، واستخلص الحكم تنازل الطاعة الضمنى عنه حقوق الإرضاق المقررة على عقار المطعون عليه بشروط البيع من تجاوزها عن مخالافات كثيرة لقيود البناء المقررة على المقاربات الأخرى بالمنطقة ومن تنازل الجيران الملاصقين لعقار المطعون عليه صراحة عن هذه الحقوق. فإن استخلاص الحكم للتنازل على هذا النحو هو استخلاص سائق يؤدى مقدماته إلى النتيجة التى إنتهى إليها ويوجب عليه أن يصبح المطعون عليه فى حل من الالتزام بحقوق الإرضاق المقررة على عقاره لانقضاء سبب هذا الالتزام والحكمة منه. ولا عبرة فى هذا الخصوص بالأسباب التى دعت الشركة إلى التنازل لبعض الملاك عن هذه الإرضاقات.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٩

تنص المادة ١٠١٨ من القانون المدني على أنه ،، إذا فرضت قيود معينة تحد من حق مالك العقار فى البناء عليه كيف شاء كان يمنع من تجاوز حد معين فى الإرتفاع أو فى مساحة رقعته فإن هذه القيود تكون حقوق إرضاق على هذا المقار لثابتة المقاربات التى فرضت لمصلحتها هذه القيود. وبهذا جعل المشرع لأصحاب المقاربات المقررة لثابتها حقوق الإرضاق التى من هذا النوع أن يطالبوا بها صاحب العقار المرتفق به دون حاجة للإلتجاء إلى أحكام الإشتراط لمصلحة الغير أو لنظرية الإستخلاف فإذا كان الثابت بعقد البيع المسجل الصادر من المالك الأصلي أنه قد نص فيه على أن يكون المشرى على نهاية الحد

البحرى للمبيع مساحة فضاء يتعهد بعدم البناء عليها كما تعهد البائع بأن يترك مساحة أخرى ملاصقة لها بغير بناء لتكون المساحتان طريقاً خاصاً لهما ولأى مشر آخر للأرض المجاورة أو لجزء من بقاى العقار ملك البائع، فإن هذا النص صريح فى إنشاء حق إرتفاق على هذه المساحة لصلحة العقار المبيع ولصلحة العقار الآخر المملوك للبائع ويكون هذه المقاربات جميعاً إرتفاق بالمرور على الطريق محل النزاع كما يكون لكل مشر قطعة فيها ولن يختلفه ومهما تعاقدا هؤلاء الخلفاء أن يطالب أى مشر آخر وخلفاءه بتفريط ذلك إرتفاق ومنع ما يحول دون الإنشغال به إذ أن كل قطعة تتنقل من مشر إلى آخر محملة بحق الإرتفاق لفائدة أية قطعة أخرى وفى الوقت نفسه بما لها من هذا الحق يعنى أن كل منها يحتكر مرتفعاً ومرتفعاً به فى الوقت ذاته.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢

حق الإرتفاق بتخصيص المالك الأصيل إنما ينشأ بموجب إتفاق ضمنى بين المالكين المختلفين للعقارين مند أن أصبح المقاران مملوكين للمالكين مختلفين، فيخرج حق الإرتفاق إلى الوجود بعد إكتضاء ملكية المالك الأصيل ويبقى ثابتاً لصلحة العقار المرتفق، ولا ينفى إلا أن يتضمن السند، الذى ترتب عليه انفصال ملكية العقارين، شرطاً صريحاً مخالفاً لبقاء الإرتفاق.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨

— مفاد نص المادة ١٠١٧ من التقنين المدنى أن الإرتفاق لا ينشأ بتخصيص المالك الأصيل إلا إذا كان إرتفاقاً ظاهراً بأن تكون له علامة خارجية ظاهرة تتم عن وجوده على سبيل الجزم واليقين، وتعلن إعلاناً محققاً لا يحتمل الشك عن أن المالك الأصيل أنشأ علاقة تبعية بين العقارين على وجه دائم ومستقر وأن تبقى هذه العلاقة قائمة حتى وقت انفصال العقارين. وإذا كان مجرد وجود عمر بين عقارى الطاعن والمطعون ضده لا يتحقق به شرط الظهور الذى إستلزمه القانون حتى ولو كان هذا الإرتفاق قد يوشى فى علانية من سكان عقار المطعون ضده بإذن المالك الأصيل، لأن العلامة المادية الظاهرة والمائلة وقت إنشغال العقار المرتفق به إلى مالكة هى الطريق الوحيد الذى إختاره المشرع للتعليل على وجود الإرتفاق الظاهر. وإذا كانت هذه العلامة يجب أن تظهر فى العقار المرتفق أو العقار المرتفق به حيث يتحدد نطاق استعمال الإرتفاق ولا يجوز إستخلاص هذا الإرتفاق من وجود علامة فى عقار ثالث، فإن الحكم المطعون فيه بقريره أن العقار المطعون ضده حق إرتفاق بالمرور على عمر النزاع إستناداً إلى الأسباب التى أوردتها يكون قد خالف القانون.

- وجود بريح في باطن أرض المر حتى يفرض أن له صلة بعقار المظنون ضده لا يعتبر علامة ظاهرة في حكم المادة ١٠١٧ من القانون المدني، لأن وجود أنابيب أو مواسير مدفونة في باطن الأرض ولا يراها الناس، وليس لها أى مظهر خارجي لا يعتبر إرتفاقاً ظاهراً، ولا يمكن تربيته بتخصيص المالك الأصلي. وإذا كان ذلك فإن الحكم بقضائه بوجود إرتفاق بإسعمال باطن المر لعقار المظنون ضده يكون قد خالف القانون.

- حقوق الإرتفاق - وفقاً للمادة ١٠١٩ من القانون المدني - تخضع للقواعد المقررة في سند إنشائها وإذا كان ترتيب حق الإرتفاق بتخصيص المالك الأصلي ليس مبنياً على مجرد نية المالك في الوقت الذي رتب فيه علاقة التبعية بين العقارين بحيث لو انفصلاً لكان لأحدهما حق إرتفاق على الآخر، وإنما مبناء على ما أوضحته مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - الإرتفاق الضمني الذي إنعقد بين المالكين المختلفين للعقارين وقت انفصال ملكيتهما بقاء هذين العقارين بالحالة الواقعية السابقة وتحولها إلى إرتفاق بمعناه القانوني، ومن ثم فإن نطاق هذا الإرتفاق يتحدد بالتخصيص الذي وقع عليه هذا الإرتفاق الضمني بين المالكين، وهو السند الذي يبين مدى حق الإرتفاق ويرسم حدوده. وإذا كان إستدلال الحكم على توسيع نطاق حق الإرتفاق بالمطل وخوله لعقار من أربعة أدوار بما إستظهره من نية المالك الأصلي هو إستدلال غير صحيح أعتمد فيه الحكم على مصدر لا يؤدي إليه ذلك لأن تحديد نطاق الإرتفاق بتخصيص المالك الأصلي لا يكون بالتحرى عن مكنن إرادته وما إنطوت عليه نيته، ولا يستدل عليه عن طريق الظن بما أحمره هذا المالك ولم يظهره، وإنما يجب الرجوع إلى ذات الوضع الفعلي الذي هيأه المالك الأصلي، وهو المظهر المادى الذى أحاط به مالكا العقارين ثبتت وتلاقت عليه إرادتهما الضمنية ويكون تحديد نطاق الإرتفاق بالتعرف على حكم هذا الواقع وإعمال هذه الإرادة بقدرها. وإذا كان الثابت من الحكم المظنون فيه أن العقار الذى شيد المالك الأصلي بالفعل وانتقل بالقسمة إلى المظنون ضده إنما كان من بدور ودور أرضي، ومن ثم فلا يمكن القول إلا بأن إرادة المالكين الضمنية قد تلاقت عند انفصال العقارين على بقاء حق الإرتفاق بالمطل في هذه الحدود وحدها وليس لعقار كان مزعماً تشييده من أربعة أدوار ولم يتم.

- من المقرر أنه إذا إنهدم العقار القديم وأعيد بناؤه فإن حق الإرتفاق بالمطل يعود للعقار الجديد " مادة ١٠٢٨ مدني " إلا أن هذه المودة يجب أن تقدر بقدرها وأن تنقيد بمضمون الإرتفاق الأصلي. وإذا كان الثابت أن الإرتفاق الأصلي بالمطل لا يجاوز الدور الأرضي من العقار القديم، فإن الحكم المظنون فيه بتقريره حق المطل لكافة الطوابق التى تملو الدور الأرضي من عقار المظنون ضده الجديد يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٩

إذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى مصدر حق الطاعن محل النزاع بقوله أن منشأ هذا الحق هو عقد شرائه للمقار المجاور وقد نص فيه على حق الركوب وانتهى إلى تكييفه لهذا الحق من واقع مصدره ومن العقد الصادر من وزارة الأوقاف التى تنظرت على الوقف المشمول بحراسة المطعون ضدها فى إحدى الفترات وما صرحت به هيئة التصرفات محكمة مصر الابتدائية الشرعية من إجراء لتحتين فى حوالط الدكان وفتح ثقب فى سقفه ليتمكن المستأجر من سلف الطاعن من الوصول إلى شفته بالمك المجاور إلى أنه حق إرتفاق مستند إلى ميراث ساقها ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها ورتب على ذلك إنتهاء حق الإرتفاق بهدم المقار الخادم طبقاً للمادة ١٠٢٦ من القانون المدنى، وما قاله الحكم من ذلك صحيح ولا مخالفة فيه للقانون ذلك أن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تعرف حقيقة الدعوى من وقائعها ومن الأدلة المقدمة إليه فيها كما أن له تلك السلطة فى تفسير المشارات والعقود وسائر المحررات على حسب ما يراه أدنى إلى نية حائليها أو أصحاب الشأن فيها مستهدياً فى ذلك بوقائع الدعوى وظروفها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص فى حدود سلطة المحكمة الموضوعية إلى تكييف ذلك الحق بأنه حق إرتفاق لا يتصور وجوده بغير المقار المرتفق، فإنه لا يكون قد خالف القانون ولا محل بعد ذلك للحدث عن الملكية المشتركة أو ملكية الطبقات ويكون النعى - على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله - على غير أساس إذ لا يعدو أن يكون مجرد جدل فى حق المحكمة فى تفسير المشارات والعقود.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/١/٨

- حق الإرتفاق بتخصيص المالك الأصلي - وعلى ما يستفاد من نص المادة ١٠١٧ من القانون المدنى لا ينشأ فى وقت تملك المالك الأصلي للعقارين. وجعله أحدهما يخدم الآخر. وإقامته بينهما علامة ظاهرة من شأنها أن تنشئ علاقة تبعية بينهما، وإنما ينشأ هذا الحق من وقت أن يصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين مع بقاءهما على هذا الوضع، إذ فى إستيفاء المالكين لهذا الوضع ما يدل على أنهما أودا أن يبرز حق الإرتفاق إلى الوجود. وقد كان كامناً وبطله عن الظهور أن العقارين مملوكان لمالك واحد، أما وقد أصبحا مملوكين لمالكين مختلفين فلم يعد هناك ما يمنع من ظهوره ولا يشترط نشوئه أن يكون لازماً لزوماً حتماً للمقار المخدم.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من أوراق الدعوى أن والد المطعون ضده بإعتباره مالئاً أصلياً قد أقام المنزلين، وترك أرضاً فضاء منحصرة بينهما مخلوذة بمبانيتها ومباني الغير، ولا توجد وسيلة

للولصول إليها إلا من داخل هذين المنزلين، وأنه ثبت من معاينة الحير وجود مطلات بمنزل المطعون ضده على تلك الأرض فيكون المالك قد خصص تلك الأرض لمنفعة هذين المنزلين وأنشأ بها علاقة تبعية بينهما تدل على وجود حق إرتفاق لو أن المقارين كانا مملوكين لملك مختلفين وهو إستخلاص سائع ومقبول، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح، ولا يغير من ذلك كون إنشاء منزل المطعون ضده وفتح المطلات فيه على الأرض المجاورة سابقاً على تلك والده لتلك الأرض وبنائه منزل الطاعن عليها. لأن فتح المطلات على الأرض في مذهب الحكم ليس هو العلامة الظاهرة التي أنشأ بها المالك الأصلي علاقة التبعية بين المقارين وإنما العلامة الظاهرة التي عنها الحكم هي ترك جزء من الأرض محصوراً بين المنزلين مع بناء مطلات في منزل المطعون ضده تقع عليه وهذا الوضع تم في وقت تملك والد المطعون ضده للمقارين، وعندما إختلف المالك بتصرف والد المطعون ضده في منزل الأخير إستبقى المالكان ذلك الوضع ليزرر حق الإرتفاق .

- التنازل الصريح هو الذي يصدر من صاحبه في عبارة واضحة تدل على ذلك ولا تحتمل التأويل وإذا كانت العبارة التي وردت في عقد شراء سلف الطاعن من أن المقار خال من أي حق من حقوق الإرتفاق لم تصدر من سلف المطعون ضده - مدعى حق الإرتفاق - وكل ما يمكن نسبته إلى ذلك السلف في هذا الصدد أنه وقع كشاهد على العقد المتضمن لها، دون إجازة صريحة لما ورد فيه، وهذا لا يعني أنه قد تنازل صراحة عن حق الإرتفاق المقرر لمنزله على المقار موضوع العقد، وكان التنازل الضمني عن حق الإرتفاق قد نفاه الحكم - بما له من سلطة تقديرية في إستخلاص القرائن متى كان إستخلاصه سائفاً - بما قاله من أن عدم إصاوص سلف المطعون ضده على تمدى الطاعن لا يسقط حقه، وأن ليس في الأوراق ما يفيد تنازله عن هذا الحق، وهو منه سائع ومقبول، لأن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٥٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٩

حق الإرتفاق طبقاً للمادة ١٠١ من القانون المدني هو خدمة يؤديها المرتفق به للمقار المرتفق فيحد من منفعة الأول ويجعله مثقلاً بتكليف لفائدة الثاني، وهو وإن يجرم مالك المقار الخادم من ملكه إلا أنه يوجب عليه إلا يس في إستعماله لحقوق ملكيته بحق الإرتفاق، فلا يحق إستعماله أو ينقصه أو يجعله أكثر مشقة، ومع ذلك فقد أجازت له المادة ١٠٢٣ من القانون المدني في حالة ما إذا كان الموضوع الذي عين أصلاً لإستعمال حق الإرتفاق قد أصبح من شأنه أن يزيد في عبء الإرتفاق أو أصبح الإرتفاق مانعاً من إحداث تحسينات في المقار المرتفق به، أن يطلب نقل الإرتفاق إلى موضوع آخر، متى كان إستعمال الإرتفاق في

وضعه الجديد ميسوراً لمالك العقار المرتفق بالقدر الذى كان ميسوراً به فى وضعه السابق وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونفى عن الحق الذى تدعيه الطاعنة صفة حق الإرتفاق فجرد أنه يؤدى إلى تعطيل حق مالك المقار الخادم من الانتفاع بذلك، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٠

حق الإرتفاق طبقاً للمادة ١٠١٥ من القانون المدنى هو خدمة يؤديها المقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من منفعة الأول ويجعله مقلداً بتكليف لفائدة الثانى، وهو وإن لم يحرم مالك المقار الخادم من ملكيته إلا أنه ينتقص من نطاقها فيحرمه من القيام بأعمال فى عقاره كان له الحق فى أن يقوم بها لولا وجود حق الإرتفاق، كما أنه يوجب عليه ألا يحس فى إستعماله حقوق ملكيته بحق الإرتفاق فلا يحق إستعماله أو ينقصه أو يجعله أكثر مشقة.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٠

- النص فى المادة ١٠١٦ من القانون المدنى على أن "حق الإرتفاق يكسب بعمل قانونى أو الميراث" يدل على أن للأفراد أن يطبقوا على إنشاء حقوق الإرتفاق التى يختارونها سواء كانت إيجابية أم سلبية مع مراعاة أن تكون فى حدود القانون والنظام العام والآداب.

- إذ كان مفاد الإرتفاق - فى عقد البذل - هو تقرير حق إرتفاق سلبى بعدم المثل على ملك المطعون عليهم، وهو أمر لا يخالف فيه للقانون، وكان الحكم المطعون فيه فى خصوص الرد على دفاع الطاعنتين بأن هذا الشرط تعسفى قد عرض للحالات الثلاث التى أوردتها المادة الخامسة من القانون المدنى وقرر إنها غير معارضة فى الدعوى لأن المصلحة المقصودة من هذا الشرط مشروعة ولم يثبت من الأوراق أن المطعون عليهم قصدوا إلى مجرد الإضرار بالطاعنتين، بل الثابت أن المصالح التى يرجون تحقيقها مصالح أديبه جوهريه حرصوا على النص عليها صراحة بما لا يدع مجالاً للقول بأنها قليلة الأهمية بالنسبة لما يصيب الطاعنتين من ضرر بسببها، وإذا يتضح مما سلف أن المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أطرحت بأسباب سائلة لها أصلها الثابت فى الأوراق ما تمسكت به الطاعنتان من أن الشرط المشار إليه تعسفى، فإن النعى يكون غير مديد.

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٠٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٣

- علاقة التبعية التى ينشئها المالك بين العقارين تدل عليها واقعة مادية أجاز المشرع إثباتها بأى طريق من طرق الإثبات - هى إقامة المالك الأصلى للعقارين علامة ظاهرة تنسب فى وضوح عن أن أحد العقارين يتسلم الآخر، بحيث تبدو هذه التبعية مؤدية تامة للمهمة الاقتصادية للإرتفاق الذى لم يبرز وجوده قانوناً

بسبب اتحاد المالك، فإذا كان من ألقم العلامة الظاهرة ليس هو المالك للمقارين فإن إستيلاء الأخير للموضع الفعلي القائم كما هو بعد أن تلقاه قائماً يتحقق به قيام التبعية بين المقارين ليخدم أحدهما الآخر تلك العلامة التي لا تشكل في حد ذاتها إرتفاقاً بالمعنى القانوني المنصوص عليه في المادة ١٠١٥ مدني من حيث كونه مرتباً على عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر وإنما تظل في أداء مهمته إلى أن ينشأ من الناحية القانونية عندما يصبح المقاران مملوكين للمالكين مختلفين مع بقائهما على حالهما وذلك على أساس أن العلامة الظاهرة الدالة على تبعية المقارين كانت ماثلة أمام مالك العقار المرتفق به فلم يبد اعتراضاً عليها مما يعد رضاه ضمنياً بنشوء حق إرتفاق على عقاره، وهو لا يشترط لنشوئه أن يكون لازماً لزوماً ضمنياً للعقار المخدم.

— مناط التفرقة بين حق الإرتفاق كحق عيني وبين مجرد الحق الشخصي هو ما إذا كان التكليف مقررًا لفائدة عقار آخر فيكون حق إرتفاق أم لفائدة شخص بعقد لا ينشئ إلا حقوقاً شخصية فيكون حقاً شخصياً. لما كان ذلك وكان التخصيص من المالك الأصلي من أسباب كسب الإرتفاقات الظاهرة فإن مجرد إقامة العلامة الظاهرة بين المقارين وإنشاء علاقة تبعية بينهما من شأنه أن يدل على وجود إرتفاق لو أن المقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين ولا يدل على أن التكليف مقرر لفائدة شخص. كما أن النص على الإرتفاق في عقود الإيجار أو عدم لزومه لزوماً ضمنياً للعقار المخدم لا يغير من طبيعته العينية .

— الفصل فيما إذا كان الوضع الذي أنشأه المالك قد قصد به خدمة شخصية مؤقتة أو إخضاع أحد المقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٠

تصم المادة ١٠١٧ من القانون المدني على أنه " يجوز في الإرتفاقات الظاهرة أن ترتب أيضاً بتخصيص المالك الأصلي إذا تبين بأي طريق من طرق الإثبات أن مالك عقارين منفصلين قد ألقم بينهما علامة ظاهرة قائماً بذلك علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تدل على وجود إرتفاق لو أن المقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين ففي هذه الحالة إذا إنتقل المقاران إلى أيدي ملاك مختلفين دون تغيير في حالتهما، عد الإرتفاق مرتباً بين المقارين فيما وعليهما ما لم يكن ثمة شرط صريح يخالف ذلك " . مما مفاده أن حق الإرتفاق بتخصيص المالك الأصلي - لا ينشأ في وقت تملك المالك الأصلي للمقارين وجعله أحدهما يخدم الآخر وإقامته بينهما علامة ظاهرة من شأنها أن تنشئ علاقة تبعية بينهما، وإنما ينشأ هذا الحق من وقت أن يصبح المقاران مملوكين للمالكين مختلفين مع بقائهما على هذا الوضع، إذ في إستيلاء المالكين لهذا الوضع ما يدل على أنهما أرادا أن يبرزا حق الإرتفاق إلى الوجود. وقد كان كائناً وبطلته في الظهور أن المقارين مملوكان للمالك

واحد، أما وقد أصبحا مملوكين للمالكين مختلفين فلم يعد هناك ما يمنع من ظهوره وأن هذا الإرتفاق يعتبر بعد إنفصال ملكية العقارين مرتباً بينهما هما وعليهما بموجب إرتفاق ضمنى بين المالكين المختلفين لا يلبغ إلا شرط صريح بأن يذكر المالكان صراحة أنهما لا يريدان الإبقاء على علاقة التبعية القائمة بين العقارين ومن ثم لا يعتبر شرطاً صريحاً مخلو عقد البيع من النص على شموله حق الإرتفاق أو تضمن عقد بيع أحد العقارين أن البائع يضمن مخلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية أصلية كانت أو تبعية وظاهرة أو خفية.

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٤
حق الإرتفاق إذا توافر له شرط الظهور والاستمرار بنية إستعمال هذا الحق جاز كسبه بالتقدم إعمالاً لما نص عليه الفقرة الثانية من المادة ١٠١٦ من القانون المدنى. وينتهى إعمالاً لما نص عليه المادة ١٠٢٦ من القانون المدنى بهلاك العقار المرتفق هلاكاً تاماً.

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٧٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/٥
من المقرر أن حق الإرتفاق بتخصيص المالك الأصلى يخرج إلى الوجود طبقاً لنص المادة ١٠١٢ من القانون المدنى - بعد انقضاء ملكية المالك الأصلى للعقارين الخادم والمخدوم وأبلولتهما إلى مالكين مختلفين وبقي تاهباً لمصلحة العقار المرتفق ولا ينفى إلا أن يتضمن السند الذى ترتب عليه انقضاء ملكية المالك الأصلى للعقارين شرطاً صريحاً مخالفاً لبقاء الإرتفاق، كما أن هذا الإرتفاق يتحدد بالتخصيص الذى وقع عليه هذا الإرتفاق الضمنى بين المالكين إذ أنه بمثابة السند الذى يبين مدى الإرتفاق برسم حدوده.

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١/١٥
مفاد ما نصت عليه المادة ١٠١٧ من القانون المدنى أن على من يتمسك بأنه اكتسب حق إرتفاق بتخصيص المالك الأصلى أن يثبت أن العقار المملوك له والعقار الذى يدعى أنه اكتسب عليه حق إرتفاق كانا مملوكين للمالك واحد وأنه أثناء إجماع ملكية العقارين أقام المالك الأصلى علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تعتبر إرتفاقاً ظاهراً لو أن العقارين كانا مملوكين للمالك مختلفين، وأن هذه العلاقة بين العقارين إستمرت إلى ما بعد إنفصال ملكيتهما.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٩٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/٣
مفاد النص فى المادة ١٠١٥ من القانون المدنى أن الإرتفاق كحق عيني هو تكليف يظل به عقار خدام لفائدة عقار آخر مخدوم، والشفعة لا تقوم على الجوار من حد واحد فى غير العقارات المبنية والأراضي المعدة للبناء إلا " إذا كان للأرض المبيعة حق إرتفاق على أرض الجار أو كان حق الإرتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة " طبقاً لنص البند الثانى من الفقرة هـ من المادة ٩٣٦ من القانون المدنى لما يعين معه أن

يقع حق الارتفاق على عائق الأرض المشفوع بها أو الأرض المشفوع فيها ويغندم الأخرى، ولا يكفى فى هذا الخصوص أن تشترك الأرضان فى الإستفادة من حق ارتفاق وحده طالما لا يظل إحداهما.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٩

- حق الارتفاق طبقاً لنص المادة ١٠١٥ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من منفعة الأول ويجعله مطلقاً بتكليف الفائدة الثانى وهو وإن لم يحرم مالك العقار الخادم من ملكيته إلا أنه ينقص من نفعاتها ويوجب عليه ألا يحس فى استعماله حقوق ملكيته بحق الارتفاق.

- حقوق الارتفاق وفقاً للمادة ١٠١٩ من القانون المدنى تخضع للقواعد المقررة فى سند إنشائها. وإذا كان سبب إنشاء الارتفاق بالتقدم فإن الحياة التى كانت أساساً للتقدم هى التى تحدد مدى الارتفاق.

الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣

المقرر قانوناً بالمادة ١٠٢٧ من القانون المدنى إنتهاء حق الارتفاق بعدم استعماله مدة خمس عشرة سنة.

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٥٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢

النص فى المادة ١/١١٦ من القانون المدنى على أن حق الارتفاق يكسب بعمل قانونى أو بالميراث يدل على أن للأفراد أن ينشئوا على إنشاء حقوق الارتفاق التى يختارونها وفقاً للقانون.

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٨

مفاد نص المادتين ١٠١٥، ١٠٢٣ من القانون المدنى، أن حق الارتفاق هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من منفعة الأول ويجعله مطلقاً بتكليف الثانى، ولا يوجب على ذلك حرمان مالك العقار الخادم من ملكه فيجوز له أن يباشر حقوقه عليه من استعمال وإستغلال وتصرف وكل ما يجب عليه هو ألا يحس فى استعماله لحقوق ملكيته بحق الارتفاق، فإذا أخل بهذا الإلتزام ألزم بإعادة الحال إلى ما كانت عليه، وبالتصحيح إن كان له مقتضى، ومؤدى ذلك أن تصرف المالك فى العقار المرتفق به يقع صحيحاً ولا يجوز لمالك العقار المرتفق طلب إبطاله أو محو تسجيله.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢١

مفاد نص المادة ١٠٢٩ من القانون المدنى أن حق الإلتفاق يجوز التحرر منه إذا فقد كل منفعة للعقار المرتفق أو أصبحت فائدته محدودة لا تتناسب البتة مع العبء الذى يلقى على العقار المرتفق به، ففى هذه الحالة

يجوز لمالك العقار المرتفق به أن يطلب التخلص من حق الارتفاق تحرير عقاره منه ولو دون موافقة صاحب العقار المرتفق.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٦

يجب أن تبين في الحكم العناصر الواقعية لثبوت حق الارتفاق المدعى إكسابه بالاستخدام من وضع ذى اليد بده بصلته مالكا ظاهراً مستعراً، المدة الطويلة المكتسبة للحق وإلا وجب نقضه.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣

- إذا كان المدعى عليه في دعوى حق إرتفاق إيجابى " فتح مطلات ومنازل " قد بادر - قبل فوات المدة المقررة لحماية الحقوق بدعوى وضع اليد - إلى الإيعاض عليه فعلاً بإقامة حوائط في ملكه الخاص وقضاء يانذار وجهه إلى المدعى أعقبه رفع دعوى عليه، فإن دعوى رد الحيازة بالنسبة لهذا الحق تكون غير مقبولة لعدم إستكمالها للشروط الواجب توافرها في دعوى وضع اليد.

- إن الفقهاء على اتفاقوا على جواز دعوى وضع اليد لحماية حق سلى " عدم إقامة بناء على أرض إتفق فى عقد قسمة على تركها فضاء ". ومن أجاز ذلك منهم أوجب أن يكون الحق مستنداً إلى عقد صادر من مالك العقار المرتفق عليه، وأن يكون مقتضى هذا العقد قد نفذ منذ سنة على الأقل من قبل المالك بإمتناعه عن كل عمل يخالف هذا الارتفاق.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٤١/١/٢

إذا كانت المحكمة قد حصلت فى منطق سليم لما أشارت إليه فى حكمها من أوراق الدعوى وتصرفات الخصوم المادية أن حق الارتفاق المقرر للأرض المبيعة كان ملحوظاً التنازل عنه عند التعاقد فلا سبيل للجدل فى ذلك لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر واقعى قدرته محكمة الموضوع وإستدلت عليه بدليل جائز.

الطعن رقم ٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٤١/٤/٢٤

- إن مجرد تعديل حالة الأمكنة أو طبيعة الأعمال المدة لضمان إستعمال الارتفاق لا يوجب عليه قانوناً زوال حق الارتفاق إذا كان ذلك لم يتناول إلا طريقة الإستعمال فقط ولم يصلها إلى الحق نفسه.

- إن المادة ٦١١ من القانون المدنى لم تكن توجب تسجيل العقود المقررة لحقوق الارتفاق، بل كانت تنهى على تسجيل العقود المشقة لتلك الحقوق. فإذا كان حق الارتفاق مرتبطاً من قبل بتخصيص رب الأسرة ومتوصلاً على وجوب إحترامه فى عقد آخر مسجل تسجيلاً كلياً، فالعقد الذى يبيىء مقرراً له لا يكون واجباً تسجيله.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٢٢

- إذا كانت المحكمة قد بنت تكيفها للقيود والشروط التي قيدت بها الملكية في الحى الذى أوجده شركة جزيرة نيل لاند بالزمالك بأنها حقوق إرتفاق متبادلة، وربت ذلك على ما ثبت لها من أن تلك القيود كانت معلومة لجميع المشترين لأراضى هذا الحى ومشروطة عليهم جميعاً فى عقود الشراء المشهورة بالتسجيل، وأنها تسرى على الخلف سرياتها على السلف فى التعاقد، وأنه لولاها لما رحت الشركة ولا من إحدوا منها بالبيع، وأن للشركة وهؤلاء الهامين الحق فى أن يلزموا المشترى وخلفاءه بإحواهمها بكل دقة وإلا كان الجزء المندم حالاً بدون تمويض، فإنها لا تكون مخطئة. إذ بموجب ما ذكرته تكون كل قطعة مبيعة من أراضى الشركة مرتفقاً بها لمنفعة مجموع القطع. وذلك تحقيقاً للعرض المقصود من تقرير هذه التكاليف المستمرة على جميع الأراضى المبيعة وهو إنشاء حى خاص تتوافر فيه لجميع سكانه أسباب الراحة والهدوء والتمتع بالشمس والهواء.

- ليس ثمة ما يمنع قانوناً أن يكون سبب إلزام المتعاقد فى عقد موجوداً فى إلزام يفرضه عقد آخر لصاحبه ولصالح غيره من المتعاقدين مع الشركة وخلفائها فى هذا الحى، ما دامت هذه الإلتزامات معلومة لهم جميعاً وقت التعاقد والتزموا بها جميعاً فى عقودهم، فإن كل مشر منهم فى الواقع لم يقبل أن يقيد أرضه بما قيدها بها من حقوق الإرتفاق إلا لأن المشترين الآخرين قبلوا أرضهم هم أيضاً بذلك ومن ثم يكون السبب فى إلزام هذا المشترى بما تعهد به فى عقده مع الشركة أو خلفائها هو إلزام الآخرين بترتيب إرتفاقات لأرضه على أرضهم فى عقودهم مع الشركة أيضاً أو خلفائها بقصد إنشاء الحى الممتاز الذى ينشده كل واحد منهم.

- إن النزاع عن حقوق الإرتفاق كما يكون صريحاً يجوز أن يكون ضمنياً، إذ القانون لم يشترط لتحققه صورة معينة. فإذا استخلصت المحكمة هذا النزاع من أن الجار الذى يطالب بجاره بإحواهم شروط عقده وقيوده قد عاقل هو الآخر شروط عقد شرائه وقيوده كما عاقلها كثير من سكان هذا الحى مما يقوم معه العاقل فى الاعتقاد بسقوط تلك الحقوق، فإنها تكون قد استخلصت هذا النزاع استخلاصاً سائفاً من وقائع تؤدى إليه، ولا يكون على حكمها معقب فى ذلك لصلته بأمر موضوعى.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٤

إن حق الإرتفاق المكتسب بالأراضى يجب أن يبقى ويستمر بشكله فى حدوده التى بدأ بها، فلا يملك أحد من المتضمين به العيث به أو استعماله فى غير مصلحة له أو مجرد العنت والإساءة إلى الغير. فى دعوى بطلب الحكم بمنع تعرض المدعى عليه للمدعى فى صرف مياه أرضه فى مصرف معين وإزالة ما به من

السدود والعوائق إذا دفع المدعى عليه بأن المدعى وإن كان له حق الارتفاق بالصرف إلا أنه لم يدع حقه هذا على حالته وقت التعاقد بل إنه غير منها بأن أقام نضاجة على أطيانه ليستعين بها على صرف المياه وما دام هو قد فعل هذا فإنه يكون من حقه هو أن يمنع من الصرف بوضع سدود فى المصرف إذا دفع بهذا وحصلت المحكمة من وقائع الدعوى طريقة إنشاع الطرفين بحق الارتفاق المقرر ياتفاقهما وتبينت أن المدعى كان هو البادى بإحداث التغيير فى طبيعة هذا الحق بإقامة النضاجة عليه وأن المدعى عليه لم يكن منه إلا أن وضع سداً فى المصرف أمام أرضه ليحول دون مرور مياه الصرف فيه حتى يحمى أرضه من الضرر الذى يلحقها من جراء ذلك، كما إستظهرت أن المدعى لم يعرض على إنشاعه بالتغيير الذى أحدثه إلا لفرة وحيزة لا تستأهل حماية وضع اليد، وبناء على ذلك قضت برفض الدعوى فإن حكمها يكون مطابقاً للقانون.

*** الموضوع الفرعى : حق الارتفاق المقرر لخدمة مال علم :**

الطنين رقم ٨٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧
الارتفاقات الإدارية المقررة لخدمة مال عام تعتبر أموالاً عامة لتعلقها بالمال العام الذى لخدمة لىكون لها لذلك ما للأموال العامة من خصائص وحصانة وتبقى مابقى المال العام المخدوم مخصصاً للمنفعة العامة ولا تقتضى إلا بإنهاء تخصيصه هذه المنفعة أو بتخصيصه لجهة نفع أخرى غير تلك التى من أجلها تقر الارتفاق.

*** الموضوع الفرعى : حق الإنتجاع إلى القضاء :**

الطنين رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٧
حق التقاضى غير المراجعة أمام القضاء، وحق التقاضى رخصة لكل فرد فى الإنتجاع إلى القضاء أما المراجعة أمام القضاء التى تستلزم وكالة خاصة - وفقاً للمادة ١/٧٠٢ من القانون المدنى - فهى النيابة فى الخصومة للدفاع أمام القضاء وقد إختص بها المشرع أشخاصاً معينين حسبما تقتضى المادة ٢٥ من قانون الخمامة.

الطنين رقم ١٨١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٠
حق الإنتجاع إلى القضاء هو من الحقوق التى تثبت للكافة فلا يكون من إستعمله مستولاً عما ينشأ عن إستعماله من ضرر للغير إلا إذا إغرف بهذا الحق عما وضع له وإستعمله إستعمالاً كيدياً لإنشاء مضارة الغير.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣

لا يكفى لإعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ من القانون المدنى وقوع خطأ من الدائن فى مسلكه فى الدفاع فى الخصومة ولو كان هذا الخطأ جسيماً، بل لابد من ثبوت سوء نيته وتعمده الأضرار بالمدين حتى توافر كرم عليه القوائد، ومن ثم فإن مجرد إبداء الدائن دفاعاً يفتق فى إثباته لا يدل بذاته على أنه كان سعى النية فى إطالة أمد التقاضى، بل لابد لذلك من أن يثبت أن هذا الدفاع كيدى وأن القصد من تقديمه إطالة أمد التقاضى إضراراً بالمدين.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

نصت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدنى على أن من إستعمل حقه إستعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن إستعمال الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير وهو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من إستعمال الحق، وحفا التقاضى والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو ذوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت المخالفة عن الحق المباح إلى اللدد فى الخصومة والعنت مع وضوح الحق إبتغاء الإضرار بالمخضم وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى نسبة الخطأ إلى الطاعن إلى ما لا يكفى لإثبات إخرافه عن حقه المكفول فى التقاضى والدفاع إلى الكيد والعنت والدد فى الخصومة فإنه يكون فضلاً عما شابه من القصور قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٨

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حق الإلتجاء إلى القضاء من الحقوق المكفولة للكافة فلا يكون من إستعمله مسئولاً عما ينشأ من إستعماله من ضرر للغير إلا إذا إخراف بهذا الحق عما وضع له وإستعمله إستعمالاً كيدياً إبتغاء مضارة الغير. وأن وصف محكمة الموضوع للأفعال المؤسس عليها طلب التمييز بأنها خطأ أو ليست كذلك هو من المسائل التى تخضع لرقابة محكمة النقض، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن ماهية الظروف والملايسات التى إستظهر منها عدم توافر القصد لدى المطعون ضده الأول فى إدخال الطاعن الأول خصماً فى الدعوى وأن ما رجهه إليه من عبارات لا يشكل قلداً أو سباً فى حقه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة الوصف القانونى لهذه الأفعال وما إذا كانت تعد خطأ موجباً للمسؤولية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور فى التسبيب.

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧

مؤدى نصوص المواد ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٥٧، ٦٢ من الدستور أن الدولة بجميع سلطاتها تخضع للقانون شأنها شأن الأفراد فلا سيادة لأحد فوق القانون وأن لكل مواطن الحق فى التقاضى وفى أن يلجأ إلى قاضيه الطبيعى مطالباً بحقه ليصدر القاضى حكمه وفقاً للقانون وإلا اعتبر منكراً للعدالة ومركباً لجريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية عنها بالتقادم.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤

حق التقاضى حق عام مكفول للكافة فلا يجوز التنازل عنه ولا يعد بهذا التنازل لمخالفته للنظام العام وإن جاز تقييده بمقتضى القانون أو بإرادة الأفراد.

الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٧

للمشرع أن يحدد مدداً يعين على أصحاب الحقوق رفع دعاوهم خلالها ولا يعد ذلك مخالفاً للنظام العام إذ لا يمس كيان الدولة ولا يتعلق بمصلحة عامة وأساسية للمجتمع.

*** الموضوع الفرعى : حق الإمتياز :**

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٢

مضى كان يبين من الحكم أنه قد رسا مزاد حصة فى عقار على البائعة للمطمعون عليها الأولى ولما لم تدفع الفمن حددت جلسة لإعادة البيع على ذمتها وفى تلك الجلسة تقدم الطاعن ودفع الفمن من ماله الخاص ثم باعت الراسى عليها المزاد هذه الحصة للمطمعون عليها الأولى، وكان الحكم إذ نفى وجود حق امتياز للطاعن على الحصة المذكورة بالثمن الذى دفعه أقام قضاؤه على أن الطاعن لم يشهر حق امتيازه بالقيده وفقاً لنص المادة ٦٠١ من القانون المدنى [القديم] اكفاء بتسجيل حكم مرسى المزاد مع أن تسجيل هذا الحكم سابق على دفعه النقود فهو بذلك لا يفيد شئاً ذلك أن تسجيل البيع لا يحفظ حق الامتياز إلا إذا ذكر فيه مقدار الباقي من الثمن وما دام الحال لم يكن كذلك بالنسبة للطاعن ولم يحم هو بتقيد حقه الثابت فى محضر جلسة إعادة البيع فلا يكون له حق امتياز يصح الاحتجاج به قبل الطعون عليها الأولى. فإن هذا الذى قرره الحكم لا عاتلة فيه للقانون.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

لما كان حق الامتياز هو من التأمينات العينية ولا يقرر إلا بمقتضى نص فى القانون، وكان القانون لم يرتب للبائع فى حالة بقاءه منتعماً بالمقار المبيع أو بجزء منه بصفته مستأجراً بأجرة معينة أى امتياز على العين

المبيعة، فإن الحكم المطعون يكون قد أخطأ في القانون إذ اعتبر احتفاظ البائع في عقد البيع بمقتضى
الإنتفاع بجزء من المنزل المبيع بصفته من حقوق الإمتياز التي خولها له القانون.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٥

توجب الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٤
لسنة ١٩٥٥ - إخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه ورتبت على التقصير أو التأخير
في أي من هذين الإجراءين الجزاء الملائم بما يحفظ حق الخزنة العامة وهو إضافة مدين جديد إلى مدينها
الأصلي " الممول " بحيث يكون المنسب في التقصير أو التأخير مستولا معه عن أداء الضرائب المستحقة
في حدود قيمة الأموال المبيعة. وبهذا النص لم يرد المشرع إدراج مصلحة الضرائب في عداد أولى الشأن
من الدائنين الذين إذا لم يتم إخطار أحدهم جاز له طبقاً للمادة ٦٩١ مرافعات أن يقرر بالزيادة بالعشر
خلال ستين يوماً من تاريخ إخطاره برسو المزداد والضمن الذي رسا به ومن ثم فإن النص في القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ - دون قانون المرافعات - على وجوب إخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع
وتاريخه لا يغير من طبيعة حقها باعتبارها صاحبة حق إمتياز عام على أموال مدينها لا أكثر وبالتالي لا
يكون لها حق التقدير بزيادة العشر إلا في خلال الأيام العشرة التالية لرسو المزداد طبقاً للمادة ٦٧٤
مرافعات.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢١

الإمتياز لا يقرر خلق إلا بمقتضى نص في القانون. ومن ثم فإن إشراط المتعاقد إمتياز لحقه في الترسيس لا
يعتد به وبالتالي يكون النص عليه في العقد لغواً.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٦٨/١/٩

إن حق الإمتياز المقرر في المادة ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على المقاربات المبية لا
يعتد أن يكون حقاً تبعياً ،، ضماناً ،، للوفاء بالحق الأصلي ولا يترفع صفة الكفيل عن صاحب الأرض
ويجعله مديناً أصلياً بهذه الضريبة.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣

مؤدى نصوص المواد ١١٣٤ و ١١٤٧ من القانون المدلى ١٢ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم
الشهر العقاري أن الإمتياز المقرر بمقتضى القانون لثمن العقار المبيع يجب أن يشهر - وشهر الإمتياز يحصل
بالقيء - وذلك حتى يسرى الإمتياز في مواجهة الغير كما يجب هذا القيء ولو كان البيع مسجلاً وإذا
يترتب على عدم شهر حق إمتياز بائع الأطنان الزراعية - مع عدم مريانه في مواجهة الغير - أن تظل دمة

المشوى مشغولة بمقدار ما عليه من دين ليفتد به البائع على أموال المشوى الأخرى إستيفاء لحقه ومن ثم فلا محل لإعمال حكم المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعى فى هذه الحالة.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٧٠ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩
الإمتياز المقرر فى المادة ١١٤٨ من القانون المدنى للمقاولين على المنشآت التى عهد إليهم فى تشييدها نظير المبالغ المستحقة لهم لا يسرى على الغير إلا إذا أشهر بالتقيد .

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٧
كلما أراد المشرع أن يحول الحزنة العامة حق بيع أموال مدينها إستيفاء حق من حقوقها الممتازة ويصرف النظر عن عدم شهره - على هذا الإمتياز الخاص ورسم معاملته ونطاقه وهو ما نصت عليه القوانين الخاصة بضرائب الأطنان والباني والرسوم الجمركية والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولوة على الزكوات.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٦
أوجبت المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى على أصحاب حقوق الإمتياز العقارية السابقة أن يقوموا بتقيد حقوقهم فى خلال عشر سنوات من تسجيل العقود المرتبة لها أو تاريخ العمل بذلك القانون فى أول يناير سنة ١٩٤٧ أى المدين أطول، وقضت بهلم نفاذ هذه الحقوق بالنسبة للغير بعد إنقضاء المدة ما لم يتم قيد هذه الحقوق. وإذا كانت المادة ٦٠ من القانون المشار إليه تقضى بإلغاء كل نص يخالف أحكام ذلك القانون، مما مفاده إلغاء نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠١ سابعاً من القانون المدنى القديم التى تقضى بأعبار غن المقار ممتازاً إذا حصل تسجيل البيع على الوجه الصحيح وذلك على أساس أن ما جاء بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يخالفها، وهو ما أبدته المذكرة الإيضاحية لذلك القانون. وكان بين مما أورده الحكم الإبدائى الذى أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه فى بيان واقعة الدعوى أن المطعون عليه الأول لم يقيد حق الإمتياز الثابت بموجب عقد البيع الصادر منه للبائع لورث الطاعة والسجل فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٣١، لا فى المعاد المنصوص عليه فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ولا خلال المهلة التى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨، والثى أمدد إليها المعاد المذكور بموجب القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٤٧، مما مؤداه عدم نفاذ هذا الحق فى مواجهة الطاعين لأنهم من الغير بالنسبة له، إذ لم يكونوا هم ولا مورثهم الذين قررروا هذا الحق لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى من بعد برفض الدعوى تأسيساً منه على قيام حق الإمتياز الثابت بعقد

البيع المسجل في سنة ١٩٣١ رغم عدم قيده طبقاً لما توجبه المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على النحو الذي سلف ياله، فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٢

- ما يستند إليه الطاعنون - المشرون - من أن البائع للبايعين لم قلق الأتيان بموجب حكم مرسى مزاد يظهرها من أى حق للغير بما فى ذلك حق إمتياز الماطون ضدهم الأربعة الأول - البايعين - مردود بانهم لم يقدموا ما يدل على إختصاص هؤلاء الماطون ضدهم بإعتبارهم أصحاب حق إمتياز على الأتيان فى دعوى البروع التى إنتهت يرسو المزاد على البايع للبايعين لم.

- مى إكتسب الخائز بالتقادم ملكية أتيان عليها حق إمتياز مقرر قبل بدء سريان التقادم فإنه يكتسب الملكية مظلة بهذا الحق الذى يربح لصاحبه حق التبع وإلتخاذ إجراءات التنفيذ.

- البين من نصوص المواد ٧٥٠ - ٧٦٨ من القانون المدينى المختلط - الذى تمت الإجراءات فى ظله وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التسجيل يتم بمجرد نسخ صورة السند فى دفتر المعد لذلك وإن دفتر الفهرست لم يعد لتسجيل الممرات ولكنه أعد لتلخيص التسجيلات التى تكون قد تمت فعلاً حتى يبنى إعطاء كشف عنها لمن يطلبه فهو مجرد تنظيم داخلى فى أقالام الرهون - كما بين من نصوص المادتين ٧٦٩، ٧٧٠ من ذلك القانون أن الخطأ فى الشهادة " العقارية " لا يربط عليه إلا مساءلة الموظف الذى تسبب فى هذا الخطأ، ومن ثم فإن إغفال تلخيص التسجيل فى دفتر الفهرست ليس من شأنه أن يهدر حق الدائنين فى الإحتجاج بأثار تسجيل حق إمتيازهم على العقار.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٦٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٦

تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على أنه " يجوز أن يحصل ما يستحق للدولة من أجراء أو ثمن وملحقاتها عن العقارات الخاصة لأحكام هذا القانون بطريق الحجز الإدارى ويكون هذه المبالغ إمتياز عام على أموال المدين فى مرتبة المبالغ المستحقة للخزانة العامة المنصوص عليها فى المادة ١١٣٩ من القانون المدينى وسابقه على أى إمتياز آخر عدا المصروفات القضائية والضرائب والرسوم " كما تنص المادة ٧١ منه على أنه " جميع التصرفات التى تمت قبل العمل بهذا القانون الواردة على عقارات كانت داخلية فى ملكية الدولة الخاصة تبقى نالدة بذات الشروط والأحكام السارية وقت إقرارها " مما يفيد أن حق الإمتياز المقرر للحكومة بالمادة ٤٨ السالفة الذكر، لا يكون إلا بالنسبة للعقود المبرمة قبل سريانه ولو بقيت آثار هذه العقود قائمة فى ظله. إذ كان ذلك وكانت عقود البيع الصادرة من الطاعن - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بصفته - إلى الماطون عليها قد تمت قبل صدور القانون رقم

١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فإن دين الطاعن لا يكون له حق الإمتياز المقرر فى هذا القانون أياً كان مبداد استحقاقه.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٧

الإمتياز وعلى ما جرى به نص المادة ١١٣٠ من القانون المدنى هو " أولوية يقرها القانون لحق معين مراعاة منه لصفته " من أن المادة ١١٣١ من ذات القانون تنص على أن الإمتياز يحدد القانون " فالقانون وحده هو الذى يعين الحقوق الممتازة وهو وحده الذى يحدد مرتبة الإمتياز بحيث لا يجوز وجع ترتيبه إتفاقاً أو قضاءً، وقد نصت المادة ١١٣٢ من القانون المدنى على أن ترد حقوق الإمتياز العامة عن جميع أموال المدين من منقول وعقار معين، ومن ثم فإن صاحب حق الإمتياز العام يباشر إجراءات التنفيذ على أى مال للمدين ليستوى حقه الممتاز من هذا المال مقدماً على جميع دائتى المدين العاديين لما كان ذلك وكانت المادة ١٢٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الإجتماعية والمادة ١٠٥ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الملغى والى تقابلها تنص على أن المبالغ المستحقة بمقتضى أحكام قانون التأمينات الإجتماعية يكون لها إمتياز على أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية بما يجعل مرتبة إمتياز حقوق الهيئة الطاعنة فى أعلى الدرجات بعد المصروفات القضائية، وكان من مدونات الحكم لاطعون فيه أنه أهدر حق الإمتياز المقرر لديون الهيئة الطاعنة على جميع أموال مدينها بإعتباره من حقوق الإمتياز العامة المقررة بالقانون وبغير تفرق بين مال وآخر ثم عاد فجعل مجاله ميزانية المنشأة دون ذكر لأسباب هذا التخصيص المخالف لما ورد من الأحكام العامة فى القانون المدنى ومن الأحكام الخاصة فى قانون التأمينات الإجتماعية، فإنه يكون قد خالف القانون فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٩٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١

الفقرة الأولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالرخص بالإشتراك فى إنشاء بنك زراعى، معدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ - وعلى ما ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون - صريحة فى أن حق الإمتياز الذى كفله المشرع لقروض بنك التسليف الزراعى والتعاونى لا يقتصر على محصول السنة الذى صرفت هذه القروض فى إنتاجه ولكنه يرد على كافة أموال المدين المنقولة وذلك ضماناً لتحويل مطلوبات البنك ولتدعيم الإئتمان الزراعى والتعاونى أما ما ورد بالنص من أن هذا الإمتياز " يبيىء فى الرتب مع الإمتياز المقرر فى المادة ١١٤٢ من القانون المدنى " فقد قصد به أن يكون فى مرتبة الإمتياز المقرر بهذه المادة لمصروفات الزراعة والمبالغ المستحقة فى مقابل آلات الزراعة.

الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٩

النص في المادة ١١٣٣ من القانون المدني على أنه " لا يتمتع بحق الإمتياز على من حاز المنقول بحسن نية ويعتبر حائزاً في حكم هذه المادة مؤجر العقار بالنسبة إلى المنقولات الموجودة في العين المؤجرة ... " مفاده أن جميع حقوق الإمتياز سواء كانت حقوق إمتياز عامة في جميع أموال المدين أم كانت حقوق إمتياز خاصة على منقول معين، لا يتمتع بها على الحائز حسن النية لأنه بالإضافة إلى أن عبارة " حق الإمتياز " جاءت بهذا النص عامة دون تخصيص، فإن هذا النص ورد في الفصل الأول من الباب الرابع من الكتاب الرابع من القانون المدني الخاص بالأحكام العامة في حقوق الإمتياز، هذا فضلاً عن أن هذا النص قصد به تغليب قاعدة الحيازة بحسن نية على الإمتياز سواء كان خاصاً أم عاماً. وإذ كانت المادة ١٢٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن المبالغ المستحقة للهيئة الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - يكون لها إمتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار، فإن ذلك لا يعني أنه يتمتع بها على الحائز حسن النية شأنها في ذلك شأن سائر حقوق الإمتياز سواء كانت عامسة أو خاصة .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ٤/٩/١٩٨٧.

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإمتياز لا يقرر لحق إلا بمقتضى نص في القانون، ومن ثم فإن إشروط المعاهد إمتيازاً لحقه إلى لم يقرر له القانون هذا الإمتياز لا يعدد به وبالتالي يكون النص عليه في العقد لغواً.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ٢/٢/١٩٣٣

إن قصد الشارع من التأمينات المنصوص عليها بالمادة ٥١٠ مدني هو كل ما يمول عليه الدائن من الضمانات الخاصة، إضافة أو قانوناً، لإقتضاء حقه. فهي تشمل بلا ريب حق إمتياز المؤجر على حاصلات الأرض المؤجرة، إذ القانون، من جهة، يلزم المستأجر بتوفيرها في الأرض لتكون كصريح نص المادة ٣٨١ مدني تأميناً، أو بصير أدق ضماناً للأجرة. كما أن المادة ٦٠١ مدني من جهة أخرى تعد الأجرة ديناً ذا إمتياز شأنه مقارنة لعقد الإيجار ولاسقة بالأثثار والحاصلات الناتجة من الأرض المؤجرة .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ٢/٣/١٩٣٨

إن إعطاء وزارة المالية سلفة على زراعة تتجاوز مساحتها الحد المقرر في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٩ إنما هي مخالفة متعلقة بالنظيم المالي للدولة فقط فلا تأثير لها في صحة السلفة المعقودة ولا تحس الإمتياز الذي أعطاه لها القانون.

الطنين رقم ٤٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩/٣/١٩٤٢

مضى كان حكم التضامن وعدم التجزئة نالداً على الملبين فلا عمل لأن يسألوا نازع الملكية عن تنفيذ أجرى على أطيان أحدهم ما دامت هذه الأطيان داخلية فى الأطيان المرهونة التى تقرر عليها حق إمتياز نازع الملكية سابق فى المرتبة على من نفذ عليها بما مقتضاه أن نازع الملكية حتى إذا سكت عن إستعمال حقه عندما أجرى هذا التنفيذ فإن حقه فى إقتضاء دينه كاملاً من مدينه التضامنين معاً يبقى قائماً وهؤلاء وشأنهم فى رجوعهم بعضهم على بعض.

" موضوع الفرعى : حق الإنتفاع :

الطنين رقم ١٨١ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ٨/١٢/١٩٤٩

إذا كان العقد الحاصل بين مصلحة السكك الحديدية وشخص عن مقاصف بعض محطاتها، وإن كان قد سمى عقد إيجار، يتضح من مجموع ما حواه من نصوص وما فرضه من إلزامات أن هذه المصلحة لم تكن فى تعاملها تشبه المضاربة أو إستغلال بعض أماكن من محطاتها بقصد التجارة وإنما هى تبغى من وراء ذلك أولاً وبالذات تادية مصلحة عامة هى خدمة المسافرين فى قطاراتها بتوفير ما يحتاجون إليه فى أسفارهم من طعام وشراب فى محطات بأسعار معتدلة مع مراعاة الشرائط الصحية فيما يقدم إليهم منها، لإستخلاصت الحكمة أن هذا العقد لا يصح إعصاره عقد إيجار وإرد على محال تجارية فلا يتطع فى خصوصه بأحكام الأوامر العسكرية الخاصة بمسأجرى اأغال التجارية، فهذا منها سليم. ومتى كان أساس الدعوى هو أن المتعاقد مع المصلحة بوصفه مسأجراً أخل تجارى له - بمقتضى الأمر المسكوى رقم ١٥١ وما تلاه - حق القرار فى العين المؤجرة وأنه ما كان للمصلحة أن ترفع يده عنه لإنهاء أجل العقد، فإنه بحسب الحكم للقضاء برفض دعواه أن ينفى عن العقد الذى تمسك به أنه عقد إيجار محل تجارى ولا حاجة بعد لوصف العقد وتكييفه.

الطنين رقم ٢٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٦٠

بين من إستعراض نصوص القانون المدنى المصرى أنه إعتبر حق الإنتفاع من الحقوق العينية وذلك بإدراجه فى باب الحقوق المنفردة عن حق الملكية كما أنه فى المادة ٨٣ إعتبر كل حق عينية مالاً عقارياً ثم أنه حشد الحالات التى تعتبر قبوداً على حق الملكية وهى التى تتناولها المواد من ٨١٦ إلى ٨٢٤ والمتعلقة بالقبود الناشئة عن حقوق الجوارر وليس منها حق الإنتفاع، ومن ثم فإن حق الإنتفاع فى القانون المصرى هو حق مالى قائم فى ذاته ولا يعتبر من القبود الواردة على حق الملكية، وبالتالي فهو مما يجوز الإبراء به ويمكن تفريره.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٦٨/١/١٧

وضع يد المشتري على العقار المبيع لا يتعارض مع إحتفاظ البائع لنفسه بحق الإنتفاع بالأطيان المبيعة منه إذ له أن ينتفع به بنفسه أو أن يستقله بواسطة غيره ولو كان هذا الغير هو مشوى حق الرقبة. ومن ثم فإن الإيراد الناتج منه يدخل ضمن عناصر الضريبة العامة على إيراد البائع.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٣

- النص فى المادة ١/٩٨٥ من القانون المدنى على " حق الإنتفاع يكسب بعمل قانونى أو بالشفعة أو بالتقادم " مفاده أن حق الإنتفاع يمكن كسبه بالشفعة فى حالة بيعه إستقلالاً دون الرقبة الملازمة له إذا ما توافرت شروط الأخذ بالشفعة.

- مفاد نص المادتين ٩٣٦، ٩٣٧ من القانون المدنى أن المشرع قرر حق الشفعة لمالك الرقبة - فى بيع حق الإنتفاع لحكمة تواعيها هى جمع شتات الملكية يرد حق الإنتفاع إلى مالك الرقبة إذ بدون هذا النص الصريح ما كان للمالك الرقبة أن يشتغل فى بيع حق الإنتفاع إذ هو ليس شريكاً مشتاعاً ولا جاراً مالِكاً وتحقيقاً لذات الحكمة فقد فضل المشرع مالك الرقبة على سائر الشفعاء عند مزاحمتهم له فى الشفعة فى بيع حق الإنتفاع للملابس للرقبة التى يملكها وذلك على ما جرى به نص المادة ٩٣٧ من القانون المدنى المشار إليها - - وإذ قرر المشرع الأفضلية لمالك الرقبة على باقى الشفعاء عند مزاحمتهم له وفق ما جرى به هذا النص فقد تصور أن يزاحم الشفعاء الآخرين مالك الرقبة فى بيع حق الإنتفاع فتكون الأفضلية للأخير مؤكداً بذلك أن الشفعة فى حق الإنتفاع مقررة لسائر الشفعاء وذلك لتوفر الحكمة فى تقرير الشفعة وهى منع المضار - - لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بنبوت حق الشفعة للجزار المالك " المظنون بندها الأولى " يكون قد أصاب فى النتيجة التى إنتهى إليها

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٣١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨

نصت المادة ٩٩٣ من القانون المدنى صراحة على أن ينتهى حق الإنتفاع بانقضاء الأجل المعين فإن لم يعين أجل عقد مقررأ طهارة المنتفع وهو ينتهى على أى حال بموت المنتفع حتى قبل انقضاء الأجل المعين. وأمام صراحة النص فلا محل للخروج عليه أو تأويله وأمام عموميته فلا محل لتخصيصه ولا يكون الحكم المطعون فيه قد إنترم صحيح القانون حين قال بمرئان هذه الأحكام على جميع الأحوال أبأ كان مصدر حق الإنتفاع وسواء أكان قد نشأ بطريق غير مباشر.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٦

النص في المادة ٩٨٥ من القانون المدنى على أن " حق الإنضاع يكسب بمعمل قانونى أو بالشفعة أو بالتقادم ويجوز أن يوصى بحق الإنضاع لأشخاص متعاقبين إذا كانوا موجودين على قيد الحياة وقت الوصية كما يجوز للحمل المستكن " والنص فى المادة ٩٩٣ من ذات القانون على أن " ينتهى حق الإنضاع بانقضاء الأجل للمعين فإن لم يعين له أجل عد مقررأ لحياة المنتفع وهو ينتهى على أى حال بموت المنتفع حتى قبل إنقضاء الأجل للمعين" يدل على أن حق الإنضاع لا يكتسب عن طريق الميراث وأنه حق موقوف بتقضى وانقضاء أقرب الأجلين المدة المقررة له أو وفاة المنتفع، وكان القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولولة على المركبات قد خلا من النص صراحة على إخضاع حق الإنضاع الذى يتقضى بولافة صاحبه لرسم الأبولولة على المركبات على حين أخضع هذا القانون بصريح الاستحقاق فى الوقف والوصية والهبة وعقود التامين والتأمينات التى إستحق مئادها بسبب وفاة المورث إلى رسم الأبولولة وكان ذلك منه إستثناء من القاعدة الأصلية وهى أن الرسم لا يستحق أصلاً إلا على الأموال التى تنتقل بطريق الميراث، ولما كان الإستثناء لا يجوز القياس عليه ولو أراد المشرع إخضاع حق الإنضاع الذى يتقضى بولافة صاحبه لرسم الأبولولة، على المركبات لنص على ذلك صراحة كما نص على غيره من التصرفات التى أخضعها لهذا الرسم وكان حق الإنضاع موضوع النزاع لم ينتقل من ذمة المتوفاة إلى ذمة المعلوم عليها المشية بل إنقضى بسبب وفاة صاحبه فإنه لا يكون خاضعاً لأحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ولا يستحق عليه بالتالى أية رسوم أبولولة أو ضريبة تركات، ولا محل للتحدى بنص المادة ٤/٣٦ من هذا القانون الذى يثبت أساس تقدير حق الإنضاع ذلك أن حق الإنضاع يجوز أن يوصى به لأشخاص متعاقبين موجودين على قيد الحياة وقت الوصية كما يجوز للحمل المستكن وفقاً لما تنص عليه المادة ٩٨٥ مدنى وتكون الوفاة هى الواقعة المنشئة لإستحقاق الرسم لأن المال قد آل إلى الموصى له بسببها وفى هذه الحالة يستحق رسم أبولولة طبقاً للقاعدة العامة التى نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ من أن الأموال التى تنتقل بطريق الوصية يكون حكمها حكم الأموال التى تنتقل بطريق الإرث ويحصل عليها الرسم وإذا إنتهى الحكم المعلوم عليه إلى عدم خضوع حق الإنضاع موضوع النزاع لرسم الأبولولة فإنه يكون قد إنتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٧

لا محل لاعتراض الشركة الطاعنة بأن العقيد قصد منه ترتيب حق إنضاع على المبني يخضع لحكم المادتين ٩٨٦، ٩٨٩/١ من القانون المدنى ذلك أن هذا الحق - مع فرض أن العقيد قد توافرت فيه خصائصه

حيث يرد على عقار لا ينشأ لا بالنسبة إلى الغير ولا فيما بين المتعاقدين إلا بالتسجيل باعتباره حقاً عينياً ولم يدع الطاعن أن العقد المذكور قد تم تسجيله .

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣

حق الملكية يباير في طبيعته وحكمه في القانون حق الإنتفاع، فحق الملكية هو جماع الحقوق العينية إذ مالك العقار يكون له حق إستعمال وحق إستغلال وحق التصرف فيه، فإذا أنشأ هذا المالك لأخر حقاً بالإنتفاع فإن هذا الحق يجرّد الملكية من عنصرى الإستعمال والإستغلال ولا يبقى لها إلا العنصر الثالث وهو حق التصرف فتصبح الملكية المقتلة بحق الإنتفاع هي ملكية الرقبة فيجتمع في العقار حقان عينيان حق الرقبة للمالك وحق الإنتفاع للمنتفع، وهذا الحق بالإنتفاع موقوف ينتهى بانتهاء الأجل المعين له فإن لم يعين له أجل عد مقررأ لحياة المنتفع وينتهى على أى حال بموت المنتفع وفقاً لما تقضى به المادة ٩٩٣ من القانون المدني.

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣

مؤدى نص المادة ٩٨٧ من القانون المدني أن ثمار الشئ المنفع به من حق المنفع بنسبة مدة إنتفاعه .

* للموضوع الفرعى : حق الرقبة :

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٧٧٠ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٠

لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان حكمه الموضوع السلطة التامة في تحصيل لهم الواقع في الدعوى إلا أنها تخضع لرقابة محكمة النقض في تكييف هذا الفهم وفي تطبيق ما ينبنى تطبيقه من أحكام القانون وكان من المقرر أيضاً أن طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة وإن كان أمره مبروكاً حكمه الموضوع بحيث تستقل بتقدير مدى الجدل فيه ويكون لها الحق في أن تستجيب له أو تقضى برفضه إلا أنها مع ذلك تلتزم إذا ما تناولته في حكمها بقضاء صريح أن تورد في أسبابه ما يبرر هذا القضاء وإذا كانت عبارات العقد المسجل برقم ٦٢١٢ في ١٩٧٣/٩/٢٧ والمختلف على تفسيره صريحة في أن الطاعة إضرت لولديها القاصرين... .. و... حق الرقبة بالنسبة لخصه في العقار موضوع النزاع متبرعة لها بالثمن من مالها الخاص، فاعتبرت المحكمة أن ذلك العقد يتطوى على وصية وكان سندها في ذلك أن شروط العقد تتضمن أن ملكية الرقبة فقط للقاصرين بينما حق الإنتفاع للطاعة مدى حياتها وأن القاصرين ممنوعان من التصرف في حق الملكية طوال حياة والديهما الطاعة وأن هذه الأسباب التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه لا تبرر قانوناً التكييف الذي كلف به ذلك العقد بأنه وصية، لأن شراء الطاعة حق الإنتفاع لها ومنع قاصريها من التصرف في حق الرقبة مدى حياتها لا يمنع من اعتبار التصرف

يماً ناقلاً للملكية الرقبة فوراً للقاصرين، وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بمخالفة القانون ويعين نقضه.

* الموضوع الفرعي : حق الرهن :

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣
تنص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية الذي ألغى القانون ٣ لسنة ١٩٣٩ والمضادة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على أن " على الدائنين السابق إعلانهم أن يقدموا في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون " ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ " كافة البيانات المطلوبة والمستندات الخاصة بديونهم ومراتب تسجيلاتهم، فإذا انقضت المدة المذكورة ولم تقدم البيانات المطلوبة سقط حقهم في التوزيع، وإذا قدمت البيانات ولم تقدم المستندات للجنة تسوية الديون العقارية أن تقرر اعتبارهم من الدائنين العاديين. وإذا ورد هذا النص عاما مطلقا ولم يرد في القانون الأخير رقم ١٧ لسنة ١٩٤٢ نص باستثناء الديون المضمونة برهن تأميني أيا كانت مرتبته من الديون التي تخضع للتسوية طبقاً لأحكامه، فإن مؤدى ذلك أن نص المادة ١٨ مكرر سالف الذكر ينطبق على جميع الدائنين الذين تقوم لجنة التسوية باخطارهم.

الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٢
حسن النية الذي تقتضيه الحماية التي أضفاها المشرع في المادة ١٠٣٤ من القانون المدني على الدائن المرتهن في حالة إبطال أو فسخ سند ملكية الراهن ينتفي متى كان هذا الدائن يعلم وقت إبرام الرهن أو كان في مقدوره أن يعلم بأن ملكية الراهن للعين المرهونة مهددة بالزوال لأي سبب من الأسباب واستخلاص قاضي الموضوع لسوء النية لا يخضع لرعاية محكمة النقض إلا من جهة مطابقة للتعريف القانوني لسوء النية. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من تضمين عقد البيع المسجل - سند ملكية الراهن - وجود باق من الثمن قدره أربعة آلاف من الجنيهات لم يدفع - أن البنك المرتهن كان في مكنته أن يعلم بأن هذا العقد مهدد بالزوال عن طريق القسح إذا ما تخلف المشتري (الراهن) عن الوفاء بهذا المبلغ وأنه لذلك يعتبر البنك سيء النية غير جدير بالحماية المقررة في المادة ١٠٣٤ من القانون المدني، فإن الحكم يكون قد أقام استخلاصه لسوء نية البنك المرتهن على أسباب من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما انتهى إليه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٦٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٨

من مقتضى المادة ٤٨٩ من قانون المرافعات والفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ أن ينتقل المشروع المؤمّن إلى الدولة عملاً بالرهن المقرر عليه ويكون للدائن المرتهن أن يستوفى حقه فى مرتبه من الحق المترتب على التأميم لدى الجهة التى آلت إليها المشروع المؤمّن وذلك دون إعتبار لعلاقة الدين بنشاط هذا المشروع ولا يجوز للدائن المرتهن أن ينفذ على أموال المدينين " الطاعين " الأخرى إلا عند عدم كفاية الحق المترتب على التأميم للوفاء بحقه.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٢/١١/١٩٦٩

— يذل نص المادة ٢٧٣ من القانون المدنى على أن حق المدين فى الأجل لا يسقط إذا كان إضعاف التأميمات بفعل الدائن نفسه. وللدائن المرتهن — شأنه شأن صاحب أى حق عيني آخر — أن ينزل عن رهنه دون أن يرجع فى ذلك إلى إرادة المدين الراهن.

— متى كان الدائن المرتهن قد تسلم الأطنان المرهونة وظلت فى حيازته وكان هو الذى تخلى عن حيازة هذه الأطنان باعتباره لأنه يكون هو المسؤول وحده عن إضعاف التأميمات.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ٤/١٩/١٩٧٣

متى كان الثابت من مدونات الحكم أن الرهن الحيازى موضوع الدعوى رهن تجارى، وأن الراهن تاجر قدم الموترات للبنك للطامن ضماناً لدينه. وكانت حيازة الراهن للموترات قربنة قانونية على ملكيته لها، وكان رهنها حيازياً لا يتطلب وثيقة رهن خاصة تشتمل على أرقامها وأوصالها لما هو مقرر من جواز إثبات هذا الرهن سواء بالنسبة للمتصادقين أو للغير بكافة طرق الإثبات المقبولة فى المواد التجارية عملاً بالمادة ٧٦ من قانون التجارة بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤. إذ كان ذلك وكان حسن النية يفرض دائماً فى الحالتين أن يقوم الدليل على العكس الذى يقع عبء إثباته على من يدعيه والذى عليه أن يثبت أن الدائن المرتهن كان يعلم وقت إبرام الرهن أو كان فى مقدوره أن يعلم أن الراهن غير مالك للشئ المرهون، أو أن ملكيته له مهددة بالزوال، فإن استدلال الحكم على سوء نية الطامن بالقرائن التى أوردها، والتى لا تؤدى إلى ما استخلصه منها يكون فاسداً ومخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٩١

للدائن المرتهن متى انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها لحساب الراهن الإستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له، إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك، فإذا أجراها إلى الغير كان صاحب صفة فى هذا التأجير وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا يقتضى بل يمتد تلقائياً فى مواجهة المدين الراهن.

• الموضوع الفرعي : حوالة الحق :

الطعن رقم ٧٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩/١/١٩٥٠

التنازل عن الربيع إن هو إلا حوالة حق متنازع فيه فيشترط لصحتها رضا ائحال عليه وفقاً للمادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم. فإذا كان الحكم قد أثبت أن المتضرر تمسك في دفاعه بعدم قبول دعوى المستاجر قبله مما مفاده عدم رضائه بالحوالة بالربيع فلا يجوز قبول هذه الدعوى على أساس حصول التنازل عن الربيع من المؤجر إلى المستاجر. ولا يقال هنا رداً على ذلك إن المستاجر يستعمل حق مدينه المؤجر في مطالبة المتضرر بالتعويض عملاً بالمادة ١٤١ من القانون المدني القديم، إذ هذا القول ينفيه أنه قد رفع الدعوى باسمه وطلب أن يقضى له بالربيع، في حين أنه يشترط في الدعوى غير المباشرة التي تقام وفقاً للمادة المذكورة أن ترفع باسم المدين ليقتضى له فيها.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ٥/٥/١٩٥٣

جرى قضاء هذه الحكمه بأن المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم - وهي التي تحكم النزاع تشترط لصحة الحوالة سواء آكان الدين ناشئاً عن سند أو عن حكم رضاء ائحال عليه بها كتابة - ولا محل لإزاء صراحة النص للاجتهاد في تأويل معناه بحجة تخلف حكمته أو انتفاء علته.

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ٣/٢/١٩٥٥

منى كان الواقع هو أن المشتري جزء شائع في عقار قد أحال الحق الناشئ من عقد البيع إلى آخر ثم رفع ائحال إليه الدعوى بطلب قيمة نصيبه في ثمن العقار الذي بيع لعدم إمكان قسمته، وكان الحكم قد رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم تسجيل عقد البيع، فإن هذا الرفض لا يستلزم القضاء بأحقية ائحال إليه محل الحوالة بل يظل للمدين حق التمسك قبل ائحال إليه بكل الدفوع التي كان يصح له أن يتمسك بها قبل التحيل فيجوز للبائع أن يتمسك قبل من حول له المشتري حقوقه ببطالان البيع لأنه صدر منه وهو ناقص الأهلية ولا تعارض بين تقرير الحكم صحة توجيه الدعوى من ائحال إليه للبائع وبين قضائه بالتعادم الحق محل الحوالة. وعلى ذلك يكون قضاء الحكم ببطالان عقد البيع بسبب نقص أهلية البائع بعد قضائه برفض الدفع وقبول الدعوى لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥٦

تعتبر الحوالة منتجة لجميع آثارها في حدود المبلغ الشايت بنعمة المدين حتى تاريخ إعلائه بالحوالة سواء بالنسبة للمحيل أو ائحال عليه أو للغير.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٥٩/١/١

إن الشارع إذ أصدر دكرينو ٢٦ مارس منه ١٩٠٠ معدلا لنص المادة ٤٣٦ من القانون المدنى المخطط بإضافة فقرة أخيرة إليها تقضى بأن الشهادات المدنية الخصة بين الأهالى لا يجوز تحويلها إلا برضاء المدين كتابة - إنما أراد أن يخرج الشهادات التى تأخذ شكلا تجارياً يجعلها للتحويل كالكسبالات والسندات تحت الإذن فإذا لم يكن الدين متخذاً هذا الشكل فإنه يعتبر لى حكم هذه الفقرة تعهداً مدنياً محضاً تستلزم حوائه رضاء المدين بها كتابة .

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٥٩/١/١٩

مؤدى نص المادة ٣٠٥ من القانون المدنى - على ألا تكون حوالة الحق المدنى نافذة قبل المدين إلا إذا قبلها أو أعلن بها - أن القبول الذى يعتد به فى هذا الخصوص هو ذلك الذى يصدر من المدين وقت الحوالة أو بعدها بحيث يتم عن علمه بها فكيف عن سداد الدين إلى الدائن الأسمى ولا يعامل بشأنه إلا الدائن الجديد. أما إذا تضمنت عبارة السند تحويلاً للدائن بتحويل الحق موضوع السند لمن يشاء بغير توقف على رضا المدين فإن ذلك لا يعد قبولاً بالمعنى الذى قصده المشرع بالمادة ٣٠٥ من القانون المدنى إذ أن إطلاق عبارة السند على هذا النحو وورودها فيه سابقة على الحوالة لا يتحصل معه علم المدين بشخص ائحال إليه وتاريخ الحوالة، فلا يبنى عن إعلانه بها وقت إتمامها أو بعده أو الحصول على قبوله لها، حتى يتحقق الغرض الذى يستهدفه المشرع من وجوب اتخاذ هذين الإجراءين بما يرفع الشك لدى المدين بالنسبة للشخص الذى يجب أن يوفى له الدين عند حلول ميعاد الاستحقاق.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٦١/١١/٩

- تشترط المادة ٣٤٩ من القانون المدنى القديم لاتخاذ حوالة الحق رضاء المدين بها وتوجب فى إثبات هذا الرضاء الكتابة أو اليمين - وبغت الرضاء أيضاً بإقرار المدين رغم عدم النص عليه لأن الإقرار أقوى من اليمين فى الإثبات. والأصل فى الإقرار أن يكون صريحاً وأن الاقتضاء فيه استثناء من حكم هذا الأصل فلا يجوز قبول الإقرار الضمنى فى هذه الحالة ما لم يقيم دليل يقضى على وجوده وممرامه ولا يعد إقراراً ما يسلّم به الخصم على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه، فإذا رفع ائحال له دعوى على المدين يطلب إجراء المقاصة بين الدين ائحال ودين آخر للمدين فطلب المدين فى هذه الدعوى أصلياً رفض طلب المقاصة واحتياطياً أن تكون المقاصة فى حدود مبلغ معين فإن هذا الطلب الاحتياطى لا يعتبر منه إقراراً خالصاً برضائه بالحوالة كذلك لا يعد دفع المدين تلك الدعوى بتقادم الدين ائحال بعضى المدة الطويلة إقراراً منه

برجائه بالحوالة إذ أن هذا الدفع لا يفيد هذا الإقرار بطريق يقيني فقد يلجأ المدين رغم عدم رضائه بالحوالة إلى المبادرة بهذا الدفع مجرد الوصول إلى إنهاء الدعوى من أيسر الطرق في اعتقاده.

- متى كان المدين لم يذلل ببطلاق الحوالة لعدم رضائه بها كتابة إلا أمام محكمة الاستئناف فإنه يكون طبعها أن يكون تمسكه بضرورة تقديم الدليل الكتابي على حصول هذا الرضاء أمام تلك المحكمة ولما كان الدفع بعدم جواز إثبات الرضاء بالحوالة بغير الكتابة لا يجيء إلا بعد الطعن بطلانها فإن عدم إبداء هذا الدفع أمام المحكمة الابتدائية التي لم يطعن أمامها ببطلاق الحوالة لا يعتبر تنازلاً عن التمسك به.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣

لا تعتقد الحوالة إذا كان الحق المحال به قد زال عن الخيل قبل الحوالة. فإذا كان الثابت من تقريرات الحكم المطعون فيه أن الناقلة الأولى بعد أن استصدرت إذن التسليم من الناقل الثاني تقدمت إليه بطلب لتسليم البضاعة إليها طبقاً لنظام تسليم صاحبه، وأعطته على ما هو مدون بالطلب المذكور من كل مسئولية تترتب على هذا التسليم بما في ذلك المسئولية عن العجز في البضاعة أو فقد الطرود بما يعتبر نزولاً منها عن الحقوق الناتجة لها بموجب أدون التسليم فإن حوالة هذه الأذن منها إلى المرسل إليها بعد ذلك لا تصادف محل الاعتقاد به الحوالة ولا تنشأ عنها علاقة مباشرة بين المرسل إليها وبين الناقل الثاني الذي أصدر أدون التسليم المشار إليها .

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٣

- متى كان سبب رفض الدعوى قائماً على عدم نفاذ الحوالة في حق المدين لعدم إعلانه بها أو قبوله لها فإنه يسعوى في ذلك أن تحكم المحكمة برفض الدعوى بمآلتها أو بعدم قبولها إذ لا يعتبر أي من هذين القضاءين مانعاً من التقاضي بشأن الحق موضوع عقد الحوالة إذا ما أصبحت نافذة في حق المدين. ومن ثم فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون في هذا الصدد لا يتحقق به للطاعة إلا مصلحة نظرية بحسب وهي لا تصلح أساساً للطعن.

- تنص المادة ٣٠٥ من القانون المدني على أنه " لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها ... " ومفاد ذلك أن القانون حين قرر لنفاذ الحوالة في حق المدين قبوله لها أو إعلانه بها قد شاء بذلك تحقيق مصالح إفرض وجودها فإذا ما تمسك المدين بما رتبته القانون في هذه الحالة من عدم نفاذ الحوالة في حقه وجبت على المحكمة أن تحكم له بعدم نفاذها دون أن تطالبه بإثبات مصلحة في القضاء له بذلك.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٦٥
علم المستأجر المول عليه فى فئاذ حوالة عقد الإيجار وإلزامه بدفع الأجرة لمشوى العقار المأجر "أحال إليه" هو علمه بأن هذا العقار بيع إلى مشر سجل عقد شرائه وانتقلت إليه الملكية. فإذا توافر هذا العلم لدى المستأجر فإن ذمته لا تبرأ من الأجرة إلا بالوفاء بها إلى المشوى.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٦
- متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم الإعتداد بعقد البيع أihal من الطاعن "المشوى" للمطعون عليه الأول "أحال له" لأن الأخير لم يكن طرفاً فيه ولم تتم حوالته إليه طبقاً للقانون فإن أثره فى جميع ما تضمنه - بما فى ذلك شرط التحكيم - لا ينعدى طرفي هذا العقد إلى المنازعة القائمة بين الطاعن والمطعون عليه الأول فى خصوص وجوع الأخير بما دفعه للطاعن وذلك تأسيساً على عدم نفاذ عقد الحوالة، وإذا كان الحكم قد قضى برفض الدفع بعدم اختصاص الأحكام وعدم سريان شرط التحكيم على هذه المنازعة فإنه يكون قد انتهى صحيحاً فى القانون.

- إذ نصت المادة ٣١٠ من القانون المدنى على أنه "إذا رجع أihal له بالضمان على أهيل. ... فلا يلزم أهيل إلا برد ما استولى عليه مع الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق بخالف ذلك" فإن قصد المشرع من هذا النص هو تحديد أقصى ما يرجع به أihal له على أهيل من تعويض عند تحقق الضمان. وهذا الحكم يغير الحكم الوارد بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى الذى يجرى سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إذا كان موضوع الإلتزام مهلاً من التقود تأخر المدين فى الوفاء به ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعمل حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى، وقضى للمحال له بالفوائد من تاريخ دفعه مبلغ الحوالة للطاعن وهو أهيل فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٤٤ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٦٧
حوالة الحق لا تشيى إلتزاماً جديداً فى ذمة المدين وإنما هى تنقل الإلتزام الثابت أصلاً فى ذمته من دائن إلى دائن آخر باعتبار هذا الإلتزام حقاً للدائن أهيل وينتقل بها الإلتزام ذاته بجميع مقوماته وعناصره وينبى على ذلك أن يظل هذا الإلتزام بعد حوالته محكوماً بمذات القانون الذى نشأ فى ظله من حيث طبيعته وصفاته وإبائه وقابلته للحوالة والشروط اللازمة لذلك فإذا صدر قانون يغير من هذه الأحكام فلا يسرى على هذا الإلتزام إلا فى نطاق ما يستحدثه من قواعد أمرة متصل بالنظام العام ومن ثم فإذا كان القانون الذى نشأ الإلتزام فى ظله يشترط لإمكان حوالته رضا المدين بالحوالة فإن صدور قانون جديد يجعل هذا الرضا غير لازم لا يسرى قبله.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٩

- لا يقتصر حق ائغال له فى التصويص - فى حالة ضمان ائغال لأفعاله الشخصية وفقاً للمادة ٣١١ من القانون المدنى - على إسرؤاد ما دفعه للمحيل عوضاً عن الحق ائغال به مع الفوائد والمصرفوات كما هو الحال عندما يتحقق الضمان طبقاً للمادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من القانون المدنى بل يكون للتصويص كاملاً يشمل لئمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه ائغال له للمحيل ويشمل أيضاً التصويص عن أى ضرر آخر يلحق بائغال له من جراء فعل ائغال.

- إمتناع ائغال عن تسليم المستندات المئبة للحق ائغال به لا يميز الرجوع عليه بالضمان إلا إذا ترتب عليه إستحالة إستيفاء ائغال له الحق ائغال من المدينين ائغال عليهما إذ يتصر عندئذ عائقاً يحول دون حصول ائغال له على هذا الحق لمضمئه ائغال متى كان يفعل الشخصى.

- إذ نظم المشرع فى المواد ٣٠٨ إلى ٣١١ من القانون المدنى أحكام الضمان فى حوالة الحق بنصوص خاصة فإنه لا يجوز مع وجود هذه الأحكام الخاصة تطبيق أحكام الضمان الواردة فى باب البيع على الحوالة.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥

- إن المادة ٣٠٥ من القانون المدنى إذ نص على "لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها على أن نفاذها قبل الغير يقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ" فقد افادت بأنه يشترط لنفاذ الحوالة فى حق الغير أن تكون ثابتة التاريخ سواء أعلن بها المدين أو قبلها ذلك أن الإعلان له تاريخ ثابت حتماً ويكون نفاذها فى حق الغير كضافها فى حق المدين فى هذا التاريخ ولأنه يشترط بالنسبة لقبول المدين للحوالة لبوت التاريخ بصريح النص لنفاذها قبل الغير.

- إذ بعد من الغير فى الحوالة كل شخص كسب من جهة ائغال حقاً على الحق ائغال به يتعارض مع حق ائغال له، وكان مما يدخل فى نطاق هذا المفهوم أنه يصدر حكم شهر إئلاس ائغال يصبح دائنوه من الغير بالنسبة للمحال له، فإن لازم ذلك ألا يحتاج هؤلاء الدائنون بالحوالة إلا إذا كانت ثابتة التاريخ. فبذا قرر المحكم المظنون فيه أن دائنى المفلس لا يعتبرون من الغير وأن الحوالة تنفذ فى حقهم بمجرد إنفاذها ولو لم تكن ثابتة التاريخ، ورتب على ذلك القضاء للمحال له بقيمة السندات، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، وقد جره هذا الخطأ إلى حجب نفسه عن بحث التاريخ الثابت لقبول المدين للحوالة أو إعلانه بها.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

- إذا كانت الحوالة نافذة قبل ائحال عليه لإعلانه بها فإن للمحال له أن يقاضيه في شأن الحقوق ائحال بها دون حاجة إلى إخصام ائحيل لأن الحق ائحال به ينتقل إلى المحال له مع الدعاوى التي تزكده ومنها دعوى الفسخ لعدم تنفيذ البائع لإلتزامه لأنها تكفل للمشوى أن يسرد الثمن فيعتبر بمثابة ضمان له ينتقل بالحوالة مع حقه ائحال به.

- يانمقاد الحوالة بين ائحيل وائحال له ينتقل نفس الحق ائحال به من ائحيل إلى ائحال له وبكل قيمته ولو كان ائحال له قد دفع فيه ثمناً أقل.

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٠

عدم دفع المقابل في الحوالة لا يجعلها صورية إذ تحجز المادة ٣٠٨ من القانون المدني الحوالة بغير مقابل.

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

إنه وإن كانت حوالة الدين - التي إنتمدت بين المطعون عليه الأول وهو المدين الأصلي وبين مورث الطاعين - غير نافذة في حق الدائن - المطعون عليه الثاني - لعدم إعلانه بها وقبوله لها، إلا أنها صحيحة و نافذة بين طرفيها، ومن مقتضاها طبقاً للمادة ٣١٧ من القانون المدني إلتزام ائحال عليه بالوفاء بالدين في الوقت المناسب، وهو عادة وقت حلول الدين، وقد يتفق الطرفان على تحديد معاد آخر للوفاء فإذا خلت الحوالة من النص على شيء في هذا الخصوص، فإنه يكون على ائحال عليه أن يدرأ عن المدين الأصلي كل مطالبة من الدائن، سواء بوفاته الدين ائحال به للدائن، أو بتسليمه للمدين الأصلي ليقوم بنفسه بالوفاء به لدائنه، ولأزم ذلك ومقتضاه أنه طالما كان الدين قائماً قبل المدين الأصلي، فإن إلتزام ائحال عليه يظل قائماً كذلك ولا يسقط بالتقادم .

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٥

مضى كان الواقع في الدعوى أن الطاعن أقامها بطلب التعويض الناشئ عن إخلال الشركة المطعون عليها بتنفيذ عقد القايولة على أساس أن هذا العقد الذي أبرمته مع الجمعية التعاونية لبناء المساكن تضمن الإشراف لمصلحة أعضاء الجمعية، إلا أن الطاعن اعتمد أمام محكمة الإحالة على أن الجمعية أحالت إليه حقوقها بما في ذلك الحق في التعويض بموجب عقد حوالة أعلن إلى الشركة أثناء نظر الإستئناف وكان يوجب على هذه الحوالة إعتبار الطاعن صاحب صفة في طلب الحق موضوع الحوالة، ولا يستطيع المدين الوفاء للمعيل بعد نفاذ الحوالة في حقه، فإن توجيه الدعوى إليه من ائحال له الذي أصبح وحده صاحب الصفة في المطالبة بالحق يكون صحيحاً، وتنفي كل مصلحة للمدين في التمسك بالدفع بعدم قبول

الدعوى لأن للمدين وفقاً لنص المادة ٣١٢ من التقنين المدني أن يتمسك قبل الحال له بالدفع الذى كان له أن يتمسك بها قبل الخلل وقت نفاذ الحوالة فى حقه، كما يجوز له أن يتمسك بالدفع المستمدة من عقد الحوالة. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يرتب على الحوالة أثرها فى اعتبار صفة الطاعن فى المطالبة بالحق موضوعها لأنها لم تقدم إلا فى الاستئناف بعد صدور حكم التقضى السابق، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٢

إذا كان الثابت أن الطاعنة - وهى شركة تأمين - أقامت هذه الدعوى طالبة إلزام المطعون عليها الأولى بوصفها مسئولة عن الضرر المؤمن منه - بما دفعته الشركة المستأمنة، واستندت فى مطالبتها إلى شرط الخلل الوارد فى وثيقة التأمين، وإذا كان هذا الشرط فى حقيقة حوالة حق إحصائى مشروطة بتحقق الخطر المؤمن منه، فإنه يكون خاضعاً لأحكام حوالة الحق فى القانون المدني وهى لا تسوجب لإنتقاد الحوالة رضاء المدين، وترتب عليها - بالنسبة للحقوق الشخصية - إنتقال الحق الحال به من ائيل إلى الحال له بمجرد إنتقاد المقد. ولما كانت الحوالة الثابتة فى وثيقة التأمين قد تمت باتفاق طرفيها عليها، وكان الخطر المؤمن منه وهو حصول عجز تلف وعوار فى الرسالة المؤمن عليها قد وقع فعلاً فقد زال عن الحق الحال صفته الإحتمالية وأضحى وجوده عققاً وانتقل من لم إلى شركة التأمين الطاعنة وإذا كان مؤدى ما سلف أن الحق فى الرجوع عن المسئول عن الضرر قد إنتقل إلى الطاعنة بمقتضى الحوالة الثابتة فى وثيقة التأمين، وكان إنتقال هذا الحق - على ما سلف القول - غير معلق على الوفاء بالتعويض، فإن الدعوى تكون قد أقيمت من ذى صفه، ويكون الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وإنهى إلى أن الطاعنة حين رفعت دعواها لم يكن لها ثمة حق فى رفعها بسبب فاتها اللاحق بالتعويض، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

الإعلان الذى تنفذ به الحوالة فى حق المدين أو الغير بالتطبيق لحكم المادة ٣٠٥ من القانون المدني هو الإعلان الرسمى الذى يتم بواسطة المحضرين وفقاً لقواعد قانون المرافعات ولا يبنى عن هذا الإعلان الرسمى مجرد إخطار المدين بكتاب مسجل أو علمه بالحوالة ولو أقر به، إذ متى رسم القانون طريقاً محدد للعلم فلا يجوز إستظهاره إلا بهذا الطريق.

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣١

يجوز أن تتم حوالة الدين وفقاً لنص المادة ٣٢١ من القانون المدني في صورة إتفاق مباشر بين الدائن والمحال يتحول الدين بمقتضاه من ذمة المدين القديم إلى ذمة المدين الجديد دون حاجة إلى رضا المدين القديم، وإذا كان القانون لم يطلب في هذا الاتفاق شكلاً خاصاً فإنه يكفي أي تعبير عن الإرادة يدل على تراضي الطرفين واتجاه نيتهما إلى أن يحمل المدين الجديد محل المدين في إلتزامه ولو كان هذا التراضي ضمناً. وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وإنتهى - في إستخلاص سائر - إلى أن ثمة إتفاق بين الطاعن والمطعون ضدها - الدائنة - تراضي فيه الطرفان ضمناً على أن يتحمل الطاعن دين المدين الأصلي - شقيقة - وقد تحمل هذا الإتفاق في السندات الإذنية التي وقمها الطاعن لأمر المطعون ضدها وكان إستظهار نية المتعاقدين وإستخلاصها من أوراق الدعوى وظروفها هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت لدلائلها على أسباب سائلة تكفي لحمله، فإن ما ينميه الطاعن يكون على غير أساس.

- حوالة الدين بين تاجرين تكتسب الصفة التجارية متى عقدت لشئون تتعلق بتجارتهما ويجوز بالبينة والقرائن.

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٤

- إذا تعاقبت الحوالات على الحق الواحدة، وطالب المحال إليه الأخير المدين بقيمة الحق المحال فلا يشترط نفاذ الحوالة الأخيرة في حق المدين سوى قبوله لها أو إعلانه بها مع بيان تسلسل الحوالات السابقة عليها دون حاجة لإعلانه بكل حوالة منها على حدة، إذا المقصود بالإعلان هو إعلان المدين بانتقال الحق إلى المحال إليه الذي يطالب بالدين وإثبات صفته في إقتضائه، أما غيره من المحال إليهم السابقين الذين أحالوا حقهم إلى الآخرين فلا يلزمون بإعلان المدين بالحوالة : وتعتقد الحوالة التي أبرمها كل منهم بالتراضي بما يوجب عليها من نقل الحق إلى المحال إليه دون حاجة لرضا المدين. وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد في نفاذ الحوالة في حق الطاعن بإعلانه بالحوالة الأخيرة بالإندار الذي إشتعل على بيان الحوالات السابقة، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- يكفي في إعلان المدين بالحوالة لتفد في حقه وفقاً لنص المادة ٣٠٥ من القانون المدني حصوله بأي ورقة رسمية تعلن إليه بواسطة الخصمين وتشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية، ومن ثم فإنه يقوم مقام الإعلان إندار المدين على يد محضر بالوفاء بالحق المحال توطئة لإستصدار أمر أداء به متى كان هذا الإندار مشتملاً على بيان وقوع الحوالة وشروطها الأساسية.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٢

— الأصل طبقاً لما تقتضى به المادة ٣٠٣ من القانون أن الحق الشخصى أى كان محله قابل للحوالة إلا إذا حال دون ذلك نص القانون أو إضاق المصافدين أو طبيعة الإلتزام، يسرى فى ذلك أن يكون الحق منجزاً أو معلقاً على شرط أو مقترناً بأجل أو أن يكون حقاً مستقبلاً.

— حوالة الحق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تنشأ الإلتزاماً جديداً فى ذمة المدين وإنما هى تنقل الإلتزام أصلاً فى ذمته من دائن إلى دائن آخر باعتبار هذا الإلتزام حقاً للدائن المخل ويتنقل بها الإلتزام ذاته بجميع مقوماته وخصائصه.

— إذ كان طلب حجز السيارة المقدم من الطاعة قد أنشأ حقاً قبل الشركة الموزعة من شأنه أن يجعل لها أسبقية الحجز التالية بحيث يكون حقها شراء السيارة عند موافقة الشركة المنتجة على طلبها وكذلك إسداد مقدم الثمن الذى دفعته بموجب إيفال الحجز فى حالة عدم موافقة الشركة المذكورة على الطلب أو عودها هى عنه، كما أن لها الحق فى الرجوع على الشركة الموزعة بالتعويض إذ هى رفضت تسليمها السيارة رغم قبول الشركة المنتجة للطلب، وهى جميعها حقوق يصح أن تكون عملاً للتصالح وتقبل التنازل عنها بطريق حوالة الحق. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإلتحاق تضمن تنازل الطاعة للمطعون عليه عن طلب حجز السيارة وعن السيارة ذاتها وأن المطعون عليه يصبح مالكاً لها عند إستلامها من الشركة، فإن الإلتحاق على هذه الصورة هو حوالة حق ومقتضاه ينتقل الحق المخل به من الطاعة إلى المطعون عليه بمجرد إنقضاء الحوالة دون نظر إلى نفاذها فى حق الشركة المنتجة وهى المخل عليها لا يغير من ذلك أن الحق فى شراء السيارة لما يوجد بعد عند إبرام الإلتحاق أو أنه معلق على شرط قبول الشركة المنتجة لطلب الحجز لأنه تجوز حوالة الحق المعلق على شرط والحق المستقبل.

— تقتضى المادة ٣٠٣ من القانون المدنى بأن الحوالة تتم دون حاجة إلى رضا المدين مما مفاده وعلى ما ورد فى مذكرة المشرع التمهيدى، أن المشرع إختار المبدأ الذى سارت عليه التشريعات الحديثة التى تميز أن يظل المدين بالحق المخل به معزول عن تعاقب المخل والمخل له مراعية فى ذلك أن المدين يسرى لديه إسبعاد دائن بدائن آخر، وبالعالم فإن الحق به ينتقل بمجرد إنقضاء الحوالة دون حاجة إلى نفاذها فى حق المدين المخل عليه.

— حق المخل له فى التعويض فى حالة ضمان المخل لأصله الشخصية وفقاً للمادة ٣١١ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يقتصر على إسداد ما دفعه للمحيل عوضاً عن الحق المخل به مع الفوائد والمصروفات، كما هو الحال عندما يتحقق الضمان للمادتين ٣٠٨، ٣٠٩ من القانون

المدني، بل هو التعويض كاملاً يشمل قيمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه المالح له للمحصيل ويشمل أيضاً التعويض عن أي ضرر آخر يلحق بالمالح من جراء فعل المخل.

- إذا كان المطعون عليه يدعي أنه دفع للطاعة مبلغ ١٠٠ جنيه في مقابل حوالة حقها في إستلام السيارة دون أن يثبت هذا المبلغ في الإلتحاق، وكانت حوالة الحق في مقابل مبلغ معين أمراً مشروطاً بذلك أن المشرع أجاز في المادة ٣٠٨ من القانون المدني أن تكون الحوالة بعوض، وهذا العوض وفقاً لما هو مستفاد من المادة ٣١٠ من القانون المذكور هو الشيء الذي إستولى عليه المخل من المالح له في مقابل الحوالة، ومن ثم فإن هذا المقابل يخضع في إثباته للقواعد العامة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن دفع هذا المبلغ يعتبر عملاً غير مشروع وأنه يجوز بالتالي إثباته بالبينة والقرائن ومنتج فيه توجيهه اليمين الخامسة تأسيساً على أنه زيادة غير قانونية في الثمن الذي حددته الحكومة لبيع السيارات شأنه في ذلك شأن بيع السلعة المسعرة أو المحددة الربح بما يزيد عن السعر أو الربح المحدد، وكانت المادة الثانية من قرار وزير الصناعة رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٣ المعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٣/٤/٢٩ والذي حدد سعر السيارة لـ ١٣٠٠ قد نصت على أن تسري الأسعار المبيئة بالمجداول المرفقة لهذا القرار على العقود الجديدة التي ترمي اعتباراً من تاريخ العمل به وإذا كان الثابت أن حوالة الحق قد تمت في تاريخ ١٩٦٣/٣/١١ وهو سابق على تاريخ العمل بهذا القرار ومن ثم فإنه لا محل لبحث أثر مخالفة هذا القرار في خصوص واقعة الدعوى لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستبد في إلزام الطاعة بمبلغ المائة جنيه إلى دليل غير كتابي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

للمطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٩

إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد إنتهت في حدود سلطتها الموضوعية إلى أن الحوالة مفار النزاع جدية وهي حوالة الموردة لورثتها حقها في باقي ثمن الأطنان المبيعة منها وقدره ٤٥٣٩ جنيهها و ٤٨٠ مليماً وبعرض قدره ١٠٠٠ جنيه بعد أن عجزت المخلية عن تحصيل دينها قبل المدين فإن ذلك يستتبع إستبعاد الحق المالح به جميعه من عناصر الزكاة إلى حقه للضريبة لأن ما تشترطه المادة ٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ٤٤ سالفة الذكر لرد الرسم المدفوع هو جديبه التصرف فقط ولأنه من آثار إنقضاء الحوالة بين المخل والمالح له وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ينتقل نفس الحق المالح له وبكل قيمته ولو كان المالح له قد دفع فيه ثمناً أقل ولا محل بالتالي لما ذهب إليه الطاعة من حقها في إحتساب الفرق بين الثمن والمدفوع وقيمة الحق المالح به من ضمن عناصر الزكاة الخاضعة لرسم الأيلولة.

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠

حوالة الحق هي اتفاق بين المخل وبين المخل له على تحويل حق الأول الذي لى ذمة المخل عليه إلى الثاني وتعيين مراعاة القواعد العامة في إثبات الحوالة لما كان ذلك وكان المظنون عليه الأول لم يقدم ما يفيد حوالة عقد الإيجار من الباتعة إليه، وكان البين من الإنذار الموجه منه إلى الطاعنين المستأجرين - إنه تقتصر على الإشارة إلى حلوله محل المؤجر والباتعة في عقد الإيجار بوصفه خلفاً خاصاً، فإن ذلك لا يكفى لإثبات حصول اتفاق بينه وبين الباتعة للعقار المؤجر على تحويله حقها في قبض الأجرة من الطاعنين.

الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٩

مفاد المواد ٣١٥، ٣١٦، ٣٢١ من القانون المدني أن حوالة الدين تتحقق إما باتفاق بين المدين الأصلي والمخل له الذي يصبح بمقتضاه مديناً بدلاً منه، ولا ينفذ في مواجهة الدائن بغير إقراره وإما باتفاق بين الدائن والمخل عليه بغير رضا المدين الأصلي.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٦

- ينتقل الحق المخل به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالحوالة من المخل إلى المخل له بصفاة ودفعه كما تنتقل معه توابعه ومنها الدعاوى التي تؤكد. وإذا كان الطاعن - المخل عليه - قد دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لعدم وجود عقد إيجار أو أى عقد آخر يربطه بالمظنون عليها وكانت الدعوى المائلة التي رفعها المظنون عليها بوصفها محالاً لها - دعوى تؤكد الحق المخل به بصغير من توابعه وتنتقل معه، فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى برفض الدفع المشار إليه استناداً إلى حوالة عقد الإيجار إلى المظنون عليها، يكون قد أصاب صحيح القانون.

- يكفى في إعلان المدين بالحوالة لتنفيذ في حقه طبقاً لنص المادة ٣٠٥ من القانون المدني حصوله بأية ورقة رسمية تعلن بواسطة المحضرين وتشمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية وبالتالي فإن إعلان صحيفة الدعوى التي يرفعها المخل له على المدين مطالباً بإياه بوفاء الحق المخل به يعتبر إعلاناً بالمعنى المقصود قانوناً في المادة ٣٠٥ المذكورة، وتنفذ به الحوالة في حق المدين.

- لن كان الحق المخل به ينتقل بالنسبة إلى المخل عليه بالحالة التي يكون عليها وقت إعلانه بالحوالة أو قبلها إلا أن للمحال عليه أن يمسك قبل المخل له بالدفع التي كان له أن يمسك بها قبل المخل وقت إعلان الحوالة أو قبوها ومن ذلك الدفع بانتضاء الحق المخل به.

الطنين رقم ٤٤٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٥

النص في المادة ٣١١ من القانون المدني على أن " يكون اغيل مسؤولاً عن أفعاله الشخصية ولو كانت الحوالة بغير عوض أو بشرط عدم الضمان " يدل على أن اغيل يضمن للمحال له جميع الأفعال التي تصدر منه بعد صدور الحوالة ويكون من شأنها الإنقاص من الحق ائحال به أو توابعه أو زواله ويسعى في ذلك أن تكون الحوالة بعوض أو بغير عوض ولو بشرط اغيل عدم الضمان ذلك أن مسؤولية اغيل عن أفعاله الشخصية تعتبر مسؤولية تقصيرية لا يجوز الإتفاق على التحلل منها أو تعديلها، فإذا عمد اغيل بعد إنقضاء الحوالة وقبل صيرورتها نافذة في حق المدين إلى مطالبة المدين بالحق ائحال به فأوفاه أو إستصدر به حكماً ضده فإن الوفاء للمحيل - أن كان قد حدث يكون صحيحاً ميراثاً لئمة المدين ولكن اغيل بمطالبة ائحال عليه بالدين ائحال يكون مسؤولاً قبل ائحال له بالضمان ولو كان قد إتفقا على عدم الضمان.

الطنين رقم ٨٧٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧١٢١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦

الإعلان الذي تنفذ به الحوالة في حق المدين طبقاً لنص المادة ٣٠٥ من القانون المدني هو الذي يسم بورقة من أوراق المختصين تعلن من اغيل أو من ائحال له تتضمن وقوع الحوالة وشروطها الأساسية، ولا يلزم لنفاذها إعلان اغيل وائحال له معاً.

الطنين رقم ١٠٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥

لما كان الثابت في الأوراق أن مورث الطاعة والبائع له يستندان إلى عقدي بيع ابتدائيين، وكان قد قضى برد وبطلان الحوالة الصادرة من البائع للبائع لهذا المورث وكانت الطاعة لم تنع على هذا القضاء بأى مطعن، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع أو خالف القانون، إذ انتهى إلى أن الحوالة الصادرة من البائع لمورث الطاعة قد وردت على محل معدوم لأن الحق ائحال به لم يؤول أصلاً للبائع حتى يتصرف فيه بموالاته إلى هذا المورث.

الطنين رقم ١٨١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٩

لما كان العقد شريعة المتعاقدين ولا يجوز نقضه ولا تعديله إلا بإتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون، وكانت الحوالة عقداً ملزماً للمحيل وائحال إليه كليهما فلا يجوز لأحدهما المدول عنه إزادته المفردة، وكان الحق ائحال به ينتقل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلى ائحال له بصفاة ودفعه كما تنتقل معه توابعه، وكان البين من أوراق الطنين أن مالكي عين النزاع قد أجروها للمطعون ضده الأول بالعقد المؤرخ أول يناير سنة ١٩٦٠ وأنهم باعوها للطاعة بعقد البيع الإبدائي المؤرخ .. وحولوا لها عقد الإيجار والأجرة الناشئة عنه منذ إبرامه، مما مؤداه أن الحقوق التي للبايعين عن عقد الإيجار قد إنتقلت إلى

الطاعة وكانت الحوالة وإعمالاً نصريح نص المادة ٣٠٥ من القانون المدني تنفذ في حق ائمال عليه بإعلانه بها أو بقوله ها، وكان البين من الأوراق أن المستأجر المطعون ضده الأول قبل الحوالة بالصالح المؤرخ .. الذى نظم كيفية وفاته بالأجرة المستأجرة فتكون الحوالة قد نفذت في حقه.

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٠١ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٤

قبول الدائن للحوالة يعنى عن إعلانه بها رسمياً على نحو ما نص عليه بالمادة ٣٢٢ من القانون المدني وأنه كالجائز أن يكون هذا القبول ضمناً كما لو صدر من الدائن أن تعبير عن الإرادة يدل على رضائه بالحوالة وكان المحكم المطعون فيه قد استخلص قبول البنك للحوالة من إرساله خطاباً للمحال عليه المطعون ضده يخته فيه على تنفيذ ما سبق أن تعهد به فى عقد البيع الذى تضمن حوالة الدين عليه.

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٩٥ بتاريخ ٥/٣٠/١٩٨٤

مؤدى ما نصت عليه المادة ٣٠٣ من القانون المدني أن حوالة الحق تتم بمجرد تراضى ائميل وإئمال له دون حاجة إلى شكل خاص إلا إذا حال دون ذلك نص القانون أو إئتفاق المتصادقين أو طبيعة الإئتزام ويرتب على إئتقادها صحىحة إنتقال الحق إئمال به من ائميل إلى إئمال له بمجرد إئتقاد الحوالة بما له من ضمانات بوابعه، فىكون للمحال له أن يئمل عمل ائميل فى مباشرة دعاوى الحق إئمال به وإجراءات إستيفائه دون حاجة إلى إعادة ما سبق منها إذ يكفى أن يئمل عمله فيها ويتابع ما بدأه ائميل منها.

الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١١/١١/١٩٩٠

- لن كانت حوالة الحق تتعقد بمجرد تراضى ائميل وإئمال إليه دون حاجة إلى رضاء المدين الذى يرضى عمالاً عليه بمجرد إئتقاد الحوالة إلا أنها لا تنفذ فى حقه إلا بإعلانه بها رسمياً على يد محضر بإعلان أو إئتدار مستقل أو فى صحىفة إئتفتح الدعوى التى يقيمها إئمال إليه على إئمال عليه للمطالبة بإئمال به أو بالتنبية أو التقدم فى توزيع أو تولىع إئمال إليه حجزاً تحفظياً تحت يد إئمال عليه أو بإجراءات الأخرى التى نص القانون عليها، أو بقوله ها، ويكون نفاذها فى حقه من هذا التاريخ الذى يئاج به بإئتقال الحق إئمال به بجميع مقوماته وخصائصه وتوابعه ومنها الدعوى التى تؤكد، إلى إئمال إليه وكذلك ما عليه من دفعه كان للمحال عليه مجابهة ائميل بها وقت إعلان الحوالة أو قبوها ومن ذلك الدفع بإئتضاء الحق إئمال به.

- لما كان النابت بالدعوى أن حق الشركة ائميعة فى إقامة دعوى المسئولية ضد المطعون ضدها أمانة النقل قد سقط بالتقدم بمضى مائة وثمانين يوماً على تسليم رسالة النزاع بعد أن أصابها التلف بسقوطها من فوق السيارة الناقلة فى ١٠/٦/١٩٧٩ قبل نفاذ حوالة الحق فى التصويص فى حق المطعون ضدها بإعلانه إليها

فى ٢٦/٤/١٩٨٠، وكان المشرع لم يحدد ميخاء يعين إعلان الحوالة فيه إلى ائمال عليه ومن لم فإن إعلان الطاعة المظنون ضلها بالحوالة لا يستوجب إحتساب ميخاء مسافة من محل إقامتها المباشرة هذا الإعلان طبقاً للمادة ١٦ من قانون المرافعات.

الظعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٦
مشرى المقار المأجر ولم يكن عقده مسجلاً وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يطالب المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار ومنها الأجرة إذا ما قام البائع بتحويل العقد إليه وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها، لأنها بهذا القبول أو الإعلان تكون نافذة فى حقه طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٥ من القانون المدني، ويحق المشرى - ائمال إليه تبعاً لذلك أن يقاضى المستأجر - ائمال عليه - فى شأن الحقوق ائمال بها دون حاجة لإعصام المؤجرة لأن الحق ائمال به ينتقل إلى ائمال له مع الدعاوى التى تؤكد منها دعوى الفسخ يسرى فى ذلك أن يحصل إعلان حوالة من المشرى أو البائع طالما بأى ورقة رسمية تعلن بواسطة المحضرين وتشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية.

الظعن رقم ٢٨١٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٨
حوالة الحق يترتب عليها بمجرد إنعقادها إنتقال ذات الحق ائمال به من ائمال إلى ائمال له بما لهذا الحق من صفات وما عليه من دفرع، فيجوز للمدين أن يمسك قبل ائمال له بنفس الدفرع التى كان يصح له أن يمسك بها قبل ائمال وذلك وفقاً لنص المادة ٣١٢ من القانون المدني.

الظعن رقم ٩٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٣٤/١١/٢٢
خلافة المشرى للبائع على الحقوق والواجبات المولدة من عقد الإجارة تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام عقد البيع، غير متوقفة على علم المستأجر، فلا يجرى على هذه الخلافة حكم حوالة الديون ولا حكم الحلول محل الدائن بالوفاء له.

الظعن رقم ٧٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١١
ليس للمدين فى حوالة مدنية قبلها المدين والضامن قبولاً ناقلاً للملك أن يقيم الدليل فى وجه ائمال على صورة السبب الظاهر فى ورقة الدين متى كان ائمال يجهل المعاملة السابقة التى أخفى سببها عليه وكان. يعتقد أن السبب الظاهر حقيقى وكان المدين لم يدفع يعلم هذا ائمال للسبب الحقيقى وقت إحياله بالدين لأن إخفاء السبب الحقيقى تحت ستار السبب المتحلل لا يمكن الإحتجاج به على غير المتعاقدين ومنهم ائمال.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٣/٢/١٩٤١

إذا كانت الحوالة بالدين حاصلة بقصد الوفاء للمحتال فإنها تنقل إلى الملكية في الدين ويكون للمحتال أن يباشر بموجبها التنفيذ بالدين على ملك المدين، ويدخل في الزيادة مشروطاً بنفسه إستيفاء لدينه من ثمن المبيع. ومضى إستخلصت المحكمة إستخلاصاً سائفاً من أوراق الدعوى وظروفها أن المقصود من الحوالة إذا كان إستيفاء المحتال حقاً له قبل انقضاء من الدين الخال بطريق التنفيذ بمقتضى عقد الحوالة الرسمي الذي أحله محل الدائن في كل ما له من حقوق قبل المدين، فإن المجادلة في ذلك لا تكون إلا مجادلة موضوعية.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٤٥

— إن الأحكام بذاتها لا تنشئ حقوقاً جديدة للخصوم بل هي تثبت لهم حقوقهم الناشئة من قبل، وتلزم المازع فيها بإحواضها ونفاذها. فإذا كانت تلك الحقوق قابلة للحوالة لبرضاء المدين بها وقت نشوئها فإن الأحكام الصادرة بإقرارها ونفاذها تكون أيضاً قابلة للحوالة بدون حاجة إلى رضاء جديد من المدين وعلى أن قبول المدين بتحويل سند الدين ليس معناه في الواقع قبول تحويل الورقة في ذاتها بل معناه تحويل الحقوق النابتة بموجبها، وهذه الحوالة تتسحب بطبيعة الحال على الأحكام الملزمة بنفاذ تلك الحقوق.

— إن البحث فيما إذا كان رضاء المدين بحوالة الدين يتسحب على الحكم الصادر به أو لا يتسحب هي مسألة في صميم القانون، فلمحكمة النقض أن تنص على ما مهمما كان تقدير محكمة الموضوع فيها على أساس تفسيرها شرط قبول الحوالة.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٨

إذا كان الحكم — حين قضي بأحقية المدعى في الرى والصرف من مسقى ومصرف معينين إستناداً إلى إتفاق غير مسجل محرر بين المدعى عليه وبين ملاك الأبطال الأصليين الذين آلت عنهم الملكية إلى المدعى قد أسس ذلك على أن الحق موضوع هذا الإتفاق، سواء كان الإتفاق منشأ له أو مقررأ، إن هو إلا من توابيع الأبطال ينتقل معها إلى من تزول إليهم ملكيتها، وأن هذا الإتفاق يعتبر إشراطاً لمصلحة الغير من تزول إليهم ملكية الأبطال يوجب عليه نشوء الحق مباشرة للمشروط بلا حاجة إلى نقله بطريق الحوالة وذلك دون أن يبين الحكم أن المدعى عليه مالك أو غير مالك لجرى المصرف والمسقى، وهل هو صاحب حق في ماله أم لا، فإن كان مالكاً أو صاحب حق فهل الإتفاق المذكور منشئ للحق الذي هو محله ليكون تسجيله لازماً لإنشاء الحق بين العاقلين أنفسهم، أم مقرر له فلا يلزم تسجيله، أما إن لم يكن مالكاً ولا صاحب حق فيكون ذلك الإتفاق مجرد تعهد بعدم التعرض من جانب المدعى عليه فيما ليس له حق فيه

ويكون القضاء للمدعي بالحق في الري والمعرف غير متوقف على وجوده ولا على تسجيله فهذا الحكم يكون معدوم الأساس معجزاً بحكمة النقص عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

حكم

*** الموضوع الفرعى : أثر إلغاء الحكم :**

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٣
مضى كانت الطاعة لم تبد طلياً جديداً فى إستئنافها ولم تخرج فيه عن نطاق دعواها أمام محكمة أول درجة وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى فى منطوقه بإلغاء الحكم المستأنف ويرد وبطلان العقد الصادر من مورثة المطعون عليها إلى الطاعنين ببيع ١ فدان و١٩ قيراط إلا أنه واضح من أسبابه أن تزوير العقد مقصور على تغير القدر المبيع فيه وأن المطعون عليها لم تنازع فى صحة العقد إلا فيما زاد على فدان وتسعة قيراط ومن ثم يكون فى غير محله نعى الطاعنين على الحكم بأنه قضى للمطعون عليها بطلب جديد هو رد وبطلان العقد فيما يتعلق بكل المقدار المبيع، ذلك أن منطوق الحكم المطعون فيه تكمله أسبابه وتوضحه بما لا يدع مجالاً للبس فى حقيقة ما قضى به.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢ مجموعة عبر ١٤ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٦/٣/١٩٣٣
إذا ألقى حكم إستئنافى حكماً ابتدائياً كان قد حصل تحقيق قبل إصداره، فهذا الإلغاء لا يوجب عليه قانوناً إعطال التحقيق الذى حصل أمام المحكمة الابتدائية، بل يظل محضر هذا التحقيق معتبراً قائماً ويصح للقاضى أن يعتمد عليه فى تكوين إعتقاده فى خصومة أخرى تكون متصلة بالخصومة التى حصل فيها هذا التحقيق.

*** الموضوع الفرعى : أثر عدم إيداع أسباب الحكم :**

الطعن رقم ١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥١
الحكم الصادر فى إشكال فى التنفيذ من محكمة الأمور المستعجلة عقب المرافعة فى الموضوع يجب إيداع مسودته المشتعلة على أسبابه موقفاً عليها من الرئيس والقضاة ومبيناً بها تاريخ إيداعها فى ظرف ثلاثة أيام من يوم النطق به، فإن لم تودع كان الحكم باطلاً.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٣
إن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات توجب - فى حالة النطق بالحكم فى جلسة أخرى غير جلسة المرافعة أن تودع مسودته المشتعلة على أسبابه عقب النطق به موقفاً عليها من الرئيس والقضاة الذين إشتروا فى المداولة وإلا كان الحكم باطلاً.

و إذن لمعى كان الثابت من الأوراق هو أن المحكمة قررت حجز القضية للحكم بجلسة معينة وفى تلك الجلسة صدر الحكم وأودعت مسودته يوم صدوره غير موقع عليها من عضوى الدائرة اللذين إشتركا فى المداولة، فإن هذا الحكم يكون قد شابه البطلان لما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨

مضى كان القرار المعنى بإطلانه صادرا فى مادة حجر من محكمة ابتدائية فإن عدم إيداع أسبابه فى ظرف خمسة عشر يوما المنصوص عليها فى المادة ١٠١٨ مرافعات لا يترتب عليه بطلان ذلك القرار. ذلك لأن المشرع قد رأى فى هذا الخصوص عدم الأخذ بحكم المادة ٢/٣٤٦ مرافعات الخاص بإبطال الأحكام إذا لم تردع مسوداتها فى المواعيد المحددة لذلك ولم يرد بالمادة ١٠١٨ نص على جزاء البطلان مماثل للنص الوارد فى المادة ٣٤٦ سابقة الذكر.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ٧/٥/١٩٧٤

إيجاب إيداع مسودة الحكم - على النحر المبين بالمادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق - مقصود به ضمان أن يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقه، واستقرت عقيدة المحكمة بشأنه على أساس ما ورد بالمسودة التى وقعت وأودعت عند النطق به لما مفاده أن المشرع قد رتب البطلان على عدم إيداع المسودة وقت صدور الحكم بحيث لا يكون ثمة محل للبطلان إذا أودعت المسودة الملف عند صدور الحكم ثم تبين فى تاريخ لاحق عدم وجودها به، يؤيد ذلك أن المادة ٣٤٨ من القانون ذاته التى أوجبت حفظ المسودة بالملف لم توجب البطلان جزاء على مخالفة حكمها.

* للموضوع القرعى : لحكم غير جليز الطعن فيها :

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٧٨ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٦٧

مضى كان النزاع الذى فصلت فيه دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية يدور بين المؤجر والمستأجر حول أى القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو المنطبق على العين فقضت المحكمة بعدم انطباق القانون الأول وانطبق أحكام القانون الثانى وبمحدد الأجرة القانونية على أساسها، وكان تحديد أجرة المساكن من المسائل التى يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لنصه عليها فى المادة الرابعة منه فإن الحكم يكون صادرا فى منازعة ناشئة عن تطبيق المعنى المقصود فى المادة الخامسة عشرة منه وبالتالى يكون غير قابل لأى طعن وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة. ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد رفضت الاعتداد بالقرار المستأجر فى العقد بانطبق القانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ لما تبيته من أن القصد من إيراد التحايل على أحكام تقدير الأجرة المحيرة من النظام العام وذلك لأن بحث المحكمة لهذا الدليل وإطراحها له لا يغير

من وصف المنازعة بأنها إيجارية ولا يعتبر فصل المحكمة في ذلك فصلاً في منازعة مدنية يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويقبل الطعن فيه وفقاً للقواعد العامة.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٣

إذا كان الحكم - الصادر بطلان الحكم المستأنف - قد قرر التأجيل لنظر الموضوع دون أن يصدى له فإنه لا يعتبر بذلك منهاً للمحصومة كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٥

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في حق من الموضوع متى كانت قابلة للتفويض الجبري ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعريق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة لفقات التقاضي ولما كان موضوع الخصومة قد تحدد بطلبات المطعون عليهم وهي " تكليف المصطفى أعمال الشركة ومراجعة حساباتها ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩١٧ لغاية نهاية التصفية وأن يدفع لكل مستحق حقه في نتيجة التصفية بعد اعتماد تقريره من المحكمة بحكم نهائي " وكان الحكم المطعون فيه - الصادر في ١٢/٢٦/١٩٦٨ - قد إلتصق على إعادة الأمور إلى نصابها للتغيير لإتمام عملية التصفية وتوزيع الأرباح وفقاً لنسب معينة دون المساس بمرئوس الأموال الحقيقية لكل شريك وإجراء المحاسبة ابتداء من آخر ميزانية موقع عليها من الجميع، وهو حكم لا تنتهي به الخصومة كلها، وهي قيام المصطفى بتصفية أموال الشركة وبيان نصيب كل من الشركاء في نتيجة التصفية وصدور حكم باعتماد هذه النتيجة كما أنه ليس حكماً قابلاً للتفويض الجبري. لما كان ذلك فإن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١/٤/١٩٧٥

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، يدل وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في حق من الموضوع متى كانت قابلة للتفويض الجبري، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في

منع تقطيع أوصال القضية الواحدة، وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بالرفض في شق من موضوع الدعوى هو الخاص بطلب الرسوم الجمركية عن العجز الكلي واقتصر في قضائه بشأن العجز الجزئي على أن يحسب العجز بالنسبة إلى مجموع الرسالة وليس إلى كل جوال على حدة ولم يمه النزاع في شأن طلب الرسوم الجمركية عن هذا العجز لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منهياً للحصومة كلها ولا حكماً قابلاً للتنفيذ الجبري ويكون الطعن فيه غير جائز.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٦

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الحصومة قبل الحكم الختامي المنتهي لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من موضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي ولما كان الحكم المطعون فيه - فيما عدا القضاء بعدم قبول الطلبات الجديدة وهو ما لم يطعن عليه الطاعن لأنه صدر في صالحه - قد اقتصر على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما تقضي به من عدم سماح الدعوى والحكم بسماعها وإعادةها إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع وهو حكم لا تنتهي به الحصومة كلها كما أنه ليس من الأحكام الأخرى التي حددتها المادة ٢١٢ سالفة الذكر على سبيل الحصر وأجازت الطعن فيها على استقلال، لما كان ذلك فإن الطعن في الحكم يكون غير جائز.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٧

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الحصومة قبل الحكم الختامي المنتهي لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢

أوجبت المادة ٢٢١ مراعات على المستأنف فيما تميزه من استئناف الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات وأثر فى الحكم فقد أوجبت على المستأنف أن يودع خزنة المحكمة الإستئنافية عند تقديم الاستئناف على سبيل الكفالة خمسة جبهات ونهت قلم الكتاب عن قبول صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع ونصت على مصادرة الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم جواز الاستئناف لإنقضاء البطلان مما مؤداه أن إيداع الكفالة إجراء جوهري لازم لقبول الاستئناف يرضع لبدأ على هذه الرخصة فى الطعن ضماناً للجندية فى إستعمالها.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩

نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - يدل على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والمصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورأى المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها على مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى.

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩

مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع وضع قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وإستثنى من هذه القاعدة الأحكام التى تصدر فى شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى، ولما كان الحكم المطعون فيه قابلاً للتنفيذ الجبرى، وقد أودع الطاعن ملف الطعن الصورة العلنية إليه منه المذيلة بالصيغة التنفيذية، فإنه يقبل بهذه المثابة الطعن المباشر فور صدوره.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٥

يقصد بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى معنى المادة ٢١٢ سالف الإشارة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى التى تصدر فى طلب موضوعى لأحد الخصوم وأن تكون قابلة للتنفيذ جبراً سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل فتخرج من عدادها الأحكام التى تقتصر على مجرد تقرير حق دون إلزام أى من الخصمين بأداء عمل معين يقبل التنفيذ الجبرى بحيث إذا نكل عن أدائه تدخلت الدولة لإضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق تنفيذ بوسائل القوة الجبرية، وإذا كان الحكم المطعون فيه

قد قضى بتعديل الحكم الابتدائي الذي إقتصر في قضائه على تحديد أجرة الأساس لعين النزاع وفقاً للقواعد المقررة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ مع نذب خير ليان ما طرأ على هذه الأجرة من تعديلات بمقتضى قوانين إيجار الأماكن اللاحقة إعتباراً من بدء التعاقد فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة في الدعوى وإنما بين الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه القضاء فيما تطلبه الطاعنة من تخفيض الأجرة المتعاقد عليها إلى حد معين إعتباراً من تاريخ التعاقد وهو الطلب الذي ما زال مطروحاً أمام المحكمة للفصل فيه كما أنه لا ينطوى على إلزام لأى من الخصمين بأداء عمل معين لصالح إحداهما لا يعتبر معه من قبيل الأحكام القابلة لتنفيذ الجبرى والتي يجوز الطعن فيها على إستقلال. لما كان ما تقدم، فإن الدفع - المبدى من النيابة - بعدم جواز الطعن يكون في محله.

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١

إذ كان البين من الأوراق أن الطلبات في الدعوى مكونة من شقين أولهما صحة ونفاذ الوصية وثانيهما تحديد الأعيان التي تنفذ فيها من تركة المورث، وكان مؤدى ذلك أن هدفها الأصل والوحيد من الشق الأول من الطلبات هو تقرير صحة الوصية وصولاً إلى تثبيت ملكيتها لتلك الأعيان سالفة البيان وإذا إقتصر الحكم الصادر في على القضاء بصحة ونفاذ إقرار الوصية دون تحديد للأعيان التي ينفذ فيها فهو بهذه المثابة لا يعد منهاياً للخصومة كلها، كما لا يعتبر من أحكام الإلزام القابلة للتنفيذ الجبرى وليس من بين الأحكام الأخرى التي إستثنائها المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على إستقلال فيكون الطعن عليه غير جائز إلا مع الطعن في الحكم المنهى للخصومة برمتها.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٩

لما كان الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٧/١٢/٢٣ بنذب خير قد قطع في أسبابه بمسئولية الطاعنين عن ديون الشركة المؤتممة فيما زاد على أصولها وتأييد هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٤ سنة ٨٥ ق في ١٩٧١/١/٢٥ فإن هذا الإستئناف يخضع من حيث جواز الطعن فيه بالنقض لأحكام قانون المرافعات الحالى رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ الذي صدر في ظله، وإذا كان النقص في المادة ٢١٢ من القانون المشار إليه يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى وكان الحكم بالإستئناف الصادر بتاريخ ١٩٧١/١/٢٥ قد صدر في شأن مدى مسئولية الطاعنين عن ديون الشركة المؤتممة السابقة على التأميم دون أن تنتهى به الخصومة كلها وهي

المطالبة بالدين الذي أحيل إلى الخبير لتحديد مقداره كما أنه ليس من الأحكام المستتة الواردة على مسيل
الحصر في المادة ٢١٢ سالفة الذكر فإن الطعن فيه على إستقلاله يكون غير جائز وإنما يجوز الطعن فيه مع
الحكم الخاصى المنهى للخصومة كلها.

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١/١٠/١٩٨١

إذ كان من المقرر أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق إلا بما كان من
الأسباب مرتبطاً بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً، فإذا كانت المحكمة قد عرضت تزيداً فى بعض أسبابها إلى مسألة
خارجية عن حدود النزاع المطروح عليها، ولم تكن بها حاجة إليها للفصل فى الدعوى، فإن ما عرضت له
من ذلك لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه. وكان يكفى لقيام قضاء الحكم المطعون فيه إستناداً إلى أن
الحراسة إجراء تحفظى، والحكم الصادر فيها ليس قضاء بإجراء يحتمل التنفيذ المادى فى ذاته، إنما هو تقرير
بتوافر صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التى تناط به، وإن إبراز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ
بالنسبة للمقار ليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادى، فلا يقتضى تنفيذ الحكم بيمين الحارس طرد
المطعون عليه الأول واضع اليد على المقار بعد أن قضى بإيقاف تنفيذ الحكم الذى صدر بطرده من المقار
الذى يمتلك حصه شائعة فيه، فإن ما تطرق إليه الحكم المطعون فيه فى خصوص قيام عقد إيجار المطعون
عليه الأول، لم يكن لازماً لقضائه، ولا بعد أن يكون تزيداً فيما لم يطلب منه القضاء به، ومن ثم لا تحوز
هذه الأسباب حجية الأمر المقضى. لا كان ذلك وكان ما ورد بالحكم المطعون فيه فى شأن تنفيذ الحكمين
المستشكل فيهما يندرج فى مهمة الحارس، ومن ثم يكون فى غير محله التحدى بأن الحكم المطعون فيه ...
الصادر من محكمة ابتدائية قد فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز
قوة الأمر المقضى، ويعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١/٩/١٩٨٣

إذ كان الحكم المطعون فيه قد إقصر فى القضاء بسقوط الخصومة على المطعون ضدّهما الأولين فقط
ويتحديد جلسة لنظر الإستئناف بالنسبة لباقى الخصوم فى ذات الدعوى الواحدة. ومؤدى ذلك أن هذا
الحكم لم تنته به الخصومة كلها بالنسبة لجميع أطرافها كما أنه ليس من الأحكام الأخرى الواردة على
سبيل الحصر ويجوز الطعن فيها إستقلالاً ومن ثم فإن الطعن فيه إستقلالاً غير جائز.

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٥٩ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٣
لما كان الحكم الذى شمله الطعن بالنقض قد إقتصر على الحكم فى شق من الدعوى بأحقية المطعون ضده لحازن قدره..... وندب خبير لحساب المبالغ المستحقة له وهو حكم لا تنتهى به الخصومة كلها كما أنه حكم ليس قابلاً للتنفيذ الجبرى فى معنى المادة المشار إليها طالما أنه لم يقرر إلزام الطاعنة بشئ يمكن للسلطة العامة تنفيذه قهراً باستعمال القوة الجبرية وإنما إقتصر على إنشاء مركز قانونى للمطعون ضده ولم يتضمن إلزاماً للطاعنة بأداء شيء معين، فإن الطعن فى هذا الحكم يكون غير جائز.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣١٨ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٤
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخصومة التى ينظر إلى إنتهائها إعمالاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هى الخصومة المرددة بين طرفى النزاع، وأن الحكم الذى يجوز الطعن فيه تبعاً لذلك هو الحكم الذى تنتهى به الخصومة الأصلية برمتها وليس الحكم الذى يصدر فى شق منها أو فى مسألة عارضة عليها أو متصلة بالإثبات فيها ولا يعدل فى هذا الصدد بالخصومة حسب نطاقها الذى رفعت به أمام محكمة الإستئناف.

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٥
النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى " يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكورة الإيضاحية - على أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى النهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى. وزائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى.

الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٦
إذا كان المشرع قد أورد فى المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا أن أحكامها وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن، ومن ثم فإنه مع قيام هذا النص الخاص لا يجوز أعمال القاعدة العامة الواردة فى المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات التى تجيز الطعن بالنقض فى الأحكام الإنتهائية أى كانت المحكمة التى أصدرتها.

الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٧

إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة الصادر ... بصحة ونفاذ عقود البيع موضوع الدعوى والتسليم ورفض طلب النفاذ المسجل ولدب خبراً لتحقيق ريع الأفيان موضوع هذه العقود، وكان لا يجوز هذه المحكمة أن تصدر بحكم مدى صواب أو خطأ قضاء الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من الجائز بدءاً بسلوك طريق الطعن بالنقض وفقاً للقاعدة المقررة بنص المادة ٢١٢ مرافعات ... وكان الحكم المطعون فيه لم تنته به كل الخصومة الأصلية التي تعلق النزاع فيها - فضلاً عن صحة نفاذ عقود البيع والتسليم - بطلب ريع الأفيان موضوع هذه العقود والذي لم يفصل فيه الحكم المستأنف، كما أن قضاء هذه العقود والتسليم لا تندرج تحت الأحكام التي أجازت تلك المادة الطعن عليها استثناء، فإن الطعن فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٧

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي لها فيما عدا الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى، وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري.

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٩

لئن كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ " " والقاضي بعدم قبول الدعوى بإسداد الحيازة في شقها الموجه إلى ورثة المؤجر - المطعون ضدهم من الثاني إلى الأخير - وإحالتها إلى التحقيق في الشق الموجه إلى المطعون ضده الأول غير منه للخصومة ولا يجوز الطعن فيه استقلالاً عملاً بصريح نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات طألا أنه لا يندرج تحت إحدى الحالات المستثناة ولئن كان هذا الحكم بعد مستأنفاً مع إستئناف الحكم النهائي للخصومة طألا أنه لم يقبل صراحة عملاً بالمادة ١/٢٢٩ من ذات القانون التي تنص على أن " إستئناف الحكم النهائي للخصومة يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة ... " ولا ينال من ذلك أن المستأنف - الطاعن لم يتناوله بنمة مطعن بصحيفة إستئناف الحكم النهائي للخصومة كلها.

الطنن رقم ٥٢١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٨٩

النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يوجب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى، ولما كانت طلبات الطاعن إخلاء الشقة محل النزاع وإلزام المطعون ضده بأن يؤدى له مبلغ ٩٥٠، ١٢٨٢ جنية قيمة الأجرة المتأخرة وهما طلبان يستندان إلى سبب قانونى واحد وهو عقد الإيجار وقد صدر حكم محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨٤/١/٥ بالإخلاء ثم صدر بعد ذلك بتاريخ ١٩٨٤/٣/١ حكم الإلزام بالأجرة وهذا الحكم الأخير هو القضاء الختامى المنهى للخصومة ولم يكن الحكم الصادر بالإخلاء قابلاً للتنفيذ الجبرى ومن ثم يبدأ مهاد إستئنافه من تاريخ الحكم المنهى للخصومة الصادر فى ١٩٨٤/٣/١ فإذا ما أقيم المطعون ضده إستئنافاً عن الحكمين المذكورين فى ١٩٨٤/٤/٤ فيكون قد أقيم فى المهاد.

الطنن رقم ١٩١٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٨/٧/١٩٩٠

النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن إستقلالاً فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك باستثناء الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبرى، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر قضاءه على عدم قبول تسجيل الخصومة فى الإستئناف من جانب الطاعنة بصلتها حارمة قضائية على العقار - لزوال صلتها كحارمة وهو حكم غير من للخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين فى موضوع النزاع، كما أنه ليس من بين الأحكام الأخرى التى أجاز المشرع - على سبيل الإستثناء - الطعن فيها على إستقلال قبل صدور الحكم الختامى المنهى للخصومة بمرتها ومن ثم فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٥

- مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن إستقلالاً في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقية والمستجلة والصادرة بوقف الدعوى، وكذلك الأحكام التي تصدر في حق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم .

- إذ كان البين من صحيفة الدعوى أنها تضمنت طلبه إستكمال بناء العين - المؤجرة وتسليمها والتعويض عن الأضرار الناتجة عن عدم تنفيذ العقد، وكانت هذه الطلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد الإيجار المورخ / / فمن ثم يترتب على وحدة السبب في هذه الطلبات المتعددة قيام وحدة فيها، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يته - الخصومة بالنسبة لطلب التعويض فإن الطعن على إستقلال في الحكم الصادر برفض التسليم قبل صدور الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها يكون غير جائز .

* الموضوع الفرعي : أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق :

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٥٨٢ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٥

متى كانت أسباب الحكم المكتملة لمنطوقه توضح بما لا يدع مجالاً للمفوض في حقيقة ما قضى به فإن النفي على الحكم بالتناقض والمفوض يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠

إذ كان الحكم السابق قد قطع في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بأن الدين المضمون قد عقد الرهن الجهازي مثبت الصلة عن الدين محل المخالصة التي تحصل ذات التاريخ، فإن هذه الأسباب تحوز حجية الشيء المحكوم فيه، وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠١/٢ من قانون الإلتهام ولما كان المطعون ضده الأول قد أقام الدعوى بطلب القضاء بصحة ونفاذ عقد الرهن الجهازي المشار إليه وتمسك الطاعنان بسداد الدين المضمون وإستدلا على ذلك بتلك المخالصة فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض هذا الدلائل إستناداً إلى حجية الحكم السابق صدره في دعوى الإفلاس دون أن يطلب المطعون عليه الأول هذه الحجية، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في التسبب.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥

القرار في قضاء هذه المحكمة أن قضاء الحكم صراحة في مسألة ما بأسبابه التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق وتكملة بحيث لا يمكن فصلها عنه يعني عن إيراده بالمنطوق .

* الموضوع الفرعي : إصدار الحكم :

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٩

منى كانت المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادر بها الأمر العالى المؤرخ ١٨٨٣/٩/٢٤ قد نصت على أن تصدر الأحكام باسم ولى الأمر بحسب الأوضاع والقواعد المقررة بها والقوانين بينما خلت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة فى ١٨٩٧/٥/٢٧ ومن بعدها لائحة سنة ١٩٣١ من نص مقابل وأكدت هذه الأخيرة بأن نصت فى المادة ٢٨٠ منها على أن تصدر الأحكام طبقاً للمدون فى هذه اللائحة، وكان عمل المحاكم الشرعية منذ إنشائها ومن بعد العمل بدستور سنة ١٩٢٣ قد جرى على أن لا تصدر أحكامها باسم الملك واستمر الحال على ذلك إلى أن جاء الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ونص على أن " القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتصدر أحكامه وتتفد وفق القانون باسم الأمة " تبين القول بأن الأحكام المعنية بهذا الإعلان الدستورى وبمحكم الإستصواب هى تلك الأحكام التى كانت تلزم هذا الطابع.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٧

الأصل فى ثبوت تاريخ إصدار الحكم هو محاضر الجلسات التى أعدت لإثبات ما جرى فيها، خاصة وأن المشرع قد حرص بالنص فى المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق على أنه فى حالة تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية تبين المحكمة اليوم مع بيان أسباب التأجيل فى ورقة الجلسة وفى المحضر ومن ثم فإن تمسك الطاعنة بما ورد فى جدول المحكمة الابتدائية - بشأن مد أجل الحكم - لا يمول عليه لأن الميرة بالوارد فى محاضر الجلسات.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/١

- لما كان الثابت من الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات أن هيئة التى نظرت الدعوى وصممت المرافعة وقررت حجزها للقرار وهى التى أصدرته ولم يكن بين أعضائها القاضى الذى إشرك فقط فى تلاوة القرار تختلف أحد القضاة الذين أصدره عن حضور جلسة النطق به، فإن ما ينهض الطاعن فى شأن بطلان القرار لإشراك هذا القاضى فى إصداره - وهو غير صالح لنظر الدعوى لسبق إيدائه الرأى فى طلب عزل القيم عندما كان وكيلًا للثالب المزم - لا يكون له محل.

- إن ما يشتره الطاعن فى شأن صدور القرار المستأنف فى غير اليوم المحدد للنطق به، ولعلمه بإيراد القرار أساساً لبدول المحكمة عن قرارها بمناقشة الخصوم، مردود بأن الأوراق قد خلت مما يفيد أنه تمسك بهذا

الدفاع أمام محكمة الاستئناف، وإذا كان سبب الطعن قائماً على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فلا يقبل منه التحدى به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١
مفاد نصوص المواد ١٦٧ و ١٧٠ و ١٧٨ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به لفضاء هذه المحكمة أنه يتعين أن يبين في الحكم أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد إشرك في المدافعة على مسودته وإلا كان الحكم باطلاً، وهو بطلان متعلق بأسس النظام القضائي أي بالنظام العام فالطعن بهذا البطلان جائز في أي وقت بل أن على المحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها، كما يجب أن يكون المانع القهري الذي يجيز الاستغناء عن حضور القاضي شخصياً مانعاً مادياً كالمرض أما إذا كان راجعاً إلى زوال صفته سواء بالفناء أو بالإستقالة أو بالنقل مع إبلاغه رسمياً من وزارة العدل بالمرسوم الصادر بتقلبه فإن ذلك يوجب إعادة الدعوى للمرافعة إذ يتعين أن تظل ولاية القضاء ثابتة للقاضي حتى النطق بالحكم إلا أن القانون لم يوجب لزوم الإفصاح في الحكم عن بيان المانع الذي حال دون حضور القاضي تلاوته وكل ما إشرطه هو وجوب توقيعه على مسودة الحكم وهو ما نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات وعلى من يدعى أن بالقاضي مانع يرجع إلى زوال صفته أن يقدم الدليل على مدعاه.

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤
العبارة في الأحكام هي بالنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة فهي التي تحفظ بملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التليفونية وغيرها من الصور ومسودة الحكم لا تملو أن تكون ورقة لتحضير الحكم.

الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧
الأصل في الإجراءات أنها روعيت وأن ثبوت تاريخ إصدار الحكم هو محاضر الجلسات التي أعدت لإثبات ما يجري فيها .

* للموضوع الفرعي : إعتراض الخارج عن الخصومة :

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣
عبارة المادة ٤٥٠ مرافعات صريحة في أن إعتراض الخارج عن الخصومة ممن يكون الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه بالطريقة التي رسمها القانون في المواد ٤٥٠ - ٤٥٦ مرافعات هو أمر جوازي فللمن يكون الحكم حجة عليه أن يتبع تلك الطريقة أو أن يعدل عنها إلى أية طريقة أخرى أباحتها القانون.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٧

- متى كان الطعن بطريق [إعراض الخارج عن الخصومة] وارداً على حكم صادر من المحكمة المختلطة ورفع إليها بوصف أنها المحكمة التي أصدرت الحكم واستؤنف إلى محكمة الاستئناف المختلطة وذلك بالتطبيق لقانون المرافعات المختلط لم أجعل إلى أحكام الوطنية بعد إلغاء الأحكام المختلطة فإن هذا الطعن تحكمه نصوص قانون المرافعات المختلط طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد ولا محل لإعمال النصوص التي وردت بهذا القانون الأخير إعراض الخارج عن الخصومة.

- الطعن في الحكم بطريق إعراض الخارج عن الخصومة لا يستلزم إدخال جميع الخصوم الذين مثلوا في الدعوى المعروض على الحكم الصادر فيها طبقاً لنص المادة ٤١٩ من قانون المرافعات المختلط ولا يؤدي هذا النص بمفهومه إلى وجوب إلتزام إجراء من هذا القبيل ولا يوجب بالتالي جزاء بعدم قبول الدعوى وللمدعى أن يختصم من يرى له مصلحة في إختصامه، وللمدعى عليه إذا أراد أن يدخل هو بدوره من يرى مصلحة في إدخاله.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ٥/١٢/١٩٦٢

متى كان الطاعن قد أقام دعواه بالإعراض على حكم صادر في دعوى أخرى لتعدي أثره إليه وقررت المحكمة عدم سماح هذه الدعوى تأسيساً على أن الإعراض لا يكون بدعوى مبتدأة أمام المحكمة الابتدائية بل بطريق الاستئناف وهو ما تقرره المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب أحكام الشريعة بقولها " إن كان الحكم إنتهائياً كان الطعن عليه بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التي أصدرته وإن كان ابتدائياً كان الطعن فيه بطريق الاستئناف " فإن العودة إلى الإعراض بإجراءات صحيحة تكون جائزة قانوناً لأن الحكم بعدم سماح الدعوى لا يمس أصل الحق ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى به .

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٤/١/١٩٦٣

لا يصح اعتبار الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم مبرراً لإعراض الخارج عن الخصومة - طبقاً للمادة ٤٥٠ من قانون المرافعات - إلا إذا توافرت علاقة مسببية بينه وبين الحكم الصادر فيها - محل الاعتراض بحيث يكون الغش أو الإهمال الجسيم هو الذى أدى إلى صدور هذا الحكم على الوجه الذى صدر به.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٢٠٢ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٣

- تشترط الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات لقبول اعراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها أن لا يكون قد أدخل أو تدخل في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعروض عليه . فمتى كان الثابت من الحكمين الابتدائي والاستئنافي في دعوى إشهار الإفلاس واللذين كانتا تحت نظر محكمة

الموضوع أن الممرض " المظنون عليه " قد اختصم في تلك الدعوى وأنه حضر أمام المحكمة الابتدائية وأبدى دفاعه في الدعوى وقدم المستندات المؤيدة لهذا الدفاع، ولما حكم بإسقاط الإلزام رفع المظنون عليه ووالده كل بصفته الشخصية استئنافاً عن هذا الحكم ولما حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن هو ووالدة في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وقضى برفض هذا الطعن، فإن اعتراض المظنون عليه على حكم الإلزام بحجة وقوع إهمال جسم من أخيه ووالده في تمثيله في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم لا يكون مقبولاً متى كان هو طرفاً في تلك الدعوى ومثالاً فيها بشخصه.

- إذ نصت المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات على أنه يجب على الاعراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد، فإن مناط ذلك أن يكون الاعراض جائزاً ومقبولاً بحسب أحكام المواد السابقة على تلك المادة فإذا لم يكن الاعراض كذلك فإنه يمتنع على المحكمة التي رفع إليها هذا الاعراض أن تبحث الخصومة من جديد أو أن تقرر فيها ما يخالف ما قرره الحكم الممرض عليه.

- على المحكمة التي يرفع إليها الاعراض أن تتحقق من تلقاء نفسها من توافر الشروط التي يطلبها القانون لقبول الاعراض وأن تقضى بعدم قبوله إذا تبين تخلف شرط منها ولو لم يدفع الخصم أمامها بذلك.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٧

يشترط لقبول إعراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها حسبما تقتضي الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات شرطان أولهما، أن يكون الممرض ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن مثلاً في الخصومة الشخصية ولثانيهما الممرض غش من كان يظنه أو تواطؤه أو إهماله الجسم. وإذا قضى الحكم المظنون فيه بعدم قبول الإعراض استناداً إلى مجرد ما قال به من أن الطاعنين الممرضين كانوا مجتمعين في الخصومة بواسطة الخارص وحجب نفسه بذلك عن تحقيق ما إدعاه الطاعنون من وقوع إهمال جسم من مجملهم هذا فإن الحكم يكون منقطعاً في القانون.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١١

يشترط لقبول إعراض الخارج على الخصومة على الحكم الصادر فيها حسبما تقتضي الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات السابق شرطان، أولهما أن يكون الممرض ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن مثلاً في الخصومة شخصياً. ثانيهما أن يثبت للممرض غش من كان يظنه أو تواطؤه أو إهماله الجسم. فإذا كان المظنون عليه الأول قد سجل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المظنون عليه الثاني قبل تسجيل الطاعنين " المشتريين من نفس البائع " عقد شرائهم وكان

مؤدى ذلك أن يكون الحكم الصادر فى تلك الدعوى حجة على البائع وعلى الطاعين المشورين منه باعتبارهم خلفاء خاصا فلا تقطع صفة البائع " المظنون عليه الثانى " فى تمثيلهم، ولا يقدح فى ذلك أن يسجل الطاعنون عقدهم قبل صدور الحكم إذ أن هذا التسجيل لا يصلح على إطلاقه للإحتجاج به على المظنون عليه الأول لسبق تسجيله صحيفة دعواه مما يجعل الإحتجاج بتسجيل الطاعين لمقدمهم منوطا بما عسى أن يحكم به فى الدعوى المشار إليها وتسجيل الحكم الصادر فيها وإذا لم يكن الطاعنون مائلون فى الخصومة بأشخاصهم فإن الإعراض عنهم على الحكم المذكور يكون مقبولا إذا ما توافر الشرط الثانى من شرطى قبول إعراض الخارج عن الخصومة .

الظعن رقم ٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٧٧ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١

المستقر فى قضاء هذه المحكمة - أن الظعن على الحكم بطريق الإعراض من يعدى أثره إليه، طبقا للمادة ٣٤١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلاحقة ترتيب المحاكم الشرعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٥، هو وبصريح نص تلك المادة طريق إختيارى يجوز له أن يسلكه أو أن يستغنى عنه إكتفاء بالنكار حجة الحكم كلما أريد الإحتجاج به أو تنفيذه عليه، كما له أن يتجاهل الحكم وأن يطلب تقرير حقه بدعوى أصلية.

الظعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

- إذا كانت المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات السابق تنص فى فقرتها الأولى على أنه " يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعرض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثل أو تواطؤه أو إهماله الجسيم " مما مفاده أن القانون أجاز لمن يعتد إليه أثر الحكم الصادر فى الدعوى ويعتبر حجة عليه مع أنه لم يكن مائلا فيها بشخصه أن يعرض عليه بطريق إعراض الخارج عن الخصومة، ذلك أن جواز الإعراض على الحكم يرتبط إرتباطا وثيقا بمحجته فكلما كان هذا الحكم حجة على شخص لم يكن طرفا فى الخصومة بنفسه يكون له الحق فى سلوك هذا الطريق وكانت حجة الأحكام تتعدى الخصوم إلى خلفهم، فيكون الحكم الصادر على الخصم حجة على خلفه ومنهم ورثته وكان الورثة يمثلون مورثهم فى صالحي حقوقه ويتقيدون بالأحكام الصادرة ضده كما يفيدون من الأحكام الصادرة له، فإن المورث يعقب بذلك مثلا لورثته فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه إلا أنه إذا أثبت الوارث غش مورثه أو تواطؤه أو إهماله الجسيم، كان له أن يعرض على الحكم الذى صدر ضد المورث بطريق إعراض الخارج عن الخصومة طالبا إعتباره من الغير بالنسبة إلى ذلك الحكم والتقرير بأنه ليس حجة عليه متى كانت له مصلحة قانونية ويمكنه لذلك أن تكون صفته كوارث متحققة وقت إقامة الإعراض.

- لما كانت المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه " يوجب على الإعراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد " ومفاد ذلك أن المحكمة تنظر في شأن قبول الإعراض فإذا رآته مقبولا بحث موضوع الخصومة الذي يختير مطروحا أمامها من جديد، وكانت المادة المذكورة لا توجب على المحكمة في حالة قبول الإعراض أن تتحدد جلسة لنظر الموضوع، كما لا يوجب أن يصدر في الموضوع حكم مستقل، وكان اليمين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن إستوفى الطرفان دفاعهما في شأن قبول الإعراض وفي الموضوع قضت المحكمة فيها بحكم واحد، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

- إذ يبين من الإطلاع على الحكم الصادر في القضية رقم ... إستئناف المنيا أن المطعون ضدهم أقاموا دعوى الإعراض على إجراءات التنفيذ العقارى التي بأمرها الطاعن بناء على أمر الأداء موضوع النزاع فقضت المحكمة برفض الإعراض والإستمرار في إجراءات التنفيذ وتأييد ذلك بحكم الإستئناف تأسسا على أن أمر الأداء المذكور صدر ضد المورثة ولم تنظم منه فيختار حجة على وريثها ولما كان هذا القضاء لا يحول بين هؤلاء الورثة وبين الإعراض على الأمر المذكور بطريق إعراض الخارج عن الخصومة وذلك لأن مناط قبول هذا الإعراض هو أن يكون الحكم حجة على المعارض دون أن يكون مائلا في الخصومة بشخصه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر إذ إلتفت عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وخلص إلى أن حجة أمر الأداء على المورثة وإستناد هذه الحجة إلى وريثها لا تمنعهم من الإعراض على الأمر بطريق إعراض الخارج عن الخصومة، بل إن هذه الحجة هي شرط لقبول الإعراض لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون في غير محله.

- إنه وإن كان يشترط لقبول إعراض الخارج عن الخصومة ثبوت الفش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم من جانب من كان يعمل للمرض، وتوافر علاقة السببية بين ذلك وبين الحكم الصادر في الدعوى، إلا أن ظواهر الفش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم لا تقع تحت حصر وتستقل بتقديرها بحكمة الموضوع ولما كان المستفاد من الحكم المطعون فيه أن محكمة الإستئناف قد إستظهرت في حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائفة وقوع إهمال جسيم من جانب مورثة المطعون ضدهم وذلك إذ إستابت أن هذه المورثة قد أسلمت قيادها لابنها الطاعن الذي كانت تعيش في كنفه بحيث كانت تستجيب للتوقيع على كل ورقة يقدمها لها ووكيله عنها في القيام بكل ما يتعلق بشئونها وكانت طاعة في السن لا تحسن تقدير أمورها ولا إدارة أمورها، وإنتهت المحكمة إلى أن مظاهر الإهمال الجسيم هذه هي التي أدت إلى صدور أمر الأداء موضوع إعراض الخارج عن الخصومة المقام من المطعون ضدهم - بلين صوري لصالح زوجة الطاعن ضد مورثة المطعون ضدهم وأن هذه المظاهر بالإضافة إلى عدم طعن هذه المورثة في الأمر سالف الذكر حتى أصبح

نهائياً، هي مما يوافر به شرط الإهمال الجسيم الذي تتطلبه المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات " السابق " لقبول إعراض الخارج عن الخصومة لما كان ذلك وكان فيما أوردته محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه ما يكتفى لحمل قضائها ويتضمن الرد الكافي على أسباب الحكم الابتدائي وعلى دفاع الخصوم في هذا الشأن، فإن النسي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب يكون في غير محله.

*** الموضوع للقرعي : الأحكام الجائز الطعن فيها :**

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٦
إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتدب خبير لبيان مقدار المبالغ التي أداها المطعون ضده صاحب مدرسة خاصة - للطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - من إشتراكات وتوابعها عن الفترة من ١٩٥٩/٨/١ حتى ١٩٦١/٧/٣١، إلا أنه قد أقيم قضاءه بذلك على ما قطع به في أسبابه من أن الإمتضاء الوارد في القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ الذي يسرى ابتداء من ١٩٥٩/٨/١ والذي يستثنى من مجال تطبيقه أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تريد ضريبة المهن المستحقة عليهم على مبلغ عشرين جنيهاً يطبق من باب أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفيين من أداء ضريبة المهن وأنه تأسيساً على ذلك لا تخضع المدارس في ١٩٥٩/٨/١ لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وإنما تخضع لأحكام القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ المعمول به من ١٩٦١/٨/١ الذي نص على سريان قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على الجميع والحكم بذلك يكون قد بت في أساس الخصومة فلا يعتبر في هذا الخصوص صادراً قبل الفصل في الموضوع، بل هو حكم أنهى بصفة قطعية جزءاً أساسياً من الخصومة لا تلك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه ومن ثم فإن الطعن فيه على إستقلال يكون جائزاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٢
معي كان بين مما قرره الحكم أنه قطع في أسبابه المرتبطة بالتطوق بوقوع خطأ من الطاعن - ناظر مدرسة خاصة - بإهماله في تحصيل المصروفات المدرسية، وأن هذا الخطأ تسبب عنه ضرر يستوجب مسئوليته عن تعويض المطعون ضده - مالك المدرسة - عنه، ولم يبق سوى الفصل في مقدار التعويض في ضوء تقرير الخبير، وإذ يعد هذا من الحكم فصلاً قطعياً في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الخصوم وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه، فإن الحكم وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون

المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو مما يجوز الطعن فيه على إسقاط لإستعماله على قضاء في الموضوع.

- إذ كانت محكمة الإستئناف قد لنعت بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٥/٥ - الذي فصل أيضاً في شق من الموضوع - بقبول الإستئناف شكلاً، فإنه لا يقبل بعد ذلك إثارة أى دفع أمامها يتعلق بهذا الشكل الذى قبلته، ولما كان الدفع بطلان صحيفة الإستئناف يتضمن تجريعاً للحكم الصادر بقبول الإستئناف شكلاً، والذي لم يطعن فيه الطاعن بطريق النقض في الميعاد، فنجاز قوة الأمر المقضى فإن طعنه في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٠ يرفض ذلك الدفع - للسبب المتقدم يكون غير مقبول لأن الحكم الأول هو الذى حاز قوة الأمر المقضى، ولم يكن الحكم الأخير إلا تكراراً لأمر إستقرت حججه ولا يهدى بعد ذلك التمسك بأن هذا الحكم قد أعاد القول في الدفع بعدم قبول الإستئناف ورفضه إذ كان يعين على محكمة الإستئناف أن تتخذ بالقضاء بقول الإستئناف شكلاً بغير إيراد أسباب لتأييده ومن ثم يكون ما إشتمل عليه حكمها المطعون فيه من أسباب تتعلق بشكل الإستئناف من قبيل الأسباب النافلة.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤

مؤدى نصوص المواد ٢١٢، ١/٢٢٩، ٢٢٢ من قانون المرافعات في أن جميع الأحكام التى سبق صدورها في القضية سواء كانت فرعية أم موضوعية، قطعية أو غير قطعية، صادرة لمصلحة المستأنف أم صادرة ضده، مستأنفة بقوة القانون عند إستئناف الحكم المنهى كمقدمة كلها، طالما كانت مزورة بين ذات المستأنف عليه، ولم تقبل من الخصم العاصدة لغير مصلحته قبولاً صريحاً .

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٨

لا تجيز المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن في الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام التى عدتها على سبيل الخصم والتي ليس من بينها الحكم المطعون فيه، وإذا صدر الحكم الأخير بإلغاء الحكم المستأنف وبعد اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التنفيذ المختص بنظرها، فإنه يكون من الأحكام الجائز الطعن فيها على إستقلال لأنه بالرغم من أنه ليس من الأحكام الخاصة فى أصل الحق موضوع الطلب المروض على المحكمة للفصل فيه، إلا أنه يعتبر حكماً منتهياً للخصومة كلها فيما فصل فيه وحسبه بصدد عدم الإختصاص ولن يعقبه حكم آخر في موضوعها من المحكمة التى أصدرته.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٢

النص في المادة ١٨/١ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ الذى يحكم واقعة الدعوى على أن يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة. أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المزجر، ويلحق بتشكيلها مهتم من ميمارى أو مدنى ... " والنص فى المادة ١/٢ من ذات القانون على أنه " لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها فى المادة ١٨ إلا خطأ فى تطبيق القانون " والنص فى المادة ٥٨ للوراء فى الفصل الثامن فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط والرميم والصيانة على أنه " يعلن قرار اللجنة لجنة إصدار القرارات فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط والرميم والصيانة بالطريق الإدارى إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار - وأصحاب الحقوق " .. والنص فى المادة ١٥٩ منه على أن " لكل من ذوى الشأن أن يعلن فى القرار المشار إليه فى المادة السابقة أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون .. "، يدل على أن المادة الأخيرة قد إقتصرت على الإحالة إلى المادة ١٨ فى بيان المحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والرميم والصيانة لما يشمله تشكيل تلك المحكمة من جانب قنى، وهو أمر مثبت الصلة بالقواعد الخاصة بطريق الطعن فى الأحكام وإذ نظمت المادة ٢٠ من القانون المشار إليه طريقاً خاصاً للطعن فى الأحكام الصادرة من تلك المحكمة ولقيدت حق إستئنافها وقصرته على حالة الخطأ فى تطبيق القانون إستثناء من مبدأ التقاضى على درجتين وهو من المبادئ الأساسية فى النظام القضائى، مما لا يجوز معه التوسع فى تفسير هذا النص أو القياس عليه ولما كانت علة هذا الإستثناء - وعلى ما أصبحت عنه المذكرة الإيضاحية - هى الإكتفاء لينا بملحق بتحديد الأجرة بمراحل التقدير المبدئى مع الوعى والتحديد بمعرفة اللجنة ثم ما قد يصدر من المحكمة المختصة بالطعن فى حالة التقدم إليها، وكانت تلك العلة تصافى طبيعة المنازعات الناشئة عن قرارات المدم والرميم والصيانة التى تصمم بجانب كبير من الخطورة والأهمية فإن إغفال المشرع فى المادة ٥٩ الإحالة إلى المادة ٢٠ مؤداه أنه قد عمد إلى قصر نطاق المادة الأخيرة على الأحكام الصادرة فى الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة دون تلك التى تصدر فى الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والرميم والصيانة فهضمت للقواعد العامة المقررة فى قانون المرافعات من حيث جواز الطعن فيها وإذ ذهب الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر، وقضى بعدم جواز الإستئناف تأسيساً على أن الحكم الصادر فى الطعن على قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط والرميم والصيانة يخضع للحظر من الطعن المنصوص عليه فى المادة ٢٠ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٩

لئن كان الأصل أن الأحكام تخضع من حيث جواز الطعن فيها أو عدم جوازها للقانون السارى وقت صدورها طبقاً للمادة الأولى من قانون المرافعات، إلى أن المادة ٨٥ من القانون ٨٩ لسنة ١٩٧٧ قد أوردت حكماً إنتقالياً مؤداه أن الدعاوى التى أقيمت قبل العمل به تخضع للقواعد والإجراءات الواردة فى القانون الذى أقيمت فى ظله ولو أدرکها القانون المذكور، وإذ جاءت عبارة، القواعد والإجراءات فى صيغة عامة مطلقة فلا محل لتقييدها وتخصيصها بإجراء دون آخر أو بمرحلة من النزاع دون أخرى ومن ثم تنسج لتشمل كافة الإجراءات والقواعد الإجرائية بما فيها القواعد المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام ففسرى فى كالة مراحل الدعوى.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٦

- إن كان مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إسقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الحتامى المنه ها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى، إلا أنه متى تضمن الحكم الصادر أثناء نظر الدعوى قضاءً مختلطاً، أى نوعين من القضاء أحدهما يقبل الطعن المباشر - بأن كان من الإستثناءات آتفة البيان - والآخر لا يقبله عملاً بالقاعدة العامة، فإن الإعتبارات العملية تسوغ الطعن فى الشق الأول يستلزم حتماً بحث الشق الآخر لما كان ذلك وكان القضاء بطلان التصرفات - كالتقضاء بالفسخ - يرتبط بالتقضاء بالتسليم - وهو قضاء يقبل الطعن المباشر - برباط لا يقبل التجزئة، لأن الطعن فى الشق الخاص بالتسليم يستلزم بحث مخالفة الشرط المانع من التصرف بإعتباره الأساس الذى يقوم عليه طلب الفسخ والبطلان. ومن ثم يجوز الطعن فى الحكم الصادر فى شأنه مع الطعن فيما قضى به من تسليم فور صدوره.

- غموض منطوق الحكم وإبهامه لا يؤدي إلى بطلان الحكم، فلا يجوز الطعن فيه بالنقض بسبب هذا الغموض، والسبيل إلى بيان ما غمض من منطوقه أو إزالة إبهامه هو الرجوع إلى المحكمة التى أصدرته لتفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو إبهام وفق ما تقضى به المادة ١٩٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٨٣/١/٩

المعبرة فى إنهاء الخصومة الواحدة كلها هو إنتهاؤها بالنسبة إلى جميع أطرافها لأن كان الحكم ينهى الخصومة بالنسبة إلى البعض بحيث تبقى معلقة بالنسبة إلى البعض الآخر فإنه لا يقبل الطعن المباشر متى كانت

الخصومة واحدة ذلك أن نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات صريح في أن الأحكام المشار إليها في الشق الأول منه ويجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي منتهى الخصومة كلها.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٤

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على النكول عن اليمين متى كان مبنياً على أن اليمين وجهت في غير حالاتها أو على بطلان إجراءات توجيهها أو حلفها وثبت صحته.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥

من المقرر وفقاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة الإستئناف في بنذب خير لتحقيق الربح بعد من الأحكام التي لا تنتهى الخصومة كلها في الدعوى ولا يغير من ذلك أن يكون قد تعرض في أسبابه لصحة الورقة موضوع الدعاى مبناً أنها صدرت عن رجاء صحيح وغير مشوب بالإكراه ثم تصدى لتكفيها مقررأ أنها عقد هبة للمقار محل النزاع ثم وصفه تبعاً لذلك بالبطلان لأنه لم يقرع في الشكل الرسمى ومن ثم كان من غير الجائز الطعن في هذا الحكم إستقلالأ إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة.

الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٤

إذا كان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ولما كان موضوع الخصومة قد تحدد بما إنتهت إليه المطعون ضدها من طلب حل الشركة موضوع النزاع وتصفيتهما وصولأ إلى حصولها على نصيبها في أرباح الشركة ورأسامها وفق نتائج التصفية، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى قضى للمطعون ضدها بطلانها وكانت هذه الأخيرة قد إقتصرت على طلب حل الشركة وتصفيتهما وتعيين مصف لتصفيتهما دون أن تطلب الحكم بإعتماد نتيجة التصفية أو الحكم لها بنصيبها من نتائج التصفية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أنهى الخصومة كلها ولم يعد باقياً منها شئ أمام المحكمة للفصل فيه ويكون الدلع بعدم جواز الطعن فيه على غير أساس.

الطنن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤

لئن كان الأصل أن الأحكام تخضع من حيث جواز الطعن فيها أو عدم جوازه للقانون السارى وقت صدورها طبقاً لنص المادة الأولى من قانون المرافعات إلا أن المادة ٨٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير الأماكن - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أوردت حكماً انتقائياً مؤداه أن الدعاوى التى أقيمت قبل العمل به تخضع للقواعد والإجراءات السارية، قبل نفاذه ولو أدركها القانون المذكور، وإذ جاءت عبارة " القواعد والإجراءات " فى صيغة عامة مطلقة فلا محل لطورها وتخصيصها بأجراء دون آخر أو بمرحلة من النزاع دون أخرى، ومن ثم فإنها تنسج لتشمل كافة الإجراءات والقواعد فى كافة مراحل الدعوى الإجرائية بما فيها تلك المنظمة لطرق ومواعيد الطعن .

الطنن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٦

- مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الحتامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى حق من الموضوع متى كانت قابلة للتفيل الجبرى.

- إذ كانت قواعد الطعن فى الأحكام تتعلق بالنظام العام وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٥ بوقف تفيل حكم الإخلاء رقم " " جنوب القاهرة الابتدائية المؤيد إستئنافاً رقم " " ق القاهرة قد صدر حضورياً فى مادة مستعجلة ومن ثم فإن سريان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض يبدأ من تاريخ صدوره بإعصار أن الطعن عليه جائزاً قبل صدور الحكم المنهى للخصومة فى الإستئناف وإذ كان الطعن قد أقيم بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢ بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها أى بعد فوات الميعاد الطعن بالنقض فى ذلك الحكم فإن مقتضى ذلك سقوط الحق فى الطعن على الحكم المشار إليه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٥ من قانون المرافعات.

الطنن رقم ٤٣٣ لسنة ٥٦ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤

الحكم بعدم الإختصاص والإحالة ينهى الخصومة كلها فيما يلمصل فيه وبمجمه بصدد الإختصاص ولا يعقبه حكم آخر فى موضوع الدعوى من المحكمة التى أصدرته فإن الحكم بعدم إختصاص محكمة إستئناف القاهرة بنظر الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة الزيعون الجزئية وإيحائه إلى محكمة شمال القاهرة بهيئة إستئنافية يكون منهياً للخصومة كلها فيما حسمه بصدد الإختصاص ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً ويكون الدفع بعدم جوازه على غير أساس.

الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٨

و إن كان مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أُلغيت عنه المذكورة الإيضاحية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي النهائي لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوتبية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى، وكذلك الأحكام التي تصدر في حق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري، إلا إنه إذا كان الحكم الصادر - أثناء سير الخصومة قد تضمن نوعين من القضاء أحدهما لا يقبل الطعن المباشر طبقاً للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات والآخر يقبله وفقاً للإستثناءات الواردة فيها، وكانت بينهما رابطة لا تقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتماً البحث فيه بصدد القضاء القابل للطعن إستثناءً، لأن الطعن في نوعي القضاء معاً يكون جائزاً.

الطعن رقم ٢٨٩٦ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٣٦٤ بتاريخ ١٢/١٩/١٩٨٨

لما كان الحكم المطعون فيه من قبيل الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى وقبل صدور الحكم النهائي للخصومة كلها، إلا إنه لما كان مفاد ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من أن " تصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول وبعدم ربط الضريبة وفقاً لقرار اللجنة فإذا لم تكن الضريبة قد حصلت فيكون تحصيلها على مقتضى هذا القرار " وما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٠ من ذات القانون من أن " تكون الضريبة واجبة الأداء على أساس مقدارها المحدد في قرار لجنة الطعن ولا يمنع الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية من أداء الضريبة "، وجوب أداء الضريبة وفق قرار اللجنة دون أن يوجب على الطعن فيه إيقاف أدائها، وكان قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائي بعدم إختصاص مأمورية كوم حمادة بربط الضريبة وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها من شأنه أن يعيد لقرار اللجنة قوته التنفيذية في تحصيل الضريبة على مقتضاء حتى يصدر حكم جديد من المحكمة الابتدائية في موضوع الطعن لأن الحكم المطعون فيه يضحى بهذه المثابة من قبيل الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ويكون قابلاً للطعن المباشر وفقاً لمعوم نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات. لا يغير من ذلك أن سند التنفيذ ليس هو الحكم بذاته طالما إنه هو السند الذي أعاد لقرار لجنة الطعن قوته التنفيذية.

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٤/٣/١٩٩٠

- من المقرر أن جواز الطعن في الأحكام من عدمه هو مما يتعلق بالنظام العام ويتعين على المحكمة أن تعرض لبحث هذا الأمر ولو من تلقاء نفسها.

— إذ كان البين من الأوراق أن الطعن على قرار اللجنة المختصة بتحديد الأجرة قد رفع سنة ١٩٨٠ في ظل العمل بأحكام قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم فإنه يكون هو القانون الواجب التطبيق على القواعد والإجراءات المتعلقة بالطعن في الأحكام الصادرة في منازعات تحديد الأجرة وذلك إعمالاً للأثر المباشر للقانون، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد اتبع في تقدير القيمة الإيجارية القواعد الموضوعية المنصوص عليها في القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ باعتبار أن ترخيص البناء صدر في ١٩٧٧/٦/٢٨ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في ١٩٧٧/٩/٩ وإعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من هذا القانون .

الطعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٩١/١/١٠

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشارع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع، ولم يستثن منها إلا الأحكام التي بينها بيان حصر في عجز هذه المادة، ولما كان الشايت من الأوراق أن طلبات المطعون ضدهم أمام محكمة الإلتماس قد تحددت في قبول الإلتماس شكلاً وبوقف تنفيذ الحكم الملتمس فيه مؤقتاً والقضاء في موضوع الإلتماس بالعدم الحكم الملتمس فيه واعتباره كأن لم يكن وإعادة الحال إلى ما كان عليه الخصوم قبل صدوره، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى المرحلة الأولى لنظر الإلتماس وقض بعد أن تحقق من توافر شرائط قبوله الشكلية والموضوعية في منطوقه وما يرتبط به من أسباب وبالقدر اللازم للفصل فيها لقبول التماس إعادة النظر في الحكم الملتمس فيه واعتباره كأن لم يكن وحدد جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٨٧ لنظر موضوع الإلتماس، وكان القضاء باعتبار الحكم الملتمس فيه كأن لم يكن لا يعد فصلاً في موضوع الإلتماس وإنما هو نتيجة لازمة لقبول الإلتماس لا تنتهي به الخصومة أمام محكمة الإلتماس إذ ما زال موضوعه مطروحاً عليها ولم تقل كلمتها فيه، وكان هذا الحكم لا يختير من الأحكام الوقفية أو المسجلة أو الصادرة بوقف الدعوى أو المقابلة للتنفيذ الجبرى التي يجوز فيها الطعن على استقلال قبل الحكم الصادر في الموضوع، فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

* الموضوع الفرعى : الأحكام الصادرة في موضوع غير قابل للتجزئة :

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٣٠

إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة وهو قيام عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٩/٤/٦ أو إلغائه بما لا يحتمل غير حل واحد، وكان من شأن ذلك أنه يجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم

عليهم أن يظعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمّاً إليه في طلباته بل أنه إن لم يفعل، وعلى ما تقتضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات، أمرت المحكمة للطاعن بإخصامه في الطعن فإنه لا ينال من سلامة الطعن ولا أحقية الطاعن الثالث فيه، عدم أحقية في إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن المقام من الطاعنين الأخرى والثانية لعدم بلوغ المسافة بين موطنه الثابت بالأوراق وبين مقر محكمة النقض خمسين كيلو متراً، وذلك ما دام أنه منضم في طعنه إلى الطاعنين الأولى والثانية .

*** الموضوع الفرعي : الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع :**

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٣٠

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه الصادر بنسب غير أنه لم يقصد به سوى مجرد تحقيق الأعمال التي أوردتها المحكمة تويراً للدعوى وإظهاراً للحقيقة فيها وعلى الخصوص فيما يتعلق بموقع السالية الذي اختلف عليه الطرفان، فإنه يكون في غير محله التمس عليها بأنها أخفقت عقدي القسمة والاتفاق اللذين إستندت إليهما الطاعنات وكذلك عبارتهما الصريحة في ملكية مورثهن لنصف أرض السالية ذلك أنه والحكم على الصورة الآتف بيانها تكون هذه المسألة وغيرها من أوجه النزاع قد إسبقتهم لقول المحكمة كلمتها فيها عند الفصل في موضوع الدعوى.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٥

متى كان الحكم إذ قضى بنسب غير لأداء المأمورية المبينة فيه لم يصل إلى هذه النتيجة إلا بعد أن فصل في أسبابه بأن حكم صحة التعاقد المسجل الصادر للطاعن في مواجهة البائع له وأخوته ليس حجة قبل الآخرين إذ لم يكونوا خصوماً حقيقيين في دعوى صحة التعاقد المشار إليها وبالتالي لا يكون حجة على المطعون عليها السادسة التي اشترت الأطنان موضوع النزاع من هؤلاء الأخوة ورتبت على ذلك تعيين غير لبحث أصل ملكية البائع للطاعن لمعرفة ما إذا كان قد باع ما يملك أو غير ذلك مهدداً بذلك حجة الحكم السابق المشار إليه قبل أخوة البائع في حين أن دعوى الطاعن كانت مؤسسة على الحكم السابق وحده استناداً إلى ما له من حجة قاطعة قبل البائع له وأخوته الذين اشترت منهم المطعون عليها السادسة نفس الأطنان ومسجلت حكم صحة التعاقد الصادر لها بعد تسجيل الحكم الصادر للطاعن وبذلك يكون هذا الحكم المطعون فيه قد بت في أساس الخصومة فهو بهذه المثابة ليس حكماً صادر قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم في صميم موضوع النزاع وقد أنهى بصفة قطعية جزءاً أساسياً من الخصومة لا تملك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه، ومن ثم يكون الطعن فيه استغلالاً جازاً عملاً بالمادتين ٣٧٨ و٤٢٥ من قانون المرافعات.

الطنع رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٣
مضى كانت المحكمة لم تصل على وجه قطعى فى حكمها التمهيدى لى أبة نقطة من فقط النزاع فإن هذا الحكم لا يكون مانعاً لها - بعد تنفيذه - من الفصل فى الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها.

الطنع رقم ١٢٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤
لما كان الحكم التمهيدى الصادر بإحالة الدعوى على التحقيق هو حكم واجب التنفيذ حتماً بنص القانون دون توقف على رضا الخصوم لأن تنفيذه فى هذه الحالة لا يمنع من الطعن فيه.

الطنع رقم ١٥١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ٥/١/١٩٥٨
مضى تبين أن الحكم لم يكن حكماً قطعياً فاصلاً فى موضوع الدعوى أو لى جزء منه أو دفع من المدعى الشكلى أو الموضوعية وإنما صدر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تنازع عليه الخصوم حول صحة الإعلان وظلانه فإنه لا تثبت لهذا الحكم حجية.

الطنع رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ٦/١١/١٩٥٨
إذا أصدرت المحكمة حكماً بدين غير وكلفته بمجرد تقدير ربح عقار فليس صحيحاً القول بأن هذا الحكم هو حكم قطعى فيما يتعلق بطلب استحقاق الربح لا تملك المحكمة المتولى عنه إذ ليس فى ذلك ما يوجب رأى رأى للمحكمة فى هذا الطلب.

الطنع رقم ٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٢
إذا كان الحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى قد أمر بإجراء تحقيق لازم للفصل فى الدعوى فليس مما يوجب نقضه أن الدعوى كانت فى حاجة إلى تحقيق آخر أغفلته المحكمة.

الطنع رقم ١٩٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٢
إذا نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع فقد قصدت إلى أن الخصومة التى ينتظر إلى إنتهاها وفقاً لهذا النص هى الخصومة الأصلية للمقعدة بين طرفيها لا تلك الخصومة التى تثار عرضاً بشأن دفع شكلى فى الدعوى. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دفعين شكليين [عدم جواز الاستئناف وعدم قبول المعارضة شكلاً] وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى الموضوع وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها فإن هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه استطلائاً ولا يغير من هذا النظر التحدى بأن الحكم الذى صرف يصدر فى الموضوع مما

لا يقبل الطعن فيه لأنه لو صح ذلك فإنه يتسحب على الأحكام القرعية التي تصدر في الدعوى ولا تكون هي الأخرى قابلة للطعن.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في منطوقه بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى بوقف الدعوى حتى يفصل من المحكمة الخاصة بالإصلاح الزراعى في شق الدعوى المتعلق بطلب بطلان التصرف فيما تريد به ملكية المدعى عن مائتي فدان. ثم قضى بإعادة القضية إلى تلك المحكمة للفصل في موضوعها، فإنه يعد حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها ومن ثم فهو لا يقبل الطعن استقلا ولما نص المادة ٣٧٨ من المراتع، ذلك أن هذه المادة إنما استتحت من الأحكام القطعية التي لا تنتهى بها الخصومة الحكم بوقف الدعوى فجوزت الطعن فيه استقلا، الأمر الذى يفيد سرعان المبدأ العام الذى تقرره هذه المادة على الحكم برفض وقف الدعوى .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣

مناط عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع هو ألا يكون الحكم قد بت في مسألة موضوعية تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها. فإذا كان الحكم القاضي بدين غير تصفية حساب الأموال المروكة عن الوصى قد أقام قضاءه بذلك على ما قطع به في أسبابه من مسئولية الطاعن عن أداء أموال الروكة إلى المطعون عليه الأول اعتبارا بأنه قد أخطأ بتسليم هذه الأموال إلى منفذ الوصية الذى لا صفة له في تسلمها، فإن الحكم بهذه المثابة يكون قد بت في أساس الخصومة فلا يعتبر في هذا الخصوص صادرا قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم في صميم موضوع النزاع أنهى بصفة قطعية جزءا أساسيا من الخصومة لا تلك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه، ومن ثم فإن الطعن فيه يكون جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المراتع، ويوجب على جواز الطعن في هذا الحكم باعتباره حكما في الموضوع جواز الطعن في الحكم السابق عليه القاضي برفض الدفع بطلان الاستئناف وذلك عملا بالمادة ٣٧٨ المشار إليها.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١/١٤

مضى كانت المحكمة قد قصدت بدين الخبير مجرد إظهار وجه المصلحة في إقامة الدعوى بعد أن دلح المطعون ضده بانتفاء هذه المصلحة، ولم تفصل على وجه قطعى في حكمها القاضي بدين هذا الخبير في أى نقطة من نقاط النزاع، فلا تكون لهذا الحكم حجية في خصوص تقدير مسئولية المطعون ضده عن التعويض

المطالب به تأسيساً على غصبه قطعة الأرض موضوع النزاع وإنشاده بالتسرع بها تلتزم بها المحكمة بعد تنفيذه.

الطنن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩

إذا كان الحكم الإستئنافى يندب غير تصفيه الحساب بين طرفى الدعوى لد قطع فى أسبابه المتصلة بالنطوق بوقوع خطأ من جانب البنك الطاعن لإخفاذه إجراءات باطلة فى بيع الأسهم الموهونة ومسؤوليته عن تعريض الضرر الذى لحق المظنون ضده بسبب هذا العمل غير المشروع وقد إقتصر الحكم الصادر بعد ذلك على تقدير مبلغ التعويض المستحق للمظنون ضده متقيداً فى تقرير مسؤولية البنك الطاعن بما قضى به الحكم الأول، فإن هذا الحكم الأول يكون قد فصل بصفة قطعية فى شق من الموضوع كان مشار نزاع من الخصوم وأنهى الخصومة فى شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه ومن لم لا يجوز الطعن فيه على إستقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات لإشتماله على قضاء فى الموضوع. فإذا كان هذا الحكم قد صدر فى ١٩٥٩/١/٢٧ فإن ميعاد الطعن بالنقض يكون بالتطبيق لنص المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض للالتين يوماً من تاريخ العمل بالقانون المذكور فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ فإذا كان الطاعن لم يطعن فيه إلا مع الحكم الأخير الصادر فى الإستئناف فى ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ فإن حقه فى الطعن فى الحكم الأول يكون قد سقط وفقاً للمادة ٣٨١ مرافعات.

الطنن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٨

إذا نص المشرع فى المادة ٣٧٨ مرافعات على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع فإنه قد قصد إلى أن الخصومة التى ينتظر إلى إنتهاؤها وفقاً لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنبثقة بين الطرفين لا تلك التى تثار عرضاً فى خصوص دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها. فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتناول إلا الفصل فى دفعين شكليين قضى فى أوفهما برفض الدفع بسقوط الإستئناف وقضى فى الآخر بطلان الحكم المستأنف لما شابه من خطأ جسيم فى أسماء الخصوم والفصل فى الإدعاء بالتزوير برد وبطلان الإقرار المظنون فيه، وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها وهى النزاع على نصيب الطاعن فى تركه مورثه بل لازال شكمة الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر فى نظر ذلك الموضوع وهو مطروح عليها برمه ولما فصل فيه، فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه إستقلالاً.

الظعن رقم ١٦ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣

الحكم برفض الدفيع بعدم الإختصاص هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها، فيكون الظعن فيه مع الحكم الصادر في الموضوع لا فور صدوره وعلى إستقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات.

الظعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٦

إذ نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن " الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الظعن فيها إلا مع الظعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات. إنما يجوز الظعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى وفي الأحكام الوتقية والمستعجلة قبل الحكم في الموضوع " فإنها بذلك تكون قد دلت على أن مناط عدم جواز الظعن هو أن يكون الحكم صادراً قبل الفصل في الموضوع وبالتالي فإن الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يخرج عن نطاق التحريم المقرر ويجوز الظعن فيه على إستقلال طبقاً للقواعد العامة للظعن في الأحكام ذلك لأن البين من النص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات سابقة الذكر أن الشارع قد فرق بين نوعين من الأحكام : أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها، وأحكام صادرة في الموضوع ولم يجز الظعن في الأولى على إستقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة ومتقاضيها هو الظعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواضع المحددة قانوناً وإلا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الظعن.

— إذا كان الحكم الإستئنافي قد قضى بأحقية الشفيع لثمار المبيع من تاريخ إيداع الثمن في دعوى الشفعة ويندب خبير لتقدير مقابل الربيع — فهو في شطره الأول — يعتبر حكماً قطعياً في شق من الموضوع كان مثار نزاع من الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه وبالتالي فإن الظعن فيه بالنقض يكون على إستقلال في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ثلاثون يوماً من تاريخ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ وإذ تراعى الطاعن في الظعن في هذا الحكم حتى ١٩٥٩/٥/٢٥ فقد سقط حقه في الظعن طبقاً للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات.

الظعن رقم ٤١ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢٩٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١

وفقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات " الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الظعن فيها إلا مع الظعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت

تلك الأحكام قطعية أم معلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات " والحكم برفض الدفع يسقط الحق في رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة من وقت إنهاء العقد هو مما يتصل بمعاد رفعها ولا تنتهي به الخصومة وبالتالي لا يجوز الطعن فيه على إستقلال.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٦

الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالاً هي التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات. وإذا كان الحكم بعدم قبول الاستئناف المقابل شكلاً قد أنهى جزءاً من الخصومة بعدم قبولها بالنسبة لبعض الخصوم فإن الطعن في هذا الحكم استقلالاً يكون جائزاً قانوناً.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٦٦

يدل نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها هو مما يجوز الطعن فيه استقلالاً طبقاً للإجراءات والمواعيد المقررة للطعن في الأحكام. فإذا كان الحكم المطعون فيه " بندب خير " قد قطع في أسبابه بسريان عقد الإيجار وملاحقه " الصادرة من وكيل الطاعن " على الطاعن، واعتباره ملزماً له بسأل عن تسيله، فإنه بذلك يكون قد أنهى بصفة قطعية جزءاً أساسياً من الخصومة، هو أساس المستولية، لا تملك المحكمة إعادة النظر فيه، وبالتالي فإن الطعن فيه بطريق النقض إنما يكون على إستقلال في معاد ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وفقاً للمادتين ٥، ٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٩٥.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧

متى كان يبين ما قرره الحكم الابتدائي أنه بت في عقد الصلح بعدم الاحتجاج به كأساس استند إليه بعض المطعون عليهم في ملكيتهم للأرض موضوع النزاع، ويعتبر بذلك حكماً قطعياً في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه، فإنه بذلك يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم بطريق الإستئناف على إستقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات، ولا يسرى في شأنه نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات فلا يصح - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - مستأنفاً بإستئناف الحكم الموضوعي الذي صدر بعد ذلك في الدعوى. وإنه وإن كان مباداً إستئناف هذا الشق الموضوعي من الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه بالمادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، ولئن لم يثبت أن هذا الحكم قد أعلن إلى هؤلاء المطعون عليهم، إلا أنه إذا كان الثابت أن هؤلاء لم يطعنوا بالإستئناف في هذا الحكم حينما إستأنفوا الحكم الذي قضى برفض دعواهم مقامة على أساسين

آخرين فإن الحكم المطعون فيه إذا أقام قضاءه بثبوت ملكية المطعون عليهم المذكورين إلى القدر موضوع النزاع تأسيساً على الصلح، واستند في ذلك إلى أنهم عادوا إلى التمسك به كسبب للمكثتهم في المذكرة التي قدموها في الاستئناف، فإنه يكون قد عرض على هذا النحو إلى الصلح وأقام عليه قضاءه رغم البت فيه بحكم تأسيساً على مجرد إثارته في المذكرة السالفة ودون أن يستأنفوه بالطريق الذي رسمه القانون لرفع الاستئناف الأصلي بذلك قد أعطى في تطبيق القانون

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٦٩٩ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٧

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه تضمن في أمثابه قضاء قطعاً بمسئولية الحكومة مسئولية تقصيرية إذا ثبت أنها حصلت الأموال الأميرية من المطعون ضده دون أن يتنصح بالأطيان المربوطة عليها تلك الأموال كما قضى في متطوّلها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المطعون ضده بكافة طرق الإثبات قيامه بسداد الأموال الأميرية التي يطالب بردها وتاريخ السداد دون إنقطاعه بالأرض خلال المدة التي استحققت عنها تلك الأموال فإن الشق الأول من قضاء الحكم المطعون فيه وهو الوارد في الأسباب يكون قد أنهى الخصومة في شق منها ومن ثم يكون الطعن فيه بالتقصّ جازئاً أما الشق الثاني الوارد في المتطوّل فهو قضاء صادر قبل الفصل في الموضوع ولا يعتبر منها للخصومة كلها أو بعضها لأن جواز الإثبات بالبينه وعدم جوازه لم يكن محلّ جدل بين الخصوم حتى يقال إن الحكم قد حسم هذا الجدل ومن ثم لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٦٣ بتاريخ ٥/١٨/١٩٦٦

— نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات صريح في أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع مما يستتبع أن الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يكون مقبولاً إلا إذا طعن في الحكم الصادر في الموضوع وكان هذا الحكم قابلاً للطعن فيه بهذا الطريق وأن يحصل الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع في خلال معاد الطعن في الحكم الموضوعي فإذا فات معاد الطعن في هذا الحكم الأخير فات تبعاً معاد الطعن في الحكم الأول الصادر قبله. ولا يستثنى من هذه القاعدة التي قررتها المادة ٣٧٨ المذكورة إلا الأحوال التي يميز فيها القانون الطعن في الأحكام الفرعية مهما تكن قيمة الدعوى كما هو الحال بالنسبة للمادة ١/٤٠١ من قانون المرافعات التي تحيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى. وهذا الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه.

- النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - والمادة ٤٤٧ من قانون المرافعات - على أنه يوجب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام التي يكون الحكم المنقوض أساساً لها، ولا يعني الطاعن من الطعن في الحكم الصادر في الموضوع مع طعنه في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع ذلك أن نص المادة ٣٧٨ مرافعات صريح في إشارات الطعن في الحكم الصادر في الموضوع حتى يمكن للمحكمة أن تحقق من قابلية هذا الحكم للطعن فيه بالنقض، وهو شرط لازم لقبول الطعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع وإنما ما يعني منه الطاعن في الحالة الآنف ذكرها هو تقديم أسباب الطعن في الحكم الصادر في الموضوع مستقلة عن أسباب الطعن في الحكم المطعون فيه الصادر قبل الفصل في الموضوع.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٩٩ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣١

مضى كان الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع قد قطع في أسبابه بأن الطاعنين ليسوا أولاد إخوة أشقاء للمتوفى وإن إدعائهم بأنهم من ورثته لا يقوم على أساس. وهو بذلك يكون قد أنهى الخصومة في هذا الشق الخامس منها وعليه يقوم الإدعاء بالوراثة من جانب الطاعنين، وما يكون الطعن فيه على استقلال وفي معاد ستين يوماً من تاريخ صدوره وفقاً للمادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢، وكان الطاعنون قد تراخوا في الطعن على هذا الحكم إلى ما بعد فوات هذا الميعاد، فإنه يكون غير مقبول وفي ذلك، وبالتالي ما يجهل الطعن على الحكم الصادر في الموضوع غير منتج ولا وجه للطاعنين فيه.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩

مضى قطع حكم الإحالة إلى التحقيق في أسبابه بأن تصرف المثلث إلى زوجته يعتبر تبرعاً منه لها وأنه لذلك لا ينفذ في حق جماعة الدائنين ولم تطعن الزوجة المتصرف إليها ولا المشرعين منها للمصارف محل التصرف "الطاعنين" بالإستئناف في هذا القضاء القطعي إلى أن فوات معاد الطعن فيه وحاز قوة الأمر المقضي فإنه لا يجوز لها التمسك على هذا القضاء في الإستئناف المرفوع منهما عن الحكم الصادر في الموضوع من محكمة أول درجة، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الأخير قد تضمن في منطوقه النص مرة أخرى على علم نفاذ القصد الصادر من المثلث إلى زوجته، إذ ما كان حكمه أول درجة أن تقضى بذلك بعد سبق قضائها به قطعياً في أسباب حكم الإحالة إلى التحقيق وإستيفادها بذلك ولايتها في الفصل في تلك المسألة، ومن ثم يعتبر ما تضمنه منطوق حكمها الثاني في هذا الخصوص تحصيل حاصل وتقرير واقع وليس قضاءً جديداً. ومتى كان مجتمعاً الطعن على قضاء محكمة أول درجة بعدم نفاذ التصرف الصادر من المثلث إلى زوجته

بسبب كونه تبرعاً فإن كل ما يثيره الطاعنان أمام محكمة النقض بشأن كون هذا التصرف هو معارضة وليس تبرعاً وما يربطه على ذلك يكون ممتعاً عليهما إثارته.

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٦٨

لئن كان الأصل أن الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة وقبولها باعتباره غير منه للخصومة كلها أو بعضها لا يهوز الطعن فيه على استقلال طبقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات، إلا أن ذلك منوط بأن لا يكون الحكم قد قطع في أمر العلاقة القائمة بين الطرفين، أساس هذا الدفع مما يعتبر فصلاً في شق من موضوع الدعوى يعطى فيه على استقلال.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٦٠٠ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٨

مضى لتقرر الحكم المطعون فيه - في شأن الرد على الإعراض على الدين المنفذ به - على الأمر بتدبير غير لتحقيق إدعاء الطاعن بسداد مبالغ من الدين المنفذ به، فإن هذا القضاء لا يتضمن التسليم بجدية المنازعة في الدين من حيث كونه ديناً مستحق الأداء ومعين المقدار ويعتبر على هذا الأساس حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع في هذا الخصوص ولا يهوز الطعن فيه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا مع الحكم الصادر في الموضوع.

الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١/٨/١٩٧٠

إن المشرع إذ نص في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي تم الطعن في ظله والمقابلة للمادة ٢١٢ من القانون الحالي على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يهوز الطعن فيها إلا مع الحكم الصادر في الموضوع قد قصد إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهاكها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الإدعاء بالتزوير ببرد وطلان الورقة المطعون فيها الخيبة لوفاء جزء من الدين المطالب به. وكان هذا القضاء لا ينتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها، بل لا زال محكمة الإستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر الموضوع وهو مطروح عليها برمتيه ولم تفصل فيه، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يهوز الطعن فيه استقلالاً ويستين على محكمة النقض أن تلغى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

الظعن رقم ٦٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٣

البين من نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات أن المشرع قد فرق بين نوعين من الأحكام، أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها وأحكام صادرة في الموضوع ولم يجرز الطعن في الأولى على استقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة، ومقتضاها هو الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية، يوجب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن وضرورة هذه الأحكام نهائية وحائزة لقوة الأمر المقضي.

الظعن رقم ٢٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٤

تقضي المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق - الذي رفع الطعن في ظله - بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وإذ قضى الحكم المطعون فيه على الطاعن برفض الدفوعين بعدم الاختصاص وبعدم القبول وبرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها - وهي بطلان قرار الإستبدال فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه استقلاً.

الظعن رقم ١١ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢١

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقطع - في حقه الصادر بنسب محير لتعدد الممولة المستحقة للمطعون ضده على ما قام بهمه من بضائع - في إستحقاق المطعون ضده لتلك الممولة، ولم يرد في أسبابه أو منطوقه ما يوحي بأي رأى للمحكمة في هذا الخصوص، فإنه يكون قضاء صادراً قبل الفصل في الموضوع، ولا يعتبر منهاً للخصومة كلها أو بعضها، وبالتالي لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق.

الظعن رقم ١١ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣٠

ما نصت عليه المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق من أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع، قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهائها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المتعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإلزامات فيها. وإذ كان حكم محكمة أول درجة قد إلتصق على الفصل في

الإدعاء بتزوير العقد دون النظر في موضوع الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها وهي طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد، بل استمرت تلك المحكمة بعد ذلك في نظر الموضوع، فإن الحكم الابتدائي المشار إليه ما كان يجوز الطعن فيه بالإستئناف إستقلالاً، ومن ثم فلا يترتب على ترك الخصومة في إستئناف ذلك الحكم صيرورته نهائياً. ويكون النعي على حكم محكمة الإستئناف برد وعلان عقد البيع المدعى بتزويره في الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في الموضوع بأنه جاء على خلاف السابق من محكمة أول درجة برفض الإدعاء بالتزوير الحائز قوة الأمر المقضي في غير محله.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٣

مضى كان حكم محكمة أول درجة الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبسحب خبر، هو حكم صادر قبل الفصل في موضوع الدعوى، لم تنته به الخصومة كلها أو بعضها وهو فيما لقضى به من تذب الخبير لم يحسم في مقطوعه أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق نزاعاً بشأن ما إذا كان العقد القائم بين الطرفين قسمة أو صلحاً، فلذلك أمر لم يكن مثار نزاع أو محل جدل بينهما أمام تلك المحكمة قبل صدور الحكم المذكور، ومن ثم فإنه لم يتضمن قضاء في الموضوع ولم يتر حجية يمنع منها العدول عنه، ولم يكن يجوز الطعن فيه إستقلالاً، وإنما يكون الطعن فيه مع الطعن في الحكم الصادر حسب الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ مراتعات سابق - لا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر، فإن النعي عليه بمخالفة القانون والقصور في التسيب يكون في غير محله.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٣

إذ نص المشرع في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق - الذي تم الطعن في ظله - على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى - ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع فقد قصد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهاها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين، لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٤

النص في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق - المنطبق على واقعة الدعوى - قد قصد به أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إستقلالاً، سواء كان الحكم الذي أنهى الخصومة في الموضوع أو جزء منه قد صدر مع الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع أو بعده، كما قصد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهاها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية

المتعقبة بين الطرفين لا تلك الخصومة التي تثار عرضاً في خصوص دلع شكلى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها. إذ كان ذلك وكان الحال في الدعوى أن محكمة أول درجة قضت بحكم واحد برفض الدلع بطلان الصحيفة وفي الموضوع بتقدير أرباح المطعون عليهم في سنوات النزاع وقصرت الطاعة - مصلحة الضرائب - إستئنافها على الشق الخاص برفض الدلع دون الموضوع وهو ما لا يجوز الطعن فيه على إستقلال، فإن الحكم المطعون فيه الصادر في هذا الدلع يكون غير جائز الطعن فيه بالنقض.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٤

إذ كان الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق - لم يتضمن قضاء قطعياً له حججه في أى شق من النزاع، وإذ إستند الحكم في الموضوع إلى الإقرار - الصادر من الزوجة - للتدليل على أن بكارة الطاعة قد أزيلت نتيجة سوء سلوكها، فلا يعتبر مخالفاً حكم التحقيق المشار إليه بحد قوله إن الإقرارين الصادرين من الزوجة - لا يؤخذ منهما حجماً أن لإزالة بكارة الطاعة كان بسبب سوء سلوكها.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ٢١/٥/١٩٧٥

نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، يدل على أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها، بحيث لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع، سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو معلقة بالإثبات وحتى لو كانت منتهية لجزء من الخصومة، وإستثنى المشرع أحكاماً أجاز لها الطعن المباشر من بينها الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى وورائده في ذلك أن القابلية للتنفيذ وعلى ما أصبحت عنه المذكرة الإيضاحية - تنشئ للمحكوم عليه مصلحة جنسية في الطعن فيه على إستقلال وحتى يستنى طلب وقف نفاذه، ولئن كان الحكم المطعون فيه - الذى قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإعبار نصيب الطاعن في أرباح الشركة خاضعاً للضريبة على الأرباح التجارية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الطلبات الإحتياطية - من قبيل الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى وقيل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها، إلا أن مفاد نص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ١٠١ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ مرتبطين، هو وجوب تحصيل الضريبة وفق قرار اللجنة دون أن يترتب على الطعن فيه إيقاف إستحقاقها إلا إذا صدر حكم من المحكمة الابتدائية فيكون هو الواجب الإتباع رغم الطعن عليه بطريق الإستئناف وحتى الفصل نهائياً في الدعوى لما كان ذلك وكان قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف - الذى قضى بإلغاء قرار اللجنة فيما قضى به من اعتبار الطاعن شريك والمغ والفاء وربط

الضريبة عليه في منى الخاصة - وإعتبار نصيب الطاعن في أرباح الشركة خاصاً بالضريبة وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتقدير الأرباح، من شأنه أن يعيد لقرار اللجنة قوته التنفيذية وتحصيل الضريبة على مقتضاها حتى يصدر حكم جديد من المحكمة الابتدائية في موضوع الطعن، فإن الحكم المطعون فيه يضحى بهذه الخاتمة من قبيل الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ويكون قابلاً للطعن المباشر وفقاً لعموم نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ولا يغير من ذلك أن سند التنفيذ ليس هو الحكم بذاته وإنما هو السند الذي أزال بصدوره العقبة التي كانت تقف في سبيل التنفيذ. لما كان ذلك، فإن الدفع بعدم جواز الطعن يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٥

لا يجوز طبقاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة الصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الطعن على استقلال في الأحكام ولو كانت فاصلة في حق من الموضوع أو أصل الحق المنازع عليه متى كانت صادرة قبل الحكم المنهي للخصومة كلها إلا أن تكون من بين الأحكام الواردة على سبيل الحصر في ذلك النص.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ٥/٥/١٩٧٥

نصوص المواد ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من لائحة المحاكم الشرعية تدل على أن المشرع وإن كان قد وضع في المادة ٣٠٤ قاعدة عامة مؤداها أن الأصل هو جواز إستئناف جميع الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الكلية بصفة إستئنافية إلا أنه حدد في المادة التالية هذه الأحكام والقرارات وبينها بيان حصر وأوضح عن أنه لا يجوز إستئناف ما عداها على وجه الإستقلال إلا مع إستئناف الحكم في أصل الدعوى تبسيطاً للأوضاع ومنعاً من تقطيع أوصال القضية. لما كان ذلك، وكان الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية ليس من الأحكام التي يجوز إستئنافها على إستقلال وقبل الفصل في أصل الدعوى خروج التزوير من عداد المسائل التي تقبل الطعن المباشر والواردة على سبيل الحصر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، فلا يجوز إستئنافه إلا مع إستئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى وفقاً للفقرة الأخيرة من هذه المادة ولما كان تمجّل الطاعنين في إستئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير قبل ميقاته ويقاؤه دون حسم حتى نظر الإستئناف في الموضوع، لا يحول دون طرحه تبعاً لإستئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى.

الطنن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣

مفاد نص المادتين ٢١٢، ٢٢٩ مرافعات أن المشرع منع الطعن المباشر فى الأحكام التى تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها بحيث لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات وحتى لو كانت منهية لجزء من الخصومة وإستثنى المشرع أحكاماً أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتفهد الجبرى لأن القابلية للتفهد تنشئ للمحكوم عليه مصلحة جدية فى الطعن فيه على إستقلال وحتى يمسى طلب وقف نفاذه، وأن الأحكام القرعية والموضوعية الصادرة لمصلحة المستأنف أو ضده التى لا تقبل الإستئناف المباشر وفقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات تعتبر مستأنفة مع إستئناف الحكم النهى للخصومة كلها الذى يصدر بعدها فى الدعوى بشرط ألا تكون قد قبلت صراحة.

الطنن رقم ٨٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣١

إذا كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد نصت على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفهد الجبرى، فإن مفاد ذلك إذا إشمطت الدعوى على عدة طلبات مرددة بين الطرفين وفصلت المحكمة فى بعضها وظلت الخصومة مرددة أمام المحكمة فى الطلبات الأخرى فإن حكمها لا يقبل الطعن فيه إلا مع الحكم النهى للخصومة برمتها وإستثناء الحالات التى عدتها المادة المشار إليها على سبيل الحصر وقد هدف المشرع من هذا الحظر منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعريق الفصل فى موضوع الدعوى وزيادة نفقات التقاضى، لما كان ذلك، وكان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن إنتهى فى طلباته الختامية إلى فسخ عقدى إستغلال العلامة التجارية وإلزام المطعون ضدهما بأن يُلغيا له متعاضتين مبلغ ١٠٣٥٠ و ٩٥٠ م مقابل إستغلال العلامة التجارية وتعويض عدم تفهد العقد ومبلغ ٢٨٣ ج قيمة الأوراق التى تسلمها منه المطعون ضدهما فإن محكمة أول درجة إذ أجابت الطاعن إلى الشق الأول من طلباته وإلى جزء من الشق الثانى منها - بإلزام المطعون ضدهما بمبلغ ألفى جنيه وأحالت الدعوى إلى التحقيق بالنسبة للشق الثالث فإن هذا الحكم يكون غير قابل للطعن فيه بالإستئناف على إستقلال من الطاعن بالنسبة لما رفض من الشق الثانى من طلباته لأنه لم يمه الخصومة برمتها ولا يندرج تحت نطاق الحالات الإستثنائية المنصوص عليها فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات سالفة البيان إذ الحكم برفض شق

من الطلبات الموضوعية، لا يقبل التنفيذ الجبرى. لما كان ذلك، وكانت محكمة الاستئناف قد أعطت ولت في هذا الحكم بالإستئناف وقضت في موضوعه فإن حكمها هذا رغم خطئه، لا يكون بدوره منهياً للخصومة برمتها ومن ثم لا يقبل الطعن فيه بالنقض إلا بعد حسم الخصومة كلها إذ لا ينهض خطأ محكمة الإستئناف مورداً لتجاريها محكمة النقض في ذلك الخطأ.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٠

مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الحكم الذى ينهى الخصومة كلها، هو ذلك الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى برمتها أو الحكم الذى نهى الخصومة بغير حكم فى موضوعها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الطعن بالإستئناف على الحكم المستأنف الذى لم يتناول إلا الطعون بالجهالة والإنكار والتزوير المبدأة من الطاعنين وأخرى دفعاً لدعوى المطعون عليه الأول يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من مورث الطاعة الثانية، وهى لا تعدو أن تكون دفاعاً فى مسألة فرعية متعلقة بالإلزامات تعرض مير الخصومة الأصلية والفصل فيها بعد قضاء صادراً قبل الفصل فى الموضوع لا تنتهى به تلك الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين، فإنه يكون غير منه للخصومة كلها ولا يجوز إستئنافه، ولا يغير من ذلك أن يكون سبب الطعن النعى عليه بالبطلان، إذ يستتبع إستئناف الحكم المنهى للخصومة حتماً إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى القضية وفى نطاق ما يرفع عنه الإستئناف ما لم تكن قد قبلت صراحة.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٨٥ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠

مؤدى المادة ٢١٢ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء مير الخصومة قبل الحكم الحتامى المنهى ها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق فى الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى. وإذا كانت علة هذا الإستثناء هى أن إنتظار الحكم المنهى للخصومة يضر بالهكوم عليه، إذ يعرض فوراً لتحمل إجراءات التنفيذ الجبرى، فإنه لا يسرى إلا بالنسبة لشق الحكم القابل للتنفيذ الجبرى دون غيره. ومن ثم فإن الحكم الصادر بتقرير مبدأ إستحقاق التوضيح لا يكون قابلاً للإستئناف إستقلالاً، وإنما يستأنف مع الحكم الحتامى للخصومة كلها. وإذا إستأنف مع هذا الحكم الأخير، فإن إستئنافه يكون فى المبدأ وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحق فى إستئنافه، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة أمرت بضم الدعوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧١ كلى أحوال شخصية الإسكندرية" نفس " إلى الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية الإسكندرية " نفس " ليصدر فيهما حكم واحد، وإذ كان المدعى فى كل يدعى وراثته للمعولة دون خصمه، فالطلب فى إحداها يعتبر الوجه الآخر للطلب فى الأخرى ودفاع فيها، بحيث يكون الحكم بالطلبات فى إحداها مؤدياً بالضرورة لرفض الطلبات فى الثانية، ومن ثم فإنهما تدعجان فتصبجان دعوى واحدة، وتفقد كل منهما استقلالها وذاتيتها. لما كان ذلك، وكانت الدعوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧١ أحوال كلى الإسكندرية قد أقيمت بطلب إثبات وراثته السيدة للمرحومة دون شريك لها فى الزوجة، فقضى فيها بعد التزم بثبوت بنوتها للمعولة وإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت أنها الوارثة الوحيدة لكل الزوجة، وكان الحكم المنهى للخصومة فى معنى المادة ٢١٢ مرافعات هو الذى ينتهى به النزاع فى كل الطلبات التى رفعت بها الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه وإن صدر برفض الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ أحوال كلى الإسكندرية بعد أن فقدت استقلالها واندمجت فى الدعوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧١ أحوال كلى الإسكندرية التى لا زال طلب إثبات وراثته المدعية فيها للمعولة دون شريك لها معروضا على محكمة الموضوع ولما تفصل فيه بعد، فإن الحكم فى هذه الدعوى الأخيرة لا يكون منهيًا لكل الخصومة، ويكون الطعن فيه مباشرة وقبل الفصل فى الطلب سالف البيان غير جائز عملاً بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/١/٥

— بين من تقضى المراحل التشريعية التى مر بها حق إستئناف الأحكام فى قوانين المرافعات المتعاقبة أنه أن كان أوما. وهو الصادر بالأمر العالى المؤرخ ١٨٨٣/١١/٣، يميز الإستئناف إلى إستئناف ما يصدر أثناء سير الدعوى من أحكام ما إستثنى بما أجازته المادة ٣٦١ منه إستئناف الأحكام التمهيدية. جاء التشريع اللاحق وهو الصادر بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فقيّد هذا التوسع بما حظرته المادة ٣٣٨ منه من الطعن فى الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع مستهدفاً من ذلك منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وتضادها من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وزيادة نفقات التقاضى مع إحتمال أن يقضى آخر الأمر أصل الحق للخصم الذى أخفق فى النزاع الفرعى ليعفيه ذلك من الطعن فى الحكم الصادر عليه قبل الفصل فى الموضوع — بيد أنه إزاء ما أثارته الغرقة الدقيقة من الأحكام الموضوعية والفرعية وبين الأحكام

التي تقبل الطعن المباشر التي لا يقبله من خلاف في الرأي حال دون تحقيق الهدف المرجو من التشريع جاء قانون المرافعات الحالي الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يحكم حاسم في ذلك بما نصت عليه المادة ٢١٢ منه أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها " فدل بذلك على عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة - أيًا كانت نوعها - قبل صدور الحكم الختامي النهائي لها برمتها - باستثناء ما أوردته المادة بعد ذلك من صرر محدودة - مؤكدة بذلك حرصه على عدم جواز نقل الدعوى من محكمة الدرجة الأولى إلى محكمة الدرجة الثانية إلا بعد أن تستنفد أولاها كل سلطتها في جميع ما هو معروف عليها من طلبات ولو تباينت أسبابها أو تعدد الخصوم فيها باعتبار أنه ليست في هذا أو ذاك ما ينفي وحدة الخصوم المطروحة على المحكمة تلك الخصومة التي يحرص القانون على تماسك أجزائها وإن اختلفت عناصرها على نحو ما نصت عليه المواد من ١٢٣ - إلى ١٢٦ من قانون المرافعات من إجازة تقديم طلبات عارضة في الدعوى سواء من جانب المدعى أو من جانب المدعى عليه إستمكلاً للطلب الأصلي أو ترتيباً عليه أو اتصالاً به على نحو غير قابل للتجزئة أو بهدف عدم الحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو تقبيحها لمصلحة المدعى عليه - علاوة على ما تأذن المحكمة بتقديره من طلبات مرتبطة بالطلب الأصلي هذا إلى حق الغير في التدخل في الدعوى سواء منضمّاً إلى أحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى، وذلك كله جمعاً لشتات المنازعات المتداخلة تيسيراً للفصل فيها جملة واحدة وتحقيقاً للعدالة الشاملة وتولياً من تضارب الأحكام ولو كان ذلك على حساب بعض قواعد الاختصاص النوعي أو القيمي والتي هي في الأصل مما يتعلق بالنظام العام على نحو ما أوجبت المادة ٤٦ من قانون المرافعات على المحكمة الجزئية من التعلل عن الحكم في الطلب الأصلي - الداخلي في اختصاصها إذا كان من شأن فصله عن الطلب المعارض أو المرتبط ما يضر بسير العدالة ويجب عليها إحالة الدعوى برمتها إلى المحكمة الابتدائية.

- الأصل أنه لا يجوز للمحكوم عليه في أحد الطلبات من محكمة الدرجة الأولى الإستئناف إلى إستئناف إستقلالاً وإنما يعين عليه أن يوقب صدور الحكم الفاصل في سائر الطلبات المطروحة عليها ليستعمل حقه في الإستئناف دون أن يغير من ذلك إكتساب الحكم الصادر في ذلك الطلب حجية الأمر المقضى الملزمة لطرفي الدعوى منذ صدوره إلا أنها حجية قلقلة على خطر الزوال إذا ما ألغى الحكم إستئنافاً مما يجعل الركون إليها في قضية أخرى قبل بلوغها مرتبة قوة الأمر المقضى مدعاة لفتح باب التناقض بين الأحكام فيما لو انحسرت عنها تلك الحجية بعد ذلك.

الطنن رقم ١٣٩٠ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٢١٩٥ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤

مفاد نص المادة ٢١٢ من المرافعات - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتفيل الجري، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف الأحكام ما قد يؤدي إلى تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك من زيادة نفقات التقاضي. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية. وكانت الهيئة ترى العمل بالمبدأ الذي قرره أحكام سابقة صادرة من الدائرة المدنية والتجارية، ومواد الأحوال الشخصية بأحكامه من أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهائها إعمالاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هي الخصومة الأصلية المرددة بين طرفي التقاضي، وأن الحكم الذي يهوز الطعن فيه تبعاً لذلك هو الحكم الذي تنتهي به الخصومة الأصلية برمتها. وليس الحكم الذي يصدر في شق منها، أو في مسألة عارضة عليها، أو متصلة بالإلجاب فيها، ولا يحد في هذا العدد بالخصومة حسب نطاقها الذي رقت به أمام محكمة الاستئناف.

الطنن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٦

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها، وذلك فيما عدا الأحكام الوتية أو المستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفيل الجري بدل - وعلى ما أوضحت المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وبذلك فيما عدا الأحكام الوتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتفيل الجري، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف الأحكام وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حصاً من زيادة نفقات التقاضي، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف القاضي بتثبيت ملكية المطعون عليها للأرض موضوع النزاع ولذب خير لمعاية المباني القائمة على هذه الأرض وتقدير قيمتها مستحقة الإزالة وتقدير ما زاد في ثمن الأرض وما يتكلفه إزالة هذه المباني، فإن هذا الحكم لا تنتهي به الخصومة كلها ولا

يعتبر من الأحكام المستحقة بنص المادة ٢١٢ سائلة الذكر التي أجاز المشرع الطعن فيها على إستقلال ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم يكون غير جائز.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٩١ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يندل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها، بحيث لا يجوز الطعن فيها إلا مع الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات وحتى لو كانت منهية لجزء من الخصومة وإستثنى المشرع أحكاماً أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتفويض الجبرى ورائده في ذلك أن القابلية للتفويض - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - تنشئ للمحكوم عليه مصلحة جديدة في الطعن في الحكم على إستقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفاذه، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة الإستئناف بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٥ في موضوع الطلب العارض المقدم من المدعى عليها في الدعوى الأصلية (المطعون ضدها) وإن كان من قبيل الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى وقبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها إلا أنه وقد صدر بإلزام الطاعن بدفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه للمطعون ضدها فإنه يضحى بهذه المثابة من قبيل الأحكام القابلة للتفويض الجبرى التي تقبل الطعن المباشر وفقاً لعموم نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، وإذا كان هذا الحكم قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٥ ولم يطعن فيه بالنقض إلا بهذا الطعن المرفوع عن الحكم المنه للخصومة كلها والذي أودعت صحيفته بتاريخ ١٩٧٨/١/١٥ فإن الحق في الطعن بالنسبة للحكم الأول يكون قد سقط ويكون الطعن الحالي مقصوراً فقط على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٧.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٠٦ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦

مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم المنهى للخصومة كلها سواء كانت تلك الأحكام قطعية أو متعلقة بالإثبات ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التي بينها بيان حصر وهي الأحكام الوتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتفويض الجبرى ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منح تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تمويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى.

الظعن رقم ١٩٧١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٠٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨١

المقرر فى قضاء هذه الأحكام - أن مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها لا يجوز الظعن فيها إلا مع الظعن فى الحكم المنهى للخصومة، سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التى بينها حصراً، وهى الأحكام الوقفية والمسجلة والقابلة للتشهد الجبرى وأن رالده فى ذلك على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف اشخاص وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى الدعوى مع ما يستتبع ذلك حملاً من زيادة نفقات التقاضى، ولما كان البين من الأوراق أن كلا من الدعويين أقيمت بطلب أحقية المطعون ضدهم لفئات مالية معينة وما يترتب على ذلك من آثار، فضلاً عن إلزام الطاعة بالتعويض، وكان الحكم الصادر بتاريخ - بإعادة المأمورية للخير، لم يفصل فى أى من هذه الطلبات وإنما اقتصر على تفسير عقود عمل المطعون ضدهم بأنها عقود تلمذة صناعية وتعتبر معادلة لشهادة التدريب المهنى التابع لصناعة الكفاية الإنتاجية، وكان الحكم غير منه للخصومة ويخرج عن نطاق الأحكام القابلة لتنفيذ الجبرى، وكان الحكم المنهى للخصومة لم يصدر إلا فى تاريخ لاحق، فإن الظعن فى ذلك الحكم على استقلال يكون غير جائز وفقاً لنص المادة المشار إليها.

الظعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٣

- مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الظعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الحتامى المنهى لها، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف اشخاص وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حملاً من زيادة نفقات التقاضى ولم يستثن المشرع من ذلك إلا الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام الصادرة فى شق من الدعوى متى كانت قابلة للتشهد الجبرى، وإذ كان المشرع قد أورد هذه الأحكام على سبيل الحصر إستثناء من القاعدة العامة، فإنه لا يجوز التماس عليها.

- إذ كان الحكم يرفض طلب الوقف أو الحكم بإلغاء وقف الدعوى وإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ليس حكماً منهيّاً للخصومة المرددة بين الخصوم وليس من الأحكام التى أوردتها المشرع على سبيل الحصر إستثناء من القاعدة العامة كما أن المحكمة التى قضاها المشرع من إجازة الظعن

في الحكم الصادر بوقف الدعوى هي تحقيق مصلحة للخصم المتضرر من الانتظار إلى زوال السبب المعلق عليه الوقف ولأن الطعن فيه لا يمزق الخصومة ولا يؤخر سيرها بل على العكس يؤدي في حالة نجاح الطعن إلى تعجيل الفصل في الخصومة وهو الأمر المتفق في الحكم الصادر برفض طلب الوقف أو الحكم بإلغاء الوقف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا يجوز الطعن فيهما إستقلالاً، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية بوقف الدعوى إلى حين الفصل نهائياً في الدعويين وإعادة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل في موضوعها، لأن الطعن فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٨٣/١/٩

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - يبدل وعلى ما أوضحت منه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن إلا في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي النهائي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري، ورائد المشرع في ذلك هو الرخصة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها على مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يوجب عليه من زيادة نفقات التقاضي.

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٥٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٩

مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن إستقلالاً في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي النهائي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في حق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ورائد المشرع في ذلك هو منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم.

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري " يبدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الطعن إستقلالاً في الأحكام الصادرة قبل الحكم النهائي للخصومة كلها إلا أن تكون من بين الأحكام التي أوردها النص على سبيل الحصر لما كان ذلك وكان الحكم الصادر

يقول الاستئناف شكلاً لا تنتهي به الخصومة فلا يجوز الطعن عليه إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها إذا هو ليس من بين الأحكام الجائز الطعن عليها استقلالاً، ومن ثم فإن الطعن على هذا الشق من قضاء الحكم المطعون فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ٣٠٤٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٨٩

- لما كان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - تطبيقاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها - وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق منها وتكون قابلة للتنفيذ الجبري - وأن معاد الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة لا يفتح إلا بعد صدور الحكم المنهي لها، فإذا طعن فيها قبل ذلك كان الطعن غير جائز ولو صدر قبل الفصل في الحكم المنهي للخصومة، وأن الخصومة التي ينتظر إلى انتهائها في هذا الصدد هي الخصومة الأصلية المرددة بين طرفي التقاضي وليست الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف، وأن الحكم الذي يجوز الطعن فيه تبعاً لذلك هو الحكم الذي تنتهي به الخصومة الأصلية برمتها وليس الحكم الذي يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها أو متصلة بالإثبات فيها.

- لما كان الحكم المستأنف الصادر في دعوى التزوير الفرعية لم تنته به الخصومة الأصلية المرددة بين أطرافها، ولا قبل التنفيذ الجبري، وليس من الأحكام التي استثنى عنها سبيل الحصر المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وأجازت الطعن فيها استقلالاً فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عنه لا يكون بدوئه منها للخصومة كلها، ومن ثم يكون الطعن فيه بالنقض غير جائز.

الطعن رقم ١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٣٣

الحكم التمهيدي لا تكون له حجية الشيء المقضي به. وليس القاضي الذي أصدره ملزماً حصراً بالاعتماد على نتيجة التحقيق الذي يحصل تغيلاً له.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٣٥

إذا احتوى الحكم التمهيدي حكماً قطعياً في مسألة ما فهذا الحكم القطعي لا يمكن أن يكون نهائياً إلا إذا قبل المحكوم عليه قبولاً صريحاً أو سقط حق الاستئناف فيه، وحق استئنائه لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه كما هي القاعدة العامة في مثله من الأحكام.

الطنن رقم ٧٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢
إن القانون لا يقيد محكمة الموضوع بأن تحكم في الدعوى لمصلحة من يشعر حكمها التمهيدى الذى تكون أصدرته من قبل بأن الحكم في أصل الدعوى سيكون لمصلحته.

الطنن رقم ٨٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٤٤/٢/١٧
إذا كان القرار الصادر من المحكمة يتناول وقائع معينة رأت المحكمة ضرورة مناقشة الخصوم فيها مما يشعر باتجاه رأيها في موضع من مواضع النزاع يتوقف الفصل فيه على إجابات الخصوم بناء على هذا القرار فإن هذا القرار يكون حكماً تمهيدياً لا تملك المحكمة العدول عنه إلا برضاء الخصوم لعلق حقهم به. ولا يسوغ عدوها عنه من تلقاء نفسها أن تقول - بعد أن أقلت باب المرافعة دون تنفيذها أنها وجدت فى مذكرات الخصوم التى قدمت بعد صدوره ما أرادت إستجوابهم عنه، وخصوصاً إذا كان أحد الخصوم قد تمسك فى مذكرته بوجوب تنفيذه.

الطنن رقم ١٠٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٨
إذا قضى بطلان تقرير الخبر لم تر المحكمة الإلتجاء إلى خبر آخر نظراً إلى ظروف طرأت بعد صدور الحكم التمهيدى الصادر بعين الخبر وإلى ما وجدته فى أوراق قدمت وفى سائر المستندات المقدمة فى الدعوى مما يعينها على الكشف عن الحقيقة ويغنيها عن تنفيذ الحكم بعين خبر آخر غير الذى أبطل تقريره فلا تترتب عليها فى ذلك.

الطنن رقم ٧٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٤
الحكم الصادر بتعديل مأمورية الخبر المعين للإطلاع على حجج الوقف وكشوف الحساب وما يقدم إليه من مستندات إلخ وجعلها شاملة للإطلاع على دفاتر الأوقاف والانتقال إلى أعيان الوقف عند الضرورة إلخ ليس من الأحكام القطعية، وإنما هو حكم تمهيدى بحث ليس فيه بت فى أية ناحية من نواحي النزاع فلا يقبل فيه الطعن بطريق النقض على إستقلال.

*** للموضوع الفرعى : للتألفض فى أسباب الحكم :**

الطنن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٥ مكتب قلمى ١١ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٥
إذا كان ما قرره الحكم الطنون فيه فى موضع يفيد أن علاقة العمل التى تربط الطاعن بالطعون عليه كانت معددة المدة - فى حين أن ما ورد فيه فى موضع آخر يفيد أنه اعتبر أن هذه العلاقة لم تكن معددة المدة، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٠

إذا كان الواقع فى الدعوى أن الشركة الطعون عليها أقامت على الطاعين دعوى طلبت فيها إلزامهم بأن يدفعوا لها مضماتين مبلغ ٣٣٠٠ جنيه مع الفوائد والمصاريف قيمة الأقساط الباقية من قسن المصنع الذى أقامته لهم، فدلغ الطاعنون الدعوى بأن الشركة لم تقم بتنفيذ الإلتزامات التى رتبها العقد كاملة وخالفت نصوصه، وندبت المحكمة خبيراً لتمدحس أوجه الخلاف فقدم تقريره، وكان الحكم للطعون فيه بعد أن استعرض ما جاء بتقرير الخبير فى شأن أوجه النقص التى أوضحتها فى تقريره وسجل ما ورد فيه من إمكان تدارك بعضها بالإصلاح، قرر الحكم إنه لا يجوز نظير إصلاح هذه المسائل تعطيل كالة المبالغ الباقية للشركة ورأى تقديرها هى وباقى المسائل الأخرى التى لم تكن قد دخلت ضمن مأمورية الخبير بصفة مؤقتة بمبلغ ٥٠٠ جنيه تحت الحساب ليصير استنزائها فيما بعد من مبلغ الـ ٣٠٠٠ جنيه المتفق عليها وتأسيساً على ذلك قضى الحكم للطعون فيه بالزام الطاعين بأن يدفعوا للطعون عليها مبلغ ٢٥٠٠ جنيه وقبل الفصل فى باقى الطلبات بإعادة المأمورية للخبير لتقدير تكاليف المسائل الناقصة التى لم تتمها الشركة وفحص باقى أوجه الخلاف الخاصة بالرسوم الجمركية ونفقات النقل وقطع الغيار وكان بين من ذلك إنه قد إتضح للمحكمة أن الخبير لم يقدّر بعض المسائل الناقصة الواردة بتقريره وأنها عهدت إليه بفحص باقى المسائل الخلافية الخاصة بالرسوم الجمركية ونفقات النقل وقطع الغيار، لأن الحكم إذا انتهى رغم ذلك إلى تقدير جميع المسائل الناقصة والخلافية بمبلغ ٥٠٠ جنيه والحكم على الطاعين نهائياً بالمبلغ المدعى به - بعد استنزال ذلك المبلغ - مع أن إعادة المأمورية إلى الخبير على الوجه المبين فى أسباب الحكم ومنطوقه يفصح عن عدم توافر العناصر التى تكن المحكمة من تقدير قيمة هذه المسائل الناقصة تقديراً نهائياً، يكون متناقضاً فى أسبابه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٦١

مضى كان الحكم للطعون فيه قد أطرغ فى أسبابه بداية الاتفاق الذى عقد بين الطرفين أمام الخبير المتعبد فى نزاع بينهما بشأن مقاوله من الباطن ثم عاد فجعل ذلك الاتفاق قوام لقضاءه فى تحديد ثمن الأشياء محل المقاوله لأنه يكون مشوباً بالتناقض بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٢

مضى كان الحكم الابتدائى قد أورد فى تقريراته أن الأعمال التى قام بها الطاعن لصالح وزارة الأولاف لا تدخل فى أعمال وظيفته بها وأنه كان يكافأ عنها - لو ثبت أن الوزارة قد أفادت من جهوده - بالكافأة التى وعدت بها كل من يرشد عن الأعيان التى تنتظر عليها أو يساهم فى تحصيل الأحكار المتاعرة سواء

كان موظفًا بالوزارة أم لا، وكان الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه ثم أضاف إليها بأن ما قام به الطاعن من جهود لا يبدو أن يكون مجرد أداء لواجبات وظيفته لا يستحق مكافأة عنها مما يتعارض وما أورده الحكم الابتدائي في تقريراته، ومن ثم فإن أسباب الحكم المطعون فيه تكون قد تناقضت تناقضاً يبيح ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢

- متى كان الحكم قد رتب على عدم قيام الطاعن " المؤجر " بإصلاح الآلات الزراعية مسؤوليته عن تعريض المستأجرين عن الضرر الذي لحق الزراعة لهذا السبب وكان في الوقت ذاته قد أقر المطعون عليهم " المستأجرين " على أنهم قاموا بإصلاح تلك الآلات وقضى بإلزام الطاعن بتكاليف إصلاحها فإنه يكون مشوباً بالتناقض.

- إذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه ومذكرة الطاعن المقدمة شككته الاستئناف أنه تمسك بانتفاء مسؤوليته عن الضرر الذي لحق الزراعة بسبب عدم تطوير المصارف واستبدل على ذلك بما أورده الأخير في تقريره من عدم الجدوى من التطوير بسبب ارتفاع المصارف الحكومي بمنسوبه العالي وذلك من شأنه أن يرد مياه الصرف مهما صار تطوير المصارف الفرعية والجامعة، وكان مؤدى هذا الدفاع أن الضرر الذي يدميه المطعون عليهم ليس نتيجة مباشرة خطأ الطاعن بل هو نتيجة سبب أجنبي لا يد له فيه وكان من شأن هذا الدفاع إذا صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى، فإن النفاذ الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهري وعدم الرد عليه يجعله معيباً بالقصور.

- لا يحظر القانون على المؤجر التصرف فى العين المؤجرة بالبيع أثناء مريان عقد الإيجار، ولا يحتم الفساد هذا المقيد بحصول البيع فى جميع الأحوال ولا يعتبر به البائع مؤجراً لملك الغير. بل مرد الأمر فى ذلك اتفاق البائع والمشتري ونفاذ عقد الإيجار فى حق المشتري الجديد أو عدم نفاذه طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٨٩ من القانون المدنى القديم. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض عن عدم انقضاء المستأجر بجزء من الأطنان المؤجرة على أن يبع هذا الجزء سابقاً على الإيجار فى حين أن المؤجر قد تمسك فى دفاعه الذى أثبت ذلك الحكم بأن البيع لاحق للإيجار وأنه ما كان ليمنع المستأجر من الانقضاء بهذه الأطنان. وكان الحكم لم يبين المصدر الذى استقى منه حصول البيع قبل التأجير ولم يرد على دفاع الطاعن " المؤجر " مالف الذكر وهو دفاع جوهري لو صح لغير وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢

التناقض المعتر والذي يعيب الحكم هو التناقض الذى تتماشى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٩٧ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧

مضى كانت الشركة المطعون ضدها قد تسكت فى دفاعها أمام اللجنة بأن تعديل نسب الإستهلاك بمعرفة مراقبة الشركات المساهمة ترتب عليه وجود احتياطي سرى تجب إضافته إلى رأس المال الحقيقي المستمر وقد وافقت اللجنة مراقبة الشركات المساهمة على هذا التعديل كما وافقت الشركة على إضافة قيمة الفرق الناتج من تعديل نسب إستهلاك الأصول إلى رأس المال الحقيقي المستمر على أساس أنه احتياطي سرى، وكان الحكم المطعون فيه قد أقر نسب الإستهلاك كما حددتها الشركة وإستعمل فروقها من وعاء الضريبة ثم عاد لقضى بوجوب إضافة هذه القروق - باعتبارها احتياطي سرى - إلى رأس المال الحقيقي فإنه يكون قد تناقض وخالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر إنه فى حالة عدم إثام العقد بين الطرف الذى وسط السمسار والطرف الذى أحضره السمسار بسبب خطأ الطرفين لا يكون للسمسار إلا حق الرجوع على من وسطه بالتعويض ثم عاد الحكم وألزم الطاعن بالتعويض على الرغم من تسليمه بأنه لم يوسط المطعون ضده "السمسار" فى شراء " العمارة " وأن التعاقد بشأنها لم يعم فإن الحكم يكون مشوباً بالتناقض.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٧

التناقض الذى يفسد الأحكام هو الذى تتماشى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى أسباب الحكم بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منظوقه.

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥

مضى كان يبين من الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أنه قضى برفض الدفع بالتقادم التلاطى المؤسس على المادة ١٧٢ من القانون المدنى إستناداً إلى أن الدعوى أساسها المسؤولية العقدية فى حين أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على إعتبار أن الدعوى تقوم على أساس المسؤولية التقصيرية، فإن هذا الأساس الجديد يتناقض الأساس الذى أخذ به الحكم الابتدائى فإذا أحال الحكم للطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائى وألغى أسبابا له فإن هذه الإحالة من شأنها أن تشجع التناقض فى أسباب الحكم المطعون

فيه وتجعله قائما على أساسين متضادين لا يمكن أن يقوم حكم عليهما مجتمعين لإختلاف المستوليين العقديّة والتقصيرية طبيعة وحكما بما يضمن ونقضه.

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٣٠

إذا ما قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الإستئناف بعد أن اعتبرت العقد المبرم بين الطاعن والمطمعون عبده منسوخا بقوة القانون لإستحالة تنفيذ إلزام البائع " الطاعن " نقل الملكية إلى المشتري ورتب على ذلك عدم أحقية البائع فى مطالبة المشتري بدفع الثمن لم عادت المحكمة عند بحثها طلب ربح الأرباح المبيعة وطلب التعويض المفق علىه فى العقد واعتبرت هذا العقد قائما ورتبت على ذلك حق البائع فى حسم الثمن وإعتبار طلب الربح سابقاً لأوانه لأن مجال بحثه إنما يكون عند فسخ العقد فإن هذا من الحكم تناقض تتماحى به أسبابه إذ لا يعرف منها إذا كانت المحكمة قد اعتبرت العقد منسوخا أو أنه قائم ومتبج لأثاره وإذا كانت نتيجة الفصل فى الطلبات التى قضى فيها الحكم المطعون فيه تختلف فى حالة إنفاذ العقد عنها فى حالة قيامه فإن الحكم يكون بما وقع فيه من تناقض على هذا النحو يعجز محكمة النقض عن مباشرة سلطتها فى التحقيق من مدى صحة تطبيق القانون ويضمن لذلك نقضه.

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٤

التناقض الذى يجب الحكم هو ما تتماحى أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو أن يكون التناقض واقعا فى أساس الحكم بحيث لا يمكن أن يفهم معه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠

إذا دُلَّ الحكم على ثبوت ملكية مورث المطعون عليهم للمعين دون الحكومة لم عاد وهو بصدد التذليل على عدم صحة الدفع بالتقادم الخمسى إلى إعتبار أن الحكومة هى المالكة للمعين ورتب على ذلك قوله بأن العقد الصادر منها للطاعن لا يعتبر سبباً صحيحاً للتملك بالتقادم الخمسى لأنه صادر من مالك، فإن ذلك مما يجعل أسبابه متهاترة بحيث لا يكون للمنطوق قائمة بعد أن خلا من الأسباب التى يمكن أن تحمله

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣١١ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١

التناقض الذى يخلل الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب وتتهاتر لتتماحى ويسقط بعضها بعضا بحيث لا يبقى منها ما يفهم الحكم ويجمله.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٧١/١/٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه أخذ بأجرة المثل في تقدير أجرة الحكر، كما أورد أيضاً أنه يقدر مقابل الإنشاع بأرض النزاع عن المدة اللاحقة على تاريخ إنهاء الحكر بترك الأجرة كذلك وكان تقدير الخبير الذى استند إليه الحكم في تقدير أجرة الحكر لم يلتزم قاعدة أجرة المثل، بل أخذ بنظرية النسبة، ولم تراعى فيه الأسس الصحيحة لتقدير أجرة المثل، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/١/١

التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تنمى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه، أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢١٣ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٢

التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تنمى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه، وليس من التناقض أن يكون في عبارات الحكم ما يوهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع البعض ما دام قصد المحكمة ظاهراً ورائها واضحاً فيه.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤

إذا كان الثابت أن مأمورية الضرائب أجرت الربط التكملى على جميع المساحة الواردة بالعقد وأيدتها اللجنة في ذلك. ولما كان البين أن الحكم المطعون فيه بعد أن استبعد في أسبابه مساحة من العقد المسجل صالفاً للذكر على جميع المساحة الواردة بهذا العقد فإنه يكون مشوباً بالتناقض.

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

إذا كانت المطعون عليها الأولى قد أقامت دعواها بإلغاء عقد البيع الصادر إلى إتيها المطعون عليها الثانية والثالثة لأنه في حقيقته وصية طبقاً لورقة الضد وأنها رجعت في وصيتها بالنسبة للمطعون عليها الثانية وكان يجوز للموصى الرجوع في وصيته بالنسبة لبعض الموصى لهم دون البعض الآخر ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إلغاء العقد المذكور بالنسبة للمطعون عليها الثانية دون المطعون عليها الثالثة فإنه لا يكون معيباً بالتناقض.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٨

التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تتماحى به الأسباب ويعارض بعضها بعضاً بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه. وإذا كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه أنه أقيم قضاء بمسئولية المطعون عليه الثانى " وزير الداخلية " عن التعويض على أن موظفى المرور التابعين له قد بدر منهم خطأ يتمثل فى الإستجابة للطاعن " البائع " بإصدار ترخيص للسيارة ثم بإصدار ترخيص لها بعد ذلك للمطعون عليه الأول " المشوى " حتى تاريخ سحبها مع عدم جواز ذلك البيع إلا بعد أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها وأن هذا الخطأ جعل المطعون عليه الأول يتعرض للأضرار التى أحاطت به عند شرائه للسيارة نتيجة سحب الترخيص، بينما بنى قضاء بمسئولية الطاعن عن الأضرار التى أصابت المطعون عليه الأول على توافر الخطأ قبله الذى يتمثل فى علمه السابق على البيع بأن السيارة دخلت البلاد تحت نظام الإفراج المؤقت وبتصرفه فيها بالمبيع بالرغم من عدم جواز ذلك التصرف قبل أداء الضريبة الجمركية المستحقة عليها وليس فى ذلك ثمة تناقض بينهما إذ من المقرر أن الضرر الذى يصيب المتضرر قد يرجع إلى خطأ أكثر من شخص فيلزم كل منهم فى هذه الحالة بالتعويض بمقدار ما ساهم فيه بخطئه.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٨

التناقض الذى يفسد الحكم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتماحى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطقها. والمسئولية الشبكية ومسئولية المتبوع من أنظمة المسئولية التفصيلية يكمل كل منهما الآخر وليس فى القانون ما يمنع من أن تتحقق مسئولية مالك السيارة على الأساسين معاً، فالسيارة تعتبر فى حراسة مالكها ولو أسند قيادتها إلى سائق تابع له ومن ثم يسأل كمتبوع عن أخطاء تابعة فضلاً عن مسئولية كحارس على السيارة عما تلحقه من ضرر بالغير، لما كان ذلك فإن النقيض على الحكم المطعون فيه بالتناقض يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢٤/١/١٩٧٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يعارض به الأسباب ونهتهاز لتماحى ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحملة.

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/١/٥

على الأحكام كلما بدا لها احتمال وقوع التناقض بين الأحكام أن تدرأه بما يسره لها القانون من سبل سواء بوقف الدعوى على نهائية حكم آخر سبق لم يكشف بعد قوة الأمر المقضى أو بضمها إلى دعوى أخرى مرتبطة بها أو بإحالتها إلى محكمة أخرى مطروح عليها نزاع مرتبط.

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تناقض الأسباب البطل للحكم هو الذى تتماهى به الأسباب ولا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه بحيث لا يمكن أن يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به أما إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفى لحمله وتبرر وجه قضائه فلا محل للنسب عليه بالتناقض.

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٤٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩

التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطقته، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إنما قضى بعدم أحقية الطاعن فى العالوات الدورية السنوية مفار النزاع تأسيساً على خلو الهيكل التنظيمى لوظائف البنك المطعون ضده من وظيفة ملاحظ تسويق التى عين بها الطاعن فى ١٠/١٠/١٩٦٥ بكافة شاملة بعد سريان نظام ترتيب الوظائف بالقطاع العام المقرر باللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ - ليست لها فئة مالية محددة تتبع منها تلك العالوات وكان هذا وحده كائناً لحمل قضاء الحكم فى هذا الخصوص فلا يعبه من ما استورد إليه بشأن نفي حقيقة التأليف والعرضية عن عمل الطاعن أو اعتباره عملاً بذاته متفقاً مع خبرته السابقة مما يعتبر تزيهاً يستقيم الحكم بدونه وليس من شأنه أن يبرر من الأساس الذى أقام عليه قضاءه.

الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٥٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا تناقضت أسباب الحكم بحيث أعجزت محكمة النقض عن تعرف موافقته حكم القانون أو مخالفته له تعين نقضه.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٨

التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطقته.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧

التناقض الذى يفسد الأحكام هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ما تتعارض منه الأسباب وتنتهاتر لصماحي ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤

التناقض الذى يعيب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه، وليس من التناقض أن يكون فى عبارات الحكم ما يوهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع بعض ما دام قصد المحكمة ظاهراً ورائهاً واضحاً. وإذا كان يشترط لقبول الدعوى ثبوت الصفة لوالها بأن يكون هو صاحب الحق المدعى به أو نائبه، لما يشترط لقبولها إلى جانب توالى الصفة أن تكون لوالها مصلحة قائمة بقرها القانون - وهى المنفعة التى تعود على المدعى من إختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلباته، وإذا كان لا تتألى بين القضاء بثبوت الصفة للمدعى فى المطالبة بالتعويض عن ضرر شخصى وما إنتهت إليه المحكمة من إنقضاء مصلحته فى طلب القضاء بهذا التعويض مباشرة بلجهة أخرى لا تربطه بها علاقة قانونية قائمة فإن التمس بهذا السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٨

إذ كان الثابت فى تحقيقات الجناية أن الحادث وقع أثناء قيام المطعون ضده الثانى بالعمل لحساب المجهود الحزبى وفى منطقة العمل المخصصة لذلك وفى سريان عقد الإيجار المبرم بين الطاعة والقوات المسلحة مما يشير إلى جلية دفاع الطاعة حول عدم قيام علاقة التبعية بينهما والمطعون ضده الثانى وقت الحادث لو بحسب المحكمة على ضوء المستندات المقدمة من الطاعة وحقيقته وإنتهت فيه إلى ثبوت عدم توافر علاقة التبعية فتنتفى بالتالى مسئولية الطاعة عنه كمتبوعة لتغير وجه رأيها فى الدعوى ومن ثم فهو دفاع جوهري. وإذا أسكت المحكمة عن ذلك ولم ترد على دفاع الطاعة وما قدمته من مستندات فى هذا الخصوص فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور فى التسيب بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/١١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذى يطل الحكم هو ما تتماهى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل المطوق عليه ولا فهم الأساس القانونى له، فليس من التناقض أن يكون فى عبارات الحكم ما يؤهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع البعض ما دام قصد المحكمة ظاهراً ورائها واضحاً.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٣

التناقض الذى يطل الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التهاثر الذى يعزى الأسباب بحيث لا يفهم معه على أى أساس قضت المحكمة بها قضت به فى المنطوق، وليس من التناقض أن يكون فى عبارات الحكم ما يؤهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها ما دام قصد المحكمة ظاهراً ورائها واضحاً.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨

التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٦

المقرر فى قضاء النقض - أن التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه وأنه ليس من التناقض أن يكون فى عبارات الحكم ما يؤهم بوقوع تعارض بين الأسباب بعضها مع البعض ما دام قصد المحكمة ظاهراً ورائها واضحاً.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧

التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه، وليس من التناقض أن يكون فى عبارات الحكم ما يؤهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع البعض ما دام قصد المحكمة ظاهراً ورائها واضحاً فيه.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/٦

أخذ المحكمة بقرير الخبير المقدم فى الدعوى وإحالتها فى بيان أسباب حكمها إليه وإذ كانت أسبابه لا تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها بحيث لا تصلح رداً على دفاع جوهرى تمسك به الخصوم فإن حكمها يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٣

إذ كانت الطاعة قد تمسكت في جميع مراحل الدعوى بأنه قد مضى على إقامة المبنى محل النزاع ما يزيد على خمس عشرة سنة سابقة على رفع الدعوى بما يسقط حق الطعون ضدها في إقامتها ودلت على ذلك برودها ضمن كشف المشتملات الرسمي في سنة ١٩٦٣ ويعلم صحة ما نسب إليها من بنائها في سنة ١٩٧٨ بدليل الحكم بإجرائها في اللجنة التي أقيمت عليها في هذا الخصوص وهو دفاع جوهرى يتغير بشوته وجه الرأى في الدعوى، ولا يكفى لدحضه ما ورد بتقرير الخبير الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه من أن ما ورد بكشف الجرد سنة ١٩٦٣ كان حجرة واحدة ومرحاضاً بينما الموجود حالياً غرفتان العرفية الثانية تملو الأولى، ذلك أن حق الارتفاق يتصل استعماله منذ إنشاء الحجرة السفلى والمرحاض بعض النظر عن تاريخ تعديل أو تعمية البناء. وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون ممياً بالقصور.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٤

(١) النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات والنص في المادة الأولى من التفسير التشريعى الملزم الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٧. يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع أعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المساكن التى لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات كما أعفى من أداء الضريبة الأصلية وحدها المساكن التى يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية منها على ثلاثة جنيهات، بحيث يقع عبء التخفيض على عاتق الخزنة العامة فى صورة إعفاء الملاك من الضرائب مقابل تخفيض الأجرة بما يوازىها بقصد التخفيف عن كاهل المستأجرين، وجعل المناطق فى تطبيق هذا التخفيض بمصر عدد الحجرات التى تشتمل عليها كل وحدة مؤجرة، على أن يعول فى عدد الحجرات بالوصف الوارد فى دفاتر الحصر والتقدير .

(٢) إسناد للمشرع إضفاء حكمة التيسير بالنسبة لمستأجرى الأماكن لغير السكنى، أخذاً بأن هؤلاء يزاولون نشاطاً يترتب عليهم ربحاً يطبق بوجه عام مع مستوى تكاليف المعيشة. فأصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ بإستثناء الأماكن التى تزجر لغير السكنى من أحكامه، بحيث لا يتمتع بملك تلك الأماكن بالإعفاءات من الضرائب المستحقة عليها ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٨، فأصبح واجباً عليهم تأديتها بخزنة الدولة وبالتالى فلا إلزام عليهم بتخفيض الأجرة لصالح المستأجرين لهذه الأماكن بالذات.

٣) النص في المادة الأولى من قرار بلدية القاهرة الصادر في ١٩٥٦/٣/٨ - والذي فرض رسماً على شاغلي المباني الواقعة في حدود اختصاص المجلس البلدي لمدينة القاهرة يدل على أن رسم شاغلي المباني الذي فرضته بلدية القاهرة برائع ٢٪ من القيمة الإيجارية يلتزم المستأجر بإدائه للمؤجر مع الأجرة الشهرية وملحقاته اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١، وإذ حدد للمطعون فيه القيمة الإيجارية بعد أن أجرى التخفيضات المقررة قانوناً دون أن يحمل المطعون ضده الأول برسم الشاغلين بقرار بلدية القاهرة المؤرخ ١٩٥٦/٣/٨ الذي تمسك به الطاعن في شرح إستئنافه الفرعي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

٤) لما كان يصح، تخفيض أجرة شقة النزاع إلى مبلغ ١١ جنيه، ٤٤٠ مليم اعتباراً من ١٩٦٢/١/١ بعد تخفيض الأجرة بما يعادل الضريبة العقارية وحدها عملاً بالقانون ١٦٩ سنة ١٩٦١ ثم إلى مبلغ ٩,١٥٢ جنيه من ١٩٦٥/٣/١ بعد تخفيضها ٢٠٪ عملاً للقانون ٧ سنة ١٩٦٥ وجعلها ٧١٢, ١٠ جنيه اعتباراً من ١٩٦٨/٧/١ بعد تحميل المستأجر - المطعون ضده الأول - بالضرائب العقارية عملاً للقانون ٤٦ سنة ١٩٦٨ مع إضافة ٢٦٠ مليم رسم الشاغلين اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١ وإضافة مبلغ ١٨٣ مليم رسم النظافة اعتباراً من ١٩٦٨/٧/١ فتكون حيلة الإيجار المستحق للطاعن في ١٩٦٨/٧/١ - ١١ جنيه، ١٥٥ مليم إلا أن الطاعن طلب في مذكرته المقدمة بحكمة الاستئناف جلسة ١٩٧٢/١١/١٨ الحكم له في إستئنافه الفرعي بمبلغ ٤٢٧, ١٠ جنيه اعتباراً من ١٩٦٨/٧/١ فلا يجوز الحكم بأكتر مما طلب حتى ولو كانت الأجرة القانونية من النظام العام.

٥) التناقض الذي يعطل الحكم ويؤدي إلى نقضه هو التناقض الذي يقع في الأسباب أو التناقض بين الأسباب والمنطوق.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتعارض به الأسباب وتتهافت فتتماحى ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم بنفكم ويحملة لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام البنك الطاعن بقيمة الإعتماد على أن سدد الشحن المقدم من المطعون ضده الأول يتطابق مع ما ورد بشأنه في خطاب الإعتماد وأن المخازنة في شأن المسئول عن فرامة التاعير يخرج عن نطاق الإعتماد المستدعي، فإن التمسك على الحكم بالتناقض يكون وارداً على غير محل.

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٤

التناقض الذي يعيب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذي تتماحى به الأسباب بحيث لا يبقى منها ما يمكن حمل الحكم عليه .

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥١٩ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١
لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بقيام السبب الأجنبى على مجرد قوله " وتخلص المحكمة من
الملاسات والظروف المحيطة بالواقعة أن الحريق إن دلل على فحاة بالسيارة وهو سبب أجنبى لا يد لأمين النقل
فيه، ولم يستطع هو وصاحب الأثاث دفعه أو توقيه وبذلك تنفى المسؤولية " دون أن يبين سنده الذى
أقام عليه هذه النتيجة، فإنه يكون معيياً بالقصور بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١
مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني
على تناقض حكمن إنتهائين إنما يصح حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة
الشيء المحكوم به فى مسألة تار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها فى
الحكم السابق.

الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥
التناقض الذى يطل الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تماحى به أسبابه ويكون
واقعاً فى الأسباب بحيث لا يمكن معه فهم على أى أساس قام عليه الحكم.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٢
إستناد الحكم فى إثبات عدم إستفاد المطعون ضده لأجازاته المرضية والإحتيادية على نفى ما ورد بتقريرى
الخبرة فى هذا الشأن نفاً مجرداً بقى أن يفصح فى أسبابه عن الوقائع التى إستند إليها والأدلة التى إلتجع
ببروتها مكتفياً بالقول أن عدم دراية المطعون ضده بما قرره بإستفاد الأجازات المذكورة لا يفيد صحة
ذلك، دون أن يعنى الحكم المطعون فيه بالنسبة من صحة أو عدم صحة نفاذ هذه الأجازات قبل أن تصدر
الطاعة قرأها بفصل المطعون ضده لعدم اللياقة للخدمة صحياً وعلى الرغم مما جاء بتقريرى الخبرة
المذكورين من أن حالة هذا الأخير طبقاً لقرار اللجنة الطبية العامة بالهيئة العامة للتأمين الصحى عجز كامل
مزمع مستلهم، فإنه يكون معيياً بالقصور فى التسيب.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠
التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى تماحى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ولا
يفهم معه على أى أساس أقام قضاءه أما ما عساه يكون قد ورد فى عبارات الحكم لما يومهم بوقوع مخالفة
بين بعض أسبابه مع بعض فلا يعد تناقضاً مبطلاً له طالما أن قصد المحكمة ظاهر وروايتها واضح.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٤
إذ أسس الحكم قضاء بالإخلاء على سند من أن حلة الأجرة المتأخرة في ذمة الطاعنين ٥٥ ملمم ٢٥٧٢ جنبه حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٣، بخلاف القوائد والمصاريف والتنفقات الفعلية والأجرة المستحقة عن شهر يناير وفبراير سنة ١٩٨٤، دون أن يوضح موقف كل طاعن على حده التصرف على الأجرة المستحقة عليه، ومقدار ما سدد منها وما تبقى منها في ذمته، فإنه يكون قد جاء بجهلاً وعابه القصور في أسبابه فضلاً عن مخالفته للقانون، إذ جعلهم مسئولين جميعاً عن الأجرة المتأخرة، في حين أن التضامن بين المدعين - وعلى ما جرى به نص المادة ٢٧٩ من القانون المدني لا يفترض وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص في القانون.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٨٥
التناقض الذي يعيب الحكم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تعارض به الأسباب ونتيحاته ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمّله.

الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢/٧/١٩٨٥
لما كان الثابت أن التنفيذ يجري إقتضاء لدين مقداره ٣٥٩٨٠ ج وتوابعه وأن الطاعن قد نازع في مقدار هذا الدين مدعياً الوفاء بجزء منه، وكان الثابت بتقرير الخبر الذي حول عليه الحكم المطعون فيه في قضائه وأحال إلى نتيجته أنه قد غلص إلى أن الطاعن قد ولى قسراً من الدين ولم يعد متديناً للمطعون ضدها إلا في مبلغ ٣١١٥١ ج و١١ م من الدين المنفذ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عاد وأيد الحكم المستأنف الذي كان قد قضى برفض إعراض الطاعن والاستمرار في التنفيذ للدين كله، يكون معيياً بالتناقض.

الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٦
التناقض الذي يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الذي تنصمحه به الأسباب ولا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه، بحيث لا يمكن أن يفهم منه على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به، أما إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفي لحمله وتبرير وجه قضائه فلا محل للنسي عليه بالتناقض.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٧
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تعارض به الأسباب ونتيحاته لتصحاحه ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمّله ويبرر قضاؤه أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن منه أن يفهم على أي أساس قضى الحكم بما قضى به في منطوقه، أما إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفي لحمله وتبرير قضاؤه ودون تعارض أسبابه فلا محل للنسي عليه بالتناقض.

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٥٢ مكتب فتى ٣٨ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١١/٨/١٩٨٧
التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو ما تماحى به الأسباب وعارض بعضها بعضاً بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ مكتب فتى ٣٨ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٧
التناقض الذى يعيب الحكم هو ما تماحى به الأسباب وعارض بعضها بعضاً بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه ولا يمكن معه لهم الأساس الذى أقام عليه قضاءه.

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٧ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٨٨
تناقض الأسباب المبطّل للحكم هو ذلك الذى تماحى به ولا يبقى من بعدها ما يمكن حل الحكم عليه بحيث لا يمكن أن يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به، أما إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفى لحمله وتبرر قضاءه فلا محل للنعى عليه بالتناقض.

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٣/٥/١٩٨٩
التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تماحى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى المنطوق.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٦ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ٨/٢/١٩٨٩
المقرر أن التناقض الذى يفسد الحكم هو ما تماحى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى المنطوق.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ مكتب فتى ٤١ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١/٢٣/١٩٩٠
التناقض الذى يعيب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تماحى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه أو أن يكون التناقض واقعاً فى أساس الحكم بحيث لا يمكن أن يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت ولما كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قام على دعامة أساسية مؤداها أن مند الدين وقعه ربان السفينة بتاريخ يمثل ديناً بحرياً عقده الرهان - فى حدود سلطاته القانونية - لمصلحة السفينة ونهيئتها للسفر خارج مينائها الأصلى بما يصدق عليه وصف الدين البحرى طبقاً لنص المادة الثامنة من المعاهدة الدولية للحجوز التحفظى على

السفن التي إنضمت إليها مصر بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ وأنه لا يعد من قبيل القروض البحرية المنصوص عليها في المادة ١٤٩ من قانون التجارة البحرى التي تتم بضمان السفينة أو محتملاتها وتعتبر بمثابة تأمين من أخطار الرحلة البحرية فإن قاله التناقض هذه تكون قائمة على غير أساس.

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٠
التناقض الذى يفسد الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ما تماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه. أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به فى منطوقه.

الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٩١
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذى يفسد الأحكام هو ما تتعارض فيه الأسباب وتتهافت لصاحي بحث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه، أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه.

الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٩١
جرى قضاء هذه المحكمة على أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى تماهى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حله عليه، فإذا ما اشتملت أسباب الحكم على ما يكفى لحمله ويرر وجه قضائه فلا محل للنعى عليه بالتناقض.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٣٣
لا يعيب الحكم أن يكون من عبارات أسبابه عبارة خاطئة موهمة بوقوع تناقض بين الأسباب بعضها مع البعض، ما دامت هذه العبارة الخاطئة تكون ثانوية ولا أثر لها لى نتيجة الحكم.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٤/١/١٩٣٥
التناقض الذى يفسد الأحكام هو الذى يحدث فى إحدى صورتين : (الأولى) أن يكون واقعاً فى أسباب الحكم الواحد بذاته بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه، إذ فى هذه الحالة يكون الحكم كأنه خال من الأسباب، ومحكمة النقض تبطله. أما التناقض بين أسباب حكم تهيدى صادر فى الدهوى وبين أسباب حكم آخر قطعى فيها، فلا يصح التعدي به. (والثانية) أن يصدر حكم على خلاف حكم سابق، ولكن بشرط فى هذه الحالة أن يكون الحكم السابق حكماً نهائياً فاصلاً

في الموضوع المتنازع فيه بين الطرفين. ومحكمة النقض حين تجد هذا الشرط مصحقاً فإنها تأمر بإلغاء الحكم الثاني وتصرح بأن الحكم الأول هو الواجب النفاذ.

الطعن رقم ٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٣٤ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٣٨
التناقض في أسباب الحكم الذي يترتب عليه إعتبره غير مسبب هو الذي تتماشى به الأسباب بحيث لا يبقى بعداً ما يمكن حمل الحكم عليه.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣٤ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٤١
ليس من التناقض أن يكون في عبارات الحكم ما يوهم بوقوع مخالفة بين بعض أسبابه وبعض ما دام قصد المحكمة ظاهراً وأنها واضحة فيه. فإذا كانت المحكمة قد ذكرت " أنه ثبت من شهادة فلان إغ " وكان الظاهر من حكمها أنها لم تقصد إلا مجرد إيراد ما قاله، ثم رجعت إلى هذه الأقوال ففندتها وكشفت عن كذبها وأخذت بما يخالفها، فلا يصح أن يقال عنها أنها تناقضت في حكمها ولم تصدره عن اعتقاد وبقيت بل عن تراوح بين عقيدتين وتردد بين رأيين.

الطعن رقم ٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٣٣٤ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٤٢
إذا أضافت الحكومة شيئاً إلى المنفعة العامة دون أن تتخذ الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية لحكم القاضي لصاحب هذه العين بمنحها ومقابل منفعتها جملة واحدة فلا يقبل التمسك على حكمه بمخالفة المادة ١٢١ من القانون المدني وذلك لتضمنه عنصرى التصويض المنصوص عليهما فيها. ولكن إذا كان الحكم حين تحدث عن غن العين قد ذكر صراحة أنه يعتمد المبلغ الذي قدره الخبير في تقريره لإثباته على إعتبرات صحيحة، ثم حين تحدث عن فوائد هذا الثمن أقر صاحب العين على أحقيته فيها، ومع ذلك لم يقض له إلا بالمبلغ الذي قدره الخبير على إعتبار أنه يكفي في الثمن والمنفعة فإن هذا الحكم يكون قد وقع في تناقض ظاهر. إذ هو بقضائه هذا يكون قد نقض ما أثبت أولاً من أن ذلك المبلغ هو غن الأرض فقط أو يكون بعد ما أقر بحق صاحب العين في التصويض لم يحكم له بشيء منه. وهو في كلا الحالتين يكون لتناقض أسبابه التي ذكرها وتساطها لا أساس له.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٣٥٥ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٤٧
إذا تناقضت أسباب الحكم بحيث أعجزت محكمة النقض عن تعرف موافقته لحكم القانون أو مخالفته له تعين نقضه. ومن قبل ذلك قول الحكم في رفض دعوى تعويض عن عدم إعطاء رخصة لسيارة أن النزاع بين طالب الرخصة وبين وزارة الداخلية ينحصر في هل المقعد المد لسانق السيارة مستكمل للشروط والأبعاد المقررة في قرار الداخلية الصادر في ١٧ من يونه سنة ١٩٣٦، وقوله إن هذا المقعد معيب لتضييق المسافة

بين الجالس عليه وبين عجلة القيادة، وإن هذا الضيق يجعل قلم المرور محقاً في رفض الرخصة ثم قوله بعد ذلك إنه لا قيمة لما يستمسك به صاحب السيارة من أن أبعاد المسافات في القعد مسؤولة طبقاً للقرار الوزاري لأن العيب خارج عن نطاقها وداخل تحت شروط السيطرة على زمام القرامل، فإنه مع هذه الأقوال لا يبين هل مخالفة الشروط التي أثبتها الحكم على السيارة متعلقة بالمقعد أم بالقرامل مما لا يدري معه إن كان قد جاء موافقاً للقانون أم جاء على خلافه.

• الموضوع القرعي : التوقيع على مصادرة الحكم :

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٣

لما كانت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا نطق بالحكم عقب المرافعة وجب أن تودع مسودته المشتعلة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة وميتها بها تاريخ إبداؤها وذلك في ظرف ثلاثة أيام من يوم النطق بالحكم في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوما في القضايا الأخرى وإلا كان الحكم باطلا. فإن كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة - كما هو الحال في الدعوى - وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلا، فإنه يبين من ذلك أن القانون يوجب أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته سواء أصدر الحكم عقب المرافعة مباشرة أم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة، فإن كانت المسودة المشتعلة على الأسباب غير موقع عليها إلا من عضو واحد من أعضاء الهيئة كان الحكم باطلا - ولا يرد على ذلك القول بأنه إذا ما ثبت أن النطق بالحكم لم يحصل عقب الانتهاء من سماع المرافعة مباشرة وإنما أُرجئ إلى جلسة أخرى مقبلة لم نطق به بمعرفة نفس الهيئة وصار لإداع المسودة عقب ذلك مباشرة فقد تحققت في هذه الحالة الحكمة التي توخاها الشارع من شمول المدالة للأسباب والمتعلق معا بصرف النظر عن ثبوتها في ورقة واحدة أو ورقتين منفصلتين معى كان الثابت أن الإيداع قد حصل وفقا للقانون - ذلك أن إيجاب تسبب الأحكام مقصود به حل القضية على ألا يحكموا في الدعوى على أساس فكرة مبهمة لم تسعين معانها أو جملة غابت أو غلبت تفصيلها وأن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محصورة جرت على أساسها المدالة بين القضية قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه، فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروا على الوضع الذي أثبت به في السودة ولا يفتى عن هذا الإجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده معى كانت متصلة عن الورقة المشتعلة على أسبابه ويكون ذلك لا تحقق الحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب توقيع أعضاء الهيئة التي

أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه لأنه إذا كان تأجيل النطق بالحكم دليلاً على حصول المداولة فيه قبل صدوره فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء لا يقوم دليلاً على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبتت في المسودة.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

إذ أوجبت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه فإنها لم تشترط تعدد توقيعاتهم بعدد أوراق المسودة وذلك إعتباراً بأن تلك المسودة مهما تعددت أوراقها وحدة واحدة ليكفي التوقيع في نهاية الأسباب.

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٥٠١ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٠

مفاد نصوص المواد ٣٣٩ و ٣٤٧ و ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع ففري فوقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره عمله وقت النطق بالحكم وجب إثبات ذلك لدى الحكم وإلا لحقه البطلان.

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٧١١ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٩

إذا كان مبنى السبب الوارد في ملحق تقرير الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لتحريره على أوراق منفصلة وعدم توقيع القضاة الذين أصدروه على كل ورقة من أوراقه، فهو على هذه الصورة سبب متعلق بالنظام العام، ويجوز إيدأؤه في أي وقت وللمحكمة أن تأخذ به من تلقاء نفسها، وبالرجوع إلى مسودة الحكم المطعون فيه، يبين أن أسبابه حررت على ثماني صفحات متصلة ذيلت الأخيرة منها بمنطوقه ثم وقع عليه القضاة الذين أصدروه وهي بذلك تحقق غرض الشارع بما إستوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١١

مفاد نص المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلا كان الحكم باطلا ولا يبنى على هذا الأجراء - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - توقيعهم جميعا على الورقة للتضمنة منطوق الحكم وحده، متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وذلك حتى تتحقق الحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على

مسودته المشتعلة على أسبابه وليقوم الدليل على أن المداولة إسقرت على أسباب الحكم كما ثبتت في مسودته.

الظعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨

مفاد نص المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - الذى صدر الحكم المطعون فيه في ظله - أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته وإلا كان الحكم باطلاً، ولا يثنى عن هذا الإجراء توقيعهم جميعاً على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الأوراق المشتعلة على أسبابه أما إذا حررت الأسباب على أوراق منفصلة، إشتملت الأخيرة منها على جزء من هذه الأسباب إتصل بها منطوق الحكم، ثم وقع عليها جميع القضاة الذين أصدروه، فإن التوقيع على هذه الورقة الأخيرة إنما هو توقيع على المنطوق والأسباب معاً فيحقق به فرض الشارع فيما إسعجه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه فلا يكون الحكم باطلاً ولئن أفادت الشهادة الرسمية التى قدمها الطاعنان والمودعة ملف الظعن أن أسباب الحكم المطعون فيه حررت على أوراق منفصلة، وأن جميع أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم قد وقعوا على الورقة الأخيرة منها التى تحمل المنطوق، إلا أن هذه الشهادة لا تدل على أن الورقة الأخيرة لا تتضمن غير منطوق الحكم وحده بما تكون معه هذه الشهادة قاصرة عن إثبات ما يدعيه الطاعنان من أن أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم لم يوقعوا على مسودته المشتعلة على أسبابه بالمعنى المتقدم، ومن ثم فإن نفيهما يكون عارياً عن الدليل.

الظعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

إذ أوجبت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق توقيع لرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه، فإنها لم تشترط تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة، لأن تلك المسودة تتخير وحدة واحدة فيكفى التوقيع في نهاية الأسباب. وإذا كان الثابت من الإطلاع على شهادة قلم الحفظ بمحكمة الاستئناف، والتى أودعها الطاعن أن مسودة الحكم المطعون فيه قد حررت في خمس ورقات الأخيرة منها قد انتهت فيها الأسباب بمنطوق الحكم، وذيلت بتوقيعات المستشارين الثلاثة الذين أصدروه، فإن حسب الحكم هذا ليكون بمثابة من البطالان المدهى به.

الظعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٢١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٨

النص في المادة ١٧٥ من قانون المرافعات على أنه " يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلاً " يدل على أن

المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعاً عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلا كان الحكم باطلاً، ولا يفنى هذا الإجراء توقيعهم جميعاً على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الأوراق المشتعلة على أسبابه، أما إذا حررت الأسباب على أوراق منفصلة اشتملت الأخيرة منها على جزء من هذه الأسباب واتصل بها منطوق الحكم ثم وقع عليها جميع القضاة الذين أصدروه فإن التوقيع على هذه الورقة إنما هو توقيع على المنطوق والأسباب مما يتحقق به عرض الشارع فيما استوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه فلا يكون الحكم باطلاً، لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعن في نفيه من أن الورقة الأخيرة من أوراق مسودة الحكم اشتملت على توقيعات أعضاء الهيئة التي أصدرته في نهاية المنطوق، لا يفيد خلو الورقة من جزء من الأسباب وهو مناط البطلان في هذه الحالة فإن النفي في هذا الوجه يكون مجاهلاً.

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٥

إن ما ذكره الحكم الابتدائي من أنه صدر من دائرة إستئنافية بمحكمة القاهرة الابتدائية لا يعدو أن يكون خطأ مادياً ليس من شأنه أن يشكك في بيان المحكمة التي أصدرته، إذ الثابت من الوقائع التي أوردها الحكم ومن أسبابه ومنطوقه أنه صدر من المحكمة بإعبارها محكمة أول درجة وليس بإعبارها محكمة إستئنافية .

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٩

النص في المادة ١٧٠ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع قد توقع أنه قد يعرض للقاضي الذي إشرك في وضع الحكم ما يحول بينه وبين حضوره بشخصه وقت تلاوته لمساكني بأن يوقع على المسودة على أن يبين في الحكم أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد إشرك في المداولة ووقع على مسودته وإلا كان باطلاً، ولئن كان من المعين أن يكون المانع القهري الذي يجيز الاستعاضة بتوقيع القاضي مسودة الحكم عن حضوره هو المانع المادى المجرد دون المانع القانوني الذي يعنى زوال الصفة أو إنتفاء الولاية لضرورة صدوره من يصنف بوصف القاضي وتزوم هذه الصفة حتى النطق بالحكم كى تتوافر له مكته الإصرار على رأيه أو العلول منه حتى ذلك الوقت، إلا أنه ليس بلامر الإلفصاح في الحكم عن بيان المانع لأنه لميق بشخص القاضي ومن العسر الصرف عليه وقت النطق بالحكم.. لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد اشتمل على بيان أن السيد القاضي الذى تخلف عن حضور جلسة النطق به قد إشرك في المداولة ووقع على مسودة الحكم، وكانت الأوراق خلواً بما يفيد تحقق مانع قانوني بالقاضي المشار إليه فإن النفي - على الحكم بالبطلان - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٠

إذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قد ضمت دعوى الطاعن بطلب تعديل قرار لجنة تحديد الإيجارات إلى دعوى الطعون ضده الأول بطلب الإغلاء ليصدر فيها حكم واحد، ولما كانت المادة ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على أن يلحق بتشكيل المحكمة الابتدائية التى تنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة مهتمس معمارى أو مدنى، فإن ورود اسم هذا المهتمس فى دياجة الحكم الابتدائى ضمن تشكيل هيئة المحكمة لا يعدو أن يكون إلزاماً بنص المادة المشار إليها ولا يدل فى حد ذاته على أنه قد اشرك فى المداولة أو أنه حضرها فى دعوى الإغلاء أو فى المسائل الأولية السابقة على تقدير الأجرة فى دعوى الطاعن، بل أن الثابت فى صدر ملفوات الحكم الابتدائى أن المداولة تمت وفقاً للقانون، هذا إلى أن الأصل فى الإجراءات أنها وروعت، وليس فى الأوراق ما يدل على خلاف ذلك.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥

— مؤدى نص المادة التاسعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أنه يجب إصدار أحكام المحكمة الابتدائية من ثلاثة قضاة، ومفاد للرواد ١٦٦، ١٦٧، ١٧٥ من قانون المرافعات أنه يعين حصول المداولة بين جميع قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة وأن يوقعوا على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه ولا يشرك فى ذلك غيرهم وإلا كان الحكم باطلاً.

— مناط حصول الاشراك فى المداولة بين القضاة الذين أصدروا الحكم هو توقيعهم على مسودته، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الهيئة التى أصدرت الحكم الابتدائى ووقعت على مسودته مشكلة برئاسة (.....) الرئيس بالمحكمة وعضوية القاضيين وكان لثلاثهم هم أعضاء الهيئة التى سمعت المرافعة حسبما هو واضح من محضر جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ التى حجزت فيها الدعوى للحكم فإن الإجراءات التى يطلبها القانون لإصدار الحكم تكون قد وروعت، لا يغير من ذلك أن يكون قد أثبت فى محاضر الجلسات ودياجة الحكم حضور المهتمس المشار إليه فى المادتين ١٨، ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رغم أن الدعوى ليست من قبيل الطعون الجنية فى هاتين المادتين ذلك بأن إثبات هذا الحضور لا يفيد إشراك المهتمس أو إسهامه فى إصدار الحكم وليس من شأنه أن يخل بالشكل المنصوص عليه قانوناً لإصدار أحكام المحكمة الابتدائية.

الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥

الثابت من الورقة الأصلية للحكم الطعون فيه أنه صدر برئاسة المستشار / رئيس المحكمة وعضوية المستشارين.....، ولابت من محضر جلسة ١٩٨٣/٥/٢٨ أن الهيئة هى التى أصدرت الحكم

كما أن الثابت من مسودة الحكم إنها زيلت بتوقيعاتهم. ومن ثم فإن النعى على الحكم بالطلان يكون غير صحيح، ولا يفتر من ذلك أن تشكيل المحكمة بجلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ التي حجت فيها الدعوى للحكم يكون من الهيئة سالفة الذكر والمستشار الدكتور. ... ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تشكيل الدوائر الإستئنافية من أربعة مستشارين مجرد تنظيم داخلي وأن إثبات هذا التشكيل بحضور الجلسة التي حجت فيها الدعوى للحكم لا يفيد إشراكهم في المداولة في كافة القضايا المعروضة عليهم وقد ثبت من ورقة الحكم الأصلية، ومسودته، ومخبر جلسة النطق به أن السيد المستشار المذكور لم يشترك في المداولة وإصدار الحكم، وإقتصر تشكيل المحكمة على ثلاثة مستشارين على ما سلف بيانه.

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤

مناط حصول إشراك في المداولة بين القضاة الذين أصدروا الحكم هو توقيهم على مسودته.

الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١

يكتفى لسلامة الحكم أن تكون نسخة الأصلية موقعة من رئيس الهيئة التي أصدرته دون إشراط توقيع رئيس الجلسة الذي حضر تلاوته ولم يشترك في إصداره، كما لا يجوز لهذا الأخير أن تحمل المسودة توقيعه طالما لم يشارك في إصدار الحكم.

* الموضوع الفرعى : الحكم للتحضيرى :

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤١ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٠

الحكم الذى تصدره المحكمة يندب أحد أعضائها لتصفية حساب شركة بمضور طرفي الخصومة ومخبر الدعوى لا يدل على ما مستحكم به المحكمة. فهو لا يعتبر حكماً تمهيدياً، وإنما هو حكم تحضيرى الفرض منه تهمة القضية للحكم. فللمحكمة التي أصدرته الحق المطلق في أن ترجع عنه، إذا تبين لها أنه لا ضرورة لتفيله، وأن في القضية ما يكتفى دونه لتويرها والحكم فيها .

* الموضوع الفرعى : الحكم للتفسيرى :

الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٦

الحكم التفسيري طبقاً لما تقتضيه المادة ٧/١٩٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر جزءاً متصفاً للحكم الذى يفسره وليس حكماً مستقلاً لما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن العادية أو غير العادية يسرى عليه، سواء أكان هو تفسيره قد مس الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو بتعديل فيما قضى به معتدياً بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه، أم كان لم يحسمه بأى تغيير

مكتفياً بوضيح ما أبهم منه، لما كان ذلك فإن الطعن بالإستئناف على الحكم الابتدائي الصادر بتفسير حكم مرسى الزاد يكون طبقاً لنص المادة ٤٥١ من قانون المرافعات فى ميعاد خمسة الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم، ولما كان الحكم الابتدائي قد صدر حضورياً فى ١٩٧١/١/٣١ ولم تودع صحيفة الإستئناف إلا فى ١٩٧١/٣/١١، فإنه يكون قد رفع بعد الميعاد، وكان يتعين على محكمة الإستئناف أن تنقض من تلقاء نفسها بسقوط الحق فى الاستئناف وفقاً للمادة ٢١٥ من قانون المرافعات وإذ هى حكمت بقبول الإستئناف شكلاً فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٦

الحكم التفسيري يعتبر جزءاً متمماً للحكم الذى يفسره وليس حكماً مستقلاً. فما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن بالطرق العادية أو غير العادية يسرى عليه، سواء أكان هو فى تفسيره قد مس الحكم المفسر بنقص أو بزيادة أو بتعديل فيما قضى به معتدياً بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه أم كان لم يمس به أى تغيير مكتفياً بوضيح ما أبهم منه. و الحكم التفسيري الذى يزيد أو ينقص فيما قضى به الحكم المفسر يجوز الطعن فيه بطريق النقض من جهة أنه مخالف للقانون باعتداله على قوة الشيء المحكوم فيه. وذلك إذا كان صادراً من محاكم الإستئناف طبقاً للمادة التاسعة من قانون النقض. وأما إذا كان الحكم المفسر صادراً من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية فإنه، طبقاً للمادة العاشرة من هذا القانون، لا يجوز الطعن فيه، ولا فى الحكم التفسيري تبعاً بطريق النقض إلا إذا كان صادراً فى قضية وضع يد أو فى مسألة إختصاص وكان مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله. وعلى ذلك فلا يقبل الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية تفسير الحكم صادر منها بصين حارس قضائى بقوله إنه جاء على خلافه ومس قوة الشيء المحكوم فيه.

*** الموضوع الفرعى : الحكم الحضورى :**

الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩

مفاد نص المادتين ٢٨٣، ٢٨٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم يكون حضورياً إذا سمعت الدعوى وأدلتها فى مواجهة المدعى عليه الحاضر بنفسه أو بوكيل عنه.

*** الموضوع الفرعي : الحكم الصادر بطلب خبير :**

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٠
إذا كان الحكم الصادر بطلب مكعب الخبراء قد وقف عند حد إيراد القاعدة القانونية التي تقضي بالنسبة لفسخ عقود التأمين عامة - وعند تأخر المؤمن له في سداد أقساط التأمين - بوجوب قيام المؤمن بإعذاره وأضاف الحكم بأنه توصل لاستجلاء الحقيقة فيما تناضل فيه طرفا الدعوى حول قيام عقد التأمين أو إنهائه بانقضاء مدته نذبت المحكمة مكعب الخبراء، وإذا لا يتضمن هذا القضاء فصلا في الموضوع أو في شق منه وكان قد إستبان للمحكمة - عند الفصل في الموضوع - من التقرير الذي قدمه الخبير الذي أخذت به أن العقد قد إنتهى بانقضاء مدته وأنه لا محل بالتالي لتطبيق القاعدة القانونية سالف الذكر، فإنه لا يصح القول بأن المحكمة في قضائها برفض الدعوى قد خالفت حجية حكم سابق.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٠
مضى كان يبين من حكم نذب الخير أنه فصل في أسبابه في النزاع المردد بين الطرفين بشأن الأجرة التي يلتزم بها المستأجرون من الباطن وقطع في أنها هي أجرة المثل فانتهى الخصومة في هذا الشأن فإنه كان يجب على الطاعنين الطعن فيه على استقلال عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق وبفوات مواعيد الطعن عليه فقد أصبح قضاء نهائياً تقيد به المحكمة التي أصدرته.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧١
إذا كان الحكم - الصادر بطلب خير - قد بت في أمر العقد المتنازع بشأن تكييفه - وإعباره ساترا لوصية وهو قضاء قطعي في شق من الدعوى، كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه فإنه يجوز الطعن فيه على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧١
مضى كان يبين ما أورده حكم محكمة أول درجة بطلب الخير، وإنتهى إليه في أسبابه المرتبطة بمنطوقه أنه بت في النزاع بين الطرفين حول تحديد الأجرة وعهد إلى الخير إحتساب الأجرة على هذا الأساس عن المدة المطالب بها، وإذا يعتبر الحكم قطعياً في هذا الشق من موضوع الذي كان مثار نزاع بين الطرفين وأنه أنهى الخصومة في شأنه، وأصبح أساساً للفصل في طلب الأجرة بحيث يتمتع على المحكمة إعادة النظر فيه. وكان يجوز للمطعون ضدها وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن في هذا الشق من الحكم على استقلال ولكنهما لم يستأفاه في الميعاد اتخدد بالمسادين ١/٣٧٩، ١/٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢. وكان

هذا القضاء لا يعتبر مستأنفاً باستئناف الحكم الموضوعي، فإنه يكون قد اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه، مما كان يعين معه على محكمة الاستئناف أن تنقيد بما تضمنته هذا الحكم من قضاء في شأن تحديد الأجرة، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك، وتعرض ليحت النزاع الذي أثاره المطعون ضدهما حول تحديد الأجرة وفصل فيه على خلاف الحكم السابق، فإنه يعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه عملاً بالمادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذي رفع الطعن في ظله.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩

مضى كان ما قرره حكم نذب الخبير الصادر من محكمة أول درجة في أسبابه يندل على أن النزاع بين الطرفين كان منحصرأ في مدى مطابقة البناء للمواصفات المطبق عليها، وأن الأسعار المحددة في الإنفاق لم تكن محل جدل بينهما، فإن ما ورد فيه من بعد عن مريان تلك الأسعار حتى ولو زادت عن التكاليف الفعلية أو سعر السوق لا يعتبر منهيأ للخصومة في هذا الشأن، ومن ثم لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم بطريق الاستئناف إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع، عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق. وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعملاً في تطبيقه .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل في أسبابه في النزاع القائم بين الطرفين حول مقدار الرسم المستحق لمصلحة الطيران، ثم لدب غيراً لبيان مقدار ما حصله مصلحة الطيران زيادة على الرسم الذي حدده وكان هذا القضاء قد أنهى الخصومة بشأن الرسم المستحق، فإنه يجوز الطعن فيه إستقلالاً طبقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدر الحكم في ظله .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٨

إذا كان مؤدى ما قرره حكم محكمة أول درجة الصادر بتدب مكتب الخبراء أنه حسم النزاع بين طرفي الخصومة في خصوص إنقضاء عقد فتح الإعماد والرهن المضمون به بما يصير قضاء بعدم أحقية البنك الطاعن للمائدة المستحقة على الرصيد المدين بعد التاريخ الذي حدده الحكم لإنقضاء عقد فتح الإعتدال والرهن المؤمن به - وهو ١٩٦٠/١٠/٤ تاريخ إستيلاء وزارة التموين على الأدوية الموهونة وذلك على خلاف ما عكس به البنك - الطاعن - في دعواه من أن عقد فتح الإعتدال ظل سارياً حتى يوم ١٩٦١/١٢/١٤، فإنه في هذا الخصوص يعتبر حكماً قطعيأ في شق من الموضوع كان مفار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه، ومن ثم يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم إستقلالاً بطريق الإستئناف

وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق، ولا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مستأنفاً يستئناف الحكم الذي صدر بعد ذلك في باقي الموضوع. وإذا فات الطاعن أن يطعن على هذا الحكم في الميعاد، فإن استئنافه له مع الحكم الصادر بعد ذلك يكون قد رفع بعد الميعاد ويكون الحكم المطعون قد أصاب، إذ ضمن الأسباب أن ذلك الحكم قد سقط حق الطعن فيه بالإستئناف .

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد عرضت في أسباب حكمها بندب غير في الدعوى للخلاف الذي قام بين الطرفين على أسس وقواعد تصفية الحساب بينهما، وقطعت في أن مركز الطرفين قد تحدد وتصفى في تاريخ عينه، ولم يطعن الخصوم على حكمها بالإستئناف في هذا القضاء القطعي إلى أن انقضى ميعاد الإستئناف وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضي، فإنه ليس لهذه المحكمة بعد ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة لإستنفاد ولايتها بالفصل فيها، ويتعين لذلك على محكمة الإستئناف أن تقيد بهذا القضاء بهير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة الأمر المقضي بعد أن أصبح هذا القضاء نهائياً بعدم إستئنافه

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٣

- إذا كان بين ما أورده الحكم أنه لا يبدو أن يكون ترديداً لأقوال الخصوم طلباً ودفعاً دون أن يقطع في الخصومة الأصلية وهي بيان الأساس الذي يجب أن يقام عليه تقدير أجره الحكر وإنما رمى الحكم بقضائه إلى إعداد الدعوى للفصل في موضوعها بعد أن يقدم الخبير تقريره وهو بهذا الخاتبة لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في شق منها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

- إذا كان الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع بندب مكتب الخبراء لتقدير أجره الحكر لم يقطع في تحديد الأساس الذي يجب أن يقام عليه هذا التقدير وإنما رمى بقضائه إلى مجرد إعداد الدعوى للفصل فيها بعد أن يقدم الخبير تقريره. وكان هذا الخبير قد ضمن تقريره عدم وجود تحسين بالأرض نتيجة إنشاء شوارع أو مياذن بالجهة التي تقع بها وأن التقدم العمراني قد زاد من قيمتها وانتهى إلى تقدير أجره الحكر على أساس أجره المثل وبني هذا التقدير على أسس تتفق مع القواعد القانونية الصحيحة فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا التقدير لا يكون قد تناقض مع الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع بندب مكتب الخبراء لتقدير أجره الحكر .

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢

لا يجوز للحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى عدم جواز الاستئناف أن يعرض لمبحث دفاع الطاعن بشأن حجية حكم محكمة أول درجة الصادر - قبل الفصل في الموضوع - بتدب الخير.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٨

متى كان البين من الأوراق أنه قام بين الطرفين نزاع بشأن الأساس الذي يجري بمقتضاه تحديد رتب القطن الموردة من مورث المطعون ضدهم إلى الشركة الطاعنة وحسبت محكمة أول درجة ذلك النزاع بحكمها الذي انتهى في منطوقه وفي أسبابه المرتبطة بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً إلى الإعتداد بالتحديد الوارد بكشوف بنك مصر، وإعتباره حجة على الشركة، وتندب غير لتصفية الحساب بين الطرفين على هذا الأساس فإن الحكم المذكور يكون قد قضى في شق من الدعوى قضاء قطعياً لا يجوز للمحكمة الرجوع فيه، وإن كان يجوز الطعن فيه بالإستئناف إستقلالاً عملاً بحكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق، وإذ لم يستأنف في المحاد القانوني فإن الحق في إستئنافه يكون قد سقط ولا يجوز المبادلة فيما تضمنه أمام محكمة الإستئناف المناسبة نظرها بالإستئناف المقام عن الحكم الصادر في باقي الموضوع.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٦

إذ كان ما أورده الحكم لا يطوى على قضاء قطعي بحسم النزاع فيما ثار بين الطرفين في شأن الأساس الذي يجب أن تجري عليه احاسبة بينهما ذلك أن الحكم لم يقصد بتدب الخير على ما صرح به في أسبابه المرتبطة بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً - إلا مجرد إستكمال عناصر النزاع لإمكان الفصل فيه، فلا يكون لهذا الحكم حجية في خصوص تحديد الأساس الذي تجري عليه احاسبة، ومن ثم لا يجوز قوة الأمر المقضي بعدم استئنافه في المحاد القانوني على إستقلال.

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٤

متى كان الحكم - الصادر بتدب الخير - لم يحسم النزاع في منطوقه وأسبابه حول وضع الطاعن وإغما رمى بقضائه إلى إعداد الدعوى - بتسوية حالة الطاعن مع تعيين مرتبه - للفصل في موضوعها بعد أن يقدم الخير تقريره، فهو بهذه المتابعة لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في شق منها ولا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٣

حجية الحكم تقتصر على ما يفصل فيه من وقائع أو حقوق متنازع فيها سواء كان ذلك في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به إرتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم للحكم قائمة إلا بها، وتكون معه وحدة لا تتجزأ، وإذ

كان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة. ... انتهى في منطوقه إلى ندب خير لبنان ما إذا كانت العمارة التي حصلت بالعين المؤجرة في سنة ١٩٥٩ هي مجرد إصلاحات أم تعديلات جوهرية تجعلها في حكم الإنشاء الجديد، وكانت واقعة حصول العمارة بالشقة في سنة ١٩٥٩ لم تكن محل نزاع فصل فيه ذلك الحكم، فإن الحكم الابتدائي الصادر في.. والمؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه إذ تناول بحث تاريخ إنشاء العمارة، وخلص إلى أنها تمت في سنة ١٩٦٤ لا يكون قد خالف حجية حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٤

مضى كان مؤدى ما قرره الحكم الصادر من محكمة أول درجة بنادب الخير أنه قضى بعدم أحقية الطاعن كي تقويم مقابله الإصلاحات والتحسينات الجديدة طبقاً لإتفائه مع المطعون عليه ولم يبق إلا سلطة المحكمة في التقدير إن ثبت وجود تحسينات أو إصلاحات جديدة، فإن ما قضى به الحكم الصادر بنادب الخير يكون قد بت في حق من الموضوع كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه وكان يجوز الطعن فيه استقلالاً بطريق الاستئناف وفقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدر الحكم المذكور في ظله، ولا يعتبر. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مستأنفاً باستئناف الحكم الذي صدر بعد ذلك في موضوع الدعوى. لما كان ما تقدم، فإن تراعى الطاعن في الطعن على ذلك الحكم خلال الميعاد يجعل قضائه مالف البيان حائزاً قوة الأمر المقضى .

*** الموضوع الفرعي : الحكم الصادر على خلاف التثبيت بالأوراق :**

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في بيانه لوقائع الدعوى نصوص المخالصة التي تمسك بها رب العمل قال إنه لا يمكن اعتبارها تنازلاً من العامل عن حقه في المكافأة على الأساس الذي يحدده القانون لأن هذا التنازل يجب أن يكون صريحاً، وكانت المخالصة التي نوه بها الحكم قد تضمنت عبارات صريحة وقاطعة في تنازل العامل عن حقه في حساب المكافأة على غير الأساس المين في المخالصة وإبراء عاما للمة رب العمل من كافة حقوقه التي لم تتضمنها المخالصة المذكورة المنتهية لكل نزاع بين الطرفين، فإن الحكم المطعون فيه يكون معنياً لمسته ما تضمنته المخالصة بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٤

إذا كان الحكم المطعون فيه إذ أدخل ضمن حساب المبالغ التي ألزم الطاعن بأدائها للمطعون عليهم مبلغ مائتي جنيه اعتبره فوائد مستحقة عليهم - ألام قضاءه في هذا الخصوص على أن الطاعنين تنازلاً في كالة

مذكراتهما عن الطعن في هذا المبلغ باعتبار الفوائد ربوية، وكان الثابت من الأوراق المقدمة ملف الطعن أن الطاعنين بادرا بتقديم دلائلهم بخصوص مبلغ الماتى جتبه إلى المحكمة الاستئنافية فقد جاء بصحيفة إستئنافها " أن الدائن لم يدفع فما هذا المبلغ من أصل الدين وأثبت ذلك بخطه في دلوه وقد قدم هذا الدفء إلى المحكمة الحسبية بعد الحجر عليه وكان الأمر موطع تحقيق باعتباره اقتضاء لقوائد ربوية " وتمسكا بهذا الدفاع ورد المطعون عليه في مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية وبعد إذ قدم الحجير تقريره تنفيذيا للحكم القاضى بنديه لفحص الحساب بين طرفى الخصومة قدم الطاعنان مذكرة تمسكا فيها بهذا الدفاع إذ ضمنا طلباتهما إعادة المأمورية للغير لإجراء الحساب على أساس حذف مبلغ الماتى جتبه الذى قال عنه إنه متأخر فوائده دون إجراء أى تحقيق بشأنه، فإن مؤدى ما أورده الحكم فى خصوص دفاع الطاعنين يكون مخالفا للثابت بالأوراق فعاره بذلك قصور مبطل بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٤/١/١٩٦٠

إذا كان الواقع فى الدعوى أن الطاعة قد دفعت بعدم إختصاص محكمة أول درجة محلها ونوعيا لقضى برفض الدفيعين، ولما إستأنفت هذا الحكم حكم بعد جواز الإستئناف لأنه عن حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى به الخصومة وذلك تطبيقا للمادة ٣٧٨ مرافعات، فلما صدر الحكم فى الموضوع إستأنفته الطاعة مع الحكم الصادر فى الإختصاص لقضى الحكم المطعون فيه برفض الإستئناف ونأيد الحكم المستأنف، وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بالنسبة للدفيعين بسم الإختصاص على أن قضاء محكمة أول درجة برفضهما قد تأيد فى الإستئناف وأصبح نهائيا فلا يجوز العودة إليهما لسابقة الفصل فيهما، فإنه يكون قد أخطأ فى تحصيل ما حكم به من قبل فى الإستئناف مخالفا للثابت فى الأوراق وحجبه هذا عن الحكم فى الإستئناف المطروح عن الدفيعين، فعاره بذلك قصور مبطل بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على إلتزام الشركة الطاعنة بشراء الزوائد "الردة" وتقاضيها أجرا محددًا عن طعن اللصح وعلى نأيتها عن الحكومة فى توزيع الدليل وتحصيل ثمنه وكانت هذه الأمور قد فرضها الحكم الفراض دون أن يقيم الدليل أو يبين المصدر الذى استقاها منه رغم إنكار الطاعة لها أمام محكمة الإستئناف فإنه يكون مشوبا بالقصور.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ٣/٥/١٩٦٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام إلى قضاءه على إنعدام منازعة أى من الخصوم للمطعون عليها فى ملكية الأطنان محل الدعاى وكان الثابت من مذكورة مورث الطاعنة فى المرحلة الإستئنافية الأولى أنها صريحة

الدلالة على منازعته للمطعون عليها منازعة جديدة في ملكية تلك الأطنان - تلك المنازعة التي تظل قائمة بعد نقض الحكم الإستئنافي الأول وإحالة الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية - ومن ثم فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في الإسناد ومخالفة للثابت بالأوراق.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٣

متى كان الحكم المطعون فيه قد أُلِّم قضاءه على أن الواقف نص صراحة في إشهاد التصير على أن يكون لزوجته ما هو مشروط له في الواقف وكان من المشروط له استعمال الشروط العشرة مع التكرار ولم يقدم الطاعن ما ينفي هذا الذي هذا الذي أوردته الحكم فإن النفي عليه بالخطأ في الإسناد ومخالفة للثابت في الأوراق يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعنة لم تملك بطلان العقد موضوع النزاع ورتب على ذلك عدم جديوى البحث في قيام الكوثر، رغم أنه يبين من الإطلاع على مذكرة الطاعنة المقدمة أمام محكمة أول درجة، وصحيفة الإستئناف الذي ألقاه، أنها تمسكت بطلان هذا العقد لقيامه على الإحتكار والمضاربة غير المشروعة، فإن الحكم يكون قد خالف للثابت بالأوراق.

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٦٥٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٣

لما كان الثابت بتقرير الخبير المقدمة صورته ضمن أوراق الطعن وجود نقض في عدد الطرود المقررة قدره صندوقان من الجندية المصنع في مشمول البوليصه رقم ٣٣، وطردان أحدهما صندوق والآخر جرار في مشمول البوليصه رقم ٤٣ ومؤشر بذلك على قائمة الشحن من مدير المخازن في ١٦/٦/١٩٧١ وقد ذهل هذا البيان بخاتم الشركة المطعون ضدها، كما أثبت الخبير في تقريره أنه إطلع على خطاب صادر من شركة المنسوجات المصرية يوضح أن الرسالة سلمت إليها يوم ١٧/٦/١٩٧١ ولودعت مخزن ج ١٥ في الفترة من ١٧/٦/١٩٧١ حتى ٣٠/٦/١٩٧١ ناقصة المعجز المدعى به، مما يؤكد إكتشافه قبل هذا التسليم وكان الحكم المطعون فيه قد أُلِّم قضاءه أساساً بعدم إلزام الشركة المطعون ضدها بالرسوم الجمركية المستحقة عن النقص المشار إليه إستناداً إلى ما جاء بتقرير الخبير أنه لم يتوصل لمعرفة تاريخ إكتشاف النقص وسببه، فإن الحكم يكون فضلاً عن مخالفته للثابت بالأوراق قد نفى عن الرهان قربنه التهريب التي ألقاها المشرع في هذه الحالة دون أن يوضح الرهان أو من يمثله سبب النقص وقيم الدليل عليه، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٦

المطعون عليه وإن أشار فى صحيفة دعواه إلى أنه من حقه عملاً بأحكام الشريعة الإسلامية أن يوقع طلاق زوجته الطاعة بإرادته المنفردة إلا أنه لم يورد فيه أنه قد أوقع الطلاق عليها فى تاريخ معين بلقطه المريح أو بلفظ آخر يليه وهو ما حلت منه كذلك سائر الأوراق، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى رغم ذلك بانبات طلاق المطعون عليه للطاعة يكون قد أقام قضاءه على واقعة لا أصل لها فى الأوراق الأمر الذى أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون مما يطله ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٧

إذا بنى الحكم على خلاف الثابت بأوراق الدعوى تعين نقضه . وعلى هذا إذا كان الحكم فى دعوى الشفعة قد قرر أن الذم الحقيقى هو كذا وأن طالب الشفعة قد سقط حقه فيها لأنه لم يظهر إستعداده لدفعه ولم يعرض فى إلذار الشفعة ولا فى دعواها إلا مبلغ كذا، وكان الواقع الثابت فى مختصر الجلسة أن الشفيع - على خلاف ما قرره الحكم - قد أبدى إستعداده لدفع الذم الذى يثبت للمحكمة صحة فهذا الحكم يكون معيناً نقضه لإبتهاله على خلاف الثابت بأوراق الدعوى .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢

إذا أقيم الحكم المطعون فيه على ما يخالف الثابت بأوراق الدعوى وجب نقضه . فإذا قضت المحكمة برفض دعوى الشفعة لسقوط حق الشفيع فى طلب الشفعة، مؤسسة ذلك على ما إستخلصته من التحقيق من علم الشفيع بالبيع قاتلة إن شهدوا بمتهم قد شهدوا بذلك وإن الشفيع لم يطلب الصفقة المشفوع فيها بأكملها إلا بعد أن كان قد إلتصم، فى دعوى معينة ذكرتها، على جزء منها، وكان الثابت أن أولئك الشهود لم يقرروا ما أسندته المحكمة إليهم، وأن الأرض التى طلبها الشفيع بالشفعة فى الدعوى التى أشارت إليها ليست أبداً جزءاً من الصفقة التى يطلبها، فهذا الحكم يكون معيماً .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٩

إذا كان الحكم قد بنى قوله بمحصول التصرف القانونى فى وجه المستاجر على قيام نزاع بين المأجر والمأجر فى ملكية العين المؤجرة قبل عقد إجارتها، وكانت أوراق الدعوى دالة على أن هذا النزاع لم يجر حول الملكية إلا بعد إنتهاء مدة الإجارة، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق ويصين نقضه .

*** الموضوع الفرعي : الحكم الصادر في دعوى الحيازة :**

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣

الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا يجوز قوة الأمر المقضي في دعوى الملك لإختلاف الموضوع لدى الدعويين، لا يغير من ذلك ما يقوله الطاعنون من أن الحكم يمنع تعرض مصلحة الأملاك لهم في أرض النزاع قد أقام قضاءه على أساس أن هذه الأرض من الأموال الخاصة المملوكة للدولة وأن مورثهم وهم من بعده وضعوا اليد عليها مدة تزيد على الخمسين عاماً قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي يعص على عدم جواز نكلك أملاك الدولة الخاصة أو كسب حق عيني عليها بالتقادم ذلك أن هذا القول من الحكم لم يكن للفصل في أصل الحق وإنما للبحث في توافر الحيازة بشروطها القانونية أو عدم توافرها، لأن قاضي الحيازة ممنوع من التعرض للملكية ومن بناء حكمه على أساس ثبوتها أو نفيها وكل ما يقرره في شأنها لا يجوز أية حجية لدى المحكمة التي تعرض عليها النزاع في أصل الحق ومن ثم لا تقيد به تلك المحكمة .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٨

من المقرر أن الأحكام التي تصدر في دعاوى الحيازة بصفة عامة ليست حجة في دعوى المطالبة بالحق لإختلاف الموضوع والسبب، بما مفاده أن القضاء في دعاوى الحيازة يرمى إلى تحديد مركز الخصوم تحديداً مؤقتاً لحماية لصاحب الحق الظاهر وإذا كان من المحتمل أن يقضى في أصل الحق بما يخالف الحكم الصادر في دعوى الحيازة وبعد تنفيذه، فإن الحكم الصادر في دعوى الحيازة إنما يجري تنفيذه على مسئولية طالب التنفيذ فترتب مسئوليته إذا ما ثبت فيما بعد بحكم نهائي من محكمة الموضوع أن الحق لم يكن في جانبه متى كان سوء النية، وهو يعتبر كذلك منذ إعلانه بصحيفة الدعوى الموضوعية، لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالخصور لسماع الحكم في الدعوى المذكورة فيعتبر بمثابة إعلان له بعيوب حيازته مما يزول به حسن النية طبقاً للمادة ٩٦٦ من القانون المدني.

*** الموضوع الفرعي : الحكم الصادر في دعوى للملك :**

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٠

الحكم الصادر في دعوى الملك إذا حفظ فيه لأحد الخصوم الحق في رفع دعوى بالربيع أو بالتعرض فذلك لا يعتبر فصلاً في المسئولية عن الربيع أو التعرض .

• الموضوع الفرعي : الحكم الغيابي :

الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥١

الرضاء بالحكم الغيابي صراحة أو دلالة مانع من سقوطه سواء كان هذا الرضاء في غضون السنة الشهور التالية لصدوره أم بعد انقضائها لأن المحكوم عليه إذ رضى بالحكم الغيابي بعد سقوطه يكون قد أزال بهللا الرضاء البطلان الذي خلق به إذ هو لا يحصل بالنظام العام وإذن لمضى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن شرع في نزع ملكية عقار مملوك للمطعون عليه استيفاء لدين مقضى عليه به بحكم غيابي ومحول إلى الطاعن فعارض المطعون عليه في التبيه استناداً إلى أن حكم الدين المنفذ به صدر غيابياً وسقط بعدم تنفيذه في غضون السنة الشهور التالية لصدوره وكان دفاع الطاعن قائماً ضمن ما قام عليه على أنه سبق للمطعون عليه أن أقر بربوب الدين المنفذ به في ذمته بطلب قدمه إلى لجنة التسوية العقارية وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء تبيه نزع الملكية قد أقام قضاءه على أن إقرار المطعون عليه المشار إليه لم يصدر إلا بعد سقوط الحكم الغيابي ذلك السقوط الذي يحصل بقوة القانون وهو بهذه الحالة لا يصلح سبباً يمنع الحكم من السقوط وكل ما هنالك أنه قد بقي الحق من السقوط إن لم يكن قد سقط بمسقط آخر لأن الحكم الغيابي الذي لم ينفذ في المدة القانونية يسقط ولو كان الحق قائماً ،، وكان هذا الخطأ في القانون الذي شاب الحكم قد صرف المحكمة عن بحث طلب التسوية المقدم من المطعون عليه وتحديد دلالة مع احتمال أن يكون متضمناً قبولاً للحكم الغيابي المتخللة إجراءات نزع الملكية تنفيذاً له فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ١٩ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٥١

الحكم الصادر في دعوى الإسداد غيابياً بالنسبة إلى بعض الخصوم يصبح نهائياً بالنسبة إلى هذا البعض إذا لم يستأنفوه في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره وفقاً للمادة ٤٧٨ من قانون المرافعات القديم. ومتى أصبح نهائياً فلا يصح القول بسقوطه بقوله أنه صدر غيابياً بالنسبة إلى هؤلاء البعض ولم يعلنوا به ولم ينفذ عليهم في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٨٨٠ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٦

إذا كانت المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات القديم تقضي بأن الحكم الغيابي يبطل وبعد كانه لم يكن إلزاماً يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدوره، فإن للمحكوم عليه في غيبته أن يتمسك بمجرد انتهاء هذا الأجل بسقوط الحكم في صورة دعوى أو دفع ولو لم يظن فيه بالمعارضة. ويوجب على ذلك زوال الحكم وإلغاء الإجراءات التي تخللت بمقتضاه.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٦٧٣ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٦

يبين من نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن هذا القانون وإن جعل مريان مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقاً لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة لهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها والتي تقضى ببدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ومن ثم لأن الحكم الذي لا يعتبر حضورياً - وفقاً للمادة ٩٢ بعد تعديلها - لا يبدأ مهلة الطعن فيه إلا من تاريخ إعلانه ولو كان قد صدر قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ولم يكن قد أعلن حتى هذا التاريخ ولا يهر من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أن الأحكام الصادرة قبل العمل به والتي لم تعلن بعد يسرى مهلة إستئنافها من تاريخ العمل بهذا القانون ذلك أنه وإن ورد لفظ "الأحكام" في هذا النص مطلقاً إلا أنه لما كان هذا النص إنتقالى إقتضاه التعليل الذي أدخله القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات فإن الأحكام التي يعينها هذا النص الإنتقالى إنما هي الأحكام التي عدل المشرع بداية مهلة الطعن فيها أما غير ذلك من الأحكام التي لم يتناولها ذلك التعليل والتي بقي بدء مهلة الطعن فيها من تاريخ إعلانها كما كان قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه لا ينطبق عليها هذا الحكم الإنتقالى لإنشاء مسوغه بالنسبة لها.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٣

نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية بأن " تقبل المعارضة في الأحكام الجنائية الصادرة في المخالفات والجنح من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية في ظرف الثلاثة الأيام التالية لإعلانه بالحكم النهائي خلاف مهلة مسافة الطريق " جاء مطلقاً فيما يتعلق بجعل تاريخ إعلان الحكم مهلاً لمعاد المعارضة، وهذا الإطلاق يدل على أن الإعلان الذي يوجه للمتهم، كما يجوز أن يحصل من النيابة العامة يجوز أن يحصل من المدعي المدني بأعباره خصماً في الدعوى، ويترتب على الإعلان الحاصل منه نفس النتيجة التي تترتب على حصوله من النيابة، وهي بدء مهلة المعارضة بالنسبة للدعويين المدنية والجنائية على السواء. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وجرى في قضائه على أن إعلان الحكم النهائي الموجه من المدعي المدني - الطاعن - إلى المتهم - المطعون عليه - لا يبدأ به مهلة المعارضة بالنسبة للدعوى الجنائية، وأن الحكم الصادر فيها وفي الدعوى المدنية لا يصبح في هذه الحالة نهائياً بفوات مهلة معاد

المعارضة والإستئناف، وحجبه هذا الخطأ عن بحث صحة الإعلان الحاصل من المدعى المدلى بالحكم المنفذ به حسبما جاء بسبب الإعراض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٩

إذا حضر تمام في الجلسة عن أحد الخصوم أمام المحكمة الإستئنافية ولم يثبت وكأنه عنه طبقاً لما يوجبته قانون المحاماة، ولم يقيم الدليل فيما بعد على توافر الصفة للمحامي وقت حضوره، فالحكم الذي يكون قد صدر ضده يعتبر غيابياً بالنسبة إلى هذا الخصم، وإذا هو طعن فيه بالمعارضة وقضى فيها بإلغائه فلا يبقى له وجود. ولذلك لا يصح الطعن على الحكم في المعارضة بأنه صدر على خلاف حكم حاز قوة الأمر المقضى.

* الموضوع الفرعي : الحكم الغير منتهى للخصومة :

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٠

الحكم القاضى برفض الدلع بعدم قبول الدعوى لرفضها بعد الميعاد وبقبولها وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها، هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه إستقلالاً وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٣

الحكم القاضى بإلغاء الحكم المستأنف وبولاية الحاكم بنظر الدعوى وإعادةها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها، هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ولو في بعضها فلا يجوز الطعن فيه إستقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى حكم الإحالة إلى التحقيق الصادر من نفس المحكمة في صدد بيان وقائع الدعوى وحدها، ولا يفهم منه أنه إعتد على ذلك الحكم في غير ما أحال عليه صراحة. وكان البادى من الحكم أمحال إليه أنه لن يتضمن قضاء قطعياً له حجته في أى حق من النزاع، كما أنه لم يناقش الأدلة المقدمة في الدعوى ولا مدى كفايتها فى الإثبات، بل إستبقى الفصل في الموضوع بمرمه طين الإنهاء من تحقيق ثبوت صدور القصد في مرض الموت، دون أن يورد أية إشارة تتم عن قضائه فى ثبوت حالة العتة لدى المورثة، لما لا يمكن معه القول بأن حكم الإحالة إلى التحقيق إنتهى إلى أن الدعوى بمآلتها لا

تؤدي إلى إجابة المطعون عليهم إلى طلباتهم، أو أن الشهادة الطبية المقدمة غير صالحة بذاتها لإثبات حالة المعنة، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالتناقض في هذا الخصوص يكون غير مفيد.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٦

إذا كان بين من الإطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع أنه لم يقطع في تكييف العلاقة بين الطرفين، وما إذا كانت المزاي المالية التي تضمنها العقد متداخلة أو غير متداخلة في أجرة المثل بما يخرج النزاع أو لا يخرج من نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفته لحكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٢

تقضي المادة ٣٨٧ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم واقعة النزاع بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع، ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع. وإذا كان بين من الحكم أنه يقتصر على القضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أن البائع كان معروفاً وقت صدور عقد البيع منه إلى المطعون عليه الأول فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها وهي النزاع على صحة ونفاذ عقد البيع، ومن ثم فلا يجوز الطعن في هذا الحكم إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع.

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦

جعل المشرع المناط في عدم جواز الطعن طبقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق، أن يكون الحكم محل الطعن صادراً قبل الفصل في الموضوع فإذا كان الحكم قد صدر في موضوع الدعوى أو في شق منه فإنه يخرج - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عن نطاق التحريم ويصح الطعن فيه على استقلال مما يستوجب اتباع المواعيد المقررة في القواعد العامة للطعن في الأحكام وهي ترتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٢

نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم النزاع صريح في أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى، ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع. وإذا كان الحكم الذي يصدر يرفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولا يبتظر الدعوى وبإختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ولا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع فإنه ما كان يجوز للطاعتين أن يطعنوا استقلالاً على الحكم الصادر

ضدهما برفض الدفع المبدي منهما بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى قبلها يفصل في موضوعها وإذا ترصعا حتى صدر الحكم ضدهما في موضوع الدعوى لاستأنفاه فإنهما يكونان قد توخيا حكم القانون.

* الموضوع الفرعي : الحكم القطعي :

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠
حكم نزع الملكية - في ظل قانون المرافعات الأهلى الملئى - ليس حكماً بالملئى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات وإنما هو لا يعلو أن يكون إيدأناً من ائكممة بيع العقار المنفذ عليه بشروط وإجراءات معينة فهو لا يفصل فى تحديد الدين أو استحقاقه ولا يرتب حقاً أو يسقط حقاً لأحد الخصوم فيما يتعلق بموضوع هذا الدين ولزومه.

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨
لئن كان قانون الدولة التى يراد التمسك بها بالحكم هو القانون الواجب التطبيق لتعديد ماهية الحكم وبيان ما يعتبر حكماً يصدر الأمر بتنفيذه، إلا أنه بالنسبة لبيان الحكم فى مفهوم أحكام القانون الدولى الخاص فإن قانون القاضى الذى أصدره يكون هو وحده الذى يحدد بنائه بما يجعله مسروقاً الشكل الصحيح، وأن خالف فى هذا البيان ما هو معارض عليه فى مصر من الفصل بين أسباب الحكم ومنطوقه.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٧١/٣/٩
الحكم القطعى هو ذلك الذى يضع حداً للنزاع فى جملته أو فى جزء منه فى مسألة مطروحة عنه يفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٢
إن ما يقوله الطاعنون من أن الحكم الذى يجهى الخصومة وفقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات هو ما تنتهى به الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم، وقد أنهى الحكم المطعون فيه الخصومة القائمة أمام محكمة الإئتشاف - فى قضائه بإعادة الأمور إلى الخير لإتمام عملية التصفية وتوزيع الأرباح وفقاً لنسب معينة وهى خصومة لا علاقة لها بتصفية أموال الشركة التى ما زال أمرها معروضاً على محكمة الدرجة الأولى، وأن التصفية حالة قانونية وليست خصومة وأن الحكم المطعون فيه قد خالف الحكم الإئتشافى السابق صدوره فى ذات الدعوى وحكم النقض - الصادر فى طعن سابق - بين نفس الخصوم ويجهوز الطعن فيه طبقاً للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات التى تجيز الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهاى فصل فى

نزاع خلافاً لحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي صدر بين الخصوم أنفسهم وأن هذا النص جاء إستثناء من عموم نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، لا وجه لهذا كله، ذلك أن نص المادة ٢١٢ صالف الذكر صريح في أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنتهي بها الخصومة كلها، وهي في النزاع القائم خصومة موزوعها تصفية الشركة وطلب صدور حكم يعتمد نتيجة هذه التصفية وينصيب الشركاء فيها، وكذلك الأحكام التي حددتها هذه المادة على سبيل الحصر أما المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات فلا يطبق حكمها إلا إذا كان الحكم للطعون فيه قد أنهى الخصومة وأصبح الطعن فيه بالنقض جائزاً.

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣١
من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم القطعي هو الذي يضع حداً للنزاع في مجته أو في جزء منه أو في مسألة مطروحة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التي أصدرته ومفاد نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق- المقابلة للمادة ١٣٧ من قانون المرافعات الحالي أنه إذا صدر حكم قطعي في الدعوى فإن هذا الحكم لا يسقط بسقوط الخصومة ولو كان صادراً في مسألة متعلقة بسير الخصومة، كما أن الإجراءات السابقة عليه تظل قائمة ويمتأى عن السقوط ومن ذلك صحف الدعوى والإستئناف.

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩
النص في المادتين ١٤٦/٥ و ١٤٧ من قانون المرافعات يدل - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن القاضي لا يكون صالحاً لنظر الدعوى إذا كان قد سبق له نظرها قاضياً وإلا كان حكمه فيها باطلاً ولما كانت أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى متعلقة بالنظام العام ويجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت العناصر اللازمة للإلزام بها مطروحة على محكمة الموضوع وكان الثابت بالأوراق أن السيد المستشار عضو اليمين بالدائرة التي أصدرت الحكم للطعون فيه كان رئيساً للدائرة التي نظرت الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وأصدرت فيها بملزمة ١٩٧٦/١/١٤ حكماً قضى بتدب مكتب الخبراء لحماية أطراف النزاع وبيان نصيب الطاعنة فيها وقيمتها ومسند ملكيتها له على النحو المبين بأسباب ومنطوق ذلك الحكم والذي كان تحت نظر الدائرة التي نظرت الإستئناف وأصدرت الحكم للطعون فيه. ومن ثم يضحى غير صالح لنظر الدعوى أمام محكمة الإستئناف ويكون الحكم الصادر فيها من المحكمة المذكورة باطلاً.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٦٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠

الحكم القطعى هو الذى يصح حداً للنزاع فى جملة أو فى جزء منه أو فى مسألة فرعية عنه بفصل حاسم ولا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته. ومثاله الحكم بإختصاص المحكمة أو بعدم إختصاصها.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فى الأحكام أنها مقررة للحقوق وليست منشئة لها لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن يخلق حقاً جديداً، فإن الحكم بأحقية المطعون ضده لأجر معين ينسحب أثره لتاريخ إستحقاقه لهذا الأجر ولا يراعى ثبوت الحق فى حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به، ولازم ذلك أن التقدم بشأنه يبدأ من تاريخ إستحقاقه الذى كشف عنه الحكم وليس من تاريخ هذا الحكم.

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٤

الحكم القطعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ذلك الذى يضع حداً للنزاع فى جملة أو فى جزء منه أو فى مسألة مفردة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٩١/٧/٢١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان لكل حكم قضائى قطعى حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلاً للطعن عليه إلا أن هذه الحجية تقف بمجرد رفع الإستئناف عنه، ليس فقط بالنسبة لما قضى به لغير صالح المستأنف ورفع عنه الإستئناف ولكن أيضاً بالنسبة لما تضمنته أسباب الحكم المستأنف من رفض لدفع أو دفاع للمستأنف ضده أغناه صدور حكم لصالحه فى الدعوى عن إستئنافه ولم يتنازل عنه صراحة أو ضمناً وتظل هذه الحجية على هذا النحو مرفوعة إلى أن يقضى فى الإستئناف، فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجته وإذا أُلغى زالت عنه هذه الحجية.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢١

منى قضت المحكمة المختلطة بالبيع بناء على إسعفاء الإجراءات القانونية الخاصة بذلك أمامها فلا يصح للمحاكم الأهلية أن تعرض بالبحث فى صحة الإجراءات التى تمت أمام تلك المحكمة فإن ذلك من حق الجهة التى أصدرت الحكم وحدها. وإذا صدر حكم من المحكمة المختلطة برفض معارضة فى تبنيها نزاع ملكية على أساس أن الورثة الذين وجهت إليهم إجراءات إعادة البيع قد أعلنوا جمعاً على خلاف ما يدعى المعارض - فإن احكام الأهلية يكون بمنعاً عليها أن تعيد البحث فى هذا الموضوع عملاً بحكم القانون من جهة وإحكاماً لحجية الأحكام من جهة أخرى.

*** الموضوع للقرعى : الحكم المقرر :**

الطنن رقم ٣٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٧
الحكم الذى يصدر فى الدعوى التى يقيمها المستأجر على المؤجر - بإجابة طلبه بتنفيذ إلزام الصيانة عيناً على نفقة المؤجر - لا يعتبر حكماً منشأً للإلزام الأخير بالصيانة، بل هو حكم مقرر له ومؤكد لوجوده فى ذمته باعتبار أن القانون هو الذى ألزمه به من قبل ويرتد أثره من حيث إستحقاق هذا الإلزام إلى وقت نشوئه وهو وقت حاجة المين للمؤجرة إلى الصيانة، لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أنه عندما تقاعس مورث الطاعين المؤجر للعقار رقم. .. عن تنفيذ إلزامه بالصيانة لعدم تنفيذه قرار الجهة الإدارية الصادر فى سنة ١٩٧٤ بتكيس العقار المذكور - أقام عليه مستأجره - حال حياته الدعوى رقم. .. مستعجل - القاهرة وإستئنافها رقم. .. مستأنف مستعجل القاهرة بطلب تنفيذ هذا الإلزام عيناً على نفقته ومن ثم لأن الحكم الصادر فيها وفى إستئنافها - بإجابة هذا الطلب - وإن جاء لاحقاً على تاريخ وفاة المورث يكون ديناً عليه بهذا الإلزام باعتبار أن الحكم مقرر له ومؤكد لوجوده فى ذمته من قبل بحكم القانون مما يوجب عليه إستبعاد تكاليف تنفيذه من تركته بوصفها ديناً فيها.

الطنن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٣/٥/١٩٩١
لئن كان الأصل فى الإلزام قضاء بأداء مبالغ من النقود أن يكون بالعملة الوطنية إلا أنه متى أجاز الشارع الوفاء بالإلزام بغيرها من العملات فلا على محكمة الموضوع أن قضت بإلزام المحكوم عليه بالوفاء بالتزامه بعمله أجنبية فى الحالات التى نصت عليها القوانين الخاصة متى توافرت شروط اعمالها وطلب الخصم الحكم بها.

*** الموضوع للقرعى : الحكم بما لم يطلبه الخصوم :**

الطنن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ٣/٦/١٩٦٥
طبقاً للمادة ٢٩٠ مرافعات يجوز للمحكمة أن تحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير فإن هى إستصلحت حقها هذا فإنها لا تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم.

الطنن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٦٦
مضى كان المظنون عليه لم يطلب الحكم على الطاعة بشئ من طلباته وإنما إختصمها فى الإستئناف ليصدر الحكم فى مواجهتها وقضى الحكم المظنون فيه مع ذلك بإلزامها مع المظنون عليه الثانى بما حكم به فإنه يكون قد قضى بما لم يطلب منه وبالتالي مخالف القانون وأعطى فى تطبيقه.

• الموضوع الفرعي : الخطأ المادى فى الحكم :

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢١
إذا كان الخطأ الذى شاب الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً بحثاً فإنه لا يصلح سبباً للطعن بطريق النقض، والشأن فى تصحيحه إنما هو للمحكمة التى أصدرت الحكم وفقاً لنص المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٢
لئن كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أن الثمن هو ٤١٠ جنيهها خلافاً لما جاء فى العقد، إلا أنه لما كان الثابت من الحكم أن الثمن قد دفع إلى الطاعن - البائع - فلا يعدو هذا أن يكون خطأ مادياً إنزلق إليه الحكم لا يؤثر فى سلامة قضائه، مما يكون معه النemy عليه فى هذا الخصوص غير منتج.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٧
إن ما ذكره الحكم المطعون فيه بأن البيع صدر من مورثة المطعون عليهم مع أن البيع صادر من المجهور عليه، هو مجرد خطأ مادى ومن ثم فلا يؤثر فى سلامة قضائه.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٥٦ بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٦
إذا كان الحكم لم يحدد مقدار الدين موضوع الدوى بالجنيهاً الاسرائيلية حتى يكون مطالبها بيان أسس التحويل إلى العملة المحلية بل حدده بإهداء بالعملة الأخوة من واقع المستندات المقدمة على أنه هو المبلغ المستحق فى ذمة المورثة مقابل نفقات علاجها وإقامتها بالخارج مع مراعاة سعر العملة وقت الإضاق ثم وقت الحكم ومصاريف وعمولات التحويل بعد الأذن به، وإذا كانت هذه الأسباب سائلة وتكفى لحمل الحكم فإن النemy عليه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٧
مجرد خطأ الحكم فى التعبير بلفظ ليس مقصوداً لذاته وغير مؤثر على ما انتهى إليه الحكم فى لقضائه لا يعيبه بالنقض.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦
- الثابت بالدوى أن ما جاء فى منطق الحكم عن تاريخ أمر الحجز التحفظى، مجرد خطأ مادى إنزلق إليه ولا يؤثر على كيانه، أو فى فهم مراده، والشأن فى تصحيحه إنما هو للمحكمة التى أصدرت الحكم وفقاً لما رصحه قانون المرافعات فى المادة ١/١٩١ منه ومن ثم فلا يصلح سبباً للطعن بطريق النقض.

- مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم برد وطلان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى لا يعني بطلان التصرف ذاته، وإنما بطلان الورقة المثبتة له فحسب، ولا ينال من التصرف أو يمنع من إثباته بأي دليل آخر مقبول قانوناً. فإذا ما ثبت للمحكمة صحة الإداء بالتزوير وفساد الدليل على إسناد التصرف إلى الصادر منه، فإن ذلك لا يقتضي بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف غير صحيح.

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٨١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩
الخطأ المادى فى حكم مرسى المزداد لا يتم تصحيحه إلا بالطريق الذى رسمه قانون المرافعات.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٣
الغائب من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قضى بتخفيض أجرة شقة النزاع إلى مبلغ ٢,٦٧٢ جنيه إعتباراً من ١٩٦٥/٣/١ بخلاف رسم النظافة وقدره ٢٪ من ١٩٦٨/٧/١ بما مؤداه أن ما استورد إليه الحكم بعد ذلك من أن الأجرة تصبح ٤,٤٦٢ جنيه إعتباراً من ذلك التاريخ لا يصدر أن يكون خطأ مادياً فى عملية جمع رسم النظافة إلى الأجرة وإذ كان هذا الخطأ غير مؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته فى معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات تنولى محكمة الاستئناف تصحيحه بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم وكان من المقرر بأن تصحيح الخطأ المادى يقتضى أن يكون بالسبيل المرسوم فى المادة المشار إليها فلا يصلح بذاته سبباً للطعن بطريق التقض.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦
١) الغائب من مطالعة نسخة الحكم الأصلية أنه صدر من الهيئة المكونة من ... ثم خصم بعد منطلوه ببيان أنه نطّل به من الهيئة المكونة من ٠٠٠٠٠٠، بما ينشئ معه القول باضطراب وغموض الحكم فى بيان الهيئة التى أصدرته.

٢) على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصلها الحق وتكييفها القانونى الصحيح وأن العبرة فى تكييف الدعوى بأنها دعوى بالحق هى بحقيقة المطلوب فيها والنسب القانونى الذى ترتكز عليه وكان الثابت أن المطعون ضدهما الأول الثانى طلبا فى دعواهما طرد الطاعن من الشقة وأمسأ ذلك على ملكيتهما للعقار الذى تقع به هذه الشقة بعد زوال حكم مرسى المزداد سند ملكية الطاعن للعقار بصدد الحكم رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٧ تنفيذ الإصاصية بطلاته فإن الدعوى وفق الطلب فيها والنسب القانونى الذى إستندت إليه تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون إلترزم صحيح القانون.

٣) لما كان تقدير القرائن مما تستقل به محكمة الموضوع، وكانت القرينة التي إستند إليها الحكم سائفة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها وتكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص فلا يعيبه سكوته عن الرد على المستندات التي تمسك بها الطاعن لتأييد إدعائه بأن آخر غير المطعون ضدهما الأول والثاني كان يقيم بعين النزاع لأن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها التعليل الضمني المسقط لدلالة هذه المستندات كما لا يعيبه إلتفاته عن طلب الطاعن إثبات عكس ما خلص إليه البينة ما دام قضائه عمومياً على قرينة تكفي لحمله وفيها الغناء عن التحقيق.

٤) عقد الإيجار الصادر من المؤجر الذي زال سند ملكيته بالر جمعي لبطالته لا ينفذ في حق المالك إذا كان مشوباً بالفسخ أو بالتواطؤ بين المؤجر والمستأجر للإضرار بالمالك لأن الفسخ مبطل للتصرف ولما كان إستخلاص توابع الفسخ والتواطؤ مما تستقل به محكمة الموضوع المتعلقة بفهم الواقع في الدعوى ما دام الإستخلاص سائفاً، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ألتزم قضاءه بطلان عقد الإيجار سند الطاعن على ما أورده من أنه... تم آورد الحكم المطعون فيه رداً على أسباب الإستئناف بأن عقد الإيجار باطل لقيامه على الفسخ والتواطؤ للإضرار بالمستأنف عليها ومن ثم فلا وجه للإعتداد به وكانت هذه الأسباب التي إستند إليها الحكم سائفة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها فلا يعيبه ما أورده....

٥) لا يعيب - الحكم - ما أورده في موضع من أسبابه أن عقد الإيجار صادر من المستأنف الثاني إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ مادياً من الحكم لا يؤثر على سلامة قضائه يؤكد ذلك ذكره أسماء أشخاص هذا المقعد بأنه محرر للطاعن من....

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٦٠ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٧/١/١٩٩١

ما وقعت فيه محكمة الإستئناف من خطأ حسابي ترتب على خطأ الخبرة المتدبة في عملية طرح قيمة غرامة التأخير التي قدرتها بمبلغ ٣٢٠ مليوناً، ٧٦٨ جنبهاً من مستحقات المطعون ضدها بالافسة ٢٤٣٦,٩٢٦ جنبهاً بما أمفر هن زيادة المبلغ المحكوم به بمقدار ٢٠٠ جنبه، لا يصلح سبباً للطعن بالنقض إنما السبيل إلى تصحيح هذا الخطأ طبقاً لما نصت عليه المادة ١٩١ من قانون المرافعات يكون بقرار تصدره المحكمة التي أصدرت الحكم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم.

*** الموضوع الفرعي : الصيغة التنفيذية للأحكام :**

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨
المقصود من تدبيل الأحكام بالصيغة التنفيذية - على ما تجرى به المادة ٤٥٧/٣ من قانون المرافعات تأكيد أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالأحكام وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق.

*** الموضوع الفرعي : الطعن في الأحكام :**

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٧٩ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠
إذا كان الحكم يتبدى غير لتقدير ثمن أرض النزاع على ضوء الظروف التي حدثت بعد قانون الإصلاح الزراعى الذى أقام قضاءه على أن صدور هذا القانون يعد حادثاً طارئاً يجيز رد الالتزام إلى الحد المعقول وإن مهمة القاضي فى ذلك طبقاً للمادة ١٤٧ من القانون المدنى لا تقتصر على تفسير العقود بل تجاوز ذلك إلى تعديله لما يبين أن المحكمة قد انتهت إلى ثبوت الإرهاق نتيجة للطوارئ وإن كانت قد أرجأت رد الالتزام الرهق إلى الحد المعقول حتى يتحدد مدى الإرهاق على ضوء ما يبين من تقرير الخبير الذى لديه فإن قضاء الحكم بذلك قضاء قطعى فى أساس الخصومة يجوز الطعن فيه استقلاً.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨
تشترط المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات لإفادة الخصم الذى فوت الميعاد أو قبل الحكم من الطعن المرفوع من زميله فى الميعاد فى حالة عدم التجزئة أن ينضم إلى هذا الزميل فى طلباته ومن ثم فلا يجوز له أن يطلب لنفسه طلبات مستقلة تغاير طلبات رافع الطعن أو تزيد عليها. فإذا كان قضاء الحكم الابتدائى بإعلان التصرف لم يبن على تزوير عقد صادر من مورت - وهو موضوع غير قابل للتجزئة وإنما بنى على أساس آخر قائم بذاته قابل للتجزئة فليس للمحكوم عليهم فى هذه الحالة الإفادة من الاستئناف المرفوع أحدهم كما لا يفيدون منه - ولو توافرت حالة التجزئة - متى كانت طلباتهم تغاير طلبات المستأنف فى ماهيتها وفى الأساس الذى تقوم عليه. وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم انطباق حكم المادة ٣٨٤ سالف الذكر لا يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٤
الحكم بإلغاء وقف النفاذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدى لموضوع الدعوى يعتبر حكماً صادراً قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلاً عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات - ولا يفير من هذا النظر ما أجازته المادة ٤٧١ مرافعات

للمحكوم عليه من أن يتظلم استقلالا من وصف النفاذ أمام محكمة الدرجة الثانية إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازه - إذ نص هذه المادة قد ورد على خلاف الأصل المقرر بالمادة ٣٧٨ مرافعات ومن ثم فلا يجوز القياس عليه لإجازة الطعن بطريق النقض.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول الدعوى الموجهة للوكيل بالعمولة لرفعها على غير ذي صفة - وبقبولها استنادا إلى ما إرتآه الحكم من جواز رجوع المتناقد مع الوكيل بالعمولة الذي أظهر اسم موكله وقت التعاقد على الصورة التي صورها الحكم الابتدائي لواقع العلاقة بين طرفي الدعوى دون أن يقطع الطعون فيه بأنها هي العلاقة الحقيقية التي تقوم عليها مسؤولية الطاعن " الوكيل بالعمولة " في العقد مثار النزاع ومع الاحتفاظ له بالدفاع الذي يتمسك به من أن العقد قد قام مباشرة بين المطعون عليه وموكله ولا تتصرف آثاره إلا إليهما، فإن قضاء الحكم المطعون فيه من قبول الدعوى على هذا الأساس لا يكون منها للخصومة كلها أو بعضها ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من القانون المدني.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٣

مفاد نص المادة ٣٨٤ مرافعات أنه وإن أجاز المشرع خروجاً على مبدأ نسبية الأثر الموثب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في حالة الحكم في موضوع لا يقبل التجزئة، إلا أن المشرع حدد مدى هذا الخروج فجعل الإفادة منه مقصورة على التدخل في الطعن بالوسيلة التي يريتها تلك المادة وهي على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون " أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في معاده من أحد زملائه في الخصومة أو أن يتدخل في الطعن لينضم - في الحالتين - للطاعن في طلباته

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٢

معنى كانت الخصومة بين الطرفين تنحصر في إدعاء الطاعن إستحقاقه الإرث عن الموفاة باعتباره عصبه لها طبقاً للقانون المصري الواجب التطبيق باعتبار المورثة مصرية الجنسية وذلك دفعاً لطلب الطعون عليه ضبط إَشهاد شرعى بالوراثة عنها، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن المورثة يونانية الجنسية وأن أحكام القانون اليوناني هي الواجبة التطبيق في مسائل الوراثة والوصية وهي لا تمنح حقاً على الوكة للطاعن في حالة وجود فرع وارث ذكراً أو أنثى، فإن الحكم يكون قد أنهى كل الخصومة بين الطرفين ولم يبق شيئاً يستلزم الفصل فيه مما يجوز معه الطعن فيه بالنقض إستقلالاً عن الحكم الأخير الصادر في الدعوى بالنسبة لباقى الطلبات التي لا تخص إلا المطعون عليهم وحدهم.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٦

إذا كان الثابت أن المورث رفع الدعوى ابتداء بطلب التعويض عن فصله من العمل دون مرور ثم توفى أثناء سير الدعوى فحل ورثته محلّه فيها وقضى ضدهم برفضها فرفضوا إستئنافهم بطلب الحكم بالتعويض لأنفسهم مقسوما بينهم بحسب الفريضة الشرعية فى الميراث، فإن موضوع الدعوى على هذا النحو يكون مما يقبل التجزئة بطبيعته ومن ثم فلا يسرى فى هذه الحالة نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التى تجيز لمن لم يطعن فى الحكم فى الميعاد الاستفادة من طعن زميله فى ذلك الحكم فى الميعاد مهما اتخذ مركزهما أو اشرك دفاعهما فى الدعوى.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠ .

يمنع قانونا على من حكم له بطلب من طلباته أن يطعن فى قضاء الحكم بإجابه هذا الطلب. فمضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى للطاعن بما طلبه من قبول ترك خصامه لأحد الخصوم فإنه لا يجوز له بعد ذلك أن يطعن فى قضاء الحكم فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٥

الطعن على الحكم بطريق الإعراض ممن يتعدى أثره إليه طبقا للمادة ٣٤١ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلاحقة ترتيب المحاكم الشرعية هو طريق إختيارى يجوز له أن يسلكه أو أن يستغنى عنه ويكفى بإنكار حجية الحكم كلما أريد الإحتجاج به أو تنفيذه عليه، كما يجوز له أن يتجاهل الحكم ويطلب تقرير حقه بدعوى أصلية.

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨

المقصود بالنزاعات التى تشير إليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما هى المنازعات الإجارية التى يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الإستثنائى. فإذا كان المطعون عليه الأول وإن أقام دعواه على الطاعن بطلب الإخلاء إستناداً إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلا أن الطاعن دفع الدعوى بأن علاقة الإيجار المدعى بقيامها بينه وبين المالكة الأصلية لا وجود لها وأن الورقة الصادرة من وكيله فى شئون أعماله باطاماه والمتضمنة إقرار هذا الوكيل بدفع أجرة المنزل لأحد ملاكه البالغين للطاعن لا تعتبر حجة عليه فى قيام العلاقة الإجارية لأن الوكالة لا تجعل للوكيل صفه فى النيابة عن الموكل إلا فى الأمور المحددة فى سند التوكيل، وقد أطرحت محكمة الموضوع هذا الدلائل وقضت بالإعلاء على أساس قيام علاقة إجارية بين الطاعن والملاك الأصليين وإستندت فى إثبات هذه العلاقة إلى أن الورقة المشار إليها تعتبر حجة على الطاعن، وكان النزاع حول ما للورقة التى إستندت إليها المحكمة فى قيام هذه

العلاقة من حجة على الطاعن في إثبات عقد الإيجار يخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن الفصل فيه لا يكون بتطبيق أحكام هذا القانون وإنما بتطبيق أحكام القانون المدني، فإن هذه المنازعة وإن كانت تعتبر مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه إلا إنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون بالمعنى الذى تتطلبه المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧. وعلى ذلك يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل فى هذه المنازعة خاضعاً للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه على ما نصت عليه المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩

لا يجوز الطعن فى الأحكام إلا من المحكوم عليه فإذا كان لم يقض على الطاعن الثانى بشئ، مما أليسم الطعن من أجله فإن الطعن يكون غير جائز منه.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٨

المقصود بالمنازعات التى تشير إليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتى يكون الحكم فيها غير قابل لأى طعن إنما هى المنازعات الإجبارية التى يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائى. فإذا كانت الدعوى قد أقيمت بطلب إخلاء العين للمؤجرة لعدم الوفاء بالأجرة وذلك استناداً إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فدفع المستأجر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية بعدم قبولها لرفضها من غير دى صفة على أساس انه لا توجد علاقة إجبارية بينه وبين المدعى طالب الإخلاء وإن الأخير إنما هو مجرد دائن متنازل له عن الأجرة فقط وتنازل بدوره عنها إلى البنك مما يجعل الأخير صاحب الصفة فى المطالبة بالأجرة كما تمسك المستأجر بأن له طبقاً لأحكام القانون المدنى حق حبس الأجرة حتى تستوفى المبالغ التى أنفقها فى إصلاح العين المؤجرة وإنتهت المحكمة فى قضائها بالإخلاء إلى أن التعازل الصادر لطالب الإخلاء غير مقصود على التعازل عن الأجرة بل هو تنازل عن الإيجار كله وإن التعازل الصادر إلى البنك كان مقصوداً على الأجرة وأن البنك فى قبضه الأجرة من المدعى عليه يعتبر مجرد وكيل مفوض فى ذلك لا تنتقل إليه حقوق أخرى يرتبها عقد الإيجار كما ردت المحكمة على دفاع المدعى عليه المتضمن حقه فى الحبس طبقاً لأحكام القانون المدنى ونفت أحقيته فى إجراء الإصلاحات التى ادعى لأجرائها فى العين المؤجرة فإن المحكمة الابتدائية تكون قد تناولت فى حكمها بالإخلاء الفصل فى منازعات تخرج عن نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وطبقت فيها أحكام القانون المدنى ومن لم يخضع حكمها فى هذا الخصوص للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ ساقفة الذكر لأن

تلك المنازعات وإن كانت تعبر مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق ذلك القانون أو عدم تطبيقه إلا إنها لا تعبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون بالمعنى الذى تتطلبه المادة الخامسة منه.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٥

-- الحكم الصادر بصرف مال البذل لمستحقه يجوز للطعن فيه طبقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى تخص بها الأحكام بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التى تميز للخصوم والنيابة العامة الطعن بطريق النقض فى الأحكام والقرارات الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف بصرف النظر عن طبيعة التصرف المطعون فيه - صرف مال البذل - وهل صدر به قرار أم حكم، وعن طبيعة الجهة التى أصدرته وهل هى هيئة التصرفات بأحكام أم الهيئة القضائية.

- لا وجه للدفع بعدم قبول الطعن بطريق النقض فى الإذن الصادر بالتصرف فى شئون الأوقاف - إستناداً إلى أن هذا الإذن يصدر به قرار من هيئة التصرفات بأحكام لأحكام وإلى أن قرارات هذه الهيئة ما كانت تقبل الطعن بطريق إلتماس إعادة النظر طبقاً للمادة ٣٢٩ من لائحة ترتيب إلتزام الشريعة والطعن بطريق النقض إنما هو إستناد للطعن بطريق الإلتماس وحل محله - لا وجه لهذا الدفع لأن طرق الطعن فى الأحكام تختلف فى عللها ومساكنها ومن ثم فهى لا تقبل القياس ولا تحمله بتعدد حكم إحداها إلى الأخرى.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٦

العبرة فى معرفة ما إذا كان الحكم صادراً فى منازعة ناشئة أو غير ناشئة عن تطبيق القانون الإستثنائى ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هى بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم. فمتى كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية قد فصل فى النزاع وفقاً لأحكام القانون المدنى، فإنه يكون خاضعاً للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه عملاً بالفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٠٩ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٦

لا يجوز الطعن إلا من كان خصماً فى النزاع الذى فصل فيه وبصفته التى كان متصفاً بها. فإذا كان النابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى على المطعون ضده بصفته عضو مجلس الإدارة المتدب لشركة ونائباً لرئيس مجلس إدارتها وصدر الحكم عليه بوصفه نائباً عن الشركة دون أن يلزمه بشيء بصفته الشخصية ولكنه حين إستأنف الحكم بصفته الشخصية فإن الإستئناف لا يكون مقبولاً لرفعه من غير ذى صفة. ولا يغير من ذلك قول الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أنكر

على نفسه الصفة التي إختصم بها ذلك لأن رفعه الإستئناف بالصفة التي كان متصفاً بها في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى ما كان يحول بينه وبين إنكاره صفته في تثليل الشركة عند نظر الموضوع إذا ما عن له أن يدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة.

الطنعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٣٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٦
لا محل لبحت البطلان الذى يرمى الطاعن به الحكم المطعون فيه بسبب عدم تلاوة تقرير التخلّص إلا إذا كان الطعن جائزاً ومقبولاً شكلاً.

الطنعن رقم ١١٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١/٣/١٩٦٧
إذا كان الحكم حين قضى برفض الدفع بعدم الإختصاص بالنسبة للسندات التى لا تتجاوز قيمة كل منها ٢٥٠ ج، قد إعتبر مديونية شركة التأمين المدعى عليها بالنسبة لهذه السندات ناشئة عن مسبب قانونى واحد - هو عقد التأمين - ولم يحسم النزاع المردد فى الدعوى حول تكييف هذا العقد الذى تمهدت بمقتضاها الشركة بضمان وفاء قيمة السندات إلى البنك المدعى. وكان الحكم حين قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة لأحد السندات قد عرض للعلاقة شركة التأمين بالمدين لإعتبارها فى مركز الكفيل المتضمن، ولم يثبت فى طبيعة العلاقة التى تربط الشركة بالبنك وهى أساس الخصومة فى الدعوى، فإن الحكم فيما قضى به شأن الإختصاص وقبول الدعوى على أساس الذى أقيم عليه فى الحالتين لا يكون قد أنهى الخصومة بعضها أو كلها، فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع.

الطنعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٩٨ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٧
الحكم بعدم الإختصاص من الأحكام القطعية التى تنتهى بها الخصومة ويجوز استئنافها على إستقلال.

الطنعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ٤/٦/١٩٦٨
مضى كان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لبطلان العلاقة التجارية فى حق الملاك الأصليين أساسه المنازعة فى قيام العلاقة التجارية. وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت برفض الدفع وحسمت بذلك النزاع بشأنه وأنهت إخصومة فى شق من الموضوع فإنه كان يصح رفع الإستئناف عن هذا القضاء إستقلالاً فى الميعاد.

الطنعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ٩/١/١٩٦٩
- إذ نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع قصدت إلى

أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهائها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المتعقدة بين طرفيها لا تلك التي تثار عرضاً بشأن دفع شكلي في الدعوى أو في مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ولما كان الإدعاء بستزوير السند المطالب بقيمته لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فإن قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الإدعاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع.

— لا تنتفي سوء نية المظهر إليه إلا في حالة ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر أما إذا كان التظهير قد حصل بعد الوفاء وهو فرض لم ينفه الحكم المطعون فيه فإن ما قرره عن ثبوت صحة السند وحصول التخالص عن قيمته مع المظهر بعد إعلان البروتسو للمدين " الطاعن " لا ينع من علم البنك المظهر إليه " المطعون ضده " برافعة الوفاء التي تمت قبل تظهير السند إليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ استغنى عن بحث القرائن التي ساقها الطاعن لإثبات سوء نية البنك وأهمها تقديمه تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقاً على تاريخ عمل البروتسو — وهو ما تنهى عنه المادة ١٣٦ من قانون التجارة ولم يت الحكم فيما إذا كان التظهير سابقاً على التخالص أو لاحقاً له إذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البروتسو، يكون مشوباً بفساد الإستدلال والقصور في السبب.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/٧

معي كان الحكم قد فصل بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مشار نزاع بين الطرفين وهو إعتداد الشركة وأنهى الخصومة بشأنه وحصر النزاع بعد ذلك في بيان مقدار الأرباح التي حققتها الشركة خلال المدة التي حددها الحكم لقيامها وإذا يجوز وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — الطعن في الشق من الحكم على إستقلال وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد إستأنف الحكم في شقه الذي حسم النزاع في هذه المسألة الموضوعية، وكان لا يحضر هذا القضاء مستأنفاً بإستئناف الحكم الموضوعي الصادر بعد ذلك فإنه يكون قد اكتسب قوة الشئ المحكوم فيه ويكون الطعن الموجه إلى هذا القضاء غير مقبول.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧

إذا لم يقتصر قضاء الحكم على رفض الدفع بعدم قبول طلب إستصدار أمر أداء بالدين المطالب به لعدم ثبوته بالكتابة وإنما اشتمل قضاؤه أيضاً على إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لفصل في موضوع التظلم تأسيساً على القول بأن محكمة الإستئناف لا تملك الفصل في هذا الموضوع لأن محكمة الدرجة الأولى لم تستند ولايتها فيه، فإن هذا من الحكم يحصر قضاء قطعياً بعدم ولاية محكمة الإستئناف بنظر

موضوع الدعوى لإختصاص المحكمة الابتدائية به، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم الإختصاص ليجوز الطعن فيه على إستقلال.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٦

لئن كان قضاء المحكمة بإختصاصها - ولائها - بنظر الدعوى لا يستأنف إلا عند إستئناف القضاء فى الموضوع إلا أنه إذا قضى بالحكم بنذب الخير " الطيب الشرعى " فى شق من الموضوع هو أساس الدعوى بتقرير ثبوت مسئولية الطاعة " المتبوعة " عن تعريض الضرر الذى أصاب المظنون ضده من خطأ أحد تابعيها فقد كان يجوز لها أن تستأنف هذا الحكم على إستقلال فى المعاد فى شقيه المتعلق أولهما بالإختصاص والثانى بأساس الدعوى باعتبار أن إستئناف الشق الثانى يستتبع حتما إستئناف الشق الأول. وإذا تراخت الطاعة فى ذلك ولم تستأنف إلا عند إستئنافها الحكم الصادر بالتعويض وبعد فوات معاد الإستئناف بالنسبة للحكم الأول فإن الحق فى إستئنافه يكون قد سقط بصيرورته نهائيا وحازت لقوة الأمر المقضى ولا يكون الحكم المظنون فيه قد صادف محلا إذ قضى بقبول الإستئناف عن ذلك الحكم ولا يغير من ذلك أن يكون الإختصاص الولائى من النظام العام إذ أن حجية الحكم النهائى الذى قضى بالإختصاص تسمى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على قواعد النظام العام. كما لا يغير من هذا النظر أن تتناول أسباب الحكم المظنون فيه بحث الإختصاص بنظر الدعوى وأساس مسئولية الطاعة إذ ما كان للحكم أن يعاود بحث ذلك بعد أن فصل فيه نهائيا مما يجعل ما ورد بشأنه فى أسبابه نافلا.

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٩

جعل المشرع المناط فى عدم جواز الطعن بنص المادة ٣٧٨ مراجعات أن يكون الحكم محل الطعن صادراً قبل الفصل فى الموضوع، فإذا كان الحكم قد صدر فى موضوع الدعوى أو فى حق منه، تعين الطعن فيه إستقلالاً فى المعاد القانونى وإلا سقط الحق فى الطعن فيه، يستوى فى ذلك أن يكون قضاء القطعى وارداً فى المنطوق أو فى الأسباب، ولا يغير من ذلك النص فى المادة ٤٠٤ مراجعات على أن إستئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قبلت صراحة، لأن عبارة هذه المادة تنصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها، وهى بذلك إنما تكمل فى خصوص الإستئناف القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ مراجعات.

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦

مضى كانت الشركة الطاعة قد أوردت في صحيفة استئنافها أنها تستأنف الحكم الموضوعي الذي صدر من محكمة أول درجة وكذلك ما سبقه من أحكام، فشمّل استئنافها بذلك حكم التحقيق الذي فصل في أسبابه في حق من موضوع النزاع المتعلق بتكليف العقد، وقطع بأنه عقد شركة. وكان الثابت أن صحيفة الاستئناف قد قدمت لتقليم المحضرين بعد فوات مهلة استئناف هذا الحكم الأخير، مما كان يعين على محكمة الاستئناف أن تقضي من تلقاء نفسها بسقوط حق الشركة الطاعة في استئناف هذا الحكم وإذ قضت بقوله شكلاً وعرضت لموضوعه وانتهت للأسباب التي أوردتها إلى تأييد ذلك الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من تكليف العقد بأنه عقد شركة، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، إلا أن هذا الخطأ لا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها الحكم، وبالتالي فإن نفي الطاعة على قضاء الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير متنج ولا جدوى منه.

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٦

مضى كان الحكم قد استند في فضائه بتخفيض الأجرة إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وبالتالي لا يكون قابلاً للطعن الذي أباحه الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار إليه، ولا وجه لما تمسكت به الطاعة من عدم انطباق المادة ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة النزاع إستناداً لموضوع الأجرة لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ذلك أن هذا القانون هو من قوانين الإيجارات المكتملة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٨

يشترط لإضمار الحكم غير قابل لأي طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، أن يكون صادراً في منازعة إيجارية، يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الإشتعالي، فإذا كان قد أبدى أثناء نظر المنازعة الأصلية المشار إليها، منازعة مدنية أخرى تخرج بطبيعتها عن نطاق تلك الأحكام وتطبق بشأنها أحكام القانون المدني، فإن هذه المنازعة، وإن كانت قد اعتبرت مسألة أولية بالنسبة للمنازعة الأصلية التي ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو تابعة لها أو مرتبطة بها، إلا أنها لا تحير منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بالمعنى الذي تتطلبه المادة ٤/١٥ منه، وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل في هذه المنازعة يكون خاضعاً للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه.

الظعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٠

المقصود بالمنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي يكون الحكم فيها غير قابل لأي ظعن إنما هي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - المنازعات الإجبارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الإشتائي فإذا أثر نزاع يتعلق باختصاص المحكمة المطروحة عليها عملياً فإن هذا النزاع يخرج عن نطاق تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وينطبق عليها أحكام القواعد العامة من حيث جواز الظعن فيه، وذلك عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ سالفة الذكر.

الظعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٣

- يشترط لإعتبار الحكم غير قابل لأي ظعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادراً في منازعة إجبارية يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الإشتائي، فإذا لم يوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لقابليته للظعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات.

- المنازعات الناشئة عن تطبيق القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢، ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر منازعات إجبارية لأن كلا منهما لم يدمج في قانون إجبار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، بل بقيت أحكامهما خارجة عنه مستقلة بذاتها، ومن ثم يكون الحكم الإبتدائي الصادر في هذه المنازعات بالتطبيق لأحكام هذين القانونين خاضعاً للقواعد العامة من حيث جواز الظعن فيه.

الظعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٤٣ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٤

لما كانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم النزاع تقضي بعدم جواز الظعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الظعن في الحكم الصادر في الموضوع، وكان الحكم بقبول الظعن شكلاً لا تنتهي به الخصومة كلها أو في شق منها فإنه ما كان يجوز الظعن في الحكم الصادر من المحكمة الإبتدائية - في الظعن المرفوع من الممول - وإذا كانت مصلحة الضوابط قد طغت في هذا الحكم مع طعنها في الحكم الصادر في الموضوع في المهاد فإنها تكون قد توخعت حكم القانون.

الظعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٤

إذا كان الحكم قد فصل فصلاً قاطعاً في أسبابه التي قام عليها والمربطة بمطوقه ارتباطاً وثيقاً في جوهر النزاع بين طرفي الخصومة - قاضياً بعدم خضوع أصاب اإشاعة المطالب بها لتدابير الحراسة - فإنه يكون قد بت في جزء من الخصومة هو الأساس الذي بنت عليه ويكون الظعن فيه - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - جازتْ على استقلال عملاً بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ولما كان الحارس العام لم يظن في هذا الحكم بطريق الاستئناف في الميعاد القانوني فإنه يصبح نهائياً حائزاً قوة الأمر المقضى به.

الظعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٩
إذ نصت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات القائم - الواجب التطبيق - على أنه لا يجوز الظعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والمصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفويض الجبرى قد قصدت إلى أن الحكم المنهى للخصومة كلها هو ذلك الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى برمته أو الحكم الذى ينهى الخصومة بغير حكم فى موضوعها. ولما كان الحكم المظنون فيه لم يتناول إلا الفصل فى الإدعاء بالتزوير برد وعلان ورقة التخالص المظنون فيها، وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهى النزاع حول الدين المطالب به، بل لازال شخمة الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المظنون فيه أن تستمر فى نظر ذلك الموضوع وهو مطروح عليها برمته ولم تفصل فيه، لما كان ذلك فإن الحكم المظنون فيه وقد صدر أثناء سير الدعوى دون أن تنتهى به الخصومة كلها، كما أنه لا يندرج تحت الأحكام الأخرى التى إجتازت تلك المادة الظعن عليها إستهناء لا يجوز الظعن عليه إستقلالاً.

الظعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٨
إذ كان الحكم المظنون فيه قد صدر بعد سريان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى بدأ العمل به إعتباراً من ١٩٦٨/١١/١٠ وكان الظعن فى هذا الحكم يخضع وفقاً لنص المادة الأولى من هذا القانون - للقانون السارى وقت صدوره، وكانت المادة ٢١٢ من ذات القانون تنص على أنه " لا يجوز الظعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والمصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفويض الجبرى " وذلك على ما أصبحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون منعاً من تعطيل أوصال القضية قبل صدور الحكم الحتامى المنهى للخصومة. إذ كان ما تقدم وكان قضاء الحكم المظنون فيه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للأساس الذى يجب إحتساب الإضرابات وفقاً له ووجوب إحتسابها على أساس معين لا يعتبر قضاء تنتهى به الخصومة كلها كما أنه ليس حكماً من الأحكام التى إستثنيتها - على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ سالفة الذكر، فإن الظعن فيه بالنقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٤

مضى كان الطاعن قد ضمن دعواه طلباً أصلياً هو إلزام المطعون ضده بالباقي من الثمن مع فوائد. وكان الحكم الابتدائي قد خالفه. وطالباً إحتياطياً هو إلزام المطعون ضده بالباقي من الثمن مع فوائد. وكان الحكم الابتدائي قد قضى للطاعن بطلبه الأصلي، وألغى الحكم المطعون فيه ذلك الحكم وقضى برفض هذا الطلب وأحال الطلب الإحتياطى إلى محكمة أول درجة للفصل فيه، فإن هذا الحكم لا يكون قد أنهى الخصومة كلها وإذا كان غير قابل للتفويض الجبرى، فإن الطعن فيه بطريق النقض على إستقلال يكون غير جائز وفقاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٤

— لن صح أن الأحكام التى تصدر فى حق من الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة لا تكون قابلة للطعن إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها، إلا أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد إستثنت من ذلك الأحكام القابلة للتفويض الجبرى.

— إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر — فى الطلب الأصلى — بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وكان الأصل فى الأحكام الصادرة برفض الدعوى أنها لا تقبل التفويض الجبرى، إلا أنه لما كان الغائب أن الحكم الابتدائي قد صدر بفسخ العقد والتسليم مع النفاذ الممجل بلا كفالة، فإن الحكم الإستئنافية الصادر بإلغاء هذا الحكم ورفض الدعوى، يكون بدوره قابلاً للتفويض الجبرى لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي وبالتالي يكون قابلاً للطعن المباشر دون إنتظار للحكم النهى للخصومة كلها، ويكون الدفع بعدم جواز الطعن على غير أساس.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٥

إذ كان الحكم الابتدائي الصادر برفض الدفع — المبدى من المطعون ضدها — بعدم إختصاص المحكمة ولائياً لا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها، فإن الطعن فيه يكون غير جائز إلا مع الطعن فى الحكم الصادر. وفى الموضوع طبقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى صدر هذا الحكم فى ظله ولا كانت محكمة أول درجة قد قضت — من بعد — فى الموضوع برفض دعوى الطاعن، فقد إنتهت بذلك مصلحة المطعون ضدها فى الطعن فى هذا الحكم أو الحكم السابق عليه. وإذا كان إستئناف الطاعن للحكم القاضى برفض دعواه يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية فى كل ما أصبرته محكمة أول درجة من أحكام، كما يطرح عليها الدفع بعدم الإختصاص الولاى لأنه دفع مصلقى بالنظام العام فإن ما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه — من مخالفة للقانون — يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ووالد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيمها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى. ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٢ - في مسألة فرعية وهى بيان طريقة احتساب الفوائد على بالي الثمن المستحق للطاعن، دون أن تنتهى به الخصومة كلها وهى فسخ عقد البيع وتسليم الأطنان المبعة، لإزال شكمة الإستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر النزاع المطروح عليها في الإستئناف الذي رفعه المطعون عليهم عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٦٧/١٢/٢٣ بفسخ العقد وتسليم الأطنان، لما كان ذلك، فإن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز، ولا وجه لما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه منه للخصومة كلها حسب نظامها الذي رفضت به أمام محكمة الإستئناف وهى طلب احتساب فوائد عن دين البنك البالغ - وفقاً للمادة ٢٣٢ من القانون المدني، أو أن حكم محكمة أول درجة الصادر بفسخ العقد والتسليم هو حكم منه للخصومة كلها وقد إستأنفه المطعون عليهم بعد المهاد، ذلك أن نص المادة ٢١٢ مאלفة الذكر وعلى ما سلف بيانه صريح في أن الأحكام التي عبور الطعن فيها هى الأحكام الختامية التي تنهى الخصومة كلها وهى في الدعوى الحالية فسخ عقد البيع وتسليم الأطنان المبعة وكذلك الأحكام التي حددتها هذه المادة على مسيل الخصم وهو ما يتفق مع العلة التي من أجلها وضع المشرع هذا النص.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٢

- يشترط لإعتبار الحكم غير قابل لأى طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - الذي صدر الحكم المستأنف في طله - أن يكون الحكم صادراً في منازعة إجبارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وفقاً لأحكامه، فإذا لم يتوافر هذا الشرط، فإن الحكم يخضع بالنسبة لتقابلته للطعن للأحكام العامة الواردة في قانون المرافعات.

- العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو غير ناشئة عن تطبيقه هى بما قضت به المحكمة. وإذا كان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الحكم

الإبدائي عندما قضى بفسخ عقد الإنجاز وتسليم العين المؤجرة وإزالة ما عليها من بناء لد أسس قضاءه على أن عين النزاع أرض فضاء لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وطبق على الواقعة النزاع أحكام القانون العام، فإن الحكم المستأنف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يخضع بالنسبة لقابليته للطعن فيه للأحكام العامة الواردة في قانون المرافعات.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٦

نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاه منح الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها، بحيث لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات، وحتى لو كانت منهية لجزء من الخصومة، واستثنى المشرع أحكاماً أجاز فيها للطعن المباشر من بينها الأحكام التي تصدر في شن من الموضوع متى كانت قابلة للتفويض الجبري، ورأته في ذلك أن القابلة للتفويض - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - تنشئ للمحكوم له مصلحة جديدة في الطعن فيه على إستقلال وحتى يحسن طلب وقف نفاذه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من خضوع الطاعة للضريبة وإلغاء تحليده لإيراداتها عن سنة النزاع، وأعاد في أسبابه المكملة للمنطوق القضية إلى لجنة الطعن للفصل في تقدير تلك الإيرادات التي أصبحت مطروحة على اللجنة لتصدر قرار في شأن تقديرها بما يبين معه أن الحكم المطعون فيه لم يمه الخصومة كلها، وإذا كان الحكم قد أيد الحكم المستأنف الذي ألقى قرار اللجنة التي أعفت إيرادات الطاعة من الضريبة، كما ألغى هذا الحكم الإستئنافي تقدير الحكم الابتدائي لإيراداتها، فلم يعد قائماً شئ قرار أو حكم قابل للتفويض الجبري وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه لا يقبل الطعن إستقلاً، ويصين قبول الدفع بعدم جواز الطعن فيه بالنقض.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٤٣٢ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٧٦

نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات التي راع الطعن في ظلها على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم للنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقعية والمستعجلة الصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفويض الجبري " مما مفاده أن المشرع قصد إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهاها وفقاً لهذا النص هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تنار عرضاً في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها، وإذا كان قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإدعاء بالتزوير

وتفريم الطاعن لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهما صحة ونفاذ عقد البيع بل هو صادر في مسألة متعلقة بالإثبات فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع، ولا يغير من ذلك أن الحكم يرفض الإدعاء بالتزوير قضى بتفريم الطاعن، ذلك أن الغرامة التي يحكم بها على مدعى التزوير عند رفض الإدعاء به هي جزاء أوجبه القانون تحكم به المحكمة لصالح الخزينة العامة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم، فلا يسرى بشأنها الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات حسبما أوضحت المذكرة الإيضاحية هذه المادة من أن هذا الاستثناء مقصور على الأحكام التي تصدر في شق من موضوع الخصومة التي كانت قابلة للتنفيذ الجبري.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٥٩٤ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٦

إنه وإن كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات لا تميز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام التي عدتها على سبيل الحصر وهي الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري، وذلك على ما أوردته المذكرة الإيضاحية تبسيطاً للأوضاع ومنعاً من تقطيعه أوصال القضية وتقادياً لجميع ما أثارته المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق من تفرقة دقيقة بين الأحكام الموضوعية والفرعية وبين الأحكام التي تقبل الطعن المباشر وتلك التي لا تقبل، إلا أن الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة بجوز الطعن فيه على استقلال ولو صدر أثناء سير الدعوى يغير فصل في باقي الطلبات المطروحة فيها والتي استقبلتها المحكمة للقضاء في موضوعها إيجاباً بأنه حكم مهين للخصومة ومنه ما فيما فصل فيه وحسمه بعدم اختصاص طالما أنه لن يعقبه حكم في موضوعه. لما كان ذلك وكان البين أن الدعوى الماثلة قد إنتهت فيها محكمة الموضوع إلى القضاء بعدم اختصاصها الولائي في شأن طلب تحديد الأجرة وناطت بها مجالس المراجعة رغم سبق إلغائها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لأنها تكون قد إنتهت الخصومة في هذا الشق من الدعوى إذ لن يملوه حكم في موضوع تحديد الأجرة بالذات، لا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد نذبت خبيراً لتحقيق فروق الأجرة السابقة، إذ أنه لا ينفي في هذه الصورة أن المنازعة في تحديد الأجرة قد بت فيها بالقضاء بعدم الاختصاص وإنتهت الخصومة في خصوصه.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٦

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٠ في ظل القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي بدأ العمل به إحصاراً من ١٠/١١/١٩٦٨. وكان الطعن

في هذا الحكم - وفقاً لنص المادة الأولى من ذلك القانون - يُلغى للقانون السارى وقت صدوره وكانت المادة ٢١٢ من ذات القانون تنص على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها. وذلك فيما عدا الأحكام الوقية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى " وكان المقصود بالحكم النهائي للخصومة كلها - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - الحكم الختامى النهى للخصومة إذ كان ذلك طلبات الطاعن موضوع الخصومة هي الحكم له بتعويض عن فصله وما يستحقه من أجر متأخر ومقابل للأجازات ونصيب في الأرباح، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذى اقتصر على رفض طلب التعويض وأعاد الدعوى للمرافعة بالنسبة لباقي طلبات الطاعن لا تنتهى به الخصومة كلها، ما لم يكن قد سبق الفصل نهائياً في باقي الطلبات قبل صدور الحكم المطعون فيه وهو ما حلت أوراق الطعن من دليل عليه كما أنه ليس من الأحكام التي استثنيت - على سبيل المحصر - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المشار إليها، فإن الطعن على إسقاط في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١

يشترط لإعتبار الحكم غير قابل لأى طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادراً فى منازعة إجبارية يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام التشريع الاستثنائي، فإذا كانت أبديت أثناء نظر المنازعة الأصلية المشار إليها منازعة أخرى تخرج بطبيعتها عن نطاق تلك الأحكام، فإن هذه المنازعة وإن كانت قد اعتبرت مسألة أولية بالنسبة للمنازعات الأصلية التي ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو تابعة لها أو مرتبطة بها، إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بالمعنى الذى تتطلبه المادة ٤/١٥ منه، وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل في هذه المنازعة يكون خاضعاً للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه. لما كان ذلك، وكان الثابت أن المطعون عليه وإن كان قد أقام دعواه بطلب تخفيض الإيجار إستناداً إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلا أن الطاعن تملك بأن الإيجار المبرم بينه وبين المطعون عليه هو إيجار محل تجارى، وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الدفاع وقضت بأن الإيجار وقع على محل تجارى بماله من سمعة تجارية وما إشتمل عليه من مهمات لإستخدامها فى الإستغلال التجارى ورتبت على ذلك عدم جواز التحلل من الأجرة وإخراج الإيجار من نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكانت العيرة فى معرفة ما إذا كان الحكم صادراً فى منازعة ناشئة عن تطبيق القانون مآلف اليان هي بما قضت به المحكمة

لا بما طلبه الخصوم، فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية يكون خاضعاً للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه.

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٢٤ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٠
إذا كان الطعن فى الحكم للخطأ الذى يرد فى الأسباب لا يصح إلا إذا كانت هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها، دون الأسباب التى يستقيم الحكم بقبولها وكان البين من الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم المطعون فيه أنه وإن عرض فى أسبابه البحث العلاقة القائمة بين الشركة الطاعنة وبين المطعون ضده إلا أنه أورد فى ختامها قوله: "وحيث إنه متى كان ذلك وكان إنهاء العقد موضوع التقاضى قد تم بناء على اتفاق طرفيه لا يطرأ الفصل من جانب الشركة المدعى عليها "الطاعنة" تكون دعوى المدعى "المطعون ضده" الماثلة قائمة على غير أساس من الواقع أو القانون معينة الرضى" وكان هذا الذى حصله الحكم وأقام عليه يكفى وحده لحمل النتيجة التى انتهى إليها أياً كانت العلاقة القانونية على مقتضى العقد المبرم بينها، فإن ما إشتمل عليه الحكم من أسباب خاصة بتكييف هذه العلاقة لا تكون مرتبطة بمنطوقه إرتباطاً وثيقاً لأنه يقوم بدونها، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعنة بشيء ومن ثم لا تكون لها مصلحة فى الطعن فيه، فإنه يمين القضاء بعدم قبوله.

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٩
مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر فى الأحكام التى تصدر نظر الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها، بحيث لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء كانت الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات وحتى لو كانت منهية لجزم من الخصومة واستثنى المشرع أحكاماً أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التى تصدر فى حق من الموضوع متى كانت قابلة للتفويض الجبرى، ورائدة فى ذلك أن القابلية للتفويض وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - تشيى للمحكوم له مصلحة جدية فى الطعن فيه على استقلال وحى يعنى طلب وقف نفاذه. إذ كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية لدى قضى بإلغاء القرار الصادر من لجنة الطعن فيما تضمنته من إستبعاد الربط الإضافى الذى أجرته المأمورية على المطعون ضده فى سنوات النزاع وبإعادة الأوراق إلى اللجنة لنظر اعتراضاته فى أسس التقدير هو حكم غير منه للخصومة كلها ولم يبق بعده قراراً أو حكم قابل للتفويض الجبرى فإنه لا يجوز الطعن فيه الإستئناف استقلالاً ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان قضاؤه بقبول الاستئناف شكلاً ينطوى على جواز الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فإنه لذلك يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨

النص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات، يدل على أن الأصل أنه في الدعاوى التي يكون فيها الخصوم متعددين، فإن الطعن لا ينتج أثراً إلا بالنسبة لمن رفعه منهم ولا يفيد منه غيره من الخصوم إذ أن الطعن الذي يرفع ضد أحد الخصوم لا ينتج بالنسبة لذلك الخصم ولا يصح التمسك به ضد الخصوم الآخرين الذين لم يوجه إليهم ولو كانت مصلحتهم واحدة في الاستفادة من الحكم الصادر ضد الطاعن وقد استثنى القانون من هذه القاعدة حالتين " أولهما " حالة الحكم في موضوع لا يقبل التجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إخصام أشخاص معينين فأجاز لمن فوت مياد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يعلن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في المياد من أحد زملائه متضمناً إليه في طلباته، فإن لم يقبل أمرت المحكمة الطاعن بإخصامه في الطعن، وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم عليهم في المياد وجب إخصام الباقيين ولو بعد وفاته بالنسبة إليهم " ثانيهما " حالة الحكم في دعوى يكون الضامن وطالب الضمان محصوماً فيها بشرط أن يتحد دفاعهما فيها فإذا رفع طعن على أيهما جاز إخصام الآخر فيه. لما كان ذلك الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن التي رفعها على المطعون عليه، وعلى الشريك الآخر بطلب تثبيت ملكيته لثلث الجرار موضوع النزاع، وكان الحكم لم يصدر في إحدى الحالات التي استثناه القانون من قاعدة نسبية الأثر المرفوع عليه، وإذا قام الطاعن برفع الطعن ضد المطعون عليه دون الشريك الآخر فإنه لا ينتج أثره بالنسبة لهذا الأخير، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه - بأنه جاوز طلبات الخصوم في الدعوى - غير مقبول.

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٧٢ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠

إذا كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها. وذلك فيما عدا الأحكام الوقيعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري، وإذا قضى حكم محكمة أول درجة برفض الدعوى بالنسبة لطلب التعويض عن الأضرار، وبإحالتها للتحقيق بالنسبة لطلب التعويض عن - النمار - فاستأنفه الطاعن، فقضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى وبعدم سماح الدعوى، وكان هذا القضاء قد صدر في شق من موضوع الدعوى ولم يسه الخصومة كلها، كما أنه ليس من قبيل الأحكام التي استثناه القانون على سبيل الحصر، فإن الطعن فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٢٠٦ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٦

مفاد نص المادة ٣٨٥ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٣٨٧ منه - والتي أقيمت عليهما المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية القائم - أنه وإن كان الأصل هو إستيفاد طرق الطعن العادية أولاً، يباشر الطاعن بعدها بالطرق غير العادية، إلا أن المشرع خرج على هذه القاعدة بالنسبة للحالات الإستثنائية التي يجيز فيها القانون الطعن بطرق المعارضة، فنص على أنه إذا صدر حكم غيابي قابل للطعن فيه بالمعارضة وقابل في نفس الوقت للطعن فيه بالإستئناف أو إلتماس إعادة النظر أو النقض، فإن الطعن فيه بأحد هذه الطرق من جانب الخصم الغالب يسقط حقه بعد ذلك في الطعن في الحكم بطرق المعارضة. لما كان ذلك، وكان مفاد المادتين ٢٩٠، ٣٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ - وهما ضمن المواد المستثناة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - جواز المعارضة في الأحكام الإستئنافية الصادرة في الغيبة في ظرف الأيام العشرة التالية لإعلانها، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة عارضت في الحكم المطعون - الذي قضى بإصدار الإستئناف كأن لم يكن - بصحيفة أعلنت إلى المطعون عليه الأول وحددت جلسة لنظر المعارضة أمام محكمة الإستئناف وأن الطاعنة قررت بعد ذلك الطعن بطريق النقض عن ذات الحكم فإن ذلك يعتبر نزولاً منها عن الطعن بالمعارضة طبقاً لصريح النص ويكون الدفع - بعدم قبول الطعن بالنقض - على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٥

مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقتضيها أن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم المنهى للخصومة سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات، ولم يستثن من ذلك الأحكام التي بينها بيان حصر وهي الأحكام الرقنية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتفويض الجبري، وكان قضاء الحكم المطعون فيه إذا اقتضى على تأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بتعطيل عين النزاع، وهو ليس منها للخصومة كلها - طالما أن طلب إسروداد لرواق الأجرة لازال معلقاً أمام أفعكم لم تفصل فيه - وكان لا تعبر من الأحكام القابلة للتفويض الجبري في معنى المادة المشار إليها طالما أنه لا يقرر إلزام المحكوم عليه بشيء يمكن للسلطة العامة تفويضه قهراً عنه باستعمال القوة الجبرية، إذ يقتصر على إنشاء مركز قانوني جديد ولا يتضمن إلزاماً بأداء معين، فإن الطعن بطريق النقض يكون غير مقبول.

الطنن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٧

إذ حصر المشرع طرق الطعن فى الأحكام ووضع لها أجالاً محدودة وإجراءات معينة فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتتبع بحث أسباب العوار التى تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطريق الطعن المناسب لها، بحيث إذا كان الطعن غير جائز كما هو الحال فى واقع الدعوى أو كان قد استغنى فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية، وذلك تقديراً لحجية الأحكام وأعبائها عنوان الحقيقة فى ذاتها. وأنه وإن جاز استثناء من هذا الأصل العام فى بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدلع بذلك، غير أنه لا يأتى إلا عند مجرد الحكم من أركانه الأساسية.

الطنن رقم ٧١٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢

إنهائية الحكم وفق ما تقتضى به المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تقتصر على الحكم الصادر فى دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل ولا تنصرف إلى الحكم الصادر فى الدعوى الموضوعية.

الطنن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢

قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر فى الحكم الذى سبق الطعن فيه بهذا الطريق هى قاعدة أساسية واجبة الإلتزام على إطلاعها ولو لم يجر بها نص خاص فى القانون، وتقوم على أصل جوهرى من قواعد المرافعات يهدف إلى إستقرار الأحكام ووضع حد للنقاضى.

الطنن رقم ١٤٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٩٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨

قعود من قبل الحكم أو لم يعلن عليه فى الميعاد عن إستعمال الرخصة المخولة له بالمادة ٢١٨ مرات ليس من شأنه أن يؤثر فى شكل الطعن متى كان قد أقيم صحيحاً وفى الميعاد من محكوم عليه سواء حتى وإن كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة، ويصدق ذلك من باب أولى متى كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة، لما كان ذلك فإن عدم قبول الطعن بالنسبة للطعن الثانى ليس له من أثر على الطعن المرفوع صحيحاً وفى ميعاده من الطاعة الأولى، ويكون الدلع بعدم القبول بالنسبة لها فى غير محله.

الطنن رقم ١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠

- مؤدى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف وعلى الأحكام الإنهائية أياً كانت المحكمة التى أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها.

- إذا كان الثابت من مقابلة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن أحد المادّة القضاة الذين سمعوا المرافعة لم يحضر تلاوة الحكم الابتدائي وحل محله آخر. وخلا الحكم الابتدائي من بيان أن القاضي الذي لم يحضر التعلّق بالحكم قد إشرك في المداولة ووقع على مسودته إلا أنه لما كان بطلان الحكم لا يقبل التجزئة والقضاء به يؤدي إلى إندامه برمه وكانت الطاعة قد قبلت الحكم الابتدائي في شق منه فحاز هذا الشق قوة الأمر المقضي فيه التي تملو عن النظام العام فإنه يمتنع معه النظر في إبطاله في شقه الآخر الذي قصرت الطاعة - إستئنافها عليه.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١١/١/١٩٧٧

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يوجب عليه حتماً من زيادة نفقات القاضي. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الصادر باعتبار الدعوى كأن لم تكن وإعادة الدعوى إليها للفصل فيها، وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي صحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى كما أنه ليس حكماً قابلاً للتنفيذ الجبري، لما كان ذلك شأن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز، ولا وجه لما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه منه للخصومة كلها حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الإستئناف وهو طلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان صحتها خلال ثلاثة أشهر وفقاً للمادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ وأنه بالتالي يكون قابلاً للطعن بالنقض ذلك أن نص المادة ٢١٢ مالف الذكر وعلى ما سبق بيانه صريح في أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنهي الخصومة كلها وهي في الدعوى القائمة صحة ونفاذ عقد البيع، وكذلك الأحكام التي حدتها هذه المادة على سبيل الحصر وهو ما يتفق مع العلة التي من أجلها وضع المشرع هذا النص.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ٤/٦/١٩٧٧

قابلية الأحكام للطعن فيها أو عدم قابليتها مسألة متعلقة بالنظام العام تقضي بها المحكمة من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده سواء كان خصماً أصيلاً أو ضامناً خصم أصيل، مداخلً فى الدعوى أو متدخلأً فيها للإختصاص أو الإلتزام لأحد طرفى الخصومة فيها.

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٤

- النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى النهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتفصيل الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يوجب عليه حتماً من زيادة لفقات التقاضى.

- إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقضى بالتعويض عن المدة من ... إلى ... وإنما أورد فى تحديد مأمورية مكتب الخبراء بأن يلتزم فى تقدير التعويض عن المدة المذكورة بما إنتهى إليه الجبر فى الدعوى السابقة من تقدير هذا التعويض بمبلغ ١١١ ج ووضح من نص المادة ٢١٢ مرافعات أنه صريح فى أن الأحكام التى يجوز الطعن فيها هى الأحكام الختامية التى تنهى الخصومة كلها وهى فى الدعوى الحالية إلزام الطاعة بمقدار التعويض الذى يستحقه المطعون فيه عن جميع المدة، وكذلك الأحكام التى حددتها هذه المادة على سبيل الحصر. وأجازت الطعن فيها على إستقلال، وهو ما مع العلة التى من أجلها وضع المشرع هذا النص. لما كان ذلك فإنه لا وجه لما ألتته الطاعة فى صحيفة الطعن من أن هذا الحكم يقبل الطعن على إستقلال.

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٧

إذ كان الواقع فى الدعوى أن النزاع المطروح دار أمام محكمة أول درجة حول تكيف العقد الصادر للمطعون عليه الأول وما إذا كان يعد مجرد تنازل عن الإيجار أو يعمد للمعجر وكان الحكم الابتدائى الصادر بإخلاء المطعون عليهما من العين المؤجرة وتسلم محتوياتها المبينة بقدر الإيجار تأسيساً على أن المطعون عليها الثانية والمستأجر تنازلت عنها إلى المطعون عليه الأول بالمخالفة لنصوص العقد وأحكام القانون يجعل لهذا الأخير المتنازل له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حقاً مباشراً فى مواجهة

المؤجر للعين موزت الطاعنين في التمسك باعتباره مشرباً للمتعجر وليس متازلاً إليه عن الإيجار حتى ولو تراخت البائعة له - المطعون عليها الثانية - في إستئناف الحكم، إستناداً إلى أن مصلحة محققة قائمة وقت صدور الحكم المطعون فيه تحول له إستثنائه، ولا يجوز القول بأن عدم إستئناف المطعون عليها الثانية للحكم - من شأنه أن يجعل حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من ثبوت التنازل عن العين المؤجرة حكماً نهائياً - حائزاً لقوة الأمر المقضى بالنسبة للمطعون عليه الأول لما كان ذلك وكان لا تحريب على المحكمة إن هي إلتفتت عن الرد على دفاع غير متج في الدعوى فإن النعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢١

المقرر وفقاً لنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات أن لكل من كان طرفاً في خصومة أن يطعن في الحكم الصادر فيها ضده ما لم يقبله صراحة أو ضمناً بما يفيد تنازله عن حق الطعن فيه أو كان قد قضى له بكل طلباته، وإذا كان البين أن الطاعة إختصت المطعون في الدعوى لقضى ضدها بتسكينها من حقة النزاع باعتبارهما خاصين وقد صدر الحكم الابتدائي لصالحها فإنه تكون لها صفة في الطعن على هذا الحكم بالإستئناف أيها كان سندهما القانوني في المنازعة، ويكون الحكم الإستئنافي إذ قضى بقبول الإستئناف قد صادف صحيح القانون.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٧٩ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٦

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أُلِّم قضاءه بالإعلاء على سند من أن عقد الإيجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليه في ١٩٦٨/١/١ هو شربة القطين وأن عباراته صريحة في أن أهل مؤجر يقصد إستعماله محلاً لبيع المأكولات الجافة، وأن الطاعن - المستأجر - تعهد بعدم إستعمال أية آلات تدار بالكهرباء أو أية ماكينات أو مداخل وإلا اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه وإن مخالفة الطاعن لذلك الحظر الوارد بالعقد ينطوي على إلحاق ضرر بالمطعون عليه الذي يستغل سائر المبنى ككفندق ومن شأن تصاعد الدخان وإدارة الآلات الكهربائية إقلاق راحة نزلائه وإنصرافهم وكان لا مجال بهذه المخالفة للقول بوجود الآلات الممنوعة بعين النزاع من قبل أو بإرتضاء المطعون عليه المؤجر - إستعمالها لتجالي ذلك مع ما يقع منه قبول الطاعن النص على حظر إستعمالها في العقد، فإن ما إنتهى إليه الحكم في هذا الشأن إستخلاص سائل له ماخذه من الأوراق والمستندات المقدمة، ولا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه لساد في الإستدلال.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٧

إذ حصر المشرع طرق الطعن فى الأحكام ووضح لها آجالاً محددة وإجراءات معينة فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتبع بحث أسباب العوار التى قد تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطريق الطعن المناسبة لها، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغرق فلا سبيل لإصدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية، وذلك - تقديراً لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة فى ذاتها وأنه أجاز إستهاء من هذا الأصل العام - فى بعض الصور - القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية غير أن ذلك لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وليس هذا هو الشأن فى الدعوى الحالية إذ أن العيب - الإدعاء بالصورية - الذى أثاره الطاعن - الدائن - بالنسبة لحكم النفقة - الصادر ضد المدين لصالح زوجته إن صح - لا يفقده الأركان الأساسية للأحكام.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٢٦ بتاريخ ١١/٨/١٩٧٧

تقتضى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات بعدم جواز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المبنى للخصومة كلها وذلك - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - بسيطاً للأوضاع ومنعاً من تقطيع أوصال القضية. ولما كان الحكم المبنى للخصومة هو الذى ينتهى به النزاع فى كل الطلبات التى رفعت بها الدعوى، وكان الثابت أن المظنون عليها الأولى طلبت أمام المحكمة الابتدائية الحكم بفسخ عقد البيع الصادر لها من الطاعن وبإلزام هذا الأخير بأن يؤدى لها ١٢٠٠ جنيه منه مبلغ ٧٠٠ جنيه دفع بالعقد والباقي قيمة ما رآه مستحقاً لها من تعويض، عما أصابها من ضرر، فقضت المحكمة بفسخ عقد البيع وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمظنون عليها ما قبضه من الفمن ثم حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الضرر المطلوب التعويض عنه لأن هذا الحكم - وقد فصل فى شق من الطلبات - لا يعتبر متيناً للخصومة التى إنقضت بين الطاعن والمظنون عليها الأولى إذ مازال على المحكمة أن تقضى من بعد فى نظر الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التى لم تقل كلمتها فيها.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٧٣ بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٧

نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل على أن القانون يجعل مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ انطق بها كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التى لا تتجر حضورية والأحكام التى يرض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما إقتض فيها من إجراءات، فجعل مواعيد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم، ومن ثم فإذا وقف السير فى الدعوى لأى سبب من الأسباب لإنقطاع بذلك تسلسل الجلسات وثبت أن المحكوم عليه لم يحضر فى أية جلسة تالية لهذا الإنقطاع ولم يقدم مذكرة بدفاعه، فإن

ميعاد الطعن لا يفتح بالنسبة له إلا من تاريخ إعلانه بالحكم ولو كان قد حضر في الفقرة السابقة على ذلك، وأن شطب الدعوى هو ما يترتب عليه وقف السير فيها وإنقطاع تسلسل جلساتها.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠

إذ كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تنص على عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقوتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى وكان المقصود بالحكم النهى للخصومة كلها الحكم التامى النهى للخصومة الأصلية المتعقدة بين أطرافهما. لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به عدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية ويندب خصم لتعديد الضرائب المستحقة على الشركة المؤمة لم ينه الخصومة الأصلية المرددة بين الطاعين والمطعون ضدهما ولم يكن هذا الحكم من الأحكام المستثناة والتي وردت بالمادة ٢١٢ المشار إليها على سبيل الحصر فإن الطعن فيه على استقلال يكون غير جائز وإنما يجوز الطعن فيه بعد صدور الحكم النهى للخصومة.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٥٨ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٠

جواز أن يكون قبول الخصم للحكم ضمناً مانعاً من الطعن فيه وبشروط - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون القبول بفعل أو إجراء يكشف بجملة عن الرضا به والمزوف عن الطعن فيه دون شك أو تأويل - لما كان ذلك وكان الطاعن - وزير العدل بصفته - قد طلب أمام محكمة الموضوع تأييد أمر تقدير الرسوم القاضى بالزام المطعون ضده بمبلغ ٦٠ جنيهاً و ٥٠٠ مليم فإن مبادرته قبل رفع الطعن بالنقض إلى تنفيذ الحكم القاضى بتعديل الأمر إلى مبلغ ١٩ جنيهاً لا يدل دلالة جازمة على قبوله له والتنازل عن حق الطعن فيه.

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢

إذ كانت أحكام محكمة النقض - طبقاً للمستقر في قضاء هذه المحكمة - لا يجوز تعميمها بأى وجه من الوجوه، وهى واجبة الإحكام فيما خلصت إليه أخطاء أم أصابت وكان ما ينمى الطاعن على الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧ من أنه تضمن المدلول عن مبادئ قانونية قررتها أحكام سابقة دون إحالة على الهيئة العامة خلافاً لما يقضى به قانون السلطة القضائية أو أن من حقه طلب سحب الحكم لإرتكازه أساساً على بطلان صحيفة الطعن تبعاً لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة النقض لا تندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها تحديداً وحصرها في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات فإن الطعن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١١

تتضمن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا ينتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصوم كلها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفويض الجبري " وإذا كان الحكم الصادر في ١٩٦٩/١١/١٧ قد انتهى في أسبابه في خصوص طليعى الدعوى الواحدة ومكافئة نهاية الخدمة إلى إستحقاق المورث لمبلغ قيمة تعويض الدفعة الواحدة وقيمة مكافئة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الإضراب وأعاد الدعوى للمرافعة لإدخال خصوم جدد " والذى العامل المتولي " إبقاء تحديد ما تستحقه المظنون ضدها - أحد ورقة العامل - في هذا المبلغ حسبما قرره في أسبابه وهو بهذه المطالبة لا يعتبر أنه قد أنهى الخصومة كلها في معنى ما نصت عليه المادة ٢١٢ مرافعات حتى يجوز إستئنافه في حينه، كما أنه لا يندرج تحت واحد في الإستثناءات التي نصت عليها تلك المادة والتي تحجز الإستئناف. وكانت الطاعة قد إلتزمت مفهوم نص المادة المشار إليها وترجمت بالحكم الصادر في ١٩٦٩/١١/١٧ في خصوص هذا الشق من الطلبات إلى حين صدور الحكم الختامي النهائي للخصومة كلها في ١٩٧٠/٥/٢٥ لإستأنفه. على ما هو ثابت من بيانات الحكم المظنون فيه - خلال أربعين يوماً من تاريخ صدوره، وكانت المادة ٢٢٩ فقرة أولى من قانون المرافعات تنص على أن " إستئناف الحكم النهائي للخصومة يستجيب حكماً إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٢ " مما يقتضاه إعتبار الحكم الصادر في ١٩٦٩/١١/١٧ - وفي نطاق ما رفع عنه الإستئناف فقط - مسانفاً تماماً لذلك.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم المظنون فيه صادراً من محكمة الإستئناف فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً عملاً بالمادة ٢٤٨ من قانون المرافعات، ولا وجه لما يثبته المظنون عليهم من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملاً بالمادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ آفة الذكر إذ إن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن وارداً على حكم صادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون.

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٠٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨

جعلت المادة ٢/٢٧٧ من قانون المرافعات إستئناف أحكام قاضي التنفيذ في المنازعات الوقعية إلى المحكمة الابتدائية وإذا بين من صحتها الدعوى. .. تنفيذ عابدين أن الطاعن إلتصق بها الحكم بصفة مستعجلة

يأجروا وفقى هو تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للمطعون ضدها - الحاجة ويرتب على إبداءه زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقاله إلى المبلغ المودع الذى يصبح مخصصاً للوفاء لمطلوب الحاجة عند الإقرار لها به أو الحكم لها بثبوته طبقاً لحكم المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات فأجابته المحكمة لطلبه، وكان التكييف القانونى لهذه الدعوى أنها منازعة وقتية فى التنفيذ، فإن الحكم الصادر فيها يستأنف أمام المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية، وإذا رفع محكمة الاستئناف فإنها لا تختص بالفصل فيه لأنها تكون قد خالفت قواعد القانون الآمرة المنظمة للتقاضى بما يعيب حكمها باخفاً فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

إذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم الأربعة الأول دفعوا بعدم قبول الدعوى - بأحقية الطاعن للمنشآت التى أقاموها مستحقة الإزالة - لأن الطاعن لا يمتلك الأرض التى أقاموا عليها المنشآت وأضافوا بأنهم كانوا حسنى النية عند إقامتها وقضت محكمة أول درجة برفض هذا الدفع ولدت خيراً لتقدير قيمة المنشآت على أساس أن المطعون عليهم الأربعة الأول أقاموا البناء بحسن نية، ثم قضت بعدم تقديم تقرير الخبير بأحقية الطاعن للمنشآت مقابل دفع مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه للمطعون عليهم لإستأنف الطاعن هذا الحكم طالباً أحقيته للمنشآت مستحقة الإزالة، ثم أقام المطعون عليهم الأربعة الأول إستئنافاً فرعياً بعد مضى ميعاد الإستئناف طالين زيادة المبلغ المحكوم به لأن محكمة أول درجة فاتها أن تضيف قيمة الزيادة فى ثمن الأرض بسبب ما عاد عليها من تحسين، ثم عدلوا طلباتهم إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه بما فى ذلك الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإذا كان الطاعن قد تمسك بأن الطلب الذى أبداه المطعون عليهم بتعديل مقابل المنشآت يحترق قبولاً منهم للحكم برفض الدفع وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بما مفاده أنه أجاز النظر فى الدفع بعدم القبول تأسيساً على أن للمطعون عليهم كان هم أمام محكمة أول درجة دفاع أصلى هو عدم ملكية الطاعن للأرض التى أقيمت عليها المنشآت ودفاع احتياطى هو تقدير قيمة المبنى مستحقة البقاء، وأن إستئنافهم الفرعى للحكم فى الدفاع الإحتياطى لا يمتنع المحكمة من نظر الدفاع الأصلى الذى يعتبر مطروحاً رغم رفع الإستئناف الفرعى بطلب زيادة مقابل المنشآت، وهو من الحكم قول غير صحيح فى القانون، ذلك أن الدفاع الأصلى من المطعون عليهم لا يعتبر معروضاً على محكمة الإستئناف للفصل فيه متى كان قد صدر منهم ما يفيد تنازله عن.

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٦

مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة، قبل الحكم

الختامي المنهى ما وذلك فيما عدا الأحكام الوقية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتطبيق الجري، ورائد المشرع في ذلك، هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم، وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى، وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إقتص على الفضل في أحد أوجه النزاع برفض طلب الطاعن بتعيين كمصنف للشركة المشار إليها وظل الوجه الآخر من النزاع - وهو طلب المطعون ضده إلزام الطاعن بتقديم كشف حساب عن مدة إدارته لأعمال تصفية الشركة - مطروحاً أمام محكمة أول درجة، لم تفصل فيه بعد، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منهياً للخصومة كلها، كما أنه غير قابل للتطبيق الجري ومن ثم يكون الطعن فيه استقلالاً غير جائز ويصين على المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٤

- النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قائمة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى ما وذلك فيما عدا الأحكام الوقية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتطبيق الجري، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي.

- إذ كان موضوع الخصومة قد تحدد بطلبات المطعون عليهم من الثاني إلى العاشرة وهي صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٩/١٨ وإلزام البائعين متضامين بأن يدفعوا لهم تعويضاً قدره ٥٠٠٠ جنيه عن عدم تنفيذ التزامهم بنقل الملكية، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتص على القضاء في طلب صحة ونفاذ العقد وأبقى الفصل في طلب التعويض، وهو حكم غير منه للخصومة كلها إذ مازال على محكمة الاستئناف بعد صدوره أن تقضي في نظر طلب التعويض المطروح عليها كما أن الحكم المطعون فيه ليس من بين الأحكام الأخرى التي حددتها المادة ٢١٢ سالفة الذكر على سبيل الحصر وأجازت الطعن فيها على استقلال، لما كان ذلك فإن الطعن فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧

- مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها. فلا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في

الحكم الصادر في الموضوع مواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات وحتى لو كانت منهية لجزء من الخصومة، وإستثنى المشرع أحكاماً أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري. ورائدة في ذلك أن القابلية للتنفيذ - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - تنشئ للمحكوم عليه مصلحة جدية للطعن فيه على استقلال حتى يسعى طلب وقف نفاذه.

- الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري يقصد بها في معنى المادة ٢١٢ مرافعات أحكام الإلزام التي تصدر في طلب موضوعي لأحد الخصوم، وأن تكون قابلة للتنفيذ جبراً سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل، فتخرج من عدادها الأحكام الموضوعية التي يعد صدورها في ذاته بمثابة وفاء لإلتزام المدين أو محققاً بمجرده لكل ما فصله المدعي من دعواه. ولما كانت أحكام الإلزام التي يقتصر التنفيذ الجبري عليها هي تلك التي تتضمن إلزام المدعي عليه أداء معيّن يقبل التنفيذ الجبري بحيث لا تقتصر على تقرير حق " مركز قانوني أو واقعية قانونية " بل تعدى إلى وجوب أن يقوم المحكوم عليه بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له، فإن نكل عن ذلك حلت الدولة في إضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية، لما كان ذلك وكان المناط في تعرف ما للحكم الصادر من قوة الإلزام هو تفهيم مقتضاه وتقصى مراميّه على أساس ما يبين من الحكم - إذا لم يبين المنطوق ما ينصب عليه التنفيذ بالرجوع إلى ما تنازع حوله الطرفان أمام المحكمة وما جاء بأسباب الحكم.

- إذ كان البين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الطلبات في الدعوى مكونة من شقين أولهما بنفاذ عقد الإيجار المبرم بين الطرفين فيما يخص بقدّر الأجرة الواردة فيه طبقاً لإتفاق المصالحين والثاني بإلزام الطاعنين قيمة الفروق المئوية على دفع المستأجر قيمة أقل مما إتفق عليه، وكان مؤدى ذلك أن المهدف الأصيل والوحيد للشق الأول من الطلبات هو تقدير إيجابي بتأكيد دفع القيمة الإيجارية المثبتة بالعقد وأنه بمجرد صدوره تتم الحماية القضائية المستهدفة منه دون حاجة إلى تنفيذ جبري على حين أن الشق الثاني هو الذي ينطوي وحده على حكم بإلزام بدفع الفروق. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة في شقه الخاص - بنفاذ عقد الإيجار والإعداد بالقيمة الإيجارية المثبتة به. وهو بهذه المثابة لا يعتبر من أحكام الإلزام القابل للتنفيذ الجبري، كما أنه ليس من بقية الأحكام المستثناة بتلك المادة فلا يجوز الطعن فيه على استقلال، لما كان ذلك فإن الطعن بطريق النقض الذي أنصب على هذا الشق يكون غير جائز وبالتالي غير مقبول عملاً بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/٩

- يدل نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى النهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الرقبة والمستجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة لفقات التقاضى.

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون ضدها الأول كضمانه متضامنة للمطعون ضده الثانى بالمبلغ المقتضى به وبإحالة النزاع بينهما وبين البنك الطاعن إلى هيئة التحكيم المختصة وقضى بالنسبة لطلب البنك الطاعن قبل المطعون ضده الثانى كمدن أصلى فى عقد فتح الاعتماد بنذب غير نصليصة الحساب بين الطرفين وبيان مقدار المديونية إن وجدت وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين أطرافها - وهى طلب الحكم بإلزام المطعون ضده الثانى بالرصيد المدين بعقد فتح الاعتماد كمدن أصلى، وطلب الحكم بإلزام المطعون ضدها الأول به كضمانه متضامنة - كما أنه ليس حكماً قابلاً للتنفيذ الجبرى. لما كان ذلك فإن الطعن فى الشق الأول من الحكم المطعون فيه الخاص بالكفيل قبل الفصل فى باقى الطلبات موضوع الشق الثانى الخاص بالمدين الأصلى يكون غير جائز. ولا وجه لما يقوله الطاعن من أن الحكم بالإحالة إلى هيئة التحكيم تنهى الخصومة وتبث به الصلة بين الحكمة والنزاع المحكوم فيه، ذلك أن نص المادة ٢١٢ سالفة الذكر وعلى ما سبق بيانه صريح فى أن الأحكام التى يجوز الطعن فيها هى الأحكام الختامية التى تنتهى بها الخصومة كلها وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يحسم الخصومة كلها فى الدعوى القائمة - وهى الفصل فى طلب الإلزام بالنسبة للمدين الأصلى والكفيل على السواء - فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغير وجه الرأى فى الحكم يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه بأسباب خاصة وإلا اعتبر حكمها خالياً من الأسباب معصياً لنقضه وكانت وجوه النزاع الناشئة عن عقد إذا تعددت فى دعوى وكان لكل منها حكم خاص فى ذلك العقد وأقامت المحكمة قضاءها برفض الدعوى إستناداً إلى رفض أحد هذه الأوجه دون أن تقول كلمتها فيما عداها، فإن

حكمها يكون مشوباً بالقصور المبطّل، لما كان ذلك، وكان الذي أوردته الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه وإن كان قد تضمن صحة الإقرار المقدم ورفض الدفع بطلانه إلا أن الحكم لم يعرض لما تمسك به الطاعن من الدفع بصورية التصرف محل النزاع صورية مطلقة ولم يخص القرائن التي ساقها الطاعن كدليلاً على صحة هذا الدفاع، وإذ كان الفصل في هذا الدفاع مما قد يوجب عليه تغيير وجه الرأي في الحكم، مما كان يوجب على المحكمة أن تفصل فيه بأسباب خاصة وهي إذ لم تفعل مستندة إلى ما أوردته بشأن الدفع الأول بطلان الإقرار سند الدعوى فإن قضاءها فيما يتعلق بهذا الوجه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٨

تنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور حكم نهائي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفويض الجبري " وإذ كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للشركة تأسيساً على أن الهيئة الطاعنة أصبحت دون رب العمل هي المستولدة عن الإلتزامات الناشئة من إصابة العمل طبقاً للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٤ وإحالة المطعون عليه إلى الطبيب الشرعي لبيان ما نجم عن إصابته هو حكم صدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي به الخصومة القائمة بين الطاعنة والمطعون عليه، كما أنه لا يتخرج بين الأحكام التي أجازت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن فيها استقلالاً فإنه لا يجوز للطاعنة إستئناف هذا الحكم إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها. لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد إستأنفت من بعد الحكم الذي ألزمها بإداء التعويض وأنهى الخصومة وهو ما يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد حاز قوة الأمر المقضي بالنسبة للطاعنة بعدم إستئنافه استقلالاً في المياد القانونية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٦/١/١٩٧٨

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفويض الجبري " يدل - وعلى ما أصبحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي النهائي لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى

وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتفصيل الجبري، ورأى المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعريق الفصل في موضوع الدعوى، وما يوجب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٨

إذا كان الطاعنان - المستأجران - قد طعنا عن قرار لجنة تقدير الإجازات الذي حدد أجره كل من شقتي النزاع بمبلغ ٤ ج و٦٦٦ مليم وطلب تخفيضها، ولم يطعن عليه المطعون ضده - المالك - فاصبح نهائياً بالنسبة له، وكان الحكم الابتدائي قضى بتخفيض الأجرة إلى مبلغ ٣ ج و٥٢٢ مليم لصالح الطاعنين لإستأنفه المطعون ضده طالباً بإلغاء لبطالته، فإن الحكم المطعون فيه إذ تجاوز الأجرة التي حددتها اللجنة ورفضها من ٤ ج و٦٦٦ مليم إلى ٥ ج و٨٣٠ مليم فإنه يكون قد عدل قرار لجنة تقدير الإجازات لصالح المطعون ضده الذي لم يطعن عليه وخالف بذلك نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يقبل من الطعن إلا من رفضه.

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١١

- تقضى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها، فيما عدا الأحكام الوقفية والمسجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفصيل الجبري وذلك - وعلى ما أفصحته هذه المذكرة الإيضاحية - لمنع تقطيع أوصال القضية، وإذا كان الحكم النهائي للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم الأربعة الأول طلبوا في الدعوى الحكم بتثبيت ملكيتهم لعقار النزاع وكف منازعة باقي المطعون عليهم ثم فيه وإلزام المطعون عليه السادس بصفته بأن يدفع لهم ٨٨٠٠ جنيهاً والشركة الطاعنة بأن تدفع لهم ٧٠٤ جنيهاً ريع العقار فقضى الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية المطعون عليهم الأربعة الأول - للعقار وكيف منازعة باقي المطعون عليهم ثم فيه وقبل الفصل في باقي الطلبات بندب مكتب الخبراء لتقدير الربح عن مدة النزاع، فإن الحكم المطعون فيه، وقد فصل في شق من الطلبات لا يكون منهياً للخصومة التي اعتقدت بين الشركة الطاعنة والمطعون عليهم الأربعة الأول إذ ما زال على المحكمة أن تقضى من بعد في نظر الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التي لم تقل كلمتها فيها ولا يغير من ذلك قضاء هذا الحكم في الدعوى. برفضها وإلتزام الشركة الطاعنة للمطعون عليه السادس في دفاعه بشأنها وإتيان المصلحة لها في الطعن عليه وصولاً إلى الحكم بإلغائه لأن هذه الدعوى في حقيقتها لا تدعو أن تكون دافعاً في الدعوى

رقم وهي الدعوى الأصلية لقيامها على طلب الحكم بإبطال عقد البيع سند المدعين في تلك الدعوى وقد قررت المحكمة ضمها إلى الدعوى الأصلية لما ينشئ عليه أن تندمج فيها وتفقد بذلك استقلالها عنها وتصبح العبرة في الطعن بالحكم الختامي المنهي للخصومة كلها في الدعوى الأصلية.

- لا يعتبر الحكم المطعون فيه من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري في معنى المادة ٢١٢ مرافعات ما دام لم يقرر إلزام المطعون عليهم بشيء يمكن للسلطة العامة تنفيذه قهراً عنهم باستعمال القوة الجبرية إذ أنه يقتصر على إنشاء مركز قانوني جديد ولا يتضمن إلزاماً بأداء معين، كما أنه ليس من الأحكام التي استثنائها المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على استقلال فيضحي الطعن غير جائز.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٢٠١١ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٧٨

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري"، وبذلك وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى، وكذلك الأحكام التي تصدر في حق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعقيد الفصل في موضوع الدعوى وما يوجب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي، ولما كان الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٧٥/١١/٢٦ قد اقتصر على الحكم بأحقية المطعون ضدهم لأول مره بوط اللغة الخامسة وإعادة المأمورية للخير لبيان الفروق المالية المستحقة لكل منهم، لما كان ذلك فإن الطعن في ذلك الحكم المطعون فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ٦/٢٤/١٩٧٨

إذ كان الحكم المطعون فيه لم يمه الخصومة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبري بإعتبار أنه صادر بتعديل مركز قانوني وليس حكماً بالإلزام أو من الأحكام الوقتية والمستعجلة وغير مشمول بالفأذ المعجل فإنه لا يقبل الطعن بالنقض على استقلال وإنما يطعن فيه مع الحكم النهائي وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٢١٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩

إذ كان الثابت من الواقع المطروح أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى بطلب بطلان المبالغتين وعقد البديل فيما تضمنته من تخلف البديل - المذكور - أمرت المحكمة بضمها إلى الدعوى - الأولى ليصدر فيهما حكم واحد، وإذ كانت دعوى صحة العقد هي الوجه الآخر لدعوى بطلانه والقضاء بأحد الطرفين يوجب عليه حتماً رفض الطلب الآخر كله أو بعضه فإن الإندماج يتم بين الدعويين ويسقط القول باستقلال كل منهما عن الأخرى، وإذ قضى الحكم المطعون فيه في الأسباب برفض المبالغتين وعقد الأول البديل ثم قضى بالزام الطاعن بتقديم حساب ولدب غير لفحصه توطئة للحكم في الدعوى على أساس ما أسطر عنه نتيجته، فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة كلها، وإذ كان الحكم المطعون فيه ليس من الأحكام التي استأنها المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على استقلال فإن الطعن فيه يكون غير جائز.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٩

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى قبل الحكم النهائي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في حق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يوجب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر بالزام المطعون حده أن يدفع للطاعن أجرة عن المدة المطالب بها والتعويض عن الفصل ومقابل مهلة الإغطار مع النفاذ المعجل بغير كفالة ورفض طلب مقابل الأعمال الإضافية، لكن الحكم الابتدائي قضى أيضاً بنذب غير لبيان مدى أحقية الطاعن في طلب إعانة غلاء المعيشة وبطل المنح والأجازات وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي عن الأجر والتعويض ومقابل مهلة الإغطار والأعمال الإضافية وإعانة الغلاء وبطل المنح والأجازات، كما أنه فيما يتعلق بمقابل الأعمال الإضافية ليس حكماً قابلاً للتنفيذ الجبري، لما كان ذلك فإن الطعن على الحكم المطعون فيه في شقه الخاص بمقابل الأعمال الإضافية يكون غير جائز. ولا وجه للتحدي في هذا المقام بأن الحكم في هذا الخصوص منه للخصومة كلها حسب نطاقها الذي دلت به أمام محكمة الاستئناف وهو طلب تعديل الحكم الصادر بشأن الأجر والتعويض ومقابل مهلة الإغطار والأعمال الإضافية وأنه بالتالي يكون قابلاً للطعن بالنقض في حدود هذه الأعمال ذلك أن نص المادة ٢١٢ المشار

إليه وعلى ما سبق بيانه صريح في أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنتهي الخصومة كلها وهي في الدعوى القائمة عن الأجر والتعويض ومقابل مهلة الإعطار والأعمال الإضافية وإعانة الغلاء وبدل المنح والأجازات وكذلك الأحكام التي حددتها تلك المادة على سبيل الحصر وهو ما يتفق مع العلة التي من أجلها وضع المشرع ذلك النص، لما كان ما تقدم فإنه يصنع القضاء بعدم جواز الطعن فيما يتعلق بقضاء الحكم للطعون فيه الخاص بمقابل الأعمال الإضافية.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥

النص في المادة ٢١٢ من المرات على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري" يدل وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي النهائي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في تقطيع أوصال القضية وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يربط على ذلك أحياناً من توفيق الفصل في الدعوى وما يربط عليه من زيادة نفقات التقاضي.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٧

النص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى قبل الحكم الختامي النهائي لها - حتى ولو كانت أحكاماً قطعية حسمت النزاع بالنسبة لأحد الطلبات الموضوعية التي تضمنتها الدعوى - وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ورائد المشرع في ذلك هو منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم، وما يربط على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يربط عليه ضمناً من زيادة نفقات التقاضي.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

إذ بين من حكم محكمة أول درجة أن المدعى عليهم هم الطاعنون والمطعون عليه بالإستئناف فكان يعين على الطاعنين عند توجيههم الطعن ألا يختصموا فيه إلا خصمهم المحكوم لهم دون المحكوم عليهم

مفلهم، ومن ثم فإن الطعن الموجه إلى المطعون ضدها الثانية وهى واحدة من المحكوم عليهم يكون غير مقبول بالنسبة لها.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٥

مؤدى نص المادة ٧١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مفتتها منع الطعن على استقلال فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها فلا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم النهى للخصومة كلها ولم يستثن من ذلك إلا بعض الأحكام التى أجاز الطعن فيها على استقلال دون انتظار للفصل فى الخصومة بأكملها ومن بينها الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتفديد الجبرى ورائده فى ذلك أن القابلة للتفديد - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - تنشئ للمحكوم له مصلحة جديفة فى الطعن فيه على استقلال وحى بحسن طلب وقف نفاذه.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٥

الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة لا تكون قابلة إلا بعد صدور الحكم النهائى للخصومة كلها، إلا أن المادة ٧١٢ من قانون المرافعات قد إستثنت من ذلك الأحكام القابلة للتفديد الجبرى، ولما كان الأصل فى الأحكام الصادرة برفض الدعوى أنها لا تقبل التفديد الجبرى، إلا أنه لا كان الثابت أن الحكم الابتدائى قد صدر بالزام المطعون ضده بالمبالغ المقضى بها فيه مع النفاذ المعجل بلا كفالة، وأورد الطرفان بذكرتهما أن المطعون ضده دفع المبالغ المذكورة إلى الطاعنات فى أن الحكم الإستئنافى الصادر بإلغاء هذا الحكم وسقوط حق الطاعنات فى بعض طلباتهن يكون بدوره قابلاً للتفديد الجبرى لإزالة آثار تفديد الحكم الابتدائى، وبالتالي يكون قابلاً للطعن المباشر دون انتظار للحكم الابتدائى وبالتالي يكون قابلاً للطعن المباشر دون انتظار للحكم النهى للخصومة كلها.

الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٨

النص فى المادة ٧١٢ مرافعات على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا ينتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتفديد الجبرى بذل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتفديد الجبرى ورائد المشرع

في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حملاً من زيادة نفقات التقاضي، لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة أقامت دعواها بطلب الحكم بإلزام المظعون ضدهم متضامين جميعاً بأن يدفعوا لها مبلغ. ولوائده القانونية وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قضى بقبول الدفع المبدى من الشركات المظعون ضدها الأولى والثانية والرابعة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها لرفعها على غير ذي صفة وبقبول الدفع المبدى من المظعون ضدها الخامسة بسقوط حق الطاعة في إقامة الدعوى بالنسبة لها بالتقدم وحددت جلسة لنظر الدعوى بالنسبة للمظعون ضدها الثالثة، فإن هذا الحكم لا يعتبر منهاياً للخصومة برمتها كما لا يندرج تحت نطاق الأحكام الأخرى التي أجازت المادة ٢١٢ مאלقة الذكر الطعن فيها إستثناء ومن ثم يكون الطعن عليه بالإستئناف غير جائز.

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٣

النص في المادة ١٩٣ من قانون المرافعات على أنه "إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية. جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه" مؤداه أن الطلب الذى تعرض المحكمة للفصل فيه صراحة أو ضمناً. لا يجوز إعادة عرضه على ذات المحكمة بطريق الإعراض عليه هو الطعن في الحكم. لما كان ذلك، وكان المظعون ضده الأولى قد طلب بصحيفته إفتتاح الدعوى الحكم على الطاعة والمظعون ضدها الثانية بمبلغ الإضرار كما طلب الحكم له على الطاعة بصحيفة الدفع للواحدة وما يترتب قانوناً في أدائه، فلنعت المظعون ضدها الثانية بسقوط حق المظعون ضده الأولى بالتقدم وأجابتها المحكمة إلى هذا الطلب وواجهت في الأسباب طلبى المظعون ضده الأولى معاً وفصلت فيهما قبل خصومة جميعاً وإنتهت إلى أن الدعوى برمتها قد سقط الحق فيها بالتقدم. وكان الإستئناف ينقل الدعوى بمآلتها قبل الحكم فيها وفي نطاق ما رفع عنه الإستئناف فإنه وقد أقام المظعون ضده الإستئناف عن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى التى إستندت ولايتها في كل الطلبات، فإن الحكم المطعون فيه وقد فصل في الطلين معاً لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه وتأويله.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٥

النص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه "إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للجزئة أو في إنترام بالتضامن جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمّاً إليه في طلباته، فإن لم يفعل أسرت المحكمة الطاعن

ياختصاصه في الطعن " يدل على أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن فالتاح له سبيل الطعن في الحكم منضماً لزميله الطعن في الميعاد، ولو كان قد سبق له قبول الحكم، أو لم يطعن عليه في الميعاد، إلا أن إحجام أحد المحكوم عليهم عن استعمال هذه الرخصة لا يؤثر في شكل الطعن، ولكن يؤهل للمحكمة الحق في أمر الطاعن باحتصاص زميله المحكوم عليه معه في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن. ولم يرتب قانون المرافعات جزاء ما على إغفال المحكمة إصدار أمر للطاعن باحتصاص زميله المحكوم عليه، ومن ثم فإن إحجام أحد المحكوم عليهم بالتضامن أو في موضوع غير قابل للتجزئة عن التدخل في الطعن المقام من زميله في الميعاد وسكوت المحكمة عن إصدار أمرها باحتصاصه لا يؤثر في شكل الطعن.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٤

— تنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا ينتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها، وذلك — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — تبسيطاً للأوضاع ومنعاً من تقطيع أوصال القضية، ولما كان الحكم النهائي للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى، وكان الثابت أن المظنون عليهم الثلاثة الأول طلبوا أمام محكمة أول درجة الحكم بطرد الطاعن من جميع الأعيان الموصوفة بالصيغة وتسليم هذه الأعيان لهم، فقضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦ بطرده من المنزل ولتنتهي الأرض الفضاء والمخزن وبالتمسليم، وأعدت الدعوى للمرافعة للمناقشة بشأن المخبز، فإن هذا الحكم وقد فصل في شق من الطلبات — لا يعتبر منهيّاً للخصومة التي إنقضت بين المظنون عليهم الثلاثة الأول والطاعن، إذ كان على المحكمة أن تقضي في نظر الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التي لم تقل كلمتها فيها.

— شرط إعمال الاستئناف — الوارد في المادة ٢١٢ مرافعات — أن يكون الحكم صالحاً للتنفيذ بموجبه سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل وذلك حتى يتسنى للمحكوم عليه طلب وقف نفاذه فلا يضار بتعرضه لإجراءات التنفيذ أو إنتظر حتى صدور الحكم النهائي للخصومة كلها ولما كان الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦ غير مشمول بالنفاذ المعجل، فإن الطعن فيه بالإستئناف على إستقلال لا يكون جائزاً، بل يكون مستأنفاً تبعاً لإستئناف الحكم النهائي للخصومة الصادر في ١٩٧٤/١٢/١ — من قانون المرافعات، وإذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق الطاعن في إستئناف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦ على مسند من أن ميعاد للطعن فيه يبدأ من

تاريخ صدوره بمجرد أنه من أحكام الإلزام وهم أنه غير مشمول بالنفاذ المعجل، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦

المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار المساكن وإن كانت تقضى بأن تخصص المحكمة الابتدائية بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيقه، ولو كانت قيمتها تقل عن مائتين وخمسين جنيهاً ولم يرد به نص يميز الطعن فى الأحكام الصادرة فى تلك المنازعات مهما كانت قيمتها، فإن مفاد ذلك أن المشرع جعل الطعن فى هذه الأحكام خاضعاً للقواعد العامة المنصوص عليها فى قانون المرافعات.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧

— إذ كان ما وقتت فيه محكمة الاستئناف لا يبدو أن يكون خطأ مادياً غير مؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتية فى معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات، تتولى المحكمة المشار إليها تصحيحه بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم، وكان المقرر أن تصحيح الخطأ المادى يتعين أن يكون بالسبيل المرسوم فى المادة المشار إليها فلا يصح بذاته سبباً للطعن بطريق النقض.

— الأصل أن المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساساً للطعن بالنقض متى كان الطاعن لا يحقق أى نفع من ورائها، فلا يقبل الطعن على حكم صدر وفق طلبات الطاعن بدعوى تعديل بعض الأسباب التى لم تصادف هوى فى نفسه إلا أن شرط القول بعدم توافر المصلحة المؤدية إلى عدم جواز الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وجوب أن يكون الحكم محققاً للقصد الطاعن ومتمشياً مع المركز القانونى الذى يدعيه بما يترتب عليه من آثار بحيث لا يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة أو الإبقاء على التزامات يريد التخلص منها أو حرمانه من حق يدعيه، سواء وردت هذه القيود فى منطوق الحكم أو أسبابه طالما كانت هذه الأسباب هى جوهر القضاء وله ولا يستقيم الحكم بغيرها، وتعتبر بهذه المثابة مكملية للمنطوق، لما كان ذلك لإثباته وإن كان منطوق الحكم المطعون فيه قد جرى فى ظاهره لصالح الطاعنة المستأجرة حين قضى برفض دعوى المؤجر إلا أنه فى أسبابه الأساسية المكملية للمنطوق قد أضر بها حين قضى عليها بأن تدفع أجرة إضافية مقابل ميزة مدعاة، ولم يكن القضاء بالرفض لا ولید ما خلص إليه الحكم من أن الطاعنة رغم احتساب الأجرة الإضافية تعبر داتة للمؤجر بعد إجراء المقاصة بينهما وبذلك فإن للطاعنة مصلحة قائمة فى الطعن على الحكم.

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١

مؤدى نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به القضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منح الطعن المباشر فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها، فلا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم النهى لها جميعها، سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات وحتى ولو كانت منهية لجزء من الخصومة ولئن إستثنى المشرع أحكاماً أجاز فيها الطعن المباشر ولو لم تنته بها الخصومة كلها، من بينها الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فإنه يقصد بها تلك التى تصدر فى طلب موضوعى متضمنة إلزام المحكوم عليه أداء معيناً يقوم فيه بعمل أو أعمال لصالح المحكوم عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية، فيخرج من عدادها الأحكام التى تقتصر على تقرير حق " مركز قانونى أو والعة قانونية " ولا تتضمن إلزاماً بأداء معين.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٤

مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ صدورهما كاصل عام إلا أنه إستثنى من هذا الأصل العام الأحكام التى إفرض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها وقد أورد المشرع فى المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام. ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد مثل أمام المحكمة الابتدائية فإنه لم ينقطع تسلسل الجلسات فى الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ أحجب ميماد الطعن فى الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيساً على أن الحكم يندب بحجر فى الدعوى لا يندرج تحت نطاق الإستهاءات التى أوردها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧

مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها خع الطعن على إستقلال فى الأحكام التى تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها وذلك لدرء تقطيع أوصال الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما يؤدى إلى تعويق الفصل فيها وزيادة نفقات التقاضى، فلتلك الأحكام - ولو كانت منهية لجزء من الخصومة - لا يجوز الطعن فيها إلا مع الحكم الحتامى النهى للخصومة كلها، بإستثناء ما كان منها وقتياً أو مستعجلاً أو صادراً بوقف الدعوى أو قابلاً للتنفيذ الجبرى فقد أجاز المشرع الطعن فيها على إستقلال لأنها - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة

الإيضاحية للقانون المشار إليه - تنشئ للمحكوم عليه مصلحة جنسية في الطعن فيها إستقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفاذه.

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٩

إذا كان الحكم المستأنف قد قضى بعدم قبول تدخل المطعون ضده الأول وإعادة الدعوى إلى المرافعة لنظر الموضوع وكان هذا القضاء لا ينتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين أطرافها وهى صحة ونفاذ التفاسخ كما أنه ليس حكماً قابلاً للتنفيذ الجبرى أو من بين الأحكام المستثناة التى حددتها المادة ٢١٢ على سبيل الحصر فإنه لا يجوز الطعن فيه على إستقلال ويكون الحكم المطعون فيه إذ قبل إستئنائه قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢١

النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى النهى لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقعية والمبسطة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى حق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى، ولما كان موضوع الخصومة قد تحدد بطلبات الطاعنين صحة ونفاذ عقد التنازع وفى دعوى المطعون ضده الأول بما إنتهى إليه من طلب حل الشركة موضوع النزاع وتصفيها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلبات الطاعنين والقضاء للمطعون ضده بطلباته وكان هذا الأخير قد إقتصر على طلب حل الشركة وتعين مصرف لتصفيتها دون أن يطلب الحكم بإعتماد نتيجة للتصفية أو الحكم له بتصفيه من ناتج التصفية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أنهى الخصومة كلها ولم يعد باقياً منها شيء أمام المحكمة للفصل فيه ويكون الدفع بعدم جواز الطعن فيه على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٣

القاعدة المقررة أنه يجوز الطعن فى الحكم بمجرد النطق به أو فور علم المحكوم عليه به بصدوره بأية وسيلة من الوسائل ما لم يمنع المشرع الطعن فيه، ومؤدى المادة ٢١٥ من قانون المرافعات أن مواعيد الطعن هى الأجل التى بالقضائها يسقط الحق فى الطعن على الحكم أو القرار، ويرتب على تجاوزها السقوط بغير حاجة لنص قانونى، إعتبار بأن الغرض من تحديد هذه إقترار الحقوق فى تصايبها ووضع أجل ينتهى عنده النزاع، وقبل بدء مريان ميعاد الطعن ليس ثمة ما يمنع من الطعن على الحكم أما بعد إنتضاء ذلك الميعاد فإن الحق فى الطعن يسقط. لما كان ما تقدم وكان النص فى المادة ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يدل

على أن المشرع وإن حدد موعد ثلاثين يوماً للطعن خلاله في قرار اللجنة من تاريخ الإخطار به إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الطعن عليه دون سبق الإخطار.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٣٩٠ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة إستئنافية بجهة إستئنافية وكان لا يجوز وفقاً للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن بالنقض في هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي. وكان الثابت في الدعوى أن الحكم الأول الصادر في الدعوى الأخرى لم يكن قد صار إنتهائياً لرفع إستئناف عنه من الشركة المطعون عليها ولم تلحقه بذلك قوة الأمر المقضي وإذا لم يتقيد الحكم المطعون فيه بحجية الأمر المقضي، وفصل في الدعوى الراضية وقضى برفضها، دون إعتداد به فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكماً حائزاً قوة الأمر المقضي.

الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٠

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي النهائي لها وذلك فيما عدا الأحكام الرقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في حق من الموضوع مع كانت قابلة للتفيذ الجبري، ورأى المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما قد يوجب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يتبعه عنه حتماً في زيادة نفقات التقاضي، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء قضاء محكمة أول درجة في الدعوى رقم. ورفض دعوى الطاعنين بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ. على مند من القول بأن البيع صوري يمس وصية وكان هذا الحكم لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها المرددة بين طرفي التنازع في مطلب القضاء بتثبيت ملكية المطعون ضدهم لأنصبتهم المرافعة في المقارنات المختلفة تركت عن مورث الطرفين موضوع الدعوى رقم. والتي ضمت إليها الدعوى صحة ونفاذ عقد البيع، ولئن كان الأصل أن يضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً تسهيلاً للإجراءات لا يوجب عليه أن تفقد كل بينهما إستقلالها ولو اتحد الخصوم فيها إلا أنه لما كانت دعوى صحة التعاقد الصادر فيها الحكم المطعون فيه لا تعدو إلى الحقيقة إلا أن تكون دفاعاً واردة من دعوى لبوت الملكية قوامه أو تصرف المورث للطاعنين بعقد البيع حال حياته هو تصرف صحيح منجز من شأنه أن يخرج القدر المباع من تركته ولا يعتبر مالاً مورثاً عنه بما مؤداه أن يكون النزاع الدائر حول الملكية هو أساس المنازعة في الدعويين وينبغي على ذلك إدماج دعوى صحة ونفاذ عقد البيع في دعوى لبوت الملكية

وفقدان كل منهما إستقلالها عن الأخرى وميزورتهمما خصومة واحدة ويصبح الإعتداد في خصوص الطعن بالحكم المنهى للخصومة كلها في دعوى ثبوت الملكية. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منه للخصومة كلها كذلك فإنه ليس من الأحكام التي إستنتها - على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، ومن ثم يكون الطعن فيه على إستقلال غير جائز.

الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٦٩ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤

أوجب المشرع تقبل من فاته معاد الطعن من المحكوم عليهم بحكم موضوعه لا يقبل التجزئة أو قبل الحكم بالطعن في الحكم، سواء بالطعن بعد المعاد أو بالتدخل متضمناً للطعن، حتى لو كان قد سبق له الطعن وترك الخصومة في طعنه، ولكن لا يكون له أن يطلب طلبات تفادى ما طلبه الطاعن في الطعن والمنطور أو يزيد عليها، فإن لم يطعن أو يتدخل تعين إدخاله في الطعن وعلة ذلك أن الحكم في الطعن يسرى عليه طالما كان موضوع الحكم غير قابل للتجزئة بمعنى أنه لا يقبل التقطيع جزئياً، وإذا كان الحكم المطعون فيه كذلك فإن لقضه في الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم يفيد باقيهم.

الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٧

فعود أحد المحكوم عليهم عن الطعن في الحكم في المعاد أو أثناء نظر الطعن المرفوع من أحد زملائه متضمناً إليه في طلباته إستعمالاً للرخصة المخولة له بالمادة ٢١٨ من قانون المرافعات ليس من شأنه أن يؤثر في شكل الطعن متى كان قد أقيم صحيحاً وفي المعاد من محكوم عليه سواء حتى وإن كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة، ولم تتطلب المادة ٢١٨ سאלفة الذكر سوى تكليف المحكمة الطاعن باحتصام المحكوم عليه الآخر في الطعن. وإذا كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطعن رفع صحيحاً وفي المعاد من الطاعن أحد المحكوم عليهم بالحكم المطعون فيه وقد أمرته المحكمة باحتصام المحكوم عليها الأخرى، وإذا بين وفاتها، إختصم ورفعتها، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يتضح في غير محله.

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢١

لئن كان المشرع قد حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة، بحيث يتمتع بحث أسباب العوار التي قد تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها فإذا كان الطعن غير جائز أو كان قد إستغل فلا سبيل لإصدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية وذلك تقديراً لحجية الأحكام باعتبارها عنوان للحقيقة، إلا أنه يستثنى من هذا الأصل المام حالة مجرد الحكم من أركانه الأساسية.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠

النص فى المادة ٢١٧ - ٢ من قانون المرافعات على أنه " إذا فقد المحكوم له أهليته للضامى أثناء ميعاد الطعن أو إذا توفى أو زالت صفة من كان يباشر الخصومة عنه جاز رفع الطعن وإعلانه إلى من فقد أهليته أو من توفى من كان يباشر الخصومة عنه أو إلى من يقوم مقام الخصم لشخصه أو لى موطنه قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو فى الميعاد الذى تحدده المحكمة لذلك " يدل على أنه إذا تحقق سبب من أسباب إنقطاع الخصومة يرجع إلى المحكوم له أثناء ميعاد الطعن أى بعد بدئه وقبل إنقضائه كما لو زالت صفة من كان يملئه، فإنه تمكيناً للمحكوم عليه من رفع الطعن وإعلانه فى الميعاد يجوز له أن يرفع الطعن ويعلنه رغم تحقق سبب الإنقطاع - فى مواجهة المحكوم له الذى زالت صفة من كان يملئه بحيث يرتب الطعن اثره القانونى وهو حفظ حق المحكوم عليه فى الطعن من السقوط.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٢٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩

حصر المشرع طرق الطعن فى الأحكام ووضعه لها أجلاً محددة وإجراءات معينة، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يمنع بحث أسباب العوار التى تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم فيها بطريق الطعن المناسب لها - بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغرق فلا سبيل لإصدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية وذلك تقديراً لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة فى ذاتها، فإن جاز إستثناء من هذا الأصل العام فى بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدلع بذلك غير أنه لا يأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية، ولما كان العيب الناجم من الطاعنين الثانية والثالثة إلى الحكم الصادر فى الدعوى رقم. ... لا يدعو أن يكون بطلاً شاب ذلك الحكم لا يصل إلى حد إعدامه وبقده الأركان الأساسية للأحكام فإن رفع دعوى أصلية بطلان هذا الحكم يكون غير جائز.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٢

لا يلزم فى حالة تعدد المحكوم عليهم أن يرفع الطعن منهم جميعاً بل يصح رفعه من بعضهم حتى ولو كان الموضوع الذى يدور حوله الطعن غير قابل للتجزئة أو التزاماً بالتضامن أو كانت الدعوى مما يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين وإن جاز لمن فوت ميعاد الطعن من هؤلاء أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره أو من يتدخل فيه منضماً إليه، ولكنه إن لم يفعل فلا يؤثر ذلك على شكل الطعن الذى أقيم من غيره فى الميعاد.

الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢١٠٦ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨١

رفع الدعوى ابتداء بطلين مختلفين - شأنه في ذلك شأن ضم دعوين لنظرهما معاً لا يؤدي أصلاً إلى دمج أحدهما في الآخر أو يفقد كلا منهما استقلاله ولو اتخذ الخصوم فيها، إلا أنه إذا كان محل كل من الطرفين مجرد وجه من وجهي نزاع واحد وإن اتخذ وجهين مختلفين، أو كان أساسهما واحداً ففي هاتين الحالتين ينشأ من إلتواء الطرفين قيام خصومة واحدة تشملهما معاً، ومن ثم يعتبر الحكم في أحدهما قبل الآخر صادراً أثناء سير الخصومة غير منه ما كلها، فلا يجوز الطعن فيه قبل الفصل في الطلب الآخر إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، وإذا كان ذلك وكان البين من صحيفة افتتاح الدعوى - المقدمة صورتها الرسمية - أن الطاعة أسست طلبها الثاني الخاص بعقد إيجار الشقة محل الداعي على أنه من حقها أن تستمر في وضع يدها عليها "باعتبارها جزءاً من حقوقها في العقار المكتات به" أي استناداً لثبوت ملكيتها لحجية ميراثية شائعة في هذا العقار وهو موضوع الطلب الأول الأمر الذي يجعل الطرفين وجهين لنزاع واحد تضمهما خصومة واحدة، ويكون الحكم في الطلب الأول وحده برفضه فصلاً في أحد وجهي النزاع ولا يكون منها للخصومة كلها بل صادراً أثناء سير الدعوى وليس من الحالات الاستثنائية الواردة في المادة سائلة البیان فلا يجوز استئنافه إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٢

لما كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات قد وردت ضمن الأحكام العامة في الطعن المنصوص عليها بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطعن في الأحكام، وكان الأصل هو إنطباق تلك الأحكام العامة على كافة طرق الطعن إلا ما يكون قد ورد بشأنه نص خاص مغاير مما مؤداه إنطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ مرافعات على الطعن بطريق النقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها - مالف الذكر - فقط الذي يواجه حالة تعدد المحكوم عليهم، دون شقها الآخر المتعلق بحالة تعدد المحكوم عليهم إذ ورد بشأنها في الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض حكم مغاير هو مما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على وجوب إشتغال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب إختصاصهم مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أغفل الطاعن إختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلاً ومن ثم غير مقبول.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٨٢

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن صادر في موضوع قوامه الإعراض على قائمة شروط البيع ووقفه تأسيساً على بطلان إجراءات التنفيذ للأوجه الواردة بقرير الإعراض المرفوع من الخائزين للعقار على قائمة شروط البيع، والذين يعقبون بهذه المثابة طرفاً واحداً في تلك الخصومة والتي لا يحتمل الفصل فيها إلا حلاً واحداً معينه مما لا زمة أن يكون الحكم الصادر فيها واحداً بالنسبة لهم ومن لم يكون الموضوع غير قابل للتجزئة، ولما كانت المحكمة قد خلصت مما سلف إلى أن الطعن المقام من الطاعنين عن الحكم المطعون فيه غير مقبول بالنسبة للطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة وصحياً بالنسبة للبائنين وهو ما انتهت فيه إلى عدم قبول الطعن بالنسبة لمن فإنه يكون من المتعين إزاء ذلك إختصاصهم في الطعن.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٢

الحكم الصادر بإلغاء قرار لجنة الطعن على أساس بطلانه ينهى المنازعة في القرار الذي أصدرته وبمسم الخصومة في الطعن الذي رفع بشأنه إلى المحكمة الابتدائية ولا تملك المحكمة تغيير صالحي الركة ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة، وأن هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة الأصلية في خلاف موضوع هذا القرار ويجوز الطعن فيه استقلالاً وفقاً لنص المادة ٢/٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٢

جهل الخصم بولادة خصمه بعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خطأً يوجب عليه وقف سريان الميعاد في الفترة التي تبدأ من وقت توجيه الإجراء في مواجهة المتوفى وتنتهي في وقت العلم بهذه الولادة إلا أنه كان يعين على رافع الطعن أن يعد توجيه طعنه إلى الورقة جلة في الورقة القانونية الذي إنفتح من وقت علمهم بالولادة وفقاً للمادة ٢١٧ من قانون المرافعات وإذا لم يقدم المطعون عليهم الثلاثة الأول المستأنفون في كلا الاستئنافين ياتباع هذا الذي يفرجه القانون فإن إستئنافهم يكون باطلاً ولا يصححه حضور الطاعنات [ورقة المستأنف عليه] إذ لا أثر لذلك في عقد الخصومة بينهما وبين المستأنفين.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١١/١/١٩٨٢

إن نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع قد وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة وقبل الحكم الختامي النهائي لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في حق من الدعوى متى كانت قابلة للتفديد الجبرى، ووالد المشرع في ذلك هو

الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يوجب عليه حتماً من زيادة لفقات التقاضي.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧

إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة وتعدد المحكوم عليهم وفوت أحدهم ميعاد الطعن أو قبل الحكم، وأقام الآخرون طعناً صحيحاً في الميعاد، فإنه يصين إعمالاً لنص المادة ٢/٢١٨ من المرافعات اختصاص من فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم، ولما كان موضوع النزاع المائل غير قابل للتجزئة إذ لا يحتمل الفصل فيه غير حل واحد، وكان الطاعنون قد إختصموا المطعون ضده الثاني أحد المحكوم عليهم - فإنهم يكونون قد إلتزموا صحيح القانون، ذلك أن عدم إختصاصه على النحو الوارد بالمادة ٢١٨ من قانون المرافعات يؤدي إلى عدم قبول الطعن.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

في غير حالات التقطع وعدم التجزئة لا يقبل النعى على الحكم بالنسبة لما قضى به في دفع غير متصل بالنظام العام لم يمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع وإنما تمسك به خصم غيره.

الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣

المقرر أنه إذا كان النزاع الذي حسمه الحكم لا يقبل التجزئة فإن الطعن يكون منصباً على الحكم بأكمله وكانت طلبات المطعون ضدها يشقيها بما لا يقبل التجزئة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسد المطالبات وبعدم العرض لا يكون قد خابه تعارض أو خالف حجية حكم سابق.

الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٥

الطعن في الأحكام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز إلا من المحكوم عليه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بشئ على الطاعن الثاني ومن ثم فإنه يصين القضاء بعدم قبول الطعن منه.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٣

لا يقبل الإدعاء بالعدم قضاء صدر من المحكمة في دعوى أو طعن سواء كان ذلك الإدعاء قدم إليها بدعوى مبتدأة أو بدفع أو أنها تعرضت له من تلقاء نفسها لأن ذلك أيضاً يتال من حجية الأحكام ويفتح الطريق أمام الخصوم للمثب بها ما لم تكن بما يقبل الطعن عليه فيكون سبيل المحكوم عليه للإدعاء بذلك هو الطريق القانوني المرسوم للطعن عليه.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣١٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣١

مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى للنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التى فى شق من الدعوى وتكون قابلة للتشغيل الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم بما قد يؤدى إلى تعويض الفصل فى موضوع الدعوى وما يوجب على ذلك من زيادة نفقات التقاضى.

الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢

مؤدى نص المادتين ٤٣، ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع ألغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولم يبق إلا على أحكامه الخاصة بتحديد الأجرة المقررة على مخالفتها، لما كان ذلك وكانت القواعد المحددة لطرق الطعن فى الأحكام لا تدخل ضمن قواعد تحديد الأجرة والآثار المترتبة على مخالفتها وكانت نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد عطلت من نص مماثل للمادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التى تقضى بعدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى المنازعات الناشئة عن تطبيقه فإن الأحكام التى تصدر فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى منازعات ناشئة عن تطبيقه أو ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تخضع من حيث جواز الطعن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة للقواعد العامة المنصوص عليها فى قانون المرافعات والتى تجعل مناط إستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية هو تجاوز قيمة الدعوى للنصاب الإتهائى لها ولقدره مائتان وخمسون جنيهاً.

الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

إذ كان مؤدى المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف وعلى الأحكام الإتهائية أياً كانت المحكمة التى أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها.

الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٤

مبدأ الطعن بحساباته من مواعيد السقوط يرد عليه الوقف وفقاً للقانون ويوجب على وقف سريان الميعاد ألا تحسب المدة التى وقف سير الميعاد خلالها ضمن مدة السقوط، وإنما تعتبر المدة السابقة على الوقف

معلقة حتى يزول سببه، فإذا زال يعود سريان المهاد وتضاف المدة السابقة إلى المدة اللاحقة عند حساب ميعاد الطعن.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٣٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٤
لا يقبل إختصاص الطاعن لأحد الخصوم المتكروم عليهم معه طالما أن الحكم المطعون فيه ليس صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٥٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٤
إنه وإن كانت القاعدة العامة فى الطعن فى الأحكام طبقاً لنص المادة ٣١١ من قانون المرافعات مؤداها عدم جواز الطعن فى الحكم من قبله صريحاً كان هذا القبول أو ضمنياً سابقاً على الحكم أو لاحقاً له إلا أنه لا محل لإعمال هذه القاعدة فى إستئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية، لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن مفاد المادتين ٥، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع إستبقى إستئناف الأحكام الصادرة فى تلك المسائل التى من إختصاص الأحكام الشرعية أو الأحكام المالية محكوماً بذات القواعد التى كانت تحكمه قبل إلغاء هذه الأحكام والواردة فى لائحة ترتيب إتحكام الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات، وإذا خلت اللائحة فى خصوص الإستئناف من نص مماثل لنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات وكان النص فى المادة ٣٠٤ منها على أنه "....." وفى الفقرة الأولى من المادة ٣٠٨ على أن "....." يدل على أن المشرع قد أطلق حق المتكروم عليه فى إستئناف كل حكم أو إقرار إلا ما إستثناءه من ذلك بنص صريح فى اللائحة - مما لا ينطبق فى شأن الحكم المستأنف - ولم يجعل قبول الخصم للحكم قبل صدوره، كما لو سلم بطلبات خصمه أو أقر بالحق المطروحة به الدعوى مانعاً له من الطعن عليه بالإستئناف، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمجاوز الإبتتاليه - وأياً كان موقف المطعون عليها من قبول الحكم المستأنف قبل صدوره - لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٣٧ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٤
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الطعن بطريق الإستئناف على الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها الخاص طبقاً للمادة ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والرميم والصيانة يخضع للقواعد العامة فى قانون المرافعات بشأن طرق الطعن فى الأحكام دون المادة ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر، ذلك أن المادة ٥٩ من ذلك القانون قد

إقتصرت على الإحالة إلى المادة ١٨ منه بياناً للمحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط فمقتد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة، وإذ كان أمر تحديد المحكمة المختصة منبت الصلة بالقواعد المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام وكانت المادة ٢٠ من ذات القانون قد نظمت طريقاً خاصاً للطعن في الأحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان الأجرة فقيدت الحق في إستئنافها وقصرته على حالة الخطأ في تطبيق القانون إستثناء من مبدأ التقاضي على درجتين وهو من المبادئ الأساسية في النظام القضائي وأن يكون الطعن أمام محكمة الإستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم على خلاف القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فلا يجوز التوسع في تفسير هذا النص أو التقياس عليه ومن ثم فإن إفعال المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الإحالة إلى المادة ٢٠ سالفة البيان يعني أن المشرع قد عمد إلى قصر نطاق المادة الأخيرة على تلك الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة دون تلك التي تصدر في الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط فتخضع هذه الأخيرة لحكم القواعد العامة المقرر في قانون المرافعات بشأن طرق ومواعيد الطعن في الأحكام.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٧

تنص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى والثانية على أنه " فيما عدا الأحكام الخاصة بالطعون التي ترفع من النيابة العامة لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه. على أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت مهلة الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في اليعاد من أحد زملائه متضمناً إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن بإختصاصه في الطعن " وهو ما يتأدى منه أن الشارع بعد أن أرسى القاعدة العامة في نسبية الأثر المرتب على رفع الطعن بأن لا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه، بين الحالات المستثناة منها وهي تلك التي يفيد فيها الخصم من الطعن المرفوع من غيره أو يحتاج عليه بالطعن المرفوع على غيره في الأحكام التي تصدر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين، وقد إستهدف الشارع من ذلك إستقرار الحقوق ومنع تعارض الأحكام في الخصومة الواحدة بما يؤدي إلى صعوبة تنفيذ تلك الأحكام بل وإستحالة في بعض الأحيان، وهو ما قد يحدث إذا لم يكن الحكم في الطعن قانوناً في مواجهة جميع الخصوم في الحالات السالفة التي لا يمحتمل الفصل فيها إلا سلاً واحداً بعينه.

الظعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

و إن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على الطاعن عند توجيه الظعن ألا يختصم فيه إلا خصومه المحكوم لهم دون المحكوم عليهم مطلقاً إلا أن مناط ذلك ألا يكون الحكم المطعون فيه صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها على نحو ما تقتضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات، لما كان ذلك وكان النابت في الدعوى أنها وجهت إلى المحكوم عليهم جميعاً لإلزامهم بطريق التضامن فيما بينهم بالمبلغ المطالب به ثم صدر الحكم المطعون فيه بقضى. بعد أن ألزم أولهم بالمبلغ المطالب به إلزام بالقيهم بذات المبلغ على وجه التضامن فإن إختصاصهم في الظعن المرفوع من أحدهم يكون مقبولاً.

الظعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٦

يدل نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الظعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الحتامى المنهى وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التى تصلر في حق منها وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف احكام مما قد يؤدى إلى تعويق الفصل في موضوعها وما يوجب على ذلك حتماً من زيادة نفقات التقاضى.

الظعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩

النص في المادة ٣٨٥ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٣٨٧ منه والتي أبقت عليهما المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وعلى أنه وإن كان الأصل هو إستنفاد طرق الظعن العادية أولاً، يباشر الطاعن بعدها الطرق غير العادية إلا أن المشرع خرج على هذه القاعدة بالنسبة للحالات الإستثنائية التى يجيز فيها القانون الظعن بطريق المعارضة فنص على أنه إذا صدر حكم غايى قابل للظعن فيه بالمعارضة وقابل في نفس الوقت للظعن فيه بالإستئناف أو إلتامس إعادة النظر أو النقض فإن الظعن فيه بأحد هذه الطرق من جانب الخصم الغالب يسقط حقه بعد ذلك في الظعن في الحكم بطريق المعارضة.

الظعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٦

لئن نصت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على عدم جواز الظعن إستقلالاً في الأحكام التى تصدر أثناء السير في الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها - غير أنها إستثنت

من ذلك طائفة من الأحكام ومنها تلك الصادرة بوقف الدعوى لأنه لا سبيل إلى إلزام المتضرر منها بالإنتظار حتى يزول السبب المعلق عليه الوقف - لا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم قبول تعجيل الإستئناف وإعادةه إلى الإيقاف بما ينطوى على قضاء بوقف الدعوى وكانت أسباب الطعن تتعلق بما فيه الحكم خاصاً بجواز تعجيل الإستئناف وإعادةه إلى الإيقاف فإن الطعن في هذا الحكم يكون جازئاً.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٤

مفاد المواد ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع قد جعل من العلم بتشديد الحكم المستفاد من إعلان صورته التفضيلية مبدأ لسريان معاد المعارضة ومن ثم فإنه لا يبنى عنه علم المحكوم عليه بالحكم بأى طريق آخر وذلك لما هو مقرر من أنه متى رتب القانون بدء سريان معاد على إجراء معين فإنه لا يجوز الإسراع فيه هذا الإجراء أى إجراء آخر.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٨

الأصل فيمن يختصم في الطعن . . - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون إخصامه بالصفة التى كان متصفاً بها في الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥

يدل نص المادة ٢١٢ من قانون الرافعات على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التى تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها كلها سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات وحتى ولو كانت منهية جزءاً من الخصومة وذلك وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - تبسيطاً للأوجاع ومنعاً من تقطيع أوصال القضية

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٢

النص في المادة ٤٥٥ من قانون الرافعات السابق على أن " يوجب على الإعراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ولا يستفيد من الحكم الصادر فيه غير من رده ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " يدل على أن الحكم بقبول الإعراض يوجب عليه إلغاء الحكم المعروض عليه فى حدود ما رفع عنه الإعراض ويعود الخصوم إلى الحالة التى كانوا عليها قبل صدور الحكم وإعادة طرح الخصومة الأصلية على المحكمة من جديد. وللمعروض ولغيره من الخصوم الإدلاء بأوجه دفاعهم ودفعهم التى يرون الإدلاء بها كما لا تنقيد المحكمة بالحكم السابق قبل إلغائه بالحكم الصادر فى الإعراض.

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢
لئن كان الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصماً حقيقياً فلا يقبل إخصامه في الطعن، إلا أن مناط ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يكون قد نازع خصمه في طلباته

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٤
- مناط المصلحة في الطعن وفقاً للقاعدة العامة الواردة في المادة الثالثة من قانون المرافعات أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المراد الطعن فيه وأن يكون محكوماً عليه بمعنى أن يكون الحكم متضمناً لقضاء ضاراً به، بحيث يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة في جانبه أو الإبقاء على التزامات يريد التحلل منها.

- مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان أحد المحكوم عليهم في موضوع لا يقبل التجزئة قد فوت على نفسه معاد الطعن أو قبل الحكم أو كان قد رفع طعناً قضى بطلانه أو بصدق قوله فإن ذلك لا يؤثر على شكل الطعن المرفوع صحيحاً من أحد زملائه تالياً من المشرع لموجبات الحق ويكون ذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصحح لا تسليط الباطل على الصحيح ليطله.

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩
النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن القانون وإن جعل مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقاً للمادة ٨٣ من قانون المرافعات فتظل خاضعة للقاعدة التي تقضي بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم، وإذا كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعن لم يحضر في أي جلسة من جلسات محكمة الاستئناف، ولم يقدم مذكرة بدفاعه أمامها فلا يبدأ معاد الطعن بالنقض بالنسبة له إلا من تاريخ إعلانه بالحكم المطعون فيه وليس من تاريخ النطق به.

الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٣
مؤدى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف وعلى الأحكام الإنهائية أي كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٧

مزدى المادتين ٢٤٩، ٢٤٨ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الإنهائية أياً كانت المحكمة التى أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٧

إلتماس إعادة النظر فى أحكام احكام العسكرية وفقاً لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يعتبر بدلاً عن الضمانات التى كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض فى أحكام احكام العادية بما لازمه أن الحكم الصادر من تلك المحاكم العسكرية لا يكون باتاً إلا باستنفاد طريق الطعن عليه إلتماس إعادة النظر أو بفوات ميعاده.

الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٧

يدل نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى - للمهى لما ذلك فيما عدا الأحكام الوقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التى تصدر فى شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدى إلى تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب حتماً من زيادة نفقات التقاضى.

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ٨/٤/١٩٨٧

لما كان - الطاعن لم يبين بوجه التمسك الذى يترتب عليه الحكم المطعون فيه بياناً كافيّاً نالاً للجهالة عنه وأثر ذلك فى قضاء الحكم، والنمى بأقوال مهمة لا يبين منها على وجه التحديد الخطأ الذى ينسب للحكم المطعون فيه، فمن ثم يكون التمسك مجهولاً غير مقبول.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ٤/٦/١٩٨٧

مقتضى نص المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بطريق النقض يقتصر على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الإنهائية أياً كانت المحكمة التى أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية

بوصفها محكمة الدرجة الأولى، فإنه لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض، وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها.

الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢١
قبول الحكم المانع من إستئنافه كما يكون صريحاً يكون ضمناً يستفاد من كل فعل أو عمل قانوني ينال الرغبة في رفع الإستئناف ويشعر بالرضا بالحكم والتغلي عن حق الطعن فيه.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٠
لما كان الحكم الصادر في الإستئناف رقم ٩٦ لسنة ٣٤ ق لم يقتصر قضاؤه على رفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة وإنما اشتمل على إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لفصل في موضوعها من جديد تأسيساً على أن محكمة الإستئناف لا تملك الفصل في هذا الموضوع، لأن محكمة الدرجة الأولى لم تستطع ولايتها فيه، وهذا من الحكم المطعون فيه يعتبر قضاء قطعياً بعدم اختصاص محكمة الإستئناف بنظر موضوع الدعوى لإختصاص المحكمة الابتدائية به، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه بالنقض على إستقلال.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤
- النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن الذي يحكم واقعة الدعوى على أن " يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة..... أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر..... والنص في المادة ٢٠ من ذات القانون على أنه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المادة ١٨ إلا خطأ في تطبيق القانون..... ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن " يدل على أن ما وضعه المشرع من قيد على الطعن في حكم المحكمة الابتدائية أو ما فرضه من حظر على الطعن والحكم الصادر من محكمة الإستئناف إنما يقتصر على ما يتعلق بتحديد القيمة الإيجارية للمبنى ذلك أن علة هذا الإستثناء من القواعد العامة للطعن في الأحكام - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور هي أن مصلحة المواطنين ملاكاً ومستأجرين تقتضي الإكتفاء فيما يتعلق بتحديد الأجرة بالمرحلة التي سبقت الإشارة إليها وهي التقدير المبدئي مع الترخيص ثم التحديد بمعرفة اللجنة وما قد يصدر عن الهيئة المختصة بالطعن في حالة التقدم إليها به. ومن ثم فإنه متى كان الطعن على القرار وارداً على مدى خضوع المكان لأحكام قانون إيجار الأماكن من عدمه فإنه لا يعد منازعة ناشئة عن تقدير القيمة الإيجارية وفقاً للمعايير التي حددها القانون

وبالتالي فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة أو من محكمة الاستئناف في هذه الحالة يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات.

— إذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قد قضت بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم اختصاص اللجنة بتحديد أجره العقار محل النزاع لعدم سريان أحكام قانون إيجار الأماكن على المنطقة الواقع بها هذا العقار وقد صدر الحكم المطعون فيه مؤيداً للحكم الابتدائي المذكور ومن ثم فإن الطعن على ذلك الحكم بطريق النقض يكون مقبولاً وبالتالي فإن الدلع بعدم جوازها يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨

يشترط للقبول المانع من الطعن في الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه. تنفيذ المحكوم عليه حكماً واجب التنفيذ لا يدل على تركه الحق في الطعن فيه.

الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢

يدل النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وما أُلحِصت عنه المذكورة الإيضاحية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على إستغلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي النهائي لها ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التي بينها بيان حصر وهي الأحكام الوقفية والمسجلة والمبادرة بوقف الدعوى والقبالة للتنفيذ الجبري وروالد المشرع في ذلك هو الرخصة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يوجب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في الدعوى وما يوجب عليه حتماً من زيادة نفقات.

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧

القاعدة العامة في فقه قانون المرافعات أن إجراءات المرافعات ليس لها من أثر إلا بالنسبة لمن باشرها ولمن بوشرت في مواجهته، بمعنى أنه لا يفيد منها إلا من أجراها ولا يحتج بها الأعلى من إقتلعت ضده وكانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات قد أكدت هذا المعنى إذ جازت إستثناء من القاعدة العامة لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أجل زملامه متضمناً إليه في طلباته وإلا أمرت المحكمة بإختصاصه، كما أو جبت على رافع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد إختصاصهم الباقي ولو بعد فوت ميعاده، وذلك في حالات ثلاث حددتها على سبيل الحصر هي أن يكون الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين أي أنه في غير الحالات الإستثنائية فإنه لا يجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم

عليهم أن يعلن فيه، كما لا يجوز لواقع الطعن إختصاص باقي المحكوم لهم بعد إنتهاء الميعاد. لما كان ذلك وكانت دعوى إسداد الحيازة من المستأجر إلى المؤجر والغير تخرج عن نطاق هذه الحالات الثلاث إذ أنه جانب أنها لا تتضمن إلتزاماً بالتضامن وليست من الدعاوى التي يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين لأنها قابلة للتجزئة لأن الفصل فيها يحتمل أكثر من حل باعتبار أنها مقبولة قبل الغير وغير مقبولة قبل المؤجر الذي تربطه بالمستأجر علاقة إيجارية لا تجزئ له اللجوء قبله إلا بدعوى الحق.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالنقض لا يقبل في حالة الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه، إلا إذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهه نظرها فيما حكمت به وأظهرت فيها أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات وعلمت أنها بقضائها هذا المطعون فيه أنها تقضي لما لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه ومع ذلك أصبرت على القضاء مسببة إياه في هذا الخصوص أما إذا لم يبد من الحكم أنه يقصد تجاوز طلبات الخصوم وأن يحكم لهم باكثر مما طلبوه فإن سبيل الطعن عليه إما يكون بالتماس إعادة النظر وفقاً لنص الفقرة الخامسة في المادة ٢٤١ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤

أجاز الشارع للمحكوم عليه أن يعلن في الحكم أثناء نظر الطعن بالنقض أو بالإستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته حتى ولو كان قد فوت ميعاد الطعن أن قبل الحكم فإن تعدد عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن بإختصاصه في الطعن كما أوجب على محكمة الإستئناف - دون محكمة النقض - بما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الرابع الخاص بالطعن بالنقض عن حكم مغاير أن تأمر بإختصاص جميع المحكوم لهم ولو بعد فوات الميعاد وهو ما يتفق مع إتجاه الشارع إلى الإقلال من دواعي البطلان بطلب موجبات صحة إجراءات الطعن وإكتمالها على أسباب بطلانها أو قصورها إعتباراً بأن الغاية من الإجراءات هو وضعها في خدمة الحق ويساير أيضاً إتجاهه في قانون المرافعات الحالي - وعلى ما يبين من مذكرته الإيضاحية - إلى عدم الوقوف بالقاضي عند الدور السلي تاركاً الدعوى لحاضلة أطرافها يوجهونها حسب هوامم ووفق مصالحهم الخاصة فمتحه مزيداً من الإيجابية التي تحقق هيمنتها على الدعوى بعضها أو رده على سبيل الجواز كما هو الشأن في إطلاق الحالات التي يجوز فيها للقاضي الأمر بإدخال من لم يختصم في الدعوى على خلاف القانون الملغى الذي كان يحصرها فأجاز للقاضي في المادة ٢١٨ إدخال من يردى إدخاله، كما هو الشأن في الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ سالفة البيان، فإذا ما تم إختصاص باقي المحكوم عليهم أو باقي المحكوم لهم إستقام شكل الطعن وإكتملت له

موجبات قبوله بما لازمه سريان أثر الطعن في حق جميع الخصوم ومنهم من تم إخصامهم فيه بعد رفعه، أما إذا امتنع الطاعن عن تنفيذ ما أمرت به المحكمة فلا يكون الطعن قد اكتملت له مقوماته ويجب على المحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم قبوله. وإذا كانت القاعدة القانونية التي تضمنتها الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات إنما تشير إلى قصد الشارع تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه - على ما سلف بيانه - إلزاماً بقتضيات الصالح العام وتحقيقاً للغاية التي هدف إليها وهي توحيد القضاء في الخصومة الواحدة فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفتها أو الإعراض عن تطبيقها وتلتزم المحكمة بإعمالها.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢

لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن رفع إستئناف إختصم فيه المحكوم لها وهي المطعون بندها الأولى من نفسها وبصفتها وكذلك باقي المطعون ضدهم المحكوم عليهم مثله بالتضامن، وأقام المطعون ضده الثالث إستئنافاً آخر بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥ وسدد الرسم عنها في ذات التاريخ وإختصم فيها المحكوم لها أيضاً وسائر الخصوم المحكوم عليهم معه بالتضامن بما فيهم الطاعن طالباً بإلغاء حكم محكمة أول درجة لبطالته بالنسبة له بسبب عدم إنقضاء خصومة الدعوى التي صدر فيها الحكم إنقضاءً صحيحاً لبطان إعلانه بصحيفة إتاحتها. كما طلب عدم إستئناف الطاعن في خصوص دعوى الضمان الفرعية لعدم صدور حكم فيها من محكمة أول درجة وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الثالث الذي رفع الإستئناف الثاني لم يحضر جلسات محكمة أول درجة ولم يقدم مذكرة بدفاعه فإن معاد الطعن بالإستئناف لا يبدأ سريانه بالنسبة له إلا من تاريخ إعلانه بالحكم المستأنف عملاً بالمادة ٢١٣ من قانون المرافعات وهو ما لم يثبت حصوله في واقع الدعوى الأمر الذي يكون معه ذلك الإستئناف المرفوع منه والموجه إلى المحكوم لها وسائر المحكوم عليهم معه بالتضامن إستئنافاً أصلياً رفع قبل إنقضاء معاد الطعن بالإستئناف فيكون مرفوعاً في معاده المقرر بالقانون، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صائباً إذا إنتهى في قضائه إلى قبوله شكلاً ولا يعبه أن يكون قد إشتعل على تقرير خاطئ في القانون فيما أسبق عليه من وصف لهذا الإستئناف بأنه إستئناف فرعي لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا إنتهى إلى نتيجة صحيحة فإنه لا يفسده، يكون قد إضرأه من خطأ في تقرير قانوني غير مؤثر في النتيجة إذا محكمة النقض في هذه الحالة أن تستدرك هذا الخطأ القانوني بالتصحيح.

الظعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٠

إذا كان المشرع قد حصر طرق الظعن فى الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة فإنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتبع بحث أسباب العوار التى تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطريق الظعن المناسب لها بحيث إذا كان الظعن غير جائز أو كان قد إستغرق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية، وذلك تقديراً لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة فى ذاتها وأنه وإن جاز إستثناء من هذا الأصل العام فى بعض الحالات القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك غير أنه لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية.

الظعن رقم ٢١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٩٠

المقرر فى المادة ٢٧٢ من المرافعات أنه "لا يجوز. الظعن فى أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الظعن."

الظعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٩٠

لما كان مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا فى الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة بطعن واحد رفع صحيحاً من الأولين على أن يكون لأولئك الذين قضى بعدم قبول الظعن بالنسبة لهم أن يتدخلوا منضمين إلى زملاتهم فى طلباتهم فإن فعلوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر بإختصاصهم فيه فإذا ما تم إختصاص بالى المحكوم عليهم إسقام شكل الظعن وإكتملت له موجبات قبوله.

الظعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٠

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إذا حصر طرق الظعن فى الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة فإنه يتبع بحث أسباب العوار التى تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطريق الظعن المناسب لها، بحيث إذا كان الظعن غير جائز أو كان قد إستغرق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية، وذلك تقديراً لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة فى ذاتها وأنه وإن جاز إستثناء من هذا الأصل العام - فى بعض الصور - القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك غير أنه لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية.

الظعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٩٠

مفاد نص المادة ٥٠ من قانون.حماية القيم من الميب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ أن أحكام المحكمة العليا للقيم نهائية غير قابلة للظعن ومن ثم فإنه مع قيام هذا النص لا يجوز إعمال القاعدة العامة الواردة فى المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات التى تحيز الظعن بالنقض فى الأحكام الإنتهائية أى كانت المحكمة التى أصدرتها.

*** الموضوع الفرعي : القبول المانع من الطعن :**

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨

يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم بوصفه تركاً لحق ثابت أن يكون صريحاً لا يحتمل تأويلاً وإذن فمجرد إشرارك المحكوم عليه بحكم نهائي واجب التنفيذ في إجراءات تنفيذه كالحضور أمام الجير المتنبذ لبيع البضاعة لحسابه أو موافقته على ما يتبع في إجراءات النشر وعلى صيغته أو حضور جلسات المزاد ذلك كله غير قاطع الدلالة في رضا المحكوم عليه بالحكم، إذ قد يكون مجرد إذعان لا لا سبيل له إلى منعه أو الحيلولة دون الحضي فيه.

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٠٢ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٢

يجب أن يكون القبول المانع من الطعن في الحكم قاطع الدلالة في رضا الخصم به لا يحتمل شكاً ولا تأويلاً. وإذن فمتى كان الواقع أن الطاعن أقام دعواه وطلب الحكم أولاً بطرد المطعون عليه من أطيانه التي وضع اليد عليها، وثانياً بالزام المطعون عليه أن يقدم حساباً عن مدة وضع يده على الأبطال وعند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة أحالها قاضي التحضير إلى المرافعة فيما يخص بالطلب الأول الخاص بالطرد وبقي الطلب الثاني الخاص بتقديم الحساب دون تحضير ثم قضت المحكمة بإجابة الطلب الأول وأحالت القضية إلى التحضير لامتقضاء تحضيرها فيما يخص بطلب الحساب ولكن محكمة الاستئناف قضت بإلغاء الحكم فيما قضى به من طرد المطعون عليه ووقف السير فيه إلى أن يفصل في الطلب الخاص بالحساب. فإن مجرد حضور الطاعن في جلسات التحضير بعد أن قضت محكمة أول درجة بالطرد وإعادة القضية إلى التحضير لا يعتبر قبولاً منه للحكم بوقف الدعوى قاطعاً في الدلالة على رضائه به لا يحتمل شكاً ولا تأويلاً، إذ الطلب الخاص بالحساب يجب السير فيه بغض النظر عما يقضى به في الطلب الآخر الخاص بالطرد.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٠

يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به. ولا يعد كذلك إذعانه لتنفيذ الحكم عليه متى أصبح واجب التنفيذ.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣

يشترط في القبول الضمني للحكم أن يكون بقول أو عمل أو إجراء يدل دلالة واضحة لا تحتمل الشك على ترك الحق في الطعن فيه. فلا يصح أن يستخلص قبول المحكوم عليه للحكم القاضي بإحالة الدعوى

على الدائرة المختصة بقضايا الإيجارات من مجرد مراجعته أمام محكمة الإحالة في هذه الدعوى إذ هذا الحكم واجب النفاذ قانوناً.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢

إذا كان حضور الخصم أمام الخصم وإيداع دفاعه إما كان تفليداً لحكم واجب التنفيذ، فإنه يكون غير قاطع الدلالة في رضاه هذا الخصم بالحكم، إذ قد يكون مجرد إذعان لما لا سبيل إلى الحيلولة دون المضى فيه. كما يكون في غير محله الدفع بعدم قبول طعنه في هذا الحكم لسبق رضائه به.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٦

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار عقد الشركة صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية وقبل الفصل في الطلبات بتدب مكتب الخبراء المحاسبين للإنتقال إلى مكتب الطاعن لتحديد نصيب الطاعن عليه في أرباح الشركة فإن حضور الطاعن أمام الخصم وتقديم دفاعه له لا يعتبر قبولاً صريحاً للحكم إذ يكون ذلك من الطاعن إذعائاً لما لا سبيل له إلى دفعه وإذ لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم إستقلاً وإنما يجوز الطعن فيه مع الحكم الذى يصدر في الموضوع وفقاً للمادة ٣٧٨ من المرافعات ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لسبق الرضا بالحكم على غير أساس ويعين رفضه.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٠

الرضا الذى يتمتع معه الطعن في الحكم يجب أن يكون صريحاً واضحاً وأن تكون دلالة قاطعة، ومن ثم فإنه لا يفرض كنتيجة للخضوع للتفليد الجبرى حكم نهائى لأن الأحكام الإنتهائية واجبة التنفيذ بحكم القانون.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٩

قبول الحكم المانع من الطعن فيه يجب أن يكون دالاً على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتمل الشك ولا يصح قانوناً اعتبار قيام المحكوم عليه بتنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ قبولاً له مانعاً من الطعن فيه كما أن تنفيذه اختياراً لا يعتبر أيضاً قبولاً مسقطاً للحق في الطعن متى كان المحكوم عليه قصد من ذلك تضادى استمرار تلحقه بسبب إرجاء التنفيذ.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢١

الرضا بالحكم المانع من حق الطعن فيه يجب أن يكون صريحاً أو أن تكون تصرفات أو أقوال من ينسب إليه هذا الرضا دالة بشكل واضح على حصوله. أما مناقشة آثار الحكم وبيان مدى حججه فامر لا يدل

بدلته على الرضاء بالحكم، كما أن تراخي الطاعن في الطعن على الحكم لا يدل على ذلك الرضاء مادام أن الحكم لم يعلن إليه.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٥

جرى قضاء هذه الضحمة على أن ما يكون به قبول الحكم المانع من الطعن من قول أو عمل أو إجراء يجب أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتمل الشك، وإذن لمضى كان المحكوم له إذ قبض المبلغ المحكوم به قد احتفظ بحقه في الطعن بطريق التقض لعدم الحكم له بالفوائد القانونية عن هذا المبلغ فإن سكوته عن الرد على خطاب موجه إليه من المحكوم عليه يحسره فيه بعدم أحقيته في الفوائد التي حكم برفضها لا يفيد تركه الحق في الطعن على الحكم.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٥

لما كان الأصل المقرر بالمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات هو عدم جواز الطعن في الأحكام ممن يكون قد قبلها وكان قبول أحد الخصمين الحكم الابتدائي الصادر عليه ببعض طلبات خصمه ورفضها بالقبول يعتبر معطلا على قبول الخصم الآخر لهذا الحكم، فإذا لم يقبل هذا الخصم الآخر الحكم وطعن فيه بطريق الاستئناف فإن خصمه لا يعتقد بسبق قوله للحكم ويحق له الطعن فيه أيضا، أما إذا كان أحد الخصمين المذكورين قد قبل الحكم بعد رفع الطعن فيه من خصمه، فلا يجوز له بعد هذا القبول أن يطعن في الحكم وذلك عملا بنص المادة ٣٧٧ مرافعات. وتقريبا لهاتين القاعدتين نصت الفقرة الثانية من المادة ٤١٣ من قانون المرافعات على أنه إذا رفع الاستئناف المقابل بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي اعتبر استئنافا فرعيا يرفع الاستئناف الأصلي ويؤول بزواله، مما يفيد مفهوما المضالفة وإعمالا لنص المادة ٣٧٧ مرافعات، أن قبول الخصم للحكم بعد رفع الاستئناف عنه من خصمه مانع له من الطعن فيه.

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٥٦

الرضاء بالحكم النهائي المانع من قبول المعارضة فيه يجب أن يكون صريحا أو أن يكون ضمنا بإجراءات أو عبارات تؤدي إلى مدلولها إلى التيقن من حصول الرضاء بالحكم، ولا يدل على ذلك عبارات أوراق لا تفيد أكثر من بيان موضوع العلاقة بين طرفي الحكم.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ٧/٣/١٩٥٧

عدم الطعن في الحكم بطريق المعارضة لا يعد قبولا للحكم مانعا من الطعن فيه بطريق التقض لأنه إذا صدر حكم غيابي للمحكوم عليه أن يتجاوز عن حقه في الطعن بطريق المعارضة وأن يطعن فيه بطريق

الإستئناف أو النقض مباشرة حسب الأحوال. ويعتبر الطعن في هذه الصورة نزولاً عن الحق في المعارضة على ما تقتضيه المادة ٣٨٧ من المرات.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣

جرى قضاء هذه المحكمة بأنه يشترط في القبول الذي ينتج معه الطعن أن يكون صريحاً وواضحاً وأن تكون دلالة قاطعة في ذلك فإذا كان لم يصدر من المحكوم عليه فعل إيجابي قاطع الدلالة على قبول الحكم فإن تأخره في تقديم الطعن لا يسقط حقه فيه مادام أن الحكم المطعون فيه لم يعلن إليه - ولا يفيد الرضا بالحكم ولا يفرض حصوله كمنتهى للعضوض للتفويض الجبري لأن الأحكام الإنتهائية واجبة التنفيذ بحكم القانون.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩

منى كانت الزوجة قد قررت بالطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعوى رفعها للمطالبة بميراثها عن زوجها قبل صدور حكمين برفض دعويين أخريين كانت قد رفعتها للمطالبة بالنفقة وموخر الصداق ولم يصدر منها بعد تقريرها بالطعن ما يمكن اعتباره تنازلاً صريحاً منها عن هذا الطعن يؤثر على قيامه أو يسقط حقها في الاستمرار فيه فإنه لا اعتداد بالقول بأن قبول الطاعة حكمي رفض موخر الصداق والنفقة يجعل الطعن غير جائز لأن هذا القول قاصر على هذين الحكمين لا يعمدهما ولا ينسحب أثره إلى الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٤

إعلان الطاعة الحكم إلى المطعون عليها وتقدم وكيلها بطلب صرف المبلغ المحكوم به لها إستئنافاً لا يدل على أنها قبلت الحكم المطعون فيه ورضيته وتنازلت بذلك عن حقها في الطعن عليه بطريق النقض خصوصاً إذا كانت المطعون عليها لم تقدم بما يدل على أن الطاعة قد إستعملت بالفعل المبلغ المحكوم به لها إستئنافاً وإنما قد تخالفت عنه بدون تحفظ.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/٣٠

يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به بما لا يحتمل شكاً أو تأويلاً، وإذن فإذا كان بين من عقد الإضاق الموقع من طرفي الخصوم أن الطاعنين إستفظوا بحقوقهم في الطعن بالنقض الذي رفضه عن الحكم المطعون فيه، وأن المطعون عليهم قبلوا هذا التحفظ بحيث إذا نقض الحكم المطعون فيه لصالح الطاعنين إلتزم المطعون عليهم بالتخلي فوراً عن الأراضى التي تسلموها فإن الدفع بعدم قبول الطعن لهذا السبب يكون في غير محله.

الظعن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٢/٧/٧

جرى قضاء محكمة النقض على أن القبول المانع من الظعن فى الحكم هو القبول القاطع فى الدلالة على رضا المحكوم عليه بما لا يحتمل شكاً أو تأويلاً وتقدير ذلك بما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع متى بنى على أسباب سائفة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن تنفيذ المحكوم عليه للحكم المستأنف لا يتضمن تنازله عن منازعته ولا يعتبر قبولاً مانعاً من الظعن فيه للأسباب السائفة التى أوردها فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الظعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٦٣/١/١٧

يشترط فى القبول المانع من الظعن فى الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بما لا يحتمل مجالاً للشك أو التأويل ومن لم لمجرد إبداء الرغبة فى تنفيذ حكم أصبح واجب التنفيذ لا يقيد الرضا بالحكم على وجه يرتفع معه الشك فى ذلك.

الظعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨

قبول الحكم المانع من إستئنافه كما يكون صريحاً يكون ضمناً يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء يدل دلالة واضحة على الرضا بالحكم وترك الحق فى الظعن فيه. فإذا كانت محكمة الإستئناف قد إستخلصت قبول الطاعن للحكم الصادر فى دعواه الأولى باعتباره تاركاً لها من أنه بدلاً من أن يستأنف هذا الحكم رفع دعوى جديده بالطلبات عينها وعلى الخصوم أنفسهم ولما قضى برفض دعواه هذه رفع إستئنافاً عن الحكم الصادر فيها ثم أتبعه برفع إستئناف عن الحكم الصادر فى دعواه الأولى، وأعتبرت رفضه الدعوى من جديد بمثابة تنفيذ إختيارى لما قضى به الحكم الأول من إختياره تاركاً دعواه وذلك لما فى رفضه الدعوى الثانية بدلاً من إستئنافه الحكم الصادر فى دعواه الأولى من دلالة واضحة على تركه الدعوى الأولى فضلاً فإن هذا الذى إستخلصته محكمة الإستئناف هو إستخلاص موضوعى سائغ مستمد من وقائع تودى إليه.

الظعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٨

قبول الحكم المانع من الظعن فيه يجب أن يكون دالاً على تارك الحق فى الظعن دلالة واضحة لا تحتمل الشك وأن يكون صادراً عن إختيار لا عن إلزام . وإذا كان قيام الطاعة بإستحضار شهودها تنفيذاً للحكم القاضى بالإحالة إلى التحقيق لا يعتبر منها قبولاً لما قضى به هذا الحكم بصفة قطعية من رفضه دعوها بطلان حقيقة الدعوى الابتدائية لعدم التوقيع عليها من محام لأن ذلك التنفيذ إن هو إلا إذعان منها لما لا سبيل لها إلى دفعه لأن الحكم المذكور واجب التنفيذ دون توقف على رضا المحكوم كما لم يكن فى إمكان

الطاعة أن تعطن في الشق القطعي منه قبل صدور الحكم في الموضوع نزولاً على حكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات، فإن الدفع بعدم جواز الطعن في الحكم المذكور لقبوله من الطاعة وتقبلها إياه بغير تحفظ يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٧٩٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٦
مضى كان الحكم الابتدائي لم يحدد رأس المال بمبالغ معينة وإنما وضع أسس تحديده والفروق التي تضاف إليه وكان الحكم المطعون فيه قد ترجم هذه الأسس والفروق أو حولها إلى أرقام ومبالغ معينة في أسبابه وفي منطوقه، فإن من حق مصلحة الضرائب أن تنمي عليه الخطأ في حساب هذه المبالغ إذ هو أمر يتصل بقضاء الحكم المطعون فيه لا بقضاء الحكم الابتدائي الذي كانت قد قبلته.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٤٩٠ بتاريخ ٦/٣/١٩٦٦
يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه ومن ثم فإن تنفيذ المحكوم عليه بالحكم الإتهائي اختياراً لا يدل على الرضا به لأن الأحكام الإتهائية واجبة التنفيذ بحكم القانون فهي إن لم تنفذ اختياراً نفذت جبراً كما لا يعد قبولاً للحكم المطعون فيه نزول الطاعن عن طلب وقف التنفيذ.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ٥/٥/١٩٦٦
تقضي المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات بأنه لا يجوز الطعن في الأحكام من قبلها. والقبول المانع من الطعن كما يكون صريحاً يكون ضمناً. والقبول الضمني يستفاد من كل فعل أو عمل قانوني يساقي الرضا في رفع الطعن ويشعر بالرضا بالحكم والتخلي عن حق الطعن فيه وقاضي الموضوع هو الذي يقدر ما إذا كان ما صدر من الخصم يعتبر قبولاً ضمناً منه للحكم أو لا يعتبر ولا رقابة محكمة النقض عليه في ذلك متى استند إلى أسباب سالفة.

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ٩/١١/١٩٧١
مفاد نص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه. وإذا كان قيام الطاعة بتنفيذ الحكم الابتدائي - اختياراً - لا يدل على الرضا به لأن الحكم المذكور موصوف بالنفاد المعجل وبلا كفاءة، فإن لم ينفذ - اختياراً - نفذ جبراً فإذا ما تضاد المحكوم عليه التنفيذ الجبري بالتنفيذ الإختياري، فإن ذلك لا يدل على قبوله الحكم المطعون فيه وتركه الحق في الطعن

فيه، وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون قد عول على التنفيذ الإختيارى، واستخلص من ذلك قبول الحكم الابتدائى والتخلى عن الحق فى الطعن بالإستئناف، فإنه يكون ممياً بما يستوجب نقضه

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣

يشروط فى القبول المانع من الطعن فى الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قاطع الدلالة على رضاء المحكوم عليه بالحكم، وتركه الحق فى الطعن فيه، وتقدير ذلك مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع متى بنى على أسباب سائفة. وإذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى أن قيام المطعون عليهم بتنفيذ الأحكام المعرض عليها التى حددت نصيب الطاعن فى الإستحقاق بإستلام أنصبتهم فى الفلة من الخارص على الوقف، لا يعتبر قبولاً مانعاً من الطعن فى هذه الأحكام لأن النزاع حول الأنصبة فى الوقف المذكور قطع شوطاً كبيراً أمام المحاكم على إختلاف درجاتها إلى أن فصل فيه نهائياً بأن نصيب المقيم يرجع لأخوته الأحياء فقط وهو إستخلاص موضوعى سائغ، وكان لا محل للتحدى بأن قبول تنفيذ الأحكام قد تم بعد صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى جعل الإستحقاق فى الوقف ملكاً، ذلك أن هذا القبول كان بالنسبة لنصيب المطعون عليهم فى الفلة، ولم يتصرف إلى الإستحقاق فى الوقف، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه باحطاً فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩

يشروط لإعتبار الحكم غير قابل لأى طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادراً فى منازعة إيجابية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وفقاً لأحكامه، فإذا لم يوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات، وإذا كان الإخلاء للتأجير من الباطن ومدى توافر شروطه من المسائل التى يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصه عليه فى المادة الثانية فقرة ب، وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت بالإعلاء مطبقة أحكام ذلك القانون، فإن حكمها يكون صادراً فى منازعة ناشئة عن تطبيقه بالمعنى المقصود فى المادة ١٥ منه وبالتالى غير قابل لأى طعن وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد دافع فى الدعوى بأن تأجير وكيل الدائنين غل القفس بالجدك لا يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ذلك أن هذا الدفاع لا يعمد أن يكون حجة سائفاً للطاعن لتدعيم وجهة نظره فى إنطباق أحكام القانون المدنى على واقعة الدعوى وعدم خضوعها بالتالى للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه ومن ثم فإن بحث المحكمة لهذا الدليل وإطراحها له - بما أورده من أسباب لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجابية، ولا يعتبر فصل المحكمة فى هذا الدفاع فصلاً فى منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون ١٢١ لسنة

١٩٤٧ ويقبل الطعن وفقاً للقواعد العامة كما يلزم الطاعن، بل إنه فصل في صميم المنازعة الإجبارية التي قضت فيها المحكمة.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٤٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٥
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به، فإن كان قبولاً ضمناً وجب أن يكون بقول أو عمل أو إجراء يدل دلالة واضحة لا تختمل الشك على ترك الحق في الطعن فيه، ولما كان الحكم المطعون قد رد على الدفع المبدى من الممول - بعدم جواز إستئناف الحكم بقبول طعنه شكلاً - لقبول مصلحة الضرائب له بالقول بأن قيام هذه المصلحة بدفع أمانة الخبير الذي نددته المحكمة في نفس الحكم لا يعني بأى حال من الأحوال رضاها لأنها إنما كانت تفي من دفع الأمانة متابعة السير في طعنها الذي ضم إلى الطعن السابق الإشارة إليه وكان من شأن ما ساقته المحكمة في هذا الخصوص أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة.

للطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٩
يشترط في القبول الذي يصح معه الطعن في الحكم أن يكون دالاً على ترك الحق في الطعن دلالة واضحة لا تختمل الشك، ولما كان استعلام الشركة الطاعنة من مراقبة الضرائب عن الضرائب المستحقة على المطعون عليه حتى تقوم الشركة بحجزها تحت يدها من المبلغ المحكوم به عليها لا يعتبر منها قبولاً لما قضى به الحكم المطعون فيه، فإن الدفع بسقوط الحق في الطعن يكون في غير محله.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٨
تقضى المادة ٢١١ من قانون المرافعات القائم بأنه لا يجوز الطعن في الأحكام من قبلها، وقبول الحكم المانع من إستئنافه كما يكون صريحاً يكون ضمناً، ويستفاد القبول الضمني من كل فعل أو عمل ينال الرضا في رفع الإستئناف ويشعر بالرضا بالحكم والتخلي عن حق الطعن فيه، وقاضى الموضوع هو الذي يقدر ما إذا كان ما صدر من الخصم يعتبر قبولاً ضمناً منه للحكم أو لا يعتبر ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى إستند إلى أسباب ساقطة.

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥
لما كان القبول المانع من الطعن في الحكم يجب أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه، وكانت الأوراق قد خلعت من أى دليل يستفاد منه قبول الطاعنة للقرار المطعون فيه، فإن الدفع - بعدم جواز الطعن - يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٠٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٥
بحسب الحكم المطعون فيه أن يكون قد بين الحقيقة الواقعية التي إطمأن إليها وساق عليها دليلها وأنزل عليها حكم القانون الصحيح ولا عليه إذا ما خالف حقيقة أخرى أخذ بها حكم لا يحتاج به طرفا النزاع.

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٨
يشترط فيمن يقبل الحكم أن تكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها بشخصه أو من يحله ولا يصح القبول من الوكيل بالخصومة إلا إذا كان مفروضاً تفويضاً خاصاً، وقبول الأحكام الصادرة ضد الدولة من حق الوزير المختص إلا إذا فوض في ذلك المحافظ أو وكيل الوزارة كنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧.

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٠٠ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨١
إذا كان الطعن في الحكم حق مقرر لكل محكوم عليه متى توافرت شروطه إلا أن يكون قد قبل الحكم ويشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه، وتختلف المحكوم عليه عن الحضور أو سكوتة عن الرد على طلبات المحكوم له لا يدل على التسليم بهذه الطلبات أو قبول الحكم القاضى بها.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨١
إنهاء الحكم المطعون فيه إلى إعلان صحيفة الاستئناف إعلاناً قانونياً صحيحاً في الميعاد وقبول الاستئناف شكلاً، فيه الرد الضمنى برفض دفع الطاعة باعتبار الاستئناف كان لم يكن.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩١٦ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨١
يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه، لتنفيذ المحكوم عليه الإتهائى إختياراً لا يدل على ترك الحق في الطعن لأن الأحكام الإتهائية واجبة التنفيذ بحكم القانون فإن لم تغل إختياراً نفذت جبراً. لما كان ذلك فإن قيام الطاعة، قبل رفع الطعن بالنقض - بتنفيذ الحكم المطعون فيه وهو واجب التنفيذ قانوناً - لا يدل على تركها الحق في الطعن فيه، ويكون الدفع المبدى من المطعون عليه الأول بقوله ذلك الحكم لقيامها بالوفاء ببلغ الصريح المحكوم به في غير محله.

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٦٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٧

يشروط فى القبول المانع من الطعن فى الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق فى الطعن فيه، فتفويض المحكوم عليه حكماً واجب التنفيذ صادراً فى دعوى مستعجلة لا يدل على ترك الحق فى الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع وأصل الحق، فالحكم الأول واجب التنفيذ، فإن لم ينفذ اختیاراً نفذ جبراً ومن ثم فإن قيام الطاعن بتنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى . . مدنى مستأنف القاهرة، لا يدل على تركه الحق فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المطروحة، هذا إلى أن الأحكام التى تصدر فى المسائل المستعجلة هى أحكام مؤقتة منهاها ظاهر الأوراق ولا تمس أصل الحق، وهى بطبيعتها هذه لا يمكن أن يقع تناقض بينها وبين ما يصدر فى موضوع النزاع من أحكام، ومن ثم فإن تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم . . مدنى مستأنف مستعجل القاهرة لا تنفى معه مصلحة الطاعن فى الطعن المطروح.

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣

يشروط فى قبول المانع من الطعن أن يكون دالاً على ترك الحق فى الطعن دلالة واضحة لا تختمل شكاً أو تأويلاً.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٠

القبول الضمنى المانع من الطعن فى الحكم هو مسألة تقدرها محكمة النقض بحسب ما تستنتجه من الدلائل المقدمة لها.

الطعن رقم ٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٦

لا مشاحة فى أن قبول الحكم المانع من استئنافه كما يكون صريحاً يكون ضمناً. والقبول الضمنى يستفاد من كل فعل أو عمل قانونى يتالى الرغبة فى رفع الاستئناف ويشعر بالرضا بالحكم والتغلب على حق الطعن فيه، وقاضى الموضوع يستقل وحده بالفصل فى هل ما صدر عن المحكوم عليه يؤخذ منه أنه قصد قبول الحكم أم لا. فإذا كان الحكم الذى قضى برفض الدفع القرعى وقبول الاستئناف شكلاً قد بنى على أن إعلان الحكم وطلب تنفيذه لا يفيدان التنازل إذا كانت الدعوى تحوى طلبات مصددة قضى الحكم لمصلحة معلنه فى بعضها ورفض بعضها، لإحتمال تأويل ذلك إلى مطالبة الخصم بتنفيذ ما قضى به لمصلحة المعلن، فلا تقبل المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض. فإن هذه الأسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم.

*** الموضوع القرعى : المداولة :**

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١١٢٣ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٢

لما كانت المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا. وكانت المادة ٤٣٢ تنص على أنه يجب أن يكون القضاة الذين إشتركوا فى المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل مانع لأحدهم وجب أن يوقع على مسودة الحكم وكانت المادة ٣٤٩ تنص على أنه يجب أن يبين فى الحكم المحكمة التى أصدرته وتاريخ إصداره و مكانه.. واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يوجب عليه بطلانه. وكان مفاد ذلك كله أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى، فوقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق به وجب إثبات ذلك فى الحكم وإلا لحقه البطلان. لما كان ذلك. وكان أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى لم يحضر تلاوة الحكم المطعون فيه وحل قاض آخر محله وكان الحكم غلوا من بيان أن القاضى الذى لم يحضر النطق به قد إشترك فى المداولة فيه ووقع على مسودته، وكان هذا البيان جوهرى على ما سبق بيانه فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالبطلان مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

مضى كانت المحكمة بعد أن حققت وجه البطلان المدعى به خلصت إلى أن ذكر أربعة قضاة فى ديباجة الحكم لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وأنه لم يشترك فى المداولة فى القضية وإصدار الحكم فيها إلا ثلاثة قضاة هم المذكورة أسماءهم بمحضر الجلسة، وكان هذا المحضر مكتملا للحكم وكان مجرد خطأ مادى فى الحكم لا يؤثر فى سلامته وكانت المحكمة قد خلصت إلى هذه النتيجة بأسباب سائلة تؤدى إليها - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدلع بطلان الحكم الاجتالى لا يكون له مخالف القانون.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢

- متى انعقدت الخصومة أمام المحكمة بإعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه فى قانون المرافعات واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم إنقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة. وتصبح القضية فى هذه المرحلة - مرحلة المداولة وإصدار الحكم - بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها وتتمتع على الخصوم إبداء أى دفاع كما يحرم الإستماع إلى أحد منهم فى غيبة الآخر.

- إذا بدأ للمحكمة بعد حيز دعوى للحكم أن تمهدا إلى المرافعة إستئنافاً للسير فيها تحسم دعوة طرفي الخصومة للإحصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانها قانوناً أو بثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ولا يعني عن إعلان للعالم أن تقر المحكمة إعتبار النطق بقرارها إعلاناً له إذ لا يجوز للمحكمة أن تقرر إغفال إجراء يوجه القانون. ولم ينص القانون على إغفال إعلان طرفي الخصومة إلا في صورة ما إذا رأت المحكمة مد أجل النطق بالحكم كما هو مستفاد من مفهوم نص المادة ٣٤٤ مرافعات.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٣ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦

ما تقتضي به اللجان الجمركية في مواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هو من قبيل التصويبات المدنية لصالح الخزنة كما أن المعارضة في قرارات اللجان الجمركية هي من اختصاص المحكمة التجارية مما يقتضي بداية أن تكون إجراءاتها خاضعة لأحكام قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية لا لقانون الإجراءات الجنائية ومن ثم لا يكون الحكم قد خالف القانون إذا ألقى الحكم الابتدائي الصادر بأحبار قرار اللجنة الجمركية كان لم يكن دون أن يثبت أن هذا الإلغاء تم بإجماع آراء قضاة المحكمة.

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٤ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٨

لما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات تنص على أنه " يجب أن يبين في الحكم، المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه. .. وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته... والقصور في أسباب الحكم الواقعية... وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم... يستوجب عليه بطلان الحكم " وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان أن القاضي الذي لم يحضر تلاوته قد اشترك في المداولة فيه ووقع على مسودته، فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالبطلان على ما جرى به قضاء هذه المحكمة. ولا يغير من هذا النظر ما تمسكت به المطعون عليها من أن الشهادة التي استخرجتها من قلم الكاتب تفيد أن القاضي الذي لم يحضر النطق بالحكم قد وقع على مسودته ما دام أن الحكم ذاته قد خلا من هذا البيان مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٠/١/١٤

صدور مرسوم بنقل القاضي من محكمة إلى أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه المرسوم بصفة رسمية من وزير العدل، فإذا كانت الأوراق المقدمة في ملف الطعن خالية مما يفيد تبليغ المرسوم إلى السيد المستشار الذي إشرك في إصدار الحكم المطعون فيه قبل صدوره فإنه لا إعتداد بصدور مرسوم نقله قبل النطق بالحكم، كما لا يجدي الإستناد إلى كشف توزيع العمل بالمحكمة المنقول

إليها طالما أنه لا يستفاد منه أنه قد أبلغ بمرسوم نقله قبل صدور الحكم المطعون فيه، ومن ثم يكون النعى بطلان الحكم لزوال ولاية أحد المستشارين الذين إشركوا في إصداره على غير أساس.

الطنن رقم ١٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٦١/٥/٤

تنص المادة ٦٣ من الدستور المؤقت المؤرخ ١٩٥٨/٣/٥ على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد العمل بالمعسر المؤقت ولم يكون به ما يقيد أنه صدر باسم الأمة طبقاً للقانون فإنه يكون باطلاً معنياً نقضه.

الطنن رقم ٤٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٩

مؤدى المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ من قانون المرافعات أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى، وجب أن يوقع على مسودته المشتعلة على منظره وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق به ويعين إثبات ذلك فى الحكم وإلا لحقه البطلان فإذا كان الثابت من الأوراق أن أحد السادة المستشارين الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى لم يحضر تلاوة الحكم وكان الحكم خلواً من بيان أنه إشرك فى المداولة ووقع على مسودته فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يسوجب نقضه.

الطنن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٠

لم ينص المشرع على البطلان جزاء مخالفة أحكام المادتين ٣٤٣ و ٣٤٤ من قانون المرافعات، وإذا لم يثبت وقوع ضرر للطاعين بسبب تعجيل تاريخ النطق بالحكم لأن معاد الطعن يبدأ من تاريخ إعلان الحكم لا من تاريخ النطق به فإن النعى بطلان الحكم لهذا السبب يكون على غير أساس.

الطنن رقم ٨١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٤/١/١٦

لا تفرى على المحكمة إذا ما قررت تعجيل النطق بالحكم وحددت لذلك جلسة تسبق تلك التى كانت قد حددتها من قبل ما دامت لم تمس حقاً من حقوق الخصوم فى الدفاع ومن ثم متى كان القرار الذى أصدرته المحكمة بتعجيل النطق بالحكم يقع تالياً لنهاية المعاد المصرح فيه للطاعين بإبداء مذكرتهم وكان ثابتاً من الإطلاع على القرار المذكور أن طرفي الخصومة قد استوليا دفاعهما شفويًا ومذكراتهما الاحتامية فإن النعى على الحكم بالبطلان فى الإجراءات والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٧

— مفاد المواد ٣٣٩ و ٣٤٦ و ٣٤٩ من قانون المرافعات على ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به فوقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأصابه وحل غيره محله وقت النطق به وجب إثبات ذلك فى الحكم وإلا لحقه البطلان.

— الشهادة الصادرة من قلم الكتاب للتدليل على أن الهيئة التى أصدرت الحكم هى بذاتها التى سمعت المرافعة لا تصلح دليلاً لئى ما ورد فى محضر الجلسة على خلاف ذلك.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٩

تقضى المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات بأنه لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما جاء بمسند قلم فى قوة حيز الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحاً فيها بتقديم مستندات ودون أن يثبت إطلاع الطاعين على هذا المسند، فإنه يكون قد عاين القانون وأحل بحق الطاعين فى الدفاع. ولا يفر من هذا النظر أن يكون الخصم أو وكيله قد أشر على المذكرة المصرح بتقديمها والتى أرفق بها ذلك المسند بما يفيد إسلامه صورتها أو أن يكون مشاراً فيها إلى لمحوى السند ما دام لم يثبت إطلاع الخصم على المسند ذاته.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١

ما ترمى إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه. فإذا كانت المذكرة التى قبلتها المحكمة فى قوة حيز الدعوى للحكم والتى يدعى الطاعن أنه لم يطلع عليها لم تتضمن دفاعاً جليداً بل إن ما ورد بها إنما هو ترديد للدفاع الذى تمسكت به المطعون حدها فى كافة مراحل النزاع والذى رد عليه الطاعن فى مذكرته التقديمية بحكمة الاستئناف، فإن النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير صحيح.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٥

معى كان الحكم الابتدائى قد صدر فى جلسة سرية وفى ذلك ما يطله طبقاً للمادة ٣٤٥ من قانون المرافعات وكانت محكمة الاستئناف لم تبه أو تنبه إلى هذا اللعب الجوهرى وعرضت للموضوع وفصلت فيه بأسباب مستقلة لم تحل فيها إلى ما جاء بالحكم الابتدائى مناسباً، فإن النعى على حكمها بأنه صدر على غير مقتضى القانون يكون غير منتج إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥
مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٦ مراجعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ومفاد
الفقرتين الأولى والثالثة من المادة السادسة من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ أن الأحكام الصادرة حضورياً في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجانز الطعن
فيها بطريق النقض يجب إيداع مسودتها المشتعلة على أسبابها موقفاً عليها من الهيئة التي أصدرتها عند
النطق بها وإلا كانت باطلة، يسرى في ذلك أن يكون قد نطق بها في ذات الجلسة التي سمعت فيها
المرافعة أم في جلسة أخرى تالية.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٥٩٢ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٧
الوكالة عن أحد الخصوم التي تجعل القاضي غير صالح لنظر دعواه ممنوعاً من صماها هي تلك الوكالة
القائمة وقت نظر تلك الدعوى. فإذا كانت الوكالة قد إنقضت قبل هذا الوقت فإنها لا تنبع للقاضي من
نظر الدعوى.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٨
مضى لقضي الحكم المطعون فيه في أسبابه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فإنه لا
يحييه أن جاء منطوقه خلوا من هذا القضاء إذ ليس ما يمنع من أن يكون بعض المقضي به في أسباب الحكم.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٢
المستفاد من نص المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والمادة
٣٤٣ من ذات القانون أنه يجوز للمحكمة بعد الإنهاء من نظر الدعوى أن تؤجل إصدار الحكم إلى جلسة
أخرى تحددها وإن لها بعد ذلك أن تؤجل مرتين فقط.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٣٦٦ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢
محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلبه مد أجل النطق بالحكم ما دامت قد أفسحت له المجال
من قبل لإبداء دفاعه.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٩
من الأصول العامة في النظام القضائي ما نصت عليه المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات السابق من أنه " لا
يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سموا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " ومن ثم فيرود إسم
أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته وإن كان يجوز أن يكون نتيجة خطأ مادي

يقع عند إصدار الحكم وتحريره فلا يترتب عليه بطلان الحكم، إلا أن تصحيح هذا الخطأ يجب أن يستمد مما هو ثابت بحضور جلسة النطق بالحكم الذى يعتبر مكملًا له وأن تكون المحكمة قد خلصت إلى هذه النتيجة بأسباب سائفة تؤدى إليها.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧

مفاد نصوص المواد ١٦٧، ١٧٠، ١٧٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به سبب مانع قهرى فوقع على مسودته المشتعلة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق بالحكم وجب إثبات ذلك فى الحكم وإلا لحقه البطلان. وإذا كان الثابت من الحكم أنه بين فى صدره الهيئة التى أصدرته وهى الهيئة التى سمعت المرافعة وإشروكت فى المداولة - ثم نوه فى عاقلته بأن عضو تلك الهيئة السيد المستشار ... الذى لم يحضر تلاوته قد إشرك فى المداولة فيه ووقع على مسودته فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٧

إذا أوجبت المادة ١٧٥ من قانون المرافعات توقيع الرئيس والقضاء على مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه لأنها لم تشترط تعدد توقيعاتهم بعدد أوراق المسودة، لأن تلك المسودة تعتبر وحدة واحدة فيكشف التوقيع فى نهاية الأسباب. إذا كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على مسودة الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنها حررت فى إثني عشرة ورقة منفصلة، الأخيرة منها قد إنتهت فيها الأسباب بمنطوق الحكم وذيلت بتوقيعات القضاة الثلاثة الذين أصدروه، فإن حسب الحكم هذا ليكون بمنأى عن البطلان.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٢

تدل نصوص المواد ١٦٧، ١٧٠، ١٧٨ من قانون المرافعات على أنه إذا إشرك أحد القضاة فى المداولة ولم يكن قد سمع المرافعة فى الدعوى، أو إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن جلسة النطق به بسبب مانع قهرى ولم يثبت فى الحكم أنه وقع على مسودته المشتعلة على منطوقه وأسبابه وأن غيره حل محله وقت النطق به، فإن الأثر الملوّب على هذا العوار الذى يلحق بالحكم هو البطلان لا الإعدام.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٧٧ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥

إذا بين من الحكم المطعون فيه أنه إقتصّر فى منطوقه على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف " وسقوط دعوى المستأنف عليها الطاعة عن نفسها وبصفحتها وصية على ولديها القاصرين بالتقادم " وهى التى إختصمها المظنون عليه فى الإستئناف، ولم يعرض الحكم فى منطوقه للورثة البالغين من أولاد المورث الذين كانوا

خصوصاً أمام محكمة أول درجة - التي قضت بطلان عقد البيع الوفاقي الصادر من المورث للمطعون عليه ولم يختصمهم المطعون عليه في الإستئناف، ومن ثم فإن النقيض بأن الحكم قضى بسقوط الدعوى بأكملها رغم أن الحكم الابتدائي أصبح نهائياً بالنسبة لأنصبة باقي الورثة - يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٦١٨ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٠

إذا كان نقل أحد المستشارين للعمل بدائرة أخرى في ذات محكمة الإستئناف لا يوجب عليه زوال ولايته ولا يحول دون إشراكه في المداولة في الأحكام الصادرة في الدعوى التي سمع فيها المرافعة بالدائرة السابقة التي كان يجلس عضواً في هيئتها، وكان الثابت بالأوراق أن المستشار كان عضواً بالفئة التي سمعت المرافعة وحجزت الدعوى للنطق بالحكم وأن السيد المستشار إشرك في المداولة ووقع على مسودة الحكم ولم يتمكن من حضور جلسة النطق به لنقله للعمل بدائرة أخرى بدأت المحكمة فإن النقيض على الحكم بالبطلان يكون في غير محله.

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٩

إذا كان القضاء على المسلم المظفور في الشريعة الإسلامية توليه على غير المسلم، هو القضاء الذي تتمكن به ولاية غير المسلم لإنتفاء هذه الولاية شرعاً، فإنه نقضاً مع علة الأصل يقتصر هذا الخطر على ما ينطبق به الفصل في الخصومة لأن هذا الفصل هو مناط تمكن الولاية، ومن ثم يخرج عن نطاق الخطر مجرد إشراك القاضي غير المسلم في الهيئة التي نطقت بالحكم بدلاً من زميل له شارك في الفصل في الخصومة وعرض له مانع من تلاوة الحكم؛ ذلك أن الإقتصار على المشاركة في تلاوة الحكم لا يعدو كونه عملاً إجرائياً تحت يحكمه قانون المرافعات والقوانين المكملة له عملاً بنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٨٠/١/١

النص في المواد ١٦٧، ١٧٠، ١٧٨ من قانون المرافعات يدل على أنه إذا إشرك أحد القضاة في المداولة ولم يكن قد سمع المرافعة في الدعوى، أو إذا تخلف أحد القضاة الذين أصبحوا الحكم في جلسة النطق به بسبب قهري ولم يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته المشتبهة على منطوقه وأسبابه وأن غيره حل محله وقت النطق به فإن الحكم يكون باطلاً.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢١٦٨ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣٠

إذا توجب المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يشتمل الحكم على بيانات حددتها من بينها أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشركوا في إصدار الحكم ورتبت على إغفال هذا البيان بطلان الحكم كما توجب

المادة ١٧٠ من ذات القانون أن يحضر القضاة الذين إشركوا في المدوالة ثلاثة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم، فإنه يتعين أن يبين في الحكم أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد إشرك في المدوالة ووقع على مسودته وإلا كان الحكم باطلاً.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٥/١/١٩٨٠

النص في المادة ٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على أن ".... وتؤلف كل محكمة - ابتدائية - من عدد كاف من الرؤساء والقضاة ويندب أحد مستشاري محكمة الاستئناف التي تقع بدائوتها المحكمة الابتدائية.... ويكون بكل محكمة عدد كاف من الدوائر يرأس كلا منها رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها.... وتصدر الأحكام من ثلاثة أعضاء...."، يدل على أن المستشار المتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية لا تتحدد ولايته بالعمل الإداري بالمحكمة، بل تمتد إلى ولاية القضاء بذاتها. ولو أراد المشرع غير ذلك، لما نص على أن يرأس الدائرة رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها. يؤكد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المذكور من أن المادة ٩ من القانون قد أسبغت على المستشار الذي يرأس المحكمة الابتدائية ولاية الفصل في الدعاوى التي ترفع للمحكمة الابتدائية التي يرأسها. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي - المؤبد استئنافاً - قد صدر من الدائرة الأولى المدنية بمحكمة شين الكوم الابتدائية المشكلة من السيد المستشار رئيس المحكمة وأحد القضاة بها، وهو تشكيل يسوغه القانون فإن النسي عليه بالظلم لذلك يكون غير سليم.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨٠

النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يشرك في المدوالة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً، والنص في المادة ١٧٠ من هذا القانون على وجوب أن يحضر القضاة الذين إشركوا في المدوالة ثلاثة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم، ثم النص في المادة ١٧٨ من هذا القانون على وجوب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشركوا في الحكم وحضروا تلاوته، مفاده أن النسي بظلم الحكم لصدوره من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة يكون شاهده ودليل ثبوته هو نسخة الحكم ذاته ولا يكفى في إثباته محضر الجلسة التي تلى بها منطوق الحكم، ذلك أن العبرة سلامة الحكم في هذا الصدد هو بالهيئة التي أصدرته لا الهيئة التي نظمت به إذ ليس ثمة ما يمنع من مشاركة قاض في الهيئة التي نظمت بالحكم وحلوله محل القاضي الذي سمع المرافعة وإشرك في إصدار الحكم ووقع مسودته ثم تغيب عن النطق به وهو بيان يثبت بنسخة الحكم الأصلية ولا يتطلب القانون إثباته بمحضر الجلسة.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧١٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤

مضى إنعقدت الخصومة أمام المحكمة بإعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه فى قانون المرافعات وإستوفى كل خصم دفاعه وحجيزت المحكمة الدعوى للحكم إنقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة، وتصح القضية فى هذه المرحلة - مرحلة المداولة وإصدار الحكم - بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة ويمتنع على الخصوم إبداء أى دفاع كما يحرم الإستماع إلى أحد منهم فى غيبة الآخر.

الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - لما كانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أن " لا يجوز أن يشرك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " وتنص المادة ١٧٠ منه على أن " يجب أن يحضر القضاة الذين إشتراكوا فى المداولة ثلاثة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم " وتنص المادة ١٧٨ من ذلك القانون على أن " يجب أن يبين فى حكم المحكمة التى أصدرته تاريخ إصداره ومكانه... .. وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشتراكوا فى الحكم وحضروا ثلاثة... .. " وكان مفاد ذلك أنه إذا تخلف أحد القضاة اللذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى فوقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وحل غيابه وعمله وقت النطق به وجب إثبات ذلك فى الحكم وإلا خلفه البطلان.

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد ١٦٦، ١٦٧، ١٧٥ من قانون المرافعات إنه يصح حصول مداولة بين جميع قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة وأن يوقعوا على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه ولا يشرك فى ذلك غيرهم وإلا كان الحكم باطلاً.

الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٧

النص فى المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يشرك فى المداولة غير القضاة اللذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً والنص فى المادة ١٧٠ من هذا القانون على وجوب أو يحضر القضاة اللذين إشتراكوا فى المداولة ثلاثة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودته ثم النص فى المادة ١٧٨ على وجوب أن يبين فى الحكم أسماء القضاة اللذين سمعوا المرافعة وإشتراكوا فى الحكم وحضروا ثلاثة مفاده أن النص على الحكم بمسودته من قضاة غير اللذين سمعوا المرافعة شاهده ودليل ثبوته هو نسخة الحكم ذاته ولا يكفى فى إثباته محضر جلسة التى تلى بها منطوق الحكم ذلك أن العبرة بسلامة

الحكم في هذا الصدد هو بالهيئة التي أصدرته لا الهيئة التي نطقت به إذ ليس ثمة ما يمنع من مشاركة قاضي في الهيئة التي نطقت بالحكم وحلوله عمل القاضي الذي سمح المرافعة وإشراكه في إصداره ووقع على مسودته لم تغيب كمانع عند النطق به وهو يبان يثبت بنسخة الحكم الأصلية ولا يتطلب القانون إثباته بمحضر الجلسة.

*** للموضوع الفرعي : للنزول عن الحكم :**

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣
عدم قيام الطاعة - وزارة الأوقاف - بتنفيذ الحكم الصادر بفسخ الحكم، وقبولها بقاء المستحكر يتطع بالعين المحكرة مقابل الأجرة المبنية بعقد الحكم القضائي بفسخه حتى تم إسعادها سنة ١٩٩٢، يتضمن تنازها عن التمسك بالحكم الصادر بالفسخ، وبالتالي فإنه لا تكون هناك حاجة لإبرام عقد جديد يجب إلغاؤه في الشكل الذي تطلبه القانون المدني في المادة ١٠٠٠ منه.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧
إذ كان مودى نص المادة ١٤٥ من قانون المرافعات أن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به وإتضاء الخصومة بشأنه إلا أنه إذا تعدد المحكوم لهم في موضوع غير قابل للتجزئة وتنازل أحدهم عن الحكم فإن أثر هذا التنازل يقتصر عليه وحده وينشئ بالنسبة له دفلاً بعدم قبول الطعن المرفوع عنه كما ينشئ دفلاً بعدم جواز تجديد المطالبة بالحق الثابت به وهما من النظام العام ودون أن يؤثر هذا التنازل على حقوق باقي المحكوم لهم ولا يوجب عليه إتضاء الخصومة الصادر فيها هذا الحكم.

*** للموضوع الفرعي : النطق بالأحكام :**

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/١٥
تأجيل النطق بالحكم إدارياً لليوم التالي والنطق به في اليوم المذكور من المحكمة بكامل هيئتها ليس سبباً لبطان الحكم. وإذن فمضى كان يبين من الإطلاع على الصورة الرسمية المقدمة لأخضر الجلسات أن المحكمة إنعقدت في يوم ١٨ من مايو وقررت بعد سماع أقوال الطرفين أن الحكم يصدر يوم ٦ من يونيو ثم أثبت في أخضر أنه نظراً للإشتغال أحد أعضائها بجلسة أخرى تقرر مد أجل الحكم بجلسة ٧ يونيو وفي اليوم المذكور إنعقدت المحكمة وأصدرت حكمها المطعون فيه في جلسة علنية فإن القول بوقوع بطان في الإجراءات أثر في الحكم يكون على غير أساس، أما التعدي بما ورد في الجدول الاستثنائي من أن القضية

أجلت للحكم ليوم ٦ يونيه ثم ليوم ١٠ يونيه ثم صدر الحكم فى يوم ٧ يونيه فلا قيمة له إذ العبرة هى بما ورد فى محاضر الجلسات.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٠
صدر قرار جمهورى ينقل القاضى من محكمة إلى أخرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يزيل عنه ولاية القضاء فى المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه القرار الجمهورى بصفة رسمية من وزير العدل لما كان ذلك وكانت الأوراق المقدمة فى ملف الطعن خلوا مما يفيد تبليغ قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر إلى السيد المستشار رئيس الدائرة قبل صدور الحكم، فإنه لا يعد بصدور هذا القرار قبل النطق بالحكم.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١/٦/١٩٧١
يعين طبقاً للمادة ٣٤٥ من قانون المرافعات السابق النطق بجميع الأحكام فى علانية ولو نظرت الدعوى فى غرفة المشورة.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٤
القاعدة التى تضمنتها المادة ١٧٢ من قانون المرافعات لا تبدو أن تكون قاعدة تنظيمية هدف المشرع من ورائها إلى تبسيط الإجراءات والحث على سرعة الفصل فى القضايا، وليس من شأن الإخلال بها التأثير فى الحكم ومن ثم فلا يلحق البطلان بالحكم الذى أجل النطق به لأكثر مما نصت عليه المادة المذكورة.

الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩
مفاد نصوص المواد ١٦٧، ١٧٠، ١٧٨ من قانون المرافعات يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه ليس ثمة ما يمنع من مشاركة قاضى فى الهيئة التى نطقت بالحكم وحلوله محل القاضى الذى سمع المرافعة واشترك فى إصدار الحكم ووقع على مسودته ثم غيب لمانع عند النطق به، على أن يثبت بآن ذلك بتسخير الحكم الأصلية لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة "....." أن الهيئة التى استمعت إلى المرافعة وحجزت الدعوى للحكم مكونه من المستشارين "....." وأثبتت بنسخة الحكم الأصلية أن الهيئة التى نطقت بالحكم مكونه من المستشارين "....." أما الهيئة التى وقعت على المسودة وحضرت المداولة فهى مؤلفة من ذات الأعضاء الواردة أمامهم بمحضر الجلسة المشار إليه وإذ خلت بالأوراق مما يفيد أن المستشار "....." قد اشترك فى المداولة أو وقع على مسودة الحكم حسبما تدعى الطاعنة فإن النسخة بطلان الحكم لهذا السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٤

مفاد المواد ١٦٨، ١٧٠، ١٧٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهري ووقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق بالحكم وجب إثبات ذلك في الحكم وإلا لحقه البطلان.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نصوص المواد ١٦٧، ١٧٠، ١٧٨ من قانون المرافعات أن تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهري بعد توقيعه على مسودته المشتملة على المنطوق والأسباب وحلول غيره محله وقت النطق به وإثبات في نسخة الحكم الأصلية لا يترتب عليه بطلانه كما أن بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم ليست له أهمية جوهرية فيه ما دام قد استبان منه إسم المحكمة التي أصدرته.

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مودى المواد ١٦٧، ١٧٠، ١٧٨ من قانون المرافعات أنه يصح أن يكون الحكم صادراً من ذات الهيئة التي سميت المرافعة وإذا تخلف أحد أعضائها عن حضور جلسة النطق به فإنه يصح أن يوقع على مسودته على أن يحل غيره محله وقت النطق به مع إثبات ذلك في الحكم وأن الأصل في الإجراءات أنها روعيت وعلى المتمسك بعدم حصول المداولة على وجهها التسليم أن يقدم دليله وأن المناط في هذا الخصوص هو البيانات المثبتة بالحكم ويكمل بما يرد بمحضر الجلسة في خصوصه.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٥٩ مكتب قتي ٤٢ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٢

النص في المادة ١٧٤ من قانون المرافعات على أنه، ينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقه، أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه، ويكون النطق به علانية وإلا كان الحكم باطلاً، يدل - على أن المشرع رتب البطلان جزاء على عدم النطق بالحكم بتلاوة منطوقه أو منطوقه مع أسبابه في جلسة علنية. لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الإجراءات أنها روعيت ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك وكان الثابت من محضر جلسة... التي نطق فيها بالحكم المطعون فيه أنها لم تنطق في غرفة مشورة بما مفاده إنعقادها في علانية، وإن تضمنت النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه صدوره في غرفة مشورة، لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يترتب البطلان.

*** موضوع الفرعي : الهيئة التي تصدر الأحكام :**

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٢١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٨
إذ كان النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاء الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " يدل على أن الحكم يبطل إذا اشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة ولو كان المشترك قاضياً في ذات المحكمة وحل محل آخر في نفس الدائرة، بمعنى أن يكون الحكم صادراً من نفس الهيئة التي سمعت المرافعات التي سبقت وانتهت به، وكان البين من الإطلاع على الصورة الرسمية المقدمة لحاضر الجلسات أن المحكمة عقدت يوم ١٩٧٤/١١/٣ برئاسة وعضوية المستشارين.....، وقررت حجز القضية للحكم جلسة ١٩٧٤/١٢/٢، وفي هذا اليوم تخلف عضو اليسار وحضر بدله من المستشار... فقررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لليوم التالي لإتمام المداولة حيث انعقدت المحكمة بذات - هيئتها الأصلية التي سمعت المرافعة وأصدرت حكمها لملفون فيه فإن هذا لا يبين منه الية مشاركة المستشار.... في المداولة وإنما يفيد بأنه إستكمل الهيئة من العضو الأصلي الغائب وانقصر دوره على مجرد تأجيل الدعوى لجلسة مقبلة لإفساح المجال أمام الهيئة الأصلية التي سمعت المرافعة وحجزت الدعوى للحكم لإتمام المداولة بمعرفتها.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤
مؤدى المادة السادسة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، وجوب صدور أحكام محكمة الاستئناف من ثلاث مستشارين، وكان التشكيل المنصوص عليه في المادة ١٤ يتعلق بأسس النظام القضائي ومفاد المادتين ١٦٦، ١٦٧ من قانون المرافعات أنه يتعين حصول المداولة بين جميع قضاة الدائرة التي سمعت المرافعة، وألا يشترك فيها غيرهم، وإلا كان الحكم باطلاً، والأصل هو إلزام حصول هذه الإجراءات صحيحة وعلى المتسلك بعدم حصول المداولة على وجهها السليم أن يقدم دليله، والناظر في هذا الخصوص هو الاعتداد بالبيانات المثبتة بالحكم على أن تكمل بما يرد بحضور الجلسة لى خصومه.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦
الناظر من مطالعة نسخة الحكم الأصلية أنه صدر من الهيئة المكونة من... ثم عتم بعد متفرقة ببيان انه نطق به من الهيئة المكونة من، بما يتضاهى معه القول بإضطراب وغموض الحكم فى بيان الهيئة التى أصدرته.

*** الموضوع الفرعي : بطلان الحكم :**

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٩
إذا صدر حكم على خصم توفي أثناء سير الدعوى ولم توقف الإجراءات لوفاته كان لورثته - إذا أرادوا التمسك بطلان الإجراءات - أن يطعنوا على الحكم بالطرق التي رسمها القانون لا بدعوى بطلان مبتدأة

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٣
إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عند تحصيله الأسباب التي بنت عليها الطاعة - مصلحة الضرائب إستأنفها - أشار إلى قرار للجنة الطعن صادر في ١٩٥٢/٤/٤ - في حين أن القرار الذي إعرض عليه هو قرار لجنة التقدير الصادر في ١٩٥١/١/٣١ - ولم تناقش المحكمة الاستئنافية هذا القرار ولم تفحص دفاع الطاعة بشأنه مما يفيد علم مواجهتها للنزاع المطروح فإن ذلك يعطل الحكم ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٥
رددت المادة ٢٥ من قانون المرافعات القواعد العامة للبطلان في إجراءات المرافعات وجاء في المذكرات التفسيرية لهذا القانون أن حكم هذه المادة لا يتناول البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام وما جرى مجراها بل يعمل في هذه الصور بقواعد القانون العام وفقهه. وليس في فقه القانون وقواعده ما يستند القول باعتبار بطلان الأحكام غير متعلق بالنظام العام.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٢
معي كانت محكمة الإستئناف قد قضت بداءة بطلان الحكم الابتدائي المستأنف لعدم تلاوة تقرير التلخيص ثم أصدرت بعد ذلك الحكم المطعون فيه وقضت في منطوقه بقبول الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وأحالت إلى هذا الحكم في أسباب حكمها لأن أحكام المطعون فيه قد أيد حكماً لا وجود له وأحال على معدوم مما يطله ويصين لذلك نقضه.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨
الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت. ولئن كان المستفاد من الأوراق أن الدعوى نظرت أمام محكمة الإستئناف بجلسته ١٩٦٦/١١/١٣ فقررت حجزها للحكم بجلسته ١٩٦٦/١٢/١٨ وفيها صدر قرار بمد أجل الطعن بأحكام جلسته ١٩٦٦/١٢/٢٥ لتعذر المداولة بسبب تغير الهيئة، وفي تلك الجلسة صدر الحكم، وأثبت في مسودته حصول المداولة يوم ١٩٦٦/١٢/١٨، مما مفاده أن المداولة لم تكن قد تمت حتى ساعة النطق بالقرار الصادر في يوم ١٩٦٦/١٢/١٨، إلا أن ذلك لا ينفي حصولها بعد صدور

القرار المشار إليه وفي ذات اليوم، وإذ كانت الأوراق المقدمة من الطاعن لا تدل على عدم حصول مداولة بين أعضاء الهيئة يوم ١٩٦٦/١٢/١٨ على النحو الذى أثبتته الحكم المطعون فيه، فإن النعى عليه بالبطلان بهذا الوجه يكون غير صليد.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٦

إن القاعدة التى تضمنتها المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق لا تنص أن تكون قاعدة تنظيمية هدف المشرع من ورائها تبسيط الإجراءات واخذ على سرعة الفصل فى القضايا، وليس من شأن الإخلال بها التأثير فى الحكم. ومن ثم فلا يلحق بالبطلان الحكم الذى مد أجل النطق به لأكثر مما نصت عليه هذه المادة.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١١

إذ غلت أوراق الدعوى مما يدل على أن رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد أفصح عن عدم صلاحية شخصاً لنظر الدعوى بالجلستين اللتين أحيلت فيهما الدعوى إلى دائرة أخرى، بل أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة الاستئناف أن إحالة القضية إلى دائرة أخرى كانت لمانع لدى أحد أعضاء الدائرة، وكان عدم زوال هذا المانع هو السبب فى إحالتها للمرة الثانية، ولما تغير عضوا الدائرة الأصلية بعد إعادة الدعوى إليها استمر السيد رئيس الدائرة فى نظرها حتى صدر الحكم فيها مما يدل على أن ذلك المانع لم يكن قائماً لدى الأخير، فإن النعى على الحكم بالبطلان لوجود مانع لدى رئيس الدائرة يكون غير صحيح.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٦٤ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٤

إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبدأه الخصم، لا يوجب عليه بطلان الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى انتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثته لجاز أن تتغير به هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع تصوراً فى أسباب الحكم للواقعة بما يوجب عليه البطلان طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣١

لئن كان قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها جزاءه البطلان، إلا أن هذا البطلان لا يصلح سبباً للطعن بالنقض وفقاً لنص المادى ٢٤٨/٣ من قانون المرافعات إلا إذا كان من شأنه التأثير فى الحكم، وإذ كان الطاعن لم يبين فى سبب النعى ما استوت به مذكرات المظنون ضدها من

دفاع حرم من مناقشته وكان له أثر في الحكم المطعون فيه، فإن نفيه - ببطان الحكم بسبب عدم إطلاعه على تلك المذكرة - يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٩٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٥

جرى قضاء المحكمة على أنه إذا كان النزاع منصّباً على عناصر الركة ومقوماتها قبل إيلونها إلى الورثة وهي أمور لا تحتمل المغايرة ولا يتأتى أن تختلف باختلاف الورثة فإنه يكون نزاعاً غير قابل للنزعة.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

استقر قضاء محكمة النقض على أن البطان المردب على فقدان أحد الخصوم صفته فى الدعوى بطلان نسى مقرر لصالح من شرع الإقطاع حمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته إذا لا شأن لهذا البطان بالنظام العام.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٧

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يردب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثت لما إنتهت إلى هذه النتيجة إذ يعتبر عدم تحقيق هذا الدفاع قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية مما يردب عليه البطان طبقاً للمادة ١٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٤

السبيل لبحث أسباب العوار التى قد تلحق بالأحكام هو الطعن عليها بطرق الطعن التى حددها القانون على سبيل الحصر، فإذا كان الطعن عليها غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدارها بدعوى بطلان أصلية لماسى ذلك بمعيتها إلا إذا تجردت هذه الأحكام من أركانها الأساسية. وإذا كان الطعن بالصورية لا يجرى الحكم من أركانه الأساسية، فإنه يكون من غير الجائز رفع الدائن لدعوى بطلان الحكم - الصادر جند مدينه - للصورية.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٨٠/١/١

لئن جاز أن يزد اسم أحد القضاة فى دياجة الحكم أو فى نهايته ضمن أعضاء الهيئة التى أصدرته نتيجة عطاء ماضى يقع عند إعداد الحكم ونحوه فلا يردب عليه بطلان الحكم، إلا أن تصحيح هذا الخطأ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب أن يستمد ما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذى يعتبر مكملأ له. لما كان ذلك، وكان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة. أن الهيئة التى سمعت

المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم كانت مؤلفة من المستشارين... ..،، وكان الثابت من دياجاة الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التي نظقت به كانت مشكلة من المستشارين... ..، وهي ذات الهيئة التي أثبت في نهاية الحكم أنها هي التي أصدرته ووقعت على مسودته، وبذلك خلا الحكم ومحضر جلسة النطق به ومن بيان أن المستشار... .. الذي لم يحضر تلاوة الحكم قد إشرك في المداولة في الحكم ووقع على مسودته فإن الحكم يكون باطلاً. ولا يغير من ذلك ما تمسك به المطعون عليه السادس من أن الشهادة التي إستخرجها من قلم كتاب محكمة إستئناف المنصورة تبليد أن المستشار... .. هو الذي وقع على مسودة الحكم ما دام أن الحكم ذاته ومحضر جلسة النطق به قد خليا من هذا البيان.

الطعن رقم ٤٩٤ لمنحة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

توجب المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٧٣ أن يشعل الحكم على أسبابه الواقعية من عرض مجمل لوقائع الدعوى لم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري الذي تتأثر به نتيجة النزاع ويظهر به وجه الدعوى وروبت البطلان جزاء على إظهارها أو التصور فيها، لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن منازعة طرفيه تدور حول المطالبة بقيمة سند إذني مؤرخ ١٩٧٣/١١/١ دفع بأنه حرر بمناسبة عملية تجارية وضماناً لها وهو موضوع خصايه وقائع الحكم المستأنف الذي يدور الخلاف بين طرفيه حول فوائد ما لم يدفع من الثمن مما تكون أسباب الحكم المطعون فيه قد خلت مما قدمه الخصوم من طلبات وأوجه دفاع أو دفع وخلاصة ما إستدلوا إليه من الأدلة الواقعية مخالفاً بذلك نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات مخالفة تسوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٢٠ لمنحة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٤

— النص في المواد ١٦٧، ١٧٠، ١٧٨ من قانون المرافعات يدل على أنه إذا إشرك أحد القضاة في المداولة ولم يكن قد سمع المرافعة في الدعوى، أو تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم في جلسة النطق به بسبب مانع قهري ولم يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وأن غيره حل محله وقت النطق به فإن الأمر المردب على هذا العوار الذي يلحق بالحكم هو البطلان يد أن المشرع لم يقرر بصريح هذه النصوص مساءلة القاضي عن التعويضات، بينما النص في الفقرة الثالثة من المادة ٤٩٤ من هذا القانون تشترط لجواز المخاضمة أن يكون القانون قد نص على مسؤولية القاضي عن المخالفة وعن التعويض عنها، ولا يصح القياس في هذه الحالة على حكم المادة ١٧٥ من قانون المرافعات التي تقرر مسؤولية القاضي عن التعويض في حالة عدم إيداع مسودة الحكم ملف الدعوى عند صدوره، لأن تقرير

مسئولية القاضي عن أعماله بدعوى المخاصمة هو إستهاء ورد في القانون في حالات معينة على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها.

- إيجاب إيداع مسودة الحكم على النحو المبين بالمادة ١٧٥ من قانون المرافعات مقصود به ضمان أن يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقه واستقرت عقيدة المحكمة بشأنه على أساس ما ورد بالمسودة التي وقعت وأودعت وقت النطق به مما مفاده أن المشرع قد رتب البطلان على عدم إيداع المسودة وقت صدور الحكم بحيث لا يكون ثمة محل للبطلان إذا أودعت المسودة الملف عند صدور الحكم ثم تبين في تاريخ لاحق عدم وجودها به. يؤيد ذلك أن المادة ١٧٧ من القانون ذاته أوجبت حفظ المسودة بالملف ثم رتب البطلان جزاء على مخالفة حكمها.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٥٢٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣٠
إذا كانت القرائن التي استند إليها الحكم المطعون فيه وحدة متماسكة تتضافرت في تكوين عقيدة المحكمة فإن إتهام بعضها يوجب على بطلان الحكم.

الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨٤/١/٥
الدفاع الذي يوجب على إغفال بطلان الحكم - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو الدفاع الجوهري الذي قد يعبر به وجه الرأي في الدعوى، ولما كان الثابت أن محكمة الاستئناف إنتهت في حكمها التمهيدي إلى خضوع عين النزاع للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولدت حسيباً لتقدير أجرة المثل في شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ وأعمال قوانين التخفيض اللاحقة، ولقد أخرج تقريره حدد فيه أجرة المثل وأجرى تخفيضها إعمالاً للقانونين رقمي ١٦٨ لسنة ١٩٦١، ٧ لسنة ١٩٦٥ وهي أسانيد صحيحة حسبما جاء بالرد على السبب الأول للطعن، فمن فلا تتربى على المحكمة إن هي أخذت بتقرير الخبر لإقتناعها بصحة أسبابه، وإلتفتت عما أبداه الطاعن في مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٧٨/٥/١٤ بأن الأجرة طليقة من كل قيد ولا محل لبيان أجرة المثل وطلب مناقشة الخبر ولا تكون ملزمة وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بالرد إستقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به عمولاً على أسبابه ما يدل على أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه تقرير الخبر ومن ثم فإن إغفال هذا الدفاع - وهو غير جوهري - لا يجب الحكم بأي قصور.

الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢
الحكم لا يطل مجرد القصور في أسبابه القانونية إذ حكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى لا يثير نقضاً أو خطأ جسيماً بما قصده المادة ١٧٨ من قانون المرافعات، ولا يوجب عليه بطلان الحكم.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٩

(١) إذ قرر المطعون ضده فى غتام مذكرة دفاعه المقدمة بحكمة أول درجة أنه يصمم على الطلبات دون أن يشير بأنها المحددة بصدر هذه المذكرة فذلك لا يفيد نزوله عن طلب بطلان المقد الوارد بصحيفة دعواه.

(٢) لا حجية لحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها، ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى، وكذلك ما يرد فى أسباب الحكم زائداً عن حاجة الدعوى لا يجوز حجية.

(٣) ما صرح به حكم محكمة أول درجة القاضى بتدب غير بصدد طلبات المطعون ضده الحتمية وما قطع فيه حكم التحقيق الصادر عن هذه المحكمة من وصف للمقد فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لئن كان لكل من هذين الحكمين حجية فيما فصل فيه من يوم صدوره، وهذه الحجية تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بإدعاءات تناقض ما قضى به، ولا يجوز معها للمحكمة التى أصدرته ولا محكمة غيرها أن تعيد النظر فيما قضى به إلا إذا كانت هى المحكمة التى يحصل التظلم إليها منه بإحدى الطرق القانونية إلا أن هذه الحجية مؤقتة تنقطف بمجرد إصابته مستأنفاً وتظل موقوفة إلى أن يقضى فى الاستئناف، فإذا تأيد ما قطع فيه عادت إليه حجيته وإذا أُلغى - ولو ضمناً زالت عنه هذه الحجية ويوجب على وقف حجية هذين الحكمين فيما فصلا فيه نتيجة لإعصارهما مستأنفين أن محكمة الاستئناف التى يرفع إليها النزاع لا تنقيد بهذه الحجية.

(٤) نصت المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات فى فقرتها الأولى على أن "إستئناف الحكم النهى للخصومة يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٢" والمقصود بالأحكام التى سبق صدورها فى القضية جميع الأحكام غير المنهية للخصومة ولم تكن تقبل الطعن المباشر إستقلالاً وفقاً لنص المادة ٢١٢ من هذا القانون وذلك سواء تعلقت بالإجراءات أو بالإلزامات أو بقبول الدعوى أو ببعض أوجه الدفاع أو الدفوع الموضوعية أو كانت صادرة فى بعض الطلبات دون أن - تقبل التنفيذ الجبرى فيدخل فيها الحكم بتدب غير أو بالإحالة إلى التحقيق.

٥) إذ كان نص المادة ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٤ الخاص بالإصلاح الزراعي يدل على أن المشرع حرم على المستأجر أن يتنازل للغير عن إيجاره بأن يحمل هذا الغير عمله في الأطنان المزجرة وكانت مبادلة المطعون ضده مع الطاعن في الأطنان الزراعية المزجرة إلى كل منهما تفيد أن كلا منهما قد نزل للآخر عن الأطنان إستجاره وهو أمر محظور بنص المادة ٣٢ آتفة الذكر فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي المنهي للخصومة في قضائه بطلان عقد البذل تأسيساً على أن مفاده التنازل عن الإيجار للغير... يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٤
البطلان لعدم إعلان أحد الخصوم إعلاناً صحيحاً وإن كان يوجب إذا ما تمسك به من شرع هذا البطلان لحمايته وهو من بطل إعلانه، إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا إستندت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى وشاب حكمها بطلان لعب في الإجراءات تعين على محكمة الإستئناف أن تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الإتباع، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى في موضوع الدعوى بحكم جديد راعى فيه الإجراءات الصحيحة بعد أن أجاب الطاعنين إلى ما تمسكوا به من بطلان إعلانهما، أمام محكمة أول درجة بعد تجهيل السر في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٤
النص في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات على أن النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يوجب عليه بطلان الحكم، مؤداه أن يكون من شأن هذا النقص أو الخطأ التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة فإذا كان غير ذلك فلا يوجب البطلان.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٥
مؤدى البطلان الناشئ عن عدم إنقاد الخصومة أمام محكمة أول درجة لعدم إعلان صحيفة إفتتاحها أن تنق محكمة الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عند حذ القضاء بالبطلان دون المنع في نظر موضوعها.

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٦
النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يوجب وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصاً أو خطأ جسيماً مما نصبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يوجب عليه بطلان الحكم. لما كان ذلك وكان البين من

مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في أكثر من موضع منه اسم المرحوم... بإعتباره مورث المستأنف عليهم " المطعون عليهم الأربعة الأول "، كما أورد اسم المطعون عليهما الآخرين فإنه عدم إيراد اسم المطعون عليهم في ديباجته لا يعتبر نقصاً في التعريف بأشخاصهم ولا يؤدي إلى تشكل الطاعين في حقيقتهم من حيث إتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى بذليل أنهم إختصموهم في الطعن بأسمائهم.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥

إذ كان تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن في القرارات الصادرة ضد المنشآت الآيلة للسقوط وقرميهما وصيانتها وعلى ما يبين من نص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومذكرته الإيضاحية بما يتعلق بأسس النظام القضائي المتعلقة بالنظام العام ويوجب على مخالفة بطلان الحكم وبحق للطاعين التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض، إذ كان تحت نظر محكمة الإستئناف عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلزام بهذا السبب من لقاء نفسها والحكم في الدعوى على موجب، ولما كان الثابت من بيانات الحكم الابتدائي ومن محضر جلسة التطق به أن تشكيل المحكمة التي نظرت الطعن وأصدرت الحكم فيه لم يتضمن المهتمس المدني أو المعماري خلافاً لما أوجبه المادة ١٨ مאלة الذكر فإن هذا الحكم يكون باطلاً وإذ أعتد الحكم المطعون فيه بهذا القضاء وأحال إليه وأعد بأسبابه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكماً باطلاً بما يجعل البطلان يلحقه بدوره.

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٩

إذ غلت الأوراق بما يفيد صدور موافقة الجهة المختصة على التقسيم وقد تضمن دفاع الطاعين التمسك ببطلان العقد لمخالفته القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ومن ثم يكون العقد - وقد عالف الحظر المنصوص عليه بالمادة العاشرة من القانون - باطلاً بطلاً مطلقاً وإذ أورد الحكم المطعون فيه بمجواب أن الأرض المبيعة تخضع لقانون تقسيم الأراضي ولم يصدر قرار بالموافقة على التقسيم ورتب على ذلك -توالر السبب الجدي خشية المطعون ضده الأول بصفته من نزاع الأرض المبيعة من يده وبحق له حبس باقي الزمن دون ترتيب بطلان العقد جزاء مخالفة الحظر المشار إليه يكون محطناً في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٨

إذغال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يوجب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي إنتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثت لجاز أن تعتبر به هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصوراً في أسباب الحكم الواقعية بما يوجب عليه البطلان.

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم ذكر دفاع أبداه الخصم لا يؤتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان الدفاع جوهرىاً ومؤثراً فى النتيجة التى أنتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثت لجاز أن تغير به هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية بما يؤتب عليه البطلان.

الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤

إغفال ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يؤتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرىاً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهى إليها بمعنى إن المحكمة لو بحثت لما إنتهى إلى هذه النتيجة.

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣١

إذ كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه يجب أن يبين فى الحكم أسماء القضاة الذين سموا المرافعة وإشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته كما نصت فى فقرتها الثانية على أن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يؤتب عليه بطلانه، وكان المقصود بصارة القضاة الذين أصدروا الحكم التى وردت فى تلك الفقرة الثانية إما هم القضاة الذين فصلوا فى الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم، لما كان ذلك وكان الحكم الإبدالى قد أشتمل على بيان واضح دون تجهيل بأسماء القضاة الذين أصدروا الحكم لأن فى ذلك ما يكفى لسلامته لإستيفاء البيان الذى يوجب القانون، وإذا كان الطاعن لا يمارى فى أن هؤلاء القضاة هم الذين سموا المرافعة وإشتركوا فى المداولة ووقعوا على مسودة الحكم وإنما أقصر نعيه على تصيب ذلك الحكم لإغفاله إثبات بيان أن القاضى..... الذى حضر تلاوته لم يشترك فى المداولة ولم يوقع على مسودته وكان هذا الأمر محل النعى ليس من البيانات التى يتطلبها القانون، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون صائباً إذ إنلزم هذا النظر فى رده على الدفع بطلان الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٢

المقرر فى هذه المحكمة - أن القانون لا يوجب إبداء النيابة رأيها فى كل خطوة من خطوات الدعوى إذ يحمل مكوتها إنها لم تر فيها ما يغير رأيها الذى سبق أن أبدته، وإن بطلان الحكم لعدم إبداء رأى النيابة لا يصادف حله إلا إذا طلبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت. وهو ما لم يحصل فى الدعوى، هذا إلى أن طلب النيابة أن تبدى رأيها بتنفيذ حكم الإستجواب وعلى ضوء ما يسفر عنه يضحى

ولا محل له بعد أن عدلت المحكمة عن هذا الحكم، ولا على المحكمة في هذه الحالة إن هي اكتفت في حكمها المطعون فيه برأي النيابة الذي سبق أن أبدته في الدعوى.

الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢
مؤدى نص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية أن تصدر أحكام الأحكام الابتدائية من ثلاثة قضاء وأن هذا التشكيل المنصوص عليه فيها مما يتعلق بأسس النظام القضائي المتعلقة بالنظام العام ويوجب على مخالفتها بطلان الحكم.

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣
إغفال الحكم لإثبات حضور الخصوم أو غيابهم لا يوجب عليه البطلان.

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣
بطلان الأحكام لا يؤسس إلا على عدم مراعاة الإجراءات الجوهرية وإعادة الإعلان لا بعد إجراء يحصل بالنظام العام ومن ثم لا يقبل من غير من قرر له أن يدفع به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٣٥/١/٣
الطعن يخلو الحكم من الأسباب أو بقصور أسبابه إما يقع تحت مدلول حالة الطعن الخاصة بوقوع بطلان جوهري في الحكم، وهي غير حالة الطعن بمخالفة القانون أو بالخطأ في تطبيقه أو في تأويله. وإذن فالحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في قضية من قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية الذي تجيز المادة العاشرة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الطعن فيه بطريق النقض لإبنتائه على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله - لا يصح الطعن فيه بطريق النقض بسبب خلوه من الأسباب أو قصور أسبابه.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٣٠
تناقض الأسباب المبطل للحكم هو أن تكون تلك الأسباب متعادلة متساوية لا شيء فيها باق يمكن أن يعتبر قوياً لخطوط الحكم.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦
الحكم الصادر من المحاكم الأهلية باعتبار الوقف حاصلاً في مرض موت الوافق ثم بالسيرة في التحقيقات الموصلة لمعرفة ماذا يحكم به في النهاية يكون قضى ضمناً باختصاص أحكام الأهلية بنظر دعوى بطلان الوقف الحاصل فيه النزاع. وهذا القضاء الضمني المخالف للنظام العام هو سبب قائم لصلأ في الدعوى

وميطل للحكم الصادر فيها، وحكمة النقص أن كثيره من تلقاء نفسها وتحكم بما يقتضيه قيامه وإن لم يشره
الخصوم.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٥
إذا أجملت محكمة الموضوع بعض العناصر الواقعية في الدعوى فأعجزت محكمة النقص عن مراقبة تطبيق
القانون، فإن حكمها يكون باطلاً قانوناً. وإذن فإذا كانت محكمة الموضوع في معرض بين ما إذا كان ورثة
ناظر الوقف قد حصلوا فعلاً من ريع المباني التي أقامها مورثهم (ما لا حق لهم فيه) مبلغاً بقى بحقهم
(في ريع مبان أخرى أقامها) قد أجملت وأهملت بحيث لا يعلم من حكمها ما هو بالضبط حقيقة هذا الريع
الذي حصلوه ولا حق لهم فيه، وما هو حقيقة الريع وغير الريع مما لهم حق فيه قبل جهة الوقف، فإن هذا
الإهمال يجعل الحكم غير قائم على أساس قانوني ويعين نقضه.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٥
إذا حرلت محكمة الموضوع الثابت مادياً بعض المستندات وصحت عن البعض الآخر، فإن ذلك التشويه
والسهر اللذين أثرأ في حكمها يستوجبان نقضه.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ١٠ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٣٩
إذا كان كل ما يرتكن عليه الحكم في عدم الأخذ بما تحسك به المدعى عليه من وجوب خصم خصم خمس
الإيجار المطالب به عملاً بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ هو القول بأنه " لا محل لخصم خمس الإيجار مما يجب
الحكم به على المستأجر لأن القضية لا ينطبق عليها القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ وهي ليست من
الحالات التي يشملها هذا القانون " فإن هذا الحكم يكون باطلاً مصعباً نقضه لقصوره من ناحية عدم بيانه
أسباب عدم إنطباق القانون المذكور على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ٣/٣/١٩٤٣
إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ما جاء بتقرير الخبير المعين في الدعوى، وكان هذا التقرير
قد طعن فيه بأنه أثبت واقعة غير صحيحة، فإن هذا الدفاع، الذي من شأنه أنه لو صح لكان له أثر في
تقدير عمل الخبير وفي مصير الدعوى، يكون على المحكمة أن تعرض له، فإن هي أغفلت الرد عليه كان
حكمها معيباً يلغى أسبابه، ووجب إبطاله عملاً بالمادة ١٠٣ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٠

إذا تمسك الموظف بطلان الحكم التاديبى الصادر ضده لمخالفته للقانون، سواء من جهة تشكيل المجلس الذى أصدره أو من جهة إجراءات المحاكمة، فلم تفره المحكمة على دعواه، فلعن فى حكمها بطريق النقض ولم يبين فى تقرير الطعن وجوه المخالفات القانونية التى يدعى وقوعها فى محاكمته، فهذا التجheel من جانب، فى بيان وجه الطعن يجعله غير مقبول.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٢

إذا دلف المدعى أمام المحكمة الابتدائية بطلان تقرير الخير المين فى الدعوى لمخالفة المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ من قانون المرافعات ولمخالفته للواقع فاستبعدت المحكمة تقريره وندبت خبراً آخر، ومع ذلك أخذت المحكمة الاستئنافية فى حكمها بتقرير هذا الخير دون أن تعرض لأوجه البطلان التى كان آثارها المدعى أمام المحكمة الابتدائية وأصر عليها أمامها هى أيضاً ودون أن تفتد الأسباب التى من أجلها إستبعدته محكمة الدرجة الأولى، فهذا الحكم يكون معيأ فى تسببه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٠

إذا بنت محكمة الموضوع حكمها على فهم حصلته مخالف لما هو ثابت فى أوراق الدعوى فقد عار الحكم بطلان جوهرى ووجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٤٨/١/١

إذا كانت المحكمة لم تعرض فى حكمها إلى الأساس الثانى الذى أقام عليه المدعى دعواه بالتصريح وكذلك لم تتحدث عن الدفاتر التى قدمها إليها بناءً على أمر منها مع تمسكه بدلالة هذه الدفاتر على صحة دعواه فإن حكمها يكون قد عاره بطلان جوهرى يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١٨

إذا كان الدفاع الذى تقدم به الطاعن إلى محكمة الاستئناف من شأنه لو صح أن يؤثر فى الحكم فى الدعوى فإنه يكون من الواجب على هذه المحكمة إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف أن ترد على هذا الدفاع بما يفنده، وإلا فإن حكمها يكون قد عاره بطلان جوهرى.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٧

إذا كان الحكم بعد أن أثبت أن المدعى بنى دعواه على كشوف حساب مؤيدة بمستندات أخرى متبعة للمبالغ التى اقترحتها منه المدعى عليه قد قضى بإصدار كشوف الحساب لطالها أسوة بالمقرود المقضى

بطلانها في نفس اليوم في قضية أخرى بين المدعي والمدعى عليه، وكذلك بإصدار مستندات أخرى مؤيدة لكشوف الحساب بقوله إنها، وإن كانت دليلاً على دفع قيمتها إستقلالاً عن الكشوف، لا تصلح أساساً للمطالبة بهذه القيمة بالغة ما بلغت بل بالقدر الذي ثبت أن المدعي عليه قد أفاده منها مؤسساً ذلك على أن الحكم الابتدائي أخطأ في التحويل عليها لفأثره برأيه الخاطي بصحة العقود الباطلة فهذا الحكم إذا لم يورد في أسبابه عن تلك الأوراق غير قوله هذا الخالي عن بيان وجه عدم صلاحيتها أساساً للمطالبة بقيمتها يكون معدوم الأساس القانوني لقضائه، وهذا بطلان جوهري فيه يوجب نقضه. ولا يشفع له أن تكون المحكمة إفتتحته بقولها : " ولما أن المحكمة قضت اليوم في الإشتغافين رقم كذا ورقم كذا بطلان العقود " واختتمته بقولها : " فللهذه الأسباب ولأسباب الإشتغافين الآخرين رقمي كذا وكذا " قاصدة بذلك أنها تقيم على أسباب الحكم الصادر من المحكمة نفسها في نفس اليوم بين الخصوم أنفسهم في الدعوى موضوع الإشتغافين المذكورين - لا يشفع له هذا لأن هذه إحالة قاصرة. ذلك أن الحكم الخالي عليه صدر في دعوى أخرى كان قد طلب إلى محكمة الدرجة الأولى أن تقرر ضمها إلى هذه الدعوى فقالت إن الدعويين مختلفان موضوعاً وسبباً والحكم في إحدهما لا تأثير له في الحكم في الأخرى، فكان من المتعين على محكمة الإشتغاف إذ أحالت قضاءها في هذه الدعوى إلى أسباب الحكم الصادر في تلك، وذلك الحكم لم يتعرض إلى تلك القروض بالذات، أن تبين ما هي التقارير الواردة فيه التي تصلح أسباباً لقضائها فيها، وهي إذ لم تفعل فقد جاءت إحالتها عليه قاصرة لا تجزئ عن تسيب قضائها.

* الموضوع الفرعي : بطلت الحكم :

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥
ورود اسم أحد القضاة في دياجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته وإن كان يجوز أن يكون نتيجة خطأ مادي يقع عند إعداد الحكم وتحريره ولا يوجب على ذلك بطلان الحكم غير أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تصحيح مثل هذا الخطأ إنما يكون بناء على ما يستمد مما هو ثابت بحضور جلسة النطق بالحكم الذي يصح مكملاً له فلا يجوز الاستناد إلى غير ذلك من الأدلة، فإذا كان الحكم المظنون فيه قد استند في تصحيح الخطأ الواقع في اسم أحد أعضاء الهيئة الواردة في دياجة الحكم الصادر من المحاكم المختلطة إلى أدلة غير مستمدة من محضر جلسة النطق بالحكم المشار إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٥٣

إغفال اسم المحكوم له هو إغفال لبيان جوهرى أوجبت المادة ٣٤٩ مرافعات بيانه فى الحكم وإلا كان باطلا، ولا يفنى عن هذا البيان أنه يمكن معرفة اسم المحكوم له من ورقة أخرى من أوراق الدعوى ولو كانت رسمية. لأن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى طريق من طرق الإثبات.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٤

إن المادة ٣٤٩ مرافعات وإن رتب البطلان جزاء على الخطأ فى ذكر أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم فقد اشترطت لذلك أن يكون الخطأ جسيما. وإن فمتى كانت الدعوى قد رفعت على إحدى الطاعنات بالاسم المقال بوقوع الخطأ فيه وتسلم زوجها إعلان صحيفة الاستئناف دون أن يعرض وصلى الحكم عليها بهذا الاسم مما تنطى معه مظنة الخطأ الجسيم فى ذكر اسمها وهو وحده الموجب لبطلانه فإن التمسك ببطلان الحكم استنادا إلى الخطأ فى ذكر اسم أحد الخصوم يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ٣/٢٢/١٩٥٦

إنه إن كان الحكم قد خلا مما يدل على أن التقرير الذى أحال به قاضى التحضير الدعوى إلى المرافعة قد تلى فى الجلسة إلا أن تضمنين الحكم هذا البيان أمر لم يوجب القانون وكل ما فرضه القانون فى المادة ١١٦ مرافعات هو وجوب تلاوة ذلك التقرير، وعلى ذلك يجب على من يتمسك ببطلان الحكم أن يقدم صور محاضر الجلسات التى نظرت فيها الدعوى بعد إحالتها من قاضى التحضير للتحقق من عدم تلاوة التقرير.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٥٦

إنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩ مرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها ،، خلاصة ما استند إليه الخصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ،، إلا أنه يصح لإعتبار هذا البيان جوهريا يوجب على إغفاله البطلان أن يكون الحكم قد فصل فى النزاع الذى قدمت بهدده هذه الأدلة الواقعية والحجج القانونية فإذا كان الحكم صادراً بآجراء من إجراءات الإثبات إذ قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة العقد موضوع النزاع إن كان وصية أو بيعاً منجزاً وكان الإثبات بالبينة فى ذاته غير منازع فى جرازه قانوناً، فلا على المحكمة إن هى أغفلت تدوين ما قلعه الخصوم من أدلة على لزوم التحقيق ويكون عقيماً التمسك بإغفال ذلك الحكم ذكر ما تمسك به المشوى من حجج على أن العقد المذكور كان منجزاً لا مضافاً إلى ما بعد الموت.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧

إنه وإن جاز أن يستدل من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص - الذى يحال به القضية من التحضير إلى جليلة المرافعة - فى حالة علو محاضر الجلسات من هذا البيان إلا أنه لا يصح أن يتخذ من مسكوت الحكم عن إثبات حصول هذا الإجراء دليل على عدم حصوله لأن الأصل فى ثبوته هو محاضر الجلسات التى أعدت لإثبات ما يجرى فيها.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥

(١) طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات السابقة بشأن تخطى الطالب فى التولية أو طلب تفسير الحكم السابق فى هذا الخصوص، يجب أن يتم بالأوضاع وبالإجراءات المقررة فى المواد ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات شأنه فى ذلك شأن الطلب الأصلى سواء بسواء.

(٢) متى كان الطاعن لم يراع ما أوجبه المادة ٤٣٢ مرافعات من إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم فى خلال عشرين يوماً من تاريخ التقرير به فإن ذلك يوجب عليه بطلان الطعن.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٥

ليس بلام أن يتضمن القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين المعين فى الظلمة اسم الملتزم بهذه الأتعاب وصلة الإلتزام بها أو أية بيانات أخرى عن هذا الصوبى سوى التقدير نفسه الذى عينته المحكمة ما دام ذلك مفهوماً بقتضى أحكام المادتين ٢٤٩، ٣٦٦ تجارى.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٥

إذا كان أحد القضاة الذين صموا المرافعة فى الدعوى لم يحضر تلاوة الحكم وحل قاض آخر محله وكان الحكم علواً من بيان أن القاضى الذى لم يحضر النطق به قد إشرك فى المداولة ووقع على مسودته - فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالبطلان وذلك طبقاً للمواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ مرافعات.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٠

إذا كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء ضد القاصر فى شخص الوصى عليه وصدر الحكم الابتدائى ضد الوصى بهذه الصفة ورفع الإستئناف باسمه وبصفته وصياً إلى أن تقدم وكيل القاصر عنه باعتباره قد بلغ الرشد فى المرحلة الأخيرة من الدعوى الإستئنافية وضمن دفاعه عنه نفس الدفاع عن باقى المدعى عليهم فإن إغفال الحكم الإشارة إليه باعتباره مباشراً الخصومة بنفسه والإستمرار فى إثبات إسم الوصى عليه لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق فى التعريف بشخص الخصم المذكور ولا يخل بدفاعه الذى إستسمعت إليه المحكمة فعلاً بواسطة وكيله الذى كان موكلاً عن باقى المدعى عليهم أيضاً ذلك أنه متى كان النقص

أو خطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ مراتبات أن ترتب عليه بطلان الحكم.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٠

لم توجب المادة ٢/١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أن يتضمن قرار هيئة التحكيم بياناً عن واقعة أخذها رأى كل من المندوبين الحاضرين وكل ما أوجبت إثباته في القرار هو الرأى الذى يكون له أبداه المندوبان أو أحدهما إذا كان مخالفاً لقرارها مع بيان أسباب عدم الأخذ به. فإذا كان لم يدع أن هيئة التحكيم لم تأخذ برأى المندوبين المشار إليهما أو أن رأيهما أو رأى أحدهما كان مخالفاً لقرارها فإن النعى على القرار في هذا الخصوص يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥

إن النصوص الواردة في قانون المرافعات في الفصل الأول من الباب العاشر الخاص بإصدار الأحكام تؤدى بمفهومها إلى ضرورة إصدار الأحكام بمن يصف بوصف القاضى وإلى لزوم ثبوت هذه الصفة له حتى النطق بالحكم وذلك لتوفر له مكنة الإصرار على رأيه أو المدول عنه حتى ذلك الوقت. فمعنى كان الثابت أن أحد أعضاء الهيئة التى سمعت المرافعة قدم استقالته من وظيفته وصدر قرار وزارى بقبولها ويرفع اسمه من سجل قيد رجال القضاء العالى قبل إصدار الحكم المطعون فيه والنطق به فإن الحكم يكون باطلاً.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٢

تضمن الحكم بيان أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة أمر لم يوجبه القانون وكل ما فرضه القانون في المادة ١١٦ من قانون المرافعات هو وجوب تلاوة التقرير الذى يحيل به قاضى التحضير الدعوى إلى المرافعة - وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التى حددت البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم من النص على وجوب إثبات هذا البيان، فإذا كان الطاعن لم ينف واقعة تلاوة التقرير في الجلسة ولم يقدم صورة محاضر الجلسات التى نظرت فيها الدعوى بعد إحالتها من قاضى التحضير للتحقق من عدم تلاوة التقرير - تأييداً لهذا السبب فإن النعى في هذا الخصوص يكون عارياً عن الدليل.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٧

إن عبارة القضية الذين أصدروا الحكم التى وردت في الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ مراتبات إنما تعنى القضية الذين فصلوا في الدعوى لا القضية الذين حضروا تلاوته. فإذا كان الحكم لم يبين أسماء اثنين من

المستشارين الذين نصحوا المرافعة واشتركوا في الحكم فإنه يكون مشوباً بالبطلان خلوه من بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨
مضى كان الحكم قد صدر في تاريخ لاحق للإعلان الدستوري الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠ وكان يبين من الإطلاع عليه أنه لم يدون فيه ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقاً للقانون فإنه يكون حكماً باطلاً.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦
مجرد علو الحكم الاستئنافي من بيان حصول تلاوة تقرير التلخيص لا يبطله إلا إذا كانت محاضر جلسات الدعوى التي صدر فيها هي الأخرى خالية من إثبات حصول هذه التلاوة، لأن تلاوة التقرير ليس من البيانات الجوهرية التي توجب المادة ٣٤٩ مرافعات أن يتضمنها الحكم.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩
مضى كان الحكم صادراً في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يتضمن هذا الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى رأى النيابة في القضية ولم يفصح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجته ممثلاً للنيابة العامة عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأى. فإن الحكم يكون باطلاً طبقاً للمادة ٣٤٩ مرافعات.

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥
مضى كان الحكم صادراً في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يتضمن هذا الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى رأى النيابة في القضية ولم يفصح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجته ممثلاً للنيابة العامة عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأى - فإن الحكم يكون باطلاً طبقاً للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٥٩/٥/٧
مضى كان الحكم صادراً في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يتضمن هذا الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى رأى النيابة في القضية ولم يفصح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجته ممثلاً للنيابة العامة عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأى - فإن الحكم يكون باطلاً طبقاً للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٦
الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ مرافعات بشأن البيانات التي يجب تدوينها في الحكم ليس ترتيباً حتماً
يجزب على الإخلال به البطلان، ليجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي إستند إليها
الخصوم في ثانيا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧
إن البيانات التي أوجب القانون أن يتضمنها الحكم قد نصت عليها على سبيل الحصر المادة ٣٤٩ من
قانون المرافعات وليس من بينها إثبات تلاوة التقرير. ولا محل للقول بأن تلاوة التقرير هي مرحلة من
"مراحل الدعوى" التي أوجبت المادة المذكورة بيانها في الحكم، ذلك أن ما قصدت إليه هو بيان مراحل
صور الخصومة بين طرفيها وليست تلاوة التقرير سوى إجراء من الإجراءات التي أوجبها القانون في
الدعوى لا حلقة من حلقات الخصومة فيها.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٥٧/١/١٠
إذا كان الحكم قد خلا مما يدل على أن تقرير التلخيص الذي أحال به قاضي التحضير الدعوى إلى المرافعة
قد تلى بالجلسة - فيجب على من يمتسك بإعلان الحكم لهذا السبب أن يقدم صور محاضر الجلسات التي
نظرت فيها الدعوى للتحقق من عدم تلاوة التقرير في الجلسة إذ أن تضمن الحكم هذا البيان أمر لم يوجبه
القانون وكل ما فرضه القانون في المادة ١١٦ مرافعات هو وجوب تلاوة التقرير وقد خلا نص المادة
٣٤٩ مرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم من النص على وجوب إثبات هذا
البيان.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٥
منى كان الحكم صادراً في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يتضمن هذا الحكم أسم عضو النيابة
الذي أبدى رأيه في القضية ولم يفصح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد أسمه في ديباجته بمحلاً للنيابة
العامة عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأي، فإن هذا الحكم يكون باطلاً طبقاً لنص المادة ٣٤٩ من
قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢
الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية النصوص عليها في القانون وأن
يشتمل على البيانات التي أوجب ذكرها فيه، والبطلان الذي رتبه الشارع جزاء على مخالفة تلك الأوضاع
أو على إغفال الحكم لبيان من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته هو بطلان من النظام العام يجوز التمسك

به في أي وقت أمام محكمة النقض والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها. ولما كان الشارع قد أوجب بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا، وأوجب في المادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها رأى النيابة وأسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية إن كان - ورتب صراحة على عدم بيان إسم هذا العضو بطلان الحكم فإن مفاد ذلك أن الشارع اعتبر البيان الخاص باسم النيابة الذى أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية بياناً جوهرياً لازماً لصحة الحكم مما يقتضى إختبار البطلان المترتب على إغفاله من النظام العام - ولا يفنى عن ذلك ذكر الحكم أن النيابة أبدت رأيها في المذكرة المقدمة منها دون تعيين إسم عضو النيابة الذى أبدى هذا الرأى.

الطعن رقم ١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦١

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ مرافعات على أنه " يجب أن يبين في الحكم.... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية إن كان "ونصت الفقرة الثانية على أن "... عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية يوجب عليه بطلان الحكم " فقد دلنا بذلك على أن بيان إسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية هو بيان جوهري من بيانات الحكم - أسوة بأسماء القضاة الذين أصدره وعلى منزلة سواء - لا يفنى عنه ذكر إسم عضو النيابة الذى حضر المرافعة أو تلاوة الحكم لأن هذا البيان في دياجة الحكم لا يدل بذاته على أن هذا العضو هو الذى أبدى الرأى في القضية ما لم يفصح الحكم عن ذلك - وبني على إغفاله بطلان الحكم وهو بطلان من النظام العام يستصحب الحكم ويلزمه ويجوز الدلج به في أية حالة كانت عليها الدعوى - وفي أي وقت أمام محكمة النقض والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه تقديم صورة طبق الأصل من مذكرة النيابة ثابت فيها أن عضو النيابة الذى حضر تلاوة الحكم هو بذاته صاحب الرأى في القضية.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ٨/١١/١٩٦١

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ مرافعات على أنه " يجب أن يبين في الحكم.. .. أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية إن كان " ونصت الفقرة الثانية على أن "... عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية يوجب عليه بطلان الحكم " فقد دلنا بذلك على أن بيان إسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية هو بيان جوهري من بيانات الحكم - أسوة بأسماء القضاة الذين أصدره وعلى منزلة سواء لا

يعني عنه ذكر اسم عضو النيابة الذي حضر المرافعة أو تلاوة الحكم لأن هذا البيان في دياجعة الحكم لا يدل على أن هذا العضو هو الذي أبدى الرأي في القضية ما لم يفصح عن ذلك وينبئ على إغفاله بطلان الحكم وهو بطلان من النظام العام يستصحب الحكم ويلزمه ويجوز الدلع به في أية حالة كانت عليها الدعوى وفي أي وقت أمام محكمة النقض، وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه إثبات طلبات النيابة في الاستئناف إذ أن هذا البيان لا يفي بمقصود الشارع ولا يتحقق به حكمة المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/١

تنص المادة ٣٤٩ مرافعات في الفقرة الأولى منها على أنه "يجب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان" وتنص في الفقرة الثانية على أن ".... عدم بيان أسماء القضاة الذين أصروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يوجب عليه بطلان الحكم" فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية - ولم يرد به ما يدل على أن عضو النيابة الذي ذكر اسمه في دياجعة الحكم هو صاحب هذا الرأي فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٥

- الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحرير الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشتمل على البيانات التي أوجب ذكرها فيه. والبطلان الذي رتبته الشارع جزاء على مخالفة تلك الأوضاع أو على إغفال الحكم لبيان من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته هو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به في أي وقت أمام محكمة النقض وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها. ولما كان الشارع قد أوجب بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية والا كان الحكم باطلاً وأوجب في المادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها رأى النيابة واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ورتب صراحة على عدم بيان اسم هذا العضو بطلان الحكم، فإن مفاد ذلك أن الشارع اعتبر البيان الخاص باسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية بياناً جوهرياً لازماً لصحة الحكم لما يقتضى إعتبار البطلان المرتب على إغفاله من النظام العام - ولا يعني عن ذلك ذكر الحكم أن النيابة أبدت وأبها في المذكرة المقدمة منها دون تبين اسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأي.

- يجب أن يكون الحكم مستكملاً بذاته شروط صحته فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية التي يستلزمها القانون لصحته بأي دليل غير مستمد منه. فإذا أخفل الحكم ذكر إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فإنه لا يفنى عن هذا البيان تقديم ورقة أخرى ولو كانت رسمية تفيد أن عضو النيابة الوارد إسمه في دياجعة الحكم ضمن تشكيل الهيئة التي نظرت الدعوى أو التي تلت الحكم هو بذاته الذي أبدى الرأي.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٢

إذا كان بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية والوقف هو بيان جوهري يتعلق بالنظام العام ولازم لصحة الحكم بحيث يوجب على إغفاله البطلان وفقاً للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات، إلا أنه متى كان هذا الميب قد لحق الحكم الابتدائي وكانت محكمة الاستئناف لم تعرض لهذا البطلان ولم تنبه إليه وانتهت إلى تأييد الحكم الابتدائي بأسباب مستقلة - دون أن تقضى ببطلان الحكم الابتدائي مع الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد - فإن النعي على حكمها بالبطلان يكون في غير محله إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية بحسبة لا يعهد بها بعد أن حققت المحكمة الاستئنافية بحكمها على هذه الصورة فرض الشارع.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١

أوجبت المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالجنسية كما أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما تتطلبه من بيانات، إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ورتب الشارع البطلان على مخالفة كل من هذين النصين، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى وعلمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها. وإذا صدر الحكم المطعون فيه في منازعة متعلقة بالجنسية وقد خلا من بيان رأى النيابة في الدعوى وإسم عضو النيابة الذي قد أبدى الرأي فيها فإنه يكون قد وقع باطلاً معصياً لقضه.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢

و إن كان بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضية من قضايا الأحوال الشخصية والوقف بياناً جوهرياً ومتعلقاً بالنظام العام ولازماً لصحة الحكم إذ يوجب على إغفاله البطلان - وفقاً للمادة ٣٤٩ - إلا أنه متى كان هذا الميب قد لحق الحكم الابتدائي وكانت محكمة الاستئناف لم تلتفت أو تنبه إلى هذا الميب الجوهري ومعضت في نظر الموضوع حتى انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي بعد أن أنشأت أسباباً مستقلة

لقضائها فإن النعي على حكمها بالبطالان يكون في غير محله إذ ليس من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية بحتة لا يعتد بها ولا تصلح سبباً للطعن بعد أن حققت المحكمة الإستئنائية بحكمها على هذه الصورة غرض الشارع.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ من المرافعات على أنه " يجب أن يبين في الحكم. .. أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان. ونصت الفقرة الثانية على أن " .. عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يوجب عليه بطلان الحكم " فقد دللنا بذلك على أن بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية هو بيان جوهري من بيانات الحكم - أسوة بأسماء القضاة الذين أصدروه وعلى منزلة سواء - يبنى على إغفاله بطلان الحكم وهو بطلان من النظام العام يستصحب الحكم ويلزمه ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى وفي أي وقت أمام محكمة النقض وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في قضية من قضايا الولف وخلا من بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي فيها ولاكتفي في هذا الصدد بإثبات طلبات النيابة وهو بيان قاصر عن أن يفي بمقصود الشارع ولا يتحقق به حكمة النص، فإن هذا الحكم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون باطلاً معيباً نقضه.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٩

لئن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على وجوب تدخل النيابة في كل قضية متعلقة بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً، كما توجب المادة ٣٤٩ من هذا القانون أن يكون من بيانات الحكم رأى النيابة في أحوال تدخلها إلا أن الحكم المطعون فيه وقد إنتهى إلى تأييد الحكم المستأنف بأسباب مستقلة بعد أن أثبت رأى النيابة وإسم العضو الذي أبداه فإن النعي عليه بالبطالان ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفه لا يعتد بها بعد أن حقق غرض الشارع ومن ثم وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض يكون هذا النعي معيباً الرافض.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢

لا يجب الحكم أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها مادامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم مما يكفي معه مجرد الإشارة إليها.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٥

مضى كان ما ورد في الحكم المطعون فيه من خطأ في البيان الخاص بأسماء الخصوم من أن الحكم قد صدر لصالح إحدى المطعون عليهم باعتبارها قاصرا ومثقلة في شخص الوصي السابق عليها وهو أحد المطعون عليهم ليس من شأنه أن يغير من حقيقة الواقع الذي علم به الطاعن في حينه وهو أن المطعون عليها المذكورة مثلت في الاستئناف وباشتره بنفسها بعد أن بلغت من الرشد ومن ثم فإنها تعتبر طرفا في الحكم الصادر في هذا الاستئناف ويحق لها الاحتجاج بهذا الحكم باعتباره صادرا لصالحها بصفتها التي باشرت بها فعلا الخصومة التي صدر فيها ومن ثم فإن اختصاصها في الطعن الذي رفع عن هذا الحكم يكون ضروريا ويوجب على عدم إعلانه إليها بطلانه.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١

الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن البيانات التي يجب أن تدون في الحكم ليس تريبا حتميا يوجب على الإخلال به البطلان فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند عليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها.

الطعن رقم ٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١١

جري قضاء محكمة التمييز على أن بطلان الحكم لعدم إبداء رأى النيابة لا يكون إلا إذا طلبت الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت. فإذا لم تعقب النيابة العامة على دفاع الخصوم المتدخلين في الاستئناف كان ذلك محمولا على أنها لم تقم فيه ما يدهوها إلى إبداء رأى جديد.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٥

إذا انصرف رأى النيابة العامة على أن طلبات المدعى غير مقبولة ورات المحكمة غير ذلك وسارت في الدعوى، فلا عليها إن هي لم تعدها إلى النيابة لإبداء رأى جديد، والقول بأن النيابة لم تكن آخر من تكلم ليس من شأنه إبطال الحكم إذ أن البطلان هنا لا يكون إلا إذا طلبت النيابة العامة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٦٤/٣/١١

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أورد رأى النيابة العامة في القضية وإسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأى وإنتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي بأسباب مستقلة تكفى لحمله، فإنه لا يبيح خلو الحكم الابتدائي من ذكر إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه فيها والنمى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لهذا السبب يكون غير منتج إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية لا يعتد بها.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٥

عددت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات البيانات التي يجب إشتمال الحكم عليها ومن بينها أسماء القضاة الذين أصدروه وإسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ورتبت المادة البطلان على مخلو الحكم من هذين البيانيين ولم يتطلب المشرع فيما يتطلبه من بيانات في الحكم أن يذكر فيها إسم كاتب الجلسة الأمر الذي يفيد أن بيان إسم هذا الكاتب ليس أمراً جوهرياً في نظر المشرع. وإذا كانت المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات قد نصت على أن " يوقع رئيس الجلسة وكاتبها على نسخة الحكم الأصلية. ... " إلا إنها لم ترتب البطلان على إغفال هذا الإجراء - وإن كان البطلان يوجب حتماً على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية لأن هذه النسخة - باعتبارها ورقة رسمية - لا تكتمل لها صفة الرسمية إلا بتوقيع القاضي الذي أصدر الحكم بغير حاجة لتوقيع الكاتب عليها، على أساس أن الحكم من عمل القاضي وإن عمل الكاتب لا يعدو نقل ما دونه القاضي - ومن ثم فإن إغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية لا يوجب عليه بطلان ما دام عليها توقيع رئيس الجلسة..

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٥

إذ أوردت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات البيانات الواجب أن يشتمل عليها الحكم على سبيل الحصر ولم يرد من بينها رقم الدعوى التي صدر فيها فإن مقتضى ذلك أن الخطأ الوارد في الحكم المطعون فيه في خصوص هذا البيان لا يؤثر على سلامته ولا يجهل بالحكم ويكون النعي ببطلانه لهذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٥

لئن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها "مراحل الدعوى" إلا إنه يصح لإعتبار هذا البيان جوهرياً يوجب على إغفاله البطلان أن يكون ذكره ضرورياً للفصل في الدعوى لصلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٦

معي كان الحكم الابتدائي لم يبين اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية وكانت محكمة الاستئناف لم تنبه أو تنبيه إلى ما شاب هذا الحكم من بطلان لهذا السبب ومضت في نظر الدعوى وانتهت إلى تأكيدها بأسباب مستقلة تكفي لحمله، فإن النعي على حكمها بالبطلان لا يكون من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية لا يعتد بها.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٥٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨

وصف الحكم فى المنطوق بأنه حضورى أو غيابى لا يعتبر من البيانات الجوهرية التى يترتب على إغفالها بطلانه. إذ أن العبرة فى بيان ما إذا كان الحكم قد صدر حضورياً أو غيابياً إنما تكون بحقيقة الواقع المستمد من أوراق الدعوى.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤

إذ أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وأسماء وكلائهم إن كانوا قد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تزداد بينهم الخصومة فى الدعوى التى يصدر فيها الحكم تعريفاً نائياً للجهالة أو اللبس حتى لا يكتفى الغموض شخص اشكوك له أو اشكوك عليه وإذا رتب هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم إنما قصدت النقص أو الخطأ اللذين يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس فى التعريف بشخصيته مما قد يؤدى إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة فى الدعوى. ومن ثم فإن إغفال الحكم فى دياجته ذكر اسم القيم الأخير باعتباره مثلاً للمحجوز عليه ومباشراً بالخصومة عنه لا يعتبر خطأ جسيماً يفضى به وجه الحق فى التعريف بشخص الخصم وبالتالي لا يترتب عليه البطلان.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٣

تنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات فى فقرتها الأولى على أنه يجب أن يبين فى الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وأشركوا فى الحكم وحضروا تلاوته ونصت فى فقرتها الثانية على أن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان ذلك الحكم. والمقصود بعبارات القضاة الذين أصدروا الحكم التى وردت فى الفقرة الثانية إنما هم القضاة الذين فصلوا فى الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم. فإذا كان الحكم قد بين فى صدارة الهيئة التى أصدرت الحكم ثم نوه فى خاتمة بأن عضو تلك الهيئة الذى لم يحضر تلاوة الحكم قد وقع على مسودة الحكم طبقاً لنص المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فإن الحكم يكون بذلك قد حدد فى صدره الهيئة التى سمعت المرافعة واشتركت فى المداولة كما حدد فى خاتمة الهيئة التى سمعت تلاوته من ثم يكون النقص عليه بالبطلان على غير أساس.

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٩

— متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر وجه الدلع بعدم الاختصاص وأسايدته ووجه الدفع بالتقادم وأسايدته فإنه بذلك يكون قد أورد ضمن بياناته ما قدمته الطاعنة من طلبات ودفع وخلصات ما استندت إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية بما يحقق غرض الشارح وبغى بمقصوده فيما نصت عليه المادة

٣٤٩ من قانون المرافعات من وجوب أن يذكر في الحكم نص ما قلعه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما إستندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية.

- لا يعيب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه لم يذكر نصوص المستندات التي إستندت عليها متى كانت هذه المستندات مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم، وهو ما يكفي معه مجرد الإشارة إليها، كما أنه لا يعيبه عدم ذكر أسماء الشهود الذين ذكروا في التحقيق وعدم إيرادهم نص أقوالهم متى كان قد أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٩

وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها ذكر "مراحل الدعوى" إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يتعين لاعتبار هذا البيان جوهرية يترتب على إغفاله البطلان، أن يكون ذكره ضرورياً للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها بإعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه. وإذا كانت محكمة الموضوع قد عدلت ضمناً عن تنفيذ حكم المناقشة ولم يكن تنفيذ هذا الحكم محل نزاع بين طرفي الخصومة فلا على المحكمة إن هي لم تضمن حكمها المطعون فيه بياناً متعلقاً بحكم المناقشة بعد أن أصبح غير ضروري للفصل في الدعوى.

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٥

الرتب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن البيانات التي يجب أن تدون في الحكم على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس ترتيباً حتماً يترتب على الإخلال به البطلان، فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي إستند إليها الخصوم في ثواب أسباب الحكم التي تكفلت بإيرادها عليها.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤

تضمن الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجبه القانون وكل ما فرضه في المواد ٣٣٨ وما بعدها من قانون المرافعات هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم من النص على وجوب إثبات هذا البيان. ولما كان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت فإن على من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ذلك.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٧٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٦

النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً لما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم. لمتى كان المستأنف قد اختصم المستأنف جده في صحيفة الإستئناف باعتباره

وارثاً خصمه الأصلي وحضر محامي المستأنف ضده وأبدى دفاعه في الدعوى، فإن إبطال الحكم الاستئنائي الإشارة إلى المستأنف ضده باعتباره وارثاً والإستمرار في إثبات إسم المورث في ديباجة الحكم لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق في التصريف بشخص ذلك الخصم ولا يخل بدفاعه الذي استمعت إليه المحكمة لعلاً بواسطة محامية.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٩

لا يجب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها مادامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم، مما يكفي معه مجرد الإشارة إليها.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٨

وفقاً للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات يجب أن يبين في الحكم " أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم" والنقض أو الخطأ الجسيم في هذا البيان يوجب عليه بطلان الحكم. وإذا كان الغائب من بيانات الحكم المطعون فيه أنه صدر باسم ورثة المستأنف جملة دون بيان لأسمائهم وأغفل بذلك بياناً جوهرياً من بياناته، فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٦

علو الحكم المطعون فيه من بيان أن تقرير التلخيص قد تلى بالجلسة قبل البدء في المرافعة - بعد عودة القضية من محكمة النقض - لا يكفي وحده لإثبات عدم تلاوة التقرير لأن القانون لم يوجب تضمين الحكم هذا البيان إذ البيانات التي أوجب القانون احتمال الحكم عليها قد نص عليها في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على سبيل الحصر وليس من بينها البيان الخاص بإثبات تلاوة تقرير التلخيص ومن ثم فإن الحكم ذكر حصول هذه التلاوة لا يخله إذا تضمنت محاضر الجلسات ما يفيد حصولها.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١

لئن كان القانون قد أوجب في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات أن تذكر المحكمة في منطوق الحكم الذي يصدر بنذب الخير تاريخ الجلسة التي تؤجل إليها القضية للمرافعة في حال إيداع الأمانة وجلسة أخرى أقرب منها لنظر القضية في حال عدم إيداعها إلا أن القانون لم يوجب البطلان جزاء على مخالفة هذا الواجب الزمى فإذا كان الطاعن لم يذكر أمام محكمة الاستئناف أن تمت ضرراً قد أصابه من مخالفة المحكمة الابتدائية لهذا الواجب وكان مناط الحكم بالبطلان في حالة عدم النص عليه أن يثبت أن الإجراء قد شابه

عيب جوهري ترتب عليه ضرر بالخصم فإنه لا يقبل من الطاعن الادعاء بوقوع هذا الضرر لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٦٥٩ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٧

النقض أو إخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يحير - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - نقضا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٢٤٩ من المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم. فإذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعن رفع الدعوى ابتداء واختصم فيها المظنون عليه الثالث عن نفسه ويصفه وليا شرعيا على أولاده القصر من زوجته المتوفاة، كما اختصمه بهذه الصفة في الاستئناف الذي رفعه عن الحكم الابتدائي فإن إيراد اسمه بهذه الصفة في دياجعة الحكم المظنون فيه دون ذكر أسماء أولاده القصر المشمولين بولاية وقتل لا يحير نقضا في التصريف بأشخاص هؤلاء القصر ولا يؤدي إلى تشكك الطاعن في حقيقةهم من حيث اتصافهم بالخصومة المرددة في الدعوى بدليل أنه اختصمهم في الطعن بأسمائهم بعد بلوغهم من الرشد.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٣٤٨ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٦٧

وإن أوجب المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى تضمين الحكم بيانات معينة عندئذ هذه الفقرة من بينها نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية إلا أن هذه المادة كما بين من فقرتها الثانية لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقض أو إخطأ الجسم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية أما ما عدا ذلك من البيانات المذكورة في الفقرة الأولى فإنه لا يرتب على إخطأها بطلان الحكم ومؤدى ذلك أن إخطال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يرتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثته لجاز أن تغير به هذه النتيجة إذ يحير عدم بحث مثل هذا الدفاع قصورا في أسباب الحكم الواقعية مما يرتب عليه البطلان طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٩٣٢ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٧

وإن كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد أوجبت في فقرتها الأولى تضمين الحكم بيانات معينة عندئذ هذه الفقرة من بينها نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية - إلا أن هذه المادة كما بين من فقرتها الثانية لم ترتب البطلان إلا

على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية، أما ما عدا ذلك من البيانات المذكورة في الفقرة الأولى فإنه لا يوجب على إغفالها بطلان الحكم ومؤدى ذلك أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع إبداء الخصوم لا يوجب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثت لجاز أن تتغير به هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصوراً في أسباب الحكم الواقعية مما يوجب عليه البطلان طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٦٨٨ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٧

متى كان الحكم الابتدائي قد خلا من ذكر رأى النيابة واسم العضو الذي أبداه في المرحلة اللاحقة على الإحالة إلى التحقيق وكان الحكم المطعون فيه قد أورد هذا الرأى واسم عضو النيابة الذي أبداه وأقام قضائه على أسباب مستقلة تكفى حمله، فإن النقص - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون غير منتج إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفه لا يعد بها بعد أن حقق الحكم المطعون فيه على هذه الصورة فرض الشارع.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣١ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٨

- وفقاً للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات يجب أن يبين في الحكم ،، أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ،، والنقص أو الخطأ الجسم في هذا البيان يوجب عليه بطلان الحكم وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أهمل إسم الطاعنة الأخيرة بالرغم من أنها كانت من بين المستألفين وهو بيان جوهرى من بيانات الحكم فإنه يوجب على إغفالها بطلان الحكم بالنسبة لها.

- جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم يجب أن يكون دالاً بذاته على إستكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى طريق من طرق الإثبات.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦٨

إذا جاءت عبارة الحكم الابتدائي صريحة في بيان صاحب الصفة في الدعوى طبقاً للتعديل الذى طرأ عليها وأثبت في محضر الجلسة فإنه لا يكون ثمة خطأ في أسم الدعى وصفته.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ٥/٩/١٩٦٨

متى كانت المادة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مدنية عادية وليست تجارية ولا مستعجلة فإن الحكم ليس ملزماً ببيان نوع هذه المادة إذ لا يكون هذا البيان مطلوباً إلا إذا كانت المادة تجارية أو مستعجلة.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٤

- بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم ليست له أهمية جوهرية فيه بعد بيان إسم المحكمة التى أصدرته فلا يوجب البطلان على إغفاله ذكر هذا المكان.

- من المقرر فى قضاء محكمة النقض جواز الإحالة فى بيان الوقائع ومراسل الدعوى ودفاع الخصوم ودفعهم إلى أحكام سابقة صادرة فى ذات الدعوى بين نفس الخصوم.

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢

لا يؤثر فى سلامة الحكم عدم ذكره نصوص المستندات التى اعتمدت عليها مادام الثابت أنه أورد عند مرده الوقائع مضمون هذه المستندات وما دامت تلك المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة مما يكفى معه مجرد الإشارة إلى مكانها بملف الاستئناف.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩

- إنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات تضمين الحكم بيانات معينة عددها من بينها أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ونص ما قدموه من طلبات أو دفاع أو دلوغ وخلاصة ما إستدلوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية، إلا أن هذه المادة - كما بين من فقرتها الثانية - لم ترتب البطلان إلا على القصور فى أسباب الحكم الواقعية والنقص والخطأ الجسم فى أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم، وعوض النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية أما ما عدا ذلك من البيانات المذكورة فى الفقرة الأولى منها فإنه لا يوجب على إغفالها بطلان الحكم ومؤدى ذلك أن إغفال ذكر موطن أحد الخصوم لا يوجب عليه بطلان الحكم.

- إذا كان الخطأ الوارد فى الحكم فيما يتعلق بإسم المندوب المفوض للشركة ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة هذه الشركة و إتصالها بالخصومة المرددة فى الدعوى فإن هذا الخطأ لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم.

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٨

إذا كان يمثل جهة الإصلاح الزراعى قد إختصم فى الدعوى لتقديم بيان الإسملاء على الأطيان موضوع النزاع فإنه لا يعتبر عسماً فى الدعوى، وعدم ذكر مرحلة إدخاله فى الحكم الطعون فيه لا يجعل ذلك الحكم مشوباً بالبطلان لأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينعين لإعتبار البيان المتعلق بمراحل الدعوى الذى نصت عليه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بياناً جوهرياً يوجب على إغفاله البطلان أن

يكون ذكره ضرورياً للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٤
- النقص أو الخطأ في إسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ مرافعات أن يوجب عليه بطلان الحكم.

- إنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ - الذي صدر الحكم في ظله آن - يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها بيان " مراحل الدعوى " ألا أنه يبين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لإعتبار هذا البيان جوهرها يوجب على إغفاله البطلان، أن يكون ذكره ضرورياً للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها وإعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٣
إنه وإن أعطى الحكم في ذكر إسم من توفي من الخصوم - قبل صدور الحكم - إلا أن هذا الخطأ لا يفضي به وجه الحق في التصرف بأشخاص الخصوم وليس من شأنه التشكيك في حقيقتهم من حيث التصالح بالخصومة المرددة في الدعوى، فإنه لا يعبر خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق أن توجب عليه البطلان.

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٥
لما كان يبين من صورة الحكم المطعون فيه أنه قد إشتغل في نهايته على تاريخ إصداره، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق بشأن البيانات التي يجب تدوينها في الحكم ليس ترتيماً حتمياً يوجب على الإخلال به أي جزاء، فإن النقص على الحكم بالبطلان يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣
لا يجب الحكم بخطؤه في بيان السنة التي صدر فيها القانون الذي إستند إليه.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ١٢٧٠ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٢
لما كانت المادة ١٥٥ من الدستور المؤقت الذي عمل به من ١٩٦٤/٣/٢٥ تنص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد العمل بهذا الدستور، وكان يبين من الإطلاع

على صورة الحكم المطعون فيه أنه لم يدون به ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقاً للقانون فإنه يكون باطلاً معينا نقضه.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧١/١/٦
إذ أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم والقباهم وصفاتهم وموطن كل منهم، إنما قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً نائياً للجهالة مانعاً من اللبس، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه تضمن إسم المظنون عليه وتنبه ووظيفته وعمل عمله فإن في ذلك التعريف الكافي بشخصه المانع من كل جهالة أو لبس وبه يتحقق فرض الشارع من وجوب ذكر البيانات السابقة في الحكم.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٦
من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه متى ورد إسم أحد القضاة في دياحة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته نتيجة خطأ مادي وقع عند إعداد الحكم وتحريره، فإن الممول عليه في تصحيح هذا الخطأ هو بما يستمد مما هو ثابت بحضور جلسة النطق بالحكم بإصداره مكملاً له.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٣
خطأ الحكم في بيان رقم الدعوى التي رفع الاستئناف عنها وحدها - دون الدعوى المنضمة إليها - يحسم من الأخطاء المادية البهتة التي لا تصلح سبب للطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٨
- يجب وفقاً لنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ ومكان إصداره، وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وأشركوا في الحكم وحضروا تلاوته ويوجب على عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم بطلانه.

- نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية على أن تصدر أحكام محاكم الاستئناف من ثلاثة مستشارين. وإذا كان التشكيل الذي نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائي، ويوجب على مخالفته بطلان الحكم، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التي أصدرته مشكلة برئاسة المستشار رئيس المحكمة وعضوية ثلاثة مستشارين هم خلافاً لما أوجبه القانون، فإن هذا الحكم يكون باطلاً ولا يغير من ذلك ما ورد في ذيل الحكم من أن المستشار الذي سمح المرافعة لم يشترك في المداولة، ولم يوقع على المسودة، إذ

الثابت أن الحكم تضمن في ديباجته أسماء المستشارين الأربعة كما ذكر في نهايته أن هؤلاء المستشارين الأربعة هم الذين أصدروه، وهو بذاته ما ثبت في محضر الجلسة الذي يعتبر مكملاً للحكم في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٢

النقض أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ من المرافعات سابق - المنطبقة على واقعة الدعوى - أن ترتب عليه بطلان الحكم. وإذا كان الثابت من الأوراق أن وزير الشئون البلدية والقروية التفيدى في الإقليم الجنوبي قد اختصم في الدعوى الابتدائية عند رفعها، كما أقام هو من جانبه دعوى فرعية بطلب تثبيت ملكيته للقدر المتنازع عليه، ولما صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١ والذي نص على أن تتولى إختصاصات ومستويات وزارة الشئون البلدية والقروية المركزية ووزارتى الشئون البلدية والقروية التفيديتين بإقليمى الجمهورية إلى وزارة الإسكان والمرافق، وأن يعنى وزير الإسكان والمرافق الإختصاصات التى كان يمارسها كل من وزير الشئون البلدية والقروية المركزى ووزير الشئون البلدية والقروية التفيدى فى كل من الإقليمين، أثبت محامى الحكومة حضوره عن وزارة الإسكان، كما تبادلت وزارة الإسكان والمرافق المذكرات مع فى كلا الدعويين. وإذا صدر الحكم الابتدائى فقد إستأنفه وزير الإسكان والمرافق بصفته، كما إستأنفه الطاعن وإختصم فيه وزير الإسكان والمرافق دون وزارة الشئون البلدية والقروية ومن ثم فإن مجرد ذكر إسم وزارة الشئون البلدية والقروية فى ديباجة الحكم الابتدائى دون وزارة الإسكان والمرافق لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً فى التعريف بشخص وزارة الإسكان والمرافق ولا يؤدى إلى التشكيك فى حقيقتها من حيث إتصالها بالخصومة المرددة فى الدعوى وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وصحح ما وقع فيه الحكم الابتدائى من خطأ فى هذا الخصوص، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١/١/١٩٧٤

نصت المادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ١٧٨ من دستور الجمهورية المصرية الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ والمادة ٦٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ والمادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ - نصت جميعاً على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة . أما دستور

جمهورية مصر العربية الصادر في ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فقد نص في المادة ٧٢ على أن " يصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب " وقد ورد كل من قوانين السلطة القضائية الصادرة بالقوانين أرقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩، ٤٣ لسنة ١٩٦٥، ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في المواد ٢٥، ٢٥، ٢٠ على التوالي النص الوارد في الدستور الذي صدر كل منها في ظله كما نصت المادة الثانية من دستور سنة ١٩٥٦ على أن " السيادة للأمة " أما دستور سنة ١٩٦٤ فقد نصت على أن " السيادة للشعب " كما جرى نص المادة الثالثة من الدستور الراهن على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات ". ولما كان بين من إستقرأ هذه النصوص جميعاً أن الشارع سواء في الدستور أو في قانون السلطة القضائية لم يعرض البتة لبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم وأنه إذ غير من قصده بنصه على أن تصدر الأحكام وتنفيذ باسم الأمة - أو الشعب - قد أفصح عن أن هذا الصلور في ذاته لا يتطلب أى عمل إيجابي من أى أحد لأنه لو أراد ذلك لمعر عنه بقوله " يجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة أو الشعب " لما كان ذلك وكانت المادتان ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن بيانات الحكم - و ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - في شأن مشتملاته - قد إستهلكتا أولاًهما بمبارة " يجب أن يبين في الحكم... والأخرى بمبارة " يجب أن يشتمل الحكم... " ولم يرد بأيتهما ذكر للسلطة التي تصدر الأحكام باسمها فإن مؤدى ما تقدم أن الشارع سواء بمقتضى الدستور أو سواء من القوانين لا يعتبر من بيانات الحكم صدوره باسم الأمة أو الشعب وأن قضاء الدستور يصدر الحكم بهذه المثابة ليس إلا أفصاحاً عن أصل دستورى أصيل وأمر مسبق مقضى بفوة الدستور نفسه من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعاً - الأمة أو الشعب لكون هذا الأصل واحداً من المقومات التي يهض عليها نظام الدولة كشأن الأصل الدستورى بأن الإسلام دين الدولة وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية وذلك الأمر يصاحب الحكم ويسبق عليه شرعيته منذ بدء إصداره دون ما مقتضى لأى إلتزام بالإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الإفصاح عنه في ورقة الحكم عند تحريره ومن ثم فإن إيراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره ومن بعد صدوره بالنطق به ليس إلا عملاً مادياً لاحقاً كاشفاً عن ذلك الأمر المفروض وليس منشأ له ومن ثم فإن خلو الحكم بما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يحس ذاتيته.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨

النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصلاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء المحكمات - نقصاً أو خطأ جسيماً مما

قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق - التي صدر الحكم في ظلها - أن يوجب عليه بطلان الحكم. وإذا كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى ابتداء عن نفسه وبصفته وصياً على قصر. وكان الطاعن قد اختصم المطعون عليه الأول بهاتين الصفتين في الاستئناف الذي رفعه عن الحكم الابتدائي، لم عاد واختصم من عدا... بأشخاصهم، وحضر عنهم المطعون عليه الأول بوصفه وكيلًا، فإن إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة إلى اختصاصهم على هذا النحو في ديباجته لا يعتبر نقصاً أو عطلاً جسيماً في التصريف بأشخاصهم، ولا يؤدي إلى تشكيك الطاعن في حقيقتهم من حيث إتصافهم بالخصومة المرددة في الدعوى، وبالتالي فلا يوجب عليه البطلان.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٦

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أورد في صدر أسبابه أن الاستئناف الأول هو إستئناف الطاعنة، وأن الاستئناف الآخر مرفوع من المطعون عليه، وأثبت طلبات كل طرف في إستئنافه، وأنهى بأسباب صريحة واضحة إلى رفض الإستئناف الأول وقبول الإستئناف الثاني وإلغاء الحكم المستأنف، وكانت البيانات الواردة بالأسباب تتفق مع الثابت في الأوراق، ومع طلبات الطرفين في كلا الإستئنافين، كما أن هذه الأسباب ترتبط بالمنطوق وتؤدي إليه، فإن ما وقع في ديباجة الحكم من خطأ مادي - هو نسبة رقم إستئناف الطاعنة إلى إستئناف المطعون عليه - لا يؤدي إلى بطلانه.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥

مفاد نص المادة ١/١٧٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظلّه - أن يبان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية، ليس من البيانات الأساسية التي يوجب على إظهارها بطلان الحكم، وذلك على خلاف ما كانت تقضي به المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق وهو ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها " لم يوجب المشرع على عدم ذكر إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية في الحكم البطلان، لأن ذكر اسمه ليس بياناً أساسياً، ما دامت النيابة قد أبدت بالفعل رأيه في مذكرتها، وبثت ذلك في الحكم، وعلة ذلك هي التخفيف من حالات البطلان " لما كان ذلك، وكانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبت ذلك في الحكم، فإن النعي عليه - خلوه من بيان اسم عضو النيابة - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٩

لا عبرة باختلاف إسم وكيل الطاعن في محضر الجلسة عنه في الحكم، لأن الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات الملغى قصرت البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم

وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية وليست أسماء الوكلاء من البيانات الجوهرية التي يرتب على الخطأ في إثباتها بطلان الحكم.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/٣١

مضى كانت عبارة " وأضافوا بحق أن حالة النزاع المطروح لا تخضع لحكم المادة ٥، ٢ منقضى " التى يعول عليها الطاعنون فى تعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض - لإنتهائه إلى عكس مدلولها - قد وردت فى سياق سرد دفاع الطاعنين الذى ضمنوه مذكرتهم، ولم يرد بالحكم ما يؤيد أخذه بما دلت عليه هذه العبارة فإن من شأن ذلك أن تكون كلمة " بحق " الواردة فى العبارة المذكورة لغوا، ويكون النعى المؤسس على إحتواء الحكم عليها وارداً على غير محل.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٢

- بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس له أهمية جوهرية بعد بيان إسم المحكمة التى أصدرته ومن ثم فإن عدم ذكر ذلك المكان لا يوجب عليه البطلان.
- يتعين لإعتبار البيان الخاص بمراحل الدعوى جوهرية يوجب على إغفالها البطلان، أن يكون ذكره وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ضرورياً للفصل فى الدعوى لتعلقه بسير الخصومة واعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه، وإذا كانت الطاعنة لم تعين المرحلة التى أخفل الحكم المطعون فيه ذكرها حتى يمكن الوقوف على أثر ذلك فى قضاء المحكمة، فإن هذا الشك من النعى يكون غير مقبول.
- النص فى المادة ١٥٥ من الدستور الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ على أن " تصدر الأحكام وتنفذ بإسم الأمة " وهو ما رددته بعد ذلك المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وليس إلا لإصلاحاً من أصل دستورى فوامه أن الأحكام إما تصدر بإسم السلطة العليا صاحبة السيادة ومصدر السلطات جميعاً وهى الأمة، وهو أصل ينهض عليه نظام الدولة وصاحب الحكم وسيع عليه شرعية منذ بدء إصداره دون ما مقتضى لأى إلتزام بالإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الإفصاح عنه فى ورقة الحكم عند تحريره، ومن ثم فإن غلو محضر الجلسة مما يفيد صدور الحكم بإسم الأمة لا ينال من شرعيته ولا يمس ذاتيته.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٣

مضى كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الإستئناف مرفوع ضد الطاعنون عليه الأول والمؤسسة العامة للمطاحن والمخابز وحيد شركة مطاحن مصر العليا وأنه حضر أيضاً عن شركة المطاحن الأستاذ... الخامى عن المؤسسة، وهو ما يدل على أن الشركة كانت خصماً فى الإستئناف وباضرت

الخصومة فيه بنفسها وأن إغفال الحكم الإشارة إليها في أسبابه لا يحتر عطلاً جسيماً يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم المذكور، وكان هذا النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى، فإنه لا يحتر نقصاً أو عطلاً جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ مرافعات سابق أن ترتب عليه بطلان الحكم.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

إذا كان القصور الذى يترتب عليه بطلان الحكم هو ما يرد في أسباب الحكم الواقعية فإنه لا يعيب الحكم وإلغائه عن الرد على ما يعمسك به الخصم من دفاع لا سند له من القانون ما دامت النتيجة التى انتهى إليها الحكم موافقة للقانون.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٠

إنه وإن كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق قد أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها مكان إصداره وحضور الخصوم أو غيابهم، إلا أن هذه المادة - كما يبين من فقرتها الثانية - لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية ومؤدى ذلك أن إغفال الحكم إثبات حضور الخصوم ومكان إصداره لا يترتب عليه بطلانه ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٦

مضى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ فى هل العمل بقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، فإن أحكام هذا القانون تكون هى الواجبة التطبيق فى شأن البيانات التى يجب أن يشعمل عليها الحكم المذكور لأنها من القواعد الإجرائية التى تسرى بأثر فورى تطبيقاً للمادة الأولى من هذا القانون. وإذا كان النص فى المادة ١٧٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ليس من البيانات الأساسية التى يترتب على إغفالها بطلان الحكم وذلك على خلاف ما كانت تقضى به المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق، وهو ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون. لما كان ذلك وكانت النيابة قد أبدت رأيها فى القضية وأثبت ذلك الحكم المطعون فيه، فإن النعى عليه - لعدم ذكر اسم عضو النيابة يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/١

- إنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق الذى صدر الحكم فى ظله أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها بيان مراحل الدعوى إلا أنه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لإعتبار هذا البيان جوهرياً - إلزام على إغفاله البطلان أن يكون ذكره ضرورياً للفصل فى الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها وباعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه، ولما كان الثابت أن محكمة الاستئناف أصدرت حكماً قضى بإيقاف سير الخصومة وعجلت الطاعة والحارس الاستئنافيين بعد ذلك لم أمرت المحكمة بضمها، ولم يكن حكم إيقاف سير الخصومة لزوال صفة الورثة ولا تعجيل الاستئنافيين من الطاعة والحارس ولا ضمهما مثار نزاع بين الطرفين، فإن هذه البيانات لا تعتبر من قبيل الجوهرية اللازم إيرادها فى الحكم، ولا على المحكمة أن هى أغفلتها فى حكمها بعد أن إنقضى النزاع بشأنها وهذا ذكرها غير ضرورى للفصل فى الدعوى.

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً بما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق إن ترتب عليه بطلان الحكم، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعة عندما عجلت إستئنافها - عقب صدور الحكم بإيقاف سير الخصومة - أعلنت صحيفة التعجيل إلى الحارس على تركه مورث المظنون عليهم الثمانية الأولى كما عجل هذا الأخير إستئناف الورثة بصفته هذه فإن مجرد إيراد أسماء الورثة فى دياجة الحكم المظنون فيه دون إسم الحارس لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً فى التعريف به ولا يؤدى إلى تشكك الطاعنة فى حقيقته من حيث اتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٠٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٧

متى كان الحكم المظنون فيه قد أصاب صحيح القانون فى نتيجته فلا يطله قصوره فى الإفصاح عن سنده من القانون إذ حكمته النقص أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك كما أن لها أن تعطى الوقائع الثابتة فيه كيفها القانونى الصحيح ما دامت لا تعتمد فيه على غير ما حصلته بحكمة الموضوع منها.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/١

لم ترتب المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - كما أوضحت المذكرة التفسيرية - البطلان على عدم ذكر إسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية لأن ذكر إسمه ليس بياناً أساسياً ما دامت النيابة قد أبدت بالفعل رأيتها فى مذكرتها ولبت ذلك فى الحكم.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣٠

أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات فى فقراتها الأولى تضمين الحكم ببيانات معينة عدديتها هذه الفقرة من بينها نص ما قلعه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دلوغ وخلاصة ما إستندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية إلا أن هذه المادة كما بين من فقرتها الثانية لم تربط البطلان إلا على القصور فى أسباب الحكم الواقعية والنقض أو إخلال الجسم فى أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم أما ما عدا ذلك من البيانات المذكورة فى الفقرة الأولى فإنه لا يوجب على إغفالها بطلان الحكم، ومؤدى ذلك أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبدأه الخصم لا يوجب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم بمعنى أن الحكمه لو كانت قد بحثته لجاز أن تنفى به هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية مما يوجب عليه البطلان طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات سالفة الذكر.

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢

يبين من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة والمادتين ١٧٨ من قانون المرافعات و ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لا يعتبر من بيانات الحكم صدوره بإسم الأمة أو الشعب، وأن قضاء الدستور بصدور الحكم بهذه التسمية ليس إلا إضماراً عن أصل دستورى أصيل وأمر مسبق مفروض بقوة الدستور نفسه من أن الأحكام تصدر بإسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعاً - الأمة أو الشعب - وذلك الأمر يصاحب الحكم ويسبق عليه شرعيته منذ بدء إصداره، دون ما مقتضى لى إلزام بالإعلان عنه من القاضي عند النطق به أو الإفصاح عنه فى ورقة الحكم عند تحريره، مما يقتضاه أن إبراز ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره ومن بعد صدوره بالنطق به ليس إلا عملاً مادياً لاحقاً كاشفاً عن ذلك الأمر المقروض وليس منشأً له ومن ثم فإن خلوا الحكم مما يفيد صدوره بإسم الأمة أو الشعب أو إثبات صدوره بإسم الأمة بدلاً من الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ليس من البيانات الأساسية التى يوجب على إغفالها بطلان الحكم اكتضاء بإبداء النيابة رأيها

بالفعل في مذكراتها، ولما كان ذلك وكانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبت ذلك في الحكم فإن النعي عليه بالبطلان خلوه من بيان عضو النيابة يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٧٢١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٨

- إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس من البيانات الأساسية - التي يوجب على إغفالها بطلان الحكم ولما كان الثابت أن النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبت ذلك في الحكم فإن النعي عليه - بالبطلان - يكون على غير أساس.

- إذ أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم قد قصدت بذلك الصريح بأشخاص وصفات من يردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً ثانياً للجهة أو اللبس حتى لا يكتف بالعرض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه، وإذ رتبت هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم في أسماء الخصوم وصفاتهم إنما عتت النقص أو الخطأ اللذين يوجب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى، وإذن فمتى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما يوجب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة المشار إليها ولما كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء بالطلب المقدم من المطعون عليها بصفتها طلبت فيه سلب ولاية الطاعن على أنه الساجر وتميينها وصية عليه، وقضى الحكم الابتدائي لها بطلانها لإستأنفه الطاعن وإختصمها بصفتها المشار إليها، فإن الإشارة في دياجة الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون عليها وصية على القاصر لا يؤدي إلى التشكيك في صفتها الحقيقية من حيث إتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى ولا يوجب عليه البطلان.

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٦٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٤

- النص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات على أنه " يجب أن يبين في الحكم. أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان والنص في الفقرة الثانية على أن "عدم بيان أسماء القضاة اللذين أصدروا الحكم يوجب عليه بطلان الحكم" يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن بيان أسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يوجب على إغفالها بطلان الحكم، وإذ كانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبت ذلك في الحكم فإن النعي عليه خلوه من بيان إسم عضو النيابة يكون على غير أساس.

- إذا كان الثابت أن النيابة أبدت رأيها بمذكرة قبل حجز الدعوى للحكم أمام محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ ثم طلبت بعد إعادة الدعوى للمرافعة و بجلسة ١٩٧٤/٦/١٧ التأجيل لإبداء الرأى فاستجابت المحكمة لطلبها، وفي الجلسة التالية لم تدر رأيها فحجرت المحكمة الدعوى مرة أخرى لإصدار الحكم ولما كان القانون لا يوجب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى إذ يحمل مسكوتها أنها تر فيها ما يغير رأيها الذى سبق أن أبدته، وكان بطلان الحكم لعدم إبداء رأى النيابة لا يصادف محله إلا إذا طلبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أوردت وهو ما لم يحصل فى الدعوى فإن النعى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٥
مفاد نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن بيان إسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ليس من البيانات الأساسية التى يوجب على إغفالها بطلانه ما دامت النيابة قد أبدت بالفعل رأيها وثبت ذلك فى الحكم.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦١٢ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٧
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن عدم ذكر إسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية لا يعد فى ظل قانون المرافعات القائم من البيانات الأساسية التى يوجب على إغفالها بطلان الحكم.
- ملو الحكم من بيان رأى النيابة لا يوجب عليه بطلانه إلا أن ذلك مشروط بأن تكون النيابة قد أبدت رأيها بالفعل وثبت ذلك فى الحكم.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٩٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨
لا محل لأن يبين الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم طالما أن أحدهم - وهو رافع الطعن - كان يمثلهم فى الخصومة ويكفى بيان اسمه فى الحكم. ومن ثم فلا يصح التحدى بنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣
إذا كانت المادة ١٨٧ من قانون المرافعات قد أوردت البيانات الواجب أن يشتمل عليها الحكم على سبيل الحصر، ولم يرد من بينها رقم الدعوى، فإن مقتضى ذلك أن الخطأ الوارد فى الحكم المطعون فيه فى خصوص هذا البيان لا يؤثر على سلامته ولا يجهل الحكم، لما كان ذلك فإنه وإن كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد فى ديباجته أن الإمتناف مرفوع عن الحكم رقم ٩٢٤ سنة ١٩٦٧ مع أن صحته رقمه ٩٢٤ سنة ١٩٧٠، إلا أنه لما كان الثابت أن الدعوى الأخيرة هى التى كانت مرفقة بالملف

الإستئنافى وكانت هذه الدعوى هى التى تناولها دفاع الطرفين الذى حصله الحكم المطعون فيه وقضى فى شأنه، فإن النعى على الحكم بالبطان لهذا السبب يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١

إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ قد تضمنت ذكر البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم ومن بينها ما إذا كان صادراً فى مادة تجارية أو مسألة مستعجلة وكانت الفقرة الثالثة من ذات المادة قد بينت بيان حصر أى تلك البيانات يوجب على إغفاله بطلان الحكم وليس من ضمنها هذا البيان الذى به ألا يحضى على المحضر الذى يتولى التنفيذ أن الحكم واجب النفاذ بقوة القانون وكانت المادة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه مدنية عادية وليست تجارية ولا مستعجلة لأن الحكم ليس ملزماً ببيان نوعها إذ هذا البيان ليس مطلوباً إلا إذا كانت المادة تجارية أو مستعجلة.

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣

إذ أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم قد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصالات من تردد بينهم الخصومة فى الدعوى التى صدر فيها الحكم تعريفاً تالياً للجهالة أو اللبس حتى لو اكتفى بالتموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه، وإذ رتب هذه المادة البطان على " النقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم " إنما عنت النقص أو الخطأ اللذين توجب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس فى التعريف بشخصيته مما قد يؤدى إلى عدم التعرف على حقيقة شخصه أو إلى تغير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة فى الدعوى ولما كان لا يبنى عن هذا البيان إسكان معرفة إسم الخصم من ورقة أخرى من أوراق الدعوى ولو كانت رسمية، لأن الحكم يجب أن يكون مشتملاً بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية التى يستلزمها القانون لصحته بأى دليل آخر غير مستمد منه، وإذ صدر الحكم المطعون فيه مغفلاً فى دياجته ومدوناته إسم الطاعنة الثالثة إغفالاً تاماً وكان من شأن ذلك أن يشكك فى حقيقة وضع الطاعنة الثالثة واتصالها بالخصومة المرددة فى الدعوى ولا يبنى عن ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المحكوم ضدهم طعنوا عليه بطريق الإستئناف لأن بعض المحكوم عليهم إرتضوا حكم محكمة أول درجة ولم يستأنفوه، ويكون الحكم قد أغفل بياناً جوهرياً من بياناته يوجب عليه بطالانه.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠

النقص في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم وإذ كان الثابت أن الطاعن قد عجل الاستئناف بصفته ممثلاً لدائى تقيسة. وأثبت في دياجة الحكم أنه مستأنف ومستأنف عليه بهذه الصفة. فإن الخطأ في المتطوق وذكر إسم. "المشهر إفلاسه" عند الإلزام بالمصروفات ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم المقضى ضده وبالتالي لا يرتب البطلان.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٧٨/١/٤

وفقاً للمادة ١٧٨ من قانون المرافعات يجب أن يبين في الحكم أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم والنقص أو الخطأ الجسيم في هذا البيان يوجب عليه بطلان الحكم، وهو بطلان متعلق بالنظام العام يجوز الصلح به أمام محكمة النقض، وإذ كانت المحكمة قد أمرت بضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه وثبت من بياناته أنه أغفل في نسخه أسم المطعون عليها الثانية رغم إعتصامها أمام المحكمة الاستئنافية، فإنه لا يكون بذاته دالاً على إستكمال شروط صحته ويكون قد أغفل بياناً جوهرياً من بياناته، وهو ما يطله.

الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٤

إذا كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد رتب البطلان جزاء على عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم فإن المقصود بالقضاة في هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هم الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم.

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٧

النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت إليه المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المستأنف عليه قد تولى أثناء قيام الخصومة أمام محكمة الاستئناف فقضت تلك المحكمة بإقطاع سير الخصومة بوفاته، ثم عجل الطاعن الاستئناف بصحيفة أعلنت للمطعون عليها بصفته وارتبة له، فإن مجرد إيراد إسم الخصم المتوفى في دياجة الحكم المطعون فيه دون ذكر إسم وارتبة لا يعتبر نقصاً في

التعريف بشخصها ولا يؤدي إلى تشكك الطاعن في حقيقتها من حيث إنصافها بالخصومة المرددة في الدعوى بدليل أنه إخصمها في الطعن باسمها.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩

توجب المادة ١٧٨ من قانون المرافعات إشعمال الحكم على بيان بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وترتيب البطلان على التقض أو الحفظ الجسم فيه، وإذا كان الحكم الابتدائي قد خلا من أسماء المحكوم ضدهم عدا الطاعن فإنه يكون باطلاً بالنسبة إليهم، ولما كان هؤلاء الأخيرين لم يطلعوا على الحكم المطعون فيه وصار نهائياً في حقهم، فإن نعى الطاعن على ما قضى به في خصوص رفض الدلع بالبطلان لهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٧١٠ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٦

يجب وفقاً لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن علم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يوجب عليه بطلان الحكم، وإذا كان الثالث من بيانات الحكم المطعون فيه أنه صدر برئاسة المستشار.... و.... ثم لتبديل بصارة صدر هذا الحكم وتلى علناً بمعرفة الهيئة الموضحة بصدره، أما السيد المستشار.... الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم، فإن هذه العبارة لا تغني في معرفة أسماء المستشارين الثلاثة الذين فصلوا في الدعوى بعد سماعهم المرافعة وإشركوا في الحكم. وأنه وإن كان ما يبت في محضر جلسة النطق بالحكم يحير مكملاً للحكم في هذا الخصوص، إلا أنه بالرجوع إلى محضر جلسة النطق بالحكم المطعون فيه، يبين أنه ورد به أن المحكمة مشككة بالهيئة السابقة وهي هيئة كما ورد بمحضر جلسة.... برئاسة المستشار.... وعضوية ثلاثة مستشارين.... و..... و....., لما كان ذلك فإنه لا يعرف من بيانات الحكم المطعون فيه وبيانات محضر جلسة النطق به إسم المستشارين الآخرين اللذين سمعوا المرافعة وإشركوا في الحكم إلى جانب المستشار....., ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧

الأصل في ثبوت تاريخ إصدار الحكم هو محاضر الجلسات التي أعدت لإثبات ما يجري فيها وإذا كان الثالث من محاضر جلسات القضاة الإستئنائية أنها حجزت للحكم بجلسته ١٩٧٥/١٢/١٧ ومدة أجل النطق بالحكم فيها بجلسته ١٩٧٥/٢/١٨ وفيها صدر الحكم وكانت النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه تحمل تاريخاً لصدره يوم ١٩٧٥/٢/١٧، فإنه لا يبيح ما وقع في هذا التاريخ من خطأ مادي يضره ما ورد بشأنه في محضر الجلسة.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٧٨/١/١١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النقص والخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً يوجب عليه البطلان، وإذ كان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أن سير الخصومة فى الإستئناف قد انقطع بوفاة أحد المستأنفين شقيقة الطاعنة وأن المطعون عليها الأولى عجلت السير فيها فى مواجهة الطاعنة عن نفسها وفى مواجهتها هى وزوج المتوفاة المطعون عليه الثانى بصفتها وارثيهما وأن الأخير انضم إلى المطعون عليها الأولى فى طلبها تأييد الحكم المستأنف لأن الحكم وإن أخطأ بإيراد اسم المستأنفة المتوفاة دون ورثتها إلا أن هذا الخطأ لا يخلو به وجه الحق فى التعريف بأشخاص الخصوم وليس من شأنه التشكيك فى حقيقةهم من حيث إتصالهم بالخصومة المرددة فى الدعوى ومن ثم فإنه لا يعتبر خطأ جسيماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه البطلان.

الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠

إذا قصر المحسك بالدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الدفع فليس له أن يعيب على الحكم أن المحكمة فصلت فى الدفع وفى موضوع الدعوى معاً دون أن تفصل فيه إستقلالاً أو أن تقرر بضمه إلى الموضوع ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى مستقل بصورته فى التشريع المصرى عن غيره من الدفعات التى تبنى قبل التكلم فى الموضوع ويقتضى أمره الحكم فيها على إستقلال أو الأمر بضمها إلى الموضوع، ويعين على من يعمسك بهذا الدفع - إن كان لديه ما يدفع به الدعوى فى موضوعها - أن يديه وألا يحصر دفاعه فى الدفع بعدم القبول. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة عندما قررت حجب الدعوى للحكم لم تقصره على الفصل فى الدفع بعدم القبول فلا عليها إن هى أصدرت حكمها فى موضوع النزاع برمته.

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢

أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات تضمين الحكم بيانات معينة حددتها من بينها أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ونس ما قدموه من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما إستندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية إلا أن هذه المادة - كما بين من فقرتها الثانية - لم ترتب البطلان إلا على القصور فى أسباب الحكم الواقعية والنقض والخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم، أما ما عدا ذلك من البيانات المذكورة فى الفقرة الأولى منها فإنه لا يوجب على إغفالها البطلان لما كان ذلك، وكانت الشركة المطعون ضدها ذات شخصية مستقلة عن شخصية رئيس مجلس إدارتها باعتبارها الأصلية فى الدعوى المقصودة بالخصومة دون ممثلها، وكان ورود اسم رئيس

مجلس إدارة هذه الشركة في الحكم المطعون فيه ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الشركة وإتمامها بالخصومة المرددة في الدعوى بدليل أن الطاعن خاصمها في الطعن، فإن هذا الخطأ لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠

المقرر وفقاً لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أنه يجب أن يبين في الحكم " أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم "، والنقص أو الخطأ الجسيم يوجب عليه بطلان الحكم وأن الحكم يجب أن يكون دالاً بطلانه على إستكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما ينقصه من بيانات جوهرية بأى طريق من طرق الإثبات إلا أن هذا البطلان لا يوجب بدهاء إلا على إغفال إسم الخصم الأصيل في النزاع إذ هو الذى يعتبر من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الحكم وإسم الخصم لا يكون جوهرية إلا إذا كان طرفاً ذا شأن في الخصومة فلا يوجب البطلان على إغفال إسم من لم توجه إليه طلبات ما. لما كان ذلك وكان الطاعن قد طلب أمام محكمة الإستئناف الحكم بإخلاء المطعون عليهما الأولى من العين المزعومة أو مواجهة المطعون عليهما الثانى والثالث ولم يوجههما طلبات ما كما لم يلقها الدعوى بأى دفاع ولم تكن مهما طلبات فيها فإن الخصومة تكون في حقيقتها معقودة بين الطاعن والمطعون عليها الأولى وحدها وبالتالي لا يوجب على إغفال أسم المطعون عليهما الثانى والثالث في الحكم المطعون فيه بطلانه.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٧

التعديل الذى جرى على المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بمقتضى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ قد استهدف - وعلى ما جلته للمذكرة الإيضاحية - وجوب الإقتصار على إشتمال الحكم لعرض وجيز لوقائع النزاع، وإجائى للجوهرى من دفاع طرفية، وإيراد الأسباب التى تحمل قضاء الحكم فيه، أما تفصيل الخطوات والمراحل التى قطعها النزاع أمام المحكمة فإنه تزيد لا طائل من وراءه، قد يقع فى غمارها أمام القاضى معالم الطريق إلى نقاط النزاع الجوهرية، ولذلك فإنه يهنى عن الإشارة إليها ما تسجله محاضر الجلسات، ولما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يمين لإعتبار البيان جوهرية يوجب على إغفال البطلان أن يكون ذكره ضرورياً للفصل فى الدعوى لعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

إنه وإن كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها تاريخ إصداره، إلا أن هذه المادة - كما يبين من فقرتها الثالثة. لم يوجب البطلان إلا على القصور فى أسباب

الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم، ومؤدى ذلك أن إغفال إثبات تاريخ الحكم لا يوجب عليه بطلانه.

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣

حددت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات البيانات التى يجب إشتمال الحكم عليها ومن بينها أسماء القضاة الذين أصدروه ورتبت المادة البطلان على خلو الحكم من هذا البيان، ولم يتطلب المشرع فيما تطلبه من بيانات فى الحكم أن يذكر فيه إسم أمين السر، الأمر الذى يلبد أن هذا البيان ليس جوهرية فى نظر المشرع، ومعنى كان ذلك فإن خلو الحكم المطعون فيه من بيان إسم أمين السر لا يفسده.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التجهيل أو التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم ولما كان الحكم المطعون فيه قد تبين أسباب الحكم المستأنف كاملة فأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحكم المطعون فيه وكان الثابت من الحكم المستأنف أنه أورد إسم المدعى الأول " المطعون ضده الثالث " وأوضح فى أسبابه أنه تابع للطاعين ومركب الحادث، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أومأ إليه باعتباره المستأنف عليه الثالث. وأكد فى قضائه قيام علاقة التبعية بين الطاعين وبينه وقت ارتكاب الحادث فإن إغفال الحكم المطعون فيه ذكر اسمه من شأنه التشكيك فى شخصه ولا يوجب على بطلان الحكم.

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥

إن المشرع وقد أوجب فى المادة ٧١ من قانون الإثبات أن يبين فى منطوق الحكم الذى يأمر بالإثبات كل واقعة من الوقائع المطلوب إثباتها وإلا كان باطلاً، إنما هدف من ذلك وعلى ما جعله المذكرة الإيضاحية للمادة ١٩١ من قانون المرافعات القديم المقابلة للمادة سالفة الذكر إلى أن ينحصر التحقيق فيها ليعلم كل طرف بما هو مكلف بإثباته أو نفيه، فالبطلان المترتب على مخالفة هذه القاعدة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقرر لصلحة الخصوم وليس معطلاً بالنظام العام، ويشترط للتحدى به أمامها أن يكون قد سبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٨

المعيرة فيما يسجله الحكم من بيانات وإجراءات هى بما ورد فى مدوناته يظهرها ويكملها ما جاء بمحاضر الجلسات ولا إعتداد فى هذا الشأن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بما يستخرجه الخصوم من

شهادات من قلم الكتاب، وكان مفاد ما جاء بملونات الحكم المطعون فيه أن صحيفة التسجيل المعلقة في ١٩٧٣/٦/١١ والمشار إليها في سبب النعي لم تقدم لحكمة الاستئناف، وقد تأيد ذلك بملو محاضر الجلسات المقدمة بملف الطعن مما يشير إلى تقديم تلك الصحيفة، ولم يتحد الطاعنان بهذه الصحيفة رداً على الدفع المبدى من المطعون عليه الثاني بجلسات ١٩٧٤/١٠/٨ ١٩٧٥/١١/١ ١٩٧٦/٤/٦ باعتبار الاستئناف كان لم يكن، ولا ينال من ذلك ما جاء بتأشير قلم كتاب المحكمة على صورة التسجيل المعلقة في ١٩٧٣/٦/١١ سائلة البيان، من أنها صورة طبق الأصل من عريضة تعجيل الدعوى لجلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ إذ العبرة هي بما ورد بملونات الحكم ومحاضر الجلسات على ما سلف بيانه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الخصومة قد اعتد بالصحيفة المعلقة في ١٩٧٥/٤/٢٠ دون تلك المعلقة في ١٩٧٣/٦/١١، فإن النعي عليه باخفاً في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣١

المادة ١٧٨ من قانونا المرافعات، إذ أوجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم فقد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تودد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً تافهاً للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه، وإذ رتب هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسمي في أسماء الخصوم وصفاتهم إنما عنت النقص أو الخطأ الذي يوجب عليه التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى عدم الصرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى، لما كان ذلك وكان لإيراد أسماء الخصوم ومنهم أسماء الموردين دون ورتبتهم لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً يوجب عليه التجهيل بالخصوم في الدعوى ومن ثم فلا يوجب عليه بطلان الحكم.

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠

إنه وإن كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها ما إذا كان صادراً في مادة تجارية أو في مسألة مستعجلة، إلا أن هذه المادة - كما بين من فقرتها الثالثة - لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسمي في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم، ومؤدى ذلك أن إغفال بيان المادة الصادرة فيها الحكم لا يوجب عليه بطلانه.

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٢
من المقرر أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة التي يلزم إثباته في محضرها وبالأحرى لدى مدونات حكمها ولا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الختم الوارد في السند منسوخاً إلى المطعون ضدها قد إصطع في تاريخ لاحق للتاريخ المعطى للسند كما يفيد إطلاع المحكمة عليه وفحصه، وكان هذا الإجراء مما لا يلزم إثباته بمحضر الجلسة أو بأى محضر آخر أو بمدونات الحكم، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت وعلى من يدعى خلاف ذلك أن يثبته. وكان الطاعن لم يقدم الدليل على أن المحكمة لم تطلع على السند المدعى بتزويره لأن نميه بذلك يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٨٠ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٣
التعديل الذى جرى على المادة ١٧٨ من قانون المرافعات يقتضى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ قد إستهدف - وعلى ما جلت فيه المذكرة الإيضاحية - وجوب الإقتصار على إشتغال الحكم لمرضى وجيز لوقائع النزاع وإجمال للجوهري من دفاع طرفيه وإيراد الأسباب التي تحمل قضاء الحكم المطعون فيه أما لتفصيل الخطوات والمراحل التي قطعها النزاع أمام المحكمة فإنه تزيد لا طائل من ورائه قد يضيع في غمارها أمام القاضى معالم الطريق إلى نقاط النزاع الجوهرية والمقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يصح لإعتبار البيان جوهرياً يوجب على إخطاله البطلان أن يكون ذكره ضرورياً للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها بإعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٣
بيان رأى النيابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس من البيانات التي يوجب على إخطالها في الحكم بطلانها.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٤٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣
النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يوجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقضاً أو خطأ جسيماً معاً قصدت إليه المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٤
لما كان المشرع قد أوجب في المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ نظراً للدعوى التي ترفع من الممول أو عليه في جلسة سرية إلا أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الإجراءات أنها

روعت وعلى من يتمسك بمخالفتها أن يقدم الدليل على ذلك والنشاط في هذا الخصوص هو الإعداد بالبيانات المثبتة بالحكم على أن تكمل بما يرد بمحضر الجلسة في خصوصه. لما كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محاضر الجلسات المودع صورها ملف الطعن أنها قد خلت مما يشير إلى أن الدعوى قد نظرت في جلسة علنية وكان من المقرر أن خلو الحكم من الإشارة إلى سرية الجلسة لا يطله فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النقص والخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً يوجب عليه البطلان، وكان الثابت من الأوراق والحكم المطعون فيه أن المستأنف عليها الثانية. .. قد توفيت إلى رحمة الله أثناء نظر الاستئناف فقضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بولائها فقام الطاعن بتسجيل الاستئناف بصحيفة أعلنت لورثتها وهم المطعون ضدهم من التالى إلى الرابع، فإن الحكم وإن أخطأ بإيراد اسم المستأنف عليها الثانية المتوفاة دون - ورثتها إلا أن هذا الخطأ لا يفضى به وجه الحق في التعريف بأسماء الخصوم وليس من شأنه التشكيك في حقيقتهم من حيث إتصافهم بالخصومة المرددة في الدعوى ومن ثم فإنه لا يعتبر خطأ جسيماً فيما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه البطلان.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

- لما كان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ما تم يقيم الدليل على غير ذلك، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي نظرت الدعوى بجلسته ١٩٨٢/٣/١٠ هي التي سمعت المرافعة وأصدرت الحكم بعد المداولة وخلت محاضر الجلسات مما يفيد عقدتها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت في غرفة المشورة.

- لا عبرة بالخطأ في بيان اسم وكيله في الحكم أو خلو الحكم من بيان نظر الدعوى في غرفة مشورة ذلك أنها لمسا من بين البيانات التي رتب المادة ١٧٨ مرافعات البطلان على التقصير أو الخطأ الجسيم فيها.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٣٨ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦

- مفاد نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يوجب على إغفالها بطلان الحكم مادامت النيابة قد أبدت بالفعل رأيها وأثبت ذلك في الحكم.

- القول بأن النيابة العامة لم تكن آخر من يتكلم مردود بأنه ليس من شأنه إبطال الحكم إذ البطلان هنا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون إلا إذا طلبت النيابة العامة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت.

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١١

النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يهتجر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم. لما كان ذلك وكان الغالب من الحكم المطعون فيه أن المستأنفة الثالثة قد توليت أثناء قيام الخصومة أمام محكمة الاستئناف لفقت تلك المحكمة بإيقاف سير الخصومة بوفاتها، ثم عجل المستأنفان الأول والثاني "المطعون ضدتهما" الاستئناف بصفتها وارثها فإن مجرد إيراد إسمها في دياجعة الحكم المطعون فيه دون إيضاح صفة المستأنفين الأول والثاني بإعتبارهما وارثين لما ليس من شأنه أن يشكك في حقيقة الخصمين المحكوم لهما وصفتهما من حيث إتصافهما بالخصومة المرددة في الدعوى بدليل أن الطاعن إختصهما في الطعن المائل بصفتهم المذكورة ومن ثم فإن الأمر لا يطوى على نقص أو خطأ جسيم مما يوجب عليه البطلان في حكم المادة ١٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١

- المادة ١٧٩ من قانون المرافعات وإن نصت على أن يوقع رئيس الجلسة وكتابتها نسخة الحكم الأصلية وتحفظ في ملف الدعوى خلال أربع وعشرين ساعة من إيداع المسودة في القضايا المستعجلة وبسمة أيام في القضايا الأخرى إلا أنها لم ترتب البطلان جزاءً على مخالفة ذلك.

- المرة بما أثبت بالحكم عند قيام تعارض بينه وبين ما أثبت بمحضر الجلسة.

- لا يجوز للخصم أن يجهد ما أثبت بورقة الحكم أو مسودته من بيانات إلا بطريق الطعن عليها بالتزوير لا يجهد الطاعن التمسك بالشهادة الصادرة من قلم الكتاب في ١٩٨١/٢/٨ في إثبات عدم صحة ما إضمت عليه النسخة الأصلية للحكم الابتدائي من بيانات بخصوص صدره في جلسة علنية وبعدم قيام المداولة بين أعضاء الهيئة التي أصدرته، كما لا يجهد إثبات أن توقيع رئيس تلك الهيئة على مسودة الحكم جاء لاحقاً على تاريخ النطق به.

الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٦

أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وقصداً بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تزود بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريضاً تالياً للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه وإذ رتب هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم إنما عنت النقص أو الخطأ اللذين قد يوجب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى وإذا فمتى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة شخصية الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما يوجب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة المشار إليها.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧

الأصل في الإجراءات أنها روعيت صحة ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة أولى درجة والإستئناف أن الدعوى نظرت أمام محكمة أولى درجة في عدة جلسات آخرها في... التي تقرّر فيها حجزها للحكم وفي الإستئناف بجلستى... وفيها تم حجز الإستئناف للحكم ولم يشر في محاضر هذه الجلسات إلى عقدتها في علانية مما يفيد أنهما إنعقدت في غرفة المشورة مادام أن الطاعن لم يقدم الدليل على خلاف ذلك. فإن النقص يكون على غير أساس. ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى قد طرحت من قبل أمام محكمة أولى درجة والإستئناف في جلسات علنية طالما أنها عرضت أخيراً في جلسة منعقدة في غرفة المشورة ونظرت فيها وتقرر حجزها للحكم فيها.

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣

أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات تحول الحكم على بيانات معينة من بينها خلاصة موجزه لدفع الخصوم ودفاعهم الجوهري، الحكم باعتباره ورقة شكلية من أوراق المرافعات يجب أن يكون مشتملاً بذاته على جميع أسماؤه.

الطعن رقم ٣٤١٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة فيما سجله الحكم من بيانات وإجراءات هو بما يرد في ملفاته بظواهرها ويكملها ما جراه بمحاضر الجلسات والإعتداد في هذا الشأن بما يستخرجه الخصوم من شهادات من قلم الكتاب، وإنه إذا إنعقدت الخصومة، وأسوة في كل الخصوم دفاعهم فيها وحجوزت المحكمة الدعوى للحكم، فإن صلتهم بها تنقطع ولا يبقى لهم من اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة، فإذا قدم

أحد الأطراف مذكرة بدفاعه بعد الميعاد اُخدد له أو قدم مستنداً دون أن يكون مصرحاً له بتقديمه فلا على المحكمة إن هي التفت عنهما.

الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٩٦ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨
لما كان حكمه القض من تلقاء نفسه - كما يجوز لكل من الخصوم والنيابة - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع، ووردت هذه الأسباب على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه وكانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات تستوجب أن يبين فى الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشركوا فيه وحضروا تلاوته وترتب جزءاً على بيان أسماء القضاة الذين أصدره، وكان الثابت من بيانات النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه إنها اشتملت على أسم رئيس الدائرة التى أصدرته وعملت من أسمى عضوى هذه الدائرة فإنه يكون باطلاً، ولما كان هذا البطلان قد ترتب على إغفال بيان جوهرى جعل الحكم لا يبدل بذاته على استكمال شروط صحته فإنه يكون بطلاً مطلقاً بالنظام العام.

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ توجب أن يشتمل الحكم على أسبابه الواقعية من عرض يجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري الذى تتأثر به نتيجة النزاع ويظهر به وجه الرأى فى الدعوى وترتب البطلان جزءاً على إغفالها أو القصور فيها ولما كانت المحكمة قد انتهت إلى أن توقف المستشفى المبيعة جديداً عن العمل قبل بيعها بغرة وجيزة ليس من شأنه تخلف عنصر الإتصال بالملاء وزوال صفة المتجر وإلى أن عودة أحد الباعين إلى ممارسة ذات النشاط لا يؤدى إلى إنقضاء حالة الضرورة الملجئة للبيع طالما توافرت هذه الضرورة من واقع آخر وإنفتحت شبهة الكسب من وراء البيع ورتبت على ذلك أن هذا الدفاع بشقيه دفاع غير جوهري ولا يؤدى إلى تغير وجه النظر فى الدعوى ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن أغفل إيرادها بأسبابه الواقعية.

الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم فقد لعبدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تردد بينهم الخصومة فى الدعوى التى يصدر فيها الحكم تعريفاً نائياً للجهالة أو ليس حتى لا يكتفى الفموض شخص المحكوم له أو

المحكوم عليه. . وعنت بالنقص أو الخطأ الجسم الذي يرتب عليه التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته لما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصية أو إلى تغير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى.

الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٨

لما كان حكم المحكمين هو قضاء خاص يستند إلى إرادة الأفراد، فإن المشرع لم يوجب تضمينه كافة البيانات التي نص عليها القانون بالنسبة لأحكام أحكامهم وإنما إكتفى ببيانات أوردتها على سبيل الحصر وليس من بينها صدوره باسم الشعب ومن ثم لا يكون الحكم معنياً بالطلان خلو ورقة هذا الحكم من هذه البيانات.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١٠٥١ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٨

إذ أوجب الشارع في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم إما قصد بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التعريف بأشخاص وصفات من تردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر لها الحكم تعريفاً نالياً للجهة مانعاً من اللبس حتى لا يكتفى بالمعروض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه، ولم يوجب بالطلان إلا جزءا من نقص أو الخطأ الجسم في هذا البيان.

الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٩

أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها " عرض مجمل لواقع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزه لدفعهم ودفاعهم الجوهرى " إلا أنه يمين لإعتبار هذا البيان جوهرياً يوجب على إغفاله بالطلان أن يكون الحكم قد فصل في النزاع بولائه التي قدمت بصدد أوجه الدفاع والدفع، أما إذا قصر الحكم على قضاء ينصرف إلى بحث مدى توافر شروط معينة يوجهها القانون في الطلب المتداعي بشأنه فلا على المحكمة إن هي أغفلت إيراد أوجه دفاع الخصوم التي لا تتصل بقضائها طالما كان حكمها مسبباً تسيباً كالياً لتسوية ما حكمت به.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨٩

أوجب المشرع في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يبين الحكم أسماء الخصوم وصفاتهم، وأن الثابت من دياجة الحكم المطعون فيه أنه تضمن بياناً لأسماء الطاعنة الأولى والقاصرتين المشمولتين بوصفيتها بياناً نالياً للجهة وليس في ذلك نقص أو خطأ جسم في أسماء الخصوم ولو يوجب القانون إعادة ذكر أسماء الخصوم ولم يوجب القانون إعادة ذكر أسماء الخصوم وصفاتهم في منطوق الحكم لأن المنطوق قاصر على القول الفصل في الطلبات.

الطنن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١

إذا كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت إشتغال الحكم على أسماء القضاة الذين أصدروه ورتبت البطلان جزاء على عدم بيان أسمائهم فإن المقصود بالقضاة في هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هؤلاء الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة وفصلوا في الدعوى، لا أولئك الذين حضروا تلاوة الحكم، ولما كان منط المداولة بين القضاة الذين أصدروا الحكم هو توقيعهم على مسودته التي أوجب المشرع إيداعها عند النطق بالحكم على النحو المبين بالمادة ١٧٥ من قانون المرافعات وهو إيجاب قصد به ضمان أن يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقه واستقرت عقيدة المحكمة بشأنه على أساس ما ورد بالمسودة التي وقعت وأودعت وقت النطق به.

الطنن رقم ٩٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٣٣/٤/١٣

إذا إختصم شخص بمجمل صفات فلا يصح له الطعن في الحكم الإستئنافي الصادر عليه لعدم توضيحه كل صفاته ما دام يفهم من بياناته أنه قد إختصم أمام محكمة الإستئناف بكل صفاته الملحوظة في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى.

الطنن رقم ٥٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٥

محكمة النقض تقض الحكم المطعون فيه متى رأت في بياناته نقصاً جوهرياً يستحيل معه أن تعرف الحقيقة الواقعية التي على معرفتها المدار في تكيف الواقع وبيان ما ينطبق عليه من أحكام القانون. فإذا اعتمد الحكم إيصال مخالفته ولم يبين نفيه، وقرر الطاعن أن هذا الإيصال خاص بشخص آخر وأمسك المطعون ضده عن تقديم هذا الإيصال محكمة النقض حتى تقف على الحقيقة، فتلقاء هذا التجهيل يمين نقض الحكم.

* الموضوع الفرعي : تسبيب الأحكام :

الطنن رقم ١٩٦ لسنة ١٧ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٣

إن خطأ الحكم في قوله إن البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٥٨ من القانون المدني القديم هو بطلان مطلق، مع أنه نسي، لا يكون له تأثير في مصير الحكم مادام هذا البطلان لم يزل لا يبرء القاصر بعد بلوغه من الرشد ولا بإجازة المجلس الحسي له.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ١٧ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٩

إذا كانت الدعوى يطلب نفقة متجمدة عن مدة معينة ثم صدر الحكم برفضها وكانت أسبابه مقصورة على التحدث عن مدة محددة من المدة المطالب عنها فهذا قصور في الحكم يقتضى نقضه في خصوص هذه المسألة.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ١٧ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٩

إذا كان الحكم قد استند في إعتبار الطاعن من أصل سوداني في معنى المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية إلى أنه في عريضة منه موجودة بملف خدمته قد أقر بأن أباه من أصل سوداني وأنه هو بدوره إلحق بالخدمة الحربية طالباً سودانياً، كما أنه في ورقة أخرى بملف خدمته أعرف بأنه ولد بملقا، وجاء في مستخرج التطعيم الرسمي أن أباه هو فلان السوداني، كما جاء في مستخرج رسمي من ملف خدمته والده أنه كان ملحقاً بمدرسة دنقلة وعين فيها برتبة أمباشى سلاح بلوكات محافطين الطوبجية بدنقلة وأخذ يؤولى حتى وصل إلى رتبة ملازم ثان إبح، فإن ما أورده الحكم من ذلك يؤدي إلى الإعتبار الذي إنتهى إليه.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ٣/١١/١٩٤٩

يكفى لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب تحمله ولا يلزم بهد ذلك أن يعقب حجج الخصوم ويندها واحدة واحدة.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٠

إذا نذبت المحكمة خيراً لبيان حصة كل من الوقفين محل الدعوى في المين المؤجرة لتحديد نصيب كل منهما في تكاليف البناء الذي أحدث، فلم يبين الخبير ذلك، ومع هذا أخذت المحكمة بهذا التقرير دون أن تبين سبب عدولها عن إيجاب تنفيذ الحكم التمهيدى ولا حلة قضائها بإلزام الوقفين معاً بمصاريف البناء مما مفاده أنها ألزمتها بها متناصفة، فإن حكمها يكون قاصر البيان في هذا الخصوص قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ٨/١٢/١٩٤٩

إذا كان المستأنف قد أبدى في مذكرة مقدمة منه إلى المحكمة طلبه تعيين خبير لتقدير أرباحه الحقيقية و لكنه في مذكرة لاحقه قدمها للجلسة التي صدر فيها الحكم صمم على الطلبات الواردة بعريضة الإستئناف وهي لا تتضمن طلب تعيين خبير فإن المحكمة تكون على حق إذا هي لم تعرض لهذا الطلب.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٤٩

مضى كان الحكم الإستئنافي قد إتخذ من أسباب الحكم المستأنف أسباباً له فلا يبيح أن يغفل الرد على دفع
قدم إلى محكمة الإستئناف رد عليه الحكم المستأنف رداً مائفاً. كذلك لا يبيح أن يغفل الرد على دفع
المرجع الوحيد في تحقيق صحته هو دفاتر مقدم هذا الدفع التي أطرحتها الحكم لعدم إنتظامها ولعدم الثقة
بها للأسباب المسوغة التي أوردتها.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٤٩

الحكم الإستئنافي يعتبر مسبباً كافياً إذ أخذ بأسباب الحكم المستأنف الذي أبده وكانت هذه الأسباب
كافية لحمله ولم يكن الخصوم قد إستندوا أمام محكمة الإستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج في جوهرها
عما قدموه إلى محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٨ مكتب قضي ٠١ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٠

إن قيام التناقض بين أسباب الحكم التمهيدى وأسباب الحكم الفاصل في الموضوع لا يعيب هذا الحكم بما
يجب نقضه ما دام الحكم التمهيدى قد إقتصر على إحالة الدعوى على التحقيق ولم يفصل فصلاً قاطعاً
في أية نقطة من نقاط النزاع.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٥٠

معاً الحكم في الإسناد لا يخله إذا كان هذا الخطأ قد ورد إستطراداً زائداً بعد إستيفاء دليل الحكم لا أثر
له في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ٢/١٦/١٩٥٠

إذا كان الحكم قد إحصى فيما قضى به من سد النوافذ والمطلات محل الدعوى على أن النزاع في ملكية
المنور الذي تطل عليه هذه النوافذ والمطلات قد فعل فيه بحكم سابق قضى برفض دعوى المدعى عليه
فذلك نصف هذا المنور، ولم يبق فيما أوردته من أسباب في هذا الصدد ما يعين على بيان كيف توافرت
عناصر الأمر المقضى بين الحكم النهائي السابق وبين النزاع الجديد بشأن سد الفتحات وإزالة الشرفات
وهل إقعد الموضوع والسبب في الدعوى، فهذا الحكم يكون مشوباً بالقتصور، إذ ذلك بيان جوهري لا
يفي عنه أن يكون الطاعن مقراً بأن لذلك الحكم السابق حججه فإن النزاع يقوم على مدى هذه الحججة
وهل تشمل ما يفتره الطاعن في الدعوى الحالية من دفاع.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٩

ما دام الحكم قد محس دليل التزوير وإنتهى إلى عدم صحته بناء على أسباب مؤيدة إلى ذلك فلا يعيبه ألا يكون قد رد على بعض القرائن التي ساقتها مدعى التزوير تعزيزاً لدعواه.

الطعن رقم ٩١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٦

إذا كان الظاهر من الحكم أن ما أسس عليه قضاءه ليس واقعة لا أصل لها في الأوراق كما يدعى الطاعن بل هي الوقائع التي بسطها المظنون عليه في مذكرته شرحاً لحقيقة الحال في الدعوى ولبت للمحكمة صحتها فأقرتها وإن كانت قد خالفت المظنون عليه في تكييفها فلا سبيل للنقض عليها في ذلك.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٧

محكمة الموضوع غير ملزمة بتطلب الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استطلائاً متى إطمأنت إلى النتيجة التي إنتهت إليها في قضائها وبررتها بأسباب تستقيم معها.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥

إذا كانت المحكمة في تقديرها أتعاب محام عن عقد قام به قد استعدت في ترجيح دعوى اتهمى على دفاع المحكوم عليهم بالأتعاب إلى ظروف الدعوى وملابساتها، دون أن تفصح عن مامية هذه الظروف والملابسات، ثم قررت في حكمها أنها راعت في تقدير أتعاب اتهمى ما قام به من تذليل العقبات القانونية التي أعترضت إتمام العقد الذي قدرته عنه الأتعاب وما بذل من جهود في سبيل بحث مستندات التملك دون أن تبين سندها في هذا التقرير الذي كان موضع منازعة من المحكوم عليهم في الاستئناف المرفوع منهم عن الحكم الابتدائي، فهذا وذاك قصور يعطل حكمها، إذ بدون هذا البيان لا يتسنى فحكمة النقض أن ترأبها فيما إنتهت إليه.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩

إذا كان الحكم قد قرر أن البائع بعد أن انفرد بإصدار العقد في صورة بيع نزل للمشورين صورياً على ما أراده من إعتباره وصية فلم يتسلموه منه لتسجيله وفي هذا ثلاث إرادتهم مع إرادته، فلا تناقض فيما قرره من ذلك.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بتزوير الورقة محل الدعوى على تقرير خبر قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب الشرعي قائلًا إنه ثابت من هذا التقرير أن الإمضاء المظنون عليه بالتزوير يختلف عن إمضاء من

نسب إليه المعروف به والموقع به على قسمتي زواجه في سنة كذا كما أنه يختلف عن توقيعه على عقد البيع المسجل في تاريخ كذا من حيث تركيب الحروف وإتصال بعضها ببعض، وكان الثابت بتقرير الخبر أنه لم يمكنه القطع بأن الإمضاء المطعون فيه لم يصدر ممن نسب إليه إذ الإمضاء الموقع به على قسمتي الزواج كما يختلف عن الإمضاء المطعون فيه يختلف أيضاً عن الإمضاء الموقع به على عقد البيع المسجل لما بين تاريخ القسمتين والعقد من فترة طويلة لما لا تصلح معه هاتان الوثيقتان لإجراء المضاهاة عليهما فهذا الحكم يكون قد أقيم على سند لا يقوده مصدر من الأوراق ويتعين نقضه. وإذا كان هذا الحكم قد استند أيضاً إلى اختلاف أقوال الشهود في محضر التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية فذلك لا يصلح أساساً ليقوم عليه الحكم استقلاً إذ أن ما أورده في هذا الخصوص إنما كان على سبيل تأييد الأساس الذي أقيم عليه قضاءه وهو تقرير الخبر.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٣

إذا دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فرفضت المحكمة هذا الدفع بناء على أن المدعي لم يكن خصماً حقيقياً في الدعوى السابقة وإنما هو أدخل فيها ليصدر الحكم في مواجهته باعتباره واضعاً اليد على جانب من الأبطال المتنازع عيها وظل كذلك حتى فصل فيها دون أن يلزم بشيء من مصروفاتها وكان الثابت من المستندات المقدمة في الطعن أن هذا المدعي كان قد حضر أمام الخبر في الدعوى السابقة وقدم إليه العقود نفسها التي يرتكن إليها في دعواه الحالية، كما أنه استأنف الحكم الابتدائي الصادر فيها معتمداً على نفس الأسباب التي بنى عليها دعواه الحالية وقضى بعدم قبول إستئنافه لرفعه بعد الميعاد وكانت المحكمة بالرفض من العسك أمامها بهذين الوجهين لم تتحدث عنهما لبيان مدى أثرهما على مركز المدعي في الدعوى السابقة وهل هما يؤيدان إلى اعتباره خصماً حقيقياً فيها أم لا - فهذا منها لمصور يجب حكمها وإذا كان المدعي عليهم قد تمسكوا في سبيل الاستدلال على توافر وحدة الموضوع في الدعويتين بأن المدعي في الدعوى الحالية كان واضع اليد على جزء من الأبطال التي يطالب بها. ومع ذلك فإن المحكمة لم تناول هذا الدفاح بالبحث لبيان ما إذا كان الجزء المذكور يدخل ضمن الأبطال التي يطالب بها في دعواه الحالية أو لا كغاية في ذلك بالقول بأن الدعويتين مختلفتان موضوعاً دون إبطاح لوجه الاختلاف، فهذا أيضاً من القصور المستوجب لنقض الحكم.

ثم إنه إذا كان المدعي عليهم في الدعوى الأخيرة اعتمدوا في الدعوى السابقة على عقد القسمة اغرر بينهم وبين بعض الورثة في حين أن المدعي يستند في دعواه الحالية إلى عقود تليك مسجلة صادرة إلى والده، وكان الظاهر من الحكم أن المحكمة استندت فيما قرره من اختلاف سبب الدعويتين إلى مجرد القول

بتأخير العقود المؤسس عليها كل من الدعويين دون تحييص لسبب كل منهما وهل يؤدي تغاير العقود المقدمة من طرفي الخصومة فيهما إلى إختلاف سببهما أم لا فهذا أيضاً قصور.

الظعن رقم ١٤٢ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٥١

متى كان الحكم التمهيدي إذ أحال الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى عليه إدعاءه بأنه كسب ملكية الأطنان موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة وذلك تجهيزاً لعناصر الفصل في الدعوى، لم يثبت في أية نقطة من نقط النزاع بين الطرفين. فإن الظعن عليه تبعاً للحكم القطعي الصادر في الموضوع بمخالفة قواعد الإثبات يكون على غير أساس.

الظعن رقم ١٥٠ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٠

إذا كان الحكم قد رد على إدعاء الطاعة المؤسس على أن عدم تحمل وزارة الأوقاف والركة التضامن بينهما بما صرفه في تشييد المسجد نفاذاً لوصية المورث، من شأنه أن يترتب عليه إلقاء كل منهما على حسابها فرفض الحكم دعواها بالنسبة إلى وزارة الأوقاف إستناداً إلى أن بناء المسجد لم يكن من مال الطاعة بل كان مما حصله من ريع أعيان الركة وأن الإلقاء لا وجود له إذ لا يمكن إعتبار المسجد ثروة عادت على الوقف إذ هو بناء خارج عن دائرة التعامل، فقي هذا الذي أورده الحكم، خاصاً بوزارة الأوقاف ما يصلح رداً بالنسبة للركة. ومن ثم يكون النتي عليه بالبطلان للقصور في هذا الخصوص لا مورد له.

الظعن رقم ١٥٣ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ٥/١٨/١٩٥٠

إذا كانت المحكمة قد قضت برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تأسيساً على أن سبب الدعوى الحالية هو وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية، وسبب الدعوى السابقة هو عقد بيع لم أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة وضع اليد على المين المتنازع عليها ونفيها، وبعد أن سمعت أقوال الشهود إثباتاً ونفياً قضت برفض الدعوى بناء على الحكم السابق صدره في الدعوى السابقة ولم تشر في حكمها إلى التحقيق الذي باشرته، فإنها بذلك تكون ناقضت الحكم الصادر برفض الدفع وشاب حكمها القصور لإخفاها الأساس الذي قامت عليه الدعوى الحالية وهو التقادم المكسب وسكوها عن التحدث عن نتيجة التحقيق الذي أمرت به لإثبات وضع يد المدعى على المين المتنازع عليها.

الظعن رقم ١٥٧ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ٢٥/١/١٩٥١

قصور الحكم فيما يورده تزيداً لا يخلط. وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التصريح التي رفعها الطاعنان لتلف أثاثيهما وضياع بعض أمتعهتهما بسبب غرق العائمة التي استأجرتها أو لاهما من

المطعون عليها، قد أثبت إهمال المستأجرة في تلافي الخطر قبل وقوعه رغم علمها به وعدم إخبارها المالككة به، فإنه لم يكن بعد، في حاجة إلى التصدى لتقارير الخبراء عن سبب غرق العائمة، فتحدث عنها إنما كان تزايداً لا يؤثر القصور فيه - بفرض ثبوته - على سلامة الحكم.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٠

إذا كان الحكم قد قضى في منطوقه بتأييد الحكمين المستأنفين الصادر أحدهما برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفها من غير ذى صفة، والثانيهما في موضوع الدعوى، ومع ذلك إقتصار فى أسبابه على التحدث عن إستئناف الحكم الصادر فى الموضوع دون الحكم الصادر فى الدفع فهذا منه قصور يطله.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ٥/٤/١٩٥١

مضى كان الحكم إذ قضى برفض الدعوى التى أقامها مورث الطاعن يطلب بطلان العقد الرسمى الصادر منه إلى المطعون عليها الأولى بيع منزل على أساس أن هذا العقد فى حقيقته وصية قد أقيم قضاءه على " إن الصرف هو عقد بيع صحيح ناجز وليس ما يمنع قانوناً من أن يكون الثمن مشروطاً وفاؤه كإيراد مرتب لدى حياة البائع ولو أتيح القول بأن الثمن منعدم فالعقد يظل على هذا الفرض عقداً صحيحاً قانوناً نافلاً للملكية لأنه يكون بمثابة هبة قد تضمنها عقد رسمى والهبة تصبح قانوناً إذا صيغت فى صورة عقد بيع أو عملت بعقد رسمى ". متى كان الحكم قد أقيم قضاءه على هذا الأساس فإنه لا يطله إغفاله طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليعتد أن أجرة مثل المنزل تزيد على الإيراد المقرر مدى حياة البائع كمقابل للبيع. إذ على فرض أن هذا الإيراد هو دون ريع المنزل وأن ذلك يجعل الثمن معلوماً فيعتبر العقد باطلاً كبيع فإن الحكم قد أقيم قضاءه على أساس أن العقد يفتقر فى هذه الحالة هبة صحيحة شكلاً لإفراطها فى قالب رسمى وما قرره الحكم فى هذا الخصوص صحيح قانوناً ذلك أن مورث الطاعن قد أقيم دعواه على أساس أن العقد فى حقيقته وصية أى تبرع مضاف إلى ما بعد الموت وقد أثبت الحكم بالأدلة الساتفة التى أوردها أن الصرف صلب ناجزاً فيكون هبة صحيحة فى عقد رسمى ومن ثم فإن الطعن عليه بالقصور وبمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١

مضى كان الواقع فى الدعوى هو أن مورث المطعون عليه الثانى باع إلى زوجته أحياناً ثم قضى بطلان البيع على أساس أن الزوجة إشركت مع البائع فى الإحتمال على قواعد الإرث فإنه يكون سائفاً ما قرره الحكم من أنه لا يقبل من الزوجة ولا من ورثتها بعد ذلك الزعم بأنها كانت حسنة النية فى وضع يدها على

الأطيان وأنه يتبنى على ذلك أنها تعتبر ميتة النية من يوم أن وضعت يدها عليها وبالتالي تكون مستولة عن ريع نصيب المطعون عليه الثاني.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بطلان عقد البيع محل الدعوى على اعتبار أنه وصية لم يجزها جميع الورثة وذلك بناء على قرائن منها عدم منازعة الصادر ثم العقد في عدم دفعهم ثمناً واستمرار وضع يد البائع حتى وفاته، وكان ثابتاً من الصورة الرسمية للمذكرة المقدمة منهم أمام المحكمة أنهم نازعوا فى هاتين الواقعتين فى أكثر من موضع، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى الإسناد ويعين نقضه. ولا يبنى عن ذلك أن يكون قد ذكر قرائن أخرى مادامت المحكمة قد كونت عقيدتها مما ذكرته من كل القرائن مجتمعة.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ١٨ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

- متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى تيمية العين موضوع النزاع للوقف الذى يملكه الطاعنون إنما أقام قضاءه على أن حجة الوقف لا تنطبق عليها، أما ما ورد عن وضع يد المطعون عليهم على العين فقد كان تقريراً للواقع ولم يرتب عليه تلحقهم بوضع اليد المدة المكتسبة للملكية إذ وهم مدعى عليهم فى الدعوى بحسبهم إنكار دعوى الوقف فإن عجز عن إثبات مدعاه كانت دعواه واجبة للرفض، فإن ما نعه الطاعنون من خطأ فى تطبيق القانون وقصور إستاداً إلى أنه أغفل بيلاً جوهرها هو صفة وضع يد المطعون عليهم. هذا النعى يكون فى غير محله.

- متى كان الحكم إذ قضى برفض تيمية العين موضوع النزاع للوقف الذى يملكه الطاعنون قد أقام قضاءه على أن وصف الأعيان فى الحجة لا ينطبق عليها فإن النعى عليه الخطأ فى تطبيق القانون إستناداً إلى أنه مخالف المادة ١٩ من قانون العدل والإنصاف التى تنص على أنه " لا يشترط لصحة الوقف تحديده بعد كونه معلوماً فشهرته تنفى عن تحديده " هذا النعى يكون غير صحيح إذ الحكم لم يقض بعدم صحة الوقف لعدم بيان حدود الأعيان الموقوفة.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ١٨ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٣

إذا كان الحكم قد عنى بسط الطعون التى وجهها الطاعن - الممول - إلى تقديرات المأمورية ولجنة التقدير على نحو شامل ثم ألغى فى الرد عليها وبين الأسس التى أقام عليها قضاءه وبررها بأدلة وأية تؤدى إلى ما إنتهى إليه منها، كان ما نعه عليه الطاعن من أنه أغفل بحقه فى الدفاع إذ لم يجه إلى طلب ندب خبير لتحقيق مطالعته على الرغم من عدم معارضة المصلحة - كان هذا النعى على غير أساس، لأن الأسباب التى بنى عليها الحكم تتضمن بذاتها الفناء عن ندب خبير ورفض طلب الطاعن ذلك.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٠

إذا كان الحكم الإستئنافى إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى وعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى قد أورد فى أسبابه الأساسيد التى اعتمد عليها وللمؤدية لما حكم به من عدم اختصاص المحاكم المدنية فإنه لا يطله كونه لم يتعرض لما جاء بالحكم الابتدائى عن وفاة الطاعن لثمن الصفقة إذ أن ذلك مما يتعلق بصميم الموضوع الذى تخص بالفصل فيه المحكمة ذات الولاية.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٠

مضى كان الحكم قائماً على قريبتين مجتمعين وكانت إحداهما مجردة عن الدليل ولا يبين منه أثر كل واحدة منهما على حدة فى تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يمكن أن يعرف ماذا كان يكون قضائها مع استبعاد إحداهما فإنه يكون من المعين نقضى الحكم للقصور أسبابه.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥١

قاضى الموضوع وإن لزمه أن يبين أركان وضع اليد الذى أقام عليه حكمه المبت للملك بالتقدم فإنه غير ملزم بأن يورد هذا البيان على وجه خاص، فلا عليه إن لم يتناول كل ركن من هذه الأركان بحث مستقل مضى بأن من مجموع ما أورده حكمه أنه تحراها وتحقق من وجودها.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٠

إذا كان ما أورده الحكم من أسباب تفيد أن المحكمة إستخلصت من القرائن التى أوردها أن عقد البيع الذى إستندت إليه زوجة البائع فى منازعة المشترين من زوجها هو عقد صورى إصطنع لمأونة زوجها فى عدم تكتين المشترين من الإنطاع بالأطيان مشواهم مما ينفى أن يكون لدى واضع اليد نية التملك وأن إدعاء زوجة البائع وضع اليد على الأطيان موضوع النزاع هو إدعاء غير صحيح، وكانت هذه القرائن من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهت إليه فى حكمها، كان النعى عليه بالقصور على غير أساس.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٠

إذا إعتمد الحكم الإستئنافى حكم محكمة أول درجة بالنسبة لماهية العقد موضوع النزاع وتضمنت أسباب هذا الحكم الرد الكالى على دفاع الطاعن الذى أثاره فى صحيفة إستئنافه كان هذا الإعتماد دليلاً على أن الحكم الإستئنافى إنحد أسباب الحكم الابتدائى أسباباً له، ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور على غير أساس وإذا كان الحكم الإستئنافى إذ قضى باعتبار عقد البيع الوفاى الصادر للطاعن مخفياً لرهن قد أقر ما أورده الحكم الابتدائى من أن العقد فى حقيقته يخفى رهنأ وكان ما أثاره الطاعن فى صحيفة إستئنافه لم يعد مجرد الإدعاء بأن العقد بيع وفائى لا يخفى رهنأ كما تدل على ذلك عباراته كما أن الثمن الوارد به

هو ثمن المثل فضلاً عن قصر المدة المحددة فيه للإسداد وهي ستان كان النعي على الحكم القصور في خير محله لأن ما أوردته عن ماهية العقد يتضمن الرد الكافي على ما تمسك به الطاعن من قرآن.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن التي أقامها بطلب فك الرهن عن الأيطان التي سبق أن رهنها البائع له إلى مورثة المطعون عليهم رهناً خيالياً قد اعتمد على حكمين نهائيين سابقين يجوز الاحتجاج بهما على الطاعن، حسبما أوجه النزاع التي أثارها في دفاعه عن ملكية هذه الأيطان إذ قرر أن ملكيتها قد آلت إلى مورثة المطعون عليهم بمقتضى حكم رسم الميزاد الصادر بناء على إجراءات التنفيذ الجبري التي إتخذها ذات آخر كان قد لزلهن الأيطان رهناً تأمينا، فإن في هذا وحده ما يكفي لإقامة الحكم ومن لم يكون ما أوردته بعد ذلك هو من قبل التزهد الذي لا جدوى من الطعن فيه كذلك لا يصح أن يستند إليه القصور بمقولة أن الحكمين السابقين لم يبيناً كيف تحققاً من أن الأيطان التي نزعست ملكيتها هي نفس الأيطان التي رهنست خيالياً لمورثة المطعون عليهم وإنما كل ما كان يملكه البائع للطاعن لأن هذا يصير طعناً موجهاً إلى الحكمين النهائيين السابقين لا إلى الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٥١/٦/٧

متى كان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن المورث كان مريضاً مرض موت وقت تحريره عقدي البيع الصادرين منه إلى زوجته قد أقصر على تقرير أن المورث كان مريضاً مرضاً إنتهى به إلى الوفاة دون أن يبين نوع هذا المرض وهل كان الهلاك غالباً فيه وقت حصول التصرف المطعون فيه وهو يبين لازم لمعرفة هل يصح اعتباره مرض موت أم لا فإنه يكون مشوباً بالقصور في أسبابه مما يطله.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢١

متى كان الحكم الإستئنافي إذ قضى برفض دعوى الطاعنين إثبات وصحة عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليها الأولى قد أقام قضاءه على أساس تخلف الشرط المعلق عليه نفاذ العقد وهو تقابل المطعون عليها سائلة الذكر من البيع الصادر منها عن نفس المبيع لآخر وإسدادها منه محرر القبت له وكان الحكم الابتدائي إذ قضى برفض قبول هذا الأخير خصماً ثالثاً في الدعوى قد أسس قضاءه على أن عقده خال، من الحدود وأن المبيع له في قطعة أخرى خلاف القطعة الكائن فيها المبيع للطاعنين فإن الحكم الإستئنافي إذ افترض ثبوت إنجاد المبيع في العقدين دون إقامة الدليل على صحة هذا الافتراض المناقض لحكم محكمة الدرجة الأولى الذي قضى بعدم قبول الخصم الثالث ودون أن يبين أن المطعون عليها الأولى سعت في

التقابل من البيع الصادر منها إلى المشتري الآخر ولم تنجح مع وجوب هذا البيان حتى لو صح الإلزام المذكور فإن هذا وذاك قصور يعطله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٩
مضى كان الحكم مقاماً على أدلة تسنده فلا يؤثر في سلامته ما يكون قد وقع به من خطأ في الإسناد أو إغفال لبحث بعض الأوراق فيما ورد فيه تردداً.

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٥١
مضى كان الحكم قد حصل تحصيلاً سائفاً من المستندات أن اتفاقاً تم بين الطاعن والمطعون عليه على أن يرضع هذا الأخير اليد على الأطلان التي رهنها له الطاعن رهنًا تأمينيًا وأن يحصل ريعها خصماً من دينه وقرر أنه سواء أكان الغرض من هذا الاتفاق هو إنشاء عقد رهن حيازي لا حق للرهن التأميني أم عقد وكالة لإدارة الأطلان واستيفاء الدين من غلتها فإنه على كلا الفرضين لا سبيل للطاعن في أن ينهي بإنداز منه العلاقة القائمة بينهما، لأن عقد الرهن لا يفسخ بإرادة واحدة وكذلك عقد الوكالة إذا كان لمصلحة الدائن. فإن الطعن على الحكم باحطاً في التكيف يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٠
إذا كان الحكم إذ قضى بمسئولية المحكوم عليهما مدنياً قد أقام قضاءه على ما استخلصه استخلاصاً سائفاً من وقوع خطأ من جانبهما كان هو السبب المباشر في إحداث إصابة الجني عليه وكان ما نصه المحكوم عليهما على الحكم من أنه أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى إنما يقوم على ما قالا به من أن إصابة الجني عليه لم تكن نتيجة مباشرة لحطتهما وأنه يفرض التسليم جديلاً بأنهما إشراكاً مع الجني عليه في الخطأ فإن عطاءه كان العامل الأول في إحداث الإصابة به فإن ذلك لا يعدو كونه مجادلة في مسألة موضوعية مما لا يصح طرحه على محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ٣١/٥/١٩٥١
مضى كان الثابت بمحضر أعمال غير الدعوى أن الطاعن - المشفوع منه - قدم أوراقاً للاستدلال بها على حصول قسمة القطار المشفوع به واختصاص طالب الشفعة - المطعون عليه الأول - بحصة فيه لا تتجاوز القطار المشفوع فيه كذلك قدم هذا الأخير أوراقاً للاستدلال بها على حصول هذه القسمة، وقد قابل الخبر بين الأوراق المقدمة من الطرفين وانتهى في تقريره إلى أن المستندات المقدمة من الطاعن تنفيها مستندات المطعون عليه الأول، وكان الحكم المطعون فيه قد أقر الخبر على ما ذهب إليه في تقريره

للأسباب المبينة فيه، فإن النعي عليه القصور في التسبب استناداً إلى أنه أغفل مستندات الطاعن يكون غير صحيح، وهو إذا كان لم يعول عليها بذلك لأنه لم ير فيها ما يثبت حصول القسمة.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٥١/١/١٨

مضى كان الحكم وهو يصدد نفى ما أثاره الطاعنون من تسلط المظنون عليها على مورثهم جميعاً حتى باعها المنزل موضوع النزاع قد قرر أن الطعن على عقد بأنه صدر تحت تأثير التسلط إنما يرد على عقود التبرع دون سواها وكان الطاعنون لم ينهوا على هذا الذي قرره الحكم ثمة خطأ في تطبيق القانون بل نهوا عليه أنه أخطأ في الإسناد إذ قرر أن محكمة الدرجة الأولى أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات وقائع التسلط وأنهم عجزوا عن إثباتها مع أن المحكمة لم تحل الدعوى على التحقيق لهذا الغرض كذلك نهوا عليه القصور لأنه لم يتناول بحث جميع الأدلة التي قدموها لإثبات هذا التسلط. فإن عليهم في الحالتين يكون غير منتج ذلك لأن الحكم لم يكن في حاجة إلى تقرير عجز الطاعنين عن إثبات وقائع التسلط ولا مناقشة دفاعهم الخاص بأدلتهم عليه بعد أن نفى نية التبرع في المقدم وقرر أن هذا البلاغ لا يكون له محل إلا في عقود التبرع، وهو ما لم ينص الطاعنون عليه الخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

مضى كان الحكم إذ قضى برفض الدعوى التي أقامها المقاتل - الطاعن - بطلب تعويض عن استعمال المظنون عليه أدواته وآلاته بعد سحب العملية منه قد أقام قضاءه على أن "المظنون عليه إنما اضطر إلى سحب العملية منه بعد أن تأخر في تنفيذ ما إلزم به رغم إنذاره أكثر من مرة بوجوب إنجاز العمل في الموعد المطلق عليه ورغم إهماله في ذلك مراراً وأنه بعد أن سحب المظنون عليه العملية منه والتمس الطاعن الرخيص له في إتمام العمل في فترة حددها قبل المظنون عليه التماسه على أن لا يعد هذا القبول تنازلاً منه عن قرار السحب السابق وأن الطاعن استأنف العمل على هذا الأساس دون اعتراض من جانبه". وكان المقدم المزمع بين الطرفين قد نص في بند منه على أنه في حالة سحب العمل يكون للمظنون عليه الحق في حجز كل أو بعض الآلات والأدوات التي استحضرها الطاعن واستعمالها في إتمام العمل دون أن يكون مسئولاً عن دفع أى أجر عنها. فإن النعي على الحكم مخالف لقانون المقدم والقصور في التسبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٦

الحكمة ليست ملزمة بتعقب الخصوم في مناحي ألزامهم وتنفيذ حججهم استقلالاً ما دامت قد أوردت في حكمها من الأسباب ما يكفي لحمل قضائها وكان في أسبابها الرد الضمني على ما يحتاجون به.

الطنن رقم ٦١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١

مضى كان الحكم الاستئنافى إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه على أسباب ذكرها مضيفا إليها ما لا يتعارض معها من أسباب حكم محكمة أول درجة، فإنه لا يخون بحاجة إلى تفصيل ما يتعارض وما لا يتعارض من أسبابه إذ هذا مفهوم بطريق الزوم لكل مطلع على الحكمين.

الطنن رقم ٦٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥١

لا محل للنقض على الحكم القصور لعدم رده على وجه من أوجه الدفاع إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا مما يغير له وجه الرأى فى الدعوى لو تعرض له الحكم.

الطنن رقم ٦٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ٧/٦/١٩٥١

إذا حكمت المحكمة الابتدائية بتثبيت ملكية المدعى للأطيان المدعى بها وفقا للحدود المبينة فى تقرير خبير فى دعوى أخرى وضع منذ زمن طويل سابق على رفع الدعوى، لا وفقا للحدود المبينة فى صحيفة الدعوى واعرض المدعى عليه فى مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف على هذا ومع ذلك قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف دون أن ترد على اعراض المدعى عليه لهذا منها قصور يعيب حكمها ويسوجب نقضه.

الطنن رقم ٧٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥١

مضى كان الحكم قد أثبت أن الأرض التى تطلب الطاعة - مصلحة الأملاك الأميرية - تثبتت ملكيتها لها كانت أصلا لشركة أراضي المدن والضواحي ضمن أراضي أخرى ثم لتداولها الأيدى إلى أن وُضع المطعون عليهم بينهم عليها من تاريخ عقد هوائهم فى سنة ١٩٢٢ وأحاطوها بسور وأقاموا عليها أكشاكا ومباني فإنه يكون قد نفى وصف أنها من الأراضي المملوكة شرعا للميرى وفقا للمادة ٥٧ من القانون المدنى - القديم - ومن ثم فإن الطعن عليه باطلا فى تطبيق القانون، يكون غير صحيح.

الطنن رقم ٨٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١/٢/١٩٥١

- مضى كان الحكم إذ قضى برفض الدعوى التى أقامها المستأجر على المؤجر وطلب فيها الحكم بتعويض عما لحقه من أضرار بسبب الحجز الذى أوقفه هذا الأخير على مزروعاته، قد أقام قضاءه على أن الحجز لم يكن كيديا وأن نية الإضرار التى يجب توافرها عند من ينسب إليه التصرف فى استعمال الحق منعدمة على أساس أن المستأجر كان متاعرا فى دفع بعض الأجرة المستحقة عليه عند توقيع الحجز وأن المستأجر هو الذى أهمل فى طلب رفع الحجز بعد دفعه كامل الأجرة دون المصروفات المستحقة عليه، كان فى ذلك جميعا ما يكفى لحمل قضاءه برفض الدعوى ولم يكن بعد فى حاجة إلى بحث ما إذا كان قد أصاب المستأجر

ضرر من الحيز، لأن هذا البحث يكون بعد ذلك تزيد غير لازم في الدعوى ومن ثم فإن نعى المستأجر عليه القصور استنادا إلى أنه أغفل التحدث عما قلده من أوراق تثبت حصول الضرر هذا النعى يكون غير منتج.

– متى كان الحكم إذ قضى بإلزام المستأجر بالتعويض قد أقام قضاءه على عدة عناصر، انهار أحدها لما تبين من أنه يتناقض الثابت في الأوراق وكان لهذا العنصر أثره في التقدير، كان قضاءه بالتعويض باطلا بطلانا جوهريا. وإذا كان الحكم قد أسس لقضائه على سببين أحدهما أن المستأجر خالف ما التزم به من احكام عقد إيجار صادر من المؤجر إلى مستأجر آخر، وأن المؤجر وكل محاميا ودفع أتعابا ومصرفات في الدعوى التي أقامها المستأجر الآخر. وكان الواقع في الدعوى أن المستأجر الآخر إذا اختصم المؤجر ليقدم عقد الإيجار ولم يوجه إليه طلبا ما غير ذلك، وكان الحكم الصادر في دعوى هذا المستأجر الآخر لم يلزم المؤجر بشيء ما ولم يثبت فيه أنه وكل محاميا – فإن ما استند إليه الحكم الصادر بإلزام المستأجر بالتعويض في هذا الخصوص يكون قد ناقض الثابت بالأوراق لما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

متى كان الحكم الابتدائي إذ قضى بعدم قبول الدعوى التي أقامها المطعون عليه على الطاعن وآخر يطلب إلزام هذا الأخير بتقديم عقد الصلح المودع عنده واخرى بينه هو والطاعن والحكم بصحة التعاقد عن الأبطال الواردة به قد أقام لقضائه على أن عقد الصلح تضمن إلزاما من الطاعن لا تصح تجزئته إذ هو بينما يقر لأخيه المطعون عليه بالتصف في الأرض التي يطلب إثبات التعاقد عنها وفي أموال أخرى إذ هو بمحله النصف في ديون ذكرت بهذا العقد فهناك إذن شركة بين الطرفين لم تصف بعد وقد أودع عقد الصلح عند آخر حتى تتم المحاسبة بين الأخوين ،، وكان الحكم الاستئنائي إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وبصحة التعاقد والتسليم قد أغفل التحدث عن واقعة إيداع عقد الصلح لدى آخر ودلائلها ومدى ارتباطها بتفليذ العقد مع تمسك الطاعن بها فإنه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٢

لا يطل الحكم إذا وقع في أسبابه خطأ في القانون ما دام هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها. وإذا كان خطأ الحكم فيما قرره من أنه ينبغي على تقصير المشوى – الطاعن – في تفليذ التزاماته بالنسبة إلى إحدى القطعتين الميعتين بطلان عقد البيع يرمته مع أن هذا التقصير لا يعد سببا لا اعتبار العقد باطلا – هذا خطأ لا يطل الحكم متى كان قد أقيم في أساسه على ما حصلته المحكمة من أن التزامات المشوى بالنسبة للقطعتين واحدة لا تقبل التجزئة، وأنه قصر في الوفاء بها، وأن البائع المطعون عليه – تمسك قبله بالدفع

بعدم التنفيذ فلا يكون محققاً في دعواه. ومن ثم فإن الطعن في الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير منتج.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ١٩ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٠

إذا كان الحكم مقاماً على دعامين كلناهما صالحة لإقامة قضائه عليها وكان الطعن وارداً على إحدى هاتين الدعامتين ولا مساس له بالأخرى بحيث إنه مع إفراض الأخذ بوجهة نظر الطاعن تبقى الدعامة الأخرى قائمة وكافية لحمل الحكم. كان الطعن غير منتج.

الطعن رقم ١ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

متى كانت المورثة قد ذكرت في إقرارها أنها أنفقت الدين الذي أقرت به لبناتها ومن يبين المظنون عليها في الوفاء بديون أخوتها الطاعنين - وكان الحكم بعد أن بين في أسبابه بعض ديون الطاعنين التي دفعها عنهم المورثة ليستدل بها على صحة العلة التي ذكرتها في إقرارها تبريراً لتصرفها في الريع المستحق لبناتها قرر أن بحث هذه الديون غير لازم للفصل في الدعوى لأن بحث وجوه اتفاق هذا المال الذي استولت عليه المورثة من أملاك بناتها خارج عن نطاق الدعوى فإن هذا منه تقرير سليم لأن الدائن لا شأن له بعلة استدانته مدينة صحيحة كانت أم غير صحيحة وليست هذه العلة هي السبب القانوني لدين المظنون عليها بل أن سببه هو استيلاء المورثة على صافي ريع أملاكها وهو السبب الذي اعتمد عليه الحكم في قضائه بصحة الإقرار ومن ثم فإن النعي عليه القصور استناداً إلى أن بحثه جاء مقصوراً على بعض ديون الطاعنين دون البعض الآخر يكون في غير محله.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨

- متى كان الحكم التمهيدي لم يفصل إلا في جواز إثبات الشركة التي كان الطاعن يدعي وجودها استناداً إلى أن الإندارات المتبادلة بينه وبين المظنون عليه تدل على وجود علاقة بينهما اعتبرتها المحكمة مبدأ لثبوت بالكتابة يجوز صماع الهيئة التامة له ولم تقطع في ماهية هذه العلاقة، وكان الحكم القطعي قد فصل في أمرها بعد مناقشته شهادة الشهود وتقديرها إذ نفى ما يدعيه الطاعن من وجود الشركة المزعومة بينه وبين المظنون عليه فإن الطعن في هذا الحكم الأخير استناداً إلى وجود تناقض بين أسبابه ومنطوقه فضلاً عن مخالفته لقضاء الحكم التمهيدي - هذا الطعن يكون غير صحيح.

- متى كان الحكم قد أشار إلى ما سبق أن قضى به الحكم التمهيدي من الإحالة على التحقيق لإثبات أن أساس العلاقة بين الطاعن والمظنون عليه هو وجود شركة خاصة بينهما ثم قضى بعدم ثبوتها، فإن النعي عليه أنه أغفل تكيف العلاقة بين الطرفين يكون في غير محله، إذ التكيف القانوني لما عسى أن يكون بين

هذين الأخيرين من علاقة غير التي ادعاها المدعى - الطاعن - وعلى أساسها صدر الحكم التمهيدى وقضى فى الدعوى - هذا التكييف يكون خارجا عن نطاق الدعوى.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١

إذا كان الحكم عند وزنه لأدلة الدعوى قد رجح أقوال شاهدهى أحد الطرفين أمام الجير المعين فى الدعوى على أقوال شهود الطرف الآخر مؤسداً ذلك على ما أسنده خطأ إلى الجير عما شاهده عند معانيته محل النزاع، فإنه يكون مقاماً على أساس لا سند له فى أوراق الدعوى ويتعين نقضه.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

متى كان الحكم إذ قضى بعدم قبول الطعن الذى أبداه الطاعن بصورة عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث بالى المطعون عليهم قد أقام قضاؤه على انه وقد دلف الطاعن أولاً بإبطال هذا التصرف وفقاً للمادة ١٤٣ من القانون المدنى - التقديم - ثم دلف بصورته ثانياً فإنه لا يقبل منه الدفع الثانى عند عدم إثبات الدفع الأول لأن فى الدفع بإبطال التصرف معنى الإقرار بجدية العقد وكان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعن تمسك بالصورة أولاً فإن الطعن فى الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والخطأ فى الإسناد والتناقص فى الأسباب يكون غير منتج متى كان الحكم قد تصدى لبحث الصورة وقرر بإبطالها موضوعاً.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣

بحسب المحكمة أن تبين فى حكمها الحقيقة التى إقتضت بها وأوردت دليلها وهى بعد غير ملزمة أن تتبع الخصوم فى مناحى أقوالهم ومختلف حججهم وأن ترد إستقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها فى دفاعهم. فإذا كانت المحكمة قد نفت حسن نية الطاعة فى قبض ما قبضته من ربح حصه فى ولف بما قائله من أن الطاعة لم تنكر أنها كانت عصما فى النزاع على هذا الاستحقاق وأنها حضرتت الجلسات التى نظرت فيها الدعوى بشأن هذا النزاع حتى إنتهى بحكم نهائى، وأن الحكم الذى إستندت إليه فى بيان حسن نيتها لا قيمة له فى هذا الصدد لصدره بعد الحكم الفاصل فى الاستحقاق الذى كان متنازعا عليه فضلاً عن أن محكمة القضا قد قضت بإلغائه فزال بذلك كل ما قرب عليه من آثار، فلذلك كاف لحمل ما قضت به من إفتاء حسن النية ولا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٩

متى كان الحكم الاستئنافى إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بفسخ الشركة بين الخصوم قد أقام قضاؤه على ما أورده من أسباب كما أخذ بأسباب الحكم الابتدائى فيما لا يتعارض مع أسبابه فإن الطعن

عليه بالقصور امتداداً إلى أنه يبين ما أقره وما لم يقره من أسباب الحكم الابتدائي، يكون على غير أساس متى كان يبين من مراجعة أسباب الحكمين ما اختلف فيه وجهات النظر بينهما. وتعتبر أسباب احكام الابتدائي في هذه الحالة مكتملة لأسباب الحكم الاستئنائي فيما لا تعارض فيه.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٥١

- إذا كان الحكم الابتدائي حين تحدث عن التحقيقات التي أجريت في الدعوى قد بين إنها لا تؤدي إلى إثبات دعوى المدعى ثم اعتبرها الحكم المطعون فيه مؤدية إلى ذلك دون أن يبين ما ورد فيها مزيداً لهذه الدعوى ومقتداً لما ذهب إليه الحكم الابتدائي بشأنها كان هذا الحكم قاصراً قصوراً عيبه.
- إذا كان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه إن جاز إلتحاذ قرينة ضده من ورقة هي من صنع خصمه فإن الإسم الوارد في هذه الورقة لا يطق مع اسمه هو، وكان الحكم الذي اعتمد على هذه الورقة لم يرد على هذا الدفاع مع أهميته فإنه يكون قاصراً.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١/١٨/١٩٥١

شككة الاستئناف إذ هي تؤيد الحكم الابتدائي أن تحيل على ما جاء فيه سواء في بيان وقائع الدعوى أو في الأسباب التي أقيم عليها متى كانت تكفي لحمله. وإذن فمتى كان الحكم الاستئنائي إذ أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض دعوى الطاعنين وأحال على أسباب هذا الحكم الأخير قد استند إلى أن الطاعنين لم يثيروا في إستئنافهم جديداً يسوغ العُدول عن الحكم الابتدائي وكانت أسباب هذا الحكم قد تضمنت بياناً كافياً لوقائع الدعوى وكان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وكان دفاع الطاعنين أمام المحكمة الاستئنائية لا يفرج في جوهره عنه أمام المحكمة الابتدائية وكانوا لم يقدموا صورة رسمية من صحيفة إستئنافهم لتأييد ما يدعون من أنهم استندوا فيها إلى أسباب جديدة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى مما يعتبر معه حجة غير منقوضة ما قالته محكمة الاستئناف من أنهم لم يثيروا جديداً في إستئنافهم. فإن الطعن في الحكم الاستئنائي لقصوره يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١/٣/١٩٥٢

إذا كان الحكم التمهيدى الذى صدر في الدعوى قد قضى بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن عدم جدية الصرف الصادر من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليه الأول، وكان الطاعن قد تمسك لدى محكمة الاستئناف بإثبات واقعة أخرى هي علم المطعون عليه الأول وقت شرائه من المطعون عليه الثانى بضرورة الصرف الصادر هذا الأخير من المطعون عليه الثالث، وكانت المحكمة قد رفضت إجابة الطاعن إلى طلب تحقيق هذا الدفاع قولاً منها - على خلاف الواقع - أنه كان مرخصاً له في إثباته أمام محكمة

أول درجة وأنه عجز عن إثباته، فإن حكمها يكون قاصراً في السبب مما يوجب نقضه، إذ هذا الدفاع الذي لم يكن ثمة من حرج على الطاعن في أن يتمسك به حتى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف هو دفاع جوهرى يتوجب عليه لو صح أن يتغير وجه الرأى في الدعوى فكان على المحكمة أن تحققه لتستبين جلية الأمر فيه.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤

العبرة في صحة الحكم هي بصدره موافقا للقانون، وإذن فمتى كان الحكم المطعون قد بين أسباب التعريض المقضى به على الطاعين ووجه المسؤولية فإنه لا يطله عدم ذكر النص القانونى الذى أقيم عليه أهو المادة ٢/١٥١ أم المادة ١٥٢ من القانون المدنى [القديم].

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

- ليس مما يطل الحكم قضاؤه بصريح إجمالى عن عدة أمور متى كان قد ناقش كل أمر منها على حدة وبين وجه أحقية الطاعة فيه أو عدم أحقيتها.

- متى كان الحكم إذ قضى برفض طلب المستأجرة [الطاعنة] التعريض قبل المؤجر لها [المطعون عليه الثانى] قد أورد في أسبابها ما يفيد أن التعرض إنما كان تعرضاً مادياً حصل لها من تابعي المطعون عليه الأول وأن المؤجر لا شأن له فيه وأنه بمجرد أن علم بهذا التعرض من المستأجرة عمل على منعه فإن في هذا ما يكفى لتبرير قضاؤه ومن ثم فإن الطعن عليه بالقصور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥

إن القول بوحدة الموضوع في دعوتين هو مسألة موضوعية تستقل بالفصل فيها بحكمة الموضوع ولا معقب على حكمها متى كانت قد اعتمدت فيه على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها فمتى كانت المحكمة قد إنتهت بناء على ما أوردته من أسباب إلى أن موضوع الدعوى السابقة قد أنصب على كامل إستحقاق المدعين في الوقف مقدراً بالمبلغ الذى طلبوه فلا يغير من هذا قوهم أن موضوع الدعوى الحالية هو بقية الإستحقاق الذى لم يقض لهم به فى الدعوى السابقة مستثنين فى ذلك إلى أن الحكم الصادر فى الدعوى الأولى بما تضمنه من تلك الإشارة الواردة فى أسبابه لم يقض لهم إلا بجزء من إستحقاقهم.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٥١/٦/١٤

- لا يطل عملية المضاهاة التى تجرئها المحكمة بنفسها أن لا تحرر بما شاهدته تقريراً شأن الخبر - إذ حسبها أن تضمن حكمها ما هانت.

- متى كان الحكم قد أحال في بيان أوجه الخلاف بين الإمضاءين المطعون فيهما والإمضاءات التي حصلت للمضاهة عليها إلى ما أثبتته تقرير الخبير الذي فصل أوجه الخلاف فإن النعي عليه القصور يكون على غير أساس.

- الحكم الذي يقضى بتزوير ورقة ليس ملزما ببيان طريقة التزوير إذ يكفي أن يثبت لديه عدم صحة الإمضاء المطعون فيها ليقتضى بتزويرها دون البحث في أي الوسائل اتبعت في ذلك، ومن ثم فإن النعي عليه القصور استنادا إلى أنه لم يبين طريقة التزوير يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ١٩ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤

المرة في صفة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد بين أسباب التعويض القاضي به على الطاعين ووجه المسؤولية فإنه لا يطله عدم ذكر النص القانوني الذي أقيم عليه أمر المادة ٢/١٥١ لم المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ١٩ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٥

متى كان الحكم الاستئنافي قد أورد أسبابا جديدة لقضائه إستدل بها على أن مرض المتصرف كان مرجعا مزما إستعاطا لأكثر من سنة ولم تشتد وطأته وقت صدور التصرف المطعون فيه، وكانت هذه الأسباب كافيها لحمل قضائه فإنه إذا قرر بعد ذلك أنه يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كان مفاد هذا أنه يأخذ بها فيما لم يصححه منها بهذه الأسباب الجديدة في ذات الخصوص.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ١٩ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣

المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل دفاع يثار أمامها وحسبها أن تقيم حكمها على أسباب تكفي لحملها.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٩ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤

متى كان الحكم المطعون فيه إذ رفض القضاء للطاعن بالتعويض الذي طلبه عما لحقه من ضرر بسبب تقدير ثمن بضائعه التي استولى عليها المطعون عليه الثاني بمعرفة لجنة التسعيرة التابعة للمطعون الأول [وزير التجارة] بدلا من عرض الأمر على لجنة التعويضات وفقا للمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩. متى كان الحكم إذ قضى بذلك قد أقام قضاءه على أن عدم عرض الأمر على اللجنة المشار إليها لا يستوجب تعريضا لأنه إجراء شكلي وأنه مادام المرجع النهائي في التقدير حسب المادة العاشرة من هذا المرسوم بقانون هو القضاء فقد كفل الحكم بقبول دعوى الطاعن تصحيح الوضع وهذا يفيد انتفاء الضرر الذي هو أساس التعويض، فإن النعي عليه بالقصور في التسبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١

معى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعة تماثلت مع المطعون عليه الأول على أن تتنازل له عن ملكية أطيان قلعتها بطريق الاسداد من الشركة العقارية المصرية ومصلحة الأملاك الأهلية وفقاً لقرارات مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٣١ و ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ وقد ورد فى بند من العقد شرط مؤداه أنه " اتفق الطرفان على أنه عند تصادق مصلحة الثروة العقارية على هذا التنازل وامتنع أحد الطرفين عن تنفيذ هذا التنازل فيستحق على المتخلف تعويض للطرف الآخر قدره. .. الخ " ثم أقامت الطاعة دعواها تطلب الحكم بفسخ عقد التنازل تأسيساً على أن مصلحة الثروة العقارية لم توافق على التنازل وأنها أى الطاعة قد عدلت عنه كما أقام المطعون عليه الأول دعوى فرعية بطلب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى الأصلية وفى الدعوى الفرعية بصحة ونفاذ عقد التنازل قد قصر حق المدول على المطعون عليه الأول دون الطاعة وقد حق استعماله بمصالح الموافقة من مصلحة الثروة العقارية فى حين أن عبارة الشرط الذى تضمنه العقد صريحة فى أن لكل من الطرفين على السواء حق المدول عن تنفيذ العقد حتى بعد موافقة مصلحة الثروة العقارية على التنازل فإن الحكم إذ لم يبد أسباباً سالفة خروجه عن ظاهر مدلول هذا الشرط ولم يبين النصوص الأخرى التى اتهم عليها فى قضائه على غير ما يدل عليه ظاهر عبارة الشرط يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥

لا يجب الحكم أنه لم يذكر نصوص المستندات التى إتهم عليها ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة فى مذكرات الخصوم كما يكفى معه مجرد الإشارة إليها.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣

إذا كان الحكم مقاماً على دعامين، مستقلة كلناهما عن الأخرى، وكان الطعن وارداً على إحداهما ولا مساس له بالأخرى وكانت الدعامة الأخرى كالية وحدها حمل قضائه، كان هذا الطعن غير منتج.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٩٥١/٦/١٤

معى كان الحكم المطعون فيه أثبت أن العمارة التى تشغل منشأة الطاعن جزءاً منها تستغل بطريق التأجير للغير دون أن يعتبر أى جزء منها ضمن رأس المال المستمر سواء فى ذلك الجزء الذى تشغله المنشأة أو باقى العمارة، وكان الثابت من الملف الفردى للطاعن أنه اعتبر المنشأة مستأجرة للجزء الذى تشغله من العمارة ولقد الأجرة المقابلة لذلك، فإن النى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض فى التسبب

استناداً إلى أنه لم يحدد الجزء الذي تشغله المنشأة ويحسب قيمته ضمن رأس المال المستثمر يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٩ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣

متى كان الحكم إذ اعتبر أن بيع فضلات الخشب والنشارة من بين مصادر إيرادات الممول (الطاعن) قد أقيم قضاءه على أن الأخير كان قد ناقش هذا الأخير عن البند الذي يقيد فيه ذلك الصنف من المبيعات فقرر أنه يعتبر ضمن الإيرادات الصناعية، إلا أنه استدرك وقال أنه يستخدم هذا الإيراد لتعويض الفرق بين أجرة صناعة بعض الأشياء الذهبية والأجرة المتفق عليها مع صاحبها وأن هذا القول غير مقبول إطلاقاً إذ لا يتصور أن الممول يقبل من أصحاب السلع أجرة أقل من تكاليف الإنتاج ويجعل نفسه خسارة يعوضها من باب آخر من أبواب إيراداته، فإن النمي على الحكم القصور يكون غير صحيح.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٧

متى كان الواقع هو أن الطاعنين أشارا في صحيفة إستئنافهما إلى فسخ العقد المبرم بينهما وبين المطعون عليهما وجعلاه وجهاً من أوجه الإستئناف وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه نظراً لأنهما لم يضمنا طلباتهما الختامية القضاء لهما بهذا الطلب وإثماً إقتصرا على طلب الحكم بالتعويض من المطعون عليهما فقد حصرت المحكمة بحثها في الطلب الأخير وكانت الأسباب التي أسسا عليها فسخ العقد هي على ما هو ثابت بالأوراق ذات الأسباب التي إعتدوا عليها في طلب التعويض وكانت المحكمة قد قامت ببحثها وهي في معرض التحدث عن هذا الطلب. فإن هذا الذي أجرته لا عيب فيه ولا يجعل حكمها مشوباً بالقصور متى كان الغرض الذي يقصده الطاعنان وهو بحث أسباب الفسخ قد تحقق.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٣

متى كان بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أثبتت عدة أخطاء ارتكبتها عمال الطاعة، ومنها تراخي ملاحظ الحمام عن إغاثة الفريق في الوقت المناسب، وأن هذا الخطأ كان هو السبب المباشر للفرق وكان هذا الوجه من الإعمال وحده كافياً في تقرير مسؤولية التابع. وبالنسبة لترتيب المسؤولية في ذمة الطاعة استناداً إلى المادة ١٥٢ من القانون المدني [القديم] - وهي الخاصة بمسؤولية السيد من أعمال تابعه وكان تحصيل المحكمة لهذا الوجه من الإعمال هو تحصيل صحيح ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق فإنه يبنى على ما تقدم أن يكون غير مجد بحث أوجه الخطأ الأخرى التي أوردتها المحكمة والتي تنازع الطاعة في بوابتها. ولا يعتبر الحكم ما ورد فيه أو ما ورد في الحكم الابتدائي من أسباب أخرى في خصوص المسؤولية عن أعمال الغير ممن هم تحت الرعاية وفقاً لنص المادة ١٥١ من القانون المدني [القديم]، إذ هو - حتى ولو كان

مشوباً بالخطأ في القانون - تريد لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب للمسئولية مستمد من أوراق الدعوى، كما لا يعيه أيضاً خطؤه في ذكر النص الواجب التطبيق وفقاً لهذا السبب متى كان المفهوم من الوقائع السالف بيانها أن النص الواجب الإنزال هو نص المادة ١٥٢ من القانون المدلى [القديم].

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٥١/٦/٧

اختيار المدعى عليه (الطاعن الأول) حارساً لملاءته وللاعتبارات الأخرى التي أوردتها الحكم في صدد تبرير اختياره لا يتعارض بحال مع تقرير الحكم قيام الخطر الموجب للحراسة متى كان الحكم مع اختياره هذا الخصم قد حدد مأموريته وجعله مستقلاً عن إدارته أمام الهيئة التي أقامته بما يكفل حقوق جميع الخصوم في الدعوى حتى تنقضي الحراسة بزوال سببها ومن ثم فإن النعي على الحكم التناقض في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٧

متى كان الثابت من أوراق الدعوى أن ما دافع به الطاعنون من أن المورث وقت التعاقد كان في مرض الموت هو قول عابر ولم يقدموا ما يثبت أنهم طلبوا إلى محكمة الموضوع إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا الدفاع أو أنهم قدموا إليها دليلاً عليه كما لم يقدموا ما يثبت أنهم أثاروه لدى محكمة الاستئناف فإنه لا يجب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على هذا الدفاع الذي تخلى عنه الطاعنون.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٨

إذا كان الحكم مقاماً على جملة قرائن فصلها يكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي إنتهى إليها فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

متى كان الحكم إذ قضى بالزام الطاعن الأول بما يستحقه المطعون عليه قبله في صافي الإيراد في مدة الحراسة احتسب ذلك على أساس ما قدره الخبير لجملة إيرادات الركة بما فيها العقار الذي يشغله المطعون عليه باعتبار أنه مستغل إستغلالاً كاملاً ومع ذلك فإن الحكم عندما قضى للطاعن الثاني على المطعون عليه بربع هذا العقار لم يلزمه إلا بثلاث الربع الذي قدره الخبير إستناداً إلى أنه لا يشغل إلا جزءاً منه وأن الجزء الآخر غير مستعمل ومشغول بأثرية كثيرة وذلك دون أن يبرر إختلاف التقدير في كلتا الحالتين فإن هذا الحكم يكون قد شابه بطلان يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٥١

إذا اشترط فى عقد البيع إلزام المشتري بإحضار شهادة بشطب إختصاص على العين المبعة وإلا كان العقد لاغياً بغير تبيه أو إنذار فقررت المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية أن المشتري قد حصل على إقرار من الدائن صاحب حق الإختصاص بشطبه وأن هذا الإقرار هو الأمر الجوهري فى إلزامه وأن ما بقى من إجراءات الشطب قد كان ميسوراً حصوله ولم يعق إنقائه إلا تصرفات البائع الكيدية وسعيه فى نقض ما تم من جهته بطرق ملتوية، فلا تكون المحكمة إذ لم تُجب البائع إلى طلب الفسخ قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٢

إذا كان الطاعنون قد دفعوا دعوى صحة التعاقد العلنة لهم على أنهم ورثة الباتمة بأنهم يملكون الأطنان محل الدعوى ملكاً خاصاً ليس مصدره الميراث عن تلك الباتمة وإنما سببه وضع يدهم هم ووالدهم من قبل المدة الطويلة، فقضت المحكمة بإثبات صحة التعاقد، فاستأنفوا هذا الحكم وتسكروا لدى محكمة الاستئناف بأنهم ينازعون المطعون عليهم فى ملكية الباتمة لهم للأطنان المذكورة وأنهم باعتبارهم من الأغيار بالنسبة إلى العقد الصادر من هذه الباتمة لا يلزمهم الشرط الوارد به من جعل الإختصاص بالحكم نهائياً فى النزاع الناشئ عنه للمحكمة المعنية فيه لأنهم لم يتلقوا ملكية هذه الأطنان عن الباتمة المذكورة فقضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف اعتماداً على ذلك الشرط وعلى أن الدعوى رفعت عليهم بصفعتهم وورثة الباتمة وإنهم استأنفوا الحكم بهذه الصفة فلا يجوز لهم أن يغيروا مركزهم فى الخصومة لدى محكمة الاستئناف وذلك دون أن تلقى بالا إلى ما تضمنه دفاعهم المشار إليه مع وجاهته، فقضاهما بذلك يكون معيباً واجبا نقضه.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٥٢

مضى كان الحكم قد استظهر من ديباجة قرار لجنة التقدير أنها مكونة من أشخاص معينين، واستظهر من عجز القرار أن واحداً من هؤلاء الأعضاء لم يوقعه، ووقعه بدلاً منه شخص آخر ليس من أعضاء اللجنة المذكورين فى ديباجة القرار، وكانت اللجنة لم تعقد إلا جلسة واحدة على ما ذكره الحكم، فإن تقريره أن العضو الذى إشرك فى المداولة فى القرار لم يشرك فى إصداره، وأن الشخص الذى إشرك فى إصداره لم يشرك فى المداولة فيه وما رتب على ذلك من بطلان قرار اللجنة يكون فى محله ومقاماً على أسباب كافيته لحمله.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢١

إذا كان الحكم قد اعتمد تقرير غير الدعوى فإن هذا التقرير يعتبر فى نتيجه وأسبابه جزءا مكملًا لأسباب الحكم فلا يعيبه إن هو لم يبين الأسباب التى إستند إليها الخبير فى تقريره.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٧

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بمبلغ معين على سبيل التعويض لم يبين عناصر الضرر الذى قضى من أجله بهذا المبلغ فإنه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦

إذا كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليها تمت بعد نقض الحكم منعى آخر بأن تمسكت بقرينة قانونية هى قرينة الحيازة والتى لم يثبت أنها أثارتها فى مراحل الدعوى السابقة فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه إذ أسس قضاءه على هذه القرينة قد خالف مقتضى حكم النقض السابق هذا النعى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن قد إستند إلى أن فصله من الخدمة إنما حصل بتلق ملكى من القائد الأعلى للجيش بناء على إقراح لجنة الضباط وفقا للمرسوم الصادر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ وتحقيقا لمصلحة عامة للأسباب السالفة التى أوردتها فإنه يكون فى غير محله تحدى الطاعن بأن فصله كان مخالفا للقانون.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٣

إن لجنة التقدير هى - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر فى الدرجة الثانية فى تظلم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه وهى بهذا الوصف لا تقيد فى تقديرها بما سبق أن اقترحه المأمورية فى سعيها للإتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقا لما تراه أنه الأرباح الحقيقية.

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦

لا جناح على المحكمة فى أن تتخذ من عدم تكليف الأطيان موضوع النزاع باسم مورث الطاعنين قرينة على انشاء ملكيته لها مضافة إلى الأدلة الأخرى التى أوردتها فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٢

إن المحكمة غير ملزمة بصحب جميع حجج الخصوم والرد على كل منها إستقلاً، وبجسها أن تقيم قضاءها على أسباب تكنى لحمله. وإذن فتى كانت المحكمة إذ قضت برفض طلب الطاعن استرداد الحصبة الشائعة في العقار الذى طلب الطعون عليه يبعه عند عدم إمكان قسمته أقامت قضاءها على أسباب مسوغة وكان الرد على أوجه الدفوع التى أثارها الطاعن مستفاداً من هذه الأسباب، وكانت أوجه الدفوع المذكورة من جهة أخرى لا صلة لها بالنزاع الخاص بطلب استرداد حصبة الطعون عليه وإنما هى فى حقيقتها تتعلق بدعوى القسمة والبيع التى قضت المحكمة بإعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى للسبر فيها. فإن النعى على الحكم بالقصور فى السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٣

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب أخرى مستقلة ولم يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه كما صرح بذلك، فإن ما يهواه الطاعن على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ٥/١/١٩٥٢

مضى كان الواقع هو أنه قد رسا مراد منزلي على الطعون عليه لم حرر إقرار بينه وبين الطاعن على أن يتنازل إلى هذا الأخير عن المنزل المذكورين حينما يصبح البيع نهائياً ودفع له مبلغاً معيناً عند تحرير الإقرار وكان الطاعن قد رفع الدعوى وطلب الحكم له. أولاً : ببطال الإقرار وثانياً : بإلزام الطعون عليه برد المبلغ الذى دفعه إليه وكانت المحكمة إذ قضت برفض الدعوى بشقيها أقامت قضاءها على أسباب لا تنصب إلا على الطلب الأول وكان هذا القضاء لا يوجب عليه بطريق اللزوم رفض الطلب الثانى وهو استرداد ما دفعه الطاعن إلى الملعون عليه كله أو بعضه فإن الحكم يكون قاصر السبب متعين النقض فى خصوص هذا السبب.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ٢/٤/١٩٥٣

مضى كان دفاع الطاعن هو أنه تصرف بالبيع فى جزء من العين المشفوع فيها إلى الملعون عليه السادس وأن هذا الجزء هو الذى يجاور ملك الشفعى وتأيد هذا الدفاع بتدخل الملعون عليه السادس أمام محكمة الإستئناف منضمّاً إلى الطاعن فى طلب رفض دعوى الشفعة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على هذا الدفاع لا يفهم منه إن كانت المحكمة قد رأت أن هذا الشراء صوري فلا يكون له أثر فى مصر الحكم فى الدعوى أو أنه جدى - وإن كان الشفعى لم يعلم به إلا من وقت تدخل هذا المشوى فى

الدعوى - مع أن هذا البيان كان واجباً لإختلاف الحكم فى الخاليتين إذ لو صح أن عقد المظنون عليه السادس هو عقد جدى وكان شراؤه منصباً على القطعة المجاورة للملك الشفيع فإنه كان يتعين توجيه طلب الشفعة إليه عن الأرض مشروءة متى كان طلب الشفعة لم يسجل قبل البيع الصادر له أما وقد قضى الحكم للمظنون عليه الأول بالشفعة فى الأرض المنفوخ فيها كلها دون أن يوضح وجهة نظره فى ذلك فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يستوجب نقضه فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صنفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٧

متى كان بين من الأوراق أن الطاعة طلبت الحكم بتثبيت ملكيتها إلى مقدار معين على الشروع فى المنزل موضوع الدعوى وبطلان إجراءات نزع الملكية وحكم رسم المزايا الصادر للمظنون عليه الأول بالنسبة للمقدار المذكور بناء على طلب المظنون عليها الثانية ضد زوجها المظنون عليه الثالث وذلك استناداً إلى أنها تملك هذا المقدار بموجب عقد بيع مسجل، وكانت المحكمة إذ قضت برفض دعوى الطاعة أقامت قضاياها على أن الثابت بمستندات الطرفين أن الحصة التى رسا مزاياها على المظنون عليه الأول والنسبة شائعة فى المنزل كانت مملوكة لآخرين غير من تلقت الطاعة الملكية عنهم فلا ضرر بصيبتها من رسم المزايا عن حصة لا شأن لها بها، وأنها لم تقدم إثباتاً لدعواها غير عقد البيع المسجل الصادر لها من زوجها ببيع حصة معينة شائعة فى المنزل المذكور وحكم صادر بتثبيت ملكيتها إلى ثلاثة قراريط من ضمن الحصة المذكورة، كما أنها لم تقدم ما يقطع فى أن المقدار الراسى مزاياها على المظنون عليه الأول والذي يقع على الشروع فى المنزل هو نفس المقدار الذى تطلب تثبيت ملكيتها إليه، هذا فضلاً عن أن المظنون عليه الأول قال بعدم منازعته للطاعة فيما تملكه على الشروع فى المنزل المشار إليه - وكان هذا الذى اعتمدت عليه المحكمة خلواً من بيان مفصل عن المستندات التى استندت منها تقريرها بأن الحصة التى رسا مزاياها على غير الحصة المطالب بها وبأن الأشخاص الذين تلقى المظنون عليه الأول منهم ملكية الحصة التى رسا مزاياها عليه هم غير الأشخاص الذين تلقت الطاعة منهم ملكيتها كما خلا من بيان الأدلة والقرائن التى جعلت المحكمة تنتهى إلى هذا التقرير وكان هذا البيان لازماً للمفصل فى الدعوى، خصوصاً وأن الطاعة أسستها على عقد البيع المسجل والصادر لها من مورثها ومورث المظنون عليه الثالث وعلى أن المقدار المبيع لها هو ذات المقدار الذى رسا مزاياها على المظنون عليه الأول. متى كان ذلك كذلك يكون الحكم معيباً بقصور يطله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٣

مضى كان بين من الأوراق أن الطاعن تمسك بأن الإتفاق الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثاني لا يمكن أن يوصف قانوناً بأنه عقد بيع كما تمسك بأن نفاذ هذا الإتفاق قصد أن يكون معلقاً على شرط وألف هو قيام المطعون عليه الثاني في يوم معين بالوفاء بالإلتزامات التي رتبها حكم رسو المزداد على الطاعن وأن عدم تحقق هذا الشرط القانوني يوجب عليه عدم قيام إلتزام الطاعن أصلاً، وكان الحكم المطعون فيه قد إكتفى بالرد على الشطر الأول من دفاع الطاعن مقررأ أن الإتفاق المشار إليه هو بيع صحيح ولكنه أغفل الرد على الشطر الآخر من الدفاع وهو دفاع جوهرى لا يغنى التقرير بأن الإتفاق يتضمن عقد بيع عن التعرض له والبت فيه، فإنه يكون قد عار الحكم قصور مطلق له في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٣

مضى كانت المحكمة إذ قضت للطاعنة بالمبلغ الذي تستحقه قبل المطعون عليها قد رفضت طلب الفوائد دون أن تورد الأسباب التي تبرر هذا الرفض، فإن حكمها يكون قاصراً في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥١

إذا كان الحكم القاضي بعدم الإعتداء بتنفيذ تم مقاماً على أن الحكم الذي نفذ لم يصدر في مواجهة من نفذ عليهم فهو ليس حجة عليهم، فلا مخالفة في ذلك للقانون.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٣

إذا كان بين من الحكم الابتدائي أن الطاعنين أحلا بالإتفاق المشار إليه فأنذرتهما المطعون عليهما في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ بإلغاء التسيط ودخلت في التوزيع الحاصل بالحكمة المختلطة بكامل دينها في سنة ١٩٣٧ وظلت إجراءات التوزيع حتى ديسمبر سنة ١٩٣٩ ثم أوقعت حجزاً على الطاعنين في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ وأعلنتهما بتسيه عقارى في ٤ من يوليو سنة ١٩٤٥، وكانت المحكمة لم تمن بحث أثر ذلك كله في مدة التقادم الخمسى التي ابتدأت في السريان من تاريخ إستحقاق دين الأجرة بأكمله أى بعد شهر من تاريخ الإنذار وما إذا كانت هذه المدة إنقطعت أم لم تنقطع مع ما يوجب على ذلك من أثر في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون أيضاً قاصراً البيان قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٥٢

إذا كانت المحكمة قد قررت أن للمشوى عند تأخير البائع في التسليم الخيار بين طلب التنفيذ العبرى أو طلب فسخ البيع مع التضمينات في الحاليتين، كما له لو كان رفع دعواه بطلب التسليم أن يعدل عنه إلى

طلب الفسخ، وليس في رفع الدعوى بأى من هذين الطرفين نزولاً عن الطلب الآخر، فإن هذا الذى قرره المحكمة هو صحيح فى القانون.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٥٣

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بطلائه على الطاعن قد أقيم على سند المدينة اخرى على آخر بوصفه وكيلًا عن الطاعن، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السانغة التى أوردتها أن الوكيل لم يخرج فى إقراره بالدين للمطعون عليه بمقتضى السند موضوع الدعوى عن حدود وكالته فىكون فى غير محله النعى على هذا الحكم بأنه لا يقوم على أساس قانون.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٥٣

لما كان الحكم إذ قرر أن القوة القاهرة لم تحل دون تنفيذ عقد الإيجار بل أن تنفيذ هذا العقد كان مفروضاً بحكم قرار وزير التموين الصادر فى ٨ من يناير سنة ١٩٤١ بالإستيلاء على الشركة المستأجرة وجميع موجوداتها، وإنما حالت هذه القوة القاهرة دون قيام الشركة بدفع الأجرة فى المواعيد المحددة للوفاء بها وأن مكتب البلاد المخلقة قد حل محل المستأجرة فيما كان لها من حقوق وفيما كان عليها من التزامات وذلك بمقتضى الأمر العسكرية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٤١، إذ قرر الحكم ذلك فإنه قد أفاد أن عقد الإيجار ظل بحكم الأمر العسكرية المشار إليه وبحكم قرار الإستيلاء مستمراً ونالذاً يملول السلطات العسكرية محل المستأجرة رغم إرادتها، وأنه لم يكن من أثر القوة القاهرة فسخ العقد، وإنما كان من شأنه وقف تنفيذه مؤقتاً بالنسبة إلى الشركة المطعون عليها حتى زالت تلك القوة التى كانت تعوق تنفيذه وسلمت السلطة العسكرية مصانع الشركة وأموالها إليها، ومن ثم يكون فى غير محله القول بأن عقد الإيجار قد إنفسخ لإستحالة تنفيذه والتحدى بنصوص المواد ١١٩، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، من القانون المدنى القديم.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٥٣

يشروط لكى تصح الإحالة على أسباب حكم آخر صدر فى دعوى أخرى أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم وأن يكون قد أودع ملف الدعوى وأصبح بملك ورقة من أوراقها يتناول الخصوم فى دلائله. وإذا لمضى كان الحكم المطعون فيه قد أحال فى الرد على دفاع الطاعن على أسباب حكم آخر لم يكن مقدما فى الدعوى وكان قد صدر فى دعوى أخرى لم يكن الطاعن خصما فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً لتصوره فى النسيب مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٢

مضى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بالتعويض عن الضرر الذى أصابه بسبب الدعاوى الكيدية التى رفعها الطاعن قرر أن مسلك هذا الأخير إستلزم من وقت المطعون عليه ومجهوده وماله الشيء الكثير ليجابه نشاط خصمه وأن هذه الإجراءات الكيدية التى عانى منها المطعون عليه وألقت به فى مدى أحد عشر عاما تقدر - المحكمة عنها المبلغ الذى قضت به لأن فى هذا الذى أورده الحكم البان الكافى لعناصر الضرر الذى قضى بالتعويض عنه.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٣

إذا كانت المحكمة قد قررت أنها إطلعت على المظروف المحتوى على محرر مطعون فيه بالتزوير قبل صدور الحكم فإن هذه الميزة تفيد أنها إطلعت على محتويات المظروف لا غلظه وإلا كان قولها بالإطلاع عبثاً أما تحرير محضر بعض المظروف والإطلاع على محتوياته فليس بلام لأن هذا المظروف وما إحتواه لا يعدو كونه من أوراق القضية لا إجراء من إجراءاتها وليس من واجب المحكمة أن تحضر كتاباً كلما أرادت الإطلاع على ورقة من أوراق الدعوى.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٣

مضى كان الثابت أن الشركة الطاعة أعلنت بالأوراد الخاصة بالضريبة على الأرباح العادية والإستثنائية فكان التزاماً عليها أن تقدم طعنها فى هذا التقدير فى خلال الخمسة عشر يوماً المقررة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهى التى أحالت عليها المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فى شأن الطعن فى تقدير الضريبة على الأرباح الإستثنائية أما كان سبب الطعن فى التقدير ولو كان مبنياً على بطلان الإجراءات وعندئذ كان لها أن تدلى فيه بكالفة دفعوها أما وقد فوتت هذا الميعاد فقد أغلقت أمامها باب الطعن وأصبح التقدير نهائياً ومن ثم فلا يعيب الحكم بعدم أن قضى بعدم قبول الطعن لتقدمه بعد الميعاد أن لا يكون قد تعرض لدفاعها المؤسس على بطلان فى الإجراءات.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٣

مضى كان الحكم إذ قضى بتثبيت ملكية الطاعن إلى المقدار الذى إشره شائعاً لا مفرزاً قد إستند إلى ما ورد بعقد شرائه فليس له أن يتمتع بما ينهيه على الحكم لعدم قضائه له بالملكية مفرزة إستناداً إلى أن ملكية البائعين له كانت مفرزة وأن ما ورد بالعقد من أن البيع شائع فى مساحة معينة إنما كان بناء على أمر المساحة إذ أن مؤدى هذا النعى مخالفة ما ورد بسند ملكيته فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٣

إذا كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقه فى الدفاع لعدم تعيين المحكمة خبيراً فنياً لتحقيق ما تمسك به من أن انحرط المطعون فيه بالتزوير قد أضيفت إليه عبارة بعد كتابته، وكان لم يقدم أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب تعيين خبير فنى فى هذا الخصوص حتى كانت تفصل المحكمة فى هذا الطلب فإن هذا النعى يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٢

أ) متى كان بين من الحكم الصادر فى الاستئناف المرفوع من بائعة العقار ضد الطاعة والمطعون عليهما أنه لم يفصل فى الخصومة الخاصة بطلب قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين فى الدعوى وإنما استبعد هذا الطلب لأن المطعون عليهما - وهما صاحبا الحق فيه - لم يستأنفا الحكم الابتدائى القاضى برفضه ومن ثم فلا يجوز هذا الحكم قوة الأمر المقضى فى هذا الخصوص، ويكون دفع الطاعة بعدم قبول الاستئناف الذى رفعه المطعون عليهما لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر فى استئناف البائعة المذكورة على غير أساس.

ب) وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفع الطاعة بعدم قبول استئناف المطعون عليهما لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر فى استئناف البائعة وبنى قضاءه على أسباب أخرى لا تصل بهذا الدفع فإن هذا خطأ يكون غير منتج ولا يؤثر فى سلامة النتيجة التى انتهى إليها من رفض الدفع وقبول الاستئناف بعد أن تبين مما تقدم أن الحكم السابق لم يخر قوة الأمر المقضى فى خصوص طلب قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ٥/٧/١٩٥٣

لما كان الخصم أن يدلى بجميع أوجه دفاعه أمام المحكمة سواء فى صحيفة دفاعه أو فى مرحلة الشفوية أو التحريرية، وكان للمحكمة أن تقيم قضاها على واحد من هذه الأوجه متى كان يكفى لحمل الحكم مطرحة باقى الأوجه، فإنه يكون فى غير محله ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور فى التسبب والإخلال بحقه فى الدفاع لإقامة قضاائه على الدعامة التى ذكرها المطعون عليه فى مرحلة بالجلسة دون الدعامة الواردة فى صحيفة الدعوى.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٣

الحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل حجة من حجج الخصوم إستقلالاً متى كانت الأدلة التى إستندت إليها من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٩

مضى كان بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة إستخلصت من التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن عقد البيع الصادر للمطعون عليهما الأولين هو عقد جدى ليكون ما ينهيه الطاعن على هذا الحكم من أن المحكمة لم تبحث دفعه بصورية عقد المطعون عليهما الأولين هو نعى فى غير محله.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٨

لما كانت المادة ٤٠٤ من القانون المدنى [القديم] تقضى بأنه إذا لم يعين مدة الإنجبار فى العقد جاز لكل المتعاقدين فسخه فى أى وقت أراد بشرط أن يكون فى وقت لائق للفسخ، فلما صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى نص فى المادة ٢٢ منه على أن الطرف الذى أصابه ضرر من الفسخ يجوز أن يمنع تعويضاً إذا كان فسخ العقد بلا مبرر. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ نفى عن البنك المطعون عليه تصفیه فى فصل الطاعن من خدمته وقرر أن هذا الفصل كان له ما يبرره ورتب على ذلك رفض دعوى التعويض قد أقام قضاءه على أسباب سائفة، وكان ما ينهيه عليه الطاعن من خلط بين الفصل التصفى والفصل بغير مرور على غير أساس وكذلك ما ينهيه عليه من عدم بيان المبرر لفصله ذلك أن الحكم بين أن سبب فصل الطاعن هو ما أوجبه قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ من استخدام نسبة معينة من المصريين فى وظائف الشركات مما حدا بالبنك المطعون عليه إلى الاستثناء عن بعض الموظفين الأجانب ومنهم الطاعن، لما كان ذلك، كان ما نهاه الطاعن على الحكم فى سبب طعنه على غير أساس.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٦

لا تغرب على اللجنة الجمركية إذ سمعت شهوداً على سبيل الإستدلال دون حلف يمين إكفائه منها بالهاتر المكتوبة والفواتير المثبتة للتهريب إذ لا نص يوجب عليها تحليف الشهود اليمين قبل سماع أقوالهم وإلا كان الإجراء باطلاً، كما أنه لا تغرب على المحكمة إذ كونت عقيدتها بإدانة الطاعنين فى تهمة التهريب من الأدلة التى إستعملتها من محضر اللجنة وأوراق الدعوى الأخرى ولم تر حاجة إلى إعادة سماع الشهود متى كان الطاعنان لم يقدموا ما يثبت أنهما طلبا إليها سماعهم.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢

إذا كان الطاعن قد تمسك فى صحيفة إستئنافه فى خصوص مبلغ كان يطالبه به المطعون عليه الأول لإخلاله بالتزاماته بأنه فى حقيقته تعويض لا يستحق إلا بعد إعذاره وأنه لم يوجه إليه إعذاراً، وكان لم يتمسك بهذا الوجه فى دفاعه فى مذكرته الأخيرة أمام محكمة الإستئناف وإنما قال إنه سدد هذا المبلغ إلى

المطعون عليه الأول، فإن في هذا ما يفيد تركه التمسك بالوجه المشار إليه ويكون النعى على الحكم بالقصور لعدم تناوله هذا الدفاع على غير أساس.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٢

إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن شركة الطاعن الأول وولديه هي شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون عليها كما إشرك كل من شركائها في نشاطها التجاري، فإنه يكون صحيحا ما قرره المحكمة من أن هذه الشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تبرر الحكم بإشهار إللاسها بناء على طلب المطعون عليها، التي هي دائرة هذه الشركة ورات في هذا الطلب تحقيق مصلحة لها.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٢

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة عقد الشركة المبرم بين الطاعن والمطعون عليها قد قرر أن المادة ٥٣٠ من القانون المدني المختلط تشمل بعموم نصها من دخل الشركة بعمله فقط ومن دخل بعمله مع حصة مالية وإن الشركة لا تكون باطلة إذا اشروط من أسهم فيها بحصة مالية فرق عمله إعلاء حصته المالية من أية خسارة لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة ضياع وقته وجهده بلا مقابل فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح في القانون.

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ٥/٣/١٩٥٣

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ثبوت قيام الطاعن بسد فتحة المصرف مما ترتب عليه خرق أطيان المطعون عليهما الرابع والخامس قد استند في ذلك إلى تقرير الخبير المعين في الدعوى المستعجلة وإلى أن الخبير قرر صراحة في تقريره أنه تحقق من أن الطاعن هو المسئول عن سد المصرف بسبب قيامه بسد الفتحة فإن هذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه لقواعد الإثبات. ذلك أن محكمة الموضوع كان معروضا عليها التحقيق من واقعة مادية جائز إثباتها بكافة الطرق بما فيها البينة والقرائن وقد قام المطعون عليهما الرابع والخامس بالإثبات المقروض عليهما بأن رفعا دعوى إثبات الحالة في مواجهة المطعون عليهما الثلاثة الأولين - وهم المدهي عليهم في دعواهما - وطلبا فيها تعيين غير لتحقيق الضرر الذي حيق بزراعتهما وبأرضهما وقد أجابتهما محكمة المواد المستعجلة إلى طلبهما ثم أرفدا ذلك برفع دعواهما الموضوعية إستنادا إلى تقرير خبير دعوى إثبات الحالة، ومن ثم يكون القول بأن محكمة الموضوع قد أعطت المدعين من الإثبات في غير محله.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٢

مضى كان يبين من تقرير خبير الدعوى المقدمة صورته الرسمية هذه المحكمة والذى أخذت به محكمة الموضوع وبذلك صار من بينة حكمها أن الفتحات الكائنة بمنازل المطعون عليهم الأربعة الأولى ليست إلا مناور لا يقصد بها إلا مرور الهواء ونفاذ النور دون أن يستطاع الإطلال منها على العقار المجاور لفي بهذا الوصف تندرج تحت النوع الذى رفضت المحكمة القضاء بسدة لأنه مناور. ومن ثم فلا محل للقول بأن الحكم المطعون فيه قد أغفل التحدث عن دفاع الطاعن الخاص بطلب سد هذه الفتحات ويكون النعى عليه بالقصور فى هذا الخصوص على غير أساس.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٢

مضى كان الحكم إذ قضى برفض طلب الربيع الذى طلبه الطاعة عن مدة الخمس عشرة سنة السابقة لرفع الدعوى قد أسس قضائه على أنه لم يظهر للمحكمة لا من تقرير الخبير ولا من المستندات المقدمة إليها متى بدأ وضع يد المطعون عليهم على القدر المتعصب وكان الثابت من تقرير الخبير وبحضر اتصال المحكمة أن جميع مالى منزل المطعون عليهم بما فيها البناء القائم على جزء من القدر المتعصب قد شيدت فى وقت واحد كما أن الثابت فى الحكم أن وضع يد المطعون عليهم على الجزء المتعصب بدء من سنة ١٩١٩ تاريخ عقد شرائهم المنزل فإن الحكم فى تقريره آف الذكر والذى أقام عليه قضائه برفض طلب الربيع عن المدة السابقة على تاريخ رفع الدعوى يكون قد خالف الثابت بالأوراق دون أن يبرر هذه المخالفة مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٢

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بمسئولية الطاعن عن ثمن البضاعة بوصفه وكيل بالعمولة أقام قضائه على أنها فقدت نتيجة سلسلة أعطاء جسمية وقعت منه إذ لم يبادر إلى بيعها بعد أن تلقى موافقة المطعون عليه على ذلك ولم ينقلها من مخازن الجمرك إلى مخازن الإستيداع ثم سلم مستنداتها إلى الوكيل الجديد للمطعون عليه غير مظهره وناقضه وكان الطاعن قد تمسك لدى المحكمة بأنه لم يبيع البضاعة لأنه لم يجد لها مشريا نظرا لرداءة صفها وأنه لم ينقلها إلى مخازن الإستيداع لأن المطعون عليه لم يدفع إليه مصروفات التخلص عليها ونقلها هذا فضلا عن أنه يسوى وجزءها بمخازن الجمرك أو مخازن الإستيداع وأنه بمجرد أن طلب منه وكيل المطعون عليه تظهير الأوراق الخاصة بالبضاعة ظهرها إليها وأن الشهادته التى إدعى هذا الوكيل أنها ناقصة لا يعرف الطاعن عنها شيئا ولم تمن المحكمة ببحث هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير له وجه الرأى فى الدعوى. فإن حكمها يكون قد عاره لقصور يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٦

مضى كان الحكم قد قرر أن تقدير الأرباح التجارية والصناعية الناتجة من بيع آلات المصنع القابلة للإستهلاك بطبيعتها تقتضى تقريبها على أساس قوتها الإنتاجية وأن هذا التقدير لا يكون إلا بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء معصوماً منه قيمة ما قلته من جدة بسبب القدم وبسبب إستهلاكات تقلل من ثمن شرائها وهي جديدة فإنه ليس فى هذا التقرير ما يخالف القانون أو يعيب الحكم بالقصور.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٩

إذا كان بين من الحكم أنه بنى قضاءه بعدم جدية منازعة المشوى فى جوار ملك الشفيع للأرض المشفوع فيها من حدين على إقرار المشوى الوارد بعقد البيع سبب الشفعة من أن أرض الشفيع تجاوز القدر المبيع من الحدين الشرقى والغربى وعلى تسليم المشوى بهذا الجوار فى صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه عن الأرض المشفوع فيها وعلى عقد شراء الشفيع لأطيانه التى تجاوز الأرض المشفوع فيها من حدين فإن هذه الدلائل التى أوردها الحكم كاليه حمل قضائه فى هذا الخصوص ويكون النعى عليه بالقصور ومخالفة القانون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١١

مضى كان بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قدرت ربح الطاعن من اللحوم بواقع عشرة مليمات للطل تأسيساً على أن محكمة الدرجة الأولى إذ قدرت ربح الطاعن بواقع خمسة مليمات على أساس السعر الجبرى قد أخطأت التوفيق. ذلك أن الطاعن لم يقرر أمام مأمورية الضرائب أن عمله مقصور على بيع اللحوم فى محله - كما هو شأن القصابين الذين يشرون اللحوم من الجزر مباشرة - وإنما قرر أنه يشوى مواشيه من السوق ثم يقوم بتجزير وبيع لحومها ومخلفاتها كما أبان بمقدار مبيعاته وأثمانها ولو كان المواشى. مما يكون معه صحيحاً تقدير لجنة التقدير لربح الطاعن بواقع عشرة مليمات للطل. فإن هذا الذى قرره المحكمة لا مخالفة فيه للقانون. إذ هو استخلاص موضوعى سائق أبانت فيه المحكمة أسباب عدم تعميلها على السعر الجبرى الذى اعتمد عليه الطاعن وأخذت به محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠

مضى كان بين من الإطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة أن الطاعن كان قد تمسك فى دفاعه أمامها بذات الاعراضات التى أوردها فى صحيفة استئنافه وأن محكمة الدرجة الأولى قد ردت فى أسباب حكمها على هذه الاعراضات جميعاً. وكان الحكم المطعون قد أخذ فى قضائه بأسباب الحكم المستأنف فإنه يكون فى غير محله النعى عليه بالقصور لعدم رده على الاعراضات الواردة فى صحيفة الاستئناف.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٢

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الشفع في الشفعة قد قرر أن قيامه بعرض الفمن لا جدوى فيه لأنه جاء بعد أو أنه وهو الميعاد الذي حدده الحكم القاضي بالشفعة من تاريخ النطق به فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ٢٨/١/١٩٥٤

مضى كانت الدعوى التي أقامتها المطعون عليها هي دعوى أصلية بمطالبة الحكومة بتعويض عن السكر المملوك لها والمستوى عليه ولم يثبت أنه كان قد صدر وقت رفعها قرار من لجنة التقدير المنصوص عليها بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ حتى يصح القول بأنها تعتبر معارضة في قرار سبق صدوره من اللجنة المذكورة، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذه الدعوى معارضة في قرار اللجنة ورتب على ذلك قضاءه بعدم جواز الاستئناف يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ٢/٥/١٩٥٣

مضى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ما أشار إليه الأخير من تفسير في العقد إنما حدث بعد تقديمه إلى كاتب الجلسة مستندا إلى أن محضر التقرير بالطعن بالتزوير قد خلا من أية إشارة إلى وجود تزوير بالعقد كما أن حكم محكمة أول درجة الذي قضى بإلغائه الحكم المطعون فيه قد أشار إلى هذا الدفاع من جانب الطاعن وبالرغم من هذا وذاك لم تلق المحكمة بالا إليه مع أنه جوهرى وقد يثير به وجهه الرأى في الدعوى ومن ثم يكون قد عار الحكم قصور يطله.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٧/٢/١٩٥٥

مضى كانت تلك الفوائد تعبر من الطلبات التابعة لطلب التعويض الأصلي، وكان الحكم إذ تعرض للطلب الأصلي قد اشتمل على الأسباب التي بنى عليها قضاءه وهي أسباب شاملة يتحمل عليها القضاء في الطلب التابع، فإنه لا تشوب على المحكمة إذ هي لم تورد بيان العناصر التي استندت إليها في هذا الخصوص، ما دام أن عناصر التعويض الأصلي التي أوردتها وإلية البيان لا يشوبها القصور.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٤

مضى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى بطلان البيع الصادر من الطاعن إلى المطعون عليه الأول أقام لقضاءه على انقضاء الصورية بناء على ما ثبت للمحكمة من أن للعقد المطعون فيه كيانا حقيقيا، ولم يتعرض لما تمسك به الطاعن من أن الوصف الحقيقي لهذا العقد هو أنه ليس بيعا كظاهر نصوده وإنما هو رهن مستقر

للأطيان المينة فيه تأمينا لما عساه أن يدفعه عنه المطعون عليه الأول مما يفيد أن الطاعن إنما أسس دعواه على الصورة النسبية دون الصورة المطلقة، لأن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تكييف الدعوى وشابه القصور.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ١٨/٦/١٩٥٣

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي أخذاً بأصابعه بعد أن قدمت المطعون عليها إلى محكمة الاستئناف أصل الخطاب الذى استند إليه الطاعن في إثبات إخطارها بالتنازل الصادر له عن المنشأة، فبان هذا يفيد أن محكمة الاستئناف لم تر في عبارة الخطاب ما ينفي ما قرره محكمة أول درجة من أن ما تضمنه الخطاب لا يعدو أن يكون إخطار من الطاعن وحده عن تكوين شركة جديدة ولا يقوم مقام الإخطار الواجب حصوله من كل من المشورى والبايعين إليه، وفي هذا الرد الضمنى على ما تمسك به الطاعن من اشتمال هذا الخطاب على الإخطار المطلوب ويكون ما عابه على الحكم من القصور في التسبب فى هذا الخصوص على غير أساس.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٣

مضى كان الحكم المطعون فيه قد استخلص واقعة العلم الكامل البقنى بالبيع من عريضة دعوى الشفعة التى أعلنها الطاعنان إلى المطعون عليهما وذكر! فيها أنها مجرد أن علما بأن البائعة باعت إلى المطعون عليهما مقدارا معينا من الأطنان أظهر! رغبتهما فى الأخذ بالشفعة بترقيتين أعقبهما تكليف بالحضور أمام المحكمة الابتدائية الوطنية، وكان استخلاص الحكم لواقعة علم الطاعنين بالبيع من عريضة دعوى الشفعة ومن تاريخ رفعها على الأقل، وهى الدعوى القضى فيها بعدم الاختصاص، هو استخلاص سائق، فإنه يكون غير منتج لتعيب الحكم فيما أورده فى محصوص الترقيتين المشار إليهما فى سبب الطعن للاستدلال بهما على أن العلم الكامل قد تحقق من تاريخ إرسالهما.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ٢١/٥/١٩٥٣

مضى كان الحكم بعد أن نفى عن العقود وصف الرهن التجارى من واقع نصوصها أشار إلى ما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقود موضوع النزاع وقرر أن القضاء المصرى لم ير فيها ما يخالف القانون فإنه يكون فى غير محله ما ينهه الطاعن على الحكم من أنه أسس قضائه على ما جرى به العرف ملغيا إياه على نصوص القانون الآمرة.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بفوائد التأخر عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها وذلك من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء بواقع ٥٪ سنويا فإنه يكون قد أخطأ فى تحديد هذا السعر بالنسبة

للمدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ذلك أنه يجب تخفيض السعر إلى ٤٪ من تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد كمقتضى المادة ٢٢٦ منه.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٤

إذا كان الحكم قد قرر أن عقد البيع موضوع النزاع هو عقد صحيح لم يشبه البطلان ولم يقصد منه الإضرار بالدائنين لعدم توافر شروط الدعوى البوليصية إذ لم يثبت إعسار المدين ولأن نشوء الدين كان لاحقا لعقد البيع، فإن هذا الذي أورده الحكم لا يقتصر على نفي توافر شروط الدعوى البوليصية بل يفيد كذلك نفي مظنة الصورية على وجه الإطلاق.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٥٣

مضى كان الحكم إذ قضى بصورية عقد بيع قد أقيم على عدة قرآن منها بخس الثمن وتبين أن ما استند إليه في تقريره بخس الثمن يخالف الثابت بأوراق الدعوى بأن كان قد اعتبر المبلغ المذكور في العقد بأنه دلع للبائع هو جميع الثمن دون أن يضيف إليه ما التزم المشوى بوفاته من ديون على العين المبيعة فإن هذا الحكم يكون معيبا في التسبيب بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٣

إذا كان الحكم قد قرر أن الفس المسد للرضا لا يعتبر سببا من أسباب الفسخ، بل هو سبب لبطلان التعاقد لأنه ليس في هذا التقرير ما يخالف القانون.

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥٣

مضى كانت الطاعة قد دفعت لدى محكمة لاني درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة، لأن المطعون عليهم لا يملكون المنزل الذي يطالبون بمعيض عن هدمه وكانت المحكمة قد أغفلت الرد على هذا الدفع مع ما له من أثر في الفصل في الدعوى، فإن حكمها يكون قد شابه قصور يطله.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٣

مضى كان الحكم إذ نفي حصول البيع في مرض موت البائع قد قرر للأسباب الساتفة التي أوردها أنه في الوقت الذي تصرف فيه كان في حال صحته، وأنه سابق على فترة مرض عاды لا يفلب فيه الفلاك فإن هذا الذي قرره لا عيب فيه.

الظعن رقم ١٨٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٥٣

إنه وإن كان يسوغ لمحكمة ثانية درجة أن تكفى بانقاذ أسباب حكم محكمة أول درجة أسبابا لها دون أن تنشئ هي أسبابا جديدة، إلا أن شرط ذلك أن تكون الإحالة على أسباب حكم قضت به محكمة أول درجة فى النزاع، فإذا لم يكن ثمة قضاء امتعت الإحالة. وإذن فمضى كان المشوى قد دفع دعوى الشفعة بأنه لا حق للشفيع فيها لأنه ليس شريكا على الشيوع وأنه تراخى فى طلبها ففوت الميعاد وأنه عرض الثمن المسمى فى العقد دون الثمن الحقيقى، وكانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكما تمهيدا بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات تراخى الشفيع فى طلب الشفعة وقالت فى أسباب حكمها بقيام حالة الشيوع وتوافر سبب الشفعة وأن الشفيع غير ملزم إلا بالثمن المسمى فى العقد، ولما استأنف المشوى هذا الحكم أبدته محكمة الاستئناف فيما قضى به من إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات تراخى الشفيع فى طلب الشفعة، وقالت فى خصوص ما تعرض له الحكم بشأن سبب الشفعة والثمن أنه لا يعتبر فصلا يجوز استئنافه لأن حجية الحكم إنما ترد على منطوقه دون أسبابه وكانت محكمة أول درجة بعد إعادة الدعوى إليها وإجراء التحقيق قضت بسقوط حق الشفيع فى الشفعة لتراخيه فى طلبها، فاستأنف الشفيع هذا الحكم كما رفع المشوى استئنافا فرعيا طلب فيه من باب الاحتياط فى حالة عدم تأييد الحكم القضاء بعدم قيام سبب الشفعة ورفض الدعوى لأن الشفيع ليس شريكا على الشيوع، كما أنه لم يمرض كامل الثمن وكانت محكمة الاستئناف إذ ألغت الحكم الابتدائى وقضت للشفيع بالشفعة قد أحالت فى قضائها برفض الاستئناف الفرعى على أسباب الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذى سبق لمحكمة الاستئناف أن قررت بحكم نهائى لم يطعن فيه أنه لا يحوى قضاء فى خصوص ما تمسك به المشوى من عدم قيام سبب الشفعة وعدم صحة عرض الثمن لما كان ذلك لأن الحكم المطعون فيه يكون قد أحال على معدوم مما يطله.

الظعن رقم ١٩٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٢

إنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلو من رد صريح على الدلع بالبطان الآنف ذكره إلا أن فيما قضت به محكمة الدرجة الثانية من تأييد الحكم الابتدائى قضاءً ضمناً برفضه وبمسبها ما أثبتته الأحكام المذكور من بيانات ووقائع مادية تؤدي إلى النتيجة الصحيحة التى قررها هذا القضاء الضمنى من زوال البطان بالحضور وسقوط الحق فى الدلع به.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٥٤

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإقرار فسخ عقد المقاولة أقام قضاءه على ما ثبت للمحكمة من أن المقاتل قد عجز عن السير بالعمل سيرا مرضيا لحق للحكومة فسخ العقد استنادا إلى نص صريح فيه بتجها هذا الحق، فإن هذا الذى استند إليه الحكم يكفى لحمله ولا يضيره ما ورد فيه من تقريرات خاطئة أخرى.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٤

متى كان يبين من مذكرة الطاعن التى طلب فى ختامها تأييد الحكم المستأنف أنه إنما أشار فيها إلى الدفوع التى تمسك بها أمام محكمة أول درجة على سبيل الحكاية لا كان من مراحل الدعوى حتى طرح النزاع على محكمة ثانية درجة ولم يحدد تمسكه بها أمامها بعد أن قضت محكمة أول درجة برفضها مما يحتر تحليا عن التمسك بها أمام محكمة الاستئناف اكفاء عنه بالأسباب التى أقام عليها الحكم الابتدائى قضاءه لمصلحته برفض الدعوى، فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على هذه الدفوع بعد أن قضى الحكم الابتدائى برفضها.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٥٢

متى كانت المحكمة إذ لم تعول على الطاعن التى وجهها الطاعن إلى الحارس أقامت قضاءها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى رتبها عليها إذ لم تجد فيها فى حدود سلطتها الموضوعية وبالتقدير اللازم للفصل فى الدعوى ما يبرر استبدال الحارس الذى عينته محكمة الدرجة الأولى باتفاق أصحاب النصيب الأولى فى الشركة فإنه لا محل للنعى على حكمها بالقصور فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤

لا يجب الحكم أن تكون المحكمة إذ اعتبرت دعوى منع التعرض دعوى اسداد حيازة قد قضت فى منطوقها بمنع التعرض وبسليم العين للمحكوم له إذ أن ما قضى به يتفق مع ما يصح أن يطلب ويقضى به فى مثل هذه الدعوى ولا يعارض مع اعتبارها دعوى اسداد حيازة.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٥٤

كان النظام المبيع فى مصر فى عهد محمد على هو أن تعطى الأراضى التزاما لحماية الأموال وكان للمستزمون متعهدين عموميين يأخذون على عهدتهم جباية الأموال فكان كل منهم يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر عن سنة أو أكثر ويعجل خراج سنة أو أكثر وكان الالتزام يصور إما بمزايدة وإما بالتأهات على الثمن بين الملتزم والرقامة وهى الجهة التى كانت تعطى الالتزامات نيابة عن الحكومة على أنها ما كانت تسمح للملتزم بالتصرف إلا بعد قيامه بدفع الخلو، والخلوان هو الضريبة الموضوعية على البلد الذى صار تلزمه فكانت

الرزنة عند انتهاء الزيادة تعطى لمن رما عليه المزد تقسيماً أى عقد تلزيم وفاميكاً أى مرسوم تأمر به أهالى البلد التى يلزمها بالطاعة للملتزم والخضوع لأوامره بأن يدفعوا إليه الضريبة التى قررت قيمتها فى دفتر الزيادة. وإذن فمضى كان المدعى قد رفع دعوى يطلب تثبيت ملكيته لأطيان استناداً إلى حجتين صادرتين فى ذلك العهد، وكان الحكم إذ اعتبر هاتين الحجتين لا تفيدان إلا تنازلاً عن حق إلزام لا يعا ناقلاً للملكية ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى، قد استند إلى العبارات الواردة بهما والألفاظ وما تنصرف إليه من معنى فى نظام الإلتزام الذى كان سارياً وقت صدورهما مع خلوهما فى الوقت نفسه من العبارات والألفاظ التى يتضمنها باب المعاملات الشرعية فى كتاب البيع فإن النعى على الحكم يخالفه القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٨

مضى كان الحكم قد أقام على دعائين مستقلة إحداهما عن الأخرى [الأولى] أن أرض الطاعن لا تجاور الأطيان المشفوع فيها إلا من واحد وليس لأرضه أو عليها حق ارتفاق للأرض المشفوع فيها [والثانية] أنه بفرض توالى أسباب الشفعة للطاعن فإنه يعود على أرض المطعون عليه الأخير منفعة أكثر مما تعود على ملك الطاعن، وكان يصح قيام الحكم على الدعامة الثانية وحدها، فإن النعى عليه فى الدعامة الأولى يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢

مضى كان الحكم المطعون فيه الصادر فى دعوى الإلتماس إذ قضى بعدم قبوله قد استند إلى أن الطريقة التى إتبعها الحكم الملتبس فيه مهما كان مبلغها من صواب أو خطأ لا يمكن أن يعتبر الأخذ بها قضاءً بما لم يطلبه الخصوم لأنها وجهة نظر إختلتها المحكمة وهى عالة بنتائجها، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن محكمة الاستئناف المخططة بعد أن ناقشت جميع الطرفين وأوجه دفاعهما قضت بتعديل الحكم المستأنف لمصلحة الطاعن مع تغيير الأسس التى رأت أن يبنى عليها تقدير أرباحه فى سنى النزاع مبدية الأسباب المبررة لأخذها بهذه الأسس، ولا يهم فى دعوى الإلتماس البحث فيما إذا كانت قد أخطأت أم أصابت فيما إقتلته من أسس بنت عليها حساب أرباح الطاعن متى كانت قد أخذت بهذه الأسس عن قصد وإدراك لما قضت به وعلى إعتبار أنها لم تخرج فى قضائها عن نطاق طلبات الطرفين الختامية فى الدعوى ذلك أن خطأها فى هذا الخصوص يفرض وقوعه لا يكون وجهاً للإلتماس.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥

مضى كان الحكم إذ قضى بطلان البيع لصدوره من لاصر أقام قضاءه على أن - تقدير الطبيب الشرعى لسن البائع إنما كان تقدير تقريبا استنادا إلى ما أجاب به هذا الطبيب فى بدء مناقشته دون أن يحفل باستظهار ما تدل عليه إجاباته اللاحقة من أن تقديره كان تقديرا قاطعا فى ثبوت بلوغ البائع سن الرشد وقت التعاقد ولم يكن تقديره تقريبا، فإن هذا الحكم يكون مشوبا بالقصور وبالحط فى الإستناد بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦

مضى كانت المحكمة إذ أخذت بتقدير اللجنة لأرباح الطاعن قد قررت أن تجارة الحديد الحردة كانت رالجة طوال سنى النزاع ذلك أنه فى الفرة الأولى منه عندما إنعدم إستيراد الحديد الحردة من الخارج حل محله الحديد الحردة فى التعامل وحقق المتعاملون فيه أرباحاً كبيرة، وفى الفرة الأخيرة عندما باعت جيوش الحلفاء الموجود لديها من الحديد تشتت سوق الحديد الحردة نشاطاً كبيراً لا بد وأن الطاعن إستاد منه فإن ما ذكرته المحكمة فى هذا الخصوص ليس من قبيل المعلومات الشخصية المخطور على التقاضى أن ينسب حكمه عليها بل هى معلومات مستقاة من اخرة بالشئون العامة المفروض إلام الكافة بها.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥

مضى كان المدعى عليه قد تسك بأن العقد الذى يستند عليه المدعى فى إثبات ملكيته للعقار موضوع النزاع هو عقد بيع وفانى يفتى رهنا، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بملكية المدعى لهذا العقار أقام قضاءه على أن مورثه قد أشراه من مورث المدعى عليه بعقد بيع منجز نال للملكية وأن المدعى ومورثه من قبل وضعه اليد عل هذا العقار بصفتهم مالكين المدة الطويلة المكسبة للملكية دون أن يشير إلى الإقرار المقدم من المدعى عليه والصادر من مورث المدعى فى تاريخ تحرير عقد الشراء والذى يعتبر بمثابة ورقة ضد يقر فيها المورث المذكور بأن البيع وفانى، وكان تكيف عقد البيع مقرونا بالإقرار المشار إليه مما قد يغير به وجه الرأى فى الدعوى فى خصوص التملك بالتقدم فإن الحكم إذ أخفل هذا الدلائل الجوهرى يكون معيبا بعيب القصور.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢

لا يعيب الحكم عدم تصدى المحكمة إلى الطريفة التى وقع بها التزوير ولا هى ملزمة ببيان هذه الطريفة إذ يكفى لإقامه حكمها أن يثبت لديها أن السند المطعون فيه لم يصدر من نسب إليه لتقضى بتزويره.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٣

معي كان بين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن قررت في صدر حكمها أن مفهوم إيجابيات المطعون عليه هو محاولة الوصول إلى إتفاق جديد مع الطاعة أو السعي إلى تقدير أرباحه من جديد مما يدل على أن المطعون عليه لم يكن متمسكاً باتفاقه السابق على وعاء الضريبة - بعد أن قررت المحكمة ذلك أغفلت دلالة هذه المقدمة في قولها إن إيجابيات المطعون عليه المشار إليها لا تنفي نزوله عن التمسك بالإتفاق مع ما بين الأمرين من تناقض، فإن حكمها يكون قاصراً كما يكون في خروج المحكمة في تأويل أقوال المطعون عليه عن ظاهر مدلوها مسخاً لما يطل الحكم ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٣

لا تناقض بين الادعاء بأن الأبطال موضوع النزاع تدخل في عقد تملك مدعى الملكية وبين تقريره بأنه وضع اليد عليها توجهاً منه أنها تدخل فيما بيع إليه بمقتضى هذا العقد فاكسب الملك بمضى المدة الطويلة المكسبة للملكية. وإذن فمعي كان الحكم إذ رفض تحقيق وضع اليد واكتساب الملكية بمضى المدة الطويلة أقام قضاءً على أن المدعي تناقض واضطرب في دفاعه إذ استند تارة على عقد تملكه وأخرى على وضع اليد المدة الطويلة مما يشعر بعدم جدية ادعائه، لأن هذا الذي قرره الحكم لا يمكن حمله ولا يسوغ اطراح دليل له أثره في الدعوى مما يجعله قاصر البيان.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٧

معي كانت المحكمة قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لتعين حكم العرف السينمائي في حالة استبدال مثل بآخر في فيلم معين بعد الاتفاق على بيع حقوق استغلاله ومعرفة أثر هذا الاستبدال في الاتفاق المذكور ثم رجعت بعد التحقيق بينة أحد الطرفين على بينة الآخر لأنها لا تكون قد نالعت مقتضى حكمها الممهدي ولا خالفت ما هدفت إليه فيه ولا يعدو النفي على الحكم في هذا الخصوص أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بينة على أخرى وهو مما يستقل به قاضي الموضوع.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٠

معي كانت المحكمة إذ قضت بانتهاء عقد الإيجار الذي تستند إليه الطاعة في طلب الإحلاء، لم تكن في صدد البحث في انتقال ملكية العين المؤجرة منها إلى المطعون عليه الأول فبحثت الشروط الواجب توافرها قانوناً حتى تنقل الملكية إليه وإنما تعرضت لمستدلته للإستدلال منها على إنتهاء عقد الإيجار بشروطه العين المؤجرة بصرف النظر عن البحث في انتقال الملكية، فليس فيما إستندت إليه في هذا الخصوص أيه مخالفة للقانون.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٤

إنه وإن كان يجوز تسبب الحكم ببنى أسباب حكم آخر سبق صدوره بين الخصوم ومقدم فى ملف الدعوى وذلك بالإحالة عليه، إلا أن شرط ذلك أن لا يكون هذا الحكم قد ألغى، ذلك أن إلغاء الحكم بأى طريق من طرق الطعن يجرده من كل أثر قانونى ويصبح شأنه شأن الأوراق العادية التى تقدم فى الدعوى، فكما أنه لا يجوز تسبب الحكم بالإحالة على ما تضمنته ورقة من الأوراق التى يقدمها الخصوم كذلك لا يجوز تسبب الحكم بالإحالة إلى حكم صدر بين الخصوم وقضى بعد ذلك بتقضيه.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٠

معى كان الثابت بالحكم هو أن اخل التابع للشركة التى تقوم بصناعة وتجارة الدخان له أن يتعاقد بالخياطة عنها مع الغير من عملاتها بالمنطقة الكائن بها وأنه يتمتع بقدر من الاستقلال تحت إشراف المركز الرئيسى للشركة، فإن الحكم لا يكون قد أعطى إذ وصف هذا اخل بأنه توكيل للدخان ينطبق عليه القرار الصادر بفرض الرسوم لا مجرد محل لتخزين بضائع الشركة.

للطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٥

الحكمة غير ملزمة بنذب غير لتحقيق ما دفع به الطاعن من أنه لم يكن يتجر بالجزئة معى كانت قد اقتضت بصحة قرار لجنة التقدير باعتباره تاجرا بالجملة ونصف الجملة وأقامت قبضاءها فى هذا الخصوص على الأسباب السائلة التى أوردتها.

للطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٤

إذا كان المدعى عليه فى دعوى التزوير قد صادق مدعى التزوير على جوهر الواقعة المطلوب إثباتها فلم تر المحكمة محلا للسبر فى إجراءات التزوير لأن الادعاء به أصبح غير منتج فإنه كان عليها وفقا لنص المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات أن تلتضى بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير، أما وقد قضت برفض الادعاء ويلتزم مدعى التزوير بالفرامة القانونية فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون، ذلك لأنه لا يجوز الحكم بالفرامة على مدعى التزوير إلا إذا قضى بسقوط حقه فى الادعاء بالتزوير أو برفضه وفقا لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤

معى كان الحكم قد قرر أن رسم نصف القرش المنقوب الذى اتخذه الطعون عليه علامة تجارية مميزة لبضاعته لا يعتبر شعارا للدولة يحتج عليه اتخاذه فإن هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٠

إذا كان الحكم قد قضى للطاعن بالتعويض على أساس أن إخلال الشركة المطعون عليها بالتزاماتها قد ضيع عليه فرصة كان يترقبها من وراء إظهاره فى الأفلام المتصادف عليها، وهى ذبوع شهرته كممثل سينمائي فإنه يكون من غير المنتج النعى على هذا الحكم بأنه وصف هذا الضرر بأنه ضرر أدنى لحسب فى حين أن الطاعن يرى أن الوصف الحقيقى المنطبق عليه أنه ضرر مادى متى كان لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يدل على أن ضررا آخر محققا قد حاق به بخلاف الضرر الذى قضى له بالتعويض من أجله.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤

إذا كان قد نص فى عقد الشركة على أنه عند انقضاء مدتها تحل من تلقاء نفسها وتصبح أصولها وعصومها والتوقيع عنها من حق أحد الشريكين على أن يتحمل بجميع ديونها ويعطى الشريك الآخر ما يخصه فى موجوداتها بحسب ما تسفر عنه الميزانية التى تعمل بمعرفة الطرفين، فإن تفسير الحكم المطعون فيه هذا الاتفاق بأن المقصود منه هو إعطاء الشريك الآخر نصيبه فى الموجودات حسب سعرها المتداول فى السوق هو خروج عن المعنى الواضح لعبارة الاتفاق وتحميل لما فوق ما تحصل ذلك أن فقط الميزانية إذا ذكر مطلقا من كل قيد ينصرف بلاهة إلى ميزانية الأصول والخصوم الجارى العمل بها فى الشركات أثناء قيامها، والتى تقدر فيها الموجودات بحسب قيمتها الدفترية.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

عدم ذكر الحكم أسماء الشهود الذين ستلوا فى محضر أعمال الخير وعدم إيرادهم نص أقوالهم ليس من شأنه أن يبطئ الحكم متى كان قد أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم واعتمد تقرير الخير الذى ذكر أسماءهم وأورد نص أقوالهم مما يكون معه هذا التقرير جزءا متما للحكم.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٨

إذا كان يجوز للمحكمة وفقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها فإن ذلك مشروط بأن يظهر لها بجلاء من حالة الورقة أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب على المحكمة أن تبين فى أسباب حكمها الظروف والقرائن التى استبانت منها ذلك. ولما كان هذا الشرط على ما يبين من الحكم - غير متوافر فى حالة السند المطعون فى تاريخه بالتزوير بدليل أن المحكمة ندمت ضميرا لتحقيق دفاع المدعى عليه فى دعوى التزوير فجاء تقريره مؤيدا له كما أحالت الدعوى إلى التحقيق ولم يؤد هذا التحقيق إلى ثبوت تزوير تاريخ السند حسبما جاء بالحكم مما ينفي معه القول بعبث إدعاء التزوير أو بأن تزوير تاريخ السند كان ظاهرا للمحكمة ظهورا لاشك فيه مما يجيز لها الحكم بتزويره من

تلقاء نفسها، وكان استناد مدعى التزوير إلى المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات فى تقرير قضاء المحكمة بتزوير السند مجرد الشك فى صحة تاريخه هو استناد غير صحيح ذلك أن هذه المادة لا تجيز للمحكمة الحكم برد وطلان السند مجرد الشك فيه وإنما تجيز لها فى هذه الحالة أن تدعو من تلقاء نفسها الشخص الذى حور السند لبيد لها ما يوضح حقيقة الأمر قبل البت فى صحته أو تزويره، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد وطلان السند مجرد الشك فى صحة تاريخه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٧

مضى كانت المحكمة إذ طبقت المادة ٥٤٥ من القانون المدنى القديم التى توجب على الدائن المرتهن أن يئذل فى سبل استغلال العقار المرهون حسب ما هو قابل له ما يستطيع من مجهود يمكن لم تبيين الأسباب التى اعتمدت عليها فى اعتبار الدائن مقصرا فى استغلال العين المرهونة مكثفة فى ذلك بإيراد عبارة غامضة لا تكشف عن أى معنى ثم نذبت عميرا لإجراء عملية الاستهلاك لا على أساس ما استولى عليه الدائن المرتهن فعلا بل على أساس أجر المثل، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

مضى كانت المحكمة إذ لم تجب الطاعن إلى ندب غير لفحص حساباته، قد ناقشت رقم المبيعات ونسبة إجمالى الربح واعراض الطاعن على المصروفات وانتهت من ذلك إلى الانتعاض بسلامة الأسس التى بنى عليها تقدير اللجنة لأرباحه فإن التحدى فى هذا الخصوص بما كانت تنص عليه المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى ألغيت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يكون فى غير موطنه.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٧

إذا كانت المحكمة بعد أن أثبتت بالأدلة التى اعتمدت إليها عدم سلامة دفاتر الممول بما يدعى إلى عدم الاعطيان إليها، فلا عليها إن هى لم تجب الممول إلى طلب ندب غير لفحص حساباته وتقدير أرباحه من واقع هذه الدفاتر.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٢

إذا كانت المحكمة لم تبن فى أسباب حكمها فى خصوص المبلغ المدفوع للبائع بموجب عقد البيع إن كان عربونا ليفقده المشرى كضدية يتحمل بها عند نكوله عن إتمام ما اتفق عليه مع البائع أم أنه كان جزءا من الثمن لا يحكم به للبائع كصوص إلا متى ثبت خطأ المشرى وحقاق ضرر البائع، بل قررت أن المشرى قد فقد المبلغ الذى دفعه نتيجة تقصيره فى إتمام العقد سواء اعتبر المبلغ المدفوع عربونا أم جزءا من الثمن دون أن تحصى دواع المشرى ومؤاده أن عدوله عن إتمام الصفقة كان بسبب عيب خفى فى المنزل المباع سلم له

به البائع وبسببه اتفق وإليه على التفاسخ وعرض المنزل على مشر آخر، وكان هذا الدفعا جوهريا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه كان لزاما على المحكمة أن تعرض له وتفصل فيه وتبين ما إذا كان المبلغ المدفوع من المشتري هو فى حقيقته عربون أم جزء من الثمن لاختلاف الحكم فى الحالتين وإذ هى لم تفعل يكون حكمها قد شابه قصور يطله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩

مضى كان الحكم لم يتم قضاءه على الخطاب المرسل من المطعون عليهما إلى الطاعن فحسب، وهو موضوع نعى الطاعن، بل أقام قضاءه على أساس آخر هو أن الثابت من الاتفاق انحراف بين طرفى الخصومة أن من حق المطعون عليهما تامين الألقطان التى باعها إليهما الطاعن فى أى يوم دون أى إعراض من البائع وكان الطاعن لم ينع على الأساس الآخر من الحكم، وكان هذا الأساس يكفى وحده لحمله فإنه يكون غير منتج البحث فى صحة أو بطلان الإعلان الحاصل للطاعن بالخطاب الموصى عليه وهو ما قصر الطاعن نعيه عليه.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

لا يجوز الاستناد فى تقويم الحكم إلى غير ما أقيم عليه من أسباب إلا أن تكون من الأسباب القانونية البحتة القائمة فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف. وإذن فمضى كان المطعون عليه الأول قد أسس دفعه بعدم قبول الطعن لانعدام مصلحة الطاعن فيه على أن حق هذا الأخير فى الشفعة قد سقط لوراخيه فى ربيع دعواه حتى النقصى الأجل المحدد لذلك، وكان هذا السبب لا ينطبق عليه الوصف المشار إليه إذ يناطه واقع ولم يتعهد له الحكم فإن الدفع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن يعتبر مصريا ورتب على ذلك أن المحكمة القنصلية اليونانية لم تكن مختصة بالتصديق على التبنى للأسباب السابق بيانها، فإنه لم يخطئ فى تطبيق القانون ولا محل بعد ذلك لتمسك الطاعن بتطبيق أحكام القانون اليونانى الخاصة بأحوال الرجوع فى التبنى إذ يجب أولا تعيين المحكمة التى لها ولاية التصديق على التبنى والقانون المصرى هو الذى يجب الرجوع إليه لتحديد ولاية القضاء فى داخل الدولة المصرية.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

إذا كان الحكم قد أوّل المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التى أحال عليها الأمر العسكرية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإعالة الفلاء بأنها تعتبر فى حكم احوال التجارية احوال ذات المصالح العمومية الأمر الذى يستتبع اعتبار كل مستشفى عملا تجاريا، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ

في تأويل القانون، ذلك أن عبارة المادة المشار إليها لا تشمل جميع العمال الذين يعملون في مؤسسة ذات منفعة عمومية وإنما تقتصر ذلك على العمال الذين يعملون في مجال الإدارة المتعلقة بالأعمال ذات المنفعة العمومية. مثلها في ذلك مثل مجال الإدارة في الأعمال الخاصة كمجال الإدارة الخاص بالمستشفى موضوع النزاع، وكل ذلك يقتضى معرفة ماهية المستشفى وهل هو من قبيل المجال التجارية أم لا يعتبر كذلك كما يستلزم معرفة عمل العامل الذي يريد الانتفاع بأحكام الأمر العسكري الخاص بإعانة الغلاء وهل هو يعمل في مجال إدارة المستشفى أم في محلاته الأخرى وهل هو مخصص لعمل واحد في مكان ثابت أم ينتقل في أعمال ومجال المستشفى المختلفة، وأخيراً هل التحقق بعمله قبل سنة ١٩٤١ أو بعدها ليجرى تطبيق القانون والأوامر العسكرية على وجهها الصحيح.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٧

لا يجب الحكم بإغفاله ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الإنزال مفهوماً من الوقائع التي أوردتها.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١

متى كان الدين الواجب قد تمسك بهم جواز الحكم بفوائد الدين بواقع ٨٪ من تاريخ عقد الرهن وأنها إنما تستحق بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية، وكان الحكم فيه لم يرد على هذا الدفاع الجمهوري ولم يبين وجهة نظره فيه فإنه يكون ناقص البيان لقصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣

متى كان الحكم قد قرر بأنه لا يجوز لأحد أن يعرض لطالب البناء في إقامة بنائه بعد أن صدر حكماً باعتبار امتناع البلدية عن إعطائه ترخيصاً بالبناء عملاً بمقتضى القانون، فإن هذا الذي قرره الحكم فضلاً عما فيه من تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تعرض القضاء للقرارات الإدارية أو التأويل أو التفسير حسبما كان يوجب نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، فإن حكم القضاء باعتبار القرار الإداري مخالفاً للقانون لا يملو أن يكون مجرد توجيه لجهة الإدارة لما يجب عليها أن تتخله في خصوصه، ولا يمكن أن يقوم حكم القاضي مقام القرار الصحيح الواجب على الإدارة اتخاذه.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٠

متى كان الحكم امتداداً إلى الأسباب السالفة التي أوردتها اعتبر الأرض المخلفة عن المورث من الأراضي القضاء المدة للبناء وليست من الأراضي الزراعية فلم يقدر قيمتها على الأساس المبين بالفقرة الأولى من

المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بل قنرها وفقا للمادة ٣٧ من هذا القانون فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦١٢ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩
متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس سليم من القانون فلا يكون بحاجة إلى مناقشة الأساس الحاطىء الذى بنى عليه الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٦/١/٥
لا يعيب الحكم ما استورد إليه في ملاحظة عابرة بشأن قضاء محكمة الدرجة الأولى الذى اعتبر التصرف وصية متى كان ذلك لا يؤثر على سلامة قضائه الذى ألقى الحكم الابتدائى وأعتبر التصرف بيعاً صحيحاً منجزاً وليس تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٩
متى كان الحكم إذ قصر تصفية الشركة على المنقول وأرجأ تصفية العقار حتى يفصل نهائياً في النزاع الجدى الذى قام على ملكيته بين الشركة وبين الشركاء الموصين، فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٦
متى كانت المحكمة بعد أن قررت في صدر حكمها أنه كان من الأصوب أن يستصدر الخاضع أمراً بتقدير أتعابه من المحكمة القنصلية اليونانية عن القضايا التى فصلت فيها خصوصاً وأن المذكرات والمستندات أساس المطالبة مكتوبة باللغة اليونانية التى تجهلها المحكمة ولم تترجم بأكملها إلى اللغة العربية عادت فالتأملت قضاءها للمحامى بما يستحقه من أتعاب عن مباشرة الأعمال القضائية وغير القضائية أمام جهتى التقاضى القنصلية والمختلط على ذات المستندات المقدمة في الدعوى ومنها المستندات المرفوعة باللغة اليونانية التى تجهل حقيقتها، فإن حكمها يكون معيباً بالتناقض.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٦٤ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩
إذا تمسك أحد الخصوم في دعوى صحة التعاقد بملكيته هو للمقار المبيع تعين على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الفصل في ذلك إذ أن الحكم بصحة التعاقد يعوقف على التحقق من عدم سلامة هذا الدفاع. ولما كان الواقع في الدعوى وهى دعوى صحة تعاقد أن أحد الخصوم قد جحد ملكية البائع وتمسك هو

بملكه للعقار موضوع الدعوى بمقتضى مستندات قدمها فإن هذا الدفاع يكون دفاعاً جدياً وجوهرياً مؤثراً في الحكم ويقتضى من المحكمة بحثه وإبداء كلمتها فيه.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٨٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥
مضى كان الحكم معمولاً على ما استظهرته المحكمة من الأدلة الساتفة القائمة في الدعوى فإن النعى عليه بأخله بدليل غير قائم في الدعوى يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦٢٩ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٥
مضى كانت محكمة الموضوع قد فصلت في الدعوى على مقتضى ما استظهرته من الوقائع التي طرحها الخصوم عليها بأن المبلغ المطلوب كان قرضاً ولم يمسك المدين بأن "دوطة" فلم تر حاجة إلى مناقشة ما ورد بصحيفة الاستئناف المرفوع من الدائن من أن سند المبلغ حرر بمناسبة الزواج أو أن المبلغ أعطى كهدية زواج وسلم منه للزوج دون الزوجة، إذ أن المحكمة غير ملزمة بتبع أقوال الخصم والرد عليها استقلالاً مادامت قد اطمأنت إلى ما انتهى إليه قضاؤها وبرره بأسباب تستقيم معه.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ٩/٢/١٩٥٦
محكمة الاستئناف غير ملزمة بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف مادام قضاؤها مبنياً على أساس سليم.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦
مضى كانت عبارة الحكم مرسلة قاصرة عن بيان الأسباب التي إستندت إليها المحكمة فيما قرره من أن عقدي القسمة اللذين تما بين المشري وبين باقي الشركاء في الأعيان المبعة ووقع عليهما البائع كشاهد لا يدرحضان ما تمسك به البائع من أن عقد البيع هو عقد صوري قصد به الإيهاء، وعن الرد على ما تمسك به المشري من أن توقيع البائع على عقدي القسمة بعد أن طعن فيهما بالتزوير وقضى برفض دعواه في هذا الخصوص - إنما يلمد إقراره بالتصرف الصادر منه إلى المشري باعتباره أنه بيع منجز وليس وصية. فإن الحكم يكون قد أغفل دفاعاً جوهرياً لو تحقق لتضير به وجه الراى في الدعوى ومن لم يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٦
مضى كان الحكم قد أسس مسئولية أمين النقل - مصلحة السكة الحديدية - على أنها أخطأت خطأ جسيماً فإستحق عليها التعويض - أى ثمن البضائع الفالقة - وأحال الدعوى إلى التحقيق بشأن أجره نقلها لإثبات

وقرر خطأ جسيم من المصلحة المذكورة في النقل - فإن الحكم يكون متناقضاً في أسبابه التي أقيم عليها متعيناً لنقضه.

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦

متى كان يبين ما أورده الحكم أن المحكمة قد استندت في قضائها برد وبطالان السند المطعون فيه بالتزوير إلى ما ورد بتقريرى الخبراء المقدمين في الدعوى رغم إختلافهما في تحديد مواطن التزوير في الخبر المذكور وطريقة حصوله، ولم تبين كيف وامت بين الرايين فيهما - على ما بينهما من تفاوت ظاهر ومع استحالة قصور الجمع بينهما. وأنها أضافت إلى ذلك مشاهدتها الخاصة وقطعت بها في حصول التزوير في مسألة إختلفت فيها أبحاث الخبراء دون أن تبين هي مواضع التزوير التي رأتها ودلالته التي اطمأنت إليها فإن الحكم يكون ناقص البيان.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥٦

متى كان مفاد ما قرره الحكم أنه لم يلق بالألا إلى حقيقة ما أثبتته الخبر في تقريره مما يتغير به وجه الرأى في الدهوى فإنه يعين لنقضه.

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٥٦

لا تثير على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يفتى عن إيراد جديد.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٣١/٥/١٩٥٦

الحكمة ليست في حاجة إلى الرد إستقلالاً على كل ما يثيره الخصم متى كانت أسباب الحكم مؤدية إلى ما إنتهى إليه ولها أصلها الثابت بالأوراق.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٧/٦/١٩٥٦

متى كانت المحكمة قد أتمست قضائها بالملكية على عقد الشراء وعلى تسجيل الحكم الصادر بمصلحة التوقيع عليه إلى جانب صورية عقد الشراء الآخر الصادر من البائع نفسه وإنعدام أثر تسجيله فإن ذلك تسبب كاف لتقيام الحكم.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٣

متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين ما قدمه الخصوم من طلبات وأوجه دفاع أو دفع وخلاصة ما استند إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية مع بيان ما سارت فيه الدعوى من مراحل - فإنه يكون قد خالف نص المادة ٣٤٩ من المراتم مخالفته تسوجب بطلانه.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢١

متى كان الحكم إذ قضي في منطوقه بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب قد جاء سليماً من الناحية القانونية بالنسبة للوقائع الثابتة في الدعوى والتي لا نزاع فيها، فلا يقبل الطعن في الحكم لما ورد في أسبابه من وقائع غير صحيحة.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥

للوصى حق رفع الدعاوى والطعن في الأحكام التي تصدر لغير مصلحة من يقوم على ماله بطرق الطعن العادية وغير العادية. أما ما ورد في الفقرتين ١٢ و١٣ من المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية فهو ليس بشرط لقبول الدعوى أو الطعن وإنما قصد به إلى رعاية حقوق نالقي الأهلية والمخالطة على أموالهم فهو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصوصهم ومن ثم فلا يصح هؤلاء الخصوم التمسك به.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣٠

لما كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود في حدود سلطتها الموضوعية استخلاصاً لا يخالف الثابت بالتحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة أن الطاعن في الفترة اللاحقة للصلح الأخير بينه وبين زوجته دأب على مناوراتها والإسراف في إهانتها، ولم يرتدع عما كان عليه قبل الصلح من إساءة معاملتها مما رأت معه المحكمة استحالة الإبقاء على الرابطة الزوجية التي استهان بها الطاعن فلم يقلع عن إدمانه على تعاطي الحمر واعتدائه الجسمي المتكرر على زوجته، وكانت تلك الإهانات من مبررات التطبيق حتى ولو كانت من نوع الإهانات السابقة على الصلح الحاصل بين الطرفين، وكان تقدير خطورة تلك الوقائع الجديدة مما تستقل به محكمة الموضوع، وكانت الأسباب التي استندت إليها كما هو الحال في الدعوى - تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها - لما كان ذلك - فإن تهيب الحكم استناداً إلى المادتين ٢٣٢ و٢٤٤ من القانون المدني الفرنسي يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

مضى كانت أسباب الحكم ماثمة وسلمية في ترتيب مسئولية الشريك المتضامن من الوجهة المدنية قبل العبر عن الكفالة التي عقدها معه متتحلاً فيها صفة مدير الشركة حالة كونه غير مدير لها فإن الحكم لا يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٤

المفاضلة بين سندات الملكية التي يحمدها أحد طرفي النزاع وبين سندات ملكية الطرف الآخر والتي صدرت لإثبات تصرفات قانونية هي من المسائل القانونية التي يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها فإذا كان الحكم قد أغفل الصرض لبحث هذه المستندات والمفاضلة بينها فإنه يكون مشوباً بالقصور في السبب - ولا ينبغي عن ذلك اعتماد المحكمة في هذا الخصوص على ما ورد بتقرير الجير المتدب لإثبات الواقع في الدعوى وتطبيق مستندات الطرفين على العليقة.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٧

الأصل أن يكون كل حكم مسؤولاً بذاته جميع أسبابه وإذا صح للمحكمة أن تستدل إلى أمر تقرر في حكم آخر فشرط ذلك أن يكون الحكم المستدل إليه قد سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعصرها من عناصر الإثبات يتنازل الخصوم في دلالته. فإذا كانت المحكمة قد أقرت حكمها على مجرد الإحالة على حكم آخر صادر من المحكمة نفسها في نفس اليوم في دعوى أخرى فضلاً عن اختلاف الخصوم والطلبات في كل من الدعويين دون أن تضمن قضاءها ما يصلح أسباباً لحكمها فإن إحالتها على الحكم الصادر في الدعوى الأخرى تكون قاصرة لا تنفي عن سبب قضائها.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٥

مضى كان النعى غير منتج لعدم إسناده إلى أساس قانوني فإن الحكم لا يكون قد شابه قصور في السبب إذا لم يرد على ما يمسك به الخصم في هذا الصدد.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١

مضى كان الحكم المطعون فيه بعد أن تقرر أن القانون المدني اليوناني والقانون المدني الإيطالي هما القانونان الواجب تطبيقهما في الدعوى فيما يتعلق بشروط صحة العقد زواج الطاعن بالطعون عليها وبعد أن قرر أنه وفقاً لنص المادة ١٣٥٤ من القانون المدني اليوناني ونص المادة ٨٦ من القانون المدني الإيطالي لا يجوز لمن كان مرتبطاً بزواج سابق أن يعقد زواجا جليداً قبل انحلال الزواج السابق وإلا كان العقد الثاني باطلاً - بعد أن قرر الحكم ذلك قصر بحته على حكم القانون المدني الإيطالي فيما يتعلق بطلب

بطلان الزواج الثاني الذي عقد أثناء غياب الزوج السابق وقبل أن تنتهي حالة غيبته وانتهى من هذا البحث إلى أنه لا يقبل الطعن في الزواج الثاني طالما كانت حالة الغياب قائمة، ولم يتعرض لحكم القانون المدني اليوناني في هذا الخصوص مع أنه أحد القانونين الواجب الرجوع إليهما لتعرف الشروط الموضوعية لصحة الزواج الجديد عملاً بالمادة ١٢ من القانون المدني المصري ومع غسك الطاعن بأنه وفقاً لنص المادة ١٣٥٤ من القانون المدني اليوناني يعتبر زواجه بالطعون عليها باطلاً إذ لم يصدر حكم بإغلال زواجها السابق قبل إنقضاء زواجها الجديد لما كان ذلك فإن الحكم إذ لم يتبين حكم القانون اليوناني في الواقعة الدعوى ولم يرد على ما تمسك به الطاعن في هذا الخصوص يكون قد جاء معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٤

متى كان الحكم قد أسس على دعامة صحيحة تكفي لإقامته دون حاجة لأي أساس آخر فإنه يكون غير منتج النفي عليه في باقي ما ورد به.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٤

لسخ العقد لا يكون إلا نتيجة لإلحاق المصالحين عليه أو لصدور حكم به وفقاً لنص المادة ١١٧ من القانون المدني القديم، ولا يشفع لأحد المصالحين في الإنفراد بالفسخ قوله بقيام أسباب هي في نظره مبررة للفسخ وبالتالي فلا جلوى له من النفي على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند إلى هذا الأساس

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٥٧/١/٣١

إذا كان المؤجر قد اعرض أمام محكمة الموضوع على تقرير الخبير المنتدب لتصفية الحساب بينه وبين المستأجر في خصوص مبالغ معينة استعملها الخبير واستدل المؤجر على وجهة نظره في هذا الاعراض بما قدمه من مستندات ولم يشر الحكم إلى هذا الدلائل وسكت عن الرد عليه فإنه يكون قد شابه في هذا الخصوص قصور يطله.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٤

إذا رفعت الدعوى بطلب أحقية المدعين لزراعة محجوز عليها حجراً صورياً بحجة أن المدعى عليه هو الزارع لها وأثبت الحكم أن إدعاء المدعي الأول أحقيته للزراعة المذكورة لا سند له من القانون استناداً إلى حجية حكم المحكمين الذي قضى في مواجهته بأحقية المدعي عليه هذه الزراعة وأن إدعاء باقي المدعين بأحقيتهم لها لا أساس له من الواقع فإن الحكم يكون قد أصاب إذا قضى برفض الدعوى بعد أن انهار أساسها دون حاجة للبحث في صحة الحجج أو صوريته.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤ .

مضى كان الحكم قد استند في قضائه برفض دعوى الفسخ المرفوعة من البائع إلى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالفسخ غير واجب خلو العقد من شرط صريح ينسخ العقد بقوته وأن المحكمة رأت ألا تقضى به استناداً إلى الشرط الضمنى الفاسخ لما قدرته من ظروف الدعوى وخصوصياتها فلا يكون بالحكم حاجة بعد ذلك إلى التحدث عن دفاع البائع ومستنداته إذا كانت هذه المستندات وذلك للدعوى لا يغير من النتيجة التى إنتهى إليها الحكم استناداً إلى تلك القاعدة التى لم يوجه إليها البائع معطناً.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٧

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بنوت الدين فى ذمة من حرر لمصلحته الشيك محل النزاع على عطاء من البنك يفيد صرف لئمة هذا الشيك إلى المسفيد فإن الحكم يكون قد إنتطوى على قصور فى التسيب لأن عطاء البنك إن صلبح دليلاً على إستلام المسفيد للمبلغ المين بالشيك فإنه لا يقوم دليلاً على أن هذا المبلغ سلم إليه على سبيل القرض إذ الأصل فى الشيك أنه أداة وفاء وكان على الحكم أن يقيم الدليل القانونى على أن المبلغ المين بالشيك قد سلم إلى المسفيد على سبيل القرض.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨

مضى كان بين من الإطلاع على المستندات التى أودعها الطاعن ملف الطعن أنه ليس من بينها ما أشار إليه الحكم المطعون فيه ولم يقدم الطاعن ما يفيد أن هذه المستندات سبق أن قدمت شكمة الموضوع فإن المضى على الحكم بمخالفة الثابت بهذه الأوراق يكون خلواً من الدليل.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١٩٥٥/٧/٧

مضى كان الحكم المطعون فيه - وهو بسبيل تحقيق عناصر الحراسة القضائية المطلوبة كالنزاع والخطر الموجبين لفرضها وتقدير سند الحائز للأعيان المراد وضعها تحت الحراسة - قد رأى للأسباب السالفة التى أوردتها انشاء ركن الخطر المبرر لقيام الحراسة وانتهى فى قضائه إلى رفض الطلب فإن ذلك يعتبر تقديرها موضوعياً لما يستلزمه قاضى الدعوى ولا شأن بحكمة التقضى به.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤

- إذا كانت الواقعة التى أوردتها الحكم ليست من الوقائع التى استغلصت المحكمة لثبوتها فإنه لا محل لتعيب الحكم بإيرادها.

- متى كانت محكمة الاستئناف قد كونت عقيدتها بصحة الورقة المطلوب صحة التعاقد عنها بناء على ما استظهرته من معانيها وإياها وما أثبتته في حكمها عن هذه المعايير فليس عليها بعد أن استبان لها ذلك واقتضت به أن تلزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف مادام قضاؤها مبني على أساس سليم.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٠

إذا كان المشوي قد حدد أمام محكمة الموضوع ملحقات الثمن وبين تفاصيلها فإن الحكم إذا قضى بأحقية الشفع في أخذ الأطنان موضوع الشفعة مع ما يبعها من الحقوق مقابل دفع ثمن معين والملحقات دون أن يبين هذه الملحقات ولا قيمتها - هذا الحكم يكون قد جاء قاصر البيان فيما يتعلق بهذه الملحقات.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥

لا محل للنعي على محكمة الاستئناف بالقصور في التسيب امتداداً إلى وقائع لم تكن من تحصيلها ولم تعول عليها في قضائها.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤

إذا كان الدائن قد اتخذ من خطاب صادر إليه من المدين دليلاً على إجازة المدين لإقرار الدين وتصحيحه من خاتبة البطلان النسي الناشء عن التدليس وإنعدام السبب وكان الحكم قد انتهى إلى أن سبب هذا الإقرار قد إنعدم وكان في ذاته سبباً غير مشروع لأنه وليد الغش والتدليس، فإن سكوت الحكم عن تناول هذا الدليل بالرد رغم اتصاله بمجهر النزاع يعتبر قصوراً موجباً لنقضه.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٦

محكمة الاستئناف ليست ملزمة بتعقب أسباب الحكم المستأنف والرد عليها تفصيلاً ما دامت قد أقامت قضائها على ما يحمله.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٣

متى تبين أن الحكم جرى في أسبابه على أن الأطنان المتنازع عليها محدة مفردة كما هي موصوفة في عقد الوعد بالبيع في حين أنها وصفت في عريضة الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ هذا العقد بأنها شائعة في أطنان أخرى وأفضل الحكم التحدث عن هذا الخلاف ولم تبحث المحكمة في حقيقة الأطنان وما إذا كانت محدة أو شائعة مع غيرها فإن هذا الإغفال يشوب الحكم بقصور يطله.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٩٥٦/١١/١

- متى صدر حكم بإلغاء حكم التصديق على القسمة وكان ما ذكره الحكم المطعون فيه عن حكم التصديق على القسمة يشير إلى أنه تضمن شطرين لم يفصح عن الشطر الثاني منهما، ثم أنزل حكم الإلغاء على القسمة بالشطر الأول دون الشطر الثاني الذي اعتبره باقياً لم يحسمه حكم الإلغاء - فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يحية ويعطل رقابة محكمة النقض على صحة تطبيق القانون.

- متى كان الثابت بالإنداز المعلن من الشريك على الشيوع إلى شريكه والذي ذكر فيه أنه يضع اليد على قدر مفرز تسلمه رسمياً من العين المتنازع على قيام حالة الشيوع فيها ويطلب فرز الجزء الباقي له - أن الإنداز قد احتمل أيضاً على قوله إنه يملك كامل نصيبه على الشيوع في العين - فإن إغفال الحكم ما جاء بذلك الإنداز من هذا القول وعدم مناقشته أثر هذا الإفراز من جهة ثبوت أو عدم ثبوت حالة الشيوع يعتبر قصوراً مطلقاً للحكم.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢١

إذا كان الممول قد طلب الحكم له بالتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط طريقة الأرباح الاستثنائية عليه وفيما تم بناء على ذلك من إجراءات الحجز على بضاعته وبمها وخلق عليه وضباع رأس ماله وأسمه وشهرته بسبب تلك الإجراءات وكان الحكم قد قدر التعويض تقديرأ جزائياً وأكسى بيان وصف ما بيع من البضاعة المحجوز عليها بالقول بأن ما بيع هو جزء كبير مما حجز عليه دون أن يحقق مقدار ما بيع وما خلق الممول من خسائر من جراء هذا البيع كما قضى بعد ذلك للممول بتعويض عن خلق الخلل مقدراً بقيمة الأرباح التي ضاعت عليه من سنوات أزيد مما طلبه دون أن يثبت الحكم أن هذا الإغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز فإن الحكم يكون قد جاء قاصر البيان ويعين نقضه.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٢

متى أقام الحكم لقضاءه على مقتضى ما حصله من فهم الواقع نتيجة لأقسمة منطقية ليس في بناء مقدماتها قاعدة قانونية يمكن تصور وقوع الخطأ فيها فرائى الحكم في ذلك لا معقب عليه.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٧

ملكية الشفيع للعقار الذي يشفع به شرط لقبول دعواه فإذا ما أنكر عليه المشرى هذه الملكية تعين على المحكمة أن تستظهر حقيقة هذا الدلائل من واقع ما يقدمه إليها الشفيع من اسناد مثبتة للملكة. ولا يفني عن ذلك مجرد القول إن المحكمة ترى أن منازعة المشرى في الملكية منازعة غير جلية وأن تسوق أسباباً تستدل بها على عدم جدية المنازعة ثم تنتهي من ذلك إلى القول بأنه يقوم بالشفيع سبب الأخذ بالشفعة إذ مؤدى

ذلك هو أن الحكم قد استخلص منذ الملكية من الأسباب التي أقامها على عدم جدية المنازعة فيها وهو استخلاص نتيجة من أسباب لا تؤدي إليها وهي في ذاتها أسباب لا تصلح في القانون لإثبات الملكية وفي ذلك فعلاً عن مخالفة القانون قصور في التسيب يعيب الحكم.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٥٧

إذا رفع من حول إليه عقد الإيجار دعوى على المستأجر بطلب الأجرة وتثبيت الحجز التحفظي فدفع المستأجر الدعوى بأنه أو في الأجرة إلى اغيل بمقتضى محضر صلح تم بينهما وأقام الحكم قضاء بطلبات اغيل إليه على دعوات ثلاث : الأولى - أن المستأجر كان قد قبل وفقاً لنصوص عقد الإيجار تحويل العقد وقيمة الأجرة إلى الغير. والثانية - أن المستأجر لم يكن يجوز له وقد علم عند توقيع الحجز التحفظي بحصول الحوالة أن يدفع الدين إلى اغيل أو يصالح معه بعد ذلك التاريخ. والثالثة أنه لم يثبت بحكمة الموضوع أنه كان قبل علمه بالحوالة وفي قيمة الأجرة كلها أو بعضها إلى اغيل - وكان تقرير الطعن قد خلا من تعيب الحكم فيما استظهره من علم المستأجر بالحوالة في تاريخ سابق على تاريخ محضر الصلح ومن عدم قيامه بدفع شيء من الأجرة قبل علمه بالحوالة فإنه يكون غير منتج ما يتمسك به المستأجر من خطأ الحكم فيما يكون قد قرره من أن قبوله للحوالة يسقط حقه في كل دفع كان له قبل الدائن.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١١/١٤/١٩٥٧

مضى تبين أن الدعوى رفعت بطلب حساب عن عملية توريد أخشاب، وأغفل الحكم الرد على المستندات التي قدمها المدعي ومنها كشف حساب مرسل إليه من المدعي عليه وصور فواتير صادرة من الجهة التي حصل لها التوريد عما قام المدعي بتوريده وصور خطابات مرسله إليه بعدم قبول بعض الأخشاب الموردة ومنها كذلك مستند قدمه المدعي عليه اعترف فيه بما قام المدعي بتوريده من الأخشاب كما أغفل الحكم الرد على ما تمسك به المدعي من مدلول كشف الحساب المذكور وما حواه المستند المودع من المدعي عليه فإن الحكم يكون قد شابه قصور يطله.

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١١/٧/١٩٥٧

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت برد وعلان عقد بيع ادعى بتزويره لاستنزاف هذا الحكم وقدم المستأنف أثناء نظر الاستئناف إقرارين من أحد الورثة الطاعين في العقد بالتزوير أحدهما عرفي يقول فيه إنه تأكد بنفسه من صحة البيع ودفع الثمن والثاني مصدق على توقيعه ويصرح فيه بصرف مبلغ ربع الأطنان المبعة الذي كان مودعاً من المشتري إلى هذا الأخير وآخر لأنه أصبح من حقهما وكان من الغمحل لو اطاعت محكمة الاستئناف على هذين الإقرارين أن يتبرأ رأبها في الدعوى فأغلغت محكمة الاستئناف في

حكمها المطعون فيه الإشارة إلى الإقرارين المذكورين ونقضت بتأييد الحكم المستأنف تأسيساً على أن الأسباب التي بنى عليها الاستئناف سبق إيدؤها أمام محكمة أول درجة التي تناولتها بالرد ولم يأت المستأنف بمجديد فإن الحكم المطعون فيه يكون معياً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤

حكمت الموضوع سلطانها المطلق في إستخلاص ما تقتض به وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائلة تتفق مع الثابت في الأوراق ولا تخرج عن محاضر التحقيق ولا عن المعقول.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٥

متى كان الحكم قد اسطر على نفى المسؤولية التقصيرية بناء على أسباب سائلة استخلصها نتيجة لفهم سليم للواقع وتطبيق صحيح للقانون فإنه لا يكون ثمة محل للنعي عليه في ذلك.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٥

متى كان الخصم قد قدم إلى محكمة الموضوع مستندات وتحسك بدلائها على وضع يده على حصته في المنزل موضوع النزاع فالنقض الحكم عن هذا الدفاع ولم يتحدث عن تلك المستندات بشيء مع ما قد يكون لها من الدلالة - ولو أنه عني ببحثها ونقص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتقرر وجه الرأى في الدعوى - فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٣

لا جدوى من النعي بخطأ الحكم في تكييف الشرط الفاسخ بأنه شرط جزائى متى كان الحكم قد إنتهى إلى عدم تحقق الشرط.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٩

إذا إتفق في عقد بيع بتسليم على شرط جزائى، وقرر الحكم أن كلا الطرفين قد قصر في إلتزامه ونقض لأحدهما بتعويض على أساس ما لحقه من خسارة وما فاتته من ربح بسبب تقصير الطرف الآخر وحدد هذا التعويض على أساس ربح قدره بنسبة معينة من ثمن البضاعة - فإن من مقتضى ما قرره الحكم من وقوع تقصير من المحكوم له أيضاً أن يبين مقدار ما ضاع عليه من كسب وما حل به من خسارة بسبب تقصير المحكوم عليه وأن يحمله مقدار ما حل به من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره هو فإذا كان الحكم لم يبين ذلك ولم يذكر العناصر الواقعية التي بنى عليها تحديد التعويض على أساس الربح الذي قدره - فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٣

إذا رفع أحد الشريكين دعوى مطالبا بنصيبه فى أرباح الشركة وعرض إنهاء النزاع أن يدفع إليه شريكه مبلغا معينا كتقدير جزائى لأرباحه وقيد هذا الإيجاب بشرط الدفع فوراً وحدد الغرض منه فلم يقبل شريكه ذلك فإن هذا الإيجاب يكون قد سقط لتخلف شرطه والغرض منه ورفض قبوله، فإذا كان الحكم رغم ذلك قد أخذ بهذا الإيجاب الساقط وقيد به الموجب فإن الحكم يكون قد اعتمد فى قضائه على دليل معدوم مما يجعل قضاءه مخالفا للقانون.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٧٩٣ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

إذا كان الواقع فى الدعوى أنه بتاريخ ١٩٢١/٥/١٨ تعاقد مورث المظنون عليهم مع الشركة الطاعة على توريد المياه اللازمة لمعاراته وقد تم التعاقد على أساس الاشتراك الشهرى الجزائى - واستمر العمل به إلى أن قام بينه وبين الطاعة نزاع مرده أنها أرادت معاملته وفقا لما تسجله العدادات بدلا من نظام الربط الشهرى الثابت - صدر فيه حكم بتاريخ ١٩٤١/١/٢٦ من محكمة استئناف الإسكندرية المخلطة قضى بأن تعريفه الاشتراكات الشهرية الملحقه باتفاقية ١٨٨٧/١/٢٧ واجبة التطبيق على عمارات مورث المظنون عليهم دون قيد أو تحفظ خاص بكمية المياه المستهلكة على أساس الاشتراك الشهرى وبصفة إجمالية جزائية - والقضاء تبعاً لذلك بأن يدفع المظنون عليهم فى الآونة الحاضرة وبصفة مؤقتة ثمن المياه المستهلكة على أساس عقود الاشتراك الموقع عليها فى ١٩٢١/٥/١٨ مع حفظ حقهم فى طلب تصحيح حسابهم على أساس اتفاقية ١٨٨٧/١/٢٧، وأنه فى ٤ من يوليو سنة ١٩٣٨ أبرم اتفاق بين الحكومة والشركة الطاعة بمقتضاه حولت هذه الأخيرة الحق فى فرض نظام الاشتراك بالعداد بالفئات الواردة به على جمهور المنتفعين بدلا من نظام الربط الثابت - صودق عليه بمقتضى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ وكانت محكمة الموضوع قد تحصل لها بأسباب سائفة أقامت عليها قضاءها أن الطاعة والمظنون عليهم لم يتعدوا باتفاق ٤ من يوليو سنة ١٩٣٨ وأنهم قد سلكوا فى المعاملة مسلكتا يدل على أنهم قد اعتبروا أن الخصومة قد انحسرت بحكم ١٩٤١/٦/٢٦ الصادر من محكمة الاستئناف المخلطة واعتمدوه أساسا فى علاقتهما من المدة السابقة على الاتفاق المشار إليه المبرم فى ٤ من يوليو سنة ١٩٣٨ والمدة التالية له حتى صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ فالقائم علاقتهما على مقتضاه فإن فى هذا ما يكفى لحمل الحكم ومن ثم فلا جدوى فيما تثيره الطاعة فى سبب النعى من القول بأن لذلك القانون الذى صودق فيه اتفاق ٤ من يوليو سنة ١٩٣٨ أثرا رجحيا يجعله نافذا منذ تاريخ إبرامه.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٧٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٨

جرى قضاء محكمة النقض بأنه يشترط لكى تصح الإحالة على أسباب حكم آخر صدر فى دعوى أخرى أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم وأن يكون قد أودع ملف الدعوى وأصبح بذلك ورقة من أوراقها وعنصرًا من عناصر الإثبات فيها يناضل الخصوم فى دلائله. فلذا تبين أن الحكم الذى أحال الحكم المطعون فيه على أسبابه فى مقام الرد على دفاع أحد الخصوم فى الدعوى لم يكن مقدما فيها وأنه صدر فى دعوى أخرى لم يكن هذا الخصم طرفا فيها لأن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور يطله.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٧٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دعامة جديدة أهدر بها الدعامة التى أقام عليها الحكم الابتدائى قضاءه فإن إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائى تصبح لغوا ولا يسوغ الاستناد إلى تلك الأسباب أمام محكمة النقض فى إقامة الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٧٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ٥/٢/١٩٥٩

لا على الحكم الصادر فى المعارضة إذا هو أعرض عن الرد على كل ما ورد فى الحكم الملغى إذ حسبه أن يكون مقاما على دعائم كافية لحمله ومؤدية إلى النتيجة التى انتهى إليها فى منطوقه لأن فى ذلك إحدارا ضمنا لأسباب الحكم الذى ألغاه فلم يأخذ بها لما أورده من الأسباب الجديدة التى أقام عليها قضاءه.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٧٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٥٨

متى كان الخصم قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه تعاقدا مع مصلحة السكك الحديدية على شراء الفحم الرجوع المتخلف من استعمال الفحم الإنجليزى وأن المصلحة إنما استعملت الأخشاب والكسب وأن المتخلف عنهما يكون ترابا لا فحما رجوعا، فاختلف بذلك محل التعاقد وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع الجوهري الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فلم يعرض الحكم هذا الدفاع لأنه يكون مشوبا بالقصور.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٧٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٨

إنه وإن كان الأصل فى القانون أن المسؤولية شخصية إلا أن حالة مسئولية المتبرع عن خطأ تابعة ليست هى الاستثناء الوحيد الذى يرد على هذا الأصل بل يرد عليه أيضا مسئولية رب العمل عن خطأ المقاتل إذا كان هذا الأخير يعمل بتوجيهه وتحت إشرافه المباشر - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض كما يرد عليه أيضا حالة رب العمل الذى يسىء اختيار المقاتل فيعهد بالعمل إلى مقاتل جاهل بأصول مهنة المقاتلة

والفارق بين مسئولية المالك في هذا الصدد ومسئولية المتبوع أن سوء الاختيار في الحالة الأولى يجب على المدعى إثباته وفي الحالة الأخرى هو مفروض قانونا الفراضا لا سبيل لدحضه. فإذا كان المضرور قد تمسك في دفاعه بأن المقاول الذي عهد إليه المالك يجهل أصول هذه المهنة ولم يتناول الحكم هذا الدفاع بما يصلح ردا عليه فإنه يكون قاصر السبب مخالفا للقانون

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥

مضى تبين أن المستأجر دفع دعوى مطالبته بالأجرة بأن الأرض المطالب بأجرتها ليست هى الأرض التى تم التعاقد عليها لاختلاف موقعها وحدودها عن موقع وحدود الأرض المتعاقد عليها فإنه يتعين أن تقوم محكمة الموضوع بتحقق هذا الدفاع لما يوجب على تحققة من تغيير وجه الراى فى الحكم فإذا كانت المحكمة قد التفت عنه ولم تتناوله فى أسبابها بالرد عليه فإن فى ذلك ما يوجب حكمها بالقصور.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤

إن محكمة الدرجة الثانية ليست ملزمة إذا هى ألفت حكما ابتدائيا بالرد على جميع ما ورد فى هذا الحكم من الأدلة مادامت الأسباب التى أقامت عليها حكمها كافية لحمل قضائها.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

إذا كان بين ما جاء بالحكم المطعون فيه أنه محمول فى حقيقة الواقع فى شأن دحض مسئولية المطعون عليها الثالثة - جريدة ... عن توقفها عن نشر إعلان عن جهاز طوى - على ما تفيدته نصوص عقد الاتفاق المبرم بينها وبين الطاعن وما تخوله هذه النصوص للمطعون عليها الثالثة من اسحق فى رفض نشر أى إعلان لا توافق إدارتها على نشره وعلى إخلال الطاعن بالتزاماته الناشئة عن هذا العقد، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل الحكم - ولا يقدح فى سلامته أن يكون قد تزايد فى الأسباب مما كان محلا لنعى الطاعن عليه مهما كان فى هذا التزايد من خطأ.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩

لا يجب الحكم أن المحكمة لم تورد به نصوص مشاركة التحكيم التى رفعت الدعوى بطلانها خصوصا إذ كان النزاع متصلا بواقعة سلبية لم تتضمنها نصوصها ولم ينص على المحكمة بأنها خالفت الثابت فى الأوراق بخصوصها.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

إذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الطعون في قضائها بطلان السند محل المنازعة لإنشائه على الغش والتدليس عملاً بالمادة ١٢٥ من القانون المدني وأوضح تفصيلاً ظروف تحريره والقرائن التي استدل بها على الغش والتدليس، وكان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا الدفاع ولن يتناول بالبحث تلك القرائن وكان هذا الدفاع جوهرياً من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى، فإن الحكم يكون قد شابه قصور يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد سجل على الطاعنين عجزهم عن إثبات أن تخزين الأرز موضوع الخصومة كان على ضوء أحكام المرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ أمراً محظوراً على مورثهم خلال عام ١٩٤١ ١٩٤٢ وفيه حماية له من الوفاء العيني، وكان الطاعنون وهم المكلفون بتقديم هذا الإثبات لم يدعوا في طعنهم أنهم قدموا بحكمة الموضوع أى دليل في هذا الخصوص، فإنه يكون غير صحيح ما يتصاه الطاعنون في هذا الوجه على الحكم من قصور.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر عبارة مجملة أن الباقي من أصل الدين وفوائده هو مبلغ ٣٨٠ جنبها و٨١٥ ملهما موضوع المطالبة لغاية مايو سنة ١٩٥٠ - دون أن يبين ما هو أصل المبلغ وما هي الفوائد التي احتسبها - وفي ذلك ما يوجب هذه المحكمة عن مراقبة سلامة تطبيق القانون في صدد الفوائد سواء بالنسبة للسعر أم بالنسبة لعدد جواز احتساب فوائد على معجمد الفوائد فإنه يكون معيباً بالقصور الموجب لنقضه.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٥٩/١/١

إذا كان بين ما أورده الحكم المطعون فيه أنه قد حصل من واقع المستندات التي تقدم بها - الملعون عليه لإثبات صفة أنه مدير للشركة بمنطقة الشرق الأدنى وإنه لذلك يكون له حق تشييلها أمام القضاء في المعاملات المتعلقة بهذه المنطقة ولم ينع الطاعن على هذا التحصيل بمخالفته للثابت في الأوراق، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون سليماً ولا يعيبه ما يكون قد شابه من خطأ فيما استطرد إليه بعد ذلك تزييداً.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١١

لما كانت القوائد التزام تعي للالتزام الأصلي المطالب به فحسب الحكم أن يكون مسببا فى خصوص فضائه فى أصل الإلزام ليقام على أسبابه الحكم بالقوائد، وإذن لمتى كان الطاعن لا يعيب على الحكم المطعون فيه تسبب فضائه بالمبلغ الأصلي المحكوم به فإن النعى عليه القصور فى تسيب فضائه بالقوائد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٤

إذا كانت محكمة الموضوع لم تهرج حجية سند محرر بين الطاعن ومورث المطعون عليها ولم تغفل سببه المصرح فيه واعتبرته ورقة موقوفة إستفد الغرض منها بالاتفاق المبرم بين طرفيها والمنطوية عليه ورقة محاسبية لاحقة، وكانت المحكمة قد استظهرت ما تدل عليه ورقة المحاسبية وما قصد من تحريرها مستندة فى ذلك إلى تفسير عبارتها تفسيراً مستعمداً من ظاهرها ومن ظروف الدعوى وملابساتها التى يبتنها ومن القرائن المنددة الى ساقها فى تفصيل وإيضاح، وكانت الأسباب التى أقامت المحكمة عليها قضاءها فى هذا الخصوص تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها فإن النعى على الحكم بالمسح أو التافض لا يكون نمياً لا سند له.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٥٩/١/١

إذا كان مفاد الحكم المطعون فيه أن إنكار الموصية لا ينسحب إلى الوصية، وكان هذا التقرير الموضوعى ليس محل تعيب من الطاعنين، فإنه لا يكون هناك جحد من الموصية لتلك الوصية حتى يكفى هذا الجحد بأنه رجوع فيها، وفى هذا ما يكفى لحمل النتيجة التى إنتهى إليها الحكم فى هذا الخصوص - فلا محل بعد ذلك لبحت ما استورد إليه الحكم تزيداً من اعتبار أن الجحد لا يعتبر رجوعاً عن الوصية.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٣٠

توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المخضر إذا لم يجد الشخص المطلوب إعلانة فى موطنه أن يسلم صورة الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه أو من أقاربه أو أصحابه وأن يثبت فى أصل الإعلان وصورته جميع المخطوطات التى تكون قد سبقت تسليم الصورة، وعدم مراعاة هذه الإجراءات يوجب عليه ما جرى به قضاء محكمة النقض بطلان هذا الإعلان عملاً بنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات وإذن فمتى كان الثابت أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بطلان إعلان الحكم المستأنف لحلو ورقة إعلانة من بيان عدم وجود المعلن إليه حتى يصح تسليم هذا الإعلان لغيره كما يقضى بذلك نص المادة ١٢ من قانون المرافعات ولأن المخاطب معه ليس وكيله عنه، وكان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا

الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ولم يعن بالرد عليه فإنه يكون لدعواه قصور في التسبيب يطله مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٢/١١/١٩٥٨

إذا كانت محكمة الموضوع بعد أن كيفت العلاقة بين طرفي النزاع بأنها علاقة عقدية قائمة على البيع عادت فوصفت هذا البيع بأنه من نوع خاص - وأسست ذلك على ما ذكرته من أنه قد اشترط فيه تحديد الربح بنسبة معينة ورتبت عليه أنه لم يلحق بالطاعن ضرر من جراء دفعة زيادة في الثمن إذ لم تتأثر بذلك نسبة الربح المحددة - دون أن تبين كيف تحسنت لها من الواقع تلك المقدمة التي رتبت عليها تلك النتيجة فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١ بتاريخ ١/٢٨/١٩٥٦

ليس للمجلس الملي للألباط الأرثوذكس ولاية في النظر في دعوى الميراث وتعيين الورثة إذا اختلفت ديانتهم، ذلك أن شرط ولايته وفقاً لنصي المادة ١٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ في مسائل الموارث هو اتحاد ملة الورثة جميعاً وإتفاههم على الواقع إليه، ولا كانت الولاية على أصلها للمحاكم الشرعية، فإذا كان المورث قد تزوج حال حياته حينما كان قبطياً أرثوذكسياً بزوجة رزق منها بأولاد ثم اعتنق الإسلام وتزوج بعد ذلك بزوجة رزق منها بأولاد آخرين حينما كان مسلماً فصاروا مسلمين بالتبعية له لم أرثد عن الإسلام - فإن الحكم الصادر من المجلس الملي المذكور في دعوى إثبات وفاة هذا المورث وإحصار إرثه في ورثة معينين يكون قد صدر منه في غير حدود ولايته بعكس حكم المحكمة الشرعية الصادر في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١/١٩/١٩٥٦

لما كان الحجر في ذاته حداً من الحدود يجب أن يندأ بالشبهات وكان الحكم قد استخلص لأسباب مؤدية أن تصرفات المطلوب الحجر عليه للسلف في مجموعها معبرة ولا خروج فيها على مالوف العرف ولا مخالفة فيها لمقتضى العقل والشرع، فإن ذلك تقدير موضوعي يتأى عن رقابة محكمة النقض ويكون النعي على الحكم بالمجادلة في تعليل تلك التصرفات وتبريرها أو مناقشة جزئياتها وتفصيلها مهما اختلفت الأنظار إليها - هذا النعي يكون على غير أساس ذلك أن دعوى الحجر ليست دعوى محاسبة تتسع لكل هذه المجادلة.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٧

متى كان الحكم المطعون فيه إذ نفي عن المطلوب الحجر عليه السفه والغفلة إستناداً إلى الأسباب الساتفة التى أوردتها قد غلص إلى أن التصرفات الصادرة منه إلى أولاده وأحفاده لها ما يبررها سواء أكانت هذه التصرفات تبرعاً أو بيعاً بائلاً من ثمن الخلل، فإنه لا يكون فى حاجة بعد ذلك إلى العرض لحكم العبن فى البيع أو إيفار المنصرف أحد أولاده عن الآخر.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

للمحكمة المرفوعة إليها الدعوى متى كانت مختصة بنظرها أن تقدر دليل هذه الدعوى ولو كان هذا الدليل حكماً صادراً من محكمة أخرى. فإذا ما تبين لها أن هذا الحكم قد صدر فى حدود ولاية المحكمة التى أصدرته أثبت له حججه وأخذت به. وهى بذلك لا تعدو ولايتها ولا تقضى فى موضوع هذا الحكم وإذا نمتى رفعت دعوى يطلب أحقية فى إستعمال إسم إلى محكمة مختصة واستدت فى قضائها برفض هذه الدعوى إلى حجة أحكام صادرة من محاكم لبنان فيما قضت به من نفى بوة الطالب لمن يطلب إستعمال إسمه فإن الحكم يكون مستنداً إلى أساس قانونى متى كانت الأحكام المذكورة صادرة من جهة ذات ولاية. ولا يجب الحكم ما ذكره من أن النزاع فى موضوعه ومطافه مطالبة بالخصه الميراثية فى تركه المطلوب إستعمال إسمه باعتبار الطالب إبناً له متى كان لا يقصد بذلك بحسب المستفاد من مجموع ما أورده الحكم إلا أن يكون بياناً لحقيقة الباعث على إقامة الدعوى.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٢

إذا كانت الأسباب التى أوردتها الحكم تكفى لحمل قضائه فلا ينال من سلامتها ما يكون قد ورد فيها من أسباب نافلة أو خاطئة لا تمس جوهر قضائه.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه أن الفائدة التى يؤدبها البنك لصندوق تعاون موظفيه ليست مساهمة منه فى تغطية بل مقابل إستثماره هو أموال الصندوق بما فى ذلك حصصه التى ساهم بها فى أغراضه التجارية بإعتباره من بنوك الإستثمار، وكان النزاع لا يقوم على أموال الصندوق وإخضاعها للضريبة وإنما يدور حول الضريبة المستحقة على الفوائد التى يدفعها البنك مقابل إستغلاله أموال الصندوق لحسابه، فإن النعى عليه بالتصور لأنه لم يرد على ما دفع به الطاعن من أنه ليست للصندوق أغراض إستغلالية ولا على دفاعه بشأن عدم إستحقاق الضريبة التى يدفعها رب العمل بصفته إلى صندوق التعاون الخاص بموظفيه وأن يدفع هذه المبالغ بوصفه رب عمل - يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩

إذا كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المبلغ موضوع السند المطالب بقيمته هو ثمن بضاعة كان قد إشتراها من المطعون عليه، وأن هذا الأخير لم يقم بالتزامه المقابل وهو تسليم البضاعة بسبب الحجز تحفظيا عليها وبيع جزء منها سدادا لأجرة المكان المودعة به عن المدة السابقة على التعاقد وكان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بتقصير المطعون عليه قد سوى بين الثمن الذى يمت به البضاعة بالمزاد العلنى والثمن المقرر لها عند التعاقد وإكفى بخضم المبلغ المتحصل من البيع بالمزاد العلنى من قيمة السند دون إعتبار لفرق الثمن بين البيع جبرا والبيع الحر بطريق التعاقد وبغير الطغات إلى النتائج المترتبة على تصرف المطعون عليه قبل الطاعن إذ لم يقم بسداد قيمة الإيجار المستحق لصاحب المكان المودع به البضاعة المبيعة وما أدى إليه تصرفه هذا من إنقاذ إجراءات الحجز على البضاعة وبيع بعضها، ومدى علاقة ذلك بالتزامات الطاعن نحوه، فإن المطعون فيه يكون قد شابه قصور فى التسبب يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ٣/١٢/١٩٥٩

إذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد مناقشة استحقاق رسوم الدفعة على الإستهلاك الداخلى لمنشآت شركة الإضاءة والتسخين بالمغاز " الطاعنة " قرر أنه لا يشترط لاستحقاق رسوم الدفعة أن يكون الإستهلاك نتيجة تعامل بين الأفراد فحسب وإنما تستحق الرسوم على الإستهلاك الذاتى وإن كان لا ينطوى على تعامل مع الغير، فوالقمة الإستهلاك فى ذاتها هى التى يستحق عنها رسم الدفعة، ولذا أخطع الحكم إستهلاك الشركة الطاعنة للكهرباء فى منشآتها الداخلية للرسم مع أن هذا الإستهلاك لم يكن نتيجة تعامل الشركة الطاعنة مع الغير، فليس فيما قرره الحكم فى هذا الشأن أى تناقض مع ما قرره من أن إستهلاك الحكومة للكهرباء وإن كان قد حصل بمعرفة الحكومة ذاتها، إلا أن الشركة الطاعنة دون الحكومة هى التى تتحمل رسم الدفعة المستحق عليه، ذلك أن الحكم إنما أجرى فى ذلك حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٣٩/٤٤ معدلة بالقانون رقم ١٩٤١/١١ من أنه فى أى تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدفعة، وهذا مجال يختلف عن مجال إلزام المستهلك ذاته برسم الدفعة نتيجة لإستعماله التيار الكهربائى إذا كان المستهلك بخلاف الحكومة وفى غير نطاق المادة ١٤ سالفة الذكر طبقاً للأحكام العامة المضافة فى ذيل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ الخاصة بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٩

إذا كان الغابت أمام المحكمة - من الأحكام التى كانت تحت نظرها والتى أشارت إليها فى أسباب حكمها المطعون فيه - أن البائعين احتجزوا السيارة المبيعة لغير ما سبب أو ميرر قانونى ومن غير أن يقع من

المشوى تقصير أو إهمال في تنفيذ التزاماته قبلهم، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام المشوى بدفع بالي الثمن على أساس الفصل بين واقعة تسليم السيارة للمشوى عقب حصول البيع وبين واقعة حجز البائعين لها عقب إعادتها إليهم لتشحيما وكان هذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاع المشوى الذي تمسك فيه بعدم دفع الثمن لاستمرار تعرض البائعين له رغم الحكم عليهم بتسليم السيارة فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه مقام من حيث الواقع على أن الطاعن لم يستعمل لفظ "الشراوىشى" كعلامة تجارية وإنما استعمله إسمًا تجاريًا له - كما استعمله المطعون عليهما الأول والثاني إسمًا تجاريًا لهما بدعوى أنه لقب اشتهرا به كما اشتهر به والدهما من قبل، وكان مما يقتضيه الفصل فى النزاع القائم بين الطرفين تحرى الواقع فى شأن هذا اللفظ، فإن محكمة الموضوع وقد خلصت من بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها فى هذا الصدد وموازنة بعضها ببعض الآخر إلى أنه لقب اشتهر به والد الطرفين وكان ملتصقا به من وقت طويل سابق على اتخاذ الطاعن حرفة صناعة وتجارة العطور وأن المطعون عليهما الأول والثاني وأخاهما [الطاعن] كانوا جميعا يحملون هذا اللقب وقد تلقوه عن والدهم واشتهروا به طوال حياتهم ولم يكن حل المطعون عليه الأول له مبتدئا من تاريخ إضافته إلى اسمه فى شهادة ميلاده وكان بين من مراجعة ما أوردته محكمة الموضوع فى حكمها تفصيلا لمصادر هذا التحصيل أن ما أكتسبه مسندا إليها لا يتناقض شيئا مما ورد بها، وكان ما استخلصته منها سالفا، فإنه بهذا وذاك تنحصر رقابة محكمة النقض على محكمة الموضوع فى تحصيلها للواقع المتقدم بيانه، ويكون على غير أساس ما رعى به حكمها فى هذا الخصوص من القصور وفساد الاستدلال وبطلان الإسناد.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٩

إذا كان بين من أسباب الحكم أن محكمة الموضوع استخلصت إشتداد وطأة المرض وتزايدته على الباتمة من ظروف الدعوى وملابساتها ومن أقدم زوج الباتمة والمشوى منها على أخذ تصديقها على البيع يوم وفاتها بمنزها وقبل أن يتم كاتب التصديقات مأموريته - ولما كان الطرف الأخير لا يدل بذاته على تزايد المرض وإشتداد وطأته على الباتمة فى الفترة التى حصل فيها الصرف كما لا يدل عليه أيضا مجرد إشارة المحكمة إلى ظروف الدعوى وملابساتها دون بيان هذه الظروف والملابسات - فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى القول بأن المقدم على الدعوى صدر من الباتمة وهى فى مرض الموت يكون قد عاره قصور فى التسبب يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٩

إذا كانت الشركة الطاعنة قد استندت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع إلى أنه كان لديها سبب مشروع دعاها إلى وقف اعتماد شهادات التأمين الصادرة من المطعون عليه وآخر يعقولة أن هذه الشهادات قد سرقت من مكاتب الوكالة العامة للشركة الأمر الذى اضطرت من أجله إلى إبلاغ النجاة العامة وإخطار مصلحة التأمين بوزارة المالية وأعلام الرخص بالمديريات والمحافظات وأنها لم تنه العلاقة التى تربطها بالمطعون عليه وأنه الذى أقام دعواه بطلب الفسخ والتعويض، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة أو الرد على هذا الدفاع وعزا إلى الشركة الطاعنة فسخ عقد استخدام المطعون ضده بلا إخطار سابق فى المدة القانونية تأسيساً على عدم إقرارها وكيلها العام بإحقاق المطعون عليه بخدمتها وكان هذا الذى قرره الحكم من حيث واقعة الفسخ فى ذاتها قاصراً عن الإحاطة بحقيقة دفاع الطاعنة وبما تمسكت به تبريراً لطلبها وقف العمل بالشهادات التى أشارت إليها فى دفاعها، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٢/١١/١٩٥٩

حسب محكمة الدرجة الثانية إذا هى ألفت حكماً ابتدائها أن تورد التعليل السالغ لما قضت به.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩

— إذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت إضفاء وجود شركة واقعة بين المفلس والمطعون عليهم وأسست تكييفها لعلاقة الطرفين بأنها علاقة مديونية على عدة اعتبارات استخلصتها من أوراق الدعوى ومن العقد الذى تمسك به الطاعن أوضحته فى أسباب حكمها — منها أنه لم يوقع على هذا العقد أحد من المطعون عليهم سوى المطعون عليها الأولى، ومنها أن المفلس تمهد فى ذلك العقد بسداد المبالغ التى اقتضاها من المطعون عليهم على فترات متفاوتة وفوائد معتدلة مما يجعل علاقة المطعون عليهم بالمفلس مماثلة لعلاقة غيرهم من الدائنين، فإن هذا الذى استظهرته محكمة الموضوع فى أسباب سائلة يبرر قانوناً التكييف الذى خلص إليه الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقد الذى تمسك به الطاعن على اعتبار أنه كافى فى إثباته نية المشاركة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يخالف فيه للقانون ولا يصوره قصور.

— إذا كانت محكمة الموضوع قد وصفت العلاقة بين المفلس والمطعون عليهم بأنها مجرد علاقة مديونية وأنها تنأى عن نية المشاركة وتفت وجود شركة واقعة وذلك لإعتبارات سائفة أوردتها وكان هذا الذى انتهت إليه كافيًا لحمل قضائها برفض طلب امتداد التغطية إليهم، فإنه لا يعيب حكمها ما يكون قد شابه من خطأ أو قصور فيما استطردت إليه تزيد.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٩
إذا لم تقرر محكمة الموضوع دفاع الطاعن بأنه كان يزاول أعمال الدلالة للجهات الحكومية فقط واعتبرته قد عجز عن تقديم الدليل على صحة هذا الإدعاء، وكانت قد رأت في حدود سلطتها الموضوعية أن تقدر ربح الطاعن لما تقاضاه من جميع أعمال الدلالة بواقع نسبة معيه، فإن النعى على حكمها بمخالفه الناب بالأوراق أو القصور يكون غير مبد.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٩
- محكمة الموضوع غير ملزمة بتبع أقوال الخصوم والرد على كل منها استقلالا متى كانت قد أقامت قضائها على ما يكفى لحمله.
- إقامة الحكم على اعتبارات تبرره يحير ردا ضمنيا على ما أثر من دفاع.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٩
- إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فيما استند إليه - وفي خصوص نفى إدعاء الطاعنين التملك بالتقادم الكسب إلى القول بأن الطاعن الأول أقر في محضر أعمال الخبير بأن البيع الصادر للمطعون عليه من والدته قد تنفذ بوضع اليد ثم استمرّد تأسيساً على ذلك إلى القول بأن الطاعنين لم يذكروا واقعة تفيد تغيير وضع اليد إليهم، وكان الواضح من محضر أعمال الخبير أن الطاعن الأول لم يعبر عنه إقرار بوضع يد المطعون عليه، فإن الحكم المطعون فيه إذا استند إلى هذا الدليل يكون معيباً باحتمالاً في الاستناد.
- إذا كان الحكم المطعون فيه مؤسساً على تحصيل أمر واقعى من جملة أدله منها دليل معيب - وكان الحكم قائماً على هذه الأدلة مجمعة ولا بين أثر كل واحد منها على حده في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا يكون قضائها مع إسماع هذا الدليل الذى ثبت فساد، فإنه يكون من المعين نقض هذا الحكم.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٠/١٥/١٩٥٩
- لا يعيب الحكم - وهو بسبيل الفصل في طلب تعويض عن رفع دعوى إفلاس قننى برفضها - إشارته وقائع منازعة قامت بين الطرفين في دعوى أخرى، ما دام أن ذلك كان بالضرورة لازماً للكشف عن حقيقة ما يستهدفه الطاعن بطلب إشهار إفلاس المطعون عليه، طالما أن الحكم لم يستند في قضائه إلى وقائع وأوجه دفاع خارجة عن أوراق الدعوى ولا يستلزمه الفصل فيها.

- العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التصويض المقضي به على الطاعن ووجه المسؤولية فإنه لا يطله عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الإنزال مفهوما من الوقائع التي أوردتها.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٥٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلزام الطاعن بدفع حصته فيما صرف في سبيل تحسين وإستغلال المنزل موضوع النزاع على ما قرره من أنه " من المسلم به أن المنزل ما كان ليغل مثل هذا الإيجار إلا بالتحسينات التي قمت والإصلاحات التي عملت، وما دام أن الطاعن قبل أن يؤجر حصته للمطعون عليه على أساس أن المنزل قد تناولته بد الإصلاح والتعمير فإن هذا يعتبر بمثابة قبول لتلك الإصلاحات وإجازة لكل ما تم في شأنها " وكان لم يثبت من تقديرات الحكم وبياناته أن المنزل موضوع النزاع ما كان ليغل الإيجار الذى أجر للطاعن حصته به إلا بالتحسينات التي قمت والإصلاحات التي عملت حتى يعتبر الحكم أن هذا الأمر " مسلم به "، كما لم يثبت منه أيضاً أن تأجير حصة الطاعن قد تم على أساس أن المنزل قد تناولته بد الإصلاح حتى يتخذ الحكم من هذا التأجير قبولاً لتلك الإصلاحات وإجازة من الطاعن لكل ما تم بشأنها ويلزمه بقيمتها. لما كان ذلك، وكان المطعون عليه لم يقدم بحكمة الموضوع عقد الإيجار الخاص بنصيب الطاعن حتى تستبين تلك الحكمة حقيقة العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه وحقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر نتيجة لهذا التأجير - فإن ما أستخلصه الحكم من قبول الطاعن للإصلاحات التي قمت بالمنزل وإجازتها نتيجة لتأجير حصته بالمنزل للمطعون عليه يكون إستخلاصاً غير مانع مما يشوب الحكم بالقصور المبطل له.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٥٩

إذا كان عقد البيع الصادر من المورث قد نص فيه على أن ثمن العقار المبيع هو من مال أولاده المشركين المخلف لهم عن والدتهم، وكان مفاد هذا النص أن الثمن هو نصيب المشركين في هذا المال المخلف لهم عن والدتهم، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن هذا المال هو كل ما تركه المورث، وكان ما إستخلصه الحكم يتناقض مع صراحة عقد البيع ولم يبين العناصر التي إستند إليها في عدوله عن النص الواضح فى العقد، فإنه يكون مشوباً بقصور السبب بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ٣/١٩/١٩٥٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قدبنى تقرير الحبير على ما فيه من تعارض بين الأسباب وبين النتيجة دون أن يوضح من ناحية الأسباب التي ترفع هذا التعارض الذى كان مشار نزاع أمام محكمه الموضوع ثم اخذ

بالنتيجة التي انتهى إليها التقرير على أساس أنها الحساب الصحيح للسطح المسموح بإسدادده حسب مفاص الحيز لأن اختلاف الناتج الحسابي لا يعتبر مجرد خطأ مادي يمكن تصحيحه وإنما يكون تعارضاً في السبب يمتد إلى الحكم ويهيئ بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٦ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٥٨/١/٩

— أي كانت محكمة الموضوع قد نفت عن المطلوب الحجر عليه قيام حالتي السفه والغفلة استناداً إلى أن تصرفاته كانت بعوض وفاء لدين شغلت به ذهنه وأنه لم يقدّر لدى المحكمة دليل مقنع على التبرع وإلى أن إيصاءه للكنيسة ليس فيه ما يخالف مقتضى الشرع والعقل لمشروعية هذا التصرف ولإضافته إلى ما بعد الموت واحتفاظه بحق الرجوع فيه — فإن هذه الأسباب مألوفة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من رفض طلب الحجر. فإذا كانت المحكمة قد استطردت بعد ذلك وناقشت تزييداً بعض الفروض التي وردت في دفاع طالب الحجر فلا جدوى من النسي على ما يكون قد ورد في مناقشة هذه الفروض من أخطاء.

— لا جدوى من تعيب الحكم فيما أقام عليه قضاءه من رفض طلب الحجر على اعتبار أن التصرفات التي صدرت من المطلوب الحجر عليه كانت بعوض في حين أنها لم تكن بعوض متى كان الحكم قد أقام قضاءه أيضاً على اعتبار هذه التصرفات قد صدرت منه على وجه التبرع ولم ير فيها ما ينيء عن قيام حالتي الغفلة والسفه.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ مكتب قني ٠٨ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

متى كان الحكم قد استخلص القواعد التي تقوم عليها الحقوق المالية لكل من الزوجين الإسرائيليين قبل الآخر مستنداً في ذلك إلى فتوى بيت الدين ومصادرها من الشريعة الموسوية — والتي لم يعرض عليها لأعراض ما — لم ينتهي من ذلك إلى تطبيق تلك القواعد على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً يضيّق وحكم القانون فإنه ليس في ذلك ما يعاب عليه.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥

متى كان الحكم إذ قضى بثبوت الوفاة والوراثة قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي وقف في سبب قضائه عند حد القول بأن المدعى أثبت دعواه بالبينة الشرعية وأن الدعوى قد ثبتت بذلك دون أن يبين ماهية هذه البينة ومزادها وما هي الحقيقة التي ثبتت للمحكمة من هذه البينة التي أسست عليها قضاؤها لأن الحكم يكون مشوباً بالقصور في السبب.

الظعن رقم ٣٩ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٥

إذا كان بين ما ورد بالحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المعلن فيه أنه قد تناول بالنظر والتحصيص جميع ما تقدمت به الطاعة من مستندات فلم يفتل شيئاً منها - كما أنه أوضح في صراحة أن إقراره لهذه المستندات هو بسبب ما يحيط بها من شك ميباً مظهر هذا الشك في أمرها وموضحاً أن ما تضمنته من العبارات غير قاطع في إثبات بقوة الطاعة للمعزى مستنداً في هذا وذلك إلى أسباب ساقطة فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس.

الظعن رقم ١٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩

إذا طعن على الحكم الصادر من المحكمة الشرعية باستحقاق أحد الأشخاص لتسبب معين في وقف تأسيساً على أن هذا الحكم تعدى إلى الطاعن بالضرر بمقولة إنه من ذرية الواقف ويستحق نصيباً في الوقف وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دعواه فلم تجب محكمة الاستئناف التي أحيل إليها الظعن بعد إلغاء الأحكام الشرعية هذا الطلب بمقولة إن محله دعوى ترفع ابتداء من الطاعن إن شاء وقضت برفض الاعتراض موضوعاً لقضاء من شأنه بما تضمنته أسبابه أن يجعل الدعوى التي ترفع من الطاعن في هذا الخصوص غير مقبولة بمجرد تمسك خصمه بقوة الأمر المختص فإن ما قالت به المحكمة لا يصلح رداً على طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ويكون الحكم إذ رفض هذا الطلب دون بيان سبب مقبول معياً بالقصور.

الظعن رقم ١٢٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٧

إذا طالب المدعي المدعي عليه بتعويض عن صفة من الجنيئات الذهب يقول إنه عقدنا معه لم نكل المدعي عليه عن إقامتها مع دفعه عربوناً فيها، فرد المدعي عليه بأنه يفرض عقد هذه الصفة بالشروط التي إدعاها المدعي فإن دفع العربون منه يفيد خيار نقض البيع من جانبه فلا يلزم عنه نكوله بأكثر من العربون الذي دفعه وقدم شهادة من بعض تجار الذهب تؤيد هذا الدفاع، فرد الحكم على قوله هذا بأنه غير صحيح لأن التعامل في الذهب كالتعامل بالمتقود في القطن لا يعتبر العربون المدفوع فيه كالعربون في بيع الأشياء المينة بل هو مبلغ يدفع سلفاً من أحد الطرفين لتغطية الحساب عند تقلب الأسعار، وذلك دون أن يبين منحه في هذا التقرير لأنه يكون حكماً قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الظعن رقم ٤٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٠٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٣

مضى ثبت من حكم محكمة أول درجة الذي أخذ بالحكم الاستئنافي بأسبابه أن الطاعة وإن عرفت بأن الأشياء وردت لمزنها الذي كانت تشيده إلا أنها تمسكت بأنها تخالفت مع زوجها الذي إقرارها وقدمت عاتلة بذلك فلم تخفل المحكمة بمناقشة هذا الدفاع وإكتفت في الحكم على الطاعة بما ثبت لديها من أن

الأشياء المطالب بقيمتها قد وردت لمنزها وكان الحكم الاستثنائي قد بنى مسؤليه الطاعة فيما أنشأه من أسباب على أن الزوج إشوى هذه الأشياء بوصفه وكيلًا عن زوجته وأن هذه الوكالة كانت ضمنية حسب ما جرى به العرف وأنه يكفي في إثباتها مجرد قيام رابطة الزوجية. فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور مبطل في خصوص قضائه بالزام الطاعة بتمن الأشياء التي وردت لمنزها إذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة أغفل الفصل في دفاع جوهرى أدلت به الطاعة ومن شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى كما أن حكم محكمة الاستئناف فيما حصله من أن تصرف المطعون عليه الثانى بالشراء كان بوصفه وكيلًا عن زوجته الطاعة وأن هذه الوكالة كانت وكالة ضمنية قد جاء قاصرا عن بيان الوقائع التى سوغت لديه القول بقيام هذه الوكالة وقت الشراء وبأن الزوج إذ إشوى إنما تعاقده بالنيابة عن زوجته ولا يبنى من التحقق من كلا الأمرين مجرد ثبوت علاقة الزوجية إذ هى وحدها غير كافية فى هذا الصدد كما لا يبنى عن ذلك ما قرره الحكم من قيام عرف على هذه الوكالة إذ ليس ثابتا وجود عرف مستقر فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٣٠

مضى كان الحكم قد بين بالأدلة التى أوردها أن الوقف لم يكن شاعرا ثم أرفد ذلك بقوله إن الفقه والقضاء جريا على أن شاعر الوقف وخلوه من النظر ليس من الموانع القانونية التى تمنع صريان التقادم عليه فإنه يكون فى غير محله ما نواه الطاعن على الحكم من إغفال دفاعه فى هذا الخصوص كما أنه ليس فيما أورده أية مخالفه للقانون.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٠

إذا كان الحكم قد خلص فى قضائه إلى إحصار أن عقد الإنجاء الذى تستند إليه الطاعنة صار لا وجود له بشراء المستأجر للعين المؤجرة إليه، وبالتالي تكون دعوى الإخلاء على غير أساس. فإن هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه. ذلك أنه بعد أن أقامت المحكمة قضاءها على إنتهاء عقد الإنجاء يكون فى غير محله إعتماها على هذا العقد بحجة أن للمؤجر حتى لو كان غير مالك الحق فى طلب إخلاء المستأجر إذا تأخر فى دفع الأجرة المستحقة.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتدب خمير لصيغة الحساب بين الطاعن وبين المطعون عليه الأول لم يتناول ما دفع به الطاعن من أنه أوفى بمبالغ إلى المطعون عليه الأول بموجب وصولات خصمًا من الدين

الذى يطالبه به وكان المستفاد من أسباب الحكم أنه أوجباً الفصل في هذا الدخا إلى ما بعد تقديم الخبر تقريره فإن النعى عليه بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

إذا كان الحكم قد قرر أن رفع دعوى الشفعة في ميعاد الثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة تعتبر به الدعوى قائمة وإن لم تقيد بالجدول ورتب على ذلك أنه لا يسرى على حق الشفعة ميعاد السقوط الوارد في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢

مضى كان الحكم الصادر في دعوى الإلتئاس قد قضى بعدم قبوله لأنه لا يجوز له بعد ذلك أن يعرض لما أثاره الطاعن في سبب طعنه من طلبات متعلقة بموضوع الإلتئاس.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠

مضى كان بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقل بطلان النفاذ على بيع المحصول المستقبلي بل قررت أن البيع المتنازع على تكيفه هو بيع معلق على شرط واقف هو وجود المبيع في المستقبل وإن هذا ليس معناه القول بطلان النفاذ على محمول مستقبل وأنها إذا كانت قد ألزمت الطاعن بالتصريح الذى قضى عليه به فإن هذا كان على أساس ما استخلصته بالأدلة الساتفة التى أوردتها من أنه هو وزميله المظعون عليه الثانى قد قصرا فى القيام بما التزما به من تصهيدات تضمنتها العقد المبرم بين الطرفين، إذ لم يتجعا لصوص العقد فيما يتعلق بعملية الزراعة من تسميد وبنو القناوى والرى وتعليمات مهندس الشركة وكان من أثر ذلك التقصير هبوط نسبة المحصول، فليس فيما قرره المحكمة أى تناقض أو مخالفة للقانون.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

مضى كان الواقع هو أن الطاعن أسس دعواه بالشفعة على سببين الشيوع في الملك والجوار، وكان الحكم إذ قضى برفض الدعوى استناداً إلى انعدام الشيوع لم يعرض للسبب الثانى مع أنه لو صح لكان له أثره في مصير الدعوى فإن هذا الحكم يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أصاب في القضاء بالفوائد القانونية عن المبلغ المقضى على مصلحة الضرائب برده للمظعون عليها من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إلا أنه أخطأ إذ حدد سعرها بنسبة ٥٪ طوال هذه المدة وكان يجب أن ينقص سعرها إلى ٤٪ ابتداء من

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد وذلك تطبيقاً للمادة ٢٢٦ منه مما يصين معه نقض الحكم لقضا جزئياً في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٥٣
لا يكفى لنفى حيازة المال المودع الوقوف عند حد مناقشة أركان الهبة التى ذكر المودع باسمه المال أنها سبب تملكه له، بل يجب أن يكون النفى منصبا على أن حيازة المال وإن انتقلت فى الظاهر إلى من أودع باسمه فإنها باقية فى حقيقة الأمر وواقعه لمودع المال الذى ظل مسيطرا عليه.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١١/٤/١٩٥٤
متى كان الحكم إذ قضى بإلزام المدين بقيمة الدين أقام قضاءه على عجزه عن إثبات التخالص منه بالبينه فإنه يكون غير منتج النعى عليه بأنه لم يكف العقْد الذى نشأ عنه هذا الدين إذ لا يوجب على إيفال هذا البيان فى خصوص الدعوى تغيير وجه الرأى فيها.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٥٤
- لا جدوى من النعى على الحكم بأن عمده على قد أبطل نظام الإلتزام وربط أطيان كل بلد على مزارعها وأن الأطيان الواردة بالحجيين قد ربطت على جد مدعى الملكية متى كان إبطال الإلتزام وربط الأطيان قد حدث بعد تاريخ صدور هاتين الحجيتين وأن من ربطت عليه الأراضى فى هذا التاريخ لم يكن إلا مستحقا برعها فقط ولو لم يكن مالكا لرقبتها وكان القصد من ربط الأراضى على هذا النحو إنما هو إمكان جباية اخراج عنها بعد أن أبطل نظام جبايتها بطريقة الإلتزام وبقت ملكية الرقبة للحكومة.
- النعى على الحكم بالقصور لعدم رده على خطاب صادر من مدير مصلحة الأملاك إلى وزير المالية يشير فيه إلى أن الأطيان موضوع النزاع قد بيعت إلى أشخاص آخرين ويذى رغبته فى تعريض مدعى ملكيتها بأطيان أخرى مقابل ثمن منخفض هو نعى غير منتج متى كان لم يقدم ما يدل على أن الوزير صاحب الشأن وحده فى قبول هذه الرغبة قد وافق عليها.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤
متى كان الحكم قد كيف دعوى منع التعرض بأنه دعوى استرداد حيازة وهي لا يشترط فيها توافر الحيازة لمدة سنة فإنه لا يعميه ما تريد به بعد ذلك فى بحث الدعوى على اعتبارها منع تعرض مهما جاء فيه من خطأ.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٥

- إغفال المحكمة طلب ترجمة المستندات التي أقيمت عليها قضاءها بتقدير أصاب احمى من اللغة اليونانية إلى اللغة العربية يجعل حكمها مخالفا للمادة ٢٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء التي تقر بأن لغة المحاكم هي اللغة العربية فضلا عن قصوره في التسيب لقصورا يستوجب نقضه.

- متى كانت المحكمة إذ قضت للمحامي بالمبلغ الذي قدرته له مقابل الأعمال التي باشرها لصالح موكله قد رفضت طلب الفوائد دون أن تورد أسبابا تبرر هذا الرفض فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور ذلك أن الفوائد في صورة الدعوى إنما هي تعريض قانوني عن التأخير في الوفاء بالتزام بدفع مبلغ من النقود مبصره عقد الوكالة التي كانت قائمه بين الطرفين وهي تستحق للوكيل من يوم إعلان صحيفة الدعوى عملا بنص المادة ١٨٢ من القانون المدني المخلط الذي يحكم النزاع المقابل للمادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٥/٥/١٩٥٦

إذا كان التي منصبا على أسباب زائدة لا حاجة بالحكم إليها بعد أن إسقام قضاءه على ما إستظهره في أسباب مسلمة من تقرير المشرى في الوفاء بالتأثير على أساس المساحة الحقيقية للأطيان المبيعة فإنه يكون نيا غير منتج.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٧/٦/١٩٥٦

متى كان الحكم قد إستخلص من أقوال الشهود والأوراق ما يستقيم به قضاؤه بصورية عقد الشراء صورية مطلقة فذلك منه إستخلاص موضوعي.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ١٩ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ٦/١٢/١٩٥١

إذا كان الخلاف القائم بين الطاعن والمطعون عليه أساسه كنه الاتفاق الذي تم بينهما على كيفية بيع القطن المسلم من المطعون عليه إلى الطاعن، وكان كل ما شهد به أحد شاهدي المطعون عليه في التحقيق الذي أجرته المحكمة أنه سلم الطاعن ٢٨ قطارا ليعها، ولم يكن في شهادة الشاهدين كليهما ولا في الأوراق التي كانت تحت نظر المحكمة ما يكشف عن حقيقة الاتفاق الذي تراعى عليه الطرفان في شأن قطع السعر، وفلا عن ذلك كان الثابت بحضور جلسة المحكمة أن المطعون عليه قرر أنه يقبل محاسبة الطاعن على أساس السعر الذي باع به إلى فلان مما يلاقي ما قرره الطاعن في دفاعه في نفس الجلسة، ومع ذلك أغفل الحكم الاعتبار بهذا التقرير وذهب إلى أن الطاعن التزم ببيع القطن بسعر القطع في اليوم الذي

بجده المطعون عليه قائلا أن دعوى المطعون عليه بجميع عناصرها ثابتة من المستندات المقدمة ومن شهادة شاهديه، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٥٧

إذا كانت المحكمة قد اعتمدت على شهادة شاهدين من مستخدمي أحد الخصوم كان أحدهما هو ممثل هذا الخصم في الاتفاق موضوع النزاع في الدعوى فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون لأن صلة هذين الشاهدين بذلك الخصم لا تمنعهما قانوناً من أداء الشهادة مادام أن أحداً منهما ليس خصماً في الدعوى.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٧

إذا كان الحكم قد قضى لأحد الطرفين في دعوى حساب مجموع مبلغين على أنهما رصيد حسابه في ذمة الطرف الآخر، مع أن هذين المبلغين لا يملكان إلا رقمين من أرقام الحساب المتعددة - فإن الحكم يكون قد أعطى فيما انتهى إليه من اعتبار الرقمين اللذين أوردهما الرصيد النهائي للمحكوم له إذ كأن على المحكمة أن تحل هذين الرقمين محل الرقمين المقابلين لما في الحساب لتنتهي إلى النتيجة الصحيحة لأن الحساب في هذه الصورة يكون كلا لا يقبل التجزئة.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ٥/١٢/١٩٥٧

- متى كان الحكم قد استقر على نفي المسؤولية التقصيرية بناء على أسباب مائفة استخلصها نتيجة لفهم سليم للوقائع وتطبيق صحيح للقانون فإنه لا يكون ثمة محل للنقض عليه في ذلك.

- متى كان الشريك قد رفع الدعوى بطلب تصفية الشركة والقضاء له بما يظهر من التصفية وكذلك بطلب الحكم له بدلين له في ذمة الشركة وفوائده من تاريخ تأسيس الشركة حتى انسداد وكان الحكم قد قرر أن هذه الفوائد تتضمنها الأرباح التجارية التي قضى بها لذلك الشريك والتي حققتها الشركة في فترة معينة ولم يبين الحكم سببا لرفض طلب الفوائد عن المدة التالية لتلك الفترة بما في ذلك المدة من تاريخ المطالبة الرسمية فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٤ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٩

- إذا كانت محكمة الموضوع قد اصبحت أن دعوى الطاعن بالتقابل من عقد مكتوب لا يجوز إثباتها بغير الكتابة وأن الطاعن لم يقدم هذا الدليل بما كان يكفي لحمل قضاء الحكم برفض هذا الادعاء فإنه لا محل بعد ذلك لتعيب الحكم فيما استطرده إليه من مناقشة القرائن التي ماقها الطاعن طالما أن الحكم كان في غنى عن مناقشتها بما سبق أن قرره من عدم جواز إثبات دعوى التقابل بالقرائن.

- محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتضمن أسباب حكمها رداً على جميع الحجج التي يسوقها كل من الخصوم لتعزيز وجهة نظره في النزاع بل يكفي أن تقيم لضعافها على أدلة سائلة تكفي لحملها.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩

لا تناقض بين رفض محكمة الموضوع طلب التعويض وفرضها على المطعون عليها في الوقت نفسه قيوداً في شأن استعمال اللقب إذا كان لا يستشف من تلك القيود أنها قد أنست منها خطأً فأرادتها على تداركه وكان واقع الأمر أنها ما فرضت تلك القيود إلا رغبة منها في "زيادة الحيلة" كما عبرت بذلك صراحة في أسباب حكمها.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما قرره من أن عقد الطاعتين لا يعتبر سبباً صحيحاً مؤهلاً للملك بالقادم الخمسى فإنه لا جدوى فيما يثيره الطاعنان من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسيب وفساد الاستخلاص عند بحثه في قصر المطعون عليها الثالثة وفي سريان القدام عليها - ذلك أن بإعدام السبب الصحيح - وهو أحد الشروط اللازمة للملك بالقادم الخمسى يهتار هذا الإدعاء ليصبح هذا البحث عقيماً.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٠

لا يؤثر في سلامة الحكم ما ورد في أسبابه من خطأ في بعض التفسيرات القانونية ما دام منطوقه موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٦١

إذا كان مؤدى ما قرره الحكم بصدد تكييف العلاقة بين الطرفين بشأن تصريف بضائع راكدة مقابل عمولة هو أخذه بما صورته المطعون عليه لهذا التكييف دون أن يعنى بضمحيص وقائع هذا التصوير وبغير أن دلاء الشركة الطاعة الذي أبدته في هذا الخصوص، وكانت محكمة الموضوع لم تستقر على رأى في خصوص هذه العلاقة وهل هي متصلة بعقد العمل الأصلي الذي يربط المطعون عليه بالشركة أم مستقلة عنه وكانت هذه المسألة يتوقف عليها تحديد شكل الاستئناف، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة الاستئناف مغفلاً بحث هذه المسألة والرد على دلاء الطاعة بشأنها يكون قد شابه قصور في التسيب يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٢

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب أخرى مستقلة دون أن يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يعارض مع أسبابه هو ثم قضى بتأييد الحكم الابتدائي فإن النعى على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ٥/٩/١٩٦٣

إحالة حكم محكمة الدرجة الثانية إلى أسباب الحكم الابتدائي لا تنصرف إلا إلى ما لا يعارض من هذه الأسباب مع أسبابه هو. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الضرر قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب وتابع الطاعة خلافا لما أرتأه الحكم الابتدائي، فلا يعبه أن من بين أسباب الحكم الابتدائي التي أحال إليها ما يلقى الخطأ عن والد المصاب.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ٤/١٠/١٩٦٣

مضى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد قصر مراجعته الشفوية على طلب التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه، وحجرت المحكمة الدعوى للحكم وصرحت له بتقديم مذكرة بدفاعه وتقديم بها بالفعل فإنه بذلك يكون قد استوفى حقه في الدفاع. وإذا استظهر الحكم المطعون فيه وقائع الدعوى ووجه دفاع الطاعن فيها وأسانيده أمام محكمة أول درجة وفي الاستئناف، فإنه لا يكون قد انطوى على القصور في أسبابه الواقعية.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ٧/١١/١٩٦٣

مضى كان منطوق الحكم موافقا للتطبيق الصحيح للقانون فإنه لا يطله ما اشتملت عليه أسبابه من تفرقات قانونية غير صحيحة، إذ محكمة النقض إن تصح هذه الأسباب من غير أن تنقض الحكم.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ٢/٥/١٩٦٤

الإحالة في الحكم على أسباب حكم آخر لا تصح إلا إذا أودع هذا الحكم ملف الدعوى وأصبح بذلك ورقة من أوراقها يناضل الخصوم في دلالتها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في تسبیب قضاائه بالإحالة على أسباب حكم آخر لم يكن مودعا ملف الدعوى ولا ضمن أوراقها فإنه يكون قد شابه البطلان لخلوه من التسبیب.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤

بحسب المحكمة لرفض دعوى الملكية أن تستد في ذلك إلى عجز المدعى عن إثبات دعواه دون أن تكون بحاجة إلى بيان أساس ملكية المدعى عليه ومن ثم فإن النعى على خطأ الحكم المطعون فيه إستطرد إليه تزيدها في شأن التدليل على ملكية المدعى عليه في دعوى الملكية يكون غير منتج.

الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٤

فصور الحكم في أسبابه القانونية غير مبطل له وعلمة النقض أن تستوفي ما قصر الحكم فيه من هذه الأسباب.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٤

مضى كان قصد المحكمة ظاهراً ورائها واضحاً في الحكم من أنها قضت في الدعوى على أساس أن العقد موضوع النزاع قد تم بطريق التعاقد بطريق التسخير وأن الصورية التي عنتها إنما هي الصورية في شخص المشتري لا صورية التعاقد ذاته فإنه لا سبيل للنسعى على الحكم بالتناقض حتى على فرض ما يقول به الطاعنون من أن في بعض عباراته ما يوهم بوقوع مخالفة بين بعض أسبابه مع بعض ذلك لأن التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون والقى في أسباب الحكم بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به في منظومة.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٥

مضى أقامت محكمة الموضوع قضاها على ما يكفى لحمله فإنها لا تكون بعد ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينه من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالاً على دعواهم من طريق الإستبطاء كما إنها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتضدها إذ أن في قيام الحقيقة التي التفتت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني لإطراح هذه القرائن وتلك المستندات.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ٢٨/١/١٩٦٥

- متى كانت أسباب الحكم الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه تنطق مع التطبيق القانوني الصحيح وتكفي بذاتها لحمل قضاء الحكم المطعون فيه، فإن النعى بالخطأ في القانون على الحكم المطعون فيه فيما إستطرد فيه تزيدها يكون عديم الجدوى، ومثل هذا الخطأ في الأسباب الزائدة لا يبطل الحكم.

- قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع وأخذه بأسبابه يتضمن أن المحكمة الإستئنافية قد اعتمدت حكم التحقيق الذي أصدرته محكمة أول درجة وبنت عليه قضاها في الموضوع

وذلك لصحة أسبابه وفي هذا الرد الضمني على ما طلبه الطاعنان في إستئنافهما من إلغاء حكم التحقيق ولم يكن على محكمة الإستئناف بعد ذلك أن تفرد أسبابا خاصة للرد على هذا الطلب.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٥

إذا كانت محكمة الإستئناف على الرغم من سبق قضائها بطلان الحكم الابتدائي فإنها عادت في حكمها المظنون فيه، وأبدته وأحالت في شأن الدليل على ثبوت واقعة تلفيق التهمة إلى ما هو وارد بذلك الحكم الذي سبق أن أبطلته، وذكرت إنها تقر أسبابه في هذه الواقعة الجوهرية التي يتأسس عليها القضاء بالتعويض ولا يقوم بدونها، فإن الحكم المظنون فيه يكون قد أيد حكماً باطلاً وأحال على عدم ما يطله.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ٦/٣/١٩٦٥

إذا كان الحكم المظنون فيه وإن انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي قد صرح بأنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع أسبابه هو وكان الحكم المظنون فيه قد أقيم على دعامة تختلف عن الدعامة التي أقيم عليها الحكم الابتدائي فإن الطعن الموجه إلى دعامة الحكم الابتدائي التي لم يأخذ بها الحكم المظنون فيه لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٩٩١ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٦

إذا أقامت المحكمة لقضائها على أدلة إستندت إليها باعتبارها وحدة معماسكة تضافرت في تكوين عقيدتها فإن إنهايار أحدها يوجب عليه بطلان الحكم.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٧

عفاً الحكم في بعض تقريراته لا يؤثر عليه طالما أنه لم يستند فيما إنتهى إليه إلى هذه التقريرات.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ٥/٧/١٩٦٩

للزواج - المظنون عليه - أن يطلب الحكم ببطلان زواجه من الطاعنة وأن يتمسك بتطبيقه لها وليس للمحكمة أن تكلفه بإختيار أحد هذين الطرفين والتنازل عن الطلب الآخر بحجة قيام التضارب بينهما بل عليها أن تفصل في كلا الطرفين وعلى الطاعنة أن تبدي دلائلها في الخصومة الموجهة لها بكافة ما إستشملت عليه من طلبات حتى ولو تعارض بعضها مع البعض الآخر وإذا إلتزم الحكم المظنون فيه هذا النظر وفصل في طلب بطلان الزواج برفضه وبصحة قيام العلاقة الزوجية وثبوت وقوع الطلاق الذي أوقعه المظنون عليه فإنه لا يكون مشوباً بالخطأ أو القصور.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٣/١/١٩٧٠
إذا كانت القراران التى أستاذ إليها الحكم من شأنها أن تؤدى مصادلة فيما بينها إلى النتيجة التى انتهى إليها، فلا يجوز معه للطاعين أن يناقشوا كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها فى ذاتها.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧١
إنه وإن كان الترتيب الطبيعى للفصل فى المنازعة، أن تفصل المحكمة أولاً فى النزاع القائم حول اختصاصها بنظر الدعوى، فإن إنتهت إلى اختصاصها بنظره، فإنها تفصل بعد ذلك فى موضوع المنازعة إلا أن عدم إتباع هذا الترتيب لا يوجب الحكم، ذلك أن كل ما اشترطه قانون المرافعات فى المادة ١٣٢ منه أن تبين المحكمة إذا ما رأت ضم الدفع بعدم الإختصاص للموضوع، ما حكمت به فى كل منهما على حده.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٥٠ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٧٢
محكمة الإستئناف غير ملزمة إذا قضت بإلغاء الحكم المستأنف بتقبب أسبابه والرد عليها، ما دام حكمها مقاماً على ما هو عليه.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٣
متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة عقد البيع تأسيساً على أنه قد توافرت له أركان إنفاذه بدفع مورت المطعون ضدها - المشرى - الثمن كاملاً إلى الطاعنة - الباتمة - وتسلم العقد الموقع عليه منها وتسلمت المطعون ضدها - الوارثة للمشرى - بهذا العقد فى مواجهة الباتمة، وإقامتها عليها الدعوى بصحته ونفاذه مما مؤداه أن الحكم اعتبر ذلك قبولاً من المشرى للبيع، يبنى عن توقيعه على العقد فإن هذا من الحكم يكون لا خطأ فيه ولا قصور.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٥
لا يجب الحكم بإغفال ذكر نصوص المستندات التى إحتج عليها ما دامت مقدمة إلى المحكمة ومبينة فى مذكرات الخصوم بما يكفى معه مجرد الإشارة إليها.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٦
يجب لسلامة الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يصر على أساس فكرة مبهمة أو غامضة لم تتضح معالمها أو خفيت تفاصيلها، وإنما يجب أن يؤسس الحكم على أسباب واضحة أسفر عنها تفحص دفاع الخصوم، ووزن ما استندوا إليه من أدلة واقعة وحجج قانونية، وتحديد ما استخلصه ثبوته من

الوقائع، وطريق هذا الثبوت وذلك تمكيناُ بحكمة التقض من بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون وصحة تفسيره.

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١/٢٧/١٩٧٦
أنه وإن كانت الدعوى قد رفعت فى ظل قانون المرافعات السابق الذى كان يقضى فى المادة ٧٥ منه معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن الدعوى تعتبر قاطعة من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين، وكان الحكم قد انتهى إلى رفض الدفع بالتقادم، وهو قضاء سليم بناء على الوقائع الثابتة فى الدعوى ويكفى للرد على الدفع المذكور، فإنه لا يجب الحكم بالإستناد إلى أحكام قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذى لا يسرى على واقعة الدعوى والقول بأن مدة التقادم قطعت بتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١/٢٨/١٩٧٦
مضى كان الحكم قد أصاب فى إستبعاد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى على واقعة الدعوى بطلب فسخ الإيجار فإنه ما كان له أن يعرض لبحث ما إذا كان عقد الإيجار قد أودعت صورة منه بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة إعمالاً لحكم المادة ٣٩ مكرراً "ب" من قانون الإصلاح الزراعى معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦، ويكون النسي عليه بالقصور على غير أساس.

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١/١/١٩٧٧
مضى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فإنه لا يطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ بحكمة التقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقض.

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ٢/١٢/١٩٧٧
تنص الفقرة الثانية من المادة ٩١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن " يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأى مسبقاً فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام عن طريقة إدارة الفتوى والتشريع المختصة ". وبين من عبارة هذا النص أن الشارع إنما أراد به مجرد طلب الرأى فى المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام النظام المشار إليه دون أن تكون الجهة الطالبة ملزمة بإتباعه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جاب هذا النظر وأقام قضاءً تأسيساً على أن الفتاوى التى تصدرها تلك الإدارة لها صفة الإلزام وحجبه هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعين وكشف الواقع فى الدعوى وفى ذلك ما يعجز هذه المحكمة عن التحقق من سلامة تطبيقه للقانون فإنه يكون ميسراً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥

إذا كان بقية المستندات لا تأثير لها على الأسس التى أقيم عليها الحكم فإنه لا يعبه إلفاته عن مناقشة تلك المستندات باعتبارها غير متتجة ولم يكن ليوثب عليها تغير وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

إذا كان ما قرره الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن المستندات - المقدمة من المدعى لا تصلح لاستصدار أمر الأداء لا يحول دون تعويل الحكم عليها فى قضائه فى الموضوع وكان للمحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية تقدير قيمة المستندات المذكورة وكفايتها فى الإثبات، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالتناقض يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥

إذا أخذ الحكم بالنتيجة التى انتهى إليها تقرير الخبر، فإنه يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أخذ بها محمولة على الأسباب التى بنيت عليها للتلازم بين النتيجة ومقوماتها، ومن ثم فلا يعبه عدم إشارته إلى الأسباب التى بنى عليها الخبر، تقريره ويكون قد أقام قضاءه على ما يكفى لحمله ولا عليه إن هو لم يتطبع كل حجة للخصم ولم يرد عليها إستقلاً.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

إستقر قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الإستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائى الصادر فى الموضوع فلا تكون ملزمة به بحث أو تنفيذ هذا الحكم وحسبها أنها أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله.

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١

لا تترتب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب محكمة أول درجة دون إضافة معنى رأت فى هذه الأسباب ما يبنى عن إيراد جليله.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠

إذا كان الطاعنان لم يقدموا ما يدل على تسكهما أمام محكمة الموضوع بالقضاء عقد الوعد بالإيجار بالتقابل عنه أثر تنازل بات من المطعون عليه الأول المورود له - عن التمسك به، وكل ما سافه الطاعن الأول على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أنه عرض الشق الأربعة على المطعون عليه الأول شفاهه لإستجارها فلم يقبل بينما نفى المطعون عليه الأول هذا الادعاء وإذا كان لا يكفى لإعتبار اللهاع متضمناً هذا النعى مجرد الإشارة فيه إلى عدم قبول المطعون عليه الأول إستجار تلك الشق بل يجب أن

يديه في صيغة صريحة جازمة تدل على تمسك صاحبة بأن عقد الوعد بالإيجار قد إنقضى بما لا يجوز معه للمطعون عليه الأول التمسك به بعد ذلك، إقامة دعواه تأسيساً عليه، فإنه لا تترتب على الحكم المطعون فيه أن هو لم يصح دفاع الطاعن الأول متضمناً إنقضاء الوعد وبالتالي لم يرد عليه، وطالما إنه لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

مضى كان الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه من قضاء فإنه لا يطلب ما يقع في أسبابه من خطأ في تطبيق القانون ما دام هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها وخكمة النقض تصحيح ما وقع في تقريرات الحكم القانونية من أعطاً وأن تعطى الوقائع الثابتة تكييفها القانوني الصحيح ما دامت لا تعتمد في هذا التكييف على غير ما حصلته محكمة الموضوع من هذه الوقائع.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٤٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢١

أن الحكم المطعون فيه - بقضائه بعدم أحقية المستفيد لقيمة الشيك لا يكون متناقضاً إذ قضى في نفس الوقت للطاعن - المستفيد - بالتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد ذلك بأن قيمة الشيك ليست تعويضاً عن هذه الجريمة بل هي عبارة عن دين مستحق سابق على وقوعها غير موجب عليها، ومن ثم فلا معارض بين ما قرره الحكم من عدم أحقية الطاعن في إنقضاء قيمة الشيك وبالتالي استبعاد لقيمه من المبلغ المطالب به وبين القضاء له بالتعويض عما لحقه من ضرر أدبي نشأ مباشرة عن الجريمة.

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠

- إحالة الحكم الاستئنافي - المطعون فيه - على أسباب الحكم الابتدائي يكون مقصوداً بها الإحالة على ما لا يتناقض مع أسبابه الخاصة بما تكون معه الإحالة المطلقة لئلاً بالنسبة لما عولف فيه الحكم المستأنف وصحيحة فيما تأيد فيه.

- متى كانت الأسباب كالية لحمل قضاء الحكم فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا إلزام على محكمة الاستئناف إذا قضت بإلغاء الحكم المستأنف أن تعقب أسبابه وترد عليها ما دام حكمها مقام على ما يحمله.

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨

لا يعيب الحكم المستأنف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يقن أسباب الحكم الابتدائي ويحيل عليها دون إضافة متى كان فيها ما يفتي عن إيراد أسباب جديدة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال

على أسباب حكم محكمة أول درجة بعد أن صرح بالأخذ بها وإعتبارها بمثابة أسباب لحكمه لأنه لا يكون باطلاً.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٨٢١ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥
لا يعيب محكمة الموضوع إلتفاتها عن المستندات التي تقدم تأييداً لدفاع لم يبد أمامها.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠
بحسب محكمة الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقرر في حكمها ما قضت بهو أسباب إلتانها للحكم الابتدائي دون أن تكون ملزمة بتتبع أسبابه والرد عليها لأن في أسبابها الرد على حكم محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٦٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩
النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها الحكم الجزئية، والمادة ٩٥ من قانون المرافعات بشأن حظر تقديم مذكرات من الخصوم بعد إيداع النيابة مذكرتها محلها طبقاً لصريح نصها الدعاوى التي تكون النيابة فيها طرفاً متعضماً.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١
إذ كان الواقع في الدعوى أن الطاعن إدعى بصورة عقدي الإلجار الصادرين للمطعون عليه الرابع واستدل عليه بعدم تقديم أول العقدين عند ربط الضريبة العقارية فمن حق الحكم أن يحصر هذا الدفاع وأن يحققه ولا عليه إذا أطرح دفاع الطاعن على سند من أن عملية فرض العوائد تتم في ذمة الملاك اللذين لا يتناولون عن إسغلال كافة الوسائل لخفض هذه الضريبة، وهو قضاء مبني على المعلومات المسوقة من الخبرة بالشئون العامة المفروض إلزام الكفاية بها.

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣
يتعين على القاضي أن يبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تثبت أركان وضع اليد المكسب للملكية أو غيرها.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٥
الأصل في الحكم أن يكون مسعراً بذاته جميع أسبابه، ولا يصح للمحكمة أن تحيل على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى، إلا أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره في نفس الخصوم ومودعاً ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعصرها من عناصر الإثبات فيها يتنازل الخصوم في دلالته ولئن كان الحكم الصادر في الإستئناف رقم. .. الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه في مقام سرد دفاع الطاعن والرد

عليه لم يكن مقدماً في الدعوى الحالية فلا يعتبر ضمن مستداتها، ولا يشفع في ذلك أن الحكم اغتال إلى أسبابه قد صدر من ذات المحكمة في نفس اليوم وبين الخصوم أنفسهم.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٥٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٦

يصين لإصدار البيان الخاص بمحلة من مراحل الدعوى جوهرياً في معنى المادة ١٧٨ من قانون المرافعات يوجب على إطفائه البطالان، أن يخرن هذا البيان ضرورياً ولازماً للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها بإعباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه، فإن لم يكن البيان مؤثراً فإن الإمساك عن ذكره لا تربط البطالان.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢

المنط في جواز إستئناف الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى بصفة إنتهائية هو وقوع بطلان فيها أو في الإجراءات المؤثرة فيها مما لا سبيل إلى الوقوف عليه إلا بتناول موضوعها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض للحكم المستأنف بما ينتهي إلى سلامته وإلى نفي قالة البطالان عنه لا يكون قد ناقض قضاءه بعدم جواز الإستئناف بل حله على ما لا يقوم بدونه.

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا قضت محكمة الإستئناف بإعياد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى إستندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها فإنه لا يؤثر في سلامة حقها أن يكون هناك تناقض بين أسباب الحكم الابتدائي، إذ أخذ محكمة الإستئناف بأسباب الحكم الابتدائي معناه الأسباب التي لا تتناقض مع أسبابها هي.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦

- المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٥ من قانون الإثبات أنه إلزام على المحكمة بتسبيب الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات على تقدير من المشرع بأنه ما دام الإجراء سابقاً على الفصل في الدعوى فلا وجه للتعرض لموضوعه ولو جزئياً والفصل فيه بحكم حاسم، وإن كان ذلك لا ينفي إلزام المحكمة بتسبيب أحكامها التي تفصل بها في المسائل الأولية التي لا تقوم بحكم التحقيق قبل الفصل فيها وهي تلك التي يدور معها قبول نظر الدعوى وجوداً وعدمًا.

- إذ ين من الحكم المطعون فيه - أنه إستخلص في حدود سلطته الموضوعية - أن تغير الطاعنين إستعمال العين المؤجرة من مسكن إلى مصنع للمواد الكيماوية لم يكن معاصراً لبداة الإيجار وكان إستخلاصه في ذلك كافيًا لحمل قضائه وكان الطاعنان وإن طلبا إلى محكمة الإستئناف التصريح لها باستخراج شهادة من

مصلحة الضرائب لإثبات دفاعهما إلا أنهما لم يقدموا ما يثبت تعذر حصولهما على تلك الشهادة بغیر إذن من المحكمة مما مجرد طلبها من دليل عليه ويعنى المحكمة من ثم من مواجهته الرد عليه ومن ثم لا يعيب الحكم المطعون فيه إطلاله عنه.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٤٢ بتاريخ ١٢/١٣/١٩٨٠

— إذا كان الحكم قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فإنه لا يعيب ما يكون قد وقع فيه من خطأ فى تقديره القانونية التى أوردها، إذ المقرر أن محكمة النقض أن تصحح ما وقع من خطأ فيها دون أن تنقضه.

— إذا كان البين أن الحكم المطعون فيه قد أقم قضاءه على ما استخلصه من أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق ومؤدية إلى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها ودلل عليها بأسباب سائغة. وكافية لحملها فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٩٩ بتاريخ ١٢/١٤/١٩٨١

متى كان دفاع الطاعن بشأن عدم إمكانه إكتشاف التزوير أو منعه لا يستند إلى أساس قانونى صحيح وليس من شأنه أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى، فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصوراً مطلقاً له.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١/٢٨/١٩٨١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى انتهى الحكم إلى النتيجة الصحيحة قانوناً وعلى أسباب تكفى لحمل قضاؤه، فإن النعى عليه بعد ذلك بما لا يغير من هذا القضاء، يكون غير متج.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٤٦ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٨١

إذا كان الثابت بملاحق عقد الإيجار التزام الطاعنين باستعمال الغاز الأبيض فى إدارة آلات الفرن، ولما كان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨ بمحظر استعمال هذا الغاز قد ألغى بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩ فبذلك يهود التزام الطاعنين سالف الذكر، ويكون تمسكهما بتنفيذ القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨ فى مدة تالية لإلغائه لا يستند إلى أساس قانونى صحيح، ومن ثم إغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصوراً مطلقاً له.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨١

إذا كان البين من الأوراق أن الطاعة قصرت دفاعها على مجرد القول بأنها تمسك دفاتر تجارية منظمة تركز إليها تصفية حسابها دون أن تقدمها إلى الخبير أو أمام المحكمة، فلا على المحكمة إن هى إضطت عن دفاع الطاعة المارى عن الدليل.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧

إذ كان مبنى دعوى المطعون عليه هو حيازة حق إرتفاق بالمرور على الطريق المبين بصحيفة الدعوى وتعرض الطاعن له فى تلك الحيازة، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يرد على دفاع للطاعن يقوم على أن أرض الجمعية المطعون عليها غير محبوسة، متى كان الأمر لا يتعلق بتقرير حق مرور لأرض محبوسة على ما تقتضى به المادة ٨١٢ من القانون المدنى، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣

إذ كان الحكم المطعون فيه قد ركن إلى أدلة وقرائن متساندة تؤدى فى مجموعها إلى أن العقد موضوع النزاع هبة منجزة، وقد أقام قضاؤه على أسباب سائفة تكفى لحمله لا يجوز للطاعنين المجادلة فى النتيجة إلى إستخلاصها بالحكم بتناقض كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها.

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٧

تقدير أقوال الشهود والقرائن مما تستغل به محكمة الموضوع طالما أن ما تستبطله منها يكون سائفاً وإذ إحصى الحكم المطعون فيه على أدلة وقرائن متساندة شا أصلها الثابت بالأوراق، وتؤدى فى مجموعها إلى ما خلص إليه الحكم وأقام قضاؤه على أسباب سائفة تكفى لحمله، فإنه لا تجوز المجادلة فى النتيجة النى إستخلاصها بتناقض كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها.

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٠٥٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٨

الحكم المطعون فيه لم يشبه أى تناقض لأن إحالته على أسباب الحكم الابتدائى مقصود فيها الإحالة على ما لا يتناقض مع أسبابه الخاصة .

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٣

البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد عرض فى أسبابه للدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذى كامل صفة وفصل فيه فصلاً قاطعاً برفضه ولا يعيبه عدم نصه فى منطوقه على رفض هذا الدفع ما دام قد نص عليه فى أسبابه بصيغة صريحة.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٧

إذ كان ما إنتهى إليه الحكم من رفض دعوى الطاعة هو نتيجة سلمية تتفق مع التطبيق القانونى السليم فلا محل للنعى على الحكم بالتقصير لعدم الرد على دفاع قانونى للخصم إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها

صحيح النتيجة قانوناً وعكسها النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالاً به إذا ما شابها خطأ أو قصور.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠
من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى أقام الحكم قضاءه على دعائين مستقلين وكانت إحداهما تكلى وحدها لحمل قضائه - فإن نصيبه فى الدعامة الأخرى - أياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٩
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عكسها الموضوع السلطة النامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة إليها وترجيح ما تطعن إلى ترجيحه عنها، واستخلاص ما ترى أنه واقع الدعوى، وتقديرها للأدلة وكفائها فى الإلتفاع من شأنها وحدها، متى كان هذا التقدير سائفاً ولا خروج فيه على ما هو ثابت بأوراق الدعوى.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٦٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣٠
لقاضى الموضوع السلطة الموضوعية فى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ما دام لم يخرج عن مضمونها وأن له استخلاص القرائن من أى تحقيق إدارى متى كان استنباطه سائفاً.

الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٩
المقرر فى قضاء محكمة النقض إنه إذا ألجم الحكم على دعائين - وكان يصح بناء الحكم على إحداهما فإن نصيبه فى الدعامة الأخرى لا يؤثر فيه ولما كانت الدعامة الأولى كالية لحل قضاء الحكم فإن النعى على الدعامة الثانية - على فرض صحتها - يكون غير منتج.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٥
إذا كان ما أورده الحكم المعلنون فيه سائفاً وله أصله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضاء الحكم المعلنون فيه فإن المجادلة فى ذلك لا تعدو أن تكون مجادلة فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتتحسر عنه رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢
متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم المعلنون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مطلقاً له.

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥
من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع غير جوهري لا يعتبر به وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١١/١/١٩٨٢

(١) من المقرر أن الحكم الجنائي تكون له حجيته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان فصله لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية.

(٢) فهم ما يعتبره المستند من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائفاً وتقدير ذلك مما يصلح للإستدلال به قانوناً من سلطتها المطلقة بلا معقب عليها من النقض.

(٣) مؤدى نص المادة ٨٠٦ من القانون المدني أن حق الملكية ليس حقاً مطلقاً وأن المالك في إستعماله أباه يجب أن يعمل في حدود القوانين واللوائح فإذا أخل بأى إلزام فرضته عليه القوانين واللوائح كان الإخلال بهذا الإلتزام خطأ يسعوجب المسؤولية التقصيرية ومن ثم فإن الجار الذى يخالف القيود القانونية يرتكب خطأ، فإذا ترتب على خطئه هذا ضرر للجار فإنه يلتزم بتعويض الجار عن هذا الضرر مهما نشول ويسعى في ذلك أن يكون الضرر مادياً أصاب الجار في مصلحة مالية أو أدبية أصاب الجار في معنوياته ومها شعوره بالإعتداء على حق له.

(٤) إذ كان الحكم حل قضاءه على ما يكفى لحمله فلا عليه إذا لم يكن قد ورد صراحة على دفاع الطاعن لأنه بما أورده من أسباب يكون قد رد على دفاعه وأسقط حجية ضمناً.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٠ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ٣/٣/١٩٨٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإخضاع المبالغ موضوع الخلاف للطبعية العامة على الإيراد وهو ما يطق وصحيح القانون وكانت محكمة الإستئناف غير ملزمة إذا هي ألقت الحكم الابتدائي بالرد على أسبابه ما دامت ألأمت حكمها على أسباب تكفى لحمل قضائها فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسيب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١/١٣/١٩٨٣

بين الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المصدر الذى إسقى منه أن العارضة الحشبية تركت دون تفتيت كاف هو ما ثبت من التحقيقات التي أجريت في محضر العوارض رقم. . والتحقيقات الإدارية التي أجرتها المدرسة، ولا على الحكم إذا خلص إلى هذه النتيجة من تلك التحقيقات دون الإستعانة بأهل الفن من الخبراء طالما قد وجد في المستندات المقدمة في الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدته.

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ٣/٣/١٩٨٣

لما كان الثابت. . أن محكمة الإستئناف كلفت الطاعن بحكمها الصادر بتاريخ ١٦/٢/١٩٧١ بالبات إرسال كشوف الحساب إلى المطعون ضده وأنه لم يعرض على الحكم ولم يشهد أحداً مما حدا بالحكمة إلى

عدم الأخذ بهذه الكشف لعدم قيام دليل على إرسائها للمطعون ضده وإستلزامه لها فإن دفاع البنك بأن عدم الإعراض على الكشف خلال خمسة عشر يوماً من إرسائها للعميل بعد قبولها وتقسكه بحجية الخطاب المؤرخ ١٩٥٦/٧/١٨ بشأن إنفاذ المطعون ضده عملاً مختاراً له في السعودية يكون دفاعاً غير جوهري وغير مؤثر في النتيجة التي إنتهى إليها الحكم طالما لم يثبت للمحكمة أن هذه الكشف قد أرسلت عملاً ولا على المحكمة إن هي لم ترد على هذا الدفاع إذ أنها لا تلزم بالرد إلا على الدفاع الجوهري الذي يؤثر في النتيجة التي إنتهت إليها في حكمها.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧

لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم إجابة الطاعنين لطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق بعد أن حصل من تقرير الخبير - الذى يعتبر في نتيجته وأسانيده جزءاً مكملاً لأسبابه - ومن عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدته للفصل فيها وأقام قضاءه على أسباب ماثقة تكفى غلظه ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها، ومن ثم فإن ما يقره الطاعنون بهذا السب لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً في كفاية الدليل الذى إنتفعت به محكمة الموضوع لما لا تهور إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧

و إذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وإنهى على ثبوت الدين، فلا يبيح أن إنفت عن الرد على ذلك الدفاع لا يغير من النتيجة التي إنتهى إليها ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور في هذا التسيب يكون على غير أساس.

للطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

إذ كان الثابت من الأوراق أن العلاقة التي تربط البنك المطعون ضده بمدينة ناشئة عن عقدى فتح الاعتماد سألنى الذكر وكان الحكم المطعون فيه قد إنتم فى تفسيره لها المعنى الظاهر لهما وإنما ضمن أسبابه أن العلاقة بين البنك وعميله هي علاقة رهن حيازى تأمىنى مما يعتبر رداً ضمنياً على الإدعاء بأنها علاقة وكالة بالمعولة ويسقط الحرج التي ساقها الطاعنة تدليلاً على ذلك سواء من نصوص العقد أو من التصرفات التي عاصرت تنفيذه وهو ما يبنى عن الرد على دفاع الطاعنة في هذا الشأن إسقاطاً.

الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

أن إغفال ذكر وجه دفاع أبده الخصوم لا يوجب عليه بطلان الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان دفاعاً مؤثراً في النتيجة التي إنتهى إليها الحكم، بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثه

لما انتهت إلى هذه النتيجة، إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدلائل قصوراً في أسباب الحكم الواقعة مما يوجب عليه الطعن طبقاً للققرة الثانية من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٤
عبارة " ورفضت ما عدا ذلك من طلبات " التي ترد في منطوق الحكم لا تصرف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إلى الطلبات التي كانت محلاً للبحث في الحكم ولا تعد إلى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفصل.

الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣
المقرر وعلى ما جرى به قضاء النقض. أنه إذا ألفت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً فإنها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما ورد فيه من الأدلة ما دامت الأسباب التي أقامت عليها حكمها كافية لحمل قضائتها.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم قضاء على دعامين مستقلين أحدهما عن الأخرى فإنه إذا استقامت الدعامة الأولى وكانت كافية وحدها لحمل الحكم فإن النعي على الدعامة الثانية يكون غير منتج.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٦٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤
الدلائل الذي تلزم المحكمة بالرد عليه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض هو الدلائل الجوهرى المنتج في الدعوى.

الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠
تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود اخل مموك محكمة الموضوع التي لها سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر التي إشتعل عليها البيع كافية لوجود المتجر متى كان إستخلاصها سائغاً، ومنطقاً مع الثابت بالأوراق، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيان العقد المورخ. .. والمصدق عليه من مأمورية توثيق شبرا وما لا يخرج عما تضمنه هذا العقد المودع بحافظة الطاعنين أن المطعون ضده الثاني باع بموجبه لمورث الطاعنين جميع محتويات اخل المعد للبيع. .. نظراً مبلغ. .. جنبهاً وخلص من ذلك إلى أن هذا العقد يتضمن بيع محتويات اخل، وليس بيعاً للمتجر على النحو الذي رسمه القانون إذ لا يتضمن بيعاً للعناصر المعنوية اللازمة توارثها في بيع المتجر مثل السمعة التجارية والإسم التجاري والصلة بالمملاء وكان الطاعنون لا ينعون

على الحكم بأنهم إستدلوا على أن البيع إشتعل على العناصر الكافية لبيع المتجر بأى دليل غير العقد، وأن الحكم أغفل بحث دلالاته، وكان ما إستخلصه الحكم من ذلك سائفاً ويتفق مع الثابت بالعقد وصحيح القانون، وبغية عن بحث دفاع الطاعنين بقيام الضرورة الملجئة للبيع فإن النعى عليه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/١/٩

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن إستمارة الجمارك رقم. ه.ك.م قد علت مما ثبت المعجز على وجه يقينى ومحدد وأن الثابت ببيان مأمور قسم ثان المؤرخ ١٩٦٧/٩/٦ أن المعجز اكتشف عند صرف الرسالة التى وردت تحت نظام تسليم صاحبه وسلمت للمرسل إليه من هتار السفينة مباشرة ورتب على ذلك إثناء مسؤولية الرهان عن الرسوم المستحقة عن النقص فى البضاعة موضوع الدعوى، وكان بين من الإطلاع على الإستمارة. ه.ك.م وبيان مأمور قسم ثان المرفقين بأوراق الطعن - أن جملة الرسالة كما وردت فى قائمة الشحن ٣٨٠٠٠٠ كيلو جراماً وأن المنصرف منها ١٩١٦٤٠ كيلو جراماً بمعجز قدره ١٨٨٣٦٠ كيلو جراماً، وكان نظام " تسليم صاحبه " ليس من شأنه تغيير مسؤولية الرهان قبل مصلحة الجمارك عن كل نقص فى البضائع عن الثابت بقائمة الشحن فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن المستدلين المشار إليهما لا يفيدان على وجه اليقين وجود نقص فى البضائع ونفى عن الرهان قرينة التهريب التى أقامها المشرع فحرد ورود البضائع تحت نظام تسليم صاحبه دون أن يوضح الرهان أو من يخله سبب النقص ويقم الدليل عليه فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه فساد فى الإستدلال فضلاً عن مخالفة القانون بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٤

إذ كان ما أورده الحكم من تسلسل وضع اليد على أطيان النزاع بوصف الحائزين لها بمظنين للوقف المذكور صاحب حق الحكر عليها، إنما كان فى مقام إستظهار نية الباعين لمورث الطاعنين فى حيازتهم وبيان قيام سبب آخر لها يمنع من توافر نية الملك، فلا تترتب عليه إن هو إستدل على قيام رابطة تحكير تحول دون قيام هذه النية حتى ولو لم يسفر عقد الحكر - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - شروطه الشكلية أو الموضوعية أو شروط صحته ونفاذه.

الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٧

إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أسباب سائفة كالية حملته لها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الصحيحة التى إنتهى إليها. ولا يعبر من ذلك إعتراف الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائى التى إستند فيها إلى قاعدة المساواة.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ مكتتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩

متى أقام الحكم قضاءه على أسباب كالية لحمله فلا يعيبه سكوته عن الرد على المستند الذى تمسك به الطاعن لتأييد إدعائه أن مورث المظنون ضدها الثانية تخلى عن حيازته لأن فى قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها الصليل الضمنى المسقط لدلالة هذا المستند.

الطعن رقم ١٣٦، ١٧٣ لسنة ٤٩ مكتتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦

- محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وترد إسقاطاً على كل حجة أو قول أثاروه مادام فى قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج.

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل الذى يقوم عليه الإنقطاع هو حماية وريثة المولى أو من يقوم مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم وبصدور الحكم ضدهم فى غفلة منهم دون أن يتمكنوا من استعمال حقهم فى الدفاع تأكيداً لبدأ المواجهة بين الخصوم ولم يقصد بالإنقطاع أن يكون جزءاً على الطرف الآخر لإستمراره فى موالاة إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بقيام السبب الموجب لإنقطاعها، ولذلك فمن المقرر أن الخصومة تستأنف سيرها إذا حضر بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وريثة المولى أو من يقوم مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته.

- إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج إنما إختصت فى الدعوى إلى جانب الشركة الطاعنة بسبب إشرافها عليها وتبعية الشركة المذكورة لها فإن القانون رقم ١١١ سنة ١٩٧٥ - إذ قضى بإلغاء المؤسسات العامة ونقل كالة إختصاصاتها المقررة بمقتضى القوانين واللوائح إلى رؤساء مجالس إدارة الشركات التى كانت تابعة لها يكون قد أنهى تبعية هذه الشركات للمؤسسات المذكورة ومنحها ذاتية مستقلة بإحلالها محل المؤسسات المفضاة فى مباشرة نشاطها وإختصاصاتها التى كانت تتولاها عنها - ولما كانت الشركة الطاعنة فى الأصل خصماً فى الدعوى قبل صدور القانون المشار إليه وإنهاء تبعية المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج إستقلالاً بذاتها فى تحمل نفسها فإن الخصومة فى الدعوى لا تكون قد إنقطع سيرها بصدور ذلك القانون ولا يكون لزوال صفة المؤسسة المذكورة أى أثر على سيرها.

- النص فى المادتين الثانية والرابعة من القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ الصادر بمأميم بعض الشركات والمنشآت ومن بينها الشركة المظنون ضدها الثانية - على أن تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى مستندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنوياً وتكون

السندات قابلة للتداول في البورصة ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً. وأن الدولة لا تسأل عن إلتزامات تلك الشركة والمنشآت إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم، يدل على أن الدولة تعتبر مسؤولة عن سداد إلتزامات هذه الشركات والمنشآت في حدود ما آل إليها على هذا الوجه، وهو ما يوفر للطاعتين صفة في الخصومة ولا يغير من ذلك إحفاظ تلك الشركة بشخصيتها المعنوية التي كانت لها قبل التأميم وذمتها المالية المستقلة بما عساه أن يكون عالقاً بها من إلتزامات.

– النص في المادة الثالثة من القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ على أنه يحدد سعر كل سند بسعر السهم يدل على أن سعر الفائدة الذي تلزم به الدولة على السندات الاسمية المستحقة طبقاً للمادة الثانية من القانون يستحق من تاريخ التأميم بعد تحديد سعر هذه السندات بسعر الأسهم.

– تقييم المنشأة المؤتممة إنما يقصد به تقدير قيمتها وقت التأميم توصلاً لتحديد التعويض الذي يستحقه أصحاب المنشأة مقابل نقل ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ ويتم ذلك بتحديد أصول المنشأة وخصومها وإستزال هذه من تلك، فإذا إستبعدت لجنة التقييم عنصراً من عناصر الأصول إنخفضت قيمة الأصول بمقداره وقل بالتالي صافي هذه الأصول، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد غلب في أسبابه إلى تحديد إجمالي حقوق المساهمين على نحو يتفق مع هذا النظر فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٤٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٨

الذين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه إستناداً إلى ما إستخلصه من أقوال الشهود التي إطمأن إليها وقرائن الدعوى من إقامة المطعون ضدها بصفة مستمرة في شقة النزاع منذ أكثر من عشر سنوات سابقة على وفاة المستأجرة الأصلية وإن إعلان المطعون ضدها الثانية بصحيفة الإدخال في شقة مطلقها كان أثناء هواجسها بها لزيارة أولادها منه وهو إستخلاص موضوعي صالح يكفي حمل قضاؤه وله منده في الأوراق ويؤدى عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها فإن النعي عليه بالفساد في الإستدلال لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير محكمة الموضوع للدليل بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٦

لما كان الحكم المطعون فيه إنما أسس قضاءه بأحقية المطعون ضده للثة المالية السابعة على أنه إستوفى شروط التسكين عليها بالنظر إلى المؤهل ومدة الخيرة اللازمة لشغلها ومقدارها خمسة عشر سنة إستناداً إلى ما إنتهى إليه تقرير الخبر الذي ندبه محكمة الدرجة الثانية في هذا الشأن، وكانت هذه الأسباب سائفة

ولها أصلها الثابت بالأوراق وكافية لحمل قضاءه - على ما سلف بيانه في هذا الصدد - فإنه لا يعيبه إغفال الرد على دفاع الطاعنة من عدم ثبوت إختصاصات وظيفة المطعون ضده مع تلك الخاصة بالمقارن بهما.

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٠١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥
المادة الثامنة من مواد إصدار القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد نصت على أن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره، وقد نشر هذا القانون بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ بما مؤداه أن القانون المذكور يكون نافذاً أو يجرى العمل به من تاريخ نشره دون انتظار إصدار القرارات التى قد يرى الوزير المختص لزوم إصدارها، إذ كان ما تمسك به الهنك الطاعن فى هذا الخصوص لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يعتبر قصوراً مطلقاً.

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦
لا تريب على محكمة الاستئناف إن هى أفترت تلك الأسباب التى أخذت بها محكمة الدرجة الأولى وأحالت إليها فى أسباب حكمها، ولم تر فيها أورده الطاعن ما يدعوها إلى إيراد أسباب جديدة.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٣٥ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٧
لا يجب الحكم إستناده إلى تقرير غير مقدم فى دعوى سابقة مضمومة للدعوى الحالية ذلك أن هذا التقرير أصبح ورقة من أوراق الدعوى يتنازل كل خصم فى دلالتها.

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٨٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٣
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع إذا أسست حكمها على أسباب مفصلة إستخلصتها من أوراق الدعوى، ومنتهجة لما قضت به، فإنه لا يجب حكمها مسكونه عن الرد على بعض المستندات التى يصسك بها الخصم فى تأييد دعواه.

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٥
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجب الحكم إغفال ذكر نصوص المستندات التى إعتد عليها ومن باب أولى لا يعيبه إغفال ذكر وجه الإستدلال بها ما دامت مقدمة إلى المحكمة ومبينة فى مذكرات الخصوم بما يكفى معه مجرد الإشارة إليها.

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٨٤ بتاريخ ١١/١/١٩٨٤
محكمة الموضوع لا تلزم بالرد على دفاع للنصم غير مؤثر في الدعوى، ولما كان المستند المبت لحضور
أخ الطاعن إلى الإسكندرية أسبوعياً لا يفيد في إثبات إقامة الطاعن نفسه بعين النزاع، فإن إغفال الحكم
الرد على هذا السند بأسباب خاصة لا يعيه.

الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٤
إذا كان الحكم حصل واقعة الدعوى على الوجه الصحيح الذى رفعت به وأنزل عليها تكييفها القانونى
السليم. وانتهى إلى أن الدعوى على هذا النحو لا سند لها. ... وإذا كان ما أورده الحكم فى هذا
الشأن كافياً لحمل قضائه برفض الدعوى فإن التمس عليه فيما استطرد إليه بعد ذلك. .. يكون غير متج
لوروده على ما تريد فيه الحكم ولم يكن لازماً لقضائه فى الدعوى.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٩٣ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٤
لما كان ذلك وكانت طلبات المطعون ضده الأول - المدعى - - حسبما حصلها الحكم الابتدائى الذى أحال
عليه الحكم المطعون فيه هى إلغاء القرار الصادر بوقفة الطاعن فى. ... إلى وظيفة. ... فيما تضمنه من
تخطيه هو فى الرقبة إليها والحكم بوقفته إلى هذه الوظيفة إعتباراً من. وكان الحكم المطعون فيه قد
أقام لقضائه على أن. لما مفاده أن المطعون ضده الأول لم يبع من طلباته إلا الحكم له بإلغاء القرار
الصادر بوقفة الطاعن فى ذاته، إلا أن الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - انتهى إلى القضاء
بالغاء هذا القرار على إطلاقه وليس فقط فيما تضمنه من تخطى الطاعن فى الرقبة فخرج بذلك عن
الطلبات المبداء، ويعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٦١ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٤
مضى كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على تعديل التعويض المقرضى به فلا يكون ملزماً إلا بذكر الأسباب
التي إقتضت هذا التعديل وما عداه يعتبر مؤيداً وتبقى أسباب الحكم الابتدائى قائمة بالنسبة له

الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٤
إذا كان الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف بيانه - قد نفى عن الطمون ضدهم الخطأ المهنى الجسم
بأسباب سائفة تكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص فلا يعيب هذا الحكم سكوتة عن الرد على المستندات
التي تمسك بها الطاعن والحجج التي ساقها لتأييد دفاعه لأن فى قيام الحقيقة التي اتسع بها وأورد دليلها
فيه الرد الضمنى المسقط لتلك المستندات والحجج.

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٨١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥

محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في جميع أوقاها أو حججها أو طلباتها وأن ترد إستقلالاً على كل منها ما دام قيام الحقيقة التي إلتصت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأوقا والحجج والطلبات.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥

و كان الثالث بالأوراق أن محكمة الإستئناف إذ قررت جلسة ١٩٨١/١٢/١٣ حجز الدعوى للحكم بـ جلسة ١٩٨٢/١/١٣ صرحت لمن يشاء بتقديم مذكرات في أسبوع فقدم الطاعن مذكرة فى ١٩٨١/١٢/١٩ موقفاً عليها من وكيل المطعون ضدهم بما يفيد إستلامه صورتها، وكان الطاعن قد تمسك فى هذه المذكرة بأن الحق المدعى لم يكن موضوع نزاع إلا بصدر حكم لجنة القسمة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٧ مما طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته، وكان من شأن هذا الدفاع - إن صح أن يظهر به وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ إستبعد تلك المذكرة بدعوى تقديمها دون تصريح من المحكمة ولم يبحث ما تضمنته من دفاع جوهرى للطاعن، فإنه يكون معيباً بالقصور ومخالفاً الثالث بالأوراق.

للطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٦٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢

- لا يعد قصوراً بإخفائه - الحكم - الرد على دفاع الطاعنين الذى لا يسالده صحيح القانون بشأن بطلان إعلاني حكم التحقيق وإعادة الدعوى للمرافعة.

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقام الحكم لقضائه على دعامين مستقلتين تكفى إحداها حمل قضائه، فإن النى على الدعامة الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٠٠ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٠

الثابت من الإطلاع على صورة العقد المؤرخ ١٩٤٣/٤/١٠ موضوع النزاع أن ناطر الوقف قد أجر إلى المطعون ضده الأرض القضاء محل النزاع بأجرة سنوية قدرها ٣٣٩ جنيه وعلى أن يكون للوقف حق رفع المقابل إلى أجر المثل عند تصفية أراضي الوقف وعلى أن الفرض من التعاقد هو بناء هذه الأرض للسكن أو دكاكين تعلوها مساكن وعلى أن يكون البناء مملوكاً للمطعون ضده بأن هذه الشروط على هذا الأخير وفريته طبقه بعد طبقة ومن يرثهم، كما أقر المطعون ضده بمحاضر أعمال الخبير المنتدب بأن هذه أرض حكر، مما مؤداه أن هذا العقد فى مجمله وحقيقته ووفق إرادة طرفيه وتبهما المشتركة هو عقد حكر صادر فى ظل القانون المدنى القديم، وإذا خلص الحكم المطعون فيه فى مدوناته إلى إعتبار هذا العقد وفق شروطه

ونصوحه المشار إليها عقد إيجار عاды وصادر من ناظر الوقف عن أرض قضاء بقصد إقامة بناء عليها ورب على ذلك القضاء بتمكين المظنون ضده منها دون أن - يعن بتكليف هذا العقد بما ينطق ونية الطرفين المشتركة والتصرف على حقيقة مرامهم في هذا العقد وعدم الإنحراف عن إرادتهما الواضحة دون تقييد بما أطلقوه على هذا العقد من أوصاف وما ضمنوه من عبارات إذ يتعين الأخذ بما تفيد هذه العبارات بأكملها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة فإنه بذلك يكون قد حجب نفسه عن بحث أوجه دفاع الطاعنين الجوهريّة المؤسسة على إنقضاء حق الحكر سائلة الذكر مجتزأً في ذلك بمجرد القول بخلو الأوراق من تقديم الدليل على تحكير أرض النزاع وبأن العقد سند الدعوى ليس حكراً مما يعنيه بالقصور في التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق جره إلى الخطأ في تطبيق القانون.

الظعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٨٣١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٢

إنه وإن كان يجوز تسيب الحكم ببنى أسباب حكم آخر سبق صدوره بين الخصوم ومقدم في ملف الدعوى وذلك بالإحالة عليه إلا أن شرط ذلك ألا يكون هذا الحكم قد ألقى - إذ أن إلغاء الحكم بأي طريق من طرق الظعن يجرده من كل أثر قانوني ويصبح شأنه شأن الأوراق العادية التي تقدم في الدعوى فكما أنه لا يجوز تسيب الحكم بالإحالة على ما تضمنه ورقة من الأوراق التي يقدمها الخصوم كذلك لا يجوز تسيب الحكم بالإحالة إلى حكم صدر بين الخصوم وقضى بعد ذلك بنقضه.

الظعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧

إذ كان الحكم - قد أقيم على دعوات كالية حمل فضائه ولها أصلها الثابت في الأوراق - فإن النعي عليه بالقصور في التسيب لتحويله على بيانات الإستمارة - رقم ٦ تأمينات - في مجال تحديد تاريخ انتهاء عقد المظنون ضده. - مجرد جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦

إذ كان الحكم قد أقيم قضاءه على دعوات مستقلة من بينها أن قرار نقل المظنون ضده لم يكن بناء على طلب الجمعية العمومية للشركة التي كان يعمل بها وكانت هذه الدعامة وحدها كالية لحمل الحكم ولم تكن محل نعي أو تعيب من الطاعنين فإن نعيهما على الحكم بهذا الوجه - أي أن وجه الرأى فيه يكون غير مؤثر في سلامته وغير منتج.

الظعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٦

لما كان الحكم المظنون فيه قد أورد في أسبابه أن الطاعنة لم تؤمن على طاقم الطائرة ومنهم مورث المظنون ضدهما الأولى والثانية بالمخالفة لما توجه به نظم وإضافات الطيران الدولية دون أن يبين سبيله إلى هذه

المخالفة وكيف ثبت له وصلة ذلك بالحدث الذي قضى بالتعويض عنه، فإنه يكون فضلاً عن مخالفته القانون قد عابه القصور بما يستوجب نقضه.

الطنين رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٢
من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحى أقوالهم وحججهم بالرد إستقلالاً على كل حجة أو قول يثبته وحسبها أن تقيم حكمها على أسباب سائفة تكفى لحمله، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس.

الطنين رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٢
التناقض الذى يعيب الحكم ويقسده هو الذى تصاحى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو الذى يقع فى الأسباب بحيث لا يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى المنطوق.

الطنين رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٣
- إذ كان طلب الطاعنين إستبعاد الأرض الزراعية - محل حكم مرسى المزايد - من أصول الوكعة لا سند له من القانون - فلا تترتب على المحكمة إن هي لم ترد عليه - مما يكون معه النعى بهذا السبب على غير أساس.

- إذ كان الطاعن بالأوراق أن الحكم المطعون فيه قد سائر لجنة الطعن فى إستبعادها من الوكعة ما على المورث من دين للبنك أنظارى المصرى والفوائد المستحقة حتى تاريخ وفاته. وكان الطاعنون لم يقدموا محكمة الموضوع الدليل على ما يثبت أن للبنك ألساطاً أخرى متبقية على المورث أو أن للبنك المذكور فوائد تأخير استحققت بعد الوفاة ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على دفاع الطاعنين العارى عن الدليل.

الطنين رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٧
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها إستقلالاً وحسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة لحمل قضائها ولا تترتب عليها إن هي أخفقت الرد على دفاع لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى.

الطنين رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٢
المقرر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذا أعتمد على تقرير الخبر فإن ما يتضمنه هذا التقرير من بيان وأسباب وتقيد لأقوال الخصوم يعد جزءاً متمماً لأسبابه، لما كان ذلك وكان تقرير

مكتب الخبراء الذي ندبته محكمة الاستئناف قد أثبت تقرير كل من لجنة تحديد الأجرة وغير الجدول المتدبب أمام محكمة الدرجة الأولى والخير الاستشارى - الذى قدمه الطاعن لمسطح الأساسات ثم حدد مساحتها من واقع معاينته وقياسه لها بالطبيعة وأحسب قيمة التأمينات الإجتماعية ضمن سعر المتر المسطح من المبانى، كما أحسب سائر التكاليف التى تدخل فى تقدير الأجرة بحسب أسعار سنة إنشاء الطابق محل النزاع وإعداده للسكنى، فإن أخذ الحكم المطعون فيه بذلك التقرير محمولاً على أسباب يكون كافياً لإقامة قضاياه.

الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٧
إذا اعتمد الحكم على أدلة وقرائن معسادة تؤدى فى مجموعها إلى ما خلص إليه، فإنه لا يجوز المجادلة أمام محكمة النقض - فى النتيجة التى إستخلصها بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٦
تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما لم تخرج بتلك الأقوال عما يؤدى إليه مدلولها ولها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما يرتاح إليه وجدانها ما دامت أقامت قضاها فى ذلك على أسباب سائلة تكفى لحمله فى هذا الصدد ولا عليها بعد ذلك أن تتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وتورد عليها إستقلالاً ما دام فى قيام الحقيقة التى اتفقت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لها عداها.

الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا أقيم على عدة دعائم وكانت إحداها كافية لحمله فإن النعى على ما عداها يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠
لقاضى الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة. السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعى وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اتفقت بها وأن يقيم قضاها على أسباب سائلة تكفى لحمله ولا عليه من بعد ذلك أن يتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد إستقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب التزود ما دام أن قيام الحقيقة التى اتفقت بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى لأسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات.

الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١١

التناقص الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تتماهى فيه الأسباب وتعارض بعضها بعضاً بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه.

للطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩

المقصود من الطعن بالنقض هو محاكمة الحكم المطعون فيه، وإذا كان الطاعن قد أقصر على إثارة اعتراضات على تقرير الخبير دون أن يبين أثر ذلك فى الحكم المطعون فيه أو العيب الذى شابه نتيجة إقامة قضاءه على ذلك التقرير وبالتالى يكون موضوع هذا الشق من النص غير موجه إلى الحكم المطعون فيه وبالتالى غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٩

النص فى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير ويسع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه " فى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المطلق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية "١" إذا لم يتم المستأجر الوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظهر أو بإعلان على يد محضر، ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل أقال باب المرافعة فى الدعوى بإداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية. .. يدل على أنه يشترط للحكم بالإخلاء بسبب التأخير فى سداد الأجرة لبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها معدلة بالزيادة أو النقصان طبقاً لما تنص عليه قوانين إيجار الأماكن - وأن تكون هذه الأجرة خالية من المنازعات الجدية فى استحقاقها طبقاً لأحكام القانون، ويعين على المحكمة قبل أن تفصل فى طلب الإخلاء أن تثبت قبل قضائها به - من مقدار الأجرة المستحقة قانوناً، فمهذا لتحديد مدى صحة الإدعاء بالتأخير فى الوفاء بها وحتى يستقيم قضائها بالإخلاء جزاء على التأخير، فإن كانت الأجرة متنازعة عليها من جانب المستأجر متنازعة جدية - سواء فى مقدارها أو فى استحقاقها، فإنها لا تقضى به وهكئة الموضوع السلطة التامة فى تقدير مدى جدية المنازعة فى استحقاق الأجرة المدعاة تستخلصها من ظروف الدعوى وأوراقها على أن تقيم قضاءها على أسباب ساقطة تكفى لحمله.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٥

إذا كان النص فى المادة ٢٥ من قانون المرافعات على أنه " يجب أن يحضر مع القاضى فى الجلسات وفى جميع إجراءات الإثبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه مع القاضى وإلا كان العمل باطلاً " وفى المادة ١٥٩ من

قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " على كتاب إحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحدروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها " يدل على أنه يتعين لاحتجاج الخصوم أو معاجلتهم بما يتخذ في الدعوى من إجراءات للإثبات وما أدلوا به أو وكالاتهم من إقرارات أو أبده من دفوع وأوجه دفاع شفاها بالجلسات أن تكون واردة في محاضر مدونة بواسطة الكاتب فلا يجوز للمحكمة أن تستند في قضائها على ما يخالف أو يتجاوز ما دون فيها بخصوص هذه الإجراءات وتلك الإقرارات وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول وثاني درجة أنها خلّت من إثبات أن محاولات للإصلاح بين الزوجين قد بدلت وأنهما أو وكالاتهما المصرح لهم بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات بما يتحقق به شرط عجز القاضي عن الإصلاح اللازم للحكم بالتطليق للضرر فإن ما تضمنه الحكم المطعون فيه من عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما لا يكون له سند من الأوراق ويكون قضاؤه بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط قد جاء مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣
لا يعيب الحكم إغفاله لبعض مستندات الطاعة أو عدم رده عليها ما دام أنها غير مؤثرة في الدعوى التي رأى في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدته.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٦
القرار في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا بنى الحكم على دعامين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحداهما وحدها، فإن التي عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٥
حكمة الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وفي استخلاص ما تراه منطقاً مع الواقع متى كان استخلاصها سائفاً ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩
القرار في قضاء هذه المحكمة إنه إذا كان الحكم سليماً في نتيجته انتهى إليها فإنه لا يعطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أعطاء قانونية إذ حكمة النقل أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تقصده.

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٨
القرار في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لصحة الحكم أن تكون أسبابه منصبة على مقطع النزاع في الدعوى، فإذا لم تكن كذلك، بل كانت دائرة حول نقطة غير جوهرية فيها، كان قاصر الأسباب لما كان

ذلك وكان الواقع في الدعوى أن الطاعن أقامها طالياً بالحكم بالزام المطعون ضده بصرفه عن الأضرار التي أصابته نتيجة طرده من شقة النزاع، التي أجرت إيجاراً، وأسس ذلك على أنها أخفت عنه بسوء قصد أن الشقة كانت موزعة مؤخراً لآخر قضى بطرده منها بحكم من القضاء المستعجل بنى على إجراءات باطلة وأنها قامت بتنظيمه قبل أن يصبح نهائياً، وكان الحكم المطعون فيه قد ألقه إلى بحث حق المطعون ضدها في تأجير شقة النزاع قبل صيرورة الحكم بطرد المستأجر السابق نهائياً، ولم يكن يبحث الواقعة الجوهرية التي أسس عليها الطاعن طلب التضييق. وهي واقعة إن صحت قد يتغير بها وجه الرأي فيما انتهى إليه الحكم من نفي الخطأ الموجب لمسئولية المطعون ضدها، فإنه يكون قاصر السبب.

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥

يدل النص في المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين، تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى، وكونها منتجة فيها، ومقتضى هذا أن تكون تلك الوقائع مبنية بالدقة والضبط لتحصن فيها التحقيق ولتلم كل طرف ما هو مكلف بإثباته أو بنفيه، فإذا استخلصت المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعهم دليلاً على ثبوت أو نفي واقعة لم يتناولها منطق حكم التحقيق وتمسك الخصم بطلان هذا الدليل، فإن استخلاصها هذا يكون مخالفاً للقانون إذ أنها انتزعت من التحقيق دليلاً على خصم لم تكن من إثبات حكمه، لما كان ذلك وكان البين من منطق حكم التحقيق الذي أصدرته محكمة الدرجة الأولى... أنه أنهى القضية بالإحالة إلى التحقيق لثبوت المطعون عليهم صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع موضوع النزاع ومع ذلك انتهى الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه إلى عدم صحة دفاع الطاعنة بعدم صلاحية في هذا الخصوص وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعها فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣

نقض الحكم لقصور في السبب - أيأ كان وجه هذا القصور لا يبدو أن يكون تمييزاً للحكم المقروض لإخلاله بقاعدة عامة فرضتها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات التي أوجبت أن "تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة" بما لا يتصور معه أن يكون الحكم الناقض قد حسم مسألة قانونية بالمعنى المشار إليه آنفاً حتى ولو تطرق لبيان أوجه القصور في الحكم المقروض، لما كان ذلك وكان الحكم الناقض قد عاب على الحكم المقروض قصوراً في السبب لإغفاله الرد على دفاع الطاعن المتمثل في ترك المطعون ضده شقة النزاع واستقلاله دوله بالإنتفاع بها، ولإلغائه عن المستندات التي قدمها

الطاعن تأييداً لدفاعه رغم ما لها من دلائل، ولمعلم كفاية ما أورده بشأن صدور إيصالات ممداد الأجرة باسم طرفي النزاع رداً على دفاع الطاعن، فضلاً عن أنه لم يبين المصدر الذي استقى منه عدم إنقطاع صلة المطعون ضده بشقة التداعي، وكان هذا الذي أورده الحكم الناقض لا يتضمن فضلاً في مسألة قانونية اكتسبت قوة الأمر المقضي بحيث تحول بين محكمة الإحالة وبين معاودة النظر في دفاع الطاعن ومستنداته أو تحول بينها وبين الرد على هذا الدفاع بما يكفي لحمله مع تبيان مصدرها في ذلك من الأوراق، أو تحول بينها وبين دحض دلالة مستندات الطاعن بدلالة أقوى منها، بل لا تحول بينها وبين أن تبني حكمها على فهم جديد تحصله حرة من جميع عناصر الدعوى، وهي في ذلك لا يقلها إلا التزامها بتسبيب حكمها خصوصاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات، فإن النعي يعلم إتياع قضاء النقض السابق صدره في الدعوى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١

و النعي في شقه الثاني في غير محله ذلك أن إبطال الحكم الرد على دفاع غير جوهري لا يتغير ببحته وجه الرأي في الدعوى لا يصح بالقصور، ولما كان ما أثاره الطاعن من دفاع أمام محكمة للموضوع بشأن إقرار المطعون ضدهما الأولى أحقيته في تأجير العين من الباطن بقبض وكيلها الأجرة دون تحفظ في تاريخ لاحق لإقامة الدعوى الثالثة، وتقديره تدليلاً على ذلك إيصلاً مؤرخاً ١٩٨٧/٧/١ لم يتعهد المطعون جنده الأولى صدره من وكيلها، إلا أنه لما كان هذا الإيصال قد تضمن تحفظاً إذا احتفظ فيه مصدره بكافة الحقوق القانونية قبل الطاعن ومن ثم فإنه لا يعد إقراراً بأحقية الطاعن في التأجير من الباطن ولا يجب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع بأسباب مستقلة، ويكون النعي على غير أساس.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨

لا يفسد الحكم إذا والى الأسباب الواقعية، صحيح النتيجة قانوناً، مجرد القصور في أسبابه القانونية بل حكمة النقض استكمال هذه الأسباب.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٤٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة - إنه إذا ألفت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً لأنها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما ورد في ذلك الحكم من الأدلة ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفي لحمل قضائها.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أقيم الحكم على دعوات متعددة وكانت إحدى هذه الدعايات كافية وحدها ليستقيم بها فإن تعييه فى الباقى الدعايات أياً كان وجه الرأى فيها يكون غير مؤثر فيه.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥

لا يجب الحكم بإغفاله الرد على مستندات الخصم غير المؤثرة فى الدعوى، ولما كان الطاعن قد تمسك بصورة ضولية لرخصة الجراج وهى لا حجية لها فى الإلزامات، كما تمسك بإقرار غير مؤرخ يفيد إيداع أحد الأطباء لسيارته بالجراج لمدة خمس سنوات غير محددة ولا تفيد بأن الطاعن هو الذى تقاضى الأجر منه كما تمسك بمحضر تحريات المباحث التى جاءت رداً على إستفسار الطاعن عما إذا كان الجراج عمومى أو خاص والتى أفادت بأن الجراج عمومى من واقع الرخصيص به، وهى لا تفيد ممارسة ذات النشاط السابق بعد البيع، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد على تلك المستندات غير المؤثرة لا يعيبه بالقصور.

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الجمهورى الذى تلزم المحكمة بتحصيله وتحقيقه والرد عليه هو الدفاع الذى يقدمه الخصم مؤيداً بدليله أو يطلب تمكينه من الدليل عليه وإثباته من شأنه أن صح تغير وجه الرأى فى الدعوى، فإذا تخلف هذا الوصف فى الدفاع فلا على محكمة الموضوع أن هى إلفتت عنه.

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع فى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى لم يضع ضابطاً يستهدى به فى تحديد الضرورة الملحة لبيع المتجر أو المصنع والتى يوجب على توافرها الإبقاء على الإنجاز للمشوى رغم الشرط المانع بل ترك أمر تقديرها محكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى وملاستها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة مستمدة من أصل ثابت بالأوراق ومؤيدة عقلاً إلى النتيجة التى إنتهت إليها ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه إستدل على توافر الضرورة من مرض مورت المظنون ضدها الأولى فضلاً عن عجزه هو وشريكه عن القيام بالتزاماتها نحو المستشفى بجاجة بعد إنصراف شركة السكر بالخوامدية وشركة مصر للبرول عن علاج موظفيها بتلك المستشفى وفى تقديرات موضوعية سائفة ولها أصلها الثابت فى الأوراق ولا ينال من ذلك أن يكون الحكم قد أخفل دفاع الطاعنة المحتمل فى إنشاء حالة الضرورة لممارسة أحد الباعين للمستشفى جذاً ذات النشاط. ذلك إنه وإن كانت عودة المستأجر المانع إلى ممارسة ذات النشاط تنفى حالة الضرورة الملحة

للمبيع باعتبار أن البيع لم يكن إلا ابتغاء الكسب إلا إذا ما توافرت حالة الضرورة من واقع آخر وظروف مغايرة وانتفت بذلك شبهة الكسب من وراء البائع فإن ممارسة البائع ذات نشاطه ذات مهنته ليس من شأنه نفي حالة الضرورة وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى توافر حالة الضرورة على النحو المتقدم فإن عودة أحد البائعين إلى ممارسة نشاطه في مهنة الطب من شأنه نفي حالة الضرورة التي سبق وتوافرت وبالتالي فإن هذا الدفاع لا يعد دفاعاً جوهرياً إذ ليس من شأنه تغيير وجه النظر في الدعوى.

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠

قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى لأسباب تتعلق بموضوعها هو فصل في الموضوع.

الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٣

لما كان البين قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ أنه تجاوز حدود التفويض التشريعي على نحو ما سلف بيانه - بوضع ملحق ثانٍ اشتمل على قواعد وشروط تملك ما أقامته المحالطات من المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة وتم شغلها في تاريخ تال لسريان القانون بما يجعله حابط الأثر وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن إحدى الوحدة السكنية محل التداعي من المطعون ضده بصفته وشغلها بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وافق صحيح القانون إذ لم يعد بالقواعد والشروط المبينة بالملحق الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ لإلغائها سند مشروعيتها، وأقرن الحكم بالصواب في تعويله على مقدار الثمن الوارد بعقد البيع المبرم بين طرفي التداعي باعتباره شرعية المتعاقدين التي لا تصرف إليها القيود المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون المشار إليه.

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٧

إذ خلصت محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها وما إطمأنت إليه من المستندات المقدمة إليها إلى أن قيمة المبنى السكنية المشار إليها لا تبلغ خمسين ألف جنيه ورتبت على ذلك خروجها عن نطاق تطبيق المادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ سائلة البان وأقامت قضائها بذلك على أسباب سائلة تكفي لحمله فإن النعي لا يعدو أن يكون جسداً موضوعياً لفهم محكمة الموضوع للواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٣
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم يجب أن يدل على أن المحكمة قد فحصت الأدلة التى طرحت عليها وأن تنصب أسبابه على مقطع النزاع فى القضية وأن تعرض للدفاع الجوهري المنتج فى الدعوى الذى تلزم محكمة الموضوع بأن تحققه وترد عليه.

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥
أن ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته من " وكان الثابت أن المستأنف عليه... كان يعمل رئيساً لقسم الشكاوى وقد قضى لمصلحه... .. بأحقية فى شغل وظيفة محام أول بالإدارة القانونية وإذ كلف... .. بإسكاف دفاتر ومجلات - إصابات العمل والشكاوى وعرضها على الأساتذة المحامين وهى وظيفة كتابية بمهنة كل البعد عن العمل القنى فإن ذلك يكون تنزيراً لوظيفة العامل وهو أمر غير جائز قانوناً ويكشف بجلاء عن التصسف، يعد إكراه من رب العمل للعامل على الإسقالة والتى تعتبر فى هذه الحالة فصلاً تعسفياً لا يعد إكراهاً للمطعون ضده على تقديم الإسقالة ولا يعد قبول الشركة لها خطأ يستوجب التعويض عنه... .. ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعويض المطعون ضده عن إنهاء خدمته واعتبر ذلك فصلاً تعسفياً قد شابه الفساد فى الاستدلال الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥
إذ إنهى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم " صحيحاً إلى أن عين النزاع قد أجرت للطاعن مفروضة وليست خالية وإذ كانت الأماكن المزججة مفروضة لا تخضع الأجرة المتعاقد عليها بين الطرفين للتحديد القانونى لأجرة الأماكن الخالية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن بتخفيض الأجرة المتعاقد عليها للشقة المفروضة محل النزاع لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٦
لا على - الحكم - أن هو أخفل الرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله عليه.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٦
محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحديث من مستند ليس من شأنه أن يكون له تأثير فى الفصل فى الدعاوى.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠
لا ترتيب على الحكم أن لم يرد على أسباب الحكم الابتدائى الذى ألغاه متى أقام قضاء على أسباب مؤدية إلى ما انتهى إليه.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٩

المقرر أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهى إليها بمعنى أن المحكمة لو بحثته لما إنتهت إلى هذه النتيجة.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٥/١/١٩٨٩

إذ أقامت المحكمة الحقيقة التى إستخلصتها على ما يقيمها فإنها لا تكون بعد ملزمة بمناقشة الوقائع التى نسبها الطاعنة للمطعون عليه أو أن تصقب كل حجة وترد عليها. إستقلالاً لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها. ولا على المحكمة إذ إلتفت عن طلب الإحالة إلى التحقيق لعدم لزومه بعد أن رأت من ظروف الدعوى ما يكفى لتكوين عقيلتها. ويكون النعى برمته مقاماً على غير أساس.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ٧/٦/١٩٨٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وحسبه أن يبين الحقيقة التى إلتصق بها وأن يقيم لقضائه على أسباب سائلة تكفى لحمله وأن يحكمه الموضوع تقدير قيمة عمل الجور وتقضى بما يطمئن إليه وجدانها ولا تلتزم بالرد إستقلالاً على الطاعن التى وجهت إلى تقدير الخبر إذ أن فى أخذها به عمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير.

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٨/١١/١٩٩٠

إذ كانت أسباب الحكم تكمل المنطوق وتوضحه بما لا يدع مجالاً للشك فى حقيقته ومن لم فلا محل لتعيب للمنطوق.

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ٢٩/١/١٩٩٠

لما كان الثابت من تقرير الخبر المتعبد فى الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ ضرائب كلى شمال القاهرى الذى شال القاهرة الذى أعيد الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أيد تقدير المأمورية لرقم الأعمال ونسبة إجمالى الربح عن المدة من ١٩٦٦/٦/١ حتى ١٩٦٧/٥/٣١ لإضافته مع ما قرره وكيل الطاعنة فى قيمة البضاعة الموجودة بالمشأة وتلك المستوى عليها وحالات الخلل كما ألقى الأرباح المقدرة عن المدة من ١٩٦٧/٦/١ حتى ١٩٦٧/٨/٣١ لإعطار الطاعنة المأمورية بالتوقف عن مزاوله النشاط فى المعاد من واقع المستندات المودعة الملف الفردى الذى يتبين من الرجوع إليه مراعاة المأمورية فى التقدير عن الفترة الأولى خلق المنشأة فترة من الوقت بسبب الإتهام المنسوب إليها، ومن ثم فإن التقرير المشار إليه

يكون قد واجه دفاع الطاعة وتكفل بالرد عليه وإذ أحال إليه الحكم الابتدائي المزيد بماحكم المطعون فيه فإنه يكون قد تضمن الرد على هذا الدفاع.

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١
المقرر أن محكمة الاستئناف غير ملزمة بمبحث وتفنيد أسباب الحكم المستأنف الذي ألغاه ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب ماثقة تكفي لحمله.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٧
إذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة، فإن النعي فيما إشتعلت عليه أسبابه من تقارير قانونية خاطئة يكون غير منتج، وحسب محكمة النقض تصحيح ما شاب تلك الأسباب من خطأ.

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٣
— لا يعيب الحكم مكتوبه عن الرد على ما سألته الطاعنون من الأقوال وحجج استدلالاً على التزوير خلافاً لما أخذ به وإنهيه إليه، لأن في قيام الحقيقة التي إتبع بها وأورد دليله عليها التعليل الضمني المسقط لكل قول أو حجة مخالفه.

— لا يعيب الحكم المطعون فيه إذ هو أيد الحكم الابتدائي أن يحيل على أسبابه التي أقيم عليها متى كانت تكفي لحمله ولم يكن الخصوم قد استندوا أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديد، تخرج في جوهرها عما قدموه لمحكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١
من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — إذا أقيم الحكم على دعائمين مستقلين وكانت إحداهما تكفي لحمل قضاء الحكم فإن تعيينه في الدعامة الأخرى يفرض صحته يكون غير منتج.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢١
إذ اعتمدت محكمة الموضوع في قضائها على جملة أدلة مجمعة بمحت لا يبين أثر كل واحد منها على حدة في تكوين عقيدتها ولا ما كان تنهيه إليه قضائها لو أنها قد استبعدت أحد هذه الأدلة لعب شبهه فإنه يعين في حالة ثبوت فساد أحد هذه الأدلة نقض الحكم لقصور أسبابه.

الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٩
ما تسلك به الطاعن من دفاع أمام محكمة الموضوع بشأن إختلاف موقع الشقة محل عقد إيجار المطعون ضده الأول عن تلك محل عقد إيجار الطاعن قد خلت الأوراق من دليل يسانده، كما خلت الأوراق أيضاً

من دليل على إقامة الجنتحة رقم. لسنة ١٩٨٣ أمن دولة وأنها عن نفس موضوع الدعوى الماثلة أو عن مسألة أساسية مشتركة بينهما، وعلى الفصل فيها، فلا على الحكم المطعون فيه إن لم يعرض بالرد على هذا الدافع ولا عليه أيضاً أن لم يستجب لطلب الطاعن بوقف الدعوى حتى يفصل في تلك الجنتحة

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٠

المقرر أن تقاضى المستاجر من المالك أى مبالغ فى مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر هو أمر مشروع ولا مخالفة فيه للقانون.

لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطعن - إزاء خلو السند موضوع النزاع من بيان سبب الإنترام - قد تمسك فى دفاعه بأن المبلغ للمدين به بموجب هذا السند هو مقابل إخلاء الطعون ضده للمحل المؤجر إليه على نحو ما ثبت بأقوال شاهديه وهو أمر غير مشروع ويعاقب عليه القانون ليطبل سبب إنترامه لعدم مشروعيته وإذ تناول الحكم هذا الدافع للطاعن بقوله أن " المقرر أن تقاضى المستاجر بالذات أن بواسطة أى مبالغ نقدية مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر له هو فصل مباح ولا يشكل أى جريمة حسبما ذهب إلى ذلك المستأنف [الطاعن] فإن الحكم لا يكون - بهذه الأسباب قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٤/١/١٩٩٠

لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه فى نفي خطأ الحكومة سائفاً مستعمداً من عناصرها أصالتها الغابت من واقع مطروح فى الدعوى وكان ما ورد به من تقارير واقعية تتعلق بالظروف التى أحاطت يوم الحادث المدعى به لا تعدو أن تكون من قبيل ما يحصله القاضى إستقاء من علمه بالظروف العامة المعروفة لدى الجميع عما كانت الإضطرابات والقتال وأعمال الشغب وما إتخذته الحكومة من إجراءات للحيلولة دون تفاقم الأمر خلال أيام ١٧، ١٨، ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧ وكان الطاعن لم يثبت أن من كان موجوداً من قوات رجال الأمن قريباً من مكان الحادث قد امتنع عن القيام بواجبه فى منع المتظاهرين من إشعال الحريق والإتلاف بالمهلى الذى يملكه فإن ما يثيره من نفي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٩٠

إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة إستخلصت أن وضع يد الطاعن على عين النزاع إستناداً إلى عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/٢٠ والتى إنتهت إلى القضاء بإطلاقه لولايته قاتم على سبب وقتى معلوم ولا يردى إلى اكتساب الملكية بالتقادم مهما طال أمده إلا إذا حصل تغير فى سببه طبعاً لما يقضى به حكم المادة ٢/٩٧٢ من القانون المدنى وإذ لم يقدم الطاعن ما يفيد ذلك وقد رد الحكم المطعون

فيه على هذا الدفاع بأسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم فإن النعى عليه بالقتصور في التسبب يضحى على غير أساس.

الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٠
إذا كان الحكم الصادر في اللجنة المستأنفة رقم..... لسنة..... جنح مستأنف مصر قد قضى براءة الطاعة من تهمة تقاضيه من المطعون ضدهما المبالغ المطالب بها خارج نطاق عقد الإيجار وأقام قضاؤه بالبراءة على ما أورده من أسباب منها أن اتجنس عليهما - المطعون ضدهما كلفا أكثر من مرة بتقديم مستندتهما المنوه عنها إلا أنهما ماطلا ولم يقدموا أصلي الإيصاليين محل النزاع المكونين ركن الجريمة ومن ثم فلا دليل عليها وإذا كان ذلك فإن حكم البراءة لا تكون له حجية في هذا الخصوم أمام المحكمة المدنية إذا ما تقدم للمحكمة الأخيرة أصل هذه المستندات ولا تفريب عليها أن عولت في قضائها على تلك الإيصالات التي لم تقدم إلى المحكمة الجنائية لكي تقول كلمتها فيهما ولا تكون خالفت حجية الحكم الجنائي القاضي بالبراءة.

الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٠
المقرر أنه إذ انتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً في قضائه فلا يطله ما إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ شكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء دون أن تنقضه.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٩٠
مفاد نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أنه يجب أن يشتمل الحكم على الحجج الواقعية والقانونية التي قام عليها بما يعاير به الرقابة على الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على سند من قوله ".... نصت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج لها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما، والضرر متعدد النواحي كثير الأسباب وهو يشمل كل نوع من الإيذاء تتضرر منه الزوجة ومن التعدي عليها بالسب والضرب على نحو لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما فإذا أثبتت الزوجة أن زوجها أتى معها ما تتضرر منه ولو مرة واحدة طلقها عليه القاضي طلاقاً بائناً، والمستأنف عليها أشهدت شاهدين شهداً برؤيتهما لوقائع إيذاء المستأنف للمستأنف عليها وقد توافرت هذه الشهادة شروطها الشرعية بين رؤيا العين وسماع الإذن ولما كانت المستأنف عليها تتضرر من هذا الإيذاء والذي يعد معاملة شاذة فإن الحكم المستأنف إذ قضى بتطلقها على المستأنف يكون قد أصاب

صحيح القانون وجاء موافقاً لأحكام الشريعة. " وكانت ذلك من الحكم تناولاً كائناً بوقائع الدعوى وطلبات المطعون ضدها وحججها القانونية بما يكفى لحمل قضائه، فإن النعى عليه بالقصور فى التسيب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٥

- ورود عبارة " ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات " فى منطوق الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تنصرف إلا إلى الطلبات التى كانت محلاً للبحث فى الحكم ولا تقيد إلى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفعل، ولذا فإنها تقتصر فى تلك الدعوى على ما رفضه الحكم من طلب شموله بالنفاذ المعجل لحسب.

- لما كان الثابت أن الحكم النهائى الذى قضى بتثبيت ملكية المطعون ضدهم الثمانية الأول لأرض النزاع فى مواجهة الطاعة فى الدعوى رقم. ... مدنى الجزية الابتدائية لم يعرض لطلب الأولين نحو التسجيلات التى أجرتها الأخيرة بشأن تلك الأرض بقضاء أصلاً فإن قضاء هذا الحكم لا يحوز حجة بصدد هذا الطلب تحول بينهم وبين استعمال حقهم فى إجراء التأشير الهامشى بسند ملكيتهم لأرض النزاع على عقد الطاعة المشهر برقم. الذى أنصب عليها للإحتجاج بهذا التأشير قبل الغير إعتباراً بأنهم يستمدون هذا الحق من القانون مباشرة، وطبقاً للقواعد والإجراءات التى إنتظمها نصوص المواد من ٣٧ إلى ٤٠ من الباب الرابع من قانون الشهر العقارى رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن التأشير الهامشى ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة فى دفاعها من عدم جواز إجراء المطعون ضدهم الثمانية الأول لهذا التأشير الهامشى لإمتناع ذلك عليهم إستناداً لحكم تثبيت الملكية آنف البيان يكون ظاهر الفساد ولا يستأهل رداً فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعرض لهذا الدفاع إلغائاً، ويضئ النعى عليه بذلك على غير أساس.

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٤

إذ خلص الحكم المطعون فيه إلى توافر شروط تملك المسكن إستناداً إلى الوقائع الواردة بتقرير الخبير فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا عليه إن لم يورد أسباباً خاصة هذه الشروط كما لا يطله القصور فى الإفصاح عن سنده القانونى.

الطعن رقم ٣٦٥٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٥

لا يطل الحكم ما إشتعلت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بخصوص التنازل عن حق الشفعة إذ حكمته القضى وعلى ما جرى به قضاءه أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تقتضه متى كان سليماً على النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قضى ٤٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٠/١/١٩٩١

إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه فيما أوردته من أن الإلتزامات المترتبة على عقد إيجار الطاعن لا تتحقق إلا اعتباراً من تاريخ تحقق الشرط الواقف فى [...] بصدر الحكم النهائي بفسخ عقد إيجار المساجر الأول، وأن المطعون ضدها الثانية - المؤجرة - كانت قد باعت العقار الذى تقع به العين المؤجرة إلى من تدعى [...] بعقد أشهر فى [...] قبل تحقق الشرط، ثم باعت هذه الحقة العقار للمطعون ضده الأول بعقد أشهر فى [...] ورب الحكم على ذلك عدم إنضال الإلتزامات الناشئة عن عقد الإيجار المؤرخ [...] إلى المالكين الجديدين لأنه لم يعتبره موجوداً إلا بعد زوال ملكية المؤجرة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا يجدى الطعن التمسك بحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تقضى بسريان عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمى سابق على إنضال الملكية ذلك أن خلافه المالك الجديد للمالك القديم فى هذا الشأن مشروطة بأن يكون عقد الإيجار قائماً قبل التصرف الناقل للملكية وهو الأمر غير المتوافر فى الواقعة النزاع على ما سلف بيانه.

- لا يجب الحكم - المطعون فيه - أن إلغيت عما جرى به دفاع الطاعن من أن بيع المطعون ضدها الثانية العقار المشتمل على الشقة موضوع النزاع تم التواطؤ مع اشترى هذا العقار وتقصيد التخلص من الإلتزامات التى رتبها عقد الإيجار سالف البيان ذلك أن هذا الدفاع لا يستند إلى أساس قانونى صحيح ولا يغير من النتيجة التى انتهى إليها الحكم مجرد الطعن بالتواطؤ والإحتيال لا معنى الطعن بالصورية ولا يفيد.

ومن ثم فهو غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة فى إحداث آثار قانونية له.

الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قضى ٤٢ صفحة رقم ١٣٠٣ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٩١

إذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافر الشروط الموضوعية اللازمة لإجراء التبادل بين المطعون ضدها الأول والثانية عن الوحدة السكنية المؤجرة لكل منها على نحو ينطبق وما يتطلبه القانون فإن ما يدعى الطاعن من مخالفة للقانون لعدم استصدار المطعون ضدهما المذكورين حكماً من القضاء بصحة تبادلهما لوحديهما السكنية قبل إتمام هذا التبادل فعلاً يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قضى ٤٢ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ٢١/٢/١٩٩١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم يجب أن يكون فيه ذاته ما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة قد عصت الأدلة التى قدمت إليها توصلت إلى ما ترى أنه الواقع، وإذ قدم الخصم شكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها على وضع يده على حصته فى العقار موضوع النزاع فإن الحكم عن هذا الدفاع ولم

يتحدث عن تلك المستندات بشيء مع ما قد يكون لها من دلالة ولو أنه عنى ببحثها وفحص الدفاعة المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الظعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠

إذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد رفض إزالة المشتات وأقام قضاءه على أسباب خاصة أنشأها لنفسه ولحق فيها منحي آخر مغايراً لأسباب الحكم الابتدائي الذي ألغى قضاءه في خصوص طلبى تثبيت الملكية والريع، وكان تأييده لقضاء هذا الحكم برفض طلب الإزالة ينصرف بطرق اللزوم إلى المنطوق وحده فإنه يكون مبنأى عن عيب القصور.

الظعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان دفاع الطاعن لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فإن إبطال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مطلقاً.

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بحسب محكمة الموضوع أن تبحث مستنداً ما قدم لها تقليعاً صحيحاً ليعبر ملحقاً بالحكم وجزءاً منه بغير حاجة إلى رصده فيه بنصه كله أو بعضه.

الظعن رقم ٣٥٧٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة - إنه إذا أخذت محكمة الموضوع بتقرير الخبير المقدم في الدعوى وأحالت في بيان أسباب حكمها إليه، وكانت أسبابه لا تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها بحيث لا تصلح رداً على دفاع جوهرى تمسك به الخصوم - من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأي في الدعوى فإن حكمها معيباً بالقصور.

الظعن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٦

لا يعيب تسبب الحكم عدم إيراد أقوال الشهود بنصوصها، وحسبه أن يورد مضمون تلك الأقوال.

الظعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧

إذ كان البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه إسعرض المستندات المقدمة من المطعون ضدهم وأورد أنها تثبت أن الطاعة قد باعت نصيبها مع باقى الطاعنات، وكان هذا بياناً كالمياً لما جاء بتلك المستندات فإن النعي عليه في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذ كان دفاعاً جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى أنتهى إليها إذ يعتبر ذلك الإغفال قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية يقتضى بطلانه بما مؤداه أنه إذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تنظر فى أثره فى الدعوى فإن كان منتجاً فعليها أن تقدر مدى جديته حتى إذا ما رآته متسماً بالجدية مضت إلى فحصه لتصف على أثره فى قضائها فإن لم تفعل كان حكمها قاصراً.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٤

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الحكم مؤسساً على تحصيل أمر واقعى من جملة أدلة أو قرائن مجتمعة، لا يعرف أيها كان أساساً جوهرياً فى تكوين عقيدة المحكمة، بحيث لا يبين أثر كل واحدة منها فى تكوين تلك العقيدة ثم تبين فساد بعضها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاءها مع استبعاد هذا الدليل أو تلك القرينة التى ثبت فسادها فإن الحكم يكون قد عاره بطلان جوهرى.

الطعن رقم ١٨ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٣١/١٢/١٧

ورقة وصفها المحكمة فى أسباب حكمها بأنها مشاركة، مبنية ما يليد قطعاً أنها مجرد مشاركة وذاكرة أن أحد الطرفين قام بكل ما تمهد به فيها وأن الآخر أدخل بعهدياته وأن هذا يقتضى فسخها وإستحقاق التعويض على المقصر - بينت ذلك ثم عادت بعد فى منطق حكمها فوصفت هذه الورقة بأنها عقد بيع فهذا الوصف الجديد لا يعتبر إلا من قبيل عدم الدقة فى التعبير ولا تأثير له مطلقاً فيما أثبتته الحكم من أن العقد مشاركة.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٣٢/٣/١٠

كل طلب جوهرى تقضى به المحكمة أو ترفضه يجب أن يكون مسبباً وإلا كان الحكم فيه باطلاً ويعين نقضه.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٤

إذا كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم صحيحة فى جوهرها ولكن إصعورها خطأ قانونى فى بعض العبارات، ومع استبعاد هذه العبارات يبقى الحكم مستظماً بما بقى له من الأسباب الصحيحة، فلا ينقض هذا الحكم.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٢٣

إنه إذا كان لقاضى الموضوع السلطة النامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى من الأدلة المقدمة له وفى وزن هذه الأدلة وتقديرها وترجيح بعضها على البعض الآخر فإن خضوعه لمراقبة محكمة النقض فى تكييف هذا الفهم بحكم القانون، وفى تطبيق ما ينبى تطبيقه من أحكام القانون، يحتم عليه أن يسبب حكمه التسيب الكافى لتمكين محكمة النقض من إجراء هذه المراقبة. فإن قصر حكمه عن ذلك فسيجوز محكمة النقض عن التقرير بنفى المدعى به من مخالفة القانون أو من الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله كان لما أن تنقض الحكم مخلوه من الأسباب الموضوعية أو لعدم قيامه على أساس قانونى صحيح

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١٥

إذا دلف لأول مرة لدى محكمة الإستئناف بعدم قبول دعوى المستأنف عليهم لرفضها من غير دى صفة وبطلان صحيحة إلتصاح الدعوى الإبتدائية لرفضها من عدة أشخاص عن عدة عقود لا رابطة قانونية بين بعضها والبعض الآخر، ثم قطعت المحكمة فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم الإبتدائى لأسبابه، فإن حكمها بالتأييد يعتبر حكماً ضمنياً يرفض هذين الدفيعين. فإذا لم يكن فى أسباب الحكم الإبتدائى ما يصلح أن يتخذ سبباً لهذا الرفض الضمنى، اعتبر الحكم الإستئنافى غير مسبب فى ذلك، وتعين نقضه

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٣٣/٥/١٨

إذا أعطت المحكمة فى بعض أسباب الحكم خطأ قانونياً لم يكن له تأثير فى سلامة الحكم، فلا موجب لنقضه بسبب وقوع هذا الخطأ. فإذا اعتبرت المحكمة عقد البذل المشوب بالفسح باطلاً وأخطأت فى أن اعتبرت أن سبب هذا البطلان هو فقد الأهلية وأنه بطلان لا تلحقه الإجازة، ولكنها عادت بعد ذلك فقالت إن تنفيذ البذل والإستمرار فيه جنى توقيع الحجر على المبادل الذى وقع عليه الفسح كان تحت تأثير الفسح الواقع عليه، ثم حكمت بناء على ذلك فى الدعوى بإبطال البذل، كان حكماً صحيحاً.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٣٣/٧/١٦

إذا عاض الحكم فى أمور لا يقتضيها الفصل فى الموضوع المطروح على المحكمة فإن تريده هذا لا يعيه ما دام فيه من الأسباب الجوهرية المنصبة على ذلك الموضوع ما يوصل إلى صحة ما لقضى به.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٣٣/٧/١٦

إذا كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم بالطلب تصلح بذاتها أسباباً ضمنية للحكم برفض الدلف فلا يصح الطعن فى الحكم المقام على هذه الأسباب بقولة أنه أغفل الرد على هذا الدلف.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٥/٦/١٩٣٣

إذا حكم ابتدائياً بتزوير إمضاء موقع بها على ورقة عرفية ويرد هذه الورقة وبطلانها، وكان هذا الحكم مؤسساً على رأى خبير الدعوى وعلى ما أجزته المحكمة بنفسها من مضاهاة، ثم ألغت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم بعلّة أنه اتضح لها أن هناك شكاً يلابس رأى الخبير بحيث لا يمكن القطع بوجود التزوير، ولم تعرض مطلقاً لمناقشة رأى محكمة الدرجة الأولى من حيث المضاهاة كان حكم المحكمة الاستئنافية قاصر الأسباب وتعين لقضه.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٣٣

إذا كان الحكم والى الأسباب الواقعية صحيح النتيجة قانوناً فلا يفسده مجرد القصور فى أسبابه القانونية بل محكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى إستكمالها به إنما الذى يفسد الحكم هو قصوره عن إيراد الأسباب الموضوعية قصوراً يعجز محكمة النقض عن قيامها بمراقبته لتبين ما إذا كان قد وقعت فيه مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله. فإذا باع أحد شريكين نصيبه مفزراً محدداً بعد قسمته مع شريكه وأقر فى عقد البيع أن البيع خال من الرهون والاختصاصات والحقوق العينية وأنه إذا اتضح وجود حق عيني من أى نوع كان على المبيع يكون للمشترى الحق فى إعتبار البيع مفسوخاً، ثم ظهر أن الشريك الآخر كان قد رهن نصيبه شائعاً قبل عقد القسمة، ورحى المرتهن أن يخلص رهنه على ما ألفز للراهن، وتم تسجيل عقد القسمة وعقد تخصيص الرهن أثناء قيام دعوى الفسخ التى رفعها المشترى على بالعه وقبل النطق بالحكم فيها، فإن محكمة الموضوع إذا قضت برفض دعوى الفسخ بناء على أن تسجيل عقد القسمة بعد الأجل المضروب لم يعثر بالمشترى ورفض دعوى الضمان بناء على أنه حتى لو تبين أن نصيب البائع هو الذى ظهر أنه هو الرهون فإن دعوى الضمان لا تكون مقبولة - إن محكمة الموضوع إذا حكمت بذلك فلا يكون حكمها مخالفاً للقانون لأن نتيجة حكمها صحيحة قانوناً.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٦/١١/١٩٣٣

إن أحكام الأحكام يجب - طبقاً للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية كالية تحمل الدليل على أن القاضى بحث النزاع المطروح أمامه بحثاً دقيقاً وعلى أنه فيما قضى به كان مجرباً أحكام القانون.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٤

إن الخطأ والمفش والتدليس هى عيوب تفسد الحساب ولا تجعله حجة على من أقره غافلاً عنها ولو كان بالغاً رشيداً. فمن واجب القاضى إذا طعن لديه بعيب من هذه العيوب أن يستمع للمطعن ويحققه متى قدم

له من الشواهد ما يوجب معه لديه أنه مطعن جدى، ثم يظهر بما يظهره التحقيق. كما أن من واجبه عند رفضه تحقيق هذا المطعن أن يبين الملل التي توجب هذا الرفض.

إذاذا اعتمدت المحكمة الحساب بغير أن تحقق المطاعن الجوهرية الموجهة إليه والحاضرة أدلتها أمامها ولم تبين الأسباب التي دعيتها لعدم الإعتداد بتلك المطاعن كان حكمها باطلاً خلوها من الأسباب.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٠/٥/١٩٣٤

إذا حكمت المحكمة الابتدائية برفض دعوى تزوير ورقة وبصححة هذه الورقة، ثم جاءت محكمة الإستئناف فأطرحت كل القرائن التي إحتج بها الخصمان في الدعوى وقصرت بحثها على النقطة الجوهرية فيها، وهي مادية الإمضاء المدعى بتزويرها وكونها مادياً هي إن نسبت إليه أم لا، ثم قررت صراحة في حكمها أنه ثبت لها من معانية هذه الإمضاء والإمضاءات الأخرى المقدمة للمضاهاة ومن الأسباب التي وردت بتقرير إثنتين من الخبراء أن الإمضاء المطعون فيها مزورة وأنها لا تعتمد على تقرير الخبير الثالث الذي قرر صحتها فلا يصح الطعن في هذا الحكم بمقولة إنه بنى على أسباب غامضة مجعلة لا تحقق غرض القانون من إيجاب تسبب الأحكام، بل المحكمة تعتبر أنها قد أقامت حكمها على أسباب كاذبة ترد الحكم المستأنف رداً تاماً.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٧٩٣ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٣٥

إذا رأت محكمة النقض أن الحكم المطعون فيه صحيح في نتيجته وإن كان قائماً على تكيف غير صحيح للوقائع التي أثبتها جاز محكمة النقض أن تصحح هذا التكيف الخاطئ بأسباب قانونية من عندها تنطبق على الوقائع الثابتة بالحكم.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٣٥

إذا دفع لدى محكمة الإستئناف بأن الحكم المستأنف قد خالف حجية حكم سابق تمسك به المستأنف لمن الواجب بحث هذا الدفع والرد عليه. فإذا قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف لرفضت بذلك ضمناً الدفع بحجية الحكم السابق صلوره، ولم تبين الأسباب التي إعتدلت عليها في القضاء بهذا الرفض كان حكمها باطلاً معنياً نقضه.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ١٦/١/١٩٣٦

كل طلب أو وجه دفاع يبدل به لدى محكمة الموزوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يرتب عليه تغير وجه الرأي في الحكم يجب على محكمة الموضوع أن تعجب عليه بأسباب خاصة وإلا اعتبر حكمها خالياً من الأسباب معنياً نقضه.

إذا دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم إنطباق المادة ١٤ من لائحة الرور والجسور على الحالة المطروحة أمامها، وبسقوط حق المدعي في المطالبة بأى تعويض على فرض إستحقاقه للتعويض لتنازله عن حق المطالبة به بكتاب منه إلى وزير الأشغال، ولقد هذا الكتاب لملأ إلى المحكمة، ومع ذلك لم تعرض المحكمة لهذين الدافعين، بل أبدت الحكم المستأنف لأسبابه إعتبر حكمها غالياً من الأسباب وتعين نقضه.

الظعن رقم ٥١ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٤٣ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٦/١/٢٣
بحسب محكمة الموضوع أن تحت مستنداً ما قدم لها تقديماً صحيحاً ليحتر ملحفاً بالحكم وجزءاً منه بغير حاجة إلى رصده فيه بنصه كله أو بعضه.

الظعن رقم ٦٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٦٦ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٧
محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن ترد على كل تفصيلات الدفاع المقدم ما دام حكمها قد قام على أساس صحيح من الوقائع، وما دام التوجيه القانوني لما إستخلصته من تلك الوقائع إستخلاصاً صحيحاً هو توجيه سليم لا عيب فيه.

الظعن رقم ٩٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٩٦ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٦/٤/١٦
إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة القضية إلى التحقيق وإنما هي ملزمة إذا رفضت مثل هذا الطلب أن تبين في حكمها لم رفضته.

الظعن رقم ٤٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٠ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٩
إذا إقتنعت المحكمة بما ورد بقرار الخبر من الرد على مزاعم الخصوم فأعلنت به مكنتية بمجرد الإحالة إليه في أسباب الحكم، فإن هذا التقرير يصبح جزءاً متمماً للحكم، ويعتبراً معه مسبباً تسيبياً كافياً.

الظعن رقم ٤٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٣٧/٢/١٨
إذا كان الأصل عند تعدد الطلبات أن يبين القاضي في حكمه الأسباب الخاصة المتعلقة بكل طلب فإنه لا مانع مع ذلك من إقامة جميع أجزاء الحكم على أسباب عامة تصلح لكل منها، أو من إقامته، إذا كان قاضياً بقبول طلب أو رفضه، على أسباب تصلح لحمل قضائه بقبول أو رفض طلب آخر.
و إذن فبحسب محكمة الاستئناف أن تذكر في حكمها المطعون فيه أسباب عدم قبول الدعوى المرفوعة فيما يختص برد عين الوقف بالحالة التي هي عليها ليحمل على تلك الأسباب قضاؤها بعدم قبول دعوى ريع هذه العين مدة الغصب المدهي به، فإن الدعوى الثانية تنزل من الأولى منزلة التابع من المتبوع وتأخذ حكمها قبولاً ورفضاً بطريق الإقتضاء.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٣٧/٣/١١

متى أمكن إقامة الحكم على ما يبيح من أسباب صحيحة فلا يطله وجود عيب أو مخالفة فيما جاء به من أسباب أخرى.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٣٧/١١/١١

متى أسست المحكمة حكمها على أسباب مفصلة إستخلصتها من ظروف الدعوى وملابساتها منتجة لما قضت به فلا يطل هذا الحكم سكوته عن الرد على بعض المستندات التي تمسك بها الخصم في تأييد دعواه.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٣٨/٤/١٤

إذا طلب المستأنف الذى قضى ابتدائياً برفض دعواه الحكم له بطلباته في الدعوى على أساسين وكان في بحث المحكمة أحد هذين الأساسين والحكم له بطلباته بناء عليه ما يبنى عن التصرف للآخر فلا يقبل من المحكوم عليه أن يعطى في هذا الحكم بدعوى إغفاله البحث في الأساس الآخر. وعلى الأخص إذا كان أقصر أمام محكمة الإستئناف على طلب رفضه. فإذا كان المستأنف قد تمسك بصفة أصلية بطلان عقد التصرف لصدوره من غير أهل، ومن باب الإحتياط بأن التصرف قد وقع من المتصرف في مرض الموت فأعذت المحكمة بالدفاع الأول، وبنت أساسه صحيحة لذلك فلا يجب حكمها عدم تعرضه للدفاع الثاني.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٢٨

لا يطل الحكم إذا وقع في أسبابه خطأ في القانون ما دامت أسبابه الواقعية والمالية والنتيجة التي إنتهى إليها سليمة، وإنما محكمة النقض مع رفضها للطعن أن تصحح ما وقع في الحكم من أخطاء.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٣٩/٣/٢٣

إذا كان مقطع النزاع في الدعوى متعلقاً بدخول الأرض المتنازع عليها فيما يبيع للمدعى بالعقد الذى تم بينه هو وخصمه، وقضت المحكمة بأنها غير داخلة، ولم تعتمد في ذلك إلا على التفسير الذى ارتأته لئند واحد من البنود الكثيرة الواردة في عقد البيع المطروح عليها مع المستندات الأخرى المكملة له بدون أن تتحدث عن هذه الأوراق والبنود الأخرى، فإن سكوتها هذا يجب حكمها بما يوجب نقضه وذلك بغض النظر عن صحة تفسيرها للبند الذى فسرت.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٣٩/٣/٢٣

إذا كانت المحكمة قد إرتكت في قضائها للمدعى على المدعى عليه برد ما أسطبه بطريق الغش على ما حصلته من فهم الواقع في الدعوى والتحقيقات المتعلقة بها من أنه قد إستعمل أساليب الغش حتى إستخلص نفسه من المدعى بلا وجه حق ولا مسوغ المبلغ الذى ألزمته برده، فإن ذلك كاف وحده لصحة قضائها دون حاجة لبحث وتكييف العلاقة القانونية التى توسل بها الخصم إلى التدليس الذى إرتكبه. وإذن فلا يقبل الدفع بسقوط هذه الدعوى لمضى خمس سنين على إعتبار أن المعاملة بين المدعى والمدعى عليه إنما كانت تجارية لأن الغش الذى أثبتت المحكمة وقوعه يهدم كل إعتبار لهذه المعاملة.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢١

إذا قضى الحكم على مجلس محلى بفسخ عقد الإلتزام بعمل ويتعويض للملتزم عن الخسارة التى لحقت به والكسب الذى فاتته بسبب مزاحة وزارة المواصلات له فى الإلتزامه، وكان الظاهر من أسباب هذا الحكم أنه قد نفى عن عقد الإلتزام صفة عقد الإيجار، كما نفى عن وزارة المواصلات المسئولية عن عملها لإستقلال شخصيتها عن شخصية المجلس المحلى، ثم رتب على ذلك إلزام المجلس المحلى بالتعويض مع أن المقدمات التى عني ببيانها لا يمكن أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها، فإن هذا يكون إضطراباً فى الإسناد يعيب الحكم حكماً جوهرياً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/١٩

إذا أخذت المحكمة بتقرير الخبر فإن الأسباب التى بنى عليها التقرير تحير مدونة فى حكمها.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٤١/٢/١٣

إن أخذ المحكمة بتقرير الخبر يفيد بذاته أنها لم تمس بما يكون قد وجه إليه من مطاعن.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٤٢/٢/١٩

إن الحكم لا يستقيم إلا إذا كانت أسبابه التى بنى عليها مؤدية إليه. وإذن فإذا قضت المحكمة برفض دعوى التزوير بناء على أن بصمة الختم الموقع به على السند ولو أنها لا تشبه بصمة الختم الحالى للمدعى إلا أنها قد تكون ختم آخر له إذ ثبت أنه كان له ختم سابق على الختم الحالى وختم آخر لاحق له لم يهتد إلى بصمته فإن هذا السبب لا يصلح لأن يحمل عليه ذلك الحكم إذ الأحكام يجب أن تنبى على الجزم واليقين ولا يصح أن تنبى على مجرد الإحتمال والتخمين.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢١

إذا كان الحكم قد بنى على واقعة لا سند لها في أوراق الدعوى أو مسندة إلى مصدر موجود ولكنه منالض لها فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٠

معى أثبت المحكمة بالأدلة التى أوردتها فى حكمها أن العقد المتنازع بشأنه مزور فلا يصح أن ينعى عليها أنها قد قصرت فى تسيب حكمها إذ هى لم ترد رداً صريحاً على ما دلف به المتمسك بالعقد من أن للعقد تاريخاً ثابتاً بتوقيع شاهد موافى عليه بختمه. وذلك لأن ما أوردته فى الحكم من أسباب لإثبات التزوير يتضمن عدم تصديق المتمسك بالعقد فيما دلف به، فإن التوقيع بختم شخص بعد وفاته أمر ممكن لعدم التصاق الختم بصاحبه.

الطعن رقم ٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٧

- لا يلزم لسلامة الحكم أن تذكر المحكمة فيه القواعد القانونية التى ينه عليها إذ المبرة فى صحه هى بصدره موافقاً للقانون. فإذا كانت المحكمة قد بنت حكمها برء مبلغ " الدوطة "على أن " الدوطة " تدفعها الزوجة للزوج لستغلها فى شئون الزوجية ما دامت قائمة فإذا انقضت أصبحت واجبة الرد، فإن حكمها يكون سليماً قانوناً، إذ أن مبلغ الدوطة يكون فى هذه الحالة مسلماً على سبيل أنه عارية إستعمال واجبه الرد عند حلول الطرف اللطف عليه طبقاً للمادة ٤٦٤ من القانون المدنى.

- ليس للطاعن أن ينعى على محكمة الموضوع عدم ردها على كل ما قدمه إليها من دفوع إذ الدفع الواجب الرد عليه هو الذى يكون له من ورائه مصلحة ويكون فى ذاته جائز القبول ومولراً فى الدعوى.

الطعن رقم ١٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٤٣/٦/١٧

معى كانت المحكمة قد بنت حكمها على ما يبرره من الإهبارات لذلك يكفى فى تسيب حكمها ويتضمن الرد على كل ما أثير فى الدعوى من أوجه الدفاع الموضوعية التى لم يرد عليها صراحة.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٨

إذا قدمت فى الدعوى مستندات لا علاقة لها بذات الدعوى بل متعلقة بقضايا أخرى ومعاملات بين المقدمة ضده تلك المستندات وأشخاص آخرين، وكان القصد من تقديمها هو الإستدلال بها على إستغلاله المتعاملين معه من غير طريق الحلال، فإن المحكمة لا تكون مطالبة بالرد عليها.

الطنن رقم ٥٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٤

إذا قضت المحكمة بأن تصرف الوكيل كان في حدود و كاليته و اضافت في أسباب حكمها أن الموكل قد أجاز التصرف بعد حصوله، كان ذلك منها تزييداً مهما ينفي عليه من خطأ فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم و قيامه على صحة التصرف و نفاذه أصلاً.

الطنن رقم ٧٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٤٤

إذا كان الحكم الصادر في الدعوى المرفوعة على وزارة المواصلات بصويض المدعى عما أصابه من ضرر في ملكه بسبب نقل محطة باب اللوق إلى جوار ملكه و بإبدال عربات الديزل بالقطارات البخارية لم يقل بانتفاء الضرر كلية عن ملك المدعى، بل قال بأن الأضرار الثابتة بمحضر المعاينة التي أجرتها المحكمة و المتروكة على نقل المحطة و تعديل الخط أقل من جميع الوجوه من الأضرار التي كانت موجودة من قبل ثم أقام على ذلك قضاءه برفض طلب الصويض، فإنه لا يصح وصفه بقصور أسبابه.

الطنن رقم ١٣١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ٨/٦/١٩٤٤ .

إذا كانت المحكمة في سبيل تبريرها ما أجرته الحارسة " وزارة الأوقاف " من تخفيض أجرة الأطنان المؤجرة التي تحت حراستها لم تذكر إلا قولها : " إن مجلس الأوقاف الأعلى قرر تخفيض ١٠٪ من الإجارة فبسط الأعمار " لذلك منها قصور في السبب. لأن مجرد نزول أثمان الحاصلات الزراعية لا يؤدي بذاته إلى ضرورة قيام كل مؤجر بتخفيض الإجارة، وهذا يصح معه على المحكمة، إذا ما رأت تحميل صاحب الحق في إستغلال هذه الأطنان هذا التخفيض، أن تبين الأسباب التي تبرر ذلك بالنسبة إليه.

الطنن رقم ٦٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٤٤

إذا كانت المحكمة قد إعتدلت في قضائها بثبوت فعل الغصب على ما إستخلصته من المستندات و الظروف و أقامت حكمها على أدلة وقرائن. كالية فلا يجدي النعي عليه أنه أخطأ في الإعتماد على دليل آخر اضافته من باب التزييد.

الطنن رقم ١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٤٤

إذا كان الحكم الصادر في دعوى تثبيت ملكية برفضها قد أقيم بصفة أساسية على أن الصورة الرسمية التي قدمها المدعى من عقد البيع الذي ينفي عليه دعواه لا تقوم مقام الأصل، وأن ما إدعاه من أن بعض إخوته بدد الأصل لم يقم دليل عليه، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن هذا المدعى قدم مستندات عدة للإستدلال بها على صحة الواقعة التي يدعيها، فإن قول المحكمة إن تلك الواقعة لم يقم عليها دليل دون أن

تعرض بتأنٍ للمستندات المقدمة - ذلك يفيد أنها غفلت عن دفاعه ولم تكن بتحصيل الدعوى وهذا يكون معه حكمها قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها، وباطلاً بطلاناً جوهرياً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٢
إذا كان ما إنتهت إليه المحكمة الإستئنائية من وقائع الدعوى متتالراً مع النتيجة التي إستخلصتها منها المحكمة الابتدائية إستخلاًصاً ظاهر القبول، ومع ذلك لم تكن بالرد على أسباب الحكم الإجتدائي فلذلك يكون قصوراً في التسبب بعيب حكمها ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٧
إن الحكم متى كان صادراً وفقاً للقانون مفاداً على ما يكفى من الأسباب لصحة قضائه فلا يقدح في سلامته أن يكون قد تزايد في الأسباب مهما كان في هذا التزايد من خطأ. فإذا رفعت الدعوى بتطليح عقد ودفع المدعى عليه بفسخه، وحكمت المحكمة برفض الدعوى بانية قضاءها على أن العقد قد إنفسخ لعدم وفاة المدعى بالتزامه فيه، وعجزه عن إثبات وجود أى مسوغ لعدم وفاته، فلا يحدى الطعن فيما جاء في أسباب الحكم من تفسيره سلوك المدعى في عدم الوفاء بأنه عدول عن العقد.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٨
إذا كان النزاع في الدعوى قائماً على أن العاقلين قصداً أن يكون العقد لازماً أو قابلاً للعدول عنه فلا معقب على ما تقضى به المحكمة في ذلك على حسب تفسيرها إياه متى كانت أسباب حكمها المستقاة من نصوصه ومن وقائع الدعوى سالفة فيرة لما قالت به. ولا يصح النقي على الحكم أنه لم يورد نصوص العقد متى كان قد أحال عليها وكان العقد مقدماً في الدعوى.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٦
إذا أقامت المحكمة حكمها على أسباب تسوغه فإنها لا تكون بعد بحاجة إلى التحدث عن كل ما يقدم في الدعوى من وجوه الدفاع، إذ هي متى أقامت الحقيقة الواقعية التي إستخلصتها على ما يقيمها ليست ملزمة بأن تنسحب كل حجة للمخصم وترد عليها إستقلالاً، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة لمخالفتها.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/٣١
إذا كانت الأسباب التي أوردتها الحكم في إستخلاص واقعة الدعوى مستقاة من الثابت في التحقيقات ومن شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهت إليه المحكمة فلا تصح إعادة الجدل في شأنها أمام محكمة النقض. فإذا

كان الثابت أن مدرساً بالمدرسة كلف التلميذ الجنى عليه بمراقبة زملائه، واستخلصت المحكمة من ذلك أن المراقبة كانت منوطة بالمدرس، وأن هذه المراقبة المطلوبة كانت منتفية، فلا مقب على حكمها.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٣/٢/١٩٤٧

إذا كانت دعوى الشفع بالشفعة متضمنة حصّة شائعة لى آتئين للرى مخصمتين لجميع أطيان الورثة ولم يتناولهما عقد القسمة الحاصل بينهم، وقضت المحكمة برفض الدعوى دون أن تتحدث فى حكمها عن هاتين الآتين لذلك لا يعد من القصور، لأن هاتين الآتين إذ كانتا - على حسب ما جاء فى عقد البيع - تابعين للأطيان المبيعة وخادمتين لها بقدر المبيع منسوباً إلى كل الأطيان، لإنهما يسرى عليهما حكم الأطيان المبيعة، ويكون قضاء المحكمة برفض الشفعة متضمناً للرفض فى آتلى الرى ولم يكن على المحكمة فى هذه الحالة أن تتحدث عنهما على وجه التخصيص.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٦

إن قاضى الدعوى إذا ضمن حكمه من الأسباب ما يكفى لبيان الحقيقة التى إلتفتع بها وما يقوى على حمل المنطوق الذى إنتهى إليه، فإن تريده بعد ذلك فى البحث، مهما جاء فيه من خطأ، لا يعيب حكمه عيباً يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٤٦

إذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها بعلان عقد لعه المصروف على شهادة الشهود الذين سمعتهم وعلى قران مستقاة من مصادر صحيحة من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهت إليه، فلا يقدح فى حكمها أن يكون قاضى التحقيق قد سأل أحد الأطباء الذين عاجلوا المتصرف " هل كانت حالة المريض حالة عته قانونى يلى الجنون فى الدرجة " فأجاب بأنه " لم يكن على هذه الحالة وقت فحصه بمرضى ولكنه كان مشوش التفكير ضعيفاً فى بنيه وتفكيره، بمعنى أنه يمكن التأثير عليه ويكون فى حالة تردد "، فإن هذه الإجابة كاملة لا تشهد بسلامة عقله، فضلاً عن أن الطبيب ليس هو الذى يعطى الوصف القانونى للحالة المرضية التى يشاهدها، بل الشأن فى ذلك للقضاء فى ضوء ما يديه الطبيب.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ٥/١٢/١٩٤٦

إذا كان الشفع مساجراً للأرض التى يشفع فيها من قبل يعمها إلى المشفوع منه، ثم حدث بعد يعمها له أن أوقع الصراف الحجز الإدارى على زراعة الشفع فى هذه الأرض وفاءً للأموال الأميرية المستحقة عليها، وذكر فى محضره إسم المشفوع منه باعتباره مالكاً، ثم قبل اليوم اخدد لبيع الزراعة المحجوزة باع الشفع هذه الزراعة ودفع ثمنها من أصل الأموال المحجوز بها، ثم لما أقام ملاك الأرض المؤجرة، ومن بينهم

المشقوق منه، حالا محل المالك الذى باعه الأرض، الدعوى على الشفيع مطالبين بأجرتها طلب هذا أن يخصم منها ما دفعه من الأموال، لإستخلصت المحكمة من ذلك أن الشفيع قد أقر المشقوق منه على ملكيته وتنازل له ضمناً عن حقه فى الشفعة، فهذا الإستخلاص يكون حاصلًا مما لا يفيد، إذ الأموال الأميرية تستحق على الأرض بصرف النظر عن شخص مالكيها ودفعها كان مخولاً للمستأجر " الشفيع " فى عقد الإيجار، وهو لم يدفعها إلا بعد توقيع الحجز على الزراعة، وبهذا يكون الحكم معيب التسبب معيباً نقضه.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٦

الحكمة الموضوع مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما لا تراحح إليه منها دون ما حاجته بها إلى الرد على الأدلة التى لم تأخذ بها ما دام أن حكمها فى مجموعه يستند إلى اعتبارات تحمله.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤٧

إذا كان ما يأخذه الطاعن على الحكم هو قصور أسبابه إذ لم يرد على ما أثاره من أن المسئولية التى يدعيها هى مسئولية تقصيرية لا يصح قانوناً الإلتحاق على الإغفاء منها، وكانت المحكمة فى حدود سلطتها المطلقة فى تفسير العقد المبرم بين الطاعن وبين خصمه الذى يلتقى عليه مسئولية التأخير عن تنفيذ شرط وارد فى العقد، قد رأت أن هذا التأخير كان مما توقعه العاقدان وإلتفقا مقدماً على الإغفاء منه إلتفاقاً جائزاً صحيحاً فهذا من المحكمة فيه الرد الضمنى على الإدعاء بأن ذلك التأخير كان فى ذاته خطأ من الأخطاء التى لا يجوز الإلتفاق مقدماً على الإغفاء من المسئولية عنها.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٣/٣/١٩٤٧

قاضى الموضوع غير ملزم بأن يورد فى حكمه كل الحجج التى أدلى بها الخصوم ويفندوها حجة حجة بل بحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يذكر دليها. فإذا كان الحكم قد أورد الأدلة التى إعتد عليها فى القول بأن العقد المتنازع عليه ينطوى على تبرع منجز فيكون حجة تامة صحيحة بالرغم من عدم تسجيله، فذلك فيه ما يكفى تسيباً له، إذ أنه يتضمن الرد على ما وجه إلى هذا العقد من أنه قد أريد به وصية مضافة إلى ما بعد الموت.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٤٧

إذا كانت المحكمة بعد أن سردت القضايا التى إعتبرتها كيدية وتسبب بها راعها فى تكبد خصمه مصروفات كثيرة، قضائية وغير قضائية، وبعد أن بينت السبب الذى أنشأ هذا الخصم القلق المحدث للضرر الأدبى، قد قدرت تعويض الضرر المادى والأدبى معاً بمبلغ معين، فهذا مما يدخل فى سلطتها التقديرية. وليس عليها أن تبين قيمة الضرر المادى أو الضرر الأدبى الناشئين عن كل فعل على حدة.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٠

الحكم يجب أن يكون بحسب الأصل مستولياً بذاته جميع أسبابه. فإن أبحاث المحكمة في الأسباب على ورقة من أوراق الدعوى، كمثل حكم سابق أو تقرير خبير، إعتبرت هذه الورقة جزءاً من الحكم متمماً له وكفتها الإحالة عليها تسبب الحكم، لكن على شرط أن يكون الحكم متضمناً أن المحكمة قد إتخذت الأسباب الواردة بتلك الورقة أسباباً لقضائها، وإلا كان حكمها قاصر التسبب.

إذا كان الحكم الإبتدائي لم يلق قضاءه في تقديره من الأرض التي إسوت عليها الحكومة إلا على قوله إنه قد بان من تقرير الخبير أنه قدر من هذه الأرض بمبلغ كذا وأن الحاضر عن الحكومة طعن على هذا التقدير بمطاعن لا تأخذ بها المحكمة، ولم يكن في الحكم ما يفيد أن المحكمة إتخذت الأسباب التي إعتد عليها الخبير أسباباً لقضائها، ولا هو كان أورد مطاعن الحكومة على التقرير ولا أحال عليه في رد هذه المطاعن لم مع تمسك الحكومة لدى محكمة الإستئناف بقصور هذا الحكم عن الرد على دفاعها فإن هذه المحكمة قد أبدته لأسبابه، فحكمها بهذا يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٢

إذا كانت المحكمة في تفسيرها ورقة من أوراق الدعوى لم تخالف ظاهر معناها فلا يكون عليها أن تورد أسباباً لذلك، لأن إقتضاء الأسباب محله أن تكون المحكمة قد صرفت اللفظ عن ظاهر معناه فيكون عليها أن تبين ما حملها على هذا الصرف.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٧

على المحكمة - إذا هي عدلت عن المعنى الظاهر لمستندات الدعوى إلى معنى غيره - أن تورد في أسباب حكمها ما يبرر هذا المتول. فإذا كان المعنى الظاهر لورقة أنها شرط وفائي حفظ به البائع لنفسه حق إسداد العين المبيعة مقابل رد الثمن وإعتبرت المحكمة هذه الورقة وعداً من المشوى بالبيع ولم تقم ذلك إلا على تأخر تحرير الورقة عن عقد البيع فإن حكمها بذلك يكون قاصراً، إذ أن مجرد تأخير كتابة شرط الإسداد ليس من شأنه أن ينفي كونه شرط إسداد.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٤٧/٤/١٧

إذا كان الحكم في نفيه أن للأرض الشافعة إرتفاعاً على الأرض المشفوعة قد أسس ذلك على أن الطريق الفاصل بينهما داخل كله في الأرض الشافعة وملوك للشافعين، ثم في نفيه إرتفاق الأرض المشفوعة على الشافعة أسس ذلك على هذا الطريق نفسه طريق عام، وتحدث عنه بما يفيد أنه في نظره من الأملاك الأميرية التي لا يكتسب الأفراد حقوقاً عليها، فإنه يكون متناقضاً في الأسس التي أقيم عليها متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٤٩ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٢٩

عُلمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود وتقدير ما ترى أنه كان مقصود المصالحدين مسعنة بطررف الدعوى، ولها بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر إلى خلاله إذا أقامت ذلك على أسباب تبرره. فإذا كانت المحكمة في تفسيرها الإقرار - الذى صدر من المستأجر بأنه مسئول وحده عن تسليم العين المؤجرة ووضع يده عليها بدون دخل للمؤجر، وأنه هو وشأنه أمام الواضع اليد على الأرض المؤجرة، وأن المؤجر خال من كل مسئولية عن التسليم أو خلاله وليس له الرجوع عليه بشئ سواء تسلم الأطلاق أو لم يتسلمها - إذا كانت في تفسيرها هذا الإقرار قد خصصت عمومته وقصرته على معنى إعلاء المؤجر من ضمان التعرض المادى دون التعرض القانونى، بأنه ذلك على اعتبارات من شأنها أن تؤدى إليه، فلا يصح التمسك عليها بأنها قد مسخت ذلك الإقرار.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٨٥ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٠

من حق قاضى الموضوع - وهو فى مقام الموازنة بين أدلة الإثبات وأدلة النفى فى الدعوى - أن يأخذ ببعضها وي طرح البعض غير خاضع فى ذلك لرقابة محكمة النقض. وعلى ذلك فإذا إستخلص القاضى من كتاب مقدم فى الدعوى أن الشفع لم يكن عالماً بالبيع فى التاريخ الذى يدعيه خصمه، وبنى على ذلك قضاءه فى الدعوى، فلا قصور فى أسباب حكمه إن هو أ طرح شهادة شهود المشلوع منه ولم يرد على القرائن التى ساقتها محكمة الدرجة الأولى تأييداً لأخلاقها بهذه الشهادة، لأن فى إتقائه ذلك الكتاب دعامة لقبضاته رداً ضميناً على ما عدها من أدلة الدعوى.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٦٨ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٩

إذا كان الحكم قد قضى برفض الدعوى المرفوعة بطلب إلزام المدعى عليه بأن يدفع إلى المدعى مبلغ كذا قيمة الأكلاف التى تحملها فى سبيل إعداد منزله ليستأجره المدعى عليه إذ هو لم يقم بذلك إلا بناءً على طلبه، وكان قضاؤها متبناً على أن عقداً لم ينعقد بينهما وأن الأمر لم يعد دائرة المخالفات الأولية الممهدة للتعاقد على الإيجار، وكان من بين الأوراق التى قدمها المدعى عليه إلى المحكمة ورقة فى وجه منها بيان عن التعديلات التى رأى المدعى عليه إدخالها على منزل المدعى، وفى وجهها الآخر ما يفيد علم المدعى بمضمون هذا البيان وتمهده بإقام التعديلات الواردة فيه فى ظرف شهر وكان المدعى قد تمسك مصرأً بأن المدعى عليه هو الذى إستكتبه الصهد الذى إلزم فيه بإجراء التعديلات، ومع ذلك أخضعت المحكمة الرد على هذا الدلائع فإن حكمها يكون لاصراً قصوراً مستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥

إذا ادعى شخص ملكية عين بموجب حكم مرسى مزاد، ودفع أخوه دعواه بأنه إذ إشترى ما رسا مزاده عليه بموجب الحكم المذكور إنما كان ناتياً عن أبيه، ثم أخذت المحكمة بدفاع الأخ بانية ذلك على إعتبارات ذكرتها منها ورقة مقدمة في الدعوى يتنازل فيها المدعى إلى المرحوم والده وإلى أخيه هذا عما يملك في تلك العين، فالتمس على المحكمة بأنها قد أخطأت إذ إستخلصت من تلك الورقة معنى النجاسة عن الوالد وهي لا تقبده لا يكون له محل، فإن هذه الورقة وإن دل ظاهرها على أن المتنازل الذى تضمنته إنما صدر إلى " المرحوم والده " فإنها دالة بالإقتضاء على أن المتنازل إليه هم خلفاء هذا الوالد لا هذا الوالد نفسه، ضرورة أنه متوفى وأنه بعد وفاته لا يكون أهلاً لأن يصدر إليه تنازل.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٥

إذا كان الحكم قد قضى برفض دعوى المدعى بتثبيت ملكيته للأرض محل النزاع تأسيساً على أن هذه الأرض لا تدخل فى مستندات تملكه ولا هو تملكها بوضع اليد، وكان هذا القضاء مقاماً على أسباب مودبة إليه، فلا يهجدى المدعى ما يعمده على هذا الحكم فى خصوص تحدته عن ملكية المدعى عليه.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٠

ما دام الحكم قد إستند إلى تقرير الخبير واعتمد عليه، فهذا التقرير يعتبر جزءاً من بنية الحكم مكملاً لأسبابه فإذا كان التقرير فى دعوى شفعة قد إحتمل على تفصيل واف لمواقع الأقطان ونفى الجوار من جهتين وأثبت لتواريخ الطقود وأسبقية تاريخ عقد شراء المشفوع منه على تاريخ تسجيل عقد تملك الشفيع، فلا يعاب على الحكم أنه لم يبين هذه الوقائع.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٨

إذا كان المعارض فى تنبيه نزاع الملكية قد أسس معارضته على براءة دعته من الدين بطريق الإستهلاك حصصاً من ريع الأقطان المرهونة، ثم لما نلت المحكمة خبيراً لتصفية الحساب إعرض الدائن على تقرير الخبير بأنه رغباً من أن يده على الأقطان المرهونة له رهناً رسمياً لم تكن إلا يد حارس معين بحكم قضائى فإن الخبير لم يعمل فى تقدير الريع على ما حصله هو فعلاً بل قدر الريع تقديراً يزيد على التحصيل، وبأنه أخطأ إذ إستزل فائض الريع منذ تاريخ وضع يده من أصل الدين رغباً من بقاء فوائد متأخرة كان يجب إستزال فائض الغلة منها عملاً بالمادة ١٧٣ من القانون المدنى، ومع ذلك فإن الحكم أخذ بتقرير الخبير ولم يتحدث عما دفع به الدائن المعارض ضده إلا بقوله إنه لم تقدم مطاعن جدية على عمل الخبير مع خلو التقرير عن هذا الدفاع وعن الرد عليه، فإنه يكون قد شبه بطلان جوهري موجب لنقضه.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٣

لا يعتبر الحكم أن يخطئ في دليل من الأدلة التي إعتقد عليها إذا كان قضائه ليس مقاماً - كما هو ظاهر من أسبابه - على هذا الدليل الخطأ بصفة أساسية بل كان مقاماً على أدلة أخرى صرحت المحكمة بأنها هي أساس حكمها.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٦

إذا كان الحكم حين قضي برفض دليل التزوير قد أقام ذلك على ما بينته المحكمة من الفحص الذي أجرته بنفسها في حدود سلطتها المقررة قانوناً، فلا يصح الطعن فيه بمقولة إنه خالف القانون إذ لم يأمر بتحقيق دعوى التزوير وحرم مدعيها من حقه في إثباتها.

و إذا كان هذا الحكم، بعد أن أقام قضاء بصفة أساسية على أنه لم يثبت من الإطلاع على الورقة المطعون فيها بالتزوير حصول ما ادعى من اخل والإضافة والتحشير، قد قال إنه يفرض حصول ذلك التغير فإنه لم يثبت أنه حصل بعد توقيع المدعى وبغير موافقته، فهذا القول إذا كان خالياً من التسيب لا يعيب الحكم. وذلك لوروده في صدد فرض جلد.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٣

إذا كان الحكم خالياً من الأساس القانوني الذي أقام عليه قضاء فإنه يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً. مثال ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت برصيد حساب وقدم فيها العقد المنشئ للإلتزام وورقة تحاسبية بين الطرفين، ولقضت المحكمة بالزام المدعى عليه بالدفع دون أن تبين هل بنت حكمها على أساس العقد أم على أساس الحاسبية، وذلك مع قيام الإعراض على العقد بأن الحاسبية قد ألغته وقيام الإعراض على ورقة الحاسبية من الجانب الآخر بأنها لم تصدر منه.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٤

ليست المحكمة ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلل بها الخصوم استدلالاً على دعواهم من طريق الإستباط، كالإستدلال ببغس الثمن على أن البيع يخطئ رهناً، فإن مثل هذه القرائن موكول أمرها إلى تقدير القاضي، وبمجرد أن يكون حكمه مؤسساً على أسباب مبررة لوجهة النظر التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٤٩/١/٦

بحسب قاضي الموضوع أن يقيم قضاء على أسباب سائفة تكفي لحمله، ولا عليه أن يتبع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها إستقلالاً.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٩

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه - فيما أقامه عليه - على شهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيق قائلًا إنها تزيد دعوى المدعى، ولم يكن قوله هذا محل طعن من الطاعن، كان ذلك وحده كافياً لإقامة الحكم وكان البحث فيما يكون قد شاب أسبابه الأخرى من عوار، غير مجد.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٩

إذا كان كل ما أثاره الطاعن في صدد بطلان عمل الخبير هو قوله : " من العدالة أن يكون تقدير الربح متناسباً مع هذه القيمة... بدون إلذات لأعمال الخبير الباطلة الذى باشر عمله فى غياب المستأنفة بدون أن يعلنها يوم مباشرة عمله " فهذا لا يكون دليلاً بالبطلان صريحاً معيناً مما تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه ومناقشة أسبابه.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٣٠

إذا كان الحكم قد قضى فى مسألة بناءً على جملة أدلة ذكرها واستخلص قضاءه منها مجمعة، وكان أحد هذه الأدلة مخالفاً لما أسس عليه من قضى لصالحه دفاعه وأثبت الحكم من واقع الدعوى، فإنه يكون باطلاً إذ لا يعلم ماذا كان قضاؤه يكون بعد إسقاط هذا الدليل من التقدير.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٣

مضى كانت أوال الشهود التى اعتمد عليها الحكم فيما انتهى إليه من القول بعلم الشفع بالبيع، كما هى وارادة بمحضر التحقيق الحاصل تنفيذاً للحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى، مشتملة على جميع العناصر المكونة لعلم الشفع بالبيع كما يتطلبه القانون، فإنه، إذ كانت شهادة الشهود كاتبة وحدها لإقامة الحكم بغير حاجة إلى دليل آخر، لا يضير الحكم كونه لم يرد على كل ما قيل مما لا يقدم ولا يؤخر فى مآل الدعوى.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٠

مضى كان المدعى تزويره فى الدعوى هو ثلاث إعضاءات وبصمتين بختمين معترف بصحتها "أى الختمين" ومدعى باختلاس البصمتين، فإنه يكون لزاماً على المحكمة - إذا أسست قضاؤها على مضاهاة أجرتها بنفسها، لا على ما فى أوراق الدعوى من تقارير خبراء وتحقيقات، دون أن تعتمد شيئاً من أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى الذى أبدته فيما قضى به من رفض دعوى التزوير - أن تبين ما هو هذا الذى ضاعته وعلى أى شىء ضاعته، وأن تتحدث فى إستقلال عن الختمين المعترف بصحتها والمدعى باختلاس بصمتيهما اللتين لا سبيل للفصل فى دعوى التزوير فى خصوصهما بالمضاهاة بل بما ينتهى إليه الرأى من

الحقيق الذي تم في الدعوى وما قدم فيها من قرائن. أما إذا هي لم تفعل ولم تنصد إلا لنفي قرينة واحدة من عدة القرائن التي أدلى بها الطاعن بالتزوير فإن حكمها يكون قد عاره بطلان جوهرى ويعين نقضه.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٤٩

إذا كان المشتري قد استند في دفاعه في دعوى إبطال التصرف إلى أن عقد البيع المراد إبطاله قد ذكر فيه أن الثمن يدفع في دين للبنك القارى مضمون برهن على الأطنان المبيعة وغيرها يرجع تاريخه إلى سنوات عدة سابقة على نشوء حق الدائن طالب إبطال البيع، وأنه دفع للبنك مبالغ بمقتضى وصولات قدمها إلى المحكمة تناهز ضعف ثمن الأطنان المبيعة، فهذا الدفاع من شأنه - لو صح - أن يؤثر في وجه الحكم في الدعوى، لأنه متى ثبت أن البيع قد إنقذ بمقصد وفاء دين على البيع يضمته رهن سابق على نشوء حق دائن آخر ويروبو على قيمة العين المبيعة. فذلك ينفي ركن الإصرار بالدائن الأخير من ناحية وركن إفجار المدين من ناحية أخرى، وتتفى تبعاً مصلحة هذا الدائن في طلب إبطال هذا البيع. وإذن فإذا أغفل الحكم القاضي بإبطال البيع مناقشة ذلك الدفاع وتحقيقه الرد عليه، واستند في فضائه إلى ما قاله من بحس الثمن دون أن يبين كيف تحصل له ذلك، فهذا الحكم يكون قد عاره بطلان جوهرى ويعين نقضه.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٤٨

إذا كان الحكم حين قضى بمسئولية الطاعنين عن التبليغ في حق المطعون عليه بأنه احتزن كميات وفيرة من الأقمشة والأدوات الكهربائية قد استند في ذلك إلى ما حصله تحصيلاً سائفاً من وقائع الدعوى من أن ما قصده المبلغان إما هو التبليغ عن تهمة حبس هذه السلع عن التداول بقصد التأثير في الأسعار وأن هذه التهمة غير صحيحة والمبلغين كانا بطلان بعدم صحتها، وأنه على فرض إنضاء هذا العلم فإن التبليغ حصل عن رهونة وعدم تبصر، إذ الواقعة المبلغ عنها كان في مقدور الرجل العادى أن يبين عدم صحتها في حين أن أحد المبلغين محام مسئول عن وزن أعماله وتقديرها قبل الإقدام عليها، فإنه بذلك يكون قد أثبت توافر ركن الخطأ الموجب للمسئولية، فلا يصح الطعن فيه بمقولة إن الوقائع المادية التي حصل التبليغ عنها قد أثبتت صحتها المحكمة العسكرية وأن هذه المحكمة وإن قضت ببراءة المتهم فقد كان ذلك على أساس أنه لم يثبت أن قصده من احتزان السلع هو التأثير في أسعارها.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٤٨

إذا كانت المحكمة قد استندت في قضائها إلى ما شهد به الشهود في واقعة الدعوى فلا يعيب حكمها أنه لم يتحدث عن قرينة استند إليها الخصم في تفسيق شهاداتهم إذا كانت هذه القرينة غير قاطعة فيما أريد الاستدلال بها عليه.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٣

إذا كان الحكم إذ نفى صدور العقد محل الدعوى في مرض الموت قد إستند إلى أن الطاعين في العقد لم يشعروا أن مرض الروماتيزم الذي إعرى البائع قبل صدوره، حسيماً تدل عليه الشهادة الطبية المقدمة منهم هو المرض الذي أدى إلى وفاته، وأن التحقيق أثبت أن حالته هذه لم تكن مانعة إياه من مغادرة منزله ولا من مزاوله أعماله ولا من الإختلاف إلى زراعته من وقت إلى آخر، وأنه لم يلزم منزله إلا شهراً واحداً قبل موته، فإنه لا يكون قد أخطأ فيما إنتهى إليه.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٧

إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد جعل ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته، وإذا كان الممول قد تمسك أمام المحكمة بأن أوراقه وحساباته صحيحة فإنه يجب على المحكمة أن تقول كلمتها في النزاع القائم بينه وبين مصلحة الضرائب في صلاحية تلك الأوراق والحسابات وأن تورد الأسباب التي تبني عليها قضائها في ذلك. فإذا هي كانت بعد أن أثبتت أن الممول تمسك بأن دفاتره صحيحة ومنظمة وأنه يجب الأخذ بها قد ردت على ذلك بقولها إن رفض مصلحة الضرائب إحصاء أوراق الممول وحساباته مفروض فيه أن يكون لأسباب وجهية، ثم إكتفت بسرد ما أعد المصلحة على أوراق الممول دون أن تبين الأسباب التي رأتها وجهية وإكتفت بها فهذا الأساس الذي أقيمت عليه حكمها لا سند له من القانون ويتاليه الحق المقرر قانوناً للممول في الطعن أمام القضاء ولذلك يكون حكمها قاصر التسبيب.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٤

إذا كان قد دفع أمام المحكمة بأن الدين المطلوب إظهار إفلاس الشركة للتوقف عن دفعه ليس ديناً تجارياً بل مدنياً، لم قضت المحكمة بالإفلاس دون رد على هذا الدفع الجوهري الذي لو صح تغير به وجه الحكم في الدعوى كان حكمها بذلك باطلاً لقصوره في التسبيب.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٣

إذا كان المستاد بما أورده الحكم أن من ضمن الأسس الجوهري لقضائه أن البائع همل على نزاع ملكية العين المبيعة غدرًا بالمشتري وغشاً منه له ومكرًا شيئاً أوعز به جرأً لمنفعة نفسه، وأن المبلغ المقتضى به هو تعريض الضرر الناشئ من ذلك، ولكن كان هذا الحكم، عند إيراد دافع ورثة المشتري، قال إنهم يذهبون إلى أن الدائن تازع الملكية لم يكن إلا أداة يمزكها البائع وإن هذا الأخير هو الذي نزاع الملكية فعلاً وبأشهر إجراءاتها، ورد على هذا الدافع بقوله إن هذا الذي يقولونه، وإن كان الظاهر يؤيده، لا يمكن الجزم به

لعدم قيام الدليل المثبت له، فهذا الحكم يكون قد أقيم لقضائه على ثبوت الأمر الذى كان قد قرر عدم ثبوته. وبهذا يكون متناقض الأسباب مستوجب النقض.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٩
لا تناقض بين أن ترى المحكمة إستمعاده للمشوى الجندى للوفاء بالتمن كائناً لرفض طلب فسخ البيع وبين أن تقضى عليه بأن يدفع مازال عالقاً بلمعته من ثمن وملحقات.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٦
إذا كانت المحكمة فى تقديرها ثمن الأرض المنزوعة ملكيتها لم تقم ذلك إلا على قولها " إنه طبقاً لما تبينه المحكمة من العناية التى أجرتها بمحل النزاع فى يوم كذا والإطلاع على العقود المقدمة من طرفى الخصومة وتقارير الخبراء جميعاً وملاحظة الصقع للأماكن المجاورة وموقع الأرض موضوع النزاع منها تقدر المبالغ المستحقة إلخ " وكان محضر العناية المنوه به فى الحكم خالياً من بيان العناصر الواقعية التى يمكن أن ينشأ عليها تقدير الثمن إذ ليس فيه إلا ذكر الأثمان المختلفة التى وآها الخبراء ومجرد بيان الحدود وكانت تقديرات الخبراء فى تقاريرهم التى أحال عليها الحكم متفاوتة تفاوتاً بيناً، والأثمان المذكورة فى العقود متفاوتة كذلك، فهذا الحكم بقضائه بتقدير لا يطق مع أى شئ مما أحال إليه، يكون غير مسبب تسيباً كائناً.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٤
إن المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالتخزين لم يكن يحظر على أصحاب المصانع وتجارة الجملة التخزين بصفة مطلقة وإنما قيده بشروط نص عليها، منها ألا يتجاوز المخزون ما هو لازم حركة صناعتهم أو تجارتهم فى خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، وهذا ما لم يحصل صاحب المصنع أو التاجر من وزارة التجارة والصناعة على ترخيص سابق أوسع مدى.
وعلى ذلك فإذا امتنع الحكم عن تطبيق أحكام عقد من العقود مجفولة إليها تتعارض مع الشروط المقررة فى المرسوم بقانون المذكور دون أن يتحدث عن هذه الشروط لبيان وجه تعارضها مع نصوص العقد فإنه يكون باطلاً لعدم قيامه على أساس قانونى.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤
إذا كان المستاجر قد تمسك فى دعوى اجرة ماكينة بأن الماكينة المؤجرة قد تعطلت بسبب عدم قيام المؤجر بإصلاح عطلها وفقاً لإلتزامه، مستنداً فى ذلك إلى خطاب مرسل إليه من وكيل المؤجر، وكان الحكم فى

صدد رده على ذلك قد نفى سقوط الأجرة عن كل مدة الإيجار لا عن بعضها فقط المسلم به فيما أورده الحكم نفسه عن عبارة الخطاب، فإن قضاءه بأجرة كل المدة يكون خالياً عن الأسباب.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٣

نست الحكمه مكلفه بالرد على كل ما يثيره لديها طرفا الدعوى من الأدلة والقرائن بل بحسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح منها لحمله، ولكن إذا كان ثمة من الأوراق المقدمة ورقة لها حجة قائمة بذاتها تمسك بها مقدمها لدى محكمتي الدرجة الأولى والثانية وتأخذ منها الحكم الابتدائي أساساً للقضائه فإنه يكون من المعين على محكمة الدرجة الثانية أن تناقشها وترد عليها، فإذا هي أغفلت ذلك كان حكمها معيماً بالقصور.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٤٩/١/٦

مضى كان الحكم مؤسماً على عدم جواز إثبات صورة العقد بالينة والقرائن - لقيام دعوى الصورية بين المصالحدين - فلا يصح عدم تحدده عن القرائن المسوقة في سبيل إثبات الصورية، كما لا يصح أن يكون تحدده عن بعضها غير سائب.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٢

مضى كانت الأسباب التي هي قوام الحكم كالية لحمله فلا يضيره ما يرد فيه من تقارير قانونية خاطئة. فإذا كانت دعوى التعريض التي رفعها الموظف على الحكومة مؤسسة على أنه وإن كان هو في الطلب الذي قدمه إلى رئيسه بإحالة إلى المعاش قد ذكر أنه يطلب تسوية حاله بأحسن كيفية يراها هذا الرئيس فقد كان من المتفق عليه بينهما شفوياً أن تكون التسوية على وجه معين، وأنه إذ علم أن وزارة المالية لم تقبل شروط التسوية المتفق عليها أبلغ رئيسه شفوياً عبوله عن الطلب، ومع ذلك فقد أحيل إلى المعاش بشروط أقل سخاءاً، وهذا طلب في دعواه إجراء التحقيق لإثبات هاتين الواقعتين اللتين أقام عليهما مسؤولية الحكومة، وقضت المحكمة برفض هذه الدعوى بناءً على أن طلب الإحالة إلى المعاش قد خلا عن أي شرط سوى الرضا في أن تكون التسوية بأحسن كيفية يراها مجلس الوزراء وأن طلب التحقيق غير سائب إذ الطالب يعنى به إثبات عكس ما جاء بالطلب الكتابي المقدم منه الذي لم يشترط فيه شرطاً ما ولو أنه كان جاداً في إعتبار ما يزعمه من شروط جوهرية لكان خليقاً به أن يضمن طلبه الشروط التي يرضاها فإن هذه الأسباب التي هي قوام الحكم إذ كانت كالية لحمله فلا يضيره ما ورد فيه من تقارير قانونية خاطئة، كقوله إنه متى كان مجلس الوزراء الحق في فصل الموظفين وفقاً لقطاعات المصلحة العامة فله أن

يهمل أو يعدل في الشروط التي يشترطها الموظف الذي يرغب إعتزال الخدمة على أساسها، أو قوله إن التسوية التي نالها المدعي لم تلحق به ضرراً وإن ما يدعيه من أضرار إن هي إلا آمال.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٠

إنه لما كانت المحكمة غير ملزمة بالرد على كل ما يثوره الخصوم لديها من حجج، وبموجبها أن تفهم قضاءها على أسباب كافية لحمله، فإن الحكم الصادر بالتزوير لا يكون مشوباً بالقصور متى كان له استخلاص استخلاصاً سائفاً من أوراق الدعوى وأقوال الشهود التي أوردتها أن ختم مدعية التزوير كان لدى زوج المدعي عليها حين كان يباشر أعمالها نيابة عنها وأنه إنتهز هذه الفرصة ووقع به السند المطعون فيه في غيبة المدعية وبدون علمها.

الطعن رقم ١٥٢، ٣٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٩

إن إهمال الدائن مدنية ذو شأن في تعيين تاريخ التقصير. فإذا كان الحكم قد أعد في تعيين تاريخ التقصير بإعذار صادر في تاريخ معين دون الإعذار الصادر بعده المشتمل على منح مهلة للوفاء، وذلك من غير أن يوضح علة إطراره الإعذار الأخير فإنه يكون قاصراً.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٣

لا جناح على محكمة الموضوع إذا هي لم تجب طلب التحقيق لإثبات الصورية متى كانت في حدود سلطتها الموضوعية قد بينت أنها رفضته لإقتناعها بأن الدفع بالصورية غير جدير بالإعتبار.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٣

إذا كان الطاعن لا ينعي على الحكم أنه أخطأ في التصريف بمرض الموت، وإنما ينعي عليه أنه خالفه في بعض تقريراته وأنه لم يطبقه تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى، وكان ما أشار إليه من تلك التقريرات لا يتعارض مع ذلك التصريف، وما إستخلصه الحكم، من وقائع الدعوى وأوراقها وشهادة الشهود الذين سمعوا فيها، من أن المتوفي كان مريضاً مرض الموت حين حرر عقد البيع الذي هو محل الدعوى سائفاً مقبولاً، فإنه لا يكون ثمة محل لما نعاه الطاعن عليه.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٠

إن قضاء الحكم ببلغ معين على سبيل التعويض بناءً على مجرد القول بأن هذا المبلغ هو تعويض عما أصاب الطالب من ضرر دون بيان عناصر الضرر الذي أشير إليه - ذلك يجعل الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً يصعيب معه نقضه.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٢

إذا كانت المحكمة بصدد الفصل في حقيقة ما إلتواه المتصرف من تصرفه بالعقد الذى هو محل النزاع فإن تحديدتها في هذا المقام عن وضع يد المتصرف له إنما يكون من حيث إنه أثر متوابع على تنفيذ العقد وقرينة من القرائن التى يستعان بها فى إجلاء تلك الحقيقة، فلا يكون عليها أن تبحث فى أركان الحيابة القانونية وشروطها، إذ هى لا تكون ملزمة بذلك إلا إذا كانت بصدد الفصل فى حيابة بالمعنى الذى يستوجبه القانون فى دعوى وضع اليد أو كسب الملك بالتقادم.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٠

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ جعلت تقدير أتعاب الخبير على أساس أيام العمل فى المأمورية كان من الواجب على المحكمة أن تبين فى حكمها أنها إصيرت بهذا الأساس فى تقديرها وإلا كان الحكم قاصراً فى التسبب متعياً نقضه. فإذا كان الحكم إذ قدر أتعاب الخبير بمبلغ معين لم يبين أنه بنى تقديره على الأساس المذكور فإنه يكون متعياً نقضه.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢

إذا كان الحكم متبياً على ما يخالف الثابت فى أوراق الدعوى فإنه يكون باطلاً متعياً نقضه. فإذا قضت المحكمة بتزوير حاشية على عقد إيجار وبتت قضاها على أن هذه الحاشية قد إصطنعت خصيصاً لخدمة دفاع من تمسك بها فى قضية أخرى إذ لم يظهر لها أثر فى دعوى الأجرة التى كان مدعى التزوير رفعها بموجب ذلك العقد إذ لم يمسك المدعى عليه فيها بمضمون الحاشية فى الرد على طلب الأجرة، وذلك فى حين أن الثابت بأوراق تلك الدعوى التى ضم ملفها إلى دعوى التزوير أن المدعى كان فى صحيفة دعواه قد خصم للمدعى عليه المبلغ المنصوص على خصمه فى حاشية العقد وأغناه بذلك عن التمسك بمضمونها، فإن هذا الحكم يكون متعياً نقضه.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢١

مضى كان الحكم، بعد أن أثبت أن الإندار الذى عده إيجاباً من المنلر قبله المعلن إليه الإندار، قد تضمن أن تحسب على هذا المعلن إليه الأبطالان محل النزاع بواقع صافى أجرة الفدان كذا جنبها، لم يعتبر، عند تحديد الأجرة، بعبارة " صافى الأجرة " الواردة فى الإندار، بل خصم للمستأجر من الأجرة مبلغ ما سددته من الأموال الأميرية، دون أن يورد وجهاً لذلك، فإنه يكون معدوم الأساس القانونى باطلاً فى خصوص حساب الأجرة.

الطنن رقم ٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٩

إذا كان الحكم حين قضى باستحقاق المدعى " موظف بمصلحة الصحة " للمكافأة التي يطالب بها المدعى عليه " جمعية التعاون والإدخار لموظفي ومستخدمى وزارة الصحة " لم يورد وجه ذلك الإستحقاق إذ خلا عن بيان شروط إستحقاق المكافأة حسب قوانين الجمعية وعن بيان العناصر الواقعية التي تفيد توافر هذه الشروط بالنسبة إلى المدعى، فإنه يكون فاقداً الأساس القانوني، ومن ثم يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً.

الطنن رقم ١٨٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٠/٢/١٩٤٩

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بسقوط حق الشفع في أخذ العقار على ما إستأنه من أنه لم يبد رغبته في أخذه إلا من يوم كذا مع أنه علم بالبيع والمشوى وبالتمن منذ كتابة العقد الابتدائي بين ولديه الباتنين وبين المشوى وتوقيعه في كذا، وتأكد لديه ذلك بخطاب مرسل إليه من وكيل المشوى، مستنداً في ذلك إلى القرائن التي أوردها، ومنها صفاء العلاقة بين الشفع ولديه الباتنين وإقامته مع أحدهما في مسكن واحد، وما شهد به السمسار من حصول المعارضة في الثمن على مرأى ومسمع منه بين المشوى وبين إبنه المقيم معه عن نفسه ووصفه متكلماً عنه وعن أخيه، وإرسال كتاب موسى عليه إلى الشفع سلمت إليه مصلحة البريد في كذا يقول المشوى له فيه إنه إنتظر من تاريخ عقد البيع الصادر إليه من ولدى الشفع عن المنزل موضوع النزاع أن يقوم بالتوقيع عليه فيما يخصه بتصفيه ولكنه لم يرد عليه واستأن ولديه الباتنين عن قبض الشيك الذي تسلماه عند توقيعهما عقد البيع حتى إضطّر المشوى إلى رفع الدعوى عليهما بصحته ونفاذه، مستفيداً بالحكم من ذلك أنها حاولا بالإلتزام إلى والديهما الرجوع في الصفقة بعد قامها معرولين جميعاً بدعوى الشفعة - فلك القرائن من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها الحكم ولا معقب عليه في ذلك.

° الموضوع الفرعي : تسبيب الأحكام - أسباب زلادة :

الطنن رقم ١٧٤ لسنة ١٧ مكتب قضى ٣ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٢

إذا كان الحكم المطعون قد قضى برفض تثبيت ملكية الطاعنين للأطيان موضوع الدعوى فإنه يجب هذا الحكم أن يقيم قضاءه على ما ثبت من تقرير الخبر المقدم في دعوى سابقة رفعت من مورث الطاعنين عن الأطيان ذاتها من أن عقود ملكية مورثهم عسيرة التطبيق خلوها من بيان الأطوال وأسماء الجيران في الخدين القبلي والبحري إكتفاء بذكر كلمة أهالي البلدة بغير تعيين وعلى أن تقرير الخبر المعين من محكمة أول درجة جاء مؤيداً للتقرير المشار إليه وأنه ليس في حدود الحجة الشرعية التي هي مستند تملك الباتنين لمورث المطعون عليهم الثلاثة الأولين ما يدل على أن مورث الطاعنين أو الباتعات له كان هم ملك

بجوار أطيان هاتين الباتنتين في الحد الغربي وأن الطاعنين ومورثهم من قبل قد رالت يدهم من سنة ١٩٠٤ عن الأطيان التي يدعون ملكيتها ومن بعدها وقع الفصم بحسب الحكم أن يقيم قضاءه على هذا الأساس الذي يفيد عجز الطاعنين عن إثبات سبب تملكهم القطعة موضوع النزاع سواء بالشراء أو بوضع اليد ومن لم يكون غير منتج بحث أسباب الطعن المنصبة على ما ورد في الحكم تزيدا.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الطلاق المتابع الوارد في الإقرار يعتبر طلاقا رجعا وأن التعرفي قد راجع المطعون عليها واستمرت الزوجية قائمة بينهما حتى وفاته، فإن في ذلك ما يكفى لإقامة الحكم على أساس قانوني سليم، أما ما استعترض إليه الحكم عبد ذلك فتألفه من القول يستقيم الحكم بدونها.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٧

مضى كان الحكم المطعون فيه لم يجاوز - وهو بصدد بحث شرائط نظرية الحوادث الطارئة - النطاق الواجب التزامه في تحقيق شرط الإرهاق المهدد بالخسارة الفادحة للمشوى إذ قد نظر إلى الصلقة ذاتها مدللا من ظروفها وملابساتها على إنشاء ذلك الشرط، وكان ما قرره في شأن عدم تأثر الصلقة المتنازع عليها بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية، فإنه لا يؤثر على سلامة تسبيب الحكم وصحة نظره القانوني ما أورده في سبيل التدليل على عدم تأثر إيرادات المشوى الأخرى بصور قوانين تجريد الملكية وتقييد الإيجارات الزراعية متى كان هذا الذي أورده استطراد زائدا ومسايرة من الحكم للطاعة في هذا الاتجاه.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٤

مضى كانت محكمة الاستئناف قد نفت في حدود سلطتها التقديرية قيام المانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي واستعزت في إثبات دفع هذا الدليل الكتابي، فقد كان هذا حسبها لتأسيس قضائتها برفض الدعوى بالنسبة لهذا المبلغ مادام أن الطاعن لم يقدم ذلك الدليل ولم يكن على المحكمة بعد ذلك أن تناقش أقوال الشهود التي استند إليها الحكم الابتدائي الذي قضت بإلغائه، ويعتبر كل ما ورد في الحكم المطعون فيه في شأن هذه الأقوال زائدا على حاجة الدعوى لم يكن يقتضيه الفصل فيها ويستقيم الحكم بدونها.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢

مضى كان الحكم قد أقيم على دعامة أساسية هي أن المنزل الذي وجه فيه إلى المشتري إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يعتبر موطناً لها. فإن ما ينهه الطاعون [طالبوا الشفعة] في شأن حجية ورقة الإعلان الحاصل في هذا المنزل وعدم تمكنهم من إثبات صحة هذا الإعلان يكون غير ذي جدوى، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم قد عرض في أسبابه إلى الإعلان المذكور ودل على بطلانه ما دام قد صرح في أسبابه بأنه إنما عرض لذلك كله على سبيل الفرض الجدل فيعتبر كل ما قاله في هذا الخصوص استطراداً زائداً على حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونها.

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٨

مضى كان الحكم المعلنون فيه قد انتهى إلى إخبار عقد الطاعة سورياً بصورة مطلقة فإنه يترتب على ذلك ألا يكون لهذا العقد وجود في الحقيقة وبالتالي فلم يكن الحكم بحاجة عند إبطال هذا العقد إلى الصرح للمفاضلة بينه وبين عقد المعلنون ضدّها الأولى لأن هذه المفاضلة لا تكون إلا بين عقود حقيقية. ومن ثم فإن عطلاً الحكم فيما استطرده فيه تزيده عند إجراء هذه المفاضلة لا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/٩/٢٨

مضى كان الحكم قد ألزم صحيح القانون وبني على أسباب تحمله، فإنه لا يؤثر في قضائه بعد ذلك ما ورد به معلقاً بتفسير مادة من مواد القانون أيضاً كان وجه الرأي الذي اعتنقه في هذا الخصوص ومدى إنطباقه أو عدم إنطباقه على الدعوى المطروحة.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦

مضى كان ما انتهى إليه الحكم من عدم لزوم العقد في جزء منه صحيحاً فإن ما قرره بشأن قيام العقد استناداً إلى أقوال رب العمل يعد استطراداً زائداً عن حاجة الدعوى ويكون عطلاً للحكم في استدلاله على قيام العقد غير مؤثر في نتيجة قضائه.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٤

مضى كان ما قرره الحكم يقوم على أسباب لها أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحمل قضائه الذي انتهى إليه فإنه لا يجب الحكم ولا يقدح في سلامته ما أوردته عطلاً مما يعد من الأسباب الزائدة التي ما كان الحكم في حاجة إليها لحمل قضائه.

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استقام قضاءه باعتبار الإستهفاف كان لم يكن على أساس أن الطعون عليهم لم يعلنوا بصحيفة الإستهفاف في الميعاد وأنه قد تزيد فيما قرره عن عدم تأثير الفشل على ميعاد الإعلان فإنه لا يكون هناك محل للنقض على الحكم بعدم تحقيق ما إدعته الطاعة من وقوع غش من جانب المطعون عليهم عند إعلانهم بصحيفة الإستهفاف.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٦١٦ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١

المنع من إعادة النزاع في المسألة المفضى فيها يستلزم أن تكون المسألة واحدة في الدعويين. وإذا شروط لظواهر هذه الوحدة أن تكون المسألة المفضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تنفر وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه في الدعوى الثانية، وكان النزاع الذي طرح على محكمة الجنب يتعلق بقبول أو عدم قبول الدعوى المدنية من المطعون عليه الأول ضد الطاعن، وإذا انتهت محكمة الجنب إلى عدم قبول الدعوى المدنية لأنها غير مختصة بنظرها وذلك تأسيسا على أن المطلوب ليس هو التصويض عن ارتكاب جنحه وكان لا علاقة لهذا القضاء بموضوع الدعوى الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه - وهو قيمة الشيكات المحولة إلى المطعون عليه الأول - فإن هذا الحكم لا يكون فيه إلتفات على الحكم السابق لاختلاف المسألة التي قضى فيها كل منهما. وإن استورد الحكم السابق إلى القول بأن الشيكات اسمية فلا يجوز تظهيرها إذ بعد ذلك منه تبدأ غير لأزم للفصل في الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية أمام محكمة الجنب بعد أن أورد الأسباب التي تحمل قضاءه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥

- إذا كان الخطأ الذي وود في الحكم قد وقع فيما قرره زالدا على حاجة الدعوى وفيما يستقيم قضاؤه بدونه فإن هذا الخطأ لا يعيبه .
- معي كان الطاعن لم يدع أن من قام بإعلان صحيفة الإستهفاف إليه من غير المحضرين فإنه لا يجديبه التمسك بإعلان صحيفة الإستهفاف لاختلاف توقيع المحضر على كل من أصل إعلان الصحيفة وصورته وإذا كان هذا الوجه من الدفاع لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن إغفاله ذكره في الأسباب لا يعيبه بالقصور.

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨

إذا كانت الأسباب التي استند عليها الحكم كالية لحمله فإنه لا يعيبه الخطأ فيما تزيد فيه أو إغفاله تعقب الطاعنين في مناسي أقوالهم وتقيد حججهم استقلالا.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٤

متى كان الحكم قد أقام مسئولية البنك أساساً على ما وقع منه من خطأ لم يحرم عمله بإهماله أداء الخدمة التي تعهد بقيامه بها وهي تصدير المبلغ المضبوط وأن هذا الإهمال هو الذي جعل أمر أداء هذه الخدمة يترواح حتى أدركه قانون إلغاء تداول أوراق النقد موضوع هذه الخدمة وأن البنك لو سار في أداء ما تعهد به وفق سير الأمور العادية - لأدى ذلك إلى تفادي إلغاء هذه الأوراق، ولما كان هذا الذي قرره الحكم يكفى لحمل قضائه فإن النعي على ما تزيد فيه بعد ذلك بتقرير مسئولية البنك عن علم استبدال أوراق النقد بأخرى قبل انتهاء المهلة التي حددها القانون يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٦

إذا كان المستفاد مما ذكره الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر عقد الإيجار وارداً على أرض قضاء وأن أسبابه جاءت صريحة في أن هذا العقد قد تضمن شروطاً من شأنها أن تضيف على عائق المستأجر التزامات مالية مقابل الانتفاع بالمباني التي صرح له بإقامتها، ومقابل التصريح له بالتغير في شكل المبنى الأصلي وإقامة طابق علوي به وغير ذلك من الزايات، وكان الحكم المذكور قد بنى على هذه الدعامة وحدها وما ذكره في صدر أسبابه متعلقاً بالأرض القضاء، وعدم إنطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها لم يكن له أثر على لقضائه فإنه يكون بنى على أساس قانوني صحيح إذ أحضج هذه الالتزامات الواردة بالعقد من حيث تقييمها، والنزاع الذي يدور بين الطرفين حولها، سواء بالنسبة لموضوعها أو الإختصاص القضائي بشأنها للقواعد القانونية العامة، وأخرج هذا النزاع عن نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥

لا يعيب الحكم المطعون فيه ما ورد بأسبابه من تقارير قانونية خاطئة، أو ذكر مادة في القانون لا تنطبق على واقعة الدعوى، إذ العبرة بالنتيجة الصحيحة التي إنتهى إليها، للأسباب الصحيحة الأخرى التي ذكرها.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

لا يعيب الحكم إستطراده لتأييد وجهة نظره، متى كان هذا الإستطراد زائداً عن حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونه.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٧

إذا كان الحكم قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون، فإن النعي عليه بالخطأ في تقديراته القانونية يكون غير منتج ولا جدوى فيه.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٩

مضى كان ما أورده الحكم المطعون فيه كافياً لنفي الكيدية عن الإجراء الذي إتخذه المطعون عليه إستصداً
أمر إختصاص بمقار الطاعن - فإنه لا يؤثر على سلامته ما ذهب إليه تزيدياً من أن خطأ الطاعن بعدم سداد
الأتعاب هو الذي جر المطعون عليه إلى الخطأ في إستصدار أمر الإختصاص.

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٣

ما يلزم المحكمة عند الفصل في الدفع بعدم الإختصاص أو الدفع بعدم قبول الدعوى، هو التحقق من قيام
سببه طبقاً للأحكام الواردة في قانون المرافعات وإذ كانت مسؤولية المطعون عليه الأول عن دين الطاعن أو
عدم مسؤوليته لا أثر لها في قبول الدفع أو رفضه، فإن بحث المحكمة هذه الأسباب يكون غير لازم لقضائها
وبالتالي فإن ما ورد بأسباب الحكم السابق الصادر في الدعوى... والذي قضى بعدم قبول الدعوى من أنه
" لا مسؤولية على المدعى عليه الأول - المطعون عليه الأول - حيث أنه وبالفعل لا ترى المحكمة داعياً
للتعرض لبحث الدفع بعدم الإختصاص اعطى المبدأ منه لإنعدام مصلحته في التمسك به " يكون زائداً
على حاجة الدعوى التي فصل فيها ذلك الحكم، وغير متصل بمنطوقه فيستقيم قضائه بدونه وإذ كانت قوة
الأمر التقضي لا تلتحق إلا بمنطوق الحكم وأسبابه التي تتصل به اتصالاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها
فإن الحكم المطعون فيه إذ أعيد بما قرره الحكم رقم... زائداً عن حاجة الدعوى بشأن عدم مسؤولية
المطعون عليه الأول يكون غلطاً في القانون .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى - في صحيح القانون - إلى بطلان الإلتحاق على زيادة الأجرة
لمخالفة للنظام العام، فلا يكون هناك غش محل مناقشة وجود أو عدم وجود إكراه يشوب هذا الإلتحاق وما
قاله الحكم من وجود هذا الإكراه لا يعدو أن يكون من قبيل التزيد الذي يقوم الحكم بدونه.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٠ مجموعة صر ٤١ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٢٨

لا يجب الحكم وقرع أخطاء موضوعية فيه إذا تعلقت هذه الأخطاء بأمر زائد على حاجة الدعوى وكان
البحث فيما سرت إليه هذه الأخطاء غير منتج في أصل الدعوى على الأساس الذي رفعت به.

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه على دعامة صحيحة تكفي لحمله دون حاجة لأي أساس آخر فإن النعي
عليه باطلاً في تطبيق القانون يكون غير منتج.

*** الموضوع الفرعي : تسبیب الأحكام - أسباب قانونية خاطئة :**

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧١
لا يجب الحكم عیباً یوجب نقضه خطأه فی تکیف العلاقة بین المرشد و هیئة الإرشاد بمیناء الإسكندرية بنفی علاقة التبعية بينهما - ما دام لم یکن له تأثير علی النتيجة السلیمة الیی إنتهى إلیها من عدم إستحقاق الطاعین - المرشدين - للمعاش المطلوب، وحسب محكمة النقض أنها أسبغت علی هذه العلاقة وصفها الصحیح.

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٠/١/١٩٧٢
لا أهمية لما یرد فی أسباب الحكم من أخطاء قانونية، ما دام قد إنتهى إلی النتيجة الصحیحة.
الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٢١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٢
متی كان منطوق الحكم قد جاء موافقاً للتطبیق الصحیح للقانون علی الواقعة الثابتة فیهِ، فإن النعی علیه یخطئه فی الأسباب الیی أقام علیها قضاءه یكون غیر منتج.

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣٣٦ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٣
لا یجب الحكم خطأً فیما إستطرد إلیه من تقریرات قانونية لم تكن لازمة لإقامة قضائه ولیس من شأنها أن تؤثر فیما قضی به أو یخلص إلیه من نیجة تطق والتطبیق الصحیح للقانون علی الواقعة الثابتة به.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٦
إذ إنتهى الحكم المطعون فیهِ إلی النتيجة الصحیحة، وكان شكمة النقض أن تصحیح ما وقع من خطأ فی تقریرات الحكم القانونية دون أن تنقضه، فإنه لا یعبیه ما أضافه خطأ من أنه یحق للمطعون علیه الأول مشوری المقار - أن یرجع علی مورث الطاعین - البائع للبائعین - الدائن صاحب حق الإختصاص عملاً بالمادین ١/٣٢٣ و ١/٣٢٤ من القانون المدني، وأن أساس ذلك أحكام الفضايلة المنصوص علیها فی المادة ١٩٥٥ من هذا القانون إذ لا قیام لأحكام الفضايلة حیث یقوم بین طرفین الخصومة رابطة عقدية بل یكون العقد هو مناط تحدید حقوق کل منهما وإلتزاماته قبل الآخر.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٤٠٥ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٦
لا یبطل الحكم ما وقع فی أسبابه من تقریرات قانونية خاطئة لا تأثير لها علی النتيجة الصحیحة الیی إنتهى إلیها.

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣
من المقرر أنه متى كان الحكم قد أصاب صحيح القانون في نتيجته فلا يطله قصوره في الإفصاح عن
سنده من القانون إذ حكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك.

الطعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٤
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه صحيحة فإنه لا
يعيبه ما ورد في أسبابه من تقارير خاطئة لا تتفق مع القانون إذ يكون الطعن على الحكم لهذا السبب غير
منتج.

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٨١ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٤
لم يكن التقرير القانوني الخاطئ الذي ورد بالحكم رداً على الدفع بالصورة أى تأثير في قضائه ولهذا
الحكمة - وعلى ما جرى عليه قضاؤها - أن تصحح ما يرد بأسباب الحكم المطعون فيه من تقارير
قانونية خاطئة لم تؤثر في قضائه دون أن تنقذه.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٥
لما كان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد انتهى إلى نتيجة صحيحة قانوناً، فإنه لا يطله ما
يكون قد إشتملت عليه أسبابه من تقارير قانونية خاطئة إذ حكمة النقض أن تصحح هذه التقارير
دون أن تنقضه ويكون النقص عليه باطلاً في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال على غير أساس.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ٣/٢/١٩٨٥
من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه من قضاء فإنه لا يطله
ما يقع في أسبابه من خطأ في تطبيق القانون ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى
إليها.

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٥
من غير المنتج تعيب الحكم فيما اشتمل عليه من أسباب قانونية خاطئة ما دام قد انتهى في قضائه إلى نتيجة
تتفق مع صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٧
متى انتهى الحكم صحيحاً في قضائه، فإنه لا يطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ
حكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦
إنهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة. لا يعبه ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من تقرير قانونى خاطئ، إذ
شكمة النقض تصحيح ما يرد بالحكم من خطأ فى القانون غير مؤثر فى النتيجة التى إنتهى إليها.
الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٢
لا يعب الحكم ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من تقارير قانونية خاطئة، ما دامت لا تؤثر فى النتيجة
الصحيحة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢
لا يعب الحكم ما سبق أن أوردته بمذوناته من أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو القانون الذى يحكم
موضوع النزاع المائل. .. لما هو مقرر من أن الحكم إذا أصاب النتيجة فلا يعبه أعماله مادة فى القانون
غير منطبقة وحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ.

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩
النمى على الحكم فيما أوردته من دعامة لقضائه برفض طلب الإخلاء القائم على تغير إستعمال العين على
نحو أضرار بالمؤجر - أياً كان وجه الراى فيه يكون غير منتج ما دام أن الحكم قد صادف النتيجة الصحيحة
فى قضائه باعتبار أن ما أثير من أضرار لحقت بالمؤجر لا تصلح فى ضوء ما تقدم أساساً سليماً لطلب
الإعلاء.

* الموضوع الفرعى : تسببب الأحكام - الإخلال بحق الدفاع :

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١١
إذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتد بدفاع الطاعن فى شأن إلزام الوكيل برد ما فى يده من مبالغ للموكل
وأن ذلك هو رصيد حساب إدارته ونتيجته طوال فوة الوكالة، أى الإيراد العالى المستحق للموكل فى
فوة إدارة الوكيل وأثر ذلك على نتيجة الحساب عن مدة الإدارة المطالب بها، إستناداً إلى أن الوكيل قد
طلب الحساب عن فوة محددة، فإن الحكم يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٨
إذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن أن المطعون عليه لم يحضر الجلسة الأولى التى
حددت لنظر الإستئناف وأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٦٨/٣/٢٣ لإعادة إعلانه ولما أعيد إعلانه لم
يحضر وأودع قلم الكتاب فى ١٩٦٨/٣/١٤ مذكرة أرفق بها صورة صحيفة الإستئناف المطعنة له ودفع

في مذكرته بطلان تلك الصحيفة تأسيساً على أن الحضر لم يبين في صورتها هذه غياب وقت الإعلان وصفة المخاطب معه في استلام تلك الورقة على خلاف ما ثبت بالأصل المودع ملف الإستئناف وقد قضى الحكم بقبول هذا الدفع إستناداً إلى ما أثبتته الحضر من بيانات في صورة إعلان تلك الصحيفة وكان الثابت من الصورة الرسمية لهذه الورقة المقدمة من الطاعن بملف الطعن أنها لم يؤشر عليها بما يفيد إعلان هذا الأخير بإبداعها والمذكرة سالفة الذكر أو علمه بها، وكانت تلك المذكرة ومرفقها قد أودعا قلم الكتاب - في غير جلسة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على ما دفع به المطعون عليه في مذكرته وعلى ما ورد بصورة الإعلان من بيانات دون أن يعلم بها الطاعن فحرمه ذلك من إبداء دفاعه في هذا الدفع وبشأن صورة هذا الإعلان ليكون الحكم بذلك قد شابه البطلان لإخلاله بحق الدفاع.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٠

إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - الذي قضى بإخلاء الطاعن من العین المؤجرة لتغييره وجه إستعمالها - أن الطاعن أقام إستئنافه على علم المطعون ضدها الأولى ووكيلها المطعون ضده الثاني بإستعمال العین المؤجرة في صنع الحلوى، تبعاً لإقامتهما في المبنى الكائن به المجل المؤجر وسكوتهما عن إلتخاذ أى إجراء طيلة ست سنوات، مما يفيد موافقتها ضمناً على هذا الإستعمال، فإن الحكم إذ لم يعتد بهذا الدفاع تأسيساً على أن موافقة المطعون ضده الثاني على تعديل شروط العقد الذي أبرمه بصفته وكياً عن زوجته المطعون ضدها الأولى تقتضى صدور توكيل خاص له بذلك يكون قد قصر عن مواجهة حقيقة ما أثاره الطاعن في دفاعه من أن الموافقة الضمنية على وجه الإستعمال المرفوض تمت أيضاً من جانب المطعون ضدها الأولى وهو دفاع جوهري قد يغير به وجه الرأى في الدعوى.

* الموضوع الفرعي : تسبيب الأحكام - الخطأ في الإستناد :

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١/٢٦/١٩٦١

إذا كان قد نص في عقد البيع تحت القطع المبرم بين الطرفين على أنه " إذا رغب البائع سعر قطعه أو جزء منه وتصادف أن الحكومة عينت الأسعار أو حددت تقبيلاتها لأى سبب كان فالمشترى لا يكون مسئولاً لى تلك الحالة إذا لم يتيسر له قطع السعر لعدم وجود مؤشر بالأسعار المحددة وعلى ذلك تكون التعليمات المعطاة سارية المفعول من جلسة إلى أخرى حتى يتم القطع بدون أى إلزام على المشتري، وعلى المشتري إعلان البائع بما يقطعه أولاً بأول إلى أن يتيسر له تغطية الكمية المذكورة في البورصة الكونترات في أى وقت كان وهمل حساب النهائي بدون أية معارضة من البائع " وكان الحكم المطعون فيه إذ قرر بعدم جواز قسك المشتري - الطاعنة - بما ورد في هذا النص من إعفائها من المسئولية في حالة ما إذا يتيسر لها

قطع السعر في اليوم المتفق على قطعه فيه لعدم وجود مشر بالأسعار الإسمية المحددة - إستند إلى القول بأن عدم مسئوليتها حسبما جاء في هذا النص مشروط بإظهار البائع رغبته في قطع سعر قطعه وهو لم يظهرها ويتدخل الحكومة بتعيين الأسعار أو تحديد تقلباتها وهي لم تتدخل، فإنه يكون قد مسخ هذا النص مسخاً ترتب عليه أنه أهدر إعمال حكمه بغير موجب كما شابه خطأ في الإسناد - ذلك أن العقد خول المشتري الطاعة - الحق في قطع السعر نيابة عن البائع - المظنون منه - في اليوم الأخير من الأجل المحدد لهذا البائع لطلب القطع فيه إذا ما تخلف عن طلبه قبل حلول هذا اليوم ويسعى أن يستعمل البائع حقه في القطع بنفسه أو يستعمله عنه المشتري بتفويض سابق معطى له في العقد ومن ثم فإن إعفاء الطاعة من المسئولية إذا لم يتسرها قطع السعر لعدم وجود مشر بالأسعار المحددة يسرى في الحالتين، والنص في العقد على هذا الإعفاء إن هو إلا تطبيق للعرف التجاري السائد في شأن عقود بيع الأقطان تحت القطع ذلك العرف الذي أقره المشرع بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ الذي عدل أخيراً بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ - أما عن الخطأ في الإسناد لمسائل في قول الحكم بأنه لم يثبت تدخل الحكومة لتحديد الأسعار قبل يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ذلك أنه ثابت بنشرة البورصة المؤرخة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ التي كانت تحت نظر محكمة الاستئناف وأشار إليها الحكم المظنون فيه أن سعر فبراير وهو ١٠ و ٩٥ ريالاً هو " حد أدنى بالغ " - وهذه العبارة تفيد بحداتها تحديد حد أدنى لا يجوز نزول الأسعار عنه وعدم وجود مشر بهذا السعر كما أن تدخل الحكومة في البورصة وتحديد أسعارها صلب به قرار وزير المالية رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ في ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ بتعيين حد أدنى لأسعار عقود القطن ببورصة العقود وقد حدد هذا القرار الحد الأدنى لإستحقاق فبراير متوسط الثيلة بـ ١٠ و ٩٥ ريالاً واستمر السعر عند هذا الحد إلى ما بعد يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ولم يبلغ الحد الأدنى إلا بالقرار الوزاري رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦١

مضى كانت النتيجة التي إنتهى إليها الحكم المظنون فيه صحيحة فإنه لا يضره ما ورد في أسبابه من تقريرات خاطئة لا تطلق مع القانون وبالتالي يكون الطعن على الحكم لهذا السبب غير منتج متعين رفضه.

* الموضوع الفرعي : تسبب الأحكام - الخطأ في تطبيق القانون :

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ٤/٣/١٩٥٢

مضى كان الحكم المظنون فيه إذ قضى بوقف المزايدة في بيع العقار الذي سارت مصلحة الضرائب في إجراءات بيعه وفقاً للأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ أقام قضاءه على أن المادة ٦٦٠

من قانون المرافعات تسرى على كل تنفيذ عقارى، وهو نظر لا يؤيده ظاهر النصوص فى هذا الشأن فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٩١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن "تحصل الضرائب المذكورة بالطرق الإدارية طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥" ونصت المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه "لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أم من الممول إيقاف إستحقاق الضرائب إلا إذا صدر حكم من المحكمة الابتدائية أو الجزئية حسب الأحوال فإنه يجب فى هذه الحالة إتباعه حتى الفصل نهائياً فى الدعوى" ونصت المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أنه "فى سائر الأحوال لا يمكن إيقاف الحجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالأموال أو العشور أو الرسوم المستحقة ما لم يودع النزاع المبلغ المقصود إعمال الحجز عليه أو البيع لأجله". وبين من هذه النصوص جميعاً أن دعوى المطعون عليه بموجب إيقاف مزايمة العقار الذى شرعت مصلحة الضرائب فى بيحه بالطريق الإدارى وفاء لما تطالب به من ضرائب بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحجة أنه يتنازع فى تقدير الضريبة على أساس ظاهر من القانون، ولا يجوز الصلحى فى هذا الخصوص بنص المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات ذلك لأن مجال تطبيقها مقصور على الحالة التى تتم فيها الإجراءات وفقاً للقواعد التى حواهى الكتاب الثانى من قانون المرافعات، فهى لا تسرى حينما تكون إجراءات البيع قد سارت بالطريق الإدارى وفقاً لنصوص الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ووفقاً لنصوص خاصة لم تلغها أو تسخها نصوص قانون المرافعات ولم تهدف إلى حىء من ذلك المادة الثالثة من قانون إصداره بنصها على إلغاء كل ما كان مخالفاً لأحكام القانون الجديد ذلك لأن الحجز الإدارى مقرر بنصوص خاصة أوردها المشرع لتحقيق أغراض خاصة تكفل ضمان وسرعة تحصيل الأموال العامة فهى لا تتعارض مع نصوص عامة وضعت لتنفيذ السندات والأحكام الواجبة التنفيذ بل تقوم إلى جانبها كما كان شأنها دائماً، لتزدى ما شرعت من أجله من أغراض خاصة تحول دون إمكان تطبيق المادة ٦٦٠ مرافعات أو مدعا بطريق القياس. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أوفى بتنفيذ سند واجب التنفيذ إستناداً إلى تأويل خاطئ للقانون ويتعين نقضه.

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢

إذا كان الثابت أن الحكومة أبرمت تسوية مع الشركة الطاعنة أعطتها بها منها منحة مالية تمنعها على إستئناف نشاطها وتمهدت الشركة بالعمل على إعادة جمع الموظفين والعمال الذين كانوا يشتغلون بها وفقاً لشروط منها أن للعمال والمستغلين الذين سبق وأن صرفت لهم الشركة مكافأتهن الحيار بين ردها إلى الشركة أو الاحتفاظ بها على أن تعتبر مدة خدمتهم فى الحالة الأولى متصلة أما فى الحالة الثانية فيعد

إلحاقهم بالخدمة إستخداماً جديداً بعقد عمل جديد ولكن بنفس الشروط السابقة - وكان مؤدى هذه الشروط هو وجوب رد المكافأة التي سبق للمعامل أو المستخدم أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة فإن ما انتهى إليه القرار المطعون فيه من تقرير حق عمال ومستخدمى الشركة الطاعنة فى إعتبار خدمة كل منهم السابقة على صرف المكافأة متصلة بخدمته الجديدة إستناداً إلى مجرد إيداء العامل رغبته فى هذا الخصوص ودون أن يقوم فعلاً عند إعادته إلى العمل بدفع قيمة المكافأة التي سبق له صرفها يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٨

تقتضى قواعد العدالة والأصول العامة فى إجراءات التقاضى بوجوب توفير الضمانات للمتقاضين حتى تصدر الأحكام لهم أو عليهم من قضاة بعينين عن المولى لا تقوم لديهم أسباب قوية لا يمكن مع قيامها أن يصدروا أحكامهم بغير ميل. وتسرى هذه القاعدة على الدعوى التأديبية - ولو لم يوجد نص تشريعى فهى قوية الشبه بالدعوى الجنائية وهتتب على القرار الصادر فيها من مجلس التأديب نتائج خطيرة بالنسبة إلى الموظف لما يوجب تحقيق ضمان حيدة القاضى الذى يجلس منه مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام وحتى يطمئن الموظف إلى عدالة قاضيه وتحرره عن الميل والتأثر، وهو ما حرص المشرع على النص عليه فى المادة ٨٧ من القانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة. ومنى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه كان لرئيس مجلس التأديب الذى حوكم أمامه الطاعن رأى سابق فى إحالته إلى المحاكمة التأديبية وأن أحد أعضاء المجلس هو الذى أجرى التحقيق معه وأهدى رأيه كتابة بإدائه مما لا تتوالف معه أسباب الحيدة الواجب توافرها بهما وتنضى معه صلاحيتهما لمحاكمة الطاعن تأديبياً. ومن ثم فيكون قرار المجلس المخصوص الذى قضى بتأييد قرار مجلس التأديب بفصل الطاعن رغم ذلك قد خالف القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر القرار الصادر بفصل الطاعن صحيحاً قد خالف القانون كذلك بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢١

منى صحت الوصية وأصبح المبلغ الموصى به حقاً على الدوكة فإن أحكام كل من المادتين ١٢٤ من القانون المدنى القديم و٢٢٦ من القانون المدنى الجديد هى التى تطبق على فوائد التأخير عن المبلغ الموصى به من يوم المطالبة الرسمية دون الرجوع لأحكام الشريعة الإسلامية فى ذلك، ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ أجرى على المبلغ المقضى به كوصية، الفوائد الإضافية يكون قد أعطى تطبيق القانون إذ لا عمل لأعمال الفائدة المطلق عليها بالسندات موضوع الدعوى بعد أن اعتبرها الحكم الإستثنائى وصية لا قرعاً.

الطنين رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١

نصت المادة ١/٥٢ من القانون المدني على أن الأشخاص الاعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية فيكون لها حق التقاضي ويكون لكل منها نائب يعبر عن إرادته [م ٥٣ من القانون المدني]. فإذا كان القانون لم يمنح مصلحة التنظيم - وهي تابعة لمجلس بلدى القاهرة الذى يخله محافظها فى التقاضى - الشخصية المعنوية ولم يخول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء فإن رفع الدعوى عليها فى شخص مديرها يجعلها غير مقبولة وإذا عايف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطنين رقم ٥٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٧

مى كان الحكم المطعون فيه قد كيف دعوى الطاعن بأنها دعوى تمريض عن أمرين إداريين هما القرار الصادر بقله إلى إدارة الحريق والقرار الصادر بفصله، وكان لازم هذا التكيف ومقتضاه هو وجوب أعمال القوانين واللوائح التى تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية فى هذا الخصوص، فإنه وقد أخضع العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهم لقانون عقد العمل الفردى وقضى تبعاً لذلك بسقوط الدعوى طبقاً للمادة ٦٩٨ من القانون المدني، يكون قد عايف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطنين رقم ١٦٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٠٠ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢١

مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات إنه يجب أن تكون الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها فى التزوير أوراقاً رسمية أو عرفية معوفاً بها أو تم إسكانها أمام القاضى. ولما كان صدور أمر أداء بموجب سند إذنى لا يحتفى على هذا السند صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر المذكور إعرافاً من المدعين بصحة التوقيع على السند، وكان الثابت أن الطاعن ومن قبله المورث "المدين" قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إجراء المضاهاة على هذا السند الصادر به أمر الأداء فالفتت المحكمة عن هذا الدافع فإنها تكرر قد عايفت القانون.

الطنين رقم ١٩٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦

يشترط قانوناً لإنقاذ عقد بيع إذا ما أبدى للدفع له رغبته فى التعاقد، مطابقة لإرادته لإرادة الواعد التى عبر عنها فى وعده مطابقة تامة فى كل المسائل الجوهرية التى تناوفا التصاقد فإذا إقوتت هذه الرغبة بما يعدل فى الوعد فلا يعقد العقد ما تم يقبل الواعد هذا التعديل إذ تعتبر هذه الرغبة بمثابة إيجاب جديد فلا ينعقد به العقد إلا إذا صادفه قبول من الطرف الأخر. فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأسباب

سائلة وفي نطاق سلطتها الموضوعية أن إرادة طرفي العقد لم تطابق بشأن ركن الثمن لأن الحكم إذا انتهى إلى أن البيع لم يتخذ لفقده ركناً جوهرياً من أركان إنعاقده وهو الثمن ورب على ذلك بقاء عقد الإيجار البرم بينهما من قبل سارياً كما كان قبل إظهار المستأجر رغبته في الشراء لا يكون قد خالف للقانون.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٨٧٨ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٧

مضى كان المطعون ضده قد أسس طلب الربح على أن الطاعن قد وضع يده على الأرباح محل النزاع وأصرى بغير حق على ثمارها ودفع الطاعن الدعوى بأن المطعون ضده عند تسلمه تلك الأرباح قد أسلم محاصيل منفصلة ناتجة منها وزراعة قائمة عليها وطلب خصم قيمة تلك المحاصيل ونفقات هذه الزراعة من الربح المطالب به وكان هذا الدفاع من الطاعن يتطوى على دفع منه بتفصيل جزء من التزامه بتفصيل عيباً وعدم جواز الحكم بتعويض نقدي عما تم تنفيذه بهذا الطريق، فإنه كان يصح على محكمة الاستئناف أن تبحث هذا الدفاع وتقول كلمتها فيه لأنه دفاع في ذات موضوع الدعوى منتج فيها وإذ تخلت عن بحثه تأسيساً على أنه لم يقدم في صورة طلب عارض مع عدم لزوم ذلك وعلى أن في المحصولات ونفقات الزراعة اللتين تسلمهما المطعون ضده ليس تكليفاً على الربح، تكون قد عاقت القانون بما يسوجب نقض حكمها المطعون فيه.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧

لا على الحكم إذا أخطأ في تكيف التعادل محل الدعوى بشأن وضع تصميمات وعمل مقاييسات والإشراف على تنفيذها ووصفه بأنه عقد غير مسمى مع أنه عقد مقاوله متى كان لا تأثير لهذا الخطأ على سلامة لفضائه.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٨

مضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعنة دون الإشارة إلى دفاعها والرد عليه مع أنه دفاع جوهري قد يطر به وجه الرأي في الدعوى لأن الحكم يكون مسياً بالقصور بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٣٧٦ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٨

لا أهمية لما يرد في أسباب الحكم من أخطاء قانونية ما دام منطوقه متفقاً مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الناجبة فيه.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٧٦٣ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٦٨

مضى كان غير مصلحة تحقيق الشخصية قد ذكر في تقريره أن البصمة الموقعة بها على العقد المطعون عليه بالتزوير لا تصلح للمضاهاة لأنها مطبوعة مما مفاده أن تحقيق صحة هذه البصمة بطريق المضاهاة غير ممكن بمعرفة مصلحة تحقيق الشخصية، إذ يبقى على ذلك - أمر تحقيق صحتها موقوفاً لقواعد الإثبات الأخرى فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يجوز إثبات حصول التوقيع على الورقة المطعون فيها باعتبار أنه واقعة مادية وذلك بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود فإذا أهدر الحكم العقد المطعون فيه مجرد أن البصمة المنسوبة إلى الطعون ضدها مطبوعة دون أن يحقق صحتها ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٥١٢ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٨

طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده يقدم إلى المحكمة التي تنظر الدعوى ولا يختص به الخبير المتدبّر فيها. وعلى تلك المحكمة إذا ما قدم إليها أن تقبله أو ترفضه حسب تقديرها لدلائله ومبرراته المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فإذا كانت محكمة الاستئناف قد رفضت ذلك الطلب على أساس أنه لم يطلب من الخبير مع أنه منها ومن محكمة أول درجة وحجت نفسها بذلك عن بحث مبرراته فإنها تكون قد أخطأت في القانون وشاب حكمها القصور.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٠

وضع اليد على الأموال العامة - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - مهما طالت مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة، بمعنى أنه لجواز ثقل الأموال العامة بالتقديم يجب أن يثبت أولاً انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة، إذ من تاريخ هذا الإنهاء فقط تدخل في عداد الأملاك الخاصة فتأخذ حكمها، ثم يثبت وضع اليد عليها بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية، لما كان في ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد وضع يد المطعون عليه مدة تزيد على خمسة عشر عاماً بغير اعراض أو منازعة من الطاعن - وزارة المواصلات - هو السبب الذي أزال عن هذه الأرض تخصيصها للمنفعة العامة ورتب على ذلك اكتساب المطعون عليها ملكيتها فإنه يكون غلطاً في القانون.

لظعن رقم ٢٥٥، ٢٨ لسنة ٣٢ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧١

إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بصين مشرف على تنفيذ الوصية إلى نص المادة ٢٠١٧ من القانون المدني اليوناني وإلى ما تقتضيه به القواعد القانونية العامة، وكانت المادة ٢٠١٧ من

القانون المدني اليوناني - والمقدمة ترجحتها الرسمية - وهو القانون الواجب التطبيق في شأن الوصية محل النزاع بإعصاره قانون بلد الموصية وقت وفاتها، لا يشير إلى تعيين مشرفين على تنفيذ الوصايا وكان الحكم لم يبين القاعدة القانونية في القانون اليوناني الواجب التطبيق والتي تجيز تعيين مشرف على تنفيذ الوصية، فإن الحكم إذ قضى بتعيين مشرف على تنفيذ الوصية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يطل الحكم إذا وقع في أسبابه خطأ في القانون ما دام هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٥

(١) إذا كانت الطاعنة لم تقدم صورة طبق الأصل من محضر التحقيق الذي تدعى بأن الحكم مسح أقوال الشهود فيه فإن النفي بهذا الوجه يكون عارياً عن الدليل.

(٢) متى كانت محكمة الاستئناف بعد أن سمعت دفاع الخصوم وأقوال الشهود منحهم أجلاً لتقديم مذكرات في فترة حيز الدعوى للحكم فيها ولم تقدم المستأنف عليها مذكرتها في الميعاد فإن إسبعاد الحكم المطعون فيه المذكرتها القلمة بعد الميعاد لا ينعطى على إخلال بمقتضاها في الدفاع.

(٣) إذا كان الحكم المطعون فيه - بعد أن استخلص من أقوال الشهود في حدود سلطته الموضوعية أن العقد في حقيقته وصية لوأرث - قد انتهى إلى القضاء برفض الدعوى بصحة هذا العقد، في حين أن الوصية لوأرث جائزة في حدود ثلث الوكدة وفقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ مما كان يعين معه التحقيق مما إذا كان القدر موضوع العقد يدخل في حدود القدر الجائز الإيصاء به أم أنه يجاوزه - فإنه يكون مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أعير أن الطعون عليها غير مسئلة عن رد غلة الأضيان على الرغم مما أثبت من أن محكمة النقض قد قضت برفض الحكم الاستئنافي وبعدم أحقية المطعون عليها في أحد الأضيان بالشفعة ورفض دعوها فإن الحكم يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١١١٤ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠

إذا كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت الطاعنين عاجزين عن إثبات ادعائهم لاكتساب ملكية عين النزاع بوضع اليد المدة المطلوبة فورد إطمئنانها إلى التحقيق الذي أجراه الأخير، وبذلك تكون قد جعلت هذا التحقيق في مرتبة التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلا مما يصلح رداً

على طلب الطاعنين الإحالة إلى التحقيق لإثبات تملكهم العين محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة وبذلك يكون هذا الحكم مشوباً بالقصور علاوة على مخالفته للقانون.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٥

إذ كان الثابت فى الدعوى أن هيئة التأمينات المظنون ضدها سددت للطاعن مما قضى له به الحكم الابتدائى مبلغ فى ١٩٧٦/٨/٨ ولم تقدم ما يفيد سدادها له بالى المبلغ المحكوم به وقدره .. فإن الحكم المظنون فيه إذ يقضى بعدم إستحقاق الطاعن للجزاء المالى المقرر بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للمبلغ - غير المسدد - المحكوم به من يوم التنفيذ الجزئى فى ١٩٧٦/٨/٨ حتى السداد يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩

إذ كان البين من الحكم المظنون فيه أنه اعرض عن قول كلمة الفصل فيما أثر من نزاع حول تكيف العقد وهو فى صدد القضاء بصحته ونفاذه مأخوذاً باتساع الركة لنفاذ التصرف سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية، وكانت المحكمة لا تستطيع البت فى أمر صحة العقد ونفاذه سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية إلا بعد تكيفه إذ يتوقف على هذا التكيف معرفة الأحكام القانونية التى تطبق عليه من حيث الصحة، والنفاذ، ولا يجوز لها حتى يفرض أن الركة تنسح لنفاذ التصرف فى الحالين أن تقضى بنفاذه قبل أن تبت فى أمر تكيفه وهل هو بيع أو وصية، فإن الحكم المظنون فيه يكون قد خالف القانون وقصرت أسبابه عن حل قضائه بصحة التعادل ونفاذه بعد ما تناقضت فصاحت.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٦٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٦

مضى كان بين من تقرير خبير الدعوى المودع ملف الطعن أن الخبير لم يعرض لبحث مكافئة الميزانية " التى طلب الطاعن القضاء له بها " ومدى توافر العناصر التى تجعلها جزءاً من الأجر وفقاً لما ورد بمنطوق الحكم الصادر بتدبه بل ترك أمر الفصل فيه للمحكمة باعتبار أنه من المسائل القانونية، وكان الحكم الابتدائى لم يلقى بالاً إلى هذا الذى أثبتته الخبير فى تقريره وتصور خطأ أن الخبير قرر إستبعاد تلك المنفعة من مستحققات الطاعن فرفض الحكم بتقرير حقه فيها أخذاً وكما قال برأى الخبير، وإذ كان الحكم المظنون فيه قد أيد قضاء الحكم الابتدائى بشأنها دون أن يورد من جانبها أسباباً عاصية تحمل هذا القضاء، فإنه يكون قد أخطأ فى الإسناد كما شابه القصور فى التسييب.

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٢

مضى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً فى الدعوى الأصلية إلى أن المطعون ضدهما هما المسئولان عن الحريق الذى شب فى العين المؤجرة، الأمر الذى تنطى معه مسئولية الشركة الطاعنة عن هذا الحريق وعن آثاره، ومنها تلف الرقبيات الكهربائية ورفع السقف المعدنى المتحرك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى وأخذ بأسبابه فى الدعوى الفرعية، فإنه يكون قد أسس قضاءه بالتعويض فى الدعوى الفرعية على ما جاء فى أسباب ذلك الحكم من أن الشركة الطاعنة هى المسئولة عن الحريق وعن تعطيل إستغلال الملهى بنزعها السقف المعدنى المتحرك، ومنها التيسار الكهربائى عن الملهى، وبذلك يكون قد غالف القانون ووقع فى التناقض.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٧٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٨

ليس فى القانون ما يمنع من الإ اتفاق على أن يعطى أى شخص بإرادته واختياره عن الإشارك فى الزيادة فى بيع إختيارى طالما أن حرية التزايد متاحة لغيره من الراغبين فى الإشارك فى المزاد، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض إجابة الطاعن إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإباته إ اتفاقه مع المطعون ضده على عدم التقدم لمزاد بيع الأرض موضوع الدعوى على أن يبيع المطعون ضده كمية من الأرض التى يرسو مزادها عليه إستناداً إلى أن هذا الإ اتفاق مخالف للنظام العام لأنه يحد من حرية الزيادة مما يجعل إباته بالينة غير جائز قانوناً، فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٧

إستناد الحكم إلى عدم تسجيل العقد الذى اشرى به الطاعنون الأرض وأن هذه الأرض لا تدعى فى سند ملكية البائع لهم، لا يدل بذاته على أنهم كانوا سعى النية وقت إقامة المنشآت لأن العبرة فى هذا الخصوص بأن يعقد البانى أن له الحق فى إقامة المنشآت، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون وعاره قصور وفساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٣٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٤

النص فى المادة ٥٧٤ من القانون المدنى على أنه "إذا ترب على عمل جهة حكومية فى حدود القانون نقص كبير فى الإنتفاع بالعين المؤجرة جاز للمستأجر تبعاً للظروف أن يطلب فسخ عقد أو إنقاص الأجرة" يدل على أن مناط حق المستأجر فى طلب فسخ عقد الإيجار عند تعرض الحكومة له فى العين المؤجرة هو أن يكون من شأن هذا التعرض الإضرار من الإنتفاع بالعين المؤجرة حرماناً جسيماً بحيث ما كان للمستأجر ليتعادل لو علم به منذ البداية، أما إذا لم يبلغ الإضرار من الإنتفاع هذه الدرجة من الإجماع جاز للمستأجر

أن يطلب إنقاص الأجرة بشرط أن يكون هناك نقص كبير في الإنتفاع بالعين يسوغ إنقاص الأجرة، أما إذا كان النقص في الإنتفاع يسيراً فلا يكون هناك ميرور لا يفسخ عقد الإيجار ولا لإنقاص الأجرة، ولما كان الطاعنان قد طلبا فسخ عقد الإيجار وإلغاء أمر الأداء الصادر بإلزامها بالأجرة، وكان إنقاص الأجرة يعتبر مندرجاً ضمن هذه الطلبات فإن الحكم المطعون فيه إذ جعل مناط طلب فسخ عقد الإيجار أو إنقاص الأجرة هو النقص الكبير في الإنتفاع بالعين المؤجرة دون أن يدرك الفرق بين درجة الجسامة المطلوبة في الحرمان من الإنتفاع بالعين المؤجرة والتي تميز طلب الفسخ وتلك التي تميز طلب إنقاص الأجرة فقط وسوى بينهما. وإعتبر أنه يجب في الحالتين أن يكون النقص في الإنتفاع كبيراً وقضى برفض طلب إنقاص الأجرة ن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ومعياً بالسداد في الإستدلال.

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٠٢ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠

نصت المادة الخامسة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه " لا تسرى أحكام هذا القانون على عدم المنازل ومن في حكمها إلا فيما يرد به نص خاص " ولم يرد بهذا القانون ولا بقوانين العمل السابق نص يربط لأحد من هؤلاء حقاً في مكافأة عند إنتهاء عقده، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إنتهى في أسبابه إلى أحقية المطعون ضده وهو سائق سيارة خاصة - في إقتضاء معاش شهري يحسب على أساس ضم مدد خدمته السابقة على العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي لا يستحق عنها المكافأة وفقاً لقانون العمل، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ٤/٧/١٩٨١

إذا كان الثابت من تقرير الخبير أن الطاعنين الثاني والثالث يملكان حصة قراريط شيوخاً في سبعة قراريط وأثنى عشر مهماً مسطح القطعة رقم بموجب عقد مسجل لهما من الطاعة الأولى، وأن هذه القطعة بأكملها سبق أن بيعت من آخرين للمطعون عليهم بقصد مسجل سابق، وخلص إلى أن المطعون عليهم هم الملاك هذا القدر فجرد أن يقدمهم أسبق تسجيلاً وأن الطاعنين الثاني والثالث يضمنان اليد على هذا القدر بغير سند، مما مفاده أن الخبير قد فصل في الملكية بين الطرفين وهو ممنوع عليه وكان الحكم المطعون فيه قد إكتفى باعتماد تقرير الخبير في هذا الخصوص دون أن يفصل في ملكية هذا القدر وهي مسألة قانونية تخرج عن مأمورية الخبير الذي تقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء رأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضي إستقصاء كنهها بنفسه، وبالتالي يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسيب.

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٢٧ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٢

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام لقضائه مجواز إثبات تسليم الطاعة المقررات التى إشرتها من لطمون ضده الأول بمبلغ ٥٥٠ جنبها بشهادة الشهود على سند من أن هذا التسليم يعد واقعة مادية ثم أقام لقضائه برفض الدعوى على نتيجة التحقيق فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٣

البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بطلان عقد الإيجار المورخ. ...موضوع التحدى تأسيساً على أن كلاً من المظعون ضدهما الثانى والثالث المستأجرين يحتجز أكثر من مسكن فى مدينة بورسعيد والكائن بها عين النزاع إعمالاً لحكم المادة ١/٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، وأيد ذلك بمذكرة رسمية من دفر حصر الشقق المقروشة وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مدعاه بالبينة، إلا أن الحكم لم يواجه دفاع الطاعن على الرغم من أن بطلان عقد الإيجار فى حالة احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد بدون مقتضى بطلان معلق بالنظام العام ولضلاً عن ذلك كان عليه أن يفصل فيه ولا يتركه لدعوى مستقلة يرفسها الطاعن. وإذ عايف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢١٣١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٩

لما كان الثابت فى الدعوى أن المظعون ضدها أصدرت بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٠ قراراً بمنح العاملين لديها من الأشخاص التجارين بدل تفرغ بالفتات الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح الأعصائين التجارين. أعضاء نقابة التجارين بدل تفرغ ثم أوقفت صوره اعتباراً من شهر يوليو سنة ١٩٧٨ بمقولة أن قرار رئيس مجلس الوزراء لا يسرى على العاملين بالقطاع العام وإنها أعملته خطأ على العاملين لديها، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام لقضائه برفض الدعوى على أنه لا يجوز للمظعون ضدها مخالفة قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه، دون أن يبين ما إذا كان بديل التفرغ مشار النزاع قد منحه المظعون ضدها نتيجة التطبيق الخطأ لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٧٦، أم صدر استناداً للحق المعول مجلس إدارتها طبقاً لنص المادة ٢٠/٤ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وتغلى بذلك عن الفصل فى عنصر جوهرى من عناصر الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١١/٤/١٩٨٩

لما كان البين من عقد البيع الصادر من المظعون ضدها إلى الطاعن فى التاريخ ذاته عن حصتها فى العقار. أنه نص فى البند الثانى منه على أن ثمن الأسيان المبينة بالمقد موزع النزاع ومقداره ١١,٥٠٠

جنبه هو جزء من الثمن المنفق عليه لتلك الحصة وهو مبلغ - ٧١,٠٠٠ جنيه، كما نص في البند الثامن منه على أن المطعون ضدها تقرر بخلو الحصة المبيعة من الديون والرهون والإمتياز وإذا ظهرت أى ديون عليها فإنها تلزم بها وحدها، وكان مؤدى ذلك أن الإلتزامات الناشئة عن كل من العقدين تقابل الإلتزامات الناشئة عن العقد الآخر وترتبط بها، وهو ما يوجب للطاعن حق الدفع بعدم التنفيذ ما دامت المطعون ضدها لم تعرض الوفاء بالإلتزامات الملزمة عليها، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على ما أورده في مدوناته من أن لكل من العقدين " أركانه وشروطه وأحكامه ولا علاقة لكل منهما بالآخر منها ومستقل عنه " وهو ما لا تحمله نصوص العقد صالف الذكر ولا تنفيده عباراتها، كما حجب نفسه بذلك عن بحث ما دفعت به المطعون ضدها من إلتزام الطاعن بالدين المشار إليه بعقد مؤرخ ١٩٨٠/٨/٢٠، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب.

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١١

منى إلزام شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة وبإشراك هذه الشركة بعض أعمالها حتى يمكن القول بوجود كيان لها فى الواقع، فإنه لا يسوغ أن يتفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقيين ولا يغير من ذلك أن يكون عمل الشركة إستزراع ملك الفرد أو السعى لتملكه - حتى لا يرى شريك منهم دون حق على حساب الآخرين - ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام دعواه على أنه إشراك بماله وجهده مع المطعون ضده وآخرين حولوا حقوقهم إليه - فى إستصلاح أرض النزاع وإستزراعها وأن من حقه بما لذلك أن يقياسه فى نتائجها، وهو ما لا ينفيه أن تكون هذه الأرض أرضاً صحراوية مملوكة للدولة، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لما إنتهى إليه تقرير مكتب الخبراء من أن أرض النزاع تقع خارج الإزماء ومنها مساحة ٢٠ ط، ١٩ ف منزوعة والباقي قدره ١٢ ص، ٢١ ط ٢٣ ف لم تزل غير صالحة للزراعة وأنها أصبحت أرض صحراوية من أملاك الدولة، وأن المستأنف " الطاعن " كان قد حازها بآلى الشركاء وأنفقوا أموالاً على إستصلاحها، وأن صالحي ربح الحصة المدعى عن سنة ١٩٧٩/١٩٨٠ حتى نهاية ١٩٨٥ مبلغ ٧٢٥ جنيه ومع ذلك فقد أقام الحكم قضاءه على مجرد أن "أرض النزاع أرض صحراوية ملك الدولة وليس للمستأنف " الطاعن " حق ملكية عليها أو " إنتفاع " مما مفاده أنه حجب نفسه بذلك عن بحث طبيعة وأحكام العلاقة بين الطرفين ومدى إستمرارها وما قد تكون أسفرت عنه من أرباح وحقوق نتيجة لأعمال الإستصلاح والإستزراع المشار إليها - وذلك فى ضوء

أحكام القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية ولانحته التفضيلية لما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسييب.

الطعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧

لما كان الثابت من الشكوى..... والجنح الثلاث التى تلتها أن المطعون ضده لم يسلم الطاعة بعض متغولاتها موضوع تلك الشكوى فلما رفعت عليه الجنحة الأولى لهذا السبب عرض عليها قيمة بعض هذه المتغولات قبلتها منه وأنها أبلغت النيابة العامة فى الجنحة الثانية بأنه تقاضى منها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه كمقدم إيجار واستدلت على ذلك بإيصال موقع منه يؤيد بلاغها، وأن النيابة العامة هى التى رفعت عليه الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة فتضى فيها وفى الجنحة الثالثة بالبراءة لعدم الإطمئنان لأدلة الإتهام وكان مؤدى ما تقدم أن الأفعال التى تأسس عليها طلب التعويض لا يفيد إخراف الطاعة عن حقها فى التقاضى إلى الكيد والعنت واللدنى فى المحصورة ولا تتضمن ما يكفى لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها بها، ومع ذلك أقام الحكم قضاءه بالتعويض على أن الطاعة أساءت بالأفعال المشار إليها استعمال حقها فى التقاضى إبقاء معضرة للطعون ضده - وهو من الحكم إستخلاص غير مبالغ وتكييف للأفعال غير صحيح - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه فساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٢١٣٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٩٠/١/٨

مفاد نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى والمادة ٤١ من لائحة العاملين بالبنك الطاعن والصادرة تنفيذا. أن المشرع ناط بمجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام وضع اللوائح المنسقة بنظم العاملين بها ومراتبهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد بدل السفر لهم فى الداخل والخارج ولا يقيّد مجلس الإدارة فيما يصدره من قرارات فى هذا الشأن بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ٧١ بإصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وتسرى أحكام هذه اللوائح على العاملين بكل بنك من بنوك القطاع العام. لما كان ذلك وكان الثابت بالدعوى أن لإبحة البنك الطاعن المعمول بها من ١٩٧٧/٧/١٠ تقضى بممرمان العامل المعاز دون تكليف من البنك وترشيحه إذا زادت مدة إعارته عن ستة أشهر من العلاوة الدورية. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده فى العلاوة المطالب بها تأسيساً على أن أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ هى التى تنظم علاقات العاملين بشركات القطاع العام دون أى نص يخالفها فى قانون آخر وإن حق البنك الطاعن طبقاً لنص المادة

١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ قاصر على وضع لوائح الأجور بما يجاوز الحدود والمقرر بنظم العاملين بالقطاع العام يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

*** الموضوع الفرعي : تسبب الأخطاء - الخطأ في فهم الواقع :**

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١١/١٧/١٩٦٠

إذا كان الواقع أن الطاعنين أقاما دعوى شفعة إختصما فيها الملعون عليهما الأول والثاني وقالوا في بيانها إنهما والمطعون عليه الثاني وآخرين ليس منهم الملعون عليه الأول شركاء في ملكية للطحين والأرض القائمة عليها وأنه لما إلى علمهما أن الملعون عليه الثاني باع نصيبه المشاع إلى الملعون عليه الأول فأبلىا كل من البائع والمشتري برزتهما في أخذ العقار المبيع بالشفعة، وكان بين من الأوراق المقدمة بملف الطعن والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع أن دافع المشتري [الملعون عليه الأول] قد انحصر في أنه شريك في ملكية الطحين والأرض القائمة عليها مع الطاعنين وآخرين بموجب عقد بإنشاء شركة تضامن لطحن الغلال، وكان هذا الدافع هو الذي تمسك به في رده على إنذار الشفعة الموجه إليه من الطاعنين - وردده وحده عند نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ثم كرره في صحيفة إستئنافه وركن إليه دون أي دافع آخر، فإن الحكم المطعون فيه إذ ألقى الحكم الابتدائي الذي قضى بأحقية الطاعنين في الأخذ بالشفعة القدر المبيع إستنادا إلى أن " الملعون عليه الأول أخ لها وأه ووث في أطيان مورثهما بالمحوض المركب عليه الماكينة بالتساوي معهما فوجب اعتباره مالكا وشريكا على الشيوع في أطيان المحوض القائم عليها ملكية الطحين موضوع النزاع " يكون مشوبا بأخطاء في فهم الواقع مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٦٢

إذا كان الطاعن لم يؤسس دعواه بالتعويض على رفض الملعون عليها [وزارة الصحة] طلب الترخيص التي تقدم به لفتح صيدلية وإنما أقامها على أن هناك خطأ وقع من موظف تابع لها في إجراءات هذا الطلب وأن هذا الخطأ الذي أدى إلى الضرر الذي رفعت الدعوى بطلب التعويض عنه وكان البتة بالحكم المطعون فيه أنه قد أقام لقضائه بنفي المسؤولية عن التعويض إستناداً إلى أن الإجراءات التي اتخذت إجراءات تمهيدية لا تنهيه الجهة الرئيسية المختصة بالفصل نهائياً في إعطاء الرخصة أو رفضها وأن القرار الصادر بسحب الترخيص قرار سليم لا يصلح أساساً للمسؤولية، فإن الحكم تكون قد أخطأت فهم الواقع وحجبت نفسها عن بحث عناصر المسؤولية في خصوص الإجراءات الذي يدعى الطاعن وقوع خطأ فيه يستوجب تعويضه عنه مما يعيب الحكم بالتقصير.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٧٣

متى كان الطاعنون قد طلبوا براءة ذمتهم من بقاى الدين المستحق لبنك الأراضى والحكومة المصرية وشطب قائمة الرهن وكافة تجديدها على أساس أن الدائنين تقاضوا رأس المال وفوائد يزيد مجموعها عنه على خلاف ما تقتضى به المادة ٢٣٢ من القانون المدنى، فإن طلب تصفية الحساب بين الطرفين بتحديد مقدار الدين وفوائده وما تم سداه منها يكون من بين العناصر الأساسية التى تضمنها طلب براءة الذمة. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وإنهى إلى أن طلب براءة الذمة وطلب تصفية الحساب يغير كل منهما الآخر فى خصوصية هذه الدعوى معولاً على أسباب لا تحمل قضاءه فى هذا الشأن، فإنه يكون قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى. كما أنه إذ تحجب بهذا النظر عن بحث حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة - بتدب الخير - فيما قضى به من إعمال نص المادة ٢٣٢ من القانون المدنى التى تحسك بها الطاعنون، وما أثاروه بشأن براءة ذمة مورثهم من دين الرهن بعد قيامهم بعرض وإيداع المبلغ الذى حدده الخبير، فإنه يكون معيأ كذلك بالقصور.

*** الموضوع الفرعى : تسببب الأحكام - للخطأ فى اللفظ :**

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ٣/١٤/١٩٦٧

إله وإن كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام إستئنافاً واحداً قيد برقم ٤٦١ سنة ٧٨ فى القاهرة عن الحكم الصادر فى الدعوتين ٤٢ سنة ١٩٥٧ و ٣٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى السويس بعد أن قررت المحكمة ضمهما ليصدر ليهما حكم واحد، مما كان يقتضى أن يكون منطوق الحكم "قبول الإستئناف شكلاً"، ولئن قضى الحكم فى منطوقه رغم ذلك "قبول الاستئنافين شكلاً" إلا أن ذلك لا يبدو أن يكون مجرد لفظ أخطأت المحكمة فى التعبير به عن مرادها وليس مقصوداً لذاته ولا تأثير له على ما انتهى إليه الحكم فى قضائه، إذ يستوى بالنسبة للطاعن أن يكون ما جرى به الحكم هو قبول الإستئناف أو قبول الإستئنافين.

*** الموضوع الفرعى : تسببب الأحكام - القساذ فى الإستدلال :**

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ٤/٢٧/١٩٦١

القريبة هى إستنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة يقيناً فإنها لا تصلح مصدراً للاستنباط. بمعنى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض دعوى صحة وشاذ عقد البيع الصادر للطاعن من مورث المطعون عليها على ما جاء بشكوى إدارية من أن البائع قد أصعب منذ سنة تقريباً بضعف فى قواه العقلية فى تاريخ مقارب التاريخ المعطى لعقد البيع بأن اتخذ من عبارة "مذ

سنة تقريبا" قرينة على أن عقد البيع لم يكن موجودا في تاريخ تحريرها وكانت دلائل ذلك أنه لم يقصد من تقديم الشكوى غير بيان مرض البائع لا تحديد تاريخه فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦١

- متى كان الحكم المطعون فيه - وهو بصد البحث في توقف الشركة الطاعنة عن الدفع قد استخلص من تقرير السندك أن البضاعة التي اشراها الشريك المتضامن بالمبالغ موضوع سندات طالبي الإفلاس كانت لحساب الشركة وقيدت بدفاترها بينما الثابت من التقرير المذكور أنه ليس بالدفاتر المذكورة ما يدل على شراء تلك البضائع لحساب الشركة الطاعنة أو تسديدها فمما لها فإنه يكون قد مسخ التقرير سالف الذكر واستخلص منه عكس ما يؤدي إليه.

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات ما ادعاه طالبو الإفلاس من دخول البضاعة التي اشراها الشريك المتضامن بالمبلغ موضوع سنداتهم - التي لا تحمل عنوان الشركة أو توقيع أحد من ممثليها ضمن أموالها واستفادة الشركة منها، على عجز الطاعن الأول عن نفي ذلك مع أن هذا الاستدلال ينطوى على قلب لبدء الإثبات الذى يقع على طالبي الإفلاس لإدعائهم خلاف الظاهر وكان قد استدل على قيام صفة الشريك المتضامن في تحمل الشركة الطاعنة من تقرير مرتب له يقابل عمله الفنى بالشركة ومن توقيعه على احتجاجات عدم الدفع مع أنه ليس شأنه تقرير مرتب لأحد الشركاء المتضامين أو توقيعه على احتجاجات لم توجه إلى الشركة أو أحد ممثليها اعتباره نالها عن الشركة أو ذا صفة فى التوقيع عنها، إذا كان ذلك فإن استدلال الحكم يكون فاسدا بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦١

- الانحراف عن المعنى الظاهر لعبارة العقد مسخ له، فإذا كان قد نص فى العقد على أن البيع خاضع لشروط بورصة مينا البصل وهو نص عام مطلق يحكم جميع شروط التعاقد بما فى ذلك تحديد السعر فإن تفسير الحكم المطعون فيه لهذا النص بأنه قاصر على العيوب التجارية ينطوى على مسخ للعقد.

- استدلال الحكم المطعون فيه على حصول تعامل فعلى فى اليوم التالى لانهاء تعطيل البورصة بالمبيعات التى تمت فى بورصة البضاعة الحاضرة استدلال فاسد إذ أن هذه المبيعات لا شأن لها "بالكونترات" التى يتم التعامل عليها فى بورصة العقود والتى اتفق الطرفان على اتخاذها أساسا لتحديد السعر.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٦١

موافقة الطاعنة النيابة على طلبها رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى إستنادا إلى أن الاختصاص بمقعد للمحكمة لا لدائرة من دوائرها - لا ينطوى على إعراف من جانبها باختلاف الملة

بينها وبين زوجها المطعون عليه، وتسليمها باختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمسلمين بنظر الدعوى لا يبنى عليه حتماً وبطريق التضامن والالتزام تسليمها بهذا الاختلاف. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - باختلاف الملة - على هذا الاعتبار وحده فإنه يكون مشوباً بالاستدلال.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١

إستدلال الحكم المطعون فيه على حصول تعامل فعلى فى اليوم التالى لإنهاء تعطيل البورصة بالمبيعات التى تمت فى بورصة البضاعة الحاضرة استدلال فاسد إذ أن هذه المبيعات لا شأن لها " بالكونولات " التى يتم عليها التعامل فى بورصة العقود والتى إتفق الطرفان على إتخاذ أسعارها أساساً لتحديد ثمن القطع المبيع.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥

معى كان القرار المطعون فيه [قرار هيئة تحكيم] قد أقام قضاءه بغيره حق العمال فى النحة على أنه لا خلاف بين الطرفين فى قيام الشركة الطاعنة [رب العمل] بصرف النحة بطريقة مستمرة ومنظمة وعامة وإن إلتزام الشركة بعد ذلك ثابت من إقرارها، فى حين جرى دفاع الشركة على أنها لا تقوم بدفع النحة من مالها ولكن يدفعها صندوق خاص مستقل منفصل عنها فى إدارته ومالجه وشخصيه وأكثر بذلك قيام الإلتزام بالنحة فى ذمتها، فإن القرار المطعون فيه يكون قد تأول دفاع الشركة واستظهره على وضع من شأنه أن يفسد وجه الرأى فيه ومن ثم يكون مشوباً بالقصور والفساد فى الإستدلال بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض تحقيق ما ألسك به الطاعن من أن البائع له قد كسب ملكية حق ارتفاق المرور على الأرض موضوع النزاع بالمدة الطويلة المكسبة للملكية واستند فى ذلك إلى مجرد عدم النص على وجود هذا الحق للبائع فى العقد الصادر منه للطاعن، وإلى وجود طريق آخر رئيسى أسسر للوصول إلى القطعة المبعة منه للطاعن، فإن هذا الذى استند إليه الحكم ليس من شأنه أن يؤدى بطريق اللزوم إلى النتيجة التى انتهى إليها ويكون الحكم المطعون فيه مشوباً بفساد الاستدلال.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٦

لا يجوز للمحكمة أن تقضى فى المسائل الفنية بعلمها بل يجب الرجوع فيها إلى رأى أهل الخبرة. وإذن لمعى كان الحكم لم يفصح عن المصدر الذى استقى منه ما قرره من أن الورم الذى كان يقدمى المورث لا علاقة له بسرطان الكلية وأنه وليد زلال أو تعب فى القلب وكانت هذه المعلومات لا تعتبر من قبيل

الشئون العامة المقروض علم الكافة بها وإثما من المعلومات الفنية التي لا تتوافر لغير أهل الخبرة من الأطباء لأنه لا يجوز بناء حكم عليها إذا كانت صادرة عن علم شخصي للقاضي.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠

مضى كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى فى التدليل على صلاحية السفينة للملاحة عند بدء الرحلة وفى أطراح دفاع الطاعنة بعدم توافر هذه الصلاحية بما إستخلصه من الشهادة المقدمة من الشركة الناقلة [المطعون عليها] والدالة على سلامة تسيف شحنة السفينة قبل مغادرتها ميناء القيام من أن المطعون عليها قد بذلت المهمة الكافية لسلامة الشحنة، فإن هذا الذى إستخلصه الحكم ليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه من اعتبار السفينة صالحة للسفر عند بدء الرحلة ومن إعفاء المطعون عليها الناقلة تبعاً لذلك من إثبات ما ألزمها القانون إثباته للخلاص من المسؤولية - ذلك أن ثبوت أن للمطعون عليها قد بذلت المهمة الكافية لسلامة الشحنة لا يدل بحال على أنها بذلت المهمة لجعل السفينة صالحة للسفر لإختلاف الأمرين وعدم ترتب إحداهما على الآخر ومن لم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بفساد الإستدلال.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١٤

البيع الذى يمسر تبرعا صحيح فى التبيين القديم والقائم متى كان التصرف متجزاً غير مضاف إلى ما بعد الموت. فيجب إذن للقول بأن العقد المطعون فيه يمسر وصية أن يثبت إلى جانب إيجاب قصد المتصرف إلى التبرع إضافته التملك إلى ما بعد موته. فإذا كان الحكم المطعون فيه وقد إستدل على أن العقدين المطعون فيهما يمسران وصية من عدم قدرة المشيرين على دفع الثمن المسمى فيهما ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام منازعات بينه وبين بناته الطاعنات فى العقدين ومن تحرير العقدين على وثيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق الذى قام بتحريرهما، وكان ذلك كله ليس من شأنه أن يؤدى عقلاً إلى نفى التحيز عن العقدين، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١

مضى كانت عبارة عقد الشركة صريحة فى أن الديون التى ألزم أحد الشركاء أن يتحملها فى نهاية مدة الشركة هى الديون التى على الشركة وقد عبر عنها بالفرنسية بلفظ *Le passif* وهذا اللفظ لا يمكن أن ينصرف إلى الديون التى للشركة فى ذمة الغير لأنها تتحرر من اللزم التى تندرج ضمن الأصول *L'actif* فإن تقرير الحكم المطعون فيه بأنه من الجائز أن يكون المتبادلان قد قصدا من هذا النص أن يتحمل هذا الشريك الديون بتوعيتها هو تقرير غلاة على أنه محمول على مجرد احتمال لا يصلح لإقامة تفسير عليه

فإن هذا الاحتمال ينفيه نفيًا باتًا عبارة النص الواضحة المعنى والصريحة في الدلالة على قصد المصادفين منها، مما يعيب الحكم بفساد الاستدلال.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩

مفاد نصوص المادتين ١ و ٢ من المرسوم الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٢٤ والمادة السادسة من لائحة جهانات المسلمين المؤرخة ٤ مارس سنة ١٩٢٦ أن المشرع قد أخرج الأرض التي تقع حول مسجد الشافعي والتي كانت مشغولة بمجموعة مساكن مما هو مخصص للدفن وإن كان قد أبقاها في نطاق الجبانات المعيرة من الأموال العامة وذلك توصلاً لإمهال أصحاب تلك المباني وبما تتلاقى مع الزمن بعد أن حرم تجديدها وترميمها فخلو منها منطقة الجبانات التي لا يبرز صحياً أن تكتنفها مساكن الأحياء وإذا استدل الحكم المطعون فيه على إنتهاء تخصيصها للمتفعة العامة بزوال تخصيصها للدفن وإندثار معالمها وأثارها كجبانة وإنتشار العمران فيها مع إنها لم تكن مخصصة للدفن ولم يكن العمران طارئاً ولا نتيجة لإنتهاء تخصيصها للمتفعة العامة فإن هذا الإستدلال يكون لاسماً:

للطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٨

لما كانت الواقعة المنشئة للرسم الجمركي تخلف عن الواقعة الموجبة للفرامة ولا تلازم بينهما إذ الرسوم الجمركية تستحق ولو كانت البضاعة مطابقة لبيانات ,, المانيستو ,, وكان إقرار الرهان بوجود الزيادة بعد كشفها بواسطة عمال الجمارك ومواجهته بها لا يمكن أن يؤدي عقلاً إلى حسن نية التي ينطى بها مظنة التهريب فإن إستخلاص الحكم المطعون فيه إنتفاء قرينة التهريب التي يفرضها المشرع في جانب الرهان من إمكان الحصول على الرسم الجمركي المستحق على الطرود الزائدة ومن إقرار الرهان بوجود هذه الزيادة بعد كشفها يكون إستخلاصاً غير سائق ويكون الحكم مشوباً بفساد الإستدلال.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٦٩/١/٩

١) جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع فرق في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات بين نوعين من الأحكام النوع الأول هو الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها والنوع الثاني أحكام صادرة في الموضوع ولم يميز الطعن في الأول على إستقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة ومقتضى ذلك هو الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية ويوجب على ذلك مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن.

٢) إذ نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الحكم الصادر في الموضوع قصدت إلى أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المتعقدة بين طرفيها لا تلك التي تثار عرضاً بشأن دفع شكلي في الدعوى أو في مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ولما كان الإدعاء بتزوير السند المطالب بقيمته لا يعلو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فإن قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الإدعاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع.

٣) لا تنفي سوء نية المظهر إليه إلا في حالة ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر أما إذا كان التظهير قد حصل بعد الوفاء وهو فرض لم ينفه الحكم المطعون فيه فإن ما قرره عن ثبوت صحة السند وحصول التخالص عن قيمته مع المظهر بعد إعلان البروتستو للمدين "الطاعن" لا يمنع من علم البنك المظهر إليه "المطعون ضده" بواقعة الوفاء التي تمت قبل تظهير السند إليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ استغنى عن بحث القرائن التي ساقها الطاعن لإثبات سوء نية البنك وأهمها تقديمه تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقاً على تاريخ عمل البروتستو - وهو ما تنهى عنه المادة ١٣٦ من قانون التجارة - ولم يمت الحكم فيما إذا كان التظهير سابقاً على التخالص أو لاحقاً له إذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البروتستو، يكون مشوباً بفساد الاستدلال والقصور في التسيب.

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٧

إذا كانت الدعامة الأساسية التي قام عليها الحكم المطعون فيه مستخلصة من إستئناف آخر لم يكن منضمماً للدعوى الحالية وخلت أوراها منه، ولم يكن الطاعن طرفاً فيه، وكانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه بعد ذلك لتأييد هذه الدعامة قد بأن فساد بعضها بحيث لا يعلم ما إذا كان يكون قضاؤه بعد إسقاطها من التقدير، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره بطلان جوهري يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٤

إذ أقام الحكم كضاده بأن الإقرار - المطعون عليه بأنه ينطوي على وصية - يتضمن تصرفاً متجزئاً على مجرد القول بأن نصوصه صريحة في هذا الخصوص، مع أن هذا الإقرار هو بذيته عمل الطعن بأنه يخفي وصية الأمر الذي يكون معه ما جاء بذلك الحكم في هذا الخصوص مصادرة على المطلوب والحكم على الدليل ليل تحقيقه، ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧١/١/٥

إذا كانت محكمة الإمتناف قد أقامت قضاءها بأن العقد المتنازع عليه بغير وصية على ما إستخلصته من أقوال شاهدى المطعون ضدها " الباتمة " وكان هذا الإستخلاص يتجافى مع مدلول هذه الأقوال إذ أنها جاءت خلواً مما يفيد إيجابه قصد التصرف إلى التبرع، وإضافة التملك إلى ما بعد موتها، وهو ما يشوط إثباته لإعتبار العقد ساتراً لوصية، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بالفساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إعتبر تصرف المطعون عليه الأول - المشرى بعقد غير مسجل - بيع الأرض إلى صغار المشرين بيعاً لملك الغير، لا يسرى فى حق البائع إليه وهو المطعون عليه الثانى إلا إذا أجازته، وأن إجازته موقوفة على إستيفاء باقى الثمن المستحق له بتحويل ألساط الثمن فى البيع الصادر إلى صغار المشرين إليه وربب الحكم على ذلك أن المبالغ قد أودعت خزانة المحكمة من صغار المشرين لحساب المطعون عليه الثانى - البائع الأصلى - ولا يصح توقيع الخبز عليها من الطاعة - مصلحة الضرائب - إقتضاء لديها قبل المشرى الأول، لما كان ذلك لأن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٧

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر فى الدعوى الأولى بالرفض - دعوى طلاق بين ذات الخصوم - المؤيد إستئنافياً كان بشأن طلاق إدعت الطاعة أن المطعون عليه أوقفه عليها ثلاث مرات الثالثة منها فى آخر سبتمبر ١٩٦٢، فى حين أن النزاع الحالى يدور حول طلاق ثبت فى إقرار منسوب صدوره إلى المطعون عليه بتطبيقه للطاعة ثلاث طلقات أولاً فى آخر يوليو ١٩٦٢ والثانية فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٢ والثالثة فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٢، وإذا إعتبر الحكم الطلاق المكتملة للثلاث المجد ولقوعها فى الدعوى الأولى بآخر سبتمبر ١٩٦٢ هى بعينها الطلاق الثالثة المبت فى الإقرار صدورها بتاريخ ٢١ من سبتمبر ١٩٦٢ إستناداً إلى أن كلا من الطلقتين صدرت فى أواخر ذلك الشهر مع أن هذين التاريخين مختلفان، وربب الحكم على ذلك عدم جواز نظر الدعوى الحالية لسبق الفصل فيها فى الدعوى الأولى فإنه يكون فوق مخالفته للقانون قد شابه فساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٣١

إذا كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه يتجافى مع دلائل المطعون عليه الذى جاء خلواً من تمسكه بوجود إتفاق بينه وبين زوجته على عدم تحميله بأجرة مسكنين من ملكها كان يساكنها فيها أو بالتبرع له بها أو

إيرائه منها بعد استحقاقها، وليس من شأنه أن يؤدي إلى إعفائه منها، ذلك أن وجود عقد كناية ليس بلامزم لقيام العلاقة التجارية، وأن الأجرة لا تسقط لعدم المطالبة بها إلا بشرط لم تعرض المحكمة لبحثها وكان الحكم قد انقضى من هاتين الواقعتين قرينة على وجود اتفاق على عدم تحميل المطعون عليه بالأجرة أو التبرع له بها أو إيرائه منها، فإنه يكون قد استند إلى ما ليس له أصل في الأوراق، ولم يتمسك به المطعون عليه، كما أن ما ساقه الحكم المطعون فيه لتأييد دعائه من أن "طلب الزوجة محاسبة زوجها عن إيجار المسكين من وقت إقامتها فيهما سوياً ومطالبها بإحساب هذا الإيجار ديناً في ذمته خلال مدة وكالته عنها يعتبر في واقع الأمر مطالبة منها بتجميد نفقة المسكين، مع أنه وفقاً للمادة ٩/٦ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا تسمح دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية نهايتها تاريخ رفع الدعوى لا يصلح تبريراً لقضائه في هذا الخصوص، ومن ثم فإن النتي عليه بالفساد في الاستدلال ومخالفة القانون يكون في محله.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٤

إذا كان الحكم المطعون فيه حين عرض للفصل في الدعوى المرفوعة بصحة الوصية، قرر أن عدم قيام الطاعن برفع دعوى جنسية الموصية أمام محكمة القضاء الإداري - والتي أوقفت من أجلها الدعوى الأصلية حين إستصدار حكم في هذا الشأن من تلك الجهة - يعد منه تسليماً بدفاع خصمه القائم على أن الوصية مصرية الجنسية، فإن هذا الذي أسس عليه الحكم لقضائه، إستدلال غير سائغ لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، ذلك أن الطاعن أقام الدعوى بالجنسية أمام المحاكم العادية لأنه يرى أنها الجهة المختصة بنظر هذه المسألة، فلا يعتبر تخلفه عن إقامة الدعوى أمام القضاء الإداري تسليماً منه بدفاع خصمه بأن الوصية مصرية الجنسية، وكان يعين على المحكمة أن تقضي في الدعوى بمخالفتها عملاً بما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥/ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الدعوى - من أنه إذا قصر الخصم في إستصدار حكم نهائي في الدفع في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل في الدعوى بمخالفتها، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد هاربه فساد في الإستدلال.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٥

حتى كان الحكم قد ساق قرائن معية ضمن قرائن أخرى إستدل بها مجمعة على سوء نية البنك الطاعن وكان لا يبين من الحكم أثر كل واحد من هذه القرائن في تكوين عقيدة المحكمة فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الإستدلال.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠

مضى كان الثابت أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الإستئناف بدفاعها المبنى في وجه التوى والذي يتضمن أن القانون الإنجليزي يحول دون عرض النزاع على هيئة التحكيم - في لندن - إذا وردت الإحالة في سند الشحن بصفة عامة على شرط التحكيم الوارد بمشارطة إيجاب السفينة كما قدمت ترجمة لحكم صادر من مجلس اللوردات قالت إنه يتضمن هذا المبدأ، وكان هذا الدفاع جوهرياً قد يعبر به إن صح وجه الرأى فى الدعوى حتى لا تحرم الطاعة من جهة تلجأ إليها للمطالبة بمقرها، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع، ولم يعرض للمستند المقدم من الطاعة تأييداً له وقضى بعدم قبول الدعوى لسبق الإلتصاف على التحكيم - يكون معيياً بالقصور.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٢

المبدأ الأساسى الذى يحكم النظرية العامة فى الإلزامات هو مبدأ حياد القاضى، فلا يجوز له أن يقضى بعلمه الشخصى عن وقائع الدعوى دون أن يكون من قبيل ذلك ما يخلصه إسقاط من خبرته بالشئون العامة المفروض إلمام الكافة بها، وإذا كان تقرير الحكم المطعون فيه أن العادة جرت فى حى الزماتك الذى تقع به شقة النزاع على التاجر مفروهاً إستناداً إلى قرارات وزارة الإسكان ليس من قبيل إستانة القاضى فى قضائه بما هو متعارف عليه بين الناس، ولا يبرره الإستناد إلى قرارات وزارية صدرت بعد مرور قرابة عشرين سنة على التعاقد وفى ظل ظروف اقتصادية تختلف عن تلك التى حرر فيها العقد فلا يبرأ بذلك من عيب الفساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٦

تنص المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى حرر فى ظله عقد الإيجار الذى يستند إليه المطعون عليه - على أنه " اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تروم عقود الإيجار كتابة... ويجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات "، لما كان ذلك وكان قبول الطاعن - مستأجر المسكن المفروش - تحرير عقد إيجار جديد عن العين التى يستأجرها ليس فيه ما يحول دون تمسكه بالعلاقة الإيجارية السابقة عنها، وإستدائه بالتالى من حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، وكان الحكم قد حجب نفسه عن النظر فى مدى توافق شروط إنطباق المادة ٤٦ سالفة الذكر، فإنه يكون مشوباً بالفساد فى الإستدلال إنتهى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٨٥٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠

الحكم طبقاً لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - يجب أن يكون مبنياً على أسباب واضحة جلية كالية تحمل الدليل على أن القاضي بحث النزاع المطروح أمامه بحثاً دقيقاً يبين في حكمه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وسند كل منهم وأن يذكر ما استخلص ثبوته من الوقائع وطريق هذا الثبوت والذي طبقه من القواعد القانونية، فإذا هو قصر في ذلك كان حكمه باطلاً. وإذا كان ذلك وكان الحكم لم يبين في تفصيل الأدلة الواردة بمحضر الشكوى التي استندت إليها المحكمة في تكوين عقيدتها، ولا هو أورد أدلة غيرها، مما يكون معه الحكم قد بنى على أسباب مجملة مقتضية لا تعين على فهمه وتميز محكمة النقض عن رقابتها في تطبيق القانون، فإن الحكم يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٩٤٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد في الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ويحقق ذلك إذا استندت المحكمة في إقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للإقتناع بها أو عدم فهم العناصر الواقعية التي تثبت لديها، أو وقوع تناقض بين هذه العناصر كما في حالة عدم اللزوم المنطقي للنتيجة التي انتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التي تثبت لديها.

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٦٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٨

التناقض الذي يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تعارض فيه الأسباب وبنيتها فتعاضى بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه، أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٤

إذا كان الحكم المطعون فيه - إذ قضى بإخلاء الطاعن من عين النزاع ورفض دعواه بإثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين المطعون عليه الأول عن تلك العين قد أقام قضاؤه على عدة قرائن مجمعة منها القرينة المستمدة من عدم ورود اسم الطاعن بعقد الإيجار ائجر عن تلك العين، وعدم إطمئنان المحكمة إلى أقوال شاهد الطاعن لتناقضها مع الثابت بهذا العقد الذي لم يشر إلى الطاعن، ورتب على ذلك إنتفاء العلاقة الإيجارية بينه وبين المطعون عليه الأول عن تلك العين، وكان لا يبنى عن ذلك أن يكون قد ذكر قرائن أخرى ما دامت المحكمة قد كونت عقيدتها بما ذكرته من كل القرائن مجمعة وثبت فساد إحداها على النحو سالف البيان، فإنه يكون معيباً باحطاً في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال.

الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧

إذ كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان شكمة الموضوع أن تقيم قضائها فى الطعن بالصورية على ما يكفى لكون عقيبتها من الأدلة المطروحة فى الدعوى دون أن تكون ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق إلا أنه لا يجوز لها أن تعول فى ذلك على نصوص المخرج المظنون عليه لما فى ذلك من مصادره على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحقيقه، فإن الحكم المظنون فيه إذ استدل على إنتفاء صورية عقدي البيع بلمات نصوصهما وإلغيت بذلك عن طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية يكون مشوباً بالفساد فى الإستدلال والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣١

معنى كان الحكم المظنون فيه لم يناقش دفاع الطاعن من أن توقفه عن دفع أجرة الشيك كان لسبب مشروع ولا ينبىء عن مركز مالى مضطرب وكان بحث هذا الدفاع على ضوء ما قدمه الطاعن من مستندات من شأنه - لو صح - أن يغير وجه الراى فى الدعوى فإن الحكم المظنون فيه يكون مشوباً بالقصور فى السبب وفساد الإستدلال فضلاً عن مخالفته القانون.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٠٧ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠

إذ إستخلص الحكم من مجرد معنى فترة زمنية من تاريخ تهجير الطاعن إلى القاهرة وحتى شغله شقة النزاع دليلاً على إستقراره فى مسكن آخر وزوال الحالة الملحة التى ألجأته إلى التهجير بمحض إرادته لأنه إستغلاص غير صالح ولا يدل بذاته وبمجردة على سبق إستجاره لمكان إستقر فيه بمشيئته على وجه معاد حتى تسقط عنه ميزة النزاع عن الإيجار وإذا إنتهى الحكم المظنون فيه إلى القضاء بالإخلاء ودون أن يحقق من أن الطاعن قد إستقر عقب تهجيره بمسكن آخر وإن إقامته كانت تتسم بصفة الإستقرار والبقاء وأنه لم يتخل عنه لأى سبب وكان الحكم المظنون فيه قد جرى على هذا النظر فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢

لما كان الحكم المظنون فيه ألام قضاءه يرفض طلب الطاعن تعويض الدفعة الواحدة على أن مغادرته للبلاد سنة ١٩٥٩ للدراسة والحصول على المؤهل لم تكن هجرة نهائية تستوجب تعويض الدفعة الواحدة فى حين أن الثابت بالأوراق أن دعوى الطاعن قامت على إستحقاقه لتعويض الدفعة الواحدة بسبب هجرته للولايات المتحدة الأمريكية عقب إستقالته من عمله فى ١٩٦٧/٨/٣١ وليس بسبب مغادرته للبلاد سنة

١٩٥٩، فإن الحكم المطعون فيه فضلاً عن مخالفته الثابت بالأوراق يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال
والخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم لقضاءه على قرآن متساندة دون أن يبين أثر كل منها
في تكوين عقيدة المحكمة فإن لفساد إحداها يودي بالدليل المستعمل من تساندها، وإذا كانت الطاعنة قد
تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بأن مورثها والمطعون ضدهم إشارى الأعيان موضوع الدعوى
لنفسه مستخدماً أولاده المطعون ضدهم أسماء مستعارة وبأن ذلك ينطوي في ذات الوقت على الإيحاء لهم
بتلك الأعيان حين وفاته وكان الحكم الابتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه قد استدل على عدم صحة
الصورة المدعى بها بقرآن متساندة من بينها أن التسجيل وترخيص البناء وتكليف المباني والإقراض
بضمانها قد تم جميعه بأسماء المطعون ضدهم، لما كان ذلك وكانت تلك الأمور لا تؤدي إلى ما استخلصه
منها الحكم من إلغاء الصورة إذ هي من مستلزمات إعطاء التصرف المراد صوره، فإن استدلال الحكم بها
يعيبه بالفساد في الاستدلال بما يتهار معه الدليل المستعمل منها ومن باقي القرآن التي أوردتها.

الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤

إذا كان لكل محرر ذاتية المسئلة كدليل إثبات من حيث صحته أو تزويره، فإن ثبوت تزوير محرر معين لا
يدل على وجه الحكم والالتزام على عدم صحة كل محرر آخر مجرد توافقه معه في التاريخ والمضمون ولسته
إلى ذات الشخص.

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٥١ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣١

لما كان الثابت بالأوراق أن محكمة الاستئناف ثبتت ... قسم أبحاث التزيف لبيان ما إذا كان التوقيع
المؤرخ ... المنسوب لمورثه الطاعنين على عقد البيع المؤرخ صادراً منها أو مزوراً عليها، وأن
الخبر انتهى في تقريره - بعد الإطلاع على الأوراق المحفوظة بمكتب الشهر العقاري إلى صحة ذلك
التوقيع، وأن الطاعنين عادوا وتمسكوا في تقرير الإدعاء الثاني بالتزوير ومذكرة شواهد التزوير بما مؤداه
أن العقد وأوراق المضاهاة قد استبدلت كلها بأوراق اصطنعها شخص واحد بمصاد حديث لإحقيق لوفاة
المورثة وسابق على مباشرة الخبر مهمته وطلبوا إعادة الأوراق إلى الخبر لتحقيق هذا الإدعاء وهو ما
يستوجب الفصل فيه قبل الفصل في الإدعاء الأول - وكان الحكم الأول المطعون فيه قد قضى مع ذلك
برفضه الإدعاء الأول وعدم قبول الثاني تأسيساً على أن الطاعنين هم الذين أوردوا عن أوراق المضاهاة
الموجودة بالشهر العقاري وقدموا صورة فوتوغرافية لطلب الشهر المقيد برقم شهر عقارى

وأن هذه الصورة هي للطلب الذي تمت المضاهاة عليه ذاته وأن الأوصاف الواردة للعقد في تقرير المحبر تطبق عليه - وهو ما لا يؤدي إلى تلك النتيجة - كما انضت عن طلب الطاعنين تحقيق صحة التوقيع المنسوب. على العقد - كطاعن وتحقق عمر المداد بالنسبة لتاريخ وفاة البائعة وذلك تأسيساً على أنه ليس طرفاً في هذا العقد وأنه ماثل في الاستئناف بصفته وارثاً وليس بصفته الشخصية في حين أن لبوت عدم صحة التوقيع ولبوت حداثة مداد العقد بالنسبة لتاريخ وفاة البائعة من شأنه لبوت واقعة إستبدال العقد ذاته فإنه يكون معيماً بالقصور في التسييب والفساد في الإستبدال.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٤٦

يجب أن يكون إستدلال الحكم مؤدياً إلى النتيجة التي إنبنى عليها قضاؤه وإلا كان باطلاً معنيماً نقضه. فإذا كان الحكم الصادر برفض دعوى صحة البيع المعقود بين مشر وبين قيم المحجور عليه قد أليم على أن المحجور عليه توفي في يوم كذا في الساعة الحادية عشرة، وأن جلسة المجلس المحسى التي صدر فيها الإذن في البيع إنتهت في الساعة الحادية عشرة والنصف، مما يفيد أن الوفاة حدثت قبل صدور الإذن ويؤدي إلى أن الإذن صدر إلى شخص كانت صفته قد زالت عنه، فهذا الحكم يكون معيماً من ناحية الإستدلال، إذ أن ما ذكره عن وفاة المحجور عليه لا يكتفى للقطع بأن إذن المجلس للبيع صدر على وجه التحقيق في نصف الساعة التالية للوفاة، وهو لم يثبت أن جلسة المجلس بدأت في ساعة الوفاة ولا بعدها.

تتبع

١

* الموضوع الفرعي : إجراءات التنفيذ

١

* الموضوع الفرعي : إختصاص قاضي التنفيذ

١٤

* الموضوع الفرعي : إختصاص قاضي التنفيذ

١٩

* الموضوع الفرعي : إعلان السند التنفيذي

٢٠

* الموضوع الفرعي : الإحصار بإيداع قائمة شروط البيع

٢٣

* الموضوع الفرعي : الإشكال في التنفيذ

٢٥

* الموضوع الفرعي : الإعراض على إجراءات التنفيذ

٢٨

* الموضوع الفرعي : الإعراض على قائمة شروط البيع

٢٨

* الموضوع الفرعي : الإعذار شرط للحكم بالتنفيذ العيني

٣٧

* الموضوع الفرعي : التنفيذ المؤقت

٣٨

* الموضوع الفرعي : التفويض بالتنفيذ

٣٩

* الموضوع الفرعي : الحكم الصادر في الإشكال الوقفي في التنفيذ

٣٩

* الموضوع الفرعي : الحكم المستشكل فيه

٣٩

* الموضوع الفرعي : السند التنفيذي

٤٠

* الموضوع الفرعي : الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ

٤٣

* الموضوع الفرعي : الصورة التنفيذية الثانية

٤٣

٤٤	* الموضوع الفرعى : المنازعة الموضوعية فى التنفيذ
٤٥	* الموضوع الفرعى : إيقاف إجراءات التنفيذ
٤٦	* الموضوع الفرعى : بطلان إجراءات التنفيذ
٤٧	* الموضوع الفرعى : تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية
٤٧	* الموضوع الفرعى : تنفيذ الأحكام
٤٧	* الموضوع الفرعى : تنفيذ الأحكام الأجنبية
٥٣	* الموضوع الفرعى : تنفيذ الأحكام المالية
٥٤	* الموضوع الفرعى : توزيع حصيلة التنفيذ
٥٧	* الموضوع الفرعى : دعوى الإستيفاء الفرعية
٦٠	* الموضوع الفرعى : قاضى البيع
٦٦	* الموضوع الفرعى : كفاية أموال الدين تمنع من الرجوع على الكفيل
٦٧	* الموضوع الفرعى : مسئولية طالب التنفيذ
٦٨	جـ مـ ا ر ك
٦٨	* الموضوع الفرعى : إسعاد
٦٩	* الموضوع الفرعى : إعطاءات جرمية
٧٢	* الموضوع الفرعى : الإفراج المؤقت على السيارات
٧٣	* الموضوع الفرعى : الإفراج المباشر عن السلعة

- ٧٣ * الموضوع الفرعي : التهريب الجمركي
- ٨٤ * الموضوع الفرعي : السلع المخطوطة إستيرادها أو تصديرها
- ٨٥ * الموضوع الفرعي : القرينة المفروضة على صحة الإجراءات الجمركية
- ٨٦ * الموضوع الفرعي : اللجنة الجمركية
- ٨٩ * الموضوع الفرعي : المصادرة الجمركية
- ٩١ * الموضوع الفرعي : رسوم جمركية
- ١١٢ * الموضوع الفرعي : غرامة جمركية
- ١١٣ * الموضوع الفرعي : ماعية البضائع العابرة - تراتزيت

١١٦ جنسية

- ١١٦ * الموضوع الفرعي : إتفاق المغتربين المفقود بين مصر واليونان
- ١١٦ * الموضوع الفرعي : إثبات الجنسية المصرية
- ١١٧ * الموضوع الفرعي : إختصاص القضاء الإداري بمنازعات الجنسية
- ١١٨-١١٩ * الموضوع الفرعي : أسباب كسب الجنسية
- ١٢٩٠ * الموضوع الفرعي : الجنسية البريطانية
- ١٢٩٠ * الموضوع الفرعي : الجنسية العثمانية
- ١٢٠ * الموضوع الفرعي : الجنسية المصرية
- ١٢٣ * الموضوع الفرعي : الجنسية اليونانية

- ١٢٣ * الموضوع الفرعى : القوانين التى لا يصلح التحدى بها فى صدد الجنسية
- ١٢٤ * الموضوع الفرعى : دخول غير المصرى الديار المصرية
- ١٢٤ * الموضوع الفرعى : ماهية الجنسية
- ١٢٤ * الموضوع الفرعى : نفى الجنسية المصرية
- ١٢٥ **حجـز**
- ١٢٥ * الموضوع الفرعى : آثار الحجز الصحيح
- ١٢٥ * الموضوع الفرعى : أثر الحجز على إستحقاق الفوائد
- ١٢٦ * الموضوع الفرعى : أثر الحلول محل الدائن الحائز
- ١٢٦ * الموضوع الفرعى : أثر حكم صحة الحجز
- ١٢٧ * الموضوع الفرعى : أحقية الدائن فى التنفيذ على أموال مدينه
- ١٢٨ * الموضوع الفرعى : إحصاء الحجز كأن لم يكن
- ١٢٨ * الموضوع الفرعى : البيع الجبرى لا يقبل التجزئة
- ١٢٩ * الموضوع الفرعى : انتظام من أمر الحجز
- ١٢٩ * الموضوع الفرعى : التقرير بما فى الذمة
- ١٣١ * الموضوع الفرعى : الحجز الإدارى
- ١٣١ * الموضوع الفرعى : الحجز الإستحقاقى
- ١٣٢ * الموضوع الفرعى : الحجز على المقول

- ١٣٢ * الموضوع الفرعى : الخصوم فى دعوى صحة الحجز
- ١٣٢ * الموضوع الفرعى : الشروط الواجب توافرها فى المال المحجوز
- ١٣٣ * الموضوع الفرعى : أموال لا يجوز الحجز عليها
- ١٣٣ * الموضوع الفرعى : تصرفات المحجوز عليه للنفلة
- ١٣٤ * الموضوع الفرعى : حجز إدارى
- ١٥٥ * الموضوع الفرعى : حجز قسطنطين
- ١٥٨ * الموضوع الفرعى : حجز ما للمدين لدى الغير
- ١٧٧ * الموضوع الفرعى : دعوى إسداد المحجوزات
- ١٧٨ * الموضوع الفرعى : دعوى بطلان الحجز
- ١٧٩ * الموضوع الفرعى : دعوى عدم الاعتداد بالحجز
- ١٨٠ * الموضوع الفرعى : عدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية
- ١٨٣ * الموضوع الفرعى : عدم جواز الحجز على البالغ المودعة صندوق التوفير
- ١٨٣ * الموضوع الفرعى : عدم جواز الحجز على الملكية الزراعية الصغيرة

١٨٤ حراسة

- ١٨٤ * الموضوع الفرعى : أثر القضاء بعدم دستورية قوانين فرض الحراسة
- ١٨٥ * الموضوع الفرعى : أثر تصرف الخاطئ قبل فرض الحراسة
- ١٨٦ * الموضوع الفرعى : أثر رفع الحراسة عن الأموال والممتلكات

- ١٩٣ * الموضوع الفرعي : أثر فرض الحراسة
- ١٩٧ * الموضوع الفرعي : اختصاص محكمة القيم بمنازعات الحراسة
- ٢٠٣ * الموضوع الفرعي : إعادة الأراضي المقتضى إلى المحتاجين
- ٢٠٤ * الموضوع الفرعي : التصويض عن فرض الحراسة
- ٢١٢ * الموضوع الفرعي : الجهات القائمة على تنفيذ أوامر فرض الحراسة
- ٢١٢ * الموضوع الفرعي : الحراسة الإدارية
- ٢١٣ * الموضوع الفرعي : الحراسة القضائية
- ٢٣١ * الموضوع الفرعي : الرد المعنى
- ٢٣٤ * الموضوع الفرعي : للنسب من صمام الدعوى
- ٢٣٤ * موضوع الفرعي : النهاية القالونية
- ٢٣٤ * موضوع الفرعي : إعدام قرار فرض الحراسة
- ٢٣٧ * الموضوع الفرعي : تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
- ٢٣٩ * الموضوع الفرعي : تسوية الإيجارات الناشئة عن فرض الحراسة
- ٢٣٩ * الموضوع الفرعي : سلطات الحارس العام
- ٢٤٠ * الموضوع الفرعي : سلطات الحارس العام
- ٢٤٥ * الموضوع الفرعي : سلطات المدعى العام الإشرافي
- ٢٤٨ * الموضوع الفرعي : صفة الحارس العام أمام القضاء
- ٢٥٠ * الموضوع الفرعي : فرض الحراسة على الأموال الموقوفة

- ٢٥٠ * الموضوع الفرعي : فرض الحراسة على الرعايا الإيطاليين
- ٢٥٢ * الموضوع الفرعي : فرض الحراسة على الرعايا البلغارين
- ٢٥٣ * الموضوع الفرعي : فرض الحراسة على الرعايا الفرنسيين
- ٢٥٥ * الموضوع الفرعي : فرض الحراسة على الرعايا الليتانيين
- ٢٥٥ * الموضوع الفرعي : فرض الحراسة على المرافقين العامة
- ٢٥٦ * الموضوع الفرعي : فرض الحراسة يوقف مواعيد سقوط الحق
- ٢٥٧ * الموضوع الفرعي : مدلول العاتلة في قوانين فرض الحراسة
- ٢٥٨ * الموضوع الفرعي : وقف دعوى الحراسة

حصانة

- ٢٥٩ * الموضوع الفرعي : الحصانة الدبلوماسية للدول الأجنبية
- ٢٦٠ * الموضوع الفرعي : سلطة القناصل في توليق الطرود
- ٢٦١ * الموضوع الفرعي : قواعد التمثيل القنصلي مرجعها القانون الدولي العام

حق

- ٢٦٢ * الموضوع الفرعي : التصرف في استعمال الحق
- ٢٦٥ * الموضوع الفرعي : حائز العقار المرهون
- ٢٦٥ * الموضوع الفرعي : حق إرضاق بالرى
- ٢٦٥ * الموضوع الفرعي : حق إرضاق بالشرب

٢٦٦	* الموضوع الفرعي : حق إرفاق بالجرى
٢٦٦	* الموضوع الفرعي : حق إرفاق بالمرور
٢٦٧	* الموضوع الفرعي : حق إرفاق بالمطل
٢٧١	* الموضوع الفرعي : حق الإختصاص
٢٧٤	* الموضوع الفرعي : حق الإرفاق
٢٨٩	* الموضوع الفرعي : حق الإرفاق المقرر لخدمة مال عام
٢٨٩	* الموضوع الفرعي : حق الإلتجاء إلى القضاء
٢٩١	* الموضوع الفرعي : حق الإمتياز
٢٩٧	* موضوع الفرعي : حق الإنتفاع
٣٠٥	* الموضوع الفرعي : حق الرقبة
٣٠٩	* الموضوع الفرعي : حق الرهن
٣٠٣	* الموضوع الفرعي : حوالة الحق

٣١٩

حكم

٣١٩	* الموضوع الفرعي : أثر إلغاء الحكم
٣١٩	* الموضوع الفرعي : أثر عدم إيفاء أسباب الحكم
٣٢٠	* الموضوع الفرعي : أحكام غير جائز الطعن فيها
٣٢٩	* الموضوع الفرعي : أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق

- ٣٣٠ * الموضوع الفرعي : إصدار الحكم
- ٣٣١ * الموضوع الفرعي : إعراض الخارج عن الخصومة
- ٣٣٦ * الموضوع الفرعي : الأحكام الجائز الطعن فيها
- ٣٤٣ * الموضوع الفرعي : الأحكام الصادرة في موضوع غير قابل للتجزئة
- ٣٤٤ * الموضوع الفرعي : الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع
- ٣٦٦ * الموضوع الفرعي : التناقض في أسباب الحكم
- ٣٨٣ * الموضوع الفرعي : التوقيع على مسودة الحكم
- ٣٨٨ * الموضوع الفرعي : الحكم التخصيري
- ٣٨٨ * الموضوع الفرعي : الحكم التفسيري
- ٣٨٩ * الموضوع الفرعي : الحكم التخصيري
- ٣٩٠ * الموضوع الفرعي : الحكم الصادر بدين غير
- ٣٩٤ * الموضوع الفرعي : الحكم الصادر على خلاف الثابت بالأوراق
- ٣٩٨ * الموضوع الفرعي : الحكم الصادر في دعوى الحيازة
- ٣٩٨ * الموضوع الفرعي : الحكم الصادر في دعوى الملك
- ٣٩٩ * الموضوع الفرعي : الحكم العياني
- ٤٠١ * الموضوع الفرعي : الحكم الغير منهي للخصومة
- ٤٠٣ * الموضوع الفرعي : الحكم القطعي
- ٤٠٦ * الموضوع الفرعي : الحكم المقرر

٤٠٦	* الموضوع الفرعى : الحكم بما لم يطلبه الخصوم
٤٠٧	* الموضوع الفرعى : الخطأ المادى فى الحكم
٤١٠	* الموضوع الفرعى : الصيغة التبليجية للأحكام
٤١٠	* الموضوع الفرعى : الطعن فى الأحكام
٤٦٩	* الموضوع الفرعى : القبول المانع من الطعن
٤٧٩	* الموضوع الفرعى : المداولة
٤٨٨	* الموضوع الفرعى : النزول عن الحكم
٤٨٨	* الموضوع الفرعى : النطق بالأحكام
٤٩١	* موضوع الفرعى : القيمة التى تصدر الأحكام
٤٩٢	* الموضوع الفرعى : بطلان الحكم
٥٠٤	* الموضوع الفرعى : بيانات الحكم
٥٤٦	* الموضوع الفرعى : تسبيب الأحكام
٦٨٥	* الموضوع الفرعى : تسبيب الأحكام - أسباب زائلة
٦٩١	* الموضوع الفرعى : تسبيب الأحكام - أسباب قانونية محاطة
٦٩٣	* الموضوع الفرعى : تسبيب الأحكام - الإخلال بمقتضى الدفاع
٦٩٤	* الموضوع الفرعى : تسبيب الأحكام - الخطأ فى الإسناد
٦٩٥	* الموضوع الفرعى : تسبيب الأحكام - الخطأ فى تطبيق القانون
٧٠٨	* الموضوع الفرعى : تسبيب الأحكام - الخطأ فى فهم الواقع

* الموضوع الفرعي : تسبب الأحكام - الخطأ في اللفظ ٧٠٩

* الموضوع الفرعي : تسبب الأحكام - الفساد في الاستدلال ٧٠٩

